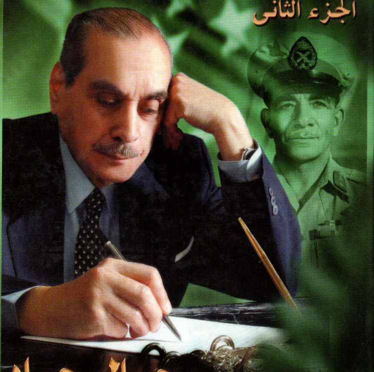
أسرار ثورة ٢٣ يوليو

الجزء الثانى



جمال حماد

الزهراء للإعلام العربى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

صدق الله العظيم

«فصّلت/٣٣»

الزهراء للإعلام العربي

٢٠ شارع الطيران - رابعة العدوية - مدينة نصر - القاهرة

تليفون: ٤٠٢١٩٨٨ - فاكس: ٢٦٠١١٢٥ - المطابع: ٢٦١٦٦٨٠

الإهداء

إلى زوجتي وشريكة حياتي في السراء والضراء

إلى أبنائي الأحباء، بل أصدقائي الأوفياء

محمد برهان الدين

طارق

محمد نجيب

أشرف

ياسر

ولولا حبكم وتشجيعكم لما صدر هذا الكتاب

جمال حماد

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ

الجمع التصويري والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربي

أسرار

ثورة ٢٣ يوليو

بقلم

جمال حماد

الزهراء للإعلام العربي

الفصل التاسع عشر

قضية الاتحاد بين

مصر والسودان

أولا: مخطط بريطانيا لفصل السودان عن مصر.

عقب إخماد الثورة المهدية فى السودان بعد سقوط أم درمان فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ حرصت بريطانيا على أن تحكم قبضتها على السودان بوسيلة شرعية، وأن يحل محل الإدارة المصرية التى كانت تتولى حكم السودان قبل نشوب الثورة المهدية حاكم عام بريطانى توضع فى يده جميع السلطات فى السودان.

ونظرا لما كانت تتمتع به بريطانيا من نفوذ فى مصر عقب الاحتلال البريطانى لها عام ١٨٨٢ لذا تمكنت من عقد اتفاقية الوفاق فى ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان التى سميت باتفاقية الحكم الثنائى، والتى وقعها عن بريطانيا المعتمد البريطانى فى مصر اللورد كرومر وعن مصر بطرس غالى باشا ناظر الخارجية المصرية، وأصبح السودان بموجب هذه الاتفاقية خاضعا لحكم ثنائى مصرى بريطانى من الناحية القانونية ولحكم بريطانى منفرد من الناحية الواقعية.

وقد وافق مجلس النظار – مجلس الوزراء المصرى – برئاسة مصطفى فهمى باشا على هذه الاتفاقية المجحفة التى كان يطلق عليها دائما اسم الاتفاقية المشئومة بحكم احتلال الجيش البريطانى لمصر منذ عام ١٨٨٢، فضلا عن البرقية التى أرسلها اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد كرومر فى مصر فى ٤ يناير ١٨٨٤ أى قبل ١٥ عاما من عقد الاتفاقية والتى قال فيها: «الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التى تراها ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير لا يسير وفقا لهذه السياسة»، ومنذ بداية العشرينيات من القرن العشرين بدأ تنفيذ المخطط البريطانى الذى كان يستهدف فصل السودان عن مصرفصلا تاما، فإن حكومة بريطانيا لم تعد تطيق أن ترى مصر تشاركها حتى فى مظاهر الإدارة الشكلية للسودان وفقا لاتفاقية الحكم الثنائى، فقد كانت هذه الظاهرة برغم قلتها تشكل نوعا من

الروابط التى تربط بين شطرى الوادى، فـإن رفع العلم المصـرى على الدور الحكومية بجوار العلم البريطانى وتمركز وحدات من الجيش المصرى فى بعض أرجاء السـودان مع بقـاء الوحدات العسكرية السـودانيـة ضـمن تشكيلات الجيش المصرى كان يبعث الأمل فى نفوس الشعب السودانى بأن مصر ما تزال موجودة بينهم.

تاريخ الصراع بين مصر وبريطانيا حول قضية السودان:

كـانت قضيـة السـودان قـبل قـيام ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ تعـتـبر بحق الصـخـرة التى تحطمت عليـهـا كل المفاوضـات بين مـصـر وبريطانيـا، إذ كـان المفـاوضـون المصريون - برغم اختـلاف أحزابهم ومذاهبـهم - يجـمـعـون على التمسك بالوحـدة الطبيـعيـة التاريخيـة بين مصر والسـودان، وأصبح المطلبان الأساسيان اللذان يطالب بهما الشعب المصرى بريطانيا سواء خلال المفاوضات أو فى أثناء انتفاضاته ومظاهراته الحاشدة هما جلاء قوات الاحتلال البريطانية عن أرض الوطن ووحدة وادى النيل.

ونظرا لأن الاستراتيجية البريطانية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت تهـدف إلى فصل السـودان عن مـصر كى تجعله مركـزا لإمبـراطوريتهـا الواسعة النطاق فى قلب القارة السوداء، لذا أصبحت السيـاسـة البـريطانيـة تسـتـهـدف القضاء على أى مظهر للوجود المصرى فى السودان وقطع أية روابط تربط بين البلدين الشقيقين.

وعلى الرغم من عقد اتفاقية الحكم الثنائى للسودان بين مصر وبريطانيا فإن بريطانيا خالفت كل نصوص هذه الاتفاقية، وأهدرت جميع حقوق مصر القـانونيـة وأقـامت فى السـوادان نظامـا غـاشـمـا مـسـتـبـدًا على غـرار النظم الدكـتـاتورية التى كـانت تحكم بهـا مـسـتـعـمـراتهـا الأخـرى دون أى اكـتـراث بمصالح الشعب السودانى، وقد حاولت مصر تحقيق مطلبيهـا الرئيسيين من بريطانيا عن طريق المفاوضـات ثمانى مرات قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو أى طيلة

سبعين عاما ولكن الفشل كان هو نهاية كل هذه السلسلة المتتابعة من المفاوضات، فإن جلاء جيش الاحتلال البريطانى عن أرض مصر لم يتحقق على الإطلاق، كما أصرت بريطانيا على بقاء احتلالها للسودان وإدارته دون اشتراك مصر وعلى رفض أية محاولة لتحقيق وحدة وادى النيل.

وكان لتولى الزعيم سعد زغلول الحكم فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ إثر فوز حزب الوفد فى الانتخابات النيابية وتشكيل أول حكومة شعبية منذ الاحتلال البريطانى لمصر له صداه الواسع فى انبعاث الشعور الوطنى بالسودان، إذ نشطت جمعية اللواء الأبيض وكونت فروعا لها فى مختلف مدن السودان كما تشكلت جمعية الاتحاد السودانى، ولأول مرة منذ السيطرة البريطانية على السودان شهدت العاصمة الخرطوم مظاهرات حاشدة تهتف لوحدة مصر والسودان وللزعيم سعد زغلول مما كان ينذر الحكم البريطانى بعواقب وخيمة.

وعقب تشكيل الوزارة الشعبية فى مصر كان السودان هو مثار خلاف كبير بين بريطانيا وحكومة مصر، ففى ١٧ مايو ١٩٢٤ أدلى سعد زغلول ببيان فى مجلس النواب أعلن فيه عن معارضة الحكومة المصرية لإسناد قيادة الجيش المصرى إلى ضابط بريطانى كان يلقب وقتئذ بالسردار–، كما أعلن عن معارضتها لأن يجمع هذا السردار بين منصب قيادة الجيش المصرى ومنصب الحاكم العام للسودان الذى كان يتحتم عليه البقاء فى السودان مما لا يتفق مع مصلحة العمل، وبعد أسبوع واحد أعلن سعد زغلول أمام مجلس النواب أيضا «أنه من المحال ترك السودان غنيمة باردة للإنجليز» وسرعان ما جاء الرد البريطانى على تصريحات سعد زغلول فى البيان الذى أدلى به اللورد بارمور فى مجلس اللوردات نيابة عن حكومة العمال فى ٢٥ يونيو والذى جاء فيه: «إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب

تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظمى، وأستطيع أن أقول من غير تردد إنه لن يسمح بتغيير نظام السودان ولا أن يتم ذلك التغيير دون موافقة البرلمان».

ووصلت المواجهة بين سعد زغلول ورئيس الحكومة البريطانية إلى ذروتها فى المفاوضات التى جرت فى لندن فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤ والمعروفة باسم مفاوضات سعد زغلول - مكدونالد، والتى انتهت كما كان متوقعا إلى فشل ذريع بسبب رفض بريطانيا جلاء قواتها عن مصر وعدم الاتفاق على حل لقضية السودان.

وعندما حدث خلاف حاد بين سعد زغلول والملك فؤاد بادر سعد زغلول بتقديم استقالة حكومته إلى الملك فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ وسط مظاهرات حاشدة ملأت شوارع القاهرة وهى تهتف «سعد أو الثورة»، مما أجبر الملك على تقديم تنازلات لحمل سعد زغلول على البقاء فى الحكم، ولكن تحدد نهائيا موقف الملك فؤاد خلال ذلك الصدام وهو العداء الكامل لحكومة الوفد.

وعلى الجانب الآخر تم عقد اجتماع فى لندن فى أغسطس ١٩٢٤ حضره رامزى ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية واللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر والسير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان لبحث الموقف فى السودان عقب الدعاية المصرية ضد بريطانيا، مما أدى إلى وقوع بعض الاضطرابات وخاصة فى الخرطوم، وتقرر فى هذا الاجتماع سحب القوات المصرية من السودان إذا ما زادت الدعاية المصرية ضد الإنجليز ووصلت إلى حد الخطر، وفى الوقت نفسه كان اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى متربصًا بالوزارة وأبرق إلى حكومته فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٤ بأنه يتحين الفرصة لتحدى الحكومة المصرية.

وجاءت الفرصة التى كان يترقبها اللورد اللنبى بوقوع حادث مصرع

السردار حاكم عام السودان السير لى ستاك الذى أطلق عليه الرصاص بالقاهرة بعد ظهر يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، وفى ٢٢ نوفمبر تقدم اللورد إللنبى إلى سعد زغلول فى رئاسة مجلس الوزراء على رأس مظاهرة عسكرية بإنذار من سبعة بنود، وكان البند الخامس منه ينص على أن تصدر الحكومة المصرية خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان.

وعقب هذا الإنذار أرسل اللورد اللنبى بلاغا آخر إلى سعد زغلول من ثلاثة بنود كان نص البند الأول منه كما يلى:

«بعدما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة ومواليه للحكومة السودانية وحدها وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباسمه تصدر البراءات للضباط».

ولم يكن أمام سعد زغلول فى مواجهة أعمال القوة التى شرع البريطانيون فى القيام بها للضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ ما ورد بالإنذار إلا التقدم باستقالة حكومته إلى الملك فؤاد فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليها الحكم، وعهد الملك فؤاد إلى أحمد زيور باشا تشكيل وزارته الأولى التى تألفت تحت شعار (إنقاذ ما يمكن إنقاذه) وتقديم كل ما أرادته الحكومة البريطانية من مطالب وتنازلات.

وأرسل وزير الحربية محمد صادق يحيى مندوبا خاصا عنه الأميرالاى (العميد) هيمن الذى سافر بالطائرة إلى الخرطوم يحمل إلى قادة الوحدات المصرية أمرا بالانسحاب من السودان والسفر إلى مصر وبعدم المقاومة ضد الإنجليز لتلافى سفك الدماء بلا جدوى، وعقب انسحاب الجيش المصرى من السودان تحولت الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة الدفاع السودانية التى أصبحت تخضع للقيادة العليا للحاكم العام البريطانى، وقبلت

حكومة أحمد زيور أن تشترك فى نفقات هذه القوة بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا، وقد علق أحد الكتاب البريطانيين على الأحداث التى جرت بأن الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتملا، وبذا اكتملت المؤامرة البريطانية وزال آخر مظهر حقيقى للوجود المصرى فى السودان.

توقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦:

فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ وقعت مصر وبريطانيا فى لندن المعاهدة التى عرفت باسم معاهدة سنة ١٩٣٦، وقد حددت المادة ١١ من تلك المعاهدة العلاقة بين الدولتين بالنسبة للسودان فقد نصت على ما يلى:

(مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقضتى هاتين الاتفاقيتين).

ويعد هذا النص إقرارا صريحامن مصر لاتفاقية عام ١٨٩٩ التى انتزعت انتزاعا من الحكومة المصرية، والتى تفوض جميع السلطات العسكرية والمدنية إلى الحاكم العام البريطانى الذى يكون تعيينه وعزله عن طريق الحكومة البريطانية والذى يعد نفسه مسئولا أمامها وحدها، ونظرا لأن اتفاقية عام ١٨٩٩ اعتبرت بعد توقيعها أنها اتفاقية إذعان وأنها فصل للسودان عن مصر وتحويله إلى مستعمرة بريطانية، لذا فإن إقرار معاهدة ١٩٣٦ لهذه الاتفاقية المجحفة الظالمة يعد إقرارا لوضع بريطانيا فى السودان وإكسابه صفة الشرعية.

وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ١١ من هذه المعاهدة على ما يلى: (يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن السودانيين) ووفقا للمحضر المتفق عليه بين الطرفين فى الملحق الخاص بالمادة ١١ فإن الحاكم العام البريطانى هو الذى يحدد عدد

الجنود المصريين اللازمين للخدمة بالسودان، وهو الذى يحدد مكان إقامتهم والثكنات اللازمة لهم، ونظرا لإغفال هذه الفقرة بتعمد مفضوح عدم تساوى عدد الجنود من الجيشين وترك هذا التحديد للحاكم العام فقد ترتب على ذلك عدم زيادة القوات المصرية التى أرسلت إلى السودان عقب إبرام المعاهدة فى أى وقت من الأوقات عن كتيبة مشاة واحدة، ونظرا لأن نص المادة صريح بأن القوات المصرية فى السودان تكون تحت تصرف الحاكم العام وليست تحت القيادة المصرية وأن مهمتها هى الدفاع عن السودان، لذا فإن المهمة الحقيقية لها أصبحت الاشتراك فى الدفاع عن السودان ضد منافسى بريطانيا فى الاستعمار خاصة بعد الاحتلال الإيطالى للحبشة، أى بمعنى آخر الاشتراك فى الدفاع عن الاستعمار البريطانى فى السودان.

وكان من أكبر عيوب المادة ١١ الخاصة بوضع مصر فى السودان هو عدم النص على أن يكون لمصر فى مجلس الحاكم العام عدد مساو لعدد الأعضاء البريطانيين حتى يتحقق مبدأ الحكم الثنائى، ونتيجة لذلك خلا مجلس الحاكم العام - الذى يعتبر الهيئة الحكومية التنفيذية - من أى عضو مصرى، حتى مفتش الرى المصرى فى السودان لم يسمح له بهذه العضوية وكذا قائد القوات المصرية بالسودان.

وبعد مضى نحو ١٣ عاما على إجبار الجيش المصرى على ترك السودان عاد الجيش مره أخرى إلى السودان بناء على الما دة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت بوجود قوات مصرية مع القوات البريطانية للدفاع عن السودان، برغم أن حجم القوات المصرية حدده الحاكم العام البريطانى للسودان بكتيبة مشاة واحدة، وكان سفر أول كتيبة مصرية وهى الكتيبة السابعة مشاة فى ديسمبر ١٩٣٧ حدثا تاريخيا مهما، فقد ودعها الشعب المصرى باحتفال كبير واستقبلها الشعب السودانى فى الخرطوم بترحيب صادق وغمر موكبها فى شوارع العاصمة السودانية بالورود والهتافات والزغاريد.

وفى أوائل عام ١٩٤٧ قررت الأحزاب والهيئات والطوائف تعبيرا عن تمسك الشعب المصرى بوحدة وادى النيل اعتبار يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ الذى يوافق مضى ٤٨ عاما على توقيع اتفاقية السودان المشئوم يوم حداد عام، ولأول مرة ظهرت مصر بمظهر الحداد الشامل احتجاجا على هذه الاتفاقية فارتدى الناس شارات الحداد وتعطلت المسارح ودور السينما والملاهى، وظهرت الصحف مجللة بالسواد، وعندما اصطدم النقراشى رئيس الوزراء خلال المفاوضات التى كانت قد جرت بينه وبين السير رونالد كامبل السفير البريطانى فى القاهرة بالتعنت البريطانى المعهود بشأن قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل قرر مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات مع بريطانيا.

ورد السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان على قطع المفاوضات بعقد مؤتمر لإدارته فى الخرطوم لتطوير الحكم الذاتى فى السودان، فاقترح المؤتمر فى ٣١ مارس ١٩٤٧ إنشاء مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية للسودان، وبعث الحاكم العام بتوصيات المؤتمر إلى رئيس وزراء مصر فرد النقراشى فى ٢ يونيو بأنه من الضرورى موافقة مصر على المشروع المقترح، وأنه نظرا لذلك أحاله إلى الجهات المختصة فى مصر لدراسته، وفى ٢٥ نوفمبر بعث النقراشى بملاحظاته على المشروع والتعديلات التى ترى مصر ضرورة إدخالها عليه.

وفى أوائل شهر يوليو ١٩٤٧ قرر مجلس الوزراء عرض النزاع المصرى البريطانى على مجلس الأمن وقال النقراشى فى خطابه الأول أمام مجلس الأمن يوم ٥ أغسطس فيما يتعلق بالسودان: «إننا نطالب مجلس الأمن بأن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان أما الذى يقوم مكان هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل» وفى خطابه الرابع يوم ٢٣ أغسطس قال: «متى أصبح السودانيون أحرارا فى الإعراب عن آرائهم فإنهم والمصريون خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويتفق مع الديمقراطية ومبادئ الأمم المتحدة».

ولكن مجلس الأمن برغم جهود النقراشى ومع وضوح حق مصر كان

يخضع لتأثير ومناورات الدول العظمى وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ولذا لم يتمكن من اتخاذ قرار فى شكوى مصر واكتفى يوم ١٠ سبتمبر بالإعلان عن أن القضية ستظل مدرجة فى جدول أعمال المجلس، وانتهزت بريطانيا فرصة فشل قضية مصر فى مجلس الأمن للمضى فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى السودان، فأصدر الحاكم العام للسودان قانون الجمعية التشريعية التى حلت محل المجلس الاستشارى القديم، وكذا قانون المجلس التنفيذى الذى حل محل مجلس الحاكم العام القديم دون أن يأبه لاعتراضات مصر أو تعديلاتها المقترحة على المشروع.

وقد اعتبرت حكومة السودان أن هذا النظام الجديد بمثابة مشروع للسودنة وهو تعبير يخالف الواقع، فإن ذلك النظام أعطى للحاكم العام حق الفيتو مما كان يجعل منه حاكما بأمره وفى يده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وله حق تعيين الوزراء وعزلهم ونقض قرارات المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) وحق حل الجمعية التشريعية (البرلمان)، وكان النظام فى واقع الأمر صورة مزيفة للحكم الذاتى.

وقد فطن الاتحاديون إلى هدف هذا النظام الذى لم يكن يقصد به سوى تثبيت دعائم الحكم البريطانى الاستعمارى فى السودان وفصم عرى الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه، فقرروا مقاطعته والامتناع عن المشاركة فى الانتخابات المزيفة التى تترتب على تنفيذه وقابلت حكومة السودان المظاهرات التى قامت للاحتجاج على النظام الجديد للحكم ولجميع مظاهر المقاومة الأخرى التى تصاعدت فى نوفمبر ١٩٤٨ بأشد أنواع القمع والشدة، ومضت برغم حالة السخط التى سادت السودان بتحدى إرادة الشعب، وتم افتتاح الجمعية التشريعية فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ وتم انتخاب محمد صالح الشنقيطى رئيسا لهذه الجمعية.

ما ترتب على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بالنسبة للسودان

فى ١٢ يناير ١٩٥٠ تولى مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد رئاسة آخر وزارة وفدية بعد فوز حزب الوفد الساحق فى الانتخابات، وكان من أهم

الأهداف السياسية التى رسمتها حكومته هو حل القضية المصرية التى طال أمدها لأكثر من ثلاثين عاما عن طريق التفاوض مع بريطانيا على أساس تحقيق المبدأين اللذين اتفقت عليهما الأمة بجميع أحزابها وطوائفها وهما الجلاء الناجز عن الأراضى المصرية ووحدة وادى النيل.

وبادر الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فطلب من إرنست بيڤن وزير خارجية حكومة العمال فى بريطانيا البدء بالمفاوضات بين الدولتين ورد بيڤن بموافقته، وعهد بذلك إلى الفيلد مارشال السير وليم سليم رئيس أركان حرب القوات البريطانية والسير رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة، وبدأت المباحثات فى القاهرة فى ٥ يونيو ١٩٥٠ واستغرقت ١٦ جلسة واشترك فى بعضها مصطفى النحاس والوزير إبراهيم فرج وعبد الفتاح عمرو السفير المصرى فى لندن، كما اشترك فى بعضها من الجانب البريطانى ارنست بيڤن وزير الخارجية وجيمس بوكر وكيلها وجورج ألين مدير الإدارة الأفريقية بالوزارة.

وفى ٨ أكتوبر ١٩٥١ أى بعد مضى حوالى ١٥ شهرا من بدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا أعلن مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر أمام البرلمان (مجلسى النواب والشيوخ) قطع المفاوضات السياسية التى كانت قائمة بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو عام ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الإلغاء وأولها:

مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالموافقة على تلك المعاهدة، والثانى: مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان)، والثالث: مرسوم بمشروع قانون بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان.

وأقر البرلمان بمجلسيه هذه المراسيم بالإجماع وصدرت بها القوانين رقم ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧ لسنة ١٩٥١ بعد أن وقعها الملك ونشرت بالجريدة

الرسمية فى ١٦، ١٧ أكتوبر عام ١٩٥١، وواجه الحاكم العام للسودان هذا الإجراء بإعلان دستور للحكم الذاتى للسودان، ومن فرط غضبه كاد الحاكم العام البريطانى أن يكرر ما حدث عام ١٩٢٤ بعد اغتيال السردار السير لى ستاك فى عهد سعد زغلول عندما قرر المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى سحب القوات المصرية من السودان بموافقة الحكومة البريطانية وقتئذ، ووضعت حكومة السودان بالفعل خطة لنزع سلاح القوات المصرية المرابطة فى السودان وترحيلها إلى مصر برغم أن هذه القوات لم تقم بأى عمل عدائى ضد القوات البريطانية ولكن الحكومة البريطانية أوقفت تنفيذ هذا القرار بعد احتجاج السفير البريطانى بالقاهرة رالف ستيفنسون على ذلك القرار ومعارضته له حتى لا يزيد التدهور فى العلاقات بين مصر وبريطانيا، وأصدرت الجمعية التشريعية السودانية بيانا ورد فيه يلى:

«نستنكر محاولة الحكومة المصرية فرض السيادة المصرية على السودان دون استشارة الشعب السودانى ونرفض أى إجراءات اتخذتها الحكومة المصرية مؤخرا بما يمس الحقوق الطبيعية للشعب السودانى، وتسجل الجمعية أيضا تقديرها الحار لتلك البيانات المتكررة من الحكومة البريطانية بأن مستقبل السودان سيقرره السودانيون أنفسهم».

وكان السودان فى ذلك الوقت فى فترة حرجة من تاريخه فقد وضعت لجنة تعديل الدستور مشروعا للحكم الذاتى فى السودان، ولكن بعد إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ رأى ستة من أعضاء اللجنة أن السودان أصبح بلا حكومة شرعية وطالبوا بأن تحل محل الحاكم العام لجنة دولية لإدارة السودان، ورفض الحاكم العام استقبال الأعضاء الستة من اللجنة ثم قرر تعديل الدستور فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥١، وحرصا من الحاكم العام على التعجيل بالحكم الذاتى للسودان ليواجه السودانيون المصريين مباشرة لذا تم عرض توصيات لجنة تعديل الدستور على الجمعية التشريعية فى ٢٣ يناير ١٩٥٢ فأقرتها بعد نقاش دام ثلاثة شهور، وتم إدخال بعض التعديلات عليها وهكذا تضمن دستور الحكم الذاتى ما يلى:

* **مجلس وزراء سوداني**: يكون مسئولا أمام البرلمان ويختار البرلمان رئيس الوزراء الذى يعين الوزراء.

* **البرلمان**: يتشكل من مجلسين مجلس النواب ويتكون من ٩٧ عضوا ومجلس الشيوخ يتكون من ٥٠ عضوا.

* **الحاكم العام**: هو السلطة التشريعية العليا وهو مسئول عن الموظفين والشئون الخارجية وله حق الفيتو بالنسبة للجنوب، ومن حقه إعلان حالة الطوارئ الدستورية أى وقف عمل مجلس الوزراء والبرلمان.

وكان أهم عيوب ذلك الدستور هو عدم تحديده فترة زمنية للحكم الذاتى والذى يقرر بعدها شعب السودان مصيره، وقد أقر الحاكم العام مشروع الدستور وفى ٨ مايو ١٩٥٢ بعث به فى صورته النهائية إلى الحكومتين المصرية والبريطانية للموافقة عليه خلال ستة شهور وإلا اعتبر نافذا، وعندما عرض المشروع على نجيب الهلالى حينما قام بتشكيل وزارته الأولى فى أول مارس ١٩٥٢ امتنع عن الرد، إذ إن مصر فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ قامت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ ولذا فإن قبول مصر أو رفضها لدستور الحكم الذاتى معناه أنها عدلت عن ذلك الإلغاء.

وفى يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ أى بعد ١٧ يوما فقط من إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان عام ١٨٩٩ جرت الانتخابات فى بريطانيا التى أسفرت عن سقوط حزب العمال وتولى حزب المحافظين الحكم، وتولى رئاسة الحكومة البريطانية ونستون تشرشل وهو الرجل الذى قاد بريطانيا إلى النصر فى الحرب العالمية الثانية وأسندت وزارة الخارجية إلى أنتونى إيدن.

وأمر إيدن السفير البريطانى فى مصر السير رالف ستيفنسون بأن يسلم الحكومة المصرية مذكرة يؤكد فيها عزم بريطانيا على المحافظة على حقوقها التى نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩، وأن عمل الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة غير مشروع لتناقضه الكلى مع مبادئ الأمم المتحدة وأن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول فى مفاوضات فى أى وقت لتعديل معاهدة ١٩٣٦، وفى غضون ذلك تعتبر المعاهدة والاتفاق الثنائى لعام ١٨٩٩

قائمين وتعتبر الحكومة المصرية مسئوله عن كل إخلال بالسلام وعن كل ضرر يلحق بالأرواح والممتلكات نتيجة ما يئول إليه إبطال هذه الاتفاقية.

وفى يوم ١٧ يناير ١٩٥٢ بحث مجلس الوزراء البريطانى برئاسة ونستون تشرشل الضغوط الأمريكية للاعتراف بفاروق ملكا على مصر والسودان واقترح إيدن وزير الخارجية ما يلى:

* عدم اعتراف بريطانيا بلقب مصر والسودان وفى الوقت نفسه لا تطلب من فاروق إلغاء هذا اللقب أو العدول عنه.

* تستمر الإدارة الحالية فى السودان فى عملها المعتاد دون التأثر بلقب ملك مصر والسودان.

* بعد إقامة الحكم الذاتى للسودان يحدد وضع ولقب فاروق باستفتاء تجريه لجنة دولية يتفق عليها بين مصر وبريطانيا.

* الشرط الوحيد لهذا كله تشكيل حكومة مصرية جديدة غير حكومة النحاس تتفاوض مع بريطانيا بشأن الدفاع المشترك، ومعنى ذلك بوضوح أن بريطانيا - نزولا على الضغوط الأمريكية - ستتفق مع مصر على أن تترك فاروقا يستمتع بلقبه المزيف وتبقى حكومة السودان تمارس الإدارة على السودان وتمهد لقيام الحكم الذاتى.

وفى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وقع حريق القاهرة فأعلن مصطفى النحاس رئيس الوزراء الأحكام العرفية، وفى اليوم التالى قام فاروق بإقالة الحكومة الوفدية وأسند رئاسة الوزارة إلى على ماهر باشا.

وكان على ماهر أول رئيس وزارة لأربع وزارت تم تشكيلها عقب إقالة حكومة مصطفى النحاس وأطلق عليها اسم وزارات الاحتضار أو وزارات الموظفين، ولم يبق على ماهر فى الحكم سوى ٣٣ يوما ثم قدم استقالة حكومته فى أول مارس ١٩٥٢ فقبلها الملك وأسند رئاسة الوزارة إلى أحمد نجيب الهلالى باشا الذى مكث فى الحكم أربعة شهور، وخلال مدة حكمه اتخذ خطوة مهمة بشأن السودان فقد قرر التشاور مع السودانيين ووجه

الدعوة إلى السيد عبد الرحمن المهدى راعى حزب الأمة الذى ينادى باستقلال السودان للحضور إلى القاهرة.

ورأى المهدى أن يوفد بدلا منه وفدا من رجاله يستطلع موقف الهلالى وقد ضم الوفد السودانى عبد الله الفاضل المهدى ابن شقيق السيد عبد الرحمن المهدى ومحمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية التشريعية وعبد الرحمن على طه وزير المعارف وإبراهيم أحمد وزير الصحة والشيخ بابو نمر زوج حفيدة المهدى، وبقى الوفد السودانى بالاسكندرية من ٢٧ مايو حتى ١٢ يونيو يتفاوض مع الهلالى الذى قدم تنازلات أهمها موافقة مصر على حق تقرير المصير للسودانيين فى استفتاء عام، وتعديل مراسيم إلغاء معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بالدستور السودانى، وأن يضع السودانيون دستورهم، واشترط الهلالى موافقة السودانيين على لقب الملك.

واتصل الوفد من القاهرة بالسيد عبد الرحمن المهدى فى الخرطوم ولما عرضوا عليه المقترحات التى قدمها الهلالى وافق عليها كلها فيما عدا الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان، كما وعد المهدى بزيارة مصر فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، واستقال الهلالى وعين حسين سرى باشا رئيسا للوزراء يوم ٢ يوليو وأبلغ أوليفر فرانكس السفير البريطانى فى واشنطن وزير الخارجية الأمريكى بموقف بريطانيا النهائى من اللقب يوم ٧ يوليو وقال: «إن إصرار فاروق على اللقب سيؤدى إلى كارثة له ولمصر، فإن بريطانيا قد تراجعت نهائيا عن الاعتراف بفاروق ملكا على مصر والسودان بأية شروط».

وإزاء اشتداد الخلاف بين حسين سرى والسراى بشأن أزمة الجيش قدم حسين سرى استقالة حكومته يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٢ بعد أن مكث فى الحكم ١٨ يوما فقط، وقبل الملك استقالته فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وعهد فى اليوم نفسه إلى نجيب الهلالى بتأليف وزارته الثانية ولكنها لم تبق فى الحكم سوى ١٨ ساعة فقط، فقد تشكلت الوزارة بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو وقامت ثورة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة اللواء محمد نجيب.

وكان حاكم عام السودان فى لندن عند قيام الثورة المصرية فأسرع يجتمع بالمسئولين بوزارة الخارجية البريطانية يسألهم ويستفسر منهم عن سياسة الحكومة بالنسبة للسودان، وبدأت لندن وواشنطن تفكران فى المستقبل وتتساءلان ماذا ستفعل الثورة المصرية بالنسبة للسودان؟ هل ستصر على اللقب للملك الطفل أحمد فؤاد الثانى؟ أم ستكون فرصة للتخلص من اللقب إلى الأبد؟ وكان اللقب هو الطريق المسدود دائما للوصول إلى حل للخلاف المصرى البريطانى حول السودان.

ثانيا - قضية الاتحاد مع السودان بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لقيت تأييدا شاملا من جماهير الشعب السودانى، وكان وجود اللواء محمد نجيب على رأس ثورة الجيش محل ترحيب حار من أغلب السياسين السودانيين الذين كانت تربطه بعدد كبير منهم علاقات وارتباطات وثيقة، وعلاقة محمد نجيب بالسودان علاقة شخصية قوية ولها جذورها القديمة، فقد ولد بالخرطوم فى ناحية تسمى (ساقية أبو معلا) وأمضى طفولته وصباه فى السودان وتلقى تعليمه الابتدائى فى وادى حلفا ودرس فى كلية غوردون بالخرطوم، وفى أثناء دراسته الثانوية سافر إلى مصر حيث التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ١٩١٨ وعين بعد تخرجه مباشرة فى الكتيبة ١٧ مشاه وهى نفس الكتيبة التى خدم فيها والده من قبل وكانت ترابط وقتئذ فى الخرطوم، وظل يخدم بها حتى نقل إلى القاهرة فى أبريل ١٩٢٣ ضابطا بالحرس الملكى ثم نقل منه لاتصاله بالمناضلين السودانيين إلى الكتيبة الثامنة مشاة التى كانت ترابط فى ناحية المعادى، وشجعه ذلك على مواصلة دراسته فحصل على ليسانس الحقوق فى مايو ١٩٢٧، كما حصل بعد ذلك على دبلومين فى الاقتصاد السياسى والقانون الخاص، وفى المجال العسكرى حصل على شهادة كلية أركان الحرب عام ١٩٣٩.

وكان جد محمد نجيب لوالدته الأميرالاى (العميد) محمد عثمان قد سقط قتيلا وهو يدافع عن الخرطوم فى أثناء الثورة المهدية، كما خدم والده وخاله ضابطين فى الجيش المصرى بالسودان ودفنا هناك بعد وفاتهما، وهكذا

كان السودانيون يعتبرون أن محمد نجيب نصفه سودانى ونصفه مصرى ولذا أمكنه أن يلعب دورا كبيرا فى حل قضية السودان التى كانت تعتبر قبل الثورة الصخر ة التى تحطمت عليها كل المفاوضات بين مصر وبريطانيا، إذ كان المفاوضون المصريون من مختلف الأحزاب المصرية يتمسكون بالوحدة بين مصر والسودان وبالتاج الملكى المشترك، وكانت بريطانيا التى كانت تعارض هذه الوحدة تستخدم عبارة حق تقرير المصير كورقة رابحة فى يدها من أجل فرض التفرقة بين شطرى وادى النيل وإفشال المفاوضات.

وكانت وجهة نظر محمد نجيب فى هذه القضية تختلف تماما عن وجهة نظر الأحزاب المصرية فى مفاوضاتها مع بريطانيا قبل الثورة، وقد عبر عن رأيه فى الصفحة ١١٠ من كتابه «كلمتى للتاريخ» فقال:

«كان موضوع تقرير المصير بالنسبة لى أمرا لا يزعجنى ولا يثير القلق فى نفسى فقد كنت أدرى الناس بالعلاقة الخالدة بين شعبى وادى النيل، كما أننى كنت أحترم إرادة شعب السودان تماما كما أحترم إرادة شعب مصر، وبدأت التحرك من أجل تحقيق هذه الخطوة التى كانت جميع الأحزاب المصرية تعارضها فى الماضى لعدم ثقتها فى قدرتها على مواجهة مؤامرات وضغوط الاستعمار البريطانى وممثله الحاكم العام هناك».

وعندما التقى قائد الجناح (المقدم طيار) حسين ذو الفقار صبرى أركان حرب القوات المصرية فى السودان بالسيد على الميرغنى قال له الأخير: «كيف حال ابننا الطيب نجيب؟ إنه قريب إلى قلوبنا .. كان يزورنا باستمرار وشقيقه اللواء على كان هنا حتى عام ١٩٥٠ الياور المصرى للحاكم العام البريطانى».
وبعث ريتشز المفوض البريطانى التجارى فى الخرطوم إلى لندن يصف مشاعر حزب الأمة الذى يطالب بالاستقلال عن مصر إزاء محمد نجيب فقال: «أعضاء حزب الأمة بشكل عام يشعرون مع أغلبية السودانيين بالإعجاب بل بالحب للواء محمد نجيب شخصيا، فهو نصف سودانى وبذلك فهو واحد منهم بل إن أكثر السودانيين معارضة لمصر تحدث أمامى بإعجاب عن اهتمام نجيب وكرمه مع السودانيين الذين زاروا القاهرة قبل وبعد توليه المنصب،

وكثير من السودانيين يعتقدون اعتقادا جازما بأن اللواء نجيب نوع جديد من المصريين سيكون من الممكن التعاون مع نظامه بشكل ودى ومشرف».

وكانت سياسة بريطانيا هى تنفيذ الحكم الذاتى فى السودان وإقامة برلمان سودانى يقرر مصير السودان، وقد قاطع الإتحاديون السودانيون كلا من المجلس الاستشارى لشمال السودان والجمعية التشريعية اللذين وردا فى دستور الحكم الذاتى وكان من المنتظر مقاطعتهم أيضا للبرلمان السودانى، مما يؤدى فى هذه الحالة إلى أن أغلبية البرلمان من حزب الأمة الذى يطالب بالإستقلال، وكانت بريطانيا تتعجل إجراء الانتخابات للبرلمان الجديد لأنه سوف ينهى قضية الوحدة أو الاتحاد بين مصر والسودان، وكان أهم عامل يشجع بريطانيا على إجراء الانتخابات أن الحاكم العام سبق له تسليم كل من مصر وبريطانيا فى ٨ مايو ١٩٥٢ - قبل ثورة ٢٣ يوليو- مشروع دستور الحكم الذاتى، وأكد للدولتين أن هذا الدستور سوف يصبح نافذا بعد ستة شهور من ذلك التاريخ أى فى يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢ إذا لم ترد الدولتان بموافقتهما أو ملاحظاتهما على مشروع الدستور.

وفى القاهرة اجتمع مجلس قيادة الثورة بمبنى القيادة العامة بكوبرى القبة فى منتصف أغسطس عام ١٩٥٢ لبحث موقف المجلس من السودان، وأوكل المجلس إلى الرائد صلاح سالم أمر تنفيذ السياسة التى أقرها مجلس قيادة الثورة فى الجلسة نفسها بالنسبة للسودان والتى كانت تتلخص فيما يلى:

* الاعتراف بحق السودان فى تقرير مصيره ووقف سياسة استجداء بريطانيا فى أمور علاقة مصر بالسودان.

* زوال الحكم البريطانى المدنى والعسكرى فى السودان شرط أساسى لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم.

* العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام ليضمن أكبر قدر من السلطات للسودانيين خلال فترة الانتقال التى تمهد لتقرير المصير.

وأبلغ السفير البريطانى بالقاهرة اللواء محمد نجيب يوم ١٩ أكتوبر أن

الحكومة البريطانية قررت الموافقة على مشروع الدستور، وأعلن أنتونى إيدن وزير الخارجية فى مجلس العموم يوم ٢٢ أكتوبر أن بريطانيا أبلغت الحاكم العام موافقتها على مشروع الدستور، وأن الحكومة البريطانية والحاكم العام فى السودان يرغبان فى بحث وجهات نظر الحكومة المصرية بشأن مشروع الدستور.

وفى يوم ٢ نوفمبر –قبل ستة أيام من الموعد الذى يخول للحاكم العام للسودان إصدار القانون الأساسى المتضمن التعديلات الدستورية وتعديلاته- قدم اللواء محمد نجيب مذكرة إلي السفير البريطانى بالقاهرة بملاحظاته على مشروع الدستور السودانى وفى هذه المذكرة أعلنت مصر رأيها ومقترحاتها كما يلى:

* مصر تؤمن بحق السودانيين فى تقرير المصير.

* تحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يمارس السودانيون خلالها الحكم الذاتى لتهيئة الجو المحايد لتقرير المصير.

* يحتفظ بالسيادة للسودانيين خلال فترة الإنتقال.

* يمارس الحاكم العام السلطة الدستورية العليا خلال فترة الإنتقال بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء: اثنان سودانيان يوافق عليهما البرلمان السودانى ومصرى وبريطانى وهندى أو باكستانى.

*تشكل لجنة دولية من سبعة أعضاء تقرر موعد إجراء الإنتخابات وكذا الإشراف عليها، وتتكون من ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ومصرى وبريطانى وأمريكى وهندى أو باكستانى (يرأس اللجنة).

تنتخب بعد فترة الإنتقال جمعية تأسيسية لتقرير المصير: تختار إما ارتباط السودان بمصر على صورة ما وإما الإستقلال التام.

* تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل انتخابات الجمعية التأسيسية بعام على الأقل.

وأرسل السفير البريطانى فى القاهرة برقية إلى وزارة خارجيته بعد تسلمه المذكرة المصرية جاء فيها: «قبول الحكومة المصرية لمبدأ الحكم الذاتى الفورى وتقرير المصير للسودانيين خلال فترة محددة يمثل خطوة مشهودة للأمام ويقربها أكثر من وجهات نظر الحكومة البريطانية».

دعوة ممثلى الأحزاب السودانية للحضور إلى القاهرة

ذكر محمد نجيب أن خطوته الأساسية الأولى كانت تستهدف جمع السودانيين بمختلف أحزابهم على موقف موحد تعاونهم فيه مصر، ومن أجل هذا الغرض وجه الدعوة لجميع زعماء الأحزاب السودانية للحضور إلى القاهرة، وكان السيد عبد الرحمن المهدى راعى حزب الأمة الذى يدعو إلى استقلال السودان قد التقى مع أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانى فى لندن فى ١١ أكتوبر ١٩٥٢، وكان برفقة المهدى اثنان من أعوانه المقربين وهما ابنه صديق المهدى وعبد الرحمن على طه، وأجريت محادثات بين الطرفين أبدى فيها المهدى رأيه فى ضرورة منح السودان حق تقرير المصير.

واستجابة للدعوة التى وجهها اللواء محمد نجيب توجه عبد الرحمن المهدى ورفيقاه من لندن إلى القاهرة مباشرة يوم ٢٠ أكتوبر، وانضم إلى المهدى فى القاهرة وفد مؤلف من ٧٠ فردا من زعماء حزب الأمة وزعماء القبائل فاستضافتهم مصر فى قصر آل لطف الله بالزمالك (فندق الماريوت حاليا) واستقبل المهدى فى القاهرة أروع استقبال ورحبت به الصحافة المصرية ترحيبا حارا.

وقد بدأت المفاوضات مع المهدى يوم ٢٢ أكتوبر أسبوعا كاملا وانتهت يوم ٢٩ أكتوبر باتفاق تم توقيعه بمقر مجلس الوزراء المصرى، وقد وقعه عن مصر الرئيس محمد نجيب رئيس الوزراء وعلى ماهر وحسين ذو الفقار صبرى وصلاح سالم وعن حزب الأمة عبد الله الفاضل المهدى وداود الخليفة عبد الله وعابد عبد الرحمن عابدون ومحمد صالح الشنقيطى وبابونمر وميرغنى حسين وعبد الرحمن على طه ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وعبد السلام الخليفة عبد الله وأيوب عبد الماجد وزيادة أرباب ويعقوب عثمان.

وكان الاتفاق يتضمن ترحيب مصر بالحكم الذاتى التام للسودان، ويحتفظ السودانيون بحق السيادة على بلادهم إلى يوم تقرير مصيرهم بأنفسهم، كما تضمن الاتفاق الموافقة على تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان والذى سيطبق طوال فترة الانتقال وتعديل قانون الانتخاب بحيث تكون انتخابات مباشرة فى كل أرجاء السودان عدا بعض المناطق فى الجنوب، فضلا عن إنشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وأخرى للسودنة وثالثة للخدمة العامة.

وقبل أن تلبى الأحزاب الاتحادية دعوة مصر لهم للحضور إلى القاهرة رأى زعماؤها أن تبدأ رحلتهم بزيارة لندن مثل عبد الرحمن المهدى لمقاومة أى ضغوط على الحكومة البريطانية قد يكون المهدى قد نجح فى القيام بها، واستقبل أنتونى إيدن وفد الجبهة الوطنية المؤيدة للاتحاد مع مصر وكان يتألف من ميرغنى حمزة ومبارك زروق وخضر عمر ودرديرى أحمد إسماعيل والدكتور على أدور ويحيى الفضلى ومحمد أمين حسين، وفى المحادثات التى دارت بين الطرفين أبدى زعماء الجبهة الوطنية الاتحادية لوزير الخارجية البريطانى وجهة نظرهم التى كانت تدعو لعدم إجراء الانتخابات التى يعقبها تقرير المصير، إذ إنهم يريدون استفتاء فوريا لتقرير مصير السودان ولكن إيدن لم يوافق على رأيهم وقال لهم إنه بعد انعقاد البرلمان السودانى، فإذا رغبت الأغلبية فى إجراء الاستفتاء فليس هناك ما يمنع ذلك.

ومن العاصمة البريطانية لندن اتجه الوفد إلى القاهرة التى كانت وفود الأحزاب الاتحادية قد تجمعت فيها: الأشقاء برئاسة إسماعيل الأزهرى وجناح آخر للأشقاء برئاسة محمد نور الدين والجبهة الوطنية وحزب الأحرار وحزب وادى النيل والحزب الوطنى برئاسة الشريف الهندى وكذا ممثلون عن الاتحاديين وبدأت المفاوضات بينهم وبين الوفد المصرى الذى تفاوض من قبل مع حزب الأمة برئاسة اللواء محمد نجيب، ولم تستمر المفاوضات بين الطرفين فترة طويلة فقد تم الاتفاق يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ على قبول مبدأين:

أولهما : توحيد الأحزاب السودانية فى حزب واحد مع تفويض لجنة سودانية ثلاثية من الدرديرى أحمد إسماعيل وخضر محمد وميرغنى حمزة لوضع ميثاق تأليف الحزب **وثانيهما** : قبول الحكم الذاتى للسودان وتوفير الجو المحايد لممارسة حق تقرير المصير بعد فترة انتقال قدرها ثلاث سنوات.

وفى أول اجتماع للواء محمد نجيب مع الزعماء السودانيين اكتشفوا أن تغييرا كبيرا قد طرأ على السياسات الرسمية المصرية تجاه السودان، فقد قال محمد نجيب :

«إذا كان لمصر فى العهد الماضى مطامع فى السودان فقد ذهب هذا العهد وذهبت معه مطامعه، إن مصر الحديثة لا تفكر فى يوم من الأيام أن تكون لها مطامع ولكنها تؤمن بأن لها مصالحا فى السودان وثمة فارق كبير بين المصالح والمطامع وبقدر ما تؤمن مصر بأن لها مصالحها فى السودان تؤمن أن للسودان مصالحا فى مصر».

وفى الثالث من نوفمبر ١٩٥٢ وفى منزل اللواء محمد نجيب تم توقيع الاتفاق بين الطرفين وقعه عن مصر اللواء محمد نجيب وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى والصاغ صلاح سالم، ووقعه عن الجبهة الاتحادية إسماعيل الأزهرى والدرديرى محمد عثمان ومحمد نور الدين وحماد توفيق وعلى البرير، ولم يطل عمل اللجنة الثلاثية كثيرا، فقد انتهت سريعا من وضع ميثاق تأليف الحزب الوطنى الاتحادى الذى ضم كافة الأحزاب الاتحادية، وتم اختيار إسماعيل الأزهرى رئيسا للحزب ومحمد نور الدين نائبا له وخلف الله خالد أمينا للصندوق.

واقتصر الاتفاق على تحديد قادة الحزب دون تحديد برنامج أو دستور له، كذا لم يتم تحديد مبادئه أوأهدافه أو أسس الاتحاد مع مصر، وكان هذا هو الخطأ الكبير الذى دفعت مصر والسودان ثمنه الغالى فيما بعد.

واتفقت كلمة جميع الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيارهم عند

تقرير المصير على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون أى ارتباط بدولة أخرى، وأن يكفل للسودان حرية الاختيار فى تحديد سلطات الحاكم العام وسودنة الإدارة وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل إجراء الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية التى سوف يناط بها تقرير المصير. وبارك المهدى والميرغنى كلاهما هذا الاتفاق، وهكذا وجد البريطانيون الأمر الذى استعدوا لتدبيره منذ سنوات قد انقلب عليهم خلال أسابيع وأصبحت ورقة تقرير المصير فى يد مصر بعد أن كانت فى يد بريطانيا.

المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتعديل الدستور السودانى

بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتعديل دستور الحكم الذاتى فى السودان يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ واستمرت حتى ١١ فبراير ١٩٥٣ (حوالى ثلاثة شهور) عقدت خلالها تسع جلسات للمفاوضات فى مقر رئاسة مجلس الوزراء بالقاهرة، وتشكل الوفد المصرى برئاسة اللواء محمد نجيب وعضوية الرائد صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى والدكتور حامد سلطان أستاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة والسفير على زين العابدين، وتشكل الوفد البريطانى برئاسة رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة وعضوية مايكل كريزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وتونى باروز السكرتير الأول للسفارة.

وفى الجلسة الأولى للمفاوضات دار الحوار حول ثلاث نقاط رئيسية أصر عليها الوفد البريطانى:

١- سلطات لجنة الحاكم العام.

٢- سلطات الحاكم العام بالنسبة لجنوب السودان.

٣- السلطات الاستثنائية للحاكم العام فى حالات الطوارئ.

وقد حدث خلاف بين الوفدين فقد تمسك الوفد البريطانى بأن تبقى سلطات الحاكم العام السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان كاملة دون

تغيير، وأن تكون لجنة الحاكم العام استشارية وأن يمارس الحاكم العام سلطات استثنائية فى جنوب السودان فى حالة الطوارئ، وإزاء رفض الوفد المصرى هذه الشروط تم تأجيل الاجتماع أربعة أيام.

وفى الجلسة الثانية يوم ٢٤ نوفمبر استمر الخلاف بين الوفدين فقد أصرّ البريطانيون على أن تكون سلطات الحاكم العام مطلقة بالنسبة للجنوب بينما أصر المصريون على ضرورة عدم ذكر كلمة الشمال أو الجنوب حتى لا يظهرأنه لا توجد وحدة كاملة فى السودان، وفى الجلسة الثالثة يوم ٢٦ نوفمبر دار الحوار حول النقاط الثلاث الخاصة بلجنة الحاكم العام وسلطاته الإستثنائية فى الجنوب، وأخيرا أصر كلا الوفدين المصرى والبريطانى على ضرورة استشارة السودانيين فى الموقف بصرف النظر عما سيؤدى إليه ذلك من تأخير.

وعقد الوفدان المصرى والبريطانى جلستين للمفاوضات خلال شهر ديسمبر، وبرغم الحوار الطويل الذى دار بين الطرفين خلالهما وبرغم الجهود الأمريكية التى بذلت لمحاولة إنجاح المفاوضات وبرغم اجتماع مجلس الوزراء البريطانى عدة مرات فى لندن لبحث مفاوضات القاهرة فإن عدة نقاط رئيسية لم يتيسر حلها أثناء المفاوضات، وكان أهمها المسئولية الخاصة للحاكم العام للسودان بشأن الجنوب، وتحديد مدة الفترة الانتقالية وعلاقة ذلك بإتمام سودنة الإدارة البريطانية الحالية، ثم اختصاص البرلمان السودانى بعد انتخابه بالمسائل الخاصة بسلطات لجنة الحاكم العام، ونظرا لأن بريطانيا خشيت أن تؤدى هذه العقبات إلى إقدام مصر على قطع المفاوضات، لذا اقترح السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة على اللواء محمد نجيب أن يقوم الرائد صلاح سالم عضو الوفد المصرى بالمفاوضات بجولة فى جنوب السودان ليرى بنفسه أحوال الجنوب ويدرك الأخطار التى يتعرض لها، وحاجة أهل الجنوب إلى الضمانات التى تجعلهم يطمئنون على سلامتهم ومستقبل منطقتهم عقب التطورات السياسية الكبيرة التى جدت على السودان، وخشية من حدوث أى

اعتداءات أو مظاهرات ضد الرائد صلاح سالم ومرافقيه خلال جولته المنتظرة فى الجنوب لذا أرسل السفير البريطانى برقية عاجلة إلى الخرطوم لتنبيه الحاكم العام إلى الأثر الوبيل الذى سوف ينعكس على سير المفاوضات إذا وقعت مثل هذه الأحداث، وضرورة تأمين رحلة الرائد صلاح سالم بشتى الوسائل.

رحلة صلاح سالم فى جنوب السودان

غادر صلاح سالم الخرطوم يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٢ وبرفقته الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف والعقيد عبد الفتاح حسن قائد القوات المصرية فى السودان وبعض رجال السكرتارية والحراسة متوجهين إلى (جوبا) عاصمة المديريات الاستوائية الثلاث على متن طائرة حربية من طراز (داكوتا)، وتوجه صلاح سالم ومرافقوه بالسيارات من جوبا إلى المديريات الثلاث واستغرقت الزيارة عشرة أيام كاملة بين أدغال الجنوب قطعوا خلالها ثلاثة آلاف كيلو متر، وقد أحيطت الزيارة بهالة ضخمة من الدعاية فقد نجح صلاح سالم فى اجتذاب مشاعر أهل الجنوب إليه عن طريق قيامه بعملين كانا غير مألوفين بالنسبة لهم فى ذلك الوقت.

أولهما: مواجهته المحافظ البريطانى ومناقشته بشجاعة أمام الجماهير التى كانت تنظر إليه وقتئذ كأنه إله معبود وقيامه بنقد أسلوبه فى معاملة الأهالى نقدا لاذعا **وثانيهما**: مشاركته لقبيلة الدنكا فى غابات تيمولى رقصتهم للحرب عاريا مثلهم إلا من قطعه من ملابسه الداخلية وفقا لتقاليدهم التى كانت تحتم عليهم التجرد من كل ثيابهم أثناء الرقص، وعلى الرغم من أن هذا العمل قد قوبل من أهالى الجنوب بالحماسة والسرور فإنه قوبل بالسخرية من بعض الدوائر السياسية وخاصة فى بريطانيا مما جعل الصحف البريطانية تطلق عليه اسم (الصاغ الراقص).

وقد نجح صلاح سالم فى هذه الرحلة نجاحا كبيرا فقد تمكن من جمع ألوف من التوقيعات التى كانت تؤيد موقف مصر فى المفاوضات مع بريطانيا،

وكان من بين الموقعين بعض الأعضاء فى الجمعية التشريعية وعدد من زعماء القبائل وممثلون عن قبيلة الدنكا التى تضم حوالى نصف مواطنى الجنوب، وبرغم ما وجه إلى هذه الرحلة من عبارات الإعجاب من المؤيدين أو سهام النقد من المعارضين فمن المؤكد أنها كانت رحلة تاريخية أسهمت فى تغيير أوضاع قديمه فى السودان وأحدثت ارتباكا كبيرا للبريطانيين وخاصة جهازهم الإدارى فى السودان، وقد أوضح صلاح سالم عدة حقائق عن هذه الرحلة فى مذكراته التى نشرها فى جريدة الشعب عام ١٩٥٦ التى أسندت إليه رئاسة تحريرها عقب استقالته من جميع مناصبه فقال:

«عندما أصر الجانب البريطانى على ضرورة إقامة كيان منفصل للجنوب عن شمال السودان وقدموا مستنداتهم التى تثبت رغبة زعماء القبائل الجنوبية فى الانفصال، قطعت المفاوضات وطرت يومها إلى الخرطوم لأجد حلا لهذه المشكلة وواصلت رحلتى إلى المديريات الجنوبية لأكون أول مصرى منذ خروج الجيش المصرى من السودان عام ١٩٢٤أقابل وأتفاهم وأتعرف على هؤلاء الجنوبيين، قطعت أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر فى قلب الأدغال واصطحبت خمسة مترجمين وعشرات من المعاونين، وقبل أن أواصل رحلتى من الخرطوم إلى الجنوب واجهنى أكثر من سياسى فى الخرطوم وأكثر من زعيم يخوفنى من هذه الرحلة حتى لا أواجه حقائق وأوضاعا قد تثبت حجة الإنجليز وتؤكد سياسة الفصل بين شطرى السودان، وخاصة أن الحكام والإداريين وقتها كانوا كلهم من الإنجليز ويسيطرون على كل شىء تعاونهم خمسمائة إرسالية تبشيرية أجنبية هدفها تنفيذ سياسة الحاكم العام ومعاونيه، وكان منطق العديد من القادة والسياسيين فى الخرطوم أنهم فقدوا كل أمل فى قضية الجنوب والجنوبيين».

توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا

عقب نجاح رحلة صلاح سالم إلى جنوب السودان وعودته إلى الخرطوم أضاف إلى نجاحه نجاحًا جديداً وفى نفس الأهمية، وهو الاتصال المباشر مع كل الأحزاب السياسية السودانية وإقناع زعمائها بالتوقيع جميعا يوم ١٠ يناير ١٩٥٣ على اتفاق شامل وصفه إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الوطنى الاتحادى فى مذكراته بأنه «أعظم اتفاق فى تاريخ السودان بين الأحزاب السياسية» فقد تضمن مبدأ تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسودان، كما كان يقربهم من تحقيق أغلى أمانيهم وهى حريتهم المطلقة بعد انتهاء فترة الانتقال فى تقرير مصير السودان دون أى تدخل أو وصاية من البريطانيين.

واضطرت بريطانيا عقب اتفاق الأحزاب السياسية السودانية مع صلاح سالم إلى استئناف المفاوضات مع مصر يوم ١٢ يناير ١٩٥٣ بعد أن كانت قد توقفت يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢بعد الاجتماع الخامس لوفدى مصر وبريطانيا، وقد استمر الحوار الدائر بين الوفدين طوال أربعة أسابيع تخللتها عدة اجتماعات لمجلس الوزراء البريطانى فى لندن، وكذا لمجلس قيادة الثورة فى مصر لبحث نقاط الخلاف بين الوفدين، ولم يسلم الأمر من تدخل أمريكى للضغط على الطرفين المتفاوضين وخاصة عقب انتخاب الجنرال ايزنهاور رئيسا جديدا للولايات المتحدة بهدف حثهما على سرعة توقيع الاتفاقية منعا لحدوث اضطرابات خطيرة فى مصر والسودان، أو أعمال عدائية ضد بريطانيا مما يهدد الأمن والاستقرار فى الدولتين بل وفى الشرق الأوسط كله.

وفى صباح يوم ١٢ فبراير ١٩٥٣ اجتمع الوفدان المصرى والبريطانى بكامل أعضائهما بمقر رئاسة الوزراء المصرى للتوقيع على الاتفاقية، وقد وقعها عن مصر اللواء محمد نجيب وعن بريطانيا السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة الذى أعلن أن توقيع اتفاقية السودان سيفتح عهدا جديدا بين مصر وبريطانيا.

وكانت اتفاقية السودان تشمل خمس عشرة مادة كان من أهمها ما يلي:

* رغبة فى تمكين السودانيين من تقرير المصير فى جو حر محايد تبدأ فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، وتعتبر فترة الانتقال تصفية للإدارة الثنائية ويحتفظ خلال هذه الفترة بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير وينبغى ألا تتعدى فترة الانتقال ثلاثة أعوام.

* يكون الحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى بموافقة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام التى تشكل من خمسة أعضاء: اثنان منهم سودانيان والثالث مصرى والرابع بريطانى والخامس باكستانى وهو الذى يتولى رئاسة اللجنة، وقد شكلت لجنة الحاكم العام من الدرديرى عثمان وإبراهيم أحمد (السودان) وحسين ذو الفقار صبرى (مصر) وجرافتى سميث (بريطانيا) وبيان ضياء الدين (باكستان).

* الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا مبدأ أساسيا للسيادة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ولا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له وفقًا لقانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

* تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو هندى، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى، وتكون وظيفة اللجنة دراسة مشروع قواعد الانتخاب لإجراء الانتخابات القادمة في أقرب فرصة ممكنة بحيث تتم فى جميع أرجاء السودان فى وقت واحد.

* رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

أ- عضو مصرى وعضو بريطانى ترشح كل منهما حكومته، ثم يعينهما الحاكم العام وثلاثة أعضاء سودانيين يتم تعيينهم بموافقة لجنة الحاكم العام.

ب- عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية دون أن يكون له حق التصويت، وتكون وظيفة هذه اللجنة (المقصود لجنة السودنة) إتمام سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير وتتم لجنة السودنة مهمتها فى مدة لا تتعدى ثلاثة أعوام.

*** تنتهى فترة الانتقال على الوجه التالى:**

يصدر البرلمان السودانى قرارا يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير، ويعلن الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار ثم تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته، وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات لرقابة دولية.

* تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب القوات من السودان فى مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر.

***تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين:**

الأول:- أن تقرر مصير السودان بوصفه وحدة لا تتجزأ، ويتقرر مصير السودان إما أن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة وإما أن تختار الاستقلال التام.

الثانى:- أن تعد دستورا للسودان كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سودانى دائم، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية

التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

وأصدر السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان فى ٢١ مارس ١٩٥٣ قرارا ببدء سريان الاتفاقية اعتباراً من ذلك اليوم، وهكذا أسقطت الاتفاقية الحكم الثنائى وأنهت رسميا اتفاقية الوفاق المشئومة التى وقعت فى ٩ يناير ١٨٩٩، كما كانت الاتفاقية تعنى تصفية حقيقية للإدارة البريطانية فى السودان التى استمرت نحو ٥٥ عاما، وهكذا كانت جميع الدلائل تشير إلى نجاح السياسة الجديدة التى اتبعتها ثورة الجيش فى معالجة قضية السودان مع بريطانيا والتى كانت تتسم بالواقعية واحترام إرادة الشعب السودانى بعد تلك السلسلة الطويلة من المفاوضات التى أجراها السياسيون المصريون قبل الثورة مع بريطانيا، والتى توالى فشلها لإصرارهم على ضم السودان إلى مصر فى وحدة يظلها التاج الملكى مما جعل اللقب الذى كان يطلقه الملك السابق فاروق على نفسه وهو مصر والسودان اسما على غير مسمى وضربا من الوهم والخيال، وكان للشعبية الجارفة التى أحرزها اللواء محمد نجيب فى السودان بحكم مولده ونشأته فى ربوعه وصلاته الوثيقة القديمة بالسياسيين السودانيين فضل كبير فى ذلك النجاح الباهر والسريع الذى أحرزته السياسة المصرية فى قضية السودان فى فترة لم تتجاوز ستة أشهر فقط على قيام الثورة.

المناورات بين حزب الأمة وبريطانيا لإفشال الوحدة

فور توقيع اتفاقية السودان بالقاهرة فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بدأت الاتصالات بين حزب الأمة والسلطات البريطانية سواء فى الخرطوم أو لندن لمنع تحقيق الوحدة بين مصر والسودان، وبدأ السيد عبد الرحمن المهدى راعى حزب الأمة فى مطالبة البريطانيين بمساعدته ماليا فى المعركة الانتخابية، وفى إبداء قلقه للنجاح الذى حققته الدعاية المؤيدة لوحدة مصر والسودان، واقترح المستر (لوس) المستشار السياسى للحاكم العام للسودان دعوة السيد عبد

الرحمن المهدى لزيارة لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة اليزابيث يوم ٢ يونيو ١٩٥٣ كدليل على صداقة بريطانيا ومشاعرها الطيبة نحو السودان، مع الحرص على إظهار علامات الاحترام والتكريم له، واقترح دعوته إلى حفل رسمى فى قصر باكنجهام وكذا لقاء مع ونستون تشرشل رئيس الوزراء، وسرعان ما وافقت الحكومة البريطانية على اقتراحاته.

وخلال وجود المهدى فى العاصمة البريطانية التقى مع سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية وأخطره بأنه إذا لم تتوقف الحكومة المصرية عن تدعيمها للحزب الاتحادى فى السودان فسيعلن حزب الأمة أن الاتفاقية التى أبرمت بينه وبين اللواء محمد نجيب فى القاهرة يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ تعتبر منتهية، وأن الوقت قد حان ليعمل السودانيون والبريطانيون معًا لإجهاض مشروع الوحدة، وأيده الوزير البريطانى فى موقفه وطالبه بضرورة أن يشكل أنصار الاستقلال جبهة مشتركة وأن يحدث تفاهم وتنسيق بين حزب الأمة والحزب الاشتراكى الجمهورى فى الانتخابات لضمان النجاح.

ودعا السيد عبد الرحمن المهدى المستر ريتشز المفوض التجارى البريطانى إلى منزله لتناول الشاى يوم ٥ أغسطس ١٩٥٣، وطلب منه بإلحاح أن تمد الحكومة البريطانية حزب الأمة وأنصار الاستقلال بمساعدات مالية كافية من خلاله – أى المهدى – حتى يواجه الأحزاب الوحدوية التى تحظى بمساعدات مالية كبيرة من مصر، ولم يكن فى صلاحية المفوض التجارى البريطانى تلبية مطلبه فإن بريطانيا كانت تواجه وقتئذ أزمة مالية وكانت سياستها مع السودان هى أن تقتصر مساعداتها للهيئات والأحزاب الانفصالية على المشورة الفنية ومساندة الإدارة البريطانية فى الخرطوم لمرشحيها فى الانتخابات على قدر الإمكان، وأن تكون لها علاقة صداقة وثيقة بالسودان مع الحرص على عدم تحويل هذا البلد إلى عالة على بريطانيا من الناحية المالية، وعندما أدرك السيد عبد الرحمن المهدى أن مطالبه الملحة من المفوض

التجارى البريطانى فى الخرطوم لم تنفع، أرسل نجله صديق المهدى إلى لندن حيث التقى بالمستر جيمس بوكر الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية، وجرت محادثات بين الطرفين بشأن التعاون بين الحكومة البريطانية وحزب الأمة انتهت بتدوين اتفاق سرى للتعاون بين الحكومة البريطانية والحزب لتحقيق قضية استقلال السودان تعهد حزب الأمة فيه بأن يعلن أن مصر حطمت اتفاقيتها معه، ويقوم بشن حملة شعواء ضد النفوذ المصرى فى السودان، كما يشن أقوى حملة انتخابية ممكنة ضد سياسة الحزب الاتحادى الموالية لمصر، وأن يقوم بكل جهد للتوصل إلى تفاهم بأسرع ما يمكن مع الحزب الجمهورى الاشتراكى مما سوف يمنع الحزب الاتحادى من الإفادة من الصراع بين الحزبين الآخرين فى الدوائر الانتخابية، كما وعد الحزب بتأييد أعضاء البرلمان الجديد من الجنوبيين إذا أعلنوا عن رغباتهم فى الاحتفاظ بالإدارة البريطانية فى الجنوب بعد موعد تقرير المصير، وهكذا نجح جيمس بوكر فى إبرام اتفاقية سرية مع حزب الأمة الانفصالى كانت كلها التزامات وتعهدات منه لبريطانيا لمحاولة منع الوحدة بين مصر والسودان دون أن يلزم بوكر بريطانيا بأى التزام فى مقابل ذلك، كما خلت الاتفاقية بأى وعد منه لتقديم مساعدات مالية لحزب الأمة كما ارتكب صديق المهدى خطيئة لا تغتفر بوعده فى هذه الاتفاقية السرية بأن يؤيد الجنوبيين إذا أعلنوا عن رغبتهم فى الاحتفاظ بالإدارة البريطانية فى الجنوب بعد موعد تقرير المصير، مما يعنى تشجيع المحاولات الاستعمارية البريطانية لفصل الجنوب عن الشمال السودانى.

الحزب الوطنى الاتحادى فى الحكم

عندما أجريت الانتخابات البرلمانية فى السودان وأعلنت نتائجها يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ كان ذلك بمثابة صدمة لحزب الأمة وحلفائهم البريطانيين، فقد اكتسح الحزب الوطنى الاتحادى باقى الأحزاب وحصل على ٥١ مقعدا من مقاعد مجلس النواب التى كان عددها ٩٧ مقعدا، بينما حصل حزب الأمة

على ٢٢ مقعداً والمستقلون على ١١ مقعدا وحزب الجنوب على ٩ مقاعد والحزب الجمهورى الاشتراكى على ٣ مقاعد، وفى مجلس الشيوخ حصل الحزب الاتحادى على ٢٢ مقعدا من ٣٠ مقعدا بينما لم ينل حزب الأمة إلا ٣ مقاعد، وحصل المستقلون على مقعدين، ونظرا لأن قرار لجنة الانتخابات المشكلة وفقًا لقانون الحكم الذاتى خلال فترة الانتقال كانت تنص على أن يعين الحاكم بموافقة لجنتة ٢٠ عضوا بمجلس الشيوخ، لذا تقرر أن يعين كل حزب عددا من الأعضاء يتناسب مع مقاعده التى فاز بها فى الانتخابات، لذا عين الحزب الاتحادى ١٠ أعضاء فأصبح له ٣٢ عضوا فى مجلس الشيوخ والذى يتشكل من ٥٠ عضوا، بينما عين حزب الأمة ٤ أعضاء والجنوبيون ٤ أعضاء والمستقلون عضوين والحزب الجمهورى الاشتراكى عضوا واحدا.

وقد احتفلت مصر فى جميع وسائل الإعلام بفوز الحزب الوطنى الاتحادى واكتساحه للانتخابات مما جعل الشعب المصرى يعتبر أن قضية الاتحاد مع السودان قد تم حسمها، على الرغم من أن الحزب الاتحادى لم يحدد زعماؤه أبدا نوع الاتحاد الذى يريدونه مع مصر، واعترف البريطانيون بأن نتيجة الانتخابات تعد نصرا كبيرًا للحزب الاتحادى على حزب الأمة الذى ينادى بالاستقلال التام، ويثبت مدى تضامن وقوة طائفة الختمية وراعيها على الميرغنى الذين أعطوا أصواتهم للحزب الاتحادى ليس حبا فى مصر والدعوة للاتحاد معها ولكن لأنها الوسيلة الوحيدة التى تحقق لهم الانتصار على المهدى وأنصاره المتعصبين، وعلى أفكار زعمائهم فى إحياء فكرة المهدية وأحلامهم فى استعادة سطوتها القديمة على السودان كما كان الحال فى عهد المهدى الكبير.

وعقب إعلان النتائج النهائية دعا أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية كبار مستشاريه للاجتماع معه لمناقشة الموقف الجديد الذى كان اعتقاد الوزير من بعده أن النتائج حسمت قضية تقرير المصير للسودان، أى الاتحاد مع مصر، ولكن المستشارين البريطانيين لم ينتابهم اليأس من المستقبل فقد عرفوا أن هناك

خلافا كبيرا فى الرأى داخل الحزب الاتحادى، وأن الانتخابات ليست على مستقبل السودان ومصيره بل إنها مجرد انتخابات لبرلمان سودانى لفترة الحكم الذاتى خلال فترة الانتقال، وأن المعركة الانتخابية فى شمال السودان كانت على أساس طائفى وصراع ما بين الختمية والمهدية أكثر منها على أساس سياسى.

وبدأ البريطانيون على الفور الاتصال بزعماء الختمية ودعا (لوسى) المستشار السياسى للحاكم العام أحد زعماء الحزب الاتحادى وهو ميرغنى حمزة لتناول الشاى، وبعد تهنئته له بنجاح الحزب الاتحادى فى الانتخابات أكد لوسى لميرغنى أن المسئولين البريطانيين فى الإدارة المدنية للسودان سيخدمون بإخلاص أية حكومة سودانية تتولى السلطة عن طريق حصولها على الأغلبية فى البرلمان وفقًا للنظام الديمقراطى، وأخذ ميرغنى- بعد اطمئنانه على موقف البريطانيين تجاه حزبه - يعبر للمستشار السياسى البريطانى للحاكم عن آرائه التى بعثت الارتياح والأمل فى نفس المستشار السياسى، فقد قال إن الحزب الاتحادى بشكل عام يؤيد الحكم الذاتى الكامل فى جميع المسائل الداخلية مع التمسك بمبدأ إقامة برلمان وجيش منفصلين عن مصر، برغم أنه سيكون هناك تعاون معها فى المسائل الدفاعية والاقتصادية، أما المسائل الأخرى فينبغى ألا يحسم الأمر فيها حتى وقت تقرير المصير، وجاء الأزهرى لأول مرة إلى بيت (لوسى) واستمر اللقاء الودى بينهما لمدة ساعة للاتفاق على الخطوات السياسية القادمة، وأكد لوسى أن الموظفين البريطانيين سيستمرون فى عملهم كالمعتاد، ورد الأزهرى بأنه يهمه أن تسير كل الأمور فى يسر وتفاهم وبعث لوسى برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية قال فيها «كان الأزهرى لطيفا وودودا وأكدنا حسن النوايا المتبادلة واتفقنا على التشاور المستمر، ولكن الأزهرى كان حذرا وهى بداية معقولة ومرضية لعلاقتنا مع الحزب الوطنى وتساعد على تهدئة شكوكهم بالنسبة للنوايا البريطانية».

وفى أول اجتماع لمجلس النواب السودانى انتخب القاضى أبو بكر عوض الله رئيسًا للمجلس باتفاق الحكومة والمعارضة باعتباره رجلا محايدا ولا

ينتمي لأى حزب، وفي يوم ٦ يناير ١٩٥٤ تم انتخاب إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى رئيساً لوزراء السودان، ولم يلبث الأزهرى حتى شكل وزارته من اثنى عشر وزيراً كان كلهم من الحزب الوطنى الاتحادى ومن طائفة الختمية، وفي يوم ٩ ينايرأقسم الوزراء اليمين الدستورية أمام الحاكم العام وبدأت منذ ذلك اليوم رسميا فترة الانتقال المحددة بثلاث سنوات، ويمكن شرح موقف الأطراف السياسية بالنسبة للسودان بعد الانتخابات بإيجاز كما يلى:

* **حكومة الأزهرى**: بدأ الأزهرى وأعضاء وزارته يلزمون الحذر فى تصريحاتهم وأحاديثهم الصحفية وامتنعوا عن مهاجمة بريطانيا وحسّنوا علاقاتهم بالموظفين الإنجليز بالسودان وخاصة مع المستر ريتشز المفوض التجارى البريطانى بالخرطوم، وكان رأيهم الذى أعلنوه فى مجالسهم الخاصة أن هدف حزبهم الاتحادى فى الوحدة مع مصر لم يتغير ولكن مهمتهم بصفتهم حكومة منتخبة من الشعب هى تنفيذ اتفاقية السودان التى عقدت بين مصر وبريطانيا تنفيذا سليما.

* **حزب الأمة** أصيب السيد عبد الرحمن المهدى راعى الحزب بالكثير من الإحباط وخيبة الأمل بسبب هزيمة حزبه فى الانتخابات باعتبار ذلك ضربة أليمة لنفوذه وكبريائه ومكانته الشخصية، وكان رد فعله هو وزعماء حزبه فى بداية الأمر غاضبا وعنيفا، فقد أصدر الحزب عقب إعلان نتائج الانتخابات بيانا هاجم فيه مصر ولجنة الانتخابات وأعلن رفضه لنتائجها وعرف أنه سيسحب نوابه وشيوخه من البرلمان وسيقدم احتجاجاً رسميًّا ضد التدخل المصرى، وقال السيد عبد الرحمن المهدى:

«إن المصريين لم يفوا بوعودهم وخالفوا اتفاقيتهم معنا وصرفوا ملايين الجنيهات للدعاية لأعوانهم».

ولكن المهدى بعد نصيحة بريطانية التزم الهدوء وأخذ فى عقد

الاجتماعات المستمرة مع نواب وشيوخ حزبه فى البرلمان ودعاهم لتشكيل معارضه قوية، وأن يتعاونوا مع المستقلين سواء داخل البرلمان أو خارجه لتشكيل جبهة وطنية تنادى بالاستقلال التام للسودان.

* **الحكومة المصرية**: أراد صلاح سالم بعد النجاح الساحق للحزب الاتحادى بفضل المؤازرة المصرية أن يفرض رأيه على الأزهرى ووزرائه وإقناع السودانيين بأن مصر الثورة حليفتهم القوية لتحرير بلادهم من الاستعمار البريطانى، ولذا زار الخرطوم وبرفقته اللواء عبد الحكيم عامر عضو مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة المصرية وقتئذ يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ مع وفد مصرى كبير على متن طائرتين حربيتين لتهنئة إسماعيل الأزهرى برئاسة الوزارة السودانية، واستقبله إسماعيل الأزهرى فى المطار بالحفاوة والترحاب ومعه جميع أعضاء وزارته اعترافا بما قدمته مصر للحزب الاتحادى من معونات ومساعدات.

وكان من سوء الحظ أن يعلن مجلس قيادة الثورة يوم ١٣ يناير - فى اليوم الثانى لوجود الوفد المصرى فى السودان - قرار حل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال قادتها، فقامت عدة مظاهرات للإخوان المسلمين فى الخرطوم يهتفون ضد مصر ويتهمون جمال عبد الناصر وصلاح سالم بالدكتاتورية مما جعل السودانيين يخافون على أنفسهم، وتوجه صلاح سالم وعبد الحكيم عامر بعد عدة أيام لزيارة الجنوب، وتعمد صلاح سالم السير فى شوارعه بملابسه الداخلية كما فعل من قبل عندما شارك قبيلة الدنكا بالرقص مع بعض أفرادها، ولكن تأثيره فى هذه المرة كان ضئيلا للغاية، وفى ختام الزيارة صرح إسماعيل الأزهرى رئيس الوزارة أن الاتفاقية سوف توضع موضع التنفيذ نصا وروحا.

* **السلطات البريطانية**: أصبحت مصلحة البريطانيين هى ضرورة تحسين علاقاتهم مع الحزب الذى فاز فى الانتخابات، والذى شكل الحكومة

الجديدة دون التقيد بصداقتهم مع المهدى وأنصاره، فإن بريطانيا يهمها مصالحها فى المقام الأول، ولذا بدأت اتصالات البريطانيين القوية مع إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء والسيد على الميرغنى راعى الطائفة الختمية التى كان لها تأثير كبير فى فوز الحزب الاتحادى فى الانتخابات، وعلى الرغم من سياسة التقارب البريطانى مع حكومة الأزهرى وراعى طائفة الختمية فإن بريطانيا لم تهمل اتصالاتها مع المهدى راعى حزب الأمة وولده صديق، بل شجعوا المهدى ومعاونيه على مقاومة الأزهرى والحزب الاتحادى وحشد كل قواهم فى البرلمان وفى طائفة الأنصار للوقوف ضد الأزهرى وحزبه وأعوانه وقدموا نصيحتهم لزعماء حزب الأمة أن يتوقفوا عن تنافسهم مع الحزب الاشتراكى السودانى وغيره من المستقلين، وألا يبددوا جهودهم وأموالهم فى محاربة هؤلاء، بل ينبغى تركيزها ضد خصمهم الرئيسى وهو الحزب الوطنى الاتحادى، وأن يتخلوا عن سياسة الخط الدينى مما أدى إلى اقتصار مؤيديهم على طائفة الأنصار فقط، وضرورة التعاون مع أى حزب أو هيئات أو أفراد ماداموا ينادون باستقلال السودان.

تنحية اللواء محمد نجيب

ما كادت أنباء الصراع على السلطة بين اللواء محمد نجيب والمقدم جمال عبد الناصر الذى يؤيده مجلس قيادة الثورة تصل إلى السودان فى أواخر عام ١٩٥٣ حتى أصيب الكثير من السودانيين بالألم والحزن، وخاصة أولئك الذين انتعشت آمالهم بعد ظهور نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الوطنى الاتحادى وتوليه مسئولية الحكم فى السودان، والذين كانوا يعتقدون أن أحلامهم فى قيام الوحدة الشاملة بين مصر والسودان أوشكت أن تتحقق، وعندما وصل الخلاف إلى ذروته فى مصر وقدم الرئيس محمد نجيب فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ استقالته من جميع مناصبه وقرر مجلس قيادة الثورة قبول الاستقالة وتعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة وبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغراً، ونتيجة لإذاعة هذا النبأ من دار الإذاعة

المصرية صباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ونشره فى جميع الصحف المصرية أصيب السودانيون بصدمة عنيفة، فلم يكن أحد يتخيل أن يقدم مجلس الثورة على تنحية رئيسه وقائد ثورته العظيمة محمد نجيب.

وعلى الرغم من البيان الذى وجهه صلاح سالم إلى الشعب السودانى بعد تنحية محمد نجيب وقال فيه: «الثورة ليست ثورة نجيب ولا ثورة جمال أو صلاح فالعلاقة المقدسة تربط بين شعبينا الخالدين وما الحاكمون إلا أدوات موقوتة زائلة» فإن جموع الشعب لم تلبث أن خرجت إلى الشوارع فى الخرطوم وبعض المدن السودانية وهى تهتف (لا وحدة بلا نجيب)، وسافر إلى القاهرة على الفور وفد سودانى برئاسة محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الوطنى الاتحادى لمحاولة التوسط لحل الخلافات بين محمد نجيب وعبد الناصر، ولكن الوفد السودانى عندما وصل بالطائرة إلى العاصمة المصرية كان محمد نجيب قد عاد إلى موقعه رئيسا للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة بعد البيان الذى أذيع من دار الإذاعة فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ نتيجة للمظاهرات الحاشدة التى ملأت شوارع القاهرة والاسكندرية والتى كانت تهتف للحرية والديمقراطية وعودة محمد نجيب، فضلا عن الضغط الذى تعرض له مجلس قيادة الثورة من بعض ضباط الجيش وبخاصة سلاح الفرسان وضباط المنطقة الشمالية بالاسكندرية.

واعتزم محمد نجيب بعد أن عاد إلى موقع السلطة أن يلبى دعوة الحكومة السودانية لحضور الاحتفالات بانعقاد أول برلمان سودانى فى أول مارس ١٩٥٤، وسافر محمد نجيب بالطائرة صباح أول مارس ١٩٥٤ وبرفقته صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف، وكان الأمر المتوقع – نظرا للشعبية الجارفة التى كان يتمتع بها محمد نجيب فى السودان – أن يكون استقباله فى الخرطوم استقبالا شعبيًّا بالغ الروعة، ولكن محمد نجيب والوفد المرافق له لم يكد يصلون إلى مطار الخرطوم حتى فوجئوا بمظاهرات ضخمة تملأ جوانب المطار، كان معظم أفرادها من طائفة الأنصار وهم يهتفون

(لا مصرى ولا بريطانى السودان للسودانى)، وقد اتضح أن حزب الأمة الذى لم يحصل إلا على أقلية من مقاعد البرلمان والذى كان يعارض الاتحاد مع مصر قد نجح فى حشد خمسين ألفا من أنصاره المسلحين بالعصى والخناجر منذ الصباح الباكر فى أم درمان، ودفعهم عبر شوارع الخرطوم إلى المطار حيث استقبلوا محمد نجيب والوفد المرافق له هذا الاستقبال السيئ البعيد عن روح الأخوة والتضامن بين الشعبين الشقيقين.

وبرغم وجود عدد من زعماء الحزب الوطنى الاتحادى ضمن الذين كانوا فى استقبال الوفد المصرى فى المطار، وكذا السيد صديق المهدى الذى حمل إلى محمد نجيب تحيات والده السيد عبد الرحمن المهدى زعيم طائفة الأنصار، وبرغم وجود الحاكم العام البريطانى ضمن المستقبلين فإن الموقف لم يلبث أن تفجر بعد قليل، فقد بدأ البوليس السودانى بأوامر من رؤسائه البريطانيين فى الاشتباك مع المتظاهرين وإطلاق النار عليهم وحدثت مجزرة دموية قتل فيها ٣٣ شخصا وأصيب ١٠٧ بجراح بليغة، وعندما وصل محمد نجيب إلى القصر الجمهورى حاول الاتصال بالسيد عبد الرحمن المهدى تسع مرات ولكن بدون جدوى، فإن الاتصال التليفونى كان يقطع فى كل مرة بعد تبادل التحية بطريقة كان واضحا فيها عنصر التدبير، وحاول الحاكم العام البريطانى إقناع محمد نجيب بعدم الوقوف فى شرفة القصر الجمهورى وتجنب مواجهة الجماهير بحجة المحافظة على حياته، ولكن محمد نجيب رفض نصيحة الحاكم وخرج إلى الجماهير، وعندما بدأ يخطب وبدأت تهدأ وتستجيب لعباراته إذا بقوات البوليس تعاود هجومها دون أى مبرر وتكرر إطلاق النيران وتساقط من جديد عدد كبير من القتلى والجرحى.

وقد وصف محمد نجيب فى كتابه « كلمتى للتاريخ » هذه الأحداث الدامية التى وقعت فى الخرطوم فقال: « مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر فى السودان، مستنداً فى ذلك إلى الأنصار الذين فاتتهم فرصة النجاح فى

الانتخابات فخرجوا يعلنون عن أنفسهم فدبر الأمر على أساس إطلاق النار عليهم دون مبرر» وخلال هذه الاشتباكات الدامية قتل قائد البوليس الإنجليزي في الخرطوم وكذا حكمدار البوليس السوداني، وتقرر تأجيل افتتاح البرلمان السوداني إلى يوم ١٠ مارس ١٩٥٤ كما أعلنت حالة الطوارئ في الخرطوم، وقرر محمد نجيب إثر ذلك العودة مع الوفد المصرى إلى القاهرة فى اليوم التالى مباشرة، وكان سلوين لويد وكيل وزارة الخارجية البريطانى قد وصل الخرطوم أيضا للمشاركة في الاحتفالات، ولكنه إزاء الأحداث التى وقعت لم يبرح مكانه ولم يظهر للناس حتى حملته الطائرة عائدا إلى لندن.

العوامل التى أبعدت السودانيين عن التفكير فى الاتحاد

عقب توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣، وبعد فوز الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية المقاعد فى البرلمان السودانى نتيجة للانتخابات التى جرت فى نوفمبر ١٩٥٣، وبعد انتخاب إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الوطنى الاتحادى رئيسا للوزراء فى ٦ يناير ١٩٥٤ أصبح إعلان الاتحاد بين مصر والسودان أمراً متوقعا وأملا مرتقبا ينتظر الشعبان الشقيقان تحقيقه فور إجراء الاستفتاء الذى نصت عليه الاتفاقية عقب السنوات الثلاث المحددة كفترة انتقال، ولكن الأمور سارت بعد قليل على غير ما كان متوقعاً ولم يلبث الأمل المنشود فى اتحاد شطرى وادى النيل أن بدأ يذوى ويتبدد إلى الحد الذى جعل الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان برنامجه الأساسى يقوم على الدعوة إلى الاتحاد مع مصر يتغير اتجاهه بالتدريج ليتماشى مع اتجاه حزب الأمة وباقى الأحزاب فى مطلبها الرئيسى بإعلان الاستقلال التام للسودان، وكان ذلك التغيير الجذرى الذى جرى فى اتجاهات الرأى العام السودانى هو انعكاس فى الواقع للأحداث الخطيرة التى وقعت فى مصر فى أوائل عام ١٩٥٤ نتيجة للصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر، والذى كاد يؤدى إلى حرب أهلية وكان فى الوقت نفسه ثمارا للسياسة الخاطئة التى اتبعها صلاح سالم الذى كان بحكم منصبه المسئول الأول فى تلك الفترة عن توجيه

السياسة المصرية بالنسبة للشئون الخاصة بالسودان، وفيما يلى أهم ما وقع من أحداث خلال هذه الفترة:

* **إقصاء محمد نجيب عن السلطة**: فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ أصبح واضحًا أن محمد نجيب لا يمارس سوى سلطة شكلية فقط وأن السلطة الحقيقية تركزت كلها فى يد عبد الناصر، ولم يلبث هذا الوضع الذى كان خفيا للبعض أن غدا وضعا رسميًا فى الدولة بعد أن قرر مجلس قيادة الثورة فى ١٧ أبريل ١٩٥٤ أن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية وأن يتولى عبد الناصر رئاسة الوزارة بدلا منه، وبرغم أن المنصب الذى كان يتولاه محمد نجيب وهو رئاسة الجمهورية أصبح منصبًا شكليًا وبلا أية سلطات حقيقية وبالتالى لا يشكل أية خطورة على كيان أو سلطات مجلس قيادة الثورة، وبرغم ما كان يعلمه عبد الناصر وباقى أعضاء المجلس عن يقين من أن عزل محمد نجيب عن منصبه سوف تكون له آثار بالغة الضرر على قضية الاتحاد بين مصر والسودان لما كان يتمتع به من مكانة شعبية لدى الشعب السودانى وقتئذ، فقد تغافل مجلس قيادة الثورة عن هذا الاعتبار الجوهرى الذى كان من المعروف أنه سوف يؤثر على قضية الاتحاد بين الشعبين الشقيقين – وهى قضية خالدة – فى سبيل تحقيق غرض زائل وهو التخلص نهائيًا من محمد نجيب ضمانا للاستمرار فى ممارسة السلطة والبقاء فى مقاعد الحكم، واستغل مجلس قيادة الثورة واقعة محاولة الاعتداء على حياة جمال عبد الناصر التى قام بها محمود عبد اللطيف أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ فى ميدان المنشية بالإسكندرية ليتم له تحقيق مآربه وعزل محمد نجيب عن منصبه، وقد سجل عبد اللطيف البغدادى هذه الواقعة فى الصفحة ١٩١ من مذكراته الجزء الأول فقال: «ولقد ساعد هذا الذى حدث أيضا (يقصد حادث المنشية) فى التخلص نهائيًا من محمد نجيب الذى قيل إنه كان على اتصال بالإخوان ومتعاونًا معهم، وأن ذلك جاء على لسان بعض من المتهمين، وأخذ قرار من مجلس قيادة الثورة بإعفائه من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤

على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية، وحددت إقامته بمنزل أعد خصيصا له خارج القاهرة، كما صدر كذلك قرار بحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات ».

وحدث ما كان متوقعًا وبدأت سحب التوتر تظهر فى سماء العلاقات بين حكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان والسلطات المصرية الأمر الذى دفع إسماعيل الأزهرى إلى اتخاذ عدة خطوات تعتبر عدائية تجاه مصر كان أهمها:

١- رفض هدية من الأسلحة الحديثة كانت السلطات المصرية تزمع إرسالها إلى السودان.

٢- رفض عرضا مصريا بإرسال ضباط سودانيين للتدريب فى مصر على نفقتها وفضل أن يرسلهم إلى إنجلترا.

٣- العمل على وقف نشاط بعض الصحف التى تدعو إلى الاتحاد مع مصر، ففصل أسرة تحرير جريدة العلم وأغلق جريدة الاتحاد.

٤- عدم الموافقة على عرض مصر بتخصيص مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية واجتماعية وصحية فى السودان.

وقد وصف محمد نجيب فى الصفحتين ٢٤٠ و ٢٤١ من كتابه (كلمتى للتاريخ) الآثار الضارة التى نتجت عن عزله بالنسبة للسودانيين فقال: « كان السر الرئيسى لتحملى متاعب البقاء رئيسا للجمهورية بعد أزمة مارس ١٩٥٤ هو حرصى على أن تأتى نتيجة الاستفتاء فى السودان اتحادا مع مصر كما حدث فى انتخابات الجمعية التأسيسية وفوز الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات الأولى، ولم يقدر جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس تقديراً صحيحًا الأثر الذى يمكن أن يتركه إبعادى عن رئاسة الجمهورية فى شعب السودان، كان قرار تنحيتى عن رئاسة الجمهورية يساوى تماما توقيع القرار بانفصال السودان عن مصر، واتضحت لشعب السودان الحقيقة .. لم تكن هناك خلافات شخصية أو نزاعات خاصة، دائما كانت هناك معركة حقيقية تدور بينى حيث أقف مع

ديمقراطية الشعب وبينهم حيث يبنون الدكتاتورية العسكرية، وطبيعة الشعب السودانى تنفر نفوراً شديداً من الحكم الدكتاتورى، بدأوا يتحدثون فى مجالسهم عما إذا كانت الوحدة أو الاتحاد مع مصر تحت تحكم العسكريين تعتبر فى صالحهم أم ضد مصلحتهم، ووجدت هذه النغمة صدى فى نفوس السودانيين، وعندما سئل كثير من السودانيين عن سبب تدهور العلاقات مع مصر قالوا: السبب فى كلمة واحدة هو (نجيب)، ولما قيل إن (نجيب) فرد زائل. ورابطة مصر بالسودان خالدة وليس معقولا فى مقام الموازنة أن ترجح كفة الزوال على كفة الدوام كان الجواب . . إن شعب السودان قد جعل من نجيب رمزا لوحدة وادى النيل وقد حطمتم هذا الرمز».

* تأثير أحداث عام ١٩٥٤ على الرأى العام السودانى: برغم النجاح المبدئى الذى أحرزه صلاح سالم خلال عام ١٩٥٣ فى توجيه السياسة المصرية بالنسبة للشئون الخاصة بالسودان، والتى أدت إلى فوز الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية ساحقة فى الانتخابات التى جرت فى نوفمبر ١٩٥٣ وتولى رئيس الحزب إسماعيل الأزهرى رئاسة أول وزارة سودانية فى ٩ يناير ١٩٥٤، فإن صلاح سالم لم يلبث أن فقد جانبا كبيرا من شعبيته فى السودان نتيجة لموقفه العدائى المتطرف ضد محمد نجيب فى أزمة فبراير ١٩٥٤ عندما حاول تشويه صورته وتلويث سمعته بما أدلى به من بيانات وتصريحات أمام الصحفيين المصريين والأجانب وعن طريق الإذاعة، وكانت كلها طعنًا فى أخلاق محمد نجيب وتهجما على تصرفاته وسلوكه الشخصى مما كان له أسوأ أثر فى نفوس السودانيين، بحيث لم يعر أحد فى السودان أى اهتمام للبيان الذى وجهه صلاح سالم إلى الشعب السودانى والذى قال فيه: إن الثورة ليست ثورة محمد نجيب، وإن الحكام ليسوا سوى أدوات زائلة، فخرجت المظاهرات فى الشوارع وهى تهتف «لا وحدة بلا نجيب»، وعندما قرر مجلس قيادة الثورة عزل محمد نجيب عن منصبه كرئيس للجمهورية فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٤ وتحديد إقامته فى قصر السيدة زينب الوكيل فى المرج أحسّ السودانيون بالخطر الذى

يتعرضون له فى حالة موافقتهم على اتحاد السودان مع النظام العسكرى الحاكم فى مصر، وقد عبّر محمد نجيب عن حقيقة مشاعر السودانيين بعد القرار الذى صدر بتنحيته عن منصبه فى الصفحة ٢٤١ من كتابه « كلمتى للتاريخ » فقال: « واستطرد المتحدث (السودانى) قائلا وكان يوجه الحديث إلى وزير مصرى . . إذا سمحت لى أن أكون أكثر صراحة فاعلم أننا فى السودان نتساءل كيف نطمئن لكم بعد أن انقلبتم على نجيب، وماذا يضمن لنا وهذه حالكم ألا تقلبوا للسودانيين ظهر المجن بعد ربط مصيرهم بكم . . إن السودان وهو يتمتع بحكومة ديمقراطية حرة لا يقبل الانطواء تحت علم واحد مع بلد حكومته أوتوقراطية » .

ولم تكن تنحية محمد نجيب عن منصبه هى العامل الوحيد فى ابتعاد شعب السودان عن فكرة الاتحاد مع مصر، فقد كانت هناك عوامل أخرى عديدة كان فى مقدمتها تلك المحنة المروعة التى تعرض لها الإخوان المسلمون فى مصر والتى لم يسبق لها مثيل فى قسوتها بسبب محاولة الاعتداء على حياة عبد الناصر مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ فى ميدان المنشية والتى قام بها عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين، فقد قامت إثر الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت عدة آلاف من الإخوان المسلمين وتشكلت محكمة عسكرية سميت بمحكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعى، وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقًا على سبعة أفراد هم: المرشد العام حسن الهضيبى ومحمود عبد اللطيف وعبد القادر عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وهنداوى دوير ومحمد فرغلى، وقد خفف الحكم على حسن الهضيبى إلى السجن المؤبد لكبر سنه ومرضه، بينما نفذ حكم الإعدام فى الستة الآخرين، وكانت ثلاث دوائر عسكرية فرعية من محكمة الشعب قد شكلت فى نفس الوقت ومثل أمامها فى قفص الاتهام آلاف من الإخوان المسلمين، وبلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب من الإخوان ٨٦٧

شخصا سواء بالحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، وبالإضافة إلى هؤلاء ضمت السجون والمعتقلات فى مختلف أرجاء مصر عدة آلاف من الإخوان المسلمين دون أن يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أى أحكام، ولم تلبث أن سرت فى كل أرجاء السودان أنباء رهيبة وقصص دامية عما يلاقيه الإخوان المسلمون داخل السجون والمعتقلات فى مصر من تعذيب وحشى يخالف كل الشرائع والقوانين ويهدر كل المبادئ والقيم الإنسانية، مما أصاب الرأى العام السودانى بالجزع والإحباط وانتاب معظم الناس الشعور بالخوف من الاتحاد مع النظام العسكرى الحاكم فى مصر.

ولم تقتصر حملة الاعتقالات فى مصر على الإخوان المسلمين وحدهم، فقد امتدت لتشمل أيضا مئات من الشيوعيين كان من بينهم عدد كبير من المثقفين والكتاب والصحفيين والفنانين، وقدم البعض منهم إلى المحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن بينما انطلقت أجهزة الأمن لتطارد بلا هوادة الباقين الذين ظلوا مطلقى السراح، وقد أدى ذلك إلى اتخاذ الشيوعيين فى السودان موقفا معارضا للاتحاد مع مصر وكان لهؤلاء وزن كبير فى أوساط المثقفين والعمال السودانيين.

كيف احتدم الصراع بين صلاح سالم والأزهرى

على الرغم من أن وثيقة إنشاء الحزب الوطنى الاتحادى التى وقعها ٢٥ سياسيًّا يمثلون مختلف الأحزاب الاتحادية السودانية فى القاهرة يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٢، والتى وقعها محمد نجيب وصلاح سالم باعتبارهما شاهدين كانت تنص فى المادة الثانية منها وهى الخاصة بالمبادئ والأهداف (البند أ) على «إنهاء الوضع الحاضر وجلاء الاستعمار الأجنبى وقيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحدد قواعد هذا الاتحاد بعد تقرير المصير»، فلقد اتبعت حكومة الحزب الوطنى الاتحادى التى شكلها إسماعيل الأزهرى بعد الفوز الساحق لحزبه فى الانتخابات فى الجزء الأخير من عام ٥٤ سياسة كانت تبتعد تماما عن خط الاتحاد مع مصر.

وسافر إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء فى ٨ نوفمبر ١٩٥٤ إلى لندن واستقبلته الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا وأقام له رئيس وزرائها ونستون تشرشل حفل غداء كبير، كما تم عقد اجتماع بينه وبين لجنة الشئون الخارجية لحزب المحافظين، وظهر بوضوح خلال الزيارة مدى تجاهل إسماعيل الأزهرى للحكومة المصرية.

وقد أدت هذه السياسة المتسمة بالجفاء والتباعد عن مصر التى انتهجها إسماعيل الأزهرى إلى حدوث مواجهة حادة بينه وبين صلاح سالم المسئول الأول فى مصر فى ذلك الوقت عن شئون السودان، خاصة بعد تنحية محمد نجيب عن منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤، فلقد شعر صلاح سالم بأن آماله العريضة فى قرب إعلان السودان اتحاده مع مصر بدأت تتبخر وتتضاءل وأن علاقاته الوثيقة بزعماء الحزب الوطنى الاتحادى أخذت فى التدهور بشدة، وكان صلاح سالم قد اتبع فى السودان سياسة أثبتت له التجارب والنتائج فيما بعد مدى خطورتها البالغة على قضية الاتحاد بين البلدين الشقيقين، إذ استخدم وسيلة توزيع الأموال والرشاوى سبيلا لإقناع الناس بقضية الاتحاد وطريقا لاجتذاب الأعوان والمؤيدين من بين صفوف القبائل والطوائف والأحزاب، وكان لهذه الطريقة أسوأ أثر فى نفوس أغلب أفراد الشعب السودانى، وأدت إلى أن ينفض عن الارتباط بمصر أقوى العناصر السودانية إيمانا بالاتحاد مع مصر مخافة أن تحوم حولها الشكوك فى أن الحماسة التى تبديها فى سبيل تحقيق الاتحاد إنما تقاضت ثمنها أموالا من صلاح سالم ومعاونيه، وبذا أصبح كل من ينادى بالاتحاد مع مصر متهما بأن الدافع وراء ندائه هو المبلغ الطائل الذى قبضه، مما شتت صفوف المؤيدين الشرفاء للاتحاد وخلت الساحة السياسية تقريبا من المؤمنين الحقيقيين بالقضية الخالدة لتوحيد الشعبين الشقيقين، ولم يبق بها سوى طائفة من المنتفعين والانتهازيين الذين تقاضوا الثمن بالفعل ونفر من الأدعياء الذين لا يتمتعون بأى وزن سياسى، والذين كان جل همهم منحصرا فى ابتزاز أكبر قدر من الأموال من صلاح

سالم ومعاونيه بحجة أنهم هم عمد الاتحاد الصادقون وأنصاره المخلصون الذين سوف يتحقق الاتحاد على أيديهم، وحينما انكشفت الحقيقة المفجعة بعد حين تبين لصلاح سالم أن سياسته الخاطئة لم تتسبب فى ضياع الاتحاد بين مصر والسودان فحسب، بل أضاعت كذلك على مصر الملايين من أموالها التى كان من الأولى إنفاقها لتحسين حال السواد الأعظم من أبناء مصر التعساء الذين طحنهم الفقر بويلاته.

وفى إثر الفجوة الحادة التى حدثت بين الحكومة المصرية وحكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان بذل صلاح سالم جهوده لإصلاح موقف مصر المتصدع فى السودان، وكانت الحكمة تقتضى أن يتجرد صلاح سالم -فى سبيل الصالح العام- من مشاعر الخصومة والعداوة تجاه الأزهرى بسبب تصرفاته الأخيرة البعيدة عن روح الإخاء والتعاون، وأن يبذل مساعيه الحميدة واتصالاته الطيبة لمحاولة رأب الصدع وتحسين علاقاته بالأزهرى وزعماء الحزب الاتحادى الذين يسيرون فى فلكه، وأن يتباحث معهم بصراحة فى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى هذه القطيعة والفرقة، وأن يبدد كل أسباب التباعد والخلاف التى لا يستفيد منها إلا الاستعمار ليعود الحزب ثانية إلى خطه السياسى الأصيل الذى أنشئ الحزب خصيصا من أجل تحقيقه وهو اتحاد مصر والسودان، ولكن صلاح سالم جافى للأسف هذه السياسة الحكيمة وترك العنان منفلتا لمشاعره الشخصية وعدائه الدفين للأزهرى.

وفى سبيل تحطيمه والقضاء على زعامته لجأ إلى سلاحين كانا شديدى الخطورة سواء على قضية الاتحاد بين مصر والسودان، أو على وحدة الأراضى السودانية ذاتها، فقد بذل جهوده لمحاولة إحداث انقسام داخل صفوف الحزب الاتحادى ليتم عزل الأزهرى دون أن يضع فى اعتباره أن هذا الأمر هو سلاح ذو حدين، وأن زعزعة مكانة الحزب الاتحادى بعد عزل الأزهرى هو إضعاف للحزب وتشتيت لشمل أولئك المؤيدين للاتحاد مع مصر لصالح حزب الأمة الذى يدعو للانفصال عن مصر وتدعيم لمركز أنصاره فى أرجاء السودان،

وتنفيذا لسياسة صلاح سالم دعا محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الاتحادى - والذى علق صلاح كل آماله عليه - أعضاء الجمعية العمومية للحزب إلى اجتماع برئاسته حيث قرروا فصل إسماعيل الأزهرى من الحزب وإسناد رئاسة الحزب إلى محمد نور الدين، وكذا فصل ثلاثة من الوزراء هم مبارك زروق ويحيى الفضلى ومحمد أحمد المرضى.

وأراد صلاح سالم أن يشعر الرأى العام فى كل السودان ومصر بمدى انتصاره الساحق على الأزهرى، فصدرت تعليماته بإذاعة قرار فصله من الحزب الاتحادى على أوسع نطاق عن طريق جميع أجهزة ووسائل الإعلام فى مصر، وصدرت توجيهاته بشن أعنف الحملات الهجومية ضد الأزهرى وكبار معاونيه فى الحزب ووزرائه فى الحكومة واتهامهم بأشنع التهم.

ولكن الأزهرى سرعان ما رد الضربة بأشد منها ودعا الجمعية العمومية للحزب إلى اجتماع يوم ٧ أغسطس ١٩٥٥، وكان أعضاء الجمعية قد انخفض عددهم إلى ٢٦٢ عضوا بدلا من عددهم الأصلى وهو ٣٠٠ عضو، وبعد أن أوضح الأزهرى للأعضاء خلال الاجتماع المسلك العدائى المعيب لمحمد نور الدين وافق أعضاء الجمعية على فصل محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الاتحادى من الحزب وكذا الطيب خير السكرتير العام المساعد للحزب، ولجأ صلاح سالم فى محاولاته لتحطيم الأزهرى إلى أشد الأسلحة خطورة وهو تأليب أهل الجنوب ضد الحكومة التى يرأسها إسماعيل الأزهرى، معتمدا فى ذلك على اتصالاته السابقة ببعض زعماء الجنوب وعلى وسيلته المعهودة فى بعثرة الأموال لشراء الذمم والضمائر وما كان يعتقده من ولاء الأهالى له هناك.

وقد شعر صلاح سالم فيما بعد بمقدار ما جنته يداه على كيان السودان باتباع هذه السياسة الخاطئة، ففى سبيل تحطيم شخص الأزهرى أريقت دماء غزيرة هددت وحدة السودان وأمنه وكادت تؤدى إلى إشعال نار الكراهية بين السودانيين والمصريين المقيمين فى السودان، وقد صور البغدادى حقيقة هذا

الموقف فى الصفحة ٢٧٤ من الجزء الأول من مذكراته أثناء وصفه لبعض المناقشات التى دارت خلال اجتماع مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ فقال: « وبدأ صلاح سالم يشرح الوضع هناك فأعطانا صورة سوداء عما يجرى فى السودان خاصة فيما يتعلق بثورة الجنوب هناك، والدم الذى أريق بين السودانيين الشماليين والسودانيين الجنوبيين، وبين أن ما حدث من إراقة الدماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه، وكان يخشى أن يقوم السودانيون الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك » .

ولم يسكت إسماعيل الأزهرى بالطبع على تصرفات صلاح سالم واتصالاته السرية المتشعبة فى السودان وسياسته فى توزيع الأموال والرشاوى، خاصة بعد أن أصبح الأزهرى وكبار مؤيديه هدفا لحملة ضارية شنتها عليهم جميع وسائل الإعلام المصرية التى كانت تتبع صلاح سالم باعتباره وزيرا للإرشاد، ولذا انبرى للدفاع عن نفسه أمام الرأى العام السودانى ورد الكيل كيلين لصلاح سالم، فأخذ يهاجم سياسته فى محاولة تمزيق وحدة السودان وسياسته فى بعثرة أموال الشعب المصرى على طائفة من المنتفعين وأدعياء السياسة الذين لا وزن لهم مما أفسد الضمائر والذمم، كما هاجم النظام العسكرى الذى ينتمى إليه صلاح سالم هجوما قاسيا.

وفى إحدى خطبه التى ألقاها على حشود غفيرة من الجماهير قال: « أنا لحم أكتافى من مصر وأنا وصلت هناك لابسا حذاء كاوتش، ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون فى مصر؟ » وأجابته الجماهير بهدير أشبه بالرعد وهى تصيح (لا .. لا) .

وسرعان ما أثر الفشل الذى منيت به سياسة صلاح سالم فى السودان على مكانته فى مجلس قيادة الثورة، وبدأت علاقته تسوء بعبد الناصر بعد أن كان من أقرب المقربين إليه وخاصة حينما استخدمه هو وشقيقه جمال سالم فى خلال أزمتى فبراير ومارس ١٩٥٤ كأداة لتجريح محمد نجيب والتهجم عليه داخل مجلس الثورة وخارجه، ولكن محمد نجيب كانت قد تمت تنحيته

عن منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وفقد صلاح بالتالى الدور الذى كان يلعبه لصالح عبد الناصر وانتفت من ثمّ الحاجة إليه، وعلى العكس أصبح وجوده فى مجلس الثورة عنصر إزعاج ومضايقة بالنسبة لزملائه نظرا لحدة مناقشاته وشدة عصبيته، بالإضافة إلى عبارات التهكم والاستهزاء التى كان يرمى بها بعضهم من وقت لآخر.

وشعر صلاح بمدى ما لحق مركزه من تدهور حينما سافر مع الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية ضمن الوفد الذى كان يرأسه عبد الناصر إلى مؤتمرباندونغ فى إندونيسيا في منتصف أبريل ١٩٥٥، فقد عامله عبد الناصر خلال المؤتمر ببرود وتجاهل إلى الحد الذى جعله يشكو إلى بعض زملائه من أعضاء مجلس الثورة عقب انتهاء المؤتمر وعودته إلى القاهرة لسوء معاملة عبدالناصر له، إذ لم يعره أثناء المؤتمر أى اهتمام، ولم يشركه معه فى أى عمل، ويبدو أن عبدالناصر قد أدرك متأخرا أن معظم التقارير والبيانات التى كان يبعث بها إليه صلاح سالم عن أحوال السودان كانت مليئة بالمغالطات والمعلومات الكاذبة.

وكان الأمر الذى يبعث على العجب أن صلاح سالم اعترف بنفسه لجمال عبد الناصر أثناء انفراده به فى مكتبه يوم ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ بعد أن وصل مركز مصر فى السودان إلى أسوأ حال أن المعلومات التى كان يرسلها إليه لم تكن تمثل الحقيقة هناك، وكان من ضمن هذه المعلومات المضللة ما أذيع من دار الإذاعة ونشر بالصحف المصرية من أن عدد أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب الاتحادى الذين حضروا الاجتماع برئاسة محمد نور الدين والذى قرروا فيه فصل الأزهرى من الحزب كان ١٩٨ عضوا من ٣٠٠ عضو وهو العدد الكامل للهيئة، بينما الحقيقة أن الذين حضروا الاجتماع كانوا ٨٩ عضوا فقط، أى أن الأقلية هى التى قامت بفصل رئيس الحزب، واعترف صلاح سالم لعبد الناصر، انه كان فيما مضى كارتا رابحا بالنسبة لمصر ولكنه أصبح اليوم كارتا محروقا.

وفى محاولة أخيرة يائسة من صلاح سالم لإنقاذ موقفه المزعزع اعتزم صلاح الاتصال بالحزب الشيوعى السودانى وهو الحزب الذى لم يدخله فى حساباته من قبل، فقام بالاتصال ببعض كبار الشيوعيين فى مصر لإقناعهم بالسفر إلى السودان للاتصال بزعماء الحزب الشيوعى السودانى كى يؤيدوا دعوة الاتحاد مع مصر، وفى يوم ٢٠ أغسطس استدعى صلاح سالم من سجن القناطر ومن سجن (أبو زعبل) أربعة من الشيوعيين المعتقلين وهم الدكتور يوسف إدريس وإبراهيم عبد الحليم وفتحى خليل والفنان زهدى وقد استقبلهم فى مكتبه بوزارة الإرشاد بقصر عابدين وقتئذ، وكان المعتقلون الأربعة فى أسوأ حال من الإنهاك النفسى والبدنى بسبب المعاملة البعيدة عن الإنسانية التى كانوا يعاملون بها داخل السجن مما دفعهم إلى الإضراب عن الطعام.

وأبدى صلاح سالم استنكاره لما جرى لهم فى السجن واتصل أمامهم هاتفيا بزكريا محيى الدين وزير الداخلية طالبا منه حسن معاملتهم فى السجن، وقدم لهم صلاح سالم أثناء الزيارة تحليلا للموقف السياسى فى السودان، وانتقد نفسه نقدا ذاتيا بسبب اضطراره إلى اتباع أسلوب حكام ما قبل الثورة أى أسلوب دفع الأموال والرشاوى لاجتذاب المؤيدين للاتحاد مما أدى إلى ازدياد تردى الموقف. وحاول صلاح سالم إغراء الشيوعيين الأربعة بالسفر إلى السودان وتأكيده لهم أن سياسة مصر تغيرت إلى الخط الاشتراكى وإلى توثيق علاقتها بالاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية، وأن الخطوات تتخذ حاليا للإعداد لحياة ديمقراطية سليمة فى البلاد وأن الشيوعيين المعتقلين سيفرج عنهم فى القريب وغادر الأربعة مكتب صلاح سالم بعد أن منحهم حريتهم لمدة أسبوع كى يفكروا فى اقتراحه بالسفر إلى السودان ويتشاوروا مع زملائهم بالخارج ،ولكن قبل أن يمر الأسبوع ويحل الموعد المحدد للقاء كان صلاح قد تقدم باستقالته إلى مجلس قيادة الثورة وانتهت كل علاقة له بالسودان، وكانت فكرة سفر الشيوعيين إلى السودان للاتصال بالحزب الشيوعى السودانى كى يقوم بتأييد اتحاد السودان مع مصر فكرة خاطئة من

جميع الوجوه، فلم يكن صلاح سالم يدرك الموقف السياسى فى السودان على حقيقته، وهو أن الشيوعيين فى السودان أكثر تأييدا لاستقلال السودان من المهدى والأزهرى، وأن الحزب الشيوعى السودانى تحالف مع حزب الأمة برغم تناقض مبادئ الحزبين تحالفا مؤقتا لحين حصول السودان على استقلاله، فضلا عن أن الفكرة كانت غير موفقة وتدل على مدى تخبط سياسة صلاح سالم وأخطائه القاتلة، إذ كيف يمكن للشيوعيين فى السودان إسداء العون لمصر فى قضية الاتحاد بينما تمتلئ السجون المصرية بالشيوعيين وتجرى معاملتهم معاملة غير إنسانية، واكتشف صلاح سالم أخيرا أنه كان مخدوعًا بينما اكتشفت مصر مدى الخداع الذى منيت به طوال فترة الانتقال بالسودان بسبب سياسة صلاح سالم الخاطئة والمضللة.

هل كان صلاح سالم كبش الفداء لانفصال السودان عن مصر؟

كان صلاح سالم بلا شك من أبرز الشخصيات فى مجلس قيادة الثورة، فقد كان يتمع بقدر وافر من الذكاء والحيوية والجلد الدائب على العمل والمقدرة على إقناع سامعيه، ولكن إلى جانب ذلك كان يتميز بعصبيته الزائدة وصراحته الموجعة فى كثير من الأحيان وبحدة مناقشاته وعنفها، ومن أبرز الصفات التى عرفت عنه تطرفه الحاد فى حبه للأشخاص أو فى كراهيته لهم، وهى نفس طريقته فى تعامله مع القضايا والأمور فلم يكن يعرف الوسط فى عواطفه أو فى معاملاته، ولذا لم يصادفه التوفيق كثيراً فى عالم السياسة التى يحتاج دائما إلى قدر كبير من الدهاء والمرونة والكياسة.

وبسبب طيبة قلبه المفرطة وصراحته ا لزائدة كان ما فى داخل قلبه على لسانه، ولم يكن يستطيع إخفاء انفعالاته أو التحكم فى مشاعره، ويبدو هذا بوضوح فى بعض ما رواه عنه عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته، فقد روى أنه عندما التقى به فى القيادة العامة يوم السبت ٢٧ فبراير ١٩٥٤ فى لحظة إعلان الإذاعة عن عودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية بعد أزمة فبراير ١٩٥٤ أخذ صلاح سالم فى البكاء بكاء مرا لشعوره بالهزيمة، وعندما زاره

البغدادى فى مقر إقامته المؤقت باستراحة القناطر الخيرية فى آخر أغسطس ١٩٥٥ عندما اعتكف هناك فى إثر تقديم استقالته، وعاتبه على إفشائه سر صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر لأحد الصحفيين المصريين .. رد عليه صلاح قائلا: «أنا آسف أنا قلت لكم إن لسانى فالت وطلبت منكم أن تمنعوا الناس من زيارتى» وفى حديث هاتفى جرى بينه وبين البغدادى فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٥ فى إبان أزمة استقالته قال للبغدادى إن عبد الحكيم عامر اتصل به وأبلغه أنه سيزوره ولكنه لا يود أن يرى أحدا من أعضاء مجلس الثورة، فقد أصبح لا يطيق أحدا منهم بعد ما طعنوه من الخلف.

كان صلاح سالم أشبه بالبركان الثائر وقت غضبه، فإذا ما هدأت ثورته أصبح وديعا طيب القلب كأنه طفل صغير.. وبرغم اختلاف الناس فى الحكم على سياسته وعلى تصرفاته وعلى طريقة تعامله مع الآخرين فإن أحدا لا يختلف قط على وطنيته الصادقة وإيمانه القوى العميق بقضية الاتحاد بين مصر والسودان، التى لم تلبث أن أصبحت محور حياته وقضية عمره التى كرّس جهده ووقته فى سبيل تحقيقها وقامر على نجاحها بمستقبله السياسى كله.

وإذا كان التوفيق قد جانبه وتحقيق الاتحاد قد فشل فإن ذلك يرجع إلى عوامل عديدة بعضها كان متعلقا بطبيعة شخصيته المندفعة الحادة التى تريد الوصول إلى الهدف قفزا دون التفكير كما يقضى المنطق فى الوسيلة التى يمكن بها إزالة الموانع والعقبات أولا، وبعضها كان يتعلق بعوامل خارجية لم يكن لصلاح - كما يقتضى الإنصاف - أى دخل فيها، ولا جدال فى أنه أمر يدعو إلى الرثاء أن تتسبب قضية السودان فى القضاء على كيان صلاح سالم ومستقبله وفى إبعاده نهائيا عن المسرح السياسى، وهو الذى كان يعتقد أن هذه القضية سوف ترفعه إلى ذروة المجد حتى ذكر البعض أن صلاح سالم قد امتد طموحه إلى الحد الذى جعله يتخيل أنه سيكون الرئيس لذلك الاتحاد المنتظر بين مصر والسودان عندما يتم إعلانه .. هذا وقد خصص عبد اللطيف البغدادى فى الجزء الأول من مذكراته بابا كاملا من ثلاثين صفحة وهو الباب

السادس (من صفحة ٢٧٣ إلى صفحة ٣٠٣) واختار له عنوانا : (استقالة صلاح سالم وأسبابها)، ولولا أن البغدادى كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ويعتبر بالتالى ضمن المسئولين عن تصرفات هذا المجلس . . لكان الأجدر به أن يستبدل هذا العنوان بعنوان آخر أكثر دقه وتعبيراً عن الواقع هو : (كيف تخلص مجلس قيادة الثورة من صلاح سالم؟) ولم يكن صلاح سالم هو الضحية الأولى لمجلس قيادة الثورة، فقد سبق للمجلس خلال العامين الأولين للثورة التخلص من أربعة ضباط من أعضائه من بينهم رئيس المجلس نفسه . . ومن سخرية القدر أن صلاح سالم كان أشد زملائه حرصا وأكثرهم تصميما على ضرورة إبعاد هؤلاء الأربعة عن السلطة وعزلهم من المجلس وأعنف الأعضاء فى تجريحهم والتهجم عليهم . . و هم يوسف منصور صديق وعبد المنعم أمين وخالد محيى الدين وأخيراً محمد نجيب . .

ولكن الدائرة لم تلبث أن دارت، وإذا بصلاح سالم الذى كان السلاح البتار فى يد عبد الناصر والذى استطاع بمساعدته استئصال شأفة من يريد التخلص منهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة، يواجه نفس المصير التعس الذى لقيه زملاؤه الذين سبقوه ليصبح هو الضحية الخامسة، وكانت الظروف مهيأة تماما للتخلص من صلاح سالم بعد أن ضاق معظم الأعضاء ذرعا بذلك العضو المشاكس داخل المجلس، الشديد العصبية وصاحب الأسلوب الساخر اللاذع وعبارات النقد القاسية فى مناقشاته والذى لم يسلم من لسانه أحد من أعضاء المجلس.

لقد كانت قضية اتحاد السودان مع مصر هى القضية التى أكسبت صلاح سالم - المسئول الأول في مصر عن شئون السودان - ما كان يتمتع به من شهرة ونفوذ، وكان لوسائل الإعلام التى كانت تتبعه كوزير للإرشاد دور كبير فى خداع الشعب المصرى بفضل تزييفها للحقائق، فقد أعطته الأمل الكاذب فى قرب إعلان السودان اتحاده مع مصر، ولكن الحقيقة المرة لم تلبث أنه تكشّفت، وأصبح قرب إعلان السودان لاستقلاله وابتعاده عن عقيدة الاتحاد

مع مصر في دولة وادى النيل أمرا محتما نتيجة للسياسة المصرية الخاطئة التى اتبعت فى السودان، وكان لها أسوأ أثر على الشعب السودانى، لذا كان لابد من إيجاد كبش الفداء الذى يتحمل مسئولية فشل هذه السياسة وضياع الاتحاد المنشود، والذى ستحل عليه بلا شك نقمة الشعب المصرى ولعناته.

ولم يكن هناك أحق ولا أجدر من صلاح سالم بتحمل هذه المسئولية الخطيرة أمام الشعب، فقد ارتبط اسمه في أذهان الجماهير بالسودان والتصق به التصاقا لا فكاك منه، وهكذا وجد مجلس قيادة الثورة أن سقوط صلاح سالم وتنحيته عن جميع مناصبه هى أقل تضحية يمكن للمجلس تقديمها للشعب الذى خدعوه طويلا وأوهموه بقرب تحقيق الهدف الذى تعلقت به آماله وارتبطت به أحلامه وهو إعلان دولة وادى النيل التى سوف تضم القطرين الشقيقين مصر والسودان، فى حين أن ذلك كله لم يكن إلا سرابا خادعا ووهما كبيراً زيفته له وسائل الإعلام دون أى سند من الحقيقة أو الواقع.

ولقد سجل عبد اللطيف البغدادى فى الباب السادس من مذكراته التطورات العجيبة التى وقعت فى الأيام الستة الحاسمة (من يوم الخميس ٢٥ إلى يوم الثلاثاء ٣٠ أغسطس ١٩٥٥) والتى انتهت بقبول مجلس قيادة الثورة استقالة صلاح سالم من جميع مناصبه، وهى بلا شك قصة مثيرة تحتاج إلى كثير من التمعن فى وقائعها إذ إنها تحمل فى ثناياها جوانب على أبلغ درجة من الأهمية والخطورة.

ومن سوء حظ صلاح سالم أن الأسبوع الحاسم الذى تمكن خلاله مجلس الثورة من الإطاحة به كان شقيقه جمال سالم غائبا فيه عن مصر فى رحلة بالهند وإندونيسيا، ونظرا لأن صلاح لم يكن يستطيع حضور الجلسات التى عقدها المجلس لمناقشة الاستقالة التى اضطر إلى تقديمها، فقد أصبح الطريق ممهدا للتخلص منه بلا أية مشاكل حادة أو اصطدامات شائكة، ففى غياب الأخوين سالم اللذين كان معظم أعضاء المجلس يخشون شدة عنفهما وحدة لسانيهما، أخذ معظم الأعضاء يبدون آراءهم بصراحة وحرية وبدون أى حرص أو حرج فى وجوب استقالة صلاح والتخلص منه فورا.

وتبدأ القصة بانعقاد مجلس الثورة فى مساء يوم الخميس ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ بناء على طلب من صلاح سالم لكى يعرض على المجلس موقف مصر من الاتحاد مع السودان، وقد حضر الجلسة كل الأعضاء عدا أنور السادات لوجوده فى بورسعيد وجمال سالم لوجوده بالخارج.

ويبدو أن المجلس أراد الاستنارة بآراء بعض الخبراء فى شئون السودان قبل أن يستمع إلى رأى صلاح سالم، حتى يكون على بينة من الحقيقة، ولذا استدعى اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق والمهندس خليل إبراهيم مدير الرى المصرى بالسودان، وبعد أن قام الخبيران بشرح الموقف فى السودان باستفاضة خلصا بأن الأمل فى اتحاد مصر مع السودان قد أصبح ضعيفا للغاية وليس هناك من حل سوى إعلان استقلال السودان.

وإزاء الانتقادات المريرة التى وجهها الخبيران ضد السياسة المصرية الخاطئة التى اتبعت فى السودان مما أوصل الوضع هناك إلى هذه الحالة السيئة تصرف صلاح سالم التصرف المنتظر منه فى مثل هذه الحالة، فلم يكد الرجلان ينصرفان حتى أخذ يبحث عن قلم ليكتب به استقالته من جميع مناصبه.

ويتضح من ذلك أن فكرة الاستقالة لم تخطر على ذهن صلاح قبل انعقاد الجلسة وإلا لكان قد أحضر معه استقالته مكتوبة، وبعد كتابته الاستقالة طلب صلاح من عبد الناصر أن يجتمع به على انفراد فى مكتبه ودام الاجتماع بعض الوقت، ويبدو أن صلاح سالم اعتقد أنه يستطيع بدهائه أن يغرر بعبد الناصر، فتقدم إليه باقتراحين أولهما أن يعلن المجلس استقلال السودان فورا، وكان الاقتراح الثانى أن يسافر عبد الناصر فى اليوم التالى مباشرة إلى الخرطوم ليعلن بنفسه أمام البرلمان السودانى استقلال السودان، وبذا يصبح هو بطل هذا الاستقلال، وكان هذا الاقتراح فى الواقع اقتراحا ماكرا وفخا محكما، ففى حالة تنفيذه سيتسنى لصلاح سالم الإفلات من المأزق الذى وقع فيه والتنصل من مسئولية فشل السياسة المصرية فى السودان،

بينما يتورط عبد الناصر بدلا منه ويظهر أمام الشعب المصرى بأنه هو سبب الانفصال ويتحمل أمام التاريخ وزر ضياع الاتحاد.

ولم يقدّر صلاح أن دهاء عبد الناصر يفوق دهاءه بمراحل، ولذا صدقه حينما أظهر له موافقته على اقتراحيه فى الوقت الذى اتفق معه على أن تقتصر استقالته على مناصبه التنفيذية فقط كوزير للإرشاد ووزير للدولة لشئون السودان، على أن يبقى عضوا بمجلس قيادة الثورة حفاظا على وحدة المجلس.

وعندما عاد المجلس إلى الانعقاد قدم صلاح إلى المجلس استقالته من الوزارة فقط حسبما اتفق مع جمال، ثم عرض على زملائه الاقتراحين اللذين سبق له تقديمهما لعبد الناصر فى اجتماعهما الانفرادى بعد أن أوضح لهم أن عبد الناصر قد وافق عليهما، ولم يشأ المجلس مناقشة استقالة صلاح فى حضوره ولذا تقرر تأجيل البت فيها إلى أن يعطى صلاح للمجلس صورة عن الوضع فى السودان. وكانت الصورة التى أعطاها لزملائه صورة كئيبة سوداء خاصة حينما أبدى لهم خشيته من أن يقوم السودانيون الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك لاعتقادهم أنه هو شخصيا المتسبب فى ثورة الجنوب وفى الدم الذى أريق بين أهل الشمال وأهل الجنوب، وبذل صلاح جهداً كبيراً فى محاولة إقناع زملائه بالموافقة على اقتراحيه حتى يظهر أن الاستقلال منحة من مصر بدلا من أن يأخذه السودانيون قسرا عند تقرير المصير ما دام الجميع هناك مجمعين على الاستقلال ورفض الاتحاد مع مصر، وذكر كذلك أن سفر جمال إلى الخرطوم كى يعلن بنفسه أمام البرلمان استقلال السودان سيجعله بطل هذا الاستقلال، ولم يتقبل المجلس اقتراحى صلاح سالم نظرا للصدمة المنتظر أن تحيق بالشعب المصرى التى صورت له وسائل الإعلام كذبا أن الاتحاد على وشك الإتمام، وكان الرأى الذى اتفق عليه أنه لابد من عمل التمهيد اللازم للرأى العام فى مصر قبل إعلان استقلال السودان والسعى إلى محاولة إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين البلدين، وأن يترك السودانيون ليقرروا هم الاستقلال عند تقرير المصير، وطلب صلاح سالم من المجلس أن

يستمع إلى مساعده فى شئون السودان النقيب محمد أبو نار، ولم تختلف الصورة التى أعطاها أبو نار للمجلس عن الصورة السوداء التى أصبحت راسخة فى أذهان أعضائه عن حقيقة الوضع فى السودان وضياع أى أمل فى الاتحاد، وفى إثر ذلك انسحب صلاح من الاجتماع حتى يقرر المجلس ما يراه بشأنه دون حرج.

صلاح سالم يوجه أخطر اتهام لعبد الناصر

لم يكد يخرج صلاح سالم من غرفة الاجتماع حتى كشف عبد الناصر سر ما دار بينه وبين صلاح خلال جلستهما الانفرادية، وكان أخطر ما ذكره لهم أن صلاح اعترف له أن المعلومات التى كان يرسلها إليه لم تكن تمثل الحقيقة وأنه أصبح كارتًا محروقا بالنسبة لمصر، وأسفر عبد الناصر عن حقيقة موقفه من صلاح الذى حرص على عدم إظهاره فى وجوده، فرغم تظاهره لصلاح خلال اجتماعهما الانفرادى بموافقته على اقتراحيه فإنه أوضح لأعضاء المجلس معارضته التامة لهما، وذكر أن سفره إلى الخرطوم لإعلان استقلال السودان سوف ينتج عنه خسائر جسيمه بالنسبة لشخصه داخل مصر، وعبر عبد الناصر بوضوح عن سخريته من هذا الاقتراح حين أنهى حديثه بقوله: إن من الأفضل له فى هذه الحالة التوجه من الخرطوم إلى الكونغو بعد إعلان الاستقلال وعدم العودة إلى مصر، وعرض عبد الناصر بعد ذلك استقالة صلاح وانقسم المجلس بشأنها إلى فريقين، الأول: وكان يتكون من ثلاثة أعضاء هم البغدادى وكمال حسين وحسن إبراهيم وكان من رأيهم الاكتفاء بتنحية صلاح عن منصبه كوزير دوله لشئون السودان وأن يظل وزيرا لوزارة الإرشاد القومى على أساس أن صلاح لم يكن إلا منفذا لسياسة مجلس الثورة فى السودان ولم تكن سياسته وحده، وإن كان قد أخطأ فى التنفيذ فليس هناك داع لأن يستقيل من كل مسئولياته التنفيذية.

ولكن الفريق الثانى وهو الأغلبية وكانوا أربعة أعضاء هم عبد الناصر

وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعبد الحكيم عامر أصروا على قبول استقالته من السلطة التنفيذية كلها، وأبدى عبد الناصر رغبته فى أن يتولى هو بنفسه مسألة السودان بدلا من صلاح على الرغم من أنه يعلم على حد قوله أنها مسألة فاشلة.

وفى صباح اليوم التالى - الجمعة ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ - اجتمع مجلس الثورة عدا السادات وجمال سالم، وخلال هذا الاجتماع فجر صلاح سالم قضية خطيرة كان من المفترض أن تثير اهتمام المجلس وتصرفه عن النظر فى أى موضوع آخر سواها، فقد ذكر صلاح أنه اكتشف بأدلة ملموسة أن قوى مصرية رسمية تعمل ضده فى السودان وتنفذ مخطط الانفصال، وكان أخطر ما فى الأمر أن صلاح سالم بيّن أن عبد الناصر كان يعلم بهذا التصرف ولكنه لم يؤاخذ أحدا من القائمين به.

وكان ما ذكره صلاح يتلخص وفقا لما أورده البغدادى بالحرف فى الصفحة ٢٧٨ من مذكراته «أن هناك سياسة أخرى تدعو إلى استقلال السودان وأن جمال عبد الناصر يؤيد هذه السياسة وأراد صلاح أن يثبت وجهة نظره فأورد بعض الأمثلة متهما بها ثلاثة مسئولين مصريين هم: حسين ذو الفقار صبرى عضو لجنة الحاكم العام بالسودان، والقائمقام (العقيد) عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، والقائمقام (العقيد) حمدى عبيد رئيس أركان حرب القوات المصرية بالسودان. وطالب صلاح المجلس بأن يوجه الاتهام إليهم، وأن يستمع إلى أقوالهم فى هذا الشأن، وهو نفسه لن يحضر هذا الاجتماع أثناء مواجهتهم وإن علاقته بمجلس الثورة ستتحدد فى المستقبل على ضوء ما سيتخذه من إجراءات ضدهم، وقد أوضح أن استقالته مشروطة بتغيير السياسة وذلك بإعلان استقلال السودان فورا، وانصرف أعضاء المجلس بعد استماعهم إلى هذا الحديث من صلاح على أن يجتمعوا ثانية فى مساء نفس اليوم أى الجمعة ٢٦ أغسطس ١٩٥٥».

والأمر الذى يبعث على الدهشة أن البغدادى لم يسجل فى هذا الجزء من مذكراته رد فعل عبد الناصر تجاه هذه التهمة الشنعاء التى وجهها إليه صلاح سالم علانية أمام أعضاء مجلس الثورة، وهى أنه يؤيد السياسة الانفصالية التى يتولى أمرها المصريون الثلاثة الكبار المسئولون عن تنفيذ سياسة مصر فى السودان، مما كان يعنى أن هناك جبهتين رسميتين فى مصر تعمل إحداهما على إتمام الاتحاد بين مصر والسودان بينما تعمل الجبهة الأخرى على استقلال السودان وتشجيع المسئولين السياسيين السودانيين على السير فى اتجاه الانفصال، وكان واجب أعضاء مجلس الثورة يقتضي منهم أن يشكلوا لجنه تحقيق محايدة على مستوى عال .. للتحقيق فى الحال مع الموظفين الثلاثة الكبار الذين وجه إليهم صلاح سالم الاتهام، وأن يمثل هؤلاء أمام اللجنة للإدلاء بأقوالهم وأن يطلب من صلاح الحضور ليواجههم بنفسه بالوقائع والأدلة الملموسة التى سبق له ذكرها للمجلس، وكم كنا نتمنى لو كان البغدادى قد سجل فى هذا الجزء من مذكراته تلك الأمثلة التى أوردها صلاح سالم أمام المجلس كأدلة اتهام وإدانة ضد هؤلاء الثلاثة، ولكن البغدادى للأسف أغفل ذلك الأمر – رغم أهميته البالغة – ولا يمكن له التحجج فى هذا الشأن بضعف الذاكرة فقد ذكر فى مقدمة مذكراته أنها عبارة عن يوميات كان يكتبها فى مذكراته بعد عودته من عمله كل يوم، فلماذا أغفل هذا الأمر المهم بالذات؟.

وبدلا من التحقيق العاجل الذى كان من المفترض أن يقرره مجلس الثورة فى هذا الاتهام الخطير، نجد أن المجلس قد اجتمع ثانية فى مساء يوم ٢٦ أغسطس وحضر هذا الاجتماع السادات بعد عودته من بورسعيد وطلب من المجلس الاستماع إلى الأستاذ قاسم جودة الصحفى بجريدة الجمهورية الذى كان قد زار السودان وعاد منذ فترة بسيطة، وكان من ضمن الأقوال التى أدلى بها قاسم جودة أمام المجلس ما يؤيد اتهامات صلاح سالم التى وجهها فى الصباح، فقد قال إن الناس فى السودان يعتقدون أن هناك جبهتين تعملان فى

مسألة الاتحاد مع ا لسودان جبهة جمال عبد الناصر وجبهة صلاح سالم، ولم يخرج باقى شرحه عما تم للمجلس سماعه من قبل، ولم يستدع المجلس سوى شخصين فقط من الثلاثة الذين وجه صلاح سالم اتهاماته ضدهم وهما عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى، إذ إن الشخص الثالث وهو العقيد حمدى عبيد رئيس أركان القوات المصرية بالسودان كان موجودا وقتئذ فى مقر قيادته بالخرطوم، وبناء على طلب المجلس شرح الاثنان حقيقة الأوضاع فى السودان والأسباب التى جعلت الحزب الاتحادى يتحول من دعوته إلى الاتحاد مع مصر إلى الدعوة إلى الاستقلال، وأكدا أنه لا أمل يرجى فى الاتحاد بل سيطالب السودانيون كلا من مصر وبريطانيا بإعلان استقلال السودان بعد يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ وهو اليوم المحدد لجلاء الجيش المصرى والجيش البريطانى عن السودان، وعندما انتهى المجلس من نقاشه معهما أخطرهما عبد الناصر بالاتهامات الخطيرة التى نسبها إليهما صلاح سالم، ونفى الاثنان بالطبع تلك التهم مؤكدين أنهما لم يعملا إلا لتحقيق الاتحاد مع السودان لأنهما مرتبطان بسياسة الدولة.

وعلى الرغم من أن الاتهام الذى وجهه صلاح سالم إلى المسئولين الثلاثة الكبار كان اتهاما خطيرا لأنه كان يعنى أن هؤلاء الثلاثة ينفذون سرا سياسة تشجيع الانفصال التى تخالف السياسة الرسمية المعلنة للدولة والتى تهدف إلى اتحاد السودان مع مصر، وبذا يكونون قد ارتكبوا جريمة الخيانة لوطنهم، فإن مجلس الثورة لم يتخذ القرار الواجب اتخاذه فى مثل هذا الموقف، وهو تشكيل لجنة تحقيق محايدة على مستوى عال للتحقيق فى الحال مع هؤلاء المسئولين الثلاثة، واستدعاء صلاح سالم ليواجههم بنفسه بالوقائع والأدلة الملموسة التى بنى على أساسها اتهامه، والتى سبق له ذكرها أمام المجلس أثناء اجتماعه فى الصباح، لكى يمكن للمجلس على ضوء ما سيجرى من تحقيق حسم هذه القضية البالغة الأهمية والخطورة.

ولم يسجل البغدادى فى هذا الباب من مذكراته للأسف ما إذا كان مجلس الثورة قد اقتنع ببراءة المسئولين الكبار الثلاثة من التهم التى نسبها إليهم صلاح سالم أو لم يقتنع، وترك القراء فريسة للشك والحيرة، إذ لو كان المجلس قد اقتنع ببراءتهم فلماذا قد أصدر قراره بعد يومين من لقائه مع اثنين منهم وهما عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى بأن يستقيل عبد الفتاح حسن وتقبل استقالته فورا، وعلى مبدأ استقالة حسين ذو الفقار أيضا على أن يترك الأمر لعبد الناصر ليختار من سيحل محله لأنه عضو فى لجنة الحاكم العام، ومادام المجلس لم يقتنع بسلامة موقفها بدليل أنه قرر تنحيتهما عن منصبيهما كما جرى.. فلماذا لم يتم أى تحقيق معهما لمعرفة الشخص الذى كان يوجههما لتنفيذ السياسة الانفصالية فى السودان، والتى كانت تتعارض مع سياسة الدولة التى كان صلاح سالم يشرف على تنفيذها وهى سياسة الاتحاد مع السودان؟ إن المراكز المرموقة التى تقلدها فيما بعد الثلاثة الذين وجه إليهم صلاح الاتهام تؤكد أنهم كانوا يتمتعون بثقة عبد الناصر وإلا لما ظفروا بهذه المناصب الكبرى التى نالوها والتى تدل على أن الدولة قد كرمتهم وكافأتهم.

وعقب الاستماع إلى المعلومات التى أدلى بها الخبراء المصريون بشئون السودان الذين استدعاهم المجلس واستمع إلى شرحهم لحقيقة الوضع فى السودان فى ثلاث جلسات متتالية يومى الخميس ٢٥ والجمعة ٢٦ أغسطس استقر رأى المجلس على عدم إعلان استقلال السودان من جانبه حتى لا تحدث صدمة للرأى العام فى مصر، واتفق على ضرورة عمل التمهيد اللازم لذلك قبل إعلان هذا الاستقلال، ونظرا لأن الأمل فى الاتحاد حسبما قرر الخبراء المصريون قد أصبح واهيا، لذا رأى المجلس السعى إلى تحقيق أية رابطة أو نوع من التعاون بين البلدين، مع ترك الأمل فى إقامة الاتحاد المنشود للأجيال القادمة لتعمل هى على تحقيقه.

وأبدى عبد الناصر فى هذه الجلسة تراجعه عن الرغبة التى أبداها من قبل أثناء اجتماع المجلس مساء اليوم السابق أى فى ٢٥ أغسطس، وهى أن يتولى بنفسه قضية السودان وعلّل ذلك بأنها قضية فاشلة، وهو لا يحب لنفسه أن يصبح فاشلا، وحتى يمكنه من جهة أخرى الدفاع أمام الرأى العام عن سبب فشل الاتحاد مع السودان دون أن يكون هو نفسه متورطا فى مسئولية هذا الفشل، وأوضح للمجلس أنه سيعمل على إقناع الرأى العام فى مصر أن انسحاب بريطانيا من السودان يعتبر فى حد ذاته نجاحا كبيراً للسياسة المصرية، كما طلب عبد الناصر من المجلس أن تترك له حرية اختيار الشخص الذى سيكلف بقضية السودان بدلا من صلاح سالم.

صلاح سالم يعلن عن المؤامرة الكبرى

بدأ مجلس الثورة بعد ذلك فى مناقشة استقالة صلاح سالم للمرة الثانية، وكان رأى السادات - الذى عاد من بورسعيد - وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين هو قبول الاستقالة التى قدمها من مناصبه التنفيذية كوزير للإرشاد ووزير دولة لشئون السودان، ولكن البغدادى أوضح للمجلس أن استقالة صلاح فجأة بدون أية مقدمات فضلا عن أنها هزة للنظام فإنها بمثابة إعلان عن فشل قضية اتحاد مصر مع السودان، وسوف تزيد من تشدد المسئولين السودانيين الذين سيعتبرون استقالة صلاح اعترافا ضمنيا من مصر بالموافقة على استقلال السودان، مما سوف يقضى على الأمل الضعيف الباقى فى إمكانية تحقيق الاتحاد، وقد أيد البغدادى كل من عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم، واقترح عبد الناصر بعد اقتناعه برأى البغدادى أن يمنح المجلس صلاح سالم إجازة بدلا من قبول استقالته، وقال إنه من المتوقع أن المسئولين السودانيين سوف يعلمون بهذه الإجازة، وربما يدفعهم ذلك إلى السعى للاتصال بمجلس الثورة فإن رأى المجلس منهم استعدادا للتفاهم معه فيمكن السير معهم فى اتجاه جديد فى محاولة لاستعادة الثقة بين الطرفين، أما إذا ظلوا على موقفهم الحالى فينبغى أن يعود صلاح ثانية ويستمر فى مهمته.

وبعد أن وافق مجلس الثورة على رأى عبد الناصر أخذ فى مناقشة الإجراءات التى سوف تتخذ مع كل من عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار، واتفق على أن يعطى لعبد الفتاح حسن إجازة أيضا، ورئى تأجيل اتخاذ إجراء مع حسين ذو الفقار بحكم أنه عضو فى لجنة الحاكم العام بالسودان، وتم تكليف البغدادى وحسن إبراهيم بإبلاغ قرارات المجلس إلى صلاح سالم بعد أن انتهى اجتماع المجلس قرب الفجر.

ولم يطق صلاح صبرا حتى يحضر إليه البغدادى وحسن إبراهيم لإبلاغه بقرارات المجلس عند ظهر السبت ٢٧ أغسطس كما كان الاتفاق، فقد بادر هو بالاتصال هاتفيا بالبغدادى فى العاشرة صباحا وكان البغدادى ما يزال فى غرفة نومه وأصرّ صلاح على معرفة قرارات المجلس فى الحال، وعندما أبلغه البغدادى بالإجازة التى منحها المجلس له نظرا لما لحق به من تعب وعناء ثار وقال «صلاح سالم يأخذ إجازة - لا يمكن أوافق على هذا أبدا»، وعندما ذهب البغدادى وحسن ابراهيم إلى استراحة القناطر الخيرية التى كان يقيم فيها صلاح بصفة مؤقتة وجدا عنده السفير السوفيتى، وكانا يتحدثان معا فى مسألة السودان، وقد شاهدا السفير يهديه فى نهاية الزيارة بعض الكتب الروسية التى اتضح لهما أن (صلاح) مهتم بها أشد الاهتمام، وأنبأهما صلاح أنه اتصل بعبد الناصر هاتفيا عقب الاتصال الذى تم بينه وبين البغدادى، وأن عبد الناصر أكد له قرار المجلس بمنحه الإجازة فأبدى له صلاح اعتراضه عليه.

وبذل البغدادى وحسن إبراهيم جهدهما لمحاولة تهدئة صلاح وإفهامه أن هذه الإجازة ما هى إلا فترة استجمام بالنسبة له، وأنها فرصة لكسب الوقت والوصول إلى الحل المناسب، ولكنه ظل مصرا على موقفه من معارضته للإجازة، وأكد أن استقالته مرتبطة بإعلان استقلال السودان فورا.

وقد سجل البغدادى فى الباب السادس من مذكراته واقعة اتهام جديدة وجهها صلاح سالم تزيد من خطورتها عن الواقعة التى وجهها أثناء اجتماع

مجلس الثورة صباح اليوم السابق ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ وكانت فى هذه المرة ضد عدد من كبار المسئولين فى الدولة، فقد أورد فى الصحفتين ٢٨٤ و ٢٨٥ من الجزء الأول من مذكراته ما يلى بالحرف.

« وقام صلاح واتصل بجمال عبد الناصر هاتفيا وكان فى حالة عصبية شديدة وقال له إن البغدادى وحسن موجودان عندى الآن، لابد أن تعلم أن هناك مؤامرة كبرى تدبر لعدم إتمام اتحاد مصر مع السودان، ويشترك فى هذه المؤامرة بعض المسئولين من داخل مجلس الثورة نفسه ومن خارجه، وأن الذى سيؤدى بالبلاد إلى التهلكة هو زكريا محيى الدين وعلى صبرى وبكرة تعرف أننى قلت لك هذا، وأن على صبرى ينفذ سياسة الأمريكان والإنجليز بعد ما طلبت أنا اشتراك روسيا فى لجنة تقرير المصير، ورأوا أن يتخلصوا من صلاح سالم، وكيف يثقون فى كلام صحفى لا يعرف شيئا عن السودان، وكل ما أمضاه هناك ٢٤ ساعة فى الخرطوم (كان يقصد قاسم جودة الصحفى بجريدة الجمهورية) وكيف يبت المجلس فى هذه المسألة وهو لا يعرف دقائقها؟ واستطرد قائلا: إنه يلمس اتحاد السودان مع مصر كما يلمس جمال عبد الناصر نفسه تماما، وقد اتهم أنور السادات أيضا بالاشتراك فى هذه المؤامرة (المزعومة) وذلك لإرساله قاسم جودة إلى السودان وذاكرا أن قاسم جودة قد أدلى بتصريح هناك على أنه موفد من قبل أنور السادات لمعرفة حقيقة الوضع بالسودان لإبلاغها إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وبعد أن انتهى صلاح من حديثه مع جمال أبلغنا أنه يطلب منا أن نذهب إليه، ولكن الصمت كان قد خيم علينا بعد حديث صلاح عن تلك المؤامرة (المزعومة) والتى تحاك ضد اتحاد مصر مع السودان ».

وبهذا الاتهام الجديد أصبح معرفة حقيقة اتجاهات السياسة المصرية بالنسبة للسودان فى تلك الآونة أمرا يدعو إلى الحيرة والشك، فإن صلاح سالم لم يكتف بتوجيه الاتهام إلى أكبر ثلاثة مسئولين عن تنفيذ السياسة المصرية فى السودان، وهم حسين ذو الفقار وصبرى عبد الفتاح حسن

وحمدى عبيد بأنهم يقومون بتنفيذ سياسة تهدف إلى فصل السودان عن مصر بتأييد وتشجيع عبد الناصر الذى كان يتولى وقتئذ - بعد تنحية محمد نجيب - رئاسة مجلس الوزراء، بل نراه ولم تكد تمر ٢٤ ساعة فقط على ذلك الاتهام وفى خلال حديث هاتفى مع عبد الناصر بحضور البغدادى وحسن إبراهيم يوجه اتهاما جديدا أشد خطورة من الاتهام الأول، وهو أن عضوين من مجلس قيادة الثورة هما زكريا محيى الدين وأنور السادات وثالثا يشغل أخطر منصب بجوار عبد الناصر وهو على صبرى مدير مكتبه للشئون السياسية مشتركون فى تنفيذ مخطط أمريكى بريطانى هدفه منع اتحاد السودان مع مصر، والتخلص من صلاح سالم بعد أن طالب بإشراك روسيا فى لجنة تقرير المصير بالسودان.

وقبل أن نسرد للقراء المناقشات التى دارت فى مجلس قيادة الثورة بشأن ما يتبع مع صلاح سالم بعد أن علم أعضاء المجلس بالاتهامات الجديدة التى وجهها صلاح إلى بعض أعضائه، يهمنا أن نوضح أن البغدادى قد أبدى فى مذكراته رأيه الصريح فى هذه التهم عندما وصف المؤامرة التى تحدث عنها صلاح سالم فى كل مرة يأتى فيها ذكرها بأنها (المزعومة)، مما يوحى للقراء بأن اتهامات صلاح لم تكن إلا مجرد تهيؤات وادعاءات لا أساس لها من الواقع، ولم يدل بها إلا نتيجة لما أصبح يعانيه من إرهاق نفسى وضغط عصبى بسبب المأزق الحرج الذى كان يواجهه وقتئذ بعد فشل سياسته فى السودان.

اتصالات عبد الناصر السرية التى زعم صلاح سالم أنه كشفها

عند ظهر السبت ٢٧ أغسطس ١٩٥٥ عقد اجتماع مصغر فى مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة حضره عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر وكذا البغدادى وحسن إبراهيم عقب لقائهما مع صلاح سالم باستراحة القناطر الخيرية، وقص البغدادى على زملائه كل ما جرى بينه وبين صلاح سالم سواء أثناء الحديث الهاتفى أو عند لقائه معه وبرفقته حسن

إبراهيم، وكيف أصرّ صلاح سالم على رفض تنفيذ قرار المجلس بمنحه إجازة إذ إنها فى نظره تعنى الاستقالة، وتحدث عبد الناصر من بعده عن المؤامرة الكبرى التى أبلغه صلاح عنها، وفى أثناء الاجتماع فوجئ الحاضرون بحضور صلاح سالم دون سابق إخطار، ويتضح لنا مما ورد فى مذكرات البغدادى - الباب السادس - أن غرض صلاح من حضوره كان إبراز المستندات التى تثبت وجود تلك المؤامرة الكبرى التى أعلن عنها، فقد أطلع عبد الناصر وزملاءه الحاضرين على برقية من صحفى لبنانى يدعى جبران حايك كان موجودا بالسودان منذ فترة قريبة بدعوة من الحكومة السودانية، وكانت مرسلة منه إلى يحيى الفضلى أحد الوزراء السودانيين بحكومة إسماعيل الأزهرى، وأبلغه فيها أنه قد تم له خلال اللقاء الذى عقده مع عبد الناصر عرض وجهة نظرهم وإطلاعه على حقيقة الموقف بالسودان، وأن مجلس الثورة فى مصر اجتمع إثر هذا اللقاء لمدة عشر ساعات، وطمأنهم فى نهاية البرقية خيراً، وأنه سيرسل إليهم التفاصيل فيما بعد.

كما قرأ صلاح سالم على زملائه الخمسة الحاضرين ما تضمنته نشرة المخابرات المصرية الواردة من مكتبها بالسودان والمؤرخة فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٥ عن الشائعة التى سرت هناك من أن صلاح سالم سيتنحى عن مسألة السودان ليتولاها أنور السادات بدلا منه، وقد ربط صلاح بين هذه المعلومات وبين إرسال السادات الذى كان يتولى الإشراف على جريدة الجمهورية وقتئذ أحد محرريها، وهو قاسم جودة إلى السودان، وقد كان الأمر المتوقع بعد أن أطلع صلاح سالم زملاءه على برقية الصحفى اللبنانى جبران حايك أن يسجل لنا البغدادى فى مذكراته رد فعل عبد الناصر إزاء هذه البرقية التى تثبت قيامه باتصالات سرية بشأن مسألة السودان بدون علم صلاح سالم أومجلس قيادة الثورة، ولكن كما جرى بالنسبة للاتهام الصريح الذى وجهه صلاح سالم مباشرة إلى عبد الناصر أثناء اجتماع مجلس الثورة صباح ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ بأنه يؤيد السياسة الانفصالية فى السودان التى يتولى تنفيذها

المصريون الثلاثة عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار وحمدى عبيد وإغفال البغدادى ذكر أى رد فعل لعبد الناصر للدفاع عن نفسه ضد هذا الاتهام الخطير، نجد أن الموضوع قد تكرر مرة أخرى بحذافيره، فلم نقرأ كلمة واحدة فى هذا الجزء من مذكرات البغدادى تشير إلى أن عبد الناصر حاول إيضاح موقفه أمام زملائه أو تبرير مثل هذه الاتصالات الخفية التى يقوم بها بشأن السودان بعيدا عن دائرة مجلس الثورة، ومتجاهلا إشراك المسئول الأول عن القضية وهو صلاح سالم فيها، واكتفى عبد الناصر بعد أن انتهى صلاح من عرض مستنداته بسؤاله عن أسماء الذين يتهمهم من أعضاء مجلس الثورة فى هذه المؤامرة، ولا شك أن هذا السؤال كان قمة فى البراعة والدهاء من عبد الناصر، فقد تمكن من مداراة موقفه الحرج أمام زملائه - بعد أن كشف صلاح سر البرقية - بتحويل مجرى الحديث فجأة إلى وجهة أخرى، وسرعان ما انساق صلاح سالم بنيته السليمة إلى الاتجاه الذى يريده عبد الناصر ونسى موضوع برقية الصحفى اللبنانى جبران حايك تماما، ومضى بشن هجومه ضد أنور السادات، وكذا ضد على صبرى الذى اتهمه بأنه يقوم بتنفيذ السياسة الأمريكية البريطانية التى تستهدف هدم صلاح وإبعاده عن مسألة السودان بعد أن اقترح إشراك روسيا فى لجنة تقرير المصير.

ويبدو لنا من تسلسل الأحداث كما وردت فى الباب السادس من مذكرات البغدادى مدى حنق عبد الناصر وغضبه الشديد على صلاح سالم بعد هذه الاتهامات الصارخة التى كالها له مرتين أمام زملائه، فلم يكد ينتهى صلاح من توجيه اتهامه ضد السادات وعلى صبرى حتى ظهرت مشاعر عبد الناصر الحقيقية التى حرص على إخفائها من قبل، فقد سأل صلاح فى غضب: «ألست أنت الذى اقترحت إعلان استقلال السودان وذكرت أنك أصبحت كارتًا محروقا، ومن أنك ستختفى نهائيا من عالم السياسة؟ كما صرحت لى بأنك كنت تخفى عنى بعض المعلومات التى تشير إلى سوء الموقف فى السودان؟».

ومما يدعو إلى العجب أن يشن عبد الناصر هذا الهجوم القاسى على صلاح سالم دون أن يدافع عن نفسه بعبارة واحدة ضد التهم الجسيمة التى وجهها إليه صلاح سالم والتى تدل على موقفه الغريب فى مسألة السودان.

وبعد ظهر السبت ٢٧ أغسطس انعقد مجلس الثورة بحضور ثمانية من أعضائه وغاب عن الجلسة الأخوان سالم فقط، وقرأ البغدادى فى بدء الاجتماع الاستقالة الثانية التى كان صلاح قد تقدم بها عند حضوره المفاجئ عند الظهر والتى طلب فيها سحب استقالته الأولى لتكون استقالته هذه المرة من مناصبه التنفيذية ومن مجلس قيادة الثورة معا، وقد سجّل فى هذه الاستقالة اتهامه لبعض المسئولين بالعمل ضد اتحاد مصر والسودان، ولكنه لم يذكر أيا من الأسماء التى ذكرها من قبل، وعقب قراءة الاستقالة طلب عبد الناصر من أعضاء المجلس إبداء آرائهم وكرر البغدادى وجهة نظره التى شرحها فى الاجتماع السابق، وهى رد الفعل السيئ المنتظر حدوثه لدى الرأى العام فى مصر عقب إعلان الاستقالة، بسبب عدم التمهيد لها واستبعاد أى أمل ما يزال باقيا من جهة اتحاد السودان مع مصر، بسبب ما سوف تحدثه الاستقالة من انتعاش لآمال السودانيين المعارضين لقيام الاتحاد وازدياد تطلعهم إلى إعلان الاستقلال، وكان واضحا من المناقشات التى دارت فى المجلس أن أغلبية الأعضاء مقتنعين برأى البغدادى.

وعندما أدرك عبد الناصر حقيقة اتجاه المجلس تدخل فى النقاش الدائر بطريقة تدل على مدى تصميمه على التخلص من صلاح سالم، ووفقا لما سجله البغدادى فى الصفحة ٢٨٨ من مذكراته الجزء الأول قال عبد الناصر: «إن المسألة أصبحت أجسم مما نتصور، وهى اتهام بعض أعضاء المجلس بالخيانة وكذلك مدير مكتبى، ومعروف أنه مدير المكتب للشئون السياسية، ومعنى هذا أننى أيضا أنفذ سياسة الأمريكيين والإنجليز، والمسألة أصبحت اليوم مسألة صلاح والمجلس، وليست مسألة السودان، لأن مسألة السودان أصبحت

فرعية الآن بعد فقدان كل أمل فى الاتحاد، ويجب أن نتحلل من العواطف ونبحث عن المصلحة، وإن رأيى لا يختلف عن رأى البغدادى، ولكنى أرى أن يكون الحل خطوة واحدة، بدلا من خطوتين كما يقترح البغدادى»، ومضى عبد الناصر فى خطته لإقناع المجلس بمدى خطورة صلاح سالم الذى أصبح بعد فشل قضية السودان مثل شمشون، أى ليس لديه مانع من هدم جدران النظام فوق رؤوس أعضاء مجلس الثورة، وحذر عبد الناصر زملاءه من المعركة الشرسة التى سوف يخوضها النظام فى يناير ١٩٥٦، وهو الموعد الذى سبق لمجلس الثورة إعلانه من قبل كنهاية لفترة الانتقال التى حددت بثلاث سنوات، وأن ذلك يحتاج إلى أن يكون المجلس كتلة واحدة متماسكة حتى يواجه العناصر المعادية للنظام التى تكتلت كلها ضده، واستحث عبد الناصر أعضاء المجلس على ضرورة الإسراع فى إنهاء مشكلة صلاح سالم قبل عودة شقيقه جمال سالم من رحلته فى الخارج تلافيا لأية مشاكل ينتظر حدوثها.

وكان جو مجلس الثورة كما وصفه البغدادى فى الصفحة ٢٨٩ من الجزء الأول من مذكراته مشحونا ضد صلاح، لأنه جرّح كل شخص فيه بهذه الاتهامات، وكان المجلس على استعداد لإصدار القرار بقبول استقالة صلاح من مجلس الثورة ومن السلطة التنفيذية ، وذكر البغدادى أن أشد أعضاء المجلس عداء ضد صلاح كانوا زكريا محيى الدين وأنور السادات اللذين ألصق صلاح بهما تهمة التآمر، وكذا جمال عبد الناصر لموقف صلاح من مدير مكتبه على صبرى واتهامه أيضا بالاشتراك فى هذا التآمر، ولكن البغدادى كما أورد فى مذكراته كان حريصا على ألا يتخذ المجلس قراره فى هذه الجلسة المشحونة ضد صلاح، ولذا طلب التأجيل بحجة أن المسألة تحتاج من أعضاء المجلس إلى مزيد من التفكير، ووافق المجلس وتم تأجيل الجلسة إلى مساء اليوم التالى، واعتبر أن صلاح سالم مستمر فى إجازته.

كيف تم لعبد الناصر التخلص من صلاح سالم؟

روى البغدادى فى الباب السادس من الجزء الأول من مذكراته أنه عند ظهر الأحد ٢٨ أغسطس ١٩٥٥ اتصل به صلاح سالم هاتفيا ليسأله عن القرار الذى اتخذه مجلس الثورة خلال اجتماعه مساء اليوم السابق بشأن استقالته، وعندما أوضح له البغدادى أن المجلس لم يصل بعد إلى قرار نهائى وأن عبد الناصر كلّف عبد الحكيم عامر بالإشراف المؤقت على المسائل الخاصة بالسودان، وأن عبد الحكيم سيرجع إليه بالطبع فى المسائل الهامة لاستشارته، غضب صلاح وطالب بضرورة تحديد المسئول عن السودان، وإعلان ذلك حتى لا يكون هو مسئولا عن السودان أمام العالم، إذ إن الحوادث تتغير من ساعة إلى أخرى، وأنه سيضطر إلى الاعتذار للسفير البريطانى الذى طلب مقابلته وإبلاغه بأنه لم يصبح مسئولا عن السودان منذ يومين.

وبعد فترة قصيرة اتصل صلاح ثانية بالبغدادى، وأبلغه أن عبد الحكيم عامر قد حدثه هاتفيا وأخطره أنه سيقوم بزيارته فى مقر إقامته باستراحة القناطر الخيرية، وذكر صلاح للبغدادى أنه لا يود أن يرى أحدا من أعضاء مجلس الثورة لأنه أصبح لا يطيق أحدا منهم بعد ما طعنوه من الخلف.

وكرر صلاح على البغدادى أنه مايزال مصرا على معرفة هل هو مسئول أم لا؟ وأنه لابد من إعلان اسم المسئول بدلا منه، وقال صلاح: إنه لا يرضى لنفسه أن يكون (برفانا) لجمال عبد الناصر الذى عليه أن يواجه الحقيقة أمام مصر والعالم، واتهم عبد الناصر خلال حديثه الهاتفى بأنه قد كوّن أحزابا داخل مجلس الثورة، وركز جميع السلطات فى يده، وقبل أن يختتم صلاح مكالمته الهاتفية كرر اتهاماته بالخيانة للأشخاص الذين سبق له توجيه الاتهام لهم من كبار المسئولين بالدولة، وطالب بضرورة محاكمتهم، وعندما رد عليه البغدادى بأنه إذا كان متأكدا مما يقوله فلماذا لا يعرض هذه الاتهامات على المجلس حتى يجرى التحقيق فيها؟ أجابه صلاح ساخرا: «المجلس مين؟ وأخذ

في التهكم على بعض أعضائه» ولما طالبه البغدادى بأن يكون واقعيا ردعليه قائلا: «تنازلوا عن السلطة وجيبوا هيئة تأسيسية لتحكم البلد» وعندما كرر عليه البغدادى نصيحته بضرورة أن يكون واقعيا وألا يلقى التهم جزافا، رد صلاح في انفعال: «ألم تسمع قاسم جودة وما قاله حمدى عبيد له؟ ألم تطّلع على البرقية المرسلة من جبران حايك، أليست هذه مستندات ولاّ عايزين شهود؟ أنتم عايزين تدبحونى ولاّ إيه؟». وفى حوالى الساعة السابعة مساء اتصل صلاح هاتفيا بالبغدادى للمرة الثالثة فى اليوم نفسه، وكان فى هذه المرة هادئ الأعصاب وذكر له أن عبد الحكيم عامر زاره بعد الظهر وأبلغه أن مجلس الثورة لم يصدر بعد أى قرار بقبول استقالته أو تنحيته عن مسألة السودان، أو حتى إعطاءه إجازة، كما نصحه بمقابلة السفير البريطانى فى اليوم التالى لمعرفة غرضه من المقابلة.

وفى حوالى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم الأحد ٢٨ أغسطس ١٩٥٥ اجتمع مجلس الثورة فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة، وبذل البغدادى جهده لإقناع أعضاء المجلس بأن ما صدر من اتهامات من صلاح سالم ضد زكريا محيى الدين وأنور السادات يجب ألا يؤخذ مأخذ الجد، لأن هذه هى طبيعة صلاح التى يعرفونها جميعا، ولمس البغدادى من معظم زملائه عطفهم على صلاح وتأثرهم للحالة التى وصل إليها فيما عدا زكريا والسادات، فقد كانا ثائرين بسبب الاتهام الشائن الذى وجهه صلاح ضدهما.

وعرض البغدادى على المجلس كل ما دار بينه وبين صلاح سالم خلال اتصالاتهما الهاتفية، وبيّن حالة الإعياء الشديدة التى أضحى صلاح عليها، وأبدى تخوفه من ردود الفعل التى ستحدث داخليا فى حالة إعلانه استقالة صلاح سالم، وأنه لذلك يرى أنه من الأفضل الانتظار إذ إن المدة الباقية على نهاية فترة الانتقال وهى يناير ١٩٥٦ قصيرة لا تتجاوز عدة شهور، وما دام شكل النظام سيتغير بعدها، لذا فإن من المستحسن الإبقاء على وحدة المجلس حتى ذلك الموعد.

ولكن محاولات البغدادى لتهدئة جو المجلس تجاه صلاح سالم لم تلبث أن اصطدمت بتصميم عبد الناصر على ضرورة إقصاء صلاح عن السلطة مستغلا فى ذلك ما صدر من صلاح من أقوال خلال الزيارة التى قام بها عبد الحكيم عامر وبرفقته أحمد أنور قائد البوليس الحربى له فى استراحة القناطر الخيرية بعد ظهر نفس اليوم، فقد أخذ صلاح كعادته بتناول بعض أعضاء المجلس بأسلوبه الساخر ويبدى تهكمه واستهزاءه بهم، وعندما بدأ عبد الحكيم عامر بعد انتهاء حديث البغدادى فى إبلاغ المجلس ما جرى بينه وبين صلاح سالم من أحاديث خلال الزيارة التى قا م بها فى استراحة القناطر منذ بضع ساعات قاطعه عبد الناصر وطالبه بأن يذكر للمجلس كل ما قاله صلاح عن زملائه، لأن أحمد أنور (قائد البوليس الحربى) والذى كان برفقته أخطره بجميع التفاصيل، وعندما سكت عبد الحكيم محرجا حتى لا يكون سببا فى الوقيعة بين صلاح وباقى زملائه استأنف عبد الناصر حديثه، ونقل لأعضاء المجلس كل ما قاله صلاح عن بعضهم من تهكم واستهزاء بهم، مما جعل الذين تناولهم صلاح بتهكمه يثورون ضد صلاح، مؤكدين أنه لا يمكنهم التعاون معه بعد ما صدر منه فى حقهم، وأوضح عبد الناصر للمجلس بعد ذلك أن مسألة السودان قد انتهت، لأن مجلس النواب السودانى سيجتمع فى العاشرة من صباح اليوم التالى ليقرر إجراء الاستفتاء على تقرير المصير، مما يعنى قرب إعلان استقلال السودان، واستطرد قائلا: إن ذلك هو السبب فى طلب السفير البريطانى مقابلة صلاح سالم للاتفاق معه بهذا الشأن، نظرا لأن هناك اتفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن السودان (تم توقيعها فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ كما أسلفنا)، وأكد عبد الناصر فى نهاية حديثه أن المشكلة الآن لم تعد مشكلة السودان، بل أصبحت مشكلة صلاح سالم، ولابد من حل عاجل لها، وبناء على اقتراح من عبد الناصر وافق مجلس الثورة بالإجماع على إعطاء صلاح سالم إجازة مفتوحة مع عدم إعلان هذا القرار، كما وافق المجلس بعد ذلك على أن يستقيل عبد الفتاح حسن، وأن تقبل استقالته، وكذا على مبدأ استقالة

حسين ذو الفقار صبرى، ولكن نظرا لأنه عضو فى لجنة الحاكم العام - فلقد ترك الأمر لعبد الناصر ليختار العضو الذى سيحل محله، وتم الاتفاق بين أعضاء المجلس على أن يتولى عبد الناصر مسألة السودان بدلا من صلاح سالم، على أن يعاونه زكريا محيى الدين نظرا لأن لديه فى المخابرات العامة التى يتولى رئاستها جهازا خاصا بالسودان، وكلف البغدادى بإبلاغ صلاح سالم بقرارات المجلس، وتحدد يوم الثلاثاء ٣٠ أغسطس موعدا لاجتماع المجلس لبحث السياسة التى ستتبع مستقبلا فى قضية السودان، ولم يكد البغدادى يصل إلى منزله فى الساعة الثانية صباحا حتى اتصل به صلاح سالم هاتفيا وطلب منه إبلاغه بقرار المجلس بشأن استقالته، وأصرّ برغم محاولات البغدادى لتأجيل ذلك الأمر إلى الصباح على ضرورة إبلاغه القرار فورا، وعندما أبلغه البغدادى بقرار المجلس بإعطائه إجازة مفتوحة نظرا لشدة إجهاده سأله عن الشخص الذى سيتولى مسئولية السودان بدلا منه، ولما أبلغه أنه عبد الناصر تساءل عما إذا كان هذا القرار سيتم إعلانه، ولما أجابه البغدادى بالنفى اشتدت ثورته وقال إنه لابد من إعلانه حتى يخلى مسئوليته من قضية السودان أمام العالم.

وهدّد صلاح بأنه فى حالة عدم الإعلان عن القرار فى نفس الليلة، فإنه سيدعو فى الصباح إلى مؤتمر صحفى ليعلن هو بنفسه هذا القرار على الصحفيين، واستمهله البغدادى بعض الوقت ليعاود الاتصال به ثانية بعد عرض الأمر على عبد الناصر، وعندما أخطر البغدادى عبد الناصر هاتفيا بمطلب صلاح من ضرورة إعلان قرار المجلس بتنحيته عن مسألة السودان فى تلك الليلة، وجد عبد الناصر أن من المستحيل تلبية طلبه، لأن ذلك يستدعى إعادة عرض الموضوع على مجلس الثورة، ورفض أن يدعو المجلس للانعقاد قبل الموعد الذى سبق تحديده وهو يوم الثلاثاء ٣٠ أغسطس، وبناء على اتفاق مع عبد الناصر اتصل البغدادى بصلاح هاتفيا كما وعده، ولكن ليبلغه بعدم تمكنه من الاتصال بعبد الناصر، ولفت نظره بأن الساعة قد اقتربت من الثالثة

صباحا مما يعنى أن جميع الصحف قد تم طبعها وفى طريقها إلى التوزيع.

وعند ظهر يوم الاثنين ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ قام البغدادى وحسن إبراهيم بزيارة صلاح سالم باستراحة القناطر الخيرية، وكان صلاح خلال هذه الزيارة فى شدة المرح، وأخذ يضحك من كل قلبه وهو يصف لزميليه ما سبق أن قاله لعبد الحكيم عامر عندما زاره فى اليوم السابق عن رأيه فى بعض أعضاء المجلس، وهو ماذكره عبد الناصر لأعضاء المجلس أثناء الجلسة ا لتى عقدت مساء اليوم السابق نقلا عن العقيد أحمد نور قائد ا لبوليس الحربى الذى كان برفقة عبد الحكيم أثناء الزيارة.

وبعد أن استعرض صلاح أمام زميليه البغدادى وحسن إبراهيم الخدمات التى أداها للسودان وذكر أن أمريكا وبريطانيا قد تمكنتا أخيراً من إبعاده عن المسرح السياسى بسبب مطالبته بإدخال روسيا وأوكرانيا فى لجنة تقرير المصير للسودان، وبعد أن عمل على الإفراج عن الشيوعيين المسجونين بمصر وحاول ترحيلهم إلى السودان للاتصال بالحزب الشيوعى هناك، وبعد أن اتفق مع السفير السوفيتى على أن تمد بلاده مصر بالأسلحة مقابل القطن والأرز من مصر، واختتم صلاح حديثه قائلا: «على العموم لقد ذقت الأمرين فى مسألة السودان وما قاسيته فى الشهر الأخير لا يمكن لأحد أن يتصوره ولم أكن أترك مكتبى يوميا قبل الثالثة أو الرابعة صباحا ولم أكن أرى أولادى حتى فى العيد رغم بكائهم رغبة منهم فى رؤيتى».

وفى مساء الثلاثاء ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ اجتمع مجلس الثورة فى الموعد المحدد، ولم يحضر الجلسة عبد الحكيم عامر لسفره إلى غزة وجمال سالم لاستمرار وجوده بالخارج، وأبلغ البغدادى أعضاء المجلس بناء على طلب عبد الناصر بمضمون الحديث الذى دار بين صلاح وبينه هو وحسن إبراهيم خلال زيارتهما له عند ظهر اليوم السابق باستراحة القناطر، واختتم كلامه بإبلاغهم بالمطالب الستة التى كلفه صلاح بعرضها على المجلس، وقد سجلها البغدادى فى الصفحتين ٢٩٥ و ٢٩٦ من الجزء الأول من مذكراته كما يلى:

١- أخذ قرار من المجلس بقبول استقالته من مجلس الثورة ومن الوزارة مع إعلان ذلك، لأن الخبر لابد سينتشر ولا داعى لإخفائه.

٢- أن تتخذ الإجراءات لصرف معاشه (١٢٥ جنيها) لأنه لا يرغب أن يظل يتقاضى مرتب الوزير.

٣- أن يسمح له مؤقتا بالاحتفاظ بمسكنه فى معسكر العباسية وكذا الاحتفاظ بالسيارة الحكومية.

٤- أن يسمح له بالبقاء فى استراحة القناطر الخيرية بعض الوقت وأن يسمح لأولاده بأن يظلوا معه بها بعد عودتهم من الإسكندرية، وأن يدفع عنه ثمن الوجبات بالاستراحة لأنه مدين بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.

٥- أن تمنع الناس من زيارته لأن لسانه (فالت) ولأنه سيتكلم ولا داعى لأن يضار أحد بسببه.

٦- لا يرغب فى أن يزوره أحد من أعضاء الثورة فيما عدا البغدادى وحسن إبراهيم.

وتكلم عبد الناصر بعد البغدادى مباشرة وأبلغ المجلس أن مصطفى أمين حضر إليه بعد منتصف الليل فى اليوم السابق وأبلغه أن صلاح هلال الصحفى بأخبار اليوم فى خلال زيارة قام بها لصلاح سالم صباح اليوم نفسه فى استراحة القناطر الخيرية أنبأه صلاح بنبأ البعثة العسكرية المصرية التى سافرت إلى الاتحاد السوفيتى لشراء أسلحة لمصر، وأفصح عبد الناصر عن حقيقة نواياه العدائية ضد صلاح سالم عندما عقب على رواية مصطفى أمين له بقوله: إن هذه خيانة من صلاح ويجب أن يحاسب عليها، وفى سبيل إثبات اتهامه حاول أن يربط بين كشف صلاح سالم لذلك السر للصحفى المصرى يوم ٢٩ أغسطس وبين التصريح الذى أدلى به جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى يوم ٣٠ أغسطس فى المؤتمر الصحفى الذى عقده والذى أشار فيه إلى أن لديه معلومات وثيقة بأن الاتحاد السوفيتى قد عرض بيع أسلحة إلى

بعض الدول بالشرق الأوسط، مما لا يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولى، وفضلا عن أن تصريح دالاس لا يمكن من الوجهة المنطقية أن يكون نتيجة لنبأ أفضى به صلاح سالم لصحفى مصرى فى استراحة القناطر قبل ساعات معدودة من عقد المؤتمر الصحفى لوزير الخارجية الأمريكى فى واشنطن، فمن الثابت أن عبد الناصر قام بإبلاغ السفير الأمريكى بالقاهرة بصفقة الأسلحة السوفيتية لمصر قبل حوالى شهرين من موعد تصريح فوستر دالاس، فقد سجل البغدادى فى الصفحة ٢٠٢ من الجزء الأول من مذكراته ما يلى بالحرف: «وقام جمال عبد الناصر بإبلاغ السفير الأمريكى بالقاهرة هنرى بايرود فى يونيو ١٩٥٥ بوجود عرض من روسيا لبيع سلاح لنا وعلى أننا سنضطر لقبوله إن لم نتمكن من الحصول على احتياجاتنا من السلاح من الولايات المتحدة» وبالطبع قام السفير الأمريكى بإبلاغ حكومته فى الحال بهذا النبأ، وبذا يكون من الظلم اتهام صلاح سالم بالخيانة وإذاعة أسرار الدولة، وانتقل مجلس الثورة بعد أن نجح عبد الناصر فى شحن الجو ضد صلاح إلى مناقشة موضوع استقالته، وحاول البغدادى أن يظهر الفرق بين عامل العاطفة الذى يدفعه إلى المطالبة ببقاء صلاح فى المجلس وبين عامل المصلحة العامة الذى يجعل من المتعذر التعاون بين صلاح وبين أعضاء المجلس بعد أن اتهم البعض منهم بالخيانة والتآمر، وبعد أن استهزأ وتهكّم على البعض الآخر، ولهذا اقترح البغدادى بقاء صلاح فى إجازة حتى يناير ١٩٥٦ للحفاظ على وحدة المجلس لحين انتهاء فترة الانتقال، واتفق رأى السادات وحسين الشافعى - اللذين كانا من ضمن من تناولهم صلاح بتهكمه واستهزائه أثناء زيارة عبد الحكيم عامر له، على أن الجروح التى أصابهما بها صلاح عميقة، وأن التعاون معه أصبح مستحيلا، واقترح حسن إبراهيم اختصار عدد أعضاء المجلس إلى العدد الذي يمكنه التفاهم معا على أن يستقيل الباقون، وبعد نقاش طويل وافق المجلس فى النهاية على قبول استقالة صلاح سالم من مجلس الثورة ومن السلطة التنفيذية، كما وافق على طلباته الستة التى قدمها للمجلس فيما عدا استمراره في مسكنه داخل معسكر العباسية، فقد تقرر أن يسكن بالمدينة خارج الثكنات.

وفى يوم الأربعاء ٣١ أغسطس قام البغدادى بناء على تكليف من المجلس بزيارة صلاح سالم حيث أخبره بقرارات المجلس، وبهذا طويت صفحة صلاح سالم فى مسألة السودان نهائيا، وتم اختفاؤه عن المسرح السياسى إلى الأبد.

كيف تعامل مجلس قيادة الثورة مع قضية الاتحاد مع السودان

كان من الخطأ بلا شك أن يعهد مجلس قيادة الثورة إلى صلاح سالم بعد فترة وجيزة من قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقضية السودان، فقد كان فى ذلك الوقت شابا لم يتجاوز الثانية والثلاثين من عمره، قليل الخبرة والتجارب وكان معروفا أن قضية السودان تعد من أخطر القضايا بالنسبة لمصر، وكانت هى الصخرة التى تحطمت عليها دائما المفاوضات بين مصر وبريطانيا، ويكفى أن هذه القضية قد أعيت الدهاة المخضرمين من السياسيين المصريين قبل الثورة أمثال: سعد زغلول ومصطفى النحاس ومحمد محمود والنقراشى وإسماعيل صدقى، ولم يكن لصلاح سالم رغم مولده فى بلدة سنكات السودانية أية صلات سابقة بالسودان، فلم تسنح له الفرصة لزيارته أوللخدمة هناك كضابط عقب عقد معاهدة ١٩٣٦ كما جرى لبعض زملائه فى مجلس الثورة مثل عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، ولم يكن له أى أصدقاء أو معارف من السودانيين كى يحدثوه عن شئون بلادهم.

وقد اعترف صلاح سالم بأنه لم يقرأ فى حياته قبل ثورة ٢٣ يوليو عن السودان سوى كتابين، أحدهما اجتذبه عنوانه وكان عن الصيد والمغامرات فى غابات جنوب السودان لعطا اثنا سيوس، والآخر لتشرشل بعنوان (حرب النهر).

وقد ارتبط صلاح سالم بقضية السودان مصادفة وعن غير قصد، فقد كان فى بداية الثورة يعمل هو وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين مديرين لمكتب اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ،

وتصادف أن تلقى صلاح سالم مكالمة هاتفية من المقدم عبد الفتاح حسن الياور المصرى للحاكم العام البريطانى فى الخرطوم (وهو المنصب الذى جد عقب عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا)، وأبلغه عبد الفتاح حسن أن بعض الجنود السودانيين الذين سبق تجنيدهم فى الجيش المصرى وسرحوا منه وعادوا إلى بلادهم قد تظاهروا ضد مصر لعدم حصولهم على مكافأة ترك الخدمة، وبادر صلاح سالم باعتباره المشرف على شئون القوة المصرية المرابطة فى السودان ووفقا لطريقته الخاطفة فى إصدار القرارات بإصدار الأمر بصرف هذه المكافآت فورا.

ومنذ هذا اليوم رسم القدر مصير صلاح سالم ومستقبله، فقد ارتبط شخصيا بقضية السودان والتصق اسمه بها لمدة تبلغ نحو ثلاث سنوات، وكما كانت قضية السودان فى البداية سببا فى بزوغ نجم صلاح سالم وازدياد نفوذه وذيوع شهرته كانت فى النهاية هى سر انهياره، وخاتمة المطاف بالنسبة لجميع المناصب التى كان يتولاها، بل كانت سببا فى القضاء على مستقبله السياسى بأكمله.

هذا ولم يتبع مجلس قيادة الثورة الأسلوب الحكيم فى التعامل مع قضية السودان برغم أهميتها الحيوية بالنسبة لمصر، فلم يكن يتابع تطوراتها أويناقش السياسة التى ينبغى انتهاجها بشأن السودان كهيئة جماعية كما كان الشأن فى معظم القضايا الداخلية والخارجية، وإنما ترك مسألة السودان لصلاح سالم وحده يتصرف فى معالجتها كما يشاء وفقًا لآرائه ومبادراته، وتبعا لما تمليه عليه ظروف الموقف باعتباره وزير الدولة لشئون السودان.

وبرغم أن البغدادى ذكر فى الصفحة ٢٧٦ من الجزء الأول من مذكراته وهو فى معرض الدفاع عن صلاح سالم أنه لم يكن إلا منفذا لسياسة المجلس فى السودان ولم تكن تلك السياسة هى سياسته وحده، فإن واقع الحال يدل على خلاف ذلك تماما ولا جدال فى أن صلاح سالم كان ينفرد وحده برسم وتنفيذ السياسة المصرية فى السودان دون تدخل من أى جهة أخرى، ويمكن

إدراك ذلك من مذكرات البغدادى نفسه، فقد خلت هذه المذكرات من تسجيل أى اجتماعات لمجلس الثورة تم عقدها من أجل بحث قضية السودان، أو لرسم السياسة التى ينبغى اتباعها حياله، أو لمعرفة حقيقة الأوضاع هناك إلا اعتبارا من يوم ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ وهو اليوم الذى بدأت فيه أزمة استقالة صلاح سالم التى استمرت لمدة ستة أيام، والتى انتهت بقبول المجلس استقالته من جميع مناصبه، ومنها بالطبع منصبه كوزير دولة لشئون السودان.

وكان الاتجاه الواضح لمجلس الثورة هو ضرورة أن توكل مسئولية قضية السودان إلى شخص واحد فقط ليكون مسئولا عنها من جميع النواحى دون أى تدخل من المجلس فى أعماله، وليس أدل على ذلك من أن صلاح سالم تولى وحده مسئولية الإشراف على مسألة السودان حوالى ثلاث سنوات (منذ أغسطس ١٩٥٢ حتى ٣٠ أغسطس ١٩٥٥)، وعندما تمت تنحيته عن مسألة السودان وقبول استقالته من جميع مناصبه تم الاتفاق بين أعضاء المجلس على أن يتولى عبد الناصر بنفسه هذه المسألة بدلا من صلاح سالم، ونظرا لكثرة مشاغله باعتباره رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء - بعد تنحية محمد نجيب - لذلك كلف زكريا محيى الدين بمعاونته لأن لديه فى المخابرات العامة التى يتولى رئاستها جهازا خاصا بالسودان، وكان أبعد الأمور عن تفكير مجلس قيادة الثورة إنشاء هيئة مسئولة أو مجلس متخصص لشئون السودان لكى يتعامل مع هذه القضية بأسلوب جماعى بدلا من ترك هذه القضية بمشاكلها المعقدة فى يد شخص واحد دائما.

ويبدو هذا بوضوح أثناء مناقشة مجلس الثورة أزمة استقالة صلاح سالم وبحث أسباب تدهور موقف مصر فى السودان، فقد أورد البغدادى فى الصفحة ٢٨٨ من الجزء الأول من مذكراته ما يلى:

«واقترح عبد الحكيم عامر عمل (Board) مجلس ليتولى مسألة السودان وأن يشترك فى هذا المجلس المقترح صلاح سالم ويكون كعضو فى مجلس الإدارة المنتدب فى الشركات المساهمة وذلك بغرض عمل سيطرة عليه، ولكن المجلس استبعد هذا الاقتراح ولم يوافق عليه».

وبرغم وجود وزارة لشئون السودان يرأس جهازها الإدارى العقيد عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، فإن صلاح سالم كان نادرا ما يعتمد على هذا الجهاز، إذ كان اعتماده فى المقام الأول على مدير مكتبه النقيب محمد أبو نار على الرغم من صغر سنه وحداثة رتبته، وقد رافق محمد أبو نار صلاح سالم فى جميع زياراته سواء لشمال السودان أو للجنوب، وكان موضع ثقته ومستودع أسراره وممثله الشخصى فى أغلب الأحيان فى توزيع الأموال والرشاوى لاجتذاب الأعوان والمؤيدين من بين صفوف القبائل والطوائف والأحزاب فى السودان، وهى الطريقة التى كان لها أسوأ أثر فى نفوس أفراد الشعب السودانى، ومما يدعو إلى الدهشة أن صلاح سالم أثناء بحث مجلس الثورة موضوع استقالته فى أواخر أغسطس ١٩٥٥ وجه اتهاما صريحا - كما أسلفنا - إلى نائبه فى وزارة شئون السودان العقيد عبد الفتاح حسن بأنه كان أحد المسئولين المصريين الذين عملوا سرا لإفشال قضية اتحاد السودان مع مصر، وكان ضمن من شجعوا السياسيين على إعلان الاستقلال، ولا شك فى أن هذا الاتهام يوضح مدى التفكك والانحلال داخل وزارة الدولة لشئون السودان، ويدل بجلاء على مدى انعدام التعاون بين الوزير ونائبه.

وقد أثار موقف عبد الناصر بالنسبة لقضية اتحاد السودان مع مصر كثيراً من الشكوك والتساؤلات، فقد وجه صلاح سالم أمام مجلس الثورة فى جلسته الصباحية يوم ٢٦ أغسطس اتهاما صريحا إلى ثلاثة من أكبر المسئولين المصريين عن تنفيذ سياسة مصر فى السودان بأنهم خانوا الأمانة وعملوا سرا على تنفيذ مخطط يدعو إلى انفصال السودان عن مصر، وهم عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان وحسين ذو الفقار عضو لجنة الحاكم العام للسودان والعقيد حمدى عبيد رئيس أركان حرب القوات المصرية بالسودان، وكان أخطر ما فى الأمر أن صلاح سالم اتهم عبد الناصر نفسه بأنه كان مؤيدا لهذه السياسة، ولم تكد تمر ٢٤ ساعة على هذا الاتهام حتى وجه صلاح اتهاما ثانيا أشد خطورة من سابقه، وهو أن عضوين فى مجلس قيادة

الثورة هما زكريا محيى الدين والسادات وثالثا يشغل أخطر منصب بجوار عبد الناصر وهو على صبرى مدير مكتبه للشئون السياسية مشتركون فى تنفيذ مؤامرة أمريكية بريطانية تستهدف عدم إتمام اتحاد السودان مع مصر.

ومن تتبع المناقشات التى دارت أثناء اجتماعات مجلس الثورة والتى سجلها البغدادى فى الباب السادس من الجزء الأول من مذكراته نجد أن المجلس لم يتخذ التصرف الواجب اتخاذه حيال هذه الاتهامات الخطيرة الموجهة من المسئول الأول عن سياسة مصر فى السودان ضد عدد من كبار المسئولين فى الدولة، وهو وجوب تشكيل لجنة تحقيق محايدة على مستوى عال يشترك فيها بعض أعضاء مجلس الثورة البعيدين عن الاتهام وبعض رجال القضاء للتحقيق فى هذه التهم، ودعوة صلاح سالم لمواجهة أولئك الذين وجه إليهم اتهاماته ومطالبته بالأدلة والبراهين التى بنى على أساسها ادعاءاته ضدهم، وسماع دفاعهم عن أنفسهم، فإذا ما أثبت التحقيق براءتهم يكون واجب المجلس فى هذه الحال محاسبة صلاح سالم على اتهاماته الباطلة، وأن توقع عليه العقوبة التى يستحقها على تهمة القذف، أما إذا ثبت الإدانة ضد هؤلاء أو ضد بعضهم فإن واجب المجلس فى هذه الحالة محاسبتهم وتوقيع العقوبات الرادعة التى يستحقونها على تهمة الخيانة.

ولا شك فى أن هذا الإجراء كان أفضل كثيرا من ترك هذه الاتهامات معلقة دون تحقيق عادل ودون البت فى مقدار صحتها أو بطلانها، وبذا تظل سيفا مصلتا على مر الزمان على رؤوس الذين وجهت ضدهم مما يتنافى مع أبسط قواعد العدل والإنصاف، ولكن المؤسف أن مجلس الثورة لم يفكر مطلقا فى إجراء مثل هذا التحقيق، بل اكتفى فيما يتعلق بالاتهام الأول بقرار تم له اتخاذه فى جلسته مساء يوم الأحد ٢٨ أغسطس، وكان يقتضى بأن يستقيل عبد الفتاح حسن وتقبل استقالته، وعلى أن يستقيل أيضا حسين ذو الفقار مع إرجاء إعلان استقالته إلى حين أن يختار عبد الناصر من سيحل محله فى لجنة الحاكم العام.

أما بالنسبة للاتهام الثانى فقد أوضح عبد الناصر لأعضاء مجلس الثورة فى جلسته المنعقدة مساء السبت ٢٧ أغسطس ١٩٥٥ مدى خطورة هذا الاتهام، وقال لهم بصريح العبارة إن صلاح سالم اتهم بعض أعضاء المجلس بالخيانة، كما اتهم بذلك أيضا على صبرى مدير مكتبه للشئون السياسية بما يعنى أنه (أى عبد الناصر) ينفذ سياسة الأمريكان والإنجليز، وبرغم ما أوضحه عبد الناصر فى هذه الجلسة عن مدى خطورة هذا الاتهام فإن أعضاء المجلس لم يعطوه نفس الدرجة من الأهمية ولم ينظروا إليه نفس النظرة التى عبّر عنها عبد الناصر، ولذا لم يكد يجتمع المجلس مساء اليوم التالى الأحد ٢٨ أغسطس حتى تمكن البغدادى من إقناع زملائه أعضاء المجلس بألا يأخذوا اتهامات صلاح سالم ضد زكريا والسادات وعلى صبرى مأخذ الجد؛ لأن هذه هى طبيعة صلاح التى يعرفونها جميعا، وعندما أدرك عبد الناصر مدى نجاح البغدادى فى تهدئة ثورة زملائه وامتصاص غضبهم ضد صلاح برغم تهمة الخيانة الشنعاء التى وصم بها بعضهم، استطاع بدهائه استفزازهم واستثارة غضبهم عندما نقل إليهم عبارات التهكم والاستهزاء التى أطلقها صلاح على بعضهم أثناء زيارة عبد الحكيم عامر له فى نفس اليوم فى استراحة القناطر الخيرية، وهكذا اتضح أن تهكم صلاح واستهزاءه ببعض زملائه من أعضاء المجلس كان أشد وقعا عليهم وأكثر إيلاما لهم من اتهامهم بخيانة وطنهم.

وبمجرد قبول مجلس الثورة استقالة صلاح سالم من جميع مناصبه فى الجلسة التى عقدها مساء يوم الثلاثاء ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ تبخرت كل الاتهامات التى وجهها إلى بعض زملائه وانمحى كل أثر لها فى نفوسهم، فقد اقتنع أعضاء المجلس بوجهة نظر البغدادى، وهى ألا يأخذوا اتهامات صلاح ضد زملائه على محمل الجد؛ لأن هذه هى طبيعة صلاح التى يعرفونها جميعا، ولا شك أنه أمر يدعو إلى العجب أن ينظر إلى أقوال صلاح سالم بهذه الخفة والاستهانة وأن يطلب من زملائه ألا يعيرونها اهتماما أو وزنا،

بدعوى أن هذه هى طبيعة صلاح وكأنهم كانوا يتعاملون مع شخص أبله غير طبيعى أو يعرفون أنه لا يتمتع بكامل قواه العقلية وسلامة تفكيره، ويبدو أنهم تناسوا أن صلاح سالم كان واحدا من أبرز أعضاء مجلس الثورة منذ بدء تكوينه، وكان اللسان المعبر عن الثورة بحكم توليه وزارة الإرشاد (الإعلام) وكان المسئول الأول فى مصر عن قضية السودان لمدة ثلاث سنوات.

وعقب جلاء القوات البريطانية والمصرية وجدت حكومة السودان أن الأمر أصبح لا يحتاج إلى استفتاء بعد أن تم اتفاق جميع الأطراف السياسية فى السودان على معارضة الاتحاد مع مصر، وهكذا أعلنت الحكومة السودانية قيام جمهورية السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس السيادة لرئاسة الدولة، وخضع مجلس قيادة الثورة فى مصر للأمر الواقع، وتم إعلان استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ ودعى صلاح سالم بصفته الشخصية لحضور احتفالات استقلال السودان، ولكن عندما عرض اقتراح بقبوله كأول سفير مصرى فى السودان رفض إسماعيل الأزهرى هذا الاقتراح بشدة.

كيف حطم مجلس الثورة رمز الاتحاد؟

لم يحرص مجلس الثورة على الاستفادة من أهم شخصية مصرية كان فى إمكانها تحقيق الاتحاد بين السودان ومصر وهى شخصية اللواء محمد نجيب، الذى كان القدر قد هيأه بحكم مولده ونشأته وصلاته الوثيقة بالسودانيين ليكون على رأس دولة الاتحاد المصرى السودانى بلا جدال، كان محمد نجيب بفضل شعبيته الجارفة فى بداية الثورة فى مصر والسودان هو الحل السليم لقضية الاتحاد بين البلدين الشقيقين، فقد كان السودانيون يعتبرونه نصف مصرى ونصف سودانى، بل إن لون بشرته وملامحه وطريقة نطقه كانت تجعله سودانيا أكثر منه مصريا، وكانت علاقة محمد نجيب بالسياسيين السودانيين قبل الثورة قوية وثيقة وكانوا يزورونه فى منزله كلما قدموا إلى القاهرة، فقد كان معظمهم من أصدقائه ومعارفه القدماء أو زملاء دراسته فى كلية غوردون بالخرطوم.

وفضلا عن صلاته الطيبة بالسياسيين السودانيين من أنصار الاتحاد مع مصر كانت تربطه أواصر المحبة والاحترام بالسيد عبد الرحمن المهدى زعيم طائفة الأنصار وراعى حزب الأمة وهو الحزب الذى كان يدعو إلى انفصال السودان عن مصر، وعندما زار السيد المهدى مصر عام ١٩٣٧ دعاه محمد نجيب - وكان وقتئذ برتبة المقدم - لتناول الشاى بمنزله فى شارع قصر العينى فقبل الدعوة وحضر معه الوفد المرافق له، وكانت هذه هى الزيارة الخاصة الوحيدة التى قام بها فى مصر.

وعند حضور السيد المهدى فى نوفمبر ١٩٥٢ فى زيارته لمصر وكان محمد نجيب وقتئذ أكبر شخصية فى البلاد باعتباره قائد الثورة ورئيس الوزراء توجه محمد نجيب إلى حيث كان ينزل الضيف السودانى الكبير فى قصر لطف الله (فندق ماريوت حاليا)، وكان الاحترام الذى قدمه اللواء محمد نجيب رئيس مصر وقائدها وقتئذ إلى السيد المهدى هو نفس ما قدمه المقدم محمد نجيب إليه منذ خمسة عشر عاما عندما زاره المهدى فى بيته بشارع قصر العينى مما جعل لمحمد نجيب منزلة عميقة فى نفس السيد المهدى، ولهذا السبب لم يجد محمد نجيب أية صعوبة فى الاتفاق مع السيد المهدى خلال زيارته لمصر على أن يقبل حزب الأمة نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير الذى سوف يجرى فى السودان (إما بإعلان الاستقلال وإما بالاتحاد مع مصر)، وكان السودانيون على اختلاف أحزابهم ومذاهبهم يرحبون أشد الترحيب بأن يتولى محمد نجيب رئاسة الاتحاد فى حالة موافقة الشعب السودانى فى الاستفتاء على الاتحاد مع مصر، وكان لشخصية محمد نجيب فعل السحر فى تطور قضية السودان ذلك التطور السريع المذهل، ففى يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٢ تم بالقاهرة وضع ميثاق تأليف الحزب الوطنى الاتحادى الذى ضم كل الأحزاب الاتحادية، وفى يوم ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا كى يقرر الشعب السودانى مصيره بحرية تامة بعد فترة انتقال ثلاث سنوات يتمتع خلالها السودان بالحكم الذاتى، ويتم جلاء الجيوش

الأجنبية عن أراضيه قبل إجراء الاستفتاء، وعندما أجريت الانتخابات البرلمانيه وأعلنت نتائجها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ اتضح أن الحزب الاتحادى قد اكتسح باقى الأحزاب وحصل على أغلبية ساحقة، وقام زعيم الحزب إسماعيل الأزهرى بتشكيل أول وزارة فى تاريخ السودان، وتم افتتاح البرلمان في مارس ١٩٥٤، وأصبح إعلان الاتحاد بين مصر والسودان أمرا يترقبه الجميع فور إجراء الاستفتاء.

ولو كان عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس الثورة قد وضعوا صالح الشعبين المصرى والسودانى وأملهما المشترك فى الاتحاد قبل مطمعهم فى الاستئثار بالحكم والانفراد بالسلطة فى مصر لما فكروا مطلقا فى التخلص من محمد نجيب الذى أصبح يتولى منذ ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلى ثلاث رئاسات فى مصر وهى: رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، وعندما بعث محمد نجيب باستقالته إلى مجلس قيادة الثورة يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ لم يكن أعضاء المجلس بغافلين عن تأثير إقصائه عن السلطة على الشعب السودانى.

وقد أوضح صلاح سالم لزملائه الأضرار الجسيمة التى ستحدث نتيجة للتخلص من محمد نجيب على وضع مصر فى السودان نظرا لمحبة الشعب السودانى له، ولكن المجلس لم يكترث للعواقب السياسية الخطيرة التى ستنجم بعد استقالة محمد نجيب بالنسبة للوضع فى السودان، وكلف المجلس صلاح سالم بمهمة هبطت بأسهمه فى السودان إلى الحضيض، وهى مهمة تشويه وتجريح محمد نجيب وتلويث سمعته سواء بتصريحاته أمام الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء أو عن طريق بياناته فى الإذاعة، ولكن حملة التهجم الجارحة التى شنها صلاح سالم على محمد نجيب أدت إلى عكس المقصود منها، ولذا لم يكترث أحد فى السودان بالبيان الذى أصدره صلاح سالم إلى شعب السودان، وخرجت جموع الشعب الحاشدة فى الخرطوم وبورسودان وسائر المدن السودانية إلى الشوارع فى مظاهرات ضخمة وهى تهتف (لا

وحدة بلا نجيب)، وأرسل زعماء السودان يطلبون من المسئولين فى مصر ذهاب محمد نجيب إلى السودان مادام لم يعد رئيسا لجمهورية مصر، وبادر وفد خاص من السياسيين برئاسة محمد نور الدين نائب رئيس الحزب الاتحادى بالسفر إلى مصر للاطمئنان على سلامة محمد نجيب، وبرغم مظاهر الحب الجارفة التى أظهرها الشعب السودانى لمحمد نجيب فى أزمة فبراير ١٩٥٤ فإن بريق السلطة وشهوة الاستئثار بالحكم كان أقوى لدى مجلس الثورة من قضية الاتحاد الخالدة بين الشعبين الشقيقين، ولذا سرعان ما وقعت أزمة مارس ١٩٥٤ التى انتهت بتنحية محمد نجيب من كل سلطاته بعد أن أصدر مجلس الثورة قراره فى ١٧ أبريل ١٩٥٤ بأن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية، وأن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء، وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ صدر قرار مجلس الثورة بإعفائه من منصبه.

وما كان أصدق ذلك السياسى السودانى حينما وصف تأثير تنحية محمد نجيب عن السلطة على قضية الاتحاد بين مصر والسودان فقال موجها الكلام لمجلس الثورة «إن شعب السودان قد جعل من نجيب رمزا لوحدة وادى النيل وقد حطمتم هذا الرمز»..

* * *

الفصل العشرون

تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر

مراحل المفاوضات بين مصر وبريطانيا قبل الثورة

منذ اندحار الثورة العرابية ودخول قوات الغزو البريطانية القاهرة فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ استمر كفاح الشعب المصرى مشتعلا لا يهدأ ضد الاحتلال، وتخضبت أرض مصر بدماء آلاف الشهداء كلما قام الشعب بانتفاضاته المتعاقبة فى سبيل تحرير أرض الوطن من نير الاستعمار.

وكان نفوذ بريطانيا السياسى فى مصر يستمد قوته وجبروته من وجود جيش الاحتلال الضخم المزود بأقوى الأسلحة والمعدات، والذى كان فى مقدرته قمع أية ثورات شعبية وإخماد أية حركات وطنية بالحديد والنار.

وبفضل هذه القوة المرهوبة الجانب تمكنت بريطانيا عن طريق ممثلها السياسى فى مصر من مقر سلطاته بقصر الدوبارة برغم اختلاف مسمّياته (من المعتمد البريطانى بعد الاحتلال إلى المندوب السامى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى السفير البريطانى بعد عقد معاهدة ١٩٣٦) من فرض هيمنتها التامة على كافة الشئون المصرية، ومن فرض إرادتها على الجهاز الحاكم فى مصر الذى كان يتكون من حكومة البلاد ورئيس الدولة الذى يعين هذه الحكومة رغم اختلاف مسمياته أيضا (من الخديو بعد الاحتلال إلى السلطان عقب نشوب الحرب العالمية الأولى إلى الملك بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢)، وقد عبّر اللورد كرومر أول معتمد بريطانى بعد الاحتلال عن حقيقة الوضع السياسى لبريطانيا فى مصر بقوله: «إننا لا نحكم مصر وإنما نحكم أولئك الذين يحكمون مصر».

لقد كانت القوة العسكرية لبريطانيا هى التى تفرض إرادتها على كل الأحداث التى تجرى بمصر، ولذا لم تترك السلطة البريطانية مناسبة أرادت فيها الحكومة المصرية إثبات وجودها بانحرافها عن تعليمات المندوب السامى، أو

رفض أحد مطالبه، أو محاولة تقوية الجيش المصرى بزيادة حجمه أو تحديث تسليحه أو تحديد سلطة قائده البريطانى إلا ووقفت السلطة البريطانية بالمرصاد، ودبّرت لها المظاهرات العسكرية لإرهابها، فلا تملك الحكومة المصرية إلا أن تتخلى عن مشروعاتها وتعود صاغرة إلى الخط الذى رسمته لها السياسة الاستعمارية البريطانية، وكان من المستحيل على مصر فى ظل هذه الظروف أن تنال استقلالها بقوة السلاح، فلقد كانت السياسة البريطانية منذ بدء الاحتلال تستهدف إبقاء الجيش المصرى ضعيفا متخلفا، فإن واجبه الأساسى كما رسمه له قادته الإنجليز كان هو معاونة البوليس فى المحافظة على الأمن الداخلى فحسب، بينما أوكلت مهمة الدفاع عن حدود مصر إلى قوات الاحتلال البريطانية، وليس أدل على مدى التخلف الشائن الذى كان عليه الجيش المصرى- بفضل قيادته الإنجليزية- من أن الجنرال كورنوول رئيس أول بعثة عسكرية بريطانية بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ذكر فى أول تقرير له عن حالة الجيش المصرى أنه لا يعدو أن يكون جيشا من جيوش القرون الوسطى.

ولهذه العوامل لم يكن أمام الحكومات المصرية المتعاقبة خاصة بعد إعلان بريطانيا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ إلا أن تخضع للتحكم البريطانى المستبد وسيطرته المطلقة على كل شئون البلاد، وأن تحاول استخلاص حقوق مصر المشروعة من بريطانيا والتى كان فى مقدمتها جلاء جيش الاحتلال عن أرض مصر وإعلان استقلالها عن طريق الحوار والمفاوضات، ولكن الوقائع والأحداث أثبتت مدى فشل هذا السبيل فى تحرير البلاد، وعلى العكس استغلته بريطانيا كوسيلة ناجحة للمراوغة وكسب الوقت وتهدئة الشعب المصرى كلما اشتعلت ثورته ضدها بإعطائه الأمل الكاذب فى قرب نواله حريته واستقلاله.

وبرغم قيام الحكومات المصرية المتعاقبة بالتفاوض مع ممثلى بريطانيا ثمان مرات قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أى طيلة سبعين عاما كاملة، فإن جلاء

جيش الاحتلال عن أرض مصر لم يتحقق على الإطلاق، وعندما قامت الثورة كان هناك ما يزيد عن ثمانين ألف جندى بريطانى مزودين بأحدث الأسلحة والمعدات يرابطون فى منطقة قناة السويس على مسافة لا تزيد على مائة كيلو متر من القاهرة.. يمكن للقوات البرية قطعها فى بضع ساعات بينما تقطعها الطائرات النفاثة فى بضع دقائق، مما جعل مصير الثورة وقتئذ مهددا بأفدح الأخطار، ويمكن إيجاز المراحل الست الأولى من المفاوضات المصرية البريطانية فيما يلى:

مفاوضات سعد -ملنر: عقب قيام ثورة ١٩١٩ أعلن اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانى يوم ١٥ مايو عام ١٩١٩ فى مجلس العموم أن الحكومة البريطانية قررت إيفاد لجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات لتحقيق أسباب الاضطرابات فى مصر، وتحديد صفة الحماية الجديدة وعرض رأيها فيما يتعلق بإدارة البلاد فى المستقبل، وعندما وصلت اللجنة إلى مصر فى ٧ ديسمبر عام ١٩١٩ ووجهت بمقاطعة شاملة من كل المصريين تم تنظيمها بمعرفة لجنة الوفد المركزية، مما اضطرها إلى العودة إلى لندن فى ١٨ مارس عام ١٩٢٠ بعد أن فشلت مهمتها.

وتدخل للوساطة بين الوفد ولجنة ملنر أحد كبار السياسيين فى مصر وهو عدلى يكن، فقد سافر إلى باريس حيث التقى بالزعيم سعد زغلول ورفاقه الذين كانوا يحاولون إسماع صوت مصر لمؤتمر الصلح فى العاصمة الفرنسية.

وبعد نجاح وساطة عدلى بدأت المفاوضات بين سعد زغلول واللورد ملنر فى لندن، وفى يوليو عام ١٩٢٠ قدم ملنر إلى وفد المفاوضات المصرى مشروع تسوية يقوم على أساس عقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا، وأرسل سعد المشروع إلى مصر مع بعض أعضاء الوفد لعرضه على الأمة، وفى نفس الوقت بعث برسالة سرية إلى لجنة الوفد المركزية صارحها فيها بمعارضته للمشروع،

لأنه فى ظاهره الاستقلال وفى باطنه الحماية، وطلب منهم أن يبينوا الحقائق للشعب، ونتيجة لرفض ملنر التحفظات التى أبداها الشعب المصرى على المشروع وفى مقدمتها عدم نصه على إلغاء الحماية قطع سعد المفاوضات فى ٩ نوفمبر عام ١٩٢٠، وفى ٤ أبريل عام ١٩٢١ عاد سعد زغلول إلى مصر لأول مرة منذ اعتقال السلطات البريطانية له هو ورفاقه فى ٨ مارس عام ١٩١٩ ونفيهم خارج البلاد، واستقبل زعيم ثورة ١٩١٩ استقبالا شعبيا لم تشهد له مصر مثيلا من قبل.

مفاوضات عدلى -كيرزون: صدر المرسوم بتأليف وزارة عدلى يكن فى ١٧ مارس عام ١٩٢١ وحاول عدلى إشراك الوفد فى الهيئة الرسمية للمفاوضات التى سيجريها فى لندن، ولكن سعد زغلول اشترط أربعة شروط نظير اشتراك الوفد... أولها الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاء تاما صريحا، وثانيها الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما مع مراعاة إرادة الأمة فى التحفظات التى أبدتها على مشروع ملنر، وثالثها إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات، ورابعها أن تكون أغلبية المفاوضين الرسميين من الوفد، وأن تكون له شخصيا رئاسة هيئة المفاوضة.

ولم يكد رئيس الوزراء يدلى بحديث للأهرام يوم ٢٥ أبريل عام ١٩٢١ برفضه رئاسة سعد زغلول للوفد الرسمى للمفاوضات حتى ألقى سعد فى نفس اليوم خطبة شهيرة فى شبرا أعلن فيها أن الوزارة فى مصر لا تمثل الأمة بل تمثل سلطة الحماية، وخرج من ذلك أن رئاسة عدلى يكن لوفد المفاوضة تعنى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس.

وفى ١١ يوليو بدأت المفاوضات بين عدلى واللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانى وتمسك عدلى -إزاء ضغط الوفد فى مصر- بالتحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر، ولم يوافق كيرزون على قصر بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة فقط لحماية المواصلات الإمبراطورية كما اقترح

عدلى، فقد أوضح أن واجبها أيضا هو حماية الأمن والنظام داخل مصر، ولذا فإن لها أن ترابط فى أى مكان فى مصر ولأى زمان.. وفى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢١ قطع عدلى المفاوضات وعاد إلى القاهرة.

مفاوضات سعد- ماكدونالد: فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ ألف سعد زغلول أول وزارة شعبية فى مصر بعد أن فاز الوفد فى أول انتخابات برلمانية حقيقية تجرى فى مصر بنسبة تزيد على ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب، وكانت الظروف تبدو مواتية لحل القضية المصرية حلا مرضيا، فقد أصبحت الحكومة المصرية لأول مرة هى الممثلة للحركة الوطنية فى البلاد، كما أنه لأول مرة تتألف فى بريطانيا حكومة برياسة زعيم حزب العمال رامزى ماكدونالد الذى تربطه بسعد زغلول علاقات ودية، علاوة على ما عرف عن حزب العمال قبل توليه الحكم من هجوم عنيف على السياسة البريطانية الاستعمارية، ولكن التجربة العملية أثبتت مدى رسوخ أقدام سياسة الاستعمار- مهما اختلفت الحكومات البريطانية- فقد اشتد الخلاف بين حكومتى مصر وبريطانيا بسبب قضية السودان ومنصب سردار الجيش المصرى.

وفى أواخر سبتمبر عام ١٩٢٤ جرت المفاوضات بين سعد زغلول ورامزى ماكدونالد التى لم تستمر سوى ثلاث جلسات فقط (٢٥، ٢٩ سبتمبر و٣ أكتوبر ١٩٢٤) وقدم سعد خلالها المطالب التى كانت تكفل فى رأيه الاستقلال الحقيقى لمصر، وأهمها جلاء الجيش البريطانى عن مصر وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما فى العلاقات الخارجية، وأن تتنازل بريطانيا عن دعواها فى حماية الأجانب والأقليات، وفشلت المفاوضات نتيجة لرفض ماكدونالد مطالب سعد الذى لم يلبث أن عاد إلى القاهرة.

مفاوضات ثروت- تشمبرلين: سبقت هذه المفاوضات الأزمة الشهيرة بأزمة الجيش، فقد كان أحمد خشبة وزير الحربية الوفدى فى وزارة عدلى يكن الثانية (الائتلافية) قد تبنى سياسة تقوية الجيش المصرى التى كانت تخالف سياسة بريطانيا، ورغم استقالة عدلى يكن وتأليف وزارة عبد الخالق ثروت الثانية (الائتلافية) فى ٢٥أبريل ١٩٢٧، ورغم ترك أحمد خشبة وزارة الحربية

ليتولى وزارة المواصلات وبالتالى تأجلت مناقشة القوانين الخاصة بتقوية الجيش المصرى، فإن جورج لويد المندوب السامى البريطانى لم يلبث أن فجرّ الأزمة بإرساله مذكرة شديدة اللهجة إلى عبد الخالق ثروت احتج فيها بشدة على استمرار الميول لتحويل الجيش المصرى إلى أداة سياسية.

وتضمنت مذكرة المندوب السامى مطالب كان من شأنها تمكين المفتش العام (سبنكس باشا) - الذى يتولى قيادة الجيش المصرى بعد اغتيال السردار السير لى ستاك وإلغاء هذا المنصب- من فرض سيطرته المطلقة على الجيش واقترنت مطالب جورج لويد بمظاهرة عسكرية، فقد توجهت بعض البوارج البريطانية إلى الإسكندرية فى استعراض مثير للقوة مما أرغم الحكومة المصرية على التسليم بكل المطالب البريطانية.

وبدأت المفاوضات بين رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت ووزير الخارجية البريطانى سير أوستن تشمبرلين فى يوليو عام ١٩٢٧، وتميزت بأنها لأول مرة فى تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية اقترح المصريون تعديل صورة الإشراف البريطانى على الجيش المصرى بإنشاء بعثة عسكرية بريطانية تماثل البعثات الموجودة وقتئذ فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا، وكان الاختلاف على وضع القوة العسكرية البريطانية فى مصر من حيث مكان وجودها والغرض منه، وهو الصخرة التى كانت تتحطم عليها كل المفاوضات السابقة سببا فى قطع مفاوضات ثروت- تشامبرلين أيضا وفى عودة الوفد الرسمى المصرى إلى القاهرة فى أوائل مارس عام ١٩٢٨.

مفاوضات محمد محمود- هندرسون: سافر رئيس الوزراء محمد محمود إلى لندن فى محاولة لإزالة القصور فى مفاوضات ثروت التى سبقته بمجرد أن قرر مستر هندرسون وزير الخارجية البريطانى فى حكومة العمال الجديدة فتح باب المفاوضة مع مصر فى يونيو عام ١٩٢٩، لكن مشروع محمد محمود لم يقدم جديدا عما جاء بمشروع ثروت، فقد بنى على أساس التحالف بين مصر وبريطانيا وأن تقدم مصر لبريطانيا التسهيلات فى حالة الحرب أو خطرها، ولكن المفاوضات لم تنجح لإصرار بريطانيا على عدم جلاء

قواتها عن مصر من جهة، ولحملة الدعاية القوية التي شنها الوفد في داخل مصر وفي بريطانيا ذاتها من جهة أخرى، وكانت تستنكر أن يقرر مصير الأمة رئيس وزراء لا شعبية له، واضطر محمد محمود إلى تقديم استقالته في ٢ أكتوبر عام ١٩٢٩.

مفاوضات النحاس- هندرسون: كانت وزارة مصطفى النحاس الثانية التي ألفها في أول يناير عام ١٩٣٠ يمكن أن تسمّى وزارة مفاوضات النحاس- هندرسون، فقد ألفت خصيصا لمتابعة المفاوضات التي انقطعت بين محمد محمود وهندرسون وهو ما سجله النحاس في خطاب تأليفه الوزارة.. من أن أهم ما سوف تسعى إليه وزارته هو تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا، وأن تسير المفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين، وقد قضت الوزارة حوالى شهر ونصف (٣١ مارس- ١٨ مايو) من عمرها الذي لم يتجاوز خمسة شهور ونصف في المفاوضات بين الطرفين، وبرغم أن الوفد المصري أقر مبدأ المحالفة، كما وافق على وجود قوة بريطانية في منطقة قناة السويس فإن مسألة السودان كانت موضع الخلاف بين الطرفين، مما دعا النحاس إلى قطع المفاوضات في ١٨ مايو عام ١٩٣٠ والعودة إلى مصر.

حقيقة الأهداف البريطانية في مصر

من تحليلنا لمراحل المفاوضات الست التي جرت بين مصر وبريطانيا خلال ما يزيد عن نصف قرن (من الاحتلال البريطاني لمصر في سبتمبر ١٨٨٢ إلى ما قبل عقد معاهدة ١٩٣٦) يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولا: كان اهتمام الجانب المصري في مرحلتي المفاوضات الأولتين (سعد -ملنر وعدلي- كيرزون) مركزا على محاولة إلغاء الحماية التي فرضتها بريطانيا على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ خاصة بعد أن أيدها مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، ولم يجد الجانب المصري غضاضة في منح

بريطانيا قاعدة عسكرية فى مصر ومنح جيشها كافة التسهيلات فى وسائل المواصلات فى مقابل إلغاء الحماية وتحويل بريطانيا من دولة محتلة إلى دولة حليفة لمصر، ولم يتشدد المصريون فى مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية على أرض مصر وقت السلم مكتفين بأن تعترف بريطانيا بأن هذه القوة هى قوة حليفة لمصر وليست جيش احتلال، وكانت فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الطرفان المصرى والبريطانى كما يتفق ندّان متساويان تعتبر فى حد ذاتها فى ذلك الوقت نصرا عظيما.

ثانيا: نظرا لأن سياسة بريطانيا الاستعمارية كانت قائمة على أساس استمرار الوجود البريطانى فى مصر إلى الأبد... لذا حاولت إيجاد المبرر الذى يقنع الرأى العام فى مصر بضرورة وجود قوة عسكرية بريطانية على أرضها على أساس التحالف بين الدولتين وقيام كل منهما بنجدة الآخر عند تعرضه لهجوم معاد. وتحت بند التحالف تمنح مصر حليفتها بريطانيا ترخيصا بإبقاء قوة عسكرية فى منطقة القناة وغيرها من المناطق التى يتفق عليها بغرض حماية المواصلات الإمبراطورية، وكان المقصود بها قناة السويس التى كانت تعد طريق الاتصال الرئيسى بين بريطانيا والهند أكبر وأهم المستعمرات البريطانية فى الشرق وقتئذ، وكان اللقب الرسمى لملك إنجلترا فى ذلك الوقت هو ملك بريطانيا العظمى وإمبراطور الهند، وحرصت بريطانيا- خداعا للشعب المصرى- على النص فى مشروعاتها بأن وجود قواتها فى مصر ليس له صفة الاحتلال أو المساس بالسيادة المصرية.

ثالثا: أدت الأوضاع السياسية المتحرجة فى مصر واضطراب الأحوال فى السنوات التى أعقبت ثورة ١٩١٩ إلى سفر المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى إلى لندن لمقابلة المسئولين هناك، وتحت وطأة تهديده بالاستقالة فى حالة عدم قبول مقترحاته استجابت الحكومة البريطانية له

وأصدرت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى كان يتكون من ثلاثة بنود، وقد نص البند الأول منه على إنهاء الحماية على مصر، وعلى أنها دولة مستقلة ذات سيادة، ونص النبد الثانى منه على إلغاء الأحكام العرفية، ولكن البند الثالث منه كان يعصف فى واقع الأمر باستقلال مصر وسيادتها، فقد نص على أربعة تحفظات تظل بريطانيا تتولى أمرها على حين إبرام اتفاقيات بشأنها بين الحكومتين البريطانية والمصرية بمفاوضات ودية غير مقيدة وهى:

(أ) تأمين المواصلات الإمبراطورية فى مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

(د) السودان.

رابعا: حرصت بريطانيا فى المشروعات التى قدمتها على استمرار إشرافها على الجيش المصرى باعتباره القوة الرئيسية التى يخشى خطرها فى مصر إذا ما تخلص من السيطرة البريطانية على شئونه، وضمانا لبقاء الجيش ضئيل الحجم ضعيف التسليح والتدريب حاولت بريطانيا فى بادئ الأمر النص فى مشروعاتها على تحديد حجمه بحيث لا يزيد عدده على ١٢٢٥٠ رجلا، كما نص على ضرورة موافقة مصر على وجود بعثة عسكرية بريطانية للإشراف على تدريب وتنظيم الجيش عقب الاستغناء عن الموظفين الإنجليز الذين يخدمون فى صفوفه، وأصرت على أن تكون الأسلحة والذخائر المستخدمة فى الجيش المصرى من نفس الطراز المستخدم فى الجيش البريطانى، وعلى أن تتولى هى توريد الأسلحة والذخائر بالثمن الأساسى وليس لمصر أن تستوردها من أى مصدر آخر، وحظرت على مصر تدريب رجالها العسكريين فى أى بلد آخر خلاف بريطانيا.

خامسا: فى المفاوضات الأخيرة التى جرت عام ١٩٣٠ بين النحاس وهندرسون والتى باءت بالفشل أدخلت بريطانيا لأول مرة مستوى الجيش وقدراته فيما يتعلق بحقها فى إبقاء قواتها لحماية قناة السويس، فقد اقترحت النص التالى: «إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح يستطيع بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القناة حتى يصل مدد الحليف، فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى مناطق بور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يراها ضرورية للدفاع عنها، وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تستخدم منطقتى الصحراء على جانبى القناة بقصد التدريب والتموين، ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

ولكى يمكن تحديد درجة مقدرة الجيش المصرى التى نص عليها فى الفقرة المذكورة اتفق الطرفان على تحديد مدة ٢٠ عاما يجوز بعدها أن يعرض على عصبة الأمم (الهيئة الدولية التى كانت موجودة وقتئذ) موضوع هل أصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده سلامة القناة، وبذا يتم الاستغناء عن وجود القوات البريطانية.

الجولة السابعة من المفاوضات: معاهدة ١٩٣٦

تحت ضغط شديد من طلاب الجامعة المصرية الذين رفعوا شعار الوحدة والائتلاف تألفت الجبهة الوطنية التى ضمت جميع الأحزاب المصرية فى ديسمبر ١٩٣٥ من مصطفى النحاس ومحمد محمود وإسماعيل صدقى ويحيى إبراهيم وحافظ رمضان وعبد الفتاح يحيى وحمد الباسل وحافظ عفيفى، وتقدمت الجبهة الوطنية بكتابين أولهما إلى الملك فؤاد طالبت فيه بإعادة دستور ١٩٢٣، والثانى إلى المندوب السامى البريطانى طالبت فيه بالشروع فى المفاوضات لعقد المعاهدة، وصدر الأمر الملكى فى ١٢ ديسمبر

١٩٣٥ بإعادة الدستور، وردت الحكومة البريطانية على طلب الجبهة فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ بإبداء استعدادها فى الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة.

وكانت المهمة التى أنيطت بوزارة على ماهر المحايدة عند تشكيلها فى ٣٠يناير ١٩٣٦ هى تشكيل الوفد الرسمى للمفاوضات وإجراء الانتخابات البرلمانية، وفى ١٣ فبراير ١٩٣٦ صدر المرسوم الملكى بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات من رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد وستة من الوفديين وثلاثة من المستقلين ورفض الحزب الوطنى الاشتراك فى المفاوضات تمسكا بسياسته المعروفة وهى «لا مفاوضة إلابعد الجلاء». وفى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد، وفى ٢ مايو جرت الانتخابات البرلمانية التى فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة وشكل مصطفى النحاس زعيم الوفد فى ٩ مايو ١٩٣٦ وزارته الثالثة، وكانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا قد بدأت منذ ٢ مارس- أى قبل حوالى شهرين من وفاة الملك فؤاد- بين وفد مصر الذى كان يرأسه مصطفى النحاس ووفد بريطانيا الذى كان يرأسه السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى وذلك فى قصر الزعفران بالقاهرة (مقر إدارة جامعة عين شمس حاليا)، ثم انتقلت منذ أواخر يوليو ١٩٣٦ إلى قصر انطونيادس بالإسكندرية، وبعد الانتهاء من وضع مشروع المعاهدة تم التوقيع عليها فى قاعة لوكارنو التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية فى لندن يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ من الجانب المصرى برئاسة مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر والجانب البريطانى برئاسة أنطونى إيدن وزير خارجية بريطانيا.

وعلى الرغم من أن بريطانيا قد نصت صراحة فى المادة الأولى من المعاهدة على إنهاء الاحتلال العسكرى لمصر فإنها احتفظت فى واقع الأمر بهذا الاحتلال ولكن بمسمى آخر عن طريق تغيير الصفة التى سترابط بموجبها القوات البريطانية فى المنطقة التى حددت لها وهى منطقة القناة، فقد أوضحت المادة الثامنة من المعاهدة أن هذه القوات موجودة بترخيص منحه

ملك مصر لملك بريطانيا، وأن مهمتها هى التعاون مع القوات المصرية لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس إلى أن تتحقق مقدرة الجيش المصرى على حماية القناة، ولا عبرة بالطبع للنص الذى ورد فى المادة والذى يخالف الواقع، وهو أن وجود هذه القوات ليس له صفة الاحتلال ولا يمس السيادة المصرية. ووفقا للملحق الأول من المادة الثامنة حدد عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف فرد من القوات البرية وأربعمائة طيار ومعهم العدد اللازم من الموظفين للأعمال الإدارية والفنية، ورغم هذا التحديد فإن بريطانيا لم يقل عدد قواتها فى منطقة القناة فى أى وقت من الأوقات عن ثمانين ألف مقاتل أى ثمانية أضعاف العدد المسموح به.

ووفقا للفقرة ٢ من ملحق المادة الثامنة خصصت للقوات البريطانية قاعدة عسكرية ضخمة تتجاوز مساحتها ٥٠٠ كيلو متر مربع غرب قناة السويس من معسكر الإسماعيلية شمالا إلى منطقة جنيفة على الشاطئ الجنوبى الغربى للبحيرات المرة الكبرى جنوبا، مع بقاء فصائل من الجنود البريطانيين فى مينائى بور سعيد والسويس لحراسة المهمات والمؤن الخاصة بهذه القوات.

ووفقا للملحق العاشر من المادة الثامنة حدّدت مناطق التدريب للقوات البريطانية من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس جنوبا، بينما تمتد غربا فى اتجاه الدلتا إلى حدود مدينة الزقازيق وإلى قرب حدود القاهرة (عدا الأراضى المزروعة)، ورغم المنطقة الشاسعة التى خصصت للقاعدة البريطانية مضافا إليها المنطقة المخصصة للتدريب غرب القناة مما كان يجعل المساحة الإجمالية حوالى مليونين وربع مليون فدان، فقد أضيف إلى هذه المنطقة لأغراض التدريب عند الضرورة شبة جزيرة سيناء بأكملها.

وقد فرضت المعاهدة على مصر أعباء مالية جسيمة تتمثل فى إنشاء القاعدة العسكرية البريطانية الضخمة فى منطقة القناة من ثكنات ومنشآت وطرق مع مستلزماتها الفنية، مع إيصال مياه وكهرباء وتوفير أسباب الراحة للجنود بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والملاعب وبناء المساكن للمتزوجين وإقامة معسكر للاستشفاء على شاطئ البحر المتوسط بالعريش.

وقد اشترطت بريطانيا إتمام إقامة هذه القاعدة بكل مستلزماتها قبل انتقال قواتها إليها من القاهرة والاسكندرية، كما اشترطت كذلك إنشاء سبعة طرق حربية جديدة وإصلاح ثلاثة طرق موجودة من قبل، وتحسين وازدواج بعض خطوط السكك الحديدية، وكان الهدف من ذلك هو ضمان الانتقال السريع للقوات البريطانية من قاعدتها العسكرية بالقناة إلى أية بقعة من أرجاء مصر عند الضرورة، ويلاحظ أن القوات البريطانية قد خالفت أحكام المعاهدة إذ لم يتم جلاؤها عن القاهرة والإسكندرية والانتقال إلى القاعدة العسكرية بمنطقة القناة إلا فى ٣١ مارس ١٩٤٧ أى بعد ١١ عاما من تنفيذ المعاهدة وتحت ضغط الكفاح الشعبى المتزايد ضد الاحتلال.

ووفقا للمادة السابعة من المعاهدة تلتزم الحكومة المصرية فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أن تقدم داخل الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها للقوات البريطانية، ويكون لهذه القوات حق استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها، وعلى مصر اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء، وهذه المادة توضح الهدف الحقيقى لبريطانيا من إبرام المعاهدة وهو استغلال الإمكانات والمساعدات المصرية كما جرى فى الحرب العالمية الأولى مع فارق جوهرى واحد، فبدلا من إعلان الحماية وفرض الأحكام العرفية عن طريق بريطانيا تتولى الحكومة المصرية هذه المهمة منعا لإثارة الرأى العام فى مصر ضد بريطانيا، فلقد نما الوعى القومى فى مصر وازداد نضوجا عما كان عليه الحال عام ١٩١٤، ويلاحظ أن الحالات التى تلتزم مصر فيها بتقديم المساعدات لبريطانيا كانت حالتين فقط فى مشروع مفاوضات النحاس- هندرسون عام ١٩٣٠، ولكن أضيف إليها فى معاهدة ١٩٣٦ حالة ثالثة وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، وهى عبارة مطاطة تحتمل شتى التأويلات، ويمكن لبريطانيا تفسيرها بما يناسب مصلحتها.

ومن مضمون المادة الثامنة يتضح أن بقاء القوات البريطانية مرهون ببلوغ الجيش المصرى مستوى يستطيع معه أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى قناة السويس.. وفى الوقت الذى حمل فيه الجيش المصرى هذه المسئولية التاريخية نجد أنه قد كبّل بقيدين يغلانه عن الوفاء بهذا الالتزام الوطنى وهما:

١- ضرورة أن يستورد سلاحه وعتاده من بريطانيا صاحبة المصلحة فى أن يكون عاجزا عن الدفاع عن البلاد وحماية القناة ليبقى لها المسوّغ فى البقاء بحجة عجز هذا الجيش.

٢- أن يجرى تدريبه وتعليمه وتطويره عن طريق البعثة العسكرية البريطانية التى نص على أن تنتفع مصر بمشورتها بعد سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى وإلغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له، وليس من المتصور أن تقوم البعثة العسكرية البريطانية بتطوير وتحديث الجيش المصرى ليصل إلى المستوى الذى تنتفى معه مبررات بقاء قوات بلادها فى مصر بل مبررات بقاء البعثة العسكرية ذاتها.

وقد حددت المادة الثامنة من المعاهدة فترة زمنية قدرها ٢٠ عاما يمكن بعدها الحكم فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها التامة، وفى حالة وقوع خلافٌ بين الطرفين يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم (الهيئة الدولية الموجودة وقتئذ) أو على أى هيئة تحكيم لتفصل فيه.

وقد حددت المادة ١٦ من المعاهدة المدة التى يمكن بعدها إعادة النظر فى نصوص المعاهدة وهى انقضاء ٢٠ عاما على تنفيذها، وأوضحت أنه فى حالة عدم الاتفاق بين الطرفين يعرض الخلاف على عصبة الأمم.. ولكنها اشترطت أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة عرضها يجب أن يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين، وتبدو خطورة هذه المادة فى أنها جعلت

التحالف بين مصر وبريطانيا تحالفا أبديا لا يمكن لمصر الفكاك منه، مع أن مشروع مفاوضات النحاس- هندرسون عام ١٩٣٠ لم يكن فيه هذا النص.

وبرغم العيوب الجسيمة التى تضمنتها معاهدة ١٩٣٦ فقد كانت للمعاهدة إيجابيات حققت جانبا من أهداف الكفاح الوطنى بلا ريب، فقد ألغيت الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة بتوقيع معاهدة مونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧، ووافقت الجمعية العامة لعصبة الأمم بالإجماع يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ فى جنيف على قبول مصر بالعصبة مما يعد كسبا معنويا كبيرا لمصر وإبرازا لمكانتها الدولية.

وعادت كتيبة من القوات المصرية إلى السودان بعد سحب الجيش المصرى منه فى نوفمبر ١٩٢٤ واستقبلتها جماهير الشعب السودانى استقبالا حماسيًّا، وبالنسبة لأوضاع الجيش المصرى فإن إلغاء منصب المفتش العام الذى كان يشغله الفريق سبنكس باشا والاستغناء عن ٢٧ ضابطا إنجليزيا و١٤ ضابط صف، وتولى اللواء محمود شكرى منصب رئيس أركان حرب الجيش، كان بلا شك خطوة هامة لاستعادة الجيش طابعه الوطنى بعد أن مكث أكثر من نصف قرن تحت القيادة البريطانية.

وفتحت الكلية الحربية أبوابها لأبناء الطبقة الوسطى بعد أن كان القبول فيها مقصورا على فئات متميزة، والتحق بها المئات من الشباب الوطنيين المتحمسين الذين تخرجوا ضباطا فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، وكان من بين هؤلاء كل قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ويقتضينا واجب الإنصاف أن نقرر أنه لولا عقد معاهدة ١٩٣٦ وزوال القبضة الحديدية البريطانية عن قيادة الجيش المصرى مما أتاح الفرصة للحكومات المصرية المتعاقبة لزيادة حجمه وتحديث أسلحته وتطويره باعتباره الأمل الوحيد فى التحرر لما كان فى الإمكان القيام بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأى حال من الأحوال.

ولست أجد وصفا لحقيقة الوضع السيئ الذى كان عليه الجيش المصرى وهو تحت القيادة البريطانية أصدق من وصف أمير الشعراء أحمد شوقى له

ضمن قصيدة وداعه الشهيرة للورد كرومر أول معتمد بريطانى فى مصر بعد الاحتلال عند رحيله عن مصر فقد قال:

أم هل يعــد لك الإضاعــة مــنة
جـيش كـجـيـش الهند بـات ذليــلا
انظـر إلــى فتيــانه مــا شأنهــم
أو ليس شأنا فى الجيوش ضئيـلا؟
حــرّمتهم أن يـبلغوا رتب العــلا
ورفعـت قــومـك فوقهم تفضيلا
فـإذا تطلعـت الجــيوش وأملت
مستقبــلا لم يملكـوا التـأميـلا

الجولة الثامنة من المفاوضات: معاهدة صدقى - بيفن

عقب استقالة وزارة النقراشى الأولى فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ بعد فشل اتصالاته مع بريطانيا للتفاوض من أجل تحقيق الجلاء وبعد عجزه عن السيطرة على الأمن الداخلى بعد المظاهرات الضخمة التى اجتاحت أرجاء مصر، عهد الملك فاروق إلى إسماعيل صدقى بمهمة تأليف وزارة قومية لإعادة الاستقرار والهدوء والقضاء على اضطراب الأحوال فى البلاد، ونظرا لما كان يتمتع به صدقى من كراهية كل الأحزاب المصرية له بسبب ماضيه السياسى السيئ فقد سبق أن وقفت جميع الأحزاب فى مصر ضده خلال توليه رئاسة وزارتيه الأولى والثانية (من ١٩ يونيو ١٩٣٠ حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣)، لذا لم ينجح فى أن يشرك فى وزارته سوى أربعة من حزب الأحرار الدستوريين، ولكنه بعد حوالى سبعة أشهر وبفضل مساعى السراى قام بعمل تعديل فى وزارته فى ١١ سبتمبر ١٩٤٦ دخلها بمقتضاه أربعة وزراء من الحزب السعدى، كان من بينهم إبراهيم عبد الهادى الذى تولى وزارة الخارجية، ولم يمض شهر على تشكيل وزارة صدقى حتى اندلعت المظاهرات فى كل مكان.

وقررت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال اعتبار يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ هو يوم الجلاء، وفى يوم ٤ مارس الذى اعتبرته اللجنة يوم الشهداء حدث صدام عنيف بين المظاهرات الحاشدة فى القاهرة والإسكندرية والجنود البريطانيين أسفرت عن سقوط عشرات من الشهداء ومئات من المصابين، وقد بذلت محاولات مع حزب الوفد لضمه إلى هيئة المفاوضات لتكون الهيئة قومية أسوة بما حدث فى مفاوضات عام ١٩٣٦ التى أجراها وفد قومى بينما كانت الوزارة حزبية، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل فقد اشترط مصطفى النحاس زعيم الوفد أن يرأس هو وفد المفاوضات وأن يكون لحزب الوفد نصف عدد الأعضاء والتعهد بحل مجلس النواب فور انتهاء المفاوضات، ولم يكن فى الإمكان قبول هذه الشروط لذا فقد صدر يوم ٧ مارس ١٩٤٦ مرسوم ملكى بتكوين هيئة المفاوضات من اثنى عشر سياسيا هم: إسماعيل صدقى وعلى ماهر وحافظ عفيفى وشريف صبرى وحسين سرى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد وعبد الفتاح يحيى وعلى الشمسى ومحمد حسين هيكل ومحمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبد الهادى، وبذا تكون الهيئة قد ضمت جميع الأحزاب فيما عدا الوفد والحزب الوطنى.

وفى ٢ أبريل ١٩٤٦ أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل هيئة المفاوضات برئاسة ارنست بيفن وزير الخارجية وكانت تضم اللورد ستانسجيت وزير الطيران، وقد اتضح من سير المفاوضات فيما بعد أن الممارس الحقيقى لرئاسة الوفد البريطانى هو ستانسجيت الذى قدم على رأس هذا الوفد إلى مصر فى منتصف أبريل ١٩٤٦ للمفاوضة مع الوفد الرسمى لمصر، وظهر أن رئاسة بيفن وزير الخارجية للوفد البريطانى كان مظهرا شكليا لإرضاء إسماعيل صدقى.

وفى ٧ مايو ١٩٤٦ أصدرت الحكومة البريطانية بيانا عرضت فيه سحب جميع قواتها من الأراضى المصرية على أسس ثلاثة هى:

● توطيد التحالف مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح متشركة.

● إجراء المفاوضات لتحديد مراحل الجلاء والموعد الذى يتم فيه.

● التدابير التى سوف تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع.

وقد قوبل البيان بمجرد إذاعته بمعارضة شديدة سواء فى بريطانيا أو فى مصر، فقد شن حزب المحافظين المعارض لحكومة العمال حملة عنيفة ضده فى مجلس العموم البريطانى خاصة من تشرشل زعيم الحزب وأنطونى إيدن وزير الخارجية السابق فى حكومة المحافظين، وكان لهذه الحملة أثرها فى تشدد الجانب البريطانى بعد ذلك فى المفاوضات، أما فى مصر فقد شن الوفد والحزب الوطنى وكثير من الطوائف والهيئات هجوما عنيفا على البيان، وخرجت مظاهرات احتجاج حاشدة اصطدم بها البوليس وأصيب فيها عدد كبير من الطرفين.

وقد عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الوفدين المصرى والبريطانى يوم الخميس ٩ مايو ١٩٤٦ بمبنى وزارة الخارجية المصرية، وعندما عرض الجانب البريطانى مشروعه تبين أنه لا يختلف فى جوهره عن معاهدة ١٩٣٦، ولذا رفضه الجانب المصرى، وفى يوم ١٩ مايو قدم الجانب المصرى مشروعا رفضه الجانب البريطانى، ومنعا لإثارة الرأى العام فى مصر إذا ما علم بتوقف المفاوضات أصدر الجانبان بلاغا مشتركا يوم ٢٣ مايو بأن «تبادل الأفكار بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى مستر بيفن مما يتطلب بعض الوقت».

واستؤنفت المفاوضات فى يونيو ١٩٤٦ بالاسكندرية وكان الخلاف الأساسى منحصرا فى نقطتين: أولاهما كانت تتعلق بمدة الجلاء، فبينما حدد البريطانيون مدة خمس سنوات لجلاء قواتهم عن مصر طالب المصريون بأن تكون هذه المدة سنة واحدة فقط.

أما النقطة الثانية فكانت تتعلق بتحديد حالة الخطر الموجبة لعودة القوات البريطانية إلى مصر بعد الجلاء عنها، فبينما رأى البريطانيون بأنها حالة الاعتداء على أى بلد فى الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران واليونان أراد المصريون قصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر وذات الحدود المشتركة معها.

وفى نهاية يونيو تحقق قدر من التقارب بين الطرفين، فقد وافق إسماعيل صدقى على أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات وأن يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك عن طريق تشكيل لجنة عسكرية من الطرفين تكون مهمتها تحديد حالات الخطر التى تهدد سلامة الشرق الأوسط بما فى ذلك الدول المتاخمة لمصر، وأن يعهد إليها تحديد الإجراءات التى تتولى مصر تنفيذها إزاء كل حالة، ولكن المفاوضات لم تلبث أن توقفت فقد ثارت الجماهير فى مصر ضد فكرة تكوين لجنة الدفاع المشترك، كما استفحلت الخلافات بين بعض أعضاء وفد المفاوضة المصرى وإسماعيل صدقى بسبب الأسلوب الذى يتبعه فى التفاوض وحده دون باقى اللجنة، وأعلن مكرم عبيد أحد الأعضاء فى ١٧ يوليو أن لجنة الدفاع المشترك لا تعدو أن تكون حماية مقنعة، وتوقف الإنجليز عن المفاوضة لخشيتهم من استمرار تفاوضهم مع حكومة ضعيفة لا تملك ضمانات التنفيذ.

وحاول صدقى بأية وسيلة أن يصل إلى عقد المعاهدة مع الإنجليز بعد أن تعثرت المفاوضات فى مصر وبعد ما كابده طيلة هذه المدة من مشاق، وعجل بالسفر إلى لندن فى ١٥ أكتوبر وبرفقته إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية (عضو هيئة المفاوضات والرجل الثانى فى الحزب السعدى) ليباحث بنفسه المستر بيفن وزير الخارجية البريطانى لعله يصل معه إلى اتفاق بالنسبة للمسائل الباقية وخاصة مسألة السودان، وتوصل صدقى وبيفن بالفعل إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان بالحروف الأولى يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦، وما أن عاد صدقى إلى مصر حتى أدلى بحديث لمندوب وكالة رويتر يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ صرح فيه بأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد

تقررت بصفة نهائية، ولكن المستر اتلى رئيس الوزراء البريطانى- تحت ضغط الدوائر الاستعمارية فى بريطانيا ومظاهرات أعداء الوحدة فى السودان - لم يلبث أن رد عليه بتصريح مضاد فى مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر وصف فيه تصريحات صدقى بأنها مغرضة ومضللة، وأن الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة، وأنه لم يتم التفاوض على شيء بصفة نهائية.

ولم يكد العام الدراسى يبدأ بعد أن تم تأجيله إلى ١٧ نوفمبر حتى تفاقمت الأحداث واشتدت المظاهرات والمصادمات برغم الاحتياطات العسكرية المشددة التى أمر صدقى باتخاذها، وتحت ضغط المعارضة الشعبية الجارفة لمشروع المعاهدة أصدر سبعة من أعضاء المفاوضة رفضهم له، وأصدروا بذلك بيانا إلى الرأى العام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ وهم: شريف صبرى وعلى ماهر وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى وعلى الشمسى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد.

وكان جواب صدقى على هذا البيان أن استصدر مرسوما فى ٢٦ نوفمبر بحل الوفد الرسمى للمفاوضات. وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ قدم إسماعيل صدقى استقالة وزارته ولم يكن قد مر عام على تأليفها بحجة المرض، والواقع أنها كانت ترجع إلى فشله فى المفاوضات مع بريطانيا من جهة ولثورة الرأى العام فى مصر ضد مشروع معاهدته من جهة أخرى، وبفشل مشروع صدقى- بيفن انتهت الجولة الثامنة من المفاوضات الرسمية بين مصر وبريطانيا دون تحقيق الجلاء.

وأدرك المصريون أن الإنجليز لن يوافقوا على الجلاء عن قاعدتهم العسكرية بمنطقة قناة السويس إلا إذا تأكدوا أنهم يدفعون من أرواحهم وأموالهم ومصالحهم ثمنا غاليا يفوق كثيرا ما يجنونه من مزايا ومكاسب لقاء احتفاظهم بهذه القاعدة، وهو الأمر الذى جرى بالفعل بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

عرض قضية مصر على مجلس الأمن

عقب سقوط مشروع معاهدة صدقي- بيفن تحت وطأة المعارضة الشعبية الجارفة، اضطر رئيس الوزراء إسماعيل صدقي إلى تقديم استقالة وزارته، وعهد الملك السابق فاروق إلى محمود فهمي النقراشي رئيس الحزب السعدى بتأليف وزارته الثانية فى ٩ ديسمبر عام ١٩٤٦، وكانت مكونة من ستة وزراء من السعديين وستة وزراء من حزب الأحرار الدستوريين.

وأجرى النقراشي مباحثاته بصورة سرية مع السفير البريطاني فى مصر السير رونالد كامبل طيلة شهر ونصف شهر أملا فى إنقاذ مشروع معاهدة صدقي بيفن، نظرا لأنه كان ينص على الجلاء التام فى خلال ثلاث سنوات تنتهي فى سبتمبر ١٩٤٩، وكان الخلاف الأساسي منصبا على مسألة السودان لإصرار الحكومة البريطانية على بقاء الأوضاع الداخلية فى السودان على ما كانت عليه دون أى تغيير.

وإزاء استمرار الإصرار والتعنت من جهة بريطانيا قطع النقراشي مباحثاته مع السفير البريطاني، وقرر مجلس الوزراء المصرى فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وأعلن النقراشي هذا القرار أمام مجلسي النواب والشيوخ فى ٢٧ يناير ١٩٤٧،وقدم محمود حسن السفير المصرى فى الولايات المتحدة فى ١١ يوليو ١٩٤٧ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن بشأن النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة تطبيقا للمادتين ٣٥ و٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وكانت مصر تطلب فيها تحقيق مطلبيها فى جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا، وإنهاء النظام الإدارى القائم فى السودان.

وخلال الجلسات التى عقدها مجلس الأمن لنظر القضية خلال شهر أغسطس ١٩٤٧ شن النقراشي هجوما عنيفا على بريطانيا، ووصف معاهدة ١٩٣٦ بأنها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجتهد العالم فى نسيانها والتى لم يبق منها إلا ما يهدد السلام، وقد أيد قضية مصر فى مجلس الأمن ثلاث دول

من أعضاء المجلس وقتئذ وهى الاتحاد السوفيتي وبولندا وسوريا، ووقفت فرنسا ضد مصر خشية أن يؤدى الجلاء البريطاني عن مصر إلى تقوية الحركة الوطنية ضد الفرنسيين في تونس والجزائر والمغرب، أما الولايات المتحدة فقد كان موقفها مائعا، فلم تكن تستطيع تأييد موقف مصر حرصا على صلاتها الوثيقة ببريطانيا، كما كانت تخشى من التصويت ضد مصر تجنبا لوقوع اضطرابات في مصر ضد الغرب تشترك فيها مختلف التيارات السياسية، ولهذا حاولت أمريكا أن تتخفى وراء مشروعات القرارات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن وقتئذ والتي تسير في فلكها مثل البرازيل وكولومبيا، لتحويل الأنظار عن المطالب المصرية باقتراح هذه الدول استئناف المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا، ولكن مجلس الأمن رفض هذه الاقتراحات، ونظرا لأن المناقشات أثناء الجلسات التي عقدها مجلس الأمن لم تؤد إلى أية نتيجة فقد أعلن رئيس المجلس أندريه جروميكو مندوب الاتحاد السوفيتي في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ أن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن قضية مصر وأنها ستبقى مدرجة في جدول أعماله، وبهذا عجز مجلس الأمن بفضل تأثير أمريكا وبريطانيا وفرنسا عن اتخاذ القرار الواجب اتخاذه وهو جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر والسودان تطبيقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإقرارا لمبادئ الحق والعدالة والحرية.

إلغاء معاهدة ١٩٣٦

في ٣ يناير عام ١٩٥٠ أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في مصر عن فوز الوفد بأغلبية مقاعد البرلمان (مجلسي النواب والشيوخ)، وتم في إثر ذلك تكليف مصطفى النحاس رئيس الوفد بتأليف وزارته السابعة في ١٢ يناير ١٩٥٠، وفي الدورة الأولى لانعقاد البرلمان وعدت الحكومة الشعب المصري في خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء بذل أصدق الجهود لتحقيق المطالب التي انعقد عليها إجماع الشعب وهى الجلاء العاجل وتحقيق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

وفى مارس ١٩٥٠ بدأت اتصالات الحكومة المصرية بالحكومة البريطانية من أجل الوصول إلى حل سلمى للقضية المصرية، وبرغم أن هذه الاتصالات استمرت حتى سبتمبر ١٩٥١ أى قرابة تسعة عشر شهرا فإنها انتهت دون التوصل إلى أية نتيجة، وقد دارت المحادثات فى القاهرة فى بادئ الأمر خلال شهرى يونيو ويوليو عام ١٩٥٠ بين مصطفى النحاس رئيس الوزراء ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية، والفيلد مارشال سير وليم سليم رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية، وبعد عودة رئيس الأركان إلى بلاده استمرت المحادثات بين الجانب المصرى الذى كان يمثله محمد صلاح الدين وزير الخارجية وإبراهيم فرج وزير الشئون البلدية والقروية والجانب البريطانى الذى كان يمثله سير رالف ستيفنسون سفير بريطانيا فى مصر، ونظرا لما أظهرته هذه المرحلة من المحادثات من التعنت البريطانى والإصرار على عدم الاستجابة للمطالب الوطنية المصرية، فقد وجه مصطفى النحاس رئيس الوزراء تهديدا سافرا لبريطانيا عند إلقائه خطاب العرش أمام البرلمان فى الدورة الثانية لانعقاده يوم ١٦ نوفمبر عام ١٩٥٠، فقد قال بصريح العبارة: إنه لا مناص من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى حالة عدم الاتفاق مع بريطانيا على تحقيق مطالب الشعب المصرى.

وانتقلت المحادثات إلى مرحلة جديدة بسفر محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى إلى لندن حيث تباحث وبرفقته عبد الفتاح عمرو السفير المصرى فى بريطانيا مع مستر ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانى خلال شهر ديسمبر عام ١٩٥٠، وقد قرر الوزير البريطانى فى نهاية المحادثات أنه عرض على مجلس الوزراء مشروعا جديدا لحل مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن مجلس الوزراء كلف مستشاريه ببحث هذا الموضوع، ووعد مستر بيفن أنه سيرسل المشروع الجديد المقترح إلى الحكومة المصرية قبل منتصف يناير عام ١٩٥١، ولكن المقترحات البريطانية لم تصل إلى مصر إلا فى ١١ أبريل ١٩٥١ متأخرة ثلاثة شهور عن موعدها وجاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن المطالب الوطنية.

وفى ٢٤ أبريل ١٩٥١ أرسلت الحكومة المصرية ردا برفض هذه المقترحات رفضا باتا، وقدمت من جانبها مقترحات مضادة بشأن مسألتى الجلاء ووحدة مصر والسودان، وعلى الرغم من وعد الجانب البريطانى بسرعة دراسة المقترحات المصرية والرد عليها فإن رده لم يصل إلا فى ٨ يونيو ١٩٥١، واستؤنفت المحادثات فى إثر ذلك بين محمد صلاح الدين وزير الخارجية والسفير البريطانى ستيفنسون ولكنها تعثرت بسبب الاختلافات الحادة حول قضية السودان.

وفى ٣٠ يوليو ١٩٥١ كان مستر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانى الذى خلف ارنست بيفن الذى توفى فى أبريل ١٩٥١ قد ألقى بيانا فى مجلس العموم أعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية، وكذا معارضتها لوحدة مصر والسودان بحجة ضرورة معرفة مشيئة السودانيين.

وشعرت الحكومة وكذا الرأى العام فى مصر بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المحادثات الجارية بين البلدين وأورد عبارات استفزت مشاعر المصريين فقد هاجم موريسون فى خطابه موقف الحكومة المصرية بمنع مرور البضائع الإسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة واعتبر ذلك إساءة إلى التقاليد البحرية والمعاهدات الدولية، ونظرا لأن هذا الخطاب قد أحرج الحكومة المصرية فقد ردت عليه ببيان عنيف ألقاه محمد صلاح الدين فى ٦ أغسطس ١٩٥١ أعلن فيه أن وزير الخارجية البريطانى أغلق فى بيانه الأخير فى مجلس العموم باب المحادثات بين البلدين.

وشنّ وزير الخارجية المصرى حملة عنيفة على بريطانيا والاحتلال والسياسة البريطانية تجاه فلسطين التى أدت إلى إنشاء إسرائيل ودافع محمد صلاح الدين عن حق مصر والدول العربية فى مقاطعة إسرائيل ومنع سفنها من المرور فى قناة السويس وأكد أن الحكومة عند وعدها الحاسم فى إلغاء معاهدة

١٩٣٦ كما قطعت ذلك على نفسها فى خطاب العرش الأخير ولم تجُد محاولات السفارة البريطانية فى مصر للتخفيف من أثر خطاب موريسون فقد نفد صبر الجماهير بسبب استطالة مدة المحادثات مما جعل الحكومة المصرية هدفا للنقد وللهجوم الشديدين فى الصحف والاجتماعات والمظاهرات.

وحاول هربرت موريسون إصلاح الموقف فبعث برسالة شخصية فى ١٧ أغسطس إلى مصطفى النحاس نفى فيها أنه أغلق باب المحادثات، وقال إنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا لحل مشكلة الدفاع عن مصر، فرد عليه النحاس فى ٢٦ أغسطس موضحا له الأسباب التى اعتبرت الحكومة المصرية من أجلها إن خطابه فى مجلس العموم أغلق باب المحادثات، وأعلن النحاس فى نهاية رده أن الحكومة المصرية على استعداد لمراجعة الموقف إذا ما وصلت مقترحات من وزير الخارجية البريطانى فى الوقت المناسب على أن تشتمل على ما يؤكد احترام بريطانيا لحقوق مصر الوطنية.

وفى ٢١ سبتمبر ١٩٥١ تلقى النحاس رسالة شخصية أخرى من وزير الخارجية البريطانى ذكر فيها أنه لا يستطيع أن يعين تاريخا محددا لإرسال مقترحاته الجديدة، ولكنه يتوقع أن يكون ذلك فى موعد قريب، ونظرا للتسويف البريطانى المتعمد لإضاعة الوقت وتمييع القضية فقد كلف النحاس السفير البريطانى الذى حمل إليه رسالة وزير خارجيته أن يبلغ الوزير البريطانى أن الحكومة المصرية مرتبطة بإعلان خطتها أمام البرلمان قبل فض دورة انعقاده الحالية فى أوائل أكتوبر ١٩٥١ على أكثر تقدير، ولذا ينبغى وصول المقترحات الجديدة قبل هذا الموعد، وعندما لم تصل المقترحات التى وعد بها هربرت موريسون حتى الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٥١ اعتبرت الحكومة المصرية أن المحادثات التى كانت جارية بين الحكومتين المصرية والبريطانية قد قطعت، وفى يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ ألقى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر بيانا مستفيضا أمام البرلمان استعرض فيه مراحل المحادثات التى جرت بين مصر

وبريطانيا منذ مارس عام ١٩٥٠ حتى سبتمبر ١٩٥١ والتى قررت الحكومة المصرية أخيرا أنها قد قطعت لعدم جدواها، وأعلن النحاس أنه مادام طريق الاتفاق قد ثبت فشله فإن الوقت قد حان لأن تفى الحكومة بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الأخير فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

وأعلن النحاس أنه سيودع مكتب المجلس المراسيم الخاصة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وتعديل الدستور لجعل لقب الملك (ملك مصر والسودان) وكذا مرسوم بمشروع قانون يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان.

ومهما اختلف المؤرخون والكتاب بشأن الأسباب التى دعت حكومة الوفد إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ورغم الانتقادات التى وجهت ضدها لعدم قيامها بتنظيم حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال قبل إلغاء المعاهدة فإن هذا العمل يعد بلا شك أعظم ما قامت به هذه الحكومة، وهو عمل وطنى جدير بكل تقدير وإعجاب وكانت له نتائجه المهمة فى بعث حركة الكفاح الوطنى ضد الاحتلال البريطانى ورفع روح الشعب المعنوية، وكان للأحداث الخطيرة التى تلاحقت بعد ذلك وأهمها اشتداد حركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانية فى منطقة قناة السويس، ومعركة محافظة الإسماعيلية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ التى صمدت فيها قوات البوليس المصرية شبه العزلاء بشجاعة خارقة أمام الجحافل البريطانية المسلحة بأحدث أسلحة الفتك والدمار، ثم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، كان لهذه الأحداث كلها أثر كبير فى التعجيل بقيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

المفاوضات بين مصر وبريطانيا
بعد الثورة والتي انتهت بالجلاء

كانت أهم القضايا التى واجهت قادة الثورة بعد نجاحها هما قضيتا الجلاء ووحدة وادى النيل اللتان انعقد عليهما إجماع الشعب المصرى، وهما المطلبان الوطنيان اللذان استمرت بريطانيا تماطل وتراوغ الحكومات المصرية المتعاقبة بشتى الوسائل والحجج كى تتجنب تحقيقهما، برغم كل ما جرى بين البلدين منذ عام ١٩٢٠ من اتصالات ومحادثات ومفاوضات.

وكانت مشكلة السودان التى كانت العقبة الرئيسية التى اعترضت طريق كل المفاوضات المصرية البريطانية السابقة قد أمكن تذليلها بالاتفاق الذى تم بين الزعماء السودانيين فى القاهرة يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ وبعقد اتفاقية السودان بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ مما أتاح الفرصة لقادة الثورة أن يتفرغوا لتحقيق المطلب الوطنى الذى لم يكف المصريون عن الكفاح فى سبيله سبعين عاما وهو جلاء قوات الاحتلال عن بلادهم.

وفى سبيل الاستعدادات لمطالبة البريطانيين الجلاء عن منطقة قناة السويس من موضع القوة بدأت الترتيبات منذ شهر سبتمبر ١٩٥٢ لتنظيم وإعداد مقاومة شعبية منظمة على أسس مدروسة ضد القاعدة البريطانية فى منطقة القناة التى كانت تضم أكثر من ثمانين ألف جندى بريطانى مزودين بأحدث الأسلحة والمعدات، ولهذا الغرض صدر القرار فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٣ بتكوين الحرس الوطنى تحت إشراف كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة على أن يتكون من المتطوعين الذين يتم تدريبهم فى مراكز التدريب العسكرية العديدة التى تقرر إنشاؤها فى عواصم المديريات (المحافظات) وبعض المراكز فضلا عن القاهرة والاسكندرية، وتقرر أن تتولى القوات المسلحة تزويدها بالأسلحة والذخائر والمدربين.

وفى الوقت نفسه تقرر أن تتولى إدارة المخابرات الحربية التى كان يتولى رئاستها زكريا محيى الدين إعادة تنظيم جماعات الفدائيين فى منطقة قناة

السويس بالاستعانة بالعناصر الوطنية التى كانت تشن هجماتها فى المنطقة ضد الإنجليز عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ولهذا الغرض تكون مكتب مركزى للمقاومة الشعبية فى إدارة المخابرات بالقاهرة كان يتبعه أربعة مكاتب فرعية فى بور سعيد والإسماعيلية والسويس ومديرية الشرقية المتاخمة لمنطقة القناة.

وقد آثر قادة الثورة عدم البدء بالأعمال العدائية ضد القاعدة البريطانية فى منطقة القناة فى هذه الآونة، فقد كان الأمل ما يزال قويا فى نفوسهم فى إمكان الوصول إلى تسوية سريعة مع بريطانيا لتنظيم عملية جلاء قواتها عن منطقة القناة بالطريقة نفسها التى تمت بها تسوية قضية السودان.

على الاحتلال أن يرحل عن البلاد

ولم تكد تمر أيام على توقيع اتفاقية السودان حتى بدأت رحلات وزيارات قادة الثورة إلى عواصم ومدن ومديريات ومحافظات مصر فى الدلتا والصعيد، واستمعت جموع الشعب لأول مرة إلى خطبهم النارية وهم يطالبون بريطانيا بجلاء قواتها عن أرض مصر فى عزم وتصميم أكيدين، وكان أبرز هذه الخطب وأشهرها ذلك الخطاب الوطنى الذى ألقاه جمال عبد الناصر فى مقر هيئة التحرير بشبين الكوم عاصمة المنوفية فى ٢٣ فبراير ١٩٥٣ والذى جاء فيه: «إن الشعوب التى تساوم المستعمر على حريتها توقع فى نفس الوقت وثيقة عبوديتها، ولذلك فإن أول أهدافنا هو الجلاء بلا قيد ولا شرط، إننا نعلنها مدوية: يجب على الاحتلال أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل أو يقاتل حتى الموت دفاعا عن وجوده».

وفى أثناء رحلة اللواء محمد نجيب إلى الصعيد ألقى خطابا حماسيا يوم ٢٢ مارس ١٩٥٣ على جماهير الشعب فى أسوان ورد فيه: «بهذا الفهم لقيمة الحرية نطالب بالجلاء عن أراضينا جلاء غير مشروط ولا مقيد، وبهذا الفهم نفسه نهتف من أعماق صدورنا: إما الجلاء وإما الفناء».

ووسط هذا الجو المشحون بالعداء للاحتلال، وبعد أن نجح قادة الثورة فى تعبئة الشعور الوطنى فى كل أرجاء مصر ضد بريطانيا بهذه الصورة الملتهبة،

بذلت الولايات المتحدة مساعيها لتهدئة الجو وللتوسط بين الطرفين، وسرعان ما صدر بيان مشترك فى القاهرة ولندن فى ١٦ أبريل ١٩٥٣ يعلن قرار مصر وبريطانيا ببدء المباحثات بينهما فى القريب لحل المسائل المعلقة بين البلدين.

وتم أول لقاء بين الجانبين المصرى والبريطانى فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ بدار رياسة مجلس الوزراء بالقاهرة، ومثل الجانب المصرى اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم أعضاء مجلس قيادة الثورة ومحمود فوزى وزير الخارجية، ومثل الجانب البريطانى السفير رالف ستيفنسون والجنرال بريان روبرتسون والمستر كروزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وثلاثة من القادة البريطانيين بمنطقة القناة، واستغرقت هذه المرحلة من المباحثات عشرة أيام عقدت خلالها ستة اجتماعات.

ولكن المباحثات لم تلبث أن تعثرت، فقد حاول الجانب البريطانى الحصول على موافقة الجانب المصرى على مبدأ وجود خبراء بريطانيين فى القاعدة البريطانية بالقناة إلى أجل غير محدد لإدارة المنشآت العسكرى الموجودة بها، وأن يقتصر الإشراف المصرى على منطقة القاعدة فقط دون التعرض للمنشآت العسكرية التى تضمها والتى ستبقى تحت الإشراف البريطانى، مما كان يعنى أن يحل محل الاحتلال البريطانى القائم احتلال من نوع جديد يقوم به الفنيون والخبراء الإنجليز ويكون دور مصر فيما يتعلق بالقاعدة هو دور الحراسة فقط فتتعهد مصر بضمان سلامة المنشآت وتكتفى برفع العلم المصرى ليكون غطاء مصريا لستر القاعدة البريطانية، وانتهت هذه المرحلة من المباحثات بكلمة حادة وجهها الدكتور محمود فوزى باسم الجانب المصرى إلى الجانب البريطانى، عبر فيها عن استياء المصريين لهذا اللف والدوران رغم أنهم حددوا للبريطانيين منذ البداية وجهة نظرهم تحديدا كافيا بالنسبة للمسائل الرئيسية، وأوضحوا أن الحكومة المصرية لا تستطيع مجرد التفكير فى بقاء الفنيين الأجانب زمنا غير محدد أو لوقت طويل، كما لا تستطيع الموافقة على وجود أية إدارة أو رقابة لغير

المصريين، وأوضح في النهاية عدم جدوى الاستمرار في المباحثات ما لم يسبق ذلك اتفاق على الأسس، وأعطى الفرصة للجانب البريطاني إذا ما كان يريد مهلة للتفكير أو للاتصال بلندن.

وخشية من رد الفعل السيئ الذي قد ينشأ في مصر في حالة إعلان قطع المحادثات أذيع عقب الاجتماع السادس يوم ٦ مايو ١٩٥٣ البيان المشترك التالي: «استؤنفت المباحثات اليوم بين الجانبين المصري والبريطاني، وبلغت مرحلة تستدعي إعلان موعد الاجتماع القادم فيما بعد» وعقب إعلان هذا البيان المشترك أدلى عبد الناصر نيابة عن وفد مصر في المباحثات ببيان للصفحيين أعلن فيه أن وفد مصر لم يتزحزح عن الموقف الذي أعلنه للبريطانيين منذ الجلسة الأولى للمباحثات، وأنه لم يقبل الدخول في أية تفصيلات دون الاتفاق على الأسس الرئيسية أولا، حرصا على عدم ضياع الوقت وحتى لا يتكرر ما كان يحدث في المفاوضات السابقة، وأن الجانب البريطاني وجد أنه يتحتم عليه أن يراجع حكومته قبل الاستمرار في المباحثات.

ولم تكد تتوقف المباحثات حتى توتر الموقف بين البلدين بشكل حاد ولجأت بريطانيا إلى أسلوبها المعتاد في استخدام وسائل الضغط والتهديد لإجبار مصر على الإذعان لمطالبها دون أن تقدر أن هذه الوسائل بعد قيام الثورة أصبحت بالية وعقيمة، بل وعديمة الجدوى، فلقد بادرت السفارة البريطانية في ٢٠ مايو ١٩٥٣ بتوجيه نصيحتها إلى الرعايا البريطانيين بالرحيل عن مصر.

ورد عبد الناصر على هذا الإجراء بأن أعلن في ٢٢ مايو «أن الذين لا نريدهم في بلادنا هم جنود الاحتلال وحدهم دون غيرهم أما أفراد الجالية البريطانية المدنيون فهم في حماية مصر».

وقررت مصر بدورها تشديد الحصار على القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة، وذلك بحظر توريد المواد الغذائية والمشروبات وخامات

الصناعة والبناء إلى داخل القاعدة إلا بإذن من وزير التموين، ونظرا لأن إدارة المخابرات الحربية التى كان يتولى رئاستها وقتئذ المقدم زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة، كانت هى الجهة التى عهد إليها إدارة عمليات الكفاح المسلح ضد القاعدة البريطانية بالقناة، لذلك تم تشكيل قيادات مكاتب المخابرات المسئولة عن هذه العمليات من الضباط الآتية أسماؤهم بعد :

المكتب المركزى بالقاهرة: الرواد كمال رفعت وسعد عفره ومحمود عبد الناصر وعبد المجيد فريد (رئيس مؤسسة الأدوية فيما بعد).

مكتب بور سعيد: الرائد عاطف عبده سعد.

مكتب الإسماعيلية: الرواد عمر لطفى وعبد الفتاح أبو الفضل ومحمد غانم ومحمود سامى حافظ والنقب سمير محمد غانم.

مكتب السويس: الرائد محمود سليمان.

مكتب مديرية الشرقية: الرائد لطفى واكد.

وقد قامت هذه المكاتب بتجنيد العناصر الموثوق بها من الفدائيين الذين سبق لهم القيام بالعمليات الهجومية الجريئة ضد الإنجليز فى منطقة القناة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما تم لها الاستعانة بأفراد من الفلسطينيين واليونانيين الموالين لمصر والذين يعملون بالأماكن الحساسة فى المعسكرات والمكاتب والمنشآت البريطانية داخل القاعدة العسكرية، ولجأت مكاتب المخابرات إلى وسيلة مبتكرة كى تزيد من حجم عملياتها، ولتضمن شدة تأثيرها على البريطانيين وهى الاتصال بعدد من الأفراد المحليين الذين احترفوا السرقات من الجيش البريطانى، وبعض زعماء العصابات وأصحاب السوابق الذين برعوا فى حوادث سرقات القطارات والعربات العسكرية البريطانية، وبعد خضوع هؤلاء لتدريب عسكرى وتأهيل نفسى أمكن إظهار معدنهم الوطنى الأصيل فتحولوا من أشرار لا هم لهم غير السلب والنهب إلى فدائيين وطنيين لا هم لهم إلا أن يكيلوا الضربات الموجعة لأعداء وطنهم ويلحقوا بهم أفدح الخسائر.

وقد عاون مكتب المخابرات فى عملياتها بمنطقة القناة بدواعى الوطنية عدد كبير من ضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة وموظفى الحكومة خاصة

موظفى هيئة السكة الحديد، فضلا عن المحافظين وأجهزتهم الإدارية، مما أتاح الفرصة لضباط المخابرات لشن عمليات هجومية وتخريبية واسعة النطاق داخل المعسكرات والنوادى البريطانية، وكذا القيام بعمليات الإزعاج وخطف القطارات والسيارات البريطانية والأفراد بنجاح باهر.

محاولات الوساطة الأمريكية

لم تمر سوى أربعة أيام على توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا حتى وصل إلى القاهرة يوم ١١ مايو ١٩٥٣ جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى ضمن جولة له لزيارة بعض بلاد الشرق الأوسط.. وقد حاولت الولايات المتحدة عن طريق دالاس أن تلعب دور الوساطة بين طرفى النزاع عن طريق إقناع بريطانيا بجلاء قواتها عن قاعدة قناة السويس فى مقابل ارتباط مصر بحلف دفاعى غربى للدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن قادة الثورة الذين أعلنوا منذ البداية أن سياسة مصر هى عدم الارتباط بأى أحلاف عسكرية لم يلبثوا أن أعلنوا رفضهم لمقترحات دالاس بهذا الشأن.

وقد روى محمد نجيب فى الصفحتين ١٣٤ و١٣٥ من كتابه «كلمتى للتاريخ» تفاصيل لقاء دالاس به عقب وصوله إلى القاهرة فقال: «كان انطباعى الأول عنه أن يمثل راعى البقر الأمريكى الذى تنقصه رقة الحضارة، قدّم إلى دالاس رسالة شكر من الرئيس ايزنهاور عن هدية كنت أرسلتها له مع أحمد حسين سفيرنا فى واشنطن، وكانت تمثالا لإلهة الحكمة من آثار مصر القديمة، ومع خطاب الشكر هدية من ايزنهاور عبارة عن مسدس غطيت قبضته بالفضة ونقشت عليه العبارة الآتية بالإنجليزية (إلى الجنرال نجيب من صديقه الجنرال ايزنهاور) وكان المسدس بلا ذخيرة، وعندما حاولت البحث له عن ذخيرة لم أجد لأنه كان من عيار خاص غير متوافر، وبدأ دالاس حديثه مشيدا بحركتنا وما حققته من نجاح فى مجال الإصلاح الداخلى، ثم انتقل إلى الشيوعية وخطرها على الشرق الأوسط قائلا: إن روسيا تريد السيطرة على العالم عن طريق نشر الشيوعية، وإن أمريكا تقوم بعمل حزام حولها للدفاع عن

العالم الحر.. إن الشرق الأوسط يمثل جزءا مهما فى هذا النزاع وإنه يجب قيام حلف من الدول العربية بزعامة مصر لاستكمال هذا الحزام، وإن حكومة الرئيس ايزنهاور عنيت بدراسة الدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع بريطانيا، وإن مسألة الدفاع عن هذا الجزء من العالم ورفاهيته هى من المسائل التى تعنى بها الحكومة الأمريكية، وكان ردى على دالاس بأن الخطر الشيوعى هو خطر محتمل ولكن الواقع الآن هو أن الإنجليز يحتلون بلادنا فعلا برغم إرادتنا، فهم الآن أعداء لنا.. وأنه بديهى أنه لا يمكننا التحالف مع أعدائنا، وقلت له إن جلاء الجيوش البريطانية هو أهم شىء أجمع عليه الشعب المصرى أما الحديث عن عمل حزام حول الاتحاد السوفيتى، واشتراك مصر فى حلف مع العالم الحر فهذا أمر لا يمكننى البحث فيه الآن، ولكننى أعدك بدراسة هذا الموضوع بعد جلاء الإنجليز وتحرير إرادتنا، وأوضحت لدالاس أسباب قطع المفاوضات الأخيرة ذاكرا له أن الإنجليز قد وصلوا بالمفاوضات إلى طريق مسدود، وقال دالاس إنه لابد من وجود عمل يتماشى مع السيادة الكاملة لمصر مع جلاء القوات البريطانية، على أن ينظم هذا الجلاء، حتى تظل القاعدة الحربية المهمة فى منطقة القناة بمستودعاتها فى أمان تام، وأن تكون ميسرة لاستعمال العالم الحر فى حالة قيام حرب فى المستقبل.

وكان مستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد أدلى بتصريح يوم وصول دالاس قال فيه: يبدو أن مصر تقبل أن تكون أمريكا طرفا ثالثا فى مباحثات الجلاء، وهو ما سبق أن عرضه على السفير الأمريكى جيفرسون كافرى ورفضته، وقد سألت دالاس عن تصريح تشرشل فقال إنه اطلع عليه ولم يعقب.. وخشيت أن يكون دالاس قد دبر ذلك سرا مع تشرشل حتى نوضع أمام الأمر الواقع.. ولذا أدليت بعد الاجتماع بتصريح قلت فيه للصحفيين تعقيبا على تصريح تشرشل إننا لن نقبل خصما ثانيا، فما قاله تشرشل غير صحيح وقد علمت فيما بعد أن هذا التصريح أغضب مستر دالاس».

وفى أواخر يونيو ١٩٥٣ وصل إلى القاهرة جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ومحمد على رئيس وزراء الباكستان فى طريقهما إلى بلادهما من لندن

بعد حضورهما مؤتمر الكومنولث، وحضر الرئيسان الحفل الشعبى الكبير الذى أقيم فى ميدان الجمهورية (عابدين) يوم ٢٣ يونيو ١٩٥٣ احتفالا بميلاد الجمهورية وعندما أطل نهرو على الجموع الحاشدة التى كانت تهدر بالهتاف باسم محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر قال نهرو لنجيب: «إن مشهد الشعب هو أروع مشهد فى الحياة، إن المفاوضين البريطانيين سوف يجبرون على العودة إلى مائدة المفاوضات وقبول الجلاء غير المشروط ما دامت صلتك بهذه الجماهير وثيقة».

وكان ظهور نهرو ومحمد على أمام جماهير الشعب المصرى مظهرا للتعاون الأخوى بين الدول التى تكافح من أجل حريتها واستقلالها، وقد حضر صلاح سالم وزير الإرشاد القومى وشئون السودان احتفالا مماثلا بإعلان الجمهورية أقامته جامعة الإسكندرية يوم ٣٠ يونيو ١٩٥٣، وقد نفى صلاح سالم للحاضرين الشائعات التى انتشرت عقب زيارات دالاس ونهرو ومحمد على لمصر عن قيام الولايات المتحدة، وكذا الهند والباكستان بتقديم مشروعات ووساطات لحل القضية المصرية، وأعلن أنه قد جرت فقط اتصالات مع هؤلاء، وقد أطلعوا المسئولين فى مصر عن موقف حكوماتهم فى موضوع القضية كما استمعوا بدورهم إلى آراء مصر، وذكر صلاح سالم أن مصر قد جنت من هذه الزيارات فائدة كبيرة، فقد فهمت أن أمريكا يهمها فى المقام الأول سد الثغرة الواسعة القائمة بمنطقة الشرق الأوسط فى السياج الذى تقيمه حول روسيا خاصة بعد انقلاب ميزان القوى فى الشرق الأقصى، ولذا فهى تريد سد الثغرة بقوات من دول الشرق الأوسط.

وقد قالت الهند كلمتها الفاصلة، وهى أنها لن ترسل جيوشا من أبنائها إلى خارج بلادها، ولن يسخر الهنود أنفسهم للقتال لصالح دولة أخرى (بريطانيا) كما كان يجرى الحال فى الماضى، أما الباكستان فقد أكدت أنها لن تشترك فى إنشاء أية قوة عسكرية لسد الثغرة التى تتحدث عنها أمريكا فى الشرق الأوسط قبل أن تحل فعلا قضايا الشعوب العربية وفى مقدمتها مصر.

قصة اختطاف جندى الطيران البريطانى

خلال هذه المرحلة الدقيقة التى كانت تجتازها مصر عقب توقف المباحثات وتوتر العلاقات بين مصر وبريطانيا كانت الأعمال الفدائية ضد المعسكرات البريطانية وضد جنود الاحتلال تتصاعد بشكل خطير، مما أحال الحياة بين أفراد القاعدة العسكرية وعائلاتهم إلى جحيم لا يطاق.

وشهد يوم ١٢ يوليو ١٩٥٣ تدهورا خطيرا فى العلاقات بين مصر وبريطانيا، ففى إثر اجتماع لمجلس قيادة الثورة بالجزيرة دعا صلاح سالم وزير الإرشاد القومى الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء لحضور مؤتمر صحفى بالوزارة فى الساعة العاشرة والنصف مساء، وأدلى إليهم باللغة الإنجليزية بالحديث التالى:

«منذ مدة صرحنا بأن وضع القوات البريطانية هو دائما ضد سيادتنا واستقلالنا، وكثيرا ما قالوا إن القوات البريطانية الموجودة فى مصر ليست قوات احتلال ولا تمس السيادة وأنه توجد قوات أجنبية تحتل أجزاء من إنجلترا، ولكن ما حدث اليوم يثبت أن هناك فرقا شاسعا بين الحالتين، إذ لا يمكن أن يحدث فى إنجلترا من القوات الأمريكية ما يحدث فى مصر من القوات البريطانية بين آن وآخر، إليكم ما حدث أمس فى منطقة القناة، فقد وجه الجنرال فستنج قائد القوات البريطانية فى مصر إنذارا إلى وكيل محافظة الإسماعيلية عن طريق أحد ضباطه، وهذا نصه: (تأكيدا لزيارتى لكم أمس ١١ يوليو ١٩٥٣ لقد أمرنا الجنرال فستنج إبلاغكم أنه يهتم اهتماما بالغا بحادث اختفاء أحد رجال الطيران المدعو ريجدن من الإسماعيلية يوم ٩ يوليو الجارى، وأن أبلغكم أن الجنرال فستنج يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أى إجراء يراه ضروريا إذا لم يعد هذا الجندى مباشرة إلى السلطات البريطانية، وإذا لم يعد هذا الرجل فى موعد أقصاه الساعة ٩ من صباح يوم الإثنين ١٣ يوليو فستتخذ إجراءات شديدة من شأنها إحداث حالة ذعر خطيرة تمس المصريين فى الإسماعيلية).

وذكر صلاح سالم للصحفيين إن الأوامر قد صدرت إلى وكيل المحافظة (كان مقر محافظ القناة وقتئذ فى بور سعيد) برفض الإنذار، وتساءل عما إذا

كانت مصر مسئولة عن حماية جنود الاحتلال، وهل إذا وقع مثل هذا الحادث فى برلين بجوار المنطقة التى يحتلها الروس فهل يرسلون مثل هذا الإنذار إلى الروس؟ وإذا حصل مثل هذا فى المنطقة التى يشغلها الأمريكيون فى إنجلترا فهل ترسل الحكومة الأمريكية مثل هذا الإنذار إلى الحكومة البريطانية؟ واختتم صلاح سالم المؤتمر الصحفى قائلا: «إنى اشكر الإنجليز فقد أقنعونا الآن بأن لنا عدوا واحدا هو العدو الذى يحتل أراضينا ويعتدى على استقلالنا ولا يمكن لدولة أن تحقق استقلالها بدون دماء، ونحن فى شوق إلى رؤية هذه الدماء، ونحن منتظرون لها بعد الساعة التاسعة من صباح غد» وحاول مستر هانكى القائم بالأعمال بالسفارة البريطانية مقابلة اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة وقتئذ صباح يوم ١٣ يوليو ١٩٥٣ ولكن محمد نجيب رفض مقابلته واضطر هانكى إلى التوجه للقاء الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية، واستغرقت المقابلة نصف ساعة صرح هانكى فى إثرها أنه لم يقدم إلى وكيل محافظة الإسماعيلية أى إنذار بريطانى.

وقد قام مكتب مخابرات الإسماعيلية بعمل خطة سريعة للدفاع عن مدينة الإسماعيلية فى حالة تنفيذ الإنجليز ما ورد بإنذارهم، وقام ضباط المكتب فى فترة زمنية قصيرة بتجميع أكبر عدد من الفدائيين، كما تطوع جمع كبير من شعب الإسماعيلية وأبدوا استعدادهم للاشتراك فى الدفاع عن مدينتهم.

وفى صباح يوم ١٣ يوليو وقبل الموعد المحدد لتنفيذ الإنذار البريطانى كان جميع أفراد المقاومة الشعبية بأسلحتهم فى أماكنهم الدفاعية حول المدينة، وقبل موعد نهاية الإنذار بزمن قصير ألقى صلاح سالم بيانا من دار الإذاعة بالقاهرة أعلن فيه رفض الحكومة المصرية الإنذار البريطانى، ويبدو أن عملاء البريطانيين قد نقلوا للسلطات البريطانية مدى استعدادات وقوة المقاومة الشعبية المصرية حول الإسماعيلية فضلا عن رفض الحكومة المصرية الإنذار البريطانى بهذه القوة والصلابة التى أظهرتها، لذلك عدلت القيادة البريطانية عن فكرة احتلال مدينة الإسماعيلية وهو الأمر الذى فهم من إنذار الجنرال فستنتج تجنبا للخسائر الفادحة التى كانت ستحيق بقواتها.

أما القصة الحقيقية لاختفاء جندى الطيران (ريجدن) فقد وردت فى الصفحتين ١٣٩ و ١٤٠ من كتاب (كنت نائبا لرئيس المخابرات) لعبد الفتاح أبو الفضل كما يلى : « قام طاقم من مجموعة من الفدائيين باستدراج أحد الجنود من بار فى الإسماعيلية، وعندما هموا بإرغامه على ركوب عربتهم قاوم بعض الشيء، ولاح عند ذلك جندى بوليس حربى بريطانى فأطلق طلقا ناريا على العربة بعد أن تحركت، وأصابت الطلقة جسم العربة دون أن تصيب أحد الأفراد، وأبلغ البوليس الحربى القيادة البريطانية فى القناة وفى سرعة صدرت الأوامر للقوات البريطانية بمحاصرة جميع الطرق لخارج الإسماعيلية وتفتيش جميع العربات المغادرة لها، وعندما كنت فى المكتب وأنا خالى الذهن تماما عن كل ما حدث جاءتنى مكالمة تليفونية من إحدى قواعد تدريب الفدائيين، وهى عزبة الأستاذ حسين فهمى المحامى فى القصاصين، وكانت خارج نطاق الحصار المضروب على الإسماعيلية وأبلغنى (المحامى) أنه حضر إليه ثلاثة من الفدائيين المعروفين له ومعهم جندى بريطانى اختطفوه من أحد البارات ويريدون قتله ودفنه بعزبته، أصدرت إليهم أوامرى بعدم قتله والنزول بعربتهم ومعهم الجندى المختطف حيا إلى رئاسة المخابرات بالقاهرة رأسا، وألا يستعملوا أى أساليب عنف معه وأن يسلموه هناك .

تصاعد الموقف البريطانى بسرعة غير عادية، وقبل أن تتخذ القاهرة قرارها بشأن الجندى المخطوف أصدرت القيادة البريطانية إنذارا رسميا إلى محافظة الإسماعيلية لتبليغ السلطات المصرية بأنه إذا لم يسلم الجندى المختطف ريجدن فى اليوم التالى فسيتم احتلال مدينة الإسماعيلية بكل مرافقها للبحث عن (ريجدن) .

وفى عملية مخطط لها ومحسوبة قامت المخابرات المصرية بتزويد ريجدن بالملابس المدنية وبجواز سفر باسم مزيف وخرج من مصر برفقة أحد ضباط المخابرات إلى دولة أوروبية (ظهر ريجدن فى باريس) ومن هناك عاد إلى بلده إنجلترا وأذاع من الإذاعة البريطانية بيانا بحسن معاملة المصريين له » .

الكفاح المسلح ضد البريطانيين فى منطقة القناة

بعد أن توقفت مباحثات الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ٦ مايو ١٩٥٣ اتخذ قادة الثورة- كما كان منتظرا- موقف الصلابة والقوة وتشديد الضغط على بريطانيا، حتى تكف عن أساليب المماطلة والتسويف التى طالما اتبعتها فيما مضى مع السياسيين المصريين قبل الثورة، وكانت خطب قادة الثورة وأحاديثهم وتصريحاتهم المعلنة تتضمن كلها تهديدا صريحا لبريطانيا بضرورة استئنافها للمباحثات بالشروط التى أصرّ عليها وفد المباحثات المصرى من قبل، وهى الجلاء التام الناجز دون قيد أو شرط وإلا انقلب الأمر إلى حرب تحرير شاملة يخوض غمارها الشعب المصرى بأسره.

وتأكيدا لهذا المعنى أدلى جمال عبد الناصر بتصريح إلى مدير وكالة الأنباء المصرية ورد ضمنه ما يلى: «إننا على أتم استعداد لأن نكون معقولين ولكن الإنجليز قد وعدونا طيلة السبعين عاما الماضية أن يخرجوا من بلادنا ولم يخرجوا، إن مصر لا تستطيع اليوم أن تطيق مزيدا من المماطلة والتسويف، فإذا شعرنا بعد هذه الجهود المتصلة التى نبذلها بأننا لم نصل إلى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطانى فثقوا بأن قادة الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب فى حرب ضد الإنجليز، سوف تكون حرب عصابات وسوف نلقى القنابل اليدوية فى جنح الظلام ونغتال الإنجليز فى الشوارع، سوف تنتشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعر الإنجليز أنهم يدفعون ثمنا غاليا لاحتلال بلادنا، وعلى أسوأ الحالات سيكون كفاحنا أشبة بقصة شمشون التى روتها التوراة، سوف نحطم المعبد على رؤوسنا ورؤوس أعدائنا».

وفى أغسطس ١٩٥٣ زار عبد الناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ مدينة بور سعيد ودعا الشعب المصرى إلى التضحية والكفاح، وفى الخطاب الوطنى الذى ألقاه على الجماهير قال: «إننا نكون جيشا كبيرا يضم ٢٢ مليونا من المصريين (تعداد سكان مصر وقتئذ) وهو جيش قادر

على إخراج المستعمر من بلادنا، إننا نوزع السلاح فى جميع أنحاء البلاد ونعمل على تدريب جميع أبناء مصر، ولن يستطيع المستعمر أن يبقى فى بلادنا إلا بعد القضاء علينا ولن يستطيع الإنجليز أن يقضوا على ٢٢ مليون مصرى».

وبرغم أن الحكومة البريطانية كان يرأسها وقتئذ ونستون تشرشل المعروف بميوله الاستعمارية، فإن سياستها كانت تستهدف الوصول مع الحكومة المصرية إلى حل سلمى لمشكلة الجلاء بعد أن اتضح لها عدم جدوى بقاء القاعدة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة وسط هذا الجو العدائى الذى يحيط بها من كل جانب، مما لا يجعل لها أية قيمة حربية حقيقية فى حالة قيام حرب تشترك فيها بريطانيا فى المستقبل.

وقد أوضح تشرشل سياسة حكومته فى خطاب ألقاه فى مجلس العموم ورد فيه: «نحن لا نريد أن نخلّد ٨٠ ألف جندى باقين فى منطقة القناة بتكاليف قد تزيد على ٥٠ مليون جنيه سنويا (أسعار الخمسينيات) فى سبيل المحافظة على الالتزامات التى وقعت على كاهلنا نحن وحدنا لحماية مصالح الأمم الحرة فى الشرق الأوسط، وكذلك الإبقاء على حرية الطرق الملاحية الدولية فى قناة السويس، وإذا استطعنا الوصول إلى اتفاق معقول فى هذه المسائل مع مصر فإن هذا معناه اقتصاد هائل فى رجالنا وأموالنا، وهذا الأمر ليس استعمارا تهدف إليه بريطانيا ولكنه يهم جميع الدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى وكذا دول الشرق الأوسط، ونأمل أن نستأنف المفاوضات وسوف ننتظر تطور الأحداث مع الصبر والقوة والثبات».

وكانت حكومة الثورة تهدف من إنشاء الحرس الوطنى الذى كان يشرف عليه كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة إلى تحقيق غرضين رئيسيين: أولهما: حماية حركة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس بتشكيل كتائب شعبية منظمة داخل القطر لإمداد هذه الحركة بالفدائيين

والمقاتلين المدربين على القتال، وثانيهما: وضع القوى الشعبية فى وضع الاستعداد بالمواقع الحيوية لصد أية تحركات عسكرية بريطانية من منطقة القناة إلى الداخل لإعادة احتلال البلاد، وكانت خطة المقاومة المرسومة وقتئذ هى تعطيل الملاحة الدولية فى قناة السويس والاشتباك مع القوات البريطانية الزاحفة فى حرب عصابات شاملة، وخشية من لجوء القيادة البريطانية إلى عزل منطقة القناة عن باقى الأراضى المصرية عزلا تاما، تم تشوين كميات ضخمة من مختلف الأسلحة والذخائر فى سراديب ومخابئ سرية داخل المنطقة لتزويد الفدائيين المصريين بها عند الحاجة.

وقد قامت مكاتب المخابرات المصرية التى كانت تعمل فى منطقة القناة، والتى كانت تتبع زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة ومدير المخابرات الحربية وقتئذ بتنفيذ خطة منظمة للكفاح المسلح ضد منشآت وأفراد القاعدة البريطانية بالمنطقة حتى أحالت الحياة فيها إلى جحيم لا يحتمل، وفيما يلى موجز لأهم أعمالها خلال تلك الفترة:

جمع المعلومات: كان لابد لتصعيد عمليات المقاومة من تجميع معلومات صحيحة عن الأهداف الحيوية داخل القاعدة، ولهذا الغرض تكونت شبكة تجسس مصرية داخل المعسكرات من عدد من الموظفين والعمال المصريين والأجانب المدنيين، واستطاعت المخابرات المصرية عن طريقها الحصول بصفة منتظمة على صورة من جميع تقارير المخابرات البريطانية، مما ساعدها على وضع خطط الأعمال الفدائية ضد البريطانيين داخل القاعدة العسكرية، وعن طريق تقارير المخابرات البريطانية عرفت المخابرات المصرية أسماء الفدائيين المصريين المكشوفين لدى الإنجليز فقامت باستبعادهم عن المنطقة، كما عرفت أسماء الجواسيس والخونة الذين يتعاونون مع القوات البريطانية فقامت بتصفيتهم عن طريق اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة.

تصفية العملاء والجواسيس: كان عدد من العملاء والجواسيس

المصريين مايزال يعمل فى خدمة الإنجليز منذ حركة الكفاح المسلح ضدهم فى أواخر عام ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان من أخطرهم خائن يدعى محمود صبرى اشتهر باسم كنج صبرى، ثبت أنه كان يقوم بالتحقيق مع الفدائيين المصريين ويتولى تعذيبهم فى أثناء معارك القناة عام ١٩٥١، وكان يذيع بيانات الإنجليز بالميكرفون باللغة العربية، وكان هو الذى طالب جنود بلوكات النظام فى الإسماعيلية بالاستسلام يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، وبرغم حرصه على عدم الخروج من المعسكرات البريطانية وعدم تحركه إلا تحت حراسة البوليس الحربى، فقد تمكن كمال رفعت وبرفقته عمر لطفى والضابط محمود حلمى من نصب كمين له وإنزاله تحت تهديد السلاح من عربة الجيب البريطانية التى كان يستقلها على مقربة من معكسر الذخيرة بالتمساح بعد تجريد حارسيه من سلاحهما، وحوكم الخائن أمام محكمة الثورة بتهمة التجسس ونفذ فيه حكم الإعدام شنقا، وتمكن عبد الفتاح أبو الفضل بمعاونة ضباط مكتب المخابرات بالإسماعيلية من القضاء على شبكة تجسس خطيرة كانت تمد المخابرات البريطانية بالوثائق السرية الخاصة بإدارة البحوث والتطورات العسكرية المصرية، وكانت تتكون من ثلاثة من الخونة هم بولس مكسيموس والفريد عوض ميخائل ومحمد عزت محمد، وقد تم اعتقالهم ومحاكمتهم أمام محكمة الثورة بتهمة التجسس ونفذ فيهم جميعا الحكم بالإعدام شنقا، كذلك تمكن مكتب مخابرات الإسماعيلية من الكشف عن عدد كبير من الجواسيس كان معظمهم يعملون فى أماكن حساسة تضم أسرارا هامة للدولة، كان من بينها إدارة المباحث العامة وبعض قيادات الأسلحة بالجيش، وكان من أخطرها قسم التسليح بالسلاح البحرى المصرى بالاسكندرية، وقد تم اعتقالهم جميعا وحوكموا أمام محكمة الثورة وصدرت عليهم أحكام مختلفة بالسجن وبالأشغال الشاقة.

عمليات الإغارة والخطف والتخريب: تمكنت جماعات الفدائيين من القيام بعمليات نسف وتدمير عديدة ضد المنشآت البريطانية عن طريق

العبوات الناسفة فى بادئ الأمر، ثم عن طريق أقلام زمنية حصل عليها الفدائيون بوسيلة السطو على مخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطانى، وقد أمكن باستخدام هذا السلاح الجديد تدمير العديد من مستودعات ومخازن الذخيرة والتموين والمهمات والوقود البريطانية، وذلك بوضع الأقلام الناسفة خفية قرب الأهداف المحددة، وكانت الانفجارات تدوى بينما الفدائيون بعيدون عنها بمسافات بعيدة.

وفى الفترة التى توقفت فيها المباحثات بين مصر وبريطانيا دبرت مكاتب المخابرات التى تعمل ضد القاعدة العسكرية بالقناة عمليات فدائية بارعة ضجت من شدة وطأتها القيادة البريطانية، مثل مهاجمة المكاتب والنوادى العسكرية وإشعال الحرائق واختطاف العربات والسطو على مخازن الأسلحة والذخائر وسلب كميات كبيرة منها، وإطلاق القناصة نيرانهم على العربات والجنود فى الشوارع والطرق السريعة، ووصل الأمر إلى حد اختطاف قطارات بأكملها، وقد تم ذلك باتفاق مكاتب المخابرات مع مدير حركة السكة الحديد بمنطقة القناة وقتئذ المهندس ذو الهمة الشرقاوى، وكانت العملية تتم بإيقاف قطارات المهمات والبضاعة العسكرية فى مناطق آمنة قبل دخولها مخازن الجيش البريطانى مع تجهيز عدد من العربات الفارغة يماثل عددها عدد عربات القطار المشحون، وكانت هى الأخرى تقف فى نفس المناطق الآمنة المتفق عليها مع قسم الحركة بسكة حديد القناة بعد ختم أبوابها بالأختام المسروقة من الجيش البريطانى، وبينما تقوم قاطرة بسحب عربات القطار الفارغة إلى مخازن الجيش البريطانى تقوم قاطرة أخرى بسحب عربات القطار والمشحونة بالبضائع والمعدات إلى مخازن الجيش المصرى بالعباسية أو بالمعادى، وقد حصل الجيش المصرى بفضل هذه الطريقة على كميات هائلة من الأسلحة والمعدات التى كان فى أشد الحاجة إليها.

شن الحرب النفسية: كان هناك نوع آخر من عمليات المقاومة أشد تأثيرا على الروح المعنوية من عمليات الإغارة والقتل والتخريب وهو الحرب

النفسية برغم أنه لا يسبب أى خسائر فى الأرواح، وقد تسبب هذا النوع من الحرب فى حدوث العديد من حالات الانهيار العصبى وحوادث الانتحار وسريان روح القلق وعدم الاطمئنان بين ضباط وجنودالقاعدة العسكرية البريطانية بالقناة، وقد تم شن هذه الحرب بأسلوب بارع دقيق وخطة مدروسة منذ بدء العمليات الفدائية حتى موعد توقيع اتفاقية الجلاء. وكان هناك طاقم فنى متخصص فى عمل المنشورات سواء من الفنانين المتخصصين فى رسوم الكاريكاتير الساخرة أو من الكتاب ذوى المقدرة على صياغة الموضوعات بلغة إنجليزية سليمة ومخاطبة العقلية الإنجليزية بطريقة مقنعة بحكم إقامتهم الطويلة فى إنجلترا، وكانت هذه المنشورات تعد فى شركة النيل للإعلان بالقاهرة تحت إشراف الأستاذ على زين العابدين وبمعاونة كل من وجيه أباظة وجمال الليثى، وفى الوقت الذى كانت فيه القيادة البريطانية تعمل على رفع الروح المعنوية بين رجالها وتدعوهم فى بياناتها إلى التجلد والصبر ضد إغارات الفدائيين محاولة التقليل من شأنهم، كان الضباط والجنود يجدون المنشورات المصرية فى كل أرجاء المعسكرات والنوادى تحمل لهم التهديدات بالموت العاجل الذى ينتظرهم.

وكانت ترسل صورة هذه المنشورات إلى أهالى الضباط والجنود فى إنجلترا وفقا للعناوين المدونة على الخطابات التى كانوا يرسلونها بعد أن يتم الاستيلاء عليها فى المطارات وصناديق البريد، وكانت الصور ترسل كذلك إلى أعضاء مجلس العموم وكبار الساسة البريطانيين فى لندن، وكذا إلى السفارة البريطانية فى القاهرة وإلى القنصليات البريطانية فى المدن المصرية، وقد ثبت أن هذه المنشورات كانت تحدث جوا رهيبا من القلق والفزع داخل المعسكرات، وقد اضطرت القيادة البريطانية فى منطقة القناة إزاء تدهور الروح المعنوية بين رجالها إلى إصدار منشور سرى إلى الضباط والجنود لرفع معنوياتهم كان عنوانه «لماذا نحن هنا فى قناة السويس؟» وهو منشور طويل، كان يتضمن استعراض تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر منذ عام ١٨٨٢ والدور

الذى قامت به القوات البريطانية فى الدفاع عن مصر خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأوضح المنشور الأهمية الاستراتيجية لمصر بالنسبة للدفاع عن الشرق الأوسط، وكانت خاتمة المنشور فقرة خاصة تتعلق بالمباحثات المصرية البريطانية الأخيرة التى توقفت، وقد ورد فى تلك الفقرة ما يلى:

(كنا نفضل أن نؤدى واجبنا- يقصد الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الشيوعية- بالاتفاق مع مصر وليس عن طريق القوة، ولهذا عرضنا عليها سحب قواتنا المقاتلة وتسليم القاعدة لتكون فى حمايتها بشرط أن نحتفظ ببعض منشآتنا فيها، إذ إنه بدون هذا الشرط لا يمكن أن تكون القاعدة فى حالة استعداد لأداء مهمتها فى حالة قيام الحرب ويبدو أن مصر ليست مستعدة لقبول هذا العرض، ولم تقطع المباحثات بعد وإلى أن تقطع فإننا مازلنا نأمل فى الوصول إلى اتفاق يساعدنا على الجلاء عن مصر، وإلى أن نصل إلى اتفاق يجب بقاء القاعدة تحت إشرافنا نحن، ومعنى هذا أنه يجب المحافظة على مواقعنا فى منطقة القناة ولو بالقوة إذا استدعى الأمر ذلك، فإننا لا نسمح بأن تضعف هذه المواقع أمام هجمات الإرهاربيين المصريين ولو تخلينا عن القاعدة، فإننا مرغمون على إنشاء غيرها حين تقوم الحرب ولاشك أن التأخير فى إنشائها سوف ندفع بسببه ثمنا غاليا من الدماء والأموال والأرواح البريطانية ».

الاتصالات غير الرسمية بين مصر وبريطانيا

على الرغم من توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا فى مايو ١٩٥٣ بصفة رسمية، فإن الاتصالات بين الوفدين المصرى والبريطانى لم تنقطع حتى بداية عام ١٩٥٤، ويبدو هذا بوضوح مما أورده البغدادى فى الصفحة ٧٦ من الجزء الأول من مذكراته الذى قال فيه: « شددنا من هجمات الجماعات الفدائية على القاعدة بعد أن توقفت المفاوضات الرسمية، ولكن الاتصالات مع ذلك بين الوفدين ظلت مستمرة، ولكن بصورة متقطعة ولم نكن نعلن عنها وذلك حتى بداية عام ١٩٥٤ ».

وقد حدد البغدادى أيضا فى الصفحة نفسها من مذكراته النقاط التى حدث بشأنها الخلاف فى وجهات النظر بين الوفدين المصرى والبريطانى، فقال: «خلال هذه الاتصالات كان الوفد البريطانى مصرا على بقاء عدد من قواته العسكرية فى القاعدة قدرها بحوالى ٧٠٠٠ جندى، مع ارتدائهم ملابسهم العسكرية بحجة قيامهم بصيانة القاعدة وإمكانية إعادة تشغيلها لتحتلها القوات البريطانية ثانية فى حالة التهديد بحرب أو الهجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا أو إيران، كما ظلوا متمسكين بقيام دفاع جوى مشترك بيننا وبينهم مع استمرار إدارة القاعدة بواسطة قائد بريطانى، وكان الجانب المصرى متمسكا بضرورة الانسحاب الكامل من القاعدة على أن تدار ويعمل على صيانتها بواسطة قوات مصرية مع تولى القيادة بها قائد مصرى ولمدة خمس سنوات يمكن خلالها عودة القوات البريطانية إليها وذلك فى حالة الهجوم على مصر أو إحدى الدول العربية فقط».

وقد كشف محمد نجيب فى الصفحات من ١٤٩ إلى ١٥٢ من كتابه «كلمتى للتاريخ» الكثير من أسرار هذه الاتصالات التى دارت بصورة غير رسمية بين الوفدين المصرى والبريطانى ونقاط الخلاف التى ثارت بينهما، ويتضح من هذه الأقوال أن الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر قد بدأ فى الظهور بشكل علنى فى الجزء الأخير من عام ١٩٥٣ إلى الحد الذى جعله يؤثر على مجرى الاتصالات المصرية البريطانية لحل مشكلة الجلاء، وفيما يلى ما أورده محمد نجيب فى كتابه بشأن هذه الاتصالات: «لم تقم صعوبات كثيرة لتحديد المدة اللازمة لسحب القوات البريطانية إذ اتفق على تحديدها بثمانية عشر شهرا واتفق أيضا على أن يتم ذلك تدريجيا وأن تحل القوات المصرية محل القوات المنسحبة أولا بأول، كان الاتفاق على الجلاء مرتبطا أن تكون المدة التى تحدد لتصفية القاعدة كافية لنقلها أو لزوال خطر الحرب، ودار نقاش طويل حول مدة التصفية اقترحت فيها أن تكون ثلاث سنوات ونصفا بعد الثمانية عشر شهرا إلى أن يتم فيها الجلاء، فى حين كان الجانب البريطانى

يتمسك بأن تكون المدة خمس سنوات ونصف السنة، وحدث خلاف ثان حول خبراء الصيانة البريطانيين إذ أصروا على أن يكونوا فى ملابسهم العسكرية فى حين رفضت ذلك تماما، وكان الخلاف الأكبر حول حق العودة للقاعدة إذ تمسكت بأن يقتصر على حدوث هجوم مسلح على مصر أو الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى العربى فى حين دخل الإنجليز فى تعميمات حول العودة فى حالة خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة، ثم انتهوا إلى المطالبة بإضافة تركيا وإيران وأخيرا استبعدوا ذلك وأقروا وجهة نظرنا كاملة، ولكنى فوجئت بعد ذلك بعدول الإنجليز عما كانوا قد قبلوه بخصوص حالة العودة إلى القاعدة ملحين فى أن تشمل هذه الحالة إيران وتركيا.

وهنا أتوقف قليلا عند ظاهرة شجعت البريطانيين –فى رأيى– على هذا التلاعب وهذه المماطلة، كانت أخبار الخلافات داخل مجلس القيادة قد تسربت خارج القاعات المغلقة وأصبحت حديث الكثيرين، ولكنى كنت حريصا دائما على أن أكتم أخبارها فى صدرى وأن أدخل إلى قاعة المحادثات مبتسما ومتحدثا مع زملائى، وكانت وحدتنا داخل القاعة أمرا رئيسيا فى مواجهة ممثلى القوات المحتلة وكنت أدرك ذلك تماما، ولكنى لاحظت ظاهرة تكررت هى كتابة بعض الأعضاء المصريين العسكريين (البغدادى وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم) أوراقا صغيرة وتمريرها إلى جمال عبد الناصر الذى كان يقرؤها ويشير إلى مرسلها بهزة رأس خفيفة، وبعد الاجتماع مباشرة طلبت جمال عبد الناصر فى مكتبى وثرت فى وجهه ثورة عنيفة قائلا له إن تصرفاته أمام المفاوضين الإنجليز لن تضعف شخصى ولكنها تضعف مصر، وأنه مسئول عن ذلك شخصيا لأن مثل هذه التصرفات تعلن فى ذاتها عن وجود خلافات، ومن مصلحة العدو تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها، وإذا كان هذا مقبولا فى حدود مجلس القيادة أو حتى خارجه فإنه لا يمكن أن يكون مقبولا ونحن على مائدة المفاوضات مع العدو ».

مؤتمر برمودا

فى الوقت الذى تصاعدت فيه حركة الكفاح المسلح ضد منشآت وأفراد القاعدة العسكرية البريطانية بمنطقة قناة السويس خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ إثر توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا فى ٦ مايو ١٩٥٣ بسبب التعنت البريطانى إزاء قضية الجلاء، عقد مؤتمر قمة لأقطاب الغرب فى ديسمبر ١٩٥٣ بمدينة هاملتون عاصمة جزر برمودا (مجموعة من الجزر تابعة لبريطانيا فى المحيط الأطلسى تقع فى ربع المسافة تقريبا ما بين شاطئ الولايات المتحدة وشاطئ المغرب فى أفريقيا)، وقد حضر المؤتمر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وبرفقته وزير خارجيته أنطونى إيدن وجوزيف لانييل رئيس وزراء فرنسا والرئيس الأمريكى ايزنهاور الذى كان يرافقه وزير خارجيته جون فوستر دالاس.

وكان الغرض من عقد المؤتمر هو تنسيق سياسات الدول الغربية الثلاث الكبرى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، وعندما ناقش المؤتمر مسألة جلاء بريطانيا عن قاعدتها العسكرية بمنطقة قناة السويس أيدت الولايات المتحدة وفرنسا موقف بريطانيا فى تمسكها بهذه القاعدة بدعوى أهميتها الحيوية بالنسبة للعالم الحر فى حالة قيام حرب شاملة مع الاتحاد السوفيتى فى المستقبل، وكان للنفوذ الصهيونى فى أمريكا دخل كبير فى موقفها من قضية الجلاء عن مصر، فقد كانت إسرائيل تعارض بشدة جلاء بريطانيا عن منطقة القناة باعتبار أن الوجود البريطانى فى مصر فيه تأكيد لأمنها وسلامتها، كما كانت فرنسا تؤيد بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر حرصا على بقاء الاحتلال الفرنسى فى تونس والجزائر والمغرب، وكان لنتائج مؤتمر برمودا أثر كبير فى تشدد موقف بريطانيا تجاه مصر خلال الاتصالات التى كانت تجرى وقتئذ بين البلدين، وفى أوائل عام ١٩٥٤ أوقف الجانب البريطانى الاتصالات غير الرسمية التى كان يجريها مع الجانب المصرى بشأن قضية الجلاء عن منطقة القناة بعد أن تدعم موقف بريطانيا بالتأييد الأمريكى الفرنسى فى مؤتمر برمودا من جهة، ولحرص بريطانيا على استغلال المتاعب الداخلية التى كانت تواجهها

الثورة فى هذه الآونة من جهة أخرى - فلقد تصاعد الخلاف بين الثورة وجماعة الإخوان المسلمين (القوة السياسية الوحيدة التى بقيت على المسرح السياسى فى مصر عقب صدور قرار حل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣)، إلى الحد الذى جعل مجلس قيادة الثورة يصدر قرارا فى ١٣ يناير ١٩٥٤ باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسيًا، وبالتالى يطبق عليها أمر مجلس الثورة بحل الأحزاب السياسية، وأصدر مجلس الثورة فى إثر صدور قراره بحل جماعة الإخوان بيانا مطولا اتهم فيه الإخوان بالاتصال بالإنجليز وقيامهم بنشاط معاد للثورة، وتم فى أعقاب ذلك اعتقال المرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبى وما يقرب من ٤٥٠ فردا من أعضاء الجماعة كان من بينهم عدد من ضباط الجيش وضباط الشرطة.

وخلال شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤ تفجر الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر الذى كان يؤيده باقى أعضاء مجلس الثورة، وحدث انقسام حاد فى القوات المسلحة كاد يؤدى إلى نشوب حرب أهلية، وكانت بريطانيا تأمل أن تؤدى هذه الخلافات والصراعات الحادة إلى انهيار الجبهة الداخلية فى مصر، بما يسمح لها بالتدخل وفرض الشروط التى تخول لها الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية بمنطقة القناة عند استئناف المباحثات بينها وبين مصر.

الكفاح المسلح فى القناة يثير الأزمات فى بريطانيا

فى الوقت الذى كانت تتعرض فيه الثورة فى مصر لأزمة من أشد الأزمات التى واجهتها منذ قيامها بسبب الصراع على السلطة الذى احتدم ما بين محمد نجيب وعبد الناصر وذلك خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤، كانت منطقة القناة مسرحا لحوادث عنيفة وعمليات جريئة على أيدى جماعات الفدائيين التى انتشرت فى كل أرجاء المنطقة ضد منشآت وأفراد القاعدة العسكرية البريطانية، وكانت القيادة العامة البريطانية لمنطقة القناة قد اتخذت منذ أن اشتدت وطأة العمليات الفدائية عدة إجراءات صارمة لحماية

القاعدة حتى تحولت منطقة القناة إلى شبه معسكر مدجج بالسلاح، فقد أصدرت أوامرها بإحكام الرقابة على جميع منافذ الدخول إلى المعسكرات والمنشآت البريطانية، ووضعت نقاط التفتيش على جميع الطرق سواء التى تربط مدن القناة الثلاث ببعضها أو التى تربطها بالقاهرة والدلتا، وعهدت إلى جماعات من البوليس الحربى بتفتيش جميع العربات والأفراد والاطلاع على هوياتهم بما فى ذلك العربات العسكرية المصرية والعربات الحكومية، كما توزعت الدوريات المسلحة لتجوب أرجاء المنطقة واختراق أحيائها وشوارعها ليلا ونهارا كوسيلة للتأمين من جهة ولمحاولة العثور على الفدائيين من جهة أخرى، وكانت هذه الدوريات تطلق نيرانها فى الحال على العربات والأفراد فى حالة حدوث أدنى اشتباه.

وقد حدث مساء يوم ٢٠ يناير ١٩٥٤ أن أطلق الإنجليز الرصاص على سيارة عسكرية مصرية كانت تحمل ١٧ جنديا من سلاح الطيران فقتل جندى وأصيب ثلاثة منهم بجراح بليغة، وقد رد الفدائيون على هذا الحادث فى الحال بقتل عدد من الضباط البريطانيين، وبرغم كل هذه الاحتياطات المحكمة فإن الكفاح المسلح ضد البريطانيين فى منطقة القناة لم يتوقف بل على العكس زادت حدته واستفحل تأثيره إلى الحد الذى أثار ثائرة المسئولين البريطانيين لا فى منطقة القناة فحسب، بل فى الدوائر الرسمية فى بريطانيا ذاتها وفى مجال الأحزاب والصحافة، فلقد شن حزب العمال المعارض حملة شعواء على حكومة المحافظين التى كان يرأسها وقتئذ ونستون تشرشل واتهمها بالضعف والتخاذل فى مواجهة أعمال العنف فى منطقة القناة، وأعلن جون ستراتش وزير الحربية السابق فى حكومة العمال فى بيان له بمجلس العموم أن منطقة قناة السويس أصبحت أشبة بمعسكر للاعتقال بالنسبة للقوات البريطانية المرابطة بها، وأكد أن الحوادث التى تجرى هناك لابد أن تحدث أثرا سيئا فى الروح المعنوية لأفرادها.

وحفلت الصحف البريطانية بتصريحات المسئولين البريطانيين التى كانت مليئة بالهجوم على مصر وإظهار سلطات البوليس المصرية بمظهر الفشل

والعجز عن حفظ الأمن والنظام، ووصل الأمر إلى حد أن السفير البريطانى فى إسرائيل قام بمهاجمة الحكومة المصرية علانية أثناء حفل رسمى أقيم فى تل أبيب على مسمع من عدد من المسئولين الإسرائيليين ورجال السلك السياسى الأجنبى، وفى ١٧ فبراير ١٩٥٤ أجاب سلوين لويد وزير الدولة البريطانى عن سؤال وجه إليه فى مجلس العموم عن حوادث منطقة القناة فذكر أن مجموع الحوادث التى وقعت ما بين أول عام ١٩٥٣ و ١١ فبراير عام ١٩٥٤ بلغ ٢١٦ حادثا، منها ١٤ حادث قتل و ٣١ حادثا نتج عنها إصابات خطيرة للمصابين، وقال الوزير إنه برغم أن السلطات المصرية كانت تقوم بالتحقيق فى هذه الحوادث فإن النتائج كانت مخيبة للآمال.

وصرح سلوين لويد بأنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق مع مصر مادامت هذه الحوادث مستمرة، وفى ٢٢ مارس ١٩٥٤ أبدى انطونى إيدن وزير الخارجية البريطانى أسفه لتدهور الحالة فى منطقة القناة تدهورا خطيرا، وصرح بأن الحوادث التى وقعت هى التى أدت إلى قطع المفاوضات مع مصر، وأنه أبلغ المسئولين فى مصر عدم إمكانية مواصلة المفاوضات فى الوقت الذى تقع فيه هذه الحوادث.

وقد قام السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى مصر بناء على تعليمات حكومته بتقديم عدة احتجاجات فى مناسبات مختلفة إلى الحكومة المصرية على عمليات القتل والخطف التى يتعرض لها الجنود البريطانيون فى منطقة القناة، وفشل سلطات البوليس المصرية فى المحافظة على الأمن والنظام بها، وطلب محاكمة المسئولين عنها، وكان رد الحكومة المصرية على السفير البريطانى واضحا ومحددا فى جميع المرات التى قدم فيها احتجاج حكومته، وهو أن الحكومة المصرية ليست مسئولة عن حماية جنود الاحتلال فى منطقة القناة.

ومنذ شهر أبريل ١٩٥٤ أخذ أمل بريطانيا فى حدوث انهيار فى الجبهة الداخلية بمصر بسبب أحداث الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر يذوى ويتبدد، فقد خرج عبد الناصر من هذا الصراع ظافرا، ودانت له

مقاليد السلطة فى مصر دون منازع، وأعلنت نتائج هذا الصراع بطريقة رسمية بالقرار الذى أصدره مجلس الثورة فى ١٧ أبريل ١٩٥٤ بإسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى عبد الناصر وأن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية دون أية سلطات، فضلا عن تولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة من الناحية الواقعية.

وانعكست آثار استقرار الوضع السياسى فى مصر انعكاسا سيئا على أوضاع البريطانيين فى منطقة القناة، ففى ٢٦ مايو شهدت منطقة القناة أول إضراب يحدث بين القوات البريطانية فى مصر، فقد أضرب جنود الموريشيان عن العمل بتشجيع من المخابرات المصرية، وهم أفريقيون يدين معظمهم بالإسلام من سكان جزر موريشيوس بالمحيط الهندى شرق جزيرة مدغشقر (دولة مالاجاش حاليا)، واتخذت القيادة العامة البريطانية بمنطقة القناة فى مواجهة هذا الإضراب إجراءات سريعة وحازمة منعا لانتقال عدواه إلى باقى القوات فى المنطقة، فلم تمض ٤٨ ساعة حتى كان جميع جنود الموريشيان قد تم ترحيلهم خارج منطقة القناة.

وفى ٢٣ يونيو ١٩٥٤ توقفت الحياة فى جميع معسكرات الجيش البريطانى، فقد أضرب جميع العمال المصريين والأجانب عن العمل تماما، كما توقفت الإمدادات التموينية المخصصة للمعسكرات بعد أن امتنع التجار عن توريد الاحتياجات اليومية إليها، وفى ٢٥ يونيو انتقلت القيادة العامة للقوات البريطانية فى منطقة القناة إلى قبرص، ومحافظة على ماء الوجه أصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة بيانا أعلنت فيه (إن انتقال قيادة القوات إلى قبرص لا يعنى أى تحويل فى موقف بريطانيا من المفاوضات).

وفى ٢٧ يونيو ١٩٥٤ أصدرت القيادة العامة البريطانية بمنطقة القناة تعليماتها بإخلاء ميناء الأدبية وهدم مخازنه ومستودعاته، وهو ميناء مهم يقع جنوب السويس مباشرة، وكانت القوات البريطانية تعتمد عليه بصفة أساسية فى الحصول على إمداداتها وتموينها خلال الحرب العالمية الثانية، وقد دلت هذه الإجراءات العسكرية الأخيرة على أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت آخر الأمر

برأى القيادة العامة البريطانية فى منطقة القناة، وهو ضرورة جلاء قواتها عن القاعدة العسكرية بعد أن فقدت قيمتها الاستراتيجية فى أى حرب فى المستقبل نتيجة لوجودها وسط شعب معاد يحيطها بكل مظاهر الكراهية ويشن ضدها إغاراته المسلحة من كل ناحية.

توقيع الاتفاقية الأولى للجلاء

عقب أن دانت مقاليد السلطة فى مصر لجمال عبد الناصر بتوليه رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس قيادة الثورة تركزت جهوده منذ هذه الآونة فى إيجاد حل لمشكلة الجلاء لتحقيق الأمنية الغالية التى كافح الشعب المصرى فى سبيلها ٧٢ عاما وأريقت من أجل تحقيقها دماء مئات الشهداء، وكان عبد الناصر يأمل أن يحظى عقب تحقيق الجلاء بالتفاف الشعب حوله بعد أن انخفضت شعبيته بشكل ظاهر إثر أحداث الصراع على السلطة خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤ بينه وبين محمد نجيب الذى كان يتمتع وقتئذ بشعبية جارفة، وبعد أن اصطدم بجميع الأحزاب والقوى السياسية فى مصر نتيجة لقرار مجلس الثورة بحل الأحزاب السياسية الذى صدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣، والذى لم يمض عام على صدوره حتى تلاه القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٣ يناير ١٩٥٤.

وخلال هذه الفترة تم اعتقال عدد كبير من السياسيين القدامى وسيق بعضهم للمثول أمام محكمة الثورة التى أعلن عن تشكيلها فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٣، حيث أصدرت على بعضهم الأحكام بالسجن المؤبد وعلى البعض الآخر بالسجن مع الأشغال الشاقة لسنوات طويلة، وقد تعرض للاعتقال عدد كبير من الإخوان المسلمين بعد صدور القرار بحل جماعتهم، كما تعرض للاعتقال أيضا مجموعة من الشيوعيين واليساريين.

وكانت الظروف فى منتصف عام ١٩٥٤ مهيأة لاستئناف المباحثات بين مصر وبريطانيا بعد أن توقفت بصفة رسمية يوم ٦ مايو ١٩٥٣ أى منذ أكثر من عام، فقد كان لدى بريطانيا الرغبة فى عقد اتفاق يتم بموجبه جلاء قواتها عن مصر مع بقاء القاعدة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة جاهزة للاستخدام

فى حالة عودة القوات البريطانية إليها وفقا للشروط التى يتم الاتفاق عليها مع مصر، وكان عقد هذا الاتفاق يحقق لبريطانيا مزايا ثمينة، أولها: توفير النفقات الباهظة التى تنفقها على الحامية العسكرية الضخمة المخصصة لحماية القاعدة وقت السلم، والتى تبلغ قرابة ثمانين ألف مقاتل فى وقت أرهقت فيه الميزانية البريطانية بسبب النفقات الفادحة التى تكلفتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، أما المزية الثانية فهى، التوقف المنتظر بعد الاتفاق لحركة الكفاح المسلح المشتعلة ضد القاعدة البريطانية فى منطقة القناة والتى تسببت فى وقوع خسائرجسيمة فى الأرواح والأموال والممتلكات البريطانية.

ومن ناحية مصر كان عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء عن القاعدة البريطانية فى منطقة القناة يعتبر مكسبا كبيرا لعبد الناصر، يمكنه عن طريقه توطيد أركان النظام الجديد الذى أوجدته الثورة فى مصر بعد أن تسببت أحداث أزمتى فبراير ومارس ١٩٥٤ فى وقوع شرخ كبير فى جدار هذا النظام، فلقد انقسم الجيش إلى قسمين متعارضين حتى كادت البلاد تتعرض لحرب أهلية، كما وقف عدد كبير من الهيئات والنقابات وأساتذة الجامعات فى وجه النظام مطالبين بالدستور وإنهاء الحكم الدكتاتورى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ولضمان سرعة عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء وبالتالى إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد كان رأى عبد الناصر الذى أيده فيه معظم أعضاء مجلس الثورة أنه لابد من التساهل فى بعض نقاط الخلاف التى كان الجانب المصرى قد أظهر تشددا بشأنها خلال المباحثات والاتصالات السابقة مع الجانب البريطانى، وكان أهم هذه النقاط مسألة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة القناة لاستخدامها فى حالة وقوع هجوم على تركيا، فقد أصر الجانب المصرى من قبل على أن تقتصر تلك العودة فقط فى حالة وقوع هجوم على الدول العربية المشتركة مع مصر فى معاهدة الضمان الجماعى العربى.

وفى أعقاب الاتصالات التى جرت بين مصر وبريطانيا منذ أواخر يونيو

١٩٥٤ والتى قامت فيها الولايات المتحدة بدور الوساطة تم الاتفاق على استئناف المباحثات المصرية البريطانية فى أقرب فرصة، وكان وفد مصر فى المباحثات بعد أحداث مارس ١٩٥٤ التى تم فيها إقصاء محمد نجيب عن السلطة قد أعيد تشكيله برئاسة جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء وقتئذ وعضوية عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى، أما وفد بريطانيا فى المباحثات فقد أعيد تشكيله أيضا برئاسة السفير البريطانى رالف ستيفنسون وعضوية الجنرال بنسون القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة ومستر رالف مورى الوزير المفوض بالسفارة البريطانية.

وفى ١٠ يوليو ١٩٥٤ التقى عبد الناصر فى مكتبه برياسة مجلس الوزراء بالسفير البريطانى الذى قدم إليه أعضاء الجانب البريطانى فى المباحثات، ثم سلمه المقترحات البريطانية الجديدة التى أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية، واتفق عبد الناصر وستيفنسون على أن تبدأ المباحثات الرسمية بين الوفدين مساء اليوم التالى مباشرة، وشهد يوم الأحد ١١ يوليو نشاطا سياسيا مكثفا، فقد اجتمع عبد الناصر فى الصباح بأعضاء الجانب المصرى حيث أطلعهم على المشروع البريطانى المقترح، وفى نفس الوقت اجتمع السفير البريطانى بأعضاء الجانب البريطانى لمناقشة المشروع الجديد.

وطلب السفير البريطانى وساطة السفير الأمريكى قبل بدء المباحثات لتذليل بعض الصعاب المنتظرة، لذا قصد ستيفنسون عند الظهر إلى السفارة الأمريكية حيث التقى بمستر كافرى ودام الاجتماع ٤٠ دقيقة، وفى الساعة السابعة مساء استقبل الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية السفير الأمريكى كافرى حيث استمع إلى وجهة نظره فى بعض النقاط التى تضمنها المشروع البريطانى الجديد.

وفى الساعة التاسعة مساء يوم ١١ يوليو ١٩٥٤ وفى قاعة الاجتماعات بدار رياسة مجلس الوزراء اجتمع الوفدان المصرى والبريطانى بصفة رسمية

لأول مرة منذ أربعة عشر شهرا لتبدأ مرحلة حاسمة من مراحل المباحثات بينهما، ولم تستغرق المباحثات سوى أسبوعين فقد تم خلالهما عقد ست جلسات، وفى الجلسة السادسة والأخيرة التى عقدت يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ انضم إلى الوفد البريطانى مستر انطونى هيد وزير الحربية ومستر شاكبور وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط اللذان حضرا من لندن لحضور التوقيع على الاتفاقية.

وفى نهاية الجلسة تم توقيع الاتفاقية الأولى للجلاء بالأحرف الأولى، وكانت تتضمن المبادئ الأساسية التى سيتم بموجبها صياغة الاتفاقية النهائية، وقد وقعها من الجانب المصرى جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء وباقى أعضاء الوفد المصرى فى مباحثات الجلاء، ومن الجانب البريطانى انطونى هيد وزير الحربية وباقى أعضاء الوفد البريطانى فى المباحثات.

ولم تنقض بضع ساعات على توقيع الاتفاقية حتى أذاع الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق الإذاعة بيانا وجهه إلى الشعب المصرى أعلن فيه بشرى الجلاء وانتهاء الاحتلال البريطانى لمصر قال فيه ما يلى: «**أيها المواطنون** إننا نعيش الآن لحظة مجيدة فى تاريخ وطننا إننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا، لقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلى فقد وقعنا الآن بالأحرف الأولى اتفاقا ينهى الاحتلال وينظم عملية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر الخالدة، وبذلك تخلص أرض الوطن لأبنائه شريفة عزيزة منيعة بعد أن قاست اثنين وسبعين عاما مريرة حزينة.

أيها المواطنون: إننى أسرح بخواطرى فى هذه اللحظة المجيدة عبر أسوار الحياة إلى الذين جاهدوا من أجل هذا اليوم ولم يمتد العمر بهم ليعيشوه، أسرح بخواطرى إلى الرحبات المقدسة التى تعيش فيها أرواحهم الخالدة ونشعر أنهم يتابعون كل ما فعلنا كما تابعنا نحن كل ما فعلوا وحملنا الأمانة بعدهم ورفعنا المشاعل على الطريق، إننى أتجه إليهم بقلب شعب وبوفاء جيل إليهم

جميعا الزعماء الذين كافحوا.. أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، والشباب الذين باعوا أرواحهم للفداء على كل بقعة من ثرى مصر.. أتجه إليهم بقلب شعب وبوفاء جيل وأقول لهم: سوف نمضى على الطريق لن نضعف ولن نتخاذل ولن ننسى الأمانة التى حملناها ولا الواجب الوطنى الذى عاهدنا الله أن نقوم به.

أيها المواطنون: كان القدر أعد هذا اليوم للمجد إنه فى نهاية هذا الشهر - يوليو - يوافق الأيام التى بدأ فيها الاحتلال منذ اثنين وسبعين سنة، إنه فى اليوم نفسه يوافق اليوم الذى خرج فيه فاروق مخلوعا عن عرش مصر يحمل معه حطام الذل والإقطاع والفساد.

أيها المواطنون: إن اليوم أيضا يحمل بشائر المجد للمستقبل فبعد مدة العشرين شهرا المحددة لإتمام الجلاء عن مصر ستكون فترة الانتقال فى جنوب الوادى قد انتهت ويكون الجلاء قد تم أيضا عن السودان الحبيب، وبذلك يصبح وادى النيل كله وليس على ضفافه إلا أبناء النيل الأحرار.

أيها المواطنون: فلنصل شكرا لله ولنتوجه إليه فى جلاله القدسى نسأله أن يسدد خطانا وأن يرعى ثورتنا وأن يبارك لنا فى يومنا وفى غدنا والله ولى التوفيق».

وبرغم مظاهر الفرح والابتهاج التى عمت أرجاء مصر عقب إذاعة بيان عبد الناصر فإن فئات مختلفة من المواطنين أظهروا معارضتهم الشديدة للأسس التى تضمنتها اتفاقية الجلاء، فبينما اعتبرها البعض عودة إلى التحالف السابق بين مصر وبريطانيا الذى نصت عليه معاهدة ١٩٣٦ والذى قامت حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ من أجل التخلص منه، نجد أن البعض الآخر اعتبر الاتفاقية صورة مماثلة لمعاهدة صدقى - بيفن التى وقعت فى لندن بالأحرف الأولى فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ (فيما عدا نظام لجنة الدفاع المشترك) وهى المعاهدة التى ثار الشعب المصرى من أجل إسقاطها، وتم له ذلك بعد إرغام إسماعيل صدقى على تقديم استقالة حكومته فى ديسمبر ١٩٤٦.

ولم تمض سوى خمسة أيام على توقيع اتفاقية الجلاء حتى وقع حادث نسف كوبرى (أبو سلطان) فى الساعة الثالثة من صباح يوم ٢ أغسطس ١٩٥٤ وهو كوبرى مقام فوق الترعة الحلوة عند بلدة (أبو سلطان) الواقعة شمال البحيرة المرة الكبرى، ونظرا لأن مكاتب المخابرات بمنطقة القناة كانت قد أوقفت نشاطها وكفت عن عمليات الكفاح المسلح ضد البريطانيين عقب توقيع اتفاقية الجلاء، لذا اتجهت الشبهات إلى جماعة الإخوان المسلمين التى تم حلها فى ١٣ يناير ١٩٥٤ والتى كان أفرادها من أشد العناصر فى مصر تطرفا فى معارضة اتفاقية الجلاء، وقد رد عبد الناصر على مقاومة الإخوان المسلمين للاتفاقية بخطاب وجهه إلى الشعب فى ٢١ أغسطس ١٩٥٤ هاجم فيه الإخوان المسلمين بشدة، وكشف فيه عن الاتصالات التى جرت سرا بين المرشد العام حسن الهضيبى وبعض أقطاب الإخوان ومستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية فى مصر، وكرر بذلك الاتهامات نفسها التى وردت فى بيان مجلس قيادة الثورة الذى صدر فى أعقاب قرار المجلس بحل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٣ يناير ١٩٥٤ .

وحاولت بعض الدوائر الاستعمارية فى بريطانيا عرقلة توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء عن طريق المعارضة التى أبداها بعض النواب فى حزبى المحافظين والعمال للحكومة فى مجلس العموم، ومن خلال المقالات التى أخذت تنشرها بعض الصحف البريطانية المعروفة بميولها الاستعمارية، وفى الوقت نفسه أعربت إسرائيل عن قلقها لقرب زوال الاحتلال البريطانى لما سوف يحدثه من تحرير الإرادة المصرية وتقوية أمل الفلسطينيين فى استعادة أرضهم المغتصبة، وقد عبّرت عن غضبها بإطلاق بعض التهديدات عن عمليات عدوانية منتظرة تنوى القيام بها ضد مصر.

التوقيع على الاتفاقية النهائية للجلاء

على الرغم من المعارضة الشديدة التى أعلنتها بعض العناصر والدوائر السياسية فى كل من مصر وبريطانيا ضد اتفاقية الجلاء، وبرغم التهديدات العديدة التى أطلقتها إسرائيل ضد مصر تم فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ -أى بعد

أقل من ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى- لوفدى مصر وبريطانيا التوقيع على الاتفاقية النهائية فى البهو الفرعونى بمبنى البرلمان، وقد وقعها عن مصر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية، وعن الجانب البريطانى أنطونى ناتنج وزير الدولة البريطانى ورالف ستيفينسون سفير بريطانيا فى مصر والجنرال بنسون كبير المفاوضين العسكريين، وكانت أهم البنود التى نصت عليها الاتفاقية ما يلى:

* جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق.

* انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ وجميع ما تفرع عنها من اتفاقيات.

* تبقى أجزاء من القاعدة التى كانت لبريطانيا فى قناة السويس فى حالة صالحة ومعدة للاستخدام، وفى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

* فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى العربى أو تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا.

* تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨.

* مدة هذا الاتفاق سبع سنوات من تاريخ توقيعه، وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق، وعلى بريطانيا أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت مشكلة وقتئذ من وزراء ينتمون إلى حزب المحافظين، وكان يرأسها ونستون تشرشل، وجلهم من غلاة الاستعماريين المتمسكين بتراث الإمبراطورية البريطانية التى لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس، فإن اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس التى كانت تعد أكبر قاعدة عسكرية فى الشرق الأوسط قد تم إبرامها فى عهدهم، وذلك تحت وطأة الضغط الشديد لحكومة الثورة التى كان يؤيدها الشعب المصرى عن بكرة أبيه فى جهودها وكفاحها من أجل تحقيق الجلاء عن أرض الوطن.

وكانت القاعدة البريطانية التى تسلمتها مصر بموجب الاتفاقية تمتد بطول القناة من بور سعيد شمالا إلى ميناء الأدبية على خليج السويس جنوبا، وكانت تضم منشآت ومعدات تقدر قيمتها بنحو ٥٠٠ مليون من الجنيهات (أسعار أوائل الخمسينات) وبها معسكرات وثكنات ضخمة فى مناطق الإسماعيلية وفايد والتل الكبير، ومطارات عديدة أهمها مطار (أبو صوير) الذى كان يعد أكبر المطارات الحربية فى الشرق الأوسط، وكذا بيت البحرية فى بور سعيد، وكانت تضم أيضا مستودعات الذخيرة فى (أبو سلطان) التى كانت تحوى كميات هائلة من الذخائر والمفرقعات، فضلا عن عشرات من المصانع والمخازن والورش ومحطات توليد الكهرباء ووابورات المياه وقاطرات وعربات السكك الحديدية والكبارى وأرصفة الموانئ.

وعقب توقيع الاتفاقية النهائية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ أذاع الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الوزراء ورئيس الجانب المصرى فى المفاوضات على المواطنين عن طريق الإذاعة بيانا وطنيا رائعا قال فيه:

«**أيها المواطنون**: لعل أجدادنا يتطلعون إلينا من المثوى الأبدى الذى تسكنه أرواحهم فى هذا اليوم برضى وفخر، ولعل أحفادنا الذين مازالوا فى مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين إلى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير، ولعل هؤلاء وهؤلاء الأجيال التى مضت والأجيال التى ستجيء تلتقى نظراتهم عند هذا اليوم يباركون الجهد الذى قام به جيلنا استكمالا لكفاح السابقين.

لقد شاءت إرادة الله أن تستقر على أكتافنا أمانة الماضى والمستقبل وكانت رعايته لنا عونا على الحاضر، لقد حاولنا أن نرتفع إلى مستوى ماضينا العظيم واستطعنا أن ندرك أن هذا الماضى لا قيمة له إلا إذا كانت أمجاده تاريخا يروى يشد خيالنا إليه وتقصر أعمالنا عن الوصول إلى مستواه، فإنه لا فائدة فى هذه الأمجاد الماضية إذا لم تكن معانيها خصائص كامنة فى نفوس شعبنا تطبع كفاحه عبر الزمن وتلازم جهاده جيلا بعد جيل، هذا هو إيمانى بالماضى وهو فى نفس الوقت إيمانى بالمستقبل.

أيها المواطنون: إن يومنا الحاضر يوم عظيم يرتفع إلى مستوى الماضى العريق ويعطى بشائر الأمل فى مستقبل لا تحده آفاق، أيها المواطنون: إن مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ، هاتوا أيديكم وخذوا إيدينا وتعالوا نبنى وطننا من جديد بالحب والتسامح والفهم المتبادل، اللهم أعطنا المعرفة الحقة كى لا يستخفنا النصر وتدور رؤوسنا غرورا مع نشوته، اللهم أعطنا الأمل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه فى الأمس واليوم، اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط أمامنا شاق طويل.

اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لابد أن نتحملها فلا نستهين بها ولا نهرب منها، اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونتقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل، اللهم أعطنا القوة لندرك أن الخائفين لا يصنعون الحرية والضعفاء لا يخلقون الكرامة والمترددين لن

تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء، أيها المواطنون: الله فى عوننا وهو ولى التوفيق».

كيف تم تنفيذ الجلاء

قام البريطانيون بجلاء قواتهم عن المواقع التى كانوا يحتلونها فى المواعيد المحددة وفقا للجدول الزمنى المتفق عليه بين الطرفين فى اتفاقية الجلاء وفى بعض الحالات تم جلاؤهم قبل الموعد المحدد، وقد رفع الرئيس جمال عبد الناصر العلم المصرى على معسكر الشلوفة فى ٢٢ مارس عام ١٩٥٥، وبعد انتهاء عام على الاتفاقية تم جلاء نحو ٥٠ ألف جندى بريطانى عن منطقة قناة السويس فى أكتوبر عام ١٩٥٥.

هذا وقد تم جلاء البريطانيين عن آخر معقل كانوا يحتلونه فى بور سعيد وهو مبنى البحرية وتسلمته القوات المسلحة المصرية فى ساعة مبكرة من صباح يوم ١٣ يونيو عام ١٩٥٦، وفى اليوم نفسه غادرت آخر قوة بريطانية الأراضى المصرية بمغادرتها ميناء بور سعيد على ظهر الباخرة البريطانية (إيفان جيب)، وتم إقلاع الباخرة من الميناء فى منتصف الساعة الواحدة ظهرا وبذا تحررت مصر من الاحتلال البريطانى الذى ظل جاثما على صدرها لمدة ٧٤ عاما، وفى ١٨ يونيو عام ١٩٥٦ رفع الرئيس جمال عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية فى بور سعيد، وأصبحت مصر منذ هذا التاريخ تحتفل فى مثل هذا اليوم من كل عام بعيدين وطنيين: عيد الجمهورية التى أعلنت فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وعيد الجلاء الذى تم فى ١٨ يونيو ١٩٥٦.

أسباب معارضة اتفاقية الجلاء؟

لم يكد بيان عبد الناصر يذاع على الشعب فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ويعلم الناس أن الاتفاقية النهائية للجلاء قد تم توقيعها، حتى غمرت الفرحة مصر من أقصاها إلى أقصاها بعد أن تحققت الأمنية التى كافح الشعب فى سبيلها لأكثر من سبعين عاما وسقط من أجل تحقيقها مئات من الشهداء الأبرار على مر السنين.

وعلى الرغم من تأييد معظم طوائف الشعب لاتفاقية الجلاء، وبرغم وجود الأحكام العرفية والرقابة على الصحف فإن بعض العناصر وفى مقدمتهم أفراد من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة وفئات من الشيوعيين وطائفة من المثقفين شنوا ضد الاتفاقية حملة شعواء من النقد بدعوى أن بعض النصوص التى تضمنتها جاءت لصالح بريطانيا وضد مصلحة مصر.

وكان أهم نقاط النقد التى وجهت إلى الاتفاقية هو ذلك التساهل الذى جرى فى مسألة عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة العسكرية فى منطقة القناة فى حالة وقوع هجوم على تركيا، فقد كان معروفا أن الجانب المصرى فى مراحل المباحثات والاتصالات الأولى قد أظهر تشددا فى هذه المسألة بإصراره على أن تقتصر تلك العودة فقط فى حالة وقوع هجوم على إحدى الدول العربية المشتركة مع مصر فى معاهدة الضمان الجماعى، ومما أثار الشك فى نفوس المعارضين فى مصر تلك السرعة الفائقة التى تم بها توقيع الاتفاقية، إذ لم يمر سوى أسبوعين فقط على استئناف المباحثات فى ١١ يوليو حتى وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وبعد أقل من ثلاثة أشهر تم توقيع الاتفاقية النهائية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

ويتضح من أقوال خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة التى سجلت فى كتاب شهود ثورة يوليو لأحمد حمروش أن استعداد مجلس الثورة للتساهل فى عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة العسكرية فى حالة الهجوم على تركيا قد أبلغت إلى الولايات المتحدة وبريطانيا إبان احتدام أزمة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر فى شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤ كوسيلة لتقوية مركز عبد الناصر، فقد ذكر خالد محيى الدين فى الصفحة ١٥٧ من الكتاب ما يلى بالحرف:

«واشتدت المعركة بين المجلس ونجيب وقابلت الصحفى الفرنسى (روجيه استيفانو) مراسل (نوفيل أوبزرفاتور) فقال لى إن جمال عبد الناصر سيكسب المعركة، لأنه علم ذلك خلال صلاته بالسفارتين الإنجليزية

والأمريكية، ذلك لأن جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس قد أبلغوهم الموافقة على اتفاقية الجلاء، وإدخال الهجوم على تركيا أيضا مبررا لعودة القوات البريطانية إلى القاعدة».

وقد أبدى اللواء محمد نجيب معارضته للاتفاقية أيضا وكانت أزمة مارس ١٩٥٤ قد انتهت بانتصار عبد الناصر وصدور قرار مجلس قيادة الثورة في ١٧ أبريل ١٩٥٤ بإسناد رئاسة الوزارة إليه، واقتصر دور محمد نجيب منذ هذا التاريخ على منصب شكلي، وهو رئاسة الجمهورية بدون أية سلطات، وقد سجل محمد نجيب وجهة نظره في مباحثات الجلاء الأخيرة وفي بنود الاتفاقية في الصفحات من ١٥٨ إلى ١٦٠ في كتابه كلمتي للتاريخ فذكر ما يلي:

«ثم استؤنفت المباحثات للمرة الثالثة في يوليو ١٩٥٤ ولم أعد رئيسا لوفد مصر.. كانت أحداث فبراير ومارس قد أدت إلى هذه النتيجة.. وتولى جمال عبد الناصر الذي كان قد أصبح رئيسا للوزراء رئاسة الوفد المصري في المباحثات التي وقعت اتفاقيتها الأولى بسرعة مذهلة بعد أيام فقط من بدايتها أي يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤، ثم عقد الاتفاق النهائي التفصيلي في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

ولم أكن قد قابلت جمال عبد الناصر بعد أحداث مارس الأخيرة إلا مرة واحدة.. وفي هذه المرة طلبت منه ألا يبرم اتفاقا مع الإنجليز قبل أن يستمع إلى ملاحظاتي... ولذا كانت مفاجأتي شديدة عندما وقع الاتفاق الأول دون أن يتيح لي فرصة إبداء الرأي.

وأعددت ملاحظاتي على الاتفاق في كتاب بعثت به إليه مع رسول خاص وكانت ملاحظاتي في إيجاز هي:

أولا: وجود الفنيين الإنجليز غير خاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادتنا ويحد من سيطرتنا على أرضنا.

ثانيا: قبول عودة القوات البريطانية فى حالة الهجوم على تركيا أمر يورطنا فى مشاريع الدفاع الغربية حيث كانت تركيا مرتبطة بحلف الأطلنطى وقد سبق ورفضت ذلك أثناء مفاوضاتى مع الإنجليز.

ثالثا: طالبت بضرورة عرض الاتفاقية على الشعب فى استفتاء عام على أن تلغى الأحكام العرفية.

وكنت قد عقدت العزم على رفض التصديق على الاتفاقية باعتبارى رئيسا للجمهورية، ولكن الدستور المؤقت لم يرد فيه نص خاص بالتصديق، وطلبت سليمان حافظ الذى كان قد استقال من منصبه كمستشار لرئيس الجمهورية بعد أزمة مارس والاعتداء على مجلس الدولة إذ آثر الابتعاد عن الحياة السياسية لأستشيره فيما يمكننى أن أفعله لوقف فرض هذه الاتفاقية على شعب مصر، وعلمت منه أن الوزراء الذين أعلنت موافقتهم على الاتفاقية بالإجماع لم تتح لهم فرصة إبداء الرأى، وأن جمال عبد الناصر كان يقرأ بنود الاتفاقية عندما لمح ظواهر المعارضة على فتحى رضوان، فقال جمال عبد الناصر **(لعل الأخ فتحى معارض)** فرد عليه بأنه كذلك ولكنه ينتظر الفراغ من التلاوة التى استمر فيها جمال عبد الناصر حتى انقطعت بدخول إسماعيل الأزهرى وبعض زملائه من وزراء السودان إلى قاعة الاجتماع وما دار بين الفريقين من مظاهر الابتهاج وتبادل التهانى بالاتفاق، ثم انصرف جمال عبد الناصر معهم إلى مكتبه وعودته مرة أخرى لينهى الجلسة قبل إتمام تلاوة الاتفاق، وصدرت الصحف فى اليوم التالى بأن مجلس الوزراء قد وافق على الاتفاق بإجماع الآراء.

وكانت نصيحة سليمان حافظ لى هى أن أرفض التصديق فإن صدرت الاتفاقية فليس أمامى إلا أن أستقيل».

ويتضح مما ورد فى كتاب «البحث عن الذات» للرئيس الراحل أنور السادات أنه كانت هناك معارضة لاتفاقية الجلاء حتى داخل مجلس قيادة

الثورة ذاته، فقد ذكر فى الصفحة ١٧٦ ما يلى بالحرف: «جمعنا عبد الناصر فى استراحة الهرم، وعرض علينا المشروع بأكمله، وطلب من كل منا رأيه مسجلا، طبعا كانت هناك معارضة من بعضنا، مجرد مزايدات وصراعات كالعادة، أما أنا فكنت مذهولا لما يحدث، ولذلك فعندما جاء دورى انفجرت قائلا: أنا موافق على المشروع بدون مناقشة، فما الذى يمكن مناقشته؟ ١٢٠٠ خبير ليسوا عسكريين وتحت حراستنا نحن المصريين هل هذا يخيفنا؟ فليكونوا عشرة آلاف خبير وليبقوا بدلا من سبع سنوات عشرا، ما قيمتهم وقد حصلنا على استقلالنا وأصبحت إرادتنا حرة؟ أى سياسى أبله يرفض هذا الحل لمشكلة عمرها فوق الخمس والسبعين سنة؟».

الانتقادات ضد الاتفاقية فى بريطانيا ومصر

لم يكن رد الفعل الذى أعقب إعلان نصوص الاتفاقية فى بريطانيا بعد توقيعها يتسم بالشدة أو العنف، إذ إن مجال التأييد أو المعارضة لتصرفات وقرارات الحكومة ينحصر- كما هو الحال فى بلد عريق فى الديمقراطية مثل بريطانيا- فى المناقشات التى تجرى تحت سقف البرلمان وفى المقابلات وفى المقالات والتعليقات التى تنشر فى الصحف والمجلات، وقد دلت المناقشات التى دارت فى مجلس العموم واللوردات والمقالات التى نشرت فى الصحف البريطانية على مدى رسوخ العقيدة الاستعمارية فى أذهان العديد من السياسيين البريطانيين فى هذه الآونة رغم اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم السياسية، فلم تكد اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا تعرض على مجلس العموم للتصديق حتى ثارت بين الأعضاء عاصفة هوجاء اشترك فيها بعض النواب من حزب المحافظين ذاته، برغم أن حكومتهم هى التى قامت بالتوقيع على الاتفاقية.

قال مستر اتلى رئيس حزب العمال وزعيم المعارضة فى المجلس «على الرغم من أننى أؤيد الجلاء فإن الاتفاق هو أسوأ اتفاق تم حتى الآن من وجهة النظر البريطانية، إن الاتفاقية فطيرة رخيصة أكلها مستر تشرشل» وقال مستر ووتر هاوس زعيم النواب المحافظين فى مجلس العموم المتمردين على رئيس

الوزراء ونستون تشرشل «لقد كنت وإخوانى نخشى أن تكون المسألة بيعا، ولكن تبين أن المسألة مسألة إعطاء وتنازل، إذ بدلا من أن يكون لنا حق الإشراف بقواتنا على قناة السويس حصلنا على قصاصة من الورق هى هذا الاتفاق، ماذا سيحدث لو نقضت مصر شروط هذا الاتفاق؟ إننا نسلم للمصريين مخازن قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه وقد يستخدمها المصريون ضد إسرائيل أو غيرها، فمن ذا الذى سيقول لهم: لا؟».

ووقف النائب رالف أسيتون يقول صارخا: «إن نبأ الاتفاق سيكون صدمة شديدة لملايين من رعايا جلالة الملكة فى أنحاء الكومنولث».

أما فى مجلس اللوردات فقد حمل لواء الحملة ضد الحكومة البريطانية اللورد كيلرن المندوب السامى فى مصر قبل معاهدة ١٩٣٦، ثم السفير البريطانى بها بعد عقد المعاهدة، وهو الاستعمارى المعروف الذى دبّر حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ الذى حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين (استعدادا لعزل الملك السابق فاروق) وسانده فى حملته اللورد هانكى، قال كيلرن: «إن اتفاقية الجلاء نصر عظيم ولكنه ليس نصرا للإنجليز إنما هو نصر للمصريين، تصوروا أن الملك فاروق وفرسانه من رجال السياسة مكثوا سنوات عديدة يحاولون أن يحصلوا على شىء من هذا الاتفاق ولكنهم فشلوا فشلا كاملا، وإذا بحفنة من الضباط المصريين ينجحون فى الحصول على كل هذا ولم يمض على توليهم الحكم عدة شهور.

«إن حكومة مصر الحالية هى حكومة معادية لنا، إنها أثبتت ذلك فى اتفاقية السودان، ومع ذلك فقد وقعت معها اتفاقية الجلاء، لو كنت فى مصر لما حدث شىء من هذا، إنها هزيمة منكرة هزيمة منكرة».

وقال اللورد هانكى «إن الشعب البريطانى ليس مستعدا لقبول هذا الذل وهذا العار، لا أتصور حكومة أو حزبا فى بريطانيا يمكن أن يتحمل نتائج هذه الهزيمة، لا يمكن أن يتحمل الشعب البريطانى هزيمة ٨٠ ألف جندى

بريطانى أمام حفنة من الضباط المصريين» ولم تكد العاصفة تهدأ ويبدأ الأعضاء فى مغادرة القاعة حتى أخرج ونستون تشرشل منديله من جيبه وراح يمسح الدموع التى اغرورقت بها عيناه.

وفى مصر كانت جماعة الإخوان المسلمين -على الرغم من قرار حلها- أشد فئات الشعب معارضة لاتفاقية الجلاء، ولقد سجلت الجماعة أوجه النقد التى وجدتها فى الاتفاقية فى مذكرة شاملة بعثت بها إلى رئيس الوزراء وقتئذ جمال عبد الناصر يوم ٢ أغسطس ١٩٥٤ أى بعد خمسة أيام فقط من توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى، ويمكن أن نعد ما ورد بهذه المذكرة بوجه عام بمثابة تعبير عن وجهة نظر المصريين المعارضين للاتفاقية فى ذلك الوقت، وفيما يلى موجز لأهم فقراتها:

● إذا كان الجلاء سيتم كما اتفق فى ظرف ٢٠ شهرا فما الداعى لجعل مدة الاتفاق ٧ سنوات، إلا إذا كان الهدف شيئا آخر غير تنظيم الجلاء وهو ربط مصر ببريطانيا طيلة هذه المدة بنوع من التحالف أو الارتباط قد يمتد إلى ما بعد السبع سنوات، كما يدل على ذلك التزام مصر بالتشاور مع بريطانيا فيما يتخذ من تدابير عند انتهاء مدة الاتفاق؟.

● تعطى المادة ٤ لبريطانيا حق العودة إلى قاعدة القناة إذا هوجمت مصر أو أى دولة من دول الجامعة العربية التى وقعت معاهدة الدفاع العربى المشترك أو إذا هوجمت تركيا، وتوجب المادة على مصر أن تقدم لبريطانيا كل التسهيلات اللازمة لتهيئة القاعدة للحرب، ويدخل فى ذلك استخدام جميع الموانئ المصرية، وهذه المادة لها خطورتها للأسباب الآتية:

١- أعطت لبريطانيا الحق المطلق فى العودة إلى قاعدة القناة واحتلالها بجنودها فى الحالات المنصوص عنها دون استشارة مصر أو موافقتها، بل دون رضاها حتى لو كانت الدولة المعتدى عليها قادرة على رد الاعتداء وحدها، ولا يمكن أن تقبل الدول المستقلة أن يفرض عليها العون فرضا وأن تحتل أرضها بهذه السهولة.

٢- من العجيب أن الاعتداء على تركيا يعطى بريطانيا الحق المطلق فى احتلال قاعدة القناة، ويلزم مصر التزامات مادية وأدبية لا قبل تركيا المعتدى عليها ولكن قبل بريطانيا، مما يدل على أن المقصود هو تدعيم السياسة البريطانية وحماية الإمبراطورية.

٣- برغم إعلان مصر رفضها للأحلاف وانتقادها الدول التى تنضم إليها... فإنها طبقا لهذه المادة دخلت فى هذه الأحلاف بطريق غير مباشر، لأن تركيا حليفة لباكستان ولبعض دول البلقان كما أنها مرتبطة بحلف الأطلنطى، فإذا هوجمت أية دولة حليفة لتركيا ودخلت تركيا الحرب حق لبريطانيا أن تحتل قاعدة القناة بحجة وقوع هجوم على تركيا وأن تدخل الحرب فى صفها طبقا لما بينهما من معاهدات، وإذا دخلت بريطانيا الحرب وهى محتلة لمنطقة القناة فقد اشتركت مصر اشتراكا فعليا فيها بمساهمتها باستخدام أراضيها ومطاراتها وموانيها وبما تقدمه من معونة وتسهيلات لبريطانيا.

٤- أعطت لبريطانيا الحق فى استخدام جميع الموانئ المصرية، ويترتب على ذلك أن يكون لها الحق فى نقل جنودها وعتادها على الطرق البرية والمائية والسكك الحديدية المصرية التى تصل مختلف الموانئ بالقاعدة وأن يكون لها مندوبون فى كل ميناء.

٥- تلزم المادة السادسة مصر بالتشاور مع بريطانيا فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح على أى بلد عربى مشترك فى معاهدة الدفاع المشترك أو على تركيا، ولم توضح هذه المادة ما المقصود بحالة التهديد بهجوم مسلح مما يجعلها تكاد لا تختلف فى مدلولها عن عبارة خطر الحرب التى حاولت بريطانيا إغراء مصر بالموافقة عليها وكانت دائما تقابل بالرفض.

● جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية جلاء تاما (كما ورد فى المادة ١ من الاتفاقية) جاء معلقا على شروط تجعله جلاء مشروطا وغير تام،

فإن الملحق رقم (١) استبدل بالجنود الإنجليز فنيين وموظفين من الإنجليز يديرون القاعدة ويحافظون عليها، مما يعنى أن يحل محل الإنجليز الذين يرتدون الملابس العسكرية إنجليز يرتدون الملابس المدنية، وما دامت مدة الاتفاقية ٧ سنوات فمعنى ذلك أن تظل القاعدة محتلة بالمدنيين الإنجليز ومعرضة لعودة الاحتلال البريطانى ثانية طيلة سبع سنوات.

● إن نص المادة ٨ عن تصميم الطرفين على احترام اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة فى قناة السويس كان يقتضى النص كذلك على حق مصر فى تعطيل هذه الملاحة فى حالة الدفاع عن النفس، لأن المادة بهذا الوضع الناقص يمكن لإسرائيل الاستفادة منها.

كتاب الجلاء لصلاح سالم

نظرا لعاصفة النقد التى وجهت إلى اتفاقية الجلاء عن مصر من بعض الفئات، فقد قام صلاح سالم وزير الإرشاد القومى وعضو الجانب المصرى فى محادثات الجلاء بإصدار كتيب خاص باسم «كتاب الجلاء» فى أواخر أكتوبر ١٩٥٤، رد فيه فى الصفحتين ٣٤ و٣٥ على الانتقادات التى أبداها المعارضون للاتفاقية، وفيما يلى موجز لأهم ما ذكره:

● نظرا لأن الاتفاق يسرى لمدة ٧ سنوات من ضمنها ٢٠ شهرا لإتمام الجلاء، فإن المدة الباقية للاتفاقية هى خمس سنوات وأربعة أشهر لا غير.

● وبعد انتهاء جلاء القوات البريطانية سيكون الجيش المصرى قد احتل منطقة القناة كلها، ويتسلم جانبا كبيرا من المنشآت والمخازن بالقاعدة العسكرية، أما الجزء الباقى من هذه المنشآت فسوف تترك فيه بريطانيا بعض ما تملكه من عتاد ومهمات، وستكون كلها تحت سيطرة القيادة المصرية التى لن يكون فى منطقة القناة غيرها.

● سوف يدير المنشآت والورش التى ستتركها بريطانيا حوالى ١٢٠٠ من الفنيين المدنيين البريطانيين، وليس لهؤلاء أية حصانة أو ميزات، ويخضعون تماما للأحكام والقوانين المصرية.

• التشاور الذى تجريه الدولتان قبل نهاية مدة الاتفاق بسنة والمنصوص عنه فى المادة ١٢ لا يعنى أى شىء على الإطلاق سوى تقرير مصير هذه المنشآت، فإما أن تشتريها مصر وإما ألا تشتريها فتنقلها بريطانيا إلى حيث شاءت، ولكن الاتفاق صريح على ألا تكون فى مصر فى اليوم الأخير من العام السابع ما يمكن أن يسمى قاعدة عسكرية، إذ يتحتم إغلاق المخازن وتسريح جميع الفنيين.

• إذا هوجمت تركيا أو إحدى الدول العربية المنضمة إلى ميثاق الضمان الجماعى- كما جاء فى المادة ٤ من الاتفاقية- يحق للقوات البريطانية استخدام القاعدة العسكرية خلال الخمس سنوات والأربعة أشهر بعد إتمام الجلاء، والسبب فى موافقة مصر على هذه المادة هو ارتباطها مع الدول العربية بميثاق للضمان الجماعى مما يحتم عليها أن تعلن الحرب ضد كل معتد على إحدى هذه الدول العربية الداخلة فى الميثاق، وفضلا عن ذلك فإن مصر ملزمة بأن تحارب بجيشها وبكافة إمكاناتها ضد هذا المعتدى منذ اللحظة الأولى لوقوع الاعتداء تحت قيادة عربية مشتركة. فهل يعتبر انتقاصا من سيادة مصر أو حريتها أن تقبل فى هذه الحالة التى تقاتل فيها ضد المعتدى استخدام بريطانيا لبعض منشآت القاعدة العسكرية دون أن يترتب على هذا الاستخدام أى خطة معينة أو أى تعاون محدد مع بريطانيا كحليف أو شريك؟

• من الواضح أن حق عودة القوات البريطانية مقصور على منشآت القاعدة فى منطقة القناة ولا يتعداه بحال من الأحوال إلى باقى القطر، وإن ما ورد فى الاتفاق عن استخدام بعض الموانئ الضرورية قد اتفق الطرفان على أن يكون هذا الاستخدام مقصور على الضرورى منها فقط للوصول إلى منشآت القاعدة فى منطقة القناة، ولا يدخل فى ذلك باقى موانئ ومواصلات القطر.

• السؤال الذى يجىء بعد ذلك هو: لماذا نص على العودة فى حالة الهجوم على تركيا؟ إننا نعتبر الهجوم على تركيا وهى تلاصق تماما دولتين هما العراق وسوريا، هو بمثابة خطوة لابد أن يعقبها الاعتداء عى هاتين الدولتين

الملاصقتين لتركيا، إن الهجوم على تركيا يعنى قيام حرب عالمية، ولن تكون تركيا وحدها هى هدف المعتدى ولكن الهدف الأكبر هو الدول العربية المجاورة لتركيا، نظرا لمواردها الضخمة خاصة البترول فضلا عن موقعها الاستراتيجى المتحكم فى منطقة الشرق الأوسط التى تعد أهم بقعة من بقاع العالم، فأين إذن التحالف العسكرى مع تركيا؟ إن مصر وجيشها غير ملتزمين باتخاذ أى موقف معين لمعاونة تركيا أو أى حليف من حلفائها، كما أن حق بريطانيا فى العودة بقواتها إلى القاعدة العسكرية بمنطقة القناة مقصور على حالة واحدة فقط وهى الاعتداء المسلح الفعلى من قوة خارج المنطقة على إحدى الدول العربية أو تركيا، أما حلفاء تركيا وحلفاء بريطانيا سواء تعرضوا لحرب أو خطر حرب فليس لمصر بهم علاقة وليس عليها أى التزام نحوهم.

● يبقى سؤال أخير وهو: ماذا يحدث فى حالة وقوع الهجوم من جانب إسرائيل؟ لقد أثيرت هذه النقطة بواسطة وفد مصر فى المباحثات، ويوجد نص صريح فى المحاضر يفيد أن بريطانيا لا يحق لها استخدام منشآت القاعدة بمنطقة القناة إذا كان الهجوم من جانب إسرائيل (انتهى موجز كتاب الجلاء).

وعقب أسبوع واحد من التوقيع على الاتفاقية النهائية أقيم بهذه المناسبة احتفال شعبى كبير مساء يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية بالإسكندرية، وجرت أثناء إلقاء عبد الناصر خطابه على الجماهير المحتشدة محاولة لاغتياله بواسطة عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين، ولكن المحاولة فشلت ولم يصب عبد الناصر بسوء.

وكان لهذا الحادث تأثير كبير فى ازدياد شعبية عبد الناصر، فقد استقبلته جماهير الشعب فى محطات السكة الحديدية عندما عاد إلى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى استقبالا رائعا كما استقبل فى القاهرة استقبال الأبطال، واستغل عبد الناصر هذه الفرصة للإطاحة بألد خصومه وهم الإخوان المسلمون، فتشكلت محكمة الشعب التى انبثق منها ثلاث دوائر عسكرية

فرعية لمحاكمة المئات من الإخوان وتوقيع الأحكام على بعضهم بالإعدام وبالسجن المؤبد والمؤقت، بينما زجّ بآلاف منهم داخل المعتقلات دون أى اتهام أو محاكمة.

وكان الحادث فرصة كذلك للتخلص من اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بدعوى أنه كان على اتصال بالإخوان المسلمين ومتعاونا معهم، وصدر القرار من مجلس الثورة فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بإعفائه من منصبه وتحديد إقامته فى دار السيدة زينب الوكيل بضاحية المرج، وأن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية.

هذا ولم يستمر سريان اتفاقية الجلاء حتى نهاية المدة المحددة لانقضائها وهى ٧ سنوات، ففى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ الذى اشتركت فيه بريطانيا أصدر عبد الناصر رئيس الجمهورية وقتئذ قرارا جمهوريا فى أول يناير ١٩٥٧ بإلغاء هذه الاتفاقية واعتبارها كأن لم تكن، وبذا حصلت مصر على استقلالها التام، وزال نهائيا حق بريطانيا فى العودة لاستخدام قاعدتها العسكرية بمنطقة القناة، وفضلا عن ذلك تم للسلطات المصرية مصادرة كل ما كانت تضمه هذه القاعدة من منشآت ومعدات كانت تقدر بمئات الملايين من الجنيهات.

حياد قناة السويس

سبق لمصر أن أعلنت حياد قناة السويس فى شروط عقد الامتياز الموقع فى ٥ يناير عام ١٨٥٦ الذى منحه الوالى محمد سعيد باشا إلى فرديناند ديلسبس، إذ ورد فى المادة ١٤ من هذا العقد ما يلى: «نعلن رسميا باسمنا وبأسماء خلفائنا أن القناة البحرية الكبرى بين السويس إلى (الطينة) والموانئ التابعة لها مفتوحة على الدوام بصفتها (ممرا محايدا) لكل سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تميز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات فى مقابل دفع الرسم».

وجاءت معاهدة الآستانة فى ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ مؤكدة ومنظمة لحياد قناة السويس وحرية الملاحة فيها، وتتلخص أحكام هذه المعاهدة فى أن تبقى قناة السويس دائما حرة مفتوحة فى حالتى السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول دون تمييز بينها، وتعهدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور فى القناة فى حالتى السلم والحرب، وأن تمتنع عن حصارها أو اتخاذها ميدانا للتحركات الحربية، وللسفن التجارية فى حالة الحرب أن تجتازها وتمر فيها بالقدر الضرورى لمرورها، وعليها أن تمر منها بأسرع ما يمكن دون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة، ولا يجوز لها على كل حال أن ترسو بمينائى بور سعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة إلا فى الأحوال القهرية.

ولا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها أو تنقل منها جنودا أو ذخائر أو مهمات حربية، ولا يجوز للدول غير المحاربة أن تبقى بوارجها الحربية بالقناة ولكن لها أن تبقيها فى مينائى بور سعيد والسويس على أن لا يزيد ما لكل دولة على اثنتين، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة، وقد حددت منطقة الحياد بالقناة البحرية وموانئها وفى دائرة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ، وتعهدت الدول بعدم المساس بترعة المياه العذبة وفروعها التى تروى منطقة القناة، كما تعهدت بعدم المساس بجميع المهمات والمبانى والمنشآت التابعة للقناة البحرية والترعة العذبة، وحفظت المعاهدة حق مصر فى السيادة على منطقة الحياد من حيث إنها أرض مصرية وحق إجراء كل ما تراه فيها للدفاع عن مصر والمحافظة على الأمن والنظام فيها على أن لا تتعارض هذه الوسائل مع حرية المرور فى القناة.

* * *

تفجر الصراع على السلطة

بين

محمد نجيب وعبد الناصر

الفصل الواحد والعشرون

إن قصة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر التى اشتعلت خلال شهرى فبراير ومارس عام ١٩٥٤ لم تنشأ من فراغ وإنما كانت لها بذور دفينة أخذت فى النمو منذ الأشهر الأولى من الثورة، فلقد بدأ عبد الناصر يشعر بالغيرة منذ أن تركزت كل الأضواء على اللواء محمد نجيب باعتباره الرجل الذى قاد الثورة وطرد الملك وأنقذ الشعب المصرى من عهد الظلم والطغيان، وأصبح أمل البلاد فى تحريرها من الاستعمار البريطانى الجاثم على صدرها منذ سبعين عاما، ولم يكن عبد الناصر برتبته الصغيرة وشخصيته المجهولة من معظم أفراد الشعب والجيش بقادر على أن يدخل فى منافسة متكافئة مع محمد نجيب بشعبيته الضخمة، بين الجماهير ومكانته المرموقة داخل مصر وخارجها، إلى الحد الذى كان يدفع الجماهير إلى التدافع والتزاحم فى حماسة حول سيارته والتصفيق والهتاف بحياته كلما صادفهم موكبه بصورة لم يسبق لها مثيل، وكانت صوره توضع فى أبرز الأمكنة فى المنازل والمكاتب، وأحاديثه وخطبه تتصدر الصفحات الأولى من الصحف المصرية والعربية، كما كانت الصحف الأجنبية تتسابق لنشر أحاديثه وصوره، وصدرت بعض المجلات العالمية الذائعة الصيت على أغلفتها صورة له بملابسه العسكرية كانت ملامحه فيها تمثل الصلابة والقوة وقد كتب تحتها بالإنجليزية عبارة الرجل القوى **the Strong man** محمد نجيب، وكانت هذه العبارة كما روى لى محمد نجيب نفسه تثير ثائرة عبد الناصر، وتبعث فى نفسه كوامن الغيرة والحسد رغم حرصه على إخفاء مشاعره الحقيقية عن كل من حوله.

وأصبح محمد نجيب بعد أقل من شهرين من قيام الثورة، يتولى أخطر ثلاثة مناصب فى مصر وهى: رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة، مما جعل فى حوزته سلطات لم تتجمع مثلها لشخص واحد من قبله، ولذا حرص عبد الناصر قبل إعلان إلغاء الملكية وقيام الجمهورية فى مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية أن ينزع قيادة القوات المسلحة منه كى يتولاها صديقه الحميم وموضع ثقته

في الفصل الثالث أكدت بما لا يقبل الشك بأن مؤسس تنظيم الضباط الأحرار هو "جمال عبد الناصر" بغض النظر عمن أول من سيُحاكم.. وحتى في مسألة المحاكمة.. كان الجميع سيعترف بأن جمال عبد الناصر هو مؤسس التنظيم.. وبالتالي كان سيتم محاكمته وإعدامه مع نجيب، وبما أنه مؤسس التنظيم فمن الطبيعي أن يكون هو من يحكم

الرائد عبد الحكيم عامر الذى أصر على ترقيته من رائد إلى لواء دفعة واحدة، وبرغم المعارضة العنيفة التى أبداها محمد نجيب إلى حد التهديد بالاستقالة، وبرغم تذمر بعض أعضاء مجلس الثورة لهذه الترقية الشاذة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الجيش المصرى، فإن عبد الناصر استمات فى سبيل تحقيق هدفه ولجأ إلى كافة الطرق والوسائل حتى نجح فى أن يولى عبد الحكيم القيادة العامة، وكان أول قرار وقعه محمد نجيب بصفته رئيساً للجمهورية هو الأمر الجمهورى رقم ١ بتعيين الرائد أ ح / عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة مع منحه رتبة اللواء، ولكن تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما أحدث بالطبع حالة من عدم الرضا بين قادة القوات المسلحة، ولكنهم جميعا رضخوا للأمر الواقع حرصا على مناصبهم وامتيازاتهم باستثناء قائد واحد هو اللواء طيار حسن محمود قائد سلاح الطيران الذى بادر بتقديم استقالته حرصا على كرامة رتبته كما قال، وكان عبد الناصر يستهدف من وراء ذلك ألا يجمع محمد نجيب بين أربع رئاسات كبرى فى وقت واحد، وأن يضمن ولاء القوات المسلحة له عن طريق صديقه عبد الحكيم عامر باعتبارها العامل الحاسم فى أى صراع على السلطة يقع بينه وبين محمد نجيب فى المستقبل، أو عند رغبته فى التخلص من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ونتيجة لسيطرة عبد الحكيم عامر على قيادة القوات المسلحة تم إقصاء باقى أعضاء مجلس الثورة تدريجيا عن أسلحتهم بحجة ترك حرية العمل للقائد العام، كما حرص ضباط مكتب القائد العام الذين كان يرأسهم الصاغ (الرائد) صلاح نصر مدير المكتب ومساعده اليوزباشى (النقيب) عباس رضوان على إبعاد ضباط الأسلحة عن ممثليهم فى مجلس الثورة عن طريق التهديد والوعيد تارة، وعن طريق الترغيب والتلويح لهم بالمناصب المغرية والخدمات المرجوة تارة أخرى، حتى تم بالفعل عزل أعضاء مجلس الثورة عن

أسلحتهم وزملائهم تماما، وفضلا عن ذلك نجح عبد الناصر بالاشتراك مع عبد الحكيم عامر فى تكوين مجموعات وشلل من الأعوان الموالين لهم فى مختلف أسلحة الجيش، كان بعضهم من الضباط الأحرار من الصف الثانى وكان البعض الآخر من الانتهازيين والمنافقين الذين فاتهم شرف الاشتراك فى الثورة، فأرادوا ألا تفوتهم فرصة اجتناء المغانم والمكاسب بإظهار الخضوع والولاء لمن يملكون أسباب القوة والنفوذ ومن فى يدهم توزيع المناصب والمزايا على الأنصار والمريدين.

وقد قامت هذه المجموعات بأخطر الأدوار فى أزمتى فبراير ومارس عام ١٩٥٤، إذ قاوموا كل اتجاه يهدف إلى حل مجلس قيادة الثورة أو إعادة الدستور والحريات العامة والحياة النيابية والديمقراطية إلى البلاد، وكانوا على أتم استعداد لاستخدام السلاح وإغراق مصر فى بحر من الدماء فى سبيل استبقاء السلطة فى أيدى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وباقى أعضاء مجلس الثورة، لا إيمانا منهم بأن ذلك كان فيه مصلحة الوطن ولكن ضمانا لاستمرار بقائهم فى مناصبهم الكبيرة والحفاظ على امتيازاتهم الضخمة ومكاسبهم الوفيرة، وفضلا عن ذلك كانوا يخشون أن تؤدى إعادة الدستور والحياة الديمقراطية ورفع الرقابة عن الصحف إلى افتضاح أمر بعضهم وانكشاف سر ما اقترفوه من جرائم وآثام أو تنكيل بالمواطنين أو استغلال للنفوذ، مما كان سيؤدى إلى وقوعهم تحت طائلة القانون وتقديمهم إلى المحاكمة لينالوا جزاءهم الرادع.

ومنذ أواخر عام ١٩٥٣ بدأت مظاهر الخلاف التى كانت كامنة فى الأعماق تطفو على السطح، ويشعر بها الكثيرون، فلقد نجح عبد الناصر بفضل صلاته الوثيقة ببعض كبار الصحفيين مثل مصطفى وعلى أمين وحسنين هيكل ومحمد التابعى وحسين فهمى وجلال الحمامصى فى جعل الصحف المصرية تبرز صوره وأنباءه فى صفحاتها الأولى باعتباره الرجل القوى الذى يمسك بزمام الأمور فى مجلس الثورة، والذى يوجه أحداث السياسة

الخارجية المصرية، وعمل عبد الناصر من جا نبه على ترسيخ هذه الصورة بشتى الطرق والوسائل وإفهام الناس أنه صانع الثورة الحقيقى، وأن محمد نجيب لم يكن سوى الواجهة وأنهم لم يحضروه إلا ليلة الثورة بحكم سنه ورتبته، ولم يكتف عبد الناصر بما كانت توليه الصحف الموجودة من اهتمام به ومتابعة لأعماله، فقد حرص على إصدار جريدة جديدة لتكون لسان حال الثورة ولسان حاله بالطبع، وتم له تحقيق ذلك بإصدار جريدة الجمهورية واختار لرئاسة تحريرها أحد كبار الصحفيين وهو حسين فهمى، وكان وقتئذ من أقرب المقربين إليه وأسند مسئولية إدارتها إلى المقدم أنور السادات زميله فى مجلس قيادة الثورة وأحد الموالين له فى المجلس بشكل مستديم ولافت للنظر، وكان عبد الناصر يراجع بنفسه المانشيتات والعناوين الرئيسية لهذه الجريدة قبل صدورها وبذا أصبح لعبد الناصر وزن كبير فى المجال الإعلامى فاق كثيرا ما كان يتمتع به محمد نجيب رئيس الجمهورية.

وشهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٣ تفاقم هذا الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر الذى كان يؤيده معظم أعضاء مجلس الثورة، وكان من ضمن أسباب ثورة محمد نجيب على عبد الناصر تصرفات أعضاء الوفد المصرى فى المفاوضات الرسمية التى كانت تجرى مع بريطانيا من أجل تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر، وكان الوفد المصرى برئاسة محمد نجيب وعضوية جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية، وقد ذكر محمد نجيب فى مذكراته «كلمتى للتاريخ» أنه لاحظ ظاهرة كانت تتكرر خلال الجلسات وهى كتابة بعض الأعضاء العسكريين أوراقا صغيرة وتمريرها إلى عبد الناصر الذى كان يقرأها ويشير إلى مرسلها بهزة رأس خفيفة، بما كان يعنى تجاهل أعضاء الوفد المصرى لرئيسهم أمام الوفد البريطانى، وقد استدعى محمد نجيب عبد الناصر إلى مكتبه بسبب ذلك، وثار فى وجهه ثورة عنيفة وذكر له أن هذه التصرفات

أمام المفاوضين الإنجليز لن تضعف شخصيته هو، ولكنها تضعف شخصية مصر، وأنها تدل على وجود خلافات، ومن مصلحة الإنجليز تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها، وإذا كان هذا معقولا داخل مجلس الثورة أو خارجه، فإنه لا يمكن أن يكون معقولا على مائدة المفاوضات مع العدو.

ووصلت الخلافات إلى ذروتها عندما أجرى مجلس الثورة تعديلا وزاريا في وزارة محمد نجيب برغم عدم حضوره الاجتماع بسبب وجوده في الاسكندرية، فقد قرر المجلس في أكتوبر ١٩٥٣ أن يتفرغ عبد الناصر لعمله نائبا لرئيس الوزراء فقط، وأن يتخلى عن وزارة الداخلية، وتبع ذلك صدور قرار بتعيين زكريا محيي الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا للمواصلات، وكان الأمر الذى لم يحدث له مثيل في أى بلد في العالم أن الوزيرين الجديدين باشرا العمل في وزارتيهما دون أداء اليمين القانونية أمام محمد نجيب بوصفه رئيسا للجمهورية.

وبدأ الخلاف ينتقل إلى مرحلة العلانية، فقد ألقى عبد الناصر أثناء انعقاد مؤتمر شعبي في الاسكندرية في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ خطابا حمل فيه على الطغيان والاستبداد، وطلب من المستمعين ألا يسمحوا لأى منافق أو مخادع أن يخدعهم أو يغشهم وغضب محمد نجيب لأنه أدرك أن عبد الناصر يقصده بكلماته، وتضاعف غضبه عندما استمع إلى خطابي صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف اللذين خطبا بعد عبد الناصر، فقد نهجا على منواله من حيث التعريض به مما أثار اندهاش الحاضرين وأصبح موضع تعليقاتهم.

ولم يلبث عبد الناصر أن نقل دائرة الخلاف إلى محيط الصحافة، فقد أصدر توجيهاته إلي رؤساء تحرير الصحف المصرية بعدم نشر أحاديث وصور محمد نجيب في صحفهم إلا في أضيق الحدود، كما حرص صلاح سالم وزير الإرشاد القومي (الإعلام) على تجنب إذاعة خطب وأحاديث محمد نجيب

عن طريق دار الإذاعة إلا عند الضرورة القصوى، وفى الوقت الذى ركزت فيه أجهزة الإعلام اهتمامها بعبد الناصر خضوعا لتوجيهات وزيرها صلاح سالم اشتدت الشكاوى من جانب محمد نجيب لأن خطبه وأحاديثه لا تذاع بالقدر الكافى ولا تعطى الصحف لصوره وأنبائه القدر المفروض لرئيس الدولة من مساحتها، وبذل عبد الناصر جهوده لاستقطاب أعضاء مجلس الثورة إلى صفه منذ بداية الثورة.

ولم يجد عبد الناصر أية صعوبة فى ذلك الأمر فقد ضمن بسهولة حشد أصوات أعضاء المجلس إلى جا نبه فى صراعه الضارى على السلطة مع اللواء محمد نجيب تمهيدا لإزاحته والحلول مكانه فى جميع مناصبه، إذ إن عبد الناصر هو صاحب الفضل الأول فى تمتعهم بعضوية هذا المجلس الذي حقق لهم السطوة والنفوذ والشهرة والهيمنة على كل مقاليد السلطة فى البلاد، برغم أن ذلك قد تم دون اختيار أو انتخاب لهم من الضباط الأحرار الذين اشتركوا بالفعل فى عمليات الثورة، وكانوا معرضين للإعدام فى حالة فشلها، ولذا فهم أصحاب الحق فى انتخاب ممثليهم فى مجلس الثورة بلا جدال خاصة أن بعض أعضاء المجلس لم يكن لهم أى دور ليلة ٢٣ يوليو، كما أن بعضهم لم يكن له أية شعبية بين ضباط الجيش، والدليل على ذلك سقوط أحدهم سقوطا مدويا فى انتخابات نادى الضباط الشهيرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وهو جمال سالم.

وتبعًا لذلك طلب عبد الناصر من أعضاء المجلس الاجتماع بمنزله مرة كل أسبوع قبل الموعد الأسبوعى المحدد لاجتماع المجلس بمقره بالجزيرة وهو يوم الأحد للاتفاق مسبقا على جميع الموضوعات حتى يصبح الاجتماع الأسبوعى برئاسة محمد نجيب اجتماعًا شكليا ولا جدوى من انعقاده، وحتى يشعر محمد نجيب أنه وحده فى جانب، والمجلس كله فى جانب آخر، وبذا يتم عزله وشله، وساعد عبد الناصر على المضى فى خطته انحياز جمال سالم له انحيازا تاما، وهو الذى كان يشكل بالنسبة له فى الماضى عنصر إزعاج مستمر داخل المجلس بسبب شدة عصبيته وحدة ألفاظه وارتفاع صراخه أثناء المناقشات، فقد

تقدم جمال سالم باقتراح تفويض عبد الناصر أحيانا فى اتخاذ القرارات بعد استطلاع رأى زملائه تليفونيا دون الحاجة إلى اجتماع المجلس، وبرغم اعتراض البغدادى وصلاح سالم على ذلك إلا أن الاقتراح أصبح قرارا ملزما بعد أن حصل على موافقة أغلبية الأعضاء، ومن العجيب أن جمال سالم كان أشد أعضاء المجلس ندما فيما بعد على هذه السلطة التى خولها المجلس لعبد الناصر، والتى اصطلى هو شخصيا مثل باقى الأعضاء بنارها، وعندما عاتبه البغدادى بعد فترة طويلة على اقتراحه الخاطئ الذى أدى إلى إضعاف شخصية مجلس الثورة ونقل السلطة بكاملها إلى عبد الناصر، فسّر موقفه وقتذاك بأنه كان يثق ثقة عمياء فى عبد الناصر، ولم يكن يظن أنه رسم لنفسه خطة لتركيز كل السلطات فى يديه .

وبرغم الهدوء الظاهرى الذى ساد العلاقة بين محمد نجيب وعبد الناصر فى أوائل عام ١٩٥٤ فإن الخلاف لم يلبث أن تفجر بينهما بصورة حادة يوم الخميس ١١ فبراير ١٩٥٤، وكان السبب هو إصرار محمد نجيب على حضور حفل الذكرى السنوية لوفاة حسن البنا المرشد العام الراحل للإخوان المسلمين، والتى كان موعدها يوم الجمعة ١٢ فبراير، فقد كان عبد الناصر يرغب فى أن يذهب وحده إلى هذا الحفل ليقضى على الشائعة التى ذاعت وقتئذ وهى أن محمد نجيب يعطف على الإخوان المسلمين، وأنه كان معارضا للقرار الذى صدر من مجلس الثورة فى ١٤ يناير ١٩٥٤ باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسيا وبذا يطبق عليها قرار مجلس الثورة الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ بحل جميع الأحزاب السياسية، وما تبع ذلك من اعتقال المستشار حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين وما يربو على ٤٥٠ عضوا من أعضاء الجماعة البارزين، كان من بينهم عدد من ضباط الجيش والشرطة، ولذا لم يكد عبد الناصر يعرف من صلاح سالم أثناء انعقاد مجلس الوزراء صباح ذلك اليوم بما انتواه محمد نجيب من حضور حفل الذكرى السنوية هو الآخر، حتى خرج من قاعة اجتماع المجلس وهو في حالة عصبية شديدة..

لماذا اقترح جمال سالم اغتيال محمد نجيب؟

ويبدو أن عبد الناصر كان يعلق آمالا كبيرة على حضوره وحده حفل الذكرى السنوية للمرحوم حسن البنا دون أن يشا ركه محمد نجيب فى حضورها كوسيلة لاستمالة العناصر المعتدلة فى جماعة الإخوان المسلمين إليه، بعد ما حاق بالجماعة من أضرار بالغة بسبب القرار الذى صدر بحلها ثم باعتقال مرشدها العام وعدد كبير من قادتها وأعضائها، وفى الوقت نفسه لكى يضعف من صلات الإخوان المسلمين التى بدأت تتوثق مع محمد نجيب تمهيدا لمحاولة استقطابهم إلى صفه هو والاستفادة من شعبيتهم فى الصراع المحتدم بينه وبين محمد نجيب، وهى المحاولة التى نجحت بالفعل فيما بعد عندما نشبت أزمة مارس ١٩٥٤ .

ونظرا لأن حضور محمد نجيب حفل الذكرى السنوية كان يهدد خطته بالفشل، لذلك ثار عبد الناصر بطريقة لم يتعودها زملاؤه من قبل، ولم يكن سبب الخلاف فى هذه المرة وهو حضور محمد نجيب ذكرى وفاة سنوية يستحق كل ما أظهره من غضب وثورة إلى الحد الذى جعله يتصل هاتفيا بأحد زملائه وهو عبد اللطيف البغدادى بعد ظهر اليوم نفسه بعد عودته إلى منزله عقب اجتماع مجلس الوزراء فى الصباح ويبلغه فى عصبية شديدة أنه عاص، وأنه سيعود إلى الجيش مرة ثانية تاركا السياسة لمحمد نجيب حتى ينكشف للبلد، فتطالب البلاد بعودته هو ثانية، ولكن البغدادى عمل على تهدئة ثائرته وإفهامه بمدى خطورة هذا التصرف وأنه لابد من التفكير فى حل آخر.

وفى الاجتماع الذى عقده مجلس قيادة الثورة بدون محمد نجيب فى السادسة مساء يوم الجمعة ١٢ فبراير ١٩٥٤ بمنزل جمال عبد الناصر، كشف عبد الناصر عن مدى ما أصابه من غيظ وإحباط نتيجة لاعتزام محمد نجيب حضور حفل الذكرى السنوية للمرحوم حسن البنا، فقد روى لزملائه أعضاء المجلس أنه فى صباح اليوم نفسه اتصل هاتفيا بالنقيب إسماعيل فريد ياور محمد نجيب وطلب منه أن يبلغ محمد نجيب بعدم ذهابه إلى حفل ذكرى

وفاة حسن البنا، وأنه يحذره من الذهاب وإلا فإن العاقبة ستكون وخيمة عليه، وذكر جمال لزملائه أنه سب ولعن محمد نجيب بأشنع النعوت والألفاظ، وطالب إسماعيل فريد أن ينقل إليه هذه الشتائم دون تحريف أو تخفيف، كما طلب منه أيضا أن يبلغه أن مجلس الثورة يعقد اجتماعات متواصلة لبحث موقفه واتخاذ قرار بشأنه، وكان عبد الناصر يستهدف من نقل رسالته المليئة بالتحذير والشتائم إرهاب محمد نجيب، وأن يوضح له أن مجلس الثورة بأكمله فى صفه هو، وأن عليه الانزواء والخضوع حتى لا يتخذ مجلس الثورة قرارا يؤدى إلى الإطاحة به.

وقد اتضح أن محمد نجيب عدل عن حضور حفل الذكرى السنوية للمرشد الراحل حتى لا يحدث صدام علنى بينه وبين عبد الناصر أمام الناس، وربما أراد ترك المجال له مادام مصرا على الحضور وحده بهذه الصورة غير العادية، والذى حدث أن عبد الناصر حضر هذا الحفل بالفعل وبرفقته صديقه الصدوق وقتئذ صلاح سالم وألقى كلمة على الحاضرين بمناسبة هذه الذكرى السنوية، ويبدو أن امتناع محمد نجيب عن حضور الحفل نتيجة لثورة الغضب التى انتابت عبد الناصر – برغم ما فى هذا التصرف من مرونة وتسامح – قد شجع عبد الناصر على ممارسة مثل هذه الضغوط على محمد نجيب فى المستقبل لحمله على الخضوع لمطالبه اعتقادا منه أن محمد نجيب لم يذعن لمطلبه بالامتناع عن حضور الحفل إلا نتيجة لضعفه.

ونظرا لأن المناقشات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بشأن العلاقة مع محمد نجيب لم تؤد إلى أية نتائج ولم يتم التوصل لأية حلول، لذا اشتد التوتر والانفعال بالحاضرين إلى الحد الذى جعل جمال سالم يقترح على زملائه بأنه سيقوم باغتيال محمد نجيب للخلاص من هذا المأزق، وعلى المجلس أن يقوم بعد ذلك بمحاكمته، وبرر قيامه بهذا العمل بأنه قد أصبح معروفا عنه فى البلاد بأنه ميرابو الثورة (كان ميرابو هذا الذى أراد جمال سالم التشبه به هو خطيب الثورة الفرنسية، ولم يعرف عنه بتاتا ميله إلى القتل أو سفك الدماء) ومن حسن الحظ أن مجلس الثورة لم يوافق على اقتراح جمال سالم.

ولم يلبث الموقف بين محمد نجيب ومجلس الثورة أن تدهور بسرعة

بالغة، ففى يوم الأحد ٢١ فبراير ١٩٥٤ حضر محمد نجيب إلى مكتبه بمقر مجلس الثورة بالجزيرة لحضور الاجتماع المقرر عقده أسبوعيا، وكان أعضاء المجلس مجتمعين بمكتب عبد الناصر بعد أن تم اتفاقهم من قبل على محاولة عزل محمد نجيب بعيدا عن المجلس وشله عن العمل، وعندما مضت حوالى ساعة ونصف ا لساعة دون صعود أعضاء المجلس إلى مكتب محمد نجيب لكى يبدأ الاجتماع، أرسل محمد نجيب ياوره النقيب إسماعيل فريد إلى مكتب عبد الناصر لاستعجالهم فى الصعود إليه، وعندئذ ثار عليه جمال سالم وسبه هو ورئيسه الذى أرسله بشتائم مقذعة مما دفعه إلى الخروج من الغرفة مهرولا، وكظم محمد نجيب غيظه رغم ما جرى لياوره واتصل هاتفيا بنفسه بمكتب عبد الناصر فرد عليه حسين الشافعى، وعندما سأله عن سر تأخرهم فى الحضور إلى مكتبه أجابه حسين الشافعى أن عددهم لم يكتمل بعد، وأنهم منتظرون حضور صلاح سالم.

وعندما أيقن محمد نجيب أن أعضاء المجلس يرفضون الاجتماع به غادر مقر المجلس غاضبا بسبب هذه التصرفات الصغيرة غير اللائقة، وفوجئ أعضاء المجلس بالبروجى يعلن مغادرة الرئيس للمقر ودار النقاش بين أعضاء المجلس عقب انصراف محمد نجيب عن المشكلة التى أصبحوا يواجهونها بشأن العلاقة بينهم وبين محمد نجيب، وضرورة البحث عن حل للخروج من هذا المازق، واستقر رأى الأعضاء بعد مناقشات طويلة على ضرورة توزيع السلطة التنفيذية، فيكتفى محمد نجيب بمنصب رئيس الجمهورية، بينما يعهد إلى جمال عبد الناصر بتولى رئاسة الوزارة، وكان البعض يرى وجوب إصدار المجلس هذا القرار فى الحال، ولكن البعض الآخر وجد أن الحكمة تقتضى تأجيل اتخاذ هذا القرار حتى يذهب وفد من أعضاء المجلس كان يتكون من جمال سالم وحسين الشافعى وكمال حسين إلى محمد نجيب للتفاهم معه وإقناعه بالاكتفاء برئاسة الجمهورية، وأن يتولى عبد الناصر رئاسة الوزارة حتى لا يسرى الاعتقاد بين الناس بأن القرار قد اتخذ رغم إرادته، خاصة أن الصحفيين داخل المبنى قد لاحظوا دون شك أن المجلس استمر فى الانعقاد رغم مغادرة محمد نجيب لمقر المجلس..

لماذا قدم محمد نجيب استقالته؟

في يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٥٤ اجتمع مجلس الثورة بكامل أعضائه في مقره بالجزيرة فيما عدا محمد نجيب، وقام جمال سالم بعرض نتيجة مقابلته مع زميليه لمحمد نجيب في اليوم السابق، فقد أبلغوه بضرورة تحديد الاختصاصات وأفهموه ضمنا أنه من الأفضل له الاكتفاء برئاسة الجمهورية دون رئاسة الوزراء، ولكن محمد نجيب لم يوافق على رأيهم، وبدا أمامهم شديد الوثوق بنفسه، وفي أثناء الاجتماع حضر إسماعيل فريد ياور محمد نجيب وقدم لكمال حسين باعتباره سكرتير المجلس خطابا معنونا باسمه، وعندما فضه كمال وقرأ ما بداخله تبين للحاضرين أنه استقالة مقدمة من محمد نجيب، وكان نص الاستقالة كما يلي:

(السادة أعضاء مجلس قيادة الثورة: بعد تقديم وافر الاحترام يحزنني أن أعلن لأسباب لا يمكنني أن أذكرها الآن أنني لا يمكن أن أتحمل مسئوليتي في الحكم بالصورة المناسبة التي ترتضيها المصالح القومية ولذلك فإنني أطلب قبول استقالتي من المهام التي أشغلها وإني إذ أشكركم على تعاونكم معي أسأل الله القدير أن يوفقنا إلى خدمة بلدنا بروح التعاون والأخوة).

هذا ولم يقرر محمد نجيب تقديم استقالته إلا بعد أن أيقن أن استمراره رئيسا للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة أصبح أمرا مستحيلاً، فلقد صبر طويلا على سلسلة متصلة من التجاهلات والإهانات له من جانب أعضاء مجلس الثورة، فقد كان المجلس يجتمع أحياناً في غيابه، ويتخذ قرارات يفاجأ بها محمد نجيب منشورة في الصحف، ووصل التجاهل غايته عندما اتخذ المجلس قرارا بإعطاء صلاحيات المجلس لعبد الناصر في حالة عدم انعقاده، وبالإضافة إلى هذه التصرفات والمضايقات المتعمدة والتجاهل المعيب لرئيس الجمهورية كان محمد نجيب يعاني من هموم كثيرة كشف الستار عنها في الصفحتين ١٨٦ و ١٨٧ من مذكراته «كلمتي للتاريخ» فقد ذكر ما يلي: «كان من الأسباب الرئيسية لتقديم استقالتي أيضا إلى جانب وصول الخلافات

إلى ساحة الشعب سحب أموال الدولة وبعثرتها كمصاريف سرية وصرفها دون حساب، وقبل أيام من تقديم استقالتى لم أتورع عن مهاجمة هذه التصرفات علنا فى اجتماع المؤتمر المشترك لمجلس القيادة ومجلس الوزراء، عندما تساءل جمال سالم لماذا أنت غاضب علينا؟ ورويت له قصة شقيقه الذى طبع بطاقة عليها اسمه وتحتها هذه الكلمات (شقيق جمال سالم وصلاح سالم) ليستخدمها فى الوساطة وتسهيل الأمور، وتحدثت عن مظاهر الثراء التى بدت على بعضهم وعن المصاريف السرية التى توزع على الأصدقاء والأنصار، وتفسد ذمم الضباط وضمائرهم، وعن دولة المخابرات التى يتم إنشاؤها وتعزيزها ويشرف على تنظيمها بعض ضباط المخابرات الأمريكية، وكذلك بعض الضباط الألمان الذين كانوا من الجستابو، الاستقالة الآن ليست من أجلى فقط، ولكنها من أجل شعب مصر التى استمد منه سلطتى ومركزى، والذى انتقلت الخلافات إلى ساحته، وكتبت الاستقالة فى كلمات محدودة بأننى غير قادر على التعاون مع المجلس وغير موافق على كثير من قراراته، صحيح أننى أنا الذي وضعت لائحة العمل الديمقراطى فى المجلس، ولكن شعب مصر ليس هو مجلس الثورة، نحن لم نجلس فى مواقعنا بانتخابات شرعية، ولا يمكن أن تتبلور إرادة شعب مصر فى عدد محدود من الأفراد، تبينت أنهم لا يعملون بوحى من ضمائرهم المجردة، وإنما يتحرك معظمهم بأساليب ومناورات تستهدف المصلحة الذاتية قبل المصلحة العامة، وعندما كتبت الاستقالة شعرت براحة نفسية هائلة وأصبح الأمر في يد الشعب وأرسلت لهم الاستقالة».

وكان وقع الاستقالة على أعضاء المجلس أشبه بالصاعقة، وطلب عبد الناصر من إسماعيل فريد إبلاغ محمد نجيب بعدم مغادرته منزله حتى تصدر إليه أوامر أخرى من المجلس، وجلس أعضاء المجلس يواجهون المأزق الذى غدوا فيه، وقد توترت أعصابهم، واستبدت بهم الحيرة، فقد كان إعلان استقالة محمد نجيب يحمل خطر نشوب ثورة داخلية نتيجة لشعبيته الجارفة، كما أن رفضهم لقبولها معناه خضوعهم له وانصياعهم بعد ذلك لأوامره، ورغم

الاقتراحات المتعددة التى انهالت من الأعضاء، فلقد ظل عبد الناصر ساكتا لا يتكلم، وعندما هدأ الجو قليلا بدأ عبد الناصر يتكلم، فذكر للأعضاء الذين أنصتوا جميعا إليه أن الحل الذى يراه هو إرضاء محمد نجيب وقبول جميع شروطه والخضوع له وإقناعه بسحب الاستقالة لتفويت الفرصة عليه، ولكن بعد شهر واحد أى فى ٢٣ مارس القادم سيتخذ الترتيبات بنفسه لإتمام التخلص منه نهائيا.

ووفقا لما ورد فى الصفحة ١٩ من كتاب «الصامتون يتكلمون» للأستاذ سامى جوهر وجد البغدادى نفسه يبكى ويصرخ قائلا لعبد الناصر: «إزاى واحد منا تخلص منه؟» وأجاب عبد الناصر بهدوء «لأنه أشد إجراما على الثورة من أعدائها ... إنه خان مبادئها» وقال البغدادى وهو لا يزال يبكى: «إن هناك احتمالا ولو واحد فى المليون أن تنكشف الحقيقة، وعندها ستنتهى الثورة، وتنهار كل مبادئها» وتكلم صلاح سالم أيضا معترضا على فكرة التخلص من محمد نجيب مبينا أن الأمر لابد أنه سينكشف، ومن أن المجلس هو المدبر له، وأن هذا سيكون كفيلا بالقضاء على سمعة المجلس، وبين أيضا الأضرار التى ستنتج عنه بالنسبة للوضع فى السودان وذلك لمحبة الشعب السودانى لمحمد نجيب، ورأى المجلس لحسن الحظ أيضا استبعاد اقتراح جمال عبد الناصر» ..

واستكمالا لمجرى الأحداث التى جرت عقب اجتماع مجلس الثورة الذى تلقى خلاله استقالة محمد نجيب ننقل فيما يلى ما ورد فى الصفحة ٢٥٢ من مذكرات خالد محيى الدين - والآن أتكلم -: «وكنا يوم الثلاثاء (٢٣ فبراير) موعد اجتماع المؤتمر المشترك واتصلوا بنا من قاعة المؤتمر المشترك (فى مبنى مجلس النواب) ليقولوا إن الاجتماع جاهز وأن محمد نجيب هنا، وذهبنا جميعًا إلى الاجتماع فيما عدا عبد الناصر الذى كان فيما يبدو مرتبطا بموعد فى منزله، واتفقنا أن نلحق به هناك فور انتهاء الاجتماع، وسارت الأمور فى الاجتماع سيرها العادى ونوقشت موضوعات عادية واتفقنا على العديد من القرارات ومحمد نجيب يمارس مهامه وكأنه لم يستقل، وأثار هذا

الموضوع هواجس عديدة لدىَّ، فإن محمد نجيب يقرر الاستقالة لكنه فيما يبدو يقررها لمجرد الضغط، والزملاء يتحدثون لدى أى مشكلة عن الاستقالة دون أن يستقيل أحد أو يفكر جديا في التنازل عن أقل قدر من السلطة، ومن ثم يرفضون أى تفكير فى عودة الديمقراطية والحياة النيابية» وفور انتهاء الاجتماع أسرع أعضاء مجلس الثورة إلى منزل عبد الناصر لمواصلة مناقشاتهم بشأن الاستقالة التى قدمها محمد نجيب لمحاولة الوصول إلى حل للموقف.

وبعد مناقشات طويلة حادة تم الاتفاق بين الأعضاء على الانسحاب من الميدان السياسى، والعودة إلى صفوف الجيش، وترك مقاليد الأمور لمحمد نجيب مزودا بسلطات مجلس الثورة كاملة، وعلى أن يتم إعلان ذلك البيان من مقر مجلس الثورة ظهر يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٤ عقب الانتهاء من اجتماع مجلس الوزراء، وتم الاتفاق بين أعضاء المجلس على العودة للعمل فى الجيش وإنشاء تنظيم سرى جديد، كما كان الحال قبل قيام الثورة، وانتهى الاجتماع فى الساعة الرابعة صباحا، ولكن هذا القرار لم يتم إعلانه ظهر يوم ٢٤ فبراير كما تم الاتفاق، فقد امتلأ المجلس بالجزيرة منذ الصباح بعدد كبير من ضباط الجيش الذين أعلنوا ثورتهم ضد هذا القرار وتصميمهم على ضرورة استمرار أعضاء المجلس فى السلطة حتى لو أدى الأمر إلى اعتقالهم وإلزامهم بالاستمرار عنوة، وقد أدى ذلك بالطبع إلى عدول أعضاء المجلس عن قرارهم السابق،وليس هناك من شك فى أن بعض أعضاء المجلس هم الذين قاموا بانفسهم بالاتصال بأعوانهم من الضباط الذين يسيرون فى فلكهم، ويجنون المكاسب بحكم صلاتهم الوثيقة بهم، كى يثيروا ثائرتهم ويحرضوهم على الحضور إلى مقر المجلس لعمل تمثيلية الضغط على أعضاء المجلس والتهديد باعتقالهم إذا لم يستمروا فى ممارسة السلطة، ومما يثبت ذلك أن موعد انتهاء اجتماع المجلس بمنزل عبد الناصر، كان الرابعة صباحا، فكيف علم هؤلاء الضباط الذين حضروا منذ الصباح إلى مقر المجلس بالقرار الذى كان من المفترض إعلانه ظهر يوم ٢٤ فبراير أى بعد بضع ساعات فقط من انتهاء الاجتماع؟.

وعقب عدول مجلس الثورة عن قراره عقد أعضاء المجلس جلسة بعد الظهر فى مقر المجلس بالجزيرة لاتخاذ قرار نهائى فى موضوع استقالة محمد نجيب، وكانت جلسة طويلة ومثيرة استمرت حتى الثانية صباحا يوم ٢٥ فبراير، وعندما اشتدت حدة المناقشة وشعر الأعضاء أنهم يدورون فى حلقة مفرغة دون التوصل إلى قرار زاد التوتر والانفعال، إلى الحد الذي جعل جمال سالم يهدد زملاءه بأنه فى حالة عدم الوصول إلى حل حتى الساعة الخامسة صباحا فإنه سيتوجه إلى منزل محمد نجيب ويقوم بضربه بالرصاص ثم يقتل نفسه هو أيضا، وبذلك يكون المجلس قد عرضت عليه خلال بضعة أيام ثلاثة اقتراحات بقتل محمد نجيب، اثنان من جمال سالم وواحد من عبد الناصر، ومن حسن الحظ أنها رفضت جميعا، وأخيراً استقر رأى المجلس على قبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه مع مد فترة الانتقال واتباع سياسة الشدة ضد المناهضين للثورة.

وكان خالد محيى الدين هو الوحيد من أعضاء مجلس الثورة الذى اعترض على قرار المجلس وحاول تقديم استقالته، ولكن زملاءه طلبوا منه إرجاء إعلانها حتى يصدر القرار بقبول استقالة محمد نجيب بإجماع آراء أعضاء المجلس، وإزاء إلحاحهم قال خالد محيى الدين: «سأعلن موافقتى بشرط أن استقيل من مجلس الثورة ولن أعود للجيش وإنما سأشتغل بالسياسة»، وقرر المجلس تعيين عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة على أن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا لحين عودة الحياة النيابية إلى البلاد، وفى إثر اتخاذ هذا القرار كلف صلاح سالم بالاتصال بالصحف اليومية لكى تنشر قرارات المجلس فى طبعتها الصباحية، وكانت الصحف متوقفة عن الطبع بعد إخطارها بانتظار أخبار مهمة، كما كلف عبد الحكيم عامر باتخاذ الإجراءات لتأمين الأوضاع في الجيش والعمل على سحب الحرس الخاص بمحمد نجيب، ووضع حرس آخر بدلا منه، كما كلف جمال سالم باستدعاء الوزراء المدنيين إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة لشرح الموقف لهم.

وقد ورد وصف لما جرى من حديث بين جمال سالم والوزراء المدنيين فى كتاب (٧٢ شهرا مع عبد الناصر) للأستاذ فتحى رضوان وزير الدولة ووزير الإرشاد القومى السابق فى الصفحتين ٣٨، ٣٩، فقد قال جمال سالم فى ذلك الاجتماع ما يلى :

«إننى دعوتكم لأطلعكم على أننا قررنا – للأسف الشديد – تنحية محمد نجيب فإنه لم يعد ممكنا احتماله ولا أمل فى معالجته، ولعلكم تذكرون جميعا أننا أبرزناه وقدمناه على أنفسنا حتى لم يعد أحد فى مصر يعرف من قادة الثورة سواه، وقد تلقى لهذا السبب من الشعب تأييدا وحبا لا نهاية له ولكن الرجل صدّق أنه أهل لهذا الحب والتأييد وأنه هو الذى اكتسبه بجهده وعمله، وقد تركناه يسعد نفسه بهذا الاعتقاد تعويضا له عن كونه من غير أعضاء مجلس القيادة، ولكن لقد التف حوله عدد ممن ينتمون إلى فئات معادية للثورة أو من أصحاب الميول الإنتهازية فأحبوا أن يستغلوا هذا الاعتقاد عنده وأن يؤكدوا له أنه قادر على الاستقلال عنا والاستئثار بالثورة، وقد احتملنا هذا التطور السيئ طويلا وحاولنا – وخصوصا عبد الناصر – لأنى لا طاقة لى على هذه المحاولات . . محاولات التلطف والمجاملة والمداراة حاولنا أن نبصره بسوء عاقبة هذا التطور فازداد اقتناعا بقوته وضعفنا، وهنا تحركت الأحزاب القديمة وما خلفها وخيّل إليهم أن الفرصة قد أتيحت لهم ليطيحوا بالثورة فازدادوا تقربا إليه ومدحا فيه وازداد هو بعدا عنا وكرها لنا، وقد كان من رأيى أن نحسم هذا الموقف، ولكن إخوانى – وجمال فى مقدمتهم – كانوا يتهموننى بالتسرع والانفعال وأطالوا صبرهم حتى دخل محمد نجيب فى دور خطير للغاية وهو دور النفاق، يشترك معنا فى إصدار قرار ما بعد المناقشة ثم يخرج ويعلن أنه ضد هذا القرار وأنه مغلوب على أمره وأنه وحده مع الحرية ومع الحياة النيابية وضد اتخاذ أى إجراء ضد الأحزاب وزعماء الأحزاب، مع انه فى أحوال كثيرة يكون أشد منا تنديدا بهذه الأحزاب وزعمائها وبالماضى وعيوبه.

.هذا ما قام به محمد نجيب بالفعل.. ففي مذكراته يعارض إعدام خميس والبقرى وحل الأحزاب.. إلخ.. وهو من قام بتوقيع القرارات

ولأن الأمر عنده كله لا يتجاوز شخصه فهو حائر لا يدرى أيكون مع الإجراءات الثورية التى تبهره وتعجبه باعتبار أنها إجراءات يدل الإقدام عليها على الشجاعة وعلى الرغبة فى التجديد الكامل، أم يكون مع الأحزاب وما تنادى به من وجوب عودتنا إلى الثكنات وإعادة الأحزاب إلى مكانها القديم وتصفية الثورة».

وفى صباح يوم ٢٥ فبراير ظهرت جميع الصحف اليومية المصرية، وهى تحمل فى صدر صفحاتها الأولى هذه العناوين المثيرة (اجتماع هام مفاجئ لمجلس الثورة – تعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء – قبول استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها – منصب رئيس الجمهورية يظل شاغرا حتى تعود الحياة النيابية إلى البلاد).

كما نشرت جميع الصحف البيان الذى أصدره مجلس الثورة بقبول استقالة محمد نجيب، وكان البيان يستهدف الإساءة إلى شخص محمد نجيب والتقليل من دوره فى الثورة والتأكيد على أنه اختير قائدا للثورة على الرغم من أنه كان بعيدا عن صفوف الضباط الأحرار، وأنه اختير لهذه المهمة قبل قيام الثورة بشهرين فقط، وكان سر اختياره سمعته الحسنة الطيبة وأنه علم بقيام الثورة فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عن طريق مكالمة هاتفية من وزير الداخلية فتحرك إلى مبنى رئاسة الأركان وأن جمال عبد الناصر وافق على ضمه إليهم وتنازل له عن رئاسته لمجلس الثورة.

وحاول المجلس إظهار محمد نجيب بمظهر المحب للسيطرة والتسلط، فقد ورد فى البيان أنه طلب أن تكون له سلطات أكبر من سلطات أعضاء المجلس، وأن المجلس رفض ذلك لأنه خروج على نظامه المتبع منذ سنوات وهو أن أعضاء المجلس متساوون بمن فيهم الرئيس، وعلى الرغم من أن اللواء محمد نجيب عين رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس القيادة فقد أصر على طلب

سلطات أوسع وأكبر من المجلس نفسه، ولكن أعضاء المجلس رفضوا ذلك لكى توزع السلطات توزيعا عادلا بين أعضاء المجلس.

وأن اللواء نجيب طلب أن يكون له حق الاعتراض على قرارات المجلس حتى لو كانت هذه القرارات قد أخذت بالإجماع، كما طلب أن يكون له حق فصل الوزراء والتصديق على ترقية أو فصل ضباط القوات المسلحة، وبذا حاول أن يعود بالبلاد إلى حكم الفرد المطلق، وتوالت اعتكافاته حتى يجبر المجلس على الموافقة على طلباته، وأخيرا وضع المجلس أمام الأمر الواقع بتقديم استقالته، وانتهى البيان بإعلان القرارات التى اتخذها المجلس بالإجماع وهى:

أولا: قبول الاستقالة المقدمة من اللواء أ.ح محمد نجيب من جميع المناصب التى يشغلها.

ثانيا: يستمر مجلس القيادة برئاسة البكباشى أ.ح (المقدم) جمال عبد الناصر فى تولى كافة سلطاته الحالية إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر عن أرض الوطن.

ثالثا: يعين البكباشى أ.ح جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء.

وأن الثورة مستمرة وستستمر حريصة على مثلها العليا مهما أحاطت بها عقبات وصعاب، والله كفيل برعايتها فإنه نعم المولى ونعم النصير.

وقد وصف محمد نجيب هذا البيان الذى أصدره مجلس الثورة فى مذكراته بأنه كان سلسلة من الأكاذيب والافتراءات.

محاولات فاشلة لتشويه صورة وسمعة محمد نجيب

تنفيذا لتعليمات اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة بسحب الحرس الخاص بمحمد نجيب الذى كان يتولى حراسة منزله ووضع حرس آخر بدلا منه ورد فى الصفحتين ٢٣١، ٢٣٢ من كتاب محمد نجيب (كنت رئيسا لمصر) بشأن هذه الواقعة ما يلى:

«قال لى الملازم حسن صبرى من الحرس الجمهورى الذى كان يبيت تلك الليلة حول منزلى أنه جاء له عبد المحسن أبو النور الذى تولى قيادة الحرس الجمهورى بعد إجبار محمد رياض على السفر إلى أمريكا بدعوى أنه مريض وقال له: إن هناك اضطرابات تحدث الآن وسط القاهرة وأن قصر عابدين يتعرض للهجوم، وأن عليه أن يذهب إلى معسكر الحرس الجمهورى فى الحلمية ويجهز القوة التى هناك للتحرك فورا، وما أن غادر حسن صبرى مكانه حول منزلى حتى أمر عبد المحسن أبو النور جنود الحراسة بالتجمع ونزع سلاحهم ثم اعتقلهم واستبدل قوة أخرى بهم من المشاة والبوليس الحربى، ثم استدعى عبد المحسن أبو النور حسن صبرى وطلب منه الانضمام إليه، لكن الضابط الصغير رفض وحاول المقاومة فتعرض للضرب الشديد وتم إيداعه السجن الحربى، وبسبب هذه العملية حدث رد فعل عنيف بين ضباط وجنود الحرس الجمهورى فثاروا على عبد المحسن أبو النور وهتفوا بسقوطه قائلين: (يسقط خنفس الخائن) وكانوا يقصدون بذلك الضابط خنفس الذى خان أحمد عرابى أثناء قتاله مع الإنجليز، وكادوا أن يفتكوا به حتى أمرت بإبعاده عن الحرس، وكان ثمن هذه الخيانة أن فتحت الأبواب أمام عبد المحسن أبو النور حتى أصبح نائبا لرئيس الوزراء، ولكن مصيره فى النهاية كان السجن على يد أنور السادات فى القضية التى عرفت باسم قضية مراكز القوى».

وحاول صلاح سالم وزير الإرشاد القومى تشويه صورة محمد نجيب وتلويث سمعته أمام الرأى العام، فتوجه صباح الخميس ٢٥ فبراير إلى دار الإذاعة وألقى بيانا على الشعب حاول فيه إيجاد التبريرات لما جرى من قبول مجلس الثورة استقالة محمد نجيب، وقد سجل محمد نجيب فى الصفحتين ٢٢٩، ٢٣٠ من كتابه (كنت رئيسا لمصر) بعض ما تضمنه هذا البيان الذى قال فيه صلاح سالم ما يلى: «ردا على آلاف الاستفسارات التى وردت من جميع أنحاء القطر – فى مصر والسودان – ومن كثير من أبناء الدول العربية الشقيقة يصرون فيها على طلب إيضاحات جديدة عن الخلافات التى نشبت

بين مجلس قيادة الثورة ومحمد نجيب، ويتساءلون فيها لماذا صبر مجلس قيادة الثورة على هذه الخلافات طوال أكثر من عام ولم يحسم الوضع من البداية، ولماذا خلق من محمد نجيب رمزا شعبيًّا آمن الشعب به وكيف يستبعد رجل عزل فاروق وألغى الرتب وحدد الملكية وأقام مشاريع حيوية للبلاد، وكيف يسد مجلس الثورة الفراغ الذى ملأه محمد نجيب.. إلخ.

وردا على هذه الاستفسارات أقول: إن السبب الحقيقى لهذه الأزمات وهى ترجع إلى يوم قيام الثورة وإلى الظروف التى أحاطت بها والأزمة النفسية التى ظل نجيب يعانيها ترجع إلى رغبته فى الانفراد بالسلطة والهيمنة على المجلس، وبسبب هذا النزوع الملح نحو الانفراد بالسلطة وتحت هذا البند حدثت آلاف المآسى يوما بعد يوم علم بها الألوف من أبناء هذا الوطن ممن قابلوه وتكلم إليهم وأفاض، كما علم بها الكثير من سفراء الدول الأجنبية ممن تكلم معهم عن أعضاء المجلس، هؤلاء الذين حملوه من كرسيه فى رئاسة المشاة على أعناقهم وأرواحهم لينصبوه قائدا عاما للقوات المسلحة فرئيسا للثورة ورئيسا للوزراء فرئيسا للجمهورية، هؤلاء الأعضاء الذين جعلوا من أنفسهم حرسا خاصا له شهورا طويلة منذ قيام الثورة، فكانوا إذا ما ذهب إلى زيارة مدينة أو قرية يجلسون حول رفارف سيارته وكان رائدهم فى ذلك أن يحموا جسده بأجسادهم وليمت منهم من يمت ليعيش محمد نجيب، هؤلاء الأعضاء وعلى رأسهم جمال عبد الناصر الذين ظلوا حتى توقيع اتفاقية السودان يستخدمون الرقابة على الصحف لحذف اسم كل منهم ليكتب اسم محمد نجيب فقط، هؤلاء الأعضاء الذين كانوا يشقون له طريقه وسط جموع الشعب بأكتافهم وأيديهم كجنود من جنود حرسه، ولقد ذكرت لكم من قبل أننا كنا مجبرين لقبول استقالة محمد نجيب لا مخيرين فوصلنا إلى قرارنا الأول بانسحابنا إلى مراكزنا فى الجيش، وتعلمون ماذا حدث من جراء ذلك فقد بلغ الأمر إلى حد أن ضباط الجيش أنذرونا إن لم نبق فى مراكزنا ونستمر فى تحقيق غايات الأمة ومطالبها فإنهم سيتوجهون من دورهم لقتل محمد نجيب وإحضارنا من منازلنا بالقوة لتسلم زمام الأمور ولو رغم إرادتنا، لقد كنا

بين نارين حتى بلغ الأمر بنا نتيجة لهذا الموقف الحرج وهذا الإرهاق المستمر والضغط المرير على أعصابنا أن أظلمت الدنيا كلها فى وجوهنا ونحن حائرين بين أمرين بغيضين لا مناص من اختيار أحدهما » .

ولم يكف صلاح سالم عن الإدلاء ببيانات وتصريحات متتالية أمام الصحفيين المصريين والأجانب وعن طريق الإذاعة نعت فيها محمد نجيب بأوصاف شائنة وملأها بالطعن فى أخلاقه وسلوكه الشخصى .

وقد ورد فى الصفحة ٢٥٦ من مذكرات خالد محيى الدين (والآن أتكلم) تعليقه على رد فعل تنحية محمد نجيب لدى الجماهير فقال : « قال صلاح سالم إن أولاده هاجموه بشدة فى البيت، وأن خادمه مر على محلات العباسية ليشترى احتياجات المنزل لكن البائعين رفضوا أن يبيعوا له، وأقارب زكريا محيى الدين هاجموه بشدة والضباط عامة ما أن نزلوا الشارع صباح الخميس حتى ووجهوا برفض جماهيرى شامل وانتقادات حادة، أنا نفسى كنت فى وسط البلد مساء الخميس ووجدت الناس مجتمعين أمام أحد المحلات يستمعون لخطاب صلاح سالم، نزلت من السيارة ووقفت استمع معهم، وعندما انتهى البيان علّق أحد الواقفين قائلا : دول طلعوا أولاد كلب وأسرعت إلى سيارتى » وهكذا حددت إقامة محمد نجيب، وقطعت عنه خطوط التليفون، ومنع الدخول إلى المنزل أو الخروج منه إلى الحد الذى دعا محمد نجيب إلى أن يقدم طلبا بالسماح لطباخه الخاص بالخروج والدخول دون اعتراض ليحضر المأكولات اللازمة لأسرته . .

وقد أدت حملة التهجم الجارحة التى شنها صلاح سالم على محمد نجيب إلى عكس المقصود منها، فلقد أحنق الناس أن يحدث كل هذا الهجوم على الرجل الذى قدمته الثورة للشعب لمدة تزيد على عام ونصف عام باعتباره الرئيس والقائد والرمز النظيف للثورة لمجرد أنه اختلف مع مجلس الثورة وقدم استقالته، وكان أشد ما أثار سخرية الشعب وأصبح موضع تندره ما أخذ يردده صلاح سالم فى بياناته بالإذاعة من أنه سلم نفسه للسجن الحربى وأغلق

عليه باب الزنزانة هربا من المتاعب التى سببها له محمد نجيب فى عمله..

وأصدر صلاح سالم بيانا لشعب السودان جاء فيه: «الثورة ليست ثورة نجيب ولا ثورة جمال أو صلاح.. العلاقة المقدسة تربط بين شعبينا الخالدين، وما الحكام إلا أدوات موقوتة زائلة» ولكن بيان مجلس الثورة وكذا كل ما أصدره صلاح سالم من بيانات وتصريحات وتهجمات ضد محمد نجيب لم يصدقه الناس، ولم يحدث أى أثر فى الرأى العام سواء فى مصر أو فى السودان، بل على العكس بدأت سلسلة من ردود الأفعال الغاضبة فى مختلف المواقع داخل القوات المسلحة وبين صفوف الشعب.

ماذا دار فى الاجتماع العاصف لضباط الفرسان؟

على الرغم من أن اليوم التالى لإعلان تنحية محمد نجيب وهو يوم ٢٦ فبراير كان يوم جمعة، فإن نفوس ضباط سلاح الفرسان كانت حافلة بالغضب والثورة على القرار الذى أصدره مجلس الثورة فى اليوم السابق بقبول استقالة محمد نجيب، فلقد سبق أن حضر مندوبون عن سلاح الفرسان اجتماعا بمقر مجلس الثورة بالجزيرة مساء يوم ٢٤ فبراير، تجمع فيه عدد كبير من مندوبى الأسلحة، وعندما عرض جمال سالم الأزمة التى يواجهها مجلس الثورة بشأن استقالة محمد نجيب، وعرض على الضباط الحاضرين الحلين الوحيدين أمام المجلس للخروج من هذا المازق، وهو إما أن ينسحب مجلس الثورة ويترك الحكم لمحمد نجيب، وإما أن يستمر مجلس الثورة فى السلطة وينحى محمد نجيب، كان رأى الضباط الذين مثلوا سلاح الفرسان فى الاجتماع والذين أعلنوه جهارا أمام الحاضرين هو رفض كلا ا لحلين، وضرورة إيجاد وفاق بين محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة حرصا على وحدة الصف وتجنبا لحدوث انقسامات فى الجيش، وقبل أن يغادر ممثلو الفرسان مقر مجلس الثورة خرج إليهم خالد محيى الدين من قاعة اجتماع المجلس بناء على طلبهم حيث كرروا عليه وجهة نظر ضباط الفرسان فوعدهم بتأييد رأيهم داخل المجلس، لأن ذلك هو رأيه شخصيا، وانصرف الضباط وقد داعبهم الأمل فى أن الأزمة

المستعصية سوف تنتهى بسلام، وعندما صدر قرار المجلس بتنحية محمد نجيب مخالفا بذلك رأى ضباط سلاح الفرسان تزعم الدعوة لعقد اجتماع عام فى السادسة مساء يوم الجمعة لضباط السلاح، ثلاثة من الضباط الأحرار الذين كانوا ضمن المندوبين الذين مثلوا ضباط الفرسان فى اجتماع ٢٤ فبراير بمقر مجلس الثورة، والذين أعلنوا رأى ضباط السلاح بصراحة ووضوح أمام الجميع، وهم النقيبان أحمد المصرى وفاروق الأنصارى والملازم أول محمود عبد العزيز حجازى، وكان الغرض من الاجتماع بحث الموقف الناتج عن قبول استقالة محمد نجيب ومساءلة عضوى الفرسان فى مجلس الثورة وهما حسين الشافعى وخالد محيى الدين عن سبب مخالفتهما لرأى ضباط السلاح الذى يمثلانه فى المجلس..

وقد بذل النقيب أحمد المصرى محاولات عديدة للاتصال بخالد محيى الدين رئيس مخابرات سلاح الفرسان لدعوته لحضور الاجتماع، ولكنه فشل فى العثور عليه، وعندما نجح فى الاتصال بحسين الشافعى مدير السلاح فى منزل صهره بالمعادى اشترط عليه حسين أن يؤجل الاجتماع إلى الساعة الثامنة والنصف مساء، وأن يعقد فى منزله، وأن يقتصر حضوره على مندوبى الوحدات على ألا يزيد عددهم على عشرة ضباط، ونظرا لأن الدعوة العامة إلى الاجتماع كانت قد أبلغت لمعظم ضباط السلاح لذا لم يعر النقيب المصرى وزميلاه أية أهمية للشروط التى فرضها حسين الشافعى، وعندما حانت الساعة السادسة مساء امتلأ ميس الآلاى الثانى المدرع المعروف باسم الميس الأخضر بما يربو على ٣٠٠ ضابط، كان من بينهم ضباط من اللواء الأول مدفعية المضاد للطائرات الذى كان معسكره بالعباسية على مقربة من الجانب الخلفى لثكنات سلاح الفرسان، وقد حضروا الاجتماع بدورهم للإدلاء برأيهم فى الموضوع الذى أصبح حديث الساعة فى الجيش وهو تنحية محمد نجيب.

ونظرا لغياب حسين الشافعى وخالد محيى الدين لذا بدأ الاجتماع بحوار عام اشترك فيه كثير من الضباط من مختلف الرتب، وكان واضحا من المناقشات التى دارت أن هناك اعتراضا عاما على قرار مجلس الثورة بتنحية

محمد نجيب، وتعيين عبد الناصر رئيسا للوزراء، وأن المصلحة العامة تقتضى في نظرهم إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وضرورة المحافظة على وحدة الصف، وعندما تطرق النقاش إلى أسلوب الحكم فى البلاد كان الاتجاه العام للضباط فى صف إنهاء الحكم العسكرى وتشكيل حكومة مدنية لإعلان الدستور وإطلاق الحريات وإعادة الحياة النيابية، وضرورة عودة جميع العسكريين الذين يعملون خارج الجيش إلى وحداتهم وإلغاء الترقية الاستثنائية التى لم تحدث من قبل فى تاريخ الجيوش وهى ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة رائد إلى لواء.

وأثناء الحوار الديمقراطى الشائق الذى كان دائرا داخل الميس الأخضر وقعت مفاجأة أذهلت الحاضرين، وجعلتهم يكفون فى الحال عن النقاش، ففى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء فتح الباب ودخل عليهم جمال عبد الناصر بنفسه دون أى توقع أو انتظار، فلم توجه إليه دعوة لحضور الاجتماع إذ لم يكن من ضباط الفرسان، كما لم يصلهم أى نبأ مسبق عن نيته فى الحضور، وبعد أن حياهم جلس على أريكة كانت تتوسط القاعة بين مجموعة من الضباط، وتطلعت أنظار الضباط الحاضرين إليه، فلقد ساق لهم القدر الرجل الوحيد الذى كان يمسك فى يده بمفتاح الموقف والذى كان فى مقدرته تحويل ما كانوا يرددونه منذ بدء اجتماعهم من اقتراحات وآراء كانت أشبه بأحلام التمنى إلى أوامر حقيقية وقرارات واقعية.

وقد اتضح أن عبد الناصر كان موجودا فى مقر القيادة العامة بكوبرى القبة التى تواجه ثكنات سلاح الفرسان مباشرة (مقر وزارة الدفاع حاليا)، وعندما علم بأمر الاجتماع المنعقد فى ميس السلاح الذى يحضره هذا العدد الكبير من الضباط توجه فى شجاعة وبدون تردد إلى مقر الاجتماع، ولم يكن يرافقه سوى سكرتيره النقيب محمود الجيار والنقيب حسن التهامى وبعض مساعديه، وكان الأمل يحدوه فى أن يتمكن كما اعتاد فى مثل هذه المواقف بفضل جاذبيته الشخصية ولباقته وقوة حجته فى إقناع ضباط الفرسان الغاضبين

بأن قرار مجلس الثورة لم يصدر إلا بعد أن استنفد الأعضاء كل الوسائل الممكنة للتعاون مع محمد نجيب ولكن دون جدوى، وفضلا عن ذلك كان لجمال عبد الناصر هدف مهم كان يتوق منذ زمن طويل إلى تحقيقه وهو أن ينجح خلال لقائه وجها لوجه مع ضباط الفرسان فى اكتسابهم إلى جانبه شخصيا، مما يجعل فى صفه أقوى قوة ضاربة فى الجيش.

وكان عبد الناصر يشعر بما أصاب نفوذه فى الجيش من ضعف بعد أن انهارت أقوى مجموعة من الضباط الأحرار كانت تسانده وتؤازره منذ بداية الثورة، وهى مجموعة ضباط أحرار المدفعية التى كان يتزعمها النقيب محسن عبد الخالق، فلقد أجبرته الظروف خاصة بعد تنحية رشاد مهنا عن منصب الوصاية على العرش إلى التضحية بهذه المجموعة بل وسحقها بلا رحمة فى ١٥ يناير ١٩٥٣ باعتقال رشاد مهنا ومحسن عبد الخالق، وعدد من أبرز أعضائها فيما عرف باسم قضية المدفعية، وانتهى الأمر بعد محاكمتهم إلى إصدار الأحكام بالسجن لمدد طويلة على الضباط المتهمين فى القضية.

وعندما خشى عبد الناصر من قوة وخطورة ضباط الفرسان بعد ما أظهروه من جرأة فى مناقشته خلال هذا الاجتماع الذى شاركهم فيه، وعندما أدرك أنه فشل برغم كل محاولاته فى اكتسابهم إلى صفه بل وجد نفسه مرغما تحت ضغطهم إلى الرضوخ لمطالبهم، إلى الحد الذى كاد الزمام معه يفلت من يد مجلس الثورة، اضطر عبد الناصر إلى الالتجاء ثانية إلى قوة الضباط الأحرار بالمدفعية، فأرسل أثناء احتدام أزمة فبراير ١٩٥٤ كلا من عباس رضوان وشمس بدران إلى سجن الأجانب لإخراج النقيب محسن عبد الخالق المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة، لكى يضمن وقوف سلاح المدفعية إلى جانبه فى صراعه على السلطة مع محمد نجيب الذي لم يكن قد انتهى بعد إلى نتيجة حاسمة، واشترط محسن عبد الخالق قبل الإفراج عنه ضرورة الإفراج عن جميع زملائه المعتقلين فى قضية المدفعية، وتم الإفراج عنهم بالفعل على دفعات خلال الأسبوع الأول من مارس عام ١٩٥٤، فيما عدا رشاد مهنا فلم يفرج عنه إلا فى عام ١٩٥٦.

خالد محيى الدين رئيسا للوزراء لبضع ساعات

بعد أن دخل عبد الناصر إلى مقر اجتماع ضباط الفرسان كما ذكرنا حاول استمالة الضباط إليه منذ البداية فسألهم فى لهجة ودودة: «هل تثقون بى قبل أن أبدأ كلامى؟» وصدم عبد الناصر عندما رد عليه ملازم صغير السن قائلاً: «هذا يتوقف على ما سنسمعه منك»، وبعد فترة دخل حسين الشافعى وكانت مفاجأة سيئة له عندما رأى اجتماعا بمثل هذه الدرجة من الضخامة منعقدا فى السلاح الذى يرأسه دون علمه، وزاد من وقع المفاجأة عليه حينما اكتشف أن عبد الناصر جالس بين الضباط يتبادل معهم الحوار، ولذا حاول إثبات وجوده فسأل فى غضب «من الذى دعا إلى هذا الاجتماع؟»، ولكن عبد الناصر قطع عليه الطريق بذكاء فقد بادر بالرد عليه قائلا «مش مهم مين اللى دعا المهم أننا نوصل إلى تفاهم على كل ما جرى».

وقد استمر الحوار بين عبد الناصر وضباط الفرسان نحو ثلاث ساعات متواصلة، وقد طلب الملازم أول محمود حجازى فى بداية الاجتماع إبعاد ضباط المخابرات الذين كانوا يرافقون عبد الناصر ومنهم حسن التهامى حتى يمكن ضمان حرية المناقشة، وقد استجاب عبد الناصر لهذا الطلب على الفور وأمرهم بالخروج من مقر الاجتماع.

وقد تركزت المناقشات خلال الاجتماع فى موضوعين أساسيين، كان أولهما هو التصرفات المعيبة لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقد ذكر بعض الضباط أمثلة واقعية لتصرفات بعضهم فيما يتعلق بقصص الحب والزواج والطلاق والعلاقات المشبوهة ببعض أميرات الأسرة المالكة وسيدات من الطبقة الأرستقراطية، وإنفاق المصروفات السرية بدون حساب، والشائعات التى ذاعت فى كل مكان عن السرقات التى ارتكبها بعض أعضاء لجان جرد القصور المصادرة والموضوعة تحت الحراسة، وما قيل عن أن بعض التحف

والمجوهرات انتقلت من هذه القصور إلى بيوت بعض أعضاء المجلس، وقد بلغت حدة الهجوم على أعضاء المجلس إلى درجة اضطر معها عبد الناصر إلى التنصل من مسئولية تصرفات زملائه، وانحصرت جهوده فى محاولة تبرئة نفسه من هذه الاتهامات، فقد صاح فى وجه الضباط الذين كانوا يشنون تلك الهجمات قائلا «أنا أمامكم الآن .. حد يقدر يقول حاجة على تصرفاتى؟» ولكن أحمد المصرى أثار غضبه حينما رد عليه قائلا: «أنت شخصيا مسئول عنهم جميعا».

أما الموضوع الثانى الذى امتدت إليه المناقشة فكان قضية الديمقراطية، وعندما ذكر عبد الناصر أن مجلس الثورة يمارس عمله بطريقة ديمقراطية، فإن قرارات المجلس تؤخذ بالأغلبية، رد عليه أحد الضباط قائلا:

«إن هذا يعتبر حكما فرديا لأن مجلس الثورة يتخذ القرارات وحده فى حين أن الشعب لا رأى له».

وعندما تطرق الحديث إلى موضوع تنحية محمد نجيب بدا الحرج على وجه عبد الناصر عندما صاح أحد الضباط:

«لو أن الطلاب خرجوا باكر فى مظاهرات يطالبون بعودة محمد نجيب هل نصوب بنادقنا إلى صدورهم؟ .. لا .. لن نصوب سلاحنا إلى صدور أبناء الشعب».

وفى حوالى العاشرة مساء تصادف عودة مجموعة من الدبابات من الخارج للمبيت فى المعسكر، وكانت تطلق سرينة الإنذار المزعجة لإفساح الطريق أمامها، فامتقع وجه عبد الناصر، وسقطت السيجارة التى كان يدخنها من يده خشية أن يكون الأمر انقلابا قد تم تدبيره للإطاحة به، وتدارك أحمد المصرى الموقف فهمس بسرعة لعبد الناصر.

«دى أورطة دبابات (كتيبة) راجعة من الطوارئ أرجو أن تطمئن نحن لا نتآمر ولا نخون».

وأخيرا تبلورت مناقشات الضباط فى مطالب محددة وكانت تهدف إلى زوال الحكم العسكرى، وإقامة الحياة الديمقراطية السليمة فى البلاد، واقترح بعض الضباط إعلان هذه القرارات صباح اليوم التالى حتى يثق المواطنون فى صدق نوايا مجلس الثورة، وعندئذ وقف عبد الناصر مشيراً بسبابته إلى الحاضرين متسائلا: «هل هذا هو رأيكم الأخير؟» وقوبلت عبارته هذه بعاصفة من أصوات الجميع وهم يصيحون «أيوه موافقين».

وفى هذه اللحظة ارتفع صوت الملازم السودانى توفيق نور الدين نجل الزعيم السودانى محمد نور الدين، وهو يصيح فى انفعال: «القرارات لم تتعرض لمحمد نجيب، أنتم نسيتم علاقة محمد نجيب بالسودان، وإحنا شعب عاطفى، وكلنا فى السودان نحب محمد نجيب ومتعلقون به ولا نعرف جمال عبد الناصر، إن عزل محمد نجيب وتشويه صورته بهذا الشكل مس مشاعر السودانيين،وإن حزب الأمة والإنجليز يشيعون أنكم شلتوه لأن أمه سودانية، وسوف يصدق الناس هذا الكلام، وسوف يؤثر ذلك على الوحدة بين الشعبين .. أعيدوا إلينا محمد نجيب».

وقوبلت كلمة الضابط السودانى بعاصفة من التصفيق، وأصر الضباط على ضرورة صدور قرار بعودة محمد نجيب، وعندئذ ذكر عبد الناصر أنه سيتوجه إلى القيادة العامة لعقد اجتماع لمجلس الثورة لعرض الاقتراحات والمطالب التى أبداها الضباط، وخرج من سلاح الفرسان برفقة حسين الشافعى بعد أن طلب من الضباط انتظار عودته لإبلاغهم بما يستقر عليه رأى مجلس قيادة الثورة.

وكان خالد محيى الدين قد أمضى يوم الجمعة خارج منزله ولذا لم يعلم شيئا عن الاجتماع الخطير الذى عقده ضباط الفرسان، وعندما عاد فى وقت متأخر عقب تمضية السهرة فى إحدى دور السينما، علم أنه مدعو للذهاب إلى القيادة العامة بكوبرى القبة على الفور لحضور اجتماع لمجلس الثورة، وقد ذكر

خالد محيى الدين أنه عندما دخل قاعة الاجتماع وجد زملاءه أعضاء المجلس واجمين، وشعر منهم بروح الكراهية، وبدأ عبد الناصر يروى قصة ذهابه لاجتماع ضباط الفرسان بعد أن فشل حسين الشافعى من قبل فى إقناع الضباط أو السيطرة عليهم، وقال إن الضباط طالبوه بعودة محمد نجيب والحياة الديمقراطية، وأنه سمع صوت دبابات تتحرك أثناء الاجتماع، وقال عبد الناصر إنه يقدم اقتراحا محددا بأن يتولى خالد محيى الدين رئاسة الوزارة ويعمل على سرعة عودة الحياة الدستورية على أن يستقيل أعضاء مجلس الثورة بعد تهيئة الأمور لخالد وذكر خالد محيى الدين أنه قال: «أنا غير موافق على تعيينى ومشيكم أنتم».

فرد عليه عبد الناصر:

«البلد عاوزة نجيب ونحن لا يمكن نتعامل معه وتساءل خالد عن الأسباب التى تدعو إلى انسحاب عبد الحكيم عامر أيضا فقال عبد الحكيم:

«أنا أقعد معاك يومين».

وقال كمال حسين:

«نحن نطلب من خالد ألا يجعل البلد شيوعية» ورد عبد الناصر:

«أنا متأكد أنه لن يحولها شيوعية».

وقال صلاح سالم:

«أنا شايف إن الإنقاذ فى يد خالد محيى الدين، علينا أن نتفادى حربا أهلية برجوع نجيب قبل الصباح».

ومن ذلك الحوار الذى دار خلال اجتماع مجلس الثورة يتضح لنا أن أحدا من الأعضاء لم يعترض على اقتراحات عبد الناصر التى كانت تعنى إبعادهم عن السلطة تماما، بل هزيمتهم المنكرة فى الصراع الدائر بينهم وبين محمد نجيب الذى سيعود بهذه الطريقة إلى السلطة ظافرا منتصرا، ولم يظهر لجمال سالم

صوت فى هذه المناقشات المصيرية، ولم يسمع أحد صراخه أو عباراته الحادة أو اقتراحاته المتهورة المعتادة، مما كان يعنى بوضوح أن أعضاء المجلس كانوا فى حالة انهيار تام، فلقد كانوا يدركون أن ضباط الفرسان بدباباتهم لا يفصلهم عنهم سوى عرض شارع الخليفة المأمون، وأن أية حادثة أو صداما كافيان لكى يقتحموا عليهم مبنى القيادة أو يدكونها على رؤوسهم.

واقترح عبد الناصر على خالد محيى الدين أن يذهبا معا إلى ضباط الفرسان لتهدئتهم ،وتوجه الاثنان حوالى الساعة الثالثة صباحا يوم ٢٧ فبراير إلى ثكنات سلاح الفرسان، وفى قاعة المكتبة الملحقة بالميس الأخضر حيث تجمع الضباط حول عبد الناصر وخالد ، أعلن عبد الناصر – وقد بدت على وجهه ملامح العصبية – القرارات التى أصدرها مجلس الثورة:

أولا: حل مجلس قيادة الثورة وعدم عودة أعضائه إلى صفوف الجيش.

ثانيا: إعادة محمد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية (بدون سلطات).

ثالثا: تعيين خالد محيى الدين رئيسا لوزارة مدنية على أن يعيد الحياة النيابية فى أقرب وقت ممكن.

رابعا: استقالة القائد العام من منصبه وترك الحرية لخالد لتعيين قائد عام بدلا منه.

وقوبلت هذه القرارات بعاصفة من التصفيق، ولكن إسناد الوزارة إلى خالد محيى الدين أثار نوعا من الشك فى نفوس بعض الضباط، خشية أن يفهم ذلك فى الأسلحة الأخرى على أنه انقلاب قام به ضباط الفرسان، وعندما أبلغوا وجهة نظرهم لعبد الناصر وعدهم بأنه لن يعود إلى بيته إلا بعد أن يمر على الأسلحة الأخرى لتوضيح الموقف لها.

وطلب عبد الناصر من خالد محيى الدين قبل أن ينصرف أن يذهب إلى محمد نجيب فى منزله لإقناعه بقبول عودته كرئيس للجمهورية فقط، وإبلاغه بتعيين خالد رئيسا للوزراء، وتوجه خالد بالفعل إلى منزل محمد

نجيب بالزيتون وبرفقته ثلاثة من الضباط هم: عماد ثابت وعباس رضوان وشمس بدران، وأيقظه من النوم وأبلغه بقرارات مجلس الثورة فاحتضنه محمد نجيب، وقبله مبديا ترحيبه وابتهاجه، فقد كانت علاقته بخالد قوية ووثيقة على خلاف علاقته بباقى أعضاء المجلس.

كيف أعاد الشعب محمد نجيب؟

لم يلبث الموقف فى دقائق إن انقلب رأسا على عقب، فقد أخذ عدد من الضباط الأحرار وبعض الضباط الآخرين من باقى وحدات الجيش يتوافدون على مبنى القيادة العامة، وعندما علموا بقرارات المجلس رفضوا الاستجابة لها وحملوا السلاح وتملكتهم حالة هستيرية، ولما وجدوا إصرارا من أعضاء المجلس على تنفيذ القرارات أخذوا يلحون عليهم لعدم حل المجلس، وهم يبكون بصوت مرتفع، وانتقلت العدوى إلى أعضاء مجلس الثورة فشاركوهم فى البكاء، حتى كادت القاعة تتحول إلى مأتم.

وعندما أدرك ضباط الصف الثانى اليأس من عدم عدول أعضاء المجلس عن قراراتهم ثارت ثائرتهم وأعلنوا عزمهم على تدمير سلاح الفرسان، واحتجزوا أعضاء مجلس الثورة فى غرفة الاجتماعات واضعين حراسة منهم على بابها لمنعهم من الخروج، وانسحب أغلبهم إلى وحداتهم كى يحركوها لحصار سلاح الفرسان، وقبيل الفجر أصبحت ثكنات سلاح الفرسان محاصرة ببطاريات من المدفعية المضادة للدبابات من عيار ١٧ رطلا من ناحية شارع الخليفة المأمون، وبسرايا مشاة من كتيبة مدافع الماكينة الأولى والكتيبة ١٣ مشاة من الناحية الخلفية للثكنات المطلة على معسكر العباسية.

وقد ذكر خالد محيى الدين أنه عندما رجع إلى مبنى القيادة فى الفجر وجد أن ثكنات سلاح الفرسان محاصرة بالمدفعية وأن عددا كبيرا من الضباط يحملون أسلحتهم فى غرفة المجلس، والبعض منهم يبكى ويطالب ببقاء المجلس، وعندما دخل خالد مكتب عبد الحكيم عامر حاول الرائد ربيع عبد

الغنى من البوليس الحربى الاعتداء عليه وشاركه فى ذلك بعض الضباط الحاضرين، ولكن جمال سالم أسرع بتوجيه صفعاته وركلاته إليهم وسحب عبد الحكيم خالدا خلف مكتبه.

وعندما وجد خالد أن الموقف قد تدهور بهذه الصورة طالب زملاءه بإلغاء القرار السابق إصداره لتجنب حدوث مذبحة، واقترح خالد أن يذهب إلى ضباط الفرسان لتهدئتهم، فوافق عبد الناصر، ولكن أحمد أنور قائد البوليس الحربى منعه من الخروج برغم إصدار عبد الحكيم عامر الأمر له بذلك، وعندما حاول خالد النزول إلى الطابق الأول اعتدى عليه وحيد جودة رمضان (قائد منظمة الشباب وقتئذ) بالسباب، فعاد ثانية إلى غرفة المجلس بالطابق الثانى.

وذكر خالد محيى الدين أنه ما كاد يشرق النهار حتى ظهرت بعض الطائرات محلقة فوق ثكنات الفرسان على ارتفاع منخفض، فسأل عبد الناصر: «من الذى أعطى الأوامر للطائرات؟. فقال على صبرى:

«أنا يا أفندم».

وهنا ارتفعت الروح المعنوية لعبد الناصر وكذا لأعضاء المجلس وبعدها عين على صبرى مديرا لمكتب عبد الناصر.

هذا وقد اتهم محمد نجيب فى الصفحة ١٩٥ من مذكراته جمال عبد الناصر بالقيام بخدعة ماكرة وقع فيها ضباط الفرسان الذين تعاملوا معه بشرف عندما أعلن عليهم قرار المجلس بعودة محمد نجيب وتعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزراء، وذكر نجيب أن الضباط الذين تجمهروا وأعلنوا أنهم سيحاصرون سلاح الفرسان مهددين بإشعال حرب أهلية كانوا كلهم من أعوان عبد الناصر الذين حدب عليهم، وقربهم منه وجعل منهم عصبة فى يديه، وقد وجد هؤلاء أن قرار مجلس الثورة سوف يطيح بهم وبمراكزهم

وبالأموال التى تغدق عليهم، هذا ولم يكد محمد نجيب يتهيأ للنوم عقب انصراف خالد محيى الدين من منزله بعد إبلاغه بقرار عودته وتعيين خالد رئيسا للوزراء حتى تعرض محمد نجيب لمغامرة من أغرب المغامرات فى حياته، فقد فوجئ بالنقيبين كمال رفعت وداود عويس يحضران إلى منزله ويطلبان منه الخروج معهما، ولما سألهما عن السبب قالا له: «إن قرارات مجلس الثورة قد ألغيت» ولما طلب منهما السماح له بالاتصال التليفونى رفضا تحت تهديد السلاح، ثم دفعاه إلى عربة أسرعت به إلى مبنى سلاح المدفعية بالماظة، حيث وضع فى غرفة لا تدخلها الشمس فى يوم كان شديد البرودة، وعند الظهر حضر إليه فى الغرفة التى اعتقل فيها بسلاح المدفعية النقيب حسن التهامى ومعه خمسة من الضباط، وأبلغه أنه متهم بالاشتراك مع خالد محيى الدين فى انقلاب شيوعى، وضحك محمد نجيب من هذا الحديث ساخرا، ووضع حسن التهامى محمد نجيب فى عربة جيب وأسرع به فى اتجاه الصحراء فقال له محمد نجيب «إذا كنتم تريدون أن تغتالونى فأنا لا أخاف الموت، وقد عشت شجاعا وسأموت الآن شجاعا ولكن دمى سيظل لعنة عليكم».

وقد اتضح فيما بعد أن كمال رفعت قد قام بعملية اعتقال محمد نجيب من تلقاء نفسه، وبدون أوامر من أى من رؤسائه، وعندما عاد إلى مبنى القيادة وأبلغ عبد الحكيم عامر بما جرى ثار عليه وأنّبه هو وصلاح نصر قائد الكتيبة ١٣ مشاة التى أصبحت تتولى حراسة منزل محمد نجيب بعد استقالته وأرسل على الفور النقيب حسن التهامى الذى عاد به داخل العربة الجيب إلى منزله بالزيتون بعد أن دار بالعربة الجيب دورة واسعة فى طريق الصحراء، ووصل محمد نجيب إلى منزله سالما بعد يوم حافل بالأحداث، ولكن المؤسف أن مبادئ الانضباط قد ضاعت وأن قواعد الاحترام لرئيس الجمهورية قد انتهكت، ولم تلبث عجلة الأحداث التى دارت فى اتجاه عدول مجلس الثورة

عن قراراته بشأن عودة محمد نجيب تحت ضغط ضباط الأسلحة التى حاصرت سلاح الفرسان، والتى وجدت هوى فى نفوس أعضاء المجلس أن دارت مرة أخرى، ولكن فى الاتجاه العكسى لترغم مجلس الثورة على إعادة محمد نجيب، وكانت القوى التى عكست اتجاه مجرى الأحداث هذه المرة هى قوى شعبية جارفة لا يمكن التصدى لها.

ففى الوقت الذى اطمأن فيه أعضاء مجلس الثورة بأنه قد أمكنهم السيطرة على زمام الموقف، وأن النصر قد دان لهم بعد أن تحركت وحدات معينة من الجيش لتأييدهم، وهى التى كان يسيطر عليها أعوانهم الذين يسيرون فى ركابهم لاجتناء المغانم وابتغاء المكاسب كانت الشوارع فى وسط العاصمة تموج بجموع هائلة من المواطنين الذين احتشدوا فى مظاهرات صاخبة تهتف «محمد نجيب أو الثورة .. إلى السجن يا جمال .. إلى السجن يا صلاح» وفى الوقت نفسه عمت المظاهرات شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان تهتف «لا وحدة بلا نجيب».

وفى الوقت الذى غمرت فيه المظاهرات الشعبية القاهرة والخرطوم تأزم الوضع فى الجيش مرة أخرى، ففى إثر اعتقال نحو ٤٠ ضابطا من سلاح الفرسان ووضعهم فى سجن الأجانب اتصل بعض ضباط الفرسان هاتفيا بالقائد العام عبد الحكيم عامر وأبلغوه أنه إذا لم يفرج عن كل ضباط الفرسان المعتقلين، فإن الدبابات المحاصرة داخل الثكنات سوف توجه نيران مدافعها على مبنى القيادة وليحدث بعد ذلك ما يحدث، كما أن ضباط المنطقة الشمالية فى الإسكندرية أعلنوا اعتراضهم على قبول استقالة محمد نجيب، وعندما عقد حسن إبراهيم الذى أوفده إليهم مجلس الثورة اجتماعا فى نادى الضباط بالشاطبى، وحاول فيه التهجم على محمد نجيب والطعن فى أخلاقه وسلوكه أوقفه آمال المرصفى عند حده، ولقنه درسا قاسيا وأيده جميع الحاضرين بالتصفيق.

وعند الثالثة بعد الظهر كان الإرهاق قد استبد بجميع أعضاء مجلس الثورة، فقرروا الخروج من القيادة العامة للنوم بضع ساعات، وفوضوا عبد الناصر الذى ظل وحده فى القيادة بالتصرف إذا ساءت الأمور أثناء غيابهم، وانصرفوا إلى منازل بعض أقاربهم أو أصدقائهم، فقد كانوا خلال هذه الفترة لا يقيمون ولا يبيتون فى منازلهم خشية وقوع محاولات للاعتداء عليهم أو اعتقالهم، وعندما توجه صلاح سالم إلى بيت سكرتيره جلال فيظى ليستريح عنده بضع ساعات، وفى طريقه إلى عابدين رأى بعينيه الحشود الشعبية الضخمة التى ملأت شوارع القاهرة والتى ارتفعت هتافاتها بحياة محمد نجيب، والتى سدت عليه الطريق واستدار صلاح سالم عائدا إلى مبنى القيادة العامة، ووصف لجمال عبد الناصر الذى كان يجلس وحيدا شارد الفكر فى الغرفة الحشود الضخمة التى رآها فى بشوارع وسط القاهرة وميدان عابدين، وأبدى رأيه بضرورة عودة محمد نجيب، ولكن عبد الناصر لم يحر جوابا، وكرر صلاح سالم عليه الاقتراح عدة مرات دون أن ينطق بحرف، وقال صلاح سالم سأبلغ الخبر للإذاعة. واستمر صمت عبد الناصر وكرر صلاح عبارته فى إلحاح، ولكن عبد الناصر ظل محتفظا بصمته وأفكاره، ولم يجد صلاح سالم بدا من تبليغ الإذاعة وفوجئ أعضاء مجلس الثورة فى منازلهم ببيان تذيعه الإذاعة فى السادسة مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ جاء فيه «حفاظا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك».

*

رسائل شهود أزمة فبراير ١٩٥٤

نظرا لأن الحدث التاريخي يمكن أن يكون له أكثر من منظور واحد، وحرصا على الأمانة التاريخية وفائدة القراء رأينا أن ننشر بعض الرسائل المهمة التي تلقيناها من مجموعة من شهود أزمة فبراير ١٩٥٤، ومن تتبع هذه الرسائل نجد أنها قد تحولت إلى حوار مفتوح بين الأخ حسن التهامي السفير ونائب رئيس الوزراء الأسبق وبين بعض أعضاء مجلس الثورة والضباط الأحرار الذين كانوا بحكم ظروفهم موجودين في بؤرة الأحداث خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، وسوف نقوم في نهاية هذا الحوار بإبداء الرأي ونشر تعليقنا بشأن نقاط الخلاف الرئيسية التي ثارت بين أطراف الحوار.

الرسالة الأولى« من حسن التهامي السفير الأسبق بوزارة الخارجية ويشغل درجة نائب رئيس الوزراء»

لما استشرى الخلاف بين عبد الناصر ومجلس الثورة وبين محمد نجيب رئيس الجمهورية واتخذ مجلس الثورة قرارا بالتنحي عن الثورة وترك الجمهورية لمحمد نجيب وذلك في يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٤، بدأ المجلس إثر ذلك عملية جس نبض للضباط الأحرار ولضباط الجيش عامة للوقوف على آرائهم في هذا القرار، ولكنه قوبل برفض كامل من جميع من استشارهم وأجمعت الآراء وكان رأيي الشخصي أيضا هو التوفيق بين المجلس ومحمد نجيب، وبعد الظهر تجمع في مبنى مجلس الثورة عدد كبير من الضباط وتناقشوا في الحلول المطروحة ودارت مناقشات حادة جدا كان الشعور فيها هائجا ضد قرار المجلس بالتنحي، وأجمع الضباط تقريبا أنهم يفضلون استقالة محمد نجيب على استقالة مجلس الثورة، وعاد المجلس للاجتماع في مساء نفس اليوم ودام الاجتماع إلى الساعة الواحدة والنصف صباحا، وقرر المجلس في هذا الاجتماع المطول قبول استقالة محمد نجيب، وأعلن ذلك على بعض الضباط وأخطرت الجهات المسئولة لمراقبة الحالة والاستعداد لأي طوارئ.

ومرت أيام ٢٥ و ٢٦ فبراير ١٩٥٤ بهدوء نسبى فيما عدا أن الشعب قد صدم بابتعاد نجيب فجأة عن المسرح، وفى مساء يوم ٢٦ فبراير انعقد اجتماع فى الميس الأخضر داخل معسكر سلاح الفرسان بالعباسية أخطر به البكباشي جمال عبد الناصر، وكنا متواجدين فى القيادة العامة للقوات المسلحة بمنشية البكري (على الجانب الآخر من الشارع العمومى) وأخبرنى عبد الناصر أنه متوجه إلى ميس الفرسان فتوجهت إلى الاجتماع وكنت بملابسى المدنية، وواجه عبد الناصر الضباط المجتمعين فى الميس، وشرح لهم الأسباب التى بناء عليها اتخذ المجلس قرار قبول استقالة محمد نجيب، ولكن لم يقتنع هؤلاء الضباط بما قاله عبد الناصر، وبعد الجدل والأسئلة والأجوبة ظهر فى الجو العام للمناقشة وأسلوبها وموضوعاتها أن هذه المناقشات كان لها سابق تدبير، واستخدمت ألفاظ وشعارات واصطلاحات سبق أن صدرت فى منشورات سرية سبق توزيعها فى الجيش طيلة الشهور الست السابقة، وكانت معظم وجهات النظر التى قيلت من ضباط الفرسان تتلخص فى : حرية الشعب،وعودة الحياة النيابية، وعودة الدستور، ثم المطالبة بتخلى مجلس الثورة عن حكم البلد للمدنيين والإيمان بقوة الشعب والتخلى عن دكتاتورية مجلس الثورة.

وأخذ جمال عبد الناصر يشرح لهم (كأنه تلقين) الخطوات التى كان مزمعا اتخاذها لعودة الحياة النيابية للبلاد، والخطوات التى اتخذت لبناء وطنيين أحرار من المدنيين ليحلوا محل طبقة السياسيين المحترفين، إلا أن الضباط لم يقتنعوا بهذا الكلام وقالوا نريد أن نرى شيئا ملموسا لا أن نسمع كلاما فقط، ونريد تحديد هذا الكلام بوقت وموعد، وأن هذه الخطوات يجب أن تنفذ بسرعة بعودة الحياة النيابية فى ظرف شهور، ثم قالوا إنهم لا يمكنهم التغاضى عن شعور الشعب، وإنهم مازالوا من الشعب ولن يقفوا ضد رغبات الشعب، وتساءلوا ماذا يحدث إن قامت مظاهرات شعبية وصدر لنا الأمر بوقف هذه المظاهرات؟ وأجابوا على أنفسهم بأنهم لن يمنعوا أى شخص من

إظهار شعوره، ولن يكونوا أداة لكبت شعور الناس حتى يطمئنوا إلى أن رغبات هؤلاء فى الحرية وعودة الدستور قد أجيبت.

وبعد انتهاء المناقشة السياسية أثير موضوع عودة نجيب على أساس بقائه رئيسا للجمهورية، وأنهم مستعدون لإقناعه بذلك، وقالوا إنهم سيظلون مجتمعين فى ميس الفرسان إلى أن يقرر المجلس إعادة نجيب، وقال لهم عبد الناصر إنه لا يعطيهم وعدا بعودة نجيب ولكنه سيجتمع بمجلس الثورة الذى عليه أن يقرر ما فيه الصالح العام.

وفى القيادة العامة اجتمع مجلس الثورة كله ما عدا الصاغ خالد محيى الدين الذى قيل إنه فضّل أن يتوجه إلى السينما بدلا من حضور الاجتماع بالرغم من أنه أحيط علما باجتماع المجلس، وحدثت جملة مناقشات بين صلاح سالم والضباط المجتمعين فى القيادة، وكان معظمهم موجودا يوم ٢٤ فبراير فى مجلس الثورة عند اتخاذ القرار السابق، وخرج صلاح سالم مرة أخرى من قاعة اجتماع مجلس الثورة إلى الضباط وحاول إقناعهم بالإذعان للقرار الذى يتضمن تخلى مجلس الثورة والقائد العام عن قيادة الجيش وترك البلد لمحمد نجيب والصاغ خالد محيى الدين رئيسا للوزارة، وأنهم مازالوا يضعون ثقتهم فى خالد، فرفض الضباط جميعا هذا القرار منذ البداية، وصمموا على ألا ينفذوه مهما حدث، ونظرا لأن الصورة التى أعطيت لمجلس الثورة من عبد الناصر على اعتصام ضباط الفرسان كانت أكبر من اللازم، إذ تصور أعضاء المجلس أن سلاح الفرسان بأجمعه خلف هذه المجموعة من الضباط من صغار الرتب. لذلك أمكن لعبد الناصر أن يستخرج من المجلس هذا القرار بأن يحكم مصر محمد نجيب رئيسا للجمهورية وخالد محيى الدين رئيسا للحكومة، ويتخلى باقى أعضاء المجلس عن مراكزهم بمن فى ذلك القائد العام، ويلغى مجلس الثورة، وأعلن عبد الناصر هذا القرار على الضباط وهو واقف وسطهم فوق مائدة اجتماعات فى مكتب جانبى بسلاح الفرسان،

ونزل من على المائدة وسط تذمر الضباط وعدم قبولهم لهذا الحل، وأعلن جمال أن هذا القرار سيوضع موضع التنفيذ الليلة، وكان ذلك حوالى الساعة الرابعة صباحا، وبعد إعلان القرار انصرف عبد الناصر.

وبعد خروج عبد الناصر وعودته إلى مكتب القائد العام كان الجميع فى حيرة مما يجب عليهم عمله بعد ما سمعوه واتجهوا إلىّ وسألونى .. نعمل إيه؟ فقلت باختصار: «هذا القرار لن ينفذ بإذن الله ويجب منعه وخلّونا نفكر شويه إزاى نوقفه» فهدأ الضباط نسبيا واتجه تفكيرهم جميعا نحو الذى قلته، وبدأ الجميع يصرون على فكرة المنع ووقف المؤامرة على جميع المستويات، ولم يعد لقرار مجلس الثورة ولا لمجلس الثورة قيمته فى مواجهة هذا الفكر الوطنى، فلقد كان الفكر الوطنى أكبر بكثير من أى شىء آخر (لا جمال عبد الناصر ولا غيره).

وبعد إعلان القرار فى ميس الفرسان انتخب ثلاثة من ضباط الفرسان ليصحبوا خالد محيى الدين عند توجهه إلى منزل محمد نجيب لإخطاره بقرار المجلس، كما قرر مجلس الثورة إيفاد ضابطين من القيادة العامة هما: شمس بدران وعباس رضوان للذهاب أيضا مع خالد محيى الدين.

وفى الساعة الخامسة والربع صباح ٢٧ فبراير تقابل خالد مع محمد نجيب فى منزله وعرض عليه قرار مجلس الثورة، واقترح عليه عودته لرئاسة الجمهورية وقيام خالد برئاسة الوزراء، ولاحظ شمس وعباس أن المناقشة بين خالد ونجيب حصلت وكأن هناك سابق تفاهم بين نجيب وخالد على هذا الوضع (تغيب خالد عن المجلس بحجة ذهابه للسينما يفسر هذا الاتفاق السابق التفاهم عليه بينهما).

وناقش محمد نجيب أمام الحاضرين موضوع عودة الحياة الدستورية والنيابية فى أسرع وقت ووافقه خالد على ذلك (كأنه اتفاق مسبق)، وفى الفترة التى خرج فيها خالد لمقابلة محمد نجيب أيقن الضباط بأن هناك سابق

تدبير لما يحدث وأنه تنفيذ لاتفاق سابق وتحريض من خالد لضباط الفرسان، وشعر الضباط أن المسألة كلها مدبرة من خالد، وتبادل الضباط التعليق على خطورة هذا القرار وتلقائية الانحراف الشيوعى المعروف علنا عند خالد محيى الدين، والذى سيجر البلاد إلى الخط الشيوعى، وقال لى كمال رفعت الذى كان يقف معى بصفة مستمرة تلك الليلة: «إننى الآن متأكد من أن هذه الخطوة مدبرة بالكامل بين خالد وضباط الفرسان من مدة ستة شهور، وهى المدة التى راجت فيها المنشورات التى تدعو الثورة للتخلى عن الدكتاتورية وعودة الحريات والحياة النيابية والعمل بالدستور (دستور الملك الوحيد الذى كان متداولا وقتها)، وأن هذا الذى يحدث الآن هو انقلاب شيوعى مائة فى المائة. فطلبت من كمال أن يدخل إلى عبد الناصر ويسأله عما إذا كان يعرف أن هذا التدبير من خالد هو فى الواقع انقلاب شيوعى، فقابله كمال على انفراد فى غرفة القائد العام وسأله وعاد كمال رفعت إلىّ ليقول إن جمال قال له: «معلش أنا عارف»، فلما أخبرنى بذلك قلت: «إذن فذلك الذى يحدث هو تواطؤ بين عبد الناصر وخالد محيى الدين زميله فى الماركسية والشيوعية وعضو مجموعة حدتو من الضباط» (حدتو هو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى).

فلما قال عبد الناصر لكمال رفعت «أنا عارف إنه ا نقلاب شيوعى» ولما كان من المستحيل تصور أن خالد محيى الدين عضو مجموعة حدتو وأنصار السلام مع عبد الناصر قبل الثورة وأثناءها مستحيل له أن يستمر فى إصدار منشوراته لمدة ستة شهور وهو يدعو لهذه الوقفة، وهذا التحول الشيوعى تحت ستار الحريات ووقف دكتاتورية الثورة والعودة إلى الدستور وتكتله مع مجموعته الخاصة فى الفرسان، ومن المستحيل أن يصدر منشورا واحدا دون إذن وتفويض من عبد الناصر وموافقته وطلبه، وبهذا الفكر البديهى والفورى تبلورت صورة المؤامرة بين عبد الناصر وخالد محيى الدين بالكامل، فكان لابد من وقفها وسئلت:

« حتعمل إيه؟ » فقلت لمن حولى: « تعالوا معى سنمنع هؤلاء من التصرف ونكتفهم على مكاتبهم وننقذ الموقف ونقود نحن العملية حتى نؤمن البلاد ونعيدهم إلى كراسيهم بعد ذلك » .

وتوجهت إلى مكتب القائد العام وفتحت بابه ودخل خلفى الضباط وأولهم كمال رفعت، وكنا حوالى ستة، وقفلت الباب وأسندت ظهرى عليه حتى لا يدخل أحد، وكان موجوداً بمكتب القائد العام فى هذه اللحظة عبد الحكيم عامر جالسا على كرسيه خلف المكتب وعبد الناصر واقفا أمامه وسط المكتب وعبد اللطيف البغدادى مستندا بظهره على مائدة الاجتماعات بالمكتب، فشرع الضباط فى تكتيف عبد الحكيم وهو جالس على كرسيه وكتفوه فعلا ويداه خلف رأسه ولم يقاوم .

وتوجه الضباط إلى جمال الذى كان واقفا يتطلع إلى عبد الحكيم وهو يكتف دون أن تتبين له حقيقة ما يحدث، وأمسك الضباط بيدى عبد الناصر خلف ظهره، وكان منهم كمال رفعت الذى كان فى غاية الغيظ والانفعال من اللعبة التى أقدم عليها عبد الناصر (كان كمال رفعت يعرف خالد محيى الدين جيدا، وكان يرى فى نفسه الأحقية فى رئاسة الحكومة على خالد وعلى جمال عبد الناصر نفسه، وكنت أعرف ذلك جيدا منه لمواقف حدثت بيننا) فأدار عبد الناصر عينيه فى أركان المكتب فوجدنى مستندا على الباب وأراقب عملية التكتيف فقال للضباط: « سيبونى » فلم يتركوه فالتفت إلى وقال: « يا حسن قول لهم يسيبونى إللى أنت عاوزه رايح أنفذه » فقلت لإخوانى الضباط: « سيبوه » وقلت لعبد الناصر: « قرار المجلس مرفوض والذى يحدث الآن هو مؤامرة ولن نقبل بأن يكون خالد محيي الدين رئيس حكومة، ولابد من اتخاذ إجراءات تأمين الثورة الآن، إن ميس الفرسان قد تدكه المدفعية وإن على عبد الحكيم أن يستخدم البوليس الحربى وأجهزة الأمن لمنع التصادم ووقف احتمال إراقة الدماء، وإذا لم تفعلوا هذا فسنقود الثورة من الآن حتى

نخلص البلاد من هذه الاحتمالات أو الكارثة، وأنه لا يمكن للضباط أن يذعنوا لتآمر خالد محيى الدين مع مجموعة محدودة ومعروفة من سلاح الفرسان». فرد عبد الناصر بالآتى بالضبط: «يا عبد الحكيم أنت سمعت اللى قاله حسن، إحنا بننفذ هذه العملية وأنت القائد العام وارفع سماعة التليفون وادى التعليمات» وكان عبد الحكيم مازال مكتفا ففكه الضباط ورفع السماعة وبدا يتصرف.

ومع تكتيف عبد الناصر توجه ضابطان آخران إلى عبد اللطيف البغدادى فرفض أن يكتف وقال: «سيبونى أنا وطنى زيكم». وبتراجع عبد الناصر والاستجابة لمطلب الضباط الوطنيين ترك الضابطان البغدادى الذي قال لى وفى عينيه دمعة: «الحمد لله، إحنا كنا حنضرب بعضنا البعض والبلد كانت حتروح فى داهية».

ومع الاطمئنان إلى تنفيذ عبد الناصر وعبدالحكيم لخطة التأمين تركت المكتب مع المجموعة وخرجنا إلى الضباط الغاضبين وأبلغناهم بما تم من عودة المجلس عن قراره وتنفيذ مطلب الضباط الأحرار الوطنيين، ودخل الضباط بعد ذلك غرفة القائد العام وأكدوا لجمال عبد الناصر وعبد الحكيم والبغدادى أنهم لن يذعنوا لقرار مجلس الثورة وأنهم لن يرضوا بخالد محيى الدين رئيسا للحكومة، وطالبوا بالقبض على ضباط الفرسان المعتصمين وإعطاء أمر استعداد للتحرك إلى باقى وحدات الجيش، ووزع الضباط أنفسهم لهذا العمل وبدأت الاتصالات التليفونية بينهم وبين وحداتهم، وحضرت إلى القيادة بعض حمالات مدرعة ومدافع (٦ رطل) ضد الدبابات ووزعت الأسلحة والذخيرة فى مبنى القيادة، وتولى البوليس الحربى حراسة المبنى واتخذت ترتيبات لإحضار سلاح المدفعية بالموقف كى يقفوا بجانب سلاح المشاة.

ولما دخل الضباط غرفة القائد العام احتدت بينهم المناقشة مرة أخرى، وقال بعضهم إن الانتحار أهون من أن يتسبب أى فرد فى انقسام الجيش،

وكان الشعور فياضا جدا ومرهفا لدرجة أن معظم الموجودين بكوا أو انفعلوا من هذا الموقف الذى كنا وصلنا إليه بسبب القرار، وكان عدد من أعضاء مجلس الثورة قد عاد إلى القيادة مع طلوع النهار، ولما وجد عبد الحكيم هذا الانفعال الزائد أمسك بطبنجته وهدد بالانتحار فعلا ومنعه الضباط، فقال لهم: «إن هناك حلا واحدا يوقفه عن الانتحار حرصا على عدم انقسام الجيش على بعضه وهو أن يرى جميع الضباط مذعنين لأوامره كقائد عام»، وقال للضباط: «سأقود بنفسى الموقف الجديد وسيمتنع المجلس عن قراره الأخير بالتنحى عن مراكزهم».

وللحق والتاريخ لقد شاهدت بنفسى عيون الكثير من الضباط وقد دمعت مع تحرك مشاعرهم الفياضة وشعورهم بالقلق بما كان يمكن أن يحدث بمصر كلها نتيجة هذه المكيدة أو الوقفة إلى جانب خالد ومن خلفه بتيارهم العقائدى الماركسى، ومن غريب ما رأيت فى ذلك اليوم تأثر عبد الناصر نفسه من هذه المشاعر والكلمات الوطنية فإذا بى أراه قد استدار بوجهه وذرفت منه دمعة، وأيقنت أنه عاد للحق بالقوة التى رآها فى عزائم الرجال، وسيطر جمال على نفسه ثم استكمل حديثه مع الضباط ومع القائد العام.

ودخل فى هذه الأثناء خالد محيى الدين من باب القيادة التى حضر إليها بعد أن اتفق مع محمد نجيب على استلام الحكم، ومن لحظة دخوله بوابة القيادة وهو يتلقى من الضباط أسوأ معاملة، وما أن بدأ يمر وسط الضباط المتجمعين أمام مكتب عبد الحكيم حتى تلقفه الضباط ودفعوا به وأهانوه إهانات لا أود ذكرها هنا، ولما اقترب من مجوعتنا أنا وكمال رفعت توقف أمامنا وأخرج أحد الضباط طبنجته ووجهها إلى صدره وكاد يطلق عليه الرصاص متهما إياه بالخيانة، فوضعت يدى بسرعة تلقائية على فوهة الطبنجة الموجهة إلى صدره لأمنع ضربه، فقال الضابط: «إنه خائن». فقلت له: «الدم يجر الدم». وربتّ على كتف خالد بيدى موجها إياه نحو مكتب عبد الحكيم وقلت له: «روح كل حاجة انتهت» ودخل خالد غرفة القائد.

وواجـه عـدد من أعـضـاء مـجلس الثـورة خـالـدا باللوم والتـعنيف وبأنه بعـمليتـه المدبرة قد سبب فتنة فى الجيش، وكان من الممكن أن تتحـول إلى صدام دموى، كل الذى حصل من تدبيره، فطلب منهم عبد الناصر إرجاء هذا الحديث واللوم إلى وقت لاحق ليتفرغ هو وزملاؤه لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه معنا ومع الضباط لتصفية الجو ومنع التصادم. والذى حدث بعد ذلك أن اجتمع مجلس الثورة وقرر على ضوء هذه الفتنة إبعاد خالد محيى الدين من مجلس الثورة وخروجه من مصر، وتم ذلك فى أسبوع واحد.

وتعهد الضباط أمامى وأمام زكريا محيى الدين ألا يفعلوا ما يسبب انقساما أو حربا داخلية وأن يذعنوا لأوامر القائد العام لصالح البلاد، وبدأوا فى الخروج بسرعة وحماسة كل إلى وحدته لتنفيذ الترتيبات اللازمة، وحاصرت كتيبة مدافع الماكينة بقيادة البكباشى عبد الحليم عبد العال بسياراتها ومدافعها معسكر الفرسان من الخلف، وأثار ذلك سخط بعض ضباط الفرسان وشعروا بحرج موقفهم الشديد فى تلك اللحظة.

واستأذن حسين الشافعى وخالد محيى الدين من مجلس الثورة والقائد العام للتوجه إلى سلاح الفرسان للاجتماع مع الضباط، كان الشعور لدى الضباط بالقيادة بوجوب القبض على خالد وعدم السماح له مرة أخرى بالاجتماع مع ضباط الفرسان، إلا أنه بعد أخذ ورد تركوهما يتوجهان إلى سلاح الفرسان، وظهر من حديث حسين الشافعى مع بعض ضباط الفرسان المخلصين ومنهم الصاغ محمود التهامى أنه لم يكن يتصور أن الموقف يصل إلى هذه الحالة من السوء.

وبدأ الشافعى فى إعطاء أوامر بتغيير ضباط رئاسته وتعيين ضباط مخلصين خلاف الطاقم السابق الذى ثبت له أنهم كانوا مندمجين مع هذه العصابة كما قال، ومن بينهم ضابط مخابراته وسكرتيره الخاص، وأن جميع هذه الفئة من الضباط كانت متواطئة مع خالد محيى الدين، وأن خالدا كان

يعمل لذلك شهورا عديدة، ومما يدل على سابق التواطؤ والاتفاق بين خالد ومجموعته مع عبد الناصر ما ردده بعض الضباط حينما قيل إن الموقف أخطر مما نتصور، فكان رد نور الدين عفيفى قائلا: «ماتنساش زى ما أنت عارف محدش راح يجرى له حاجة».

وبتعليمات من القائد العام، ومن خلال ممثلى الطيران فى مجلس الثورة قام سلاح الطيران فى هذا الموقف بعمل طلعة استكشافية بالطائرات النفاثة لاستطلاع الموقف على طريق السويس (حيث تتواجد أقرب نقطة للقوات البريطانية من القاهرة)، وحلقت الطائرات النفاثة فوق مبنى القيادة بعض الوقت مما أوجد الشعور بالطمأنينة لدى الضباط وقوّى من روحهم المعنوية، وتوجه الصاغ كمال رفعت ومعه بعض الضباط الآخرين إلى منزل محمد نجيب ونقلوه إلى مبنى رئاسة المدفعية فى الماظة.

وفى حوالى العاشرة صباحا تحدثت إلى عبد الحكيم عامر مقترحا عليه أن يصدر محمد نجيب بيانا إلى الشعب يعترف فيه بفضل مجلس الثورة على البلاد وعليه، ويدعو فيه الشعب لأن يستكمل المسيرة مع مجلس الثورة وحفاظا على وحدة الصف وأن علاقتى مع محمد نجيب منذ حرب فلسطين وبعد توليه رئاسة الجمهورية تجعلنى واثقا من أنه سيستجيب إلى هذا المطلب، وفى إمكانى إقناعه بالعدول عن موقفه والتعاون مع مجلس الثورة على ضوء قراره الأخير، وهو إلغاء قرار استقالة مجلس الثورة وإلغاء تسليم الحكم إلى خالد محيى الدين، ووافق عبد الناصر وعبد الحكيم على أن أبذل هذه المحاولة، وقلت لهم إننى سأكون مسئولا عن تحقيق هذا الهدف.

وتوجهت إلى محمد نجيب فى مبنى رئاسة المدفعية بألماظة بعد أن أوصلنى شمس بدران بسيارته الجيب إلى هناك وتركنى، وكان محمد نجيب بزيه الرسمى ، وكان فى حالة من الذعر والارتباك والعصبية والانهيار النفسى، وقال إنه فى هذا الموقف يرغب فى ضرب نفسه بالرصاص، وقال مشيرا إلى

رأسه: «إذا كنتم تنوون التخلص منى، وإذا كان ذلك سيعود على الضباط والثورة بالفائدة فأعطونى طبنجة أضرب بها نفسى وأنتحر بها لأموت بدلا من أن تشنقونى فى ميدان الأوبرا أو عابدين - كما تصور أن يفعل ذلك به عبد الناصر ومجلس الثورة». ورجانى ألا نأخذ بالظواهر بل نتحقق من الوقائع (يقصد ما كان يبلغ عنه مجلس الثورة عن تصرفاته الشخصية) وقال إنه مستعد أن يوقع بيانا بأنه خائن إذا كان فى ذلك مصلحة، وقال كلاما كثيرا يتنازل فيه عن شخصيته المعروفة ومركزه، وحزنت وأسفت لهذا الحال الذي رأيت عليه محمد نجيب فهدأت من روعه وأفهمته بالموقف الجديد، وإنى حضرت إليه لإصلاح حاله مع المجلس توطئة لإعادته لرئاسة الجمهورية وللتفاهم معه حول إصدار بيان يوجه إلى الشعب عن طريق الإذاعة يعلن فيه تعاونه مع مجلس الثورة.

وبعد أن اطمأن إلىَّ جلسنا نكتب مسودة البيان، وصغنا معا معظم هيكل البيان على الأسس التى ذكرتها، وهى أنه لا خلاف بينه وبين مجلس الثورة ودعوته الشعب لوحدة الصف والتجمع خلف مجلس الثورة للعمل على بناء الوطن، وحضر فى المرحلة النهائية لصياغة البيان ضابط من المدفعية، وقال ينبغى نقل محمد نجيب إلى منزله ثانية حيث إن بعض ضباط المدفعية يفكرون فى اختطافه وتخليصه من هذا المأزق، وأحضروا بعد ذلك سيارة جيب مغلقة من الباب الخلفى لرئاسة المدفعية، وركبنا معا فى الكرسى الخلفى وعدنا فى طريقنا إلى بيت محمد نجيب.

وللأسف عاد إليه الشك فورا وقال: «أنا عارف أنتم رايحين تشنقونى وسط جبل ألماظه من غير ما حد يشوفنا». وبذلت جهدا كبيرا لإقناعه بالاطمئنان وأننا فى طريقنا إلى بيته، وعادت بنا السيارة إلى منزل محمد نجيب وتبعنا بعد قليل شمس بدران وحسين عرفة، وفى منزل محمد نجيب حدث تغير كامل فى شخصية محمد نجيب، فمن اللحظة التى نزل فيها على

قدميه وأدى له حراس البيت التحية العسكرية تقمص شخصية محمد نجيب البطل العائد من حرب فلسطين، وتغير أسلوب كلامه تماما فاسترحت نفسيا لهذا الاعتدال فى شخصيته، وأول ما سأل محمد نجيب سأل حاشيته الموجودة فى البيت عن الأحوال فأجابوه بأن الشعب يحبه ويطالب بعودته، وظهر رد فعل ذلك على سلوكه، فقال لى وأنا أنتظره فى غرفة الاستقبال: لا .. لا .. ده الناس بتسأل عنى والشعب بيهتف لى وبيحبنى أنا حغير صيغة البيان.

وفوجئنا بحضور الصاغ خالد محيى الدين أثناء المناقشة، وكانت لديه تعليمات أخرى من مجلس الثورة بأن يكتب محمد نجيب بيانا عن قبوله دعوة الشعب له لرئاسة الجمهورية من جديد، وثارت مناقشة حول صيغة ذلك البيان فقد أبدى محمد نجيب رغبته فى أن تعود الحياة النيابية وينتهى إعداد الدستور الجديد بأسرع ما يمكن، وحاول إدماج هذه الشروط فى صيغة قبوله لرئاسة الجمهورية، وحاول خالد إقناعه بالاكتفاء على أن ينص بقوله جمهورية برلمانية، ووعده بأن الإجراءات الدستورية ستنتهى فى أقرب فرصة.

وأثناء الحديث قال خالد لنجيب: «إننى أرجوك أن تكتفى بكتابة جمهورية برلمانية، وإننى لم أرجوك من قبل فى عمل شىء، وهذا هو رجائى الأول لك وأرجو ألا ترفضه لمصلحة البلد» فرد محمد نجيب على خالد: «الآن أنت رجوتنى مرتين المرة السابقة عندما رجوتنى للشيوعية والمرة دى علشان جمهورية برلمانية» وضحك نجيب، ولم يرد خالد على ذلك، وأرسل هذا البيان مع شمس بدران وخالد محيى الدين وحسين عرفه ومحمد نصير إلى القيادة العامة بكوبرى القبة فى حين رجانى محمد نجيب أن أنتظر معه، وحدثنى أن مجلس الثورة هو الذى كان يريد أن يسلبه حقوقه وسلطاته، وأنه لم يقبل الإهانات والتجاهل، ولذا فضل الاستقالة من أن يظل بهذا الشكل، وحاولت إقناعه بأن المجلس يضمر له الخير وأنهم هم الذين رشحوه وساعدوه

كى يحبه الشعب ولا يضمرون له أى شيء، وانتقلت فى الحديث معه إلى حاشيته فى مجلس الوزراء والقصر الجمهورى، وقلت له إنهم أعطوه أكثر من فرصة وأكثر من دليل على عدم صلاحية هؤلاء الأشخاص لهذه المراكز، ويجب عليه فى تصرفاته أن يعتبر نفسه رئيس جمهورية مصر وليس شخص محمد نجيب، وأنه يحيط نفسه بحاشية نظيفة حتى لا تكون سببًا فى إساءة سمعته دون أن يشعر، فقال لى إنه ينوى ذلك، وطلب منى أن أعمل معه فرفضت، ولكنى وعدت بمعاونته فى اختيار بطانته ووعدنى بأن يستشيرنى فى أى إشكال ولو شخصيا قبل أن يتخذ فيه قرارا قد يسيئ إليه شخصيا. ثم سألنى عن تطورات الموقف التى أدت إلى عودته إلى رئاسة الجمهورية فشرحتها له باختصار ثم انصرفت من عنده عائدا إلى القيادة العامة حيث كان مجلس الثورة منعقدا لمناقشة البيانات التى كتبها محمد نحيب، واستقرت بعد ذلك الأوضاع نسبيا وأذيع البيان الذي تم الاتفاق على صيغته».

رد خالد محيى الدين على رسالة حسن التهامى

بمناسبة ما نشره حسن التهامى الذى وصف فيه أحداثا وقعت ليلة ٢٦ / ٢٧ فبراير عام ١٩٥٤، يؤسفنى أن أسجل أن كل ما نشر من وقائع أو تفسيرات لها هو أمر بعيد عن الحقيقة وعار من الصحة تماما، وعلى سبيل المثال ذكر التهامى أن عدم حضورى جلسة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٦ فبراير وتفضيلى الذهاب إلى السينما، كان أمرا متفقا عليه بينى وبين محمد نجيب وتآمرا منى ضد مجلس الثورة، وواقع الأمر أن عدم حضورى الجلسة يرجع إلى إننى فى اجتماع المجلس الذى صدر فيه القرار بقبول استقالة محمد نجيب فى فجر يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤، عارضت هذا القرار، ولكن زملائى أعضاء المجلس طلبوا منى إرجاء معارضتى لقرارهم بقبول استقالة محمد نجيب حتى يصدر القرار بالإجماع، فوافقت على ذلك شريطة تسجيل استقالتى من مجلس قيادة الثورة مع تركى لهم تحديد موعد إعلانها، وفى نفس الوقت أخطرتهم

بأننى سأمتنع عن حضور أى اجتماع يتم فيه مناقشة موضوع محمد نجيب سواء داخل المجلس أو فى القوات المسلحة أو فى سلاح الفرسان إلى أن يعلن المجلس قبوله استقالتى منه فوافقونى على ذلك.

ومن هنا يصبح تغيبى عن حضور اجتماع مجلس الثورة يوم ٢٦ فبراير ١٩٥٤ أمرا طبيعيا وتنفيذا لاتفاقى السابق مع زملائى، وكان ذلك هو السبب الذى دعانى إلى مغادرة منزلى فى هذا اليوم منذ الصباح الباكر، والذى تعمدت من أجله ألا أعود إلى المنزل إلا فى منتصف الليل حتى أتجنب اتصال أى إنسان بى، وبالتالى يصبح ادعاء حسن التهامى بأنى قمت بتدبير الاجتماع الخاص بضباط سلاح الفرسان بالميس الأخضر لا أساس له من الصحة، إذ لم ينجح أحد من ضباط الفرسان فى الاتصال بى، وقد اعترف الملازم أول أحمد المصرى أنه حاول الاتصال بى هاتفيا فى هذا اليوم عدة مرات لدعوتى لحضور الاجتماع بالميس الأخضر، ولكن دون جدوى وذلك بسبب وجودى خارج البيت منذ الساعة الثامنة صباحا، هذا ولم أعلم بأى نبأ عن اجتماع ضباط الفرسان إلا بعد عودتى إلى منزلى فى منتصف الليل، عندما استدعيت إلى القيادة العامة بكوبرى القبة إذ إننى هناك فقط، وعقب وصولى إلى القيادة - أخطرنى زملائى بنبأ ذلك الاجتماع الذى عقد بالميس الأخضر داخل سلاح الفرسان والذى حضر جانبا منه جمال عبد الناصر.

ولقد ادعى حسن التهامى أنه خلال نقاش عبد الناصر مع ضباط سلاح الفرسان استخدمت ألفاظ وشعارات واصطلاحات سبق أن صدرت فى منشورات سرية، سبق توزيعها فى الجيش طيلة الشهور الستة السابقة على الاجتماع، ونسب إلىَّ تهمة إصدار هذه المنشورات التى كانت تدعو إلى التحول الشيوعى تحت ستار الحريات ووقف دكتاتورية الثورة والعودة إلى الدستور، وإننى أؤكد للقراء أن واقعة إصدار هذه المنشورات ليست سوى محض اختلاق، وأتحدى حسن التهامى أن يبرز لنا منشورا واحدا من هذه

المنشورات، أو يدلنا على مرجع أو كتاب أو مذكرات صدرت منذ قيام الثورة حتى اليوم ذكرت فيه أية معلومات عن مثل هذه المنشورات.

ولا شك أن أطرف ما ورد فى أقوال حسن التهامى هو ذلك الادعاء الذى ذكر فيه إننى وعبد الناصر قد قمنا بالتواطؤ والتآمر معا لعمل انقلاب عسكرى شيوعى باعتبارنا زميلين سابقين فى جماعة (حدتو) الشيوعية، ودلل على ذلك التآمر بتفويض عبد الناصر وإذنه لى بإصدار المنشورات السرية داخل الجيش طوال ستة أشهر من جهة، ومن جهة أخرى بإعطائه صورة لمجلس الثورة عن اعتصام ضباط الفرسان أكبر من اللازم، بحيث خيل لأعضاء المجلس أن سلاح الفرسان بأجمعه خلف هذه المجموعة من الضباط من صغار الرتب، مما أمكن معه لعبد الناصر أن يستخرج من المجلس قرارا بأن يحكم مصر محمد نجيب وخالد محيى الدين، ويهمنى أولا أن أؤكد للقراء أن عبد الناصر لم يكن فى يوم من الأيام شيوعيا أو عضوا فى أى تنظيم شيوعى بحيث يدبر معى انقلابا عسكريا شيوعيا، والأمر الثانى الذى يبعث على الدهشة بل على السخرية أن يبذل عبد الناصر كل هذه الجهود التى بذلها فى التآمر – على حد زعم التهامى – لالكى يحكم هو مصر وحده مثلا أو حتى بالاشتراك معى، ولكن من أجل أن يتيح لى الفرصة ولمحمد نجيب لكى ننفرد نحن الاثنين باستلام مقاليد الحكم، ويخرج هو من المؤامرة صفر اليدين أى أنه نسج المؤامرة معى كنوع من المودة والمحبة الشخصية، والأغرب من هذا أنه فى الوقت الذى اتهمنى فيه فى أول رسالته بالتآمر مع جمال عبد الناصر لعمل انقلاب شيوعى عاد فى آخر الرسالة ليتهمنى بالتواطؤ والاتفاق المسبق مع محمد نجيب، وأن ذلك ظهر بوضوح بل لاحظه الضباط المرافقون لى عندما ذهبت إلى منزله بتكليف من مجلس الثورة لإخطاره بقرار المجلس بإعادته إلى رئاسة الجمهورية وتعيينى رئيسا للحكومة، ولا يعنى هذا الكلام إلا أننى كنت فى وقت واحد مشتركا فى مؤامرة تجمع بينى وبين عبد الناصر من جهة وبينى وبين محمد نجيب من جهة أخرى، مما يدل حتما على أن هناك تفاهما

وتنسيقا ومصالح مشتركة بين محمد نجيب وعبد الناصر، فكيف يمكن لعاقل إذن أن يتصور اشتراك الاثنين في وقت واحد معى في مؤامرة بينما كانت أزمة فبراير ليست سوى صراع على السلطة بين الاثنين؟.

إن المزاعم والادعاءات التي يرددها حسن التهامي عن هذه المؤامرة الوهمية التي نسجها خياله السقيم تدل على عدم الترابط وخلل الاتزان وفقد الصدق، وليست سوى محاولات فاشلة مفضوحة لتزوير التاريخ والرغبة في تفسير الوقائع التاريخية بنظريات تآمريه ومحاولات ساذجة لإثبات مواقف بطولية وهمية لا سند لها من الواقع.

وليس أدل على ذلك من هذا الادعاء المضحك المبكي الذى لا يمكن لأحد داخل مصر أو خارجها أن يتخيل حدوثه حقيقة، وهو ما زعمه حسن التهامي من أنه وبعض الضباط دخلوا مكتب القائد العام وقاموا بتكتيف عبد الحكيم عامر ثم جمال عبد الناصر، واستسلام الاثنين لهذا الاعتداء دون أية مقاومة كما لو كانا طفلين صغيرين لا حول لهما ولا قوة، وكادوا كذلك يقومون بتكتيف عبد اللطيف البغدادى لولا أنه قال لهم إنه وطنى مثلهم، ولولا أن عبد الناصر قد أنقذه بإعلان خضوعه على الفور لحسن التهامي بعد تكتيفه، إذ قال له: «يا حسن قول لهم يسيبوني واللي أنت عايزه رايح أنفذه» وبكلمة واحدة من التهامي عدل الضباط عن تكتيف البغدادى وفكوا الحبال التي كتفوا بها عبد الناصر وعبد الحكيم - ولا ندرى إلى الآن كيف أتوا بهذه الحبال - ووقف التهامي وسط مكتب القائد العام يهدد وينذر الضباط الثلاثة الموجودين من أعضاء مجلس الثورة (عبد الناصر، وعبد الحكيم، والبغدادى) ويلقى التعليمات لعبد الناصر بالخطة التي ينبغى عليه اتباعها، وإلا سوف يتولى هو وأعوانه قيادة الثورة.

ويبدى عبد الناصر على الفور خضوعه واستسلامه بلا قيد ولا شرط فيقول لعبد الحكيم عامر: يا عبد الحكيم أنت سمعت اللى قاله حسن؟ إحنا بنفذ العملية، وارفع سماعة التليفون وادى التعليمات.

وهكذا صور لنا التهامي كيف أمكنه في دقائق قليلة أن يحول عبد الناصر من زعيم مهاب قوي الشخصية إلى قزم هزيل مستسلم يرتعد أمامه من الخوف، ورغم أنني لم أكن حاضرا في مكتب القائد العام في ذلك الوقت فإنني بحكم زمالتي الطويلة لأعضاء مجلس قيادة الثورة ولقاءاتي المستمرة معهم سواء قبل استقالتي النهائية من المجلس في ٦ أبريل ١٩٥٤ أو بعدها لم أسمع مطلقا أن هذه الواقعة قد جرت.

ولقد سبق لحسن التهامي أن كتب مقالات في جريدة الأهرام تضمنت إحداها هذه الواقعة المزعومة، وعندما التقيت بعدها بالإخوة حسين الشافعي والبغدادي وكمال حسين وسألتهم عن رأيهم فيما نشره التهامي: سخروا جميعا مما نشر واعتبروا أن واقعة التكتيف ما هي إلا إحدى النكات المسلية أو النوادر المضحكة، وكان رأينا جميعا وقتئذ أن هذه الواقعة لا تحتاج إلى تكذيب، فإنه لا يمكن لأي عاقل أن يصدقها، وأن الشعب المصري بفطنته وذكائه سيدرك في الحال أنها ليست سوى نوع من التهيؤات التي اشتهر حسن التهامي بها، أو إحدى محاولاته المعتادة لإثبات بطولات وهمية.

ولقد أدهشني كذلك ما ادعاه حسن التهامي من أنني من لحظة دخولي بوابة القيادة العامة عقب عودتي من لقاء محمد نجيب وأنا أتلقى الإهانات من الضباط، إلى الحد الذي جعل أحد الضباط يخرج مسدسه ويوجهه إلى صدري ويتهمني بالخيانة، وأن حسن التهامي هو الذي أنقذني من الموت، فلولا أنه وضع يده على فوهة المسدس لكان الضابط قد أطلق عليَّ الرصاص، ومن العجيب أن تصل الجرأة بحسن التهامي في اختلاق الحوادث إلى هذا الحد، إذ إن واقعة دخولي القيادة العامة وقعت أمام عشرات من الضباط، وكثيرون منهم ما يزالون أحياء - والحمد لله - وإني أتحداه أن يذكر لنا اسم الضابط الذي وجه المسدس إلى صدري، أو يأتي لنا بضابط واحد من الذين كانوا حاضرين في هذا الموقف كي يؤيده في أقواله.

والأمر الذى جرى حقيقة هو أننى عند دخولى مبنى القيادة قابلت عددا من الضباط الزملاء فألقيت عليهم التحية فردوا على جميعا ما عدا واحدا هو الزميل وحيد جودة رمضان، وعند دخولى مكتب عبد الحكيم عامر وجدت عشرات من الضباط داخل المكتب وهم فى حالة هياج وبكاء بسبب قرار مجلس الثورة بتنحيته عن السلطة، وأشار علىّ البعض قائلين: إننى المسئول، وتقدم منى ضابط من الشرطة العسكرية يدعى ربيع عبد الغنى وحاول أن يمسك بخناقى وتقدم بعض الضباط ليشاركوه فى ذلك، ولكن جمال سالم أسرع بتوجيه صفعاته إليهم وقام بضربهم بالشلاليت، وسرعان ما وقف عبد الحكيم عامر بجوارى محذرا أى ضابط من الاقتراب منى وقال لهم جمال سالم: الراجل منكم يروح وحدته.

وفى كل هذه المواقف لم ألمح مطلقا حسن التهامى لا من بعيد ولا من قريب، والذين أذكر أننى رأيتهم فى هذا الموقف هم: أحمد أنور، ومجدى حسنين، وأبو الفضل الجيزاوى، وبالطبع لا حاجة لى إلى تكذيب واقعة شهر المسدس ضدى، وتعرضى لإطلاق الرصاص، واتهام الضابط لى بالخيانة، لولا تدخل حسن التهامى لإنقاذى، فإننى على يقين من أننى لم أصادف مطلقا حسن التهامى بالقيادة العامة فى ذلك اليوم، ولم أسمع أنه قد لعب أى دور كبيرا كان أو صغيرا خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، وبالتالى فإن قصة الضابط والمسدس واتهامى بالخيانة ليست كلها إلا سلسلة من قصة ركيكة من نسج خيال وتأليف حسن التهامى، هذا وأود أن أضيف استكمالا للسرد التاريخى، أنه بعد فترة من دخول مكتب القائد العام سمعنا أصوات طائرات تطير فوقنا، فأسرعنا إلى الشرفة حيث وجدنا أن سلاح الفرسان محاصر ببعض من قوات الجيش، وأن بعض الطائرات تطير على ارتفاع منخفض فوق معسكر سلاح الفرسان ومبنى القيادة فسأل عبد الناصر: «من الذى أصدر الأمر بخروج الطائرات» فأجاب على صبرى بأنه هو الذى أمر بذلك، وعندئذ جلست إلى جانب عبد الناصر وقلت له إننا أصبحنا فى هذه اللحظة نواجه موقفا جديدا،

وإن ذلك الموقف يستلزم أن يلغى مجلس الثورة قراره السابق بالتنحى، وكذا قرار تعيينى رئيسا للحكومة حتى لا تحدث مجزرة داخل الجيش، وطلبت منه أن أذهب بنفسى إلى سلاح الفرسان لتهدئة الموقف خشية حدوث تطورات لا يمكننا السيطرة عليها خاصة بعد اتخاذ بعض قوات من المدفعية والمشاة مواقعها حول معسكر سلاح الفرسان.

أما عن واقعة ذهابى أول مرة إلى منزل محمد نجيب فقد توجهت فى الساعة الخامسة والربع صباح يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ إلى منزله وكان يرافقنى عباس رضوان وشمس بدران، وعلى ما أذكر عماد ثابت بتكليف من مجلس الثورة بإبلاغه بقرار المجلس بإعادته رئيسا للجمهورية، وتعيينى رئيسا للوزراء، وقد ادعى حسن التهامى أن المناقشة التى دارت بينى وبين محمد نجيب بشأن ذلك القرار تدل على أن هناك سابق تفاهم بينى وبينه على هذا الوضع - وللحقيقة والتاريخ - أقول إننى عندما دخلت منزل محمد نجيب وبرفقتى زملائى الضباط تركتهم فى غرفة الصالون ودخلت بمفردى إلى داخل المنزل، وكان محمد نجيب نائما فى غرفة النوم فأيقظته بهدوء وأبلغته إننى قادم إليه لأبلغه بقرار مجلس قيادة الثورة، الذى يتلخص فى عودته رئيسا للجمهورية، وتعيينى رئيسا للوزراء، فصمت برهة لا أدرى إن كانت من تأثير المفاجأة أم بسبب خيبة أمله لعودته رئيسا للجمهورية فقط؟ بينما وضعنى المجلس فى مكانه فى رئاسة الحكومة، ولكنه بعد تفكير قليل قال لى: إنه موافق ومرحب بهذا القرار، وعندما دخل معى محمد نجيب بعد ذلك إلى الصالون حيث قام الضباط لتحيته وأعدت عليه أمامهم مرة أخرى نص القرار الذى كلفنى المجلس بإبلاغه إليه كان من الطبيعى أن يبدى موافقته على الفور، فلقد سبق له معرفة القرار منى بداخل المنزل، وسبق له التفكير فيه وسبق له الموافقة عليه أمامى، ومن هنا تخيل حسن التهامى بخياله التآمرى أن سرعة موافقة محمد نجيب على القرار أمام الضباط إنما كان نتيجة لمؤامرة رسمناها معا، وإننا دبرنا كل ما جرى من أحداث حتى يتسنى لنا تحقيق الغرض الذى استهدفناه من مؤامرتنا، وهو الوصول إلى الحكم.

أما عن واقعة ذهابى للمرة الثانية إلى منزل محمد نجيب حوالى الظهر، وكان قد عاد منذ فترة قليلة إلى المنزل عقب اعتقاله فى مبنى رئاسة المدفعية بالماظه، فقد كان الغرض من ذهابى إليه هذه المرة هو التأكد من قبوله ما كان يعرضه عليه مجلس الثورة بعد أن عقد اجتماعا ثانيا إثر إلغاء قراره الأول، وهو أن يعود رئيسا لجمهورية برلمانية، ولم يكن المجلس واثقا من قبول محمد نجيب هذا العرض فكلفنى بإبلاغه ذلك ومحاولة إقناعه بقبول هذا العرض، ودارت مناقشة طويلة بينى وبين محمد نجيب الذى كان رافضا عرض مجلس الثورة فى بادئ الأمر، وكان مصرا على إما عودته إلى كل سلطاته بما فيها رئاسة الحكومة وإما عدم العودة مطلقا، وبذلت كل جهدى لإقناعه بأن قبوله العودة كرئيس للجمهورية ليبدأ فى ممارسة سلطاته الشرعية أفضل بكثير من بقائه معتقلا فى منزله، وإن توليه رئاسة الجمهورية سوف يمكنه من السعى لتحقيق رغبات الأمة فى إقامة الحياة الديمقراطية، كما أن فيه الضمان على أن يسود الاستقرار فى البلاد وتحاشى حدوث انقسام فى الجيش، وخلال مناقشاتنا لم يحدث على الإطلاق أن قال محمد نجيب لى: أنت رجوتنى مرتين . . المرة السابقة عندما رجوتنى للشيوعية، والمرة دى عشان جمهورية برلمانية. إذ كيف يمكن أن يحدث بشأن هذا الموضوع رجاء؟

وأود قبل أن أختم حديثى أن أنوه بشجاعة ووطنية ضباط الفرسان فى مواقفهم خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، فلقد كانوا يمثلون داخل الثورة التيار الديمقراطى الوطنى، فإن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مثل كل ثورات العالم تسودها اتجاهات فكرية مختلفة، ولا يمكن أن تمثل الثورة تيارا أو اتجاها واحدا، ولم تكن مطالبهم فى إقامة الحياة الديمقراطية وعودة الحريات العامة وإقامة الحياة النيابية لها صلة بأى مذهب أو حزب، وإننى أتحدى أن يذكر أى ضابط من ضباط الفرسان إننى تحدثت معه فى أمور تتعلق بأوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو تحبيذ أى نظام اجتماعى أو مذهب من المذاهب، فإن كل ما كان يشغلنا فى تلك الفترة الهامة من تاريخنا هو حماية الثورة من أعدائها خاصة العدو الذى

كان ما يزال يحتل أراضينا فى منطقة قناة السويس، وكنا على يقين من أن الديمقراطية والحرية وحكم الشعب لنفسه هو السياج الذى يحمى الثورة ويحقق أهدافها الوطنية.

ورغم أن ضباط الفرسان كانوا هم أيضا بدورهم يمثلون اتجاهات فكرية مختلفة فإنهم جميعا كانوا متفقين على المطالبة بالحكم البرلمانى الديمقراطى، وإعادة الحريات العامة، وإقامة الحياة النيابية السليمة، وأود أن أؤكد أن كل ما جرى فى تلك الفترة من أحداث مسجل بالصحف والمجلات المصرية والعربية والأجنبية التى صدرت خلال هذه المدة، أما عن الدستور الذى كان يطالب به ضباط الفرسان فقد كان هو الدستور الذى كانت لجنة الدستور برئاسة على ماهر تعدّه منذ صدور القرار بتأسيسها لكى يعرض على الشعب فى استفتاء عام، وكان مطلب ضباط الفرسان من جمال عبد الناصر عند لقائه بهم فى الميس الأخضر يوم ٢٦ فبراير ١٩٥٤ هو أن يستحثوا على ماهر بسرعة الانتهاء من إعداد الدستور الجديد، ولم يكن يدور فى خلد أحد منهم بالطبع دستور الملك، كما ذكر حسن التهامى بخياله المريض.

وختاما أود أن أسجل إننى شخصيا لم أستغرب صدور كل هذه الاختلاقات والافتراءات والقصص الوهمية من حسن التهامى، فهو يريد أن يضفى على نفسه أى دور بطولى بأى شكل من الأشكال بعد أن فاته التفاخر بما قام به من أعمال ليلة الثورة لعدم اكتشاف أى مؤرخ وجود أى دور له فى تلك الليلة التاريخية، والكثيرون يعلمون أنه مصاب بحالة نفسية تجعله يتخيل أحيانا أشياء لا وجود لها ويتحدث أحيانا مع أشخاص غير ماثلين أمامه، ولست أعلم له أى دور مهم فى حياته سوى اشتراكه فى المحاولة الفاشلة لاغتيال اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود قبل الثورة، وسوى اتصالاته المشبوهة الأخيرة بموشى ديان، وسوى زيارته للقدس المحتلة والولايات المتحدة خلال مفاوضات كامب دافيد، أما أبطال ورجالات ثورة ٢٣ يوليو الذين قاموا بأدوارهم الخالدة فى تلك الليلة المجيدة، فهو للأسف بعيد عنهم كل البعد ولا تربطهم به أية صلة من الصلات.

رسالة من أحمد المصرى أحد الضباط الأحرار بسلاح الفرسان

طالعت ما جاء على لسان حسن التهامى من مزاعم عن دور يدعيه إبان أزمة الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة فى فبراير ١٩٥٤، وقد أفزعتنى محاولة حسن التهامى تزييف وقائع التاريخ واختلاق أحداث تدل على جرأة بالغة واستخفاف شديد بعقول قرائه، وليست تعنينى محاولة حسن التهامى خلق دور لنفسه، لكن ما يدعيه قد جانب الحقيقة وأساء بغير مقتضى لرجال نحترمهم ونقدر ما قاموا وما بذلوا برغم بعض أخطائهم أو قصور رؤيتهم لقضية الحرية والديمقراطية السياسية، وقد يشفع لحسن التهامى أن معظم ما كتبه ربما استوحاه من تهويماته وتهيؤاته التى درج على ترديدها ورؤاه التى لا تتوقف عن القوى غير المنظورة التى تمده بأنباء الغيب والكرامات والمعجزات، وقد لا يعرف شباب الجيل الحاضر أن حسن التهامى كان ثالث فرقة الاغتيالات الذين اشتركوا فى محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود قبل الثورة، ولئن خاب التدبير فذلك لأن الله أراد أن يحمى الضباط الأحرار من مسبة وصفهم بأنهم قتلة أو سفاحون، إن هذه التركيبة النفسية لحسن التهامى وافتقاده الإمكانات الذاتية وعدم مشاركته من قريب أو بعيد فى ثورة ٢٣ يوليو تدبيراً أو تنفيذا تجعله دائم التطلع إلى دور بطولى، فادعى أنه أحد أبطالها البارزين وأنه لعب أهم أدوارها، فلما كشف مؤرخو الثورة بكتبهم الموثقة «أطول يوم فى تاريخ مصر» للواء أ.ح جمال حماد المؤرخ العسكرى و «قصة ثورة ٢٣ يوليو» لأحمد حمروش وغيرهما ممن تصدوا لتأريخ الثورة انكشف المستور، وأدرك الجميع أن التهامى قد أغرقنا ببطولاته الوهمية.

أكد حسن التهامى أنه توجه مع جمال عبد الناصر إلى سلاح الفرسان يوم ٢٦ فبراير لحضور اجتماع الضباط بالميس الأخضر، وأنه كان بملابسه

المدنية وتلك فرية لا أساس لها من الصحة، فالحقيقة أن جمال عبد الناصر جاء إلى سلاح الفرسان ولم يكن برفقته سوى ياوره محمود الجيار، وقد بادرت شخصيا إلى استقباله بمجرد أن أخطرت أن عربته أوقفت على بوابة سلاح الفرسان، واصطحبته إلى مكتب مدير السلاح حيث انضم إلينا النقيبان عبد الفتاح على أحمد وأحمد سامى ترك، وقد لاحظت أن عبد الناصر كان متوتر الأعصاب، وبعد أن تناول القهوة صحبناه جميعا إلى مكان اجتماع الضباط بالميس الأخضر، وتوقف عبد الناصر فى مدخل قاعة الاجتماع حيث استمع إلى ما كان يدور من نقاش بين الضباط المجتمعين وكان عددهم حوالى ٣٠٠ ضابط من الفرسان، والمدفعية المضادة للطائرات، وكان محمود حجازى فى هذه اللحظة يأخذ الرأى: هل الأفضل الاستمرار فى الحكم العسكرى أو تسليم الحكم للشعب وإعلان الحياة الديمقراطية؟ وقد أجمع الضباط الحاضرون على تفضيل إعلان الحياة الديمقراطية، وهنا دخل عبد الناصر الاجتماع، وقد سمع بنفسه وشاهد بعينيه ما أجمع الضباط عليه.

وعند بدء المناقشة مع جمال عبد الناصر اعترض بعض ضباط الفرسان على وجود حسن التهامى الذي كان قد وصل بعد عبد الناصر بقليل بملابسه المدنية بصحبة عدد من ضباط المخابرات لتسجيل تقاريرهم عن الاجتماع، وحدثت مشادة عنيفة بين حسن التهامى وبين أحمد حمودة وأحمد عطية من ضباط الفرسان، وهنا قال محمود حجازى لجمال عبد الناصر: «إذا كنت حضرتك جاى ومعاك مخابرات يبقى اتفضل القهوة ومع السلامة، وإذا كان الهدف المناقشة يبقى عايزينك لوحدك». ولما احتج حسن التهامى على هذه الكلمات قال عبد الناصر «اخرج بره يا حسن» وخرج التهامى وبعض ضباط المخابرات بصحبة نور الدين عفيفى الذى قادهم إلى مكان خارج مكان قاعة الاجتماع.

وقد ناقض حسن التهامى نفسه فى رسالته، فبينما يذكر أن المناقشات التى دارت بين ضباط الفرسان وعبد الناصر خلال الاجتماع تركزت كلها حول إعادة الحريات العامة والدستور والحياة الديمقراطية والتمثيل النيابى للشعب

ووقف دكتاتورية مجلس الثورة، وكشفهم عن انحرافات بعض أعضائه ومن يحيط بهم من شلل انتهازية، إذا به يصف بعد ذلك ما دار فى الاجتماع بأنه مؤامرة شيوعية دبرها خالد محيى الدين بالاشتراك مع عبد الناصر زميله فى الشيوعية وعضو جماعة «حدتو» وذلك بالتنسيق مع ضباط سلاح الفرسان، والغريب أن يصل خيال حسن التهامى لهذه النتيجة رغم تأكيده أن خالد محيى الدين لم يحضر الاجتماع، ولم يكن له أية علاقة بالمناقشات والقرارات التى اتخذت فى الاجتماع، ولا أدرى كيف تكون مطالبة ضباط الفرسان بتسليم الحكم للشعب .. مؤامرة شيوعية .. أى تفكير سقيم وعاجز يمكن أن يرتب هذا المنطق، لماذا لا نضع الأمور فى موضعها الطبيعى أن هؤلاء مواطنون مخلصون ويعبرون عن آمال الشعب ويلتزمون بمبادئ الثورة التى شاركوا فيها.

ذلك هو حقيقة موقف الضباط من عبد الناصر فى أوج قوته ونفوذه معرضين أنفسهم بذلك الموقف لأشد الأخطار، كما جرى بعد ذلك بالفعل. .ولعلى أسأل حسن التهامى: إذا كانت هناك مؤامرة شيوعية أطرافها عبد الناصر وخالد محيى الدين وضباط الفرسان فكيف تفسر إبعاد خالد محيى الدين من مجلس الثورة، وتشريد بل وسجن عدد كبير من ضباط الفرسان الذين شاركوا فى الاجتماع وعبروا عن رؤيتهم؟

إن تحليل حسن التهامى لا يمكن أن يكون إلا نابعا من رؤيته المريضة للسلطة، وقصور فكره عن أن يستوعب أن ثورة يوليو ليست سوى حلقة من حلقات نضال الشعب المصرى، لقد كان ضباط الفرسان مخلصين فى مطالبهم الوطنية وتعاملهم مع عبد الناصر بشرف لم يحاولوا استغلال فرصة وجود عبد الناصر داخل معسكر سلاحهم ليحتجزوه رهينة لتنفيذ مطالبهم، ولم يفرضوا رأيهم بقوة السلاح، وقد كانوا يملكون منه الكثير، وفى المقابل فإنى أقرر أيضا أن عبد الناصر قد تعامل معنا بشرف حين نقل بأمانة إلى مجلس الثورة كل ما دار من مناقشات وما أبدينا من آراء، وعندما عاد إلينا قبيل الفجر ومعه خالد

محيى الدين ليبلغنا بقبول مجلس قيادة الثورة لرأينا وقرارات المجلس أحسسنا إخلاصه، وكذا معظم أعضاء المجلس فى تنفيذ هذه القرارات وهى عودة محمد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية، وتكليف خالد محيى الدين برئاسة حكومة مدنية انتقالية مدتها ستة شهور، وإعادة الحريات العامة والحياة الديمقراطية للبلاد، وفى تقديرى أن الأمور لو سارت على طبيعتها ولم تتدخل العناصر المغرضة ذات المصلحة فى استمرار الحكم الدكتاتورى لكانت مصر قد نعمت بحياة ديمقراطية سليمة منذ عام ١٩٥٤، ولكنا قد تجنبنا كثيرا من المآسى والنكبات التى حلت بالبلاد نتيجة للدكتاتورية وحكم الفرد، ولكن ما حيلتنا وقد اعتبروا أن إعادة الحريات العامة والحكم الديمقراطى للشعب مؤامرة ونكبة سوف تقضى على أحلامهم وأمنياتهم، ولا غرابة أن يستميت هؤلاء جميعا فى العمل وبكل الطرق والوسائل لإيقاف هذه المؤامرة كما وصفها حسن التهامى، إلى الدرجة التى يسارعون فيها إلى استنفار وحداتهم العسكرية لحصار سلاح الفرسان، والقيام بطلعات طيران فوقه وحجز أعضاء مجلس الثورة وإرهابهم فى مكتب القائد العام والبكاء والتشنج كى يمارسون الضغط على مجلس الثورة ورئيسه للعدول عن قراراتهم التى تلاقت مع رأى ضباط الفرسان.

ولم تهدأ ثائرتهم إلا بعد أن ضمنوا الاستمرار فى مراكزهم يستمتعون بمغانمهم دون مساءلة أو حساب، وهنا من حق ضباط سلاح الفرسان علينا أن نسأل الشعب اليوم بعد مرور فترة طويلة على هذه الأحداث، من هم الذين تآمروا عليه وعلى حريته ومستقبله؟ هل هم ضباط الفرسان الذين واجهوا عبد الناصر بشجاعة بمطالبهم فى الحرية وإقامة حياة ديمقراطية وإنهاء الحكم الفردى تعبيرا عن إرادة الشعب، أم حسن التهامى ومعاونوه الذين استخدموا قوة الجيش فى فرض الدكتاتورية واستمرار التنكيل بالمواطنين، والإصرار على وأد الحريات العامة والضمانات التى يكفلها دستور البلاد وفرض الرقابة على الصحف ومنابر التعبير عن الرأى؟ أية مؤامرة شيوعية تلك التى يحدثنا عنها

حسن التهامى؟ ثم يبقى سؤال أخير: إذا كان عبد الناصر كما أكد التهامى فى حديثه شيوعيا منظماً فى حركة (حدتو)، وكان حسن التهامى على يقين من أنه كان يدبرا انقلابا شيوعيا مع خالد محيى الدين فلماذا استمر تابعا لصيقا به طوال حياته؟ لماذا لم نسمع منه ما يردده إلا بعد وفاة عبد الناصر - رحمه الله ..؟ إن خانتكم الشجاعة فى حياته فأولى بكم أن تصمتوا بعد مماته.

أما عن واقعة تكتيف عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومحاولة تكتيف البغدادى التى ادعى حسن التهامى وقوعها فيكفى أن أقول: إننى عندما راجعت هذا الادعاء مع خمسة ممن كانوا بالقيادة العامة فى هذا اليوم وهم: عبد اللطيف البغدادى وحسين الشافعى عضوا مجلس قيادة الثورة، وعباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح مديرا مكتب القائد العام، وعبد الفتاح فؤاد قائد الحرس الوطنى وقتئذ فقابلوا هذا الادعاء بالاشمئزاز والاستنكار، وطلبوا جميعا منى أن أكتب على لسانهم أن هذا الإدعاء كاذب، والأغرب أنهم جميعا قد أكدوا عدم رؤيتهم حسن التهامى بالقيادة العامة فى هذا اليوم، وقد بلغ الغضب بحسين الشافعى حدا جعله يقول منفعلا: «هوه ده معقول ما هذا التخريف طبعا لم يحدث شىء من هذا على الإ طلاق أعلن ذلك على لسانى».

رسالة من محمود عبد اللطيف حجازى
أحد الضباط الأحرار بسلاح الفرسان

أطلعت بكامل الأسى على القصة المختلة التى أبدعها خيال حسن التهامى عما حدث فى سلاح الفرسان عام ١٩٥٤، وكنت بصدد عدم التعليق عليها نظرا لما جاء بها من أحداث وهمية مختلقة من أساسها لا تدخل على القارىء لفرط سذاجتها ووضوح الكذب فيها، ولكن أن يترك مثل هذا العبث غير المسئول دون تحقيقه أمر غير جائز، فقد يؤخذ فى فترة لاحقة من الزمن على أنه حقيقة واقعة.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يتهجم فيها السيد حسن التهامي على جزء من تاريخ الثورة، فقد سبق أن ردد سيادته هذه المقولات الممجوجة على صفحات جريدة الأهرام خلال شهري يوليو وأغسطس ١٩٧٧ تحت عنوان التهامي يخرج عن صمته – وليته ظل على صمته –، ولكنه وفي عدة مقالات أخذ ينهش لحم أخيه ميتا وأخذ يجرد جمال عبد الناصر من كل قيمة وأظهره بمظهر المتآمر الضعيف المتهالك، وختم هذا الهراء بأن أدعى بأنه قام بتكتيفه بالحبال هو وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي، ونظرا لعدم معقولية أن يتم ذلك منه أو من غيره فلم يهمني الأمر إلى أن تعرض لموقف ضباط سلاح الفرسان أثناء أزمة فبراير ١٩٥٤ وما حدث باجتماع الميس الأخضر، وحاول أن ينال من الموقف الشريف المشرف الذى وقفناه في هذه الفترة محاولا الإيهام بأن ما حدث منا كان مؤامرة شيوعية وأنه تم بتدبير وتنسيق بيننا وبين خالد محيي الدين.

لقد قمت في أهرام ٢٣ / ٨ / ١٩٧٧ بالرد عليه موضحا أن ما تم في سلاح الفرسان في هذا الوقت كان ملحمة وطنية مشرفة، ودعوت حسن التهامي في نهاية الرد إلى حضورمواجهة بينه وبين مجموعة من ضباط سلاح الفرسان الذين حضروا الاجتماع مساء ٢٦ فبراير ١٩٥٤، كما طلبت منه أن يحضر هذه المواجهة السيد خالد محيي الدين، وجاء رد التهامي غريبا، فقد قال إنه يؤثر العودة إلى صمته حتى ينتهي شهر رمضان كيلا يصرف القراء عن العبادة، وأنه هو الذى سيقوم بتحديد موعد ومكان المواجهة، ومضى شهر رمضان بل ومضت أعوام طويلة دون أن يتجرأ السيد حسن التهامي فيحدد موعد اللقاء، وقام الزميل صبرى القاضي بمقابلة التهامي محاولا أن يستحثه كي يحدد موعدا لهذا اللقاء، ولكنه زاغ وانخرط في بعض التسبيحات والهمهمات والألفاظ غير المفهومة.

ولقد فهمنا جميعا أن حملته على جمال عبد الناصر وهو ولي نعمته

وسبب سعده قد تكون نوعا من الزلفى لأنور السادات رئيس الجمهورية آنئذ، وإلا لما أفردت له الصحيفة القومية الكبيرة مثل هذا العدد من الصفحات، أما أن يعود لنشر هذه المقولات مرة أخرى فقد دفعنى هذا إلى محاولة العثور على سبب معقول لذلك فلم أجد، وسوف أوجز ما وصلنى من معلومات عن سيادته فقد يكون فيها الرد على هذا التساؤل:

* حسن التهامى لم يلعب أى دور - قل أو كبر - ليلة الثورة أو أثناء التجهيز لها، وهذا أمر يؤلمه ويملؤه مرارة ولهذا فهو يستبيح لنفسه التهجم على الثورة وعلى كل من اشترك فيها .. مدعيا لنفسه تخيلا مواقف بطولية تمنى حدوثها كشفا لإحباطه ونرجسيته وفرط حبه لذاته.

* حسن التهامى لم يكن له أى دور يذكر كضابط تميز بين أقرانه طوال مدة خدمته سوى اشتراكه فى محاولة قتل اللواء حسين سرى عامر .. وفشلت المحاولة لعدم دقته فى التصويب رغم تسلحه برشاش.

* عمل فترة طويلة بالمخابرات كما كان دائما هو المصرى الوحيد الذى يقبل القيام ببعض العمليات ذات الطابع الخاص كالاجتماعات السرية بمندوبى إسرائيل في الخارج.

* حسن التهامى له تصورات غريبة لأمور غيبية كادعاء مخاطبة الموتى والأنبياء والأولياء، ولدى زملائه العديد من هذه النوادر التى أقل ما توصف به أنها استخفاف بالعقول واستهزاء بالقيم، وسأكتفى هنا بذكر بعض ما جاء فى كتاب السيد محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية السابق أثناء محادثات كامب ديفيد، فقد ورد فى الصفحتين ٥٢٨ و ٥٢٩ من كتابه «السلام الضائع» ما يلى حرفيا:

«وكان الوقت يمضى ثقيلا مملا حتى يفرغ حسن التهامى من جولاته المجهولة وينضم إلينا فى الاستراحة، وما أن يعبر التهامى مدخل الاستراحة حتى يتلاشى فى لحظة جو الملل والتثاؤب والقلق، وكأنه ضغط على زر

إلكترونى وينقلب إلى جو من البهجة والمرح والدعابة، ويبدأ بآخر الأخبار، فيقول مثلا: إن موشى ديان قد وافقه منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب، ثم يتكلم عن التصوف وتفسير الأحلام وينتقل إلى القصص والروايات، ويحكى كيف حل مشكلة المسلمين فى الفلبين وكيف استطاع أن يؤجل قيام الثورة فى الميلانو - ربما يقصد الملايو - لمدة ثلاث سنوات وكيف عالج نفسه من السم الزعاف الذى دس له فى الطعام أثناء إحدى زياراته لبعض الدول العربية، فانسحب إلى غرفته يتلوى من الألم وأغلق عليه الباب بالمزلاج لمدة ثلاثة أيام لا يأكل ولا يشرب وراح يعالج نفسه بترياق السموم الذى يحمله معه دائما، ثم يتكلم عن القدس ويخاطبنى قائلا: القدس أمانة فى عنقك يا أخ محمد فحذار أن تفرط فيها وتجاوز الاهتمام بكرامات التهامى ومعجزاته الوفد المصرى، ففى أحد الأيام دخلنا غرفة الطعام فوجدنا حسن التهامى واقفا بالقرب من إحدى موائد الطعام المخصصة للوفد الإسرائيلى، وقد التف حوله العديد من الإسرائيليين يستمعون إليه ويناقشونه فى اهتمام وتبين أن التهامى قد أخبرهم بأن فى مقدوره أن يوقف قلبه عن الحركة إلى أى وقت يشاء، وطالت المناقشات بينهم ثم عاد إلينا لتناول طعامه معنا، وفى العشاء دعا أعضاء الوفد الإسرائيلى التهامى إلى استئناف الحوار معهم، وكانوا قد أحضروا معهم طبيب بيجين الخاص خصيصا ليتولى مناقشته علميا فى هذا الموضوع» (انتهت أقوال محمد إبراهيم كامل). وقد ورد فى ذات الكتاب مواضيع كثيرة أكثر إضحاكا لا يتسع المجال لسردها.

رجل بهذا الهزال الفكرى والسطحية يوجه المطاعن إلى الضباط الأحرار بسلاح الفرسان دون مبرر، فيصف الاجتماع الوطنى لهم بالميس الأخضر تارة بأنه كارثة، وتارة أخرى بأنه كان مؤامرة شيوعية، كما وصف هذه المجموعة من الضباط الشرفاء بأنهم عصابة، وللتذكرة فإن هؤلاء الضباط الذين استحقوا لعنات التهامى لم تكن لهم مطالب شخصية، ولكنهم كانوا يطالبون عبد الناصر فى أوج قوته بالحكم الديمقراطى وعودة الحياة النيابية إلى مصر على أن

يعود ضباط الجيش جميعا إلى عملهم الأساسى وهو الاستعداد لمعركة لم تنته بعد مع إسرائيل، على أن يتم ذلك وفقا لأحكام الدستور الذى كانت تعده لجنة يتولاها على ماهر والدكتور السنهورى، وليس كما يقول التهامى فى مقاله بأننا كنا نطالب بدستور الملك، ولقد قلنا لعبد الناصر فى هذا الاجتماع: «نحن برلمان هذا الشعب إلى أن يكون له برلمان» وهذا وحده يوضح مدى قناعتنا بالحياة النيابية ومدى تمسكنا بها.

ولم تتم هذه المطالبة عن طريق الهمس أو المنشورات، ولكنها تمت فى مواجهة جمال عبد الناصر وكانت وسيلتنا المناقشة والإقناع دون استخدام القوة أو التلويح بها.

وجميع ما جاء بمقال التهامى عما دار فى اجتماع ضباط سلاح الفرسان بالميس الأخضر منقول إليه، إذ إنه ليس بشاهد عليه لأنه طرد من بداية الاجتماع وبأمر من جمال عبد الناصر.

وعندما يصف التهامى هذه المطالب بأنها مؤامرة شيوعية فهذا أمر غير مستغرب منه، لأنه استمرار للاتهام المبتذل المرذول الذى استخدم فى تلك الفترة لضرب أى قوى وطنية إما بادعاء أنها شيوعية وإما أنها إخوانية.

أما وصف التهامى لهذه المطالب بأنها كارثة فهى فعلا كارثة، ولكن من وجهة نظر خدم السلطة والمستفيدين من استمرار الحكم الدكتاتورى المطلق، الذى فى ظله سمح لهم بميزات وحصانات وعلو على القوانين لم تحدث من قبل، ولا أتصور أن تحدث من بعد ولولا هذه الطغمة من المنتفعين من أمثال حسن التهامى والذين جاء ذكرهم فى مقاله الذين ضغطوا على أعضاء مجلس الثورة للتراجع عن قرارهم بعودة الديمقراطية، لفدى الله مصر وجنبها كثيرا من الظلم والعسف والهزائم المنكرة فى كثير من المجالات.

بقيت عملية التكتيف التى يدعيها التهامى من أنه قام بتكتيف جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، كما شرع فى تكتيف عبد اللطيف البغدادى

بمعونة بعض زملائه، وهو مستند بظهره على باب المكتب حتى لا يستطيع أحد دخول المكتب وكأنما قد خلت القيادة العامة من الضباط والحراسة، وكأنما مكتب القائد العام مكانا مستباحا، وكأنما التهامى هرقل الذى لا يقهر، ويستمر فى لغوه فيقول إنه فك وثاق هؤلاء القادة بعد أن وافقه عبد الناصر على رأيه، وأنه أى التهامى قاد عملية السيطرة على الموقف بعد ذلك، هذه الحادثة المختلقة من أساسها ليست فى حاجة إلى شهود .. ولكنها فى حاجة إلى طبيب نفسى لتفسير هذه الحالة النفسية الشاذة لإنسان يريد أن يقتحم باب التاريخ عنوة، وهذا حقه ولكن أى أبواب التاريخ يدخل.

ولم يستثن التهامى من اتهاماته سوى ضابط واحد من الفرسان وصفه بأنه الضابط الوطنى محمود التهامى، والذى لا يعلمه القراء أن محمود التهامى هذا هو شقيق حسن التهامى، وكان عمله الرئيسى فى هذه الفترة فى سلاح الفرسان هو التجسس على زملائه لحساب مجلس قيادة الثورة لإحباط عملية المطالبة بالديمقراطية - كما يذكر له زملاؤه أنه ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٣ قال لضباط الدبابات الممتلئين حماسة وهم يعدون دباباتهم تأهبا للخروج للقيام بالثورة: «ما بلاش حكاية الانقلاب دى وخلونا نكتب عريضة لمولانا الملك».

إن حسن التهامى وأمثاله من الضباط الذين حركوا بعض الوحدات العسكرية لحصار سلاح الفرسان بعدما استطاع ضباطه الشرفاء أن يجبروا عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة بالمناقشة والمنطق السليم على إصدار قرارهم بالبدء فى إقامة الحياة الديمقراطية، هم موصومون أمام الله وأمام شعب مصر لأنهم بهذا العمل لم يتورعوا عن تعريض جيش مصر لمجزرة بشعة لولا حكمة ضباط سلاح الفرسان ووطنيتهم وحسن تقديرهم للمسئولية وقبولهم - عن قوة - أن يضيعوا على هذه الفئة من الضباط سوء تدبيرهم.

والثورة لا تحاسب على أفعال هذه الفئة الضالة التى نعمت بما اقتطعت لنفسها من مغانم، لأن إقامة الحياة الديمقراطية السليمة كانت أحد مبادئ الثورة الستة - فلا لوم على الثورة ولكن اللوم كله على من ادعوا الانتماء إلى الثورة وهى منهم براء.

رسالة من محمد رياض سكرتير محمد نجيب

نشر حسن التهامى رسالة مطولة عن أعمال وبطولات فذة هيأتها له أوهامه، وظن أنه قام بها يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤، عقب أن أعلن مجلس الثورة قراره فى اليوم السابق قبول استقالة محمد نجيب، وسوف أركز على هذه الوقائع الوهمية، فقد وجدت أنه من الضرورى الرد عليها خشية أن يصدقها أحد، وهى تتعلق بالمقابلة التى جرت بين التهامى ومحمد نجيب فى مبنى رئاسة المدفعية بألماظة عقب اعتقاله وقبل إعادته إلى منزله بالزيتون.

ولا شك فى أن أى ضابط أو جندى ممن قاتلوا تحت قيادة محمد نجيب فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أو من الذين سمعوا عن شجاعته النادرة فى هذه الحرب سوف يصاب بالذهول لهذا الافتراء الشائن ضد أشجع القادة المصريين فى هذه الحرب بلا منازع.. ذلك القائد الذى رغم رتبته الكبيرة فى ذلك الوقت (رتبة العميد) كان يتقدم دائما فى الصفوف الأولى حتى جرح بسبب ذلك ثلاث مرات، كان آخرها معركة التبة ٨٦ التى أصيب فيها بجرح نافذ بجوار القلب، حتى اعتقد الجميع أن نجاته مستحيلة، وكان هو الضابط الوحيد فى حرب عام ١٩٤٨ الذى منح وسام النجمة العسكرية مرتين، وهو أعلى وسام عسكرى وقتئذ.

وكانت شجاعته الفذة هى التى لفتت إليه أنظار لجنة القيادة فى تنظيم الضباط الأحرار، فقررت عرض قيادة الثورة عليه قبل قيامها بمدة، وبرغم أنه كان فى ذلك الوقت فى رتبة اللواء فإنه بفضل شجاعته ووطنيته تحدى إرادة الملك فى انتخابات نادى الضباط، وانتخب رئيسا لمجلس الإدارة بأغلبية ساحقة، وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وضع نفسه منذ اللحظة الأولى على رأسها متحملا مسئوليتها موجها إلى الشعب بيانها الأول باسمه، وكان نجاح الثورة ما يزال فى كف القدر.

ما هو الداعى إذن الذى يحمل قائدا على هذا القدر من الشجاعة

والإقدام أن ينهار ويفقد أعصابه ويرغب فى الانتحار ليموت نظيفا بدلا من شنقه في ميدان الأوبرا أو عابدين؟ ما هو الدافع الذى يجعل قائدا لم يخش الموت فى ميدان القتال يبدى استعداده لتوقيع بيان يسجل فيه على نفسه أنه خائن؟ ماذا ارتكب من جرائم حتى يصاب بمثل هذا الانهيار؟ ومن الذى يجعل تفكيره يتجه إلى أنه سوف يشنق فى أكبر ميادين القاهرة، بينما هو لم يفعل شيئا أكثر من تقديم استقالته؟ وهل يمكن أن يحدث كل هذا التدهور لمحمد نجيب بحيث يفقد شخصيته ومركزه، ويصبح جبانا مذعورا يريد الانتحار لمجرد أن ضابطين صغيرين من المغامرين، مثل كمال رفعت وداود عويس أخذاه من منزله إلى رئاسة المدفعية بألماظه، ليبقى هناك رهن الاعتقال بضع ساعات، على الرغم من أن خالد محيى الدين وبرفقته مجموعة من الضباط كانوا قد حضروا إليه قبل ذلك بقليل، موفدين من مجلس الثورة لإبلاغه بقرار المجلس بعودته إلى رئاسة الجمهورية وتعيين خالد محيى الدين رئيسا لحكومة مدنية، استجابة لمطالب ضباط الفرسان بهدف إعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد؟ وما الذى جعله يفقد الأمل فى عودته إلى منصبه وهو يعلم أن الجيش يؤيده، وأن الشعب كله من ورائه؟ فى الواقع إن الشىء الوحيد الذى كان يمكن أن يمنع عودته بناء على إرادة الجيش والشعب، هو أن يتوجه إليه بعض القتلة المأجورين لاغتياله.

وقد أوضح محمد نجيب هذا الاحتمال فى الصفحة ١٩٤ من مذكراته «كلمتى للتاريخ» قال: «وخرجوا معى إلى عربة جيب بدعوى أننا سنذهب إلى منزلى، وتجمهر عساكر المدفعية عندما لمحونى، وخشى حسن التهامى من مغبة هذا التجمهر فأسرعوا بى فى اتجاه الصحراء، فقلت لهم: إذا كنتم تريدون أن تغتالونى فأنا لا أخاف الموت .. وقد عشت حياتى شجاعا وسأموت الآن شجاعا».

هذه هى الكلمات التى يمكن أن يصدق الناس أنها تصدر عن القائد

الشجاع محمد نجيب عندما يشك فى أن بعض القتلة السفاحين يريدون اغتياله غدراً دون أن يتيحوا له الفرصة للدفاع عن نفسه، أما أن يحاول البعض تزوير التاريخ وتزييف الوقائع وتشويه صورة أبطال مصر الشجعان ليظهروهم بمظهر الجبن والانهيار لكى يختلقوا لأنفسهم بطولات وهمية، فهذه جناية على تاريخ مصر عامة وعلى تاريخ حرب عام ١٩٤٨ وتاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ خاصة، وهى جناية ترتكب ضد الناشئين من شباب مصر، حينما يجدون زعماء مصر وأبطالها يحطم تاريخهم بهذه الطريقة.

ويبدو أن حسن التهامى استمر سابحا فى أوهامه وتخيلاته، فقد ذكر أن محمد نجيب ما كاد يعود من رئاسة المدفعية بالماظة إلى منزله بالزيتون حتى حدث تغير كامل فى شخصيته، بعد أن أدى له الحرس التحية العسكرية وأنه تقمص مرة أخرى شخصية محمد نجيب البطل العائد من فلسطين، وتغير أسلوب كلامه بعد أن سأل حاشيته الموجودة فى البيت عن الأحوال، وأجابوه بأن الشعب يحبه ويطالب بعودته، وظهر رد فعل ذلك على أسلوب محمد نجيب.

ولا شك فى أن التهامى قد نسى خلال قصته المسلية أن محمد نجيب لم تكن له حاشية فى البيت فى ذلك الحين حتى يسألها عن الأحوال، فإن البيت كان خاليا إلا من عائلته التى منع أفرادها بتاتا من الدخول أو الخروج، وكان محاصرا بقوات من الكتيبة ١٣ مشاة التى كانت لدى أفرادها تعليمات صارمة من قائد الكتيبة صلاح نصر بعزل البيت تماما عن الخارج، إذن فمن أين جاءت الحاشية التى أبلغته أن الشعب يحبه ويطالب بعودته؟ أما الحرس الجمهورى الذى أدى له التحية عند عودته، كما ذكر التهامى فلم يكن له وجود حول المنزل فى ذلك الوقت، فلقد تم تغييره واعتقال أفراده فى سواد الليل، بطريقة غادرة أوردها محمد نجيب فى الصفحتين ١٩٠و ١٩١ من مذكراته «كلمتى للتاريخ»، أما عن البيان الذى ادعى حسن التهامى أنه اشترك فى صياغته مع محمد نجيب والذى كان الغرض منه أن يعترف فيه

بفضل مجلس الثورة عليه وعلى البلاد، فهذه واقعة خيالية، لأن محمد نجيب لم تصدر إطلاقا أية بيانات باسمه خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، وأود أن أقول إنه ينبغي ألا نأخذ كل ما يرويه حسن التهامي على محمل الجد، أو أن نحاسبه على ما يرويه أحيانا من قصص يعتقد هو في قرارة نفسه أنها صحيحة.

ولكي يدرك القراء حقيقة ما أقصده فإنني أنقل لهم فقرة مما سجله محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق في الصفحتين ٣١٨ و ٣١٩ من مذكراته (السلام الضائع) فقد ذكر أنه كان في ساليزبورج بالنمسا مع الرئيس الراحل السادات قبل سفره إلى لندن لحضور الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية مصر والولايات المتحدة وإسرائيل، وفي ساليزبورج كان لقاؤه الأول مع حسن التهامي الذي قال لمحمد إبراهيم كامل: سوف أعطيك أرشيفي السري، وهو يتضمن أسرارا خطيرة جدا ووثائق سرية على أكبر قدر من الأهمية، وشكره محمد إبراهيم كامل على ذلك، واستطرد حسن التهامي متحدثا عن الاجتماع المقبل لوزراء الخارجية، وقال التهامي لوزير خارجية مصر «إنك سوف تلتقي بموشي ديان وزير خارجية إسرائيل وإذا لاحظت أنه يراوغ في الحديث معك فما عليك إلا أن تقبض يدك اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وتفرد أصابعك أمام وجهه وأنت تصيح .. يا تهامي .. يا تهامي، وستجد أنه سيعود إلى رشده على الفور وبذلك تستطيع أن تتفاهم معه».

حديث المؤلف مع محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق

سبق أن استشهد النقيب محمود حجازي أحد الضباط الأحرار بسلاح الفرسان ضمن رسالته بفقرات نقلها عن كتاب «السلام الضائع» الذي قام بتأليفه محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق، وذكر أنه أراد أن يدلل بها

على مدى استخفاف حسن التهامى بالعقول واستهزائه بالقيم وعلى مدى سطحيته وهزاله الفكرى.

كما نهج محمد رياض سكرتير الرئيس الراحل محمد نجيب نفس النهج، فاستشهد ضمن رسالته بفقرة أخرى نقلها عن نفس الكتاب، وذكر أنه أراد أن يبرهن بها على أنه ينبغى ألا نأخذ كل ما يرويه حسن التهامى على محمل الجد. وقد رد حسن التهامى على كل ما قيل عنه من شهود أزمة مارس ١٩٥٤، بل على كل ما رواه عنه محمد إبراهيم كامل فى كتابه (السلام الضائع) فقال:

« بالنسبة لمحاولة البعض التشكيك فى أقوالى بزعمهم وزعم من نقلوا عنهم أننى أتحدث إلى أرواح وشخصيات غير موجودة، وقالوا من قبل إننى ألتقى بسيدنا الخضر -عليه السلام- ويلقى علىَّ السلام، وحيث إن أيا من هؤلاء الكتاب ليس بينى وبينه فكريا ما يسمح بالحديث فى هذا المجال فإنى أكتفى بالرد على واقعة ما ورد على لسان محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المستقيل، ففور علمى بنشر ذلك الكلام طلبته تليفونيا أمام الشاهد الذى أنبأنى بذلك، فاعتذر محمد إبراهيم كامل قائلا: أنا آسف هم اللى كتبوا أنا آسف سامحنى، فقلت له إننى يا أخ محمد سوف أرد عليك، فقال: لك حق مائة فى المائة أن ترد وأنا آسف، ولم أرد بعد فسيأتى ذلك الرد بإذن الله عند التحدث عن المبادرة والمفاوضات التى حضر هو جزءا منها، ويتضح لنا من ذلك أن هناك من لهم مصلحة فى هذا التشويش وبهذا الأسلوب ».

ونظرا لأن ما أورده الأخ حسن التهامى فى رسالته على لسان محمد إبراهيم كامل خلال حديثهما التليفونى يعد أمرا مستغربا، إذ كيف يمكن تصور أن مؤلف كتاب (السلام الضائع) يتبرأ من وقائع منشورة فى ذلك الكتاب الذى يحمل اسمه بدعوى أن آخرين هم الذين كتبوها، مما حمله على إبداء أسفه وأن يطلب من التهامى مسامحته، لذلك بادرت بزيارة الأخ

محمد إبراهيم كامل فى منزله وقمت بسؤاله عن حقيقة هذه الواقعة التى يرويها التهامى، فأكد لى أن الواقعة بالطريقة التى رواها التهامى لا تمت إلى الحقيقة بصلة، أما الذى جرى وفقا للواقع فهو كالتالى:

«منذ حوالى عامين وأثناء نشر حلقات كتابى (السلام الضائع) فى جريدة الشرق الأوسط قبل صدوره عام ١٩٨٤ فى كتاب، وبينما كنت فى زيارة لمنزل والدتى رن جرس التليفون قبل الظهر وقيل لى إن رئاسة الجمهورية تطلبنى، فاندهشت واعتقدت أن أمرا هاما لابد قد جرى مما دعا رئاسة الجمهورية إلى أن تبحث عنى بهذه الطريقة إلى أن عثرت علىَّ فى منزل والدتى، وحدثنى شخص ذكر لى أنه سكرتير حسن التهامى ولم يلبث أن قال لى: «إن السيد نائب رئيس الوزراء حسن التهامى سيتحدث معك، وبالفعل جرت بيننا محادثة تليفونية أتذكر أنها كانت بالطريقة التالية:

التهامى: صباح الخير يا أخ محمد.

محمد كامل: صباح الخير يا حسن بك.

التهامى: بالحق أنت يا أخ محمد قلت إنى أكلم الإنس والجن وكلام زى ده؟ (اتضح أن محمد إبراهيم كامل ذكر فى الصفحة ٣١٣ من كتابه أنه سمع أن التهامى على اتصال مع الجن والأنبياء وأنه يتحدث مع الموتى).

محمد كامل: يا حسن بك أنا مقلتش عليك كده أنا كتبت إنى سمعت الناس بتقول كده.

التهامى: طيب ما دام مش أنت اللى قايل الكلام ده، طلع بقى تكذيب وقول فيه إن الكلام ده محصلش.

محمد كامل: يا حسن بك أنا مش حطلع تكذيب إذا كنت عاوز تكذب إنك على اتصال مع الجن لك مطلق الحرية وهذا حقك.

التهامى: بقى كده.

محمد كامل: أيوه كده.

التهامي: طيب أنا بقى حكتب وحنشر كل اللى حصل وبكل صراحة.

محمد كامل: هذا حقك واللى تقدر تعمله اعمله.

وانتهت على إثر ذلك تلك المحادثة التليفونية الطريفة، وقد سألت الأخ محمد إبراهيم كامل بهذه المناسبة عن حقيقة الواقعتين اللتين وردتا ضمن رسالتى محمود حجازى ومحمد رياض نقلا عن كتابه، فأكد لى أن الواقعتين صحيحتان تماما، وأن الواقعة الأولى منهما وهى التى أخبر فيها التهامى أعضاء الوفد الإسرائيلى فى قاعة الطعام فى كامب دافيد أن فى قدرته إيقاف قلبه عن الحركة إلى أى وقت يشاء، مما جعلهم يحضرون له فى العشاء الطبيب الخاص لمستر بيجن (رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) ليناقشه علميا فى هذا الموضوع، هذه الواقعة قد جرت أمام معظم أعضاء الوفد الرسمى المصرى فى محادثات كامب دافيد وبعض المستشارين الذين كانو ا يرافقون الوفد من وزارة الخارجية ومنهم السفيران أحمد ماهر ونبيل العربى.

وعندما أبديت للسيد محمد إبراهيم كامل استغرابى لصدور مثل هذه التصرفات من السيد حسن التهامى، وهو الرجل الذى خدم فى السلك السياسى سفيرا لمصر فى النمسا لسنوات عديدة، والذى تولى مناصب هامة تعد من أكبر مناصب الدولة، ووصل فى السلك المدنى إلى درجة نائب رئيس وزراء، أجابنى بأنه لم يسجل فى كتابه سوى الحقائق المجردة دون أى ميل أو هوى.

وذكر لى أن هناك واقعة أخرى طريفة جرت فى مدينة ساليزبورج بالنمسا مدونه فى الصفحتين ٣١٧ و ٣١٨ ويستحسن أن أطلع عليهما، ولم يكن وحده عند وقوعها فقد شهدها معه السفير أحمد ماهر بوزارة الخارجية، وعندما رجعت إلى الكتاب وجدت أن نصها كما يلى:

«فى المساء مر على أحمد ماهر، ثم ذهبنا لتناول العشاء فى قاعة الطعام بالفندق، وكنا نفحص قائمة الطعام عندما دخل القاعة حسن التهامى ولمحنا من بُعد، فاتجه إلى مائدتنا وسألنا إذا كنا نسمح له بمشاركتنا، ورحبنا به وجلس معنا، وما هى إلا دقائق حتى كان منطلقا فى الحديث يروى قصصه ومغامراته، وتطرق الحديث إلى الديانة اليهودية فقال: إنه تعمق فى دراستها وقرأ التوراة والتلمود وتسنى له الاطلاع على وثائق ومخطوطات قديمة من بينها وثيقة سرية لا يعرف بأمرها أحد ما عدا قله معدودة من أحبار اليهود، وتعتبر ذات سرية مطلقه وتتحدث هذه الوثيقة عن أن اليهود سيعيشون فى الشتات لأكثر من ألفى سنه يعودون بعدها إلى القدس كى يذبحوا، ولم نفهم فسألناه: كيف يكون ذلك؟ فقال: إن الله بعد أن أغضبه اليهود حكم عليهم بالخروج من القدس والعيش فى المنفى مشردين فى أنحاء الأرض، وأنهم تظلموا إلى الله وأعلنوا عن توبتهم والتمسوا من الله غفرانه، وآية ذلك أن يعودوا إلى القدس أرض الميعاد على أن يذبحوا بعدها، وبذلك يكونون قد تطهروا من آثامهم وتابوا عن معصيتهم لله وأزالوا غضبه ونالوا عفوه.

وقال حسن التهامى: إنه بعد أن اطلع على هذه الوثيقة ظل يوالى البحث والتقصى إلى أن ذهب إلى إنجلترا وقابل كبار أحبار اليهود فيها، وذكر أنهم أصيبوا بالذهول ثم بالذعر عندما أطلعهم على معرفته بما تضمنته الوثيقة المذكورة.

وعبثا حاولوا أن يعرفوا منه كيف اطلع على هذا السر الخطير، ووقع فى روعهم فى النهاية أن اطلاعه ومجيئه إليهم هو إشارة وطلبوا منه أن يعود إليهم بعد ستة أشهر، وبالفعل سافر إليهم بعد ستة أشهر وقابلهم فقالوا له: إنهم تداولوا فى الأمر وإن ما جاء فى الوثيقة صحيح ورجوه أن يعطيهم مهلة مدتها خمس سنوات حتى يرتبوا أمورهم، ونظر التهامى إلى ساعته - وكانت قد بلغت الحادية عشر والنصف - ولم يبق غيرنا فى قاعة الطعام، فقام وحيانا وانصرف وتابعته أنا وأحمد ماهر بعيوننا حتى خرج من القاعة، وانفجرنا ضاحكين فى نفس اللحظة.

وليصدق القارئ أو لا يصدق، ولكن هذه القصة كانت السند المستتر لبعض الاقتراحات التي ترددت في فكر الرئيس السادات بعد ذلك بشهرين أثناء مؤتمر القمة الثلاثي في كامب دافيد بخصوص حل مشكلة القدس كما سأروي في حينه».

وعندما استفسرت من محمد إبراهيم كامل في نهاية حديثي معه عن الهدف الذي يرمي إليه من تسجيله لهذه الوقائع التي تتعلق بحسن التهامي في كتابه (السلام الضائع)، أجابني بأنه لم يدون هذه القصص التي هي أشبه بالنوادر والفكاهات لتسلية القراء كما قد يتصور البعض أو بقصد تجريح التهامي شخصيا، إذ ليس بينه وبين التهامي أية معرفة سابقة قبل لقائه به لأول مرة في النمسا، وبالتالي فليس بينهما أية ضغائن أو خلافات، وإنما الأمر الذي استهدفه من النشر هو أن يعطي للقراء فكرة عن مستوى عقلية الشخص الذي كان بحكم وضعه يعتبر الرجل الثاني في الوفد الرسمي المصري في محادثات السلام التي دارت في كامب دافيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، والتي كانت تعتبر بالطبع قضية مصيرية بالنسبة للشعب المصري وبالنسبة لقضية الحرب والسلام في الشرق الأوسط، وقال: إنه تحدث عن ذلك المعنى الذي قصده بأسلوب غير مباشر عندما تحدث عن شخصيات أعضاء الوفد الرسمي المصري في الصفحة ٥١٦ من كتابه (السلام الضائع)، فقد ذكر ما يلي:

«وأوضح فأقول إن الوفد الرسمي كان يتكون من الرئيس السادات وحسن التهامي وحسن كامل وأنا وبطرس غالي وأسامة الباز، أما التهامي فإلى جانب عدم تخصصه في طبيعة ما نمارسه فقد كانت له آراء فريدة في نوعها لا أستطيع أنا ولا غيري أن يرقى إلى مستوى فهمها بسهولة».

رسالة من اللواء طلعت حسين
سكرتير عام محافظة الجيزة الأسبق

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم ﴾

أستاذى اللواء أ.ح جمال حماد

بهرنى ما تسجله للتاريخ عن ثورة ٢٣ يوليو بأمانة ودقة جعلتنى أتقدم بالشهادة عن أحداث هامة جرت خلال أزمة فبراير وفى أوائل أزمة مارس ١٩٥٤، قد تكون عونا فى توضيح الحقائق خاصة أن تسجيل أحداث ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أمانة فى رقابنا نحن الذين عاصرنا هذه الفترة وتعايشنا معها، وفيما يلى موجز لأهم الوقائع التى حضرتها بنفسى شخصيا خلال هذه المرحلة من تاريخ الثورة، وكنت وقتئذ برتبة النقيب وكنت أعمل ياورا للرئيس الراحل محمد نجيب:

١- فى ليلة ٢٥ فبراير ١٩٥٤ وبعد أن انتهى المؤتمر المشترك من اجتماعه وعاد الرئيس محمد نجيب إلى منزله بالزيتون، وكنت برفقته فى ذلك الوقت حيث كنت (الياور المنوب) توجهت إلى منزلى بشارع قصر العينى وكانت الساعة حوالى الواحدة صباحا، واستيقظت من نومى على رنين التليفون فى حوالى الساعة الرابعة صباحا، ووجدت على الخط البكباشى (المقدم) عبد المحسن أبو النور قائد الحرس الجمهورى وقتئذ الذى أبلغنى أن الإخوان المسلمين قد هاجموا منزل محمد نجيب وأنه أرسل على الفور قوات من الحرس الجمهورى بعابدين لتعزيز الحراسة، وأن الأمر يتطلب حضورى إلى قصر عابدين فى الحال وأنه أرسل سائقه بعربته الخاصة إلى منزلى لإحضارى، وبعد دقائق طرق السائق باب منزلى فأمرته أن ينتظرنى بعربته أمام المنزل ريثما أرتدى ملابسى العسكرية، وعند نزولى وركوب سيارة قائد الحرس وفى

طريقى إلى عابدين لاحظت بوضوح ارتباك سائق السيارة، وعندما سألته عن السبب أجهش بالبكاء وقال لى:

«الراجل الكبير دبحوه».

ودب الاضطراب إلى نفسى بعد أن أدركت أنه يقصد الرئيس محمد نجيب، ولما سألته عن الذين ارتكبوا هذه الجريمة أجابنى بأنهم المقدم عبد المحسن أبو النور وضابطان من الحرس الجمهورى هما الرائد مصطفى رمزى والرائد يحيى زغلول، كما أخبرنى بأنهم قاموا بإلقاء القبض على جنود الحرس الذين يتولون الحراسة على منزل الرئيس بالزيتون، وبعد أن جردوهم من أسلحتهم قاموا بترحيلهم باللوارى إلى عابدين، ولا أعرف حتى الآن اسم هذا السائق وكل ما أذكره عنه أنه كان برتبة الأنباشى (العريف)، وقد أخبرنى بهذه المعلومات رغم عدم معرفتى السابقة به ورغم أنه السائق الخاص لعبد المحسن أبو النور، ولكن فى ذلك أبلغ برهان على أصالة الفلاح المصرى وكراهيته للغدر والخديعة.

وعند دخولى فناء قصر عابدين لاحظت أنه مضاء بأنوار كثيرة وأن جنود الحرس الجمهورى يجلسون على الأرض فى شكل حلقات متفرقة مجردين من السلاح، وعندما نزلت من السيارة سمعت همهمة بين الجنود تبينت منها أنهم يعلنون لبعضهم نبأ وصولى، وقابلنى بمجرد وصولى المقدم عبد المحسن أبو النور وأبلغنى أن الرئيس محمد نجيب قدم استقالته وأن مجلس الثورة قرر قبولها وأنه تبعا لذلك حاول سحب الحراسة من منزله، ولكن جنود الحرس الجمهورى قاموا باضطراب مما دعاه إلى تجريدهم من السلاح وأحضرهم تحت الحراسة إلى قصر عابدين، ورددت عليه بأن تصرفه هذا يعتبر عارا من جهة الشرف العسكرى، وأن التاريخ سيسجل عليه هذا العمل الغادر فغضب عبد المحسن أبو النور ،وأمر النقيب فؤاد عسل بوضعى تحت التحفظ فى غرفة بالدور الثانى تطل على شارع حسن الأكبر.

وعندما طلع الصباح سمعت باعة الصحف ينادون «استقالة محمد

نجيب، ولكن فى حوالى العاشرة صباحا سمعت صوت مظاهرة داخل أسوار قصر عابدين وهتافات تدوى بسقوط عبد المحسن أبو النور وعلمت بعد إطلاق سراحى أن هذه المظاهرات اشترك فيها صف ضباط وجنود الحرس الجمهورى وكانو يريدون الفتك بقائدهم عبد المحسن أبو النور جزاء لغدره وخيانته لرئيسه محمد نجيب وما كاد عبد المحسن يعلم بأمر المظاهرة ويسمع بأذنيه هتافات الجنود بسقوطه حتى فر هاربا بسيارته من الباب الجانبى للقصر، وحتى يمكن لنائبه مصطفى رمزى إنقاذ حياته سارع برفع صورة محمد نجيب التى أحضرها من مكتبه وأخذ يهتف بحياة الرئيس والجنود تردد الهتافات من خلفه.

٢- بعد إذاعة البيان بعودة الرئيس محمد نجيب بعد ظهر يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤، وكانت قوة الحرس التى تتولى حراسة منزله قد تم لعبد المحسن أبو النور قائد الحرس عن طريق الغدر ترحيلها إلى معسكرها مجردة من السلاح إلى قصر عابدين واستبدالها بقوة من الكتيبة ١٣ مشاه، أصرّ محمد نجيب على أن تتولى حراسته قوة من جنود سلاح حرس الحدود، وبالفعل حضرت على الفور قوة من سلاح حرس الحدود وتولت حراسة المنزل اعتبارا من مساء ذلك اليوم.

٣- كان الضابط محمد كامل إبراهيم الغنام قائد الكتيبة الثانية سيارات مدرعه ضمن ضباط سلاح الفرسان الذين حضروا اجتماع ضباط الفرسان بالميس الأخضر مساء يوم ٢٦ فبراير ١٩٥٤ الذى حضره فجأة جمال عبد الناصر، وكان له دور بارز فى الحوار الجرىء الذى دار بين ضباط الفرسان وعبد الناصر، وأدى هذا الموقف إلى أن يقوم ضباط من الشرطة العسكرية باعتقاله قبل ظهر يوم ٢٧ فبراير فى إحدى الغرف بالقيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة مع عدد كبير من ضباط سلاح الفرسان الذين حضروا اجتماع الميس الأخضر.

وعقب إذاعة البيان بعودة الرئيس محمد نجيب تم الإفراج عن جميع ضباط الفرسان الذين تم اعتقالهم بمبنى القيادة العامة بكوبرى القبة وبسجن

البوليس الحربى بميدان محطة مصر، وفى الساعة الثامنة مساء يوم ٢٧ فبراير توجه الرائد محمد كامل إبراهيم إلى معسكر كتيبته المدرعة بطريق الفيوم الصحراوى وأصدر أمره بتجهيز الكتيبة للتحرك.

وفى الساعة التاسعة مساء قام الرائد محمد كامل إبراهيم بالتحرك على رأس الكتيبة التى كانت تتكون من ١٢ سيارة مدرعة ثقيلة و٦ سيارة مدرعة خفيفة وخمسة لوارى تحمل الذخائر على طريق الفيوم الصحراوى إلى الجيزة فشارع قصر العينى فشارع رمسيس إلى كوبرى القبة فشارع ابن سندر، حتى وصل إلى منزل محمد نجيب بشارع طومان باى بالزيتون، وبمجرد وصول كتيبة السيارات المدرعة إلى منزل الرئيس أمر الرائد محمد كامل ابراهيم بضرب نطاق حراسة حول المنزل من السيارات المدرعة، وقدم نفسه لمحمد نجيب وأبلغه أنه قام من تلقاء نفسه بالحضور من معسكره بطريق الفيوم إلى منزل الرئيس بالزيتون ليتولى حراسته بعد أن بلغه نبأ بأن بعض ضباط البوليس الحربى قد دبروا مؤامرة لاغتياله، وبعد فترة وجيزة وصل كل من الرائد شمس بدران والنقيب على شفيق إلى منزل الرئيس وحاولا إرجاع قوة السيارات المدرعة إلى معسكرها ولكن الرائد محمد كامل إبراهيم رفض طلبهما وأمرهما بالانصراف حتى لا يأمر جنوده باعتقالهما، وعقب ذلك اتصل به المقدم حسين الشافعى مدير سلاح الفرسان وقتئذ وطلب منه إعادة كتيبة السيارات على الفور إلى ثكنات سلاح الفرسان بكوبرى القبة، ولكن الرائد محمد إبراهيم كامل رفض وقال له إنه يقوم بحماية رئيس الجمهورية الشرعى وأنه سيظل يحرسه بقواته حتى صباح اليوم التالى إلى حين أن يطمئن لحماية الشعب له.

وفى صباح يوم ٢٨ فبراير وبعد أن عمت المظاهرات الشعبية أرجاء القاهرة وأحاطت جموع الشعب بمنزل محمد نجيب عادت كتيبة السيارات المدرعة مخترقة شوارع القاهرة إلى معسكرها بطريق الفيوم الصحراوى، وقد حاول المقدم حسين الشافعى مدير سلاح الفرسان محاكمة الرائد محمد كامل إبراهيم لتحركه بكتيبته من معسكره بدون أوامر، ولكن تكتل ضباط الفرسان فى هذا الوقت منعه من تقديمه إلى محاكمة عسكرية.

وانتهز المسئولون بالقيادة العامة فرصة انكشاف محاولة الانقلاب التى دبرها النقيب أحمد المصرى وإلقاء القبض على عدد كبير من ضباط الفرسان فى أواخر أبريل ١٩٥٤ كى يلقوا القبض على الرائد محمد كامل إبراهيم الذى ظل معتقلا فى سجن البوليس الحربى بميدان محطة مصر حوالى شهرين، وبرغم تبرئة مجلس التحقيقات الذى كان يتولى التحقيق مع الضباط المتهمين برئاسة اللواء فؤاد الدجوى له فقد قررت القيادة العامة الاستغناء عن خدماته فى يونيو ١٩٥٤ ولم يمنح إلا معاشا قدره ٢٤ جنيها فقط.

تعليق المؤلف على رسائل شهود أزمة فبراير ١٩٥٤

منطق حسن التهامى مع التاريخ

إن كتابة التاريخ الصحيح علم له أصوله وقواعده، وحينما ينبرى المؤرخ لتسجيل الوقائع والأحداث التاريخية فإنه يجرى ذلك وفقا لمنهج البحث التاريخى متبعا فى ذلك الأساليب العلمية المدروسة التى لا تتأثر بأية عوامل خارجية، كالخضوع لأى نوع من أنواع التهديد أو الضغوط أو تدخل النوازع النفسية أو العواطف الشخصية التى قد تدفع المؤرخ إلى تدوين الأحداث بطريقة معينة، أو وفقًا لهوى أشخاص بالذات وإلا انقلب التاريخ إلى نوع من الأدب العاطفى أو الإرهاب الفكرى، وإن المؤرخ الذى يتصدى لدراسة حدث من الأحداث التاريخية التى وقعت فى تاريخ معاصر، لديه فرصة أسنح كثيرا من ذلك الذى يتناول بالدراسة حدثا تاريخيا وقع فى الماضى البعيد، إذ إنه بالإضافة إلى الوثائق الأصلية أو المراجع العامة والخاصة التى فى مقدرته الاطلاع عليها فأيضًا لديه فرصة ثمينة للاستماع بنفسه إلى أقوال شهود الواقعة التاريخية نفسها، سواء كانوا من الذين لعبوا فيها أدوارا رئيسية أو ثانوية أو كانوا من شهود عيانها.

وتصبح مهمة المؤرخ بعد استماعه لهؤلاء هى إخضاع شهاداتهم

لعمليات النقد والتحليل والفحص والتمحيص، ومقارنة أقوالهم ببعضها وصولا لإثبات صحة أو كذب شهادة من استمع إليه منهم.

فإذا ما اتفقت أقوال طائفة من الشهود الذين لا مصلحة لهم فى الكذب أو التزوير على واقعة معينة، وكانت أقوالهم فى الوقت نفسه تتفق مع العقل والمنطق وتتماشى مع مجرى الأحداث التى وقعت، فإن المؤرخ يعتبر الواقعة فى هذه الحالة صحيحة من الناحية التاريخية، وإذا كانت هناك رواية مفردة لم يؤيدها سوى شاهد واحد، ولكن لم ينف شهود آخرون وقوعها، وفى الوقت نفسه لا تتعارض مع العقل والمنطق أو مع سير الأحداث، فإن من واجب المؤرخ إثباتها تاريخيا ولكن مع الحرص على أن يسجل أنها رواية ضعيفة، أما إذا كانت الرواية مفردة ثم كذبها الشهود الآخرون أو أغلب الذين تم الاستماع إلى شهاداتهم، وكانت كذلك تتنافى مع العقل والمنطق فليس أمام المؤرخ وفقا للأسلوب العلمى من مفر إلا نبذها واستبعادها وتسجيل زيفها حتى لا تنخدع بها الأجيال فى المستقبل.

أقول هذه المقدمة وأمامى الرسالة الشخصية التى أرسلها لى الأخ حسن التهامى، وكان من ضمن ما استلفت نظرى فى رسالته تلك الفقرة التى قال فيها:

«التزمت معك ألا أكتب إلا الحقائق المجردة بصرف النظر عن وجود شهود نفى أو إثبات، لأن ذلك لا يغير فى نظرى الحقائق الثابتة التى سردتها لك».

وكان من ضمن ما تضمنته الرسالة أيضا تلك الفقرة التى قال فيها:

«لن أقبل أن تنشر أية عبارة خارجة عن الموضوع أو خارجه عن اللياقة من أى من الذين يكتبون إليك، ولن أتسامح فى أى نوع من هذا الكلام ينشر تحت مسئوليتك فأنت الناشر، وسوف أعود عليك وعلى الكاتب بما لى من حقوق عن كل ما سبق نشره على صفحاتك وعن كل ما سوف يستجد إذا ما استجد شىء».

عندما نشرنا لحسن التهامي رسالته الأولى والتى كانت تتضمن بعض الوقائع التى جرت خلال أزمة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر فى فبراير ١٩٥٤ من وجهة نظره الخاصة، كنا نتوقع أن تصلنا بعض الردود تعليقا على ما ورد بهذه الرسالة، وبالفعل وصلتنا رسائل عديدة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار من سلاح الفرسان وغيرهم، وقد كنا نتوقع أن تتضمن الرسالة الأخيرة التى بعث بها إلينا الأخ حسن التهامى رده على ما وجهه إليه الزملاء الذين سبق أن تضمنتها رسائلهم من تساؤلات وما طالبوه به من شهود وبراهين لإثبات بعض الوقائع الخطيرة التى تضمنتها رسالته الأولى خاصة تلك التى تتعارض مع المنطق المألوف، ولكن لشدة دهشتنا خلت رسالته الأخيرة من كل ما كان ينتظره منه الجميع، وكانت الرسالة مجرد إصرار منه على أقواله السابقة، وكان منطقه فى ذلك أنه لا يكتب إلا الحقائق المجردة بصرف النظر عن وجود شهود نفى أو إثبات، وهو منطق قد يكون سليما من وجهة نظره ولكنه بالطبع لا يمكن أن يتفق مع الأسلوب العلمى فى تسجيل الأحداث التاريخية.

ولكن الأمر الذى أثار فى نفوسنا مزيدا من الدهشة والتعجب أن التهامى فى سبيل إثبات واقعة تكتيفه لعبد الناصر بمكتب القائد العام ليلة فبراير ١٩٥٤ خرج بنا عن موضوع أزمة فبراير ١٩٥٤ كلية وزج بنفسه فى معترك جديد وخيم العواقب، إذ سجل فى رسالته العاجلة وبكل بساطة فى سياق الحديث واقعتين على أكبر جانب من الأهمية والخطورة، وقد أثارتا من قبل بلبلة كبرى وجدلا شديدا بين الرأى العام لا فى مصر وحدها بل فى العالم العربى بأسره، فقد كتب فى رسالته بالحرف:

«ففى سنة ١٩٦٨ استدعانى - يقصد عبد الناصر - من الخارج فى شهر مايو وطلب إلىّ عودة العمل معه بعد كارثة ١٩٦٧ ومقتل عبد الحكيم عامر».

كما تضمنت رسالته كذلك ما يلي بالحرف:

« وحينما أقرّ لي – يقصد عبد الناصر أيضا – ونحن في منزله بمنشية البكري بناء على سؤالي المباشر له أنه هو الذي أمر عبد الحكيم بالانسحاب الشامل من سيناء على أثر بدء ضربة الطيران الأولى لإسرائيل وأنه أمر بالانسحاب إلى غرب القناة ».

ووجه الخطورة في الموضوع أن الواقعة الأولى التي ذكر فيها التهامي أن المشير عبد الحكيم عامر قد قتل ولم ينتحر لا تعني سوى توجيه تهمة القتل العمد إلى أكبر مسئولي الدولة في عهد عبد الناصر، وكذا تهمة التستر على جريمة القتل بل وخداع الشعب وتزوير الحقائق أمامه وإلباس الباطل ثوب الحق، أما الواقعة الثانية والتي هي أشد خطورة من الأولى لأنها ليست جناية ضد فرد بل جناية ضد مصر والأمة العربية بأجمعها، فهي ذلك الادعاء الذي يوجهه التهامي ضد عبد الناصر شخصيا وهو أنه اعترف له بأنه هو الذي أصدر لعبد الحكيم عامر أمر الانسحاب الشامل من سيناء إلى غرب القناة على إثر بدء ضربة الطيران الأولى لإسرائيل .. أي في الساعة التاسعة صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، ولا يعني هذا الادعاء سوى أن عبد الناصر أمر بتسليم سيناء وقطاع غزة إلى إسرائيل بدون قتال، ومن غير أن أوضح صراحة المعنى الذي يحمله هذا الكلام، فإنني أترك الفرصة للقراء كي يفكروا بأنفسهم فيما يعنيه هذا الادعاء الخطير.

والمشكلة التي باتت تواجهنا مع حسن التهامي بعد أن سجل في رسالتيه مجموعة من أخطر الاتهامات، بعضها بطريق مباشر والبعض الآخر بطريق غير مباشر إلى عبد الناصر وغيره من كبار المسئولين سواء خلال أزمة فبراير ١٩٥٤ أو في حرب يونيو ١٩٦٧، أنه في رسالته الشخصية التي وجهها إليّ تعليقا على ما أنشره من مقدمات في الرسائل الخاصة ببريد القراء، قال بالحرف:

«لاحظت أنك استخدمت فى أكثر من موضع عبارة: إن فلانا يتهم فلانا بكذا وكذا وهذا غير صحيح إلا أن يكون الاتهام من جانبك أنت وبتصورك أنت، ولم يرد فى أى من رسائلى إليك توجيه اتهام إلى أحد بل مجموع من الحقائق والأحداث سواء أقرّ بها من كانت له يد فيها أو لم يقر، وبصرف النظر عن المناصب التى كان يشغلها بعض هؤلاء فى الدولة كما تقول، ولكنها فى نظرى عملية إقدام على تذكر الحقيقة والقول بها».

ولا يعنى هذا القول من التهامى سوى أنه ينبغى علينا أن نأخذ كل ما يوجهه فى رسائله من ادعاءات خطيرة ضد بعض الشخصيات التى تولت فى وقت من الأوقات أكبر المناصب فى الدولة على أنها ليست اتهامات، وإنما على أنها قضايا مسلم بها لا تخضع للفحص أو التحليل أو التثبت من صحتها بواسطة الأدلة والشهود، وبهذا المنطق الذى ينادى به ينبغى علينا أن نصدق على سبيل المثال أن اجتماع ضباط الفرسان يوم ٢٦ فبراير ١٩٥٤، والقرارات التى أصدرها مجلس الثورة فى إثر الاجتماع الذى عقد بالقيادة العامة عقب عودة عبد الناصر من سلاح الفرسان، والتى كان أهمها عودة محمد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية، وتولى خالد محيى الدين رئاسة حكومة مدنية تمهيدا لإقامة الحياة الديمقراطية لم تكن سو ى مؤامرة مرسومة منذ ستة أشهر سابقة، وانقلاب عسكرى شيوعى تم تدبيره بالتواطؤ بين خالد محيى الدين وعبد الناصر باعتبارهما زميلين فى الحركة الماركسية والشيوعية وعضوين سابقين فى جماعة حدتو الشيوعية.

وكذلك علينا كذلك ألا نناقش ما سجله التهامى من وقائع خطيرة فى رسالته العاجلة، وهى أن عبد الناصر قد أصدر أمرا بإخلاء سيناء وقطاع غزة من القوات المسلحة المصرية فى التاسعة صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ والانسحاب إلى غرب قناة السويس كى تتسلمها إسرائيل دون قتال، ولا أعتقد أن أحدا من الناس يمكن أن يوافق على هذا المنطق العجيب الذى يريد

منّا التهامى أن نخضع له، وهو أن نتيح أمامه الفرصة لكى يقذف من يشاء من المسئولين السابقين بأشنع التهم دون أن يقدم لنا أى دليل مادى أو شاهد واحد أو مستند موثق يؤيد به اتهاماته، مكتفيا بالقول أن ما يقوله هو حقائق ثابتة لا تحتاج فى نظره إلى شهود أو أدلة، وهو أمر لم يسبق له مثيل من قبل من ناحية تسجيل الوقائع التاريخية.

ما هى حقيقة حادث محاولة اغتيال حسين سرى عامر؟

لكى أثبت للقراء عامة والأخ التهامى خاصة بطريقة عملية كيف تسجل وقائع التاريخ بطريقة صحيحة، فسوف أتخذ من حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر - مدير سلاح الحدود - التى وقعت يوم ٧ يناير ١٩٥٢ مثالا لما ينبغى على الباحثين اتباعه عندما يريدون إثبات واقعة تاريخية معينة، والوصول إلى الحقيقة المجردة بعيدا عن أية ادعاءات مزيفة.

* ملخص لأقوال التهامى عن الحادث فى الرسالة الأخيرة للتهامى ردا على ما ورد فى رسائل القراء بشأن فشله فى اغتيال حسين سرى عامر قبل قيام الثورة بحوالى نصف عام، ذكر أنه سبق له الكتابة عن هذا الموضوع تفصيلا على صفحات مجلة أكتوبر منذ عامين، وأورد فى رسالته ملخصا لما سبق نشره، وهو أنه قد استقر فى وجدانه بعد تفكير وأناة أن الرجل لا يستحق القتل شرعا ولذا تعمد عدم إصابته رغم أن قتله لم يكن يستلزم منه أكثر من طلقة واحدة فى المكان الصحيح، لأنه كان عضوا فى فريق الرماية للقوات المسلحة وكذا فى فريق مصر، ومن مراجعة أعداد مجلة أكتوبر اتضح أن التهامى قد سبق له بالفعل نشر مقال عن هذا الحادث فى العدد ٣٠٧ الصادر فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٢، وكان من ضمن ما تضمنه المقال ما يلى:

«استحرمت على نفسى إراقة دماء أى منهم (الأعداء السياسيين)، وثبت فى فكرى يقينا وبوجه القطع أن أفعل ما أراه لتحقيق هذا الهدف

(العبرة والرعب)، ووقف جبروت أعدائنا ولكن هذا الرجل (حسين سرى عامر) يجب ألا يلمس حتى لا يمس تنظيمنا، ولم يلبث أن أصبح ذلك الإلهام بالنسبة لى قرارا» .

ووصف التهامى بعد ذلك كيف توجهوا هم الأربعة (عبد الناصر وحسن إبراهيم وحسن التهامى وكمال رفعت) بعربة عبد الناصر إلى مكان الحادث قبل وصول الرجل إلى بيته بنصف ساعة، وبينما بقى عبد الناصر وحسن إبراهيم ينتظران فى السيارة فى شارع جانبى على مسافة ٣٠٠ متر من الفيلا الخاصة به، وتوجه هو وكمال رفعت إلى مدخل هذه الفيلا واحتمى الاثنان بسور من شجر الدرانته مزروع خارجها وبارتفاع حوالى متر، وبينه وبين الحائط حوالى ٣ أو ٤ أمتار، وكان الشارع ترابيا والوقت ليلا وطلب التهامى من كمال رفعت عدم الضرب على الرجل، وترك هذه المهمة له على أن يلتزم هو بستر ظهره والتصدى لأى تدخل خارجي أثناء الضرب .

وعندما وصلت سيارة حسين سرى عامر وقفت أمام التهامى على مسافة أقل من عشرة أمتار، وفتح هو باب السيارة لنفسه، وشرع فى النزول فأطلق عليه التهامى طلقتين متتاليتين من الرشاش الذى يحمله، مرتا أمام وجهه متعمدا عدم إصابته، واستدار حسين سرى عامر بسرعة البرق وارتمى داخل السيارة على الدواسة، وكان نصفه العلوى داخلها بينما كانت رجلاه خارجها، واستطرد التهامى قائلا :

إنه استكمالا لمظهر العملية حوّل الرشاش من الضرب الفردى إلى الضرب السريع وضرب حول الرجل أربع دفعات نيران (حوالى ١٥ - ١٦ طلقة) وكانت بينهما وبين جسد الرجل ما لا يزيد على قبضة يد، ولو أصابته لحولت جسده إلى منخل، وعندما بدأ الصراخ من بيته اعتزم التهامى إنهاء العملية، فأطلق دفعة نيران على العجلة الخلفية للسيارة فنامت (المفترض أن دفعة النيران من ٣-٤ طلقات) ووقعت كل هذه الأحداث فيما لا يزيد على نصف دقيقة .

وشرح التهامى بعد ذلك المفاجأة التى كادت تؤدى إلى سفك الدماء، فقد نزل السائق من مكانه وبمنتهى الجرأة والإقدام أخرج مسدسه وجاء إلى مؤخرة السيارة فى مواجهة التهامى وكمال رفعت، وعلى مسافة ٧ أمتار منهما وأطلق فى اتجاههما ست رصاصات، ورغم أن التهامى أطلق عليه كما ذكر دفعتين من الرشاش أمامه (أى من ٦ إلى ٨ طلقات) فإنه لم يتراجع، وقبل انسحاب التهامى وكمال رفعت من مكانهما بعد إتمام العملية إذا بالسائق الأسمر قد استدار (أى أعطى ظهره لهما) وبدأ يعبئ مسدسه من جديد، ولكى يضمن التهامى عدم متابعته لهما أطلق عليه رصاصة واحدة فى مؤخرته، فسقط على الأرض ووجهه فى الاتجاه المضاد، وبذلك نجا الاثنان من المأزق وتم إحداث الرعب المطلوب من العملية من غير إراقة دماء، وتوجها بعد ذلك إلى عربة عبد الناصر التى سارت بالجميع إلى منازلهم.

*** ملخص أقوال الصحف غداة يوم الحادث :**

نظرا لأن الحادث وقع فى حوالى العاشرة والنصف مساء يوم ٧ يناير ١٩٥٢، لذلك لم تنشر أية أنباء عنه إلا فى الصحف الصباحية يوم ٩ يناير، ولكى أتمكن من معرفة أهم ما نشرته الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية عن هذا الحادث نقلا عن التحقيقات التى كانت تجريها النيابة العامة لشمال القاهرة تحت إشراف عبد الخالق علام رئيس النيابة ومحمد مجاهد بك الأفوكاتو العام (المحامى العام) وقتئذ، ونقلا عن أقوال اللواء حسين سرى عامر نفسه وسائق سيارته الأومباشى (العريف) أحمد موسى، قمت بإحضار نسخة مصوره من جريدة الأهرام (العدد ٢٣٨٠٢ الصادر فى ٩ يناير ١٩٥٢) ونسخة مصورة من عدد الأهرام (الصادر يوم الجمعة ١١ يناير ١٩٥٢) اللتين تضمنتا آخر أنباء التحقيقات فى الحادث كنموذج لما نشر فى الصحف اليومية، كما أحضرت نسخة مصورة من مجلة المصور (العدد ١٤٢٣ الصادر فى ١٨ يناير ١٩٥٢) والتى نشرت على صفحاتها أهم أنباء الحادث

(كنموذج لما نشر فى المجلات الأسبوعية)، ومن فحص كل ما نشر فى الصحافة المصرية عن هذا الحادث يمكن وصف كيفية وقوعه الحقيقى بالطريقة التالية :

عقب أن أمضى اللواء حسين سرى عامر سهرة فى نادى الضباط بالزمالك يوم ٧ يناير ١٩٥٢ مع اللواء أحمد توفيق مدير الخدمات البيطرية، غادرا النادى معا فى العاشرة مساء عائدين إلى داريهما، فنزل اللواء توفيق عند داره فى العباسية، وواصل اللواء عامر السير فى سيارته الحكومية إلى منزله بشارع القرقول بالزيتون، وما كادت السيارة تقف أمام المنزل حتى هرول السائق من مقعده ليفتح الباب لرئيسه (كما كانت العادة المتبعة فى ذلك الوقت)، وعندما فتح وتأهب اللواء عامر للنزول انهمر حوله الرصاص فبادر بإغلاق الباب وجثم على دواسة السيارة ليحتمى من الرصاص (وكان جسمه كله بالطبع داخل السيارة بحكم أن البابين الخلفيين مغلقان) .

وفى هذه اللحظة وكان جسم السائق من الخلف ما يزال معرضا للمكان الذى يطلق منه الرصاص، أصيب السائق برصاصتين استقرت إحداهما فى عجزه ونفذت الأخرى من ساقه اليسرى ونقل إلى مستشفى الدمرداش، وقد دلت المعاينة على أن إحدى الرصاصات اخترقت الجانب الأيمن السيارة ونفذت منه إلى المقعد الخلفى وأن رصاصة ثانية حطمت زجاج الباب الأيمن الأمامى، ونفذت منه فحطمت زجاج واجهة السيارة (البربريز) وأصابت رصاصة ثالثة الإطار الخلفى من الجهة اليمنى، فانفجر ونفذت رصاصة رابعة من مؤخرة السيارة فاستقرت خلف المقعد الذى كان يجلس عليه اللواء حسين سرى عامر، كما أصابت إحدى الرصاصات رفرف السيارة الأيسر وأصابت رصاصات غيرها أماكن مختلفة منها (قدرت الرصاصات التى أصابت جسم السيارة بعدد ١٣ طلقة بخلاف طلقتين أصابتا السائق، بينما استقرت ثلاث رصاصات فى الحائط وبذا يكون المجموع ١٨ رصاصة) .

وقد دلت المعاينة على أن جميع الرصاصات أطلقت من اتجاه واحد، وعثر المحققون أمام المنزل المجاور للفيلا على مظاريف فارغة (حوالى ٢٠ ظرفا) تحت شجرة تبعد عن السيارة بنحو ١٧ مترا، فرجحوا أن يكون الجانى اختبأ خلف هذه الشجرة من داخل السور، وظل يترقب عودة اللواء عامر فارتكب جريمته وتسلل هاربا تحت جنح الظلام، وظهر من فحص المظاريف الفارغة أنها من ذخيرة رشاش (تومى جن) عيار ٩,٥ مم وخزانة هذا النوع لا تسع سوى ٢٠ طلقة.

وقد انتقل المحققون – فى نفس الليلة – إلى فيللا المجنى عليه حيث باشروا التحقيق وسمعوا أقواله وروى لهم كيف وقع الحادث.

وانتقل المحققون ظهر اليوم التالى (٨ يناير) إلى مستشفى الدمرداش حيث سمعوا أقوال السائق المصاب، واستطاع عدة مندوبين من الصحف متابعة السائق وسؤاله عن الحادث، وقد اتفقت مع أقوال رئيسه.

ومن المسلم به أن المؤرخ يستقى معلوماته الصحيحة عن مثل هذا الحادث من مصادره الأصلية التى تتمثل فى الحادث الذى ندرسه فى تحقيقات النيابة العامة وأقوال المجنى عليهما (اللواء عامر وسائقه الخاص) وأقوال الشهود، وقد نشرت كلها فى أعداد الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية فى أعقاب الحادث مباشرة، ومن مقارنة رواية التهامى التى نشرت فى مجلة أكتوبر فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ (بعد مرور ٣٠ عاما على وقوع الحادث) بالرواية الحقيقية التى نشرت فى الصحف المصرية على إثر وقوع الحادث مباشرة تتضح لنا الحقائق التالية:

١ – ثبت من التحقيق أن كلا من اللواء عامر والعريف أحمد موسى (السائق الخاص) لم يكونا مسلحين بأى نوع من السلاح، ولم تجر العادة

مطلقا - كما يعرف كل ضباط القوات المسلحة - على أن يسلح سائقو السيارات العسكرية بمسدسات، لأن مهمتهم هى القيادة فحسب، وفى حالة الحاجة إلى حراسة فإن السيارة تزود بفرد من الشرطة العسكرية يسلح برشاش قصير، وعلى ذلك تكون قصة مواجهة السائق للتهامى وكمال رفعت وإطلاقه ست رصاصات فى اتجاههما قصة غير حقيقية.

٢- إذا تغاضينا عن الحقائق الدامغة السابقة، فهل يتفق مع العقل والمنطق أن يستدير السائق ويعطى ظهره - وهو واقف - للاتجاه الذى يصدر من ناحيته الرصاص ليعيد ملء خزانة المسدس؟ إن الغرض من ذكر قصة السائق بهذه الطريقة هو تبرير إصابة السائق فى مؤخرته لإبعاد شبهة إطلاق الرصاص بقصد القتل، بينما الثابت من التحقيق أن السائق قد أصيب منذ الطلقات الأولى بطلقتين لا بطلقة واحدة كما ذكر التهامى، وسقط فى الحال بجوار السيارة.

٣- إذا كان السائق قد أظهر تلك الجرأة وذلك الإقدام، كما سجل التهامى فى مقاله، وواجه الجناة فى شجاعة وأفرغ في اتجاههم رصاص مسدسه وكان على استعداد لمطاردتهم، فكيف تغفل تحقيقات النيابة عن تسجيل هذا العمل الشجاع، وكيف تغفل الصحف عن إبراز هذا العمل البطولى فى عناوينها الرئيسية؟ وكيف لا يشيد اللواء عامر فى التحقيق بشجاعة سائقه ويأمر بمنحه مكافأة سخية بعد أن أصيب برصاصتين وهو يقاتل دفاعا عنه؟ وكيف ينسى السائق التحدث عن هذا الدور البطولى الذى قام به هو شخصيا سواء فى تحقيقات النيابة أو أمام مندوبى الصحف؟ وهل من المعقول أن تتجاهل الصحف قصة السائق وبطولته فى الوقت الذى كانت تنقب فيه عن أتفه التفاصيل عن الحادث لنشرها مثل تسجيلها عثور المحققين على علبة سجائر فارغة ماركة هوليود فى مكان الحادث، ومثل ذكرها صراخ امرأة تدعى

أم إبراهيم كانت تقطن بجوار مسكن اللواء عامر عندما سمعت صوت إطلاق النار مما دفع الجناة إلى سرعة الفرار؟

٤- إذا أحصينا عدد الطلقات التى أطلقت وفقا لرواية التهامى فيكون قد أطلق من الرشاش ما بين ٢٧ و ٣٠ طلقة، بينما الثابت من التحقيق أن خزانة الرشاش لا تسع أكثر من ٢٠ طلقة، ولم يذكر التهامى رغم التفاصيل الدقيقة التى ذكرها أنه قام باستبدال خزانة الرشاش أثناء الضرب، كما أن العملية لم تكن تحتاج مع دقته المعروفة فى التنشين لأكثر من ٢٠ طلقة.

٥- الخلاصة التى نصل إليها بعد فحص وتمحيص كافة المعلومات المتوافرة أن العملية قد دبرت تدبيرا محكما، وكان المفترض أن يتم اغتيال اللواء حسين سرى عامر بنجاح تام، خاصة أن الذى تولى مهمة إطلاق الرصاص عليه هو حسن التهامى - عضو فريق الرماية للقوات المسلحة - ومهارته فى التنشين أمر مسلم به، وقد ثبت أنه رغم أن العملية قد تمت فى ظلام الليل فإن ١٥ رصاصة من رصاصات الرشاش التى عددها ٢٠ قد أصابت جسم السيارة والسائق، أى أن التنشين كان محكما، وقد تدخل القدر تدخلا عجيبا لكى ينجو اللواء عامر من الموت، فإن وثوب السائق بسرعة من مقعده الأمامى ووصوله إلى الباب الخلفى لكى يفتح الباب لرئيسه جعل جسده يحجب اللواء عامر لمدة لحظة عند تأهبه للنزول من السيارة، وهى نفس اللحظة التى انطلقت فيها رصاصتان من الرشاش أصابتا السائق فى مؤخرته وساقه فسقط على الأرض، بينما سارع اللواء عامر فى الحال إلى إغلاق الباب والنوم على الدواسة، وانهمرت ١٢ رصاصة أخرى على السيارة تخترقها فى أمكنه متعددة، بعضها كان على مسافة بضعة سنتيمترات من المكان الذى رقد فيه اللواء عامر فوق الدواسة، وهكذا أصيب السائق غير المقصود إصابته برصاصتين وأصبحت السيارة كالمنخل من كثرة الرصاصات التى اخترقتها،

بينما نجا الرجل المقصود بالقتل بفضل حسن حظه، وقد عبر اللواء عامر أصدق تعبير عما جرى فى حديثه لمندوبى الصحف فقد قال:

«لست أدرى ماذا أقول؟ فلو كان يدور فى خلدى أن يقع مثل هذا الحادث لحملت سلاحى على الأقل لأدافع به عن نفسى أو لسمحت لبعض الجنود بمرافقتى، لم أر الجانى مطلقا ولا أعتقد أنه فرد واحد، وهو بعد ذلك قد مرن على ضرب النار مرانا كبيرا، ومع أنه فشل فى مهمته إلا أن مرجع ذلك هو الحظ وحده الذى أحمد الله عليه».

* * *

أزمة مارس عام ١٩٥٤

القرارات الديمقراطية يتتابع صدورها مع وقف التنفيذ

الفصل الثاني والعشرون

كانت عودة اللواء محمد نجيب إلى السلطة تحت ضغط من جماهير الشعب والجيش بعد يومين فقط من إعلان مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ قبول استقالته من جميع مناصبة بمثابة لطمة قوية أصابت مجلس الثورة بالتصدع، وكادت تعرضه للانهيار. فقد اهتزت مكانة المجلس أمام الجيش والشعب وفقد جانبا كبيرا من هيبته وسمعته، وفى الوقت الذى ازداد فيه تعلق الشعب بمحمد نجيب وأصبح يستقبل فى كل مكان استقبال الأبطال ازدادت كراهية الشعب لعبد الناصر لاعتقاد أغلبية الناس أنه كان السبب الرئيسى لاستقالة محمد نجيب، وفى تصعيد الأزمة بهذ الصورة الخطيرة سعيا وراء النفوذ والقوة والسلطان.

أما الصاغ (الرائد) صلاح سالم فلم يكفه البكاء بحرقة هو وشقيقه جمال وبعض أعضاء المجلس الآخرين عندما استمعوا وهم فى القيادة العامة بكوبرى القبة مساء يوم ٢٧ فبراير إلى الإذاعة المصرية وهى تذيع بيان مجلس الثورة بعودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية حفاظا على وحدة الأمة، وتزف التهانى إلى الملايين من أبناء الشعب المصرى وأبناء الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، بل أصيب صلاح سالم أيضا بإحباط شديد بعد أن أدرك أن بيانه الأخير الذى أذاعه بنفسه من دار الإذاعة مساء يوم ٢٦ فبراير ونشرته جميع الصحف المصرية فى اليوم التالى والذى كال فيه الاتهامات الجارحة والأوصاف الشائنة لرئيسه اللواء محمد نجيب، وملأه بالمطاعن فى أخلاقه وسلوكه الشخصى أملا فى هدم مكانته وتبديد شعبيته وحرصا على تدعيم مركز مجلس الثورة بعد إعلانه قبول استقالة محمد نجيب. هذا البيان كان له رد فعل عكسى فى كل أرجاء مصر والوطن العربى خاصة فى السودان الشقيق. فقد أثار سخط الناس عليه وليس على محمد نجيب، مما جعله يحاول أن يتوارى عن الأنظار حياء وخجلا ويمتنع عن الإدلاء بأى تصريحات للصحفيين.

لقد كان في استطاعة محمد نجيب بعد عودته بقوة الشعب -إذا شاء- استغلال انتصاره الساحق للإطاحة بخصومة من أعضاء مجلس الثورة وكل من يشد أزرهم سواء داخل الجيش أو خارجه، فإن وضعه قد تغير عن ذى قبل، فلم يعد يتولى قيادة البلاد بإرادة مجلس الثورة وإنما بإرادة الجماهير التى اشتعل غضبها بعد إعلان استقالته فخرجت إلى شوارع العاصمة تعبر عن استيائها ورفضها لاستقالته، وتهاجم بشدة أعضاء المجلس، بينما تتصاعد هتافاتها كدوى الرعد: «محمد نجيب أو الثورة» ولكن محمد نجيب بشخصيته الطيبة وطبيعته السمحة لم يفكر مطلقا فى اتخاذ أى إجراءات قمعية للتخلص من مجلس الثورة، سواء باعتقال أعضائه أو بإبعادهم خارج البلاد، على الرغم من النصائح التى حملها إليه العديد من مؤيديه العسكريين والمدنيين بوجوب التخلص منهم فورا، خاصة بعدما سبق أن عاناه من أعضاء المجلس فى الآونة الآخيرة من مظاهر التجاهل والتحقير والعداء بصورة سافرة ومع علمه بأنهم لن يكفوا عن حبك المكائد وتدبير المؤامرت حتى يقتلعوه من مكانه بطريقة لا تتيح له الفرصة للعودة إلى مركزه مرة أخرى.

والحقيقة أن محمد نجيب بطيبة قلبه المفرطة لم يلبث أن انخدع بمظاهر الود والإخاء الزائفة، وصدّق العبارات الخداعية المعسولة عن وجوب نسيان الماضى وفتح صفحة جديدة، وضرورة رأب الصدع ولم الشمل وتوحيد الكلمة حفاظا على مسار الثورة وحرصا على مصلحة الأمة، وهكذا أخذ محمد نجيب يخرج فى الأيام التى أعقبت عودته إلى شرفة قصر عابدين من حين لآخر ليطل على عشرات الألوف من أبناء الشعب الذين كانوا يتوافدون من كل حدب وصوب للهتاف بحياته لكى يؤكد لهم أنه وإخوانه أعضاء مجلس الثورة قد عادوا يدا واحدة وكلمة واحدة، ويحثهم عن صدق وإيمان بالالتفاف حول مجلس الثورة.

كيف اختل توازن مجلس الثورة؟

نشرت جميع الصحف المصرية صباح يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ بيان اللواء محمد نجيب الذى أعلن فيه أنه قبل العودة رئيسا لجمهورية برلمانية وفقا لما تم الاتفاق عليه مع مجلس الثورة، كما نشرت الصحف أيضا بيانا لمجلس الثورة أكد فيه أن الرئيس محمد نجيب هو رئيس للجمهورية البرلمانية، وأن البكباشى (المقدم) عبد الناصر هو رئيس لمجلس قيادة الثورة ورئيس لمجلس الوزراء، مما كان يعنى أن سلطة الحكم كلها ستتركز فى يد عبد الناصر، وعلى الرغم من أن رئاسة محمد نجيب وفقا لتلك الأوضاع لن تكون سوى رئاسة شكلية محضة دون أية سلطات، فإن محمد نجيب إزاء ما لمسه من تأييد شعبى لم يسبق له مثيل . سواء من جانب الجيش أو الشعب لم يتقيد بحدود اختصاصه الرسمى الذى لم يكن يبيح له التدخل فى الأمور السياسية، بل دأب على إلقاء خطبه الحماسية على جموع الشعب الحاشدة التى كانت تتوافد دون انقطاع على ميدان عابدين ساعة بعد أخرى ويوما بعد يوم.

وفى يوم ٢٨ من فبراير أعلن من موقع المسئولية على الجماهير الغفيرة المحتشدة فى الميدان أن الحياة البرلمانية سوف تعود، وأن هيئة استشارية سوف تشكل إلى جانب مجلس الثورة لتقوم بعمل مجلس النواب لحين عودة الحياة النيابية، كما أكد أن المعتقلين السياسيين سوف يفرج عنهم بأقرب فرصة.

ولكن عبد الناصر الذى كانت فى حوزته السلطة الفعلية لم يبد اكتراثا بوعود محمد نجيب التى كان يلقيها على جموع المتظاهرين فى ميدان عابدين، ولا بأحاديثه وتصريحاته التى أذاعتها الصحف ووسائل الإعلام المصرية والأجنبية عن عودة الحياة النيابية والحريات، وقرب الإفراج عن المعتقلين السياسيين والتى لم تكن لديه السلطة الفعلية لوضعها موضع التنفيذ.

وعلى العكس تعمد عبد الناصر إظهار سلطته والتشديد من قبضته على زمام الأمور والأمن فى البلاد خلال تلك الآونة باعتباره رئيس الوزراء

والحاكم العسكرى العام، فاستخدم قانون الطوارئ كى يأمر باعتقال بضع مئات من الأفراد فى الأيام الثلاثة الأولى من مارس ١٩٥٤ كان معظمهم من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ومن الاشتراكيين.. وبعض الوفديين والشيوعيين ممن كان لهم أدوار بارزة فى المظاهرات الضخمة التى اجتاحت شوارع القاهرة يومى ٢٧ و ٢٨ فبراير ١٩٥٤، والتى كانت تهتف بحياة محمد نجيب وبالحرية وبالديمقراطية وتهتف فى الوقت نفسه بهتافات عدائية ضد عبد الناصر وصلاح سالم وضد مجلس الثورة والدكتاتورية.

ونظرا لاشتراك طلاب الجامعات فى مظاهرات يومى ٢٧ و ٢٨ فبراير ووقوع اشتباكات دامية بينهم وبين رجال البوليس صدر القرار بوقف الدراسة فى الجامعات الثلاث (القاهرة وعين شمس والأزهر) اعتبارا من أول مارس لمدة أسبوع.

ولم يكن وضع مجلس قيادة الثورة فى هذه الآونة التى اضطربت فيها أحوال البلاد يتسم بالاتزان أو التماسك، ولم تبرهن تصرفات أعضائه على أنهم أهل لتحمل المسئولية وقيادة البلاد إلى شاطئ الأمان فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخها، ويبدو ذلك بوضوح مما أورده عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة فى الصفحتين ١١٧ و ١١٨ من الجزء الأول من مذكراته. واللتين يتضح منهما مدى ما وصل إليه حال مجلس الثورة من هزال وضعف بعد أن فقد التوازن، وأصبحت أغلبية أعضائه تنساق لرأى جمال عبد الناصر دون محاولة منهم لمناقشة أو فهم أى رأى آخر يتعارض مع رأيه من أجل اختيار الرأى الأفضل كما هو الواجب، وقد وصل انصياع الأعضاء لعبد الناصر – كما سجل البغدادى – إلى الحد الذى يجعلهم يغيرون الرأى الذى يؤيدونه إلى النقيض فى اليوم التالى مباشرة لمجرد أن عبد الناصر قد غير رأيه، مما أضاع شخصية ومكانة المجلس الذى كان يعد وقتئذ أعلى سلطة فى الدولة ويتحكم فى مصير البلاد ومقاديرها.

وفى الاجتماع الذى عقده البغدادى لمجموعة الطيارين فى مجلس الثورة يوم ٤ مارس ١٩٥٤ وهم (البغدادى وجمال سالم وحسن إبراهيم) بهدف

إفهام جمال سالم مدى خطورة موقفه المساند دائما لعبد الناصر في الإخلال بالتوازن داخل المجلس، وضرب البغدادي لجمال سالم مثلا واقعيا للتدليل على صواب رأيه وسلامة حجته وهو الاقتراح الذي عرض على المجلس قبل عشرة شهور بإقامة هيئة استشارية إلى جانب مجلس الثورة، وذكر البغدادي كيف اعترض أغلب أعضاء المجلس وقتئذ على ذلك الاقتراح لمجرد التضامن مع عبد الناصر، ثم كيف عاد هؤلاء المعترضون أنفسهم بعد أزمة فبراير ١٩٥٤ يطالبون بإقامة هذه الهيئة الاستشارية ولكن بعد فوات الأوان.

وفي يوم الخميس ٤ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة في منزل عبد الناصر بمنشية البكري لأول مرة بعد أحداث أزمة فبراير، وبدأ المجلس في مناقشة الأوضاع الجديدة التي ترتبت على عودة محمد نجيب إلى السلطة بهذا التأييد الشعبي الجارف، وكان أهمها فقدان مجلس الثورة للكثير من هيبته وقوته وتعرضه لسيل من الشائعات المغرضة التي ينشرها أعداء الثورة.. وكان أهم ما أثار القلق في نفوس أعضاء المجلس هو الوضع في القوات المسلحة، فقد حدث انقسام خطير بلا شك في صفوفها في أثناء أحداث أزمة فبراير ١٩٥٤، وكادت أسلحة الجيش تشتبك مع بعضها البعض في اشتباكات مسلحة مما كان ينذر في حالة تجدد الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر بنشوب حرب أهلية لا محالة.

واستعرض المجلس موقف عدد كبير من الضباط الذين ليسوا من الضباط الأحرار، والذين أبدوا صراحة خلال أزمة فبراير انحيازهم إلى جانب محمد نجيب، وكان بعضهم يتخذ هذا الموقف في تأييده عن عقيدة وإيمان بينما وقف البعض الآخر إلى جانبه نكاية في مجلس الثورة والضباط الأحرار، وبدافع الحقد والحسد لما يحظى به ضباط الثورة بصفة عامة من سلطة ونفوذ ومناصب مغرية وامتيازات مجزية.

وبعد أن ناقش مجلس الثورة عددا من الاقتراحات التى عرضها بعض أعضائه، تم الاتفاق بصفة مبدئية على تخلى مجلس الثورة عن الاشتراك فى السلطة التنفيذية مكتفيا بسلطة السيادة وأن تترك الحرية لمحمد نجيب لتشكيل وزارة مدنية برئاسته وعلى قيام هيئة استشارية فى البلاد. على أن يستمر عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وأن يعهد إليه بمهمة تطهير هذه القوات من العناصر المضادة للثورة، ولكن عبد الناصر اعترض على هذا الاتفاق قائلا: إن هذا القرار معناه تسليم الثورة إلى محمد نجيب.

وفى نهاية الاجتماع اقترح صلاح سالم حلا وجد فيه الجميع ضالتهم المنشودة للخروج من المأزق الذى يواجهونه وهو عودة الحياة النيابية بأسرع وقت ممكن. وكان تنفيذ ذلك الأمر يتطلب من وجهة نظرهم ضرورة تكوين حزب للثورة يرأسه محمد نجيب للاستفادة بشعبيته عند دخول الانتخابات.

كيف صدرت قرارات ٥ مارس

وفى يوم الجمعة ٥ مارس ١٩٥٤ ووفقًا لما تم عليه الاتفاق فى اجتماع مجلس الثورة فى اليوم السابق عقد اجتماع بمنزل على ماهر رئيس لجنة إعداد الدستور حضره محمد نجيب رئيس الجمهورية وجمال عبد الناصر رئيس الوزراء والدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، وتم خلال الاجتماع مناقشة المدة المحتملة لانتهاء لجنة إعداد الدستور الجديد من عملها، كما بحثت الخطوات التى سوف تتخذ من أجل إعادة الحياة النيابية للبلاد.

وعقب انتهاء الاجتماع توجه محمد نجيب وعبد الناصر والدكتور السنهورى إلى منزل عبد الناصر بمنشية البكرى، حيث كان أعضاء مجلس الثورة مجتمعين هناك انتظاراً لحضورهم.. وحدّث عبد الناصر زملاءه أعضاء المجلس عن الخطوات التى تم الاتفاق عليها مع على ماهر والسنهورى بحضور رئيس الجمهورية لإعادة الحياة النيابية للبلاد تنفيذا للقرار الذى اتخذه مجلس الثورة فى اليوم السابق.

وبعد أن وافق مجلس الثورة على هذه الخطوات وأصدر قرارا إجماعيا بها قام عبد الناصر حيث أعلن، بنفسه على الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء تلك القرارات المهمة التى عرفت باسم قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ وكانت تتضمن ما يلى:

* انتخاب جمعية تأسيسية بطريق الاقتراع المباشر فى شهر يونيو ١٩٥٤ على أن تنعقد في ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ويكن لها مهمتان:

١- مناقشة وإقرار الدستور الجديد الذى وضعته لجنة إعداد الدستور.

٢- القيام بعمل البرلمان إلى أن يتم انتخاب مجلس النواب وفقا للدستور الجديد.

* إلغاء الرقابة على الصحف اعتبارا من يوم السبت ٦ مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع.

* إلغاء الأحكام العرفية قبل بدء انتخابات الجمعية التأسيسية بشهر على الأقل.

وكان إعلان قرارات ٥ مارس مفاجأة ضخمة وغير متوقعة لمؤيدى الثورة ومعارضيها على السواء، لتناقضها مع قرار مجلس قيادة الثورة السابق صدوره فى ١٧ يناير ١٩٥٣ بحل جميع الأحزاب السياسية والإعلان عن قيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦.

وقد قوبلت قرارات ٥ مارس بترحيب حار من جميع الطوائف والهيئات والأفراد على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم السياسية والحزبية، فإن انعقاد جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب انتخابا حرا مباشرا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ أى بعد حوالى أربعة شهور من صدور القرارات لإقرار مشروع الدستور الجديد والقيام بعمل البرلمان لحين انتخاب مجلس النواب، وإلغاء الرقابة على الصحف اعتبارا من اليوم التالى مع الوعد بإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات

الجمعية التأسيسية بوقت كاف . . كان ذلك يعتبر بلا ريب استجابة من مجلس الثورة لمطالب الشعب الملحة فى إعادة الحريات والحياة النيابية وتحقيقا لآماله فى إنهاء الحكم الشمولى فى البلاد.

وكان محمد نجيب إثر عودته منتصرا عقب أزمة فبراير ١٩٥٤ لا يتوقف عن إلقاء خطبه الحماسية على الجماهير التى كا نت تتوافد جموعها على ميدان عابدين كل يوم لإظهار تأييدها الجارف له، ولا يكف من وقت لآخر عن الإدلاء بتصريحاته وبياناته للصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء، وكان فى كل خطبه وتصريحاته يؤكد قرب عودة الحياة النيابية والمحافظة على الحريات، والوعد بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وتمسكه بقرارات ٥ مارس الديمقراطية.

وفى اليوم التالى لصدور القرارات عقد محمد نجيب رئيس الجمهورية بعد ظهر يوم ٦ مارس مؤتمرا صحفيا كبيرا بالقصر الجمهورى بعابدين حضره أكثر من خمسين من الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء وألقى عليهم بيانا رسميا كان أهم ما ورد فيه ما يلى:

«لقد كان التوصل إلى الحياة الدستورية الكاملة – ومازال – سياستى التى ظللت أعمل لها فى الفترات الماضية ولم أغفل عنها يوما واحدا إيمانا منى بأن اشتراك الشعب فى أمور بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان، والآن وقد بدت معالم الحياة النيابية فى الأفق بصورة عملية فإننى أرجو من الشعب المصرى أن يعمل على الاستمساك بها وحمايتها والتغلب على العوامل التى تشوهها، وأن يسد الطريق أمام كل العيوب التى أفسدت حياتنا النيابية فى الماضى، وأن يدرك أن اشتراكه الفعلى فى تصريف مصائر البلاد وشئونها هو الركن الأساسى فى الحياة النيابية الحرة، وأننى أعد المواطنين بأننى سأظل أمينا على عهدى وأن أبذل غاية جهدى للوصول بالبلاد إلى ذلك الهدف العظيم، كما أعدهم جاهدا على ضمان الحياة الدستورية فى البلاد مستعينا بتأييدهم وثقتهم».

وكانت الدراسة بالجامعات القاهرية الثلاث (القاهرة وعين شمس والأزهر) التى صدر القرار بتعطيلها اعتبارا من أول مارس فى أعقاب المظاهرات الضخمة التى اشترك فيها الطلاب يومى ٢٧ و ٢٨ فبراير قد صدر القرار باستئنافها يوم الاثنين ٨ مارس ١٩٥٤، ووجه اللواء محمد نجيب بهذه المناسبة نداء أبويا إلى طلاب الجامعات الثلاث «دعاهم فيه إلى الالتزام بالهدوء وأن يمسحوا من أذهانهم شبح الماضى المخيف وصورته المزعجة، وأن يجعلوا من قيادة الثورة المثل والقدوة، فقد عادوا جميعا صفا واحدا ونسوا كل شىء إلا مصالح البلاد وكرامة الوطن إيمانا منهم بأن الأشخاص زائلون والوطن وحده هو الباقى الذى لا يفنى ولا يزول».

نجيب يعطى الوعود وعبد الناصر يتجاهلها

لم يكن الهدوء السائد فى البلاد بعد انتهاء أزمة فبراير ١٩٥٤ إلا الهدوء الذى يسبق العاصفة، وكانت النذر تنبئ بتوقع حدوث صدام عنيف وصراع جديد على السلطة وأحداث جسام لا محالة فى المستقبل القريب، إن عبد الناصر الذى اعتقد أنه نجح فى إزاحة محمد نجيب عن طريقه عند إعلان مجلس الثورة قبول استقالته من جميع مناصبه فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤، وظن أنه تخلص من غريمه القوى ومزاحمه العنيد على السلطة إلى الأبد، لم يلبث أن أفجعته الحقيقة المرة وهى أن محمد نجيب قد عاد بعد أحداث الأزمة أعظم قوة وأشد بأسا ودانت له زعامة مصر بلا منازع.

وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يمسك بين يديه بزمام السلطة الفعلية فى البلاد بعد أن أسند إليه مجلس الثورة إثر استقالة محمد نجيب رئاسة مجلس الثورة ورئاسة الوزارة فإن هذه السلطة كانت مهددة بالانهيار، إذ إن ضباط الجيش الذين هم القوة الحقيقية التى تدعم حكم النظام الثورى فى مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد أظهر معظمهم خلال أزمة فبراير ١٩٥٤ - خاصة ضباط سلاح الفرسان - وقوفهم فى صف الديمقراطية وتأييدهم لمحمد

نجيب، وفضلا عن ذلك فإن جميع القوى السياسية فى مصر على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها وبرغم وضع معظم زعمائها فى السجون والمعتقلات كانت تتربص بعبد الناصر الدوائر وتعمل على الخلاص منه ومن مجلس الثورة، وقد ظهر عداؤها سافرا خلال المظاهرات الضخمة المؤيدة لمحمد نجيب التى اجتاحت شوارع القاهرة من مختلف طبقات الشعب، وكانت هتافاتها تدوى بسقوط عبد الناصر وصلاح سالم ومجلس الثورة، مما أدى إلى وقوع اشتباكات دامية بين بعضها وبين رجال البوليس والبوليس الحربى وإلقاء القبض على عدد كبير من قادتها.

وقد أجبرت أحداث أزمة فبراير العصيبة عبد الناصر على إحناء رأسه للعاصفة مؤقتا حتى لا تقتلعه من مكانه، وأرغمته هو ومجلس الثورة على الموافقة على إعادة محمد نجيب رئيسا للجمهورية، ثم على إصدار قرارات ٥ مارس الديمقراطية التى أعلنها عبد الناصر بنفسه كسبيل للتنفيس عن الضغط المكبوت فى أعماق الجماهير منعا من انفجاره كالبركان.

أما محمد نجيب الذى أصبح بعد أزمة فبراير زعيما للشعب بلا جدال، فلم يكن من المعقول بعد أن أحس بمدى شعبيته الجارفة أن يقنع بمنصبه الشرفى كرئيس للجمهورية البرلمانية، وعلى الرغم من أنه لم يكن يتقيد فى تصرفاته وخطبه وتصريحاته بحدود منصبه الرسمية التى كانت تمنع تدخله فى الشئون السياسية، وكان لا يكف فى خطبه السياسية على الجماهير وأحاديثه الصحفية عن وعوده بعودة الحريات النيابية وقرب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فإنه لم يكن يملك السلطة الفعلية لإنجاز تلك الوعود مما كان يحرج مركزه أمام الجماهير فى الوقت الذى كان فيه عبد الناصر حريصا على تجاهل ما يعلنه محمد نجيب على الجماهير ويتعمد عدم تنفيذ قراراته أو الاستجابة لوعوده ليضعف مركزه أمام الشعب، وليحمل الناس على الانصراف عن زعامته وليشعرهم أنه هو وحده - أى عبد الناصر - هو

صاحب السلطة الحقيقة فى البلاد،وقد دفع هذا الوضع السيئ بمحمد نجيب إلى الاعتراض والشكوى وإلى المطالبة بمنحه السلطات التى تكفل لمنصبة القوة والنفوذ والاحترام.

ولو كانت العلاقات بين محمد نجيب وعبد الناصر ومن ورائه مجلس الثورة طيبة والثقة بينهما متبادلة حقا - كما كانوا يظهرون أمام الجماهير ويعلنون فى الصحف - لكان الوضع الطبيعى أن يعرض محمد نجيب شكواه ويقدم مطالبه إلى مجلس الثورة بشكل مباشر، ولكان الأمر المفترض أن يهتم مجلس الثورة بمطالب محمد نجيب وأن يحقق له ما يمكن تحقيقه منها حرصا على توحيد الكلمة وإزالة جو التوتر الذى خيم على أعمال المجلس فى تلك الفترة، ولكن الأحداث جرت فى طريق يناقض ذلك تماما، فإن زملاء السلاح وشركاء الثورة فضلوا أن يعهدوا إلى اثنين من المدنيين ومن خارج مجلس الثورة للقيام بمهمة الوساطة والمفاوضة غير المباشرة بينهم وبين محمد نجيب وهما الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانونى لرئيس الجمهورية.

وقد بدأت الاتصالات لإصلاح الموقف وتعديل الأوضاع من جانب محمد نجيب بالطبع، وتم ذلك فى أثناء زيارة خاصة قام بها للدكتور السنهورى فى منزله مساء يوم ٧ مارس (بعد يومين فقط من صدور قرارات ٥ مارس) وتصادف وجود سليمان حافظ والدكتور عبد الجليل العمرى نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصاد هناك، وعندما طلب الدكتور السنهورى من محمد نجيب أن يعمل على تصفية النفوس وإزالة التوتر بينه وبين مجلس الثورة شرح له نجيب ما لقيه قبل الاستقالة من تجن وإحراج وعدوان وتحمله تبعة تصرفات لم يؤخذ رأيه فيها، وروى له ماحدث أثناء تحديد إقامته عقب تقديم استقالته من تعدى بعض صغار الضباط عليه.

وأخذت الدهشة الدكتور السنهورى لما سمعه وسأل محمد نجيب عن

الضمانات التي يبتغيها لاستقرار الأحوال، فركز نجيب على ضرورة أن يكون تعيين قادة الوحدات فى القوات المسلحة بأمر جمهورى كما يجرى الحال فى نظم الجمهوريات البرلمانية، نظرا لأن عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قاما بتعيين قادة هذه الوحدات من أعوانهما ليكونوا أتباعا لهما.

ولم يكد محمد نجيب ينصرف من منزل السنهورى حتى بادر السنهورى بالاتصال هاتفيا بعبد الناصر وطلب منه الحضور إليه فى منزله صباح اليوم التالى، حيث سيكون فى انتظاره هو وسليمان حافظ وعبد الجليل العمرى كى يعرف منهم مطالب محمد نجيب.

عودة نظام الحكم إلى ما قبل الأزمة

فى صباح يوم الاثنين ٨ مارس ١٩٥٤ توجه عبد الناصر وبرفقته جمال سالم إلى منزل الدكتور السنهورى حيث تم عقد اجتماع معه بحضور سليمان حافظ والدكتور العمرى، وبلغ السنهورى عبد الناصر مطالب محمد نجيب التى كانت تنحصر حتى ذلك الحين فى مطلبين أساسيين وهما: أن يكون له حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء، وأن يكون له حق التصديق على تعيين قادة الكتائب والألوية وما يماثلها فى القوات المسلحة، وكذا حق زيارة الوحدات العسكرية وفى أى وقت يشاء، ورد عبد الناصر بأنه يوافق على هذه المطالب نيابة عن نفسه ولكنه سيعرضها على مجلس الثورة،ووعد السنهورى بأنه سيعود إليه بالرد فى الساعة الخامسة من اليوم نفسه، وخلال اجتماع عبد الناصر مع مجلس الثورة لمناقشة مطالب محمد نجيب اتصل به سليمان حافظ هاتفيا لإبلاغه بمطالب جديدة لمحمد نجيب وهى: أن يكون له جميع سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية فى حالة عدم وجود البرلمان، كما طالب بضرورة استفتاء الشعب على النظام الجمهورى، وأن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا قبل إقرار الدستور الجديد، وكان آخر مطالبه هو عودة الضباط الذين يعملون فى الوزارات والمصالح والهيئات المدنية خاصة فى هيئة التحرير إلى وحداتهم بالقوات المسلحة.

ولم تكن فى مقدرة مجلس الثورة رفض أى مطالب لمحمد نجيب فى هذه الآونة التى بلغت فيها قوته ذروتها داخل صفوف الجيش وعلى النطاق الشعبى على السواء، وفى الساعة الخامسة مساء التقى مع السنهوري فى منزله حسب الاتفاق عبد الناصر وجمال سالم فى حضور سليمان حافظ وعبد الجليل العمرى، حيث بلغا الحاضرين بقبول مجلس الثورة لمطالب محمد نجيب، وعند عودتهما بلغا مجلس الثورة بآخر مطالب محمد نجيب نقلا عن الدكتور السنهورى وكانت تنحصر فى مطلبين جديدين فضلا عن مطالبه السابقة، وكان أولهما أن يكون له حق الاعتراض على قرارات مجلس الثورة وجواز حضور جلساته وأن يتولى رئاسته فى حالة حضوره، وكان المطلب الثانى أن يقوم ضباط القوات المسلحة بحلف يمين الولاء أمامه مرة ثانية بعد أن عاد إلى منصب الرئاسة عقب استقالته (كان الضباط قد سبق لهم حلف يمين الولاء لمحمد نجيب بوصفه رئيسا للجمهورية يوم ٢٣ يونيو ١٩٥٣ فى الساحة الداخلية لقصر عابدين بعد أربعة أيام من إعلان الجمهورية) .

وفى مساء ٨ مارس اجتمع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء برئاسة عبد الناصر رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء وحضر الاجتماع سليمان حافظ، وشرح عبد الناصر فى بداية الاجتماع الظروف التى أدت إلى إصدار قرارات ٥ مارس وعن مطالب محمد نجيب الأخيرة من المجلس، وتحدث خلال الاجتماع من الوزراء المدنيين الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة والدكتور عباس عمار وزير التعليم والدكتور حسن بغدادى وزير التجارة، وكانت أحاديثهم تتلخص فى أن مجلس الثورة فقد الكثير من هيبته نتيجة للانقسام الذى حدث داخل الجيش، وحذروا من وقوع حرب أهلية فى حالة عدم معالجة الأمور بسرعة وحكمة، وعندما لم يعترض أحد على الاقتراح الذى تقدم به الدكتور حسن بغدادى بمطالبة محمد نجيب بحضور هذه الجلسة بادر سليمان حافظ بالاتصال هاتفيا بمحمد نجيب طالبا منه حضور الاجتماع للتفاهم معه وفقا لرغبة أعضاء المؤتمر المشترك فوافق بلا تردد .

وعقب حضور محمد نجيب دارت مناقشات عديدة ناشد فيها الوزراء المدنيون محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة إزالة سوء التفاهم الموجودة بين الطرفين، وضرورة تصفية ما فى النفوس وعودة الوفاق بين الجميع حرصا على مصلحة البلاد.

وتحدث محمد نجيب فى النهاية قائلا إنه فى هذه الحالة ينبغى أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تقديم استقالته، وبعد لحظات من التفكير وافق عبد الناصر على التنازل لمحمد نجيب عن قيادة الثورة ورئاسة الوزارة ووافق على ذلك أيضا جميع أعضاء مجلس الثورة، وترتب على ذلك الأمر تعديل الأوضاع بالوزارة لتعود كما كانت عليه قبل أزمة فبراير ١٩٥٤، فعاد عبد الناصر ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء، وعاد جمال سالم نائب رئيس الوزراء ليكون وزيرا للمواصلات، وعاد الدكتور عبد الجليل العمرى نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصاد ليكون وزيرا للمالية، وعاد الدكتور الجريتلى وزير المالية ليكون وزير دولة للشئون المالية، وعندما أنهى المؤتمر المشترك من مجلس الثورة ومجلس الوزراء أعماله فى ساعة متأخرة من يوم ٨ مارس ١٩٥٤وزع صلاح سالم وزير الإرشاد القومى بعد انتهاء الجلسة بيانا على الصحف ووكالات الأنباء كان يتضمن التعديلات الجديدة التى طرأت على نظام الحكم فى البلاد، وفضلا عن ذلك سجل البيان تأكيد مجلس الثورة للقرارات الديمقراطية التى سبق إعلانها يوم ٥ مارس، وناشد البيان الشعب أن يسدل الستار على الأحداث الأخيرة وأن يعتصم بالوحدة لمواجهة أعدائه واجتناء ثمار ثورته المباركة، وظن الناس أن ذيول أزمة فبراير ١٩٥٤ قد زالت إلى غير رجعة، وأن قادة الثورة قد نبذوا خلافاتهم كى يتفرغوا لحل القضية الأولى للبلاد وهى جلاء قوات الاحتلال البريطانية عن أرض الوطن.

وفى سبيل تهدئة الأحوال داخل القوات المسلحة أقام اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام مأدبة عشاء ضخمة بنادى الضباط بالزمالك حضرها ١٣٥٠ ضابطا من مختلف أفرع وأسلحة القوات المسلحة، وتحدث إليهم محمد نجيب

عن واجب الجيش المقدس فى تحرير الوطن بعيدا عن متناقضات السياسة، كما تحدث إليهم أيضا عبد الناصر وجاء ضمن كلمته: «يا رجال الجيش إنكم تؤمنون إيمانا قويا بأهداف الثورة ولن تستطيع الرجعية أن تتغلب عليكم ما دمتم مؤمنين بالثورة ومبادئها».

ولكن هذه التعديلات الجوهرية فى نظام الحكم التى أقرها مجلس الثورة مساء يوم ٨ مارس وإن كانت فى ظاهرها علامة مشجعة دلت على أن الأوضاع فى البلاد فى طريقها إلى الهدوء والاستقرار، فإنها كانت فى حقيقتها تعكس مقدار ما أصاب مجلس الثورة من تصدع، ومدى ما أصاب قراراته من تخبط واضطراب، وإلا فكيف يتغير نظام الحكم فى مصر تغيرا أساسيا ثلاث مرات فى أقل من أسبوعين، فمن جمهورية رئاسية قبل أزمة فبراير ١٩٥٤ إلى جمهورية برلمانية فى ٢٧ فبراير عقب قرار مجلس الثورة بعودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية بدون سلطات، إلى جمهورية رئاسية أخيرا بعد اجتماع المؤتمر المشترك فى ٨ مارس ١٩٥٤، وبرغم صدور قرارات ٥ مارس الديمقراطية التى أعلنها عبد الناصر بنفسه على مندوبى الصحف ووكالات الأنباء، وبرغم التأكيدات التى وردت فى البيان الذى وزعه صلاح سالم على الصحفيين فى أعقاب المؤتمر المشترك يوم ٨ مارس، بشأن التزام مجلس الثورة بقرارات ٥ مارس الخاصة بإعادة الحياة النيابية، وانعقاد الجمعية التأسيسية طبقا للمواعيد التى سبق تحديدها، فإن محمد نجيب كان يساوره الشك فى صدق نوايا مجلس الثورة من جهة تنفيذها وكان يعتقد أن إصدارها هو مجرد مناورة من المجلس لامتصاص موجة الغضب العارمة التى اجتاحت صدور الجماهير خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، ومجرد وسيلة لجأ إليها المجلس لكسب الوقت ريثما تسنح له الفرصة لإلغاء هذه القرارات.

لماذا تنازل عبد الناصر عن الرئاستين؟

لا شك فى أن القرار الذى اتخذه عبد الناصر مساء ٨ مارس ١٩٥٤ بالتنازل لمحمد نجيب عن قيادة الثورة ورئاسة الوزارة بعد أن بذل كل ما أمكنه

من جهد، وما رسمه من تخطيط لإزاحته عنهما إلى الحد الذى كاد أن يؤدى بالبلاد إلى أتون الحرب الأهلية خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، أمر لابد أن يثير الدهشة ويبعث على التساؤل عن الأسباب الحقيقية التى دفعته إلى ذلك، ودفعت مجلس الثورة أيضا إلى التصديق على قراره دون أى تردد أو اعتراض خلال اجتماع المؤتمر المشترك مساء يوم ٨ مارس ١٩٥٤، إن محمد نجيب نفسه لم يكن يأمل أن تتم استعادته المنصبين الخطيرين اللذين فقدهما خلال أزمة فبراير بمثل هذه البساطة التى جرت، وكانت كل مطالبه التى بلغها فى بادئ الأمر إلى مجلس الثورة عن طريق الدكتور السنهورى رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانونى لرئيس الجمهورية تدور حول منحه بعض السلطات الإضافية التى تكفل لمنصبه الشرفى كرئيس للجمهورية البرلمانية جانبا من النفوذ والسلطان، بعد أن أزعجه توليه الرئاسة الأولى فى الدولة ولكن بدون أية سلطات أو مسئوليات حقيقية.

إن السر فى فى استجابة عبد الناصر ومجلس الثورة إلى مطالب محمد نجيب بهذه الصورة غير المتوقعة يرجع فى اعتقادى إلى عاملين رئيسسيين: أولهما خشية مجلس الثورة من رد الفعل المنتظر سواء من ناحية الجيش أم الشعب فى حالة وقوع صدام جديد بين محمد نجيب وعبد الناصر، أو فى حالة ازدياد تذمر محمد نجيب من وضعه الذى لايرضيه إلى الحد الذى قد يدفعه إلى تقديم استقالة جديدة من منصبه، فلم تكن تلك الآونة ملائمة على الإطلاق بالنسبة لعبد الناصر للدخول فى صراع جديد مع غريمه ومنافسه على السلطة بعد أن تصاعدت فى ذلك الوقت قوة محمد نجيب وشعبيته إلى الذورة، بينما انخفضت أسهم عبد الناصر ومجلس الثورة إلى الحضيض، مما كان كفيلا بالقضاء التام على مجلس الثورة عند أول بادرة للصدام، خاصة أن محمد نجيب كان يتعرض وقتئذ لضغط شديد من جهة بعض أعوانه المقربين من المدنيين والعسكريين ومن بعض أنصاره من ضباط الجيش وخاصة فى سلاح الفرسان ممن كانوا ينصحونه بل ويحرضونه بإلحاح على أن يغتنم فرصة

التفاف الشعب وجانب كبير من الجيش حوله في هذه الفترة للتخلص من أعضاء مجلس الثورة، إما باعتقالهم أو بنفيهم خارج البلاد بعد أن انكشفت بوضوح نواياهم العدوانية ضده خلال أزمة فبراير ١٩٥٤.

أما العامل الثانى فيرجع إلى موقف الوزراء المدنيين المتأرجح خلال هذه الفترة المتحرجة، والذى ظهر فى أثنائها بوضوح مدى تناقض مشاعرهم ما بين أزمة فبراير وبعد صدور قرارات ٥ مارس، لقد انتاب هؤلاء الوزراء القلق والخوف مما يطويه المستقبل لهم من أخطار عندما استدعاهم جمال سالم بناء على تكليف من مجلس الثورة للحضور فى الساعة الثانية صباحا يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ إلى مبنى المجلس بالجزيرة لإبلاغهم بالقرار الذى اتخذه المجلس بقبول استقالة محمد نجيب، ولشرح المبررات التى حملت المجلس على اتخاذ ذلك القرار، فقد خيّم الوجوم على بعضهم بينما ظهر الرعب فى أعين البعض الآخر، وكان الشعور العام الذى انتاب معظمهم وقتئذ هو الرغبة فى النجاة بأنفسهم من ذلك المازق الذى ينتظر أن يتعرضوا بسببه إلى أخطار جسيمة.

وقد انعكست هذه الرغبة الكامنة في نفوسهم فى الاقتراح الذى تقدم به وزيران منهم هما الدكتور عباس عمار وزير المعارف (التعليم) والدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية، وكان يدعو إلى تشكيل وزارة عسكرية صرفة وخروج جميع الوزراء المدنيين بحجة أن الموقف يحتاج إلى شدة وصرامة لمواجهته، ولكن ذلك الاقتراح قابله جمال سالم وزملاؤه فى المجلس بالرفض البات خشية أن يعتقد الشعب أن الوزراء المدنيين قد استقالوا تضامنا مع محمد نجيب، ولم يلبث موقف هؤلاء الوزراء أن تحول إلى النقيض بعد الانتصار الساحق الذى أحرزه محمد نجيب فى أزمة فبراير ١٩٥٤، والذى تبعه صدور قرارات ٥ مارس الديمقراطية، ففى حين كان تفكير معظمهم فجر يوم ٢٥ فبراير هو الإفلات من الوزارة وترك هذه المهمة الخطرة للعسكريين، نجد أن أفكارهم قد تبدلت بعد التطورات الأخيرة فأصبحوا يتوقون إلى التخلص من مشاركة العسكريين لهم فى الوزارة، ولهذ الغرض

عقد الوزراء المدنيون اجتماعا خاصا بهم في منزل الدكتور وليم سليم حنا ظهر يوم ٧ مارس ١٩٥٤، وبلغوا مجلس الثورة عقب الاجتماع عن طريق سليمان حافظ أن الرأى الذى توصلوا إليه هو ضرورة تأليف وزارة مدنية وأن يبتعد العسكريون عن الوزارة ضمانا لوحدة الجيش واستقراره والقضاء على عوامل الحقد والحسد بين الضباط وبعضهم، ولكن مجلس الثورة رفض بالطبع هذا الرأى الذى كان يعنى تخلى أعضاء المجلس عن جانب هام من سلطاتهم التنفيذية وفقدهم لسيطرتهم المحكمة على أمن البلاد ومقاديرها.

وقد حاول الوزراء المدنيون عندما رفض مجلس الثورة رأيهم في ابتعاد العسكريين عن الوزارة أن يحدوا من سلطة مجلس الثورة الذى سيطر عليه عبد الناصر عن طريق تدعيم سلطة محمد نجيب، ففى أثناء اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء يوم ٨ مارس وعندما بلغ عبد الناصر أعضاء المؤتمر بمطالب محمد نجيب، تقدم أحد الوزراء المدنيين وهو الدكتور حسن بغدادى وزير التجارة باقتراح استدعاء محمد نجيب، لحضور الجلسة ومناقشة مطالبه ولم يعترض أحد على ذلك الاقتراح، وعقب حضور محمد نجيب إلى مقر الاجتماع إثر اتصال سليمان حافظ به هاتفيا في منزله ضغط الوزراء المدنيون على أعضاء مجلس الثورة ضغطا شديدا لمحاولة إزالة سوء التفاهم الموجود بينهم وبين محمد نجيب، وناشدوهم ضرورة تصفية ما في النفوس وعودة الثقة بين الجميع حرصا على مصلحة البلاد، ولا شك في أن موقف الوزراء المدنيين كان أحد العوامل المؤثرة في حمل عبد الناصر على اتخاذ قراره بالتنازل لمحمد نجيب عن قيادة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، وهو القرار الذى قابله الوزراء المدنيون وقتئذ بأشد مظاهر الحماسة والترحيب، وتبادلوا التهانى مع بعضهم البعض ومع أعضاء مجلس قيادة الثورة ابتهاجا بزوال الشقاق وأملا في بزوغ عهد جديد.

الصراع بين الصحف حول قضية الديمقراطية

كانت المرحلة التى أعقبت قرارات ٥ مارس فترة مشرقة في تاريخ الحياة الديمقراطية في مصر، فقد سرت نسمات الحرية في كل بقعة في البلاد ودب

الأمل فى صدور المواطنين بقرب زوال الحكم الشمولى وقرب صدور الدستور الجديد، الذى كانت لجنة الدستور برئاسة على ماهر قد عكفت على إعداده منذ أكثر من عام لتتماشى نصوصه مع أفضل النظم الدستورية فى العالم، واستعد المصريون لاستقبال العهد الديمقراطى الجديد مع إشراقة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ حينما تنعقد الجمعية التأسيسية التى ستقر الدستور وتقوم بعمل البرلمان إلى حين عودة الحياة النيابية فى البلاد، وشهدت الصحف المصرية فترة مزدهرة من تاريخها بعد رفع الرقابة عنها اعتبارا من يوم ٦ مارس، وبعد أن أعلن صلاح سالم وزير الإرشاد القومى فى مؤتمر صحفى أن الرقابة على الصحف قد زالت بلا رجعة وأن الشعب وحده هو الذى سيحكم على الصحافة، وقد تباين موقف الصحف والمجلات المصرية فى الفترة المتحررة القصيرة التى أعقبت قرارات ٥ مارس، فقد أيدت فئة منها هذه القرارات بحماسة بالغة وأفردت صفحاتها لقضايا الحريات وحقوق الشعب، وكانت فى مقدمتها صحيفة المصرى المملوكة لآل (أبو الفتح) وكان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح، ومجلة روز اليوسف التى كان يرأس تحريرها الأستاذ إحسان عبد القدوس، وجريدة الجمهور المصرى التى كان يرأس تحريرها الأستاذ أبو الخير نجيب. ووقفت فئة ثانية على الحياد متوخية جانب الحيطة والحذر، مكتفية بالناحية الإخبارية دون النظر إلى نشر مقالات مثيرة أو تعليقات سياسية صريحة، وكان يمثل تلك الفئة جريدة الأهرام التى كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد الصاوى محمد. وكان هناك فئة ثالثة اتخذت جانب المعارضة للقرارات بدعوى أن الشعب ليس مؤهلا للحكم وأن الوقت غير مناسب لإجراء الانتخابات وعودة الحياة النيابية، وحذرت صحف تلك الفئة من عودة الأحزاب قياسا على ما كانت تقوم به الأحزاب السياسية فى العهد الملكى من تزوير للانتخابات وتضليل للشعب فى سبيل الفوز بمقاعد البرلمان، ومن ممالأة للسراى والاستعمار لضمان البقاء فى الحكم، وكان يمثل تلك الفئة جريدة الأخبار التى كان يملكها ويرأس تحريرها الأستاذان مصطفى وعلى أمين، وكان من أبرز كتابها السياسيين وقتئذ الأستاذ جلال الحمامصى.

وانفردت جريدة الجمهورية وحدها بطابع العنف الذى اتخذته فى مهاجمة قرارات ٥ مارس وفى مهاجمة بعض الصحف التى كانت تتبنى قضايا الحريات مثل جريدة المصرى، وكان الأمر الذى أثار الدهشة أن البكباشى (المقدم) أنور السادات عضو مجلس الثورة كان هو المشرف وقتئذ على تحرير هذه الجريدة التى أخذت تشن الهجمات ضد القرارات الديمقراطية، بينما هو نفسه كان أحد الذين شاركوا فى إصدارها يوم ٥ مارس، وكان ذلك مؤشرا بالغ الأهمية عن الموقف الحقيقى لمعظم أعضاء مجلس الثورة الذين أصدروا القرارات الديمقراطية بصورة علنية أمام الشعب، بينما أخذوا فى مقاومتها بلا هوادة فى الخفاء تمهيدا لوأدها وإلغائها.

ولم تقتصر المطالبة بالحريات العامة والحياة النيابية على الكتاب الأحرار الذين كانت الصحف الحرة تنشر مقالاتهم السياسية فى صدر صفحاتها وتحت عناوين بارزة، فقد أخذت الهيئات والنقابات تشارك الصحف الحرة فى المطالبة بالحرية والحياة الديموقراطية، واشتدت حملاتها للمطالبة بسرعة الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين كان عددهم يتجاوز بضعة آلاف والذين زج بهم فى أعماق السجون.

وفى يوم ١٦ مارس اجتمع مجلس نقابة المحامين برئاسة الأستاذ عمر عمر نقيب المحامين لبحث قضية الاعتداء الجسيم الذى وقع على ثلاثة من الأساتذة المحامين بالسجن الحربى وهم أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمسانى، بعد أن عرف أن بعض جنود السجن الحربى قاموا بضربهم بقسوة شديدة بأحذيتهم، وتقرر فى ذلك الاجتماع أن يوجه الأستاذ عمر عمر بوصفه نقيبا للمحامين خطابا إلى الرئيس محمد نجيب بوصفه رئيسا للوزراء يطالبه فيه بالتحقيق فى هذا الأمر حتى ينال المعتدى الجزاء الذى يتناسب مع ما وقع منه، وقد أحال محمد نجيب خطاب الأستاذ عمر عمر للنائب العام الذى أمر بإجراء التحقيق بمعرفة أحد رؤساء النيابة، وقد أثبت التحقيق أن ذلك الاعتداء قد وقع بالفعل على أولئك المحامين.

وقد جنحت بعض الصحف إلى الهجوم الشديد على تصرفات بعض الضباط، فنشرت صحيفة الجمهور المصرى عدة مقالات مليئة بالطعن والتشهير بضباط الثورة، وركزت هجماتها على المقدم أحمد أنور قائد البوليس الحربى وضباطه لما ارتكبوه من تنكيل وإرهاب، كما كتب الأستاذ إحسان عبد القدوس عدة مقالات فى مجلة روز اليوسف كان أعنفها وأشدها إثارة المقال الذى كان عنوانه (الجماعة السرية التى تحكم مصر) وكان يقصد به مجلس قيادة الثورة.

وكان إلغاء الرقابة على الصحف اعتبارا من يوم ٦ مارس ١٩٥٤ إيذانا ببدء مرحلة جديدة مشرقة من مراحل حرية الصحف المصرية زالت فيها عن طريقها كل القيود التى كانت تكبلها فيما مضى وتعطل رسالتها الوطنية السامية، وبدأت الصحف الحرة تنشر مقالات الكتاب الأحرار وآراءهم التى كانوا يحررونها بحرية وشجاعة ودون خوف أو حذر، فقد كان إلغاء الرقابة على الصحف أحد البنود الرئيسية فى قرارات ٥ مارس الديمقراطية، كما أن الصاغ (الرائد) صلاح سالم وزير الإرشاد القومى والمسئول عن الصحافة وجميع وسائل الإعلام دأب على التأكيد فى تصريحاته ومؤتمراته الصحفية عقب صدور القرارات على أن الرقابة على الصحف – مهما قالت – قد زالت بلا رجعة، وأن حرية الرأى مكفولة للجميع وأن الشعب وحده هو الذى سيحكم على الصحافة ومن المؤسف أن هذه الفترة المزدهرة فى تاريخ الصحافة المصرية لم تستمر سوى ثلاثة أسابيع عادت بعدها الرقابة على الصحف بصورة أشد وطأة وأكثر قهرا من ذى قبل.

كيف هدد صلاح سالم بقيام ثورة حمراء؟

كانت معظم الصحف المصرية قد اتخذت جانب التأييد لقرارات ٥ مارس الديمقراطية وخاصة جريدة المصرى وجريدة الجمهور المصرى ومجلة روز اليوسف، فى الوقت الذى انفردت فيه جريدة الجمهورية بشن

حملة شعواء على قرارات ٥ مارس وضد المسئولين عن تحرير الصحف التى تؤيد هذه القرارات، والتى تتبنى قضايا الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الشعب، وفى مقدمتها جريدة المصرى التى كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح والتى حفلت صفحاتها خلال هذه الفترة بمقالات الكتاب والسياسيين الأحرار التى تدعو إلى الديمقراطية.

وكان ضمن هؤلاء الكتاب الأحرار القانونى الضليع الدكتور وحيد رأفت الذى كتب مقالا وطنيا فى جريدة المصرى يوم ٨ مارس ١٩٥٤ بعنوان (العهد الجديد) ورد ضمنه ما يلى:

«اليوم أعود إلى القلم لأنفض عنه التراب وإلى الفكر أجلو عنه الصدأ، فالرقابة على الصحف لا تحكم الأقلام فحسب بل تقضى على ملكة التفكير، فَلِمَ يجهد الكاتب نفسه ويكدح المفكر ذهنه إذا كان ما تجود به قريحة هذا وذاك لا يصل إلى جمهور القراء أبدا، ولا يصلهم إلا مبتورا مشوها بفعل الرقيب، وياويل أمة لا يمارس كتابها إلا المديح والثناء ولا يسمع حكامها إلا تلك النغمة المرذولة متتابعة متكررة، فالنقد السياسى كالنقد عامة ضرورة من ضروريات الحياة والتقدم ورمز على الحيوية، بغير ذلك تفتر الهمم وتتقاعس النفوس ويخبو الذهن والإصلاح» ثم يختتم المقال بقوله: «وغنى عن البيان أنه بمجرد اجتماع الجمعية التأسيسية تنتهى مهمة مجلس قيادة الثورة، ويتعين نقل السلطات التى يمارسها إلى تلك الجمعية، إذ لا يصح فى الأذهان أن تدعى جمعية تأسيسية منتخبة كهيئة تمثل الشعب صاحب السيادة والسلطان وتعبر عن إرادته وهو وحده صاحب السيادة والسلطان، ثم يظل إلى جانبها مجلس آخر يشاطر ممثلى الشعب تلك السيادة أو ينافسهم فيها، وعندما تنعقد الجمعية التأسيسية المذكورة فى يوليو القادم ١٩٥٤ سيشهد العالم ويشهد أهل الوادى ميلاد عهد جديد».

وفى يوم ٩ مارس نشرت جريدة الجمهورية مقالا افتتاحيا بدون توقيع،

وكان معروفا أن كاتبه هو البكباشي (المقدم) أنور السادات عضو مجلس الثورة والمشرف على جريدة الجمهورية، وقد تضمن المقال ما يلى:

«كان الشعب كله عبيدا لملك طائش ماجن وقد طردت الثورة الملك وحررت الشعب، وكان الشعب أكثره عبيدا لسادة الإقطاع وصناع المظالم وقد حددت الثورة الملكية وسوّت بين الإقطاعيين وغيرهم وقضت على أسباب الظلم، وكان الشعب مسخرا لخدمة حفنة من عبيد الأطماع ومستغلى الجاه باسم الأحزاب وقد ألغت الثورة الأحزاب وقضت على المهرجين السياسيين والوصوليين والانتهازيين والمحاسيب والأصهار، وكان الشعب تحت حكومة فاسدة وقد طهرت الثورة الأداة الحكومية وطردت المرتشين والمستغلين وتركت الثورة الشعب حرا طليقا من كل قيد إلا ضميره ومصلحته وحقوق بلاده».

وقد استفز ذلك المقال أحد الكتاب السياسيين وقتئذ فى جريدة المصرى وهو الأستاذ محمود عبد المنعم مراد، فرد عليه بمقال طويل نشرته جريدة المصرى فى اليوم التالى مباشرة - ١٠ مارس - بعنوان «دفاع عن الشعب» كان مما جاء فيه ما يلى:

«قد يكون بعض ما كتبته الجمهورية فى مقالها الافتتاحى صباح أمس صحيحا لا خلاف عليه، فالثورة طردت الملك وحددت الملكية وألغت الأحزاب، ولكن هل كان الشعب كله عبيداً لملك طائش ماجن.. أو كان الشعب يكافح ضد طغيان الملك وطيشه ومجونه فيصوب الرصاص إلى صدره ويلقى بأفراده فى غياهب السجون؟ هل كان الشعب كله عبيداً وهو الذى هتف بسقوط الملك وهو جالس على عرشه يحميه الحرس والبنادق السريعة الطلقات؟ هلى نسى الناس معارك كوبري عباس والطلبة الذين أحرقوا صورة الملك فى حرم الجامعة، والكتاب الأحرار الذين هاجموا الملك بأقلامهم فكان مصيرهم السجن والاعتقال؟، لم يكن الشعب كله عبيداً.. فالعبيد هم الذين يرون الظلم ويرضون به ويتعرضون للطغيان ويحمونه ويشاهدون

الفساد فيتسترون عليه، ولم يكن الشعب راضيا بالظلم أو حاميا للطغيان أو متسترا على الفساد، بل كان الشعب فى كل آونة أبيّا يكافح وهو أعزل حرا يكافح الطغيان بالروح، كريما يهاجم الفساد بالقول والعمل».

وفى يوم ١٣ مارس ١٩٥٤ وفى أثناء اجتماع شعبى كبير فى المحلة الكبرى ألقى الصاغ (الرائد) صلاح سالم عضو مجلس الثورة ووزير الإرشاد القومى خطابا هدد فيه بأن الثورة القادمة التى سيقوم بها الجيش ستكون ثورة حمراء إذ قال :

« ولا يظن ظان أنه لا قدّر الله لو عاد الفساد مرة أخرى وعاد الطغيان مرة أخرى أن الجيش سيحمى هذا الطغيان . . ستكون ثورة من نوع جديد نحن نعرفها ولا نتحدث عنها . . لن تكون ثورة بيضاء بل ستكون ثورة حمراء».

وفى ١٥ مارس ١٩٥٤ نشرت جريدة المصرى مقالا لرئيس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح بعنوان (سيادة الشعب) خصصه لما يثار من شكوك حول الجمعية التأسيسية فى كتابات بعض الكتاب، وللرد على خطاب صلاح سالم وتهديده بالثورة الحمراء، وقد جاء ضمن هذا المقال ما يلى :

« منذ بات معروفا أن الجمعية التأسيسية على وشك التكوين عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة، وهناك نوع من (الواغش) من الكتاب يحاول التشكيك فى مقدرة الشعب على حكم نفسه، تارة يشككون باسم الرجعية وتارة باسم سماسرة الاستعمار وتارة باسم الإقطاعيين، انطلق الواغش يبكى على البلد الذى سيسلم زمامه إلى الشعب الذى يحتمل تضليله والضحك عليه، وقد كان هذا الواغش بعينه فى خدمة وركاب كل حكم للفرد، وإنى أؤمن أن مناقشة هذه الآراء إن هى إلا عبث لا طائل من ورائه، خصوصا وأن المسئولين قد أعلنوا أن الجمعية التأسيسية ستجتمع فى ٢٣ يوليو القادم بإذن الله نتيجة انتخابات حرة مباشرة . . وفى اعتقادى أن حركة الجيش لن تؤتى ثمارها ولن تكون قد أفادت الشعب الفائدة المرجوة إلا يوم أن تجرى انتخابات حرة نزيهة مكفولة للشعب فيها كل حقوقه دون أن يكون عليه أى رقيب أو شبه قيد .

وفى اعتقادى أن حركة الجيش ستكون قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد انتهت وأن الجيش لن يتدخل بعد ذلك فى السياسة، وأن وجود برلمان بمؤيدين ومعارضين ووجود صحافة حرة تعلن رأيها فى كل صغيرة وكبيرة ووجود حق الاجتماع والخطابة سيوضح للرأى العام دائما أين الخطأ وأين الصواب، والشعب بذلك يعرف من المخطئ فيسلبه ثقته ومن المصيب فيمنحه هذه الثقة.

وليسمح لى الصاغ صلاح سالم أن أقول لحضرته أن الثورة الحمراء التى تحدث عنها أمر يجب أن تتجنبه مصر تجنبا مطلقًا، وأنه يجب أن يرسخ فى أذهان المصريين جميعا أنه لن يقوم بعد اليوم انقلاب فى مصر، أما التلويح بالثورة الحمراء فهذا ما نرجو ألا يرسخ فى ذهنه أو ذهن إخوانه من رجال الجيش»، واختتم رئيس تحرير المصرى مقاله بما يلى: «إن الحكم إذا ما صار للشعب يجب أن نعمل جميعا على أن يظل للشعب وهذا هو حال الديمقراطية فى كافة الدول التى تدين بها، إن كل حاكم معرض للخطأ فمن الذى يحمل مسئولية الحكم إذا كان يعلم بأن الجيش سيقوم بثورة حمراء إذا أخطأ، ثم ما هو فيصل الصواب من الخطأ ومن الذى يحكم أليس هو الشعب الذى يحكم؟».

ولم يقتصر الصراع الذى دار على صفحات الصحف بين أنصار الديمقراطية وخصومها على الكتاب السياسيين فحسب، بل إلى جانب هؤلاء ارتفعت أصوات بعض العسكريين السابقين من ضباط الثورة لتأييد الديمقراطية فى هذه الفترة من شهر مارس التى تعد من أخطر المراحل فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو، فقد نشرت جريدة المصرى مقالا للعقيد أحمد شوقى الذى كان يتولى قيادة الكتيبة ١٣ مشاة ليلة الثورة وأقدم الضباط الأحرار رتبة بعد اللواء محمد نجيب فى تلك الليلة قال فيه:

«هل كان من أهداف الثورة أن تحكم البلاد؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكمم الأفواه وتقيد الحريات هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين

الجانى منهم والبرىء فى السجون وأن تملأ بهم المعتقلات؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش فى السياسة وفى كل مرفق من مرافق البلاد؟ وأليس من أبناء مصر من يستطيع القيام بالأعمال المعهود بها لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط إلى النهوض بجيشنا لكى يتمكن من القيام برسالته؟ عودوا إلى صفوفكم فى الجيش».

وكتب العقيد يوسف منصور صديق عضو مجلس قيادة الثورة السابق والذى قدم استقالته من المجلس فى بداية عام ١٩٥٣ مقالا فى جريدة المصرى اقترح فيه تأليف وزارة ائتلافية من الوفديين والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رأفت لإجراء انتخابات البرلمان الجديد.

وقد دفع الكثيرون من هؤلاء الكتاب ثمنا فادحا جزاء لما كتبوه فى هذه الآونة التى رفعت خلالها الرقابة على الصحف، والتى انخدعوا فيها بتصريحات صلاح سالم ووعوده بأن الرقابة على الصحف قد زالت إلى غير رجعة، وأن حرية الرأى مكفولة للجميع فعبروا عن آرائهم بحرية وشجاعة فكانت النتيجة أن تعرضوا لأبشع ألوان البطش والتنكيل والتعذيب بعد أن زج بهم فى غياهب السجون وقدم البعض إلى محكمة الثورة حيث صدرت عليهم الأحكام القاسية بالسجن بالأشغال الشاقة وذلك فى أعقاب تراجع مجلس الثورة عن قراراته الديمقراطية.

ومن الجدير بالالتفات أن المقالات التى نشرت فى الصحف وكانت تنادى بعودة الجيش إلى ثكناته، وتهاجم تصرفات بعض الضباط المستغلين لوظائفهم العسكرية أو المدنية التى كانوا يتقلدونها، أحدثت رد فعل سيئا لدى طائفة من الضباط ممن ارتبطت مصالحهم الشخصية ببقاء مجلس الثورة وأصبح قيام الديمقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته يعنى الإضرار بهم ومحاسبتهم على ما ارتكبوه من مخالفات وآثام فى حق الشعب، إلى جانب فقدانهم ما كانوا يحظون به من امتيازات مادية وأدبية.

وكان من ضمن هؤلاء ضباط البوليس الحربى والسجن الحربى والضباط الذين انتدبوا للعمل فى هيئة التحرير وأولئك الذين انتدبوا للعمل فى لجان جرد القصور الملكية وغيرهم ممن انتدبوا فى بعض الوزارات والهيئات المدنية المتصلة بالجمهور، ويمكن إدراك حقيقة مشاعر هؤلاء الضباط وقتئذ بما ورد على لسان أحد الضباط المعروفين ومنهم الصاغ (الرائد) إبراهيم الطحاوى السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير فى الصفحة ١٩ من كتاب شهود ثورة يوليو للأستاذ أحمد حمروش فقد قال بالحرف :

« وحضر لى بعد ذلك حسين الشافعى ليبلغنى أن مجلس الثورة قرر الانسحاب والعودة للثكنات وعمل ثورة أخرى . . فاعترضت على ذلك قائلا إن الانسحاب معناه دخول السجن وقررت المقاومة فى وقت كانت الجماهير تهتف قائلة : لا ثورة بلا نجيب - إلى السجن يا جمال - إلى السجن يا صلاح » .

الوضع السياسى فى مصر عقب قرارات ٥ مارس

كانت إحدى النتائج العاجلة لقرارات ٥ مارس ١٩٥٤ الديمقراطية هى تجدد أنشطة القوى السياسية القديمة التى كانت تمثلها الأحزاب السياسية التى سبق صدور قرار مجلس الثورة بحلها فى ١٧ يناير ١٩٥٣، فقد أخذت فى مهاجمة الثورة بشدة وعنف بالغين ولم تلبث أن شاركتها فى ذلك الهجوم الضارى فئات أخرى عديدة من أعضاء الهيئات العامة والنقابات وهيئات التدريس فى الجامعات والطلاب وقوى اليمين ممثلة فى الإخوان المسلمين وقوى اليسار ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين، إلى الحد الذى جعل معظم الناس يتخيلون أن النظام الثورى قد منى بهزيمة شديدة من جراء صدور قرارات ٥ مارس، وبدأ مجلس الثورة ذاته يفقد الأمل فى مقدرته على إيجاد موطئ قدم لأية قوى أو عناصر ثورية ذات شأن فى النظام البرلمانى المقبل، وقد أثارت هذه الأوضاع جريدة الجمهورية التى كانت تعد وقتئذ لسان حال الثورة،

وكان المشرف على تحريرها أنور السادات عضو مجلس الثورة، فنشرت مقالا في ٢٣ مارس ١٩٥٤ كان مما تضمنه ما يلي:

«إن الثورة بإعلانها القرارات الديمقراطية الأخيرة قد زادت من شعبيتها ولم يبق لها من خصوم غير الظلمة والفاسدين والموتورين الذين قضت عليهم تلك الثورة وكشفت للشعب عن أذاهم، والواقع إن هذا التطور الأخير الذى عزز شعبية الثورة وزاد من اطمئنان الأمة إليها قد أفزع فيما يبدو محترفى السياسة ومستغلى الشعب ومضلليه فشمروا عن ساعد الجد لكى يجردوا الثورة من المكسب الشعبى الأكيد الذى كسبته بتطورها الأخير عندما أطلقت حرية الصحافة وأخذت تصفّى المعتقلات، كل هذه الحقائق توضح للشعب الهدف الخبيث الذى يكمن حوله حملة التشكيك التى يقوم بها محترفو السياسة، ثم حملة المزايدات السخيفة التى يتصايحون بها عندما يدعون إلى إطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين وإلغاء الأحكام العرفية وإباحة تكوين الأحزاب، مع علمهم الأكيد أن كل هذه المسائل أمور قد قررت فعلا وأصبحت مفروغا منها وهى كل يوم فى سبيلها إلى التنفيذ».

وعلى الرغم مما تعرض له مجلس الثورة من هجمات من شتى أعدائه المتربصين به والناقمين عليه، وبرغم ذلك السيل المنهمر من المقالات والأحاديث التى حفلت بها الصحف سواء المؤيدة لقرارات ٥ مارس أم المعارضة لها فى تلك الآونة الدقيقة فى تاريخ الثورة، فقد كان الإعداد فى الدوائر الحكومية لتنفيذ قرارات ٥ مارس يجرى بهمة ونشاط زائدين، فقد حددت وزارة الداخلية يوم ١٥ مارس موعدا لفتح باب القيد كى يسجل المواطنون أسماءهم فى كشوف الناخبين، ويوم ٢١ مايو موعدا لتسليمهم بطاقات الانتخاب ليتسنى إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية خلال شهر يونيو، وبذا يتم انعقاد الجمعية التأسيسية فى ٢٣ يوليو وفقا لما جاء فى قرارات ٥ مارس الديمقراطية.

وقد جرى في تلك الفترة حادث استرعى انتباه الناس، فقد اعتصمت بعض السيدات فى نقابة الصحفيين وأعلنّ الإضراب عن الطعام حتى الموت لحين أن تجاب مطالبهن وهى أن تنال المرأة حقوقها السياسية أسوة بالرجل، وقد تزعمت الاعتصام السيدة درية شفيق التى كان لها نشاط نسائى معروف، وكانت تصدر وقتئذ مجلة (بنت النيل)، ولم تعدل هؤلاء السيدات عن إضرابهن إلا بعد أن أرسل اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية خطابا إليهن وعد فيه بأن ينلن حقوقهن كاملة فى الدستور الجديد.

وكان مجلس الثورة قد أصدر فى ١٣ يناير ١٩٥٤ قرارا بحل جماعة الإخوان المسلمين وتم فى أعقابه اعتقال المرشد العام المستشار حسن الهضيبى ونحو ٤٥٠ فردا من أعضاء الجماعة، وتلقى محمد نجيب أيضا رسالة من نقيب المحامين عمر عمر كانت تتضمن احتجاجه الشديد على الاعتداء الجسيم الذى وقع داخل السجن الحربى (كان يتولى قيادته وقتئذ الرائد حمزة البسيونى) على ثلاثة من كبار المحامين وهم عبد القادر عودة وعمر التلمسانى وأحمد حسين، وكان الاثنان الأولان وهما من أقطاب الإخوان المسلمين قد اعتقلا فى إثر المظاهرات الضخمة التى جرت يومى ٢٧ و ٢٨ فبراير من أجل تأييد اللواء محمد نجيب وكان يتزعم معظمها عناصر من الإخوان المسلمين، أما أحمد حسين الزعيم الاشتراكى وزعيم حزب مصر الفتاة قبل الثورة، والذى عرف بمواقفه الوطنية وحملاته الصحفية العنيفة على الملك وحاشيته فى جريدة الاشتراكية التى كان يصدرها والذي قبض عليه فى أعقاب حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بتهمة الاشتراك فى تدبير الحريق، وكان مهددا بالحكم عليه بالإعدام لولا قيام ثورة ٢٣ يوليو، فقد صدر الأمر باعتقاله بعد أن قام بإرسال برقية شديدة اللهجة إلى عبد الناصر إثر أزمة فبراير ١٩٥٤ قال له فيها: «هل أصبحت مصر عزبة حتى تتصرف فيها بهذه الطريقة؟».

لماذا أراد محمد نجيب عودة الأحزاب؟

كان محمد نجيب عقب صدور قرارات ٥ مارس الديمقراطية يتوق إلى تحقيق هدفين، أولهما: طرح رئاسة الجمهورية للاستفتاء الشعبى إذ كان أشد ما يضايقه أن يكون توليه لمنصب رئاسة الجمهورية بناء على قرار أصدره مجلس الثورة فى ١٨ يونيو ١٩٥٣، وهو اليوم نفسه الذى أسقطت فيه الملكية وأعلنت فيه الجمهورية، وكان يتمنى بعد أن حظى بهذا التأييد الشعبى الجارف فى إبان أزمة فبراير ١٩٥٤، أن يتولى منصب الرئاسة بإرادة شعبية حرة ونتيجة لاستفتاء عام يجرى فى البلاد، كان من المتوقع أن تصل نسبة نجاحه فيه إلى درجة لم تحدث فى تاريخ مصر من قبل، وبذا لا يكون لمجلس الثورة أى فضل فى تعيينه ويصبح اتجاهه للديمقراطية مدعما بإرادة الشعب وبثقته فى زعامته.

أما الهدف الثانى فكان هو عودة الأحزاب السياسية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وكان هذا الموقف لمحمد نجيب يتناقض تماما مع موقفه السابق منذ أكثر من عام حينما أذاع بنفسه يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ بيانه بحل الأحزاب السياسية، والذى ذكر فيه أن المصالح الحزبية التى أفسدت ثورة ١٩١٩ تسعى إلى بث التفرقة فى هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن، إذ لم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية والتدبير للرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد والفوضى مستعينة بالمال والدسائس فى ظل الحزبية المقيتة، وأكد نجيب فى بيانه أن الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان الأمة ومستقبلها.

ولكن وجهة نظر محمد نجيب الجديدة وهي مطالبته بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية كانت تستند إلى مبررات وجد أنها مهمة فى رأيه، وقد سجلها فى الصفحتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من كتابه « كلمتى للتاريخ » اللتين تضمنتا ما يلى:

« طالبت بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية حتى تأخذ المعركة الانتخابية أبعادها الحقيقية، وكانت الأحزاب منذ حركة الجيش قد غيرت الكثير من أفكارها وتنظيماتها مما ظهر واضحا فى برامجها المعلنة عقب صدور قانون تنظيم الأحزاب .. برنامج الوفد المعلن كان ينادى بسياسة ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة (المقصود وحدة مصر والسودان)، ورفض جميع صور الدفاع المشترك، كما أنه طالب بوضع حد أدنى للأجور، وصدور قانون بمعاقبة الوزراء، واستصدار قانون تأمين صحى واجتماعى للعمال وأفراد أسرهم. والانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب خلال خمس سنوات، كما أعلن البرنامج موافقته على مشروع الإصلاح الزراعى باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرّب بين الطبقات.

كنت أعتبر وجود الأحزاب هو ركيزة للديمقراطية، وأن برامجها المتطورة هى ضمان التزامها بأهداف الجماهير، وكان قانون الإصلاح الزراعى قد هز كثيرا من نفوذ الإقطاعيين من رجال الأحزاب فى الأقاليم وفتح بابا للأفكار الحرة المتجددة، إن أحزاب الأقلية التى استندت إلى قوة السراى فقط ضاع تأثيرها نهائيا وتبدّد نشاطها وآثر قادتها السلامة بعيدا عن نزاعات السلطة، والوفد استند إلى برنامج شعبى يجعله قادرا على مواصلة دوره فى كسب تأييد الجماهير.

كما أن تصفية الإقطاع أضعفت من نوازع بعض الأفراد فى قيادته وأنعشت أمل الشباب المثقف المتطلع من جماهيره والإخوان المسلمون جرفتهم الأحداث ليعلنوا عن أنفسهم حزبا سياسيا لم يفلح الستار الدينى فى إخفاء حقيقته، والأحزاب والتنظيمات الأخرى يسارية كانت أو يمينية أمامها فرصة الاختيار فى مواجهة الجماهير، طبيعة الأحزاب كانت قد تغيرت والانتخابات والديمقراطية التى نطلبها كانت خطوة إلى الأمام لأنها تحمل تعبيرا عن إرادة الجماهير فى الرقابة الشعبية والمشاركة الفعلية فى شئون الحكم ».

ومما يسترعى النظر أن سليمان حافظ المستشار القانونى لرئيس الجمهورية وقتذاك كان رأيه على النقيض من رأى رئيسه فيما يتعلق بالهدفين اللذين كان يتطلع لتحقيقهما، فمن جهة الإسراع بإجراء الاستفتاء لرئاسة الجمهورية رأى سليمان حافظ أن من الأفضل إجراء هذا الاستفتاء فى الوقت نفسه مع انتخابات الجمعية التأسيسية، ومن جهة عودة الأحزاب قبل انتخابات هذه الجمعية فقد أجاب على السؤال الذى وجهه إليه محمد نجيب فى حضور عبد الناصر عن رأيه فى هذا الأمر من الوجهة الدستورية بانه لا يشترط أن تكون تلك الانتخابات حزبيه بل الأولى لخير البلاد ومصلحتها ألا تكون كذلك.

ولم يكن مجلس الثورة راضيا أيضا عن فكرة عودة الأحزاب قبل انتخابات الجمعية التأسيسية، وقد ظهر ذلك بوضوح فى إجابات صلاح سالم وزير الإرشاد القومى عن أسئلة الصحفيين خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده يوم ٧ مارس ١٩٥٤، فعندما سئل عما إذا كان هناك تفكير فى تحويل هيئة التحرير التى أنشأتها الثورة يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ إلى حزب سياسى يدخل معركة الانتخابات أجاب بأن موضوع الأحزاب جميعا سيخضع للدستور الجديد الذى سوف يعرض على الجمعية التأسيسية عند انعقادها لإقراره، ولذا لن يقوم حزب من الأحزاب قبل ذلك، وسئل صلاح سالم عما إذا كانت النية متجهة إلى نظام الحزب الواحد فأجاب: «لا دخل لنا فى الموضوع وما ستقرره الجمعية التأسيسية المنتخبة من الشعب سيكون هو الفيصل فى جميع الموضوعات».

وسئل أيضا عما إذا كانت قد جرت اتصالات مع بعض السياسيين السابقين بصدد التمهيد لإعادة الحياة النيابية فأجاب:

«جرت طوال الشهور الثلاث الماضية اتصالات عديدة مع فريق كبير من رجالات السياسة حول تشكيل لجنة استشارية يصير التفاهم معها حول خطوات إعادة الحياة النيابية، ولم يحصل تفكير مطلقا فى أن يكون تشكيل الجمعية التأسيسية التى ستقر الدستور بطريق التعيين، بل كان الرأى مجمعا على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقر الدستور عقب الانتهاء من إعداده بواسطة لجنة الدستور».

البحث عن وسيلة للتراجع عن قرارات ٥ مارس

تسبب صدور قرارات ٥ مارس الديمقراطية فى بدء موجة من الحملات الصحفية والسياسية ضد مجلس قيادة الثورة، وفى إصابة هذا المجلس بحالة جسيمة من التصدع وفقد التوازن، إلى الحد الذى جعل أحد أعضائه وهو جمال سالم خلال الاجتماع الأسبوعى الذى عقده المجلس يوم الأحد ١٤ مارس ١٩٥٤ يبدى رغبته فى عصبية – كما ذكر البغدادى فى الجزء الأول من مذكراته – فى أن يعفيه المجلس من مسئولية العمل كوزير للمواصلات، بعد أن فقد سيطرته السابقة على موظفى الوزارة لإدراكهم أنه سوف يتنحى عن منصبه الوزارى بعد أربعة شهور فقط.

وخلال الاجتماع نفسه أبدى عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة رأيه بضرورة ترشيح أعضاء مجلس الثورة أنفسهم فى انتخابات الجمعية التأسيسية، وأيده فى ذلك الرأى عبد الناصر الذى ركز فى حديثه على وجوب البدء فورا فى الإجراءات التحضيرية لقيام الحزب الجمهورى الاشتراكى، وهو الحزب الجديد الذى كان من المزمع إنشاؤه كي يمثل الثورة فى انتخابات مجلس النواب القادم عندما تتقرر عودة الحياة النيابية عقب انعقاد الجمعية التأسيسية وإقرارها للدستور الجديد، وخلال ذلك النقاش الذى دار حول الحزب الجديد قدم عبد الناصر ثلاثة اقتراحات بالغة الشدة والعنف

وتدل بوضوح على مقدار الحالة النفسية السيئة التى كان يعانى منها أعضاء مجلس الثورة فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ الثورة، وكانت الاقتراحات كما يلى:

* طرد جميع أفراد أسرة محمد على خارج البلاد وسحب الجنسية المصرية منهم.

* إغلاق نادى الجزيرة باعتباره وكرا لتصدير الشائعات ضد الثورة.

* محاكمة الطلاب وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المقبوض عليهم فى الأحداث الأخيرة أمام محكمة عسكرية.

ولكن محمد نجيب الذى كان يرأس الاجتماع حاول تهدئة الموقف والتغاضى عن هذه الاقتراحات القاسية بطلب تأجيل الجلسة، وأثارت سياسة الملاينة التى كان يتبعها محمد نجيب ثائرة عبد الناصر، فطلب فى عصبية إعفاءه من عضوية مجلس الثورة منذرا الحاضرين بأنه سيختفى وسيعمل تحت الأرض، ولكنه سيظهر ثانية فى أحد الأيام ويقوم بثورة جديدة.

وعندما أبدى جمال سالم للمرة الثانية تبرمه من وضعه فى وزارته لأن مرءوسيه أصبحوا لا يطيعونه، اقترح صلاح سالم إعفاء الوزراء العسكريين من مناصبهم الوزارية لعدم قدرتهم على تحمل مسئولياتهم فى هذه الظروف العصيبة التى كانوا يواجهونها.

وقبل نهاية الجلسة عاد عبد الناصر ليبدى رأيه فى الموقف، وكان يتلخص فى ضرورة تجنب أنصاف الحلول خلال الفترة المتبقية حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ (موعد انعقاد الجمعية التأسيسية)، فإما سياسة الحزم والقوة وإما سياسة الديمقراطية وإطلاق الحريات، مما كان يعني الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإلغاء الأحكام العرفية وإعفاء الوزراء العسكريين من السلطة

التنفيذية والسماح بعودة الأحزاب للاشتراك فى انتخابات الجمعية التأسيسية، على أن تمتنع الثورة فى هذه الحالة عن الاشتراك بحزب يمثلها فى هذه الانتخابات، وقرر محمد نجيب تأجيل الجلسة إلى اليوم التالى نظرا لتأخر الوقت.

وفى صباح يوم الإثنين ١٥ مارس استأنف مجلس الثورة اجتماع اليوم السابق، ومن تتبع آراء ومناقشات أعضاء المجلس التى دارت هذا اليوم واليوم السابق على السواء يبدو لنا بوضوح مدى الانهيار النفسى الذى كان يعانيه أعضاء المجلس وقتئذ من جراء تلك الهجمات القاسية التى تعرضوا لها من مختلف الأفراد والهيئات ومن شتى النواحى والاتجاهات سواء فى داخل الاجتماعات والندوات والمؤتمرات المغلقة أو فى المقالات العنيفة التى نشرت فى أبرز الصفحات والمجلات بمجرد الإعلان عن قرارات ٥ مارس ورفع الرقابة عن الصحف، ومما ضاعف من همهم وأشجانهم أن بعض أولئك الذين بالغوا في انتقادهم واشتطوا فى شن الهجوم ضدهم كانوا يعتبرون قبل التطورات الأخيرة من أخلص أنصارهم وكانوا يظهرون لهم أصدق آيات الخضوع والولاء، وقد دعا هذا الموقف صلاح سالم إلى أن يتهم الشعب المصرى خلال ذلك الاجتماع بالجحود ونكران الجميل ،كما شبه عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة حالة المجلس فى تلك الآونة بحالة جيش أصيب فى المعركة بهزيمة نكراء.

وقد انعكست مشاعر اليأس والإحباط التى امتلأت بها نفوس أعضاء المجلس على الاقتراحات التى أخذ بعضهم فى عرضها أملا فى التخلص من ذلك ا لمازق الخطير الذى أخذوا يواجهونه، فلم تخرج أغلبها عن نطاق الاقتراح بحل مجلس قيادة الثورة ونقل سلطة السيادة إلى الجمعية التأسيسية بمجرد انعقادها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ وإلغاء الأحكام العرفية على الفور، وأن تترك الوزارة القائمة التى كانت تضم وزراء من العسكريين والمدنيين الحكم لتفسح المجال لتشكيل وزارة مدنيه انتقالية تكون مهمتها الإشراف على الانتخابات القادمة.

وكان الأمر الذى يثير الدهشة تبنى القائد العام عبد الحكيم عامر فى تلك الجلسة الاقتراح نفسه الذى عرضه عبد الناصر فى اليوم السابق، وهو ضرورة إغلاق نادى الجزيرة، وكأن إغلاق ذلك النادى كان هو السبيل لحل المشكلات والأزمات التى كانت تواجهها البلاد فى ذلك الوقت، وكان أهم الموضوعات التى اتفق عليها رأى أغلبية المجلس هو تكوين حزب خاص بالثورة تخوض به الانتخابات القادمة، وأن يرشح أعضاء مجلس الثورة أنفسهم فى بعض الدوائر الانتخابية التى لهم فيها شعبية ونفوذ، وقد عارض بعض أعضاء المجلس وهم عبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وجمال سالم وحسن إبراهيم فكرة ترشيح أنفسهم فى أية دوائر انتخابية تجنبا لما سوف يحدث لهم خلال معركة الانتخابات من صدام ومتاعب ومهاترات مع منافسيهم، ولكنهم اضطروا إلى الخضوع لرأى الأغلبية.

وجرى فى أعقاب الجلسة تكليف الدكتور راشد البراوى بوضع برنامج الحزب الجديد (الحزب الجمهورى الاشتراكى) على أساس تقدمى ووفقا للمبادئ الاشتراكية المعتدلة، وتم تكليف اثنين من الضباط المهندسين بمعاونة الدكتور البراوى فى مهمته وهما المقدمان سمير حلمى وصدقى سليمان على أن يراعى أن يكون برنامج الحزب مختلفا عن برامج الأحزاب الأخرى.

فشل هيئة التحرير فى الحصول على شعبية

كان الأمر الذى أثار تساؤل الكثير من المتصلين بمجلس الثورة هو سر ذلك القرار الذى اتخذه المجلس فى جلسته يوم ١٥ مارس ١٩٥٤ بتكوين حزب جديد للثورة لخوض المعركة الانتخابية تحت لوائه، فى الوقت الذى كا ن قد مضى فيه على إنشاء هيئة التحرير التى كا نت تعتبر الحزب الرسمى للثورة أكثر من عام، فقد دل ذلك القرار بما لا يقبل الشك على مدى انعدام ثقة مجلس الثورة فى إمكان إحراز هذه الهيئة لأى نجاح فى حالة إجراء أى انتخابات حرة فى مصر، وكان مجلس الثورة على يقين بما سوف تواجهه هيئة

التحرير من إخفاق ذريع فى الحصول على أغلبية برلمانية كافية تتيح للثورة الفرصة للسيطرة على المجلس النيابى المنتظر عندما تقوم فى البلاد الحياة الديمقراطية السليمة وتنعم مصر فى ظلها بحياة نيابية مستقرة وبصحافة حرة وفقا للدستور الجديد الذى كان من المنتظر أن تقره الجمعية التأسيسية عقب انعقادها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤.

وكان ذلك بلا شك من العوامل المؤثرة فى تفكير مجلس الثورة منذ منتصف شهر مارس ١٩٥٤ فى الوسائل التى يمكنه تدبيرها للتراجع عن قراراته الديمقراطية التى أعلنها فى ٥ مارس، وهى القرارات التى بعثت الحيوية والأمل فى نفوس الشعب فى حياة حرة كريمة فى ظل دستور متكامل قامت لجنة الدستور برئاسة على ماهر بإعداده وفقًا للنصوص والنظم والمبادئ التى وردت فى أحدث دساتير العالم.

وكان سر الفشل الذى أصاب هيئة التحرير من جهة ضآلة شعبيتها وضعف تأثيرها على الجماهير، هو أنها لم تنبع مثل الأحزاب السياسية من صفوف الجماهير وإنما أنشئت ونمت وترعرعت فى كنف السلطة الحكومية، ولقد جاءت الطريقة التى أنشئت بها هيئة التحرير التى كان من المفترض أن تكون تنظيما شعبيا منبثقا من ثورة ٢٣ يوليو على مراسم حكومية وعسكرية لا صلة لها بالمرة بجماهير الشعب، وكانت وقائع الاحتفالات بميلاد الهيئة التى أجريت فى ميدان عابدين يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ أى بعد أسبوع واحد من صدور القرار بحل الأحزاب السياسية أشبه ما تكون بوقائع الاحتفال بطابور عرض عسكرى.

لقد دعى لحضور الحفل أعضاء مجلس الثورة والوزراء ورجال السلك السياسى وكبار رجال الدين وكبار موظفى الدولة ورؤساء مجالس إدارات الشركات ووفود من مختلف أقاليم مصر، واصطفت في ميدان عابدين

وحدات عسكرية تمثل أسلحة الجيش بأعلامها وموسيقاها، وعندما رفع محمد نجيب علم التحرير على السارية المثبتة وسط الميدان أطلقت المدافع وحلقت الطائرات وعزفت الموسيقى السلام الوطنى ونفخ عدد من فرسان الجيش في الأبواق وهم على صهوات خيولهم.

وعقب انتهاء مراسم الاحتفال برفع العلم ألقى محمد نجيب خطابا مطولا استعرض فيه مراحل كفاح الشعب المصرى ضد الاحتلال الأجنبى منذ الحملة الفرنسية حتى نشوب ثورة ١٩١٩، وشرح كيف أفسد الإنجليز والملك ثورة الشعب عن طريق التلويح للأحزاب بسلطان الحكم مما جعلها تتصارع فى سبيل الوصول إليه، وحمّل محمد نجيب الأحزاب مسئولية تغاضيها عن جرائم الملك مقابل تغاضيه عن جرائمها مما حوّل الدولة فى النهاية إلى شركة كبيرة للسلب والنهب، وأعلن محمد نجيب في نهاية خطابه باسم الشعب المصرى عن ميلاد هيئة التحرير التى ستبنى الوحدة وتجمع الكلمة والتى ستنقش على أعلام كفاحها شعار الاتحاد والنظام والعمل.

وفى ٦ فبراير ١٩٥٣ افتتح محمد نجيب المقر الرئيسى لهيئة التحرير في مبنى ثكنات الحرس الملكى القديم بميدان عابدين (مبنى محافظة القاهرة حاليا)، كما تم افتتاح مقار فرعية لها بعواصم المديريات والمدن الكبرى.

وتولى محمد نجيب رئاسة هيئة التحرير بينما تولى عبد الناصر منصب السكرتير العام للهيئة، وانتدب لمساعدته الرائدان إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة، وأسندت منظمات الشباب التابعة للهيئة إلى الرائد وحيد جودة رمضان وأنشئت فروع للهيئة فى المديريات تولى الإشراف عليها بعض الضباط، كما أنشئت تنظيمات خاصة للمهنيين والعمال، وهكذا اصطبغت أغلب القيادات المهيمنة على هيئة التحرير بالصبغة العسكرية دون أن يكون لدى معظم الضباط المنتدبين بها أية خبرة سابقة بالعمل السياسي أو دراية

جيدة بفن التعامل مع الجماهير مما جعل الهيئة أشبه ما تكون بالمصالح الحكومية التى يعمل بها موظفون بيروقراطيون لا دخل لهم بالسياسة.

وبرغم أن رئيس الهيئة كان محمد نجيب من الناحية الرسمية فإن ولاء الهيئة فى الواقع كان مكرسا لعبد الناصر وعن طريق الثنائى الشهير وقتئذ «الطحاوى وطعيمة»، الذى أصبح ترديد اسميهما معا موضعا لتندر الناس تركزت أنشطة الهيئة وتسلطت أضواء دعايتها كلها لشخص عبد الناصر.

وقد بذل عبد الناصر محاولات مضنية لضم الإخوان المسلمين إلى هيئة التحرير أملا فى تذويب وإدماج هذه القوة الشعبية الكبيرة داخل الهيئة، وعندما اصطدم برفض أقطاب الإخوان، الذين أجرى اتصالاته معهم الانضمام إليها بدأت علاقته تسوء بالإخوان وأخذت تزعجه هتافات جماهيرهم المدوية التى كانت تستقبل قادة الثورة وعلى رأسهم محمد نجيب فى كل مكان يزورونه بشعار الإخوان المسلمين (الله أكبر ولله الحمد)، ولذا تقرر أن يكون لهيئة التحرير شعارها الخاص وهو (الله أكبر والعزة لمصر).

وحاول إبراهيم الطحاوى بتوجيه من عبد الناصر تدعيم الهيئة بعدد من السياسيين القدامى سواء من المستقلين أم من رجال الأحزاب المنحلة ممن لهم وزن سياسى ومكانة محترمة فى المجتمع من أمثال على ماهر ومجموعته، والدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الوفدى الأسبق، والكاتب المعروف فكرى أباظة، وقد جاء فى أقوال الطحاوى أن عدد الذين اتصل بهم ووافقوا مبدئيا على الانضمام للهيئة بلغ ٨٠ سياسيا، ولكن عندما صدرت قرارات ٥ مارس الديمقراطية وطلب عبد الناصر من الطحاوى الاتصال بهم مرة أخرى لمحاولة ضمهم إلى الحزب الذى تزمع الثورة تكوينه لدخول الانتخابات، فوجئ الطحاوى بعدم قبول أحد من الثمانين سياسيا - كما اعترف هو بنفسه -

- إعلان تأييده لبقاء مجلس الثورة أو الانضمام إلى الحزب المنتظر، بل تنكر له الجميع، وقال له الدكتور محمد صلاح الذى كان مرشحا من قبل لتولى منصب السكرتير العام لهيئة التحرير إنه سيرشح نفسه على مبادئ الوفد، وهكذا أسقط فى يد الطحاوى وماتت فكرة إنشاء الحزب الجمهورى الاشتراكى قبل أن تولد.

ولم يخطر على بال عبد الناصر على الإطلاق فكرة دخول الثورة معركة الانتخابات معتمدة على هيئة التحرير، فقد كان أدرى الناس بمدى ضآلة شعبيتها وضعف تأثيرها على الجماهير، إذ إن العديد من العناصر التى انضمت إليها كانوا من الانتهازيين من رجال الأحزاب القديمة أو من الطائفة الجديدة التى عرفت باسم المنتفعين بالثورة، الذين انضموا للهيئة أملا فى تقلد المناصب المرموقة فى الدولة وفى الحصول على المغانم والمكاسب، ولهذه الأسباب فشلت هيئة التحرير فى إقامة أية قواعد شعبية ذات قيمة فى البلاد، وانحصر مجال نشاطها فى إعداد المواكب الضخمة التى تسوق فيها المواطنين سوقا مع بعض أعوانها من المنافقين والمأجورين للظهور فى المناسبات الوطنية وفى استقبالات الحكام بغرض التصفيق والهتافات التقليدية التى تقال لكل مسئول مادام موجودا فى موقع السلطة وهى «فداؤه بالروح والدم».

وكان اليأس الذى أصاب عبد الناصر من عدم إمكان دخول الانتخابات بحزب قوى يمثل الثورة ويضمن لها أغلبية المقاعد فى البرلمان القادم من أقوى العوامل التى جعلته هو ومجلس الثورة يفكرون جديا فى الوسائل التى يمكنهم عن طريقها التراجع عن قرارات ٥ مارس الديمقراطية كما جرى بعد ذلك بالفعل.

بدء خطة التراجع عن قرارات ٥ مارس

في يوم الثلاثاء ١٦ مارس اجتمع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء برئاسة اللواء محمد نجيب، وأسفرت المناقشات التي دارت في الجلسة عن تأييد المؤتمر لقرارات ٥ مارس ١٩٥٤ بما في ذلك قيام الجمعية التأسيسية وانعقادها في يوم ٢٣ يوليو القادم لتأدية المهام التي خصصت لها في تلك القرارات، ونظرا لما أبداه بعض الأعضاء من تخوف لاحتمال نجاح بعض العناصر المعادية للثورة في الانتخابات، لذا انتهى الرأى إلى حرمان ثلاث فئات من حقوقهم الانتخابية وهم:

١- أفراد أسرة محمد على.

٢- أولئك الذين صدرت ضدهم أحكام من محكمة الثورة بعقوبة مقيدة للحرية أو بالمصادرة أو باسترداد الأموال.

٣- أولئك الذين أفسدوا الحياة السياسية في مصر - قبل قيام الثورة - على أن تعقد قائمة بأسمائهم والأسباب التي تبرر حرمانهم من حقوقهم.

وحاول محمد نجيب الحصول على موافقة أعضاء المؤتمر على الاقتراح الذى كان يتوق منذ زمن بعيد إلى تحقيقه وهو إجراء استفتاء عام للشعب على ثلاثة مواضيع: أولها اختيار النظام الجمهورى، وثانيها: الموافقة على رياسة محمد نجيب للجمهورية، وثالثها: الموافقة على قانون تحديد الملكية الزراعية (الإصلاح الزراعى)، ولكن أعضاء المؤتمر المشترك رفضوا ذلك الاقتراح بالأغلبية باعتبار أن تلك القضايا قد تم لمجلس الثورة البت فيها وسبق صدور قراراته السيادية بشأنها وأصبحت أمرا واقعا، ولذا قرر المؤتمر ترك البت في هذه القضايا الثلاثة لأحكام الدستور الجديد، وكان هدف محمد نجيب الحقيقى من اقتراحه هو أن يكون توليّه لمنصب الرئاسة بإرادة شعبية حرة بعد أن حظى بهذا التأييد الشعبى الجارف في أزمة فبراير ١٩٥٤، إذ كان أشد ما يضايقه أن يكون توليه لمنصب الرئاسة بناء على قرار أصدره مجلس الثورة في

١٨ يونيو ١٩٥٣، وكان أعضاء مجلس الثورة يدركون حقيقة ما يستهدفه محمد نجيب من اقتراحه وأنه يريد ألا يكون لمجلس الثورة أى فضل عليه فى المنصب الذى يتقلده باعتبار أن الشعب فى تلك الحالة هو الذى اختاره، ولذا بذلوا كل جهد من جانبهم للضغط على الوزراء المدنيين حتى تم للمؤتمر المشترك رفض اقتراح محمد نجيب بالأغلبية.

وعقب انتهاء الجلسة تم الاتفاق على أن تعقد الجلسة القادمة للمؤتمر المشترك يوم السبت ٢٠ مارس بعد الانتهاء من مر اسم استقبال الملك سعود بمطار القاهرة، وكان الملك سعود - ملك المملكة العربية السعودية وقتئذ - قد قرر الحضور إلى مصر فى زيارة رسمية خلال المدة من ٢٠ إلى ٢٨ مارس ١٩٥٤ التى تعد أشد المراحل حرجا فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ ١٩، ومن سوء طالع محمد نجيب أن واجباته الرسمية كرئيس للجمهورية والتى تحتم عليه مرافقة ضيفه الكبير الملك سعود في معظم تنقلاته وفى حضور الحفلات الرسمية العديدة التى أقيمت لتكريمه طوال فترة الزيارة الطويلة شغلته عن توخى جانب الحذر الواجب إزاء المكائد والمؤامرات التى أخذ خصومه وقتذاك فى تدبيرها، منتهزين فرصة انشغاله الشديد بضيفه وضيف مصر الملك سعود ومستهدفين التخلص منه ومن قرارات ٥ مارس ومن الحياة الديمقراطية على السواء.

وفى صباح يوم ٢٠ مارس تم استقبال الملك سعود بمطار القاهرة استقبالا رسميا حافلا حضره محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة والوزراء، وعندما انطلقت السيارة التى كانت تحمل الملك سعود وبرفقته محمد نجيب رئيس الجمهورية من المطار فى طريقها إلى قصر الطاهرة الذى خصص لإقامة ملك المملكة العربية السعودية، سارع عبد الناصر بدعوة زملائه أعضاء مجلس الثورة للتوجه من المطار مباشرة إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة لعقد اجتماع برئاسته للاتفاق على بعض المسائل الجوهرية قبل اجتماع المؤتمر المشترك الذى كان مقررا عقده بعد ظهر اليوم نفسه.

وقد أورد عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة فى الصفحة ١٤٣ من مذكراته الجزء الأول واقعة قد تبدو أنها قليلة الأهمية ولكنها فى واقع الأمر تعتبر غاية فى الأهمية من حيث دلالتها ومغزاها ومعرفة كيف كانت الأمور تجرى فى مجلس الثورة وكيف كان لعبد الناصر السيطرة التامة على أعضائه، لقد ركب الغدادى السيارة نفسها التى كان بها عبد الناصر وكمال الدين حسين فى طريقهم جميعا إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة، وسأل البغدادى عبد الناصر ما إذا كان قد قرأ المقالات التى هاجم فيها أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى القائمين بالثورة فى جريدته، ولما أجابه عبد الناصر بالإيجاب ذكّره بالمناقشة الساخنة التى دارت بينهما يوم ٧ مارس ١٩٥٤ خلال انعقاد مجلس الثورة بشأن جريدة المصرى، وكانت محكمة الثورة التى يرأسها البغدادى قد أصدرت فى ذلك اليوم الحكم على جريدة المصرى بأن يسدد أصحابها للحكومة حوالى ٢١ ألف جنيه مصرى عبارة عن فروق الضرائب المستحقة عليهم، وعندما عقد مجلس الثورة اجتماعه فى اليوم نفسه أبدى عبد الناصر غضبه من البغدادى وناقشه بحدة لعدم قيامه بعرض هذا الحكم على المجلس قبل إصداره.

ونظرا لأن عبد الناصر كانت علاقته طيبة وقتئذ مع أحمد أبو الفتح وكان يأمل فى مساندة جريدة المصرى الواسعة الانتشار لموقفه فى صراعه على السلطة مع محمد نجيب، لذا نجح بعد نقاش استمر لمدة ساعتين داخل المجلس فى الحصول على قرار منه بتقسيط المبلغ على أصحاب المصرى لمدة خمس سنوات، ولم ينس البغدادى موقف عبد الناصر العدائى منه فى هذه القضية، فتعمد خلال وجودهما فى السيارة إثارته واستفزازه ضد أحمد أبو الفتح إلى الحد الذى جعل عبد الناصر يطلب من كمال الدين حسين بوصفه سكرتيرا لمجلس الثورة إلغاء قرار تقسيط المبلغ المطلوب استرداده من أصحاب جريدة المصرى كى يسدده دفعة واحدة.

ولا شك في أن هذا التصرف يدل بوضوح على مدى سيطرة

عبد الناصر على مجلس الثورة، بل واستهانته بأعضائه، فقد ألغى القرار الذى أصدره المجلس منذ أقل من أسبوعين فقط بنطق شفوى منه وهو داخل السيارة، برغم أن هذا القرار صدر بعد نقاش طويل استغرق ساعتين من وقت المجلس ودون أن يشعر أن هناك قانونا يحتم عليه أو عرفا يلزمه بعرض الموضوع ثانية على المجلس لإصدار قرار جديد إن رأى المجلس مبررا لذلك.

من الذى دبر الانفجارات التى روّعت القاهرة؟

فى الموعد المحدد بعد ظهر يوم ٢٠ مارس اجتمع المؤتمر المشترك برياسة اللواء محمد نجيب، وكما سجل البغدادى فى مذكراته كان عبد الناصر هو أول المتحدثين، وقد حاول إقناع أعضاء المؤتمر بأن المصلحة العامة تقتضى التروى وعدم التسرع، ولذا ينبغى إعادة النظر فى القرارات التى تم الإعلان عنها يوم ٥ مارس ١٩٥٤ وهى التى قرر المؤتمر المشترك تأييدها فى جلسته السابقة يوم الثلاثاء ١٦ مارس، وأبدى عبد الناصر تخوفه من العواقب التى ستنجم عن سياسة الميوعة واللين التى تتبعها الحكومة محذرا بأن هذه السياسة قد شجعت بعض العناصر المعادية للنظام على الإخلال بالأمن، مما أدى إلى حدوث ستة انفجارات فى وقت واحد فى أماكن متفرقة من العاصمة هى محطة سكة حديد مصر وجامعة القاهرة ومحل جروبى.

وطالب عبد الناصر بوجوب اتباع سياسة الشدة والحزم للسيطرة على الأمن، وحتى لا تقع البلاد فريسة للفوضى، ولكن محمد نجيب عارض فى اتخاذ أى إجراءات استثنائية وأصرّ على أن القوانين العادية وقانون الطوارئ فيها الكفاية للحفاظ على الأمن فى البلاد، وأوضح الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية أن قرارات ٥ مارس قد أغرت الناس بقرب مجىء الحياة النيابية، مما شجع الكثيرين على التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية وصراحة زائدين، وإن كانت قد حدثت بعض التجاوزات فإن هذا لا ينبغى أن يعالج باتباع سياسة القمع والشدة، بل أن الأصوب اتباع سياسة متوازنة ما بين الشدة والملاينة مع استمرار السير فى اتجاه الحياة النيابية.

وفى نهاية هذه المناقشات تقدم كل من عبد الحكيم عامر وجمال سالم عضوى مجلس الثورة باقتراح محدد من بضع نقاط مطالبين المؤتمر بالتصويت عليها، وتم أخذ رأى أعضاء المؤتمر فى هل يجرى التصويت على الاقتراحين فى الاجتماع نفسه أو يؤجل ذلك إلى جلسة أخرى فكانت الأغلبية فى جانب التصويت عليهما فورا، وحاول محمد نجيب رئيس المؤتمر المشترك الانصراف من الاجتماع قبل التصويت على الاقتراحين بدعوى اضطراره للتوجه إلى القصر الجمهورى بعابدين فى الحال ليكون فى استقبال الملك سعود عند قدومه لحضور حفل العشاء المقام على شرفه، على أن يلحق به أعضاء المؤتمر المشترك من ضباط مجلس الثورة والوزراء بعد ذلك، ولكن أعضاء المؤتمر أصروا على بقائه حتى يتم الانتهاء من التصويت، ولما أغلق أمامه سبيل التخلص من ذلك الموقف امتنع عن الإدلاء بصوته لأى من الاقتراحين.

وكان اقتراح عبد الحكيم عامر الذى لم تتم الموافقة عليه لحصوله على ٨ أصوات فقط يتلخص فيما يلى:

١- إعداد قائمه بالحرمان من الحقوق السياسية للذين قاموا بإفساد الحياة السياسية (قبل قيام الثورة).

٢- يمنع قيام الأحزاب قبل انعقاد الجمعية التأسيسية.

٣- تنعقد الجمعية التأسيسية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤.

٤- تظل فترة الانتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ كما أعلن من قبل.

٥- يسمح باستخدام الوسائل الاستثنائية للمحافظة على الأمن والنظام.

أما اقتراح جمال سالم الذى تمت الموافقة عليه لحصوله على ١٥ صوتا فكان يتلخص فيما يلى:

١- التمسك بقيام الجمعية التأسيسية وتكون مهمتها إقرار الدستور.

٢- يكون لها بعض اختصاصات البرلمان.

٣- يسمح بقيام الأحزاب.

٤- تأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات.

٥- تتبع القوانين العادية للحفاظ على الأمن والنظام ودون اللجوء إلى أى تدابير استثنائية.

٦- ينسحب العسكريون من جميع مواقعهم ويعودون إلى القوات المسلحة.

وانفض اجتماع المؤتمر المشترك بعد إقرار اقتراح جمال سالم، وتوجه الجميع إلى القصر الجمهورى بعابدين لحضور حفل العشاء الذى أقامه اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية تكريما للملك سعود فى القاعة الرئيسية هناك.

وقد كشف البغدادى فى الصفحة ١٤٦ من مذكراته عن سر خطير كان يوضح جانبا من المؤامرات والخطط التى بدأ عبد الناصر وأعوانه فى تخطيطها وتدبيرها للتراجع عن قرارات ٥ مارس الديمقراطية، ولكى يستمر مجلس الثورة فى سيطرته على نظام الحكم الشمولى الذى كان قائما فى مصر، ففى زيارة قام بها البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم أعضاء مجلس قيادة الثورة لمنزل جمال عبد الناصر بمنشية البكرى بسبب مرضه، وخلال استعراضهم معه الأحداث الأخيرة فى البلاد اعترف لهم بأن الانفجارات الستة التى روعت القاهرة والتى حدثت فى اليوم السابق - ٢٠ مارس - إنما هى من تدبيره لأنه كان يرغب فى إثارة البلبلة والرعب فى نفوس الناس، ويجعلهم يشعرون بعدم الأمن والطمأنينة والخوف على أنفسهم وممتلكاتهم، وحتى يتذكروا أحداث الماضى قبل قيام الثورة حينما كانت الانفجارات تهز دور السينما وتهدد أرواح المواطنين مما يشعرهم بأنهم فى حاجة إلى نظام حكم قوى يحميهم ويحقق لهم الأمان فيطلبون بقاء مجلس الثورة.

إذا افترضنا جدلا بأن عبد الناصر كان وراء هذه الانفجارات.. فلماذا سيقول لهم شيء قام به في السر؟؟!! هذا أشبه بشخص قتل أو سرق ثم أخذ يحدث أصدقائه عن جريمته.. فهل كان عبد الناصر بهذه السذاجة؟؟!! وإن كان الهدف تمسك الناس بمجلس القيادة.. فهذا يعنى أيضا تمسك الشعب بمحمد نجيب

وكان من العجيب توالى صدور القرارات الخطيرة في شهر مارس بهذه الطريقة على الرغم من أنه لم يكن هناك مبرر ما يدعو لصدورها، بعد أن تم الإعلان عن قرارات ٥ مارس الديمقراطية وبعد استقبال الشعب لها بالترحاب والتأييد، وكان ذلك بلا ريب أمرا يثير الشك - من جهة - فى صدق نوايا أعضاء مجلس الثورة فى إقامة الحياة الديمقراطية السليمة فى البلاد وفقا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة التى تم الإعلان عنها - ومن جهة أخرى - كان يدل بوضوح على مدى ما أصاب مجلس الثورة من تخبط واضطراب، فإن اقتراح جمال سالم الذى أقرته أغلبية أعضاء المؤتمر المشترك من مجلس الثورة والوزراء فى جلسة يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ كان معظم نقاطه الست مستمدة من قرارات ٥ مارس، أو تعد نوعا من التفسير لها وبذا لم تكن هناك حاجة ملحة لإجراء كل هذه المناقشات التى دارت فى الجلسة عند عرض اقتراحى عبد الحكيم عامر وجمال سالم والتى استغرقت جانبا كبيرا من الوقت دون جدوى، إذ إن الأحداث التى جرت بعد ذلك أثبتت أن مجلس الثورة لم يبذل أية محاولات جدية لتنفيذ أى بند من هذه القرارات والتى أصبحت كلها فى واقع الأمر حبرا على ورق.

وقد روى البغدادى فى الصفحتين ١٤٦ و ١٤٧ من مذكراته الجزء الأول حوارا طريفا دار بين محمد نجيب وعبد الناصر صباح يوم ٢٤ مارس حضره كمال الدين حسين وكان الحوار كما يلى:

عبد الناصر: اترك البلد ونحن نلمها فى ٢٤ ساعة ونمشى بها كما كنا فى الماضى.

محمد نجيب: البلد تريد حياة نيابية وقد أعلنا عن قيام جمعية تأسيسية.

عبد الناصر: الذين يطالبون بذلك قلة واترك لنا الرجوع عن هذا القرار وإذا فشلنا يمكنك أن تحاكمنا على أننا خنّا المبادئ التى أعلناها.

محمد نجيب: طيب أنا سأسافر شهرين للخارج بحجة إنى ذاهب للعلاج وافعلوا ما تشاؤون.

عبد الناصر: سفرك فى هذه الظروف معناه إنهاء الثورة.

محمد نجيب: سأترك لك منصب رئيس الوزراء وسأحتفظ بمنصب رئيس الجمهورية.

عبد الناصر: أنا موافق على ذلك.

محمد نجيب: هذا معناه هدم لى أنا.

وذكر كمال الدين حسين للبغدادى أن الحوار على هذا المنوال استمر مايقرب من أربع ساعات دون أن يتمكن أحد من الطرفين فى إقناع الآخر، وعلى الرغم من رغبة عبد الناصر الملحة فى التخلص من محمد نجيب فإنه رفض بإصرار سفره إلى الخارج حتى يورطه فى الموافقة على القرارات التى وضع الخطة لكى يصدرها مجلس الثورة بعد ٢٤ ساعة فقط من هذا الحوار المثير، وكان توالى صدور القرارات الخطيرة خلال شهر مارس بهذه الطريقة دون أن تبذل أى محاولات جدية لتنفيذ أى بند منها يدل بوضوح على عدم صدق نوايا أعضاء مجلس الثورة فى إعادة الحياة الديمقراطية السليمة إلى البلاد، وكان حال مجلس الثورة خلال تلك الفترة المضطربة والمليئة بالتوتر والقلق التى كانت مصر تجتازها وقتئذ أشبه بحال سفينة صغيرة فى بحر هائج تتقاذفها العواصف والأنواء من كل جانب ولا يدرى ركابها هل سترسو بهم على شاطئ الأمان أم ستستقر بهم فى قاع البحر.

ولقد أثبتت الشواهد كلها أن الآمال التى عقدها أعضاء مجلس الثورة بعد إصدارهم قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ بأنه سيكون لهم دور بارز ومكانة مرموقة فى الحياة البرلمانية لم تكن إلا نوعا من الوهم وضربا من الخيال إذ انهالت الهجمات الضارية ضدهم من كل اتجاه ومن مختلف الطوائف والهيئات، وارتفعت الأصوات من كل جانب تطالبهم بالعودة إلى الثكنات خاصة بعد إلغاء الرقابة على الصحف، واتضح أن الرأى العام فى مصر يتطلع

حوار ساذج لا يمكن أن يكون حدث بالفعل. فإذا كان عبد الناصر يريد الحكم بدلا من نجيب لن يذهب إليه مباشرة ليطلب منه ترك الحكم. ففي هذه الحالة يمكن لرئيس الجمهورية أن يأمر بحبسه هو ومجلس قيادة الثورة والتخلص منهم جميعًا.. وبما أن الشعب كان يريد نجيب مثلما يقول الكاتب فستكون فرحة عارمة لهذا القرار.

فى تلهف إلى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ وهو الموعد الذى تم تحديده فى قرارات ٥ مارس لانعقاد الجمعية التأسيسية التى سينتخبها الشعب بالانتخاب الحر المباشر على اعتبار أن ذلك اليوم سيكون هو النهاية للحكم العسكرى الشمولى والبداية للعهد الجديد ..عهد الحرية والحياة الديمقراطية فى البلاد.

لكن أغلب أعضاء مجلس الثورة رفضوا فى واقع الأمر أن يستسلموا لهذه النهاية التعسة، وأن يلقوا ذلك المصير المظلم الذى ينتظرهم فى زوايا الإهمال وفى ظلال النسيان بعد أن تذوقوا أبهة الحكم وجاه المنصب وسطوة السلطان، وبعد أن أضحت أسماؤهم وأعمالهم وتحركاتهم وتصريحاتهم هى العناوين الرئيسية فى الصحف والمادة المفضلة لباقى وسائل الإعلام.

وبدافع من غريزة حب البقاء وشهوة الاستئثار بالسلطة قرروا المقاومة وضرورة استمرار الثورة وإلغاء قرارات ٥ مارس التى تورط مجلس الثورة فى إعلانها على الشعب تحت ضغوط قوية ودون أى اقتناع حقيقى بها، وفى سبيل تحقيق ذلك الهدف لجأ بعض أعضاء مجلس الثورة إلى اتباع وسائل متباينة كان بعضها لا يتماشى مع الشرف والقانون، فشرعوا يوحون للناس بأنهم قرروا الانسحاب والعودة إلى صفوف الجيش ولكن لتدبير ثورة أخرى، وقد ذكر عبد الناصر ذلك صراحة خلال اجتماع مجلس الثورة يوم ١٤ مارس فى حضور محمد نجيب، فقد قال إنه سيختفى ويعمل تحت الأرض ولكنه سيظهر ثانية فى أحد الأيام ويقوم بثورة جديدة، واعترف الرائد إبراهيم الطحاوى السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير أن المقدم حسين الشافعى عضو مجلس الثورة قال له إن المجلس قرر الانسحاب والعودة للثكنات ولكن لعمل ثورة جديدة.

ولترويع الناس من مخاطر الثورة الجديدة ألقى صلاح سالم يوم ١٣ مارس خطابا فى دائرة المحلة الكبرى نشرته بعض الصحف فى اليوم التالى وكان يتضمن تهديداً صريحا بأن الثورة القادمة التى سيقوم بها الجيش لن تكون بيضاء كثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولكنها ستكون ثورة دموية حمراء.

قرارات ٥ مارس كانت المدخل الصحيح للديمقراطية

إن الأمر الذى يتطلب الدراسة ويستدعى الاهتمام حقا هو ذلك السر الذى جعل مجلس الثورة يجدد البحث ويعيد النظر ويجرى المناقشات المطولة يوم اجتماعه فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ فى موضوع الحياة الديمقراطية فى مصر، فى حين أن هذا الموضوع كان قد تم حسمه تماما منذ حوالى ثلاثة أسابيع عندما أصدر مجلس الثورة قراراته الديمقراطية التى اشتهرت باسم قرارات ٥ مارس، والتى كان المجلس قد وافق عليها بالإجماع فضلا عن أن عبد الناصر هو الذى أعلنها بنفسه على الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء، وقد كانت هذه القرارات تعد بلا شك المدخل الصحيح والطريق السوى لإقامة الحياة الديمقراطية فى مصر بمعناها السليم تنفيذا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة وذلك للأسباب الآتية:

أولا: اشترك فى إعداد وصياغة قرارات ٥ مارس قطبان من أبرز أقطاب السياسة والقانون فى مصر وقتئذ هما: على ماهر السياسى القديم المحنك، والرجل الذى فرضته الثورة يوم قيامها على الملك السابق فاروق ليعهد إليه بتشكيل الوزارة، وكان له دور بارز فى إقناع فاروق بعدم جدوى المقاومة وقبول الإنذار الموجه إليه من اللواء محمد نجيب باسم الجيش الممثل لقوة الشعب ومغادرة البلاد بسلام فى السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢، كما أنه السياسى البارع الذى انتخبه أعضاء لجنة إعداد الدستور ليكون رئيسا لهذه اللجنة، أما القطب الثانى فكان هو الدكتور عبد الرزاق السنهورى الفقيه والقانونى الضليع ورئيس مجلس الدولة، مما جعل لهذه القرارات حجتها من الناحيتين الدستورية والقانونية وفعاليتها من الناحية السياسية، وفضلا عن ذلك تم إعداد القرارات خلال اجتماع عقد يوم ٥ مارس بمنزل على ماهر بالجيزة وحضره هو ومحمد نجيب وعبد الناصر والدكتور عبد الرزاق السنهورى وعرضت القرارات بعد ذلك على مجلس الثورة الذى كان مجتمعا فى منزل عبد الناصر بحضور محمد نجيب والسنهورى فوافق عليها بالإجماع.

ثانيا : كان القرار بإقامة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب انتخابا حرا مباشرا وتنعقد فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ قرارا سياسيا حكيما، فقد كان من المقرر أن تصبح هذه الجمعية بعد انتخابها هى السلطة العليا فى البلاد، ووفقا للدستور الذى سيتم لها إقراره بعد إدخال أى تعديلات تراها عليه تنتقل إليها سلطة السيادة من مجلس الثورة باعتبارها الهيئة التى تمثل الشعب صاحب السيادة الأصلية والسلطان، وقد أوكل إلى تلك الجمعية وفقا لقرارات ٥ مارس مهمتان رئيسيتان هما مناقشة وإقرار الدستور الجديد الذى وضعته لجنة الدستور، والقيام بعمل البرلمان بصفة مؤقتة لحين انعقاد البرلمان الجديد، وفضلا عن ذلك كان من ضمن واجبات الجمعية التأسيسية البت فى بعض القضايا الحيوية التى كانت ما تزال معلقة والتى تهم الشعب، وكان من الخطر أن يبت مجلس الثورة فى هذه القضايا وحده، إذ إنه بالإضافة إلى افتقاد أعضائه للمعرفة القانونية والدستورية الكافية فقد كان من المسلم به أن هذا المجلس لا يمثل الشعب بل حتى لا يمثل الجيش أو الضباط الأحرار تمثيلا شرعيا، لأنه لا أسلحة الجيش ولا الضباط الأحرار قاموا بانتخاب الأعضاء الذين يمثلونهم داخله كما جرى مثلا يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ حينما انتخبت الجمعية العمومية لضباط الجيش ممثلى الأسلحة فى مجلس إدارة نادى الضباط، وهو المجلس الشرعى الذى تحدى الملك السابق فاروق حتى اضطر إلى إصدار الأمر بحله يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢، والذى قامت الثورة بعد صدور قرار الحل بأسبوع واحد فقط، أما مجلس الثورة فلم يأت نتيجة لأى انتخابات لأعضائه بواسطة الضباط بل كان جمال عبد الناصر شخصيا هو صاحب الكلمة والرأى الأول والأخير فى اختيار أعضائه، على الرغم من أن بعضهم كان خارج القاهرة ليلة ٢٣ يوليو والبعض الآخر لم يكن لهم أى دور فى نجاح الثورة، وكان أهم القضايا المعلقة انتظارا لقرار الجمعية التأسيسية بشأنها هى اختيار رئيس الجمهورية وطريقة تشكيل الأحزاب الجديدة وموعد الانتخابات للبرلمان الجديد، وهل تكون الانتخابات بطريقة الانتخاب الفردى أم بنظام

القوائم، والموعد الذى سيدعى فيه البرلمان الجديد للانعقاد واختصاص مجلس الثورة فى وجود الجمعية التأسيسية وغير ذلك من القضايا المهمة التى كانت تشغل أذهان الناس وتؤثر على الأحداث السياسية فى مصر بلا جدال.

ثالثا: كانت قرارات ٥ مارس تحقق التدرج المنطقى فى الانتقال من حكم شمولى مطلق إلى حكم برلمانى حر، فقد تضمنت إعادة الحريات وإلغاء الرقابة على الصحف وإعادة الدستور والحياة البرلمانية فى فترة زمنية معقولة دون أن تقرر تصفية الثورة وحل مجلس قيادتها، أو السماح بعودة الأحزاب القديمة التى صدر القرار بحلها فى ١٧ يناير ١٩٥٣، وهكذا تبنت قرارات ٥ مارس الحل التوفيقى الأمثل واضعة فى الاعتبار الظروف العصيبة التى كانت تجتازها مصر وقتذاك وهو وجود قاعدة عسكرية ضخمة بها جيش احتلال يزيد عدده عن ثمانين ألف ضابط وجندى فى منطقة حيوية غالية من أرض الوطن، وهى منطقة القناة التى لا تبعد عن العاصمة إلا بمسافة مائة كيلو متر.

لهذه الأسباب كان الأمر المنتظر أن يخصص اجتماع مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ للبحث فى خير الطرق التى يتم بها تنفيذ قرارات ٥ مارس، وليس لتقديم مقترحات جديدة من أعضاء المجلس، فإن الموقف السياسى لم يكن يحتاج إلى مزيد من القرارات الديمقراطية الجديدة بقدر ما كان محتاجا إلى بحث واف للوسائل العملية التى يمكن عن طريقها تنفيذ القرارات الديمقراطية التى تم إعلانها على الشعب يوم ٥ مارس.

سر الاقتراح الذى تقدم به عبد الناصر

فى الوقت الذى كانت فيه مختلف الطوائف والهيئات والنقابات فى مصر منهمكة ومشغولة فى عقد الاجتماعات والندوات السياسية، وكانت فيه معظم الصحف تطالب بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وفى الوقت الذى كانت فيه مصر كلها تعيش جو الحرية استعداداً لانتخابات الجمعية التأسيسية التى أعلن أنها سوف تجرى فى

شهر يونيو تمهيدا لانعقادها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ .. كانت الخطة تدبر والمؤامرة ترسم فى الخفاء لتراجع مجلس الثورة عن قرارات ٥ مارس التى سبق أن استقبلها الشعب بحماس منقطع النظير، والتى عقد الآمال على أن ينعم بفضلها بحياة ديمقراطية سليمة بعيدة عن الحكم الشمولى وآمنة من سطوته وقهره.

وعلى الرغم من تصميم أعضاء مجلس الثورة على التراجع عن قرارات ٥ مارس التى أيقنوا أنها ستحرمهم من السلطة المطلقة والهيمنة الكاملة على نظام الحكم فى البلاد، فإنهم لم يلجأوا إلى الوسيلة المباشرة لتحقيق رغبتهم عن طريق الإعلان عن إلغاء قرارات ٥ مارس أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى، وكان السبب فى ذلك هو خشيتهم من رد الفعل الشعبى خاصة بعد هذه الصحوة التحريرية الجبارة التى سادت مصر من أقصاها إلى أقصاها، مما كان من المنتظر معه اندلاع المظاهرات الحاشدة ضد مجلس الثورة بصورة أشد مما جرى خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى الإطاحة بالمجلس والقضاء عليه، وتجنبا لهذه الأخطار المتوقعة لجأ مجلس الثورة إلى أسلوب فريد فى نوعه وهو أن يستخدم طريقة المزايدة على الديمقراطية والتطرف فيها إلى أقصى الحدود، ليس تأييدا لها أو رغبة صادقة فى تثبيت دعائمها فى البلاد، بل بهدف الإطاحة بها ثم القضاء عليها فى النهاية.

وقد بدأ تنفيذ ذلك المخطط أثناء اجتماع مجلس الثورة صباح يوم ٢٥ مارس عندما تقدم عبد الناصر فجأة وبدون أية مقدمات باقتراح من ستة بنود كان يعنى التصفية التامة للثورة وعودة البلاد إلى النظام السياسى الذى كان سائدا فى مصر قبل قيامها، ولا شك فى أن الدهشة سوف تعترى كل من يطلع على بنود ذلك الاقتراح الغريب، كما سوف يخامره العجب من تبنى عبد الناصر له بالذات، فإن مواقف عبد الناصر وتصرفاته فى الفترة القصيرة السابقة على اجتماع يوم ٢٥ مارس كانت تتناقض تماما مع ما تضمنه

اقتراحه، ويبدو ذلك بوضوح من موقفه فى الجلسات الأخيرة التى حضرها سواء فى مجلس الثورة أم فى المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء، فقد كان يدعو خلالها إلى وجوب اتباع سياسة الشدة والحزم والقوة وكان ضد سياسة الملاينة التى يتبعها محمد نجيب إلى الحد الذى جعله يطلب من زملائه إعفاءه من عضوية مجلس الثورة وينذرهم بأنه سيختفى ويعمل تحت الأرض ولكنه سيظهر ثانية فى أحد الأيام ويقوم بثورة جديدة، كما اعترف لبعض زملائه بأنه هو الذى دبر عملية الانفجارات الست التى روعت القاهرة فى ٢٠ مارس كى يشعر الناس بعدم الأمان وأنهم فى حاجة إلى حكم قوى يحميهم. كذلك دلّل عبد الناصر على حقيقة موقفه من قرارات ٥ مارس خلال النقاش المثير الذى دار بينه وبين محمد نجيب يوم ٢٤ مارس والذى أوردنا تفاصيله من قبل، فقد كان ضمن ما قاله لمحمد نجيب: «**اترك لنا البلد ونحن نلمها فى ٢٤ ساعة ونمشى بها كما كنا فى الماضى**» كما قال له أيضا: «**الذين يطالبون بالحياة النيابية قلة واترك لنا الرجوع عن هذا القرار**» فهل من المعقول أن يتقدم عبد الناصر بعد ٢٤ ساعة فقط من هذا الحوار باقتراحه الذى كان يعنى تصفية الثورة تماما؟.

قرارات ٢٥ مارس.. نقطة التحول فى تاريخ الثورة

كانت الجلسة التى عقدها مجلس الثورة صباح يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ برئاسة اللواء محمد نجيب فى مبنى المجلس بالجزيرة تعد واحدة من أخطر الجلسات فى تاريخ هذا المجلس، بل يمكن اعتبارها بمثابة نقطة التحول **Turning Point** فى تاريخ الثورة نفسها بالنسبة للنتائج الخطيرة التى أسفرت عنها تلك الجلسة، ويمكن معرفة صورة واضحة لأهم ما دار فى هذه الجلسة الصاخبة والتى كانت مليئة بالتوتر والانفعال من مذكرات ثلاثة من الذين حضروا تلك الجلسة هم: اللواء محمد نجيب الذي دون ما جرى خلالها من وجهة نظره فى الصفحات من ٢٠٧ إلى ٢٠٩ من كتابه «كلمتى للتاريخ»، وعبد اللطيف البغدادى الذى سجّل رؤيته لما جرى خلالها من

أحداث في الصفحات من ١٤٧ إلى ١٥٤ من الجزء الأول من مذكراته، وخالد محيي الدين الذى روى ماحدث خلالها من وقائع في الصفحات من ٣٠٦ إلى ٣٠٩ من كتابه « والآن أتكلم »، وقد بدأت الجلسة بحديث من محمد نجيب قال فيه : « إن البلد والرأى العام أصبحا مبلبلين ولابد من وضع نهاية لذلك » فرد عليه البغدادى في توتر وعصبية قائلا : « وما الذى يسبب البلبلة؟ ألم تحدد لهم كل شيء.. ألم تعلن عن انتخابات الجمعية التأسيسية في شهر يونيو المقبل وعن انعقادها في ٢٣ يوليو القادم أيضا؟ ألم تعلن عن إلغاء الأحكام العرفية في ١٨ يونيو المقبل؟ (ذكرى مرور عام على إعلان الجمهورية) ولقد ألغيت الرقابة على الصحف فما السبب إذا في هذه البلبلة؟ ».

وعرض محمد نجيب عقب ذلك مشروع تنظيم مقترح لنظام الحكم كى يسرى في الفترة التى تبقت على انتخابات الجمعية التأسيسية لضمان استقرار العلاقات بين رئيس الجمورية ومجلس الثورة خلال تلك الفترة القصيرة التى لم تكن تتجاوز ثلاثة أشهر، وكان ذلك المشروع قد قدمه إليه في ٢٢ مارس مستشاره القانوني سليمان حافظ بالاشتراك مع الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية، وقد تضمن المشروع تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية وفقا للدستور المؤقت (الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣) وتشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية، ويتخلى مجلس الثورة عن أعمال السيادة فيما عدا تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء بموافقة رئيس الجمهورية، وأن يصبح مجلس الثورة مجلسا استشاريا لرئيس الجمهورية، ويكون الفيصل بين رئيس الجمهورية ومجلس الثورة في حالة وقوع خلاف بينهما عن طريق هيئة تحكيم مكونه من ستة أعضاء (ينتخب رئيس الجمهورية عضوين منهم وينتخب مجلس الثورة عضوين وتنتخب كل من الجمعية العمومية لمجلس الدولة والجمعية العمومية لمحكمة النقض عضوا واحدا ويصدر القرار بأغلبية خمسة أعضاء على الأقل)، وكذلك نص المشروع على

إلغاء الأحكام العرفية قبل ١٨ يونيو ١٩٥٤ والإفراج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه إليهم تهم معينه بواسطة النيابة العامة.

ولكن أعضاء مجلس الثورة اعترضوا على فقرات عديدة فى ذلك المشروع مما جعلهم يصرفون النظر عنه، ومما يسترعى الالتفات أن محمد نجيب سجل فى مذكراته أن سليمان حافظ والدكتور عبد الجليل العمرى أكدا له أنهما قاما بعرض المشروع المقترح على عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قبل تقديمه إليه وأنهما وافقا عليه.

وأعقب ذلك مباشرة تقدم عبد الناصر باقتراح كان فى واقع الأمر بمثابة تصفية تامة للثورة، إذ كان يتضمن السماح بقيام الأحزاب وأن تكون للجمعية التأسيسية عند انعقادها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ سلطة السيادة وسلطة البرلمان كاملة، وكذا حل مجلس قيادة الثورة فى اليوم التالى لانعقادها -٢٤ يوليو- باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلى الأمة الشرعيين.

وبعد أن انتهى عبد الناصر من تقديم اقتراحه أوضح البغدادى للمجلس أن أهم الأهداف التى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أجلها هو إجلاء المحتل البريطانى عن البلاد، ونظرا لعدم تحقيق ذلك الهدف بعد لذا يجب استمرار الثورة فى طريقها وأن تتخذ كل السبل لتحقيق أهدافها، ولكى يمكن تنفيذ ذلك تقدم البغدادى باقتراحه التالى:

١- عدم إجراء أى انتخابات قبل تحقيق أهداف الثورة خاصة إجلاء المستعمر.

٢- استخدام الشدة مع كل من تسول له نفسه الوقوف فى طريق الثورة.

٣- إعادة تطهير الجيش.

٤- خضوع محمد نجيب لرأى الأغلبية والتقيد بقرارات المجلس والالتزام بتنفيذها.

ومن الواضح أن اقتراحى عبد الناصر والبغدادى كانا على طرفى نقيض، ففى حين كان اقتراح عبد الناصر يعد تصفية تامة للثورة، وإقامة الحياة

الديمقراطية بطريقة تتضمن التطرف المتعمد والمغالاة المقصودة للإيحاء إلى الناس بأن الثورة سوف تنتهى، وأن نظام الحكم السابق عليها فى ظل الأحزاب القديمة سوف يعود بكل مفاسده وشروره، كان اقتراح البغدادى على عكس ذلك تماما، فقد تضمن أربعة بنود كانت تعنى فى الواقع إلغاء قرارات ٥ مارس والنكوص عن طريق الديمقراطية.

ومن تحليل مجرى النقاش الذى دار خلال هذه الجلسة ومن تتبع الأحداث الخطيرة التى جرت فى البلاد عقب إعلان قرارات ٢٥ مارس يتضح لنا بجلاء أن اقتراحى عبد الناصر والبغدادى -على الرغم مما فيهما من تناقض- كان نابعين من تخطيط واحد، وأن الأمر لم يكن سوى مسرحية مدبرة تم فيها توزيع الأدوار على أصحابها قبل دخول الجلسة، إذا كيف يمكن أن يحدث بشكل طبيعى مثل هذا التباعد الهائل فى الأفكار والتباين الشاسع فى الآراء بين عبد الناصر والبغدادى؟ لقد تمكن عبد الناصر قبل بضعة أسابيع فقط من أزمة فبراير ١٩٥٤ من إقناع زملائه أعضاء المجلس فى أن تعقد اجتماعات خاصة للمجلس فى منزله بمنشية البكرى أسبوعيا قبل الموعد المحدد لاجتماع المجلس فى مقره بالجزيرة برئاسة اللواء محمد نجيب، لكى يتم اتفاقهم جميعا على رأى موحد قبل اجتماعهم فى الموعد الرسمى حتى يمكن شل محمد نجيب وعزله عندما يدرك أنه فى جانب والمجلس كله فى جانب آخر، كما أن جمال سالم لم يكتف بما اقترحه عبد الناصر ووافق عليه أعضاء المجلس، بل بلغ به التحمس فى مؤازرته حدا جعله يقترح على زملائه تفويض عبد الناصر سلطة اتخاذ القرارات فى حالة الضرورة دون أن يجتمع المجلس تجنبا للاجتماع مع محمد نجيب، على اعتبار أنه يمكن لعبد الناصر الاتصال بأعضاء المجلس هاتفيا لمعرفة رأى كل منهم فى الموضوع المطلوب أخذ قرار فيه ثم يتولى عبد الناصر إصدار القرار على ضوء ما استمع إليه من آراء زملائه، وعلى الرغم من اعتراض البغدادى وصلاح سالم على ذلك الاقتراح فقد وافقت عليه أغلبية المجلس وأصبح بالتالى قرارا ملزما للجميع.

وكان الأمر الذى يدعو إلى التساؤل هو كيف يمكن فى ظل هذه الأوضاع التى كان يجرى بمقتضاها العمل بالمجلس أن يحدث مثل ذلك التناقض الهائل والتصادم الخطير ما بين رأى عبد الناصر ورأى عبد اللطيف البغدادى، لقد كان عبد الناصر يدعو باقتراحه إلى إلغاء وتصفية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والوصول بالبلاد إلى أقصى مراحل الديمقراطية دون أى تدرج أو فترة انتقال، فى حين كان البغدادى يدعو باقتراحه إلى استمرار الثورة وإلغاء قرارات ٥ مارس الديمقراطية وفرض حكم شمولى عسكرى يستخدم أشد أساليب القمع والقهر ضد كل من يهاجم الثورة أو يتجرأ على الوقوف فى طريقها، ويستخدم ضد كل من أيدوا محمد نجيب فى أزمة فبراير ١٩٥٣ من ضباط القوات المسلحة أسلوب التطهير والتشتيت الذى يؤدى إلى إحالة الضباط المشكوك فى ولائهم لمجلس الثورة إلى التقاعد أو النقل إلى وظائف مدنية أو النقل إلى أسلحة أخرى أو الإطاحة بهم إلى أماكن نائية، مما يفقدهم مكانتهم ويقضى على مستقبلهم، وهل يمكن أن نتصور أن يقع كل هذا التعارض والتناقض بين رأى عبد الناصر والبغدادى داخل مجلس الثورة، وفى حضور محمد نجيب الذى بذل عبد الناصر وأعضاء المجلس جهودهم من قبل حتى يظهروا دائما أمامه كجبهة واحدة متضامنة لهم رأى موحد وأفكار متفق عليها؟

وهل يتفق مع العقل والمنطق أن يدّبر عبد الناصر وقوع ستة انفجارات فى أماكن حيوية من العاصمة فى وقت واحد يوم ٢٠ مارس بهدف ترويع الناس وإشعارهم بأنهم فى حاجة إلى نظام حكم قوى لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم، مما يدعوهم إلى التمسك ببقاء مجلس الثورة واستمرار نظام حكمه الشمولى، ثم يقوم بعد أربعة أيام فقط وفى جلسة مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس بتقديم اقتراحه الذى يقضى بتصفية الثورة وعودة الأحزاب وإطلاق الحريات العامة دون أى قيود أو شروط؟ وكيف يمكن لأحد أن يصدق أن عبد الناصر والبغدادى لم يجر بينهما أى تفاهم أو تنسيق مسبق بالنسبة لاقتراحيهما قبل انعقاد جلسة مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس، إذا كان من الثابت أنهما التقيا معا

في منزل عبد الناصر يوم ٢١ مارس بسبب مرضه ثم يوم ٢٤ مارس في جلسة مجلس الوزراء هذا بخلاف اللقاءات الأخرى التي لم تسجل.

لقد شعر محمد نجيب أن أمورا مريبة تجرى في جلسة ٢٥ مارس وأوضح هذا الشعور في الصفحة ٢٠٨ من كتابه «كلمتي للتاريخ» فقال: «وجدت في المناقشات التي جرت استدراجًا لأمور لم نطالب بها وأن الموقف كان مرسوما ومبيتًا على خطة مدبرة كنت حتى تلك اللحظة أجهلها وإن كنت قد شعرت بها، وأن انتقال أعضاء مجلس الثورة من النقيض إلى النقيض وموافقتهم المفاجئة غير المشروطة على عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين كان هو الدليل الدامغ على وجود تلك الخطة المرسومة» وكان خالد محيي الدين طوال جلسة ٢٥ مارس صامتا لا يتكلم كما ذكر في كتابه «والآن أتكلم» ويكتفي بتعليقات قصيرة، ولم يتقدم مثل عبد الناصر والبغدادي باقتراح متكامل وقد دفع ذلك الموقف كلا من عبد الحكيم عامر وصلاح سالم للإلحاح عليه لكي يتكلم ويحدد موقفه بوضوح.

وحاول خالد محيي الدين كما سجل في الصفحة ٣٠٧ من كتابه إيجاد مخرج (حل وسط) يقبله أعضاء مجلس الثورة ويهدئ من مخاوفهم دون التراجع عن الديمقراطية والانتخابات وقرارات ٥ مارس، كما حاول أن يقنع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومن يسايرونهما من أعضاء المجلس بعدم اعتناق فكرة إما استمرار الثورة وإما الديمقراطية الكاملة، ولهذا تقدم بالاقتراح التالي:

١- تنفيذ القرارات الخاصة بانتخاب الجمعية التأسيسية.

٢- يحرم من الحقوق السياسية كل من حكمت عليه محكمة الثورة سواء بعقوبة السجن أو مصادرة الأموال.

٣- تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية في الموعد المحدد وهي التي تحدد موعد إجراء الانتخابات لاختيار برلمان جديد.

(خطة مدبرة كنت حتى تلك اللحظة أجهلها)... إذا فالحوار الساذج الذى ذكره البغدادى أنه حدث بين عبد الناصر ونجيب يوم ٢٤ مارس لم يحدث من الأساس.. فكيف بالرجل أمام خطة يجهلها وقبل بيوم واحد فقط نجد بأن عبد الناصر طلب منه ترك الحكم له ولمجلس قيادة الثورة؟!

٤- تتكون الأحزاب السياسية عقب انتخابات الجمعية التأسيسية ونتيجة لها.

٥- إلى حين قيام الجمعية التأسيسية إما بقاء الوضع على ما هو عليه وإما أن تؤلف وزارة مدنية، وإلى جانبها هيئة استشارية وتكون وظيفة هذه الوزارة الإشراف على الانتخابات وضمان حيدتها.

٦- تبقى لمجلس قيادة الثورة سلطة السيادة.

وأوضح خالد فى الصفحة نفسها من كتابه أن فكرته الثابتة التى تضمنها اقتراحه هى أنه يؤيد استمرار الثورة ولكن فى إطار ديمقراطى وبأسلوب ديمقراطى، ولكن جمال سالم - كما ذكر خالد - حاول أن يفنّد اقتراحه بعد أن شعر بخطورته فسأله: ومن أين نستمد سلطة السيادة؟ فرد خالد قائلا؟ من كوننا نحن الذين قمنا بالثورة ومن سيطرتنا على القوات المسلحة، ووجه جمال سالم سؤالا ثانيا إلى خالد: وكيف نطرد الإنجليز من مصر؟ فقال خالد: ينظم الشعب نفسه ويخوض المعركة ولم يستطع جمال سالم السيطرة على أعصابه فأفلتت منه كلمة جارحة لشعورخالد - كما سجل البغدادى فى مذكراته - فما كان من خالد إلا أن رد عليه بأنه سيمتنع بعد ذلك عن النقاش، ولكن جمال سالم لم يلبث أن اعتذر عما بدر منه، كذلك تقدم حسن إبراهيم باقتراح كان آية فى الغرابة والبعد عن المسئولية وكان يتكون من ثلاثة بنود هى:

١- حل مجلس الثورة اعتباراً من اليوم.

٢- عقب حل المجلس يصبح كل عضو من أعضائه حرا فى تصرفاته.

٣- يترك لرئيس الجمهورية الحرية فى تأليف وزارة مدنية وتترك لها حرية التصرف وأن تفعل ما تشاء.

وعندما سأل كمال الدين حسين اللواء محمد نجيب عما إذا كان لديه هو الآخر اقتراح تقدم نجيب بالاقتراح التالى :

١- يستمر مجلس الثورة حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ويتغير اسمه بعد ذلك إلى مجلس رئاسة الجمهورية .

٢- تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية على أساس فردى وليس على أساس حزبى لضمان أن تكون الجمعية غير حزبية .

٣- تكون مهمة الجمعية التأسيسية وضع الدستور ومزاولة سلطات البرلمان لحين قيامه ويكون لها كل سلطاته فيما عدا حق سحب الثقة من الوزارة .

٤ - ليس من حق الوزارة حل الجمعية التأسيسية .

٥ - تعيين الوزارة من حق رئيس مجلس الثورة والمجلس بشرط موافقة الطرفين .

٦- يستمر مجلس الثورة مع رئيس الجمهورية بعد قيام الجمعية التأسيسية .

٧ - عمل استفتاء شعبى حول قانون الإصلاح الزراعى وحول باقى أعمال الثورة .

٨- العمل على بقاء الجيش سليما (بابتعاده عن السياسة) .

٩- يكون رئيس الجمهورية رئيسا برلمانيا (أى فى جمهورية برلمانية) ويتم للجمعية التأسيسية انتخابه .

هذا وقد استمرت المناقشات التى دارت بين أعضاء مجلس الثورة حامية لم تهدأ طوال الجلسة التى استمرت نحو خمس ساعات، وأخيرا طلب من كمال الدين حسين بوصفه سكرتيرا للمجلس أن يقرأ الاقتراحات المقدمة من بعض الأعضاء للتصويت عليها، وقرأ كمال اقتراح عبد الناصر باعتباره أول

اقتراح عرض على المجلس فحصل الاقتراح على الأغلبية إذ حصل على ثمانية أصوات من اثنى عشر صوتا، وكان المعترضون أربعة هم: البغدادى وجمال سالم وحسن إبراهيم وكمال حسين، ثم قرأ كمال الاقتراح المقدم من البغدادى فنال سبعة أصوات وكان المعترضون خمسة هم: محمد نجيب وعبد الناصر والسادات وصلاح سالم وخالد محيى الدين، وفجأة عرض عبد الحكيم عامر تحفظا كى يمكن الاستمرار فى عملية التصويت وهو أن يصوت المجلس أولا على التزام جميع الأعضاء بنتيجة التصويت، وأن تخضع الأقلية لرأى الأغلبية وألا تعلن معارضتها للقرارات وألا تنسحب، وعندما طرح هذا التحفظ للتصويت اعترض عليه صلاح سالم وخالد محيى الدين بينما امتنع محمد نجيب عن التصويت، وفى إثر هذا الموقف طلب كل من عبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى سحب موافقته على اقتراح البغدادى، وبذا أصبح الموافقون على اقتراحه أربعة فقط مما أثار البغدادى ودفعه إلى أن يطلب من كمال حسين أن يسجل فى محضر الجلسة إثباتا للتاريخ أنه تبين من التصويت على التحفظ أن المجلس قرر خضوع الأغلبية لرأى الأقلية، ولذا فإنه يقرر من اليوم أنه لن يخضع لرأى الأغلبية ما دام غير مقتنع برأيهم ويرى أن يحل مجلس الثورة نفسه من الآن، ونتيجة لكل ما جرى اعتبر الاقتراح الذى تقدم به عبد الناصر ونال أغلبية الأصوات قد أصبح واجب التنفيذ، ولذا لم يجر المجلس تصويتا على اقتراحات محمد نجيب وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين.

ودارت مناقشة حول إعلان هذه القرارات فورا أو تأجيلها، وأخذت الأصوات فكانت فى جانب إعلانها فورا وأبدى الأعضاء رغبتهم فى أن يقوم محمد نجيب بإعلان هذه القرارات بنفسه ولكنه لم يوافق، ولذا قام كمال حسين بإعلانها على مندوبى الصحف وباقى وسائل الإعلام وهى التى اشتهرت فيما بعد باسم قرارات ٢٥ مارس، وكانت تتكون من ستة بنود كما يلى:

١- يسمح بقيام الأحزاب.

٢- مجلس الثورة لا يؤلف حزبا.

٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات.

٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا بدون أن يعين أى فرد فيها، وتكون لها سلطة السيادة وسلطة البرلمان كاملة.

٥- حل مجلس الثورة يوم ٢٤ يوليو القادم باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لمثلى الأمة الشرعيين.

٦- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

المحاولات لتحريض الجيش ضد قرارات ٢٥ مارس

كان الهدف من إصدار قرارات ٢٥ مارس كما أثبتت الوقائع فيما بعد هو استخدام طريقة المزايدة على الديمقراطية والتطرف فيها إلى أقصى الحدود ليس عن رغبة صادقة فى إقامتها أو تثبيت دعائمها فى البلاد، بل بهدف الإطاحة بقرارات ٥ مارس التى استقبلها الشعب بالحماسة والترحيب، والتى كانت تكفل إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد تطبيقًا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة، وقد دب الشك إلى كل من محمد نجيب وخالد محيى الدين فى حقيقة ما تستهدفه الاقتراحات التى تقدم بها بعض أعضاء المجلس فى الجلسة التى عقدت يوم ٢٥مارس، وخاصة اقتراحى عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى اللذين تميزا بالتناقض الشديد، فقال محمد نجيب فى الصفحتين ٢٠٨ و ٢٠٩ من كتابه (كلمتى للتاريخ) : « كانت محاولة التهدئة عبثا وكان الموقف مرسوما ومبنيا على خطة كنت حتى هذه اللحظة أجهلها وإن كنت أشعر بها »، وقال خالد محيى الدين فى الصفحة ٣٠٩ من كتابه (والآن أتكلم) : « فجأة انبثقت فى عقلى فكرة لست أدرى كيف غابت عن ذهنى

طوال الأيام السابقة، لقد أحسست أن ثمة مناورة تحاك وأن الاقتراحات المضادة هدفها الحقيقى إرباك كل الأطراف وتمييع الموقف، وأدركت أن ثمة شيئا ما يجرى إعداده فى الخفاء، وأدركت أن الزملاء يرتبون أمورهم فيما بينهم وعلى غير علم منى، وأن الاقتراحات غير الناضجة كان المقصود بها إحباط عملية الاستمرار فى تنفيذ القرارات وتمييع المواقف، حتى تنضج للتنفيذ العملى فكرة عبد الناصر التى ظل يرددها فى حماس مثير للدهشة .. إما الثورة وإما الديمقراطية».

ما السر فى عدم الإفراج عن رشاد مهنا؟

عقب انتهاء عبد الناصر من تقديم اقتراحه فى الجلسة التى عقدها مجلس الثورة صباح يوم ٢٥ مارس فى مبنى المجلس بالجزيرة طلب من أعضاء المجلس الموافقة على الإفراج عن العقيد رشاد مهنا (الوصى السابق على العرش) فورا، ولكنه طلب من المجلس فصل ذلك الأمر عن الاقتراح الأساسى الذى قدمه خشية أن يؤثر ذلك المطلب على اقتراحه، مما لا يجعله يحصل على أغلبية الأصوات، وعندما طرح على المجلس بعد انتهاء المناقشات اقتراح عبد الناصر الأساسى للتصويت عليه نال أغلبية الأصوات وأصبح واجب التنفيذ، ثم أخذت الأصوات على المطلب الخاص بالإفراج عن رشاد مهنا فنال تسعة أصوات، ولم يعترض عليه سوى أعضاء مجموعة الطيران وهم جمال سالم والبغدادى وحسن إبراهيم.

وقد روى البغدادى أن السر فى طلب الإفراج عن رشاد مهنا يرجع إلى أن عبد الناصر كان يقصد منه إزعاج محمد نجيب الذى كان يخشى أن ينافسه رشاد مهنا فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وعلى الرغم من أننا لا نستبعد أن يكون ما ذكره البغدادى عن هدف عبد الناصر من هذا الطلب صحيحا خاصة أن خالد محيى الدين قد أيد ذلك التعليل فى مذكراته، فإن الأمر الذى نعترض عليه بشدة هو ما ادعاه البغدادى بعد ذلك من أن محمد نجيب كان يطالب بإعدام رشاد مهنا عند محاكمته.

بغض النظر عن حقيقة طلب محمد نجيب بإعدام رشاد مهنا أم لا.. لكن جمال حماد بالطبع يجب أن يعترض على البغدادى إذا كان كلامه ضد نجيب.. أما إذا كان كلامه ضد عبد الناصر فإنه ينقله دون اعتراض.. والسبب طبعًا أن جمال حماد كان مدير مكتب محمد نجيب. وبالتالي فقيام عبد الناصر بإزاحة محمد نجيب عن الحكم معناه إزاحة جمال حماد أيضًا عن منصبه كمدير مكتبه.

إن هذا الادعاء لا يمكن أن يكون صحيحا لسبب بسيط وهو أن محمد نجيب لم تكن له صلة بمحاكمة رشاد مهنا أو غيره من الضباط الذين اعتقلوا يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ فيما عرف باسم قضية المدفعية، فإن هيئة التحقيق كانت مشكلة برئاسة زكريا محيى الدين وعضوية البغدادى وكمال الدين حسين، أما المحكمة العسكرية التى تولت محاكمتهم فكانت مشكلة برئاسة جمال عبد الناصر وعضوية تسعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة (لم يشترك فى عضوية المحكمة عبد المنعم أمين وأنور السادات)، وقد أصدرت المحكمة حكمها على رشاد مهنا بالسجن المؤبد، وفضلا عن عدم وجود أية صلة لمحمد نجيب بهذه القضية سواء أثناء التحقيق أم المحاكمة فإن ما سجله محمد نجيب فى الصفحتين ٨٧، ٨٨ من كتابه «كلمتى للتاريخ» عندما تناول فى حديثه قضية المقدم حسن الدمنهورى وقضية ضباط المدفعية يدل بوضوح على حقيقة موقفه فى هاتين القضيتين، فقد عارض بشدة أن تتم محاكمة المتهمين أمام محكمة مشكلة من مجلس الثورة إذ لا يعقل قانونا – كما قال – أن يكون الخصم هو الحكم، أما موقفه من حيث توقيع أحكام الإعدام فيبدو واضحا من الواقعة التى سجلها فى كتابه سالف الذكر عندما بلّغه عبد الناصر بأن المحكمة العسكرية المكونة من أعضاء مجلس الثورة قد أصدرت حكمها على المقدم حسن الدمنهورى بالإعدام وأنه يطلب منه التصديق على الحكم فقد قال بالحرف:

«أعلنت رفضى للتصديق من حيث المبدأ مهما كانت الظروف وحاول أن يقنعنى (يقصد عبد الناصر) ولكنى تمسكت برأيى وصرخت فيه قائلا: إننى لا أريد أن أمضى فى طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط».

هذا وكان المفترض بعد أن وافق مجلس الثورة على اقتراح عبد الناصر بالإفراج عن رشاد مهنا فورا أن يتم ذلك فى الحال، وكان رشاد مهنا وقتئذ فى غيابة السجن الحربى يعانى الأمرين من قسوة السجن ومن أهوال زبانيته، ويبدو أن الأمر قد التبس على البغدادى فاعتقد أن قرار المجلس قد نفذ وأن

رشاد مهنا قد أفرج عنه بالفعل، والدليل على ذلك هو ما سجله فى الصفحة ٧٣ من مذكراته الجزء الأول عندما تعرض لقضية المدفعية ورشاد مهنا فقد قال بالحرف:

«ولقد انتهى المجلس بالحكم عليه (يقصد رشاد مهنا) بالسجن مدى الحياة، ولكن تم الإفراج عنه بعد فترة وجيزة وذلك أثناء الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة عام ١٩٥٤».

وربما كان السبب فى وقوع البغدادى فى ذلك الخطأ هو أن عبد الناصر قد أصدر أمرا شخصيا فى أعقاب أزمة فبراير ١٩٥٤ بالإفراج الفورى عن النقيب محسن عبد الخالق – الذى كان قد اتهم بتزعم مؤامرة ضباط المدفعية ضد مجلس الثورة وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما –، ثم تم الإفراج بعد ذلك تباعا عن باقى الضباط من زملائه الموجودين بالسجن والذى سبق أن صدرت الأحكام ضدهم أيضا فى قضية المدفعية بالسجن لمدد مختلفة تتراوح ما بين ثلاث وعشر سنوات، ولم يكن هؤلاء الضباط قد أمضوا سوى عام واحد فقط بالسجن، فقد خدمتهم الظروف بوقوع أزمة فبراير ١٩٥٤ وتمرد ضباط الفرسان ضد مجلس الثورة لمطالبتهم بالديمقراطية مما أدى إلى عودة محمد نجيب بعد استقالته إلى موقع السلطة، وكان عبد الناصر يستهدف من الإفراج عن محسن عبد الخالق وزملائه أن يضمن تأييد سلاح المدفعية لمجلس الثورة ووقوفه فى وجه ضباط سلاح الفرسان الذى أصبحوا خطرا داهما يهدد مجلس الثورة.

ونظرا لما عهدناه فى البغدادى من توخى الحقيقة فى الكثير مما سجله فى مذكراته، لذا يهمنا أن نصحح الخطأ الذي وقع فيه بأن نؤكد أن رشاد مهنا لم يفرج عنه بعد فترة وجيزة ولم يشمله قرار الإفراج الذى صدر عن جميع الضباط المحكوم عليهم بالسجن فى قضية المدفعية أثناء الخلاف الذى وقع بين محمد نجيب ومجلس الثورة عام ١٩٥٤ – كما ورد فى مذكراته –، إذ إن رشاد مهنا لم يفرج عنه إلا بعد حل مجلس قيادة الثورة وتولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية عقب الاستفتاء العام الذى دعى إليه الشعب فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ على الدستور الجديد وعلى رئاسة الجمهورية.

لم يفرج عنه في عهد نجيب وتم الإفراج عنه في عهد عبد الناصر.. مما يؤكد نية عبد الناصر الصادقة للإفراج عنه حتى وإن تم القبض عليه بعد ذلك في قضية أخرى.

وهكذا بقى رشاد مهنا فى السجن ٢٧ شهرا بعد قرار الإفراج عنه، ولكنه لم يلبث أن تم اعتقاله مرة أخرى فى ٢٤ يوليو ١٩٦٥ فى حملة اعتقالات الإخوان المسلمين برغم عدم وجود أية صلة له بهذا الموضوع، ومكث بالسجن الحربى عاما ونصف العام ليكون جملة ما أمضاه داخل السجون خمس سنوات، ولا شك فى أن عدم تنفيذ قرار مجلس الثورة الذى صدر فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ بالإفراج الفورى عن رشاد مهنا والذي لم يصدر قرار آخر بإلغائه يثير قضية ذات أهمية لدى الرأى العام لأنها تتعلق بحقوق الإنسان من جهة ولأنها من جهة أخرى قضية تتعلق بضابط مصرى كبير معروف بمواقفه الوطنية وكانت له شعبية ضخمة ومكانة مرموقة فى الجيش خاصة فى سلاح المدفعية، وليس أدل على ذلك من أن الجمعية العمومية لضباط القوات المسلحة منحته أعلى الأصوات فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط قبل الثورة، وهو المجلس الذى كان يرأسه اللواء محمد نجيب والذى أمعن في تحدى الملك وفى رفض مطالبه حتى صدرالقرار بحله فى ١٦ يوليو ١٩٥٢، مما كان السبب المباشر فى قيام الثورة بعد أسبوع واحد فقط، وقد تم تعيين رشاد مهنا عضوا فى هيئة الوصاية على العرش مع الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات بقرار من مجلس الوزراء الذى كان يرأسه على ماهر فى أول أغسطس ١٩٥٢، ولكنه لم يستمر فى منصبه سوى شهرين ونصف شهر فقد صدر قرار مجلس الثورة بتنحيته عن منصبه فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢.

الاتصالات المريبة بضباط الجيش

قبل انتهاء جلسة ٢٥ مارس ١٩٥٤ التى أصدر خلالها مجلس الثورة قراراته الشهيرة طالب أربعة من أعضاء المجلس إعفائهم من عضوية المجلس، وهم أنفسهم الذين سبق لهم الاعتراض على قرارات ٢٥ مارس عند التصويت عليها وهؤلاء هم:

جمال سالم وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم.

وخشية من ظهور الأمر أمام الرأى العام فى حالة الاستجابة لهذا المطلب وكأن هناك انشقاقا وانقساما داخليا فى المجلس لذلك وافق الأعضاء الأربعة بعد نقاش طويل على أن يعتبروا أنفسهم مستقيلين من عضوية المجلس، ولكن عليهم الاستمرار فى عملهم بصورة مؤقتة، ومما يسترعى النظر أن هؤلاء الأعضاء المستقيلين ظلوا يمارسون عملهم داخل المجلس بصفة دائمة وليست مؤقتة ولم تتم إثارة ذلك الموضوع مرة أخرى فى اجتماعات المجلس.

وعقب انتهاء جلسة ٢٥ مارس سجل البغدادي فى الصفحة ١٥٥ من مذكراته الجزء الأول أنه توجه برفقة كمال الدين حسين إلى منزل كمال وحضر إلى المنزل بعد قليل بعض ضباط المدفعية، وقد أغفل البغدادى ذكر الطريقة التى حضر بها هؤلاء الضباط إلى منزل كمال الدين حسين وكيف علموا بوجوده فى منزله؟ ومن الواضح أن ضباط المدفعية المذكورين لم يحضروا إلى منزل كمال إلا بعد أن قام هو شخصيا باستدعائهم للحضور، ووفقاً لما سجله البغدادى فى مذكراته روى هو وكمال حسين لهؤلاء الضباط بصراحة موضوع قرارات ٢٥ مارس وكيف أنه كان هناك فريقان فى مجلس الثورة:

فريق يؤيد تلك القرارات وفريق آخر يعارضها ويرى إلغاء كل ما سبق صدوره من قرارات ديمقراطية، وأكد البغدادى للضباط أن على الثورة أن تستمر فى تحقيق أهدافها، ومن المناقشات التى دارت خلال ذلك الاجتماع الذى عقد بمنزل كمال الدين حسين تتضح لنا حقيقة الخطة المرسومة ومن أن قرارات ٢٥ مارس لم تكن إلا مؤامرة مبيته للإطاحة بالحياة الديمقراطية.

ولقد ذكر البغدادى أن بعض ضباط المدفعية الذين حضروا الاجتماع قالوا بصريح العبارة للبغدادى وكمال عقب إبلاغهم بقرارات ٢٥ مارس: «لقد فهمنا عندما علمنا بهذه القرارات أنكم تحرضوننا على القيام بثورة أخرى».

واعترف البغدادى صراحة أنه وزميله كمال الدين حسين طلبا من ضباط المدفعية الحاضرين العمل على إعداد أنفسهم والاتصال بباقى الضباط تمهيدا للقيام بهذه الثورة فى أقرب وقت، كما اعترف البغدادى أنه بادر أيضا

بالاتصال بضباط القوات الجوية وعندما وجدهم ثائرين ضد هذه القرارات طلب منهم أيضا الاستعداد للقيام بثورة أخرى جديدة.

وهكذا بدأ فريق من أعضاء مجلس الثورة فور انتهاء جلسة ٢٥ مارس وقبل نشر القرارات التى أصدرها المجلس فى الصحف أو إذاعتها من دار الإذاعة فى الاتصال بأعوانهم من الموالين لهم من ضباط القوات المسلحة لإثارتهم وتهييجهم ضد هذه القرارات التى كانت تعنى من وجهة نظرهم تصفية الثورة التى قام بها الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتحريضهم كى يتصلوا بزملائهم لإعداد أنفسهم للقيام بثورة جديدة.

وليس هناك من شك فى أن هذه الاتصالات لم تقتصر على البغدادى وكمال حسين التى لم ندر بها إلا بحكم اعتراف البغدادى بها فى مذكراته، فمن المتوقع أن هناك اتصالات أخرى لم نسمع بها جرت من أعضاء آخرين فى مجلس الثورة مع ضباط من أسلحتهم الذين كانوا من المعروفين بولائهم لهم، ومعظم هؤلاء الضباط من الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة نظرا لما تقلدوه من مناصب قيادية مهمة، أو ما اغتنموه من مكاسب مادية مجزية، أو من الذين يخشون تقديمهم إلى ساحة القضاء - لما اقترفوه من خطايا وآثام - مثل بعض ضباط الشرطة العسكرية وضباط السجن الحربى وغيرهم من المنتدبين فى الوزارات والمصالح المدنية.

ومما يدعو للأسف أن يبادر البغدادى وكمال الدين حسين بالقيام بهذه الاتصالات الخطيرة برغم أن مجلس الثورة لم يكن قد مضى سوى سويعات على موافقته بالأغلبية المطلقة (ثمانية أصوات ضد أربعة أصوات) على تلك القرارات، وكان من المعروف أن اللائحة الداخلية التى اتبعها مجلس الثورة منذ إنشائه شأنه فى ذلك شأن جميع المجالس والهيئات الأخرى تقضى بخضوع الأقلية لرأى الأغلبية واعتبار قرار المجلس ملزما للجميع.

ولا شك فى أننا نقدر للبغدادى شجاعته الأدبية وأمانته التى لا تنكر فى تدوين مذكراته إلى الحد الذى جعله يعترف بصراحة تامة بقيامه هو وزميله كمال الدين حسين بهذه الاتصالات الخطيرة مع ضباط من المدفعية

ومن القوات الجوية لتحريضهم على تهيئة أنفسهم للقيام بثورة جديدة حتى يتم إلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤، مما يدخل تحت بند (محاولة إحداث فتنة في القوات المسلحة) وهى جناية تعد من الجنايات الجسيمة فى قانون الأحكام العسكرية وعقوبتها هى الإعدام أو السجن المؤبد .

وفضلا عن ذلك فإننا نأخذ على البغدادى أنه تجاهل بتصرفاته هذه رأيه هو شخصيًا الذى كان يعتنقه فى بداية الثورة، والذى عبّر عنه فى الصفحة ٧٨ من مذكراته الجزء الأول عندما أبدى اعتراضه على اقتراح عبد الناصر بتعيين الرائد عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة، فقد قال بالحرف : « كنت أخشى أيضا من تولى عبد الحكيم عامر أمر الجيش أن يصبح الجيش في المستقبل أداة تدخل فى السياسة العامة ومدى خطورة هذا على مستقبل البلاد، لذا رأيت أن أعترض على اقتراح عبد الناصر مبينا أنه من الأفضل أن يتولى أمر الجيش ضباط محترفون للتفرغ له والابتعاد به عن السياسة وذاكرا أن الجيش إذا تدخل فى السياسة فسد الجيش وفسدت السياسة أيضا وإن هذه محصلة تجارب على مدى التاريخ » .

إن الاستعانة بضباط القوات المسلحة وحشدهم داخل مؤتمرات أسلحتهم لإسقاط قرارات ٥ مارس الديمقراطية - كما جرى فيما بعد - هى قضية سياسية لا علاقة لها بمهام القوات المسلحة، ومن المؤسف أن الذى أشرف على تنفيذ تلك الخطة هو عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة شخصيا وضباط مكتبه بالقيادة العامة، وكان ذلك بلا شك من الأخطاء الفادحة فى أزمة مارس ١٩٥٤، فقد نجم عن هذه التصرفات نتائج خطيرة فى المستقبل إذ فتح الباب بعد سنوات قلائل كى تتحول مجموعة المشير عبد الحكيم عامر التى أسقطت القرارات، والتى كان أبرزها المقدم شمس بدران وأعوانه إلى طاغوت مخيف يثير الرعب والرهبة فى القلوب، وإلى مركز قوة رهيب تمكنت

المجموعة بفضله من السيطرة لا على مقادير القوات المسلحة فحسب بل على مقادير العديد من أجهزة الدولة، مما أدى إلى احتدام الصراع على السلطة بين عبد الناصر والمشير عامر.

وقد تعرض الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة خلال مرحلة الستينيات لخطورة مجموعة المشير فى كتابه «حرب الثلاث سنوات» وأبرز دورها المؤثر فى هزيمة القوات المسلحة فى هزيمة يونيو ١٩٦٧، فورد ضمن أقواله ما يلى:

«كانت للقوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، وقد استخدمت هذه الأجهزة أسلوب القسر والتجاوز على القانون فى تطبيق هذه المهام، الأمر الذى سجل على القوات المسلحة وأجهزتها سلبيات - خاصة أجهزة المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية - وكان لتدخل القوات المسلحة فى الشئون الداخلية للدولة بشكل غير مألوف وما صاحب ذلك من إجراءات عنيفة تجاوزت كل الحدود تأثيرات ضارة على القوات المسلحة نفسها وعلى علاقتها بجماهير الشعب، وقد تأثرت القوات المسلحة تأثيرا سلبيا إذ ضعفت القدرة القتالية لها برغم التسليح الروسى الضخم، بالإضافة إلى التظاهر بالولاء الشخصى للمشير عامر ومجموعته وطغت المظهرية على الفاعلية الحقيقية».

العواقب الوخيمة للزج بالجيش فى السياسة

كان إعلان قرارات ٢٥ مارس يبدو للناس وكأنه مكسب عظيم للديمقراطية وانتصار ساحق لمحمد نجيب على معارضيه فى مجلس الثورة، ولكن واقع الأمر كان على خلاف ذلك تماما، فقد كانت القرارات بتطرفها المتعمد ومغالاتها المقصودة لا تستهدف فى الحقيقة منح الشعب المزيد من الديمقراطية، وإنما كان غرضها الحقيقى هو التراجع عن الديمقراطية وتحجيم دور محمد نجيب تمهيدا للتخلص منه نهائيا، وقد أصدر مجلس الثورة قرارات ٢٥

مارس التى كانت تعنى فى جوهرها تصفية ثورة ٢٣ يوليو وإلغاءها، على أمل أن تهب كل الطوائف والأفراد سواء كانوا من المؤيدين لبقاء الثورة عن عقيدة وإيمان، أم من الطبقة الجديدة التى عرفت باسم المنتفعين بالثورة للدفاع عنها والحيلولة دون عودة العهد السابق على الثورة بكل ما يحويه من نقائص ومثالب، فضلا عما كان يمثله من خطورة محققه بالنسبة لهم.

ولقد نجح مجلس الثورة فى استغلال مشاعر الخوف والقلق التى اجتاحت هذه الفئات وهؤلاء الأفراد خشية فقدانهم ما اكتسبوه من فوائد ومزايا، لتحريضهم وإغرائهم بشتى وسائل التحريض والإغراء لمقاومة هذه القرارات وللضغط على مجلس الثورة للمطالبة بإلغائها، وكان هذا الإلغاء يتضمن بالطبع إلغاء قرارات ٥ مارس التى سبقتها، وفى الوقت الذى استقبلت فيه جماهير الشعب العريضة قرارات ٢٥ مارس بكل مظاهر الحماسة والترحيب والابتهاج، وفى الوقت الذي كانت فيه مصر كلها تعيش جو الحرية استعداداً لانتخابات الجمعية التأسيسية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد، كان بعض أعضاء مجلس الثورة منهمكين فى اتصالاتهم السرية سواء داخل الجيش أم خارجه وفى رسم المخططات السرية للإطاحة بقرارات ٥، ٢٥ مارس على السواء -، وهى التى أصدروها هم أنفسهم - لا بهدف إلغاء هذه القرارات فحسب بل للتراجع التام عن الديمقراطية واستعادة مجلس الثورة لجميع سلطته الشمولية السابقة.

وكان المخطط الذي رسمه مجلس الثورة لإيجاد ضغط شعبى وعسكرى على المجلس لحمله على إلغاء قرارات ٥و٢٥ مارس ١٩٥٤ يتلخص فيما يلى:

١- تشويه صورة محمد نجيب وإضعاف شعبيته بين صفوف الجيش والشعب.

٢- تحريض الجيش وإثارته على اعتبار أن الهيئات والطوائف المدنية

المعادية للثورة تريد تصفيتها وإعادة الجيش إلى ثكناته، مما كان يعنى فقد العديد من الضباط لامتيازاتهم وتعريض البعض منهم للمساءلة والعقاب جزاء على ما اقترفوه من خطايا وآثام فى عهد الثورة.

٣- تحريض الطبقات العاملة واستفزازها بالإيحاء لهم أن تنفيذ قرارات ٢٥ مارس يعنى إلغاء الثورة وعودة نظام الحكم السابق، مما يهدد هذه الطبقات بزوال قوانين العمل والضمانات التى أوجدتها الثورة للحفاظ على حقوق العمال وحمايتهم من تعسف أصحاب العمل وتحكمهم فى أرزاقهم، وبالتالى دفع هذه الطبقات العاملة إلى الثورة ضد هذه القرارات والمطالبة بإلغائها.

٤- العمل على تحقيق الصلح والتهادن بين مجلس الثورة والإخوان المسلمين لضمان وقوف الإخوان موقفا سلبيا عندما ينجح مخطط مجلس الثورة فى إلغاء قرارات ٢٥ مارس، فلا يظهرون العداء للمجلس بتحريك المظاهرات الحاشدة لإرغامه على الرجوع عن قراره كما جرى الحال عند إعلان قراره بقبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤.

المحاولات لتشويه صورة محمد نجيب

كان تشويه صورة محمد نجيب وإضعاف مكانته سواء داخل الجيش أم فى نظر الشعب، ومحاولة تجريده من شعبيته الضخمة التى كان يحظى بها فى كل من مصر والسودان من أهم الأهداف التى تضمنتها خطة مجلس الثورة للتراجع عن قرارات ٢٥ مارس.

وقد عدل مجلس الثورة عقب التجربة الفاشلة التى مر بها فى أزمة فبراير ١٩٥٤ عن اتباع أسلوب الهجوم المباشر ضده الذى لم يؤد إلا إلى نتائج عكسية.

ففى إثر إعلان استقالة محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ نشرت جميع الصحف المصرية صباح ذلك اليوم، كما أذاعت دار الإذاعة نص البيان الذى

أصدره مجلس الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب من جميع الوظائف التى كان يشغلها، وقد تضمن هذا البيان كثيرا من الافتراءات التى كان يقصد منها الإساءة إلى محمد نجيب من جهة حقيقة دوره فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد ورد فى البيان أنه لم تكن له علاقة بالضباط الأحرار إلا قبل قيام الثورة بشهرين عندما أخطروه باختيارهم له قائدا للثورة، كما ذكروا أنه لم يعلم بقيام الثورة ليلة ٢٣ يوليو إلا عن طريق مكالمة هاتفية من الإسكندرية جرت بينه وبين مرتضى المراغى وزير الداخلية فى وزارة نجيب الهلالى.

وحرصا على تعرية محمد نجيب والقضاء عليه قضاء لا يقوم له من بعده قائمة، ولحمل الجماهير الساخطة على مجلس الثورة بسبب قبول استقالته على الانفضاض من حوله أذاع صلاح سالم وزير الإرشاد القومى بنفسه مساء يوم ٢٦ فبراير بيانا من دار الإذاعة بالقاهرة نشرته جميع الصحف فى اليوم التالى كال فيه الانتقادات العنيفة والاتهامات الشائنة لمحمد نجيب وزملائه بعبارات التهجم اللاذعة والتجريح الشديد ضده، لكن الأحداث سرعان ما أثبتت لمجلس الثورة مدى خطأ هذا الأسلوب، فإن البيانين اللذين أذيعا يومى ٢٥ و ٢٦ فبراير على لسان مجلس الثورة وعلى لسان صلاح سالم كان رد الفعل لكل منهما عكسيا تماما سواء فى مصر أم فى السودان، فقد قامت المظاهرات الضخمة فى القاهرة والخرطوم والمدن الكبرى صباح يوم ٢٧ فبراير للمطالبة بعودة محمد نجيب، وأصبح ما ورد فى بيان صلاح سالم موضعا لتندر الناس، خاصة ما رواه صلاح من أنه توجه فى يوم من أيام شهر ديسمبر ١٩٥٣ بعد أن انهارت أعصابه إزاء تصرفات محمد نجيب إلى السجن الحربى وأغلق على نفسه إحدى زنزاناته، فلما وصل النبأ إلى زملائه هرعوا إليه فى المساء وأخرجوه قسرا من الزنزانة بعد أن أمضى فيها يوما كاملاً.

ولكن الخطة الجديدة تحاشت تكرار أخطاء الماضى، وكان المخطط الذى رسمه مجلس الثورة فى مارس ١٩٥٤ هو شن الهجوم على محمد نجيب ومحاولة تجريحه وهز صورته أمام الرأى العام ولكن عن طريق طرف آخر بعيد

عن مجلس الثورة، ولم تكن هناك وسيلة لتحقيق ذلك الهدف أضمن من الصحافة التى كان لها بالطبع أقوى تأثير على الرأى العام فى ذلك الوقت.

وكان مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد الذى تم حله فى ١٧ يناير عام ١٩٥٣ بعد صدور قرار مجلس الثورة بحل جميع الأحزاب السياسية قد جرى تحديد إقامته فى منزله بحى جاردن سيتى فى أواخر عام ١٩٥٣ بقرار من مجلس الثورة كان يتضمن أيضا اعتقال بعض الزعماء السياسيين الآخرين.

وفى جلسة مجلس الثورة التى صدرت خلالها قرارات ٢٥ مارس تم الاتفاق على الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين تمشيا مع الروح الديمقراطية التى تضمنتها القرارات، وقد سجل محمد نجيب فى الصفحة ٢١٠ من كتابه «كلمتى للتاريخ» واقعة اتصاله الهاتفى بمصطفى النحاس التى استغلها مجلس الثورة ضده أسوأ استغلال فقال ما يلى:

«فى الصباح - يوم ٢٦ مارس - أردت التأكد شخصيا من تنفيذ قرارات الإفراج عن المعتقلين .. لم أعد أثق فى سلامة التنفيذ واتصلت بمنزل مصطفى النحاس وقلت له بعد التحية - لعلك راض الآن؟ فقال فى لهجته المعروفة - راضى على إيه .. أنتم أفرجتم عن كل الناس بينما ضوعفت الحراسة علىّ - وقلت له مطمئنا وقد غلبتنى الدهشة - إن شاء الله قريبا سيزول كل هذا العناء - وأنهيت المحادثة بسؤال تقليدى عن صحته وصحة السيدة حرمه، وكانت هذه المكالمة فيما بعد سببا فى إشاعة أراجيف نشرتها إحدى الصحف عن اتصالات سرية بينى وبين الأحزاب .. كانت المحادثة التليفونية قد سجلتها أجهزة المخابرات ودار بها بعض أعوان أعضاء مجلس الثورة يذيعونها على ضباط الجيش إثارة لهم وتدليلا على وجود اتفاق سرى بينى وبين الوفد».

وقد قام البغدادى بتسجيل حقائق عن هذه الواقعة فى الصفحة ١٥٦ من

مذكراته الجزء الأول تحت عنوان (حديث بين نجيب والنحاس) ورد فيه ما يلى :

« نشر فى جريدة أخبار اليوم يوم السبت ٢٧ مارس نص حديث تليفونى كان قد جرى بين محمد نجيب وبين مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، وكان رد فعل هذا الحديث فى الرأى العام سيئا مما أضعف مركز محمد نجيب ».

وهكذا كان يجرى التعامل بين مجلس الثورة ورئيسه محمد نجيب الذى اتضح أنه كان موضوعا تحت رقابة مشددة من جهازى المخابرات والمباحث العامة كانت تحصى عليه كل حركاته وسكناته، كما تقوم بتسجيل أحاديثه الهاتفية برغم أنه كان يتولى وقتئذ أكبر ثلاث رئاسات فى الدولة وهى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، ولم يسمع أحد من قبل أن رئيس دولة فى العالم قد وضع تحت رقابة أجهزة الأمن فى بلده لا لحمايته من أعدائه ولكن للتجسس عليه إلا فى هذه الآونة فى مصر.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تم تسليم أحد الشرائط الذى سجل عليه حديث هاتفى بينه وبين زعيم حزب الوفد إلى إحدى الصحف الكبرى وهى صحيفة أخبار اليوم لكى تنشر نص الحديث فى صدر صفحتها الأولى وتحت عناوين مثيرة، وبالإضافة إلى ذلك دار بعض الضباط من أعوان مجلس الثورة بشريط التسجيل على بعض وحدات الجيش لكى يسمع الضباط الحديث الهاتفى المسجل لقائدهم الأعلى.

اللجوء إلى اللعبة الخطيرة للبقاء فى الحكم

إن الخطة المدبرة لإثارة الجيش وتحريضه ضد قرارات ٢٥ مارس يمكن كشفها بوضوح فيما أورده البغدادى فى الصفحة ١٥٥ من مذكراته الجزء الأول والتى قال فيها ما يلى: « فى يوم السبت ٢٧ مارس ١٩٥٤ كانت هناك موجة سخط من أغلبية ضباط الجيش وأخذت وفودهم ومندوبو الوحدات المختلفة من الجيش الاتصال بنا مطالبين بإلغاء هذه القرارات ومتباحثين معنا عن الطريقة التى يمكن اتباعها ضد تنفيذها، فأوضحنا لهم أن يجتمع ضباط

كل وحدة لتأخذ ما تراه من قرارات ثم تبلغها إلى القائد العام للقوات المسلحة (عبد الحكيم عامر)، وهو بدوره يقوم بتبليغها إلى اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية، وعلى محمد نجيب في هذه الحالة أن يخضع للقرارات الواردة من الوحدات المختلفة للجيش».

وتثير هذه الفقرات من مذكرات البغدادى عن أزمة مارس ١٩٥٤ عدة قضايا مهمة يمكن إيجازها فيما يلى:

● كشف البغدادى من حيث لا يقصد بالطبع عن عنصر التدبير الذى جرى، والاتصالات الخفية التى حدثت بين أعضاء مجلس الثورة وأعوانهم فى الأسلحة والوحدات لإثارتهم وحملهم على إرسال وفود ومندوبين إلى مجلس الثورة للمطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس حيث لا يعقل بالطبع أن تنشر القرارات فى الصحف يوم الجمعة ٢٦ مارس وهو يوم عطلة رسمية، ثم لا تلبث أن تحدث موجة عامة من السخط من أغلبية ضباط الجيش فى اليوم التالى مباشرة وهو يوم السبت ٢٧ مارس، بحيث ترسل الأسلحة والوحدات على الفور وفودها ومندوبيها للمطالبة بإلغائها، إن هذا الأمر لا يمكن حدوثه بهذه الصورة ما لم يكن قد تم تدبيره وتنظيمه على مستوى مركزى، أى عن طريق ضباط من مجلس قيادة الثورة وبمعاونة من ضباط من مكتب القائد العام عبد الحكيم عامر.

وهناك ملاحظة مهمة تستوقف النظر وهو أنه فى كل تاريخ مجلس الثورة لم يحدث أن توافدت الوفود والمندوبون من أسلحة الجيش إلى المجلس للضغط عليه ولإرغامه على إلغاء قراراته إلا فى حالتين، ومن غرائب المصادفات أن كلا منهما كان يوافق يوم السبت ٢٧، وكانت الحالة الأولى صباح يوم السبت ٢٧ فبراير، ١٩٥٤ وكان الهدف من حضور الضباط إلى مقر القيادة العامة بكوبرى القبة هو مطالبة مجلس الثورة بإلغاء القرارات التى اتخذها، والتى أعلنها عبد الناصر على ضباط الفرسان فى الساعة الثالثة من صباح ٢٧ فبراير والتى كان أهمها إعادة محمد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية (كان مجلس الثورة قد سبق له إعلان قبول استقالته يوم ٢٥ فبراير) وتعيين خالد

محيى الدين رئيسا لوزارة مدنية وحل مجلس قيادة الثورة، أما الحالة الثانية فقد كانت يوم السبت ٢٧ مارس ١٩٥٤ وكان الهدف من حضور الضباط هذه المرة هو مطالبة مجلس الثورة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس.

والأمر الذى يسترعى الالتفات أنه فى الحالتين كانت القرارات المطلوب إلغاؤها تتضمن حل مجلس الثورة، ولهذا فإن الاستنتاج المنطقى الذى لا يحتاج إلى ذكاء هو أن مجلس الثورة كلما اضطر تحت أى ضغط من الضغوط إلى إصدار قرارات من ضمنها حل مجلس الثورة كان معظم أعضائه يسارعون بالاتصال سرا وبأسرع وسيلة ممكنة بأعوانهم وأنصارهم فى أسلحة الجيش ممن ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة، ليسرعوا بالحضور فى صورة الوفود والمندوبين الذين أرسلتهم الأسلحة والوحدات، وليقوموا بتمثيل دور الضغط على أعضاء المجلس للتراجع عن القرارات التى اتخذوها والتى كان أهمها حل مجلس الثورة، ومما يثبت ذلك أنه لم يحدث فى تاريخ المجلس حضور أى مندوبين أو وفود تمثل أسلحة الجيش ووحداته للمطالبة بإلغاء أى قرارات للمجلس إلا فى الحالتين السابقتين فقط، برغم صدور العديد من القرارات التى أثارت سخط الضباط واستياءهم بالفعل مثل قرار ترقية الرائد عبد الحكيم عامر إلى رتبة اللواء وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، قافزا بذلك أربع رتب مرة واحدة، أو مثل ما جرى من تعيين بعض ضباط مجلس الثورة وزراء فى الوزارات التى تشكلت بعد إعلان الجمهورية فى مصر وغير ذلك من أمثال هذه القرارات.

● برغم أن البغدادى أورد فى مذكراته خطورة استخدام الجيش كأداة تدخل فى السياسة على مستقبل البلاد، وأن الجيش إذا تدخل فى السياسة فسد الجيش وفسدت السياسة، فإن البغدادى ناقض نفسه عندما أوضح هو وزملاؤه يوم ٢٧ مارس لوفود ومندوبى الأسلحة أن الطريقة المثلى التى ينبغى اتباعها لإلغاء القرارات هى اجتماع ضباط كل وحدة لاتخاذ ما يرونه من قرارات وتبليغها إلى القائد العام الذى يبلغها بدوره إلى رئيس الجمهورية، إن هذه الطريقة إن كانت تصلح لبحث القرارات السياسية فى النوادى الحزبية

أوالمجالس المحلية أو النقابات المهنية فإنها بالقطع لا يمكن أن تكون هى الطريقة السليمة التى تتبع داخل أسلحة ووحدات الجيش التى من أول واجباتها المحافظة على النظام والانضباط العسكريين.

● إن الجو الذى يسود الاجتماعات المدنية لمناقشة القضايا السياسية المطلوب أن تتخذ فيها قرارات هو جو لا يتفق مطلقا مع النظم والتقاليد العسكرية، فمن المعتاد أن تكون السمة المميزة لمثل هذه الاجتماعات هى ظهور الآراء المتعارضة وقيام المناقشات الحادة والمجادلات العنيفة بين الذين يقومون بعرض آرائهم، وانقسام الحاضرين إلى مجموعات يتعصب كل منها لأحد الآراء أو للقرار المطلوب اتخاذه، فهل يجوز أن تحدث هذه المظاهر فى اجتماع عسكرى يحضره الضباط؟ وكيف يتيسر لقائد الوحدة أو مدير السلاح المحافظة على هيبة منصبه واحترامه أو السيطرة على جو الاجتماع فى وسط هذه الزوابع الهائلة من الهرج والمرج التى تحدث خلال المناقشات؟ وماذا يكون الحال داخل اجتماعات الوحدات العسكرية إذا ما حدثت اختلافات حادة فى الآراء بين بعض ضباط الوحدة وبعضهم؟ وماذا يكون الحال لو أسفرت القرارات التى ستصدر من أسلحة الجيش عن تعارض، فأيد بعضها قرارات ٢٥ مارس بينما شجبها واستنكرها البعض الآخر ثم حاول كل فريق فرض رأيه بالقوة؟ لا شك فى أنها لعبة خطرة ولم يكن يليق بأعضاء مجلس الثورة - فى سبيل الاحتفاظ بسلطانهم والبقاء فى مقاعدهم - الزج بالجيش فى الأمور السياسية دون أن يكترثوا باحتمال تعرض البلاد إلى ويلات الحرب الأهلية التى لا تبقى ولا تذر.

لماذا صدر قرار مجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين؟

فى ١٤ يناير ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بأن يجرى على جماعة الإخوان المسلمين القانون الذى سبق صدوره فى ١٧ يناير ١٩٥٣ بحل جميع الأحزاب السياسية فى مصر، وكان القانون المذكور قد تم تطبيقه على جميع الأحزاب السياسية وقتئذ فيما عدا جماعة الإخوان المسلمين التى استثنيت من ذلك القرار.

وقد أصدر مجلس الثورة بيانا مطولا أذيع مع قرار حل جماعة الإخوان المسلمين عدّد فيه الأسباب التى أدت إلى صدور قرار الحل، وكان مكونا من ثلاثة عشر بندا وشرح فيه المجلس تطور الأحداث ما بين الثورة والجماعة المنحلة منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى يوم صدور البيان، وفيما يلى ملخص لأهم ما تضمنه البيان المذكور:

« ١- فى صباح يوم الثورة طلب من المرشد العام إصدار بيان بتأييد الثورة ولكن المرشد بقى فى مصيفه بالإسكندرية ولم يحضر إلى القاهرة إلا بعد عزل الملك، وقد تم لقاء بين جمال عبد الناصر والمرشد فى منزل صالح أبو رقيق الموظف بالجامعة العربية وأحد أقطاب الإخوان فى بداية الثورة، وطلب خلاله المرشد أن يعرض عليه أى تصرف للثورة قبل إقراره، فرد عليه عبد الناصر بأن الثورة لا تقبل أن توضع تحت وصاية أحد.

٢- كان من أول أعمال الثورة إعادة التحقيق فى مقتل المرشد العام السابق الأستاذ حسن البنا (الذى اغتيل بتدبير السلطة فى عهد الملكية)، فتم القبض على المتهمين بينما كان المرشد لا يزال فى مصيفه بالإسكندرية.

٣- طالبت الثورة الرئيس السابق على ماهر فور تولية الوزارة بإصدار عفو شامل عن المعتقلين والمسجونين السياسيين وفى مقدمتهم الإخوان المسلمين، ونفذ هذا فعلا فور تولى الرئيس محمد نجيب الوزارة.

٤- حينما تقرر إسناد الوزارة إلى الرئيس محمد نجيب تقرر اشتراك الإخوان المسلمين فيها بثلاثة أعضاء، وعندما حدث اختلاف بين قيادة الثورة وقيادة الإخوان حول أسماء المرشحين للوزارة قرر الإخوان عدم الاشتراك فى الوزارة، وبعد تشكيل الوزارة وتولى الشيخ أحمد حسن الباقورى (أحد أقطاب الإخوان) وزارة الأوقاف صدر قرار من مكتب الإرشاد فى اليوم التالى بفصل الشيخ الباقورى من جماعة الإخوان المسلمين.

٥- عندما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢

قدم الإخوان إخطارا إلى وزير الداخلية باعتبارهم حزبا سياسيا، وقد نصحتهم الثورة بممارسة دعوتهم الإسلامية بعيدا عن السياسة وترددوا فى بادئ الأمر ثم استجابوا قبل انتهاء موعد تقديم الإخطارات، وطلبوا من عبد الناصر مساعدتهم في تصحيح الأخطاء واعتبار جماعتهم هيئة وليست حزبا، وجرى التصحيح بالفعل بعد مقابلة تمت بين عبد الناصر والمرشد فى مكتب الأستاذ سليمان حافظ وزير الداخلية.

٦- فى صبيحة يوم صدور قرار حل الأحزاب (فى ١٧ يناير ١٩٥٣) حضر إلى مكتب عبد الناصر صلاح شادى ومنير الدلة (من أقطاب الإخوان) وطلبا منه إشراك الإخوان فى الوزارة، ولما رفض ذلك طالباه بتكوين لجنة من الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها كشرط للحصول على تأييد الإخوان للثورة، فكرر عليهم عبد الناصر ما سبق أن قاله للمرشد العام (فى أول لقاء بينهما) بأن الثورة لا تقبل أى وصاية من أحد، وكانت هذه الحادثة نقطة التحول فى موقف الإخوان من الثورة وحكومة الثورة، إذ دأب المرشد بعد ذلك على إعطاء تصريحات صحفية مهاجما فيها الثورة وحكومتها فى الصحافة الداخلية والخارجية، كما صدرت الأوامر شفويا إلى هيئات الإخوان بالظهور بمظهر الخصم المتحدّى فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة.

٧- عندما أنشئت هيئة التحرير وفى لقاء تم بين عبد الناصر والمرشد فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة قال المرشد إنه لا لزوم لهيئة التحرير مادام الإخوان قائمين، ولما ذكر عبد الناصر أن فى البلاد من لا يرغب فى الانضمام للإخوان وأن المجال متسع فى العمل أمام الهيئتين عبّر المرشد عن عدم تأييده لهيئة التحرير، وبدأ منذ اليوم فى محاربتها وإصدار أوامره بإثارة الشغب واختلاق المناسبات لإيجاد جو من الخصومة بين أبناء الوطن الواحد.

٨- فى شهر مايو ١٩٥٣ ثبت لرجال الثورة حدوث اتصالات بين بعض

الإخوان المحيطين بالمرشد والإنجليز، وقد أبدى عبد الناصر استياءه من هذه الاتصالات عندما التقى مع المرشد نظرا لأن تحدّث رجال من الإخوان مع الإنجليز في القضية الوطنية يدعو إلى التضارب في القول وإظهار البلاد بمظهر الانقسام، خاصة أن تلك الاتصالات قد حدثت بينما كان وفد المحادثات المصرى يتباحث رسميا مع الوفد البريطاني.

٩- في أوائل شهر يونيو ١٩٥٣ ثبت لإدارة المخابرات أن خطة الإخوان قد تحولت كي تبث نشاطها داخل قوات الجيش والبوليس بهدف عمل تنظيم سرى بين الإخوان وضباط الجيش وعمل تشكيلات بين ضباط البوليس، وكان الغرض من ذلك إخضاع أكبر عدد من ضباط الجيش والبوليس للأوامر التى تصدر من المرشد، كما امتد النشاط إلى صفوف الوحدات لتجميع أكبر عدد من ضباط الصف ليكونوا تحت إمرة المرشد وإشعارهم أنهم القوة الحقيقية فى وحدات الجيش. وعلى الرغم من التحذير والإنذار اللذين وجههما عبد الناصر لقيادة الإخوان للكف عن هذا النشاط الذى يعرّض سلامة البلاد للخطر، فإن العمل استمر حثيثا بين صفوف الجيش والبوليس وأصبح الكلام فى الاجتماعات الدورية يأخذ طابعى الصراحة والحقد، كما كان البحث خلال هذه الاجتماعات منصبّا عن أفضل الطرق لقلب نظام الحكم.

١٠- بعد تعيين الأستاذ الهضيبى مرشدا للإخوان عمل على إبعاد الجهاز السرى الذى كان موجودا برئاسة عبد الرحمن السندى لعدم ثقته به، معلنا أنه لا يوافق على التنظيمات السرية لأنه لا سرية فى الدين، ولكنه لم يلبث أن بدأ فى تكوين تنظيمات سرية جديدة تدين له بالولاء والطاعة، كما عمل على ضم أفراد من النظام السرى القديم إلى الجهاز الجديد، وفى هذه الظروف المريبة قتل المهندس السيد فايز عبد المطلب بواسطة صندوق من الديناميت وصل إلى منزله على أنه هدية من الحلوى بمناسبة المولد النبى الشريف، وقتل معه بسبب الحادث شقيقه الصغير البالغ من العمر تسع سنوات وطفلة صغيرة كانت تسير تحت الشرفة التى انهارت نتيجة للانفجار.

١١- نتيجة لتلك الأعمال حدث الانقسام الأخير بين الإخوان واحتل فريق منهم دار المركز العام، وحضر إلى منزل عبد الناصر بعد منتصف ليل ذلك اليوم الشيخ محمد فرغلى والأستاذ السعيد رمضان (من أقطاب الإخوان) مطالبين بالتدخل ضد الفريق الآخر، ولكن عبد الناصر رفض تدخل الثورة بالقوة لنصرة فريق على فريق ونادى بضرورة تصالح الفريقين وتصفية ما بينهما من خلافات، وطلب الشيخ فرغلى من عبد الناصر أن يكون واسطة بين الفريقين، وتم اجتماع عند ظهر اليوم التالى بمنزل عبد الناصر لهذا الغرض حضره مندوبون من الطرفين، وبدأ الطرفان يتعاتبان ثم اتفق على تشكيل لجنة من الإخوان للبحث فيما نسب إلى الإخوان الأربعة المفصولين على ألا يعتبروا مفصولين وإنما تحت التحقيق ولكن ذلك الاتفاق لم ينفذ.

١٢- فى يوم الأحد ١٠ يناير ١٩٥٤ ذهب الأستاذ حسن العشماوى العضو العامل بجماعة الإخوان إلى منزل مستر كريزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية فى الصباح ثم عاد لزيارته أيضا فى اليوم نفسه، واستمرت المقابلة بينهما من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى الساعة الحادية عشرة مساء، وهذه الحلقة من الاتصالات بالإنجليز تكمل الحلقة الأولى (التى جرت فى شهر مايو ١٩٥٣) والتى روى تفاصيلها الدكتور محمد سالم (أحد أعضاء الإخوان).

١٣- كان آخر مظهر من مظاهر النشاط المعادى من جماعة الإخوان هو الاتفاق على إقامة احتفال بذكرى المنيسى وشاهين (من شهداء المقاومة ضد الإنجليز فى القناة قبل الثورة) يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ فى جامعتى القاهرة والإسكندرية فى وقت واحد، وصدرت التعليمات للإخوان من قيادتهم بأن يستغلوا هذه المناسبة استغلالا سياسيا لصالحهم وليثبتوا للمسئولين أن زمام الجامعة فى أيديهم وحدهم، وتم اجتماع لهذا الغرض برياسة عبد الحكيم عابدين حضره حسن دوح المحامى ومن الطلاب محمود أبو شلوع ومصطفى البساطى.

وفى صباح ١٢ يناير ١٩٥٤ عقد المؤتمر وتكتل الإخوان فى حرم الجامعة

وسيطروا على الميكرفون وتحرشوا بالطلاب الآخرين الذين قدموا من منظمات الشباب بالمدارس الثانوية، وانتظم الحفل وألقيت كلمات من مدير الجامعة وبعض الطلاب، وفجأة حضر إلى الاجتماع بعض الطلبة من الإخوان وهم يحملون على الأكتاف (نواب صفوى) زعيم جماعة فدائيان إسلام فى إيران (اشترك صفوى فى قتل الجنرال رازمارا رئيس وزراء إيران عام ١٩٥٣ وحكم عليه بالإعدام فى يناير ١٩٥٦ لاشتراكه فى مؤامرة لقلب نظام الحكم فى إيران والشروع فى قتل حسين علاء رئيس الوزراء الإيرانى وقتئذ ونفذ فيه الحكم)، وقد ساد الشغب نتيجة لذلك وحدث اشتباك شديد بين الفريق المنتمى للإخوان والفريق المنتمى لمنظمات الشباب استخدم فيه فريق الإخوان العصى والكرابيج وقلبوا عربة الميكرفون وأحرقوها وأصيب البعض إصابات مختلفة ثم تفرق الجميع.

وقد ظن المرشد وأعوانه أن المسئولين غافلين عن أمرهم لذا نعلن باسم الثورة التى تحمل أمانة أهداف هذا الشعب أن مرشد الإخوان ومن حوله قد وجهوا نشاط هذه الهيئة توجيها يضر بكيان الوطن ويعتدى على حرمة الدين، ولن تسمح الثورة أن تتكرر فى مصر مأساة رجعية باسم الدين ولا أن يستغل الدين فى خدمة الأغراض والشهوات وستكون إجراءات الثورة حاسمة وفى ضوء النهار وأمام المصريين جميعا».

الاتصالات السرية لعبد الناصر مع الهضيبى داخل السجن الحربى

عقب صدور قرار مجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ تم اعتقال المرشد العام حسن الهضيبى ومعظم أعضاء مكتب الإرشاد، فضلا عن عدد كبير من أعضاء الجماعة البارزين فى القاهرة والأقاليم، وأعلن زكريا محيى الدين عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية وقتئذ أن عدد المعتقلين منهم بلغ ٤٥٠ فردا، وأن التحقيق يجرى معهم وأن الحالة هادئة تماما فى جميع أنحاء البلاد.

وقد تم توزيع المعتقلين على ثلاثة سجون هى: القلعة والسجن الحربى بالقاهرة وسجن العامرية بالقرب من الاسكندرية، بينما وضع ضباط الجيش

المنتمين للإخوان المسلمين الذين تم اعتقالهم فى سجن الأجانب الذى كان يقع في ميدان باب الحديد (رمسيس حاليا) وقد أزيل هذا السجن فى أواخر الخمسينيات وأقيمت مكانه بناية شاهقة .

وفى ١٦ مارس أى بعد شهرين من قرار اعتقال الإخوان تمكن المرشد العام حسن الهضيبى من تسريب رسالة من السجن الحربى كانت موجهة منه إلى اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسا للوزراء، وقد نشرت صحيفة المصرى نص هذه الرسالة التى كان من ضمن ما تضمنته ما يلى :

«إن مجلس الثورة قد أصدر قرارا فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ بأن يجرى على جماعة الإخوان المسلمين قانون حل الأحزاب السياسية، ومع ما فى هذا القرار من مخالفة لمنطوق القانون ومفهومه فقد صدر بيان نسب إلينا فيه أفحش الوقائع وأكثرها اجتراء على الحق واعتقلنا ولم نخبر بأمر الاعتقال ولا بأسبابه، وقيل يومئذ إن التحقيق فى الوقائع التى ذكرت به سيجرى علنا فاستبشرنا بهذا القول لأننا انتظرنا أن تتاح لنا فرصة الرد عليه لنبين أن ما اشتمل عليه كله على الصورة التى جاءت به – لا حقيقة له –، فيعرف كل إنسان قدره ويقف عند حده ولكن ذلك لم يحصل .

وقد استمرت حركة الاعتقالات طوال شهرين كاملين حتى امتلأت المعتقلات والسجون بطائفة من أطهر رجالات البلد وشبابها بلغوا عدة آلاف لكثير منهم مواقف فى الدفاع عن البلاد وعن حرياتها شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ولم يكتفوا بالكلام كما يفعل كثير من الناس، أما كيفية الاعتقال ومعاملة المعتقلين فلن نعرض لها هنا، وإن ما دعوتم إليه من الاتحاد وجمع الصفوف لا يتفق وهذه الأحوال، فإن البلاد لا يمكن أن تتحد وتجتمع صفوفها وهذه المظالم وأمثالها قائمة» .

وفى ٢٤ مارس ١٩٥٤ نشرت الصحف المصرية بيانا صدر عن ستة من أعضاء الإخوان الذين سبق لمكتب الإرشاد فصلهم من عضوية الجماعة، وهم : صالح عشماوى والشيخ محمد الغزالى (اللذان فصلا فى ٩ ديسمبر ١٩٥٣)

لم يخبرنا جمال حماد ماذا فعل نجيب بشأنهم؟!

وعبد الرحمن السندى وأحمد عادل كمال ومحمود الصباغ وأحمد زكى حسن (الذين فصلوا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣)، وكان البيان يطالب المسئولين بإعادة جماعة الإخوان بأعضائها وقيادتها وأن ترد إليها جميع دورها وأموالها وأن يفرج عن جميع المعتقلين مدنيين وعسكريين، وكان هدف الذين أصدروا هذا البيان - كما ذكروا - هو محاولة إزالة الخلاف القائم بينهم وبين قيادة الإخوان، وأن يظهروا للناس أن المحنة الأخيرة قد وحدت بين صفوف الإخوان وأن الجميع أصبحوا يدا واحدة وجبهة متحدة.

وكان أحد البنود الرئيسية فى المخطط الذى وضعه مجلس الثورة للإطاحة بقرارات مارس الديمقراطية هو محاولة عقد صلح وتهادن مع الإخوان المسلمين لضمهم إلى صفهم فى الصراع المحتدم على السلطة بينهم وبين اللواء محمد نجيب، أو على الأقل ضمان تحييدهم ووقوفهم موقفا سلبيا فى ذلك الصراع، فلا ينحازون إلى جانب محمد نجيب كما جرى فى أزمة فبراير ١٩٥٤ مما أدى إلى خروجه منها ظافرا منتصرا.

وقد ساعد عبد الناصر والمجلس على تنفيذ تلك الخطة وجود معظم قيادات الإخوان المسلمين داخل السجون والمعتقلات منذ منتصف يناير ١٩٥٤، وهى فترة كانوا يتعرضون فيها لمعاملة سيئة ومهانة بالغة كان أهونها الضرب المبرح والشتائم البذيئة من زبانية السجون، وخاصة من زبانية السجن الحربى الذين تخصصوا فى عمليات السحل والتعذيب وذاعت شهرتهم بحكم شدة قسوتهم وبعدهم عن الإنسانية، وقد أثرت الإهانات وعمليات التعذيب بالطبع على معنويات المعتقلين والمسجونين من الإخوان المسلمين، مما جعل استعدادهم لتلقى دعوة عبد الناصر بنسيان الماضى وبدء صفحة جديدة من التعاون بين الطرفين أيسر سبيلا عن ذى قبل تخلصا من آلام التعذيب وسوء المعاملة ومهانة الاعتقال الذين أفقدتهم حريتهم وكرامتهم.

وقد وقع اختيار عبد الناصر على محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى السابق ليكون مندوبه فى إجراء الاتصالات بينه وبين المرشد العام حسن الهضيبى الذى كان معتقلا وقتئذ فى السجن الحربى.

ويبدو أن السبب فى تفكير عبد الناصر بعدم إسناد هذه المهمة إلى واحد من أعضاء مجلس الثورة أو الوزراء هو حرصه على أن تتم هذه الاتصالات مع الإخوان المسلمين بصورة سرية، وعن طريق أحد الوزراء السابقين بعيدا عن هيئة الحكم حتى لا تؤثر على مركزه فى حالة فشلها، فقد كان من المحتمل أن يرفض قادة الإخوان دعوته للتفاهم بينهما بعد أن قام بحل جماعتهم ووجه إليهم فى بيان رسمى أخطر التهم، ثم قام بعد ذلك بإلقائهم فى غياهب السجون كى يعانوا مرارة الإهانات وقسوة التعذيب وسوء المعاملة.

ولكن الذى حدث أن قيادة الإخوان تلقت بالقبول دعوة عبد الناصر لهم بتناسى الماضى بآلامه وأحقاده، وأن يبدأ الإخوان المسلمون وقادة الثورة عهدا جديدا من التعاون والتآزر لصالح الوطن والوقوف ضد المحتل الغاصب الذى كان يماطل وقتئذ فى جلاء قواته الضخمة عن منطقة السويس.

وخلال اللقاءات التى تمت بين محمد فؤاد جلال والمرشد العام حسن الهضيبى داخل السجن الحربى والتى حضرها بعض أعضاء مكتب الإرشاد الذين كانوا أيضا رهن الاعتقال بهذا السجن، أخطر المرشد العام مندوب عبد الناصر أنه يقبل دعوته للتعاون ولكن بشروط كان أهمها وجوب إلغاء قرار حل جماعة الإخوان المسلمين والإفراج فورا عن جميع المعتقلين من الإخوان سواء كانوا مدنيين أو عسكريين مع إعادة من فصل من العسكريين إلى الخدمة العسكرية، كما طالب الهضيبى بضرورة زوال الأثر الذى ترتب على بيان مجلس الثورة الذى صدر يوم ١٤ يناير ١٩٥٣، والذى امتلأ بالاتهامات الجسيمة ضد الإخوان بطريقة تغنى الإخوان عن التعرض لمناقشة ذلك البيان لتفنيد ما حواه من اتهامات ضدهم.

سيناريو الأحداث الذى وضعه عبد الناصر لأزمة مارس

قد يعتقد البعض أن أزمة مارس بدأت يوم الخميس ٢٥ مارس عقب إصدار مجلس قيادة الثورة القرارات الستة التى اشتهرت باسم قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤، والتى كانت تعنى فى مضمونها تصفية ثورة ٢٣ يوليو وعودة البلاد إلى الأوضاع السيئة التى كانت عليها قبل قيام الثورة بكل مفاسدها وشرورها - وفى واقع الأمر أن أزمة مارس قد بدأت فى الساعة السادسة مساء يوم السبت ٢٧ فبراير ١٩٥٤ بالقرار الذى أجبر مجلس الثورة على اتخاذه يومئذ تحت ضغط الجماهير وجانب كبير من الجيش، والذى أخذت دار الإذاعة فى إعلانه على فترات متتالية وهى تزف التهانى إلى الشعب المصرى وهو عودة اللواء محمد نجيب إلى السلطة وإلى رئاسة الجمهورية بعد حوالى ٦٠ ساعة فقط من إعلان مجلس الثورة قبول استقالته من جميع الوظائف التى كان يشغلها، وتعيين البكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء.

وكانت عودة محمد نجيب ظافرا منتصرا بهذه الطريقة وبتأييد من الشعب والجيش بمثابة عاصفة زلزلت كيان مجلس الثورة، فقد أضعفت مكانته وهيبته وبثت اليأس والإحباط فى نفوس أعضائه، وقد عبر البغدادى فى الصفحة ١١١ من مذكراته الجزء الأول عن حقيقة مشاعر أعضاء المجلس فى هذا الوقت فقال:

« وفى الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر اتصل بى صلاح سالم وطلب منى أن نلتقى فى مبنى القيادة لنناقش إعلان عودة محمد نجيب، لأن البلد على حد قوله على شفا بركان وأن الكثيرين من مناهضى الثورة سيعملون على استغلال هذا الوقت، ومررت على حسن إبراهيم بمنزله وذهبنا معا إلى مبنى القيادة، وفى لحظة وصولنا أعلن فى الإذاعة عن عودة محمد

نجيب رئيسا للجمهورية فأخذ صلاح سالم وجمال سالم فى البكاء بكاء مرا لشعورهما بالهزيمة وانتصار محمد نجيب».

كما وصف البغدادى فى الصفحة ١١٥ من مذكراته الجزء الأول الوضع السيئ الذى غدا عليه مجلس الثورة بعد عودة محمد نجيب إلى السلطة فقال:

«لقد خلوت بنفسى لأفكر فيما وصل إليه حال مجلس قيادة الثورة، وقد وجدت أن روح الانقسام بدأت تدب بين أفراده وأن البعض منهم تملكه الملل لأنه لم يحدد له عمل كحسن إبراهيم، وهذه الروح أيضا بدأت تتسرب إلى نفسية صلاح سالم بعدما شعر بموقف الشعب منه بعد إذاعته البيان المضاد لمحمد نجيب، كما أن كمال الدين حسين كان يشعر ويعتقد أنه من الأفضل لنا الانسحاب من الميدان اليوم قبل غد صونا للقوات المسلحة وخوفا من حدوث انقسام فيها، وأما أنور السادات فإنه يتمنى ترك البلاد لمحمد نجيب وأن يهاجر إلى الخارج، وأما جمال سالم فلم يصل إلى رأى بعد وزكريا وحسين الشافعى لم تتح لى الفرصة لأتحدث إليهما بعد عودة محمد نجيب حتى أتعرف منهما على رأيهما فيما نحن فيه».

هكذا كان حال مجلس الثورة وفقا لوصف البغدادى له والذى يدل بوضوح على مدى ما أصاب أعضاء المجلس من إحباط وانهيار بعد عودة محمد نجيب، إلى الحد الذى جعل البعض يجهش بالبكاء وجعل البعض الآخر يفكر فى الانسحاب من الميدان أو الهجرة إلى خارج البلاد وترك الأمور لمحمد نجيب ولكن الوحيد من أعضاء المجلس الذى لم يصبه الإحباط واليأس كان جمال عبد الناصر فقد صمم على المقاومة والعمل على استعادة الموقف لمصلحته معتمدا على قدراته الذاتية وحدها - بعد أن أدرك مدى ضعف وتخاذل زملائه -، ومسخرا فى سبيل تحقيق هدفه ما كان يتميز به من مواهب وكان أهمها الذكاء والدهاء وسعة الأفق وما كان يتسم به من صفات كان

أهمها الصبر ومضاء العزيمة، فضلا عن المهارة الفائقة فى التخطيط والقدرة على المناورة.

وقد وصف البغدادى فى الصفحة ١١٦من مذكراته حقيقة موقف عبد الناصر فى ذلك الوقت فقال:

«كان جمال عبد الناصر يريد أن يدخل المعركة وأن يترك له المجلس حرية التصرف دون الرجوع إليه، وفى هذا كل الخطورة لأن المسئولية مشتركة والبلد بلدنا جميعا ورأى الجماعة أحسن من رأى الفرد، وأعتقد أن الدافع له هو حب البقاء والعمل على استرداد ما فقده بعد الفشل فى القضاء على محمد نجيب».

وبصرف النظر عما ذكره البغدادى فى الفقرة السابقة من أن المسئولية مشتركة وأن رأى الجماعة أحسن من رأى الفرد فإن عبد الناصر بمفرده تمكن بفضل مهارته ودهائه من تدبير وتخطيط كل ما جرى من أحداث خلال أزمة مارس ١٩٥٤، وكان هو كاتب السيناريو والمخرج معا ولم يكن باقى أعضاء مجلس الثورة سوى الممثلين الذين وزع هو عليهم الأدوار للقيام بأدوارهم وفقا لتعليماته، وقد أسند إلى بعضهم أدوارا مهمة بينما قام البعض الآخر بأداء أدوار الكومبارس، وقد نفذ الجميع السيناريو الذى وضعه عبد الناصر والذى لاقى ذروة النجاح، إذ أتاح له فى النهاية الفرصة التى كان ينشدها لتحقيق كل أهدافه ولكى يصبح هو مجلس الثورة ومجلس الثورة هو عبد الناصر،كما اعترف البغدادى بذلك فى الصفحة ١٦٩ من مذكراته الجزء الأول حيث قال:

«كان موعد انعقاد مجلس الوزراء يوم ٣١ مارس ١٩٥٤، وطلب منى جمال سالم المرور عليه لنذهب إلى الاجتماع معا، وفى أثناء طريقنا إلى المجلس تكلمنا عن الموقف الداخلى بمجلس قيادة الثورة وأن البعض من أعضائه ليس لهم رأى ويصوتون دائما فى جانب رأى جمال عبد الناصر،

والذى أصبح بذلك هو رأى الأغلبية فى أغلب الأوقات، ولم يحاول أحد من هؤلاء البعض أن يناقش أو يتفهم أى رأى آخر ولم يتقدم أيضا بأى رأى فى أى يوم من الأيام، ولقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبد الناصر كما أن عبد الناصر نفسه قد أصبح كثيرا ما يتصرف فى مسائل تمس السياسة العامة دون الرجوع إلى المجلس والمجلس لا يعترض على هذه التصرفات ».

كيف تم لعبد الناصر تحييد الإخوان المسلمين؟

كانت الاتصالات السرية بين عبد الناصر والمرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبى فى السجن الحربى تدور منذ أوائل الأسبوع الثالث من شهر مارس ١٩٥٤ عن طريق المندوب الذى اختاره عبد الناصر وهو محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى (الإعلام) السابق، وقد حضرها إلى جانب المرشد بعض أعضاء مكتب الإرشاد الذين كانوا أيضا رهن الاعتقال بالسجن الحربى، وكان عبد الناصر يستهدف منها عقد صلح وتهادن مع الإخوان المسلمين لضمهم إلى صفه فى الصراع المحتدم على السلطة بينه وبين محمد نجيب، أو على الأقل أن يضمن وقوفهم موقفا سلبيا فلا ينحازون إلى جانب محمد نجيب كما جرى فى أزمة فبراير ١٩٥٤، وقد تلقت قيادة الإخوان فى السجن الحربى دعوة عبد الناصر لهم بتناسى الماضى والبدء فى عهد جديد من التعاون بينهم وبين قادة الثورة لمصلحة البلاد بالقبول وللوقوف فى وجه المحتل الغاصب الذى كان يماطل وقتئذ فى جلاء قواته الضخمة عن منطقة قناة السويس، ولا شك فى أن هذا الاتفاق الذى جرى فى ذلك التوقيت بين عبد الناصر وقيادة الإخوان كان من أبرع الضربات السياسية التى حققها عبد الناصر على المسرح السياسى فى مصر، ويدل بوضوح على مدى ما يتمتع به من دهاء وسعة حيلة.

وكان يوم الخميس ٢٥ مارس يوما مشهودا فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو، ففى الصباح الباكر استقبل عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى وزير الإرشاد القومى السابق محمد فؤاد جلال الذى كان ممثله فى الاتصالات السرية التى

دارت بشكل غير مباشر بين عبد الناصر وقيادة الإخوان المسلمين داخل أسوار السجن الحربى، وتباحث عبد الناصر مع فؤاد جلال فى الشروط التى اشترطها المرشد العام حسن الهضيبى لكى يقبل دعوة عبد الناصر للإخوان بالتعاون مع مجلس الثورة، وعقب انتهاء المقابلة توجه فؤاد جلال مباشرة إلى السجن الحربى حيث عقد اجتماعا مع المرشد العام وبعض أعضاء مكتب الإرشاد، وأبلغ فؤاد جلال قادة الإخوان أن عبد الناصر وافق على جميع شروطهم وأنه تبعا لذلك أصدر أمره بالإفراج عن جميع المعتقلين من الإخوان اعتبارا من اليوم -الخميس-، كما وعد بأن يقوم بزيارة شخصية للمرشد العام حسن الهضيبى فى منزله عقب الإفراج عنه مباشرة لتهنئته، وليلتقى عنده بقيادات الإخوان حتى تكون هذه الزيارة بمثابة رد اعتبار للجماعة واعتراف ضمنى أمام الرأى العام بأن الاتهامات التى وردت فى بيان مجلس الثورة ضد الإخوان المسلمين والذى نشر على نطاق واسع يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ مع قرار حل الجماعة لم تكن فى معظمها صحيحة.

وفى الوقت الذى كان فيه فؤاد جلال ممثل عبد الناصر يختتم مباحثاته مع زعماء الإخوان المسلمين داخل السجن الحربى لتأكيد الاتفاق الذي تم بين عبد الناصر وقيادة الإخوان على نسيان الماضى وبدء عهد جديد بين الطرفين من التعاون والوفاق، وبالتالى ضمان تحييدهم فى المواجهة المنتظر أن تنشب بعد ٤٨ ساعة فقط والتى سوف تحسم الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر لمصلحة الأخير، كان عبد الناصر يحضر الاجتماع التاريخى الذى عقده مجلس الثورة فى التوقيت ذاته فى مقر المجلس بالجزيرة، والذى أعد عبد الناصر العدة لكى يقدم خلاله اقتراحه المفاجئ الذي كان يعنى تصفية الثورة تحت ستار إقامة الحياة الديمقراطية الكاملة، كما كان يعنى عودة الوضع السياسى إلى ما كان عليه قبل الثورة، مما كان كفيلا بإثارة فئات عديدة من الشعب ضده، وكانت موافقة المجلس على هذا الاقتراح بالأغلبية ثم إصداره

في الشكل الذي اشتهر باسم قرارات ٢٥ مارس بمثابة المفجر الذى أشعل أزمة مارس ١٩٥٤، وبذا نفذ عبد الناصر تخطيطه المرسوم بإشعال الأزمة وتصعيدها إلى الذروة ثم تحريض ضباط الجيش والعمال للثورة ضد قرارات ٥ و ٢٥ مارس على السواء، فى الوقت الذى تمكن فيه من استبعاد أخطر أعدائه وقتئذ وهم الإخوان المسلمون عن المسرح السياسى إلى حين تحقيق أهدافه التى كان أهمها التخلص من محمد نجيب والسيطرة التامة على مجلس الثورة والهيمنة الكاملة على جميع السلطات فى البلاد، كى يتفرغ للقضاء على أعدائه وهم الإخوان المسلمون والشيوعيون وأقطاب الأحزاب القديمة، وهو الأمر الذي جرى بالفعل، هذا ولم يتوان عبد الناصر فى تنفيذ وعوده لقيادة الإخوان حرصا على الاتفاق الذى تم معهم فى الصباح عن طريق ممثله فؤاد جلال، ففى خلال يومى الخميس ٢٥ والجمعة ٢٦ من مارس أفرجت السلطات عن حوالى ٥٠٠ معتقل من الإخوان من سجون القلعة والعامرية، والسجن الحربى، وكان الاستثناء الذى جرى هو عدم الإفراج عن ضباط الجيش من الإخوان الذين كانوا معتقلين بسجن الأجانب وهم المقدمان عبد المنعم عبد الرءوف وأبو المكارم عبد الحى والرواد معروف الحضرى وحسين حموده وجمال ربيع، وقد تم ترحيلهم إلى السجن الحربى فى ٢٨ أبريل ١٩٥٤، ولكن المقدم عبد المنعم عبد الرءوف تمكن من الهروب من السجن فى مايو ١٩٥٤ ثم من مغادرة مصر واللجوء إلى لبنان، بينما أفرج عن الضباط الأربعة الباقين فى ٢٩ يونيو ١٩٥٤ أى بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الإفراج عن زملائهم المدنيين.

وقبل أن ينتصف ليل ذلك اليوم -الخميس- نفذ عبد الناصر وعده الآخر للإخوان، فقد توجه وبرفقته صلاح سالم إلى منزل المرشد العام حسن الهضيبى الكائن بحى الروضة لتهنئته بالإفراج عنه، والتقى خلال هذه الزيارة

مع معظم أعضاء مكتب الإرشاد وعدد كبير من أقطاب الإخوان، وكان من بينهم بعض الأعضاء الذين سبق فصلهم من عضوية الجماعة مثل صالح عشماوى.

وكان الجو الذى ساد الزيارة يتسم من جانب الإخوان بالفتور والتحفظ، إذ إن معظم الحاضرين كان قد أطلق سراحهم منذ ساعات قلائل فقط وكانوا يلتقون لأول مرة مع المسئول الأول عن إلقائهم فى غياهب السجون حيث ذاقوا آلام الاعتقال وأهوال التعذيب دون ذنب أو جريرة، وانعكس هذا الشعور بالذنب على عبد الناصر فحاول تلطيف الجو بالتودد إلى أصدقائه القدامى من الإخوان ومداعبتهم، وحينما افتقد صديقه القديم حسن العشماوى وسأل عنه وقيل له أنه غاضب بسبب سلوكه معه ومع الإخوان ضحك عبد الناصر وقال: زعلان ليه؟ أنا شهرته فى الجرايد بما يساوى عشرة آلاف جنيه.

وكان حسن العشماوى قد صدم عقب اعتقاله مع باقى الإخوان فى يناير ١٩٥٤ عقب قرار حل الجماعة صدمة عنيفة فى عبد الناصر كما أصابه العجب والاستنكار حينما وجهت إليه النيابة العامة تهمة إحراز أسلحة وذخائر ضبطت فى مخزن يقع فى (عزبة مباشر) بالشرقية في جراج المنزل الخاص بوالده وزير المعارف السابق محمد العشماوى بقصد قلب نظام الحكم، فلم يكن يتخيل أن يكون جزاؤه على استجابته قبل قيام الثورة لرجاء صديقه المقدم جمال عبد الناصر بنقل هذه الأسلحة والذخائر الموجودة لدى الرائد مجدى حسنين فى مدرسة الأسلحة الصغيرة بألماظة لخوفه من تفتيش المكان بعد اندلاع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أن توجه إليه هذه التهمة الخطيرة بعد عامين بالضبط، وعندما حضر أحد وكلاء النيابة للتحقيق مع حسن العشماوى وسؤاله عن الأسلحة والذخائر المضبوطة أجابه بأنه على استعداد للإدلاء بأقواله بشرط استئذان عبد الناصر فى هذا الأمر أولا، ولم يعد وكيل النيابة مرة ثانية بالطبع.

محاولات الإخوان للتوفيق بين محمد نجيب وعبد الناصر

فى يوم السبت ٢٧ مارس ١٩٥٤ نشرت جريدة الأهرام حديثا أجراه مندوبها مع المرشد العام فى اليوم السابق – الجمعة –، وترجع أهمية الحديث إلى أنه يوضح موقف الإخوان بعد صدور قرارات ٢٥ مارس، وكانت إجابة المرشد العام عن رأيه فى تكوين الأحزاب أنه لا يدعو لإنشائها لأنه يدعو الناس جميعا إلى دعوة الإخوان المسلمين ولكنه لا يمانع فى وجودها، وكان رأيه فى قرار الإنجليز بقطع مباحثات الجلاء أن الإخوان لا يعترفون بالمفاوضات لأن سبيلهم إلى الاستقلال هو الجهاد، وكانت إجابته عن موقف الإخوان إذا دعوا للاشتراك فى وزارة قومية أن الإخوان ليسوا طلاب حكم، وعندما سئل عن موقف الإخوان بعد أن تنتهى الثورة في ٢٤ يوليو ١٩٥٤ (وفقا لقرارات ٢٥ مارس) أجاب بما يلى:

«لن يؤثر هذا فى موقف الإخوان لأن ثورتنا مستمرة إذ أن أهدافنا أوسع وأشمل وعلى أساس من الفضائل والأخلاق ونحن ننظر إلى العالم الإسلامى كوحدة واحدة».

وفى مساء يوم الجمعة ٢٦ مارس قام المرشد العام بزيارة الملك سعود (كان فى زيارة رسمية لمصر) بقصر الطاهرة وبرفقته عبد الحكيم عابدين ومنير الدلة وحسن العشماوى ومحمد فرغلى وحامد أبو النصر وصالح أبو رقيق، وتحدث إليهم الملك سعود فقال إنه مسرور بعودة الإخوان المسلمين لاستئناف رسالتهم فى الدعوة إلى الكتاب والسنة وعبّر عن تقديره لجهودهم وعن أمل مصر والعرب فيهم.

وعقب زيارة الملك سعود عقد المرشد العام للإخوان حسن الهضيبى اجتماعا لمكتب الإرشاد فى منزله مساء اليوم نفسه، نظرا لأن أبواب المركز العام بالحلمية كانت ما تزال مغلقه بأختام الشمع الأحمر منذ صدور القرار بحل الجماعة فى ١٤ يناير ١٩٥٤، وحضر الاجتماع عشرة من أعضاء مكتب

الإرشاد وهم: محمد خميس حميدة وعبد القادر عودة وعبد الحكيم عابدين وعبد الرحمن البناو محمد فرغلى ومحمد حامد أبو النصر وكمال خليفة وحسين كمال الدين وعمر التلمسانى وعبد العزيز عطية وقد دام الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل.

وفى مساء السبت ٢٧ مارس استأنف مكتب الإرشاد اجتماعه وناقش المرشد العام مع أعضاء المكتب الأحداث الخطيرة التى تجرى فى البلاد، والتى فوجئ الإخوان المسلمون غداة خروجهم من المعتقلات بتواليها وتتابعها بسرعة غير عادية، بحيث لم تترك لهم الفرصة لتحديد أسبابها وعواملها الحقيقية لاتخاذ الموقف السليم إزاءها والذى يتفق مع مصلحة البلاد، واتخذ مكتب الإرشاد نظرا لهذه الظروف الخطيرة قرارا يقضى بالإسراع بلقاء المسئولين، والاتصال بطرفى الخلاف لدعوتهما إلى قبول مهلة ولو لبضعة أيام لتجنب حدوث مضاعفات فى الموقف ولتهدئة حالة التوتر القائمة ريثما يتم الاهتداء إلى حل سليم للأزمة.

ولم يكد ينتهى اجتماع مكتب الإرشاد فى الساعة العاشرة مساء يوم السبت ٢٧ مارس حتى توجه المرشد العام إلى منزل جمال عبد الناصر بمنشية البكرى وبرفقته كمال خليفة وحامد أبو النصر وصالح أبو رقيق، وحضر اجتماع المرشد ورفاقه مع عبد الناصر بعض أعضاء مجلس الثورة والوزراء الذين كانوا موجودين وقتئذ بمنزل عبد الناصر، وعرض المرشد على عبد الناصر وجهة نظر الإخوان المسلمين فى ضرورة اتخاذ مهلة إلى حين التوفيق بينه وبين محمد نجيب للتوصل إلى حل يرضى الطرفين للخروج بالبلاد من هذا المأزق الخطير الذى يهدد وحدتها، وطالب المرشد العام بحضور محمد نجيب هذه الجلسة لمحاولة إزالة أسباب الخلاف بينه وبين عبد الناصر، ولكن عندما جرى البحث عنه اتضح أنه موجود بقصر الطاهرة لدى الملك سعود.

وعند منتصف الليل انتهى اللقاء الذي تم بين المرشد وعبد الناصر، فقد

طلب الملك سعود من عبد الناصر الحضور إلى قصر الطاهرة بعد أن دعا محمد نجيب الملك سعود إلى التوسط فى الخلاف القائم بينه وبين عبد الناصر، واستكمالا لمساعى الإخوان فى التوفيق بين طرفى النزاع قام المرشد فى الساعة العاشرة والربع من صباح الأحد ٢٨ مارس بزيارة محمد نجيب في منزله بالزيتون وكان برفقته عبد القادر عودة وعبد الحكيم عابدين وكمال خليفة وسعيد رمضان، واستمر الاجتماع حتى الساعة الواحدة بعد الظهر وقد شرح المرشد وجهة نظر الإخوان فى الأزمة القائمة، كما أوضح محمد نجيب خلال الاجتماع الأمور التى تمت مناقشتها أثناء الجلسة الطويلة التى عقدت فى قصر الطاهرة فى الليلة السابقة بينه وبين عبد الناصر فى حضور الملك سعود الذى بذل وساطته لمحاولة إزالة الخلاف وإنهاء التوتر بين الطرفين.

خطة مجلس الثورة للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين

كانت العلاقات بين الثورة وجماعة الإخوان متينة ومزدهرة فى بداية الثورة، إلى الحد الذى جعل مجلس الثورة يقرر اشتراك ثلاثة أعضاء من الإخوان فى وزارة محمد نجيب التى تشكلت فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ لولا المشكلة التى حدثت فى اللحظة الأخيرة بسبب الخلاف بين الطرفين على الأسماء المقترحة، ولكن هذه العلاقات أخذت تسوء منذ أواخر عام ١٩٥٣ بسبب عوامل عديدة كان من بينها موقف الإخوان فى معارضة الاتفاقية المقترح عقدها مع بريطانيا وقتئذ بشأن جلاء قواتها عن القاعدة العسكرية البريطانية فى منطقة قناة السويس، وقد أخذ الخلاف فى التصاعد بين الثورة والإخوان بشكل خطير مما حدا بمجلس الثورة إلى إصدار قراره بحل الجماعة فى ١٤ يناير ١٩٥٤ كما أسلفنا، وتم فى أعقاب ذلك اعتقال المرشد العام للإخوان وبعض أعضاء الجماعة البارزين وكان من بينهم عدد من ضباط الجيش والبوليس.

ويتضح لنا من مذكرات البغدادى الجزء الأول أن مجلس الثورة وضع خطة مدروسة للقضاء على الإخوان المسلمين، وتم ذلك خلال الاجتماع الذى

عقده المجلس فى استراحة الهرم يوم ٨ ديسمبر ١٩٥٣، وقد شرح البغدادى تفاصيل الخطة التى نوقشت خلال ذلك الاجتماع فى الصفحة ٨٨ من مذكراته الجزء الأول فقال ما يلى:

«كان من أهم الموضوعات التى ناقشها المجلس النظر فى أهداف الإخوان المسلمين وما يسعون إليه من الاستيلاء على السلطة، وكيف يمكن مقاومتهم والقضاء على جماعتهم خاصة أنهم كانوا يعملون على التوغل بتنظيماتهم داخل صفوف الجيش والبوليس، ورئى أن حل جماعتهم سيزيد من العطف عليهم ويدفعهم إلى التماسك وضم صفوفهم لمقاومة ودرء هذا الخطر، وإن زيادة الانشقاق بينهم هى الوسيلة لإضعافهم وتفكيك صفوفهم، وكان قرارنا فى النهاية على ضوء تلك المناقشة هو العمل على زيادة الانشقاق الموجود بينهم والعمل أيضا على زعزعة ثقة من يتبعهم فى أشخاص قيادتهم».

وقد قام عبد الناصر بعدة محاولات لتنفيذ تلك السياسة المرسومة للقضاء على الإخوان المسلمين، وجرت هذه المحاولات على وجه الخصوص عقب صدور القرار بحل الجماعة واعتقال المرشد العام وعدد كبير من أقطابها وأعضائها البارزين وكانت أهم هذه المحاولات ما يلى:

● فى محاولة لاكتساب شعبية لدى أعضاء الجماعة المنحلة وزعزعة ثقة الأعضاء فى شخص مرشدهم العام حسن الهضيبى وإحداث شرخ فى كيان الجماعة، قام عبد الناصر بزيارة قبر المرشد العام الراحل حسن البنا يوم الجمعة ١٢ فبراير ١٩٥٤ بمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاده وكان برفقته صلاح سالم وزير الإرشاد القومى والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف.

ولكن حضور عبد النا صر وصحبه تكريم ذكرى المرشد العام الراحل لم تقنع أعضاء الجماعة بسلامة غايته ونبل مقصده، إذ كيف يصدقون - كما قال فى خطابه - بأنه كان يعمل ويجاهد فى سبيل تحقيق مبادئ الجماعة فى الوقت الذى كان فيه مرشدهم العام وطائفة كبيرة من أبرز أعضائها يعانون مرارة الاعتقال فى سجون القلعة والعامرية والسجن الحربى، ولو كان هدف

عبد الناصر من هذه الزيارة هو تكريم ذكرى المرشد العام الراحل حسن البنا حقا لكان من المفترض أن يسعد عندما يعلم أن محمد نجيب رئيس الجمهورية قد قرر المشاركة أيضا فى إحياء هذه الذكرى، ولكن العكس هو الذى جرى، فلم يكد عبد الناصر يعلم من صلاح سالم فى جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس ١١ فبراير أن محمد نجيب قرر المشاركة فى حفل إحياء الذكرى حتى ثار ثورة عارمة.

واضطر محمد نجيب إلى إلغاء فكرة حضوره الحفل المذكور حرصا على عدم الصدام مع عبد الناصر.

● تنفيذاً لسياسية توسيع شقة الخلاف بين قيادات الإخوان وضرب بعضهم ببعض تعمد عبد الناصر عدم اعتقال اثنين من أقطاب الإخوان هما عبد القادر عودة وعمرالتلمسانى فى حملة الاعتقالات التى تمت إثر صدور القرار بحل الجماعة. وكان عبد الناصر يأمل فى استمالة عبد القادر عودة إلى جانبه تمهيدا لإسناد منصب المرشد العام للجماعة إليه، ولذا سمح له بزيارة الإخوان المسلمين المعتقلين داخل السجون، ولكن هذه المحاولات لم تلبث أن باءت بالفشل فى أعقاب تزعم عبد القادر عودة وعمر التلمسانى المظاهرات الحاشدة التى لم تشهد القاهرة لها مثيلا من قبل يومى ٢٧ و ٢٨ فبراير، والتى تجمعت فى ميدان عابدين وأخذت تهتف لمحمد نجيب وتنادى بسقوط مجلس الثورة، وقد خطب محمد نجيب فى الجماهير المحتشدة بعد عودته إلى السلطة صباح يوم ٢٨ فبراير من شرفة قصر عابدين، ودعا عبد القادر عودة للصعود إلى الشرفة فصعد إليها ووقف بجواره وألقى خطابا حماسيا طالب فيه بعودة الحريات والإفراج عن الإخوان المسلمين المعتقلين، وهاجم فى خطابه عبد الناصر ومجلس الثورة، وفى الليلة نفسها قبض على عبد القادر عودة وعمر التلمسانى وسيق الاثنان إلى السجن الحربى حيث تعرضا للضرب الشديد بأحذية الجنود، وقد ظل المرشد العام للإخوان ومعظم أقطاب الجماعة

وعدد كبير من أعضائها رهن الاعتقال فى السجون فى أعقاب صدور القرار بحل الجماعة فى ١٤ يناير ١٩٥٤، ولم يفرج عنهم إلا يومى ٢٥ و ٢٦ مارس (بعد أكثر من شهرين) عقب محادثات الصلح التى تمت بين عبد الناصر وقيادات الإخوان الذين كانوا معتقلين بالسجن الحربى عن طريق مندوبه وزير الإرشاد القومى السابق فؤاد جلال، كما قام عبد الناصر كما أسلفنا بزيارة المرشد العام حسن الهضيبى فى منزله بالروضة لتهنئته بالإفراج عنه والتقى هناك بمعظم أعضاء مكتب الإرشاد وبعدد من أقطاب الجماعة، واعتبرت هذه الزيارة بمثابة رد اعتبار لجماعة الإخوان والإعلان عن مرحلة جديدة من الوفاق بين الإخوان والثورة خاصة بعد أن نشرت أنباء هذه الزيارة فى الصحف بعناوين بارزة صباح السبت ٢٧ مارس، وبهذا ضمن عبد الناصر سكوت جماهير الإخوان وعدم تحركهم خلال الأحداث المتوقع أن تجرى اعتبارا من يوم السبت ٢٧ مارس - وفقا للمخطط الذى رسمه عبد الناصر -، فليس هناك ما يدعو هذه الجماهير إلى التحرك ضد مجلس الثورة كما جرى الحال منذ شهر واحد في أزمة فبراير ١٩٥٤ عندما كانت قيادات الإخوان وأبرز أعضاء الجماعة، وقتئذ داخل السجون، بل إن العلاقة بين الإخوان والثورة بعد زيارة عبد الناصر للمرشد العام فى منزله أصبحت على أحسن ما يرام.

الفصل الثالث والعشرون

أزمة مارس عام ١٩٥٤

الردة عن الديمقراطية

ماذا جرى داخل المؤتمرات العسكرية؟

كانت الخطة التى وضعها مجلس الثورة بالاتفاق مع القيادة العامة للقوات المسلحة لدفع أسلحة الجيش إلى إصدار قراراتها بالتمسك ببقاء المجلس والمطالبة بإلغاء قرارت ٢٥ مارس تتلخص فى اجتماع ضباط كل سلاح على حدة لاتخاذ ما يرونه من قرارات، ثم يتم تبليغ هذه القرارات للقائد العام عبد الحكيم عامر وهو يقوم بدوره بتبليغها إلى رئيس الجمهورية محمد نجيب، الذى عليه أن يخضع للقرارات الواردة من الأسلحة والتشكيلات المختلفة فى الجيش، وإذا لم يخضع فيمكن التفكير فيما يجب عمله، ولا يمكن من الناحية المنطقية أن تصدر توجيهات بهذه الصورة من مجلس الثورة إلى القادة والضباط إلا إذا كان المجلس على ثقة تامة من أن جميع أسلحة الجيش ووحداته سوف تتبع الاتجاه الذى يريده المجلس دون أدنى اعتراض، لأنه ماذا كان سيصبح عليه الحال فيما لو أصدرت بعض الأسلحة والوحدات قراراتها وفقا للاتجاه الذى يتماشى مع توجيهات مجلس الثورة ثم أصدرت أسلحة ووحدات أخرى قرارات تناقضها وتتعارض معها؟.

وكان صدور التعليمات لأسلحة الجيش ووحداته بهذه الطريقة يعد اعترافا صريحا من مجلس الثورة بأن إصداره لقرارات ٢٥ مارس لم يكن أمرا جديا أو هدفا حقيقيا كما تخيل البعض، ولم يكن الغرض منها إعطاء الشعب مزيدا من الديمقراطية كما ساد الاعتقاد، وأنها لم تكن سوى خطة مدبرة ومناورة مرسومة للتراجع عن قرارات ٥ مارس التى سبقتها، وللقضاء على كل مظاهر الديمقراطية التى كان الشعب قد بدأ يستعد لممارستها، ولا شك فى أن وجود عبد الحكيم عامر فى منصب القائد العام كان فيه الضمان التام لمجلس الثورة فى أن أسلحة الجيش وتشكيلاته ووحداته البرية والبحرية

والجوية سوف تلبى رغبات المجلس وتصدر القرارات المطلوبة، وهى التمسك ببقاء مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس، إذ إن السلطات التى كانت فى حوزة عبد الحكيم عامر كانت تتيح له الفرصة لتعيين القادة الذين يثق فى ولائهم له ولعبد الناصر شخصيا وتنحية القادة الآخرين المشكوك فى ولائهم عن قياداتهم، وكان اهتمام القيادة العامة فى هذه الفترة الحرجة مركّزا بصفة أساسية على ناحية الولاء وعلى الاعتماد على أهل الثقة دون النظر إلى مستوى الكفاءة، ولذا أسندت قيادة بعض الأسلحة والوحدات والتشكيلات الكبرى العسكرية لضباط لم تكن لديهم المؤهلات اللازمة لتولى القيادة، وكان مؤهلهم الوحيد هو أنهم من أهل الثقة، بينما استبعد ضباط آخرون كانوا على مستوى عال من الكفاءة والعلم والشخصية القيادية لعدم الثقة فى ولائهم، وهكذا برزت بوضوح فى هذه الآونة الظاهرة الخطيرة التى تفشت لا فى الجيش فحسب بل فى كل الوزارات والمصالح فى مصر، وهى تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة فى المراكز المهمة والمناصب القيادية مما كان له أبلغ الضرر على المصلحة العامة وعلى مستقبل البلاد.

ونظرا لأن عبد الحكيم عامر كان بحكم منصبه يملك ناصيتى الثواب والعقاب للضباط جميعا، لذا كان من الطبيعى أن يعمل جميع القادة والضباط على مرضاته وتنفيذ توجيهاته ورغباته دون اعتراض أو نقاش ضمانا للبقاء فى مناصبهم أو تطلعا إلى تولى قيادات أكبر أو مناصب ذات سلطات أوسع وميزات أفضل.

وكان مكتب القائد العام الذى يتولى كافة المسائل المتعلقة بشئون الضباط فى ذلك الوقت يرأسه الرائد صلاح نصر(رئيس المخابرات العامة فيما بعد) ويعاونه الرائد عباس رضوان (وزير الداخلية فيما بعد) والنقيب شمس بدران (وزير الحربية فيما بعد)، وقد بذل ضباط مكتب القائد العام فى الأيام القلائل التى أعقبت ٢٥ مارس ١٩٥٤ جهودا مكثفة فى سبيل إحكام وتعزيز اتصالاتهم بقادة الأسلحة والتشكيلات والوحدات، فضلا عن تجنيد

مجموعات من الضباط بعضهم من الصف الثانى من الضباط الأحرار والبعض الآخر من الضباط الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة بحكم انتمائهم للطبقة الانتهازية الجديدة التى أطلق عليها اسم جماعة المنتفعين بالثورة، وكان الغرض من ذلك المخطط هو ضمان السيطرة على مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات بحيث تجرى المناقشات وتصدر القرارات داخلها وفقا للاتجاه المرسوم لها من قبل، وفى الوقت نفسه العمل على إرهاب أى ضباط يتجرأون على معارضة الاتجاه العام ويحاولون إبداء تأييدهم خلال هذه المؤتمرات لقرارات ٢٥ مارس بإرغامهم على السكوت واتهامهم بخيانة الثورة، بل والاعتداء عليهم بالضرب وطردهم إلى خارج القاعات التى يعقد فيها الاجتماعات إذا لزم الأمر.

وبفضل هذه الترتيبات المحكمة من ضباط مكتب القائد العام وعن طريق التدخل المباشر لأولئك الضباط المختارين خصيصا لوقف أى معارضين لتوجيهات القيادة العامة عند حدهم أمكن عقد مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات بسلام خلال يومى ٢٧ و ٢٨ مارس ١٩٥٤، وقد رأس هذه المؤتمرات قادة الأسلحة والتشكيلات والإدارات أنفسهم، وتم تنفيذ الخطة الموضوعة بدون أى متاعب تذكر، وأصدرت أسلحة الجيش خلال هذين اليومين قراراتها بتأييد بقاء مجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس فورا، ورفعت الأسلحة والتشكيلات فى المناطق العسكرية المختلفة بالبلاد قراراتها فور صدورها إلى مكتب القائد العام وأخذت دار الإذاعة بالقاهرة تذيع بلا انقطاع قرارات أسلحة الجيش وتشكيلاته وإداراته ومصالحه.

ولم تكتف هذه الأسلحة والتشكيلات والإدارات والمصالح بإصدار قرارات التأييد خلال المؤتمرات التى انعقدت، بل أعدت بناء على توجيهات مكتب القائد العام عرائض دونت فيها القرارات المطلوبة، وقامت الأسلحة والتشكيلات بانتداب بعض ضباطها الموثوق بولائهم للمرور بهذه العرائض على التشكيلات والوحدات فى ثكناتها ومعسكراتها للحصول على توقيعات الضباط عليها، وهو أمر لم يحدث فى تاريخ الجيش المصرى لامن قبل ولامن

بعد، وتم تسليم هذه العرائض بعد إتمام توقيعها إلى مكتب القائد العام.

ولم يشذ عن إجماع أسلحة الجيش وتشكيلاته ويناوئ توجيهات القيادة العامة لفترة من الوقت سوى سلاح الفرسان (المدرعات) الذى كان يضم مجموعة قوية ومتضامنة من الضباط الأحرار الشبان من صغار الرتب، وقد سبق لهم عند نشوب أزمة فبراير ١٩٥٤ إثر إعلان قرار مجلس الثورة بقبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه مواجهة عبد الناصر مواجهة حادة فى الاجتماع المشهود الذى عقد فى الميس الأخضر داخل ثكنات سلاح الفرسان بكوبرى القبة مساء يوم الجمعة ٢٦ فبراير، مما كان له تأثير كبير فى إجبار مجلس الثورة على الرجوع عن قراره السابق وإصدار القرار بعودته إلى السلطة مساء يوم السبت ٢٧ فبراير ١٩٥٤.

اجتماعات ضباط الفرسان الصاخبة داخل معسكرهم

كان الموقف فى سلاح الفرسان فى واقع الأمر يختلف عن غيره من الأسلحة المقاتلة بسبب صعوبة السيطرة على ضباط هذا السلاح الشبان الذين كان معظمهم من الضباط الأحرار شديدى التحمس للديمقراطية.

وقد حاولت القيادة العامة خلال أزمة مارس ١٩٥٤ إحكام سيطرتها على هذا السلاح بالطريقة نفسها التى تسيطر بها على باقى أسلحة الجيش، فقررت إعادة بعض الضباط القدامى من ذوى الرتب الكبيرة للخدمة ثانية بالسلاح، وكان هؤلاء قد سبق نقلهم خارج سلاح الفرسان بعد الثورة نظرا لأنهم كانوا أقدم فى الرتبة من البكباشى (المقدم) حسين الشافعى عضو مجلس الثورة والذى عين مديرا لسلاح الفرسان، وكان من بينهم العقيد أنور البارودى والعقيد على جمال محمود، وسرت شائعة بين الضباط وقتئذ بأن المقدم حسين الشافعى سوف يرقى استثنائيا إلى رتبة الأميرالاى (العميد) حتى يستقيم الوضع بعد تعيين ضباط أقدم منه فى الرتبة للعمل تحت قيادته، ونظرا لموجة الغضب التى كانت سارية فى تلك الفترة بين معظم الضباط الشبان فى سلاح الفرسان تجاه القيادة العامة بسبب رغبتها الواضحة فى قهرهم

والتنكيل بهم فى إثر موقفهم المعروف ضد مجلس الثورة فى أزمة فبراير ١٩٥٤، لذا لم يتمكن القادة الجدد من استلام قيادة آلايات الدبابات والسيارات المدرعة التى عينوا قادة لها بسبب معارضة الضباط الشبان من صغار الرتب لهذه التعيينات الجديدة ورفضهم استلام القادة الجدد لمقار قياداتهم مما أجبرهم على مغادرة السلاح، وازداد الموقف بالتالى بين الضباط الشبان والقيادة العامة توترا وأصبح تدخل القيادة العامة أمرا محتما لفرض الانضباط على هؤلاء الضباط.

وفى مساء يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ عقد اجتماعان كبيران داخل سلاح الفرسان كان أولهما فى دار السينما والثانى فى ميس الآلاى الخامس فرسان، وقد شارك ضباط الفرسان فى الاجتماع الأول عدد كبير من ضباط الأسلحة الأخرى كان من بينهم عدد كبير من المندوبين من أعوان القيادة العامة، فضلا عن مجموعة من ضباط البوليس الحربى(الشرطة العسكرية) برئاسة الرائد حسين عرفة، بينما اقتصر الاجتماع الثانى على ضباط الفرسان وحدهم، وقد حاول ضباط مكتب القائد العام السيطرة عن طريق أعوانهم على اجتماعات ضباط الفرسان ونجحوا فى ذلك إلى حد كبير بالنسبة لاجتماع دار السينما، وقد وقعت خلال ذلك الاجتماع مشادات عنيفة بسبب اختلاف آراء الضباط الحاضرين حول قرارات ٢٥ مارس، وكان أعنفها ما جرى بين أحد ضباط الفرسان الذى كان منتدبا بإدارة الشئون العامة والنقيب صبرى القاضى من الضباط الأحرار بسلاح الفرسان (محافظ كفر الشيخ وبنى سويف فيما بعد)، فحينما وقف الأول على المنصة أمام الميكروفون وأخذ يقول: هل تريدون عودة الأحزاب وهل يرضيكم حكم زينب الوكيل(حرم الزعيم الراحل مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد) اختطف منه الميكروفون النقيب صبرى القاضى وقال بأعلى صوته:

« ونحن أيضا لا يرضينا أن تحكم مصر حكما دكتاتوريا ولا نوافق على تدخل الجيش فى السياسة ونعترض على ترقية عبد الحكيم عامر ترقية استثنائية من رتبة رائد إلى رتبة لواء ».

وبادرت مجموعة من الضباط من مندوبى القيادة كان فى مقدمتها المقدم عبد الفتاح فؤاد قائد الحرس الوطنى بالهجوم على صبرى القاضى للاعتداء عليه وإنزاله من فوق المنصة بالقوة، وتدخل بعض الضباط من سلاح الفرسان للدفاع عنه وتهدئة الجو الصاخب الذى ساد الجلسة وكان من بينهم النقيب عبد الفتاح على أحمد والنقيب أحمد حمودة.

وقد عقد الاجتماع الثانى فى ميس الآلاى الخامس فرسان داخل ثكنات السلاح، ولم ينجح ضباط مكتب القائد العام فى السيطرة على ذلك الاجتماع نظرا لأن مجموعة الضباط الأحرار بسلاح الفرسان أصرت بعد الفوضى التى عمت خلال اجتماع السينما على قصر الحضور فى هذا الاجتماع على ضباط الفرسان وحدهم، إلى درجة أن النقيب شمس بدران وهو أحد ضباط مكتب القائد العام تم منعه من الدخول إلى مقر الاجتماع لأنه ليس من ضباط السلاح.

وقد رأس ذلك الاجتماع المقدم حسين الشافعى مدير سلاح الفرسان وقتئذ، وحضره عدد من كبار قادة الجيش كان من بينهم العميد حسين حمدى رئيس إدارة الجيش والعميد صلاح حتاته قائد قسم القاهرة(المنطقة المركزية)، كما حضر الاجتماع الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف الذى جاء برفقة مدير السلاح حسين الشافعى، وجرت مشادات حامية خلال الاجتماع كان أعنفها تلك التى جرت بين حسين الشافعى وكل من النقيب صبرى القاضى والنقيب فؤاد العرابى(وكيل وزارة الثقافة فيما بعد)بسبب الاحتجاج على الترقيات الاستثنائية ومنها ترقية عبد الحكيم عامر إلى رتبة اللواء والترقية المتوقعة لحسين الشافعى إلى رتبة العميد، وقد نفى حسين الشافعى شائعة ترقيته استثنائيا وأوضح أن ترقية عبد الحكيم عامر كانت قرارا سياسيا لتأمين الثورة، وانفض الاجتماع دون أن ينجح حسين الشافعى فى إقناع ضباط سلاح الفرسان بإصدار قرارات بالتمسك ببقاء مجلس الثورة والمطالبة بالغاء قرارات ٢٥ مارس أسوة بأسلحة الجيش الأخرى.

لكن مشكلة ضباط سلاح الفرسان مع القيادة التى تعذر حلها عن طريق المناقشات الحادة خلال الاجتماعات أمكن حلها بعد قليل عن طريق التفاهم الودى بعد أن تحرج موقف ضباط الفرسان، إذ أصبح سلاحهم هو السلاح الوحيد فى القوات المسلحة الذى لم يصدر قرارات التأييد لمجلس الثورة مثل باقى الأسلحة، لذا استدعى الرائد صلاح نصر مدير مكتب القائد العام ضابطين من ضباط السلاح الشبان وهما الرائد عبد المنعم عبد الله والنقيب عبد الفتاح على أحمد وأوضح لهما الموقف الحرج الذى غدا عليه سلاح الفرسان، بعد أن اجتمعت كلمة جميع أسلحة الجيش فيما عدا هذا السلاح على تأييد مجلس الثورة والمطالبة بالغاء قرارات ٢٥ مارس والتمسك ببقاء مجلس الثورة حتى لاتقع البلاد فريسة للفوضى وعودة الأحزاب القديمة بمفاسدها وشرورها، وأكد لهما خطورة الموقف الذى يتخذه سلاح الفرسان بما قد يؤدى إلى حدوث انقسام فى الجيش وتعريض البلاد لمخاطر الحرب الأهلية، وطلب من الضابطين العمل على سرعة تعديل موقف سلاح الفرسان ليتماثل مع موقف باقى أسلحة الجيش، ولتحقيق ذلك الغرض تكونت لجنة من ضباط الفرسان برئاسة المقدم أنور طليمات وعضوية الرائد عبد المنعم عبد الله والنقيب عبد الفتاح على أحمد، وقامت اللجنة بالمرور على جميع وحدات السلاح بما فى ذلك الوحدات المدرعة التى كانت تحتل مواقع دفاعية شرق القاهرة على طريق السويس مع وحدات أخرى من الأسلحة المشتركة بهدف صد أى هجوم قد تقوم به القوات البريطانية من منطقة القناة فى اتجاه العاصمة، وكان ذلك قد تم إثر توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا بصفة رسمية فى ٦ مايو ١٩٥٣ واشتعال حركة الكفاح المسلح وقتئذ ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة، وقد نجحت اللجنة المذكورة فى إقناع ضباط الفرسان بصفة عامة- فيما عدا فئة قليلة-بتوقيع العرائض التى تم إعدادها والتى كانت تطالب بالتمسك بمجلس الثورة وإلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤، ولم تصادف اللجنة أية مشكلة فى عملها سوى مع ضابط حديث الرتبة صغير السن كان يخدم فى إحدى الوحدات المدرعة الموجودة على طريق

السويس وهو الملازم ثان حسام الدين سرى، فقد استشاط غضبا عند قراءته للعريضة المطلوب توقيعه عليها وقام بتمزيقها وإتلافها، وتدارك المقدم طليمات الموقف فهدأ من ثائرة الضابط وتم إعداد عريضة أخرى قام ضباط الوحدة المدرعة بالتوقيع عليها مرة ثانية، وبالطبع تم استبعاد هذا الضابط من سلاح الفرسان بعد انتهاء أزمة مارس.

وعقب تسليم اللجنة جميع العرائض الموقع عليها من ضباط سلاح الفرسان إلى الرائد صلاح نصر بنصف ساعة فقط قامت دار الإذاعة التى كانت تواصل بشكل مستمر إذاعة برقيات وقرارات التأييد لمجلس الثورة من مختلف الطوائف والهيئات المدنية والعسكرية بإذاعة قرارات تأييد سلاح الفرسان الذى كان آخر القرارات بالنسبة لأسلحة الجيش، وبهذا أبدى الجيش كله بمختلف أسلحته وتشكيلاته وإداراته تأييده لمجلس الثورة والمطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس، ونجحت الخطة التى رسمها عبد الناصر نجاحا باهرا.

الحركة الانتهازية للوزراء المدنيين

سبق أن أوضحنا أن المؤتمر المشترك بين مجلسى الثورة والوزراء أصدر فى اجتماعه يوم السبت ٢٠ مارس بناء على الاقتراح المقدم من جمال سالم عضو مجلس الثورة ستة قرارات كان أهمها التمسك بقيام الجمعية التأسيسية وتأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات وانسحاب جميع الوزراء العسكريين من مواقعهم والعودة إلى صفوف الجيش، وكان القرار بتأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات يعنى وجوب تقديم الحكومة القائمة وقتئذ استقالتها لإفساح المجال لتأليف الحكومة الجديدة، كما كان القرار بانسحاب الوزراء العسكريين وعودتهم إلى القوات المسلحة يعنى تقديم الوزراء العسكريين استقالاتهم من مناصبهم الوزارية، وكان عددهم فى الوزارة القائمة وقتئذ ستة وزراء كانوا جميعا من أعضاء مجلس الثورة وهم: جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء وجمال سالم وزير المواصلات وعبد اللطيف البغدادى وزير الحربية وصلاح سالم وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة

لشئون السودان وزكريا محيى الدين وزير الداخلية وكمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية.

وقد بادر الوزراء المدنيون الذين كان عددهم يبلغ ١٣ وزيرا بتبليغ رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب شفاهة بأنهم يعتبرون أنفسهم منذ يوم صدور القرارات فى ٢٠ مارس مستقيلين من مناصبهم الوزارية وأنهم سيقدمون إليه استقالاتهم مكتوبة بأقرب فرصة، ولكن محمد نجيب كان من رأيه تأجيل البت فى هذه الاستقالات وكذا تأجيل إجراءات تأليف الوزارة المدنية الجديدة التى ستجرى الانتخابات إلى ما بعد زيارة الملك سعود ملك العربية السعودية لمصر والتى كانت قد بدأت صباح ٢٠ مارس قبل الاجتماع الذى عقده المؤتمر المشترك فى اليوم نفسه، وقد كلف ذلك التأخير فى تشكيل الوزارة الجديدة محمد نجيب ثمنا غاليا، فإن زيارة الملك سعود التى استغرقت تسعة أيام أتاحت الفرصة لعبد الناصر للتقدم باقتراحه الذى وافق عليه مجلس الثورة وأصدره باسم قرارات ٢٥ مارس وهى القرارات التى أشعلت أزمة مارس ١٩٥٤، والتى انتهت بإلغاء جميع القرارات الديمقراطية التى صدرت خلال شهر مارس وعودة مجلس الثورة لممارسة سلطاته الشمولية المطلقة دون انتقاص أية سلطة منها أو نفوذ.

وكان الوزراء المدنيون عقب إخطارهم محمد نجيب شفويا باستقالاتهم فور انتهاء اجتماع المؤتمر المشترك فى ٢٠ مارس قد عقدوا خلال الأيام التالية اجتماعين فى منزل الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة للتداول فى أمر استقالاتهم، وعندما أصدر مجلس الثورة قراراته المعروفة يوم ٢٥ مارس اجتمع الوزراء المدنيون مرة ثالثة فى منزل الدكتور نور الدين طراف فى الساعة السادسة مساء يوم الجمعة ٢٦ مارس واتصلوا هاتفيا باللواء محمد نجيب فى داره وأكدوا له أنهم مصرون على استقالاتهم وأنهم سيرسلونها إليه فى اليوم نفسه بصفة رسمية، وكانت الصحف المصرية قد نشرت صباح يوم الجمعة ٢٦ مارس أن استقالة الوزراء المدنيين تعتبر فى حكم المقبولة بعد صدور

قرارات ٢٥ مارس، وبعد إلغاء اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء الذى كان محددا له مساء اليوم السابق.

ونشرت الصحف ترشيحاتها بشأن الرئيس المنتظر للوزارة الجديدة، وكان فى مقدمة الأسماء التى ذكرت أسماء على ماهر رئيس الوزراء الأسبق والدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانونى لرئيس الجمهورية وعبد الحميد بدوى العضو المصرى بمحكمة العدل الدولية فى لاهاى، هذا ولم يشترك الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية فى اجتماعات الوزراء المدنيين، فقد تقدم باستقالته بصفة رسمية إلى اللواء محمد نجيب يوم الأربعاء ٢٤ مارس خلال الاجتماع الذى عقداه على انفراد عقب انتهاء اجتماع مجلس الوزراء واعتبرت الاستقالة مقبولة، ولم تكن استقالة الدكتور العمرى لها علاقة باستقالات باقى زملائه من الوزراء المدنيين، وإنما كانت ترجع إلى الزيارة التى قام بها برفقة سليمان حافظ لمنزل إبراهيم عبد الهادى رئيس الحزب السعدى المنحل بالمعادى لتهنئته بالإفراج عنه والتى أثارت استياء أعضاء مجلس الثورة، وكان إبراهيم عبد الهادى قد حوكم فى شهر أكتوبر ١٩٥٣ أمام محكمة الثورة التى كان يرأسها البغدادى ويتولى عضويتها أنور السادات وحسن إبراهيم بدعوى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام القائم وقتئذ، وصدر الحكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم بعد ذلك إلى السجن المؤبد وأفرج عنه صحيا فى أواخر فبراير ١٩٥٤.

وكان الشيخ الباقورى وزير الأوقاف قد جمع استقالات زملائه الوزراء الذين قاموا بكتابتها خلال اجتماعهم الأخير بمنزل الدكتور طراف وبعث بها مع مدير مكتبه (عبد الكريم الخطيب) إلى منزل محمد نجيب بالزيتون حيث سلمها إليه عقب عودته من حفل العشاء الذى أقيم مساء الجمعة ٢٦ مارس تكريما للملك سعود، واستبقى محمد نجيب مدير مكتب الباقورى لديه كى يحمل الرسالة التى

أعدها بنفسه إلى الشيخ الباقورى ردا على رسالته، وقد ناشد فيها محمد نجيب الوزراء المدنيين أن يراعوا الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وأن يستمروا فى أداء أعمالهم فى وزاراتهم كالمعتاد إلي حين أن يبحث معهم شخصيا أمر استقالاتهم، ودعاهم إلى الاجتماع به لهذا الغرض فى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء صباح يوم الأحد ٢٨ مارس.

وقام الباقورى بقراءة رسالة محمد نجيب هاتفيا فور استلامها على زملائه الوزراء ولكن محمد نجيب لم يلبث أن غير رأيه فى غضون الساعات القلائل التى كانت متبقية من الليل بعد أن أنبأه ياوره الخاص النقيب محمد رياض بأمر المظاهرات المدبرة التى ستنطلق فى أرجاء القاهرة فى صباح السبت ٢٧ مارس، ونظرا لأنه كان من المقرر سفر محمد نجيب برفقة الملك سعود إلى الاسكندرية في صباح السبت بالقطار فقد اعتزم العودة مساء اليوم نفسه بالطائرة إلى القاهرة، وأن بعقد اجتماعه مع الوزراء المدنيين مساء السبت فى منزله فور عودته بدلا من الانتظار إلى صباح اليوم التالى.

وقبل أن يتوجه محمد نجيب إلى قصر الطاهرة لمرافقة ضيفه الملك سعود إلى محطة مصر لركوب القطار اتصل هاتفيا بجميع الوزراء المدنيين فى بيوتهم وبلّغهم بالموعد الجديد للاجتماع ليكونوا جميعا فى انتظاره مساء السبت بمنزله عندما يعود من الاسكندرية، ولكن موقف الوزراء المدنيين لم يلبث أن تبدل تبدلا جذريا منذ صباح السبت ٢٧ مارس فلقد بدأت المظاهرات المدبرة والإضرابات الموجهة والاعتصامات المأجورة تغمر أرجاء القاهرة، وتعالت الهتافات فى الشوارع ببقاء مجلس الثورة وسقوط الديمقراطية والأحزاب والحياة البرلمانية.

وفى أعقاب هذه التطورات بدأت حركة انتهازية مؤسفة فى صفوف أغلب الوزراء المدنيين للانحياز إلى الجانب الأقوى وهو جانب عبد الناصر ومجلس الثورة فى سبيل الاحتفاظ بمناصبهم الوزارية والتمتع بما تحققه لهم

من جاه وأبهة مظهريين، فقد كانوا مجردين فى واقع الأمر من أية سلطات حقيقية بعد أن استأثر مجلس الثورة وحده بجميع النفوذ والسلطات.

وعلى الرغم من أن الوزراء المدنيين قد أبلغوا محمد نجيب يوم ٢٠ مارس أنهم يعتبرون أنفسهم مستقيلين، بل أرسلوا إليه استقالاتهم بصفة رسمية مساء يوم الجمعة ٢٦ مارس كما أسلفنا، فقد قام الدكتور طراف وزير الصحة بزيارة طويلة للشيخ الباقورى فى مكتبه بوزارة الأوقاف صباح السبت ٢٧ مارس وانتقل الوزيران بعدها إلى وزارة العدل حيث اجتمعا مع وزيرها أحمد حسنى، وعقب قيام الوزراء الثلاثة باتصالات هاتفية مع بعض الوزراء المدنيين من زملائهم توجهوا إلى منزل عبد الناصر بمنشية البكرى حيث أخطروه أن الوزراء المدنيين قد عدلوا عن استقالاتهم من الوزارة وأنهم لا يوافقون على القرارات التى أصدرها مجلس الثورة فى ٢٥ مارس ولاسيما القرار الخاص بحل مجلس الثورة فى ٢٤ يوليو ١٩٥٤.

وإمعانا فى النفاق وفى إرضاء عبد الناصر وطمعا فى اكتساب حظوته وثقته أبلغه الوزراء الثلاثة أن الوزراء المدنيين قرروا عدم تلبية دعوة محمد نجيب لهم للاجتماع معه مساء اليوم نفسه فى منزله عقب عودته من الاسكندرية، إظهارا لتضامنهم مع الوزراء العسكريين بحجة أن محمد نجيب لم يوجه الدعوة إلى الوزراء العسكريين لحضور هذا الاجتماع، وتغاضى الوزراء المدنيون فى سبيل الاحتفاظ بمقاعدهم الوزارية الهزيلة والمجردة من السلطة الفعلية عن كثير من المبادئ والقيم والأعراف الدستورية، وتناسوا أن ذلك الاجتماع الخاص لم يدعهم محمد نجيب لحضوره إلا ليبحث معهم أمر استقالاتهم التى قدموها بأنفسهم إليه بصفته رئيسا للوزراء، ولم يكن الوزراء العسكريون قد قدموا إليه مثلهم استقالاتهم من مناصبهم الوزارية حتى يدعوهم بدورهم إلى ذلك الاجتماع، كما لم يكن اجتماعا رسميا لمجلس الوزراء لبحث قضايا معينة حتى يدعى إليه جميع الوزراء عسكريين ومدنيين، وهكذا وصل النفاق الرخيص والتكالب على البقاء فى السلطة إلى أعلى

مستوى فى الدولة وهو مستوى الوزراء، وكانت فجيعة محمد نجيب بالطبع بالغة عندما عاد من الاسكندرية بالطائرة مساء السبت ٢٧ مارس ولم يجد وزيرا مدنيا واحدا فى انتظاره، وكان عدد هؤلاء الوزراء ١٢ وزيرا نسجل أسماءهم للذكرى والتاريخ فيما يلى:

(السادة: نور الدين طراف وزير الصحة- أحمد حسنى وزير العدل- أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف- فتحى رضوان وزير دولة- محمود فوزى وزير الخارجية- عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة- أحمد الشرباصى وزير الأشغال- وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية- عباس عمار وزير المعارف- حسن بغدادى وزير التجارة والصناعة والتموين- على الجريتلى وزير دولة للشئون المالية- حلمى بهجت بدوى وزير دولة)

حقيقة قرارات مارس

على الرغم من أن قرارات ٢٥ مارس لم تصدر إلابناء على اقتراح تقدم به عبد الناصر شخصيا ووافق عليه مجلس الثورة بالأغلبية المطلقة وبدون أى ضغوط عليه من الخارج، فلم يمض إلا أقل من ٤٨ ساعة حتى فجرّ عبد الناصر ومن ورائه مجلس الثورة أخطر أزمة عرفتها مصر منذ قيام الثورة حتى ذلك الحين وهى أزمة مارس ١٩٥٤، ولم تكن نهاية هذه الأزمة هى القضاء على كل نفوذ أو سلطة لمحمد نجيب بل انتهت بنهايتها كل مظاهر الحرية وكل أثر للحياة الديمقراطية فى مصر.

والأمر الذى يثير التعجب والدهشة أن محمد نجيب أثناء مناقشة مجلس الثورة لاقتراح عبد الناصر فى جلسة الخميس ٢٥ مارس لم يكن مؤيدا لأخطر بندين من البنود الستة التى تضمنها ذلك الاقتراح، واللذين صدرا بعد ذلك ضمن قرارات ٢٥ مارس وكانا هما السبب المباشر فى اشتعال أزمة مارس، وهما عودة الأحزاب القديمة (بلا قيد ولا شرط) وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلى الأمة الشرعيين.

وقد سجل عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة وأحد شهود اجتماع ٢٥ مارس فى الصفحتين ١٥١ و ١٥٢ من مذكراته الجزء الأول الاقتراح الذى تقدم به محمد نجيب إلى المجلس بعد أن عرض عبد الناصر اقتراحه، وكذا التعديل الذى طلب محمد نجيب إضافته إلى اقتراحه السابق، وكان أهم ما تضمناه هو استمرار مجلس الثورة حتى بعد قيام الجمعية التأسيسية وأن يكون له حق الموافقة أو الاعتراض على القوانين التى تصدرها، وأن تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية على أساس فردى وليس على أساس حزبى لضمان أن تكون الجمعية غير حزبية، كما جاء ضمن اقتراح محمد نجيب أن يكون رئيس مصر رئيسا لجمهورية برلمانية (أى بدون سلطات) .

وعلى الرغم من هذه الحقائق الصارخة تمكن عبد الناصر بدهائه وبأساليبه المعهودة التى حذقها من أن يقلب الموقف رأسا على عقب، ونجح فى أن يحوّل قرارات ٢٥ مارس التى كانت ثمرة اقتراحه شخصيا والتى أصدرها مجلس الثورة بالأغلبية المطلقة وبإرادته الحرة إلى أزمة طاحنة شغلت مصر بأسرها، وإلى صراع رهيب بينه وبين محمد نجيب ظهر فيه عبد الناصر ومن ورائه مجلس الثورة أمام الرأى العام سواء فى الشعب أم فى الجيش بمظهر المدافعين عن الثورة والمحافظين على مسيرتها ومبادئها ضد المؤامرات التى دبرت للقضاء عليها من أنصار الرجعية والإقطاع والسياسيين من رجال الأحزاب القديمة، بينما وضعوا محمد نجيب- رغما عنه- فى صف المطالبين بتصفية الثورة وإهدار مكاسبها عن طريق المطالبة بالديمقراطية وإعلان الحريات العامة وإعادة الأحزاب والحياة البرلمانية .

وهكذا اختفت الحقائق وحجبت الوقائع الصحيحة تحت ستارمن الزيف والبطلان والبعد عن الحق ومجافاة الصدق، حتى توهم الناس أن أزمة مارس كانت صراعا على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر، بينما لم تكن فى واقع الأمر سوى مؤامرة محكمة وخطة مدبرة للإطاحة بقرارات ٢٥ مارس التى لم تكن قرارات جدية أصدرها مجلس الثورة واستهدف تنفيذها حقا، بل

كان الغرض الحقيقى منها هو الإطاحة بقرارات ٥ مارس التى كانت قرارات جدية فى بادئ الأمر ولكن عند ما خشى مجلس الثورة من زوال نفوذه وسلطاته المطلقة لم يلبث أن نكص على عقبيه ووضع خطته للإطاحة بها وعلى الرغم من أن تلك القرارات كانت تحقق بلا ريب إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد تحقيقا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة، وفى الوقت نفسه كانت تهيئ لمجلس الثورة البقاء والاستمرار فى مهمته ولكن دون سلطاته الشمولية المطلقة التى لم يكن لها حدود وليس عليها رقيب أو حسيب، وكان فى ذلك الحفاظ بالطبع على مصالح البلاد وعلى تجنيبها مثالب الاستبداد وفردية الحكم، وفضلا عن ذلك كان هناك غرض آخر من تفجير أزمة مارس استهدفه عبد الناصر وانساق وراءه فيه مجلس الثورة–كعادة أعضائه فى معظم الأوقات– دون بحث أو تمحيص وهو تنحية محمد نجيب بعد قليل عن منصب رئاسة الجمهورية لحرمانه حتى من منصبه الشرفى الذى لم يكن يحقق له أى قدر من النفوذ والسلطان الحقيقيين.

الاجتماع الخطير للجمعية العمومية للمحامين

لم يحدث منذ قيام الثورة أن تسبب اجتماع ما لنقابة أو جمعية عمومية لفئة من الفئات المهنية فى إحداث مثل ذلك الدوى الهائل الذى أحدثه اجتماع الجمعية العمومية للمحامين صباح يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤، وقد استغل مجلس الثورة ما جرى خلال هذا الاجتماع من أحداث وما ألقيت فيه من كلمات وما اتخذ فيه من قرارات لإثارة الجيش واستفزازه بشكل لم يسبق له مثيل توصلا إلى النتائج التى كان يستهدفها المجلس وهى إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس.

وكانت الجمعية العمومية للمحامين قد عقدت اجتماعا غير عادى صباح الجمعة ٢٦ مارس بناء على طلب قدمه أكثر من مائة محام من أعضائها

ورأس الاجتماع عمر عمر نقيب المحامين وأحد أقطاب حزب الوفد المنحل، ويعد هذا الاجتماع من أكبر الاجتماعات التى شهدتها نقابة المحامين فى تاريخها كما يعد من أكثرها إثارة وصخبا وأخطرها من حيث النتائج التى أسفر عنها فقد شن بعض المحامين فى كلماتهم فى أثناء هذا الاجتماع هجوما عنيفا ضد الدكتاتورية العسكرية كما وجهوا عبارات لاذعة وانتقادات موجعة ضد ضباط البولس الحربى وقائدهم المقدم أحمد أنور نظرا للاعتداء الجسيم الذى وقع منهم على ثلاثة من كبار المحامين وهم أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمسانى بالسجن الحربى.

وقد صرح عمر عمر نقيب المحامين أثناء الاجتماع بأنه طلب من النيابة العامة إجراء التحقيق فى هذه الواقعة لينال المعتدى جزاءه، وبعد عدة ساعات من الخطب والمناقشات اتخذت الجمعية العمومية للمحامين قراراتها التى كانت تتلخص فيما يلى:

أولا: الإفراج فورا عن جميع المعتقلين وزوال كل أثر للإجراءات والمحاكمات الاستثنائية ووجوب هيمنة القضاء العادى دون غيره على كل أمر يرى أنه مخالف للقانون.

ثانيا: المطالبة برفع الأحكام العرفية فورا وإزالة كل أثر من آثار الرقابة على الصحف والمطبوعات وإلغاء كل التشريعات التى قصد بها الحد من الحريات العامة.

ثالثا: المطالبة بتأليف وزارة مدنية محايدة للوصول بالبلاد إلى الأوضاع الطبيعية وإجراء انتخابات حرة نزيهة فى أقرب وقت.

رابعا: عودة ضباط الجيش إلى الثكنات والمطالبة بحل مجلس الثورة فورا.

خامسا: الاحتجاج على ما اقترفه البريطانيون فى منطقة القناة من جرائم واعتداءات على المواطنين ومطالبة المسئولين بالوقوف من هذا الأمر موقفا حازما.

سادسا: مناشدة قادة البلاد وزعمائها وذوى الرأى فيها أن يوحدوا كلمتهم فى ميثاق وطنى يستهدف تنظيم الصفوف لإجلاء المستعمر واستقرار الحياة النيابية السليمة فى ظل نظام جمهورى برلمانى.

سابعا: استنكار ما وقع على المواطنين من اعتداء فى السجون الحربية وغيرها أثناء اعتقالهم والمطالبة بسرعة إنهاء التحقيق لينال المعتدى ما يستحقه من جزاء على اعتدائه مهما سما المركز الذى يشغله.

وقررت الجمعية العمومية للمحامين إظهارا لسخطها على حوادث الاعتداء امتناع المحامين عن العمل فى مختلف محاكم القطر المصرى يوم الأحد ٢٨ مارس ١٩٥٤ وتسجيل هذا الامتناع وسببه فى محاضر الجلسات بالمحاكم.

اجتماع مجلس نقابة الصحفيين

فى الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه- الجمعة ٢٦ مارس- عقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعا فى مقر النقابة برئاسة حسين أبو الفتح نقيب الصحفيين وأصدر بعد جلسة حفلت بالمناقشات والاقتراحات القرارات التالية:

١- المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فورا وزوال الآثار المترتبة عليها من قيود للحريات وإلغاء الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء العادى والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

٢- المطالبة بتأليف وزارة قومية لإجراء الانتخابات الجديدة.

٣- دعوة الهيئات والنقابات إلى تأليف لجنة مشتركة لوضع ميثاق وطنى وضرورة وقوف الجميع صفا واحدا لتحرير البلاد من نير الاستعمار البغيض.

٤- استنكار الاعتداءات التى يقوم بها الجيش البريطانى على المواطنين فى منطقة القناة.

المؤامرات المدبرة للإطاحة بالديمقراطية

في الساعة الثانية من صباح السبت ٢٧ مارس تم إيقاظ محمد نجيب من النوم وبلّغه ياوره الخاص النقيب محمد رياض أنه علم من مصادر مؤكدة أن هناك مؤامرة للإطاحه بقرارات ٢٥ مارس، وأن مظاهرات مدبّرة سوف تنطلق في أرجاء القاهرة في الصباح وسوف تهتف بسقوط الأحزاب والديمقراطية، كما أن مبالغ كبيرة قد وزعت على بعض نقابات العمال بواسطة الرائد أحمد عبد الله طعيمة أحد المشرفين على هيئة التحرير وأن قوات من الحرس الوطني سوف تنقل إلى القاهرة لإثارة الاضطرابات بعد توزيع الملابس المدنية عليهم، فضلا عن إعداد عشرات من سيارات النقل الكبيرة لنقل الآلاف من عمال مديرية التحرير بقيادة الرائد مجدى حسنين إلى القاهرة.

وأجرى محمد نجيب اتصالا في الحال بالمقدم زكريا محيي الدين وزير الداخلية وحذره قائلا:

«إنكم تلعبون بالنار...وتتحملون مسئولية ما يمكن أن يحدث نتيجة هذا التدبير».

وعلى الرغم من أن زكريا محيي الدين نفى وجود أى تدبير لقيام مظاهرات مضادة فإن محمد نجيب لم يقتنع بحديثه واستدعى في الفجر اللواء الباجوري وكيل وزارة الداخلية وأصدر له أمرا كتابيا بمنع المظاهرات منعا باتا وفضها بالقوة عند الضرورة، وعندما طلب منه اللواء الباجوري توقيع أمر يقضي بإطلاق النار على المظاهرات إذا لم تستطع قوات البوليس فضها رفض قائلا:

«تقطع يدى ولا أوقع أمرا بإطلاق الرصاص على أبناء الشعب».

واقترح محمد رياض على رئيسه أن يصدر قرارا بوصفه رئيسا للجمهورية بإقالة الوزارة، وأن يعهد إلى الدكتور وحيد رأفت بتأليف وزارة مدنية وعرض محمد رياض استعداده للقيام على رأس قوة من الحرس

الجمهورى وبعض ضباط الجيش الموالين لمحمد نجيب بالهجوم على مبنى البرلمان الذى كان محمد رياض يشرف على حراسته أثناء انعقاد المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء واعتقال أعضاء مجلس الثورة بل وإطلاق النار عليهم لو استدعى الأمر.

ورأى محمد نجيب نظرا لخطورة ذلك الأمر أن يستدعى خالد محيى الدين لاستشارته، فأرسل إليه محمد رياض فى الساعة السادسة صباحا لإحضاره من منزله، وبرغم أن خالد محيى الدين كان حتى ذلك الوقت عضوا فى مجلس الثورة فإنه كان موضع ثقة محمد نجيب وكذا موضع ثقة الضباط الأحرار بسلاح الفرسان الذى كان خالد أحد ممثليه فى مجلس الثورة وكان الآخر هو حسين الشافعى، وعندما حضر خالد محيى الدين وتدارس محمد نجيب الموقف معه لم يجد خالد مبررا للإجراءات العنيفة التى اقترحها محمد رياض وشكك فى وجود أية مؤامرة ضد قرارات ٢٥ مارس، وكان لديه اعتقاد ثبت بعد ذلك أنه كان مخدوعا فيه وهو أن عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة فى حالة انهيار تام.

وظل محمد نجيب ساهرا تلك الليلة حتى الصباح فقد كان من المقرر أن يرافق الملك سعود ملك العربية السعودية الذى كان فى زيارة رسمية لمصر وقتئذ إلى الاسكندرية صباح السبت ٢٧ مارس وفقا للبرنامج السابق إعداده، وكان من المتفق عليه أن يكون بصحبتهما خلال هذه الزيارة جميع أعضاء مجلس الثورة، وعند وصول محمد نجيب برفقة الملك سعود إلى محطة سكة حديد مصر لركوب القطار فوجئ بأن أعضاء المجلس أرسلوا اعتذارهم عن السفر فى آخر لحظة فيما عدا ثلاثة رافقوه فى القطار وهم كمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين.

وأدرك محمد نجيب كما ذكر فى الصفحة ٢٢٠ من كتابه «كلمتى للتاريخ» أن أعضاء المجلس تخلفوا فى القاهرة ليشرفوا على تنفيذ خطتهم،

وأنهم اختاروا هذا اليوم بالذات لأنهم كانوا على يقين من أن واجب الضيافة سيحتم على محمد نجيب مصاحبة ضيفه إلى الإسكندرية، ويبدو أن الترتيبات التى أعدها مجلس الثورة كى يتم تنفيذها يوم السبت ٢٧ مارس لم تقتصر على العاصمة فقط بل امتدت حتى إلى المحطات التى سيمر عليها القطار الذى يقل محمد نجيب وضيفه الملك سعود فى طريقه إلى الإسكندرية، فقد سجل خالد محيى الدين الذى كان يركب ذلك القطار برفقة الرئيس وضيفه خواطره عن تلك الرحلة فى الصفحة ٣١٢ من كتابه «الآن أتكلم» فقال:

«وما أن تحرك القطار نحو أول محطة فى الطريق حتى أحسست بأن هواجسى التى سيطرت علىّ فى الجلسة السابقة لمجلس الثورة كانت صائبة (يقصد الجلسة التى تقرر خلالها صدور قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤)، وأن شعورى بأن هناك ترتيبا خفيا يجرى إعداده كان صحيحا فعلى كل محطة كان هناك حشد من الناس يهتف بحياة محمد نجيب وحياة الملك سعود ثم يهتف: تحيا الثورة.. لا حزبية، وأحسست أن ثمة ترتيب لهذا الأمر كله، كانت الحشود متوسطة الحجم حوالى مائتين فى كل محطة لكن الذى يؤكد الترتيب أن الشعارات كانت موحدة فكيف يمكن التصديق أنه دون ترتيب خاص سرت هذه الشعارات وسط جميع المحتشدين فى كل المحطات على طول الطريق من القاهرة إلى الإسكندرية؟

وأعتقد أن هيئة التحرير وأجهزة الدولة والأمن كانت وراء هذه الحشود وتغير الموقف عندما وصلنا إلى الاسكندرية فقد كان هناك حشدان ؟؟ حشد يهتف للنحاس وفؤاد سراج الدين وحشد يهتف تحيا الثورة ولاحزبية».

وفى الوقت الذى كان فيه محمد نجيب يرافق الملك سعود أثناء جولته لمشاهدة أهم معالم الإسكندرية وفقا للبرنامج المعد لذلك من قبل كان كمال الدين حسين منشغلا بتأدية المهمة الحقيقية التى قدم خصيصا إلى

الاسكندرية من أجلها وهى الاجتماع مع الضباط الذين يمثلون جميع وحدات حامية الاسكندرية، وذلك فى رئاسة آلاى المدفعية المضادة للطائرات بالسلسلة وفقا للموعد الذى حدده لهذا الاجتماع قبل مغادرته القاهرة.

وكان الاجتماع صورة مماثلة للاجتماعات التى عقدت لضباط الجيش فى القاهرة، فقد عمد كمال الدين حسين إلى إثارة الضباط الحاضرين بذكر المؤامرات التى يدبرها الإقطاعيون والسياسيون القدامى للقضاء على الثورة، كما عمل على استفزازهم بذكر بعض الوقائع التى جرت أثناء اجتماع الجمعية العمومية للمحامين فى اليوم السابق- الجمعة ٢٦ مارس- والقرارات التى صدرت والروح العدائية التى ظهرت من المحامين تجاه ضباط الجيش ومطالبتهم بحل مجلس قيادة الثورة فورا وعودة الجيش إلى ثكناته.

وانتهى الاجتماع بالطريقة ذاتها التى كانت إدارات الأسلحة وقيادات التشكيلات بالجيش قائمة بتنفيذها فى التوقيت نفسه سواء بالقاهرة أو فى المناطق العسكرية الأخرى، وهى توجيه الضباط الحاضرين بشتى وسائل التوجيه والإقناع والضغط لإصدار القرارات التى تطالب ببقاء مجلس الثورة وإلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤.

وكان اللواء محمد نجيب قد استقر رأيه قبل مغادرته القاهرة إزاء ما لمسه من خطورة الموقف على عدم المبيت هو وضيفه الملك سعود فى الاسكندرية كما كان مقررا فى برنامج الزيارة من قبل، ولذا لم يلبث أن قطع الزيارة بعد الظهر وعاد مع ضيفه بالطائرة فى المساء إلى القاهرة ليكون قريبا من مسرح الأحداث.

الوساطة التى بذلها الملك سعود لإزالة الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر

كان الموقف داخل الجيش يوم السبت ٢٧ مارس غاية فى الخطورة فقد انقسم ضباط الجيش إزاء أزمة مارس إلى فريقين، وبدأت نذر الحرب الأهلية تلوح فى الأفق مهددة مصر بأفدح الويلات، وكان فريق من الضباط الذين يعارضون الدكتاتورية العسكرية- وعلى رأسهم ضباط سلاح الفرسان-

يؤيدون اللواء محمد نجيب عن عقيدة وإيمان، وكان فريق ثان من الضباط يؤيدون عبد الناصر أيضا عن اقتناع وإيمان على اعتبار أنه يحافظ على استمرار الثورة، وتحقيق أهدافها، ويعتبرون أن موقف محمد نجيب يعد تراجعا عن أهداف الثورة، وكان هناك فريق ثالث من الضباط لم يكن مرتبطا بأى مبادئ أو قيم وهم الذين أطلق عليهم طائفة المنتفعين بالثورة، وكان جانب منهم قد جنى مكاسب كبيرة من الثورة أو تقلد مناصب لم يكن يحلم بها ولذا كان يهمه استمرار بقاء مجلس الثورة، وجانب آخر قد تورط فى أعمال مخالفة للقانون جعلتهم حريصين على بقاء المجلس حتى لا يتعرضوا لخطر المساءلة والمحاكمة جزاء على ما اقترفته أيديهم.

وعلى الرغم من القرارات التى اتخذتها مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات فى مختلف المناطق العسكرية يوم السبت ٢٧ مارس، وبرغم العرائض التى وقعها الضباط والتى رفعت إلى مكتب القائد العام اللواء عبد الحكيم عامر-وكلها تطالب ببقاء مجلس الثورة وإلغاء قرارات ٢٥ مارس- فإن الموقف الحقيقى داخل وحدات الجيش لم يكن يدعو إلى الاطمئنان، إذ أن عددا كبيرا من الضباط لم يكونوا مقتنعين بما جرى داخل المؤتمرات التى كان للقادة والمديرين تأثير كبير فى مجرى المناقشات التى دارت خلالها ثم فى القرارات التى صدرت فى نهايتها، والتى كان من الواضح أنها كانت خاضعة تماما لتعليمات وتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة.

وقد تمثلت خطورة انقسام الجيش على بعضه بأجلى مظاهرها فى لقاءات وتجمعات الضباط التى جرت طوال يوم ٢٧ مارس سواء بمنزل عبد الناصر بمنشية البكرى والذى لم يغادره طوال اليوم أو بمنزل محمد نجيب بالزيتون عقب عودته من الإسكندرية.

ومنذ الصباح الباكر يوم السبت ٢٧ مارس توافدت على منزل عبد الناصر مجموعات عديدة من الزائرين كان من بينهم بعض أعضاء مجلس الثورة وبعض الوزراء المدنيين وعدد من الضباط الأحرار من مختلف أسلحة

الجيش، وبعد ظهر السبت استقبل عبد الناصر وفودا من القادة والضباط الذين يمثلون أسلحة الجيش وتشكيلاته، وقدّم له قادة الجيش القرارات التى صدرت عن مؤتمرات الأسلحة والتشكيلات وهى المطالبة ببقاء مجلس الثورة وإلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ ،وأخطره قادة الجيش أن الضباط قرروا الاعتصام بوحداتهم إلى أن تجاب هذه المطالب، كما أخطروه أن من ضمن أسباب اعتصام الضباط داخل ثكناتهم هو إظهار احتجاجهم على المناقشات التى دارت والقرارات التى صدرت فى اليوم السابق خلال اجتماع الجمعية العامة للمحامين-صباح الجمعة ٢٦ مارس- والتى اعتبرها الضباط ماسة بهم.

وفى مساء السبت ٢٧ مارس وعندما وصل اللواء محمد نجيب إلى داره عائدا بالطائرة من الاسكندرية وجد أن المنزل قد امتلأ بالعديد من الضباط من مختلف الرتب الذين وفدوا من مختلف أسلحة الجيش ووحداته خاصة من ضباط سلاح الفرسان وأعلنوا جميعا استعدادهم التام لتحريك قواتهم ضد مجلس الثورة واعتقال أعضائه فى مقار إقامتهم.

وكان فى مقدمة هؤلاء الضباط العقيد أحمد شوقى الذى كان قائدا للكتيبة ١٣ مشاة التى قامت بدور بارز ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكان أحمد شوقى الذى تولى قيادة قسم القاهرة (المنطقة المركزية) بعد الثورة قد أحيل إلى التقاعد بعد أزمة فبراير ١٩٥٤ بسبب إظهاره تأييده لمحمد نجيب كما حددت إقامته فى منزله يوم ٨ مارس، وقد نشرت له جريدة المصرى فى أواخر مارس مقالا هاجم فيه أعمال وتصرفات مجلس الثورة هجوما عنيفا واختتم مقاله بعبارة مثيرة وهى «عودوا إلى صفوفكم فى الجيش »، هذا وقد دفع العقيد أحمد شوقى ثمنا غاليا نظير تأييده لمحمد نجيب فقد تم تقديمه للمحاكمة أمام محكمة الثورة عقب أزمة مارس بتهمة (تحريض بعض ضباط القوات المسلحة لإحداث فتنه فى البلاد معرضا بذلك سلامة الوطن للخطر) وحكمت عليه المحكمة بالسجن عشر سنوات ولكنه لم يمكث طويلا بالسجن فقد أفرج عنه صحيا بعد فترة.

الموقف يهدد الجيش بالانقسام

وصف محمد نجيب الموقف الخطير الذى أصبح عليه الجيش يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ والذى كان يهدد بانقسامه فى الصفحتين ٢٢٠ و ٢٢١ من كتابه « كلمتى للتاريخ » فقال :

« كان الموقف يقترب من نقطة الصدام ومن المذابح ونزيف الدماء بل من الحرب الأهلية، وكانت أى تعليمات ألقيها فى هذه اللحظة تتحول فورا إلى قذائف مدفعية وطلقات رصاص، كان إعطائى الأمر لهؤلاء الضباط المحتشدين يعنى تناطح قوات الجيش وسقوط الضحايا ونزيف الدماء واحتمالات الحرب الأهلية والخراب والتدخل الأجنبى، هذا إلى احتمال آخر ماذا لو انتصر هؤلاء الضباط؟ هل يقبلون العودة فورا إلى الثكنات؟ ألا يطالبون بالانتظار فترة إلى أن تستقر الأمور ثم تطول المدة إلى أن يستقروا هم فى السلطة؟ المشكلة كلها تتركز فى الانقلاب العسكرى.. فى حركة قوات الجيش لتغيير الأمور تحت تهديد السلاح.. هذا العمل فى ذاته حتى لو تم تحت أعظم الشعارات التى يتبناها الشعب لابد وأن ينتهى إلى فرض إرادة الجيش على السلطة وانتهاء الديمقراطية وبدء عهد من الدكتاتورية العسكرية » .

واستطرد محمد نجيب فى الصفحتين ٢٢١ و ٢٢٢ من كتابه قائلا :

« وحزمت أمرى على رفض استعمال القوة ولم أوافق على تحريك قوات عسكرية، ولم أوافق أيضا على اعتقال أعضاء المجلس بعملية قد تعرض حياتهم للخطر وقد تعرض استقلال مصر للضياع، كنت أتمنى أن ينهض الشعب ويتحرك دفاعا عن حريته ولم أكن أتمنى أن أنتصر بطلقات الرصاص، وحضر إلىّ أثناء مناقشات الضباط معى واحتشادهم حولى فى المنزل الدكتور عبد الرزاق السنهورى وسليمان حافظ وعبد الرحمن عزام وتدارسنا الموقف وتبينت أن الأمر قد وصل غايته وأنه لم يعد هناك من سبيل إلا أحد أمرين كلاهما شديد المرارة على النفس :

الأول: أن أشعل الموقف بتحريك قوات عسكرية وهو أمر مع خطورته الشديدة غير مضمون العاقبة.

الثاني: أن تنتهى هذه الجولة بانتصار الدكتاتورية وأن أنسحب من الميدان بالاستقالة مرة ثانية.

واخترت الأمر الثانى وربما أكون قد أخطأت الاختيار ولكن هل كنت فى ذلك الوقت أعلم الغيب؟ هل كنت أتوقع لمصر ما حدث لها بعد ذلك ؟ يقينا لو كنت أعرف لما ترددت فى الاختيار وكنت صممت أن أمضى فى طريق الصراع إلى نهايته».

وعقب انصراف الضباط والزائرين من منزل محمد نجيب أشار عليه العقيد أحمد شوقى أن يتصل بالملك سعود وأن يطلب منه التدخل لحسم الخلاف وإنقاذ الموقف الذى يزداد كل ساعة تحرجا، وفى حوالى منتصف الليل وبعد أن أمضى محمد نجيب أزيد من ساعة وهو يبحث الموقف مع الملك سعود فى قصر الطاهرة، اتصل الملك سعود هاتفيا بعبد الناصر ودعاه إلى الحضور إلى قصر الطاهرة.

وتوجه عبد الناصر إلى القصر وبرفقته عبد الحكيم عامر وتركا باقى أعضاء مجلس الثورة فى منزل عبد الناصر انتظارا لعودتهما، وعقد اجتماع بصالون قصر الطاهرة حضره الملك سعود ومحمد نجيب وعبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وانضم إلى الاجتماع بعد فترة من الانتظار عبد الرحمن عزام والدكتور عبد الرزاق السنهورى والدكتور حسن بغدادى بعد حضورهم فرادى إلى القصر، وقد طلب الملك سعود من عبد الناصر العمل على إنهاء الخلاف القائم بين مجلس الثورة ومحمد نجيب.

ورد عبد الناصر قائلا إنه كان يود من أعماق قلبه حسم هذا الموقف المؤسف وأنه كان مسيطرا على الجيش حتى يوم الجمعة ٢٦ مارس، أما الآن وبعد أن أصدرت نقابة المحامين قراراتها فقد أفلت الزمام من يده وأصبح لا يستطيع التحكم فى ضباط الجيش الذين اعتصموا فى وحداتهم حتى تجاب مطالبهم التى تركزت فى المطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس.

وقد وصف محمد نجيب وجمال عبد الناصر ما دار في الاجتماع الذي عقد بصالون قصر الطاهرة والذي توسط خلاله الملك سعود لإزالة الخلاف المستحكم بينهما وصفا ناقض فيه كل منهما الآخر تماما، وقد أورد البغدادي في الصفحة ١٥٦ من مذكراته الجزء الأول بعض التفاصيل عما دار في ذلك الاجتماع نقلا عن جمال عبد الناصر فقال:

« وفي ثاني يوم- أي يوم الأحد ٢٨ مارس- علمت من جمال عبد الناصر تليفونيا في الصباح الباكر أن محمد نجيب عندما وصل إلى مطار القاهرة في اليوم السابق عائدا من الإسكندرية مع الملك سعود فقد ذهب إليه الضابط أحمد شوقي الذي كان قد أحيل إلى المعاش منذ فترة بسيطة وهو متعاطف معه وبلغه بثورة ضباط الجيش ضد القرارات التي أعلنت أخيرا وأفهمه أن الضباط يريدون قتله- أي قتل محمد نجيب- وقتله هو كذلك، وبعد أن وصل محمد نجيب إلى منزله قام بالذهاب إلى الملك سعود وأبلغه بما سمعه وطلب منه أن يصحبه إلى السعودية عند سفره يوم الإثنين ٢٩ مارس، واتصل الملك سعود بجمال عبد الناصر وطلب منه أن يذهب إليه فاصطحب جمال معه عبد الحكيم عامر وتوجها إلى قصر الطاهرة وتناقشا مع الملك في موضوع الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة، ويقول جمال إنهما هاجما محمد نجيب بشدة أمام الملك سعود وكان محمد نجيب يقول لهما باللغة الإنجليزية:

« لا تعاملوني هذه المعاملة أمامه ».

أما محمد نجيب فقد وصف ما دار في هذا الاجتماع من وجهة نظره في الصفحات من ٢٢٢ إلى ٢٢٤ من كتابه كلمتي للتاريخ فقال:

« كان الاجتماع هادئا ومرهقا معا، لم أكن أستطيع النظر في وجه جمال وعبد الحكيم كنت أرى على وجهيهما قناع إبليس ومن أيديهما تقطر الدماء، كنت منهكا كملاكم في الجولة الثانية عشرة.. لم أهزم بالضربة القاضية ولكني هزمت بالنقط بعد كفاح طويل، فقد كانت نقابة المحامين

مازالت تعلن عن الإضراب وطلبة الجامعة يعقدون مؤتمرا يؤيدون فيه الاتجاه الديمقراطى وهيئات التدريس فى الجامعات أصدرت بيانا تؤيد فيه الديمقراطية والحياة النيابية، ولكننى كنت واثقا أن قوات الجيش الموالية لمجلس الثورة يمكن أن تتحرك لإطلاق الرصاص على أية هيئة إذا تعرضت خطتهم السوداء للفشل، وقلت للملك سعود أمامهم أن الأمور قد وصلت إلى نقطة الافتراق وأنه لم يعد هناك سبيل للتفاهم مع أعضاء المجلس بعد أن وصلوا إلى حد التآمر وتدبير الخطط دون تقدير سليم لما قد تتعرض له مصر من صراع أو حرب أهلية أو تصادمات عسكرية وأن قرارى هو الاستقالة، ولم أشهد إصرارا من عبد الناصر على معارضة هذا القرار مثلما شاهدت هذه الليلة وكان يؤكد إصراره هو وزملاؤه على بقائى معهم رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس الثورة، وكنت أصر على الرفض رفضا مطلقا، واستمرت المناقشة ساعات حتى وصل إلينا صوت المؤذن لصلاة الفجر من المسجد القريب، وتحت إلحاح الجميع قبلت البقاء فى موقعى إنقاذا لمصر ومنعا للحرب الأهلية، وكان واضحا أن معارضة عبد الناصر لهذا القرار (قرار استقالة محمد نجيب) لا تنبعث من حب لى ولكن من خشية انفجار مثلما حدث منذ أربعة أسابيع فقط فى شهر فبراير».

وإذا تغاضينا عن الاختلاف الواضح فى الروايتين اللتين أدلى بهما محمد نجيب وعبد الناصر عما دار فى الاجتماع الذى حضره عبد الحكيم عامر وحضر جانبا منه الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة والدكتور حسن بغدادى وزير التجارة والصناعة والتموين وقتئذ وعبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، فإن الأمر الذى لا مجال للخلاف فيه هو ما كشفت عنه الروايتان من مشاعر الكراهية العميقة المتبادلة بين الطرفين، ففى حين ذكر محمد نجيب أنه خلال الاجتماع لم يكن يستطيع النظر في وجه عبد الناصر وعبد الحكيم لأنه كان يرى على وجهيهما قناع إبليس ومن أيديهما تقطر الدماء، نجد أن عبد الناصر يعترف أنه وعبد الحكيم عامر قد هاجما محمد نجيب بشدة أمام الملك سعود بدرجة جعلته يقول لهما بالإنجليزية «لا تعاملونى هذه المعاملة أمامه» ولم يكن ممكنا بالطبع بعد أن وصلت الأمور بينهما إلى هذا

أين هي رواية عبد الناصر؟؟ فمن نقل الرواية هو عبد اللطيف البغدادى على لسان عبد الناصر.. لكن عبد الناصر نفسه لم يعلنها في خطبه أو يكتبها في مذكرات.. فلماذا تقول بأنها رواية عبد الناصر؟؟ ولماذا لا تقول بأن إحدى الروايتين (أو كلتاهما) لم تحدث؟!

الحد توقع أى وفاق أو تعاون حقيقى بينهما، ولذا كان من الطبيعى أن تصل كل المحاولات التى بذلت للتوفيق بينهما إلى طريق مسدود.

سر موقف الإخوان المسلمين أثناء الأزمة

لا شك أن جانبا كبيرا من نجاح مجلس الثورة فى تنفيذ مخططه المرسوم فى أزمة مارس ١٩٥٤ كان يرجع إلى السرعة الفائقة التى تم بها تنفيذ ذلك المخطط، إذ لم تستغرق الأزمة أكثر من ٤٨ ساعة كانت عبارة عن يومى السبت ٢٧ والأحد ٢٨ مارس بحيث أصدر المجلس قراره بإلغاء كل قرارات مارس يوم الإثنين ٢٩ مارس إيذانا بانتهاء الأزمة واستعادة مجلس الثورة لكل سلطاته المطلقة وعودته إلى الحكم الشمولى الشامل، وقد تعمد عبد الناصر عدم الإفراج عن الإخوان المسلمين المعتقلين حتى يوم ٢٥ مارس حتى لا تسنح الفرصة لقيادة الإخوان ولا أن يتسع الوقت أمامها لدراسة الموقف ومعرفة أسراره الخفية واكتشاف حقيقة اللعبة التى كان يلعبها مجلس الثورة، والتى خطط لها من قبل بمهارة وإتقان للتوصل إلى إلغاء قرارات مارس والإطاحة بالحياة الديمقراطية فى البلاد.

فقد كان الخطر الأكبر الذى يهدد خطة عبد الناصر بالفشل هو أن يتخذ الإخوان المسلمون موقفا معارضا لمجلس الثورة وأن تنزل جماهيرهم الغفيرة مرة أخرى إلى الشوارع للتظاهر ضد المجلس كما جرى الحال فى أحداث أزمة فبراير ١٩٥٤، مما كان كفيلا بإفشال المخطط المرسوم وانفلات زمام الموقف من يده.

وكانت مصر يومى ٢٧ و ٢٨ مارس تقف على شفا بركان قابل للانفجار فقد امتلأت شوارع القاهرة بالمظاهرات المدبّرة والإضرابات الموجهة والاعتصامات المأجورة التى كان من المعروف أنها من تنظيم وإخراج السلطة، مما أثار سخط طوائف عديدة من الشعب خاصة المثقفين وأساتذة وطلاب الجامعات والنقابات المهنية، هذا فضلا عن الكثيرين من ضباط الجيش الذين حضروا مؤتمرات الأسلحة لتأييد مجلس الثورة وشاهدوا بأنفسهم مدى ما اكتنف هذه المؤتمرات وقراراتها من تزييف واصطناع، وكان من الخطر بلاشك

أن تشارك قيادة الإخوان المسلمين فى هذا المعترك الوخيم بإنزال جماهيرها إلى الشوارع لتزيد النار اشتعالا ولتتعرض البلاد لخطر حدوث اشتباكات عنيفة ومجازر دموية بين جماهير الشعب وبعضها، بينما قوات الاحتلال على بعد لا يتجاوز مائة كيلومتر وعلى أتم استعداد للزحف صوب العاصمة.

ونتيجة لهذه الظروف العصيبة انحصر نشاط قادة الإخوان يومى ٢٧ و ٢٨ مارس فى محاولة التوفيق بين محمد نجيب وعبد الناصر وطالبوا الطرفين باتخاذ مهلة ولو إلى حين انتهاء زيارة الملك سعود لمصر، ولكن التخطيط الذى وضعه مجلس الثورة لم يكن يسمح بمثل هذه المهلة، ولذا فشلت وساطة الإخوان المسلمين والملك سعود على السواء لأن نجاح أى منهما كان يعنى تأجيل الأزمة واحتمال انكشاف المخطط المرسوم لها وهو وجوب الإجهاز على قرارات مارس واستعادة مجلس الثورة لجميع سلطاته المطلقة بأسرع وقت ممكن، وفضلا عن العوامل السابقة كان هناك عامل هام جعل القوى المؤثرة التى ساندت محمد نجيب فى أزمة فبراير- وكان من بينها جماهير الإخوان- تنفض من حوله فى أزمة مارس وهو ضعف محمد نجيب وتخاذله المحيّر أمام مجلس الثورة.

لقد كان الأمر المتوقع بعد أن عاد محمد نجيب إلى السلطة ظافرا منتصرا بعد أزمة فبراير ١٩٥٤ مؤيدا من الجيش والشعب بصورة لم يسبق لها مثيل أن يطيح بمجلس قيادة الثورة أو فى القليل أن يضع حدا لطغيانه وتجاهله له واستهانته بأمره، وهو الوضع الذى أجبره على تقديم استقالته التى أشعلت أزمة فبراير، ولكن لدهشة الناس استمر محمد نجيب على ضعفه برغم انتصاره الساحق واستمر مجلس الثورة على قوته وطغيانه برغم هزيمته المنكرة لسبب واحد فقط وهو طبيعة محمد نجيب المسالمة وشخصيته الطيبة المتسامحة.

ولكن ذلك الوضع المختل كلف المؤيدين لمحمد نجيب ثمنا غاليا- دون أن يحرك هو ساكنا لحمايتهم- فقد أطلق رجال البوليس الحربى الرصاص على

لواء جيش.. ومؤيد من الجيش والشعب مثلما يقول المؤلف.. ويتم خلعه بهذه السهولة من مجموعة من الرتب الصغيرة في الجيش.. هذه لا تسمى طيبة ولكن تسمى خيبة.

مظاهرات طلاب الجامعة عند نهاية كوبرى قصر النيل وهى فى طريقها إلى ميدان عابدين لتهنئة محمد نجيب بعودته ظافرا بعد أزمة فبراير وسقط عشرات من المصابين، كما تم اعتقال زعماء الإخوان المسلمين الذين قادوا المظاهرات الشعبية الحاشدة يومى ٢٧ و ٢٨ فبراير وزج بهم فى السجن الحربى حيث تعرضوا- بالإضافة إلى ويلات الاعتقال- للضرب المبرح من زبانية السجن.

وفى صفوف الجيش تعرض الضباط الذين أظهروا مناصرتهم لمحمد نجيب فى أزمة فبراير خاصة سلاح الفرسان للاعتقال والإبعاد والتشريد دون أن يتدخل محمد نجيب لحمايتهم والذود عنهم، ولهذا كان من الطبيعى أن يجد محمد نجيب نفسه وحيدا فى أزمة مارس فى مواجهة مجلس الثورة الذى تمكن بسهولة تامة من حشد الأعوان والأنصار من حوله بعد أن بات معروفا لدى الجميع أن زمام السلطة ومصدر القوة واغتنام المكاسب واجتناء المغانم وتقلد المناصب كلها فى يد المجلس وحده بلا أى شريك أو منازع.

كيف غمرت حركات الاعتصام والإضراب أرجاء البلاد؟

عقب إعلان قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ بدأت مظاهر النشاط تبدو فى بعض الأوساط السياسية الحزبية القديمة، ولكن التجارب الأليمة التى مرّ بها بعض السياسيين القدامى من تعرضهم لعمليات الاعتقال والتعذيب فى السجون وتحديد الإقامة والمحاكمات أمام محكمة الثورة علّمت الجميع ضرورة التروى والحذر وعدم التورط فى ممارسات سياسية قد تجلب عليهم الويلات فى المستقبل، وكذا تجنب مهاجمة مجلس الثورة بطريقة مباشرة أوعنيفة خشية تغير الأحوال ووقوعهم ثانية تحت قبضة المجلس وفى أيدى زبانية التعذيب فى السجن الحربى، فليس هناك ضمان لتنفيذ مجلس الثورة لقراراته ووعوده بإعادة الديمقراطية وإطلاق الحريات.

ومن مراجعة ما نشرته الصحف فى هذه الفترة القصيرة عقب الإعلان

ضمن قرارات ٢٥ مارس عن إعادة الأحزاب دون أى شروط يتضح لنا مدى ضآلة تشاط رجال الأحزاب القديمة فى تلك الفترة ومدى التحفظ الواضح فى تصريحاتهم السياسية، ففى حزب الوفد صرّح عبد السلام فهمى جمعة رئيس مجلس النواب السابق وأحد أقطاب الحزب بقوله:

« أدى رجال الثورة واجبهم وعلى الأحزاب أن تؤدى واجبها فتسمو عن التجريح ومن الضرورى إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق حرية مصطفى النحاس والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ».

وفى حزب الأحرار الدستوريين قال الدكتور محمد حسين هيكل زعيم الحزب السابق:

« سأعمل لتقوية كتلة الأمة وتمكين وحدتها ».

وفى الحزب السعدى وجه على أيوب الوزير السابق وأحد أقطاب الحزب الدعوة لتأليف حزب واحد للسهر على إقامة حكم صالح.

وفى الحزب الوطنى دعا محمد حافظ رمضان زعيم الحزب السابق بعض أقطاب الحزب للاجتماع فى منزله للتباحث فى الموقف، وحضر الاجتماع عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على وفكرى أباظة وعلى منصور.

ويتضح من ذلك أنه لا صحة لما ردده البعض من أن الأحزاب السياسية المنحلّة بعد إعلان قرارات ٢٥ مارس استفزت الناس بأساليبها القديمة التى مجّها الشعب، أو أنها تحالفت مع الإقطاع والرجعية لضرب الثورة وذلك لسبب بسيط وهو أن قرارات ٢٥ مارس التى نشرت فى الصحف يوم الجمعة ٢٦ مارس لم يلبث مجلس الثورة أن قام بوأدها وتشييعها إلى مقرها الأخير يوم الاثنين ٢٩ مارس، أى قبل أن تتاح الفرصة لأحد من السياسيين القدامى من رجال الأحزاب للقيام بأى نشاط سياسى يمكن أن يؤثر على جماهير الشعب، أو التخطيط والتدبير لأى أعمال مضادة للثورة وهذه كلمة حق وإنصاف ينبغى أن تقال حول هذا الموضوع.

وقد نشرت الصحف يوم الجمعة ٢٦ مارس أن إقامة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد السابق مازالت محدّده فى داره بجاردن سيتى ولم ترفع الحراسة عنه بعد ولكن ينتظر إطلاق حريته خلال أيام، وبعد يومين ورد فى الصحف أن تحديد إقامة النحاس لن تلغى بل عززت الحراسة على داره.

كما نشرت الصحف أن مجلس الثورة أصدر قرارا بالإفراج عن العقيد رشاد مهنا الوصى السابق على العرش وأن من المتوقع الإفراج عنه على الفور، ولكن إطلاق سراح رشاد مهنا لم يتم إلا بعد أكثر من عامين.

وفى صباح الأحد ٢٨ مارس نشرت الصحف تحت عناوين بارزة وفى صدر صفحاتها نبأ وساطة الملك سعود بين محمد نجيب ومجلس الثورة، وأوردت بعض التفاصيل عن الاجتماع الذى عقد فى قصر الطاهرة مساء السبت ٢٧ مارس والذى استمر منذ منتصف الليل حتى قبيل الفجر والذى حضره الملك سعود ومحمد نجيب وعبد الناصر وعبد الحكيم عامر.

الاعتصام والإضراب عن العمل والطعام

بدأ دور العمال فى الظهور على مسرح الأحداث فى أزمة مارس منذ صباح السبت ٢٧ مارس ١٩٥٤، وقد اتضح صحة المعلومات التى بلّغت لمحمد نجيب عن طريق ياوره الخاص النقيب محمد رياض فى الساعة الثانية صباح السبت عندما أيقظه من نومه عن المظاهرات المدبّرة التى سوف تنطلق فى الصباح لتهتف بسقوط الديمقراطية والأحزاب، فقد قامت بالفعل فى بعض شوارع القاهرة مظاهرات اشتركت فيها عناصر من هيئة التحرير ومن الحرس الوطنى واتجهت كلها إلى المقر الرئيسى للهيئة بميدان عابدين وكانت تهتف- كما ورد فى الصحف- بسقوط الأحزاب والحياة البرلمانية وتطالب بإلغاء قرارات ٢٥ مارس.

غير أن هذه المظاهرات لم تجد صدى لها فى صفوف الجماهير، فقد كان عنصر التدبير السلطوى واضحا فيها سواء من ناحية العناصر المشتركة فيها أو من ناحية مظهرها العام، فقد كان معظمها يجوب الشوارع داخل سيارات

لورى حكومية كبيره مزودة بمكبرات للصوت كما كانت الهتافات شبه موحدة.

ولكن أخطر الحركات فى أزمة مارس على الإطلاق والتى لعبت دورا رئيسيا فى حسم الأزمة لصالح عبد الناصر ومجلس الثورة قد انبعثت من دار اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بأرض شريف بالقاهرة حوالى ظهر السبت ٢٧ مارس، ففى هذا التوقيت وبناء على القرار الذى تم اتخاذه فى اليوم السابق فى مكتب الرائد أحمد عبد الله طعيمة مسئول الاتحادات والنقابات العمالية بهيئة التحرير، والذى اشترك فى اتخاذه صاوى أحمد صاوى (المشهور بصوصو) رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك وأعضاء الاتحاد ورؤساء النقابات، بدأ اعتصام بعض قيادات الحركة العمالية فى مقر الاتحاد العام وأصدروا بيانا قالوا فيه إنهم يعتصمون بوحى من الشعور الوطنى الذى يجب أن يكون رائد الجميع فى هذه الفترة الدقيقة التى تمر بها البلاد، وأنهم قرروا الإضراب عن الطعام والاعتصام بدار الاتحاد حتى تجاب مطالبهم وهى:

١-عدم السماح بقيام الأحزاب.

٢-استمرار مجلس الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر.

٣- قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة تعد بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها.

٤- عدم الدخول فى معارك انتخابية ووقوف المواطنين جميعا جبهة واحدة حتى يتم جلاء المستعمر.

٥- إقرار مشروعية حق الإضراب.

واختتم قادة العمال بيانهم بمناشدة المواطنين على اختلاف طوائفهم الوقوف وراء هذه المطالب صفا واحدا، وذلك لسلامة الوطن وعدم الرجوع إلى الأوضاع التى عانى منها الوطن الكثير، واختيرت دار اتحاد نقابات النقل

المشترك لتكون مقراً لحركة الاعتصام، كما اختير صاوى أحمد صاوى رئيس الاتحاد زعيما للحركة نظرا لأن اتحاد نقابات النقل المشترك كان يسيطر على شريان القاهرة الرئيسى وهو المواصلات، ولم يكد يبدأ الاعتصام حتى تم استدعاء مجالس إدارات النقابات العمالية الأخرى لتنضم إلى الاعتصام وتتخذ القرارات نفسها التى اتخذها الاتحاد العام وتعلن الإضراب عن العمل حتى تجاب مطالب العمال.

وأخذت دار الإذاعة فى إذاعة قرارات النقابات العمالية بالاعتصام وبالإضراب عن الطعام وعن العمل وكان بعضها يتم إذاعته قبل أن تتخذ هذه النقابات قراراتها بالفعل، وقد تضمنت قرارات النقابات صيغة شبه موحدة وهى أن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الإضراب عن الطعام وعن العمل حتى تجاب مطالبهم وهى المطالب نفسها التى أعلنها قادة حركة الاعتصام من دار اتحاد نقابات النقل المشترك، كما أخذت دار الإذاعه أيضا فى إذاعة مئات البرقيات التى ذكرت أنها انهالت عليها من مختلف الطوائف والمهن ومن جميع أرجاء الجمهورية.

وفى صباح اليوم التالى- الأحد ٢٨ مارس- خرجت الصحف الموالية للحكومة وقد نشرت فى صدر صفحاتها وتحت عناوين بارزة البيان الذى أصدره اتحاد نقابات النقل المشترك والقرارات التى اتخذها، وكذا أنباء اعتصامات وإضرابات العمال فى مختلف النقابات والشركات والقرارات التى تم اتخاذها، كما نشرت أسماء الهيئات والطوائف والنقابات التى أرسلت برقيات باسمها إلى هذه الصحف والتى يبدون فيها احتجاجهم على قرارات ٢٥ مارس ويطالبون فيها بعدم حل مجلس الثورة ويعلنون ثقتهم التامة به، وظهر بوضوح أن جميع أجهزة الدولة الإعلامية قد سخّرت لتأييد حركة اعتصام نقابات العمال التى أعلنت إضرابها عن الطعام وعن العمل، بل وتحريض النقابات العمالية الأخرى كى تحذو حذوها حتى يكون الإضراب شاملا على مستوى الدولة.

ولم تكد تذاع أنباء الاعتصام وقرارات الاتحاد العام حتى انهالت البرقيات من مختلف أرجاء مصر على مجلس الثورة بتأييد قرارات العمال المعتصمين، كما وفدت على دار الاتحاد العام مظاهرات عديدة أخذ أفرادها يهتفون- كما نشرت الصحف الموالية للحكومة- بحياة رجال الثورة وسقوط الأحزاب والإقطاع وحياة العمال والفلاحين، كما أخذوا يهتفون بحرارة بحياة جمال عبد الناصر منقذ مصر.

وسرعان ما انضم إلى المعتصمين في دار الاتحاد العام عدة نقابات أخرى كانت تمثل العمال الزراعيين والمحال التجارية وعمال النسيج وعمال بعض شركات الغزل وعمال المطابع الأميرية وغيرهم، وتضامنا مع قرارات الاتحاد العام بدأ عمال المترو والأتوبيس بعد ظهر السبت ٢٧ مارس إضرابهم عن العمل، كما أعلنت نقابة عمال الترام ونقابة سائقي التاكسي الاعتصام والإضراب عن العمل اعتبارا من اليوم التالي وعدم العودة حتى تجاب مطالب العمال.

وفي الاسكندرية اعتصم مساء السبت ٢٧ مارس نحو خمسة آلاف عامل من عمال شركة الغزل داخل مصانعهم، كذلك اعتصم بعض العمال بمكتب جريدة الجمهورية، كما اعتصم عدد كبير من العمال بالمقر العام لهيئة التحرير بميدان المنشية وكانوا يمثلون مختلف نقابات عمال الاسكندرية وأعلنوا تأييدهم للقرارات التي أصدرها الاتحاد العام لنقابات النقل المشترك بالقاهرة، كما اعتصم ١٥٠ محاميا بمقر هيئة التحرير بالمنشية أيضا باسم المحامين الأحرار وأعلنوا استنكارهم للقرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية للمحامين بالقاهرة يوم الجمعة ٢٦ مارس.

وقد نشرت الصحف الموالية للحكومة صباح الأحد ٢٨ مارس إظهارا لمدى اتساع حركة العمال وضخامتها أن نقابات عمال النقل المشترك إنما تمثل ٤٠٠ ألف عامل في أنحاء الدولة، وتضم نقابات العمال الزراعيين ٦٢ نقابة

ويبلغ عدد أعضائها حوالى نصف مليون عامل زراعى، كما تضم النقابات العمالية الأخرى مئات الألوف من مختلف المهن.

ولكن هذه الحركة التى دبرتها ونظمتها هيئة التحرير قوبلت برد فعل مضاد من أقسام عديدة من النقابات والاتحادات العمالية الأخرى خاصة فى الاسكندرية والتى كانت تؤيد عودة الديمقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته، وكانت هذه النقابات والاتحادات قد فوجئت بدار الإذاعه تذيع قرارات مزعومة صادرة باسمها تطالب بإلغاء قرارات ٢٥ مارس والتمسك ببقاء مجلس الثورة، فسارعت بإرسال تكذيبات واستنكارات لما نسب إليها ولكن الصحف الموالية للحكومة التى أفسحت صفحاتها لحركة العمال المؤيدة لمجلس الثورة امتنعت عن نشر هذه التكذيبات، ولذا اقتصر نشرها على جريدة المصرى التى كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح كما لم تشر دار الإذاعة فى إذاعاتها إلى وصول هذه التكذيبات إليها.

وقد اجتمعت بعض الجمعيات العمومية لنقابات العمال بالاسكندرية وأصدرت قرارات بالمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فورا وحل مجلس الثورة وإطلاق الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين واستنكار المحاولات المكشوفة من الاتحاد العام لتدبير حركات الاعتصام والإضراب عن الطعام وعن العمل، والمطالبة بإقامة اتحاد عام لجميع نقابات العمال بالجمهورية، وعلى الرغم من الانقسام الحاد الذى ظهر فى صفوف العمال فإن الحركة العمالية التى كانت تؤيد بقاء مجلس الثورة وتطالب بإلغاء قرارات ٢٥ مارس كان من المحتم نجاحها بعد أن تولى تدعيمها ومؤازرتها- فضلا عن جميع أجهزة الإعلام الحكومية-أربع هيئات حكومية قوية بكل طاقاتها وإمكاناتها:

الأولى هيئة التحرير التى كان يوجهها الرائدان إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمه وهى التى دبرت كل حركات الاعتصام والإضراب.

والثانية مديرية التحرير التى كان يرأسها الرائد مجدى حسنين الذى

حرك أعدادا ضخمة من عمال المديرية بواسطة عربات اللورى إلى القاهرة للإشتراك فى المظاهرات.

والثالثة الحرس الوطنى الذى كان يتولى قيادته العقيد عبد الفتاح فؤاد والذى أخذ رجاله بعد أن وزعت عليهم الملابس المدنية والجلاليب يطوفون بعرباتهم فى شوارع القاهرة مرددين الهتافات بتأييد مجلس الثورة وسقوط الديمقراطية والأحزاب.

والرابعة إدارة البوليس الحربى (الشرطة العسكرية) الذى نزل قائدها المقدم أحمد أنور بكل ثقله وبأكفأ عناصره ورجاله لمساعدة حركة العمال خاصة بعد أن وصله استدعاء النيابة العامة للحضور أمامها صباح الإثنين ٢٩ مارس للتحقيق معه فى واقعة اعتدائه بالضرب على بعض كبار المحامين فى السجن الحربى.

القاهرة عاشت ٤٨ ساعة بدون مواصلات

فى الوقت الذى كان فيه اتحاد نقابات عمال النقل المشترك يدير بتوجيه من هيئة التحرير يوم السبت ٢٧ مارس أضخم حركة اعتصام وإضراب شهدتها مصر منذ عام ١٩١٩، اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية وأصدرت بيانا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكل التدابير والإجراءات الاستثنائية فورا، وحل مجلس الثورة وتأليف حكومة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية لحين اجتماع الجمعية التأسيسية ٢٣ يوليو بعد إجراء الانتخابات، وفى اليوم نفسه عقد طلاب جامعة القاهرة مؤتمرا وطنيا فى الحرم الجامعى أعلنوا فيه تأليف جبهة الاتحاد الوطنى التى تضم الطلبة الوفديين والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين، واتخذوا قرارات بالمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين السياسيين فورا وتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات وحل مجلس الثورة منذ ذلك اليوم دون انتظار اجتماع الجمعية التأسيسية، وفى اليوم التالى - الأحد ٢٨ مارس - اجتمع أعضاء مجالس إدارات نوادى هيئات التدريس بجامعتى القاهرة

وإبراهيم (عين شمس حاليا) بمعهد التربية للمعلمين واتخذوا قرارات طالبوا فيها بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات على الفور وعودة الحياة الدستورية إلى البلاد.

وبحلول يوم الأحد ٢٨ مارس شهدت مصر أحداثا خطيرة لم تشهد لها مثيلا من قبل، فقد أصيبت حركة المواصلات فى القاهرة منذ الصباح بالشلل التام ولم تلبث عدوى الإضراب أن انتقلت من القاهرة إلى الاسكندرية وعواصم الأقاليم والمدن الكبرى، وفى الساعة العاشرة صباحا أذاعت الرابطة العامة لسائقى ووقادى القطارات بأنها بوحى من وطنيتها تعلن عن وقوف تسيير القطارات ما بين القاهرة والإسكندرية ابتداء من منتصف الليل، وأنها ستقوم بشل حركة سير القطارات فى جميع أنحاء الجمهورية إذا لم يعلن مجلس الثورة استجابته لمطالب الشعب خلال ٢٤ ساعة، هذا ولم تتوقف المظاهرات طوال يوم الأحد فقد توافدت على المقر الرئيسى لهيئة التحرير بميدان عابدين جموع حاشدة من العمال يمثلون نقابات النقل المشترك والسكك الحديدية والترسانة والمطبعة الأميرية لإعلان تجديد بيعتهم لهيئة التحرير على مبادئ الثورة، وألقى الرائد عبد الله طعيمة خطابا على المتظاهرين أشاد فيه بوطنيتهم ودعاهم إلى الاتحاد وإعلان أن الثورة قد آمنت بالعمال منذ اليوم الأول لقيامها، وأن المحنة الحالية أثبتت أن العمال هم طليعة الوطنية دائما.

وفى شارع مجلس النواب احتشدت آلاف عديدة من المتظاهرين أمام مبنى مجلس الوزراء وهم يحملون اللافتات والأعلام وسدوا الطرق والشوارع المؤدية إليه، وتعالت هتفاتهم بسقوط الأحزاب والحياة البرلمانية والمطالبة ببقاء مجلس الثورة، واضطر حرس مجلس الوزراء إلى إغلاق أبواب السور الخارجى لمبنى المجلس خشية تدفق الجماهير إلى الفناء الداخلى للمبنى.

وفى الإسكندرية طافت مظاهرات عديدة معظمها من العمال فى

الشوارع الرئيسية حتى وصلت إلى مقر هيئة التحرير بالمنشية وكان مقر الهيئة مزدحما بأعداد كبيرة من المواطنين من مختلف الفئات، كما اعتصم بمقر الهيئة عدة مئات كان من بينهم بعض المحامين والصحفيين الذين أعلنوا تصميمهم على البقاء حتى تجاب مطالب الشعب.

وفى الأقاليم أضرب عن العمل عمال الشركات والنقل المشترك والبترول والمحال التجارية والمخابز وسائقو سيارات الركوب والنقل والأتوبيس والتاكسى، وخرج العمال فى مظاهرات طافت ببعض عواصم المحافظات والمديريات، وأصدر العمال المعتصمون بدار الاتحاد العام لعمال النقل المشترك بالقاهرة بيانا ثانيا وقعه ممثلون عن ٣٣ نقابة وشركة كانت تمثل عمال المهن الصناعية والتجارية والزراعية والنقل العام والبنوك وشركات وورش السيارات، وذكروا فى بيانهم أنهم يرفضون أية وصاية عليهم وأن الحزبية لن تتمكن بعد اليوم من الاتجار باسمهم وباسم الشعب، وركز البيان هجومه على حزب الوفد واختتم العمال بيانهم بأن مطالبهم التى أجمعوا عليها وأعلنوها هى مطالبتهم ببقاء مجلس الثورة وعدم قيام الأحزاب حتى تتفرغ جهود المواطنين لطرد المستعمر الغاصب.

وفى الساعة السادسة مساء يوم الأحد ٢٨ مارس اجتمع ضباط البوليس بناديهم الكائن وقتئذ بحديقة الأزبكية على هيئة جمعية عمومية غير عادية برئاسة اللواء مصطفى المتولى مدير كلية البوليس وأصدروا بيانا ذكروا فيه أن العودة إلى الحياة النيابية مع وجود الاحتلال الأجنبى خدعة استعمارية، وأنهم لذلك قرروا الامتناع عن تنفيذ أى إجراءات انتخابية حتى يتم جلاء المستعمر عن أرض الوطن، وأنهم يتمسكون ببقاء مجلس الثورة ولا يرضون عنه بديلا حتى يحقق الأهداف التى قامت الثورة من أجلها، وفى إثر ذلك اجتمع ضباط بوليس الإسكندرية وأصدروا البيان التالى:

«لقد كان ضباط البوليس بحكم صلتهم بالحاكم والمحكوم أكثر طوائف

الأمة إحساسا بالفساد وشعورا بالظلم والطغيان الذى ساد فى عهد الحزبية والإقطاع، ويوم قامت الثورة لبوا نداءها سراعا وجعلوا من أرواحهم وقلوبهم درعا تحميها وتذود عن مبادئها السامية، ولذا فهم يعلنون ثقتهم التامة بمجلس الثورة وتأييدهم المطلق لما اتخذه زملاؤهم المجتمعون بناديهم العام فى القاهرة من قرارات».

تدابير مجلس الثورة لوأد قرارات مارس ١٩٥٤

فى صباح يوم الأحد ٢٨ مارس استقبل عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف وكان برفقته محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى السابق، وكان منزل عبد الناصر الكائن بمنشية البكرى قد امتلأت حجراته وحديقته بوفود من الضباط الذين قدموا من المناطق العسكرية خارج القاهرة بوصفهم مندوبين عن زملائهم فى هذه المناطق، وكان من بينهم وفد يمثل السلاح البحرى فى الاسكندرية وقد قدّموا لعبد الناصر القرارات التى أصدرتها مؤتمرات الضباط فى شتى المناطق التى يمثلونها والتى رفعوا صورة منها إلى كل من رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، وكانت كلها متفقه على وجوب إلغاء قرارات ٢٥ مارس التى تتعارض مع أهداف الثورة وعلى تمسكهم باستمرار مجلس الثورة فى مباشرة سلطاته حتى تتحقق أهداف الثورة.

وقد أبلغ ممثلو السلاح البحرى عبد الناصر باعتصام الضباط البحريين بقطع الأسطول التى غادرت الميناء ورابطت فى عرض البحر، وأنهم هدّدوا بعدم العودة إلى قاعدتهم البحرية بالاسكندرية حتى تجاب المطالب التى أجمع عليها الضباط.

وكان عبد الناصر قد أجرى اتصالات هاتفية بأعضاء مجلس الثورة فى منازلهم فى ساعة مبكرة من صباح الأحد ودعاهم إلى اجتماع طارئ بمقر

القيادة العامة بكوبرى القبة قبل اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء الذى كان قد تقرر عقده بعد ظهر يوم الأحد برئاسة مجلس الوزراء، وقد تعمد عبد الناصر عدم توجيه الدعوة إلى محمد نجيب لحضور اجتماع مجلس الثورة نظرا لأن جلسة المجلس كانت مخصصة لبحث وضعه وهل يستمر كما هو فى مناصبه أو تتم تنحيته عنها.

وفور انتهاء عبد الناصر من مقابلاته توجه من منزله إلى مقر القيادة العامة حيث رأس جلسة مجلس الثورة التى حضرها جميع أعضائه فيما عدا ثلاثة منهم هم: كمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم، وكان هؤلاء الثلاثة قد سافروا بالقطار إلى الإسكندرية برفقة محمد نجيب والملك سعود صباح السبت ٢٧ مارس، وقد تخلف بالاسكندرية حسن إبراهيم بسبب انشغاله بعذر عائلى طارئ، وأمضى كمال الدين حسين ليلته بمعسكر مصطفى كامل بعد أن حضر اجتماع ممثلى ضباط المنطقة الشمالية بميس المدفعية المضادة للطائرات بالسلسلة، حيث تولى شرح الموقف لهم وحصل على القرارات التى أصدروها وعاد إلى القاهرة ظهر الأحد وأمكنه حضور المؤتمر المشترك، أما خالد محيى الدين ففى إثر سماعه بالمظاهرات التى تهتف بسقوط الديمقراطية والأحزاب قرر عدم العودة إلى القاهرة وأمضى بضعة أيام فى الاسكندرية مختفيا عن الأنظار، إذ توجه إلى صديق له يدعى محمود عيد وطلب منه أن يجد له مكانا لايعرفه أحد كى يبقى فيه عدة أيام، واشترط عليه فقط أن يكون به راديو وتليفون ليبقى على اتصال بما يجرى من أحداث فى البلاد وبدأت أجهزة الأمن فى البحث عنه كما سافر حسن إبراهيم إلى الاسكندرية خصيصا للبحث عنه إذ كانوا يريدون توقيعه على إلغاء القرارات الديمقراطية بأى ثمن، ولم يحضر خالد إلى القاهرة إلا فى آخر مارس بعد انتهاء الأزمة، وفى يوم ٢ أبريل زار عبد الناصر فى بيته حيث قدم إليه استقالته من مجلس الثورة وسافر بعد ذلك إلى الخارج بعد اتفاق عقده مع عبد الناصر.

مجلس الثورة يبحث وضع محمد نجيب

بدأ اجتماع مجلس الثورة بكلمة من عبد الناصر شرح فيها الموقف بصفة عامة، ووفقا لما أورده البغدادى فى الصفحتين ١٥٦ و١٥٧ من مذكراته الجزء الأول عن تفاصيل ما دار فى هذه الجلسة فإن عبد الناصر كان من رأيه الإبقاء على محمد نجيب مع محاولة السيطرة عليه بحجة أن الشعب المصرى شعب عاطفى ويمكن أن ينقلب على مجلس الثورة فى خلال ٢٤ ساعة، كما ذكر عبد الناصر أنه لا يضمن الجيش أيضا لو أبعد محمد نجيب وأن من الواجب أن يوضع فى الاعتبار الموقف فى السودان فى حالة إبعاده.

وعندما طلب من صلاح سالم إبداء رأية فيما يتعلق بالسودان قال صلاح:

« السودان ضايع ضايع سواء أبعد محمد نجيب أو لم يبعد ».

وكانت آراء جمال سالم والبغدادى وزكريا محيى الدين وأنور السادات متفقه على ضرورة إبعاد محمد نجيب نظرا لأنه لا يمكن التعاون معه، كما أنه لن يتغير وسيظل على حاله دون أن يتمكن المجلس من السيطرة عليه.

وأوضح البغدادى الأسباب التى تدعوه إلى المطالبة بإبعاد محمد نجيب مبينا أن موقفه أصبح واضحا للشعب، وأن قبول استقالته السابقة كانت بدون تمهيد للرأى العام ولكن الموقف أصبح الآن مختلفاً عنه فى المرة السابقة، فقد اتضحت صورة محمد نجيب الحقيقية للشعب خاصة بعد حديثه التليفونى مع مصطفى النحاس وأن الإبقاء عليه ربما تترتب عليه هزة أخرى للبلاد، وذكر البغدادى أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد انتهت يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ أى يوم صدور القرارات الأخيرة، وأن المرحلة القادمة تعتبر ثورة جديدة يؤازرها الجيش والشعب ومن واجب مجلس الثورة وضع خطة عامة لضمان استقرار الأوضاع.

ولكن صلاح سالم كان ضد فكرة التخلص من نجيب وطالب بمطلب

غير متوقع من زملائه وهو حل مجلس قيادة الثورة وبقاء محمد نجيب حيث إنه من المتعذر على المجلس أن يتعاون معه، وأكد أن الاتحاد مع السودان يعتبر منتهيا وأن من الواجب التفكير فى مصر قبل التفكير فى السودان، وانتهى اجتماع مجلس الثورة عند الظهر بعد أن علم أعضاؤه بنبأ المظاهرات الضخمة التى تجمعت أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء، وكان اللواء محمد نجيب أول من وصل إلى دار رئاسة الوزراء فى حوالى الساعة الواحدة بعد الظهر، وعندما شاهد الجماهير الغفيرة التى احتشدت أمام مبنى الرئاسة اضطر أن يدخل المبنى من بابه الخلفى وتوجه مباشرة إلى مكتبه (مكتب رئيس الوزراء) .

وفى حوالى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وصلت إلى مبنى الرئاسة سيارة كانت تقل جمال سالم والسادات والبغدادى فالتفت الجماهير حولهم مما اضطرهم إلى النزول من السيارة والسير على أقدامهم، ولم يكد يفتح لهم حرس مجلس الوزراء أحد أبواب السور الخارجى حتى تدفقت الجماهير خلفهم إلى الفناء الداخلى للمجلس، وبعد قليل وصلت سيارة كانت تقل عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم واستقبلتهم الجماهير التى احتشدت فى شارع قصر العينى وشارع مجلس النواب بالتصفيق والهتاف، وعندما فتح حرس مجلس الوزراء الباب الثانى فى السور الخارجى لدخول سيارتهم تدفقت الجموع الحاشدة خلف السيارة حتى اكتظ الفناء الداخلى للمجلس بعدة آلاف من جماهير الشعب .

واجتمع فى قاعة اجتماعات مجلس الوزراء جمال سالم والسادات والبغدادى وعبد الحكيم عامر فى الوقت الذى وقف فيه عبد الناصر وصلاح سالم فى الخارج يخطبان في الجماهير المحتشدة في فناء المجلس، وبعد قليل توجه محمد نجيب من مكتبه إلى قاعة الاجتماعات وصافح الأعضاء الأربعة الموجودين وسرعان ما وقعت مشادة كلامية عنيفة بينه وبين جمال سالم ساد بعدها الصمت، واضطر محمد نجيب إلى ترك القاعة والعودة غاضبا إلى

مكتبه، وتوجه إلى مكتب محمد نجيب اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة لمحاولة ترضيته واشترك معه فى المحاولة اللواء على على عامر مدير العمليات الحربية بالجيش وقتئذ، وقد أثار معهما محمد نجيب بعض الأمور التى يشكو منها وكان أهمها عدم إتاحة الفرصة أمامه لزيارة وحدات الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، وطلب من عبد الحكيم أن يكون له حق زيارة هذه الوحدات وقتما يشاء فوافقه عبد الحكيم على مطلبه.

وكان الوزراء المدنيون قد بدأوا يتوافدون على دار الرئاسة منذ فترة واضطروا إلى دخول المبنى من بابه الخلفى، ووصل فى حوالى الساعة الثانية بعد الظهر كمال الدين حسين ثم فتحى رضوان وزير الدولة وتوجها إلى مكتب محمد نجيب، وعندما اكتمل وصول الوزراء المدنيين ذهب البغدادى إلى مكتب محمد نجيب لدعوته هو ومن معه من الوزراء العسكريين والمدنيين للحضور إلى قاعة الاجتماعات ليمكن بدء الجلسة.

وفور أن انتهى عبد الناصر من إلقاء خطابه على الجماهير توجه هو الآخر إلى مكتب محمد نجيب لينضم إلى المجتمعين، وعندما أوضح البغدادى وعبد الحكيم عامر لمحمد نجيب فى مكتبه موقف الجيش والشعب من قرارات ٢٥ مارس وما أظهره الرأي العام فى مصر من معارضة شديدة لها ومطالبته باستمرار الثورة لتحقيق أهدافها طلب محمد نجيب فى عصبية شديدة أن يتنحى عن رئاسة الوزارة لعبد الناصر وأن يكتفى برئاسة الجمهورية، وأبدى عبد الناصر لزملائه الحاضرين من أعضاء المجلس استعداده لقبول عرض محمد نجيب بتوليه هو رئاسة الوزارة، ولكن البغدادى نصحه سرا بعدم تولى رئاسة الوزارة فى هذه الظروف الحرجة حتى لا يظن الرأى العام أن مجلس الثورة قد ضغط على محمد نجيب ليتنازل عن رئاسة الوزارة لعبد الناصر، مما سيؤدى إلى تركيز الهجوم والكراهية ضده، وأن المصلحة تقتضى باستمرار محمد نجيب ولو لفترة قصيرة ثم يعفى بعد ذلك من منصبه حتى يكون أمام الناس

مـشـاركـا فى القـرارات المنتظر صـدورها، والتى سـيكون من بينهـا بعض الإجراءات الاستثنائية وحتى يعرف الجميع أنه متفق مع باقى أعضاء المجلس فى السياسة التى ينتهجونها.

ورفض محـمـد نجيب بإصرار أن يبقى رئيسا للوزراء ولكنه تحت إلحاح الحاضرين قبل أن يستمر أسبوعا واحدا فقط.

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر قام مكتب العلاقات العامة بمجلس الوزراء بإحضار مجموعة من الشطائر والحلوى والفاكهة من الخارج ووضعت على مائدة الاجتماعات وتمت دعوة محمد نجيب وكل من كان بمكتبه من الوزراء وأعضاء مجلس الثورة للحضور إلى قاعة الاجتماعات حيث تناول الجميع طعام الغداء وبدأ بعد الغداء مباشرة واحد من أخطر الاجتماعات التى عقدها المؤتمر المشترك فى تاريخ الثورة.

ماذا دار فى اجتماع المؤتمر المشترك؟

فى منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر الأحد ٢٨ مارس عقد المؤتمر المشترك جلسته فى قاعة الاجتماعات برئاسة مجلس الوزراء ورأس الجلسة اللواء محمد نجيب، وحضرها جميع الأعضاء فيما عدا حسن إبراهيم وخالد محيى الدين لوجودهما بالإسكندرية والدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية نظرا لتقديمه استقالته بصفة رسمية إلى محمد نجيب يوم الأربعاء ٢٤ مارس عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء كما سبق أن أوضحنا.

وبعد مرور فترة من الصمت بسبب إدراك الحاضرين جسامة المسئولية الملقاة على عاتقهم بدأ الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة الحديث- وقد لعب الدكتور طراف وزميله الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف دورا مهما فى إقناع الوزراء المدنيين بالعدول عن استقالاتهم التى كانوا قد أرسلوها بصفة رسمية إلى محمد نجيب مساء الجمعة ٢٦ مارس (فى اليوم التالى

لإعلان قرارات ٢٥ مارس)، وكذا على انحياز معظمهم إلى صف عبد الناصر ومجلس الثورة والإعلان عن معارضتهم لقرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤.

وقد أكد الدكتور نور الدين طراف فى حديثه أن الجيش والشعب يطالبان ببقاء مجلس الثورة وبإلغاء قرارات ٢٥ مارس، وطلب من اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة أن يحدد بالضبط طلبات الجيش وأوضح عبد الحكيم عامر للحاضرين أن الجيش بأكمله ثائر ضد قرارات ٢٥ مارس وأبدى خشيته من أن يفلت الزمام من يده فى حالة عدم الاستجابة لمطالب الجيش بإلغاء هذه القرارات، وأكد عبد الحكيم عامر أن معظم وحدات الجيش اتخذت قرارات بالاعتصام فى معسكراتها إلى حين إلغاء هذه القرارات، وأن الأسطول البحرى قد ترك قاعدته البحرية بالاسكندرية وخرج إلى عرض البحر مهددا بأعنف الإجراءات فى حالة عدم إلغاء هذه القرارات على الفور.

وشرح عبد الحكيم حالة السخط التى سرت فى صفوف الجيش بسبب القرارات التى اتخذتها الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٢٦مارس، والتى طالبت فيها بحل مجلس الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات، وأبدى الدكتور نور الدين طراف رغبته ورغبة زملائه فى سماع رأى محمد نجيب، وتكلم محمد نجيب شارحا خطورة الموقف ودقته وأوضح للحاضرين أن رأيه هو وجوب العودة إلى قرارات المؤتمر المشترك الذى صدرت يوم السبت ٢٠ مارس ١٩٥٤.

وكان المؤتمر المشترك - المشار إليه - قد وافق فى الاجتماع الذى عقده بعد ظهر ذلك اليوم بأغلبية ١٥ صوتا على الاقتراح الذى تقدم به جمال سالم عضو مجلس الثورة ووزير المواصلات، وكان يتضمن التمسك بقيام الجمعية التأسيسية وأن يكون لها بعض اختصاصات البرلمان والسماح بقيام الأحزاب وتأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات، وعدم اللجوء إلى أى تدابير

استثنائية للحفاظ على الأمن والنظام وانسحاب العسكريين من جميع مواقعهم وعودتهم إلى القوات المسلحة.

ولكن هذا القرار لم ير النور أبدا شأنه فى ذلك شأن جميع القرارات السياسية الأخرى التى صدرت خلال شهر مارس ١٩٥٤ سواء بواسطة مجلس الثورة أو المؤتمر المشترك.

وتولى اللواء محمد نجيب بعد ذلك شرح الاقتراحات التي عرضت والمناقشات التى دارت خلال اجتماع مجلس الثورة يوم الخميس ٢٥ مارس، وعندما لاحظ البغدادى أن محمد نجيب لم يتمكن من شرح الحقائق كما حدثت بالجلسة خاصة بالنسبة للاقتراح الذى تقدم به هو- أى البغدادى- وخشى أن يفهم الوزراء المدنيون الأمر على غير حقيقته طلب من محمد نجيب أن يقرأ من المفكرة التى كان يحملها والتى دون فيها ما كان يدور فى اجتماعات مجلس الثورة، واستجابة لطلبه قرأ محمد نجيب على الحاضرين اقتراح البغدادى الذى تقدم به إلى مجلس الثورة فى جلسة ٢٥ مارس وهو الاقتراح الذى رفضه المجلس وقتئذ، وكان ينص على عدم إجراء أى انتخابات قبل تحقيق أهداف الثورة خاصة إجلاء المستعمر عن البلاد واستخدام الشدة مع كل من تسول له نفسه الوقوف فى طريق الثورة وإعادة تطهير الجيش، وأن يخضع محمد نجيب لرأى الأغلبية وأن يتقيد بقرارات المجلس ويكون ملزما بتنفيذها.

وتحدث بعد ذلك أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال فبيّن خطورة الموقف بعد أن تقدم الجيش بمطالبه وبعد إضرابات واعتصامات العمال التى شملت أرجاء البلاد، وطالب زملاءه الوزراء المدنيين بالإدلاء بآرائهم وما لمسوه من تعليقات الناس على قرارات ٢٥ مارس، وبدأ الوزراء المدنيون يروون ما يسمعون وما لمسوه بأنفسهم واتضح من كلماتهم أنهم جميعا معارضون لهذه القرارات فيما عدا وزيرين منهم هما الدكتور عباس عمار وزير المعارف

وعلى الجريتلي وزير الدولة للشئون المالية، إذ كانا يريان ضرورة التمسك بهذه القرارات .

وتحدث البغدادى بعد انتهاء الوزراء المدنيين من كلماتهم فأوضح للحاضرين أن الثورة قامت لتحقيق أهداف محددة ولابد من استمرارها لتحقيق هذه الأهداف مما يستلزم الشدة والحزم واتخاذ إجراءات استثنائية، ومادامت الثورة مقيدة بأهداف معينة فلا داعى لارتباطها بفترة انتقال محددة، وبيّن البغدادى أن المشكلة الرئيسية فى نظره ليست هى قرارات ٢٥ مارس وإنما هى تفكك مجلس الثورة وضياع وحدته وتقدم البغدادى بعدئذ بالاقتراح التالى :

١- إلغاء قرارات ٢٥ مارس وتشكيل هيئة استشارية إلى جانب مجلس الثورة .

٢- تأليف وزارة مدنية بعد استقرار الأمور .

٣- لوضع حد للتنافس الجارى على السلطة بين محمد نجيب ومجلس الثورة يصبح محمد نجيب رئيسا للجمهورية فحسب، ويبتعد مجلس الثورة عن السلطة التنفيذية على أن يحتفظ المجلس بسلطة السيادة وفقا للدستور المؤقت (الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣) ليراقب تحقيق أهداف الثورة .

وأيد اقتراح البغدادى كل من جمال سالم والدكتور نور الدين طراف، بينما اقترح الدكتور عباس عمار نظرا للظروف العصيبة التى تجتازها البلاد تشكيل وزارة عسكرية كاملة وانسحاب الوزراء المدنيين من الوزارة، ومما يستلفت النظر أن الدكتور عباس عمار سبق له تقديم هذا الاقتراح نفسه هو والدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية قبل حوالى الشهر أثناء نشوب أزمة فبراير ١٩٥٤ عندما استدعى جمال سالم الوزراء المدنيين فى الساعة الثانية صباح يوم ٢٥ فبراير إلى مبنى مجلس قيادة الثورة لشرح الموقف لهم عقب قبول المجلس استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه .

واتفقت آراء ثلاثة وزراء هم الدكتور نور الدين طراف والدكتور وليم سليم حنا وفتحى رضوان على ضرورة تصفية النفوس وعودة وحدة الصف إلى ما كانت عليه بين محمد نجيب والمجلس، وبيّنوا الضرر الذى سيحيق بالبلاد فى حالة عودة الأحزاب ثانية بالسياسيين والأوضاع القديمة نفسها، وبالنسبة لقيام الجمعية التأسيسية لمناقشة الدستور الجديد وإقراره أيد الدكتور وليم سليم حنا إجراء انتخابات عامه لتشكيلها فى الموعد المحدد بعد استبعاد من ينبغى استبعاده من الحياة السياسية، بينما اقترح الدكتور طراف عدم تحديد ٢٣ يوليو ١٩٥٤ موعدا لتشكيل الجمعية وأن يكتفى بالقول بأنها ستشكل خلال عام ١٩٥٤.

وفى أعقاب المناقشات التى دارت خلال الجلسة التى عقدها المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء تكلم عبد الناصر عن أهمية وحدة مجلس الثورة، وانتقد الطريقة التى يتبعها محمد نجيب فى رياسته للمجلس وشبّه أسلوب معاملته لأعضائه كما لو كان هو قائد وحدة عسكرية وهم أركان حربه، بينما ينبغى أن يكون لكل عضو فى المجلس رأيه وصوته كمحمد نجيب نفسه، كما انتقد خروج محمد نجيب عن القاعدة المتبعة فى كافة المجالس والهيئات وهى التزام الأقلية برأى الأغلبية.

تهجم الأخوين سالم على محمد نجيب

تسببت انتقادات عبد الناصر لمحمد نجيب التى أجبرته على الرد عليه ومحاولة تبرئة نفسه إلى إثارة ثائرة جمال سالم وصلاح سالم فاشتبكا مع محمد نجيب فى مشادة كلامية عنيفة وصفها البغدادى فى الصفحة ١٦٣ من مذكراته الجزء الأول كما يلى: « وبعد هذا حدثت مشادة كلامية بين جمال سالم ومحمد نجيب ثم بين صلاح سالم ومحمد نجيب أيضا وكانت عنيفة بل وأشد من العنف نفسه، قيل فيها لمحمد نجيب من الذى أتى بك قائدا لهذه الثورة من الذى كان يعرفك من قبل، بل قيل له أكثر من هذا ولما اشتدت العاصفة طلبت رفع الجلسة للاستراحة وتهدئة الجو ورفعت الجلسة ».

ومن تحليلنا للظروف التى أحاطت بهذه المشادة الكلامية المؤسفة تتضح لنا الحقائق التالية:

■ جرت هذه المشادة الكلامية العنيفة بين الأخوين سالم ومحمد نجيب علانية أمام أعضاء مجلس الثورة والوزراء المدنيين، ولم يراع الأخوان سالم ما تقضى به المبادئ والأخلاق من ضرورة توقيرهم لرئيسهم الذى كان يتولى أعلى ثلاثة مناصب فى الدولة وقتئذ وهى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، ولم يقيما وزنا لا لفارق السن ووجوب احترام الأصغر للأكبر ولا لفارق الرتبة العسكرية التى تحتم على الضابط الأحدث احترام الضابط الأقدم منه فى الرتبة.

■ استغل عبد الناصر عصبية الأخوين سالم وحدة طباعهما أسوأ استغلال ليقوما بمهمة سب وتجريح محمد نجيب والحط من شأنه وكرامته بقصد إضعاف مكانته بين الناس، وبرغم أن أسلوب محمد نجيب فى رئاسته لمجلس الثورة كان مسألة داخلية محضة وتخص مجلس الثورة وحده فإن عبد الناصر تعمد إثارة هذا الموضوع وإظهار تبرمه منه أمام الوزراء المدنيين فى أثناء انعقاد المؤتمر المشترك كى يفسح المجال أمام الأخوين سالم لإطلاق وابل من ألفاظ الازدراء وعبارات الاستهزاء صوب محمد نجيب أمام أعضاء المؤتمر المشترك جميعا، حتى يصغر شأنه وتزول هيبته ومكانته بينهم تمهيدا لتحقيق نواياه الخفية بعد ذلك، وهى إقصاؤه تماما عن السلطة وهو الأمر الذى جرى بالفعل عقب انتهاء أزمة مارس.

إن تاريخ الأخوين سالم فى محاولة هدم محمد نجيب لحساب عبد الناصر تاريخ معروف، وقد بدأ بصورة واضحة قبل وقوع أزمتى فبراير ومارس ١٩٥٤ ببضعة أسابيع، فقد اقترح جمال سالم فى أثناء انعقاد مجلس الثورة فى ٦ ديسمبر ١٩٥٣- بعد خروج محمد نجيب من الاجتماع أن يفوض المجلس كل سلطاته لعبد الناصر كى يتخذ القرارات الضرورية دون أن يجتمع المجلس تجنبا للا جتماع مع محمد نجيب، وبهذا الاقتراح الذى وافق عليه المجلس أصبح مجلس الثورة هو جمال عبد الناصر- كما سجل البغدادى بالنص فى الصفحة

١٧٤ من مذكراته الجزء الأول، وفى شهر فبراير ١٩٥٤ هدد جمال سالم مجلس الثورة مرتين بأنه سيقوم بقتل محمد نجيب.

وكانت المرة الأولى فى أثناء اجتماع المجلس بمنزل عبد الناصر يوم الجمعة ١٢ فبراير، وقد ذكر جمال سالم لزملائه يومئذ أنه اختار نفسه بالذات للقيام بهذا الاعتداء لأنه أصبح معروفا عنه فى كل أرجاء البلاد أنه (ميرابو) الثورة.

وكانت المرة الثانية خلال أزمة فبراير ١٩٥٤ فى أثناء اجتماع المجلس بمبنى مجلس الثورة ليلة ٢٤/ ٢٥ فبراير، وقد هدد جمال سالم زملاءه بأنه فى حالة عدم وصول المجلس إلى حل حتى الساعة الخامسة صباحا فإنه سيتوجه إلى منزل اللواء محمد نجيب ويقوم بقتله.

ولم تمر ساعات على تهديد جمال سالم حتى كان شقيقه صلاح سالم يلقى من دار الإذاعة مساء يوم ٢٥ فبراير بياناً ملأه بالتهجم على محمد نجيب والطعن فى تصرفاته وسلوكه الشخصى وأخلاقه مما كان له أسوأ الأثر فى نفوس الجماهير سواء فى مصر أو فى السودان وأدى إلى عكس المقصود منه، فقد زاد من التفاف الشعب حول محمد نجيب وخرجت جموع الشعب فى القاهرة والخرطوم والمدن الكبرى إلى الشوارع لتهتف بحياته وتنادى بسقوط عبد الناصر وصلاح سالم، مما أجبر مجلس الثورة على إعادة محمد نجيب إلى السلطة بعد أن كان قد أعلن قبول استقالته من جميع مناصبه.

وعلى الرغم مما أداه الأخوان سالم من مساندة ومؤازرة لعبد الناصر حتى أمكنه الإطاحة بمحمد نجيب فإن ذلك كله لم يشفع لهما لدى عبد الناصر ولم ينقذهما من مصيرهما المحتوم ،فقد تخلص منهما عبد الناصر الواحد تلو الآخر بعد ما انتفت حاجته لهما واستنفد أغراضه منهما.

■ روى محمد نجيب فى الصفحتين ٢٤٣ و ٢٤٤ من كتابه «كلمتى للتاريخ صورة من الندم المرير الذى خالج نفس جمال سالم فى أيامه الأخيرة عندما التقى به محمد نجيب أثناء مرضه، وكان محمد نجيب ما يزال مقيما فى معتقل المرج إذ قال:

« تمنيت أن التقى بصلاح سالم ليصارحنى بما فى صدره وقلبه بعد أن انطفأت عنه الأضواء وانزوى فى الظل، ولكن القدر اختطف صلاح سالم ومات دون أن أراه، وذهبت لتعزية شقيقه جمال سالم الذى استقال بعده أيضا ورفض المشاركة فى الوزارة عقب انتهاء فترة الانتقال، وفوجئ جمال بحضورى فتساءل مندهشا :

« هل أنت الرئيس محمد نجيب » ؟

ثم استطرد قائلا وأنا أعزيه :

« هل تعزّى فى صلاح وتعزّينى بعد كل الإساءات التى ألحقناها بك » ؟ فقلت له :

« الواجب أولا يا جمال » .

فبكى وكان معى ضباط المخابرات الذين كانوا يحرسوننى ويخرجون معى إلى كل مكان أذهب إليه بعد أن قضيت ست سنوات كاملة لا أغادر فيها منزل الاعتقال المهجور في ضاحية المرج، وعندما سقط جمال سالم مريضا ذهبت لزيارته وهو على فراش الموت مع الحراس أيضا فأجهش بالبكاء وقال :

« سامحنى يا نجيب فقد دفعنا الشيطان الرجيم ضدك » .

وماذا أملك لهؤلاء الزملاء اليوم إلا السماح ولكن القضية ليست هى أن أسامح أو لا أسامح، القضية هى أن يسامح التاريخ أو لا يسامح ولحق جمال سالم بأخيه صلاح . . مات الاثنان بعيدا عن مجلس الثورة فقد كانت مسبحة المجلس قد انفرطت » .

وبعد التحليل الذى عرضناه نعود لنسجل ما دار فى اجتماع المؤتمر المشترك عقب انتهاء الاستراحة التى طلبها البغدادى خصيصا لتهدئة الجو، ففى إثر استئناف الجلسة طالب البغدادى بضرورة أن تتولى السلطة فى البلاد

أولا: رواية ينفرد بها محمد نجيب في مذكراته.. فهل من المعقول لم يره أحد ممن كانوا في مجلس قيادة الثورة أو أي عسكرى أو الصحفيين أو السياسيين ممكن كتبوا مذكراتهم ليذكروا واقعة حضوره للجنازة؟؟!!

ثانيًا: ألم يقل في مذكراته أنه كان حبيسًا في فيلا زينب الوكيل لا يخرج ولا يدخل، حتى أنه لم يستطيع حضور عزاء ابنه "على" عام ١٩٦٨م؟! فكيف حضر عزاء صلاح سالم عام ١٩٦٢؟! وليس هذا فحسب.. بل يذكر أيضًا أنه ذهب لزيارة جمال سالم وهو على فراش الموت حيث مات ١٩٦٨م!!!

قيادة واحدة فقط، واقترح إما إعطاء السلطة كلها لمحمد نجيب وحل مجلس الثورة وإما أن تعطى السلطة كلها لمجلس الثورة وإعفاء محمد نجيب.

واقترح عبد الحكيم عامر إلغاء قرارات ٢٥ مارس أو تأجيل تنفيذها حتى نهاية فترة الانتقال مع اتخاذ الإجراءات الاستثنائية الكفيلة بسير الثورة فى طريقها لتحقيق الأهداف التى أعلنتها، وبعد نقاش قصير اشترك فيه بعض أعضاء المؤتمر أخذت الأصوات وتمت موافقة الأغلبية على القرارات التالية:

١- الموافقة على مبدأ إلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤.

٢- تأجيل النظر فى الوسائل العملية لتنفيذ قرار الإلغاء إلى صباح اليوم التالى (الإثنين ٢٩ مارس).

٣- إعادة الرقابة على الصحف اعتبارا من اليوم التالى.

ولم يعترض على مبدأ إلغاء قرارات ٢٥ مارس سوى وزيرين هما الدكتور عباس عمار والدكتور على الجريتلى، فقد كان رأيهما وجوب التمسك بهذه القرارات، وانفض الاجتماع فى الساعة العاشرة مساء بعد أن استغرق مايزيد عن ست ساعات، هذا ولم ينقطع توافد المظاهرات الحاشدة على دار رئاسة الوزراء طوال جلسة المؤتمر المشترك، وكان عبد الناصر وصلاح سالم يتركان جلسة المؤتمر المشترك لفترات محدودة حيث يتناوبان الخطابة على الجماهير الغفيرة التى كانت تملأساحة مبنى رئاسة الوزارة.

وغادر محمد نجيب وعبد الناصر دار رئاسة الوزارة فى سيارة واحدة فور انتهاء جلسة المؤتمر المشترك، واتجهت بهما السيارة إلى قصر الطاهرة حيث استقبلهما الملك سعود فى آخر أيام زيارته لمصر فى حوالى الساعة العاشرة والنصف مساء، وخلال اللقاء مع الملك سعود أخطره محمد نجيب وعبد الناصر بالأسس التى تم الاتفاق عليها فى جلسة المؤتمر المشترك لحل الأزمة وناشدهما الملك سعود أن يعملا معا لما فيه خير البلاد.

إصدار المؤتمر المشترك قرارات إلغاء الديموقراطية

فى الساعة السابعة صباح يوم الإثنين ٢٩ مارس قام اللواء محمد نجيب ومعظم أعضاء مجلس الثورة والوزراء بتوديع الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية فى مطار ألماظه عقب انتهاء زيارته الرسمية لمصر التى استغرقت تسعة أيام كانت كلها حافلة بالوقائع والأحداث المثيرة، وبعد أن أقلعت طائرة الملك السعودى وبعد انتهاء محمد نجيب من مصافحة كبار المودعين تعرض لأزمة صحية حادة قبل أن يغادر المطار بسبب الظروف الصعبة التى توالت عليه طوال شهر مارس ١٩٥٤.

وعلى الرغم من أن الصحف والنشرة الطبية التى صدرت من الأطباء الذين قاموا بعلاجه وصفوا ما جرى بأنه نوبة إعياء، فإن مرافقيه من ضباط حرسه أكدوا أنها كانت حالة انهيار عصبي بسبب الضغط الشديد على أعصابه الذى تعرض له فى الأيام الأخيرة، وقد أيد هذا الرأى عبد اللطيف البغدادى فقد قال فى الصفحة ١٦٤ من مذكراته الجزء الأول:

«بعد أن تم توديع الملك سعود بالمطار وتحركت طائرته تحامل محمد نجيب على أحد الضباط الطيارين عندما هممنا بالانصراف، وأشار إلىَّ أنه سيغمى عليه فأدخل إلى مكتب قائد المطار وحضر الأطباء للكشف عليه، وقيل إنه إجهاد ولكن البعض منا كان يعتقد أنها ما هى إلا تمثيلية ليتهرب من الاجتماع الذى كان سيعقد فى نفس اليوم لاتخاذ القرارات المنفذة لإلغاء قرارات ٢٥ مارس السابقة، أو أنه يرغب فى أن يستدر عطف الشعب عليه خاصة أنه أخذ يبكى وبصوت مرتفع مرددا- البلد هتروح فى كارثة الانقسام-يارب بتعذبنى ليه- موتنى- اتفضحت يا محمد نجيب- حاكمونى- أى حل وأنا موافق على رأى الأغلبية... واعتقدت أنها حالة انهيار عصبى».

وقد ورد فى الوصف الذى نشرته جريدة الأهرام لهذه الواقعة فى عددها الصادر فى اليوم التالى- ٣٠ مارس (أنه بعد وصول محمد نجيب إلى غرفة

الاستقبال بالمطار وهو مستند إلى ذراع أحد ضباط حرسه وافاه على عجل الطبيب العسكرى الذى يصحبه دائما وهو الرائد طبيب إبراهيم صادق وحقنه بحقنة كورامين، ثم استدعى الدكتور أنور المفتى فجاء على عجل وفحص محمد نجيب فحصا دقيقا، ورأى عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة الذين ظلوا مرافقين له ضرورة عودته إلى داره للراحة فى فراشه حتى يزول أثر تلك النوبة، ولما علم محمد نجيب بذلك رأى الاكتفاء بأن يستريح فى غرفة الاستقبال بالمطار بعض الوقت ثم يتوجه إلى دار الرئاسة ليرأس المؤتمر المشترك فى اجتماعه الثانى المحدد له الساعة التاسعة صباحا.

وبعد مضى ساعة عرضت على محمد نجيب فكرة تأجيل اجتماع المؤتمر المشترك إلى الساعة السادسة مساء على أن يعود إلى داره للراحة فوافق على ذلك فى بادئ الأمر، ولكنه عقب وصوله إلى داره أبدى رغبته فى أن يعقد فى داره المؤتمر المشترك فورا حرصا على عدم تأجيل انعقاده إلى المساء، وقد وافق عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس الثورة على ذلك حتى يمكن إعلان القرارات التى سيتخذها المؤتمر المشترك فى الموعد الذى ينتظره الناس، خاصة أن المظاهرات والإضرابات كانت قد عمت البلاد وأصبحت كل المواصلات معطلة بعد إضراب عمال السكك الحديدية وعمال النقل المشترك.

وكان الوزراء المدنيون قد توجهوا من المطار بعد وداع الملك سعود إلى دار رئاسة الوزارة وجلسوا فى قاعة الاجتماعات انتظارا لعقد المؤتمر المشترك كما تم الاتفاق فى اليوم السابق، وفى إثر اتصال هاتفى بهم قبل الظهر تم انتقالهم جميعا إلى منزل اللواء محمد نجيب بالزيتون الذى تقرر أن يعقد فيه اجتماع المؤتمر المشترك، وكان الغرض الحقيقى من عقده هناك هو أن يعرف الشعب أن القرارات التى سيصدرها المؤتمر المشترك قد صدرت بموافقة اللواء محمد نجيب.

وفى الساعة الواحدة ظهرا يوم ٢٩ مارس اكتمل عقد المؤتمر المشترك في إحدى حجرات منزل محمد نجيب، وفى الساعة الثانية والربع بعد الظهر غادر

صلاح سالم مقر الاجتماع وأسرع بسيارته إلى مبنى مجلس الدولة بالجيزة للاطمئنان على حالة الدكتور عبد الرزاق السنهورى إثر ورود الأنباء عن واقعة اعتداء جماهير من الغوغاء على مجلس الدولة ورئيسه، كذلك غادر اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام جلسة المؤتمر فى منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر وأسرع إلى مكتبه بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة، حيث أصدر تعليماته بنزول قوات من الجيش إلى شوارع القاهرة لحفظ الأمن والنظام بها خشية وقوع أى اعتداءات أو حوادث تخريب أو شغب من المتظاهرين بعد واقعة الاعتداء التى حدثت على مجلس الدولة، وقد عاد عبد الحكيم عامر وصلاح سالم بعد أداء مهمتيهما إلى منزل محمد نجيب وواصلا الاجتماع مع باقى أعضاء المؤتمر المشترك.

ووفقا لما نشر فى جريدة الأهرام فى اليوم التالى بشأن المؤتمر المشترك ذكرت الجريدة أن اللواء محمد نجيب تمكن من حضور المؤتمر عند بدء اجتماعه وبقى فيه نحو عشر دقائق عاد بعدها إلى فراشه عملا بنصيحة الأطباء، وكان عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس الثورة- كما قالت الأهرام- يتبادلون الحضور إليه فى غرفة نومه للاستئناس برأيه والاطمئنان على صحته، وكان الموضوعان الرئيسيان اللذان ناقشهما المؤتمر المشترك هما وضع محمد نجيب وهل يعزل أو يبقى، وكذا الوسائل العملية لتنفيذ المبدأ الذى اتفق عليه فى اليوم السابق وهو إلغاء قرارات ٢٥ مارس.

وكان رأى عبد الناصر فى الموضوع الأول هو ضرورة الإبقاء على محمد نجيب حتى لا يقال إنه قد عزل بسبب دفاعه عن الدستور والحريات، كما أن الصدمة التى أصابته بسبب إدراكه عدم تأييد الشعب والجيش له فى الأزمة الأخيرة سوف تجبره على العودة إلى التعاون ثانية مع أعضاء مجلس الثورة كما كان الحال فى بداية الثورة، ولكن جمال سالم أبدى معارضته لهذا الرأى إذ إن التجارب السابقة- كما قال- تدل على أن السيطرة عليه أمر مستحيل.

وقال الدكتور طراف وزير الصحة إن أفضل الحلول من وجهة نظره هو

وزملاؤه الوزراء المدنيون لضمان استقرار الحال هو عزل محمد نجيب بشرط ألا يؤدى عزله إلى حدوث انقسام فى الجيش مثلما حدث فى أزمة فبراير الماضية، ولذا فهو يترك تقدير رد فعل الجيش المنتظر فى حالة عزله إلى أعضاء مجلس الثورة، وتقدم البغدادى باقتراح كان يقصد به وضع حد للتنافس الجارى على السلطة بين محمد نجيب ومجلس الثورة وكان ينص على ما يلى :

١- أن يكون محمد نجيب رئيسا للجمهورية وقائدا للثورة وتحدد اختصاصاته وتقتصر اتصالاته وزياراته على ما يحدد له.

٢- ينسحب أعضاء مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وتصبح مهمة المجلس هى حماية الثورة وأهدافها وتحدد اختصاصاته ومسئولياته فى حدود الدستور المؤقت.

٣- تؤلف وزارة مدنية لتقوم بتنفيذ السياسة التى ترسم لها بواسطة مجلس الثورة.

٤-تشكيل هيئة استشارية لتقوم بمهمة دراسة المشروعات المختلفة ولمناقشة الوزراء وسؤالهم، ويكون ذلك علنا على أن تكون هذه الهيئة هى العنصر الذى سيعتمد عليه فى المستقبل كبرلمان سليم.

وفى حين أبدى فتحى رضوان وزير الدولة موافقته على اقتراح البغدادى فإن عبد الناصر والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية والدكتور نور الدين طراف اعترضوا على ذلك الاقتراح، وكان رأيهم هو ضرورة استمرار الوضع القائم كما هو دون تغيير، وبعد انتهاء مناقشة الموضوع الأول الذى يتعلق بوضع محمد نجيب أخذت أصوات مجلس الثورة وحدهم وبحضور الوزراء المدنيين، فوافق جميع أعضاء مجلس الثورة على بقاء محمد نجيب كما هو فيما عدا جمال سالم والبغدادى.

وانتقل المؤتمر المشترك بعد ذلك إلى مناقشة الموضوع الثانى وهو إصدار القرار التنفيذى لإلغاء قرارات ٢٥ مارس، وعرض صلاح سالم الاقتراح الذى كان ينص على تأجيل تنفيذ هذه القرارات حتى انتهاء فترة الانتقال واتخاذ

الإجراءات الاستثنائية الكفيلة بحفظ الأمن والنظام فى البلاد، وتشكيل مجلس وطنى استشارى إلى جانب مجلس الثورة، وأخذت الأصوات على هذا الاقتراح فنال أغلبية الأصوات من أعضاء المؤتمر باستثناء الدكتور عباس عمار وزير المعارف والدكتور على الجريتلى وزير الدولة للشئون المالية، فقد عارضا هذا الاقتراح بينما امتنع جمال سالم والبغدادى عن التصويت.

حادث الاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة

فى صباح يوم الإثنين ٢٩ مارس ١٩٥٤ نشرت جريدة الأخبار نبأ الاجتماع الذى ستعقده الجمعية العمومية لمجلس الدولة قبل ظهر ذلك اليوم فى مقر المجلس بالجيزة تلبية للدعوة التى وجهها الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، وقد أثار نبأ ذلك الاجتماع فى ذلك الوقت بالذات بواعث الشك لدى المسئولين خشية أن يتخذ مجلس الدولة قرارا يتعارض مع القرارات التنفيذية التى ينتظر أن يصدرها المؤتمر المشترك بإلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ فى اليوم نفسه.

وفى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا قام الدكتور حسن بغدادى وزير التجارة والصناعة التى كانت تربطه صله وثيقة بالدكتور السنهورى بالاتصال به هاتفيا- بناء على تكليف من عبد الناصر وفى حضوره- ليسأله عن سر ذلك الاجتماع المفاجئ للجمعية العمومية بالمجلس، فرد السنهورى بأنه اجتماع عادى لإجراء حركة ترقيات وأن الجمعية كانت مدعوة إليه من قبل، وطلب من حسن بغدادى أن يتولى هو تبليغ من يراه من المسئولين عن حقيقة الأمر، وعندما أجابه الدكتور بغدادى بأن عبد الناصر بجانبه طلب السنهورى أن يحدثه وأعاد عليه خلال حديثهما الهاتفى ما سبق أن أوضحه للدكتور بغدادى عن سبب اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة، وبهذا يكون عبد الناصر قد علم على وجه اليقين بالغرض الحقيقى من الاجتماع وأخطر بالطبع زملاءه أعضاء مجلس الثورة بما عرفه من الدكتور السنهورى.

وكان عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس الثورة قد انتقلوا من مطار ألماظة بعد حادث إغماء محمد نجيب إلى داره مباشرة للاطمئنان عليه، ثم مكثوا بها معظم ساعات النهار لحضور المؤتمر المشترك بعد أن تقرر عقده فى منزله، مما جعلهم يستدعون الوزراء المدنيين من قاعة الاجتماعات برئاسة مجلس الوزراء للانضمام إليهم فى منزل محمد نجيب بالزيتون حتى يمكن عقد المؤتمر المشترك، وكانوا جميعا على علم بحقيقة الغرض من اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة، لذا يمكن الجزم بأن حادث الاعتداء على الدكتور السنهورى ومجلس الدولة لم يكن بتوجيه أو بتدبير أحد من أعضاء مجلس الثورة، ومما يثبت ذلك ما جاء بأقوال البغدادى فى الصفحة ١٦٦ من مذكراته الجزء الأول حيث قال:

«وكان قد حضر أثناء انعقاد المؤتمر المشترك أحد الضباط الطيارين واسمه عبد الرءوف عبد الحميد وأبلغنى أن المتظاهرين قد اتجهوا نحو مبنى مجلس الدولة بسبب اجتماع الجمعية العمومية للمجلس، فأفهمته بأن اجتماعها خاص بإجراء تنقلات داخلية بالمجلس وليس لغرض سياسى، فعرفنى أنه قد علم بالأمر عندما أرسلت إدارة الشئون العامة الخاصة بالجيش أشخاصا إلى القوات الجوية تطلب منها بترولا كسلفة لسياراتها لأن محطات البنزين كانت مغلقه فى جميع أنحاء القاهرة، وأنه قد فهم أن هذا البترول سيستخدم فى اللوريات التى ستقوم بنقل المتظاهرين إلى مبنى مجلس الدولة فأمرته بعدم صرف بترول لهم، ثم حضر من بعده أيضا محمد صدقى محمود رئيس أركان حرب القوات الجوية وأبلغنا نفس الشيء فطلبت منه كذلك إرسال البوليس الحربى الجوى فورا إلى مبنى مجلس الدولة لمنع المتظاهرين من الاقتراب منه».

وعلى الرغم من أن أقوال البغدادى تنفى أن يكون حادث الاعتداء على مجلس الدولة قد تم بتدبير أحد من أعضاء مجلس الثوة فإن الأمر الذى

يستلفت النظر أن البغدادى لم يرد فى أقواله أنه بلّغ أمر ذلك الاعتداء المتوقع على مجلس الدولة الذى علم به من مصدرين مختلفين موثوق بصدقهما إلى عبد الناصر الذى كان يتولى وقتئذ رئاسة المؤتمر المشترك، نظرا لمرض محمد نجيب وبقائه فى فراشه لكى يتخذ التدابير اللازمة لمنع ذلك الاعتداء بوصفه قد أصبح المسئول الأول عما يجرى فى الدولة، كذلك لم يذكر البغدادى أنه أبلغ ذلك الأمر إلى اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة كى يصدر فى الحال تعليماته إلى إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة بالكف فورا عن مساعيها لتدبير البنزين الذى سيستخدم فى ملء خزانات اللوريات التى ستحمل المتظاهرين إلى مبنى مجلس الدولة بالجيزة.

ولو كانت التدابير الفعالة قد اتخذت والأوامر الصارمة قد صدرت إلى المسئولين في هيئة التحرير وإلى أفرع القوات المسلحة وإلى البوليس الحربى وإلى المسئولين فى وزارة الداخلية لمنع أى مظاهرات من الاقتراب من مبنى مجلس الدولة وكان الوقت متسعا لإصدار تلك التعليمات، لما وقعت مأساة العدوان الغاشم على أحد حصون العدالة فى مصر، والذى قوبل من الرأى العام فى مصر بل فى العالم بأجمعه بالاستنكار الشديد، أما ما ذكره البغدادى عن طلبه من العقيد طيار صدقى محمود إرسال البوليس الحربى الجوى فورا إلى مبنى مجلس الدولة فقد أثبتت الوقائع الفعلية أن هذا الطلب لم ينفذ على الإطلاق ولم يسجل أحد أى وجود للبوليس الحربى الجوى فى واقعة الاعتداء على مجلس الدولة.

ومن مراجعة أقوال الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى محضر تحقيق النيابة فى حادث الاعتداء الذى وقع عليه والذى قام بالتحقيق فيه برهان العبد وكيل النائب العام بالجيزة، يتضح أن أول مصدر علم منه السنهورى بنبأ المظاهرة المتجهة إلى مجلس الدولة هو ضابط عرف فيما بعد أنه الرائد حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية، فقد دخل إلى مكتبه فى الساعة الثانية عشرة والربع وقد ارتسمت على وجهه علامات الانزعاج وقال له إن

مظاهرة عدائية قادمة إلى مجلس الدولة، وإنه أتى ليخطره بها ونصحه الرائد حسين عرفة بأن يبقى فى مكتبه حتى يصل المتظاهرون وعند ذلك يخرج إليهم ويتحدث معهم ويخبرهم بحقيقة الأمر فينصرفون، لأن المتظاهرين إذا حضروا إلى المجلس ولم يجدوه فسوف يتعقبونه فى كل مكان حتى فى منزله، ولذا فمن الأفضل البقاء فى مكتبه لملاقاتهم.

وفى حوالى الساعة الواحدة بعد الظهر أدركت المظاهرة المجلس وعلم السنهورى أن الرائد حسين عرفة أمر بفتح الباب الخارجى للمجلس وكان مقفلا، فتدفق المتظاهرون إلى داخل المجلس وذكر السنهورى فى محضر التحقيق أن الرائد حسين عرفة قاده بيده إلى خارج مكتبه، وما كاد يخطو خطوة نحو السلم حتى شعر بأن بعض المتظاهرين يجذبونه من الخلف وأن آخرين يدفعونه إلى الأمام قبل أن يستطيع الوصول إلى المكان الذى كان يمكنه فيه مخاطبة المتظاهرين، وهنا أدرك السنهورى أن الأمر ليس مظاهرة يخاطب فيها المتظاهرين بل إن الأمر هو اعتداء مبيَّت، وما لبث المتظاهرون أن دفعوا السنهورى دفعا إلى حديقة المجلس وتوالى بعد ذلك اعتداؤهم عليه بالضرب.

واستطاع السنهورى بعد وقت قصير الاتصال بالمقدم جمال عبد الناصر وكان وقتئذ فى منزل محمد نجيب بالزيتون يرأس اجتماع المؤتمر المشترك وقال له السنهورى أن عنده بمجلس الدولة متظاهرين يريدون قتله فأجابه بأن الأعصاب متوترة، فطلب السنهورى منه الحضور بنفسه وكرر عليه هذا الطلب فوعده بالحضور.

وبعد نصف ساعة حضر إليه الرائد صلاح سالم، وسجل السنهورى فى أقواله أنه سمع من محمد لطفى السكرتير العام لمجلس الدولة أن الذين اعتدوا عليه هم صولات (مساعدون) عسكريون مرتدون ملابس بلدية، كما سمع من السيد عبد الرحيم سكرتيره الخاص أن صلاح سالم عندما خرج إلى المتظاهرين وقال لهم: «كيف تعتدون على السنهورى وهو ليس بخائن؟فقالوا له ولماذا إذن أرسلتمونا للاعتداء عليه؟».

من الذى دبر الاعتداء الأثيم على السنهورى؟

كان الرائد حسين عرفة هو المسئول الوحيد الذى حضر حادث الاعتداء على مجلس الدولة وشاهد بنفسه تفاصيل تلك الواقعة النكراء، وقد اتهمه السنهورى فى محضر تحقيق النيابة العامة بأنه هو الذى نفذ حادث الاعتداء ضده، ويتضح من الشهادة التى أدلى بها حسين عرفة فى أواخر السبعينيات أى بعد انقضاء حوالى ربع قرن على الحادث أن المقدم أحمد أنور مدير البوليس الحربى استدعاه صباح يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ وطالبه بمنع اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة سواء بالقوة أو بالحسنى، وذكر حسين عرفة أنه أعد خطة بالتعاون مع الرائدين إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة (المسئولين الرئيسيين فى هيئة التحرير واللذين دبّرا حركة إضرابات واعتصامات العمال خلال أزمة مارس ١٩٥٤) وطلب منهما عدم تحرك أى أشخاص من هيئة التحرير إلا بأوامر شخصية منه.

ثم توجه حسين عرفة بعربة بوليس حربى وفى ملابس مدنية إلى مقر مجلس الدولة بالجيزة وطلب مقابلة الدكتور السنهورى، ولما استفسر منه سكرتيره عن سبب المقابلة قال له بعد أن عرّفه بنفسه أنه يخشى من حدوث مظاهرات عمالية ضد المجلس بسبب النبأ الذى نشر عن اجتماع الجمعية العمومية للمجلس، فعاد السكرتير ليخطره بأن السنهورى يبلغه بأنه لا يوجد أحد يمكنه أن يفرض على مجلس الدولة ما يجب عليه أن يفعل.

وسجل حسين عرفة فى شهادته أنه عقب تلقيه هذه الإجابة من السنهورى أرسل جاويشا (رقيبا) كان يرافقه إلى الرائدين الطحاوى وطعيمة فى مقر هيئة التحرير بعابدين، وسرعان ما تدفقت المظاهرات التى قاما بتدبيرها منذ الصباح والتى اشترك فيها بعض جنود المباحث الجنائية العسكرية فى ملابس مدنية، والتى تولت لوارى النقل الحكومية نقلهم جميعا إلى مقر مجلس الدولة بالجيزة وهم يهتفون (الموت للخونة).

واعترف حسين عرفة في شهادته بأنه أمر بفتح الأبواب الخارجية للمتظاهرين بحجة دخول مندوبين عنهم لمقابلة رئيس المجلس، فتدفق المتظاهرون إلى الداخل وتمكن بعضهم من دخول المبنى واعتدوا على بعض أعضاء الجمعية العمومية من المستشارين بالضرب، وتظاهر حسين عرفة بأنه يمنعهم من ذلك وقام بإطلاق رصاصتين من مسدسه في السقف.

وعندما حاول السنهورى وأحد المستشارين مخاطبة المتظاهرين من شرفة المجلس اعتدوا عليهما بالضرب، واقترح حسين عرفة لتهدئة الموقف أن يعد أعضاء المجلس بيانا كى تذيعه دار الإذاعة، فكتبوا بيانا بالفعل لم يكن مؤيدا بالدرجة الكافية لمجلس الثورة وقد قرأه مستشار يدعى عبد الخبير فضربوه أيضا وهم يهتفون (تحيا الثورة – تسقط الرجعية).

وأعاد المستشارون تحت التهديد صياغة بيان جديد أخذه حسين عرفة منهم كى يذاع من دار الإذاعة وكان مؤيدا بالطبع لمجلس الثورة، وقد اعترف حسين عرفة فى شهادته أنه افتعل تمثيلية وتظاهر بأنه قد أغمى عليه من الجهد وهو فى موقف المدافع عن أعضاء المجلس.

وفى ذلك الوقت كان الرائد صلاح سالم قد حضر إلى مجلس الدولة موفدا من عبد الناصر فاستلم البيان الجديد وخرج به إلى دار الإذاعة، وقد أذيع هذا البيان بالفعل من دار الإذاعة يوم٢٩ مارس وورد فيه أن مجلس الدولة يؤيد مجلس الثورة، واعترف حسين عرفة بأنه عقب مغادرته مجلس الدولة افتعل جرحا فى نفسه وتوجه إلى أحد الأطباء (من أعوانه) الذى أثبت فى تقريره الطبى بعد الكشف عليه أنه جرح أثناء مقاومة المتظاهرين، وقد استدعى الرائد حسين عرفة أمام برهان العبد وكيل النائب العام بالجيزة للتحقيق معه فى حادث الاعتداء على مجلس الدولة، وقد أنكر بطبيعة الحال ما نسبه إليه الدكتور السنهورى كما نفى أنه أمر بفتح الباب الخارجى لمجلس الدولة.

وعندما سئل المقدم أحمد أنور مدير البوليس الحربى فى التحقيق نفى الاتهامات التى وجهها السنهورى إلى حسين عرفة، وقال: إن الرائد حسين قد أدى دوره على أكمل وجه، وإنه عرّض حياته للخطر فى سبيل إنقاذ السنهورى وباقى المستشارين فى مجلس الدولة.

ويتضح من أقوال البغدادى فى الصفحة ١٦٧ من مذكراته الجزء الأول أنه فى أثناء اجتماع المؤتمر المشترك فى منزل محمد نجيب وعندما علموا باقتراب المتظاهرين من مبنى مجلس الدولة غادر صلاح سالم الاجتماع وتوجه إلى مبنى المجلس ليعمل على تهدئة المتظاهرين وإبعادهم عنه، وعاد صلاح سالم إلى الاجتماع ثانية بعد ساعتين من مغادرته منزل محمد نجيب وأبلغ أعضاء المؤتمر المشترك أن المتظاهرين قد اعتدوا على الدكتور السنهورى وأن إصابته بسيطة وسطحيه، وقال صلاح إنه لازم الدكتور السنهورى من مبنى المجلس حتى المستشفى لعلاج الإصابات التى أصيب بها ولكن السنهورى لم يشكره على موقفه وإن هذا التصرف قد ضايقه وأغضبه، والحقيقة أن صلاح سالم لم يغادر اجتماع المؤتمر المشترك عندما علموا باقتراب المتظاهرين من مجلس الدولة- كما قال البغدادى- بل غادره بتكليف من عبد الناصر عقب اتصال السنهورى به هاتفيا وإلحاحه عليه للحضور بنفسه لإنقاذه وهو ما أكده السنهورى فى أقواله أمام النيابة.

ومن تحليلنا لأقوال شهود الواقعة يتضح لنا أن حادث الاعتداء على مجلس الدولة قد تم بتدبير بعض الضباط من طائفة المنتفعين بالثورة بعد أن أزعجهم نبأ اجتماع الجميعة العمومية لمجلس الدولة خشية أن يصدر المجلس الذى كانت له- ومازالت- مكانة رفيعة فى نفوس الشعب قرارات تتعارض مع القرارات التى كان مجلس الثورة يستعد لإصدارها فى اليوم نفسه بإلغاء قرارات مارس الديمقراطية.

وقد اشتركت فى تدبير حادث الاعتداء الإجرامى على مجلس الدولة

جهات رسمية عديدة في مقدمتها هيئة التحرير التي قامت بحشد وتجميع المتظاهرين الذين كان أغلبهم من العمال المضربين عن أعمالهم، وكذا إعداد لوارى النقل اللازمة لنقلهم، وأسهمت إدارة الشئون العامة بالجيش- بأوامر من مكتب القائد العام بلا ريب- في الحادث بتزويد عربات النقل بالبنزين من المحطات الخاصة بالجيش نظرا لإغلاق جميع محطات البنزين بالقاهرة بسبب إضراب عمالها.

واشتركت إدارة البوليس الحربي التي كان مقرها وقتئذ يلاصق مبنى المركز الرئيسي لهيئة التحرير في ميدان عابدين، والتي كان يرأسها المقدم أحمد أنور في إعداد سيناريو الاعتداء على مجلس الدولة بالتنسيق مع هيئة التحرير، وأوكلت عملية تنفيذ هذا السيناريو الآثم إلى الرائد حسين عرفة زوج شقيقة أحمد أنور ورئيس المباحث الجنائية العسكرية وقتئذ (أحد أفرع إدارة البوليس الحربي) .

ولضمان حسن تنفيذ العملية أشرك حسين عرفة عددا من ضباط الصف وجنود المباحث الجنائية العسكرية الذين كان يرأسهم مع المتظاهرين بعد أن ألبسهم ثيابا مدنية وبلدية، وظل العمال الذين حشدتهم هيئة التحرير وجنود المباحث الجنائية المرتدون الثياب المدنية داخل عربات النقل في ميدان عابدين ينتظرون إشارة التقدم التي سيرسلها إليهم الرائد حسين عرفة .

وعندما عاد الرقيب الذى كان يرافقه عند ذهابه إلى مجلس الدولة إلى ميدان عابدين حاملا إليهم الأمر بالتحرك انطلقت عربات النقل صوب مجلس الدولة بالجيزة وهي تحمل الحشود التي سبق تجميعها من المتظاهرين وهم يرددون هتافاتهم (الموت للخونة)، وعندما اقتحمت جموع المتظاهرين مبنى مجلس الدولة واعتدوا بالضرب المبرح على رئيس المجلس ومستشاريه لم يدر أولئك المخربون الجهلاء الذين دبروا هذه الجريمة النكراء أنهم زلزلوا باعتدائهم المشين صرح القضاء في مصر، وإذا كانوا قد حاولوا إسقاط راية العدالة

الشريفة تحت أقدام الغوغاء والدهماء فإن هذه الراية -مهما فعل الطغاة- ستظل مرفوعة على الدوام تثبت للعالم أجمع أن القضاء فى مصر حقا هو حصن الحق والعدل وحامى الحريات.

الإعلان عن إرجاء تنفيذ قرارات مارس الديموقراطية

فى إثر إصدار المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء الذى انعقد فى منزل – محمد نجيب – القرار التنفيذى بإلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ توجه معظم الوزراء المدنيين إلى دار الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة بمصر الجديدة للاطمئنان على صحته عقب واقعة الاعتداء عليه فى مجلس الدولة بواسطة المظاهرات العدائية المدبرة، ولحق بالوزراء بعد قليل عبد الناصر والبغدادى للاطمئنان على الدكتور السنهورى أيضا.

وفى منتصف الساعة السابعة مساء يوم الإثنين ٢٩ مارس ١٩٥٤ عقد الرائد صلاح سالم وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان مؤتمرا صحفيا بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة وأذاع على الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء البيان الذى أقره المؤتمر المشترك، وكان نصه كما يلى:

«لقد قام الجيش بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعقيدة راسخة وإيمان عميق بأنها تعبر عن رغبة إجماعية من الأمة لتحقيق أهدافها وهى إجلاء المستعمر عن مصر والسودان، والقضاء على الخونة أعوان الاستعمار وتخليص الشعب من حكم الساسة الأقدمين الذين استثمروا شقاء الشعب وآلامه، وإقامة حكم ديمقراطى سليم، ولما حسب قادة الثورة أن البلاد راغبة فى التعجيل بعودة الحياة النيابية لم يتأخروا فى اتخاذ القرارات المحققة لهذه الرغبة وإنهاء فترة الانتقال متخلين عن سلطة الحكم مختارين، ثم تجلى شعور البلاد خلال الأيام القليلة الماضية بوضوح لا يقبل الشك فى أن تتم الثورة ما بدأته فى تحقيق أهدافها وفى مقدمتها تحقيق الجلاء وإقرار العدالة الاجتماعية بين صفوف المواطنين وخاصة طبقات العمال والفلاحين، كما جزعت الأمة لظهور رءوس

الفساد السياسى مرة أخرى حابسة لوحدة الصفوف بنفس الأساليب البالية التى كفرت بها الأمة، وإزاء ما تجلى من شعور المواطنين ومن جميع الطبقات والهيئات من حرص شديد على استمرار الثورة فى طريقها بقوة وحزم حتى تصل البلاد إلى أهدافها، لذلك قرر مجلس الثورة حمل المسئولية كاملة على عاتقة واتخذ القرارات التالية بعد أن تداول فى المؤتمر المشترك :

أولا : إرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت يومى ٥ و ٢٥ مارس الحالى حتى نهاية فترة الانتقال (لم يتم تنفيذ هذه القرارات على الإطلاق)

ثانيا : يشكل فورا مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدّد تكوينه واختصاصه بقانون » .

(هذا ولم يشكل هذا المجلس الوطنى الاستشارى لاعلى الفور كما نص القرار ولاحتى بعد نهاية فترة الانتقال)، وفى أعقاب هذا المؤتمر الصحفى وجه مجلس الثورة نداء إلى الشعب يطالب فيه بالهدوء والسكينة بعد أن لبّى مجلس الثورة مشيئة الشعب وعاد إلى حمل الأمانة كما حملها يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد نشرت جميع الصحف صباح يوم الثلاثاء ٣٠ مارس نص هذا النداء فى صدر صفحاتها وكان أهم ما تضمنه ما يلى :

« أيها المواطنون إننا نؤمن أن إرادة الشعب فوق كل إرادة ونؤمن أيضا أن معركة هذا الوطن يجب ألاتكون بين أبنائه، وإنما تكون ضد الاستعمار ألد أعدائه، ونحن نطلب إليكم باسم أمانتكم التى بايعتمونا على حملها أن تقفوا صفا واحدا من أجل الكفاح المقدس لتحرير بلادنا العزيزة وتحقيق مجدها . . أيها المواطنون إننا نناشد الشعب بكافة طبقاته أن يخلد إلى السكينة والاستقرار لكى يواصل كل فرد فى هذه الأمة فورا عمله فى قوة وعزيمة، فإن عجلة الزمن لا تعود للخلف ولن يسمح للشعب بعد اليوم أن يضلل كفاحه » .

ذيول حادث الاعتداء على مجلس الدولة

كان لحادث العدوان المدبر على مجلس الدولة بالجيزة والاعتداء بالضرب على رئيسه ومستشاريه يوم الاثنين ٢٩ مارس ١٩٥٤ وقع أليم على الرأى العام فى مصر خاصة رجال القضاء، وفى اليوم التالى مباشرة أرسل مستشارو مجلس الدولة مذكرة شديدة اللهجة إلى رئيس مجلس الوزراء عبروا فيها عن احتجاجهم الشديد على هذا العدوان الآثم على مجلس الدولة وطالبوا بتوقيع العقاب الرادع على مدبريه ومرتكبيه، وقد عرض جمال عبد الناصر الذى كان يتولى رئاسة مجلس الوزراء بالنيابة -نظرا لمرض اللواء محمد نجيب واعتكافه فى داره- المذكرة على مجلس الوزراء خلال اجتماعه يوم الأربعاء ٣١ مارس، وبعد مناقشة ظروف الحادث استقر رأى المجلس أن يكون الرد على مذكرة مجلس الدولة بطريقة دبلوماسية منعا لإغضاب الهيئة القضائية فى البلاد، وذلك عن طريق القول بأن واقعة الاعتداء على مجلس الدولة تقوم النيابة حاليا بالتحقيق فيها وأن القرار اللازم سيصدر بشأنها فور ظهور نتائج التحقيق.

وفى سبيل تهدئة الموقف توجه عبد الناصر وبرفقته الدكتور حسن بغدادى وزير التجارة والصناعة والتموين وقتئذ إلى مقر مجلس الدولة بالجيزة، حيث اجتمع بهيئة المستشارين بالمجلس وشرح لهم الظروف والملابسات التى أدت إلى وقوع الحادث المؤسف ووعد بمعاقبة المسئولين عن وقوعه بعد ظهور نتائج التحقيق الذى تجريه النيابة العامة.

وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت بيانا رسميا عن الحادث نشرته جميع الصحف صباح يوم ٣٠ مارس، وقد تضمن البيان مايلى:

«اتصل ظهر أمس (٢٩ مارس) الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة بالبكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر تليفونيا وأبلغه أن مظاهرة من الأهالى تعتدى على مجلس الدولة، وفى الحال توجهت قوات من

البوليس إلى مبنى المجلس لحمايته، كما توجه الصاغ (الرائد) صلاح سالم إلى مكان الحادث وما أن وصل إلى الأهالى المحتشدة حول مبنى المجلس حتى تبين له أن المتظاهرين قد ضللوا بإشاعة مغرضة أطلقها بعض الانتهازيين ووجهوها هذه الوجهة الضارة بمصلحة البلاد وكرامتها، وقد أصيب الدكتور السنهورى نتيجة لهذا الاعتداء بإصابات بسيطة سطحية كما أصيب بعض المتظاهرين، وقد صاحب الصاغ صلاح سالم الدكتور السنهورى إلى منزله بعد أن اطمأنت النفوس وفطن الجميع إلى دسائس أعداء الوطن، والجميع يأسفون أشد الأسف على هذا الحادث الوحيد، وعلى أثر ذلك تقرر إشراك الجيش مع قوات البوليس فى المحافظة على الأمن العام، وقصد البكباشى عبد الناصر فى نحو الساعة التاسعة مساء إلى المستشفى وزار الدكتور السنهورى واطمأن على صحته».

ولم يفت اللواء محمد نجيب برغم مرضه واعتكافه واجب السؤال عن حالة الدكتور السنهورى، فأوفد يوم ٣١ مارس الرائد إسماعيل فريد سكرتيره العسكرى لزيارة الدكتور السنهورى وإبلاغه تحياته وتمنياته، كما أرسل له باقة من الزهور.

ومما يستلفت النظر أن المسئولين عن تدبير حادث العدوان على مجلس الدولة لم يصب أحد منهم بسوء أو يحل به أى عقاب، برغم أنه من الواضح أن أعضاء مجلس قيادة الثورة قد عرفوا أدق الأسرار عن كيفية تدبير وتنفيذ الحادث بحكم اتصالاتهم الوثيقة بالأطراف التى قامت بتدبيره وتنفيذه، وعلى العكس انهالت المكافآت والمناصب المرموقة على المسئولين الرئيسيين عنه، وكان المقدم أحمد أنور قائد البوليس الحربى والذى يعد من أبرز المسئولين عن هذا الاعتداء الأثيم قد سبق استدعاؤه للمثول أمام النيابة صباح يوم ٢٩ مارس للتحقيق معه فى حادث اعتداء جنود من البوليس الحربى على الأستاذين أحمد حسين وعبد القادر عودة المحاميين بضربهما ضربا شديدا بأحذيتهم عقب اعتقالهما، وفى الموعد المحدد لمثوله أمام النيابة وبسبب تراجع

مجلس الثورة ونكوصه عن طريق الديمقراطية إذا بالمقدم أحمد أنور يشترك مع زملائه من طائفة المنتفعين بالثورة فى تدبير وتنفيذ عدوان جديد ضد هيئة من أعلى الهيئات القضائية فى البلاد وهى مجلس الدولة، وتدبير الاعتداء بالضرب أيضا على رئيسها ومستشاريها، ولم يلبث أحمد أنور أن تقاضى ثمن إخلاصه وولائه، فقد عين فى البداية وزيرا فى الوزارة الاتحادية فى سبتمبر ١٩٥٨ (أيام الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا واليمن) وفى عام ١٩٦٤ عين سفيرا لمصر فى أسبانيا وفى فبراير ١٩٦٨ عين سفيرا لمصر فى الدانمارك وفى سبتمبر ١٩٧١ أحيل إلى التقاعد، ولم يكن أمرا مستغربا أن يمارس أحمد أنور هوايته الأثيرة فى ضرب المواطنين حتى بعد أن أصبح من كبار الدبلوماسيين فى وزارة الخارجية المصرية، وهناك واقعة مشهورة تروى عنه عندما كان سفيرا لمصر فى أسبانيا عندما تجرأ ذات يوم مستشار السفارة على مناقشته والرد عليه، فقد قام من مكتبه وانهال عليه بالضرب المبرح مع نعته بأقذع الشتائم حتى أسال دمه ومزّق قميصه ورباط عنقه ثم طرده من مبنى السفارة وحرّم عليه دخوله، وانتهى الموضوع بنقل المستشار المسكين إلى إحدى السفارات المصرية فى دولة عربية دون أن يتعرض أحمد أنور لأية مساءلة أو محاسبة.

الاعتكاف الإجبارى لمحمد نجيب بمنزله

كانت أزمة مارس ١٩٥٤ التى انتهت بانتصار عبد الناصر ومجلس الثورة فرصة ثمينة سنحت للمجلس لإقصاء اللواء محمد نجيب عن مناصب السلطة التى كان يتقلدها، وكانت البداية هى العمل على تنحيته عن رئاسته لمجلس الثورة ورئاسته لمجلس الوزراء الأمر الذى كان يهيئ له الظهور بمظهر قيادة الثورة وزعامة الشعب، كما كانت فرصة للمجلس للتخلص من زميلهم خالد محيى الدين بعد أن نجح أعضاؤه من قبل فى التخلص من زميليهم المقدمين يوسف صديق وعبد المنعم أمين فى أوائل عام ١٩٥٣.

وكان خالد محيى الدين قد سبق له اتخاذ موقف معارض لباقى أعضاء

مجلس الثورة خلال أزمة فبراير ١٩٥٤، ففى أثناء انعقاد المجلس ليلة ٢٥ فبراير استقر رأى أعضاء المجلس بعد مناقشات طويلة استمرت معظم ساعات الليل على إعلان قبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه، وكان خالد محيى الدين هو المعارض الوحيد فى مجلس الثورة لذلك القرار، وقد أوضح خالد موقفه فى الصفحتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من كتابه -والآن أتكلم- فقال:

« كنت وحدى فى الطرف الآخر وأكدت للزملاء أكثر من مرة أن حجة أن محمد نجيب يريد أن يستحوذ على السلطات لاتقنع أحدا، وقلت لهم: أنتم ترفضون عودة الحياة النيابية وقررتم حل الأحزاب أى تريدون الاستحواذ على السلطة لأنفسكم والجماهير ستفهم الأمر أنه صراع على السلطة بين أطراف كل منها يريد أن يحوزها لنفسه وليس للشعب، كذلك فإن هذه الحجة لن تقنع أحدا فى الجيش الذى اعتاد رجاله على الخضوع التام للقيادة، وكنت بطبيعة الحال أيضا ضد مد فترة الانتقال لكن الزملاء صمموا على أن يصدر هذا القرار بالإجماع لإظهار تضامننا معا، وإزاء إلحاحهم قلت: سأعلن موافقتى بشرط أن أستقيل من مجلس الثورة وأكدت لهم أننى سأستقيل ولن أعود للجيش وإنما سأشتغل بالسياسة، ووافق الزملاء على ذلك بشرط ألا أعلن استقالتى فوراً وإنما بعد فترة، وهنا وافقت مشترطا ألايطلب منى أن أذهب إلى ضباط المدرعات (الفرسان) لإقناعهم بما أعتقد فى قرارة نفسى أنه قرار خاطئ وضار».

ومن جهة أخرى استغل مجلس الثورة فرصة نوبة المرض التى أصابت محمد نجيب فى مطار ألماظه صباح يوم ٢٩ مارس بعد توديعه الملك سعود ملك العربية السعودية واعتكافه فى منزله بالزيتون عملا بنصيحة الأطباء لكى يبقوه فى داره لا يغادرها إلى حين أن تنتهى التدابير التى تقرر اتخاذها للقضاء على جميع المعارضين لاتجاهات مجلس الثورة وإحكام قبضة أعضائه على البلاد، مما يسهل عليهم بعد ذلك إقصاء محمد نجيب عن أى نفوذ أو سلطة دون توقع أية معارضة سواء من الجيش أم من الشعب.

وحتى يمكن تنفيذ ذلك كانت تعليمات مجلس الثورة للأطباء المشرفين على علاج محمد نجيب تقضى بوجوب صدور نشراتهم الطبية بانتظام بما يفيد ضرورة اعتكافه واستمرار بقائه فى منزله وحظر زيارته لأحد إلا أعضاء مجلس الثورة بدعوى الحفاظ على صحته، ولم يكن أحد فى مصر بعد الإعلان عن إلغاء جميع قرارات مارس الديمقراطية وبعد واقعة العدوان على مجلس الدولة لديه الجرأة لمعارضة أى قرار أو تعليمات تصدر من مجلس الثورة، ولذا خضع الأطباء المشرفون على علاج محمد نجيب لتعليمات المجلس دون مناقشة، ويمكن إدراك ذلك بوضوح من مراجعة النشرات الطبية التى أصدرها هؤلاء الأطباء والتى نشرت فى الصحف فى الفترة من ٢٩ مارس حتى منتصف أبريل ١٩٥٤، ففى أثناء هذه الفترة أصدر الأطباء أكثر من خمس نشرات طبية عن حالة محمد نجيب كانت كلها تتضمن البيانات التالية:

■ بالرغم من ثبوت سلامة قلب سيادته فقد رئى الكشف على قلبه بالأشعة مرة أخرى وعمل رسم كهربائى له لزيادة التأكد من سلامته، ورئى إجراء تحاليل جديدة للدم والبول.

■ أجرى الأطباء كشفا طبيا جديدا وعملوا للمرة الثالثة رسما كهربائيا للقلب لزيادة التحقق من سلامته، وقد رأوا أن يتسلسل عمل هذا الرسم الكهربائى حتى يطمئنوا بصفة نهائية من عدم تأثر القلب بأى شىء برغم أن الرسمين الكهربائيين الأولين أثبتا ثبوتا قاطعا سلامة القلب.

■ قرر الأطباء أن كل هذه الإجراءات الطبية إنما تجرى لتقرير المدة التى يجب على الرئيس أن يقضيها معتكفا فى داره للراحة والاستجمام، والأطباء كبيرو الأمل فى ألا تزيد مدة هذا الاعتكاف على عشرة أيام (بلغت مدة الاعتكاف برغم ذلك حوالى ١٨ يوما).

■ أمر الأطباء أن تكون زيارة الرئيس مقتصرة فقط على أعضاء مجلس قيادة الثورة لأن هذه الزيارة ضرورة يقتضيها سير العمل فى شئون الدولة.

■ فى يوم الخميس ١٥ أبريل ١٩٥٤ أصدر الأطباء آخر نشرة طبية

للرئيس وقد ورد فيها ما يلى :

« مازالت صحة السيد رئيس الجمهورية فى تقدم مطرد وقد سمحت حالته الصحية بزيارة المستشفى العسكرى لاستكمال البحوث الطبية، وقد طاف سيادته أمس ببعض أنحاء القاهرة للتريض » .

وفى واقع الأمر لم تعد هناك حاجة بعد يوم ١٥ أبريل لاستمرار اعتكاف محمد نجيب فى داره أو حتى لإصدار أية نشرات طبية جديدة عنه، ففى يوم السبت ١٧ أبريل أصدر مجلس الثورة فى اجتماعه برئاسة عبد الناصر قراره بأن يتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة، وبرغم أن ذلك القرار لم ينص على أن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة فإن الوقائع أثبتت أن محمد نجيب لم يرأس مطلقا أى اجتماعات لمجلس الثورة بعد ذلك التاريخ، وأصبح عبد الناصر من الناحية الواقعية يتولى رئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، وبذا انتقلت جميع السلطات فى الدولة إليه وأصبح محمد نجيب رئيسا شكليا للجمهورية بدون أية سلطات .

وفيما يتعلق بالتخلص من خالد محيى الدين فقد سنحت الفرصة لمجلس الثورة عندما سافر خالد برفقة محمد نجيب والملك سعود بالقطار إلى الاسكندرية يوم السبت ٢٧ مارس، فقد بقى فى الإسكندرية مختفيا عن الأنظار ورفض العودة إلى القاهرة برغم المحاولات العديدة التى بذلت لإعادته إلى القاهرة كى يشارك فى توقيع القرار الذى أصدره مجلس الثورة بإلغاء قرارات مارس الديمقراطية، وقد عاد خالد محيى الدين إلى القاهرة يوم ٣١ مارس وفى يوم ٢ أبريل زار عبد الناصر فى بيته بمنشية البكرى، وعندما سأله عن نواياه فى المستقبل قال له إنه سيقدم استقالته من مجلس الثورة، ورد عبد الناصر عليه بأن يعتبر استقالته قد قبلت، ولما قال خالد إنه سيبقى ولن يعود للجيش قال له عبد الناصر:

« اسمع يا خالد إحنا أصدقاء لكن المصلحة العامة حاجه تانية وأنت

عـارف إنك زى العـسل وسـوف يتجـمع حـولك كل الذباب وتبـقى مـشكلة ونتصادم، وأنا لا أحب أبدا أن أتصادم معك وأنا أفضل أنك تسافر للخارج».

ولما أبدى خالد رغبته فى السفر إلى باريس قال عبد الناصر:

«باريس لا.. باريس فيها حركة سياسية يسارية نشيطة سوف تدفعك للانغماس فيها وأنا أفضل أن تكون فى مكان هادئ.. على أى حال هناك بعثة مسافرة من مجلس تنمية الإنتاج القومى إلى فرنسا وإيطاليا فأنت تسافر معها وبعد انتهاء الزيارة الرسمية نتصل مع بعض ونتفق على مكان استقرارك».

ووعد عبد الناصر خالد بعد أن تم اتفاقهما على بعض الشروط بتعيينه سفيرا، وفى الجلسة التى عقدها مجلس الثورة يوم ٤ أبريل عرض عبد الناصر على المجلس استقالة خالد محيى الدين من عضوية المجلس، وقد وافق عليها جميع الأعضاء بشرط ألا تنشر، وسافر خالد يوم الثلاثاء ١٦ أبريل ١٩٥٤ ضمن بعثة مجلس الإنتاج إلى فرنسا ثم إلى إيطاليا.

وبعد محاولة الانقلاب العسكرى التى قام بها بعض ضباط سلاح الفرسان فى أواخر أبريل ١٩٥٤ بقيادة النقيب أحمد المصرى صرف النظر عن تعيين خالد سفيرا وأرسلوا إليه من القاهرة يطلبون منه اختيار بلد للبقاء فيها عدا فرنسا وإيطاليا فاختار سويسرا التى أمضى بها عامين، وعاد خالد بعد ذلك إلى القاهرة حيث أسندت إليه فى أبريل ١٩٥٦ مسئولية إصدار جريدة المساء، وفى ١٢ مارس ١٩٥٩ أبعد عن المساء وفى أكتوبر ١٩٦٤ عين خالد رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ولكنه لم يلبث أن قدم استقالته قبل أن يمر عليه عامان فى منصبه الذى كان آخر مناصبه الرسمية.

انتهاء الإضراب العام والاعتصام

فى الساعة الثالثة بعد ظهر الإثنين ٢٩ مارس ١٩٥٤ انتهى اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء، والذى عقد فى منزل محمد نجيب بالزيتون بعد إصدار القرار التنفيذى بإرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت يومى ٥ و ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال، مما كان يعنى إلغاء الحياة الديمقراطية فى مصر تماما.

وفى إثر ذلك عقد مندوبو الاتحادات والنقابات والهيئات العمالية الذين سبق أن قرروا الاعتصام والإضراب حتى تجاب مطالبهم بإلغاء قرارات مارس اجتماعا بعد ظهر اليوم نفسه بدار الاتحاد العام لعمال النقل المشترك بالقاهرة، وأصدروا القرارات التالية التى تمت إذاعتها على الفور من دار الإذاعة بالقاهرة:

أولا: انتهاء الإضراب العام فى تمام الساعة الخامسة من صباح الثلاثاء ٣٠ مارس.

ثانيا: انتهاء الاعتصام فورا بالنسبة للعمال المعتصمين فى جميع أنحاء الجمهورية.

ثالثا: عمال السكك الحديدية وسائقو سيارات التاكسى ومستخدمو وعمال دور السينما يمكنهم إنهاء الإضراب فورا (دون انتظار الساعة المحددة لانتهائه).

وأصدر المؤتمر العام لنقابات العمال بالجمهورية بيانا إلى عمال مصر أذيع أيضا من دار الإذاعة تضمن ما يلى:

(الآن وقد استجاب مجلس الثورة لآمالكم ورغباتكم فى العدول عن كافة القرارات التى اتخذها فى ٢٥ مارس إلى موعد انتهاء فترة الانتقال وتشكيل مجلس وطنى تمثل فيه كافة الهيئات والطوائف فقد قرر المؤتمر ما يلى:

١- إعلان انتهاء الإضراب العام والعودة إلى العمل ابتداء من صباح ٣٠ مارس.

٢- اعتبار يوم ٢٩ مارس من كل عام عيدا قوميا.

وأصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى جميع هيئات البوليس فى مصر بمنع المظاهرات منعا باتا اعتبارا من صباح يوم ٣٠ مارس وفض كل مظاهرة باستخدام القوة.

وفى حوالى الساعة التاسعة مساء يوم الإثنين ٢٩ مارس توجه عبد الناصر نائب رئيس الوزراء وقتئذ وبرفقته صلاح سالم وزير الإرشاد القومى وشئون السودان وكمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية إلى دار اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بأرض شريف بشارع عبد العزيز لتحية العمال المعتصمين وإبلاغهم قرارات المؤتمر المشترك، وعندما لمحت الجماهير المحتشدة بجوار مبنى الاتحاد سيارة عبد الناصر التفوا حولها حتى توقفت عن المسير وقام باستقبالهم صاوى أحمد صاوى (صوصو) رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس إدارته، وكان الجميع يهتفون بحياة عبد الناصر قائد الثورة ومنقذ مصر ومحطم الإقطاع وحامى العمال والفلاحين، كما دوت هتافاتهم بسقوط الأحزاب والرجعية.

وقام عبد الناصر وزميلاه بزيارة العمال المعتصمين فى حجراتهم وألقى عبد الناصر خطابا على جماهير العمال قال فيه:

« أؤكد لكم أن الأقلية لن تستطيع التحكم فى الأغلبية مرة أخرى، ولن يسترد الإقطاع نفوذه مادامت الثورة تحاط بهذه القلوب المؤمنة الواعية وإن الثورة سوف تقضى على الرجعية وستدفع هذا الشعب الأمين إلى الأمام حتى تحقق أهدافها ».

وفى صباح الأربعاء ٣١ مارس قام عبد الناصر بحضور الحفل الذى أقامته رابطة سائقى ووقادى القطارات بحى السبتية، وقد أقامت الرابطة بهذه المناسبة سرادقا كبيرا أمام مقرها غصّ على سعته بسائقى القطارات ووقاديها، كما زينت الشوارع بأعلام التحرير واللافتات التى تحمل عبارات الترحيب بعبد الناصر ورجال الثورة.

وافتتح الحفل بتلاوة آيات الذكر الحكيم وبعد أن ألقى بعض العمال كلماتهم تعبيرا عن تأييدهم للثورة ألقى عبد الناصر كلمة حماسية استقبلت بالهتاف والتصفيق ثم كتب فى سجل الزيارات ما يلى:

«أرجو من الله أن يحقق للوطن أهدافه التى تتمثل فى المساواة الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعى والمساواة السياسية والقضاء على الاستبداد السياسى والحرية الكاملة والقضاء على الاستعمار البريطانى، ويجب أن يكون لأبناء الوطن جميعا الحقوق المتساوية وفى نفس الوقت تأدية واجباتهم كاملة حتى يمكن خلق صناعة قوية تمكن العامل من نيل حقوقه وتأمينه على حياته».

وتدل هذه الزيارات التى قام بها عبد الناصر للنقابات والهيئات العمالية وهذه الخطب الحماسية التى ألقاها على جموعهم والتى حياهم فيها على موقفهم من قرارات ٢٥ مارس وإصرارهم على مواصلة الإضراب والاعتصام حتى تم إلغاؤها على أن عبد الناصر أكد رأيه الذى سبق أن أبداه خلال اجتماع المؤتمر المشترك بمنزل محمد نجيب يوم ٢٩مارس، وهو أن هناك عاملا حاسما قد جدّ على الموقف السياسى وهو وعى العمال والفلاحين وأن الطبقة الكادحة هى التى أصبحت تسيِّر سياسة البلاد وليس الطلاب كما كان الحال فى الماضى.

رد فعل إلغاء الديمقراطية فى الجامعات

كان للقرار الذى أصدره مجلس الثورة بإلغاء قرارات مارس الديمقراطية رد فعل سيئ بين مختلف طوائف المثقفين خاصة أعضاء النقابات المهنية وأساتذة وطلاب الجامعات، وأدت عودة الرقابة على الصحف اعتبارا من يوم ٢٩ مارس إلى زوال آخر مظاهر الحياة الديمقراطية فى البلاد، وشعر أولئك الذين ارتفعت أصواتهم خلال أزمة مارس ١٩٥٤ للمطالبة بالحريات العامة والحياة البرلمانية وعودة الجيش إلى ثكناته بمدى ما باتوا يتعرضون له من إجراءات انتقامية تُهدد حرياتهم وأرزاقهم بأفدح الأخطار، وكانت الدراسة

فى الجامعات الثلاث وهى القاهرة وإبراهيم (عين شمس حاليا) والاسكندرية قد اضطربت منذ يوم الثلاثاء ٣٠ مارس عقب صدور صحف الصباح وهى تحمل فى صدر صفحاتها قرار مجلس الثورة الذى صدر فى اليوم السابق بإلغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس، فقد تظاهر الطلاب فى مختلف الكليات والمعاهد على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم السياسية، ورددوا هتافاتهم المعادية لمجلس الثورة وألقى بعض الأساتذة كلمات حماسية شنوا فيها الهجوم على قرار مجلس الثورة الذى كان يعنى القضاء التام على معالم الديمقراطية فى البلاد.

ونتيجة للمظاهرات وحوادث الشغب التى جرت بالجامعات يومى ٣٠ و ٣١ مارس أصدرت مجالس الجامعات بالقاهرة والاسكندرية قرارات بتعطيل الدراسة بكليات الجامعات الثلاث والمعاهد لمدة أسبوع (من السبت ٣ أبريل حتى الخميس ٨ أبريل ١٩٥٤)، ونشرت الصحف التى كانت خاضعة للرقابة وقتئذ أن هذا الإجراء قد اتخذ نتيجة للمحاولات التى بذلتها بعض عناصر الفتنة والرجعية بين صفوف الطلبة خلال الأيام القليلة الماضية.

وفى الاجتماع الذى عقده مجلس الوزراء يوم الأربعاء ٣١ مارس برئاسة عبد الناصر -نظرا لاعتكاف محمد نجيب فى منزله- طلب عبد الناصر من زكريا محيى الدين وزير الداخلية فى بداية الجلسة أن يوضح للمجلس حقيقة الاضطرابات التى وقعت بين صفوف طلاب الجامعات.

ووفقا لما ورد فى الصفحتين ١٦٩ و ١٧٠ من مذكرات البغدادى تكلم زكريا محيى الدين عن العناصر المضادة للثورة على أنها تركز نشاطها فى أوساط الطلبة والأساتذة خاصة جامعة إبراهيم (عين شمس)، وتحدث عن حوادث ٣٠ مارس وما جرى يومئذ بالجامعات وذكر أن قادة العملية كانوا من الوفديين والشيوعيين ثم انضم إليهم الإخوان المسلمون، كما ذكر أنهم هاجموا سياسة الثورة وأصدروا بعض القرارات وهى:

١- ضرورة عودة الحياة النيابية والدستور.

٢- تكوين جماعات سرية لاغتيال أعضاء مجلس الثورة.

٣- إعلان الكفاح المسلح ضد الحكومة القائمة.

وأقسم الطلاب على تعهدهم بتنفيذ هذه القرارات واشترك معهم بعض الأساتذة الذين هاجموا الثورة أيضا، وقد ذكر زكريا بعض الشائعات التى انتشرت داخل الجامعة والتى ليس لها نصيب من الصحة ومنها أنه قد تم صرف مليونين من الجنيهات على المتظاهرين الذين قاموا بالمطالبة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس، وأوضح زكريا أنه قد حدث فى يوم ٣١ مارس نفس ما حدث فى اليوم السابق فيما عدا عدم ظهور نشاط للإخوان المسلمين ضد الثورة.

وبين زكريا أن من بين الدوافع التى تدفع الطلاب إلى المناداة بإعادة الحياة النيابية هو شعورهم بأن العمال هم الذين قادوا الحملة لإلغاء قرارات ٢٥ مارس ولذا كانوا يطالبون الحكومة بالنزول على رأى الطبقة المثقفة، وأكد زكريا أن بعض الصحفيين العاملين بجريدة المصرى (كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح) كانوا قد ذهبوا فى يوم ٣٠ مارس إلى الجامعة وخطبوا فى الطلاب قائلين لهم: إن جريدة المصرى هى جريدتكم التى تدافع عن حقوق الشعب وعن الحريات والحياة النيابية.

وعقب انتهاء زكريا محيى الدين من توضيح الموقف الخاص بالجامعات دار البحث حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين الثورة من أعدائها وتركز النقاش فى الموضوعين التاليين:

الأول - قانون تطهير الصحافة: كلف المجلس صلاح سالم وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان بالاشتراك مع فتحى رضوان وزير الدولة بوضع مشروع قانون لتطهير الصحافة والشروط التى ينبغى أن تتوافر فى العاملين بها، وإبعاد العناصر الفاسدة عن محيطها لتتمكن الصحافة من أداء رسالتها.

الثانى - قانون إنشاء المجلس القومى الاستشارى: كان البند الثالث من قرار

مجلس الثورة بإلغاء قرارات ٢٥ مارس ينص على أن « يشكل فورا مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون » وخلال انعقاد جلسة مجلس الوزراء تم تكليف فتحى رضوان بوضع مشروع قانون تكوين المجلس وتحديد اختصاصاته ورياسته والسكرتارية الخاصة به ونظام عمله ومقره الدائم.

وقد استمر اجتماع مجلس الوزراء حتى بلغت الساعة الواحدة صباحا من اليوم التالى، وتناول الوزراء عشاء خفيفا أحضر لهم من الخارج بعد رفع الجلسة للاستراحة لمدة عشرين دقيقة.

وعلى الرغم مما تضمنه قرار مجلس الثورة من إنشاء المجلس الوطنى الاستشارى الذى كان القصد منه أن يقوم بعمل البرلمان لحين انتهاء فترة الانتقال كنوع من الحد من سلطات مجلس الثورة المطلقة، وبرغم تكليف وزير الدولة بوضع مشروع القانون الخاص بتكوينه واستمرار مناقشة هذا المشروع خلال عدة اجتماعات متتالية لمجلس الثورة والمؤتمر المشترك فإن هذا القانون لم ير النور مطلقا ولم تقم لهذا المجلس الوطنى الاستشارى أية قائمة، ولاشك فى أن مجلس الثورة لم يشأ أن يقوم إلى جانبه مجلس آخر قد ينازعه فى المستقبل بعض اختصاصاته، وهكذا تم وأد هذا المشروع قبل أن يولد، وانتهى الأمر بتجاهل مجلس الثورة لهذا الموضوع كلية وساعده على ذلك وجود الرقابة على الصحف مما منع الكتابة عنه تماما.

يوسف صديق وأحمد شوقى وإحسان عبد القدوس فى السجن الحربى

كان أحد بنود قرارات ٥ مارس هو إلغاء الرقابة على الصحف من اليوم التالى – ٦ مارس –، وقد شهدت الصحف المصرية منذ هذا اليوم فترة مزدهرة من تاريخها خاصة بعد أن أعلن صلاح سالم فى مؤتمر صحفى أن الرقابة على الصحف لن تعود مهما قالت وأن الشعب وحده هو الذى سيحكم على

الصحافة، وقد دفع الكثيرون سواء من الصحفيين أو الكتاب ثمنا فادحا جزاء لما كتبوه فى هذه الآونة التى رفعت فيها الرقابة على الصحف، والتى عبروا خلالها عن آرائهم بحرية وشجاعة والتى انخدعوا فيها بتصريحات صلاح سالم ووعوده وتأكيداته بأن حرية الرأى مكفولة للجميع، فكانت النتيجة أن تعرض بعضهم عقب إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس للزج بهم فى أعماق السجون وللتعرض لأبشع ألوان البطش والتنكيل والتعذيب.

وكان من أبرز الصحفيين الذين تم التنكيل بهم أبو الخير نجيب صاحب ورئيس تحرير جريدة الجمهور المصرى، الذى نشر عدة مقالات مليئة بالطعن والتشهير بضباط الثورة مركزا هجومه على المقدم أحمد أنور مدير البوليس الحربى وضباط إدارته لما ارتكبوه ضد المواطنين من تنكيل وإرهاب، وسرعان ما دفع أبو الخير نجيب الثمن فقد تم تقديمه إلى محكمة الثورة بتهمة (أنه فى غضون سنة ١٩٥٣ اتصل بجهات أجنبية تعمل ضد النظام الاجتماعى والسياسى القائم فى البلاد بقصد معاونتها على تحقيق أهدافها، وفى غضون سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ عمد إلى الاتصال بطوائف العمال والطلبة وتحريضهم على التمرد والعصيان وامتهن الصحافة ولم يلتزم بدستورها وأهدافها القويمة)، وقد حكمت عليه محكمة الثورة التى كانت مشكله برئاسة المقدم طيار عبد اللطيف البغدادى وعضوية المقدم أنور السادات والرائد طيار حسن إبراهيم بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة والتجريد من شرف المواطن.

وقد دفع الثمن أيضا بعض ضباط الثورة السابقين الذين نشرت الصحف مقالات أو أحاديث لهم أثناء الفترة التى رفعت فيها الرقابة على الصحف، والتى عبروا خلالها فى كتاباتهم عن تأييدهم للديمقراطية ومهاجمة مجلس الثورة بسبب الأسلوب الشمولى الذى يتبعه فى الحكم، فهؤلاء لم يسلموا هم أيضا، من الإجراءات الانتقامية عقب إلغاء قرارات مارس الديمقراطية، وكان من أبرز هؤلاء الضباط العقيد يوسف منصور صديق عضو مجلس

الثورة السابق والذى قدم استقالته من المجلس فى فبراير عام ١٩٥٣ والذى كان دوره فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من الأدوار الرئيسية التى حققت النجاح للثورة، وخلال أزمة مارس كان يوسف صديق الذى فرضت عليه من قبل الإقامة الجبرية بمنزله بحلمية الزيتون عقب عودته سرا من منفاه فى لبنان متحديا تعليمات مجلس الثورة بعدم العودة إلى مصر، قد أرسل رسالة مفتوحة إلى اللواء محمد نجيب نشرتها جريدة المصرى يوم ٢٤ مارس تحت عناوين بارزة، وقد طالب فيها بتشكيل وزارة ائتلافية من عناصر من الوفد والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة المستشار الدكتور وحيد رأفت كى يعهد إليها بمهمة إجراء الانتخابات للبرلمان الجديد، كما أدلى يوسف صديق بحديث صحفى لجريدة المصرى نشرته الصحيفة يوم ٢٦ مارس تحت عناوين بارزة كان من بينها «الشعب هو الذى يرسم سياسة البلاد دائما.. الميول الحمراء (يقصد الشيوعية) تلصق دائما بكل حر وقد ألصقت بجمال عبد الناصر وخالد محيى الدين.. سبب استقالتى من مجلس الثورة يفسرها تاريخ الاستقالة».

وقد دفع يوسف صديق ثمنا غاليا لهذا الموقف الذى وقفه فى أزمة مارس بسبب تأييده للديمقراطية، فتم اعتقاله فى أول أبريل ١٩٥٤ أى بعد يومين فقط من إلغاء قرارات مارس وأودع سجن الأجانب لمدة شهر ثم نقل بعد ذلك إلى السجن الحربى وظل مسجونا فيه لمدة ١٣ شهرا، وفى أول مايو ١٩٥٤ تم اعتقال زوجة يوسف صديق السيدة علية توفيق وأودعت قسم النساء بسجن مصر، ولحق بيوسف صديق فى السجن الحربى مجموعة من أقارب يوسف من صغار السن كان أحدهم فى السنة الثانية الإعدادية، وكذا بعض الخدم الذين سبق لهم الخدمة بمنزله، والتقى يوسف ومجموعته فى السجن مع الكاتب الكبير الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روز اليوسف الذى ساقوه هو الآخر إلى السجن الحربى بسبب مقالاته اللاذعة فى المجلة خلال فترة إلغاء الرقابة على الصحف، والتى كان من أبرزها مقاله الشهير الذى كان عنوانه «الجماعة السرية التى تحكم مصر».

وعقب الإفراج عن يوسف صديق وزوجته وأقاربه فرضت عليه وعلى زوجته الإقامة الجبرية بمنزله بعزبة النخل ولم ترفع عنه الإقامة الجبرية إلا عقب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ بسبب مشاركته فى تنظيم المقاومة الشعبية ضد الغزاة المعتدين فى منطقة مصر الجديدة.

وكان العقيد أحمد شوقى أحد الضباط الأحرار الذين لحقت بهم الإجراءات الانتقامية هو الآخر ولم يشفع له أنه كان يتولى قيادة الكتيبة ١٣ مشاة ليلة الثورة التى عهد إليها بالدور الرئيسى بالنسبة لوحدات المشاة، كما كان هو أقدم الضباط الأحرار رتبة بعد اللواء محمد نجيب وكانت جريدة المصرى قد نشرت له خلال أزمة مارس مقالا شديد اللهجة ندّد فيه بالحكم الدكتاتورى لمجلس الثورة واقحام الجيش في الشئون السياسية واختتمه بقوله عودوا إلى صفوفكم فى الجيش.

وعقب إلغاء قرارات مارس تم تقديم العقيد أحمد شوقى إلى محكمة الثورة كى يحاكم بتهمة «أنه اتصل فى مارس ١٩٥٤ ببعض ضباط القوات المسلحة لتحريضهم على إحداث فتنة فى الجيش معرضا بذلك سلامة الوطن للخطر» وقد أدانته المحكمة وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات ولكنه أفرج عنه بعد بضع سنوات إفراجا صحيا.

اقتراحات صلاح سالم العنيفة لتأمين الثورة

فى الساعة السابعة والنصف مساء يوم الأحد ٤ أبريل عقد مجلس الثورة اجتماعه الأسبوعى بمقر المجلس بالجزيرة برئاسة جمال عبد الناصر وحضر الاجتماع جميع أعضائه عدا اللواء محمد نجيب بسبب اعتكافه فى منزله وخالد محيى الدين بسبب تقديمه استقالته وسفره منفيا إلى الخارج.

وقد تأخر عبد الناصر وعبد الحكيم عامر عن موعد الجلسة حوالى نصف ساعة بسبب زيارتهما لمحمد نجيب، وقد أخطر عبد الناصر باقى أعضاء المجلس فور انعقاد الجلسة أنه قد مرّ هو وزميله عبد الحكيم عامر على محمد نجيب فى منزله قبل حضورهما وقد وجداه فى حالة استسلام تام وأبدى لهما موافقته سلفا على كل ما يتخذه المجلس من قرارات.

وقد دارت خلال هذه الجلسة بين بعض أعضاء المجلس مناقشات على أبلغ جانب من الأهمية، ووفقا لما ورد فى الصفحات من ١٧٠ إلى ١٧٣ من مذكرات البغدادى الجزء الأول يتضح لنا أن صلاح سالم تقدم فى هذه الجلسة بعدة اقتراحات لتأمين الثورة، وكانت كلها تتسم بالعنف والشدة والرغبة فى البطش بكل من اختلفت اتجاهاتهم مع اتجاهات مجلس الثورة خاصة فى أزمة مارس ١٩٥٤، وكانت الإجراءات التى اقترح صلاح سالم اتخاذها تتركز فيما يلى:

أولا- بالنسبة للصحافة: طالب بضرورة إصدار قانون لتطهيرها وتوافر شروط معينة للعاملين بها، كما طالب بمحاكمة محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى وإغلاق جريدته، وذكر أسماء بعض الصحفيين الذين اتضح له أنهم كانوا يتقاضون مصروفات سرية من حكومات ما قبل الثورة وطالب بضرورة استردادها منهم وتقديمهم للمحاكمة.

ثانيا - بالنسبة للجامعات: طالب بإحالة الأساتذة المتهمين بتحريض الطلاب على التظاهر على التقاعد، كما طالب برفت بعض الطلاب الذين تزعموا المظاهرات رفتا نهائيا من الجامعة وحرمان البعض الآخر من دخول الامتحان النهائى لهذا العام.

ثالثا - بالنسبة للسياسيين القدامى: طالب بمحاكمة البعض منهم أمام محكمة الثورة وحرمان البعض الآخر من حقوقهم السياسية.

رابعا - بالنسبة لنقابة المحامين: طالب بتطهيرها من العناصر التى تزعمت الحملة المعادية لمجلس الثورة فى أثناء أزمة مارس.

وكان جو الجلسة منذ بدايتها مشحونا بالتوتر وانفلات الأعصاب خاصة حينما عرض صلاح سالم اقتراحه الخاص بمحاكمة محمود أبو الفتح أمام محكمة الثورة وإغلاق جريدة المصرى التى يملكها والتى يرأس تحرير ها شقيقه الأستاذ أحمد أبو الفتح، فقد اعترض البغدادى على ذلك طالبا إعفاءه من رئاسة محكمة الثورة فى حالة عرض هذه القضية عليها، لأن مهمة المحكمة فى هذه الحالة ستكون بمثابة عملية انتقامية من جريدة المصرى بسبب موقفها

فى الأزمة الأخيرة حينما أخذت تعبر بمقالاتها عن رغبة الشعب فى عودة الحريات والحياة النيابية مع أن هذا الموقف جاء بعد إعلان حرية الصحافة، وبعد إعلان القرارات التى أصدرها مجلس الثورة فى ٥ مارس و ٢٥ مارس مما يتعين معه عدم محاسبتها عليه وتساءل البغدادى:

« كيف يحاكم محمود أبو الفتح وقد كان خارج البلاد طوال فترة الأحداث الأخيرة؟ وإذا كان هناك ما كان يدعو لمحاكمته فلماذا لم يقدم من قبل إلى المحاكمة »؟

وكانت علاقة عبد الناصر المتقلبة بأصحاب جريدة المصرى سببا فى خلق حساسية شديدة بينه وبين البغدادى، فعندما أصدرت محكمة الثورة التى يرأسها البغدادى الحكم على أصحاب جريدة المصرى فى ٧ مارس ١٩٥٤ بأن يسددوا للحكومة حوالى ٢١ ألف جنيه مصرى قيمة فروق الضرائب المستحقة عليهم، وكانت علاقة عبد الناصر بأحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى وقتئذ طيبه ثار عبد الناصر وغضب لصدور هذا الحكم دون أن يعرضه البغدادى على المجلس قبل إصداره، فقد كان يرى أن البغدادى هو وزميليه عضوى المحكمة (السادات وحسن إبراهيم) ليسوا بقضاة وإنما هم يحكمون باسم المجلس فى القضايا السياسية، ولذا ينبغى على المحكمة أن تعرض على المجلس كل قضية قبل الحكم فيها، ولكن البغدادى لم يكن متفقا معه فى هذا الرأى إذ كيف يمكن لمجلس الثورة أن يحكم حكما سليما فى قضية لم يسمع فيها أقوال المتهم والشهود ومرافعات الادعاء والدفاع، وأن واجبه يحتم عليه أن يحكم كقاض وحسبما يمليه عليه ضميره، وخلال اجتماع مجلس الثورة فى اليوم نفسه الذى صدر ذلك الحكم فيه نجح عبد الناصر بعد نقاش طويل استمر لمدة ساعتين بين أعضاء المجلس فى الحصول على قرار من المجلس بتقسيط المبلغ المطلوب تسديده من أصحاب المصرى للحكومة لمدة خمس سنوات.

ولكن لم يمض أسبوعان على تلك الواقعة حتى ساءت العلاقة بين عبد

الناصر وأحمد أبو الفتح بعد فترة قصيرة من صدور قرارات ٥ مارس وإعلان حرية الصحافة ورفع الرقابة عنها، فقد كتب أحمد أبو الفتح عدة مقالات جريئة طالب فيها بإعادة الحريات العامة والدستور والحياة النيابية وعودة الجيش إلى ثكناته، كما أفسح صفحات جريدة المصرى لبعض الأقلام الحرة من المدنيين والعسكريين التى أخذت تعبر فى مقالاتها عن إرادة الشعب فى تمسكه بالحياة الديمقراطية وتبرمه من الحكم الشمولى، وتعمد البغدادى فى ٢٠ مارس إثارة عبد الناصر واستفزازه ضد أحمد أبو الفتح بسبب هذا الموقف المعادى لاتجاهات مجلس الثورة ليشفى غليله من عبد الناصر بسبب ثورته السابقة ضده يوم أن أصدر الحكم على جريدة المصرى يوم ٧ مارس ١٩٥٤، وانساق عبد الناصر وراء غضبه وأصدر أمره بإلغاء قرار تقسيط المبلغ المطلوب استرداده من أصحاب جريدة المصرى لكى يسددوه دفعة واحدة.

وبسبب تلك الظروف لم يرحب البغدادى بالاقتراح الذى عرضه صلاح سالم فى جلسة يوم الأحد ٤ أبريل بتقديم محمود أبو الفتح إلى المحاكمة أمام محكمة الثورة وإغلاق جريدة المصرى، بل أبدى اعتراضه على ذلك الاقتراح واستنكر أن يتم استخدامه كأداة للانتقام ورفض أن يكون آلة تستخدم وقتما يشاء مجلس الثورة، ولتجنب الحرج الذى سوف يحدث عرض البغدادى على المجلس أن يعتكف خلال فترة المحاكمة بحجة المرض وأن يعين المجلس شخصا آخر غيره كى يرأس محكمة الثورة.

وفى إثر هذا الموقف الذى أعلنه البغدادى دارت بينه وبين عبد الناصر مناقشة مثيرة اتسمت بالحدة والانفعال، ونظرا لما كانت تحمله هذه المحاورة من معان مهمة ودلالات خطيرة فقد رأينا ضرورة نقلها بحذافيرها للقراء ووفقا لما سجله البغدادى فى الصفحتين ١٧٢ و ١٧٣ من مذكراته قال:

«وفى أثناء المناقشة ذكر جمال عبد الناصر أن هذه الثورة ليست لها قاعدة شعبيه تعتمد عليها، وليس هناك من يؤيدها لا من الشعب ولا من الجيش وأن الذين قاموا بهذه الثورة ٩٠ ضابطا فقط وأنهم فى تناقص مستمر

حتى أصبح عددهم ٥٠ ضابطا الآن، وعلقت على كلامه هذا بقولي: معنى هذا أننا نفرض أنفسنا على هذا البلد، فرد عليّ بالإيجاب فقلت: أعتقد فى هذه الحالة يجب علينا أن نروّح إذا كان هذا هو الوضع».

وسجل البغدادى فى مذكراته أنه نتيجة لما قاله عبد الناصر تقدم هو باقتراح إلى المجلس بأن يظل محمد نجيب رئيسا للجمورية على أن ينسحب مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وتظل له سلطة السيادة فى حدود الدستور المؤقت، وأن تشكل وزارة مدنية لإدارة شئون الحكم فى البلاد وفقا للسياسة التى ترسم لها من مجلس الثورة، وأن يقوم المجلس الوطنى الاستشارى مقام البرلمان فى الفترة الباقية من فترة الانتقال، وبرغم أن البغدادى قد سبق له تقديم الاقتراح نفسه مرتين من قبل خلال اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء يومى ٢٨ و ٢٩ مارس لوضع حد للتنافس على السلطة بين محمد نجيب ومجلس الثورة، فإن هذا الاقتراح لم يناقش بتاتا ولم يصوّت عليه بالمرة.

وهكذا انتهى اجتماع مجلس الثورة فى ساعة متأخرة من الليل دون التوصل إلى قرار سواء بالنسبة لما يتعلق بمحاكمة محمود أبو الفتح والصحفيين الآخرين الذين ذكر صلاح سالم للمجلس أنهم تقاضوا مصروفات سريه قبل قيام الثورة أو بالنسبة للسياسيين القدامى الذين كان يرى محاكمتهم أمام محكمة الثورة، وذلك بسبب إصرار البغدادى على الامتناع عن رئاسة محكمة الثورة، ولكن أعضاء المجلس عند التصويت وافقوا على باقى اقتراحات صلاح سالم (بالنسبه للجامعات وتطهير الصحافة وبالنسبة لنقابة المحامين) فيما عدا جمال سالم والبغدادى اللذين امتنعا عن التصويت.

وفى منتصف الساعة السابعة مساء يوم الاثنين ٥ أبريل اجتمع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء برئاسة عبد الناصر وانتهى الاجتماع

حوالى الساعة الحادية عشرة مساء، وعقب انتهاء الاجتماع أعلن صلاح سالم على الصحفيين البيان التالى :

« بحث المؤتمر المشترك طرق إبعاد المسئولين عن الإفساد السياسى فى العهود الماضية كلية عن العمل فى المحيط السياسى، وسوف يحرم عدد منهم من حقوقه السياسية، كما بحث المؤتمر الوسائل التى تتبع لتطهير الصحافة وإبعاد العناصر الفاسدة من هذا المحيط الحيوى حتى تتمكن الصحافة من القيام برسالتها الخطيرة، وبحث المؤتمر أيضا نظام الجامعات بغرض تمكين المسئولين عن هذه الجامعات من السيطرة الفعلية عليها بإعطائهم السلطات الكافية حتى يكونوا مسئولين عن انتظام الدراسة فى هذه الجامعات حتى يمكنها تحقيق رسالتها، وبحث المؤتمر إصدار قانون لحماية الثورة على غرار القوانين التى صدرت لحماية الثورات فى البلاد الأخرى، وأخيرا بحث المؤتمر أسس إنشاء المجلس الوطنى الاستشارى وطريقة تكوينه وكان الغرض من هذه الإجراءات كلها -وفقا لتفكير أعضاء المؤتمر المشترك - هو عودة الاستقرار الكامل إلى البلاد وحماية هذه الثورة حتى تتمكن البلاد من السير بخطى سريعة فى طريق تحقيق أهدافها ».

المواجهة بين عبد الناصر وأساتذة الجامعات

كانت الدراسة بالجامعات الثلاث القاهرة وإبراهيم (عين شمس) والإسكندرية قد صدر القرار بتعطيلها لمدة أسبوع (من السبت ٣ أبريل حتى الخميس ٨ أبريل) بسبب المظاهرات وحوادث الشغب التى جرت فيها عقب صدور قرار مجلس الثورة بإلغاء قرارات ٥ مارس و ٢٥ مارس ١٩٥٤، وفى يوم الأربعاء ٧ أبريل تم انعقاد مجالس الجامعات الثلاث جامعة القاهرة برئاسة الدكتور أحمد زكى وجامعة إبراهيم برئاسة الدكتور مصطفى نظيف وجامعة الإسكندرية برئاسة الدكتور محمد عوض محمد، وتم إعطاء عمداء الكليات والمعاهد العليا سلطة اتخاذ إجراءات تأديبية عاجله ضد الذين يخلّون بالنظام

ويثيرون الشغب، وتقرر خلال هذا الاجتماع استئناف الدراسة فى جميع الكليات والمعاهد التابعة للجامعات الثلاث بالنسبه للسنة الدراسية النهائية فقط اعتبارا من يوم السبت ١٠ أبريل على أن تستأنف الدراسة فى السنوات الدراسية الأخرى تباعا سنة بعد أخرى تفاديا للاضطرابات.

وصرح الدكتور عباس عمار وزير المعارف (التعليم) بأن الحكومة تحرص على استقلال الجامعات وأنها كبيرة الثقة فى وطنية الطلاب وحسن تقديرهم للظروف التى تمر بها البلاد. وفى الواقع أن الجامعات المصرية لعبت دورا مهما فى التمهيد لثورة ٢٣ يوليو، ففى ساحاتها ارتفعت الهتافات بسقوط الملك فاروق ومزق الطلاب صورته وداسوها بالأقدام، وعندما قامت الثورة قامت الجامعات بتأييدها ومناصرتها فور قيامها، فلقد وردت أول برقيه تأييد للثورة يوم ٢٣ يوليو من هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية وتوالى من بعدها وصول برقيات التأييد من هيئات التدريس بجامعتى القاهرة وإبراهيم، وقامت دار الإذاعة بإذاعة هذه البرقيات فى مقدمة نشراتها الإخبارية إعلانا عن تأييد الصفوة المثقفة فى مصر للثورة.

وبعد نجاح الثورة واستقرارها لم تمالئ الجامعات مجلس الثورة فى أزمتى فبراير ومارس ١٩٥٤ وعلى العكس أعلنت الجامعات موقفها من جهة تأييد الديمقراطية والتعبير عن مطالب الشعب فى عودة الدستور والحياة النيابية وعودة الجيش إلى ثكناته، وعندما انتهت أزمة فبراير ١٩٥٤ بعودة محمد نجيب إلى السلطة منتصرا بإرادة الشعب والجيش شهدت قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة اجتماعا حافلا حضره عدة آلاف من الطلاب ومن أعضاء هيئة التدريس من مختلف الكليات والمعاهد العليا، وتعاقب الخطباء الذين أخذوا يعلنون المطالب التى أجمع عليها الشعب والتى كانت تهدف إلى حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد تحقيقا لأحد المبادئ الرئيسية التى أعلنتها الثورة.

وخلال فترة تعطيل الدراسة بالجامعات تلقى نادى هيئة التدريس

بجامعة القاهرة دعوة للاجتماع مع عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى، وبرغم تردد أغلب الأعضاء فى تلبية الدعوة خشية أن يساء فهم الغرض منها، فقد تمكن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أستاذ القانون بكلية الحقوق وسكرتير نادى هيئة التدريس من إقناع الأعضاء بوجوب تلبيتها، إذ إنها فرصة لمناقشة عبد الناصر وجها لوجه ولكى يعرض الأساتذة عليه شخصيا آراءهم، وفى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين ٥ أبريل التقى عبد الناصر مع أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الذين جلسوا جميعا فى شرفة منزله بينما وقف عبد الناصر ليحدثهم أكثر من ساعتين، وبدأ عبد الناصر حديثه بتوضيح أن الثورة قامت قبل موعدها المحدد ولذا لم تكن هناك برامج لإعلانها، وكان الاعتقاد أن أساتذة الجامعة هم الذين سيضعون لها البرامج ولكن الذى حدث أن أساتذة الجامعة وقفوا ضد الثورة والتفت عبد الناصر قائلا:

«مش كده وألا إيه ياشرقاوى؟ »

ووقف الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قائلا:

«نحن الذين بدأنا الثورة فى الجامعة وعندما حضر فاروق إلى الجامعة فى عيد العلم فى أواخر الأربعينيات لم يجد أستاذا واحدا يستقبله فى قاعة الاحتفالات، وعندما قامت جميع الهيئات بتقديم الهدايا إلى الملك السابق فاروق بمناسبة زواجه من ناريمان امتنع أساتذة الجامعة عن جمع التبرعات لمثل هذه الهدايا، وبدلا من ذلك جمع الأساتذه التبرعات لمعاونة جماعات الفدائيين من طلبة الجامعة الذين كانوا يقومون بالعمليات الفدائية ضد القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس (عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦)، وقد كنا نفهم موقف فاروق فى محاربة حرية الصحافة وفى تعطيل الديمقراطية نظرا لحرصه على إخفاء خطاياه وفضائحه، ولكننا لا نفهم سر موقف الثورة المضاد للديمقراطية والحرية الصحافة برغم أنه ليست للثورة أخطاء أو مثالب تحرص على إخفائها».

ورد عبد الناصر قائلا:

« أنت ياشرقاوى تعبر بكلامك هذا عن المدرسة التى ينتمى إليها أخوك (كان المقصود هو شقيقه الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى) وخالد محيى الدين وإحسان عبد القدوس »

وسارع الشرقاوى قائلا :

« إن ما تحدثت عنه هو من مبادئ الثورة التى ناديتم بها عند قيامها والتى على أساسها نلتم تأييد الشعب » .

فأجاب عبد الناصر :

« أنا لا يهمنى الشعب الآن إنما الذى يهمنى هو الجيش وأنا مقيم هنا فى منزلى وسط ثكنات الجيش، وقد مضى علىّ ٧٢ ساعة لم أذق فيها طعم النوم بسبب وجود اضطرابات فى الأسلحة داخل الجيش » .

واشترك بعد ذلك بعض الأساتذة فى الحوار فقال أحدهم :

« لقد تخلصنا من ملك واحد واستبدلنا به ١٢ ملكا » .

وأبدى آخر اعتراضه على انفراد الجيش بمسئولية الحكم وعلى تعيين أعضاء مجلس الثورة وزراء .

وقال ثالث :

« أنتم تسوسون الناس كأنهم بهائم » .

وارتسم الغضب بعد هذه العبارات على وجه عبد الناصر فتدخَّل الدكتور الشرقاوى لتلطيف حدة المناقشة وقال :

« نحن متفقون على الغاية واختلافنا منصب على الوسيلة ونتمنى أن تكون وسيلتكم هى الأصوب ونحن كأساتذة لا نملك سوى إبداء الرأى إذا طلب منا ذلك » .

وبرغم أن المقابلة انتهت بصورة ودية فإن مجلس الثورة أصدر قرارا فى ٢١سبتمبر ١٩٥٤ (بعد مضى أكثر من خمسة شهور) بفصل ١٨ أستاذا من

الجامعات الثلاث كان من بينهم الدكاترة أمين بدر وتوفيق الشاوى وعبد المنعم الشرقاوى وأحمد شلبى ولويس عوض وعبد العظيم أنيس وسعد عصفور، وقد صدرت الأوامر بمنع الأساتذة المفصولين من السفر للعمل بالخارج، كما وجدوا صعوبة بالغة فى العمل بالداخل لخشية الناس من إغضاب مجلس الثورة فى حالة التعامل معهم، ولذا تعرض أكثرهم هم وأسرهم لويلات الفاقة والحرمان فتر ة طويلة.

سر الخلاف بين عبد الناصر والبغدادى

فى الساعة الثامنة مساء يوم الأحد ١١ أبريل اجتمع مجلس الثورة برئاسة عبد الناصر وبحضور جميع الأعضاء عدا اللواء محمد نجيب بسبب استمرار اعتكافه فى منزله، وقد استمرت الجلسة حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالى، ثم استأنف المجلس اجتماعه فى الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر الإثنين ١٢ أبريل وظلت الجلسة منعقدة حتى الساعة العاشرة والنصف مساء.

ونشرت الصحف صباح يوم الثلاثاء ١٣ أبريل أن مجلس الثورة قد أمضى حوالى ١٦ ساعة مجتمعا خلال اليومين السابقين، وأنه قد بحث خلال اجتماعيه مسائل تتعلق بسياسة الحكم فى الفترة القادمة، كما بحث تحديد اختصاصات مختلف السلطات بمناسبة تأليف المجلس الوطنى الاستشارى وكذا التشريعات والإجراءات التى سيتم إعلانها خلال الأيام القليلة القادمة.

وبالرجوع إلى مذكرات البغدادى التى تعد المرجع الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه لمعرفة حقيقة ما كان يدور فى جلسات مجلس الثورة يتضح لنا مما ورد فى الصفحات من ١٧٧ إلى ١٨٣ أن ما نشر فى الصحف عما جرى بحثه فى اجتماعى مجلس الثورة لا صلة له بالواقع، إذ إن الذى جرى بحثه بالفعل خلالهما هو محاولة تصفية الجو بين عبد الناصر والبغدادى بعد أن وصل الخلاف بينهما إلى درجة تنذر بالخطر على كيان مجلس الثورة، ويمكن

إيجاز أبرز العوامل التى أدت إلى هذا الخلاف، وكذا أهم ما دار فى الجلسة التى عقدها المجلس يوم ١١ أبريل فى النقاط الآتية:

● كان اعتقاد البغدادى أن عبد الناصر هو الذى أوجد الخلاف والشقاق داخل مجلس الثورة بسبب سعيه الدائم وراء القوة والنفوذ وإلى أن يكون هو مركز الثقل لكى يشعر الناس بقوته ويسعون إليه وحده، وقد أدى ذلك إلى استماتة محمد نجيب فى سبيل الاحتفاظ بصورته كقائد للثورة، وإلى وجود تسابق بينهما ومزايدات فى خطبهما أمام الجماهير عن الديمقراطية والحياة النيابية، وعزا البغدادى سر تصرفات محمد نجيب الأخيرة في سبيل إثبات وجوده إلى محاولات عبد الناصر المستمرة لكى يظهر بأنه المحرك الأساسى للثورة وأن محمد نجيب ما هو إلا صورة وواجهة فقط.

● ذكر جمال سالم فى بداية الجلسة أن مجلس الثورة منقسم إلى فريقين فريق عبد الناصر الذى تتبعه أغلبية أعضاء المجلس وفريق جمال سالم والبغدادى الذى يمثل الأقلية، ونظرا لأن الأغلبية التى تتبع عبد الناصر شديدة الثقة به، لذا فهى تؤيده دائما فى وجهة نظره دون مناقشة أو تفكير ودون اهتمام بالاستماع إلى وجهة النظر الأخرى والمنطق الذى تتضمنه أو التقدم بوجهة نظر جديدة خاصة بها، لذلك اقترح جمال سالم كحل هذه المشكلة أن ينسحب مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وأن تؤلف وزارة مدنية برئاسة عبد الناصر الذى سيعتبر ممثلا لمجلس الثورة فى الوزارة لضمان تنفيذ قرارات وسياسة المجلس.

● حاول عبد الناصر أن يصور مشكلة ما يعانيه مجلس الثورة من تفكك وضعف وكأنها خلاف شخصى بينه وبين البغدادى فقال إن هناك أفرادا فى المجلس يعتقدون في وجود محور داخل المجلس مما خلق نوعا من الحساسية لديهم (كان يقصد البغدادى بالطبع)، وأوضح أنه برغم أن المجلس قد فوّض له كل السلطة (وفقًا لاقتراح جمال سالم وموافقة أغلبية المجلس عليه) فإنه لم

يستخدمها قط مع أن هذا الحق لو أعطى لشخص آخر لاستخدمه دون الرجوع إلى المجلس، وبين عبد الناصر أنه قاسى الكثير فى سبيل الحفاظ على وحدة المجلس.

● رأى البغدادى أن يقابل أسلوب عبد الناصر بالمثل وهو تحويل المشكلة إلى قضية خلاف شخصى فتعمد إحراج عبد الناصر وقال له:

« ألم تذكر لضباط المدفعية أنك كل شيء فى المجلس ومن أنك قادر على تمرير أى شيء فيه دون صعوبة؟ وأنك قلت لهم أيضا لا يهمكم أعضاء هذا المجلس فما هم إلا صورة داخل المجلس ».

وكان هذا الكلام قد ورد على لسان بعض ضباط المدفعية الذين جرى التحقيق معهم فى قضية المدفعية فى يناير ١٩٥٣ (محسن عبد الخالق ومجموعته)، ولم يستطع عبد الناصر الرد فقد كان يعلم أن المجلس كله يعرف هذه الواقعة ولكنه تخلص من الإجابة قائلا للبغدادى:

« يمكن إضافة هذا إلى الاعتبارات المختلفة التى تسبب عنها ما فى نفسك ».

● أبدى البغدادى اعتراضه على تدخل عبد الناصر فى اختصاصاته بالوزارة (كان البغدادى وقتئذ وزيرا للحربية) وحدد لعبد الناصر بعض حالات تدخله برغم أنه – أى عبد الناصر – كان فيما مضى ينتقد محمد نجيب بسبب هذا السلوك، ورد عبد الناصر بأنه يعتبر هذه الشكوى ضمن الرواسب العالقة بنفسية البغدادى، وقارن بين موقفه هذا وموقف زميله زكريا محيى الدين وزير الداخلية الذى يتدخل فى اختصاصاته دون أن توجد عنده هذه الحساسية، لدرجة أنه يعقد مؤتمرات فى مكتبه لكبار الضباط المسئولين عن أمن الدولة ويصدر إليهم الأوامر دون علم زكريا، وقال إنه حدث ذات مرة أن حضر زكريا محيى الدين إلى مكتبه صدفة (مكتب عبد الناصر) فوجده مجتمعا ببعض رؤساء الإدارات بوزارة الداخلية فاستأذن بعد قليل للذهاب

إلى السينما، وعلقّ زكريا على هذا بأن الضباط والإدارات التابعة لرئاسته فى وزارة الداخلية يعتبرونه ممثلا لمجلس الثورة وليس وزيرا للداخلية، ولذا فعندما يصدر عبد الناصر الأوامر إليهم فكأنما هو الذى أصدرها (هذا منطق لا يمكن قبوله لأنه يتعارض مع مبدأ المسئولية الوزارية) .

● عندما ذكر عبد الناصر أن الرواسب التى فى نفس البغدادى هى السبب الأساسى فى تفكك مجلس الثورة وعدم مقدرته على العمل، عرض البغدادى على أعضاء المجلس أن يتقدم إليهم باستقالته ولكن أغلب الأعضاء عارضوا هذه الفكرة .

● نشبت مناقشة حادة بين عبد الناصر والبغدادى بسبب موضوع محاكمة محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى، واعترض البغدادى على أن يعتبره المجلس انفصاليا لأنه يرفض أن يتولى رئاسة محكمة الثورة التى سيحاكم أمامها محمود أبو الفتح ،وذكّر البغدادى عبد الناصر بمواقفه المتناقضة تجاه جريدة المصرى وأصحابها وأكد أنه لا يمكن أن يكون آلة تستخدم وقت ما يشاء المجلس أو بالكيفية التى يريدها كما لا يرضى أن يكون أداة للانتقام .

● انتقد البغدادى إعطاء صاوى محمد صاوى (صوصو) رئيس اتحاد عمال النقل المشترك مبلغ أربعة آلاف جنيه لكى يدفع عمال النقل إلى الإضراب عقب صدور قرارات ٢٥ مارس، ورد عليه عبد الناصر أنه أراد بذلك أن يسبق خالد محيى الدين ويوسف منصور صديق لأنهما كانا ينويان عمل نفس الشيء (فى اتجاه عكسى بالطبع أى ضد مجلس الثورة) .

ويحتاج ما ذكره عبد الناصر بشأن هذا الموضوع إلى إعادة نظر، فمن الثابت أن خالد محيى الدين سافر إلى الإسكندرية صباح يوم ٢٧ مارس برفقة محمد نجيب وضيف مصر الملك سعود وبقى بها مختفيا عن الأنظار إلى ما بعد إلغاء قرارات ٢٥ مارس ولم يقم بأى نشاط سياسى طول هذه المدة، كما

أن يوسف صديق كان فى هذه الفترة محدد الإقامة فى منزله بحلمية الزيتون ولم يكن يستطيع بالطبع القيام بأى نشاط سياسى، ومن العجيب أن يردد عبد الناصر مثل هذه الأقوال البعيدة عن الحقيقة لتبرير واقعة إعطائه صاوى أحمد صاوى المبلغ المذكور.

● قبل نهاية الجلسة اقترح جمال سالم التخلص من كل ضابط بالجيش غير موال للثورة والإبقاء فقط على الموالين لها حتى لو أصبح عددهم ٣٠٠ ضابط فقط، كما أعاد عرض اقتراحه الذى لم يكن يمل من ترديده وهو عزل الأفراد المعادين للثورة مهما كان عددهم ووضعهم فى الواحات، وبالطبع لم يوافق أحد على كلا الاقتراحين اللذين لا يقرهما أى شرع أو قانون.

وفى الجلسة التى عقدها مجلس الثورة فى اليوم التالى (الاثنين ١٢ أبريل ١٩٥٤) نوقش خلال هذه الجلسة موضوعان رئيسيان أولهما الإجراءات المقترح اتخاذها لتطهير الصحافة، وكان من ضمنها استبعاد أصحاب الصحف من نقابة الصحفيين لتتكون النقابة من الصحفيين فقط، وإذاعة أسماء الصحفيين والدور الصحفية ممن تسلموا مصروفات سرية خلال عهد ما قبل الثورة، وحل مجلس نقابة الصحفيين وتعيين لجنة مؤقتة لحين تعديل قانون الصحافة.

وكان الموضوع الثانى الذى دارت مناقشته هو القانون المقترح بحرمان كل الوزراء الحزبيين الذين سبق لهم تولى الوزارة فى السنوات العشر السابقة على الثورة من حقوقهم السياسية وتولى الوظائف العامة، وقد أوضح عبد الناصر للمجلس أن الغرض من هذا القانون بصراحة هو التخلص من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة بطريق غير مباشر.

وفى الساعة الواحدة ظهر الأربعاء ١٤ أبريل عاود مجلس الثورة اجتماعه برئاسة عبد الناصر نظرا لاعتكاف محمد نجيب فى داره وتغيب عن الاجتماع أنور السادات وحسين الشافعى بسبب وجودهما في هذا اليوم فى طنطا،

ويعتبر ما جرى فى هذه الجلسة بمثابة امتداد لما جرى فى جلسة يوم الأحد ١١ أبريل التى حدث خلالها الصدام الحاد بين عبد الناصر والبغدادى، والذى تحول بعد قليل من خلاف على قضية عامة وهى البحث في أسباب تفكك مجلس الثورة إلى قضية خلاف شخصى بين الطرفين كال فيه كل طرف انتقاداته العنيفة للطرف الآخر، وبرغم تدخل أعضاء المجلس لتصفية الخلاف بين الاثنين فإن البغدادى ظل على تأثره الشديد خاصة بعد أن فهم من كلام عبد الناصر بأنه يتهمه بأن الرواسب العالقة فى نفسيته (فى نفسية البغدادى) هى السبب الأساسى فيما يعانيه مجلس الثورة من تفكك وانقسام، ولم تكد تبدأ الجلسة الأخيرة حتى أخرج البغدادى من جيبه خطاب استقالته وسلمه إلى كمال حسين بصفته سكرتيرا للمجلس وطلب منه قراءته على الحاضرين، وقد اعترض باقى أعضاء المجلس على هذه الاستقالة قائلين إن هذا الانقسام فى المجلس سيؤدى بالبلاد إلى الفوضى، أما عبد الناصر فقد التزم الصمت وقام محاولا الخروج من غرفة الاجتماع بطريقة عصبية، ولما حاول بعض زملائه منعه من الخروج قال غاضبا :

« هو إحنا جايين هنا علشان تلقّحوا علينا بالكلام سيبونى أنا مروّح » .

ولم يتركوه إلا بعد أن وعدهم بأنه سينزل إلى مكتبه، وتوجه جمال سالم إلى عبد الناصر فى مكتبه لتهدئته بينما عمل كمال الدين حسين على تهدئة البغدادى مشيراً إلى ضرورة وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار .

وبعد أن عاد جمال سالم ولمس هدوء أعصاب البغدادى اتصل هاتفيا بعبد الناصر وطلب منه الصعود إلى قاعة الاجتماع باعتبار أن المسألة قد سوِّيت، وعاد عبد الناصر وفور دخوله عانق البغدادى وطيّب خاطره وعاد الوئام مرة أخرى إلى جو المجلس .

حملة ضارية على الصحفيين والسياسيين فى احتفالات كفر الشيخ

فى ١٣ أبريل ١٩٥٤ أقيم احتفال كبير بمديرية الفاروقية (محافظة كفر الشيخ فيما بعد) بمناسبة توزيع جانب من الأراضى الزراعية التى استولى عليها الإصلاح الزراعى على الفلاحين، وقد شهد الاحتفال خمسة من أعضاء مجلس الثورة هم عبد الناصر وجمال سالم وحسين الشافعى وصلاح سالم وكمال الدين حسين، كما شهده الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة وكبار موظفى الإصلاح الزراعى، وقد وصل موكب قادة الثورة عند الظهر إلى عاصمة المديرية وتوجهوا مباشرة إلى السرادق الضخم الذى أقامته المديرية والذى كان ممتلئا بجموع الفلاحين والمدعوين القادمين من شتى أرجاء مديرية الفاروقية، وقوبل قادة الثورة عند دخولهم بعاصفة من التصفيق والهتاف بحياتهم وحياة الثورة.

وقد بلغت مساحة الأراضى التى تقرر توزيعها ١٣٧٥ فدانا وتولى عبد الناصر توزيع شهادات التمليك بنفسه على المنتفعين الجدد الذين بلغ عددهم ٥١١ أسرة، وقد انتهز أعضاء مجلس الثورة فرصة هذا الاحتفال الكبير الذى كان أول احتفال من نوعه يقام عقب أزمة مارس ١٩٥٤ لشن حملة دعائية شعواء ضد رجال الصحافة والسياسيين القدامى لإعداد الرأى العام لاستقبال القوانين التى كانت على وشك الصدور بشأنهم، وقام صلاح سالم فى خطابه بمهاجمة الصحفيين بينما تولى عبد الناصر مهمة الهجوم على السياسيين القدامى.

وقد قال صلاح ضمن خطابه:

«إن كريم ثابت (المستشار الصحفى السابق للملك المخلوع فاروق) مازال عضوا فى نقابة الصحفيين مع أن القانون لا يسمح بذلك ولكن كريم ثابت مازال عضوا فى النقابة التى لا تقبل أن تفصله، الصحافة التى ضللتكم ومجّدت لكم الظالم الباغى لم تقبل أن تشطب كريم ثابت من النقابة التى

تجرى انتخاباتها بالطريق المباشر، لقد ثبت من الكشوف التى تحت يدنا أن نصف أعضاء مجلس نقابة الصحفيين كانوا يأخذون مصروفات سرية وعلى رأسهم نقيب الصحفيين حسين أبو الفتح الذى تقاضى ٢٠٠٠ جنيه وسكرتير عام النقابة (مصطفى القشاشى) الذى أخذ ٥٠٠٠ جنيه وهناك كثيرون ستذاع أسماؤهم قريبا.

ومع هذا تصر الصحافة على أن تنادى بالحرية والديمقراطية ليأخذ الصحفيون باسم الحرية المصروفات السرية، إن أسرة نقيب الصحفيين هذا الذى ينادى بالحرية لم يكونوا صحفيين ولقد تاجروا بالورق ومازلوا يتاجرون بالورق والأسلحة حتى فى هذا العهد، إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر ولابد من إصلاح الأوضاع بحيث لا تعود الصحافة إلى تضليل الشعب مثلما كانت تفعل من قبل، هم يطلبون انتخاب برلمان فهل نأتى بالذين استغلوكم من السياسيين القدماء ليصلوا بالبلد إلى الحضيض؟ إن كان فاروق قد ارتكب شيئا فهو يتضاءل أمام ما ارتكبه هؤلاء الخونة».

وعندما انتهى صلاح سالم من خطابه الذى قوبل بالتصفيق والهتاف بحياة الثورة ارتقى جمال عبد الناصر المنبر وقال:

«يا إخوانى لقد قامت هذه الثورة لإجلاء الإنجليز والقضاء على الاستعمار وتحدي الملكية، قامت الثورة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفى اليوم التالى ٢٤ يوليو أحست الأحزاب أن الملك لن يخرج ولذا قصد محمد صلاح الدين ومعه زكى العرابى (من أقطاب حزب الوفد السابقين) إلى قصر رأس التين نائبين عن حزب الوفد وقيد الاثنان اسميهما فى دفتر التشريفات على الطريقة القديمة علامة على ولائهما، وكان الناس يعتقدون أن للجيش مطالب شخصية وأنها أزمة مصلحية لا تلبث أن تزول، وانتظر صلاح الدين دوره فى استدعاء الملك لحزب الوفد وإعطائه الثقة عن طريق إلياس أندراوس ومحمد حسن بعد أن يقوم القصر بانقلابه ضد الجيش وإعادة الأحوال إلى سيرتها الأولى، اسمعوا

يا إخواني . . في يوم ٢٦ يوليو خرج الملك وفي يوم ٢٧ يوليو كان زعماء الأحزاب وصلاح الدين كلهم في معسكر مصطفى كامل (بالاسكندرية) واقفين يؤدون التحية وكان إبراهيم عبد الهادى (زعيم الحزب السعدى) معهم وقالوا ماذا قالوا ؟ إننا معكم وقد طلقنا السياسة وأصبحنا مواطنين من هذا الشعب، كانوا يعتقدون أن الثورة ستكون دامية فأظهروا منتهى الذلة والمسكنة والخضوع المخزى، ثم جاءنى صلاح الدين الذى وقف فى اجتماع نقابة المحامين كأنه حية قطع ذيلها ورأسها وقد جاء هذا الرأس يلبس ثوب الحمل ثم وقف ينفث سمومه، جاءنى صلاح الدين وقال لى إن محكمة الثورة ذكرت اسمه فيما يتعلق بتدوين اسمه فى دفتر التشريفات، وقال لى أنا آمنت بهذه الثورة وأنا منذ ٢٣ يوليو مواطن صالح ولا داعى لأن تلوث سمعتى، فقلت له حاضر ولكن ماذا كنت تعمل يوم ذهبت إلى قصر رأس التين؟ فقال : كنت أقابل حافظ عفيفى (رئيس الديوان الملكى وقتئذ) وطلبت إليه أن يأخذ رأى الأحزاب فى الموقف وليست زيارتى للولاء.

وصدقت قوله وطلب منى صلاح الدين أن أكتب فى الجرايد هذه الواقعة، وكتبت فى مجلة التحرير (مجلة أصدرتها الثورة فى سبتمبر ١٩٥٢ لتنطق باسمها) إن صلاح الدين قابل عبد الناصر وقال له إنه لم يذهب يوم ٢٤ يوليو لإعلان ولائه للملك فى قصر رأس التين وخرج صلاح الدين يومها من مكتبى وهو منحن كالتلميذ الصغير.

يا إخوانى . . كنت أحتقر نفسيته وحاولت أن أرفع معنوياته كإنسان ومواطن صالح، وقامت محنة الثورة (أزمة مارس ١٩٥٤) وحضر صلاح الدين اجتماع المحامين واعتبر إننا رجعنا إلى ما قبل عام ١٩٥٢ واعتبر أن الثورة ثورة أفراد وخرج هو وزملاؤه من جحورهم ولبسوا رداء الذئاب ينهشون فى الثورة ورجال الثورة ».

كذلك هاجم عبد الناصر فى خطابه فؤاد سراج الدين واتهمه بأنه عارض قانون تحديد الملكية الزراعية، كما هاجم على ماهر الذى كان يتولى

رئاسة الوزارة أثناء بحث ودراسة هذا القانون واتهمه بأنه تباطأ فى إصداره وتذرع بحجج لا عدّ ولا حصر لها، وقد اشترك فى إلقاء الكلمات على الحاضرين كل من جمال سالم وحسين الشافعى وكمال الدين حسين والمهندس سيد مرعى.

حرمان الوزراء الحزبيين من حقوقهم السياسية

عقب انتهاء الجلسة التى عقدها مجلس الثورة بعد ظهر الأربعاء ١٤ أبريل ١٩٥٤ برئاسة جمال عبد الناصر والتى تمكن فيها أعضاء المجلس من تصفية الخلاف بين عبد الناصر والبغدادى وتسوية أمر الاستقالة التى تقدم بها البغدادى إلى المجلس، قصد أعضاء مجلس الثورة إلى دار رئاسة مجلس الوزراء فى شارع قصر العينى لحضور اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسى الثورة والوزراء، الذى عقد فى حوالى الساعة التاسعة مساء بقاعة الاجتماعات بدار الرئاسة والذى استمر منعقدا حتى منتصف الساعة الواحدة من صباح الخميس ١٥ أبريل، وفى بداية الاجتماع قام صلاح سالم بوصفه مسئولا عن الصحافة بعرض الموضوع الذى ناقشه مجلس الثورة من قبل وهو تطهير الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين.

وقال صلاح سالم: إنه ثبت لديه بالأدلة القاطعة أن عددا من الصحفيين – منهم سبعة من أعضاء مجلس النقابة الذى يبلغ عددهم ١٢ عضوا – كانوا يتقاضون مصروفات سرية من الحكومات المختلفة قبل الثورة، كما ثبت له أن خمس عشرة صحيفة ومجلة تتقاضى أيضا مصروفات سرية، وذكر صلاح لأعضاء المؤتمر أسماء هؤلاء الصحفيين السبعة من أعضاء مجلس النقابة وهم:

(حسين أبو الفتح نقيب الصحفيين ومصطفى القشاشى سكرتير عام النقابة ومرسى الشافعى ومحمدعبد المنعم رخا وعبد الرحمن دنيا ومحمد على غريب ومحمد خالد) واقترح صلاح سالم وضع قانون جديد لتنظيم مهنة الصحافة فى مصر، وأن تقتصر عضوية النقابة على المحررين الصحفيين

فقط وأن يتم استبعاد أصحاب الصحف منها، وقام عبد الناصر بعد ذلك بقراءة مشروع القانون المقترح لحرمان السياسيين الحزبيين القدامى الذين سبق لهم تولى الوزارة فى السنوات العشر السابقة على الثورة من حقوقهم السياسية ومن تولى الوظائف العامة لمدة عشر سنوات، واعترض عدد من الوزراء المدنيين على هذا القانون وتقدموا باقتراح بديل له وهو أن يعد أعضاء المؤتمر المشترك كشوفا بأسماء السياسيين الذين يرون أنهم تسببوا فى إفساد الحياة السياسية، ولم يوافق عبد الناصر على هذا الاقتراح البديل وذكر أن إعداد كشوف بهذا الأسلوب هو أمر متعذر لأنه لن يتفق اثنان على شخص واحد وأن تطبيق قاعدة عامه هو أسلوب أسهل وأكثر عدالة من ناحية التنفيذ.

وأبدى الدكتور حسن بغدادى وزير التجارة والصناعة والتموين اعتراضه على القانون المقترح نظرا لأن إصداره سوف يؤدى إلى تنحية الدكتور عبد الرزاق ا لسنهورى رئيس مجلس الدولة عن منصبه وكانت تربطه بالدكتور السنهورى صلة وثيقة، ولم يكن فى تصوره بالطبع أن من أقوى العوامل التى دفعت مجلس الثورة لإعداد هذا القانون هو التخلص من الدكتور السنهورى على وجه الخصوص.

وعندما أحس عبد الناصر أن أغلب الوزراء المدنيين غير راضين عن هذا المشروع اضطر إلى استخدام الحزم لمواجهة الموقف، فأوضح لهم أن مجلس الثورة الذى له حق السيادة وفقًا للدستور المؤقت قد وافق على ذلك القانون وهو يعرضه عليهم لمجرد العلم فقط، وإزا ء هذا الموقف تقدم الدكتور حسن بغدادى باستقالته من الوزارة بينما طلب الدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية أن يعيد مجلس الثورة النظر فى هذا القانون، وفى اليوم التالى تقدم الدكتور عباس عمار وزير المعارف (التعليم) والدكتور على الجريتلى وزير الدولة للشئون المالية باستقالتيهما من الوزارة، وبذا بلغ عدد الوزراء الذين استقالوا احتجاجا على هذا القانون ثلاثة وزراء.

وعقب انتهاء المؤتمر المشترك فى حوالى الساعة الواحدة من صباح الخميس ١٥ أبريل أعلن صلاح سالم على الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء البيان التالى :

« نظرا لما كان للأحزاب السياسية البائدة التى تولت ا لحكم قبل الثورة وهى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى من أثر بالغ فى إفساد الحياة السياسية بالبلاد وعدم العمل على مقاومة الطغيان مما ينبغى معه أن يتحمل الوزراء الذين كانوا منتمين إلى تلك الأحزاب وزر تلك الأعمال الخطيرة فى حق الأمة، فقد استتبع ذلك ضرورة حرمانهم من حق تولى الوظائف العامة ومباشرة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارات النقابات والهيئات لفترة يزول فيها أثر ذلك الفساد وترسخ فيها دعائم الحياة الصالحة » .

وقبل ظهر يوم الخميس ١٥ أبريل ١٩٥٤ تم الإعلان عن قرار مجلس الثورة الذى نص على أن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارات النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان منتميا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى، أما من لم يكن منهم منتميا إلى هذه الأحزاب فلا يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة » .

ويلاحظ أن القرار لم يطبق على حزب الكتلة الوفدية برغم أنه طبق على زعيمها مكرم عبيد باعتباره وزيراً وفدياً سابقا، وقد طبق قرار الحرمان من الحقوق السياسية على ٣٨ وزيرا سابقا من الأحزاب الثلاثة المنحلة كان منهم ٢٢ وزيرا وفديا هم : (مصطفى النحاس - على زكى العرابى - عبد السلام فهمى جمعة - مكرم عبيد - أحمد نجيب الهلالى - فؤاد سراج الدين - مصطفى نصرت - أحمد حمزة - عبد الحميد عبد الحق - عبد المجيد عبد الحق - محمد محمد الوكيل - عبد الفتاح الطويل - عثمان محرم - محمد صلاح الدين - محمود سليمان غنام - حسين الجندى - إبراهيم فرج - عبد

الفتاح حسن - عبد اللطيف محمود - حامد زكى - يس أحمد - عبد الجواد حسين)، كما طبق على ٨ وزراء سعديين سابقين وهم: (إبراهيم عبد الهادى - محمود غالب - ممدوح رياض - على أيوب - عبد الرزاق السنهورى - أحمد مرسى بدر - نجيب إسكندر - عبد المجيد بدر) وطبق كذلك على ٨ وزراء من الأحرار الدستوريين السابقين وهم: (محمد حسين هيكل - محمد على علوبة - رياض سيف النصر - عبد المجيد إبراهيم صالح - على عبد الرازق - أحمد عبد الغفار - أحمد رمزى - عباس أبو حسين).

وتبين أن ستة من أعضاء لجنة الخمسين لإعداد الدستور الجديد الذى صدر المرسوم الجمهورى بتأليفها فى ١٣ يناير ١٩٥٣ قد شملهم قرار الحرمان منهم أربعة من الوزراء الوفديين وهم: على زكى العرابى وعبد السلام فهمى جمعة ومكرم عبيد ومحمد صلاح الدين، واثنان من الوزراء السعديين وهما: محمود غالب وعبد الرزاق السنهورى، وكان ثلاثة من أعضاء اللجنة قد توفوا من قبله وهم: أحمد خشبة وحبيب المصرى وعلى المنزلاوى وبهذا هبط أعضاء اللجنة إلى ٤١ عضوا.

وصرح صلاح سالم بأنه ليس هناك ما يدعو لإعادة تنظيم لجنة الدستور بعد الإجراءات الأخيرة، إذ إن هذه اللجنة انتهت تقريبا من إعداد المشروع الجديد وهو كل مهمتها، ونظرا لأن المجلس الوطنى الاستشارى سيمثل جميع النقابات والهيئات فمن المنتظر أن يوكل إليه أمر مراجعة مشروع الدستور الذى أعدته اللجنة (لم يشكل هذا المجلس الوطنى الاستشارى على الإطلاق برغم كثرة الحديث عنه).

وفى اليوم نفسه (١٥أبريل ١٩٥٤) تم الإعلان عن قرار مجلس الثورة بحل مجلس نقابة الصحفيين وتأليف لجنة مؤقتة بدلا من مجلس النقابة إلى حين صدور قانون الصحافة الجديد، وتألفت هذه اللجنة برئاسة فكرى أباظة وعضوية الدكتور حسن أبو السعود وكيل وزارة الإرشاد القومى وحسن الملطاوى المدير العام لحسابات الحكومة، وصدر كذلك كشف بأسماء الصحفيين الذين تقاضوا مصروفات سرية وكان عددهم ٢٣ صحفيا وهم:

(حسين أبو الفتح – مصطفى القشاشي – أبو الخير نجيب – إحسان عبد القدوس – السيدة روز اليوسف وزوجها قاسم أمين – مرسى الشافعي – ألبرت مزراحي – محمد عبد المنعم رخا – إبراهيم عبده – حسنى خليفة – عبد الرحمن دنيا – إدجار جلاد – كريم ثابت – أحمد حسين – عبد الرحمن الخميسي – عبد الشافي القشاشي – عبد الرحمن زايد – أحمد على عصفور – محمد خالد – محمد على غريب – نعمة الله غانم – كامل الشناوى).

كما صدر كشف بأسماء ١٥ صحيفة ومجلة حصلت على مصروفات سرية جملتها حوالى ١٧٧ ألف جنيه (بأسعار بداية الخمسينيات) وهى :

روز اليوسف	١٩٢٨١ جنيها
الجمهور المصرى	٢٨٠٨ جنيها
الأساس	٤٨٠٠ جنيه
الصباح	٧٢٢٢ جنيها
البلاغ	٧٩٠٠ جنيها
صوت الأمة	٢٩٠٠ جنيها
النداء	٢٢٠٠ جنيها
الحوادث	٤٥٥٠ جنيها
السوادى	٢٥٢٥٠ جنيها
السياسة	١٥٩٠٠ جنيها
الدستور	٣٩٠٠ جنيها
بلادى	٥٣٠٠ جنيها
المقطم	٧١٩٨ جنيها
الزمان	١٢٥٠٠ جنيها
التسعيرة والصراحة	١٥٠٠٠ جنيها

عبد الناصر يشكل الوزارة الجديدة وينفـــرد بجميـــع السلـطات في الـدولـة

نظرًا لأن أربعة من الوزراء قاموا بتقديم استقالاتهم من الوزارة التي كانت قائمة وهم: الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية الذى قدم استقالته إلى اللواء محمد نجيب يوم ٢٤ مارس ١٩٥٤، والدكاترة حسن بغدادى وعباس عمار وعلى الجريتلى الذين قدموا استقالاتهم إلى عبد الناصر احتجاجًا على قانون حرمان الوزراء الحزبيين السابقين من حقوقهم السياسية، لذا استقر رأى مجلس الثورة على تشكيل وزارة جديدة.

وفى يوم الجمعة ١٦ أبريل دعا عبد الناصر أعضاء مجلس الثورة إلى اجتماع طارئ عقده بعد الظهر لاختيار الوزراء الجدد ولم يتم خلال الاجتماع الاتفاق على أسماء المرشحين للوزارة الجديدة، لذا تقرر تأجيله إلى ما بعد ظهر اليوم التالى، وفى الساعة الرابعة مساء يوم السبت ١٧ أبريل استأنف مجلس الثورة اجتماعه برئاسة عبد الناصر لاستكمال اختيار الوزراء الجدد، واستمر الاجتماع منعقدا لمدة ثمانى ساعات وخلال ذلك الاجتماع اتفق رأى أعضاء مجلس الثورة على أن يكتفى اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية وأن يتولى عبد النا صر رئاسة الوزارة بدلا منه، وانتدب المجلس ثلاثة من أعضائه هم: البغدادى وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين للذهاب إلى محمد نجيب فى داره والعمل على إقناعه بالتخلى عن رئاسة الوزارة، ولجأ البغدادى وزميلاه إلى الحيلة لحمل محمد نجيب على القبول فأوضحوا له أن مجلس الثورة قرر اتباع سياسة الشدة والحزم فى المرحلة المقبلة واتخاذ سلسلة من الإجراءات العنيفة للضرب على أيدى المعارضين ولفرض الأمن والاستقرار فى البلاد.

ونظرا لأن محمد نجيب لم يكن بحكم طبيعته الطيبة يرحب بأن يكون على رأس وزارة تتبع سياسة القمع والشدة وتلجأ لأسلوب البطش بالمعارضين، لذا رأى أن من مصلحته أن ينأى بنفسه عن هذه المسئولية الخطيرة فعرض

بنفسه على مندوبى المجلس أن يكتفى برئاسة الجمهورية وقيادة الثورة فقط وأن يتخلى عن رئاسة الوزارة، وعاد البغدادى وزميلاه إلى مجلس الثورة بعد أن انطلت حيلتهم على محمد نجيب، ووافق المجلس على الفور على عرض محمد نجيب بتخليه عن رئاسة الوزارة وأصدر قراره بتولى عبد الناصر رئاسة الوزارة الجديدة.

وكانت تنحية محمد نجيب عن رئاسة الوزارة بمثابة تنحيته عن السلطة تماماً، وانتهت فى الواقع المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع على السلطة بينه وبين عبد الناصر، وفي الوقت الذى تجمعت فيه كل خيوط السلطة فى يد عبد الناصر قبع محمد نجيب ساكنا فى مكتبه بقصر عابدين دون أية سلطة أو نفوذ انتظارا لمصيره المحتوم.

وقبيل منتصف الليل يوم ١٧ أبريل ١٩٥٤ انفض اجتماع مجلس الثورة وأعلن صلاح سالم على الصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء البيان التالى:

« بناء على قرار مجلس الثورة كلف رئيس الجمهورية البكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر بتشكيل الوزارة، كما قرر المجلس قبول استقالة سليمان حافظ مستشار رئيس الجمهورية.

وسأل الصحفيين صلاح سالم عمن سيتولى رئاسة مجلس الثورة فردّ قائلا:

« سيظل مجلس قيادة الثورة كما هو برياسة اللواء أ.ح محمد نجيب» وبرغم ما أعلنه صلاح سالم وبرغم أن القرارات الجديدة لم تتعرض بتاتا لقضية رئاسة مجلس الثورة، فإن الواقع الذى جرى قد أثبت أن محمد نجيب منذ اعتكافه فى منزله بسبب مرضه يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ لم يرأس مطلقا أى اجتماع لمجلس الثورة حتى يوم تنحيته عن منصبه الشرفى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤، وأن عبد الناصر أصبح من الناحية الواقعية يتولى رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء.

وفى إثر ذلك البيان أعلن صلاح سالم أسماء أعضاء الوزارة الجديدة التى كانت تتكون من رئيس الوزراء و١٨ وزيرا هم: المقدم أ.ح جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء والمقدم طيار جمال سالم وزيرا للمواصلات ودكتور نور الدين طراف وزيرا للصحة والأستاذ أحمد حسنى وزيرا للعدل والشيخ أحمد

حسن الباقورى وزيرا للأوقاف والأستاذ فتحى رضوان وزيرا للدولة ودكتور محمود فوزى وزيرا للخارجيه ودكتور عبد الرزاق صدقى وزيرا للزراعة والمقدم طيار عبد اللطيف البغدادى وزيرا للشئون البلدية والقروية والرائد صلاح سالم وزيرا للإرشاد القومى ووزيرا للدولة لشئون السودان والمهندس أحمد الشرباصى وزيرا للأشغال العمومية والمقدم زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية والرائد كمال الدين حسين وزيرا للشئون الاجتماعية والمقدم حسين الشافعى وزيرا للحربية والمقدم طيار حسن إبراهيم وزيرا للدولة لشئون رئاسة الجمهورية ودكتور محمد عوض محمد وزيرا للمعارف ودكتور حسن مرعى وزيرا للتجارة والصناعة والأستاذ جندى عبد الملك وزيرا للتموين والأستاذ عبد الحميد الشريف وزيرا للمالية والاقتصاد، وقد تم تعيين ثلاثة نواب وزراء هم: العقيد عبد الفتاح حسن نائبا لوزير الدولة لشئون السودان ودكتور عبد المنعم القيسونى نائبا لوزير المالية والاقتصاد والأستاذ محمد أبو نصير نائبا لوزير التجارة والصناعة، وقد دخل الوزارة ٦ وزراء جدد منهم اثنان من مجلس الثورة هما: حسين الشافعى وحسن إبراهيم وأربعة من المدنيين هم: محمد عوض محمد وعبد الحميد الشريف وحسن مرعى وجندى عبد الملك، وخرج من الوزارة ستة من الوزراء السابقين هم: عبد الجليل العمرى وحلمى بهجت بدوى وعلى الجريتلى وعباس عمار ووليم سليم حنا وحسن بغدادى، وبهذا ارتفع عدد أعضاء مجلس الثورة فى مجلس الوزراء إلى ثمانية ضباط ولم يبق خارج المجلس سوى اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة والمقدم أنور السادات.

وفى الساعة الواحدة ظهراً يوم الأحد ١٨ أبريل قام أعضاء الوزارة الجديدة بحلف اليمين القانونية أمام اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية في قصر عابدين، وفى اليوم نفسه صدر مرسوم جمهورى بتعيين جمال عبدالناصر حاكما عسكريا بدلا من محمد نجيب.

وقد ظلت الوزارة بنفس تشكيلها حتى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ حين قرر مجلس الثورة قبول استقالة وزيرين منها هما: عبد الحميد الشريف وزير المالية والاقتصاد ومحمد عوض محمد وزير المعارف، كما قرر المجلس إجراء التعديلات الآتية فى الوزارة:

تعيين جمال سالم نائبا لرئيس الوزراء وفتحى رضوان وزيرا للمواصلات وحسين الشافعى وزيرا للشئون الاجتماعية وكمال الدين حسين وزيرا للمعارف وعبد الحكيم عامر وزيرا للحربية مع احتفاظه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة وأنور السادات وزيرا للدولة.

وفى يناير ١٩٥٥ عين الدكتور عبد المنعم القيسونى وزيرا للمالية والاقتصاد، وفى ٨ فبراير ١٩٥٥ عين حسن إبراهيم وزيرا لشئون الإنتاج علاوةعلى عمله كوزير دولة لشئون رئاسة الجمهورية.

وكانت الصحف المصرية منذ يوم ٢٠ أبريل ١٩٥٤ قد بدأت تلقب جمال عبد الناصر بلقب جديد لم يطلق عليه من قبل وهو (الرئيس البكباشى أ.ح جمال عبد الناصر).

وفى اليوم نفسه نشرت الصحف أن الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة قررت اعتبار القرار الصادر من مجلس الثورة بحرمان الدكتور عبد الرزاق السنهورى من حقوقه السياسية وتولى الوظائف العامة عشر سنوات قرارا مشروعًا وسليمًا من الناحية القانونية، ثم انتخبت الجمعية العمومية لمجلس الدولة بالإجماع المستشار السيد على السيد وكيل مجلس الدولة لمحكمة القضاء الإدارى رئيسا لمجلس الدولة خلفا للدكتور عبد الرزاق السنهورى، وقررت ترقية المستشار حبشى إبراهيم سمرى وكيلا لمجلس الدولة.

*

رسائل من شهود أزمة مارس ١٩٥٤

الـرسالـة الأولـى:

القانون في مصر في إجازة

رسالة من العقيد محمد رشاد مهنا الوصي السابق على العرش

كان العقيد رشاد مهنا قد اعتقل في ١٦ يناير ١٩٥٣ في القضية التي عرفت باسم قضية المدفعية، وأصدرت محكمة الثورة التي تشكلت برئاسة جمال عبد الناصر وعضوية تسعة من أعضاء مجلس الثورة حكمها في ١٩ مارس ١٩٥٣ على رشاد مهنا بالسجن المؤبد.

وقد وقع عبد اللطيف البغدادي في خطأ تاريخي عندما أورد في الصفحة ٧٣ من مذكراته الجزء الأول أن رشاد مهنا تم الإفراج عنه أثناء الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة عام ١٩٥٤ ويبدو انه اعتقد أن القرار الذي أصدره مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس بالأغلبية المطلقة بالإفراج عن رشاد مهنا فورا - وفقا لاقتراح عبد الناصر - قد تم تنفيذه. وقد قمنا بتصحيح ذلك الخطأ الذي وقع فيه البغدادي في حينه، وأكدنا أن رشاد مهنا لم يفرج عنه إلا في نهاية يونيو ١٩٥٦ بعد حل مجلس الثورة وتولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية.

وقد وجهنا في نهاية حديثنا - حول هذا الموضوع - إلى الجهات المسئولة في مصر وإلى أعضاء مجلس الثورة الموجودين السؤال التالي: من هو المسئول من الناحية القانونية عن عدم تنفيذ قرار مجلس الثورة - الذي كان يعد وقتئذ أعلى سلطة في البلاد - بالإفراج عن رشاد مهنا فورا، وما هو التعويض الذي يستحقه عن استمرار بقائه في السجن دون وجه حق خلال المدة من ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٦ (٢٧ شهرا) وقلنا أننا نأمل ان نتلقى من الأخ رشاد مهنا أيضا معلوماته ووجهة نظره في هذه القضية الهامة التي تتعلق به هو شخصيا.

وقد استجاب رشاد مهنا لهذا الطلب وبعث إلينا مشكورا رسالة مطولة ننشرها فيما يلي، كما وردت بنصها:

...... الأخ جمال حماد:

«أعبر لكم في بداية رسالتي عن تقديري وإعجابي بما تكتبونه عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي يدل على صدق النية وشجاعة الرأي والحرص على قول كلمة الحق دون غرض أو هوى. ونحمد الله ونشكره الذي وفقكم إلى كشف هذا الكم الكبير من الأسرار والحقائق التي كان معظمها خافيا عن الشعب أثناء ذلك العهد الذي أرهب الناس وضاع فيه الحق والعدل والمبادئ والقيم. لقد أشركني مجلس الثورة في قضية كلها اختلاق وتلفيق وأطلقوا عليها اسم قضية المدفعية، ولم تكن لي أي صلة بها، وكان معظم المتهمين لا أعرفهم بالمرة. لقد كانت أمنية أعضاء مجلس قيادة الثورة أن يتخلصوا مني نهائيا بالحكم عليّ بالإعدام، ولما لم تساعدهم الظروف حكموا عليّ بالسجن المؤبد. وهل يوجد دليل على أن القضية كانت تزويرا في تزوير أكبر من أنهم أفرجوا عن جميع المتهمين في القضية في شهر مارس ١٩٥٤ بعد أن أمضوا عاما واحدا في السجن، وأنا الوحيد الذي بقيت في السجن حتى منتصف عام ١٩٥٦ كما جاء في مقالك الذي تميز بالصدق. ولا أدري ما هو السر في أن عبد اللطيف البغدادي كتب في مذكراته انه أفرج عني في مارس ١٩٥٤ مع انه كان عضوا في مجلس قيادة الثورة وفي المحكمة التي حاكمتني، والمفروض انه يعرف الموعد الحقيقي للإفراج عني.

لقد سألتني عن موضوع لم اسمع به من قبل، وهو بقائي في السجن ٢٧ شهرا بدون وجه حق رغم صدور قرار من مجلس قيادة الثورة بالإفراج عني في ٢٥ مارس ١٩٥٤. لقد أدهشني حديثك عن القانون وحقوق الإنسان بالنسبة لما عاملوني به، وأنا أسألك: أي قانون تقصد وعن أي حقوق للإنسان تتحدث بعد أن أعلن عبد الناصر بدون مواربة أو خجل على لسان بعض بطانة السوء أن القانون في إجازة؟ أما التعويض الذي أستحقه عن بقائي في السجن ٢٧ شهرا بعد قرار الإفراج عني فأود ان أوضح لك انني قضيت خمس سنوات في السجن دون أي جريمة أو ذنب، فبعد الإفراج عني في آخر يونيو ١٩٥٦ بعد قضائي ثلاث سنوات ونصف في السجن اعتقلوني مرة أخرى في ٢٤ يوليو

١٩٦٥ في حملة اعتقالات الإخوان المسلمين، رغم عدم وجود أية صلة لي بهذا الموضوع، ومكثت بالسجن الحربي عاما ونصف العام لتكون جملة ما أمضيته داخل السجون خمس سنوات.

أي مال يمكن أن يعوضني عن بقائي هذه السنين الطويلة، وهي أحسن سنوات العمر داخل زنازين السجون بعيدا عن الحرية وعن أسرتي وأحبائي ممنوعا عن خدمة وطني، كل ذلك لأن بعض الزملاء – سامحهم الله – أرادوا ان يبعدوني عن العالم حتى يعيشوا هم في أمان ورفاهية ونعيم خوفا من خطر توهموه فيما لو بقيت أنا مطلق السراح.

ان التعويض والحساب لن أطالب بهما في هذه الدنيا الزائلة الفانية وإنما سيكون في يوم لن ينفع فيه هؤلاء الذين ظلموني جاه أو سلطان، وسوف يصك آذانهم وقتئذ قوله سبحانه وتعالى ﴿ **لمن الملك اليوم لله الواحد القهار. اليوم تجزي كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب** ﴾ (سورة غافر الآية ١٦).

لقد كانت بطانة عبد الناصر مكونة من فئتين.. الفئة الأولى وهم الأذناب الذين كان يوكل إليهم القيام بالأعمال الدنيئة مثل اعتقال الناس في ظلام الليل وتعذيب المعتقلين في السجون وإرهاب المواطنين والعدوان على الكرامات والأموال والأعراض، وهم فئة أشبه بالقتلة والسفاحين، كان كل همهم الالتصاق بعبد الناصر الذي كادوا يعبدونه من دون الله طمعا في المناصب والمكاسب والمال الحرام، وكانوا يتميزون بأنهم مجردون من الشخصية والكرامة والضمير والإنسانية، وقد لفت أنا شخصيا نظر عبد الناصر إلى إجرام هذه الفئة فكان رده عليّ بالنص «هؤلاء هم أخلص الناس لنا».

أما الفئة الثانية فهم هؤلاء الذين كان الناس يظنون أنهم شركاؤه في الحكم وزملاؤه في مجلس قيادة الثورة بينما الحقيقة أنهم كانوا أمام عبد الناصر أقزاما، وكان لا يسمع منهم سوى كلمة «موافقون» وكلمة «آمين» أليس هو مصدر قوتهم وولي نعمتهم وسر ما يتمتعون به من عز وجاه، وبمجرد ان استنفد أغراضه منهم واعتصرهم تخلص منهم الواحد تلو الآخر وهم الآن منسيون لا يذكرهم أحد.

لقد سب عبد الناصر علماء الأزهر من على المنبر وتهكم عليهم علانية، بينما الأزهر الشريف هو مفخرة مصر على مر تاريخها ومنارة الدين والعلم في العالم الإسلامي، كما دبر في أزمة مارس أن يعتدي بعض أذنابه على الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة بالضرب في مكتبه فماذا بقى لنا بعد هذا الاعتداء الأثيم على أقدس مقدساتنا، وهما الدين والقضاء؟ إن سبب عدوان عبد الناصر عليَّ هو أنني كنت دائما أطالبه بحقوق الشعب وحريته، وكنت أواجهه بكلمة الحق في الوقت الذي كان لا يسمع فيه إلا عبارات المديح والثناء والنفاق. لقد كان شعاره هو وبطانته والذي سمعته بأذني منه شخصيا أنه لا مانع من القضاء على مليون مصري أو أكثر في سبيل تثبيت الحكم. اجتمعت معهم أكثر من مرة رغما عنهم لإقناعهم بأن الجيش عندما قام بثورته أيدته كل الفئات والطبقات فلا منتصر ولا مهزوم، وإن المصلحة الوطنية تستلزم أن يتمتع الشعب بحقوقه الدستورية، ولكن الناصحين المغرضين أقنعوهم بأن الحكم الدستوري سيحرمهم من القوة والسلطان.

وقبل أن أختم رسالتي أود أن أوضح لك الفرق بين أخلاق الحكام وبعضهم. لقد اعتاد عبد الناصر أن يوجه في خطبه أمام الشعب شتائم وألفاظا سوقية إلى بعض حكام العرب ومنهم جلالة الملك فيصل ملك السعودية رحمه الله، وعندما قعت كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ والتقى الملك فيصل بعبد الناصر في مؤتمر الخرطوم، وكان في ذلك الوقت مهزوما قدّم الملك فيصل لمصر كل ما أمكنه من مساعدات مادية ومعنوية لتتمكن من استعادة أرضها التي احتلتها إسرائيل بسبب طيش حكامها واستهتارهم ومقامرتهم بمستقبل بلادهم، ولم يلتفت الملك فيصل إلى تلك الصغائر التي ارتكبها عبد الناصر في حقه إيمانا منه بتعاليم الإسلام وتقاليد العروبة والشرف. حقا إن كل إناء ينضح بما فيه، وختاما أرجو أن أكون قد أوضحت حقيقة موقفي وأجبتكم على كل ما تريدون الاستفسار عنه».

لم يحدث

الـــرسالـــة الثانـــية:

ماذا جرى في مؤتمرات الأسلحة؟

رسالة من الأستاذ أنور نافع وكيل وزارة الثقافة الأسبق

يمكن إدراك صورة واقعية لما كان يجري في مؤتمرات الأسلحة بشكل عام – فيما عدا سلاح الفرسان – من المعلومات التي وردت ضمن الرسالة التي تلقيناها من الرائد السابق أنور نافع والذى كان خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ضابطا في سلاح المهمات وننشر أهم ما ورد في رسالته فيما يلي:

.... **الأخ جمال حماد**

«نيابة عن كل من أضير في أزمة مارس ١٩٥٤ ونيابة عن كل من دافع عن قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ لإقرار الحكم الديمقراطي في البلاد أقدم الشكر على ما كتبتموه بصدق وشجاعة عن هذه الفترة الحرجة التي يخشى الكثيرون الحديث عنها بصراحة. عقب صدور قرارات ٢٥ مارس بدأ الهمس يعلو تحت شعار جديد وهو أن مجلس الثورة قرر العودة إلى الثكنات فما هو رأي الضباط؟ وسرعان ما أرسلوا للضباط يستنجدون بهم لإخراجهم من هذه الورطة واندس أعوانهم في الوحدات لدعوة الضباط لعقد اجتماعات لمناقشة الموقف وإصدار القرارات وسنحت لي الفرصة لحضور أكبر هذه الاجتماعات وهو اجتماع ضباط هيئة الإمداد والتموين الذي كان يضم ضباط أربعة أسلحة وهي خدمة الجيش والمهمات والصيانة والمهندسون. وقد رأس الاجتماع القائمقام (العقيد) فتحي رزق رئيس هيئة الإمداد والتموين واستهل رئيس الهيئة كلمته بعبارات غاية في الغرابة فقد كانت عبارة عن إهانات للشعب والسخرية منه وإنكار مقدرته على حكم نفسه بنفسه. وتبعه العقيد محمد علوان نائب مدير المهمات فأعلن أن هذا الشعب يجب أن يحكم عسكريا وان زمام الحكم لن ينتقل من أيدينا إلى أيدي المدنيين مطلقا حتى لا تقع البلاد فريسة للفوضى. وبتأثير هذه الكلمات الغريبة أصيب الضباط بالصمت الرهيب إلا أنني قمت معقبا فأبديت احتجاجي على توجيه الإهانات للشعب واعترضت على تدخلنا في قرارات أصدرها

مجلس الثورة وأيدها الشعب وتساءلت كيف نعارض في إقامة حياة ديمقراطية في مصر ونطالب بمنحها للسودان؟

وأوضحت أن دعوة الضباط لحضور هذا الاجتماع تفتقر إلى المنطق حيث أن أمور السياسة يجب أن تظل بعيدة عن الجيش وتكلم من بعدي زميلي الرائد الدسوقي إبراهيم من سلاح المهمات الذي ركز الهجوم على أساليب المقدم أحمد أنور (قائد البوليس الحربي وقتئذ) الإرهابية التي تخالف الشرع والقانون سواء مع المدنيين أو العسكريين وذكّر الحاضرين بالمخالفات الجسيمة التي ارتكبها أحمد أنور حينما كان ضابطا بسلاح المهمات قبل الثورة والتي أجرى معه التحقيق بشأنها وكان من المقرر أن يقدم إلى المحاكمة العسكرية بسببها لولا قيام الثورة ونقله من المهمات ليتولى قيادة البوليس الحربي (باعتباره من أهل الثقة) .

كما تكلم الرائد صلاح عبد الحفيظ وكانت كلماته كلها في صف الديمقراطية وضرورة التمسك بقرارات ٢٥ مارس وانتهت الكلمات بأخذ الرأي على شكل سؤال وجهه رئيس الاجتماع إلى الضباط الحاضرين بطريقة عكسية وكان السؤال هو: من يعارض في بقاء مجلس الثورة؟ ولم يرفع يده سوى نحن الضباط الثلاثة ولم تسنح للضباط الحاضرين في الواقع الفرصة لإبداء آرائهم بحرية فقد كان الغرض من الاجتماع واضحا ومحددا والقرارات معروفة مسبقا وكان رؤساء الأسلحة الأربعة حاضرين لضمان سكوت ضباطهم وضمان تأييدهم للقرارات المعدة سلفا. وقد توالت ترقيات العقيد فتحي رزق الذي رأس الاجتماع حتى رتبة الفريق فيما بعد كما أصبح عضوا في إحدى محاكم الثورة ثم وزيرا للصناعة. وبرغم أننا سمعنا تأكيدات قبل هذه المؤتمرات بأن أحدا لن يضار بسبب رأيه فقد انتقمت قيادة الجيش من الضباط الذين أبدوا آراءهم في صف الديمقراطية انتقاما مرا وعقب انتهاء أزمة مارس لم يبق أحد منهم في الجيش » .

محـمـد نجيـب

من قصر عابدين إلى معتقل المرج

الملحق رقم ١

لم تكد تمر بضعة أشهر على قيام الثورة حتى تركزت كل الأضواء على اللواء محمد نجيب باعتباره الرجل الذى قاد الثورة وطرد الملك وأنقذ الشعب المصرى من عهد الظلم والطغيان، وأصبح أمل البلاد فى تحريرها من الاستعمار البريطانى الجاثم على صدرها منذ سبعين عاما.

ولم يكن عبد الناصر برتبته الصغيرة وشخصيته المجهولة من معظم أفراد الشعب والجيش بقادر على أن يدخل فى منافسة متكافئة مع محمد نجيب بشعبيته الضخمة بين الجماهير ومكانته المرموقة داخل مصر وخارجها - خاصة فى السودان الشقيق - وكانت صوره توضع فى أبرز الأمكنة فى المنازل والمكاتب، وأحاديثه وخطبه تتصدر الصفحات الأولى من الصحف المصرية والعربية، كما كانت الصحف الأجنبية تتسابق لنشر أحاديثه وصوره، وصدرت بعض المجلات العالمية الذائعة الصيت وعلى أغلفتها صور له بملابسه العسكرية كانت ملامحه فيها تنطق بالصلابة والقوة.

ولقد ظل محمد نجيب طوال العام الأول للثورة وهو الرمز المجسد لها أمام الشعب المصرى، وظلت مكانته شامخة راسخة لا تدانيها مكانة أحد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقد أصبح يتولى بعد أقل من شهرين من قيام الثورة أخطر ثلاثة مناصب فى الدولة وهى: رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزارة والقيادة العامة للقوات المسلحة.

وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة بمن فيهم جمال عبد الناصر يتنافسون أمام الجماهير فى الإشادة بقيادته الحكيمة ووطنيته الصادقة ومناقبه العظيمة، ويرددون فى كل خطبهم وأحاديثهم أن محمد نجيب هو قائد الثورة، وأنهم جنوده الأوفياء المخلصون.

ولم يتخلف عبد الناصر نفسه عن إعلان تأييده وإظهار إعجابه بقائده، ففى خلال رحلة محمد نجيب بالقطار إلى مديريات الصعيد فى أواخر مارس

عبد الناصر بشخصيته المجهولة هو من أسس التنظيم، وقد ضموا إليه نجيب فقط لأنه رتبة كبيرة ومعروفة للجيش بأكمله.

١٩٥٣ وأثناء زيارته لقرية بنى مر بمديرية أسيوط وقف عبد الناصر وسط أبناء قريته وبين مئات من أهله وعشيرته يقول: «باسم أبناء هذا الإقليم أرحب بك من كل قلبى، وأعلن باسم جميع الفلاحين أننا آمنا بك، فقد حررتنا من الفزع والخوف وآمنا بك مصلحا لمصر ونذيرا لأعدائها. سيدى القائد.. باسم الفلاحين أقول سر ونحن معك جنودك فقد حفظنا أول درس لقنتنا إياه، وهو أن تحرير مصر أمر واجب وخروج قوات الاحتلال من بلادنا أمر لابد منه. إننا نستبشر لمصر بعد أن رأينا تعاليمك قد وصلت إلى أقصى الصعيد وأصبحت أملا فى أن تحقق مصر حريتها على يديك، إن مصر كلها تناصرك للقضاء على قوات الاحتلال».

وفى قرية أسطال بمحافظة المنيا وقف الصاغ **(الرائد)** عبد الحكيم عامر بين جموع أهالى بلدته ليحيى محمد نجيب وكان ضمن ما قاله: «سيدى القائد هذا وطنى الأصغر يحييك وها هو ذا بلدى يبايعك، وها هم أولاء رجاله أمامك أقوياء أشداء يعاهدونك على السير معك واثقين بك ومؤمنين. إننا لا نهاب الإنجليز وسنعمل ما وسعتنا الطاقة لتطهير البلاد من دنس الاحتلال. باسم الشعب أقول إننا معك والله معنا يباركنا، وأرواحنا نقدمها ضريبة الحرية لبلدنا والتحرير لمواطنينا».

وعقب إعلان الجمهورية، وإلغاء الملكية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ احتفل الشعب المصرى فى مساء يوم ٢٣ يونيو بميلاد الجمهورية واحتشدت جموع غفيرة من الجماهير فى ميدان عابدين الذى أطلق عليه اسم ميدان الجمهورية، ومن شرفة قصر عابدين الذى أطلق عليه القصر الجمهورى ألقى محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر خطابا حماسيا على الجموع المحتشدة فى الميدان اختتمه بقوله: «فى مثل موقفى هذا خاطب أبو بكر الصديق – رضى الله عنه – المؤمنين يقول: أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن رأيتم فى استقامة فأعينونى وإذا أسأت فقومونى».

شىء طبيعى بعد أن اختاروه ليكون واجهة للثورة أن يمدحوا فيه. أم هل كان المطلوب منه أن يهينه ويقلل منه أمام أهل قريته؟!!

وأعقبه جمال عبد الناصر فطلب إلى الجماهير المحتشدة الوقوف ليقسموا جميعا يمين الولاء والمبايعة لرئيس الجمهورية، وردد القسم التالى الذى أخذت الجماهير ترديده وراءه: «اللهم إنا نشهدك وأنت السميع العليم أننا قد بايعنا اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رئيسا لجمهورية مصر، كما أننا نقسم أن نحمى الجمهورية بكل ما نملك من قوة وعزم وأن نحرر الوطن بأرواحنا وأموالنا وأن يكون شعارنا دائما هو الاتحاد والنظام والعمل والله على ما نقول شهيد والله أكبر وتحيا الجمهورية والله أكبر والعزة لمصر».

وفى يوم ٢٨ أغسطس عام ١٩٨٤ ترك اللواء محمد نجيب عالم النفاق والحقد والرياء وانتقل إلى عالم الخلود والحق والبقاء. عاش محمد نجيب نحو ثلاثة وثمانين عاما لم يتخل فيها يوما عن مبادئه أو شجاعته أو كرامته، ولم يتخاذل خلالها قط عن خدمة وطنه والتضحية فى سبيله بروحه ودمائه. ومن عجب أن هذا القائد الباسل الذى كانت شجاعته مضرب الأمثال فى ميدان القتال والذى تحمل مسئولية قيادة الثورة فى أحلك ساعاتها وأحرج أوقاتها دون خوف أو وجل لم يلق الظلم والاضطهاد والهوان إلا على أيدى إخوانه زملاء السلاح ورفاق الثورة.

لقد ترك محمد نجيب هذه الدنيا الفانية كما دخلها وحيدا فقيرا معدما، وترك أسرته البائسة تعانى مرارة الفقر والحرمان وشظف العيش رغم أنه شغل من المناصب سواء قبل الثورة أم بعدها ما كان يكفل له – لو تخلى عن طهارته وزهده ونظافة يده – حياة البذخ والعز والثراء، ولكان ورثته اليوم يرفلون فى أثواب الأبهة والترف ويقتنون القصور والضياع والأموال الطائلة والعربات الفارهة. لقد تقبل محمد نجيب المآسى والفواجع التى أصيب بها فى حياته تقبل المؤمنين الصابرين الراضين بقضاء الله وقدره، ففضلا عن ذلك الاعتقال الظالم الذى فرض عليه طوال ١٨ عاما فى ذلك القصر الريفى

الموحش بضاحية المرج دون أى ذنب أو جريمة رحل عنه فى حياته كل أبنائه فيما عدا الابن الأصغر، وهم فى نضرة الصبا وريعان الشباب، ورغم ما اتصف به محمد نجيب من إيمان راسخ وصبر على قضاء الله فإن الظروف التى أحاطت بوفاة ثانى أبنائه **(على)** ومنعه من تشييع جثمانه أدمت نفسه ومزقت فؤاده، وقد عبر عن ذلك فى الصفحة ٢٥٨ من كتابه (كلمتى للتاريخ) فقال: «الطعنة الوحيدة التى ما زالت تدمى نفسى هى مصرع ابنى **(على)** فى حادث غامض بألمانيا الاتحادية.. والوفاة قدر لا اعتراض لى عليه. ولكن أن يحرم الإنسان من استقبال جثمان ابنه فى المطار، وأن يحرم من الإعلان عن وفاته أو تشييع جثمانه فى جنازة، وأن يمنع من لقائه على باب المدفن وهو يوارى التراب فهو أمر يصعب على أن أجد له المناسب من الكلمات». وقد عاش أبناء محمد نجيب فترة حياتهم القصيرة عيشة الفاقة والبؤس والعوز حتى أن أصغرهم يوسف الذى توفى فى عام ١٩٨٨ عن عمر يناهز ٤٥ عاما والذى أنجب أربع فتيات اضطر فى سبيل كسب عيشه إلى العمل سائقا على تاكسى أجرة لمدة عشر سنوات، ثم سائقا على عربات النقل فى شركة (المقاولون العرب) حتى حانت منيته، فهل هناك دليل أصدق من هذا البرهان على مدى نزاهة محمد نجيب وطهارته.

إن السؤال الذى يطرحه كل مواطن مصرى شريف عاصر عهد محمد نجيب هو: لماذا هذا الإغفال المقصود لاسم محمد نجيب من تاريخ مصر، ومن ذا الذى يتعمد طمس معالم دوره التاريخى فى قيادة الثورة؟

هل ذلك الصراع على السلطة الذى نشب بين محمد نجيب وعبد الناصر والذى بلغ ذروته فى أزمة مارس ١٩٥٤ والذى انتهى بانتصار عبد

مجرد ترديد لإشاعة مُغرضة بأن كتب التاريخ والصحافة ووسائل الإعلام تجاهلت الحديث عنه. في حين أن محمد حسنين هيكل قد ذكر اسمه مرتين في الأهرام.. الأولى بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٦ في مقال بعنوان "المحاضر الرسمية لمحادثات الوحدة الثلاثية.. الاجتماع الثالث" والثانية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧م في مقال بعنوان "أمريكا.. مرة أخرى"..... فماذا لو بحثنا عن كتابات الصحفيين الآخرين؟!

الناصر يكون مبررا لإسقاط فترة قيادة محمد نجيب للثورة ومحاولة محوها من تاريخ مصر، وهل يجوز تزييف تاريخ مصر بأن يحذف من الكتب المدرسية بأن محمد نجيب كان أول رئيس لجمهورية مصر؟

إن الاحتفال الذى كانت تقيمه الدولة كل عام فى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو لم يكن يذكر فيه اسم محمد نجيب ضمن أسماء الزعماء المصريين الذين كافحوا وناضلوا ضد الظلم والطغيان والذين ضحوا فى سبيل تحرير مصر من الاستعمار. فهل يتفق هذا مع مواقف ذلك القائد الشجاع الذى أعلنت الثورة بقيادته، والذى وجه البيان الأول للثورة إلى الشعب المصرى باسمه صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذى كانت شعبيته الجارفة وسمعته العطرة هما السبب فى انضمام جميع وحدات الجيش إلى الثورة وفى أن تلقى من الشعب كل مظاهر التأييد والترحيب؟

إن اللواء محمد نجيب الذى أنعم عليه الملك السابق فاروق برتبة الفريق بدرجة وزير مساء يوم ٢٤ يوليو بعد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة على ماهر، وصدور المرسوم الملكى بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة لم يلبث أن أعلن على الشعب فور مغادرة الملك السابق فاروق للبلاد فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ تنازله عن هذه الرتبة ضاربا أروع الأمثلة فى الزهد والتواضع مكتفيا برتبة اللواء – كما ذكر وقتئذ – مراعاة لحالة الدولة المالية.

محمد نجيب ينتظر ساعة اعتقاله

فى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بإرجاء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال على أن يشكل فورا مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون.

ومن العجيب أن هذه القرارات الديمقراطية التى أرجئ تنفيذها حتى نهاية فترة الانتقال لم تر النور فى يوم من الأيام، كما أن المجلس الوطنى الاستشارى الذى أعلن عنه لم يتكون ولم ينعقد على الإطلاق.

وبصدور قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٧ أبريل ١٩٥٤ بتنحية محمد نجيب عن رئاسة الوزارة وإسناد رئاستها إلى عبد الناصر انتهت فى الواقع المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر، وفى الوقت الذى تجمعت فيه كل خيوط السلطة والقوة والنفوذ فى يد عبد الناصر اقتصر دور محمد نجيب منذ ذلك التاريخ على منصب شكلى هو رئاسة الجمهورية بلا أية سلطة أو نفوذ وقبع ساكنا مستكينا فى مكتبه بقصر عابدين انتظارا لمصيره المحتوم.

وكانت المرة الأخيرة التى رأى فيها محمد نجيب قائد حراسته الخاصة السابق النقيب محمد رياض فى شهر أكتوبر ١٩٥٤، وتمت المقابلة بصورة سرية فى منزل أحد أقرباء محمد نجيب بحى الزيتون بعد أن غافل حراسه الذين قال إنهم لم يعينوا لحمايته وإنما لمراقبته.

وفى تلك المقابلة قال له محمد رياض: إن هناك خطة عربية وضعت لتهريبه خارج مصر بعد أن تأكدوا أن مجلس الثورة سوف يعزله من منصبه، وأن هناك خطرا على حياته ولكنه رفض بإصرار ونصح محمد رياض بالبقاء فى مصر ليواجه الموقف بشجاعة، لكن محمد رياض رفض وهرب إلى

السعودية فى اللحظات الأخيرة قبل أن يقبض عليه.

وقد ورد فى الفصل الرابع عشر من كتاب محمد نجيب (كنت رئيسا لمصر) الصادر عام ١٩٨٤ شرحا وافيا للمأساة التى تعرض لها حين تم إعفاؤه من منصبه ونقله إلى فيللا السيدة زينب الوكيل بالمرج وننقل أهم ما تضمنه هذا الفصل فيما يلى:

يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤

«لم يكن هذا اليوم يوما عاديا بالنسبة لى.

ففى الصباح، عندما تحركت من بيتى، فى شارع سعيد بحلمية الزيتون، متجها إلى قصر عابدين، لاحظت تراخيا من ضباط الحرس الجمهورى والبوليس الحربى.. ولم يؤدوا لى التحية العسكرية.

كنت أشعر أننى أقف وحيدا وسط حصار عبد الناصر ورجاله.

ولذلك أحسست، من تراخى البوليس الحربى، أن هذا اليوم لن يمر على خير.. ورغم ذلك لم أغير طريقى، واتجهت إلى قصر عابدين.. ولكن.. ما أن نزلت من سيارتى، ودخلت القصر حتى فوجئت بصاغ من البوليس الحربى اسمه حسين عرفة، وكان ضابطا فى الحرس الملكى يوم خروج الملك فاروق، ثم نقل إلى البوليس الحربى لأنه يمت بصلة نسب إلى البكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى فى ذلك الوقت.. فوجئت به ومعه ضابطان وعشرة جنود من البوليس الحربى أيضا، يحيطون بى.. يحاصروننى، وهم يحملون مدافعهم الرشاشة.. ووجدت نفسى أصرخ فيهم:

ابتعدوا.. ابتعدوا عنى وإلاجاء الحرس الجمهورى وتحول الموقف إلى مذبحة. وفى الحقيقة لم أكن متأكدا أن الحرس الجمهورى سيقاتل إلى جانبى، وسيتدخل لحمايتى والدفاع عنى، بعد أن عين عبد الحكيم عامر اللواء محمد عبد المنعم صالح كبيرا للياوران، وقام اللواء صالح بتغيير طاقم الحرس،

هنا نجد جمال حماد يقفز على الأحداث ليتجاهل تماما حادثة المنشية وما تم فيها وأقوال المتهمين في هذه القضية.

واختار ضباطا تابعين له، وغير مستعدين على تكسير أوامره.. لكنى رغم ذلك قلت قلت هذا الكلام.. ويبدو أنهم لم يتوقعوا ذلك منى، فابتعدوا عنى فعلا ودخلت المكتب.

وجاء عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم.. وأبلغنى عامر بقرار الإعفاء.. وصحبت حسن إبراهيم إلى فيللا زينب الوكيل.

وقبل أن نصل إلى الفيللا، كان قد سبقنا إليها أحمد أنور قائد البوليس الحربى، الذى زرع عشرين نقطة قوية من نقاط الحراسة حول الأسوار.. وفوق السطح.. وفى المداخل.. وكان تسليحها قويا.. مدافع رشاشة، وقنابل يدوية، ومدافع صغيرة، وكان أحمد أنور يتصرف فى تلك الساعة وكأنه يقود معركة حربية شرسة.

وعندما دخلت حديقة الفيللا، جلست على أقرب كرسى، أشعلت البايب، ورحت أتأمل ما يجرى حولى، وما جرى من قبل فى هدوء.. هل كانت لحظات اندهاش.. فعلا.

هل كانت لحظات ضيق وتوتر وقلق.. أكيد.

هل كانت لحظات مراجعة سريعة لكل ما حدث.. صحيح.

فكل ما حولى كان يدفعنى لذلك..

فقد سارع ضباط وجنود البوليس الحربى بقطف ثمار البرتقال واليوسفى من الحديقة.. وحملوا من داخل الفيللا كل ما كان بها من أثاث، وسجاجيد، وستائر، ولوحات وتحف.. وتركوها عارية الأرض والجدران تماما.. وحملت سياراتهم المطابخ والثلاجات وحلل الطهى.. وبقى المكان على ما هو عليه إلى الآن. وكما صادروا أشياء لا يملكونها فى بيت لا شأن لهم به، صادروا أوراقى، وكتبى، وتحفى، وتذكاراتى، ونياشينى وقلاداتى، وسيوفى ونقودى، وكل شىء يخصنى، كان فى بيتى.

في حوار أجرته مجلة الشباب فى عدد نوفمبر ١٩٩٠ مع اللواء وجدي مسعد ضابط الحراسات الذى عمل في حراسة الرئيس محمد نجيب، قبل عمله مع الرئيس السادات يقول: (أنا عن نفسى كنت أقيم في شاليه بالحديقة مؤثث بمفروشات من إيطاليا، فما بالك بالفيلا نفسها.. لقد كانت مؤثثة جيدًا؟ ولقد شاهدت بنفسى "البط" و"الفراخ" على خشب الباركيه في الفيللا لكن ماذا تتوقع من مذكرات رئيس جمهورية معتقل؟ لقد كان كثيرًا ما يشتم أعضاء مجلس قيادة الثورة علنًا أمام طابور التمام.)

وفى جريدة الأخبار عدد الجمعة ٢٨ يناير ١٩٨٣ يفيد بتمسك محمد نجيب بهذه الفيلا رغم كتابته عنها بأنها مجردة من الأثاث.. إلخ.. حيث نجد (قال ورثة زينب الوكيل أنه كان قد صدر حكم من محكمة الثورة بمصادرة أموال وممتلكات مورثتهم ثم صدر قرار جمهورى في عام ١٩٦٠ بالعفو عن العقوبة المحكوم بها وكافة آثارها على مورثتهم ومن ضمن ممتلكاتها التي صودرت ثم شملها العفو فيللا بالمرج تحيط بها حديقة مساحتها أكثر من ١٢ فدانًا وملحقاتها ومفروشاتها. وأضافوا أن اللواء محمد نجيب ظل شغلها هو وابنه يوسف بدون عقد إيجار ولما طالبوهما بها رفضا.. فشكوا إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث وافق الأمين العام لمجلس الوزراء في عام ١٩٨٠ على تسليم محمد نجيب وابنه قصر أمينة طوغان بالمرج وهو من أملاك الإصلاح الزراعى ليقيما به بديلا عن الفيللا إلا أنهما رفضا مغادرتها.)

وكل ما سمحوا به، زوجتى وأولادى، وثلاث حقائب والشغالة.

ياسبحان الله.

ماذا فعلت ليفعلوا بى كل هذا!!

إننى يوم ودعت الملك، الذى انتهك الحرمات، وأحل الفساد محل النقاء، وجلب الخراب والهزيمة على البلاد، لم أفعل ذلك، على العكس.. كنت حريصا على أن يكون وداعه وداعا رسميا، مشمولا بكل مظاهر التكريم والرعاية والاحترام.. سمحت له بأن يأخذ أشياءه الخاصة والشخصية.. وتركت السفراء والوزراء والحاشية يودعونه.. وأمرت أن تطلق المدفعية.. ٢١ طلقة، وأن تعزف الموسيقى نوبة مساء والعلم ينزل من على سارية، ليحتفظ به الملك الذى نزل فى غاية الوقار إلى اليخت المحروسة.

حافظت على الأصول والتقاليد.

لكن.. لم يحافظ عبد الناصر لا على الأصول ولا على التقاليد، أنا الذى فعلت كل هذا من أجله ومن أجل مصر ومن أجل الثورة.. تعاملوا معى - كأننى لص.. أو مجرم.. أو شرير.. لم يتصل بى عبد الناصر.. لم يقل لى كلمة واحدة.. ولم يشرحوا لى ما حدث.. ولم يحترموا سنى ولا رتبتى ولا مركزى ولا دورى.. وألقوا بى فى النهاية فى أيد لا ترحم وقلوب لا تحس، وبشر تتعفف الحيوانات من الانتساب لهم.

ما أقسى المقارنة بينى وبين فاروق عند لحظات النهاية والوداع.

ودعناه بالاحترام وودعونى بالإهانة.. ودعناه بالسلام الملكى والموسيقى.. وودعونى بالصمت والاعتقال.. ودعناه بالمصافحة وودعونى بإعطاء ظهورهم لى.

إن أصعب شىء على المرء أن يكتب أو أن يتحدث عن آلامه الخاصة.. لكن هنا أنا لا أكتب عن قضية خاصة وإنما أكتب عن أسلوب الثورة فى

التعامل مع رجالها.. وفى التعامل مع الناس الآخرين.. أكتب عن قضية ضرب الحريات وإهدار الحقوق وتحطيم كرامة الإنسان المصرى، فإذا كان هذا حدث معى، وحدث أيضا مع العديد من رجال الثورة، فما الذى حدث مع الآخرين؟!

لقد قلبت الثورة كل معايير التعامل مع البشر.. الذين قاموا بها طحنتهم.. والذين نافقوها رفعتهم.. وتعجبت.

تعجبت أن تترك الثورة الحرية الشخصية للإقطاعيين الذين مصوا دماء الفلاحين، وأن تترك حرية اختيار مكان الإقامة للرأسماليين الذين تحالفوا مع الإنجليز، وأن تفتح ذراعيها للاجئين السياسيين.. وتلقى برئيس جمهوريتها المعزول فى منزل عار من الأثاث والرحمة.. خال من سبل الإقامة وسبل الكرامة.

وتقبلت ما حدث لى فى صمت وهدوء.. رفضت أن أشكو من المنزل المهجور، والحياة اليومية الصعبة، والحصار اللاإنسانى الذى وجدت نفسى فيه، حتى لا تتحول هذه الشكوى إلى دعاية مرضية، رخيصة، على يد وزير الإرشاد الموتور، صلاح سالم.

وتحملت كل هذا فى صبر وقوة.. وتحملت زوجتى كل هذا أيضا.. والأولاد..وكانت زوجتى تقول لى دائما، كلما ضجحت مما حولى:

تصور أن حريقا شب فى منزلنا والتهم كل شىء.. العوض على الله.

وقبلت الأمر الواقع وبدأت رحلة التكيف مع الوضع الجديد.. كنت أقضى يومى فى ممارسة بعض التمارين الرياضية.. وفى قراءة الصحف.. وفى سماع الإذاعات.. وفى تسجيل ملاحظاتى حول الأحداث التى تجرى فى البلاد.. وبعد ذلك فى تربية القطط والكلاب.. لكنى.. ما كنت أرصده وأسمعه وأسجله من أخبار كان لا يسرنى.. كان يغم قلبى ويكتم صدرى

ويشعرنى باليأس والألم والضيق. فبعد حادث المنشية بدأت مهزلة اعتقال ومحاكمة الإخوان المسلمين.. بدأت هذه المحاكمات قبل اعتقالى بيوم وانتهت بعد اعتقالى بيوم. ورأسها جمال سالم، وتمت فى جو من الإرهاب والضغط، والسخرية بكل شىء.. بالإنسان.. وبالمبدأ.. وبالقيم.. وبكتاب الله أيضا.. إلى حد أن جمال سالم طلب من بعض أفراد الإخوان المتهمين أمامه أن يقرأوا القرآن بالمقلوب.

كانت مشاعرى معهم.. مع الإخوان.. رغم أنهم تخلوا عنى وعن الديمقراطية ورفضوا أن يقفوا فى وجه عبد الناصر إبان أزمة مارس، بل إنهم وقفوا معه، وساندوه، بعد أن اعتقدوا خطأ أنهم سيصبحون حزب الثورة وأنهم سيضحكون على عبد الناصر ويطوونه تحتهم.. فإذا بعبد الناصر يستغلهم فى ضربى، فى ضرب الديمقراطية، وفى تحقيق شعبية له، بعد حادث المنشية.. إن الإخوان لم يدركوا حقيقة أولية، هى أنه إذا ما خرج الجيش من ثكناته فإنه حتما سيطيح بكل القوى السياسية، المدنية، ليصبح هو القوة الوحيدة فى البلد.. وأنه لا يفرق فى هذه الحالة بين وفدى وسعدى، ولا بين إخوانى وشيوعى.. وأن كل قوة سياسية مدنية عليها أن تلعب دورا مع القيادة العسكرية الديكتاتورية ثم يقضى عليها.. لكن.. لا الإخوان عرفوا هذا الدرس ولا غيرهم استوعبه.. ودفع الجميع الثمن.

ودفعته مصر أيضا.. دفعته من حريتها وكرامتها ودماء أبنائها.. فالسلطة العسكرية، أو الديكتاتورية العسكرية لا تطيق تنظيما آخر، ولا كلمة واحدة، ولا نفسا ولا حركة، ولا تتسع الأرض إلا لها ولا أحد غيرها.

وكما قلت من قبل. كان حزنى شديدا على عبد القادر عودة الذى صعد درجات المشنقة شجاعا، وتذكرت يوم استدعيته قبل ذلك بشهور فى شرفة القصر الجمهورى بعابدين ليطل معى على أنصاره فى الميدان، ويطلب

منهم الانصراف بهدوء بعد أن قلت لهم إن عودتى هى عودة الحياة للبرلمان وإن المسئولين عن جرحاهم سوف يحاسبون. والتحول من العمل الجماهيرى إلى الإرهاب أعطى دلالة بالغة على فقدان الثقة فى الشعب وهو ما سقطت فيه قيادات الإخوان المسلمين.

ولم يدفع الإخوان الثمن بمفردهم.. دفعه شباب مصر، ورجالها، ودفعه أيضا أبنائى.. فالإرهاب يولد إرهابا.. والدم يفجر الدم.. والقسوة تعشق القسوة.. والديكتاتورية العسكرية لا تحكم إلا بدولة المخابرات.. وكان ثمن البقاء فى السلطة دائما دماء أبناء مصر ودماء خيرة شبابها. وكان ابنى فاروق أحد هؤلاء الشباب تعذب فاروق وهو صبى صغير نفسيا، وتعذب جسمانيا وهو شاب وهو رجل.. فعندما جئنا إلى معتقل المرج، جاء إلى فاروق، ليسألنى فى اهتمام شديد:

أبى.. هل صحيح أنك كنت رئيسا للجمهورية؟

وتعجبت للسؤال.. لكنى ابتسمت لفاروق، وداعبته، وقلت له:

نعم يا بنى.. لكن ما الذى جعلك تسأل هذا السؤال.. هذا تاريخ مضى وانقضى.

ولمحت دموعا حائرة في عينى الصبى، وهو يقدم لى كتابا فى المطالعة، جاءت فيه هذه العبارة:

«وجمال عبد الناصر هو أول رئيس لجمهورية مصر». رفعت المطابع اسمى من كافة الكتب.. شطبوا اسمى من التاريخ.. وزوروا التاريخ.. بل وحاولوا أن يتعاملوا معى كأننى لم أوجد ولم أولد وكأننى كذبة أو خرافة أو إشاعة.. هكذا يزيف التاريخ ببساطة.. وهكذا يتعلم الأولاد الكذب.. لكننى على كل حال لست أول من فعلوا به ذلك.. فقد سبقنى على الأقل سعد زغلول الذى وصفوه بأنه قفز على ثورة ١٩١٩ ونصب نفسه زعيما

عليها دون وجه حق.. وفعلوا نفس الشيء بمصطفى النحاس، الذى عندما مات قبضوا على كل من مشى فى جنازته، وظل محرما على المصريين أن يذكروه أو يتحدثون عنه. إلى هذا الحد تصور عبد الناصر أنه يمكن أن يعيد صياغة وكتابة التاريخ حسب ما يريده. لكن.. هل يمكن أن يغير التزييف حقيقة التاريخ. لا أعتقد. وقلت لصغيرى:

لا تبتئس يا بنى هذه إرادة الحاكم وليست إرادة الشعب».

المأساة التى تعرض لها محمد نجيب أثناء العدوان الثلاثى

أمضى الرئيس الراحل محمد نجيب منذ تم نقله إلى المرج فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ما يقرب من ستة عشر عاما فاقدا لحريته الشخصية ورهين هذه الاستراحة الريفية الموحشة البعيدة عن العمران. ولم يسمح له خلال السنوات الست الأولى من إقامته بمغادرة هذا المعتقل على الإطلاق. وفى عام ١٩٦٠ سمح له بالخروج من الاستراحة لزيارة أهله ومعارفه ولكن برفقة عدد من الحراس المسلحين. ولم يحاول محمد نجيب خلال هذه الفترة زيارة أحد من أصدقائه القدامى خشية أن يسبب لهم المتاعب، كما تعمد الابتعاد عن الأماكن العامة حتى لا يلتف الناس حوله ويتذكرون الماضى. هذا ولم يتيسر لمحمد نجيب استعادة حريته تماما إلا بعد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فعلى أثر تولى الرئيس الراحل السادات مسئولية الحكم فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٠ أصدر بعد بضعة أشهر من رئاسته قرارا بالإفراج عن محمد نجيب وإلغاء الحراسة الموضوعة عليه، ونظرا لعدم وجود سكن خاص له وقتئذ فقد اضطر إلى أن يبقى هو وأسرته فى هذه الاستراحة الريفية رغم بعدها عن العمران وتجردها من الأثاث ووسائل المعيشة الكريمة التى تليق برئيس جمهورية مصر الأسبق.

ونظرا لأن الإفراج عن محمد نجيب قد تم فى الفترة التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وهى بداية السبعينيات فإن مشاعره كانت متأثرة بالوضع الأليم

الذى كان يعانيه المصريون فى هذه الفترة الحزينة من تاريخ مصر بسبب مرارة الهزيمة من جهة والاحتلال الإسرائيلى لأرض سيناء العزيزة من جهة أخرى، ويبدو هذا بوضوح مما سجله فى الصفحتين ٢٥٩، ٢٦٠ من مذكراته «كلمتى للتاريخ» التى قال فيها ما يلى:

«وأخذت عودتى للحياة الطبيعية وقتا ما مثلما يعود المقيد بالسلاسل إلى السير دون أثقال الحديد. وعندما اختلطت بالناس من جديد وزرت الأصدقاء ودخلت المكتبات لم أشعر بالراحة والبهجة كما توقعت. كان ظل الكآبة يسود كل شيء.. يعطى للبشر لونا أصفر ويجعل الابتسامة باهتة وينفث فى العيون الحيرة والقلق. وكلمات الحديث أصبحت موجعة ومؤلمة.. لم يعد هناك سوى حديث واحد نبدأ به أو ننتهى إليه.. حديث الهزيمة القاسية والأرض الضائعة والمستقبل المجهول. كان أقرب إلى نفسى أن أظل محدد الإقامة فى عزلتى وتبقى أرض مصر حرة من أن أخرج إلى الأرض حرا وسيناء كلها تحت أقدام المحتلين من الإسرائيليين.. ذكريات الأيام الماضية تلح على وتحملنى إلى الماضى إلى أيام وسنوات عشتها فى سيناء وحاربت فيها فى فلسطين.

وكانت المشاعر يومها موحدة ضد الاستعمار والصهيونية، وكانت إرادة الشعب حية ومتوهجة. كل شيء من أجل التحرير، والتضحية بالنفس تتحول إلى شموع تبدد الظلام. أما الآن فالحديث عن المستقبل يقترن دائما بالماضى، بشاعة الهزيمة المفاجئة بددت كثيرا من المعتقدات وكشفت عن المأساة. وأظهرت أن الهزيمة لم تكن فى الجيش وحده ولكنها أيضا فى كل مكان. الجيش لم يهزم فى معركة بل صدرت الأوامر له بالانسحاب ولم يقاتل، وتحول الانسحاب إلى انهيار. الجيش لم يحارب.. كذلك أقول إنه لم يهزم ولكن هزمت قيادته التى شاءت السلطة الفردية أن تفرضها عليه رغم أنها غير

صالحة، والشعب المصرى لم يهزم لأنه لم يشارك فى مصيره ولم يسهم فى اتخاذ قرار الحرب. شعب مصر خدعته الألفاظ البراقة والدعايات الصاخبة والكلمات المتشنجة، وأصبح الموقف مليئا بالتناقضات طافحا بالمرارة كئيبا بسبب اليأس والهزيمة».

كيف تعرض محمد نجيب للضرب؟

ترددت فى الواقع قبل أن أروى للقراء ذلك الحادث المهين الذى تعرض له محمد نجيب خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، فإنه لأمر شديد القسوة أن يقرأ الناس كيف تعرض أول رئيس لجمهورية مصر لهذا الهوان فى أثناء هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر دون أى داع أو مبرر. ولكن ترددى لم يلبث أن زال فإن الأمانة التاريخية تقتضى منا تسجيل الحقيقة مهما كانت أليمة أو بشعة، كما أن من حق الناس أن يطلعوا على الحقيقة التى هى بلا شك أثمن شىء فى الوجود ولعل فى ذكرها عبرة لمن اعتبر.

عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر أكتوبر ١٩٥٦ روى محمد نجيب فى الصفحة ٢٤٥ من مذكراته أنه سمع صوت انفجارات متتالية حاول أن يعرف سببها، ولكن إجابات ضباط البوليس الحربى الذين كانوا يشرفون على أعمال الحراسة كانت غامضة ملتوية. وفوجئ محمد نجيب بعد قليل بحضور قائد ثانى كتيبة الحراسة التى أسندت إليها حراسته وكان برفقته مجموعة من ضباط الكتيبة وضباط البوليس الحربى، وقال له قائد ثانى الكتيبة إنه قد تقرر نقله إلى الهرم حماية له من التعرض لغارات الأعداء، وأبدى محمد نجيب دهشته من أن يعملوا على حمايته هو من الغارات الجوية بينما يتركون أسرته تتعرض لهذه الغارات، ولكنه لم يكن أمامه مجال للرفض أو الموافقة.

وأحضروا عربة تابعة للبوليس الحربى وأمروا محمد نجيب بركوبها، وسارت به العربة تحت الحراسة إلى الجيزة، ولكنها تجاوزتها إلى مدينة الصف

حيث أنزلوه في استراحة صغيرة هناك، ووصف محمد نجيب الاستراحة بأنها كانت غاية في الإهمال والقذارة ولكن شكواه الكبرى - كما ورد في مذكراته - لم تكن من سوء حال الاستراحة ولكن من سلوك وتصرفات ضباط البوليس الحربي وما أحاطوه به من استهانة وعدم احترام.

ولم يمكث محمد نجيب في استراحة الصف سوى يوم واحد فقط، ففي اليوم التالي مباشرة أركبوه قطار الصعيد إلى نجع حمادي **(تقع في محافظة قنا على بعد حوالي ٧٠٠ كيلو متر من القاهرة)** وأمضى محمد نجيب ساعات رحلته الطويلة في ديوان مغلق لم يفتح طوال الطريق وكان على بابه حراس مسلحون من رجال البوليس الحربي ومن جنود كتيبة الحراسة. ونزل محمد نجيب عند وصوله إلى نجع حمادي في استراحة الري، وبعد أن أمضى فيها يومين فوجئ بحضور ضابطين من إدارة البوليس الحربي.

وكان الضابطان اللذان ذكرهما محمد نجيب في الصفحتين ٢٤٥، ٢٤٦ من مذكراته «كلمتي للتاريخ» هما جمال القاضي ومحمد عبد الرحمن نصير من الضباط الأحرار بسلاح المشاة الذين اشتركوا في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد خدما بعد الثورة في قوة البوليس الحربي التي كان يتولى قيادتها وقتئذ المقدم أحمد أنور، وبعد ٤ سنوات وبسبب ظروف خاصة قرر القائد العام المشير عبد الحكيم عامر إحالة هذين الضابطين إلى التقاعد وهما برتبة الرائد وتعيين كل منهما في وظيفة مدنية وكان ذلك في أوائل أبريل عام ١٩٥٦. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر اتصل العقيد أحمد أنور قائد البوليس الحربي بالضابطين -بعد حوالي ستة أشهر من إحالتهما للتقاعد- وطلب منهما ارتداء ثيابهما العسكرية مرة أخرى فقد تقرر استدعاؤهما للخدمة بالبوليس الحربي لحين انتهاء الحرب. وعندما التقى الضابطان بأحمد أنور في إدارة البوليس الحربي بعابدين كلفهما بمهمة خاصة ذات أهمية بالغة وهي مرافقة محمد نجيب أثناء نقله من

استراحة الرى بنجع حمادى إلى المكان الجديد الذى خصص له فى بلدة طما (**تتبع محافظة سوهاج**) وفرض الحراسة المشددة عليه طوال مدة وجوده فى ذلك المكان لضمان عدم عودته إلى القاهرة.

نعود بعد ذلك إلى ما رواه محمد نجيب فى الصفحة ٢٤٦ من مذكراته عن واقعة الاعتداء المنكرة التى وقعت عليه من هذين الضابطين بعد حضورهما إلى استراحة الرى بنجع حمادى، فقد قال ما يلى بالنص: « حاولت التعرف منهما أى من القاضى ونصير عن الهدف من هذه الرحلة الطويلة ومن ابتعادى عن أسرتى وأولادى ومن ترحيلى من القاهرة فى وقت يتعرض فيه الناس لقنابل الأعداء وكان الجواب بشعا.. أود ألا أكتبه أو أسجله ولكنى بذلك أطمس جانبا من الحقيقة.. والحقيقة أثمن ما فى الوجود وهى التى تعطى لمعالم الصورة ألوانها الطبيعية وتبعث النبض فى التاريخ. أمر شديد القسوة أن يكتب الإنسان عن إهانة تعرض لها ولكنْ رواية الحقيقة قد تمنع تكرار المأساة.

كان الجواب بشعا.. سيل من السباب حاولت وقفه بصرخة احتجاج فإذا بضابط منهما يدفع يده فى صدرى يحاول ضربى. وهانت عندى الحياة فى لحظتها وقلت فلتنته هنا هذه المأساة وهجمت على الضابط أحاول منعه من الاعتداء ولكن أيدى الجنود كانت أسرع إلى قيدى بأوامر صارخة مرتجة من الضابط المعتدى.

أى هوان تعرضت له فى هذه اللحظة؟! ألم شعرت به يطعن صدرى كسكين.. بلدى مصر يضرب بالقنابل وأنا أضرب بالأيدى فى قلب الصعيد. وبأيدى ضباط صغار لم يحترموا الرتبة الكبيرة بل لم يحترموا العمر فقد كانوا فى سن أولادى فعلا (كان محمد نجيب يناهز وقتئذ الخامسة والخمسين من عمره) أى تغيير حدث فى مصر؟ أى انهيار حدث فى تقاليد الجيش؟ جلست عاجزا.. ضاع منى كل شىء حتى الكلمات.. ارتفع الدم فى رأسى فشعرت به يغلى وتبدد التفكير. هانت عندى الحياة وتمنيت الموت، ولم أكن

قادرا على صنع شيء سوى الإضراب عن الطعام. أضربت عن الطعام يومين كاملين، وكان عقلي في كل لحظة مع مصر.. مع ما يحدث لها الآن. ولم تكن هناك فرصة للاستماع إلى الإذاعة في هذا الجو المشحون بالقلق والتوتر، وبعد يومين فوجئت بحضور حسين عرفة ضابط البوليس الحربي وقائد المباحث الجنائية العسكرية يعتذر لي عما بدر من الضباط، ويبلغني أننا سننتقل إلى جهة أخرى بعد تغيير الضابطين.

كنت عازما على استئناف الإضراب عن الطعام ولكن ذلك يؤدي إلى الانتحار وهو أمر بغيض عند الله، وقررت أن أنطوي داخل نفسي أعيش أفكاري وذكرياتي مادام أصبح متعذرا أن أعرف ما يدور فوق أرض مصر وأنا مازلت حيا في صعيدها، وانتقلنا إلى بيت محام في طما عرفت فيما بعد أنه زوج شقيقة أحمد أنور وعديل حسين عرفة».

اعترافات الرائد جمال القاضي

من المصادفات التي تسترعي الالتفات أن أحد الضابطين اللذين روى محمد نجيب في مذكراته أنهما قاما بالاعتداء عليه بالضرب في استراحة الري بنجع حمادي وهو الرائد جمال القاضي الضابط السابق بإدارة البوليس الحربي نشر سلسلة مقالات في مجلة صباح الخير تحت عنوان «اعترافات»، تناول فيها بعض ذكرياته عن أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعن بعض ذكرياته خلال السنوات الأولى للثورة. والأمر الذي أثار اهتمامي هو ما ورد في الحلقة الأخيرة من هذه المذكرات والتي نشرت في العدد ١٧٦٠ من مجلة صباح الخير الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ تحت عنوان «خطفنا (**نجيب**) كي لا يأتي به الإنجليز رئيسا للحكومة». فقد تضمنت الحلقة المذكورة قصة ترحيل محمد نجيب من معتقل المرج إلى استراحة الري بنجع حمادي، ثم نقله بعد ذلك إلى بيت ريفي في بلدة طما (محافظة سوهاج) بملكة زوج ابنة أخت قائد البوليس الحربي وقتئذ أحمد أنور، وقد أمضى محمد نجيب في ذلك

البيت - كما سجل فى مذكراته - شهرين كاملين وكما حضر بلا مقدمات رجع أيضا بلا مقدمات حضر إليه حسين عرفه ورافقه إلى القاهرة وعلم منه أن إقامته في (طما) كانت سرية وعاد إلى المرج من جديد وهو يتساءل : « لماذا أقدم عبد الناصر على هذا التصرف ولماذا هذه المعاملة الجافة الخشنة؟ » .

□ وقد ورد فى اعترافات جمال القاضى ما يلى بالنص :

« ليس سرا أن أحد أهداف العدوان الثلاثى خريف ١٩٥٦ كان إسقاط وتصفية نظام جمال عبد الناصر . وكان اسم محمد نجيب هو المرشح لكى يأتى به الإنجليز رئيسا لمصر بعد إسقاط عبد الناصر ، وعندما علمنا بذلك ثارت ثائرتنا ، وكنت وقتها - ابتداء من أبريل ١٩٥٤ - أعمل فى بنك مصر وتركت إدارة البوليس الحربى ، وذات صباح تحدث إلى الأخ أحمد أنور قائد البوليس الحربى يدعونى لاجتماع طارئ وهام للضباط الأحرار حضره كمال رفعت وصلاح سعده وحمدى عاشور وآخرون ، وتم اتخاذ قرار بأنه فى حالة تقدم الإنجليز فى طريقهم للقاهرة فلابد من التخلص فورا من اللواء نجيب . وفى الوقت نفسه قام أحمد أنور بإبلاغ عبد الناصر هذا القرار للجمعية العمومية للضباط الأحرار ، وقال عبد الناصر له : لا تسبقوا الأحداث ، وإذا وصل الإنجليز عند منطقة الكاب وأصبحوا قريبين من القاهرة يحلها ربنا . وأضاف عبد الناصر قائلا : ولكن إذا تم هذا الموضوع - أى التخلص من نجيب - فيتم بدون علمى . وعاد أحمد أنور ليبلغنا بما جرى بينه وبين عبد الناصر كاملا » .

● لم يرد فى أى مرجع رسمى إنجليزى أو فرنسى رغم نشر جميع الوثائق السرية لحرب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وبعد مرور هذه السنوات الطويلة على وقوعه أن محمد نجيب كان مرشحا من قبل الإنجليز كى يأتوا به رئيسا لمصر بعد إسقاط عبد الناصر ، ولم يكن من المعقول أن يفكر الإنجليز فى اسم محمد نجيب بالذات لكى يتعاون معهم فى حالة نجاحهم فى احتلال مصر لأن الرجل كان معروفا طوال حياته بوطنيته وعدائه الشديد للإنجليز ،

من كتاب "مصر: ولع فرنسى" تأليف روبير سوليه الصادر في ترجمته العربية عام ١٩٩٩ وفى طبعته الفرنسية عام ١٩٩٧: (وعشية العدوان الإسرائيلي أرسل جى موليه سرًا مبعوثين إلى السودان. الأول جاك بييت، وكانت مهمته مقابلة اللواء نجيب الذى أعفاه عبد الناصر قبل عامين وبأن يقترح عليه الحلول محل عبد الناصر كرئيس لمصر. أما جورج بليسكوف فقد كُلِّف "بدفع أموال" بسخاء إلى الحكومة السودانية لتأمين مساندتها. وتم اللقاء فوق النيل الأزرق على بُعد ثلاث ساعات من الخرطوم. إنه سفير فرنسا بذاته يقود مركبًا صغيرًا بمحرك. كان نجيب يتحدث بلغة إنجليزية مهزوزة. استمع إلى مُحدثيه ثم أعلن استعداده لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء مفاوضات مع إسرائيل لعقد سلام دائم معها، ولكن بشرط حصوله على موافقة البريطانيين.)

وكان ذلك من أسباب حب الشعب له، وكان قبوله التعاون مع الإنجليز الغزاة معناه فقده لشعبيته، وبالتالى ضياع مركزه وقيمته لديهم. ولم يكن إبعاد محمد نجيب عن القاهرة واعتقاله فى البيت الريفى ببلدة طما - على فرض أن الإنجليز، قد رشحوه حقيقة لرئاسة مصر بعد تصفية عبد الناصر - يسبب أية مشكلة للإنجليز، فقد كان باستطاعتهم العثور وقتئذ على مئات الأشخاص الذين يرحبون بالتعاون معهم وتولى رئاسة مصر. ومن العجيب أن يقال إنه كان يوجد ما يسمى بالجمعية العمومية للضباط الأحرار فى أواخر عام ١٩٥٦، إذ لم توجد جمعية بهذا الاسم سواء قبل الثورة أو بعدها، وهى حقيقة يعرفها جميع الضباط الأحرار، والهيئة الوحيدة التى كانت قائمة قبل الثورة هى اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار أو لجنة القيادة، وقد تحولت بعد نجاح الثورة إلى مجلس قيادة الثورة، ولم يكن مجلس الثورة يسمح بتكوين جمعية عمومية للضباط الأحرار إلى جانبه حتى لا تنازعه السلطة. ولا يعنى اجتماع خمسة أو ستة من الضباط الأحرار فى جلسة خاصة لمناقشة أحد الموضوعات وإبداء رأيهم فيه أن مثل هذا الرأى قد أصبح قرارا صادرا من الجمعية العمومية للضباط الأحرار ينبغى لمجلس الثورة الالتزام به. أما الادعاء بأن جمال عبد الناصر قال لأحمد أنور: إنه إذا تم التخلص من محمد نجيب فإن ذلك يتم بدون علمه، ففضلا عن أن هذا الادعاء منسوب إلى اثنين قد توفيا إلى رحمة الله مما لا يمكن معه معرفة الحقيقة فإن هذا القول لا يمكن تصديقه إذ إن التخلص من محمد نجيب بالقتل، كما هو مذكور فى هذه الحلقة من الاعترافات هو أمر لا يعنى سوى الخيانة والغدر فضلا عن مخالفته لجميع الشرائع والأخلاق والقوانين، وتلك صفات هى أبعد ما تكون عن مبادئ عبد الناصر وصفاته وأخلاقه، كما أننا ننزهه عن الموافقة على ارتكاب مثل هذه الجريمة الشنعاء ضد إنسان أعزل. إن هذه الفقرة فيها أبلغ إساءة إلى عبد الناصر وإلى تاريخه.

◘ واستطرد جمال القاضى فى اعترافاته فقال بالنص:

«تركت المنزل بعد ذلك وكان فى انتظارى سيارة البوليس الحربى ووجدت أحمد أنور قد رتب كل شيء لهذه المهمة، وقال لى: سوف يسافر معك أفراد عيلتى إلى طما (سوهاج) وهى بلد حسن السيد زوج بنت أختى. وشرح لى أحمد أنور أننا سنقيم فى فيللا حسن هذا ومعنا زوجة أحمد أنور وزوجة حسن السيد وهذه الفيللا فى منطقة منعزلة تماما عن طما، أما أفراد البوليس الحربى الذين سيسافرون معى تحت قيادتى فهم: اليوزباشى (النقيب) عبد الرحمن فريد واليوزباشى محمد نصير والملازم أول محمود حسنى عبد القادر زوج بنت أخت أحمد أنور وسوف نتركه فى طما لكى ينفذ عملية محمد نجيب. ووصلنا المغرب تقريبا وتركنا الستات فى الفيللا، ثم واصلنا السفر إلى نجع حمادى وتوجهنا فورا إلى الاستراحة التى يقيم فيها محمد نجيب حيث كان يقوم على حراسته اليوزباشى الشناوى (كان أحد أفراد القوة التى احتلت الإذاعة فجر ٢٣ يوليو تحت قيادتى) وقال لنا الشناوى: لا أستطيع تسليمكم محمد نجيب إلا إذا جاء أمر بذلك من مصر. سألته: مين بالتحديد؟ قال: صلاح نصر أو زكريا محيى الدين أو الريس عبد الناصر شخصيا، قلت له: لهذه الدرجة؟! فقال: الراجل عهدة عندى ودى أوامر. قلت للملازم الشناوى: اتصل بمن تشاء وسوف نخرج الآن نتمشى شوية فى البلد وسوف نأتى بعد نصف ساعة، وخرجنا جلسنا على قهوة بلدى تطل على النيل وأكلنا فول وطعمية.

◘ عدنا للاستراحة وقال لنا الملازم الشناوى إنه اتصل بصلاح نصر وكله تمام، وسألته: وأين محمد نجيب الآن؟ فقال: فوق ومعاه طبيب ضابط، وعلى أطراف أصابعنا صعدنا إلى الطابق الأعلى وتناهى إلى أسماعنا صوت محمد نجيب وهو يصرخ ويشتم الدكتور ويسب الثورة ورجالها ثم بدأ يقول

للطبيب المسكين: بكره الإنجليز يحتلوا مصر وتشوفوا هاأعمل فيكم إيه يا ولاد الـ. . . كل هذه الشتيمة من نجيب.

● هذه الواقعة لا يصدقها ألد أعداء محمد نجيب، فمهما اختلفت الآراء فى شخصية محمد نجيب أو حقيقة دوره فى الثورة فلا يمكن أن يختلف أحد فى وطنيته وإخلاصه لبلاده. إن الادعاء الظالم بأن محمد نجيب قال «بكرة الإنجليز يحتلوا مصر وتشوفوا هاأعمل فيكم إيه يا ولاد. .» يعنى بطريق غير مباشر أن اتفاقا سريا قد عقد بين الإنجليز ومحمد نجيب وأنه قد وافق على التعاون معهم لاحتلال بلاده وليتولى الرئاسة تحت حرابهم وأنه سوف ينكل بأعدائه من رجال الثورة الذين كان يسبهم أمام الطبيب الذى يعالجه. إننى أجزم أنه لا يوجد مصرى واحد يحترم عقله يصدق كلمة واحدة من هذا الادعاء الكريه. إن محمد نجيب كان الضابط الوحيد فى الجيش المصرى الذى قدم استقالته فى إثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ احتجاجا على حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين وفرض تعيين مصطفى النحاس رئيسا للوزراء، كما كان لمحمد نجيب دور وطنى مشرف عندما نشبت الثورة الشعبية فى مصر عام ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول، ورغم أنه كان وقتئذ ضابطا حديث الرتبة ملازم ثان بالكتيبة ١٦ مشاة بالسودان فقد اشترك فى جمعية سرية للضباط الوطنيين كان مقرها الخرطوم. ونظرا لنشاط الجمعية فى تأييد ثورة ١٩١٩ لذا أصدر السردار البريطانى أمره بإغلاق نادى ضباط الجيش بالخرطوم واعتقال عدد من أعضاء الجمعية كان من بينهم محمد نجيب. وعندما وصل محمد نجيب إلى القاهرة فى إجازة اشترك فى مظاهرة عسكرية للضباط توجهوا فيها بملابسهم الرسمية إلى بيت الأمة احتجاجا على نفى سعد زغلول، ولم يخش محمد نجيب أن تكشفه عدسات التصوير لدى السلطات فظهر فى إحدى الصور وسط المظاهرة العسكرية حاملا العلم المصرى وظهر فى صورة أخرى وهو يحمل صورة سعد زغلول.

وعندما كان محمد نجيب رئيسا للوزراء بعد الثورة وتولى رئاسة وفد مصر فى مفاوضات الجلاء مع الوفد البريطانى عام ١٩٥٣، وكان وفد مصر يتكون من عبد الناصر والبغدادى وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى كان محمد نجيب شديد الصلابة أمام الإنجليز وعارض بشدة بقاء القاعدة البريطانية فى وقت السلم، أو وجود الفنيين الإنجليز غير خاضعين لسلطة الحكومة المصرية، أو عودة القوات البريطانية فى حالة الهجوم على تركيا، ولما رفض الإنجليز وجهة نظره بادر بقطع المفاوضات مرتين.

□ كانت الساعة حوالى الواحدة ليلا عندما غادرنا جميعا نجع حمادى فى طريقنا إلى بلدة طما، قمت أنا بقيادة العربة وفى الخلف جلس نجيب وبجواره محمد نصير، وفى عربة أخرى يوجد عبد الرحمن فريد ومعه السفرجى، وكان كل منا مسلحا بطبنجة، بينما العربات تسير فوجئنا بسماع صوت ارتطام فظيع واكتشفنا أن السيارة غرزت فى الرمل وتسبب ذلك فى أن الاكصدام بتاع العربية أصبح يحتك بإطار فردة الكاوتش، وبالطبع انزعجنا ونزلت محاولا إصلاح ما جرى، وكان نصير قد أخرج المسدس وقال لنجيب: إذا تحركت حركة واحدة حضرب فى المليان.

● لاشك أنه أمر يدعو إلى الأسف الشديد أن نقرأ فى الفقرة السابقة أن ثلاثة ضباط فى ريعان شبابهم مسلحين بالمسدسات ويركبون عربتين عسكريتين يخشون من رجل مسن فى العقد السادس من عمره ولا يحمل أى سلاح بحيث يبادر أحدهم وهو محمد نصير إلى تهديد محمد نجيب بالضرب فى المليان إذا تحرك حركة واحدة. أى حركة كان فى إمكان محمد نجيب القيام بها وهو وحيد أعزل وتحت الحراسة وفى هذا الطريق الريفى الموحش وفى هذه الساعة المتأخرة بعد منتصف الليل وفى طى هذا الظلام الدامس؟ إن هذا القول فيه إساءة بالغة إلى الضباط الثلاثة ولا يسيئ إلى محمد نجيب.

□ وبعد ساعتين كنا قد وصلنا إلى طما وذهبنا إلى الفيللا ووضعنا بها محمد نجيب. وظل مع محمد نجيب ضابط البوليس الحربى محمود حسنى عبد القادر زوج بنت أخت أحمد أنور قائد البوليس الحربى والمكلف بقتل محمد نجيب بمجرد أن يتسلم إشارة لاسلكية معينة، كنا قد اتفقنا معه عليها. وغادرنا طما عائدين إلى القاهرة، وفى الحال اتصلت بأحمد أنور ورويت له كل ما جرى بشأن نجيب. وطلب منى الذهاب للرئيس جمال عبد الناصر لأعطيه التمام بأداء المهمة.

● من العجيب أن يتحدث جمال القاضى فى زهو وافتخار عن هذه المهمة المنكرة التى تم تكليف بعض ضباط البوليس الحربى بها، وهى اعتقال رئيس جمهورية مصر السابق وسجنه داخل بيت ريفى منعزل فى بلدة طما يملكه زوج ابنة أخت أحمد أنور، ثم ترك أحد الضباط وهو محمود حسنى عبد القادر (زوج الابنة الثانية لأخت أحمد أنور قائد البوليس الحربى) للقيام بدور الجلاد وقتل محمد نجيب بمجرد أن يتسلم إشارة لاسلكية معينة. إن اعتقال شخص برىء ووضعه فى سجن أو معتقل دون ذنب أو جريرة جريمة ضد الحرية والإنسانية، أما التحضير والاستعداد لاغتيال رجل مسن وأعزل من السلاح بينما هو تحت أيديهم فى المعتقل وأن يتم ذلك دون أية محاكمة أو إعطائه الفرصة للدفاع عن نفسه فهذه جريمة بشعة لا يرتكبها إلا القتلة والسفاحون، كما أنها تتنافى مع جميع الشرائع والقوانين والمبادئ والأخلاق ولا تبررها حتى شريعة الغاب.

﴿ وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد ﴾ (سورة البقرة الآية ٢٠٦).

● وروى محمد نجيب بعد ذلك فى مذكراته كيف وضعوه بعد انتقاله إلى بيت المحامى عديل حسين عرفة داخل غرفة شديدة البرودة، فلم تكن الشمس تدخلها كما لم يكن مصرحا له بالخروج منها طوال النهار. وفضلا

عن المتاعب التى واجهها محمد نجيب بسبب هذا الحبس الانفرادى الشديد القسوة فقد حرم أيضا من حرية النوم، إذ كان يشاركه فى غرفته الضيقة فى أثناء النوم ثلاثة أفراد من قوة الحراسة هم ضابط ومساعد ورقيب. وبعد أن أمضى محمد نجيب شهرين كاملين حبيس هذه الغرفة الصغيرة فى بيت المحامى بمدينة طما حضر إليه فجاة وبدون مقدمات حسين عرفة قائد المباحث الجنائية العسكرية وعديل صاحب البيت ورافقه فى رحلة العودة بالقطار إلى القاهرة، وعلم محمد نجيب منه أن إقامته فى طما كانت سرية على جميع أجهزة الأمن فى مصر بمن فيهم كبار المسئولين بوزارة الداخلية، ومن مراجعة التواريخ التى ذكرها محمد نجيب فى مذكراته عن رحلته الشاقة إلى أقصى الصعيد وإقامته شهرين فى بلدة طما يتضح لنا أن موعد عودته كان خلال الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر ١٩٥٦، ونظرا لأن رحيل آخر فوج من قوات المعتدين الإنجليز والفرنسيين عن بور سعيد كان يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ فإن ذلك يعنى أن السلطات لم تسمح له بالعودة إلى القاهرة إلا بعد حوالى أسبوع من جلاء آخر قوات الغزو عن بور سعيد.

ومما يدعو إلى العجب أن أحد الضابطين اللذين ذكر محمد نجيب أنهما اعتديا عليه بالسب والضرب فى استراحة الرى بنجع حمادى وهو جمال القاضى نشر فى أثناء قيامه بالعمل فى أحد المصارف المصرية فى بيروت مقالا فى مجلة أسبوعية لبنانية خلال السبعينيات تناول فيه رحلة محمد نجيب إلى أقصى الصعيد فى أثناء العدوان الثلاثى على مصر، وكان عنوان المقال الذى وضعته المجلة الأسبوعية على غلافها بقصد الإثارة هو «أمرونى بقتل محمد نجيب». وذكر الضابط السابق فى المقال كيف اتصل به العقيد أحمد أنور قائد البوليس الحربى هاتفيا فى منزله عقب العدوان الثلاثى وطلب منه ارتداء ملابسه العسكرية والحضور إليه فورا حيث تقرر استدعاؤه للخدمة مع عدد من زملائه الذين سبق إحالتهم على التقاعد. وكان الأمر الذى يدعو للأسف الشديد أن يدعى هذا الضابط ضمن مقاله فى الجريدة اللبنانية - الذى أساء

إلى مصر إساءة بالغة – أنه كلف بالإشراف على حراسة محمد نجيب فى معتقله الجديد بأقصى الصعيد والقيام بقتله فى حالة علمه بدخول الإنجليز والفرنسيين القاهرة.

خطاب محمد نجيب إلى عبد الناصر

فى يوم الاثنين، ربيع الثانى ١٣٧٦ الموافق ٥ فبراير ١٩٥٦.

إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر، السلام عليكم ورحمة الله – وبعد، فقد يظن غيركم أنى هازل أو محاول الدعاية لنفسى أو غير ذلك، ولكنكم تعرفون أخلاقى ومن ميزاتكم الفريدة القدرة على معرفة الرجال كما أن أى رجل شجاع أو أى وطنى حميم يستطيع بسهولة أن يؤمن بصدق ما أكتبه إليكم الآن، أريد أن نضرب للمواطنين مثلا جديدا على إنكار الذات والتضحية بكل شىء فى سبيل البلاد، أريد أن نقف رجلا واحدا ندافع عن الوطن العزيز فى هذه الساعة الحرجة.

أريد منك أن تسمح لى بأعز أمنية وهى المشاركة فى أقدس واجب وأشرفه وهو الدفاع عن مصر، فاسمح لى بالتطوع جنديا عاديا فى جبهة القتال باسم مستعار وتحت أية رقابة شئت، دون أن يعلم أحد بذلك غير المختصين، وإنى أعدك بأثمن ما أملك، أعدك بشرفى أن أعود إلى معتقلى إذا بقيت حيا بعد انتهاء القتال. وبذلك تغسلون ما لحق بى من آلام.

كما تسعدون العدد الكبير من الضباط والجنود المعينين لحراستى والمحرومون مثلى من شرف الاشتراك فى القتال وتوفرون مبلغا كبيرا ينفق على هذه الحراسة. وأنا لا أريد سوى أن أختم حياتى ختاما شريفا.

ولو خامركم الشك فيما أقول فإنى مستعد أن أقوم بعمل انتحارى كقيادة طوربيد أو أن أسقط بطائرة أو مظلة محاطة بالديناميت على أية بارجة أو هدف مهم من أهداف العدو. وهذا إقرار منى بذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خطاب ساذج لا يصدر من طفل صغير، وإن أضفنا إليه ما ورد في كتاب "مصر: ولع فرنسى" عن تآمر الفرنسيين معه للحلول محل عبد الناصر فيكون الهدف من خطاب محمد نجيب هو الهروب لتحقيق هذا الهدف... هذا لو افترضنا أساسًا صحة الخطاب.

ولم يرد عبد الناصر على خطابى.. ولم أجد ما أشارك به فى المعركة سوى التبرع بمبلغ بسيط هو خمسة جنيهات، وهو كل رصيدى فى البنك، فأرسلت الشيك رقم ٧٠٥٨٤٧ على البنك الأهلى باسم عبد الحكيم عامر، لكننى فوجئت بالشيك يعود إلى ومعه خطاب من أحمد أنور يسبنى فيه، ويسفه دورى فى الثورة ويؤكد أنها ليست فى حاجة لأموالى.

خطاب أحمد أنور إلى محمد نجيب

إن القوات المسلحة لم تكن ولن تكون بعون الله وبهمة رجالها وبالروح التى بعثتها الثورة من العزة والكرامة التى خلقها زعيمنا فى نفس كل فرد من أفراد الأمة فى حاجة إلى مثل هذا المبلغ.

إن نفسى لتبرأ أن أحيط القائد العام علما بتبرعك حتى لا أبعث فى نفسه اشمئزازا من تصرف رجل انتسب إلى الجندية وانتسب إلى مصر فى يوم من الأيام.

لذلك أرى - رحمة بك - أن أرد لك هذه القروش فمثلك أولى بها، فربما تعوضك عن بعض ما فاتك من البذل والعطاء الذى يبذله أبطالنا اليوم. كان ذلك فى ٢١/ ١١/ ١٩٥٦.

وواضح أن أحمد أنور تعمد إهانتى ليرضى قادته الذين أرسل لهم صورا من هذا الخطاب الذى كان فى الحقيقة موجه لهم أكثر مما هو موجه لى. وليس صحيحا ما جاء فى هذا الخطاب.. وقد رددت عليه بعد يومين بخطاب مهذب لعله يشعر بالكسوف.. فى ٢٣/ ١١/ ١٩٥٦ كتبت له:

خطاب محمد نجيب إلى أحمد أنور

السيد/ القائمقام أحمد أنور

بعد التحية أرجو أن تطلعوا على حسابى فى البنك فهو حوالى الخمسة والسبعين جنيها منها ٦٤ جنيها رصيد شيكات مسحوبة منى لم تصرف بعد **(ومن ضمنها ٥٠ جنيها تبرعات لمشروعات قومية)** وآسف أنكم ثرتم

وبنيتم خطابكم على ثروة وهمية لم يدخل فى ذمتى منها مليما، وقد شرحت للسيد محمود عزت تفاصيل كل شيء وأنا لم أتبرع إلا إرضاء لضميرى ولن يكون هذا التبرع هو الأخير.

(فإن مع العسر يسرا، إن مع العسر يسرا).

وسل أخى على نجيب لتعرف منه إننى أصبحت مدينا له بما لا يقل عن المائتى جنيه، حيث اضطررت أن أقترض لأكمل المبلغ المطلوب لدراسة ابنى فاروق بألمانيا. لقد أبقيت المبلغ حتى أستطيع أن أضيف إليه ما يرفع قيمته إلى ما يتناسب مع ثرائى العريض ثم أتبرع به.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ولم تمر أسابيع قليلة حتى فوجئ أحمد أنور بخطابى إلى السيد قائد عام القوات المسلحة ووزير الحربية الذى أطلب فيه استبدال ٢٠ جنيها من معاشى، لأنى فى حاجة إلى المبلغ لإجراء عملية جراحية فى عظام الرأس لأحد أبنائى ولتغطية نفقات تعليم أولادى، خاصة وأن صافى معاشى لم يزد عن ١٧٦ جنيها.

وعرف أحمد أنور بالطبع إلى أى مدى كان متجنيا على.. لكنه لم يكلف نفسه بالطبع الاعتذار ولو شفهيا. لقد كانت سنوات المرج الأولى أشد سنوات عمرى قسوة.. وضاعف من إحساسى بالقسوة أن البلد كلها كانت تتجه بسرعة خرافية إلى حكم الفرد وإلى تمركز السلطة فى يد جمال عبد الناصر دون أن يجرؤ أحد أن يقول له: لا.

فبعد أن كان كمال الدين حسين يشغل تسعة مناصب خرج من السلطة بلا عمل واحد، وكان لا يزال تحت الخمسين. وخرج جمال سالم.. ثم حسن إبراهيم.. فعبد اللطيف البغدادى.. وزكريا محيى الدين.. واغتيل عبد الحكيم عامر أو انتحر.. الله أعلم.

وذاق الذين ساندوا الديكتاتورية من نفس الشراب الذى سقوه للآخرين.. إنهم لم يسكتوا على الخطأ فقط وإنما ساندوه أيضا.. ودافعوا عنه.. وبرروه.. وفى كثير من الأحيان أسهموا فيه.. ومع ذلك عندما انتهى دورهم أطيح بهم.. وأصبحوا مثلى،.. وليس لهم العذر الذى حاولوا إشاعته، وهو قلة خبرتهم السياسية، وكثرة أعداء الثورة، وطبيعة النظام العسكرى الذى خرجوا منه والذى يؤمن بتنفيذ الأمر مهما كان غير منطقى أو غير سليم.. فإذا كانوا يعرفون ذلك، فلماذا لم يعودوا إلى الجيش ويتركوا السياسة لأصحابها.. فالسياسة تختلف عن العسكرية، فهى تفاعل حى وحر لآراء الجماهير ومعتقداتها.. وهى أن تمشى وراء الجماهير لا أن تجعلها تمشى وراءك.. ولو كانوا قد قرأوا قليلا فى التاريخ أو السياسة، لعرفوا أن عبد الناصر نفذ نصائح مكيافللى فى كتابه (**الأمير**) خاصة تلك التى تنصح الحاكم بالتخلص من كل الذين ساعدوه فى الوصول إلى الحكم واستبدالهم بآخرين يدينون له بالطاعة والولاء.. فبعد أزمة مارس تخلص عبد الناصر تدريجيا من رفاقه القدامى، وجاء بجدد لم يكن لهم هم سوى إرضائه.

وبعد ست سنوات داخل معتقل المرج، سمح لى أن أتحرك فى بعض الزيارات العائلية أو زيارات المجاملات، على أن يرافقنى بعض ضباط المخابرات ويذهبون معى إلى كل مكان أذهب إليه.

إننى أعتقد أحيانا أن حظى كان أفضل من حظ باقى أعضاء مجلس الثورة.. فذنوبهم كانت أكثر من ذنوبى.. وخطاياهم كانت أشد.. وما فعلته لم يجرؤوا أن يفعلوه.. لقد قنعت بإقامتى فى معتقل المرج.. وتآلفت مع كل ما فيها.. قرأت الكثير من الكتب فى كل فروع المعرفة من الطب إلى التاريخ.. ومن علم الكف إلى علم الفراسة.. ومن علوم الأحياء والجيولوجيا.. كل فروع المعرفة بلا استثناء.. وتعلمت لغات أجنبية كنت لا

أعرفها.. حتى اللغة العبرية درستها.. وانشغلت بتربية القطط والكلاب.. وأنا أعتبر القطط والكلاب أكثر وفاء من البشر.. حتى إننى نجحت معها فى تغيير طبيعتها.. إننى لازلت أحتفظ بصورة نادرة لكلبة من كلابى، ترقد على جنبها وترضع منها قطة فقدت أمها.. إن هذه الصورة دليل على أن العداء التقليدى والطبيعى بين الحيوانات يمكن أن يذوب ويتلاشى بالحب والرعاية.. وهذه الصورة دليل على أن الحيوانات أكثر ليونة ورقة فى التخلص من شراستها من البشر.

إدعاء هيكل بأن محمد نجيب تسلم ثلاثة ملايين دولار من المخابرات الأمريكية

ادعى هيكل على محمد نجيب بالباطل، فى كتابه «ناصر والعالم» أنه تسلم من المخابرات الأمريكية ثلاثة ملايين دولار، هى التى بنى بها برج القاهرة.. قال هيكل بالنص:

«وذات يوم كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة يبحثون مسألة بناء برج لاسلكى للاتصالات العالمية التى تقوم بها وزارة الخارجية وإدارة المخابرات، وقيل لعبد الناصر أنه سبق وأن تم شراء بعض المعدات، ولما احتج بأنه ليست هناك أموال مرصودة فى الميزانية لهذا الأمر قيل له إن المال جاء من اعتماد أمريكى خاص، ودهش عبد الناصر إذ كانت هذه أول مرة يسمع فيها بوجود أى اعتماد خاص، وقيل له إن وكالة المخابرات المركزية وضعت تحت تصرف اللواء محمد نجيب ثلاثة ملايين دولار، وكان المبلغ قد تم تسليمه بواسطة عميل أمريكى فى حقيبة ضخمة عبئت بقطع نقدية من فئة المائة دولار، وسلمت الحقيبة فى الواقع إلى ضابط فى المخابرات المصرية كان يعمل كضابط اتصال بين المخابرات المصرية ووكالة المخابرات الأمريكية، وتمت عملية الدفع والاستلام فى بيت العميل الأمريكى فى ضاحية المعادى الأنيقة. واستشاط عبد الناصر غضبا عندما سمع ذلك وتوجه بالسيارة فورا إلى

مجلس الوزراء وطلب تفسيرا من محمد نجيب الذى كان آنذاك رئيسا للوزراء. وأصر نجيب على أنه فهم أنه ليس للمخابرات الأمريكية علاقة بذلك المبلغ وأنه مرسل من الرئيس أيزنهاور الذى خصص اعتمادات مالية لبعض رؤساء الدول ليتمكنوا من تجاوز مخصصاتهم المقيدة بالميزانية من أجل الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم ضد الشيوعية. وهنا طلب عبد الناصر إيداع المال فى خزينة إدارة المخابرات وأمر بعدم صرف أى شىء منه إلا بإذن من مجلس قيادة الثورة.

وفى النهاية بنى البرج وكان مخططا له فى الأصل أن يكون برجا بسيطا يعلوه هوائى لاسلكى وشبكة أسلاك تنحدر إلى الأسفل عبر وسطه، لكن جمال عبد الناصر قرر أن يبنيه كنصب يشهد على حماقة وكالة المخابرات الأمريكية، فاستخدم الأموال الأمريكية لبناء البرج الفخم المزركش وبنى المطعم الدوار الذى فى قمته والذى يطل اليوم على منظر القاهرة كلها.

وقد لقى البرج انتقادا شديدا عند تشييده لأنه لم يكن فى وسع أحد أن يفهم سبب إهدار المال عليه. وإذا كان قسم المواصلات فى مبنى البرج جديا وجوهريا فقد كانت الاعتمادات المتاحة معقولة ولم يكن هناك بأس من بناء المطعم ومن الهندسة الباذخة، وبشكل ما فإن ذلك كان إهانة إلى وكالة المخابرات الأمريكية. وقد غضب عبد الناصر غضبا شديدا بسبب هذه الحادثة التى اعتبرها محاولة للإفساد».

قال محمد نجيب: «قرأت ما كتبه هيكل وضحكت.. إلى هذا الحد يمكن أن تصل الفبركة بكاتب.. إلى حد التلفيق والافتراء.. لكنى أدركت للوهلة الأولى من قراءة هذه الرواية الباطلة أن الكذب لا أقدام له.. فأنا لم تكن لى صلة بهذا الموضوع لسبب بسيط وهو أننى كنت معتقلا يوم وصل هذا المبلغ إلى مصر.

وقد شرحت من قبل علاقتى بالأمريكان وعلاقة عبد الناصر بهم.

يضاف إلى ذلك ما نشره رجل المخابرات الأمريكى الشهير **(مايلز كوبلاند)** فى كتابه « لعبة الأمم » والذى قال فيه بصراحة أنه سلم المبلغ لرجل المخابرات المصرى حسن التهامى، صديق عبد الناصر المقرب، وأحد الذين يعتمد عليهم فى اتصالاته السرية، والذى اشترك معه فى محاولة اغتيال حسين سرى عامر واشترك معه فى كل الاتصالات التى جرت بين الأمريكان والثورة.

وأردت أن ألقن هيكل درسا علنيا يوجعه.. رفعت دعوى ضده فى نوفمبر ١٩٧٢ أمام محكمة جنايات الجيزة. وعرف هيكل بالدعوى.. وسارع بالاتصال بالمحامى الذى تولى رفع الدعوى وهو الأستاذ رفعت الشهاوى، وطلب منه أن يتوسط عندى لسحب الدعوى.

قلت: على شرط أن ينشر بيانا فى الأهرام والديلى تلجراف والنهار اللبنانية يعتذر فيه عما نشره ويكذبه، ووافق هيكل».

بيان هيكل فى جريدة الأهرام يوم الجمعة ٢ يونيو ١٩٧٢

نشر هيكل البيان التالى:

« كان الأهرام قد بدأ فى ١٧ سبتمبر ١٩٧١ وعلى مدى عدة أسابيع فى نشر فصول من الكتاب الذى صدر بعد ذلك لمحمد حسنين هيكل عن عبد الناصر والعالم والذى ترجم أخيرا إلى اللغة العربية.

وفى أول هذه الفصول وهو الخاص (**بعبد الناصر ودالاس**) ومحاولات الولايات المتحدة احتواء الثورة المصرية وغوايتها، ذكرت واقعة بناء برج القاهرة من حصيلة مبلغ ثلاثة ملايين دولار كانت المخابرات الأمريكية قد أرسلته ليوضع تحت تصرف رئيس الدولة فى مصر وقتئذ.

وقد جاء فى رواية هذه الواقعة فى الكتاب المنشور أن هذا المبلغ كان قد وضع تحت تصرف اللواء محمد نجيب، وأنه دفع من الاعتمادات التى يخصصها الرئيس أيزنهاور لبعض رؤساء الدول ليتمكنوا من تجاوز مخصصاتهم المقيدة بالميزانية من أجل الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم ضد الشيوعية.

وبقدر حرص الأهرام والأستاذ محمد حسنين هيكل على رواية التاريخ المعززة بالوثائق والأسانيد، بقدر حرصه على عدم المساس بكرامة الشخصيات التى تتعلق بها هذه الوقائع. وقد جاءنا من اللواء محمد نجيب أنه لم يعلم عن هذه الواقعة فى حينها، ولم يتم أى اتصال بشأنها.

ويريد محمد حسنين هيكل أن يؤكد أن ما نشر عن اللواء محمد نجيب فى هذه الواقعة لم يقصد به المساس به وبالدور الوطنى الذى لعبه فى بداية الثورة. والذى يملك التاريخ وحده الحكم عليه.

فواضح من سياق الخبر أن الولايات المتحدة لم تضع هذا الاعتماد تحت تصرف اللواء محمد نجيب ولكنها وضعته تحت تصرف السلطة المصرية تنفيذا لسياستها حينذاك فى محاولة احتواء الثورة المصرية.

وينشر الأهرام هذا الإيضاح دفعا لأى لبس وتأكيدا لمعنى يحرص عليه وهو أنه فيما ينشره فى وقائع التاريخ المعاصر يتوخى الحقيقة وصدق الاعتماد» وقد علق محمد نجيب على هذا البيان فقال:

«وواضح من البيان أنه يكذب ولا يكذب.. وصاحبه يلف ويدور كعادته.. وأصررت أن أذهب إلى محكمة جنايات الجيزة لأحضر المحاكمة بنفسي.. فقال لى المحامى:

- هذا لا يجوز.. فيجب ألا تقف أمام قضاة كانوا يصدرون أحكامهم باسمك باعتبارك رئيس جمهورية.

فقلت له: لا.. إن حضورى المحكمة ووقوفى أمام القضاء هو تعبير عن احترامى لهم. ثم إننى أريد أن أخاطب الشعب المصرى وأسجل كلمتى للتاريخ فى سجلات العدالة المصرية التى حرمت منها سنوات طويلة. وتنازلت عن الدعوى، ورفضت التعويض الضخم الذى كان يمكن أن أحصل عليه، واعتبرت إدانة هيكل لنفسه أكبر تعويض لى، رغم أننى كما قلت، لا أملك سوى معاشى» ووقف محمد نجيب أمام منصة القضاء وقال: «يشرفنى بهذه المناسبة أن يثبت فى محضر الجلسة اننى أفخر بأننى رجل فقير لا يملك من حطام الدنيا شيئا فلست أملك مالا أو عقارا اللهم إلا بعض جنيهات أتقاضاها كمعاش شهرى، ولم أكن طيلة حياتى من الباحثين عن المال أو الحريصين على جمعة وتشهد ملفات الدولة بأننى عندما وليت أمر هذه الأمة رئيسا للجمهورية تنازلت عن نصف مرتبى للدولة. أرجو أن تثبت هذه الحقائق للتاريخ تأكيدا لطهارة ذمتى التى قدمتها ضابطا مقاتلا ما زال جسده يحمل آثار رصاص الأعداء وقائدا ثائرا محررا لبلاده من طغيان كان يجثم فوق صدرها ورئيسا شريفا أمينا أدى واجبه على أشرف وجه وأكمل صورة».

وقال محمد نجيب: «كان معاشى فى بداية اعتقالى ١٠٠ جنيه.. رفع بعد ذلك إلى

٢٠٠ جنيه.. وأمر الرئيس السادات بزيادته ١٠٠ جنيه أخرى.. لكن.. كان أهم من زيادة معاشي، الذي لم يكن يكفي مصاريف الحياة والعلاج، قرار الرئيس السادات برفع القيود عني. فبعد أن انتهى عصر الإرهاب، قال لي السادات:

- **أنت حر طليق!**

ولم أصدق نفسي.. هل أستطيع أن أخرج وأدخل بلا حراسة.. هل أستطيع أن أتكلم في التليفون بلا تنصت.. هل أستطيع أن أستقبل الناس بلا رقيب! لم أصدق ذلك بسهولة.. فالسجين في حاجة لبعض الوقت ليتعود على سجنه، وفي حاجة لبعض الوقت ليعود إلى حريته.. وأنا لم أكن سجينا عاديا.. كنت سجينا يحصون أنفاسه.. ويتنصتون على كلماته. ويزرعون الميكروفونات والعدسات في حجرة معيشته.. وكنت أخشى أن أقترب من أحد حتى لا يختفي.. وأتحاشى زيارة الأهل والأصدقاء حتى لا يتعكر صفو حياتهم.. وأبتعد عن الأماكن العامة حتى لا يلتف الناس حولي فيذهبون وراء الشمس. لكن.. بعد فترة.. وبالتدريج.. عدت إلى حريتي.. وعدت إلى الناس.. وعدت إلى الحياة العامة.

ويا ليتني ما عدت.. فالناس جميعا كان في حلقها مرارة من الهزيمة والاحتلال.. وحديثهم كله شكوى وألم ويأس من طرد المحتل الإسرائيلي.. وبجانب هذه الأحاسيس، كانت هناك أنات ضحايا الثورة.. الذين خرجوا من السجون والمعتقلات.. ضحايا القهر والتلفيق والتعذيب.. وحتى الذين لم يدخلوا السجن ولم يجربوا المعتقلات، ولم يذوقوا التعذيب والهوان كانوا يشعرون بالخوف، ويتحسبون الخطى والكلمات.

وعرفت ساعتها كم كانت جريمة الثورة في حق الإنسان المصري بشعة.. وعرفت ساعتها أي مستنقع ألقينا فيه الشعب المصري.. فقد حريته.. فقد كرامته.. فقد أرضه.. وتضاعفت متاعبه.. المجاري طفحت.. المياه شحت..

الأزمات اشتعلت.. الأخلاق انعدمت.. والإنسان ضاع.. أين الأهداف العظيمة والتى نادت بها الثورة!؟

أين كرامة الإنسان الذى قال له جمال عبد الناصر ارفع رأسك يا أخى؟!

لقد قمنا بثورة.. فإذا بهم يحولونها إلى عورة!

قمنا من أجل الناس.. فإذا بهم يعملون من أجل أنفسهم.

قمنا من أجل رفع مستوى المعيشة.. فإذا بهم يعملون على خفض مستوى كرامة البشر.

وإذا كان الزمن لا يتوقف والشعوب لا تنتهى والمستقبل لا يعود إلى الوراء، وإذا كان الشعب قد حرر بلاده وأرضه من اليهود، فإنه لا أمل فى أن يسترد كل ما فقده، ولا أمل فى أن يتقدم، سوى بالديمقراطية. الحرية قبل الخبز أحيانا. الديمقراطية قبل العدالة الاجتماعية أحيانا.

وقد دفعت أنا ثمن هذه الكلمة الخالدة (**الديمقراطية**) ودفع الشعب ثمنها أيضا.. ولكننى الآن لا أستطيع أن أفعل المزيد.. فقد هدتنى الشيخوخة وأقعدتنى، وحاصرتنى أمراضها، وأصبح على أن أنتظر لقاء ربى بين لحظة وأخرى.. لكن.. الشعوب التى تعوض شيخوختها بشبابها وماضيها بمستقبلها، تملك الفرصة الذهبية فى تغيير واقعها السياسى والاقتصادى والاجتماعى. ولا يبقى سوى أن أكرر ما أقوله دائما وأبدا.. ﴿ **ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين** ﴾ (سورة البقرة الآية ٢٨٦).

رأى محمد نجيب فى بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة

فى هذه الفقرة من الفصل الأخير من مذكرات محمد نجيب نراه قد سجل مشاعره نحو المصير الذى انتهى إليه زملاؤه أعضاء مجلس قيادة الثورة،

وهو المجلس الذى ظل يرأسه لفترة تزيد على عشرين شهرا. ورغم أن بعضهم قد أساء إليه إساءات لا تغتفر، فإن محمد نجيب بما عرف عنه من طيبة وتسامح لم يظهر أية شماتة بهم أو نقمة عليهم، بل على العكس كانت مشاعره نحوهم خليطا من الشفقة والرثاء خاصة للمصير الأليم الذى انتهى إليه بعضهم، وفيما يلى ندون نص ما سجله محمد نجيب:

● ضاع السودان كما ضاعت الديمقراطية ولكن الصفحة لم تنطو بلا أثر. كان لابد من وجود كبش فداء.. وكان صلاح سالم هو الضحية. عندما سمعت خبر استقالته وأنا فى عزلتى لم تأخذنى الدهشة.. فلم يكن معقولا أن يحمل جمال عبد الناصر نفسه مسئولية انفصال السودان عن مصر، وكان اصطياد صلاح سالم من أخطائه واندفاعاته أمرا ميسورا.

وتخيلت شريطا طويلا لحياة صلاح سالم فى مجلس الثورة.. الحيوية الشديدة والجموح العاصف والطموح الشديد. وتذكرت ما قاله عنى يوم قدمت استقالتى فى شهر فبراير.. لم أشعر بالنقمة عليه؛ لأنى أدركت منذ البداية أنه كان يؤدى دورا رسمه له جمال عبد الناصر، ونظرا لالتهاب عاطفته فقد اندفع فى أداء دوره حتى تجاوز أحيانا الحدود المرسومة له.

● عندما وصل صلاح سالم إلى المرحلة التى كان يجب التخلص منه فيها لم يكن ذلك صعبا أو يسيرا، فلم يعد لأحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة أى صلة بالجماهير. ولم تعد لهم كذلك أى صلة بالجيش بعد أن أصبح فى قبضة عبد الحكيم عامر موضع ثقة واطمئنان جمال عبد الناصر.

تمنيت فى وحدتى أن ألتقى بصلاح سالم ليصارحنى بما فى صدره وقلبه بعد أن انطفأت عنه الأضواء وانزوى فى الظل، وكنت واثقا أن مثل هذا اللقاء كان سيثرى كلمتى للتاريخ بمزيد من الحقائق. ولكن القدر اختطف صلاح سالم ومات دون أن أراه. وذهبت لتعزية شقيقه جمال سالم الذى

استقال بعده أيضا، ورفض المشاركة فى الوزارة عقب انتهاء فترة الانتقال. وفوجئ جمال سالم بحضورى فقال لى متسائلا مندهشا: هل أنت الرئيس محمد نجيب؟

ثم استطرد قائلا وأنا أعزيه: هل تعزى فى صلاح وتعزينى بعد كل الإساءات التى ألحقناها بك؟ فقلت له: الواجب أولا يا جمال.. فبكى وكان معى ضباط المخابرات الذين كانوا يحرسوننى ويخرجون معى إلى كل مكان أذهب إليه بعد أن قضيت ست سنوات كاملة لا أغادر فيها منزل الاعتقال المهجور فى ضاحية المرج.

وعندما سقط جمال سالم مريضا ذهبت لزيارته وهو على فراش الموت مع الحراس أيضا فأجهش بالبكاء وقال: سامحنى يا نجيب.. فقد دفعنا الشيطان الرجيم ضدك. وماذا أملك لهؤلاء الزملاء اليوم إلا السماح، ولكن القضية ليست هى أن أسامح أو لا أسامح. القضية هى أن يسامح التاريخ أو لا يسامح. ولحق جمال سالم بأخيه صلاح.. مات الاثنان بعيدا عن مجلس الثورة.. كانت مسبحة المجلس قد انفرطت.

● كمال الدين حسين خرج من مجلس الرئاسة فجأة بعد أن كان يتولى تسعة مناصب مختلفة، ووجد نفسه بلا عمل وهو لم يصل بعد إلى الخمسين. وخرج جمال سالم وصلاح سالم كما سبق أن ذكرت ثم خرج حسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين واغتيل عبد الحكيم عامر أو انتحر كما يزعمون. خرجوا جميعا ليبقى الحاكم الفرد وحده، وهم الذين سبق وساندوه فى محاولة تركيز السلطة فى يده كحاكم مطلق، ولم يدركوا أن الديمقراطية التى دافعت عنها كانت لحمايتهم وحماية آرائهم حتى ولو كانت تختلف مع رأيى. ولكن يبدو أن قدرة العسكريين على استيعاب المعانى السامية للديمقراطية أمر شديد الصعوبة،

نتيجة لطبيعة حياتهم داخل الجيش حيث تنفذ الأوامر بلا تردد ولا مجال للشورى وتبادل الرأى.

وكل أعضاء المجلس أسهموا بدرجات متفاوتة فى خلق شخصية الحاكم الفرد الذى تتركز فيه السلطة، وهؤلاء الذين أسهموا فى ذلك دارت عليهم الدوائر وخرجوا من دائرة الضوء والسلطة إلى الظل والوحدة.. البعض منهم مستقيلا والبعض منتحرا. ولست من الشامتين، ولكنى أعتقد أنه لابد أن نخرج من الحقيقة بالخبرة والموعظة. تحويل مصر أكبر الدول العربية وقلبها النابض إلى ضيعة يتحكم فيها واحد مهما سمت غاياته وعظمت قدراته وتعددت طاقاته هو أمر لابد أن ينتهى بكارثة. وعندما تسلب إرادة الإنسان ويصادر رأيه ويحجر على حريته يتحول إلى كيان سلبى لا يقدم لمجتمعه ما يفيد، وإنما يفكر فى الهروب والانطلاق، وإذا كان المثل يقول إن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة، فإنه صحيح أيضا أن مأساة المجتمع تبدأ بصمت الإنسان عن الخطأ ولو كان الخطأ صغيرا. وأعضاء مجلس الثورة لم يصمتوا عن الخطأ فقط، ولكنهم ساندوه أيضا بل أسهموا فيه. ومع ذلك لم يسمح لهم حكم الفرد بأن يواصلوا السير.. توقفوا عندما شاءت إرادته، وانتهوا عندما صدرت كلمته، وأصبحوا مثلى مطالبين بأن يكتبوا للتاريخ كلمتهم، ولعلهم يفعلون. وكل ضابط فى الجيش حاول أن يقول كلمة لا أو يعترض على أسلوب الحكم كان مصيره السجن والتعذيب. وفى مقدمة هؤلاء كان بعض الضباط الأحرار الذين كانت آراؤهم قد اختلفت مع آرائى فى أزمة مارس ١٩٥٤، وكان رأيهم فى ذلك الوقت أن الحكم العسكرى يجب أن يبقى، وأن الديمقراطية التى أنادى بها ما هى إلا عودة للوراء وأنهم لا يقبلون هذه الرجعية، لقد عمل عبد الناصر على حل تنظيم الضباط الأحرار، ولم يبق أحد منهم فى الجيش أو مراكز السلطة إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد، وكأن عبد الناصر كان يطبق ما كتبه ميكيافيلى فى كتابه الأخير بأن الحاكم يجب أن

يتخلص من الذين ساعدوه فى الوصول إلى الحكم، واستبدل بالضباط الذين ساعدوه فى أزمة مارس ١٩٥٤ أتباعا جددا يدينون له شخصيا فقط بفضل وجودهم، وتبارى الأتباع الجدد فى الحصول على رضاه. ولست فى ذلك أتحدث عن الشعب مصدر السلطات، فقد قهره الجيش، وقهر الجيش مجلس من الضباط (**يقصد مجلس قيادة الثورة**) وقهر هذا المجلس واحد منهم. والأغلب أنهم يأسفون بعد أن ضاعت فرصة الأسف وضاع الفرد ذاته وانتهت حياته. ولكن التاريخ لا يتوقف، وهرم الضحايا لابد وأن يتحرك».

خطاب مفتوح من المؤلف إلى حسن إبراهيم

عضو مجلس قيادة الثورة السابق

قرأت أخيرا فى مجلة الشباب حوارا أجراه معك الأستاذ أحمد عبدون أحد محرريها، وقد آلمنى وشاركنى فى ذلك الكثيرون من الزملاء هو حرصك على ترديد تلك العبارة التى تستفز بها مشاعر كل أصحاب الضمائر الحية والنفوس الحرة الأبية، وهى أن الشىء الوحيد الذى لم تندم عليه فى حياتك أبدا هو اعتقالك للرئيس الراحل محمد نجيب، وأنك بعد أن واجهته وقلت له إن مجلس الثورة قرر إعفاءه من منصب رئيس الجمهورية اصطحبته فى سيارتك إلى معتقل المرج حيث قضى فيه حوالى ثلاثين عاما من نوفمبر ١٩٥٤ إلى أكتوبر ١٩٨٣. إنك تعلم جيدا يا أخ حسن أن فى حياتك – مثل غيرك من البشر – الكثير من الذنوب التى ندمت على ارتكابها أشد الندم. وإذا كان ما ارتكبته فى حق رئيسك وقائدك وزميلك فى السلاح وفى الثورة محمد نجيب من اعتقالك إياه ثم بقائه هو وأسرته فى معتقل المرج ثلاثين عاما دون ذنب أو جرم، لم يهز ضميرك ولم يجعلك طول حياتك كما صرحت مرارا تحس بالندم، ترى ما هى الذنوب التى ارتكبتها سواء فى شبابك أو فى شيخوختك التى يمكن أن تهز ضميرك وتجعلك تشعر حقيقة بالندم وبحاجتك

هل من الحيادية نشر رسالة إلى حسن إبراهيم دون أن يكون هناك رد منه على هذه الرسالة؟!

إلى طلب التوبة والمغفرة من الله - سبحانه وتعالى -؟ إن هذه العبارة القاسية التي ترددها في كل أحاديثك لا تدل إلا على الشماتة والحقد وحب الانتقام، وكأنما كان اعتقالك لمحمد نجيب عملا بطوليا يحق لك التفاخر من أجله أو كأنما كان الرجل مجرما أثيما أو خائنا باع وطنه للأعداء، مما جعلك لا تشعر بالراحة والأمان إلا بعد أن أودعته بنفسك وراء أسوار المعتقل. ويهمني أن ألفت نظرك بهذه المناسبة أن دورك في اعتقال محمد نجيب واصطحابك له بسيارتك إلى المعتقل لم يكن بالدور الذي يشرفك كعضو في مجلس قيادة الثورة، إذ لم تكن خلاله سوى الأداة المسخرة لتنفيذ القرار الذي أصدره من كان يملك سلطة إصداره. وكان يمكن أن يقوم بدورك وبنفس الكفاءة أي ضابط حديث الرتبة في البوليس الحربي، وهذا ما دعا زميلك عبد الحكيم عامر إلى أن يأنف من ركوب السيارة التي انطلقت بك مع محمد نجيب إلى معتقل المرج لأن كرامته أبت عليه أن يقوم بدور الحارس أو السجان.

وقد وجدت لزاما عليّ نظرا لتعمدك تكرار أقوالك التي تشوه بها تاريخ محمد نجيب، وبسبب تفاخرك الدائم بعمل يتنافى مع كل قواعد الشريعة والقانون والإنسانية أن أرد على بعض ما ورد في حديثك:

● لقد كان من ضمن تعليلك لأسباب الخلاف الذي وقع بين محمد نجيب ومجلس الثورة أن فكره لم يعد متطورا مع فكر الشباب الذي قام بالثورة، وأن عقليته اختلفت عن عقليتهم لأن فارق السن بينه وبينهم كان كبيرا وكان تفكيره مختلفا عن تفكيرهم، وردي على ذلك أن الخلاف الفكري بين الأعضاء في أي مجلس أو هيئة هو أمر طبيعي وظاهرة صحية كما يقال، بل،هو أمر مطلوب لإظهار كل الخفايا والجوانب المتعلقة بالموضوع الذي يجري بحثه وليس لفارق السن، أي دخل في حدوث الخلاف في الآراء ووجهات النظر، فقد كانت تحدث كما تعلم خلافات حادة في الآراء بين أعضاء مجلس الثورة ومناقشات عصبية حامية كانت تصل أحيانا إلى حد

الصراخ والتراشق بالألفاظ الجارحة رغم أن هؤلاء الأعضاء كانوا فى عمر واحد تقريبا، كما كانت وجهة نظر بعضهم تتفق أحيانا مع وجهة نظر محمد نجيب رغم فارق السن بينهما، ولعلك تذكر فى هذا الشأن الخلاف الحاد الذى وقع بين عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى مما أجبر البغدادى على تقديم استقالته إلى مجلس الثورة فى الجلسة التى عقدها يوم ١٤ أبريل ١٩٥٤ ثم اضطراره إلى سحبها خضوعا لرغبة زملائه، ولعلك تذكر أيضا كيف كانت وجهة نظر خالد محيى الدين متفقة مع وجهة نظر محمد نجيب فيما يتعلق بوجوب إطلاق الحريات وإقامة حياة ديمقراطية سليمة فى مصر.

ولا شك فى أن وجود فارق السن بين الرئيس ومعاونيه هو أمر ضرورى لصالح العمل، فإن ذلك من ضمن العوامل المهمة التى تفرض على المرءوسين احترام رئيسهم، كما أنه يعد بمثابة صمام الأمان للحد من اندفاعات الشباب وتهوره. ولم يكن فارق السن بين أعضاء مجلس الثورة ومحمد نجيب فارقا كبيرا بحيث يجعل كلا منهم من جيل متباعد عن الآخر كما ذكرت، فقد كان الفارق لا يتجاوز ١٨ عاما إذا علمنا أن متوسط أعمار أعضاء المجلس عند قيام الثورة كان ٣٣ عاما فى حين أن عمر محمد نجيب على وجه التحديد كان ٥١ عاما، وتلك هى السن التى تمتزج فيها عادة جرأة واندفاع الشباب مع حكمة ورزانة الشيوخ. ولو كان ما ذكرته يا أخ حسن من أن فكر محمد نجيب لم يكن متطورا مع فكركم صحيحا لكان المفترض أن يتحسن حال مجلس قيادة الثورة بعد تنحية محمد نجيب عن رياسته، وبعد أن أصبح أعضاؤه كلهم من عمر واحد ومن جيل واحد، ولكن الواقع الذى جرى أثبت أن العكس كان هوالصحيح، فبينما كان مجلس الثورة أثناء تقلد محمد نجيب رياسته فى بداية الثورة مليئا بالحركة والحيوية والنشاط بسبب حرية المناقشات واختلاف وجهات النظر وتصارع الآراء إذا بحال المجلس يتحول إلى الاستكانة والضعف وسهولة الانقياد بعد تنحية محمد نجيب. وإذا كنت فى

ريب مما أقول فأرجو منك الرجوع إلى الصفحة ٢٥٩ من الجزء الأول من مذكرات عبد اللطيف البغدادى لتقرأ جانبا من الحوار الذى دار بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والبغدادى أثناء عودتهم بالسيارة يوم الأحد ٢١ أغسطس عام ١٩٥٥ من الإسكندرية إلى القاهرة أى بعد حوالى عام ونصف من تنحية محمد نجيب عن رياسة مجلس قيادة الثورة، قال البغدادى: «سكت جمال وتكلم عبد الحكيم قائلا إن كل واحد فى المجلس اشتكى لى من الآخر حتى أخلص الأصدقاء ولم أحاول أن أنقل إلى الآخر الشكوى منه وكنت أحاول أن أهدئ الأحوال باستمرار وأبسطها ولقد ظهرنا فى وقت من الأوقات وكأن فى المجلس فريقين».

وسألنى جمال عبد الناصر عن رأيى فى مجلس قيادة الثورة وهل أرى استمراره أو عدم استمراره بعد انتهاء فترة الانتقال؟ أجبته: «إن المجلس كمجلس له هيبته واحترامه عند الرأى العام. أما بالنسبة لأعضائه فقد أصبح الجزء الأكبر منهم لا يبذل جهدا ذهنيا فى التفكير فى المسائل التى تعرض عليهم وإنما ينتظرون رأى جمال عبد الناصر ليوافقوا عليه أو يرددوه ووافقنى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم على هذا الرأى. ولكن عبد الحكيم سألنى عن السبب فيما وصلوا إليه فأجبته: **إنه فى بداية الثورة كان هناك تطاحن فى الآراء بين أعضاء المجلس كل منهم يحاول إبراز وجهة نظره وشرح رأيه فى الموضوع المعروض على المجلس. ولذلك كانت هناك نقاط كثيرة تثار، وكنا نخرج فى النهاية بحلول جيدة للمشاكل أو المسائل المعروضة عليه، ولكن مع مرور الوقت أصبح البعض من أعضاء المجلس يتأثرون برأى جمال عبد الناصر، وأصبحت الأغلبية فى جانبه بصورة دائمة تقريبا. وذلك دفع البعض الآخر من الأعضاء أن يكتفى بإبداء رأيه دون محاولة الدفاع عنه بنفس القوة والحماسة التى كان يدافع بها من قبل لعلمه وتأكده أن الأغلبية ستكون فى جانب جمال عبد الناصر مهما حاول فى إبراز وجاهة فكرته وصوابها لأن النتيجة معروفة له مسبقا مهما بذل من جهد**».

إن هذا الحوار الذى سجله البغدادى فى مذكراته يثبت لك يا أخ حسن أن أزمتى فبراير ومارس ١٩٥٤ لم تكونا نزاعا بين عقليتين متنافرتين ولا خلافا فى وجهات النظر بين جيلين مختلفين ولا صراعا بالآراء والأفكار بين شيخوخة جامدة وشباب متطور طموح، وإنما كانتا فى حقيقة الأمر صراعا طاحنا على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر، وليس أدل على ذلك من أن الضباط الأحرار فى سلاح الفرسان وكلهم من الشباب المتوثب وأغلبهم من رتبتى النقيب والملازم كانوا جميعا فى صف محمد نجيب. وعندما انتهى الصراع بانتصار عبد الناصر وإحرازه جميع السلطات فى يده تحول مجلس الثورة من أعلى سلطة فى البلاد إلى مجلس تابع يخضع لإرادة عبد الناصر ورأيه - كما وضح من أقوال البغدادى نفسه - وبهذا أصبح من السهل على عبد الناصر تصفية كل من يريد التخلص منه من أعضائه، وانتهى الأمر بحل المجلس نهائيا بمجرد انتهاء فترة الانتقال.

• ذكرت فى حديثك أن من ضمن خلافكم مع محمد نجيب أنه كانت له بعض الاتصالات غير المرضى عنها ببعض الهيئات السياسية التى كانت موجودة وقتئذ، فقد دخل فى حلول وسط مع حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين مما كان سيؤدى لو استمر معكم إلى خلافات ومعارك مستمرة طويلة لن يستفيد منها إلا أعداء الثورة.

إن تبريرك يا أخ حسن تنحية محمد نجيب واعتقاله وبقاءه لمدة ثلاثين عاما فى المعتقل بمثل هذه الحجة أمر يدعو إلى الدهشة بلا شك، لأنه على فرض حدوثه لم يكن يمثل سوى وجهة نظر سياسية كانت ترى أن من مصلحة الثورة احتواء هذه العناصر التى كان لها شعبيتها وقتئذ بعد أن انتقلت من مرحلة التأييد فى بداية الثورة إلى مرحلة المعارضة بسبب الخلاف على أسلوب الحكم. وكان هذا الخلاف - حسبما قدر محمد نجيب - من المتيسر إزالته عن طريق التفاهم والحلول الوسط ضمانا لتوحيد الشعب كله

تحت لواء الثورة فى معركتها الطاحنة مع قوات الاحتلال البريطانى التى كانت تتجاوز ٨٠ ألف مقاتل، والتى كانت تحتل منطقة قناة السويس ولم تكن تبعد عن العاصمة المصرية إلا بحوالى مائة كيلو متر، وبذا يمكن إرغام بريطانيا على قبول مطالب مصر فى الجلاء خاصة بعد أن ظهر بوضوح خلال المحادثات المصرية البريطانية بشأن الجلاء إصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية الضخمة فى منطقة القناة، وعلى إدخال مصر فى دائرة الأحلاف الأجنبية، مما أدى إلى قطع هذه المحادثات، وإذا كانت لأعضاء مجلس الثورة وقتئذ وجهة نظر أخرى فإن هذا الخلاف لا يعدو أن يكون خلافا سياسيا ولا يعد بحال من الأحوال جريمة يعاقب عليها محمد نجيب، خاصة أن الفئات السياسية التى اتهم بالاتصال بها والدخول فى حلول وسط معها هى فئات مصرية وطنية وليست فئات أجنبية أو إسرائيلية معادية للوطن، وإذا كان الخلاف بين هذين الرأيين قد وصل إلى مرحلة يستحيل معها التفاهم بين الطرفين فقد كان فى الإمكان ترك محمد نجيب ينسحب من الحكم بهدوء كما جرى الحال مع معظم أعضاء مجلس الثورة فيما بعد، خاصة أن الرجل بعد أزمة مارس ١٩٥٤ أصبح يشغل منصبا شرفيا لا حول له ولا قوة ولا دخل له بشئون الحكم وهو منصب رئيس الجمهورية بلا أية سلطات، والدليل على ذلك قبوله قرار تنحيته عن منصبه دون أى اعتراض أو مقاومة وانقياده لك يا أخ حسن دون أن ينطق بكلمة واحدة طول الطريق كى تتولى وضعه بنفسك فى معتقل المرج.. وإذا افترضنا أنه كانت له خطورة تخشون منها على مراكزكم فى عام ١٩٥٤ بسبب شعبيته فهل استمرت هذه الخطورة ثلاثين عاما كاملة؟

● لقد كان من ضمن أقوالك يا أخ حسن فى حديثك الأخير ما يدل على مدى احترامك وتقديرك للرأى الآخر، فقد قلت مثلا يجب أن يحترم كل واحد منا وجهة نظر الآخر وألا يحاول فرضها عليه وإرغامة على تقبلها،

وقلت فى موضع آخر: إن انفصال بعضنا عن القيادة بسبب الخلاف فى الرأى شيء صحى لأنه لابد من وجود الرأى الآخر، وحينما تصل الأمور إلى درجة استحالة التفاهم كان كل منا ينسحب بهدوء، ثم قلت أيضا: إن الانقسامات موجودة فى كل الثورات وثورة ١٩١٩ انقسمت على نفسها وحزب الوفد أيضا انقسم على نفسه، وذلك أن الآراء تختلف وتتعارض وتتطور وباختلاف الآراء نجد أن صاحب الرأى الأكثر تأييدا من الآخرين هو الذى يستمر والأضعف هو الذى ينسحب، وهذا هو ما حدث بالنسبة لنا وحين خرجنا من السلطة خرجنا بهدوء ولم نعمل ضد الثورة.

ومادامت هذه آراءك يا أخ حسن فلماذا تتخذ هذا الموقف العدائى من محمد نجيب والبعيد عن العدل والإنصاف والذى يتناقض كلية مع آرائك التى ذكرتها. إنكم عندما اختلفتم مع عبد الناصر ترككم تخرجون من السلطة بهدوء فضلا عن تكريمه لكم بأن تظلوا وأسركم تتمتعون بكل الامتيازات التى كنتم تحرزونها أثناء وجودكم فى السلطة؟ أما محمد نجيب الذى لم يفعل أكثر مما فعلتم حينما اختلفتم مع عبد الناصر فقد عومل معاملة شاذة لا تتفق مع أى شريعة أو قانون، فقد خرج من مكتبه بقصر الرئاسة بعابدين رأسا إلى معتقل المرج دون أن يسمح له حتى بالمرور على منزله، وتم تجريده هو وأسرته من جميع امتيازاتهم ما عدا معاشه البسيط الذى ظل يتقاضاه ليعيش مع أسرته عيشة أقل من المتواضعة. وإنى أسألك يا أخ حسن ماذا يكون شعورك بعد أن اختلفت مع عبد الناصر إذا وجدت نفسك مع أسرتك فى معتقل مثل معتقل المرج ثم يحكم عليكم بالبقاء داخله ثلاثين عاما؟ وما هو شعورك إذا قرأت بعد ذلك أن أحد الثوار من زملائك يتفاخر بأنه اعتقلك ويقول إن الشيء الوحيد الذى لم يندم عليه فى حياته هو اعتقاله لك؟

إنك تشيد بالمعاملة الإنسانية التى لقيتها من الرئيس الراحل عبد الناصر عندما مرضت زوجتك وكيف وافق مشكورا على علاجها على نفقة الدولة، وكيف كان كريما عندما طلب من زوجته أن تدعو لها بالشفاء، فلماذا تضن على محمد نجيب أن يعامل هو الآخر معاملة إنسانية؟ ترى هل من الإنسانية بقاؤه هو وأسرته ثلاثين عاما داخل معتقل المرج بسبب خلافات سياسية وألا يخرج من المعتقل إلا شبحا محطما وشيخا فانيا؟ وهل من الإنسانية أن يحرم من استقبال جثمان ابنه عند وصوله إلى المطار بعد مصرعه فى حادث غامض فى ألمانيا الاتحادية، وأن يمنع من كتابة نعيه فى الصحف أو تشييع جثمانه فى جنازة، وأن يمنع من لقائه على باب المدفن وهو يوارى التراب بينما هذا الحق مسموح به للمجرمين المحكوم عليهم بالسجن عند وفاة أحد أقاربهم المقربين؟

• لقد أبيت يا أخ حسن الاعتراف بان بيت السيدة زينب الوكيل فى المرج الذى قضى فيه محمد نجيب وأسرته ثلاثين عاما كان معتقلا، وذكرت ما يوحى بأنه كان - كما تركته مالكته - فيلا فاخرة مليئة بأفخم أنواع الأثاث والتحف ووسائل الترفيه والعيش اللائق الكريم، رغم إنك تعلم أن الحراس قاموا بنهب كل محتوياتها الثمينة ونزعوا حتى الستائر والرخام والقيشانى وتركوا الفيلا أطلالا خاوية وإلا ما فكر محمد نجيب فى إحضار أثاثه المتواضع من داره بحلمية الزيتون الذى تعرض أيضا للنهب كما سجل فى مذكراته.

وقد أكدت يا أخ حسن أن مجرد ظهور حبل غسيل فى الفيلا فى بعض الصور التى نشرت بالخارج لا يعد دليلا على أن الفيلا كانت معتقلا. وإنى أسالك ماذا كان يعنى وجود حبل غسيل داخل غرفة نوم محمد نجيب وقد علقت عليه شماعات تحمل بدله وبعض ملابسه؟ هل هو نوع من الديكور الحديث الذى لم يصل إلى علمنا بعد أو هو الدلالة الأكيدة على تجرد الغرفة من أى أثاث لائق حتى من دولاب للملابس؟ وإذا كنت فى ريب

من ذلك فيمكنك سؤال بعض أقارب ومعارف محمد نجيب الذين قاموا بزيارته بعد أن سمح لهم بذلك كي يخبروك عن الحياة التعسة البائسة التى كان يعيشها أول رئيس لجمهورية مصر الذى لم يجد الوفاء إلا لدى القطط والكلاب التى كانت تعيش فى كنفه بعد أن فقد الوفاء لدى البشر. إنك لم تفكر يا أخ حسن وأنت الذى تهت سرورا وافتخارا بأنك أودعت محمد نجيب بنفسك داخل المعتقل، أن تزوره فى معتقله طوال هذه السنوات ولو مرة واحدة لتطمئن على أحواله وتستفسر منه عن متاعبه وشكواه ولتتأكد أنه يعامل من حراسه معاملة إنسانية، وهو الذى كان فى يوم من الأيام قائدك ورئيسك، كما لم يزره مطلقا أى مسئول أو واحد من زملائه السابقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة بدافع الوفاء وليطمئن على أنه يعيش عيشة لائقة، رغم أن المسئولين عن السجون سواء فى مصر أو فى كل بلاد العالم المتحضر يقومون بزيارة السجون من حين لآخر للتأكد من أن المساجين يعاملون معاملة إنسانية بصرف النظر عن أن بعضهم من عتاة القتلة والمجرمين.

لقد عاش محمد نجيب ومات فقيرا معدما رغم كل المناصب الكبرى التى تولاها، والتى كانت تكفل له لو أراد ولأسرته من بعده الثراء والترف والجاه فى الوقت الذى تعلم فيه جيدا يا أخ حسن كيف استغل البعض مراكزهم للحصول على الأسهم والقروض (**بدون فوائد**) للوصول بسرعة البرق وبدون جهد أو عناء إلى الثراء الطائل من أقصر طريق ومهما كانت الوسيلة.

وفى الختام أسوق إليك الرجاء يا أخ حسن أن تترفق بمحمد نجيب الذى ظلمتموه حيا وميتا وأن تترحم على ذكراه وأن تتذكر قوله – سبحانه وتعالى – فى سورة الزمر ﴿ **إنك ميت وإنهم ميتون. ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون** ﴾ صدق الله العظيم.

رواية فرنسية كاذبة عن تجنيد محمد نجيب

نشرت مجلة (**ليفنمان دى جودى**) الفرنسية فى عددها الأسبوعى خلال شهر أكتوبر ١٩٩٦ فى ذكرى مضى أربعين عاما على العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ أن جى موليه رئيس وزراء فرنسا فى ذلك الوقت نجح فى تجنيد رئيس مصر الأسبق اللواء محمد نجيب بواسطة اثنين من أعضاء مكتبه بثمن باهظ ليكون بديلا للرئيس جمال عبد الناصر.

كما نقلت مجلة (**لوبوان**) عن مؤرخة فرنسية أن الاستخبارات الإسرائيلية سعت إلى إرسال موفدين اثنين من جى موليه للقاء محمد نجيب على الحدود السودانية المصرية قبل ساعات من الهجوم على مصر وعرض تولى السلطة عليه، غير أن الفكرة فشلت لأن نجيب كان يرغب فى التأكد من موقف البريطانيين.

وبادرت بعض وسائل الإعلام المصرية والعربية بسؤالى عن رأيى فيما نشرته المجلتان الفرنسيتان، وقد ورد فى الصفحة السادسة من صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٩٦ ردى على ذلك الادعاء الكاذب بما يلى بالنص:

«يؤكد مؤرخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اللواء متقاعد الخبير العسكرى جمال حماد أن الحقائق التاريخية تدحض ما أثير عن الاتصال الفرنسى مع الرئيس محمد نجيب خلال تلك الفترة بعد نجاح عبد الناصر فى السيطرة على مقاليد البلاد وصدور قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٤ تشرين الثانى (**نوفمبر**) ١٩٥٤ بتنحية محمد نجيب عن منصبه، وتم نقله بعد صدور القرار بلحظات تحت حراسة عسكرية من مكتبه فى قصر عابدين إلى بيت ريفى فى ضاحية المرج.

وقد أمضى محمد نجيب فى معتقل المرج قرابة ١٦ عاما تحت الحراسة المشددة، مما يؤكد استحالة أى اتصال به، وأعرب جمال حماد عن استغرابه مما أعلن عن اتصالات مع محمد نجيب عشية الهجوم الثلاثى وقال: محمد نجيب كان فى معتقل المَرج فى هذا الوقت ولم يغادره أو يلتقى به أحد، ومع أول طلقة

فى العدوان الثلاثى تم نقله تحت حراسة مشددة فى ديوان مغلق بالقطار إلى استراحة تابعة للرى المصرى فى مدينة نجع حمادى بمحافظة قنا (**جنوب مصر**) ولم يمكث سوى يومين سيق بعدها إلى بلدة طما فى محافظة سوهاج، وتم إيداعه فى بيت ريفى صغير أمضى فيه شهرين كاملين فى غرفة صغيرة وشاركه فى الغرفة ثلاثة أفراد من قوة الحراسة، ولم يكن مقر إقامته معروفا حتى لأجهزة الأمن المصرية مشيرا إلى أن خطة تحريك محمد نجيب نفذها قائد الشرطة العسكرية آنذاك المقدم أحمد أنور.

ولفت النظر إلى التعارض بين معلومات مجلتى (**لفينمان ولوبوان**) وقال: أشارت الأولى إلى نجاح جى موليه فى تجنيد محمد نجيب بثمن باهظ، بينما تتحدث الثانية عن شروط وضعها نجيب لإتمام الصفقة التى لم تنجز، وشدد جمال حماد على أن محمد نجيب مات فقيرا لا يملك سوى معاشة فيما عانى أبناؤه وأحفاده شظف العيش من بعده».

ووفقا لما قاله المؤرخ المعروف الدكتور يونان لبيب فإن النظام الوثائقى العام فى فرنسا يحدد إعلان الوثائق بعد مرور ٣٠ عاما عليها ويقول: «إذا كانت هذه المعلومات تستند إلى وثيقة جديدة ينبغى التساؤل عن مغزى عدم الإعلان عنها من قبل رغم أن فترة الحظر انتهت منذ عشر سنوات» وحذر من أن يكون هناك من يسعى إلى إساءة سمعة فرنسا لدى الرأى العام المصرى مشيرا إلى أن هذا الكلام يخدم مصلحة الرافضين لدور أوربى وفرنسى متميز فى منطقة الشرق الأوسط، لأن هذه المعلومات تظهر فرنسا فى صورة الدولة المتآمرة على الشعب المصرى وتهين تاريخ أحد القادة المصريين الوطنيين.

وفى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٦ نشرت جريدة أخبار اليوم المصرية فى صفحتها الأولى إجابتى على سؤالها لى عن رأيى فيما نشرته المجلتان الفرنسيتان فقالت بالنص:

«نفى المؤرخ العسكرى المعروف اللواء جمال حماد الوقائع التى نشرتها بعض الصحف الفرنسية حول قيام جي موليه رئيس وزراء فرنسا أثناء العدوان

الثلاثي عام ١٩٥٦ بتجنيد اللواء محمد نجيب ليعود لحكم مصر بعد خلع عبد الناصر، وقد تم ذلك فى حديث أذاعته محطة تليفزيون **A R T** أمس وأجراه معه الأستاذ حمدى قنديل، فقد قال حماد: إن هناك ثلاثة أسباب تجعل هذه المزاعم بعيدة عن التصديق:

● **السبب الأول:** أن نجيب كان منذ تنحيته عام ١٩٥٤ تحت الإقامة الجبرية فى فيللا زينب الوكيل فى المرج حيث ظل معتقلا بها لمدة ١٦ سنة، وعندما حدث العدوان الثلاثى فى نوفمبر ١٩٥٦ نقل تحت الحراسة المشددة إلى نجع حمادى ثم إلى بلدة طما فى محافظة سوهاج، حيث أمضى شهرين كاملين فى بيت ريفى وبعد انتهاء العدوان الثلاثى عاد إلى مركز إقامته فى المرج.

● **السبب الثانى:** إن وطنية محمد نجيب لا يمكن أن تكون محل شك، ولو كان يريد السلطة لتشبث بها فى أزمة مارس ١٩٥٤ ولكنه رفض ذلك حقنا للدماء، كما أن تاريخه الوطنى بدءا من استقالته احتجاجا على حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين وحتى إصابته ثلاث مرات فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ هى التى جعلت الضباط الأحرار يختارونه لتعلن باسمه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

● **السبب الثالث:** أن محمد نجيب ليس الرجل الذى يشترى بالمال، ثم أين هذا الثمن الباهظ الذى قالت المجلة الفرنسية إنه تم شراؤه به وقد عاش ومات وهو لا يملك إلا معاشه وبقيت عائلته فى حياته ومن بعده تعانى من شظف العيش.

رسائل القراء عن مأساة الرئيس الراحل محمد نجيب

١ - رسالة من الضابط السابق سمير غانم:

تلقينا رسالة مطولة من الأخ سمير غانم أحد الضباط الأحرار وقائد المقاومة السرية فى بورسعيد أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وكان

أهم ما تضمنته ما يلى:

الأخ جمال حماد....

١- إننى فى أشد الذهول من هول ما قرأته عما عومل به محمد نجيب أثناء العدوان الثلاثى، ووجدت نفسى أقول أين الانضباط العسكرى الذى تعلمناه وأين احترام الرتبة الأكبر واحترام الأقدمية؟ أين الرحمة والإنسانية وأين النخوة والرجولة فى معاملة إنسان مسن وأعزل؟ وكيف يرضى إنسان لنفسه أن يكون أداة فى يد الغير كى يرتكب أفظع الجرائم؟

٢- أى تفكير سقيم أوحى بفكرة أن الإنجليز سينصبون اللواء محمد نجيب الوطنى المخلص حاكما على مصر فى حالة احتلالها لو نجح العدوان الثلاثى؟ إن التفكير المنطقى يقول إنهم كانوا سيختارون أحد أصدقائهم أو صنائعهم القدماء أثناء فترة الاحتلال البغيض، وكان الملك السابق فاروق هو بلا شك أفضل المرشحين للقيام بهذا الدور، وهذا هو ما سمعناه بالفعل فى هذا الوقت.

٣- لم أكن أتصور وأنا متوجه إلى بورسعيد لتولى قيادة المقاومة السرية ضد الغزاة متطوعا بكل الحماسة دفاعا عن وطنى أن هناك ضباطا مصريين بدل أن يتوجهوا لمقاومة العدوان وقتال الإنجليز توجهوا للأسف للعدوان على قائد مصرى شجاع وشريف وأعزل، وهو الذى تحمل مسئولية الثورة فى أخطر مراحلها، وهى الثورة التى أصبحوا فى ظلها شخصيات لها كيان ومركز. إننى أتساءل ما هو جدوى قتل محمد نجيب فى حالة دخول الإنجليز مصر؟ هل قتله كان سيمنع الإنجليز من إعادة احتلال مصر أو أن الهدف كان مجرد اغتياله والتخلص منه تصفية لحسابات قديمة؟

٤- لم أكن أتصور عندما خرجت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حاملا سلاحى مع إخوانى الضباط الأحرار الوطنيين الشرفاء لإنقاذ وطننا من الظلم والطغيان أن تتطور الأمور بعد نجاح الثورة فيقع الظلم والهوان على القائد

الشجاع الذى أعلنت الثورة باسمه. ماذا نفعل وقد كتب على ثورة ٢٣ يوليو أن تتحمل أخطاء وجرائم فئة ضالة شريرة شوهت صورة الثورة وأساءوا إليها أكثر من ألد أعدائها.

٥- إننى لا أجد أى مبرر أو عذر لأى إنسان كى ينفذ أوامر الإذلال والتعذيب وإهدار الآدمية بحجة أنه عبد المأمور، وأنه لا يستطيع مخالفة الأوامر. إن أى إنسان يحترم نفسه يمكنه أن يرفض أن يكون أداة للتعذيب والإهانة أو الاغتيال ولو أدى الأمر لأن يسجن أو يعذب أو يفصل من الخدمة، فإن الأرزاق على الله، وإذا نجا من حساب رئيسه فكيف ينجو من حساب الله فى الدنيا وفى الآخرة؟

إن التاريخ لن يرحم أولئك الذين باعوا أنفسهم للشيطان واعترفوا دون حياء أو خجل أنهم دبروا مع بعض الجبناء من شركائهم جريمة منكرة، وهى قتل أول رئيس لجمهورية مصر، ولن يكون لهم جميعا مكان سوى فى مزبلة التاريخ. إن يوم الحساب أمام الله آت لا ريب فيه، ولن يشفع لهم قولهم: ﴿ **رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ * رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا** ﴾ صدق الله العظيم **(الأحزاب: ٦٧، ٦٨)**.

٢- رسالة من السفير رياض سامى:

تلقينا رسالة مطولة من الأخ رياض سامى السفير السابق بوزارة الخارجية والذى كان فى بداية الثورة نقيبا بالقوات المسلحة، ومن أقرب الضباط إلى الرئيس الراحل محمد نجيب بحكم منصبه كسكرتير صحفى لرئيس الجمهورية، وقد تضمنت رسالته طائفة من المعلومات المهمة عن بعض أحداث الصراع على السلطة فى أزمة مارس ١٩٥٤، وفيما يلى أهم ما ورد بها:

الأخ جمال حماد....

لقد قبل محمد نجيب دون أى تردد قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عن اقتناع وإيمان، فى الوقت الذى تراجع قبله اثنان عن هذه المغامرة المحفوفة بالأخطار وهما الفريق عزيز المصرى واللواء أحمد فؤاد صادق، ومادام الجميع متفقين على أن الاثنين كانا من القادة الشجعان فلا جدال إذن أن محمد نجيب

كان أشجع الشجعان.

إننى منذ توليت أمر مكتب الصحافة بمجلس قيادة الثورة، حضرت كل اللقاءات والمؤتمرات الصحفية التى كانت تعقد بالمجلس والتى كان يتحدث فيها الرئيس الراحل محمد نجيب وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة خاصة البكباشى جمال عبد الناصر والصاغ صلاح سالم. وكنت أستمع وأدون وأستشف ما وراء العبارات التى تقال فى هذه اللقاءات من نوايا خفية وخطط للمستقبل. ولهذا لم أفاجأ بما أطلق عليه أزمة مارس ١٩٥٤، فقد كان واضحا أمامى أن محمد نجيب كان هدفه إطلاق الحريات للشعب وإقامة الحياة الديمقراطية، بينما كان هدف عبد الناصر ومن ورائه مجلس الثورة هو استمرار الحكم الفردى المطلق، ولذا لم يكن هناك مفر من وقوع الصدام الذى جرى.

وفى ضحى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ اتصل بى هاتفيا الدكتور حسنى خليفة مدير وكالة أنباء مصر وأبلغنى أن مشادة عنيفة قد حدثت وصداما مفزعا قد جرى فى مطار ألماظة الحربى بين الرئيس محمد نجيب وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد صعود الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية الذى كان فى زيارة رسمية لمصر إلى الطائرة ومغادرتها للمطار، وأن محمد نجيب وجه إلى أعضاء مجلس الثورة عبارات قاسية وقال لهم ما معناه أنهم سيلحقون الخراب بالبلاد.

ركبت سيارة جيب وانطلقت مسرعا إلى المطار، وفى غرفة جانبية بمبنى الإدارة وجدت محمد نجيب راقدا على سرير وقد جلس حوله معظم أعضاء مجلس الثورة، ولما رآنى اعتدل فى جلسته، وكم كنت أتمنى أن يرى المصريون جميعا المنظر المؤثر الذى رأيته فى هيئة محمد نجيب وقتئذ أسدا مهيض الجناح، فقد كان خالعا سترته العسكرية وظهرت فانلته الداخلية البيضاء، بينما كان وجهه شديد الشحوب والاصفرار وقد بدت فى معالمه بوضوح شدة

التعب والإرهاق . ولما تقدمت نحوه قائلا : سلامتك يا افندم سارع بمد يده لى مصافحا بينما رفع يده الأخرى قريبا من فمه كإشارة لتحذيرى من الكلام ومن وطأة الخوف والقلق على محمد نجيب تمت إعادته إلى منزله بحلمية الزيتون من خلال شوارع فرعية غير مطروقة حتى لا يرى الشعب رئيسه الذى كان شديد التعلق به فى هذه الحالة الأليمة .

ورغم مرض محمد نجيب وحضور عدد من كبار الأطباء إلى منزله لعلاجه وعدم قدرته على الحركة، فقد أصر أعضاء مجلس الثورة على ضرورة اجتماع المؤتمر المشترك فى منزل محمد نجيب حتى يظهر أمام الشعب أنه مشترك معهم ومؤيد لهم فى القرار الذى اتخذوه أثناء الاجتماع والذى أذاعة صلاح سالم بعد ظهر نفس اليوم، وهو إرجاء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ وهو التاريخ الواقعى من وجهة نظرى لانتهاء قيادة محمد نجيب للثورة، كما كان يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد مرور ١٣ عاما على هذه الأحداث - هو التاريخ الواقعى لوفاة عبد الناصر من وجهة نظر بعض زملائه من أعضاء مجلس الثورة .

لقد أثار شجونى ودفعنى إلى الكتابة إليكم ما قرأته عن تعرض الرئيس الراحل محمد نجيب للاغتيال فى بلدة طما بمحافظة سوهاج أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ . وإذا كان الرائد السابق جمال القاضى يتفاخر باشتراكه فى هذه المؤامرة البشعة مع ثلاثة من الضباط الأحرار وبعض ضباط البوليس الحربى الذين سجل أسماءهم فى اعترافاته بالعدد ١٧٦٠ من مجلة صباح الخير الصادر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ ، فينبغى أن يعرف هؤلاء جميعا أنهم إذا كانوا قد أفلتوا من الوقوف أمام محكمة الجنايات كى ينالوا العقاب الذى يستحقونه على جريمتهم نظرا لمضى المدة، فليس فى إمكانهم البتة الإفلات من محكمة التاريخ!

لقد أتيحت لى الفرصة كى أستمع بنفسى للرئيس الراحل محمد نجيب وهو يروى لى ولبعض أقاربه وأصدقائه واقعة إبعاده إلى الصعيد خلال العدوان

الثلاثى عام ١٩٥٦ واعتقاله فى ذلك البيت الريفى الذى يملكه أحد أصهار أحمد أنور قائد البوليس الحربى فى بلدة طما. وكان يغالب دموعه وهو يروى لنا الإساءات التى لحقت به هناك من بعض ضباط البوليس الحربى إلى حد الاعتداء عليه بالضرب.

وقد بلغ بنا التأثر مداه حينما استمعنا إلى هذه الوقائع المشينة، ووجدت نفسى أقول له فى انفعال: سيادة الرئيس لا ينبغى أن تتألم من هذه الأفعال لأن من ارتكبها هو إنسان مجرد من الشجاعة والشرف، لأن الفارس الأصيل لا يطعن خصمه الأعزل فما بالك وقد كنت رئيسهم وقائدهم؟! وإذا كانت يدهم قد امتدت إليك فثق أنهم مجرد أجراء أنهم قبضوا بيدهم الأخرى ثمن فعلتهم الخسيسة.

٣- رسالة من اللواء جمال صابر نائب مدير سلاح الحدود سابقا:

الأخ جمال حماد....

مصداقا لما ورد فى مقالاتكم عن سوء المعاملة التى لقيها هذا القائد العظيم فإننى سوف أصف لكم البيت الذى يعيش فيه بالمرج لا نقلا عن أقوال آخرين ولكن نتيجة لزيارة قمت بها بنفسى مع أحد الأصدقاء لقائدى السابق وفاء منى له، وكان ذلك فى شهر رمضان المعظم فى عام ١٩٧٥.

لقد هالتنى فور دخولى الحالة السيئة التى كان عليها البيت سواء من الخارج أو من الداخل، فإن الحديقة الخارجية كانت مهملة تماما وكانت عبارة عن أحراش قذرة وأشواك وحشية ومليئة بالثعابين والزواحف بحيث لا يجرؤ أحد على المرور داخلها خوفا على حياته. ومن الداخل كان البيت مكونا من طابقين، وقد وجدت أن الطابق الأول خال تماما من أى أثاث وكان فى شدة القذارة والإهمال. أما الطابق الثانى فلم يكن أحسن حالا، وعندما دخلت غرفة نوم الرئيس الراحل محمد نجيب أصابنى الغم إذ لم أتصور قط أن رئيسا سابقا

لجمهورية مصر يعيش فى هذه الحالة المزرية.

لقد رأيت محمد نجيب فى تلك الزيارة راقدا على سرير قديم متهالك، والغرفة تكاد تخلو من الأثاث حتى إننى وصديقى وجدنا صعوبة فى العثور على مقعدين لكى نجلس عليهما، وكانت الكتب مبعثرة على الأرض فى كل أرجاء الغرفة، بينما امتد حبل غسيل بعرض الغرفة وكانت تتدلى منه شماعات تحمل بعض الملابس، وقد مكثت أنا وصديقى نصف ساعة كانت بالنسبة لى من أصعب الأوقات التى مرت على فى حياتى لأننى لم أكن أتخيل أن تكون هذه هى نهاية البطل محمد نجيب، وأن يكون هذا هو تقدير الوطن له وهو الرجل الذى أعلنت ثورة ٢٣ يوليو باسمه، وانضمت كل وحدات الجيش للثورة على الفور بمجرد أن عرف الضباط والجنود أن قائدها هو محمد نجيب لما كان يتمتع به من شعبية ومكانة سواء داخل الجيش أو بين المدنيين، خاصة بعد انتخابات نادى الضباط وفوزه برياسة النادى رغم إرادة الملك السابق فاروق.

وتذكرت كيف شاهدت محمد نجيب فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قائدا شجاعا يقاتل العدو على رأس جنوده، وخطر فى ذهنى ذلك الموقف الذى لا أنساه مطلقا حينما احتل الإسرائيليون موقع التبة ٨٦ بجوار دير البلح ليلة ٢٣ / ٢٤ ديسمبر ١٩٤٨ وكنت قائدا لإحدى سرايا الكتيبة العاشرة مشاة التى حدث فيها اختراق العدو، وتذكرت كيف أصبت برصاصة فى كتفى أثناء المعركة واضطررت للعودة إلى الخلف للعلاج حوالى الساعة الثامنة صباح يوم ٢٤ ديسمبر وتذكرت كيف وجدت العميد أ. ح محمد نجيب قائد اللواء الضارب وهو ملقى وحده على الأرض بجوار سور من التين الشوكى فى موضع لا يبعد عن مواقع الإسرائيليين أكثر من مائة متر وبجوار موقع أكثر الجنود المصريين تقدما فى اتجاه العدو. وكان مصابا برصاصة وقد ظهر ثقبها فى المعطف الذى كان يرتديه فى مكان القلب تماما وكان فى حالة احتضار. وسارعت رغم

إصابتى بحمله بمعاونة بعض الجنود إلى سيارة جيب نقلتنا إلى مستشفى رفح وتم إدخاله فور وصوله إلى خيمة الأكسجين نظرا لخطورة حالته، وقرر الأطباء وقتئذ أن إصابته مميتة وأن نجاته من الموت مستحيلة، ولكن الله - سبحانه وتعالى - خيب ظنهم ونجا محمد نجيب من الموت بمعجزة إلهية بعد أن أمضى حوالى شهر ونصف فى العلاج بالمستشفيات.

وكان هذا هو الجرح الثالث له فى ميدان القتال، ولذا حاز نجمة فؤاد وهى أعلى وسام عسكرى فى ذلك الوقت مرتين تقديرا لبطولته. رحم الله محمد نجيب فقد كان قدوة لضباطه وجنوده فى الشجاعة والشرف وكان مثالا يحتذى به فى النزاهة والتقشف وإنكار الذات.

* * *

محمد حسنين هيكل وثورة يوليو

هل كان هيكل هو صانع الثورة؟

الملحق رقم ٢

هل كان هيكل هو صانع الثورة؟

أود أن أعترف قبل أن أبدأ الكتابة أن ذلك العنوان الغريب الذى يتصدر هذا الفصل من كتابى ليس من تأليفى، بل نقلته عن مقال سبق نشره فى صحيفة (الخليج اليوم) التى تصدر فى إمارة قطر فى عددها الصادر يوم ١٧ يونيو ١٩٨٧ أى منذ أكثر من ثمانية عشر عاما، وقد ورد فى هذا المقال الذى كتبه أحد الكتاب الخليجيين وهو الأستاذ شاهين حسنين ما يلى بالحرف:

« شاهدت الحلقة الأولى من الفيلم التسجيلى عن عبد الناصر واكتشفت أشياء كثيرة من أول وهلة، مثلا لم يكن الفيلم عن عبد الناصر كما يحمل العنوان ولكنه كان عن الكاتب محمد حسنين هيكل، وبصراحة أصبت بخيبة أمل فى معلوماتى التاريخية وعجبت كيف أنه كان يأخذ محمد نجيب وعبد الناصر وصديقه عبد الحكيم عامر من الشارع فى سيارته وهم ينتظرون سيارات الأوتوبيس، وأخبرنا لا فض فوه بسر خطير فلقد كان ليلة الثورة بالشارع وهكذا شارك فيها، ولا أدرى لماذا أنكر ذلك الضباط الأحرار ولم يذكروه فى مذكراتهم، أما أخطر ما قاله فهو كيف كان الإعداد للثورة كاملا والخطط جاهزة ولكن حيرة الضباط الأحرار كانت بخصوص رد فعل بريطانيا عند قيام الحركة، ولكنه أخبر الجميع بيقين وثقة بعدم تدخل القوات البريطانية، وعلل ذلك بتواجد السفير البريطانى خارج القاهرة وفلان وعلان أيضا، ثم تكلم عن السفير الأمريكى حينئذ ولا أدرى لماذا أحجم عن ذكر دوره بالكامل؟

وفى انتظار بقية الحلقات حتى نعرف هل ستسير الحكاية على نفس المنوال أم إنه سيعطى لكل ذى حق حقه».

ولقد أحضر لى هذه الصحيفة القطرية منذ صدورها أحد الزملاء الأعزاء من الضباط الأحرار ومعها شريط فيديو عرفت منه أنه اشتراه بمبلغ عشرين جنيها إسترلينيا، وأنه مسجل عليه حديث للأستاذ محمد حسنين هيكل عن

الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تحدث فيه هيكل باللغة الإنجليزية مع ظهور ترجمة عربية على الشريط، وكنت أعتقد قبل مشاهدتى للفيلم التسجيلى أن ما نشره الأستاذ شاهين حسنين فى صحيفة (الخليج اليوم) لابد أن يكون نوعا من التهويل والمبالغة لأننى لم أتصور أن صحفيا كبيرا وكاتبا مرموقا فى منزلة ومكانة الأستاذ هيكل يمكن أن يختلق أحداثا لم تقع، ويصنع لنفسه دورا مهما فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون وجه حق أو تحرى جانب الصدق.

وكان شعورى بعد أن شاهدت الفيلم هو الإشفاق على تاريخ هذه الثورة المجيدة، التى قام بها شبان أحرار من أشجع ضباط القوات المسلحة، المؤمنين بربهم ووطنهم والذين خرجوا فى هذه الليلة التاريخية لتحرير بلادهم من نير الاستعمار البريطانى، ومن ظلم وطغيان واستبداد الملك وأعوانه الفاسدين، دون اكتراث بأن الفشل كان يعنى وضعهم على أعواد المشانق، أو فى مواجهة جماعات الإعدام رميا بالرصاص.

وإذا كان تاريخ هذه الثورة يزيف بهذه الجرأة مع وجود بعض أبنائها الأحياء الذين مد الله فى أعمارهم حتى الآن، ترى ماذا سيكون عليه الحال حين تصبح بلا شهود أحياء، فيتسع المجال حينئذ لكل من يشاء ليدعى ويختلق ويزور وينسب لنفسه أدوارا وهمية وبطولات زائفة وهو آمن ألايرد عليه أحد أو يكذبه إنسان.

ولقد آثرت السكوت منذ ثمانية عشر عاما وعدم التعرض لهذا الموضوع لاعتقادى أنها زلة قلم أو نزوة لسان، وأن الموضوع سينتهى عند هذا الحد، وأيضا للحفاظ على سمعة ومكانة أحد كتاب مصر الكبار خاصة وأن إنتاج هذا المسلسل التسجيلى كان بالخارج، ولم يكن ثمن شرائه بالعملة الصعبة فى مقدرة الكثير من الناس، ولكن تفكيرى لم يلبث أن تغير حاليا فقد قرأت أخيرا كتابا ضخما للأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل أصدرته منذ عهد

قريب إحدى دور النشر المصرية الكبرى يضم فيما ضمه من صفحات طوال فصلين كاملين عن أحداث ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من وجهة نظره وصناعته.

أولهما: تناول مجريات الأمور السياسية والتحضيرات للقيام بالثورة فى الأيام الخمسة السابقة على قيامها.

وثانيهما: روى فيه وقائع الليلة التاريخية الخالدة والأيام التالية لها حتى عزل الملك السابق فاروق ورحيله عن البلاد، وهما فصلان نسب فيهما الأستاذ هيكل لنفسه دورا يجعل القارئ يتساءل حقا بعد قراءتهما (هل كان هيكل هو صانع الثورة؟) وهو السؤال المحير الذى سأله منذ ثمانية عشر عاما الكاتب الخليجى الأستاذ شاهين حسنين عقب مشاهدته للفيلم التسجيلى – الذى مازلت أحتفظ به – كما أنه سيظل السؤال المحير لكل من يقرأ الفصلين الأخيرين من كتابه.

وقد وجدت لزاما علىّ ضرورة أن أكشف للقراء الأخطاء الفادحة والادعاءات التى لا تصدق عن رواية الأستاذ هيكل لتلك الأحداث التى دونها في هذين الفصلين من كتابه، وأن أبين التشويه الذى صنعه فى تاريخ الثورة، ولكن ببراعة واحتراف يحسد عليهما، وذلك بحكم معرفتى الوثيقة بحقيقة هذه الأحداث كواحد من المشاركين فيها، وأحد شهود العيان لبعضها وعملا بالحكمة المأثورة (الساكت عن الحق شيطان أخرس).

ولقد عثرت أثناء إعدادى لهذا الكتاب على بعض مقالات وأحاديث للأستاذ هيكل كنت أحتفظ بها من قبل فى مكتبتى سبق نشرها فى بعض الصحف والمجلات المصرية والعربية، حوت بالنسبة للأحداث التى تضمنتها تناقضات صارخة بين بعضها البعض كما يتشابه البعض الآخر منها مع ما ورد فى كتاب الأستاذ هيكل المشار إليه. لذا وجدت أنه من الأصوب حرصا على الأمانة التاريخية وتوخيا لفائدة القراء أن أقوم بحصر الأحداث الرئيسية التى حدثت فيها تناقضات أو ادعاءات غير صحيحة فى كتابات الأستاذ هيكل عن

ثـورة ٢٣ يوليـو فـى المـاضى وفـى الحـاضر، كـى أتـولى عرضـها عـلى القراء ومناقشتها والتحقيق فى مدى صدقها أو مخالفتها للحقيقة، عن طريق تقـديم الأدلة والمستندات والشـهـود وحكم العـقل والمنطق وليس عن طريق الفهلوة والفبركة.

ولست أبغى فيما أقوم به من جهد شاق وبحث دقيق، لتصحيح تاريخ الثورة رغبة فى الانحياز لأحد أو جهة أو جماعة، أو إرضاء شخص ذى نفوذ أو سلطان أو اجتناء مغنم ذاتى أو مكسب مادى، فلم يبق فى العمر إلا ما يدفعنى إلى ابتغاء رضاء الله - سبحانه وتعالى - وحده على شخصى وكفى بالله حسيبا وكفى بالله وكيلا. كما يهمنى بلا شك الحفاظ على ما بذلته طوال السنين الماضية من جهود جعلتنى أحرز ثقة القراء الغالية فى مدى حرصى على تحرى الصدق والدقة والتزامى الحياد عند سردى وتحليلى للوقائع والأحداث التاريخية، سواء فى مؤلفاتى، أو مقالاتى فى الصحف والمجلات، أو أحاديثى فى وسائل الإعلام المصرية والعربية، أو فى محاضراتى فى الكليات والمعاهد العسكرية العليا ونوادي هيئات التدريس بالجامعات. كما أننى لا أكن أية عداوة أو كراهية للكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، ولم يحدث بينى وبينه أى خلاف أو نزاع من قبل، وإن كل ما أنشده هو أن تسنح لى الفرصة لتصحيح بعض الأخطاء التاريخية التى دونها فى بعض مؤلفاته أو مقالاته أو أحاديثه عن الثورة، حتى لا نترك للأجيال القادمة تاريخا مزيفا أو تحليلا مشوها لأحداث ثورتنا المجيدة.

وقد أمكننى حصر الموضوعات الرئيسية التالية التى سوف أتناولها بالبحث والدراسة:

أولا: هل التقى هيكل مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كما يزعم قبل لقائه معه يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢؟

ثانيا: الأخطاء التاريخية التى وردت فى كتابه المشار إليه تحت عنوان (٥ ليال طوال).

ثالثا: حقيقة ما جرى من أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالمقارنة مع ما دونه الأستاذ هيكل عنها فى كتابه.

رابعا: أى أخطاء أخرى يلزم تصحيحها حفاظا على الأمانة التاريخية.

* * *

أولا: هل التقى هيكل مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كما يزعم قبل لقائه معه يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢؟

● قال الرئيس الراحل اللواء محمد نجيب فى الصفحتين ١٠٨ و ١٠٩ من كتابه (كنت رئيسا لمصر) ما يلى:

«فى يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ فوجئت بحضور جلال ندا الضابط السابق والذى كان يعمل محررا عسكريا بدار أخبار اليوم، ومعه محمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة وقتئذ، لسؤالى عما دار فى مقابلتى مع محمد هاشم باشا وزير الداخلية.

ودهشت لتسرب الخبر إليهما، على أن هذا يعنى أن مصطفى أمين كان يعرف هذا الخبر (كان مصطفى أمين رئيسا لتحرير جريدة أخبار اليوم وقتئذ) .

وأنا عرفت هيكل عندما كان مراسلا حربيا فى فلسطين، عندما جاء يغطى أخبار المعارك، بعد معركة أسدود.

وقبل ظهر ذلك اليوم حضر إلى بيتى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يرتدى كل منهما بنطلونا رماديا وقميصا أبيض.

ووضح من حركاتهما أنهما يريدان أن يسرا إلى بشىء ما فتركت هيكل وندا فى الصالون وأخذتهما إلى حجرة الطعام ولكن بعد أن طلب هيكل أن أقدمه لهما وكان لقاؤه الأول بهما» .

● وقال المقدم المتقاعد جلال ندا فى مقاله بمجلة الدستور اللبنانية بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ أنه ذهب مع هيكل إلى محمد نجيب بتكليف من مصطفى أمين، لمعرفة عرض الدكتور محمد هاشم على محمد نجيب، وأثناء جلوسهما فى الصالون دخل عبد الناصر بصحبة عبد الحكيم عامر.

ومال هيكل على جلال برأسه وسأله: مين ده؟ قال جلال: البكباشى جمال عبد الناصر، قال هيكل: عرفنى بيه فقام جلال بعملية التعريف.. البكباشى جمال عبد الناصر قال هيكل: اتشرفنا يا أفندم.

ثم قال جلال: الأستاذ حسنين هيكل، فرد جمال طبعا أشهر من نار على علم وأنا دائما أقرأ مقالاته العظيمة.

ومن أقوال كل من محمد نجيب وجلال ندا يتضح لنا أن لقاء هيكل مع عبد الناصر في منزل محمد نجيب كان هو المرة الأولى التي تعرف فيها هيكل على عبد الناصر.

ولكن هيكل للأسف قال في كل أحاديثه الصحفية ومقالاته بعد الثورة أنه التقى مع عبد الناصر قبل لقائه معه في منزل محمد نجيب ثلاث مرات. وكانت المرة الأولى في منطقة عراق المنشية بفلسطين.

والأمر الذي يستلفت النظر أن هيكل لم يتحدث عن هذا اللقاء المزعوم الذي أجراه مع عبد الناصر في عراق المنشية إلا بعد وفاة الرئيس الراحل، وذلك في حديث مطول له مع الصحفي اللبناني على بلوط الذي نشر بمجلة الدستور اللبنانية عام ١٩٧٣ تحت عنوان: (هيكل يروى للدستور أسرار ليلة الثورة) وعندما سأله الصحفي اللبناني ومتى وأين تعرفت إلى عبد الناصر أجاب هيكل:

«أول مرة رأيت عبد الناصر في سنة ١٩٤٨ في عراق المنشية في فلسطين، وقتها كنت مراسلا حربيا مكلفا بتغطية أخبار المعارك بيننا وبين الصهاينة، وفي تلك المرة لا أستطيع أن أسمى مشاهدتي له على أنها معرفة ولكن عندما رأيته كان تعبا لم ينم منذ أربعة أو خمسة أيام، كان خارجا من معركة مع العدو ناجحة وكان متوجها للمبيت في مبنى قسم البوليس، أخبرني عن تفاصيل المعركة وقبل أن يودعني قال لي: أنتم ليس عندكم في القاهرة فكرة عن الحرب ولم يدم اجتماعي به أكثر من نصف ساعة وتركته متوجها إلى المجدل».

هل التقى هيكل حقا مع عبد الناصر فى فلسطين عام ١٩٤٨؟

يزعم الأستاذ هيكل أنه التقى ثلاث مرات مع المقدم جمال عبد الناصر قبل لقائه معه فى منزل اللواء محمد نجيب، قبل أربعة أيام من قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولست أدرى السر فى إصراره على ترديد هذا الادعاء على الرغم من أنه لا يضيف شيئا ذا أهمية لهيكل، وعلى العكس فإنه يؤثر بالسلب على درجة مصداقيته أمام الناس، إن هيكل بمكانته كواحد من أكبر الكتاب لا فى مصر وحدها بل وفى الخارج أيضا لن يكسبه هذا الادعاء شهرة أكثر من شهرته، كما أن علاقته الوثيقة للغاية مع الرئيس الراحل عبد الناصر بعد الثورة، التى لم يحظ بمثلها أى شخص آخر فى مصر، والتى حازها بخبرته ومهارته واتصالاته الخارجية واسعة النطاق، إلى الحد الذى جعل أحد كتاب مصر الكبار وهو الأستاذ صلاح منتصر يقول فى إحدى مقالاته: إن هيكل قد دخل إلى عقل وقلب عبد الناصر، فما مدى أهمية بضعة لقاءات ليست ذات قيمة يدعى هيكل أنها جرت مع عبد الناصر قبل الثورة، أى فى الوقت الذى كان فيه عبد الناصر ضابطا عاديا ليست له أية أهمية أو شهرة، ولقد اضطر هيكل فى سبيل إخراج هذه اللقاءات وفقا لهواه وبالطريقة التى يفضلها إلى أن يرتقى مرتقا صعبا إذ محا من التاريخ شهودا كانوا حاضرين بالفعل فى بعض هذه اللقاءات، وأتى بشهود جدد اختارهم للأسف من الموتى الذين لم يكن لهم وجود بالمرة فى تلك الأحداث، كى يثبت صدق روايته وهو الأمر الذى لا يليق بكاتب فى مثل مكانته ومركزه.

لقد أصر الأستاذ هيكل في كتاباته الأخيرة وعقب ظهور عبد الناصر على مسرح الأحداث بشخصيته الفريدة ومكانته الكبيرة فى مجلس قيادة الثورة على أن يحول تحقيقا صحفيا (ريبورتاج) أجراه بشخصه يوم ٢ يونيو ١٩٤٨ أثناء حرب فلسطين، بصفته المحرر العسكرى لجريدة أخبار اليوم، مع اليوزباشى (النقيب) جلال حسن ندا قائد السرية التى كانت تحتل مبنى

مركز البوليس القديم فى عراق سويدان وتدافع عنه، ليكون هذا اللقاء بقدرة قادر مع الصاغ (الرائد) جمال عبد الناصر فى عراق المنشية بقطاع الفالوجة، على الرغم من حقيقة دامغة تكفى لنسف هذا الادعاء من أساسه، وهو أن الكتيبة السادسة التى كان عبد الناصر يشغل منصب أركان حربها كانت فى ذلك التوقيت فى قطاع (أسدود) وهى مدينة تقع فى شمال (المجدل) وبجوار ساحل البحر المتوسط، وتقع عراق المنشية إلى الشرق منها وعلى مسافة لا تقل عن ٥٠ كيلو مترا.

وبالاضافة إلى ذلك لم يتم تحرك هذه الكتيبة إلى قطاع الفالوجة - عراق المنشية - إلا بعد أكثر من ثلاثة شهور من موعد إجراء التحقيق الصحفى (الريبورتاج) الذى أجرى يوم ٢ يونيو ١٩٤٨، وتؤيد هذه الحقيقة يوميات المقدم جمال عبد الناصر نفسه عن حرب فلسطين فقد ورد فى الصفحتين ٣٤٦، ٣٤٧ ما يلى:

«فى صباح الخميس ٩ سبتمبر دعينا إلى مؤتمر فى رئاسة القوات (بالمجدل) وهناك علمنا أن كتيبتنا سوف تتسلم خطا جديدا بين عراق المنشية وبيت جبرين.

وسبقت كتيبتى إلى الخط الجديد، وبدأت سرايانا تصل إلى مواقعها واحدة بعد أخرى، وبدأت استكشف المنطقة حولى لكى أعرف أين أنا، وبالتالى لكى أستعد إذا جاء العدو.

وكانت عراق المنشية قرية صغيرة تضيق بمن فيها من سكان ومن لاجئين.

وكانت على الطريق الرئيسى الذى يفصل الشمال عن النقب الجنوبى ويمتد من المجدل حتى الخليل».

وبنفس الإصرار الذى حرص عليه هيكل لإثبات واقعة لقائه المزعوم مع عبد الناصر فى عراق المنشية كان إصرار المقدم الراحل جلال ندا على تكذيب

أحاديث هيكل وإبراز الأدلة التى تثبت صدق أحاديثه هو، وفى مجلة الدستور اللبنانية الصادرة في ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ كتب جلال مقالا مطولا تحت عنوان (مغالطات تاريخية فى مقال هيكل .. هيكل تعرف على عبد الناصر عام ١٩٥٢ وليس عام ١٩٤٨) وقد ورد ضمن مقاله ما يلى:

«من مفكرتى عام ١٩٤٨ وتحت يوم ٢ يونيو سجلت: فى تمام الساعة الرابعة حضر هيكل والمصور محمد يوسف لعمل ريبورتاج (تحقيق صحفى) لجريدة أخبار اليوم وسمحت لهما بالدخول وقابلتهما وأنا فى حالة يرثى لها، إذ كانت القوات المصرية قد خسرت معركة (نجبا) فى ذلك اليوم.

وكانت المعركة تدار من قسم البوليس الذى أتولى قيادته، وكنت متعبا جدا من سياسة صحافتنا الإعلامية وقلت له: إن الصحافة تساهم بقسط وافر فى تشويه حقيقة التاريخ وتزييف نتائج المعارك، لدرجة أن الشعب اعتقد أننا قد قاربنا على الانتهاء من عمليات فلسطين».

وحرصا من جلال ندا على إيجاد دليل واضح يقنع القراء بصدق حديثه سجل فى المقال المذكور الذى كتبه فى مجلة الدستور اللبنانية جزءا مهما من التحقيق الصحفى الذى نشر بجريدة أخبار اليوم العدد رقم ١٨٧ بتاريخ ٥ يونيو ١٩٤٨ أى بعد ثلاثة أيام فقط من واقعة اللقاء تحت عنوان (أخبار اليوم كانت هناك فى الصف الأول فى ميدان القتال) وكان الكاتب هو هيكل وقد تضمن التحقيق ما يلى:

«يفتح أحد الجنود أمامك ثغرة فى الأسلاك الشائكة تزحف منها إلى الحصن المنيع ويرمقك الجنود الذين يحرسون بابه المصفح بنظرة استطلاع، ثم يأتيك ضابط القسم اليوزباشى جلال حسن (الاسم الثلاثى هو جلال حسن ندا) لتسمع منه نبأ المعركة – كل ما حوله فى الحصن يشرح المعركة أوضح ألف مرة مما تستطيع الكلمات، الحصن مغلق إلا من الفتحات التى تطل منها فوهات المدافع، وعلى الضوء الضعيف الذى يتسلل من هذه الفتحات منزلقا على فوهات المدافع

تستطيع أن ترى الوجوه العابسة الصارمة تروح وتجيء تحمل الذخيرة وتعطى الأوامر وتحدد الاتجاهات وتطلق النيران، ومن هنا نراقبهم ونصليهم نارا حامية ونبلغ المدفعية هناك كيف تقع قنابلها لتحكم التصويب.. إلخ».

ويستطرد المقدم جلال ندا قائلا:

«من هنا يتضح أن هيكل أورد الوقائع التى تتعلق بى ونسبها إلى عبد الناصر، فأنا الضابط الوحيد فى فلسطين ما بين غزة وبيت جبرين الذى كان يحتل مبنى قسم البوليس ويدافع عنه وهو مركز عراق سويدان حتى إنه أصبح لا يذكر اسم جلال ندا إلا ويقرن ببطل عراق سويدان».

أحدث مزاعم هيكل عن لقاء عراق المنشية

أ) من الواضح أن هيكل كان يتعمد فى أحاديثه ومقالاته، وخاصة التحقيق الصحفى الذى أجراه فى حرب فلسطين تجنب كتابة أى تواريخ أو ذكر أسماء لأشخاص كانوا برفقته يمكن التعويل على شهاداتهم، وذلك حتى يمكنه التحدث بحرية مستخدما خياله الخصب وأسلوبه الشيق فى حبك رواياته وقصصه المسلية.

ولكن جلال ندا كان على عكس هيكل فى هذه الطريقة، فقد قال إن هيكل حينما حضر إلى قسم البوليس بعراق سويدان كان برفقته محمد يوسف (كبير مصورى أخبار اليوم) وهو أمر طبيعى، إذ كيف يمكن عمل ريبورتاج عن مواضيع تتعلق بالحرب دون وجود مصور ماهر برفقة هيكل المحرر العسكرى بجريدة أخبار اليوم.

ولكن الأستاذ هيكل فاجأنا بعد طول هذه السنين التى تزيد عن نصف قرن بكتابة معلومة حديثة وعجيبة فى الصفحتين ٥٠٦ و ٥٠٧ من كتابه الأخير (سقوط نظام) فقد قال: إنه عندما كان قادما من مقر قيادة أحمد عبد العزيز فى بيت لحم قاصدا (المجدل) أمر أحمد عبد العزيز أحد ضباطه وهو الصاغ (الرائد) حسن فهمى عبد المجيد (سفير مصر فى المغرب فيما بعد)

ليصحبه فى رحلته إلى المجدل، على أن يعود معه بعد انتهاء لقائه مع اللواء أحمد المواوى القائد العام للقوات المصرية فى فلسطين إلى بيت لحم.

وقد أدهشنى أن هذا الضابط برغم أهميته بالنسبة لهذه المهمة وقدم رتبته لم يأت له ذكر بتاتا فى كل أحاديث هيكل ومقالاته الماضية، كذلك فإن جلال ندا الحريص على تدوين كل التفاصيل بدقة لم يشر إطلاقا فى مقالاته إلى وجود زميل له برتبة الرائد كان برفقة حسنين هيكل عند لقائه معه فى مركز البوليس بعراق سويدان، ولكن دهشتى زالت عندما تأكدت أن الرائد (السفير فيما بعد) حسن فهمى عبد المجيد توفى إلى رحمة الله فى مارس ١٩٩٦ أى قبل صدور كتاب سقوط نظام بعدة أعوام.

ب) حاول هيكل كعادته فى مثل هذه المواقف استعراض معلوماته العسكرية، فذكر فى الصفحتين ٥٠٦ و ٥٠٧ من كتاب سقوط نظام ما يلى بالنص:

«سيارتنا توقفت فى عراق المنشية لأن معركة كانت تدور بين المواقع المصرية هناك وبين قوات إسرائيلية خرجت من مستعمرة (نجبا)، وكانت (نجبا) مقرا لقيادة البريجادير (ييجال يادين) الذى أصبح فيما بعد نائبا لرئيس وزراء إسرائيل ووزيرا للخارجية، وتوقفنا عن السير حتى انفتح الطريق.

وعرفت من أحد الضباط أن نتيجة المعركة كانت طيبة وأن المدرعات التى خرجت من (نجبا) لتقطع طريق النقب الشمالى تراجعت إلى المستعمرة فى حماية طلقات من قذائف المورتار غطت الانسحاب، وما زالت تواصل تمشيط المنطقة حتى الآن، وعرفت أن قائد المعركة على الناحية المصرية ضابط شاب برتبة صاغ اسمه جمال عبد الناصر، وطلبت مقابلته وكان على وشك أن ينام فى مقر قيادة الكتيبة السادسة المشاة (وكانت من قبل قسم بوليس بنته سلطة الانتداب البريطانية فى فلسطين مع عشرات غيره) وحين ذهبت ومعى حسن فهمى عبد المجيد إلى حيث كان الصاغ جمال عبد الناصر

حسين وجدته يرتب لنفسه فراشا ينام عليه فى بدروم مركز البوليس القديم » .

ومما يؤسف له أن كل هذه الفقرات الطويلة التى دونها هيكل فى كتابه عن وصوله بسيارته إلى عراق المنشية وعن معركة (نجبا) لا أساس لها من الصحة، وليست سوى قصة خيالية كتبها مؤلف روائى ماهر ولا ينقصها سوى كاتب سيناريو جيد ومخرج سينمائى بارع لتحويلها إلى فيلم سينمائى ناجح وإليك الأسباب :

١- فى يوم ٢ يونيو ١٩٤٨ لم تقع أية معركة أو حتى اشتباكات بين قوات مصرية وإسرائيلية فى قطاع الفالوجة - عراق المنشية - لسبب بسيط وهو أنه حتى ذلك التاريخ لم تكن هناك أية قوات مصرية وصلت بعد إلى هذا القطاع، أما الكتيبة السادسة مشاة التى كان عبد الناصر أركان حربها فقد كانت وقتئذ فى مواقعها الدفاعية فى أسدود بجوار الساحل وعلى بعد حوالى ٥٠ كيلو مترا غرب عراق المنشية .

٢- من الناحية الجغرافية لم تكن المستعمرة الإسرائيلية التى تهدد أية قوات مصرية تحتل عراق المنشية هى مستعمرة (نجبا) ، إذ إنها تقع فى الغرب شمال عراق سويدان أما المستعمرة القريبة من عراق المنشية والتى كانت تهددها بالفعل فهى مستعمرة (جات) .

٣- معركة (نجبا) التى أوردها هيكل فى قصته حدثت فى قطاع آخر بعيدا عن عراق المنشية وهو قطاع المجدل - عراق سويدان -، ولم تكن كما روى هيكل نتيجة لخروج مدرعات إسرائيلية من (نجبا) لمهاجمة مواقع مصرية وإن هذه المدرعات - كما قال هيكل - تراجعت إلى المستعمرة بعد هزيمتها فى حماية طلقات من قذائف المورتار (يقصد طلقات الهاون) ، والحقيقة أن المعركة كانت هجوما قامت به الكتيبة الأولى مشاة بقيادة العقيد السيد طه (قائد قطاع الفالوجة - عراق المنشية فيما بعد والذى اشتهر باسم **الضبع الأسود**) وتحت قيادته بعض الوحدات المعاونة على مستعمرة نجبا لاحتلالها

بأمر من اللواء أحمد محمد المواوى قائد القوات المصرية فى فلسطين، واستمرت المعركة يومى ١ ، ٢ يونيو ١٩٤٨ ونتيجة لشدة وطأة نيران المستعمرة وقوة تحصيناتها أصدر قائد الكتيبة الأولى مشاة أمره بالانسحاب من المستعمرة قبل ظهر يوم ٢ يونيو.

وهذا يعنى أن الكتيبة السادسة مشاة التى كان عبد الناصر أركان حربها لم يكن لها أى دور فى هذه المعركة، إذ إنها كانت وقتئذ فى مواقعها الدفاعية فى أسدود بعيدة كل البعد عن ساحة هذه المعركة.

٤- البريجادير ييجال يادين الذى ذكر هيكل أن مقر قيادته كان فى (نجبا) وأنه هو الذى أصبح فيما بعد نائبا لرئيس وزراء إسرائيل ووزيرا للخارجية، كلها عبارات خاطئة، فإن يادين خلال حرب فلسطين كان رئيسا للعمليات برئاسة الأركان العامة الإسرائيلية وكان مقر عمله فى تل أبيب، وتولى فيما بعد منصب رئيس الأركان العامة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥١، أما الذى تولى منصب نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزيرا للخارجية فهو ييجال آلون وكان ذلك فى حكومة جولدا مائير، وكان آلون خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨ يتولى قيادة الجبهة الجنوبية الإسرائيلية المواجهة للجبهة المصرية.

٥- قال هيكل إنه أثناء وجوده في عراق المنشية وبعد انتهاء المعركة (الوهمية) التى دارت طلب مقابلة عبد الناصر الذى كان على وشك أن ينام فى مقر قيادة الكتيبة السادسة مشاة، وكان هذا المقر من قبل قسم بوليس بنته سلطات الانتداب البريطانية، وعلى الرغم من بعد هذه العبارة عن الحقيقة، نظرا لأن الكتيبة السادسة مشاة التى كان عبد الناصر أركان حربها كانت فى أسدود كما سبق أن أوضحنا، ولكنها تثبت بلا أى شك أو جدال أن التحقيق الصحفى الذى أجراه هيكل كان بالفعل مع جلال حسن ندا، وفى قسم البوليس القديم فى عراق سويدان، لأن هذا القسم لم يكن له وجود بالمرة فى عراق المنشية، وكان هو قسم البوليس الوحيد الموجود بين غزة وبيت جبرين، كما أكد ذلك جلال ندا وكان يطلق عليه أيضا اسم الحصن.

اعتراف لحسنين هيكل ينفى كل مزاعمه:

فى عدد أغسطس عام ٢٠٠٤ من مجلة الشباب وفي المقال رقم ٧ من المسلسل الذى يكتبه الأستاذ صلاح منتصر تحت عنوان (قراءة في تاريخ محمد حسنين هيكل - كيف دخل إلى عقل وقلب عبد الناصر) كتب الأستاذ صلاح منتصر فى الصفحة ٤٠ تحت عنوان (أول مقال عن عبد الناصر) ما يلى: فى العدد ٩٣١ من آخر ساعة بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٥٢، بعد شهر واحد من ثورة يوليو كتب هيكل تحقيقا صحفيا على صفحتين تحت عنوان: (من هم ضباط قيادة محمد نجيب) واستطرد صلاح منتصر قائلا:

كان قادة الحركة قد ألزموا أنفسهم حتى ذلك الوقت بعدم إعلان صورهم وأسمائهم مكتفين بمنح محمد نجيب كل الأضواء، وكتب هيكل أيضا دون أن يوقع اسمه ولكن الأسلوب يكشف صاحبه أن بين الحفاظ على حق الضباط فى منع ذكر أسمائهم وحق الرأى العام فى أن يعرف عنهم، فإنه اختار أن يرسم لسبعة منهم صورة كلامية وكانت أول صورة تحمل رقم واحد لشخصية كتب عنوانا لها:

(السكون الذى ترقد تحته عاصفة) وتحت هذا العنوان جاء أسلوب هيكل يعلن عن كاتبه، وكان ضمن ما تضمنه مقال هيكل عن شخصية عبد الناصر ما يلى:

« سمعت عنه قبل أن ألقاه كانوا يتحدثون عنه فى الفالوجة المحصورة كما يتحدثون عن الخرافات والجن والعمالقة، كان جريئا إلى أبعد حدود الجرأة، وفى نفس الوقت هادئا إلى أبعد حدود الهدوء وكان كل زملائه يحبونه، واشتهر بينهم باسم تدليل كانوا يطلقونه عليه (الاسم الذى يقصده هيكل هو: جيمى) وكان كثيرون فى الفالوجة يحبون الاستماع إليه، ثم استطرد هيكل قائلا:

ثم التقيت به لأول مرة (أخطر اعتراف من هيكل حين كان وقتئذ يكتب الحقائق) وكان اللقاء فى بيت اللواء محمد نجيب قبل أربعة أيام من حركة القوات المسلحة وكان يبدو أبعد بكثير عن كل ما سمعته عنه كان يرتدى قميصا

أبيض وبنطلونا رمادى اللون وبدا كأنه شاب عادى لولا الشيب الكثير الذى ملأ شعر رأسه، وكنت قبل أن يدخل هو إلى بيت اللواء محمد نجيب جالسا مع اللواء نتحدث عن موضوع الساعة فى ذلك الوقت وهو حل مجلس إدارة نادى الضباط، وحين دخل هو واصلنا الحديث فى نفس الموضوع وكان هو ساكتا لا يتكلم».

ومن الواضح أن الأستاذ هيكل كان يكتب فى ذلك المقال (بعد شهر واحد من قيام الثورة) الأحداث الحقيقية التى جرت دون تحريف أو اختلاق، فلم يكن قد فكر بعد فى ذلك التوقيت فى كيفية ادعائه لأدوار قام بها على غير الحقيقة.

وبعد اعترافه الخطير بأن لقائه مع عبد الناصر فى منزل محمد نجيب قبل أربعة أيام من حركة القوات المسلحة كان لأول مرة، فبالتالى يصبح كل ما قاله المقدم جلال ندا بشأن التحقيق الصحفى الذى أجراه هيكل معه فى عراق سويدان صحيحا مائة فى المائة، وكل ما قاله هيكل عن لقائه مع عبد الناصر فى عراق المنشية يعد ضربا من الخيال أو نوعا من أحلام اليقظة.

قصة اللقاءين الثانى والثالث

على الرغم من اعتراف هيكل بأن لقاءه الأول مع عبد الناصر كان فى منزل محمد نجيب قبل أربعة أيام من قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (بحساب الأيام يكون موعد اللقاء الذى حدده هو يوم ١٩ يوليو) وعلى الرغم من أن العبارة التى وردت في مقاله بآخر ساعة وهى (كان يبدو أبعد بكثير عن كل ما سمعته عنه) تثبت تماما أنه سمع عن عبد الناصر فقط دون أن يراه قبل هذا اللقاء الأمر الذى كان يستوجب عدم اهتمامى بما زعمه عن قصة اللقاءين الثانى والثالث، فإننى آثرت الكتابة عنهما بإيجاز حتى يطلع القراء على كل ما ادعاه هيكل حول هذا الموضوع.

● **اللقاء الثانى**: ورد فى الصفحتين ٥٠٧ و ٥٠٨ من كتاب هيكل (سقوط نظام) قصة اللقاء الثانى مع عبد الناصر الذى جرى فى مكتب هيكل بأخبار اليوم عام ١٩٥١، فقد زعم هيكل أن عبد الناصر حضر إليه ليستعير منه كتاب (إيران فوق بركان) وحول هذا الموضوع كتب هيكل ما يلى بالنص:

« وسألنى إذا كان يستطيع استعارة نسخة منه وهو يتعهد بإعادتها، وقال إن الكتاب غالى الثمن يباع بعشرة قروش، وذلك مبلغ لا يستطيع مواطن عادى أن يخصصه لشراء كتاب، وطلب نسخة من الكتاب قدمتها هدية له » .

ولست أجد حاجة للتعليق على هذه العبارات العجيبة التى قالها هيكل وأفضل أن أترك هذه المهمة لذكاء القراء .

● **اللقاء الثالث**: ورد فى الصفحة ٥٠٩ من كتاب هيكل (سقوط نظام) قصة اللقاء الثالث الذى زعم هيكل أنه لم يكن لقاء بالمعنى الحقيقى لأنه وقع مصادفة عابرة لم تستغرق أكثر من دقائق، وكان ذلك فى المساء المبكر من يوم حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) على رصيف شارع فؤاد الأول (٢٦ يوليو الآن) أمام محلات شيكوريل وهى لا تزال مشتعلة ببقايا لهب .

وكان جمال قادما من ناحية حديقة الأزبكية، وكان هيكل قادما من الاتجاه العكسى، وسأله جمال بصوت مشحون بما يعنى القلق ما هذا الذى نراه أمامنا ومن المسئول عنه؟ وكتب هيكل أنه لا يتذكر بم رد عليه ولم يكن الظرف يسمح باستفاضة ومضى كل منهما إلى سبيله .

وفى الواقع أن قصة وجود عبد الناصر فى المساء المبكر من يوم حريق القاهرة فى شارع فؤاد الأول (٢٦ يوليو حاليا) أمام محل شيكوريل، الذى كان لا يزال مشتعلا ببقايا الحريق أمر يدعو إلى الدهشة والغرابة، فقد كان عبد الناصر حتى حوالى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر موجودا مع عدد كبير من زملائه ومنهم كاتب هذه السطور فى مأدبة الغداء، التى أقامها الملك السابق فاروق ودعا إليها ستمائة من ضباط الجيش والبوليس، احتفالا بسبوع ولى العهد الأمير أحمد فؤاد، وقد غادرنا جميعا قصر عابدين فى الوقت الذى كانت فيه الحرائق مشتعلة فى أحياء عديدة بالقاهرة، وخاصة منطقة وسط البلد التى يتوسطها شارع فؤاد الأول، والتى أصبحت كتلة من النيران والخراب، فما الذى دفع عبد الناصر بعد وصوله إلى منزله فى منشية البكرى حوالى منتصف الساعة الخامسة

مساء إلى العودة مرة أخرى إلى وسط البلد وشارع فؤاد الأول بالذات، وقد شاهد بعينيه مثل كل زملائه مدى ما أصاب هذه المنطقة من دمار وخراب، ومدى خطورة التجول فى شوارعها التى خلت تماما من الناس، ولم يكن عبد الناصر ضمن ضباط اللواء السادس مشاة الذى تم إنزاله إلى شوارع القاهرة قبيل الغروب، وتم توزيع وحداته على المرافق الحيوية والأماكن المهمة، واتخذت قيادته من حديقة الأزبكية مركزا لها، فقد كان عبد الناصر وقتئذ مدرسا بكلية أركان الحرب ولا علاقة له بالطبع بمهمة اللواء السادس مشاة.

ثانيا: الأخطاء التاريخية التى وردت تحت عنوان (٥ ليال طوال) فى كتاب سقوط نظام:

١- لا شك فى أن مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى نشر بالعدد رقم ٩٣١ من مجلة آخر ساعة والذى صدر فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٢، أى بعد شهر واحد من قيام ثورة ٢٣ يوليو يعد حدا فارقا بين الحق والباطل، وبين الصدق والكذب، كما يعتبر مرجعا صادقا أمينا للكثير من الوقائع والأحداث التى أحاطتها شبهات التزييف وعمليات التزوير فيما بعد.

وفى الواقع أن الأستاذ هيكل لم يكن فى إمكانه فى ذلك الوقت وفى وجود المقدم جمال عبد الناصر صانع الثورة ورفاقه الشجعان من ثوار ٢٣ يوليو على قيد الحياة أن يلوى الحقائق، أو يختلق الأحداث، أو يسجل على غير الحقيقة حوارات مطولة وهمية مع عبد الناصر ملأ بها فى كتابه الأخير عشرات الصفحات، أو يطيح بشخصيات كانت لها أدوار حقيقية فى الأحداث ليخرجها بقدرة قادر من سجلات التاريخ، أو يدخل فى التاريخ شخصيات لا علاقة لها بأى وقائع أو أحداث، ويخلع عليها مناصب كبيرة لم تتقلدها ويسند إليها عبارات لم تقلها فى حياتها، ويفعل كل ذلك فى سبيل إنجاز هدف وحيد عقد العزم على ضرورة تحقيقة بأية وسيلة من الوسائل وهو أن ينتزع لنفسه دورا أساسيا فى ملحمة ثورة ٢٣ يوليو المجيدة.

لقد قام هيكل فى كتابه الأخير بتأليف سيناريو رائع للأحداث

التـى لـم تقع مـلأه بالشخصيـات والتحركـات والحـوارات الـزائفـة، ودعـم هذا السيناريو الذى اخترعـه برواية العـديد من التـفـصيـلات الدقـيـقـة، والحكايات والقصص المسلية، والطرائف المبهجة بأسلوبه الشيق حتى يلبسه ثوب الحقيقـة ويفعل كل ذلك وهو آمن وهادئ البال، لا يخشى أن يكشفه أحد أو يكذبه إنسان، فأغلب شخصيات السيناريو سواء التى قذف بها إلى خارج التاريخ أو التى أدخلها فى سجلاته دون وجه حق قد انتقلوا إلى رحاب الله، ولا أحد فى اعتقاده يستطيع أن يكتشف حقيقة السيناريو الذى ألفه وأخرجه بمهارة وإتقان يحسد عليهما، وكيف يمكن لأحد أن يطعن أو يعترض على ما كتبه كاتب عملاق فى مكانة الأستاذ هيكل وبعد مضى ما يزيد عن نصف قرن على ما يرويه من وقائع وأحداث تاهت معظم أدلتها وزال من الوجود أغلب شهودها.

وعلى الرغم من كل هذه العوامل والظروف المثبطة للهمم والداعية إلى التقاعس والانكماش واليأس وأفضلية السكوت درءا للمتاعب ونأيا عن المشاكل التى سوف يواجهها كل من يريد التصدى لهذا العبث والتشويه فى ثورة ٢٣ يوليو، فقد آليت على نفسى أن أتصدى وحدى بعون الله – سبحانه وتعالى – لهذا الزيف دون خشية أو خوف معتمدا على ما اكتسبته طوال السنوات الماضية من ثقة القراء الذين عاهدتهم منذ أن بدأت الكتابة، على ألا أكتب إلا الصدق ولا أقول غير الحق، بل أعلن أننى على أتم الاستعداد لمواجهة الأستاذ هيكل على رؤوس الأشهاد بما لدى من أدلة دامغة وبراهين قاطعة، وليس لى أى مطمع أتطلع إليه أو شخصية أو جهة أطمع أن أكتسب رضاها، فلم يعد فى العمر بقية، وليس أمامى إلا أن أتمثل بقوله –سبحانه تعالى –: ﴿ **فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ** ﴾ (سورة الرعد الآية: ١٧).

ماذا قال هيكل عن لقائه الأول مع عبد الناصر؟

« ثم التقيت به لأول مرة وكان اللقاء فى بيت اللواء محمد نجيب قبل أربعة أيام من حركة القوات المسلحة، وكان يبدو أبعد بكثير عن كل ما

سمعته عنه، كان يرتدى قميصا أبيض وبنطلونا رمادى اللون وبدا كأنه شاب عادى لولا الشيب الكثير الذى ملأ شعر رأسه، وكنت قبل أن يدخل هو إلى بيت اللواء محمد نجيب جالسا مع اللواء نتحدث عن موضوع الساعة فى ذلك الوقت وهو حل مجلس إدارة نادى الضباط، وحين دخل هو واصلنا الحديث فى نفس الموضوع، وكان هو ساكنا لا يتكلم وقلت له: ماذا هل ستتركون المسألة هذه المرة تمضى؟ وقال فى هدوء: ماذا نفعل؟ قلت: افعلوا أى شىء ولكن لا يمكن أن تمضى المسألة هكذا، وقال فى بساطة: هذا رأيك؟ قلت فى عصبية: وهل لك أنت رأى سواه، قال وهو يبتسم: لا وإنما المهم أن تقولوا لنا ماذا نفعل، ثم التقيت به للمرة الثانية فى الساعة الرابعة من فجر ٢٣ يوليو، كانت الحركة قد فرغت منذ أقل من دقائق وكانت رئاسة الجيش تعيش جو غريب».

ومن قراءتنا لما كتبه الأستاذ هيكل فى مقاله المذكور بمجلة آخر ساعة تتضح لنا حقيقتان مؤكدتان:

الأولى: إن أول مرة التقى فيها هيكل مع عبد الناصر كانت فى بيت اللواء محمد نجيب بحى الزيتون يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ وليس يوم ١٨ يوليو كما كتب هيكل فى كتابه تحت عنوان (لقاء أقدار فى بيت محمد نجيب)، وقد ترتب على هذا الخطأ أن أضحت الأحداث التالية لهذا اللقاء مبكرة يوما كاملا عن موعدها.

ومن الغريب أن يحدث هذا الخطأ الذى تسبب فى أخطاء كثيرة من بعده، على الرغم من أن هيكل كتب فى الصفحة ٤٩٩ من كتابه تحت عنوان (تمهيد قبل رواية قصة حافلة) ما يلى:

«إننى أروى ما عندى فى مساحة ما رأيت بعينى أو عرفت عن ثقة أو تابعت إلى آخر الرحلة وفى ذلك لا أركن إلى ما تستطيع الذاكرة أن تستدعيه وإنما إلى أوراقى المكتوبة في أوانها تستعيد الوقائع كما جرت إيقاعا ونبضا وحسا».

ولو كانت هذه المقولة صحيحة فإن ذلك يعنى أن هيكل كان يعلم التاريخ الصحيح للمقابلة التى جرت فى بيت اللواء محمد نجيب وأنه يوم ١٩ يوليو وليس يوم ١٨ يوليو ١٩٥٢، ومع ذلك بدله مع سبق الإصرار والتعمد لغرض فى نفسه بلا شك، وسوف نوضح للقراء السر فى هذه التبديلات والتغييرات التى يجريها هيكل فى التواريخ خلال دراستنا التالية.

الثانية: أن هيكل فى لقائه القصير مع عبد الناصر يوم ١٩ يوليو فى بيت محمد نجيب والذى لم يستمر ١٥ دقيقة على أكثر تقدير لم يتيسر له الالتقاء معه مرة أخرى كما ورد فى كتابه إلا بعد أربعة أيام، وكان ذلك فى الساعة الرابعة صباحا يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مقر رئاسة الجيش بكوبرى القبة بعد سقوطه فى أيدى الثوار.

(شاهدت هذه الواقعة بنفسى عندما جاء إلى مبنى رئاسة الجيش قرب الفجر المقدم متقاعد جلال ندا وبرفقته هيكل وقد حضرا عن جريدة أخبار اليوم، كما شاهدت أيضا بعض الصحفيين والمصورين الحاضرين عن صحف أخرى وكانوا جميعا قد هرعوا إلى رئاسة الجيش التى أصبحت مركزا لأحداث الحركة التى قام بها الجيش للحصول على المعلومات لتزويد صحفهم بها).

وبعد تسجيلنا لهاتين الحقيقتين يصبح ما زعمه هيكل عن لقاءاته وحواراته واتصالاته مع عبد الناصر فى تلك الفترة الحرجة (**من ١٩ إلى ٢٢ يوليو**) نوعا من الوهم وضربا من الخيال، وكيف يمكن تصديق ما ادعاه هيكل عن ذلك الاهتمام والانشغال الشديدين لجمال عبد الناصر بصحفى قابله مصادفة عند محمد نجيب، ولم يمكث معه أكثر من دقائق معدودة، ويعلم أنه يعمل فى صحيفة من المعروف أنها صحيفة السراى فى ذلك الوقت، ومع ذلك لا يكف عبد الناصر عن حواراته معه، وزيارته عدة مرات فى منزله، ومطاردته فى التليفون بشخصه أو بواسطة أحد أعوانه، وتوجيه

أسئلة لهيكل خلال الحوارات والزيارات واضحة الدلالة على أن عبد الناصر مشترك بلا شك في حركة انقلابية ضد النظام، وأنه يريد أن يطمئن من هيكل العالم ببواطن الأمور على أن الإنجليز لن يتدخلوا ضد هذه الحركة، وكيف يجد عبد الناصر الوقت للانشغال بهيكل بهذا الشكل بينما هو مثقل في هذه الفترة الحاسمة من التأهب والاستعداد للقيام بالحركة بواجبات تنوء بحملها الجبال، وأن تحدث مثل هذه الحركات والاتصالات شبه اليومية من عبد الناصر المعروف بشدة حذره وكتمانه واتزانه وفي وقت يعلم فيه أن اسمه بات معروفا للسلطات، وأن أجهزة الأمن في مصر من بوليس سياسي ومباحث ومخابرات قد فرضت عليه بلا شك رقابة صارمة، وأنها تتعقب كل خطواته وسكناته، وأن من يقرأ ما كتبه هيكل في كتابه عن اتصالات وتصرفات عبد الناصر معه في هذه الفترة -كما سنوضح فيما بعد- لابد أن يظن أن هيكل كان أحد القادة البارزين من الضباط الأحرار، وأنه وفقا لخطة العمليات سوف يشترك في حركة الجيش في ٢٣ يوليو على رأس إحدى الوحدات.

وقد فكرت بعد أن تأكدت من أقوال الشهود التي في حوزتي والتي نشرت في الصحف منذ سنوات طويلة ولا يمكن الطعن في صحتها، ومن ضمنها ما كتبه هيكل نفسه في مقاله المشار إليه في مجلة آخر ساعة أن أستبعد عرض هذه الموضوعات التي هي من نسج الخيال على القراء، حرصا على عدم إضاعة وقتهم سدى في قراءة موضوعات وهمية ليس لها سند من الواقع، ولكني مع ذلك فضلت أن أعرض على القراء بعض نماذج منتقاة من هذه الموضوعات ليروا بأنفسهم مدى الزيف والتناقضات والمغالطات التي اشتملتها، علما بأنني لن أتعرض إلا للموضوعات الخاصة بالنواحي العسكرية، أو بأحداث ثورة ٢٣ يوليو فحسب، وليس لي علاقة بأية نواح سياسية.

أخطاء فى موضوع (لقاء أقدار فى بيت محمد نجيب)

• أغفل هيكل عمدا ذكر اسم زميله الذى ذهب هو برفقته إلى منزل محمد نجيب وهو المقدم متقاعد جلال ندا أحد أبطال حرب فلسطين عام ١٩٤٨، والذى أحيل على التقاعد بسبب إصابته الجسيمة فى الحرب، والذى عين بعد ذلك محررا بجريدة أخبار اليوم، وقد اعتاد مصطفى أمين رئيس التحرير أن يرسل هيكل برفقة جلال ندا فى كل المهام الصحفية التى لها علاقة بالنواحى العسكرية، لتسهيل هذه المهام باعتباره ضابطا سابقا، فقد أرسله معه إلى قطاع غزة يوم ٢١ مايو ١٩٥١ لعمل تحقيق صحفى عن الإدارة المصرية بالقطاع، وكذا فى يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ إلى منزل محمد نجيب لمعرفة ما جرى فى مقابلته مع محمد هاشم باشا وزير الداخلية، كما بعث بهما معا فى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى مقر رئاسة الجيش للحصول على المعلومات العاجلة عن حركة الجيش، وبرغم ذلك فقد تعمد هيكل حذف اسم جلال ندا من كل المهام الصحفية التى رافقه فيها.

• من المعروف لكل الشهود والمؤرخين أن جلال ندا كان هو الذى تحدث مع محمد نجيب عند زيارته له مع هيكل فى بيته يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ عن القضية التى رفعها أمام مجلس الدولة، للطعن في قرار رئاسة الجيش بحل مجلس إدارة نادى الضباط.

وعندما سأله عبد الناصر عن رسوم القضية أصر برغم معارضة جلال على دفع هذه الرسوم، باعتبار أنه يجمع نقودا لهذا الغرض، مما استلفت نظر هيكل بحاسته الصحفية إلى أهمية هذا الضابط، فطلب من جلال نَدا أن يعرفه بعبد الناصر وتم التعارف بينهما بالفعل، وكانت هذه أول مرة يلتقى فيها هيكل مع عبد الناصر.

• من الواضح أن حسنين هيكل كان مصرا لسبب غير مفهوم على إخراج جلال ندا من سجل التاريخ برغم ما كان يربطهما معا من صداقة قديمة منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ وزمالتهما في العمل معا بجريدة أخبار اليوم وليس أدل على ذلك من الرسالتين اللتين بعث بهما هيكل إلى صديقه العزيز جلال

وكتبهما بخط يده وتوقيعه (الرسالتان تم نشرهما في ملحق الوثائق التابع لهذا الفصل مباشرة) وهما يعبران بوضوح عن مدى ما كان يشعر به هيكل من تقدير ووفاء لصديقه بطل فلسطين الجريح والخبير العسكرى جلال ندا -كما ورد في رسالتيه- ولكن اخراجه جلال ندا من التاريخ أثار مشكلة لدى هيكل فقد كان من الضرورى إثارة موضوع القضية التى سترفع أمام مجلس الدولة فى وجود عبد الناصر فى صالون محمد نجيب، حتى يتمكن من كتابة الحوار الطويل الخيالى الذى دار بينهما فى الصالون، والمسجل فى الصفحتين ٥١٠ و ٥١١ من الكتاب (وهو جزء من السيناريو المستحدث) برغم أن عبد الناصر وعبد الحكيم حضرا لمهمة عاجلة، وهى مقابلة محمد نجيب لإخطاره بموعد الثورة، ومدى استعداده الحقيقى لتولى قيادتها، وليس لديهما أى وقت للكلام أو للدردشة، فإن الزملاء فى لجنة القيادة فى انتظارهما على أحر من الجمر نظرا لخطورة الموضوع.

• تفتق ذهن هيكل عن الحل المناسب لمشكلة محو اسم جلال ندا من سجل التاريخ، وفى نفس الوقت إيجاد الوسيلة لإثارة موضوع رفع القضية أمام مجلس الدولة للطعن فى قرار حل مجلس إدارة نادى الضباط، وكان الحل الأمثل هو الإتيان باسم ضابط آخر ليكون بديلا لجلال ندا، بشرط أن يكون مناسبا للقيام بهذا الدور.

وكان الشخص الذى وقع الاختيار عليه هو اللواء الراحل محمود صبحى الذى كتب هيكل فى الصفحة ٥٠٥ (إنه كان قائدا للكلية الحربية ثم أحيل للتقاعد قبل شهور) وكتب فى الصفحة ٥٠٦ من الكتاب إنه كان قد التحق أثناء الخدمة منتسبا لكلية الحقوق وتخرج بالفعل فيها.

وانضم بعد إحالته للمعاش فورا إلى مكتب محاماة، وأن أول قضية يريد أن يشارك فيها هى الطعن أمام مجلس الدولة فى قرار حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش.

وهكذا أسند هيكل إلى اللواء محمود صبحى دورا مهما فى السيناريو المستحدث، فكتب فى الصفحة ٥٠٥ أن أول شخص وقع بصره عليه عندما

دخل صالون محمد نجيب كان اللواء محمود صبحى، على الرغم من أن كل المؤرخين والشهود منذ أكثر من نصف قرن لم يذكر أحد منهم مطلقا اسم محمود صبحى فى هذا الموقف بمن فيهم محمد نجيب صاحب البيت، بل وهيكل نفسه في مقاله المشار إليه بمجلة آخر ساعة، وفضلا عن ذلك فإن الضابط السابق حسن حافظ الذى كان يخدم برتبة نقيب في سلاح الحدود عندما كان اللواء محمد نجيب مديرا لهذا السلاح وكان كما قال عنه قائده (أصدق رجاله وأوفى أبنائه الضابط) ثم أصبح بعد إحالته على التقاعد عضوا بمجلس الشعب كتب مقالا نشرته جريدة الوفد في يوم ٥ أغسطس ١٩٨٩ سجل فيه كشاهد عيان وبدقة تامه أسماء الأشخاص الذين كانوا بصالون منزل اللواء محمد نجيب عندما قام بزيارته بعد ظهر يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ وقبل قدوم عبد الناصر وعبد الحكيم عامر مباشرة فقد ورد ضمن مقاله المذكور الذى تم نشر صورته في ملحق الوثائق التابع لهذا الفصل مباشرة ما يلى: «وأذكر أنه في يوم ١٩ يوليو عند توجهى للواء محمد نجيب في بيته وجدت بالصالون الصاغ جلال ندا المحرر بأخبار اليوم وأحد أبطال حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والذى أصيب بعجز كلى فى ساقه في الميدان وبصحبته الصحفى محمد حسنين هيكل المحرر الحربى لأخبار اليوم عام ١٩٤٨ وبجانبهم شخص يغلب عليه أنه من أصل سودانى عرفنى اللواء محمد نجيب بأنه الاستاذ أحمد المدثر والذى أصبح فيما بعد سكرتيرا خاصا للواء محمد نجيب رئيس مجلس الثورة».

وحاول المخرج الماهر هيكل أن يحرك شخصية اللواء الراحل محمود صبحى التى أتى بها من أعماق الظلام فجعله يسأل ويحاور محمد نجيب وهيكل وجمال عبد الناصر بقوة وإصرار وجعله يقول -كما ورد في صفحة ٥٠٥ من الكتاب- في إباء وشمم:

إن رأيى ما زال رفع قضية ضد قرار حل مجلس الإدارة أمام مجلس الدولة، لأنه لا يمكن السكوت على هذا القرار وحتى إذا أراد سعادة اللواء (يقصد محمد نجيب) أن يتنازل عن حقه فإن جموع الضباط لن تتنازل.

ويرد محمد نجيب قائلا: إنه لا يملك أن يتنازل لأنه حق مئات الضباط الذين انتخبوا المجلس.

وهيأ هيكل كل الترتيبات ليقوم البديل محمود صبحى بالدور الذى رسمه له في السيناريو، ونسى أن الحقيقة لابد أن تنكشف إن عاجلا أو آجلا لتهدم قصته من أساسها لسببين: أولهما أن اللواء محمود صبحى لم يكن عضوا بمجلس إدارة نادى الضباط الذى صدر القرار بحله في ١٦ يوليو ١٩٥٢ ولذا فإن وضعه يختلف تماما عن وضع المقدم متقاعد جلال ندا الذى كان عضوا منتخبا من الجمعية العمومية للضباط لمجلس إدارة النادى عن المحاربين القدماء مما كان يجعل له الحق في رفع قضية أمام مجلس الدولة باعتباره صاحب مصلحة في رفعها على عكس محمود صبحى الذى لم يكن له أية علاقة بموضوع قضية نادى الضباط فلا هو عضو في مجلس الإدارة المنحل ولا أحد فوضه من هذا المجلس لرفع هذه القضية أمام مجلس الدولة. أما السبب الثانى فيرجع إلى أن محمود صبحى الذى كان مديرا للكلية الحربية منذ ١٨ فبراير ١٩٤٧ لم يكن قد أحيل للتقاعد قبل شهور كما قال هيكل، فقد أحيل إلى الاستيداع عقب تركه منصب مدير الكلية الحربية فى ٩ ديسمبر ١٩٥٠ وعين وكيلا للقوات المرابطة فى ٣ ديسمبر ١٩٥١، وظل ضابطا فى الجيش العامل حتى قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وأحيل إلى التقاعد مع باقى لواءات الجيش الذين أحيلوا جميعا إلى التقاعد بعد قيام الثورة، وتم ذلك فى النشرة العسكرية التى صدرت فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، وهذا يعنى أنه لم يكن يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ وهو فى منزل محمد نجيب قد أحيل للتقاعد بعد ، ولم يكن قد انضم مباشرة إلى مكتب محاماة كما قال هيكل، لأنه كان لا يزال في الخدمة العسكرية، ولم يكن فى إمكانه بالطبع رفع قضية أو حتى التفكير في رفعها أمام مجلس الدولة ضد رئاسته، التى أصدرت القرار بحل مجلس إدارة نادى الضباط، وفضلا عن ذلك لم يكن اللواء محمود صبحى يفكر مطلقا فى دخول بيت محمد نجيب، فقد كان محسوبا من ضمن أعوان السراى بالجيش، وقد هوجم بشدة من أجل ذلك عدة مرات فى منشورات الضباط الأحرار وقد لمست بنفسى مدى كراهية وازدراء اللواء محمد نجيب له عندما كنت أركان حربه فى رئاسة سلاح المشاة.

٢- سيناريو (حوار فى الطريق العام)

كتب الأستاذ هيكل حوارا مطولا دار بينه وبين المقدم جمال عبد الناصر والرائد عبد الحكيم عامر إثر ركوبهما فى عربته (أوبل كابيتان سوداء) عقب خروجهما من بيت اللواء محمد نجيب الكائن فى حى الزيتون، وقد نشر هذا الحوار فى الصفحات من ٥١٢ إلى ٥١٧ فى كتابه سقوط نظام تحت عنوان (حوار فى الطريق العام) وفيما يلى موجز لهذا الموضوع :

خرج هيكل من بيت اللواء محمد نجيب وركب سيارته وفى الشارع الرئيسى المؤدى من الزيتون إلى القبة لمح عبد الناصر وعبد الحكيم عامر واقفين فى انتظار الأتوبيس، وسألهما إذا كان فى إمكانه أخذهما معه فى سيارته وأنه فى طريقه إلى وسط البلد، ورد عبد الناصر أنه يمكنهما الذهاب معه إلى باب الحديد (ميدان محطة مصر)، وصعد إلى المقعد المجاور وصعد عبد الحكيم إلى المقعد الخلفى، وأوضح عبد الناصر أن سيارته الصغيرة ماركة أوستن عند الميكانيكى وسوف يتسلمها منه صباح اليوم التالى.

وسمع هيكل صوت عبد الحكيم لأول مرة يسأله : هل تعتقد أن فكرة القضية التى يقترحها اللواء محمود صبحى يمكن أن تحل المشكلة؟

وتدخل عبد الناصر فى الحديث قائلا : إنها لن تحل شيئا، وإذا سمحت فإن الاقتراح الذى سمعناه من حضرتك عن قيام ألف ضابط بتسجيل أسمائهم في دفتر التشريفات اقتراح يصعب تنفيذه، ورد هيكل على الفور بأنه لا يرى وجه الصعوبة التى يشير إليها لأن الظروف تقتضى إجراء يسمع له دوى.

ولم يقتنع عبد الناصر وقال : إنهم (يقصد السلطة) سوف يبذلون كل جهودهم فى محاصرة أى فعل ويتعاملون مع الحدث باعتباره تمردا، وقال هيكل بشىء من نفاد الصبر : لنفرض أنهم اعتبروه تمردا فلست أظنهم قادرين على المخاطرة بإجراءات عنيفة، سجلوا موقفا وليكن ما يكون. وبعد فترة صمت قال عبد الناصر :

أنتم المدنيون سهل أن تقولوا تمردا، أما فى العسكرية فالموضوع مختلف وأى مظاهرة سوف تعتبر تمردا أى عصيانا أليس ذلك ما حدث من عرابى ورفاقه، ثم يتدخل الإنجليز كما تدخلوا سنة ١٨٨٢ والنتيجة أن الجيش يتحمل على شرفه مصيبة احتلال عسكرى سافر للبلد مرة أخرى.

وقال هيكل:

إن الإنجليز لن يتدخلوا مهما حدث فى القاهرة، وسأله عبد الناصر فى استغراب:

وكيف تستطيع الجزم بهذه الطريقة القاطعة؟

وراح هيكل يرد عليه كما لو أنه يكتب خبرا أو تحليلا، وحدد له ستة أسباب تمنع الإنجليز من التدخل، وبعد أن انتهى هيكل من تحليله ظهر أن عبد الناصر كان شديد الدهشة إلى درجة الانبهار عما قاله هيكل وسأله: هل هذه كلها معلومات متاحة للصحفيين؟

وكان هيكل قد توقف بسيارته قبل دخول ميدان المحطة لتأمين فرصة نزول عبد الناصر وعبد الحكيم قبل الزحام. وبعد تردد سأل عبد الناصر هيكل بما معناه أنه لم يستوعب بالكامل ما قاله لأن (حضرته) تكلم بسرعة، والكلام مهم لأى ضابط أركان حرب بصرف النظر عن الأزمة الحالية. ثم سأل عبد الناصر هيكل مترددا عما إذا كان فى الإمكان الذهاب إلى أى مكان لتكملة الحديث، فدعاه هيكل للحضور إلى مكتبه. وقبل عبد الناصر وتحرك هيكل بسيارته، ولكن ظهر أن جمال لديه استدراكا فقد سأله: مكتبك فى أخبار اليوم؟ قال هيكل: نعم. قال جمال: هل نستطيع أن نذهب إلى أى مكان آخر؟ يقول الناس: إن أخبار اليوم هى جريدة السراى، وسأله هيكل: هل تحب أن تذهب إلى بيتى؟ وأبدى جمال ترحيبا ظاهرا وعلق هيكل على ذلك الحوار قائلا: لحظتها بتأثير ذلك الشعور الغريب الذى أحسست به ولم أتوقف لتحليله نظرت ناحية جمال عبد الناصر والتقت عيناى بعينيه ومضة،

وخيل لى إننى لمحت شعلة تيقظ وتحفز، ولم أجد ذلك مثيرا للشك من ضابط أركان حرب يقول إنه يهتم بالتفكير الاستراتيجى.

وبعد قراءة هذا الحوار المطول يحق لى أن أتساءل: هل يتخيل أحد أن هذا الحوار بتفاصيله الوافية وحبكته الدقيقة وحسن تسلسل فقراته ليس إلا موضوع إنشائى من تأليف وإخراج الأستاذ هيكل. ولن ألجأ فى إثبات ذلك إلى الدليل الحاسم الذى أشرنا إليه من قبل وهو اعتراف هيكل بأنه لم يلتق مع عبد الناصر بعد مغادرته بيت اللواء محمد نجيب إلا فجر ٢٣ يوليو بمقر رئاسة الجيش، فإن هناك أكثر من شاهد على أن موضوع حوار فى الطريق العام ما هو إلا واحد من الموضوعات التى يفبركها الأستاذ هيكل ليحقق عن طريقها الأهداف التى رسمها، وعلى ذلك فيمكن أن نؤكد عن ثقة أن الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل لا يروى التاريخ، وإنما هو يؤلف التاريخ. والفرق كبير بالطبع بين العبارتين.

شهادة حق عن حوار فى الطريق العام

فى حديثه للأستاذ صلاح منتصر رئيس تحرير مجلة أكتوبر الذى نشر بالعدد ٦٠٦ يوم ٥ يونيو ١٩٨٨ تحدث الأستاذ محمد حسنين هيكل عن واقعة لقائه بجمال عبد الناصر بمنزل اللواء محمد نجيب بحى الزيتون وقال ما يلى:

« ولكن أول مرة قابلته فيها بطريقة دقيقة (يقصد عبد الناصر) كان يوم ١٨ يوليو ١٩٥٢ قبل الثورة بأربعة أيام فى بيت محمد نجيب، وبعد خروجنا من عند محمد نجيب صحبته فى سيارتى إلى محطة مصر ويومها كنت أتكلم وشرحت كيف أن الإنجليز لن يتدخلوا إذا قامت ثورة أو حركة، ويبدو أن كلامى بشكل أو بآخر لقى استجابة عنده لأنه وجده منطقيا ».

وقد نفى عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة السابق فى حديثه للأستاذ صلاح منتصر الذى نشر بالعدد ٦١٠ يوم ٣ يوليو ١٩٨٨ حدوث الواقعة بالشكل الذى رواه الأستاذ هيكل وقال ما يلى بالنص:

«لتحقيق ذلك استقر رأينا على معرفة مدى استعداد محمد نجيب لتولى قيادة الحركة، فذهب إليه جمال وعبد الحكيم يوم ١٩ يوليو - وليس ١٨ يوليو كما ذكر الأستاذ هيكل - ولكنهما عادا إلينا وأبلغانا إنهما وجدا عنده الصحفى محمد حسنين هيكل والضابط جلال ندا وإنهما - عبد الناصر وعبد الحكيم - لم يتمكنا من مفاتحة نجيب بالأمر.

وروى لنا عبد الناصر أن هيكل سألهما عن رد فعل الجيش بعد إغلاق النادى وحل مجلس إدارته، فأجابه عبد الناصر وعبد الحكيم بأنهما لا يهتمان بمثل هذه الأمور وإنهما ذاهبان إلى السينما، وغادرا منزل محمد نجيب وركبا سيارة جمال (الأوستن) وعادا إلينا وقاما بإبلاغنا بالذى حدث لأننا كنا فى انتظار إجابة محمد نجيب».

كذلك فإن المقدم المتقاعد جلال ندا الذى كان هو والأستاذ هيكل قد كلفهما الأستاذ مصطفى أمين رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم بالذهاب إلى منزل اللواء محمد نجيب يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ لسؤاله عما تم فى مقابلته مع محمد هاشم باشا وزير الداخلية فى اليوم السابق، ورد ضمن مقاله الذى نشره فى مجلة الحوادث اللبنانية عام ١٩٧٢ والذى نشر أيضا بمجلة الدستور اللبنانية فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ ما يلى:

«بعد انتهاء مقابلتنا لمحمد نجيب عدت أنا وهيكل رأسا إلى دار أخبار اليوم فى عربة هيكل الأوبل كابيتان السوداء، وكان هو الذى يقودها ولم يحدث أننا توقفنا فى الطريق».

وهكذا تعتبر أقوال كل من البغدادى وجلال ندا شهادة قاطعة على أن موضوع حوار فى الطريق العام ما هو إلا موضوع إنشائى بحت ولا سند له من الواقع، فإن سيارة عبد الناصر لم تكن عند الميكانيكى لإصلاحها، بل توجهت براكبيها (جمال وعبد الحكيم) رأسا إلى المكان الذى كان زملاؤهما فى لجنة القيادة ينتظران فيه عودتهما لمعرفة حقيقة موقف محمد نجيب.

وأعترف أن الدهشة قد أصابتنى عندما قرأت حديثا صحفيا للأستاذ هيكل مع الأستاذ على بلوط المحرر بمجلة الدستور اللبنانية أجراه عام ١٩٧٣، فقد ورد فى الحديث تفصيلات عن واقعة الحوار فى الطريق العام الذى جرى بين هيكل وعبد الناصر، وكان سر دهشتى أن سيناريو الحوار الذى قام بتأليفه الأستاذ هيكل ونشره فى كتابه (سقوط نظام) يختلف تماما عن السيناريو الذى قام بتأليفه منذ ٣٢ عاما وقام بنشره فى مجلة الدستور اللبنانية، خاصة أن الاختلاف لا يقع فى عناصر ثانوية بل يقع فى جوهر الموضوع ذاته، وسوف يكتشف القراء ذلك عند قراءتهم ذلك السيناريو القديم.

السيناريو القديم لموضوع حوار فى الطريق العام:

قال الأستاذ هيكل فى حديثه لمجلة الدستور اللبنانية عام ١٩٧٣ ما يلى:

«كان هذا الكلام فى السابعة بعد ظهر يوم ١٨ يوليو (الصحيح ١٩ يوليو ومن العجيب أن يستمر الأستاذ هيكل فى ذلك الخطأ فى تاريخ هذا اليوم منذ ٣٢ عاما حتى اليوم دون أية محاولة لتصحيحه). وقد تركت منزل محمد نجيب بعد خروج عبد الناصر وعامر معه بعشرة دقائق ووجدتهما فى الخارج يحاولان إدارة محرك سيارة عبد الناصر الأوستن الصغيرة العتيقة، وقتها كنت أملك سيارة أوبل سوداء اللون سرت قبلهما باتجاه القاهرة وسارا خلفى وعند محطة بنزين كوبرى القبة وقفت لأتزود بالبنزين فوقفت بدورها السيارة الأوستن، نزل منها عبد الناصر ثم اتجه نحوى وقال لى:-

- لماذا لا تعطونا اقتراحات سليمة؟

ثم أضاف يقول:

- لو حصل أى شىء فإن الإنجليز سيتدخلون.

قلت له:

- لا أعتقد أن الإنجليز فى وضع يسمح لهم بالتدخل.

قال متسائلا:

- على أى شىء تبنى اعتقادك هذا؟

ورحت أشرح له باختصار أن وضع الإنجليز فى القنال بالإضافة إلى الأمور الداخلية فى مصر لا تسمح لهم بالتدخل.

ولأول مرة لاحظت لمعانا فى عينى عبد الناصر، وسرعان ما قال لى دون أن يبدى رأيا فيما ذكرته:

- أنت رايح فين؟

قلت:

- أخبار اليوم.

قال:

- لا ما ينفعش.

ثم سألنى أين تسكن وما هو عنوان منزلى وما هو رقم التليفون؟ فأعطيته ما طلب، وفى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى فى ١٩ يوليو (المفترض أن يكون يوم ٢٠ يوليو) رن جرس الهاتف فى منزلى وكان المتحدث عبد الناصر لم يقل لى اسمه بل قال:

- أنا اللى شفتك امبارح بمحطة البنزين.

ثم تابع وعاوز أشوفك اليوم.

وفعلا جاءنى فى منزلى فى الساعة الثالثة من بعد الظهر وراح يتكلم معى بموضوع أساسى واحد هو موقف الإنجليز هل يتدخلون أم لا؟ وخلال ساعتين شرحت له وبإسهاب ظروف الإنجليز التى تمنعهم من التدخل، كان يصغى باهتمام شديد إلى كل كلمة أقولها وشعرت أن هناك شيئا ما يدبر فى رأس الرجل».

ولو كان هيكل يكتب التواريخ صحيحة - حسبما قال إنه لا يركن إلى ذاكرته وإنما إلى الأوراق المكتوبة فى أوانها - لكان قد ذكر أن عبد الناصر زاره

فى بيته يوم ٢٠ يوليو وليس يوم ١٩، ولكن ذلك معناه أن يعترف بأن هذه الزيارة كانت وهمية وأن الشرح الذى أدلى به هيكل لعبد الناصر طوال ساعتين خلالها وبإسهاب عن ظروف الإنجليز التى تمنعهم من التدخل كان من المستحيل حدوثه، إلا إذا كان ما جرى نوعا من الخيال العلمى كما يحدث فى الأفلام السينمائية، إذ إن هيكل كما سوف نرى بعد قليل ووفقا لما ورد فى كتابه سقوط نظام فى الصفحة ٥٣١ وما بعدها كتب وصفا مطولا لرحلته إلى الإسكندرية التى جرت صباح يوم ٢٠ يوليو لمقابلة نجيب الهلالى المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة بعد استقالة حسين سرى، والتى استمرت يومين، ونظرا لأن هيكل لم يكن فى إمكانه التواجد فى القاهرة والإسكندرية فى وقت واحد حيث إن قدراته بالنسبة لهذا الإعجاز ما زالت محدودة لذا اضطر أن يبدل التاريخ ليجعل أحداث يوم ٢٠ يوليو تقع يوم ١٩ يوليو.

وقد تعرض هيكل بسبب هذا السيناريو الركيك وغير المنطقى لعاصفة من النقد والتشكيك فى صدق ما رواه، إذ لم يكن أحد يتصور أن عبد الناصر الذى كان يعلم فى ذلك الوقت أن جميع أجهزة الأمن فى مصر تتعقب خطواته وتحصى عليه سكناته تبلغ به السذاجة إلى الحد الذى تجعله يقف على قارعة الطريق وسط محطة بنزين مكتظة بالعربات والناس كى يناقش موضوعا خطيرا يتعلق بحركة الجيش التى كان يخطط هو وزملاؤه لقيامها بعد بضعة أيام وسط أشد إجراءات السرية والكتمان ومع من؟

مع أحد الصحفيين الذى لم يتعرف عليه وقتها إلا منذ دقائق معدودة، ومن المعروف أنه يعمل فى جريدة تنتمى إلى السراى فى ذلك الوقت، ثم يذهب إلى بيته بعد ظهر اليوم التالى إثر محادثة هاتفية مكشوفة، ليمكث لديه ساعتين - كما قال هيكل - ليستمع إلى محاضرة طويلة يلقيها عليه هذا الصحفى عن ظروف الإنجليز التى تمنعهم من التدخل، وكأنه يستمع منه

إلى أعمدة الحكمة السبع، وكأن حركة الجيش لم تقم إلا بعد أن أكد لهم هيكل أن الإنجليز لن يتدخلوا ضد هذه الحركة.

وفى اعتقادى أن حدة الهجوم الذى تعرض له هيكل إثر نشر هذا السيناريو الخيالى سواء فى مصر أو فى الخارج هو الذى دفعه إلى سرعة تغييره وجعل الحوار بينه وبين عبد الناصر يدور فى سيارته الأوبل كابيتان السوداء ليكون أكثر معقولية وأكثر خضوعا للمنطق ثم ماذا يمنعه من التغيير ما دام التاريخ في نظره تأليفا في تأليف.

ما السر فى تزييف هيكل لتاريخ أحداث يومى ١٨ و ١٩ يوليو؟

فى الفصل قبل الأخير من كتاب (سقوط نظام) للأستاذ هيكل تحت عنوان (٥ ليال طوال) وقصد به الأيام الخمسة التى سبقت قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أعترف أن الحيرة قد أصابتنى عقب قراءتى لهذا الفصل بسبب التلاعب الذى حدث فى تاريخ بعض الوقائع التى جرت خلال هذه الفترة دون أن يكون هناك سبب واضح يبرر حدوث ذلك التزييف الغريب الذى لم يكن للأخطاء المطبعية يد فيه، بل بدا الأمر بمثابة تغيير متعمد لدافع خفى لا يمكن للقارئ إدراكه، ولا شك فى أن الجميع يهمهم أن نزيح الستار وأن نميط اللثام عن هذا السر الدفين، كى نعرف الدافع المجهول فى هذا التلاعب فى تاريخ الوقائع والأحداث.

لقد سجل هيكل فى اليوم الأول من تلك الفترة المحددة وهو يوم الجمعة ١٨ يوليو أهم الأحداث التى أكد كافة المؤرخين والكتاب والشهود، بل وبعض أشخاص هذه الأحداث أنفسهم على وقوعها يوم ١٩ يوليو، فما الذى دفع الأستاذ هيكل إلى فعل هذا التغيير أو التزييف وجعل تاريخ هذه الأحداث يسبق الواقع يوما كاملا، وهو الأمر الذى أخل بالتسلسل الصحيح لوقائع تلك الفترة اختلالا جسيما.

لقد تضمنت أحداث يوم ١٩ يوليو الحقيقية وقائع أصبحت بالنسبة للناس تاريخا معروفا، بل موثقا فى المراجع والكتب لا مجال بعده لنقاش أو

جدال. وأهمها ذلك اللقاء الذى جرى فى منزل اللواء محمد نجيب فى حى الزيتون، والذى وضع له هيكل عنوانا جذابا فى كتابه وهو (لقاء أقدار فى بيت محمد نجيب).

ففى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر من يوم ١٩ يوليو حضر إلى منزل محمد نجيب اثنان من الصحفيين أحدهما هو محمد حسنين هيكل رئيس تحرير مجلة آخر ساعة، والثانى هو المقدم متقاعد جلال ندا، الذى ترك السلك العسكرى بعد إصابته الجسيمة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وأصبح واحدا من محررى جريدة أخبار اليوم. وكان الأستاذ مصطفى أمين رئيس تحرير أخبار اليوم قد بعث بهما إلى محمد نجيب كعادته فى سرعة تنسم الأخبار وكشف الأسرار من مصادرها، كى يعرفا من اللواء نجيب سر ذلك اللقاء الذى جرى بينه وبين الدكتور محمد هاشم باشا وزير الداخلية وقتئذ وصهر رئيس الوزراء حسين سرى باشا فى مساء اليوم السابق ١٨ يوليو بمنزل محمد هاشم فى الزمالك، والاستفسار عما دار خلال هذا اللقاء من أحاديث تتعلق بما كان يطلق عليه وقتئذ اسم أزمة الجيش خاصة وقد كان محمد نجيب هو رئيس مجلس إدارة نادى الضباط الذى صدر القرار بحله يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢ أى منذ ثلاثة أيام فقط. كما كان من بينها ذلك اللقاء الذى تم مصادفة فى منزل اللواء محمد نجيب حين حضر إليه فجأة، وفى أثناء وجوده فى صالون منزله مع ضيفيه كل من المقدم عبد الناصر والرائد عبد الحكيم عامر، وكانا قد قدما إليه مبعوثين من قبل لجنة القيادة للضباط الأحرار لإخطاره بموعد قيام حركة الجيش المنتظرة، ومعرفة مدى استعداده الحقيقى لتولى قيادتها، ويجدر بنا الآن بعد معرفة حقيقة ما جرى من أحداث مهمة يوم ١٩ يوليو أن نبحث عن السر الذى جعل الأستاذ هيكل يتعمد بإصرار واضح على تبكيرها لمدة ٢٤ ساعة عن موعدها وذلك فى كل كتاباته عن هذه الفترة وكذا فيما رواه فى كتاب (سقوط نظام).

لقد اتضح لى بعد استقراء الوقائع فى تلك الفترة المليئة بالأحداث التى تعتبر مقدمات عاجلة لليلة الخالدة أن السر لا يكمن فيما كان هيكل مشغولا فيه بكتاباته فى ذلك الوقت كى يصدر كتابه (سقوط نظام) فى بداية عام ٢٠٠٣، وإنما يعود إلى ما قبل ثلاثين عاما من صدور هذا الكتاب عندما أدلى هيكل بحديث مطول إلى محرر مجلة الدستور اللبنانية عام ١٩٧٣، وكعادته فى تضخيم أدواره ومحاولة انتزاع دور رئيسى له فى ثورة ٢٣ يوليو وجد أنه طالما لا يمكنه اختلاق دور له فى عمليات الثورة نفسها بحكم أنه رجل مدنى فإن محاولته تركزت حينئذ فى أن يثبت أن تحليلاته المنطقية التى كان عبد الناصر يستمع إليها بشغف وانبهار، كما ردد فى كتابه ، والتى كانت تؤكد أن الإنجليز بجيشهم فى منطقة قناة السويس لن يتدخلوا ضد أية حركة يقوم بها الجيش المصرى، الأمر الذى بث الطمأنينة فى نفس عبد الناصر، وبالتالى إلى لجنة القيادة، فشجعهم ذلك على سرعة القيام بالحركة فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وكان ذلك هو سر ما دفعه إلى الإدلاء بحديثه الخطير إلى المجلة اللبنانية الذى ذكر فيه أنه فى صباح يوم ١٩ يوليو اتصل به عبد الناصر هاتفيا فى منزله، وتجنب ذكر اسمه له من باب الحيطة والحذر، ولكنه عرفه بأنه الشخص الذى شاهده بالأمس بمحطة البنزين وأنه يريد رؤيته فى اليوم نفسه. وفى الساعة الثالثة بعد الظهر حضر إليه عبد الناصر فى بيته، وأخذ يتحاور معه فى موضوع واحد، وهو موقف الإنجليز وهل يتدخلون أو لا يتدخلون، واستغرقت المقابلة ساعتين، خرج بعدها عبد الناصر وقد تجاوزت الساعة الخامسة مساء.

وعلى الرغم من أن هذه الواقعة كانت من نسج الخيال، إذ إن هيكل كما اعترف فى مقاله بمجلة آخر ساعة التى صدرت يوم ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ بأنه لم يلتق مع عبد الناصر من بعد مقابلته له فى منزل محمد نجيب إلا فى فجر يوم ٢٣ يوليو بمقر رئاسة الجيش، فإنه اختلق هذه الواقعة وأدلى بها فى جرأة يحسد عليها إلى الأستاذ على بلوط محرر مجلة الدستور اللبنانية، وركز فى

حديثه على أن عبد الناصر أخذ يستمع إليه فى بيت هيكل طيلة ساعتين فى موضوع أساسى واحد، وهو موقف الإنجليز تجاه أية حركة يقوم بها الجيش المصرى، وفاته أنه سبق له الادعاء بأنه شرح هذا الموضوع باستفاضة لعبد الناصر مرة فى محطة بنزين كوبرى القبة على رؤوس الأشهاد، ومرة أخرى بعد التعديلات التى أدخلها على المكان فأضحى فى عربته الأوبل الكابيتان السوداء التاريخية.

ولم يسلم عبد الناصر من تهكمه فى الحديث المذكور فقد روى هيكل حكاية وضعتها المجلة تحت عنوان بارز هو (حكاية رأس الطاووس) وكان نص هذه الفقرة ما يلى:

« تدليلا على عدم معرفة عبد الناصر ليس بالترف وحده بل بأبسط مقوماته ومرتكزاته، سأروى تفاصيل ما حدث فى المؤتمر الإفريقى فى الدار البيضاء، فقد وصلنا المغرب قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد. وأقام الملك محمد الخامس مأدبة عشاء مختصرة على شرف عبد الناصر، ويبدو أن ملك المغرب قد أمر بإعداد بعض أطباق الطعام فى مطعم مكسيم فى باريس، ومن جملة هذه الأطباق قدم طبق معروف فى الأوساط المترفة هو (طائر الفيزان) وهذا الطائر لحمه لذيذ وطيب. المهم أن طبق الفيزان قد وضع على مائدة الطعام بشكل قطع من اللحم، أما رأس الطائر فقد وضع فى منتصف الطبق بشكل ديكور. وتطلعت إلى وجه عبد الناصر فلاحظت علامات الرعب ولم يخف دهشته، بل سارع إلى توجيه كلامه إلى بصوت سمعه الحاضرون:

إيه ده هو إحنا حناكل طاووس؟ قلت بصوت هامس متداركا فضيحة جهل عبد الناصر فى التمييز بين طائر الفيزان وبين الطاووس: لا يا ريس ده مش طاووس، قال بعصبية: إيه مش طاووس مش شايف رأسه، وأخذت أشرح له معلوماتى عن الطائر، وشاركنى فى عملية الشرح الملك محمد الخامس - رحمه الله - وكذلك الحسن الثانى، وكان يومها وليا للعهد وكانت النتيجة أن عبد الناصر أصر على رأيه من أن الفيزان إذا لم يكن طاووسا فإنه من فصيلة الطاووس، ورفض أن يتذوقه رغم الإلحاح الشديد ».

ومن سوء حظ هيكل أنه لم يتمكن من ضبط توقيت الواقعة الوهمية التى اختلقها عن اتصال عبد الناصر تليفونيا معه صباح يوم ١٩ يوليو، ثم زيارته له فى منزله بعد ظهر نفس اليوم وقضاء ساعتين من وقته للاستماع إلى تحليله للموقف، إذ وقع دون أن يشعر فى مطب كبير فقد تعارضت مواعيد الأحداث الحقيقية التى وقعت يوم ١٩ يوليو مع ميعاد القصة الوهمية التى اختلقها عن زيارة عبد الناصر لبيته، والتى أدلى بها إلى محرر المجلة اللبنانية، ولو كانت التواريخ قد تركت على حالها لكان الأمر قد انقلب إلى موقف هزلى إذا كان ذلك يعنى أن هيكل قد تعرف بعبد الناصر يوم ١٨ يوليو قبل أن يقابله حقيقة لأول مرة في حياته يوم ١٩ يوليو في بيت محمد نجيب وكان يعنى أيضا أن جلال ندا وهيكل ذهبا إلى محمد نجيب في بيته بعد ظهر يوم ١٨ يوليو كى يعرفا منه ما جرى خلال لقائه مع محمد هاشم باشا، بينما هذا اللقاء لم يكن قد تم بعد وكان باقيا على موعد عقده نحو عشر ساعات.

ولم يكف هيكل عن محاولاته للخروج من هذا المطب بسلام، وكان الحل الأمثل الذى اهتدى إليه هو جعل كل الأحداث الحقيقية التى وقعت يوم ١٩ يوليو تتقدم ٢٤ ساعة عن موعدها أى تقع يوم ١٨ يوليو، وبذا يتم تدارك ذلك الخطأ الذى وقع فيه عن غفلة، وتصبح قصته الوهمية لأحداث ١٩ يوليو والتى رواها لمجلة الدستور اللبنانية عام ١٩٧٣ صحيحة ومحبوكة.

ومن المعروف أن هيكل لفرط مهارته وحرصه لا يترك شيئا ضده للظروف، فهو يعلم جيدا أن المجلة اللبنانية التى نشرت حديثه منذ ٣٢ عاما لا يستبعد أن تكون أعداد منها فى حوزة البعض، أو أن تكون أعداد أو صور منها فى أرشيف المكتبات أو الصحف، سواء فى مصر أو لبنان، أو غيرهما من الدول العربية، مما قد يعرضه لمواقف شديدة الحرج قد تؤثر على مصداقيته أو مكانته الكبيرة لدى الناس.

وبالإضافة إلى ما أجراه هيكل بمهارته المعروفة من تغييرات وتبديلات فى التواريخ كى تتماشى الأحداث مع قصصه وادعاءاته، وليس العكس كما

هو المفترض، فإنه زيادة فى الحيطة والحذر أراد أن يوفر لنفسه مخرجا فى المستقبل فى حالة انكشاف ما يقوم به من تغييرات وابتكارات فى التاريخ، ففى الصفحة ٥١٠ من كتابه (سقوط نظام) التى تقع ضمن صفحات الفقرة التى عنوانها الرئيسى (اليوم الأول ١٨ يوليو ١٩٥٢) والتى حدثت فيها أهم التغييرات فى تاريخ الأحداث سجل هيكل ما يلى بالنص:

«وعاد عبد الناصر يسأل بما مفاده: وإذا لم تكن هناك قضية فما العمل لوقف هذه الإهانة؟ واستعمل جمال عبد الناصر هذا التعبير وقد نسبته إليه عندما سجلت وقائع ذلك اللقاء بعدها بأكثر قليلا من أسبوع. ومن المفارقات أننى لم أسجله يومها مكتفيا بعبارة الساعة السادسة عند محمد نجيب (اللواء صبحى واقتراحه)، وعندما تطورت الأمور فى ظرف أيام بما لم يخطر على البال فى حينه عدت فسجلت يوم ٢٧ يوليو ما شاهدته مساء يوم ١٨ - متأخرا تسعة أيام».

وهكذا حرص هيكل على أن يعد دليل براءته فى حالة انكشاف أمر التغييرات التى أجراها فى تاريخ أحداث يومى ١٨ و ١٩ يوليو، فانتحل لنفسه مسبقا العذر مدعيا أن الفرصة لم تسنح له لتسجيل واقعة لقائه مع عبد الناصر الذى جرى بالفعل فى منزل محمد نجيب يوم ١٩ يوليو، والذى أصدر هو فرمانا هيكليا بوضعه هو وأقرانه ضمن أحداث يوم ١٨ يوليو نظرا لتطور الأمور فى ظرف أيام بما لم يخطر على البال - كما قال -، ولذا عاد بعد تسعة أيام عندما استقرت الأمور وسجل يوم ٢٧ يوليو ما شاهده يوم ١٨ يوليو.. أى استخفاف بعقول الناس أكثر من ذلك الاستخفاف الذى صنعه **هيكل**، فهو يروى عن واقعة واحدة وهى لقاؤه مع عبد الناصر بينما هو قد غير **كل** وقائع يوم ١٩ يوليو ليكون موضعها فى التاريخ يوم ١٨ يوليو. وهل يعقل **أنه** خلال ما يزيد عن نصف قرن لم يدرك هيكل خطأه ولم يقرأ التاريخ **الحقيقى** لأحداث يومى ١٨ و ١٩ يوليو فى أى كتاب أو مرجع لكى يكتب **التاريخ** الصحيح للقراء؟

ولنا الحق أن نتساءل هل كانت تطورات الأمور أيضا هى السبب فى أن هيكل أخرج من تاريخ أحداث يوم ١٨ يوليو واقعة مهمة يعرف الجميع موعدها الحقيقى، وهى لقاء اللواء محمد نجيب مع محمد هاشم باشا وزير الداخلية في وقت متأخر يوم ١٨ يوليو، ولم يكن بالطبع فى إمكانه وضعها فى تاريخها الصحيح إذ كيف يمكن أن يكون موعد حضور هيكل وجلال ندا إلى منزل محمد نجيب بعد ظهر يوم ١٨ يوليو لسؤاله عما تم فى مقابلته مع وزير الداخلية يسبق وقوع اللقاء الفعلى بين الرجلين بعدة ساعات ولم يحدث هذا إلا بعد أن نقل هيكل كل أحداث يوم ١٩ يوليو لتكون فى يوم ١٨ يوليو، ولم يكن فى إمكان هيكل إغفال هذا اللقاء المهم المعروف لدى الكثيرين، فتصرف فى الأمر بطريقته المعهودة التى تشبه ما يحدث فى أفلام الخيال العلمى السينمائية بجعل المقابلة التى جرت بالفعل فى وقت متأخر من يوم ١٨ يوليو تنتقل بقدرة قادر وتكون فى اليوم التالى، ويتضح ذلك فيما ورد فى الصفحة ٥١١ من كتابه عندما كان يروى أحداث يوم ١٨ يوليو:

وبالفعل خرجا (عبد الناصر وعامر) وعاد محمد نجيب ولعشر دقائق ظل اللواء صبحى يتحدث عن القضية واللواء محمد نجيب صامتا يسمع ولا يشير بهمسة إلى موعد له غدا (أى يوم ١٩ يوليو) مع وزير الداخلية وصهر رئيس الوزراء محمد هاشم باشا.

ولا يعنى ذلك سوى أن هيكل يكتب التاريخ كما يريده هو وليس كما جرى بالفعل، فيسجل لقاء محمد نجيب وهاشم الذى جرى يوم ١٨ يوليو ليكون يوم ١٩ يوليو، ثم ينقل كل أحداث يوم ١٩ يوليو لتكون يوم ١٨ يوليو، فأى تاريخ هذا الذى يكتب ويسجل بهذه الطريقة التى تشبه لعبة الشطرنج وما ذنب الناس لتقرأ تاريخا مزورا وأحداثا ملفقة بهذا الشكل؟

الأيام الثلاثة الحاسمة قبل قيام الثورة

كانت الأيام الثلاثة الأخيرة التى سبقت قيام الثورة (٢٠ و ٢١ و ٢٢ يوليو) فترة حاسمة فى تاريخ مصر، فقد دار خلالها صراع رهيب بين معسكرين، كل منهما على جانب كبير من القوة والبأس، أحدهما: فى

مـدينة الإسكندرية بحكم ذهاب المسئولين إليـها لقـضاء فـصل الصـيف كعادتهم كل عام، والثاني: معسكر القاهرة حيث توجد عناصر قوته ونفوذه، وكان هدف كل منهما تصفية المعسكر الآخر، واقتلاع عناصر قوته كي تدين له الأمور، وينفرد بالسلطة المطلقة، وكان الصراع بينهما برغم احتدامه واشتعاله يجرى فى طى السرية والكتمان، بعيدا عن أنظار الشعب ووسائل الإعلام، إلا للمطلعين على دقائق الأمور. وكان كل معسكر منهما قد أحكم خططه ونظم صفوفه استعدادا للموقعة الفاصلة التى لاحت معالمها فى الأفق.

كان معسكر الإسكندرية يتمثل فى الملك وحكومته، والفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة، وبحوزته الشرعية والحكومة والسلطة وقوات الإسكندرية، وفى مقدمتها بحرية جلالة الملك. وكان معسكر القاهرة يتمثل فى لجنة القيادة للضباط الأحرار التى يرأسها المقدم جمال عبد الناصر، والتى نجحت فى حشد حوالى مائة من الضباط الأحرار من مختلف أسلحة الجيش ووحداته فى القاهرة، بينما البعض الآخر منهم موزع فى مختلف المناطق العسكرية خارج العاصمة، وكانت راية القيادة معقودة للواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة، ورئيس مجلس إدارة نادى الضباط، والرجل ذى الشعبية الكبيرة على المستويين العسكرى والشعبى، والذى رشحه كل من نجيب الهلالى فى وزارته الأولى، وحسين سرى فى وزارته الأخيرة، ليكون وزيرا للحربية، لولا رفض الملك بحجة أنه لا يريد عرابى رقم ٢ فى قيادة الجيش.

وكانت المعركة قد اشتعلت بين المعسكرين إثر إصدار قيادة الجيش يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢ قرارا بحل مجلس إدارة نادى الضباط. وهو المجلس الذى قامت الجمعية العمومية للضباط بانتخابه فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١، وكان صدور هذا القرار هو ذروة التحدى لمعسكر الضباط الأحرار، وإشارة واضحة بأن الملك وقائده العام الفريق محمد حيدر قررا اتباع سياسة الشدة والقمع ضد الضباط الأحرار، الذين أيقنوا أن فى انتظارهم قريبا حركة تصفية كبرى، إما بالاعتقال أو التشريد أو الطرد من الجيش.

وكان معسكر الملك وحكومته قد تزعزع مركزه وفقد هيبته وتضاءلت شعبيته، نظرا لتصرفات الملك المعيبة فى الداخل والخارج ومباذله وفجوره وإدمانه للقمار، كما أن مركز الحكومة قد تضعضع بعد أن تداولت الحكم أربع وزارات خلال الشهور الستة الأخيرة. وكان آخرها وزارة حسين سرى التى لم تمكث فى الحكم سوى عشرين يوما، وعقب تقديم حسين سرى استقالته يوم ٢٠ يوليو لفقده ثقة الملك وفشله فى حل أزمة الجيش كلف الملك فاروق نجيب الهلالى بتشكيل وزارته الثانية. وأمضى الهلالى يومى ٢١ و ٢٢ يوليو فى مشاورات مع رجال السياسة وأعضاء وزارته المنتظرة لتشكيل وزارته الجديدة. وتحدد بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو موعدا لأداء الوزارة اليمين الدستورية للملك فى قصر المنتزه، وتعرض الهلالى لانتقادات حادة من أنصاره وخصومه على السواء لقبوله تشكيل الوزارة برغم إنه لم يمض سوى أقل من ثلاثة أسابيع على تقديمه لاستقالة وزارته الأولى.

ولم يكف أعضاء لجنة القيادة للضباط الأحرار منذ صدور القرار بحل مجلس إدارة نادى الضباط عن عقد اجتماعاتهم وتعبئة قواتهم وتنظيم صفوفهم استعدادا للمعركة الفاصلة التى كانت على الأبواب، وأصبح السؤال الذى يدور فى أذهان العالمين ببواطن الأمور من يا ترى من المعسكرين سيتغدى بالآخر قبل أن يتعشى الآخر به؟

ولم تكن هناك إجابة على هذا السؤال من جانب الضباط الأحرار سوى التعجيل بقدر ما يستطاع بسرعة قيام حركة الجيش، ولذا عدل بالطبع عن الموعد الأصلى وهو ٥ أغسطس، وجرت محاولة لتكون الحركة ليلة ٢٢ يوليو ليتم تحطيم الوزارة الجديدة بما فيها وزير الحربية قبل أداء اليمين الدستورية. ولما تعذر ذلك تحددت ليلة ٢٣ يوليو، أى بعد ساعات قلائل من أداء الوزارة اليمين الدستورية، حتى لا تتاح أية فرصة لوزير الحربية الجديد لإصدار تعليمات أو أوامر يسبق بها ضربة الضباط الأحرار التى كانت تعد وقتئذ فى عناية وكتمان لتهوى على رأس معسكر الملك وأعوانه فتسحقهم سحقا.

كيف روى هيكل سيناريو أحداث الأيام الثلاثة الحاسمة؟

كانت الأيام الثلاثة الحاسمة قبل قيام الثورة حافلة بالأحداث الكبيرة، مليئة بالوقائع المثيرة، ونظرا لما درج عليه الأستاذ هيكل من أن يجعل لكل واقعة أكثر من رواية، لذا اخترنا مرجعين روى هو من خلالهما أحداث يومين من أيام تلك الفترة (٢٠ و ٢١ يوليو) أولهما مجلة الدستور اللبنانية عام ١٩٧٣، والثانى هو كتاب سقوط نظام إصدار عام ٢٠٠٣، وسوف نروى نص روايتيه بإيجاز غير مخل، ونختتم الروايتين بتسجيل تعليقنا وملاحظاتنا على ما ورد فيهما، أما يوم ٢٢ يوليو فسوف تكون له من بعدهما دراسة مستقلة.

أولا: نص سيناريو الأحداث عن يومى ٢٠ و ٢١ يوليو كما ورد فى مجلة الدستور اللبنانية (السيناريو رقم١) تحدث الأستاذ هيكل إلى المجلة فقال:

فى تمام الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩ يوليو رن جرس التليفون فى منزلى كان المتحدث عبد الناصر لم يقل لى اسمه: قال

– أنا اللى شفتك امبارح بمحطة البنزين ثم تابع وعاوز أشوفك اليوم

(يرجى من القارئ الرجوع إلى ما نشر فى هذا الفصل بشأن محطة بنزين كوبرى القبة تحت عنوان – السيناريو القديم لموضوع حوار فى الطريق العام).

وفعلا جاءنى إلى منزلى فى الساعة الثالثة من بعد الظهر وراح يتكلم معى بموضوع أساسى واحد هو موقف الإنجليز هل يتدخلون أم لا؟ وخلال ساعتين شرحت له بإسهاب ظروف الإنجليز التى تمنعهم من التدخل. كان يصغى باهتمام شديد إلى كل كلمة أقولها وشعرت أن شيئا ما يدبر فى رأس الرجل.

وفى ليلة ١٩ / ٢٠ يوليو سقطت حكومة حسين سرى، وفى صباح يوم ٢٠ عرفت أن نجيب الهلالى كلف مرة أخرى بتأليف الوزارة فقررت أن أسافر إلى الإسكندرية لأسأل الهلالى عن السبب الذى دفعه إلى قبول تحمل المسئوليات فى ظروف سوداء.

وبالفعل توجهت إلى الإسكندرية (**يوم ٢٠ يوليو**) حيث قابلت نجيب الهلالى فى الفيللا الخاصة به فى المنتزه، وقد حضر المقابلة محمود محفوظ (صهر الهلالى) وكان الهلالى قد عاد لتوه من مقابلة الملك فى قصر المنتزه. كان يرتدى بدلة بيضاء ولها صديرية ووراءه وصل فريد زعلوك، وكان وزيرا للدولة فى حكومة الهلالى. قلت للمكلف حديثا بتشكيل الحكومة (يقصد الهلالى).

- **كيف تقبل وأنت تعرف الجو الأسود الذى يخيم على البلاد؟**
- **رد وهو يمد يده إلى جيب صديريته ليخرج ورقة صغيرة وقال:**
- **أخذت على الملك ستة شروط بالتطهير واستئصال الفساد. قلت:**
- **وماذا يضمن أن الملك سينفذ شروطك هذه؟**
- **وهنا قال الهلالى باشا بلهجة أهل الإسكندرية:**
- **إحنا حناخدوا على الملك كمبيالة؟**

وتركت الإسكندرية الساعة الثامنة ليلا رغم إلحاح على أمين رئيس تحرير أخبار اليوم على بالبقاء، ووصلت القاهرة بعد ساعتين.

وفى صباح ٢١ يوليو اتصل بى عبد الناصر هاتفيا ثم قال إنه سيزورنى بعد نصف ساعة، وفى الموعد وصل وسألنى عن أخبار تشكيل الحكومة. ولم يبد مكترثا لسماع مثل هذه الأخبار، وقبل انتهاء المقابلة التفت إلى وقال:

- برضه رأيك الإنجليز ما يتدخلوش؟

كان واضحا أن عبد الناصر يريد أن يقرر موقفا ليست له علاقة بتشكيل الحكومة.

ثانيا: نص سيناريو الأحداث عن يوم ٢٠ و ٢١ يوليو طبقا لما ورد فى كتاب سقوط نظام - الصفحة ٥٣١ وما بعدها (السيناريو رقم ٢).

صباح الأحد ٢٠ يوليو ومبكرا (الساعة السادسة وعشر دقائق) دق

التليفون وكان المتكلم هو الدكتور محمود محفوظ صهر نجيب الهلالى باشا ووزير الصحة فيما بعد يقول لى: إن نجيب باشا كلف بتشكيل وزارة جديدة وهو يطلبك فى الإسكندرية إذا استطعت أن تجىء اليوم، وسألت محمود محفوظ بدهشة: وهل قبل نجيب باشا؟ ورد: طبعا لديه أسباب جعلته يقتنع وسوف تسمع منه عندما تجىء.

وبدأت استعد لمغادرة أخبار اليوم منطلقا بسيارتى على الطريق الصحراوى إلى الإسكندرية، ورأيت أن أجرى اتصالا مع الدكتور محمود محفوظ قبل أن أبدأ رحلة الطريق الصحراوى، وبالفعل تحدثت إليه وإلى فريد زعلوك، وكانا فى بيت نجيب الهلالى باشا على شاطئ البحر فى حى العصافرة بالإسكندرية، وحين وضعت سماعة التليفون فوجئت برنين صادر عنه وخطر ببالى - بداعى العجلة - أن لا أرد، لكننى مع ذلك تناولت السماعة وكانت المكالمة الطارئة مفاجأة كان المتكلم هو الصاغ **(الرائد)** سعد توفيق وهو وقتها من ضباط المخابرات العسكرية، وكان يعمل مع اللواء أحمد شوقى عبد الرحمن عندما كان هذا الأخير مديرا لإدارة الملحقين العسكريين فى الجيش المصرى، وهناك رأيت سعد توفيق عدة مرات، كذلك جاء سعد إلى مكتبى أكثر من مرة يحمل ملفات شئون سياسية عسكرية رأى اللواء عبد الرحمن أن أطلع عليها.

(يؤسفنى أن هذه المعلومة غير صحيحة فإن اللواء أحمد شوقى عبد الرحمن لم يكن مديرا فى أى وقت لإدارة الملحقين العسكريين كما أن الصاغ سعد توفيق وهو من إدارة المخابرات الحربية لم يعمل مطلقا فى إدارة الملحقين العسكريين ومن الغريب أن يدعى هيكل أن مدير إدارة فى المخابرات الحربية يرسل رائدا من هذه الإدارة أكثر من مرة وهو يحمل ملفات سياسية وعسكرية خاصة بالمخابرات ليطلع عليها أحد الصحفيين فى مكتبه بالجريدة لأن ذلك محظور تماما ويعرض المخالف إلى المحاكمة العسكرية).

وفى هذه المرة كان سعد توفيق يتحدث إلى بالرموز.

قال: صديقك الذى قابلته أول أمس؟ ومع أننى أحسست بالغريزة مقصد إشارته فقد سألته: أى صديق؟

قال: صديقك الذى ركب سيارتك أول أمس. هل تذكرت؟

(يرجى من القارئ الرجوع إلى ما نشر فى هذا الفصل تحت عنوان شهادة حق عن حوار فى الطريق العام).

وقلت: نعم. فقال: يريد أن يقابلك الليلة مرة أخرى لأمر هام فهل تستطيع أن تحدد موعدا يكون فى بيتك؟

وقلت: لسوء الحظ لن أكون فى بيتى هذا المساء لأنى ذاهب فورا إلى الإسكندرية فهناك وزارة جديدة، ومن الضرورى أن أتابع تشكيلها.

سألنى بصوت يوحى بأنه فوجئ: متى تعود؟

وقلت: غدا على أكثر تقدير وعاد يلح: ألاتستطيع الليلة؟

وقلت: وكيف أعود الليلة والظروف كما قلت لك؟ وأضفت: غدا تتصل بى إذا شئت.

وسأل: متى؟ وقلت: أى وقت بعد الظهر.

وصلت إلى بيت نجيب الهلالى باشا فى حى العصافرة فى الإسكندرية وكانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، ونحن فى انتظار صاحب البيت لمع فى فكرى خاطر يخص تلك المكالمة التى تلقيتها من الصاغ سعد توفيق، وكان ذلك غريبا فطوال الطريق من القاهرة إلى الإسكندرية أقود سيارتى وحدى لم يخطر على بالى أن أفكر طويلا فى تلك المكالمة التى جاءتنى على غير انتظار، بل كان على بالى هذه الوزارة الجديدة رئيسها وتشكيلها.

وبعد ذلك وربما قبله: ما الذى يستطيع الهلالى أن يفعله الآن وقد صدر قرار من القائد العام للجيش المصرى بحل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، وضياع ثقة الملك فى وزارة حسين سرى، وقبول استقالتها رافضا بشدة اقتراحا متجددا من رئيسها باختيار اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية لان الملك يريد اللواء حسين سرى عامر (مدير سلاح الحدود) ورئيس الوزراء يفضل اللواء محمد نجيب (الذى تقابل بالفعل قبل ساعات من سقوط وزارة سرى باشا

مع صهره وزير الداخلية محمد هاشم باشا)، وتداعت أفكارى من اللواء محمد نجيب إلى البكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر الذى التقيته عنده أمس الأول ثم إلى الصاغ سعد توفيق الذى أبلغنى رسالة من جمال عبد الناصر يسأل عما إذا كان يستطيع أن يلقانى الليلة؟

فى الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة وصل نجيب الهلالى باشا عائدا إلى بيته فى العصافرة من قصر المنتزه القريب. وتابعت نجيب الهلالى باشا وهو يصعد بنشاط درجات السلم من حديقة البيت الصغيرة إلى الشرفة، ولاحظت أن خطواته زادت نشاطا وكان يرتدى بدلة كاملة من التيل الأبيض، ونظر الهلالى باشا إلينا (فريد زعلوك ومحمود محفوظ ونبيل الهلالى وأنا) وهو يضحك قائلا: لابد أنكم متم من الجوع. والتفت الهلالى باشا نحوى يسألنى متى وصلت من القاهرة وما هى الأخبار هناك؟

وقلت: إن الأخبار هنا فى الإسكندرية، وأضفت: إن الناس جميعا سوف يدهشهم أنه قبل تأليف الوزارة بعد تلك التجربة التى مر بها قبل ثلاثة أسابيع.

وقال الهلالى: إن الملك استجاب لشروطى ولم يتبق لى عليه حجة، وسألت والباقون يتابعون ذلك الحوار بيننا: وما هى الشروط؟ ومد نجيب الهلالى أصابعه إلى جيب الصديرى الذى يرتديه تحت الجاكتة البيضاء، ثم أخرج قطعة صغيرة من الورق فردها ثم قال: وقف تدخل غير المسئولين فى الشأن السياسى وهؤلاء غير المسئولين هم كريم ثابت، إلياس أندراوس، انطونيو بوللى. ثم توقف نجيب الهلالى عن قراءة الأسماء قائلا: أليست هذه كفاية؟ فى القائمة آخرون.. هناك ستة، وسألت الهلالى باشا: وما الذى يضمن؟ وقال بتؤدة: كلمته، ولم أسكت وإنما واصلت: وأى ضمان أن يلتزم بها؟ ورد الهلالى قائلا: يعنى أطلب من الملك كمبيالة وسكت. وقد أحسست أننى لا أريد أن أتزايد عليه (ولكن شعورا غريبا راودنى فى تلك اللحظة بأننى لم

أكن أريده أن يؤلف الوزارة هذه الساعة لأمر لا أستطيع تحديده، لكن ما أحس به غير بعيد عن تلك المكالمة التليفونية التى جاءتنى قبل أن أترك مكتبى فى القاهرة من الصاغ سعد توفيق.

وكانت المفاجأة فى نهاية المشاورات ترشيح إسماعيل شيرين صهر الملك (زوج الأميرة الإمبراطورة السابقة فوزية) وزيرا للحربية والبحرية، وكنت أعرف إسماعيل شيرين معرفة شخصية من رئاسته لوفد مفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل فى رودس (يناير ١٩٤٩)، وكان إسماعيل شيرين مفاوضا صلبا أصر على استحالة لقاء الوفدين المصرى والإسرائيلى رغم وجودهما فى فندق واحد، وهو فندق دى روز، لكنه خطر ببالى أن مصاهرة إسماعيل شيرين للملك فاروق يمكن أن يكون لها تأثير سلبى على اختياره.

(يؤسفنى أن هذه العبارة خاطئة فلم يكن إسماعيل شيرين رئيسا لوفد مفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل فى رودس فى يناير ١٩٤٩، بل كان الرجل الثانى فى الوفد أما رئيس الوفد فقد كان القائمقام (العقيد) محمد إبراهيم سيف الدين رئيس أركان القوات المصرية فى فلسطين وقتئذ ومدير كلية أركان الحرب ثم قائد الفرقة الأولى المشاة فى سيناء فيما بعد وأخيرا سفير مصر بالأردن بعد قيام الثورة).

وكان لابد أن أغادر بيت الهلالى باشا فى العصافرة متوجها إلى فندق سيسيل فى ميدان سعد زغلول لموعدى مع مصطفى وعلى أمين فى الساعة التاسعة، كى نعد رسالة مشتركة لعدد الأخبار (غدا) قبل أن تمثل الجريدة للطبع. وطال السهر حتى الساعة الواحدة والنصف صباحا، وقمت أبحث عن غرفة أقضى فيها سواد الليل فى سيسيل على اتفاق مع مصطفى وعلى أمين بأن أعود فى الصباح الباكر إلى القاهرة.

وفى يوم ٢١ يوليو توجهت من الطريق الصحراوى إلى دار أخبار اليوم مباشرة ودخلت مكتبى حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر. ورحت على الفور أتصل بالإسكندرية أسأل عن آخر ما جرى بعد أن قضيت أكثر من ثلاث

ساعات مقطوعا عن الأخبار فى الطريق الصحراوى إلى القاهرة، واتصلت بنجيب الهلالى باشا أحاول الحصول على أول تصريح له بعد حلف اليمين، وكان رأيه أن أنتظر إلى الغد حتى يعقد أول اجتماع لمجلس وزرائه.

وعندما أصبح عدد الأخبار الذى يصدر صباح غد (الثلاثاء ٢٢ يوليو) جاهزا توجهت إلى بيتى شاعرا بإرهاق شديد. ودخلت لأجد رسالة تقول: الصاغ سعد توفيق اتصل خمس مرات يطلب الاتصال به الليلة ضرورى، ونظرت فى ساعتى وكانت الواحدة والربع صباحا ولم أجد الوقت مناسبا لرد اتصالاته.

ملاحظات على ما ورد فى السيناريو رقم ١ والسيناريو رقم ٢

١- سجل السيناريو رقم واحد الأحداث بطريقة مختصرة بينما سجلها السيناريو رقم اثنين بتوسع وتفاصيل كثيرة.

٢- كان سفر هيكل إلى الإسكندرية كى يقابل نجيب الهلالى المرشح لرئاسة الوزارة فى السيناريو رقم واحد بمبادرة من هيكل، أما فى السيناريو رقم اثنين فكان سفره تلبية لدعوة من الهلالى وجهها إليه صهره الدكتور محمود محفوظ.

٣- لم تكن لهيكل مهمة معينة فى الإسكندرية تستدعى سفره إليها، فلم يكلفه الهلالى بأى عمل خاص يستدعى اتصال الدكتور محمود محفوظ معه الساعة السادسة صباحا يوم ٢٠ يوليو ليخطره بأن نجيب باشا كلف بتشكيل وزارة جديدة، وأنه يطلب حضوره إلى الإسكندرية فى نفس اليوم، وهذا ما جعله يروى فى السيناريو رقم واحد أنه لم يمكث بالإسكندرية سوى بضع ساعات عاد بعدها إلى القاهرة فى الساعة العاشرة مساء. ولا ندرى سر الاختلاف فى المدة التى أمضاها هيكل فى الإسكندرية، فقد روى فى السيناريو رقم اثنين أنه عاد يوم ٢١ إلى القاهرة بعد أن أمضى الليلة فى فندق سيسيل بميدان سعد زغلول.

٤- زعم هيكل فى السيناريو رقم واحد أن اتصالات عبد الناصر

التليفونية معه كانت تتم بواسطة عبد الناصر شخصيا، أما في السيناريو رقم اثنين فقد ادعى هيكل أن هذه الاتصالات كان يجريها معه الصاغ سعد توفيق. ومن المؤكد أن هذا الضابط لم يظهر له أي اتصال مع عبد الناصر في الفترة التي سبقت قيام الثورة. ومن العجيب أن يختلق هيكل اتصالات تليفونية أجراها سعد توفيق معه ليس لها معنى أو مبرر مثل الاتصال التليفوني الذي جرى قبل سفر هيكل إلى الإسكندرية صباح يوم ٢٠ يوليو، والذي ألح فيه إلحاحا شديدا على هيكل كي يستطيع عبد الناصر مقابلته تلك الليلة لأمر هام، ومثل اتصاله بهيكل يوم ٢١ يوليو خمس مرات عندما كان هيكل في الإسكندرية ثم في مكتبه بأخبار اليوم، وتركه رسالة لهيكل بضرورة اتصاله به الليلة.

٥- لم يوضح لنا هيكل سر هذا الاهتمام والانشغال الشديدين من جانب عبد الناصر به - كما يدعي - بحيث يجرى معه اتصالات تليفونية متواصلة، وزيارات في بيته عدة مرات، برغم أنه لم يتعرف عليه إلا قبل يوم واحد فقط في منزل اللواء محمد نجيب ولم يمكث معه سوى دقائق معدودة، خاصة وأنه صحفي تستدعي منه مهنته الحصول على الأخبار، وكان يعمل في جريدة عرف عنها وقتئذ أنها جريدة السراي.

-٦ قال المقدم متقاعد جلال ندا (دفعة عبد الناصر في الكلية الحربية) في مقاله بمجلة الدستور اللبنانية الصادرة في ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ تحت عنوان (مغالطات تاريخية في مقالات هيكل - عبد الناصر لم يترك لهيكل فرصة اكتشاف الثورة) :

صرح جمال عبد الناصر يوم أول أغسطس ١٩٦٣ في حفل اليوبيل الفضي لدفعة خريجي الكلية الحربية في يوليو ١٩٣٨ في مقر قصر أنطونيادس بالإسكندرية أمام تسعين زميلا من الدفعة، وكان يستشهد بي في تصحيح التواريخ عندما قال: إحنا قبل الثورة رحنا عند نجيب علشان نبلغه عن تاريخ الثورة - ووجه إلى الحديث - كان يوم إيه يا جلال؟ فقلت له: ١٩ يوليو

الساعة أربعة ونصف بعد الظهر فقال: لقينا جلال وهيكل وده صحفى ولو عرف حاجة عن الثورة كنا رحنا فى داهية.

فهل يتفق هذا القول مع ما يزعمه هيكل عن الاتصالات التليفونية المتواصلة معه من جانب عبد الناصر، وكذا زياراته المتتابعة لمنزله كى يستمع إليه عن موضوع واحد هو هل سيتدخل الإنجليز ضد حركة الجيش أم لا يتدخلون؟

يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ آخر الأيام الثلاثة الحاسمة قبل قيام الثورة

يهمنى أن أذكر القراء بما سبق أن كتبته فى هذا الفصل من الكتاب تحت عنوان: (ماذا قال هيكل منذ ٥٣ عاما عن لقائه مع عبد الناصر) وكان ما ورد فى مقال الأستاذ هيكل الذى نشر بالعدد ٩٣١ من مجلة آخر ساعة بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ والذى أيدته شهادات الشهود التى فى حوزتى، والتى سبق نشرها منذ ما يزيد عن ربع قرن ما جعلنى أفكر - كما ذكرت وقتئذ - فى استبعاد الموضوعات التى كتبها هيكل خلال الفترة التى سبقت قيام الثورة مباشرة، والتى وردت فى الفصل قبل الأخير من كتابه (سقوط نظام) الصادر فى يناير عام ٢٠٠٣ تحت عنوان (٥ ليال طوال) حتى لا يضيع وقت القراء فى قراءة مواضيع إنشائية من تأليف الأستاذ هيكل، غير أنى فضلت - كما سبق أن ذكرت أن أعرض على القراء بعض نماذج منتقاة من هذه الموضوعات ليروا بأنفسهم مدى الزيف والتناقضات وتغيير التواريخ وتبديل الشخصيات وغير ذلك من أفانينه وابتكاراته.

• الجهود التى بذلها عبد الناصر خلال الأيام الثلاثة الحاسمة

لا شك فى أن الأيام الثلاثة الحاسمة التى سبقت قيام حركة الجيش مباشرة وهى أيام (٢٠، ٢١، ٢٢ يوليو ١٩٥٢) تعد من أهم الأيام التى شهدتها مصر فى تاريخها، وقد بذل عبد الناصر خلال هذه الفترة القصيرة من ناحية الزمن من أجل التحضير والإعداد لحركة الجيش جهودا فوق طاقة البشر، فقد كان الدينامو الذى لا يهدأ ولا ينام، يركب سيارته الأوستن الصغيرة ويذرع شوارع القاهرة طولا وعرضا، مرتديا البنطلون والقميص

والعرق يتصبب على جبينه الأسمر بسبب حرارة الصيف اللافحة، ليتأكد من أن جميع الحلقات قد ربطت ببعضها، ويطمئن بنفسه على استعداد كل سلاح أو وحدة من التى ستشترك فى الحركة ويحاول سد أية ثغرة فور حدوثها، ولا يجد الزمن الكافى للنوم أو لتناول طعامه البسيط.

إن هذه الأيام الثلاثة كانت من أهم الفترات بالنسبة لنجاح حركة الجيش، بل كانت العامل الأساسى فى ذلك النجاح، وإن كان هناك فضل للضباط الأحرار في أن الأوضاع قد تغيرت فى مصر وعلى أن الجيش قد قام بثورته الخالدة، فإن صاحب هذا الفضل فى المقام الأول هو جمال عبد الناصر، ولم تكن العملية سهلة، ولم تكن نسبة النجاح تتعدى ٢٠٪ - كما قدرها عبد الناصر نفسه - ولكنه مع رفاقه الأحرار لم يخافوا ولم ينكصوا على أعقابهم، وقد صور عبد الناصر حقيقة المشاعر التى كانت تخالجه خلال هذه الأيام العصيبة فى خطاب له بمناسبة العيد العاشر للثورة فقال:

«لو كنا قعدنا نحسب العملية بورقة وقلم كنا نجد أن النجاح احتماله ضعيف، ولكن كل واحد من الضباط الأحرار اللى اشتركوا فى الثورة كان بيقول إذا لم نستطع إن إحنا ننجح فى القضاء على هذا الظلم وعلى هذا الاستعباد فليس أقل من أن نضحى ونثبت للأجيال القادمة أن الجيل اللى كان عايش عام ١٩٥٢ مارضيش يسكت على الظلم ولكنه قام وقاتل حتى استشهد».

وفى الوقت الذى كان فيه عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار يجهزون فيه أنفسهم للقيام بأخطر مغامرة فى تاريخ بلادهم بل وفى حياتهم.. مغامرة قد تقودهم إلى حتفهم وأن يجدوا أنفسهم معلقين على أعواد المشانق، أو يواجهون جماعات الإعدام رميا بالرصاص فى تباب ضرب النار، نقرأ روايات الأستاذ هيكل الشيقة عن الاتصالات التى جرت معه خلال هذه الفترة (من ٢٠ إلى ٢٢ يوليو) فنصاب بالحيرة والدهشة، فهو دائما مركز الاهتمام والانشغال التام سواء من جانب عبد الناصر أو من جانب رئيس الوزارة الجديد نجيب الهلالى وحقا كم فى الدنيا من عجائب.

ماذا قال هيكل عن الاتصالات التى جرت معه يوم ٢٢ يوليو

● فى حديثه إلى مجلة الدستور اللبنانية عن يوم ٢٢ يوليو قال هيكل بالنص:

فى يوم ٢٢ يوليو وبالتحديد كان يوم الثلاثاء اتصل بى (**عبد الناصر**) وقال لى:

- أين ستكون النهارده؟

قلت له:

- وبتسأل ليه؟

قال:

- يمكن أن تحصل أمور أريدك أن تعرفها.

قلت له:

- خلال النهار سأكون فى دار أخبار اليوم وفى المساء سأكون في منزل ماهر دوس ابن توفيق باشا دوس، وسيكون معى الدكتور حسن بغدادى ورقم ماهر دوس هو (٤٤٠٠٠).

وعندما وصلت إلى أخبار اليوم كلمنى سعد توفيق وعبد المنعم النجار (ضباط مخابرات) وسألنى سعد توفيق نفس السؤال الذى سألنى إياه عبد الناصر:

- حتكون فين النهاردة؟

وشعرت بأن الشيء الهام هو قريب الوقوع خاصة وأن سعد توفيق وعبد المنعم النجار قد ألحا بصورة غير مباشرة إلى وقوع هذا الحدث.

وفى تمام الساعة التاسعة والنصف مساء اتصل بى سعد توفيق فى منزل ماهر دوس وقال لى:

- لماذا لا تذهب إلى البيت؟

قلت له:

- ليه؟

قال:

- علشان يكون الاتصال بك أسهل؟

وسألت:

- لماذا؟ ماذا يجرى؟

وأجابنى سعد توفيق:

- ستعرف عندما تصل إلى منزلك:

وبالفعل توجهت فورا إلى منزلى ووصلته فى العاشرة مساء، وبعد ساعة واحدة اتصل بى فريد زعلوك من الإسكندرية وقال لى:

- يظهر أن هناك أخبار تفيد أن الجيش قد ترك ثكناته وخرج إلى الشارع.

* وفى كتاب سقوط نظام في الصفحتين ٥٤٣ و ٥٤٤ تحت عنوان (سوف تنقلب الدنيا هذه الليلة) قال هيكل بالنص:

أيقظنى تليفون مبكر (الساعة السادسة والنصف) وكان المتحدث هو الأستاذ فريد زعلوك يسألنى: هل هناك حسب علمى شيء فى الجيش لأن نجيب باشا يتلقى أخبارا مزعجة، فقلت: إنه حتى خروجى من أخبار اليوم بعد منتصف الليل لم أسمع بجديد يزيد عما كان عندنا ونحن فى الإسكندرية، ولم تمض غير نصف ساعة حتى دق جرس التليفون والمتحدث على أمين من فندق سيسيل بالإسكندرية يقول هامسا: هناك عملية اعتقال لعدد من الضباط سوف تتم اليوم ويستحسن أن تأخذ بالك.

وفى الساعة الثامنة والربع صباحا كنت لا أزال في بيتى أفكر إذا كان

الوقت مناسبا لا تصل بالصاغ سعد توفيق أرد له مكالماته بالأمس وأستشعر ما لديه، وإذا الصاغ سعد توفيق يطلبني ويبدأ الحديث بسرعة سائلا: إذا كنت عرفت إنه لم يتوقف بالأمس عن طلبي وقلت له: عرفت إنك سألت عني خمس مرات، وقال سعد توفيق وقد أخذ صوته نبرة استوقفت سمعي: كان صاحبك (المقصود عبد الناصر) يريد أن يمر عليك أمس وسوف أتصل بك بعد قليل فأين ستكون؟ وقلت في مكتبي ووجدته يسكت ثم يسألني: هل تستطيع أن تنتظر حتى أتصل بك بعد قليل نصف ساعة على أكثر تقدير لأني لا أريد أن أطلب تليفونات أخبار اليوم.

وفي عشر دقائق لا أكثر كان سعد توفيق يعاود الاتصال سائلا بسرعة: أين ستكون الليلة؟ إذا لم يكن لديك ما يمنع فأنا أريد أن أعرف أين ستكون الليلة حوالي العاشرة مساء؟ وطلبت إليه أن ينتظر وراجعت مفكرتي وعدت إليه وهناك شعور خفي يقود تصرفي أقول: إنني سوف أكون على العشاء في الخارج في بيت المستشار ماهر دوس ابن توفيق دوس باشا، وسألني سعد توفيق عن رقم تليفون البيت ووجدتني أمليه.

وعندما وصلت إلى بيت توفيق دوس باشا للعشاء مع ابنه ماهر دوس وجدته جالسا ينتظر ومعه صديق قديم لنا هو الوزير المفوض (وقتها) محمود محرم حماد. وأخذت ماهر دوس على جانب من الصالون وهمست له: إنني أعطيت رقم تليفونك لرجل قد يتصل بي هنا فهل تستطيع ترتيب أن يخطروني إذا سأل عني أحد. وفي الساعة العاشرة والربع جاء من يقول: إن هناك من يسأل عني. وتوجهت إلى بهو خارجي وتناولت سماعة التليفون وإذا صوت يقول همسا (صوت سعد توفيق بالطبع) أرجوك تتوجه إلى بيتك وسوف أتصل بك هناك لأقول لك شيئا يهمك.

وأحسست بأجواء قصة بوليسية لكن شيئا داخلي كان يأخذ المكالمة جدا بأكثر من وقائع قصة بوليسية، واستأذنت لأنصرف قبل العشاء وأدرك

ماهر دوس بحسه أن هناك شيئا، وكان آخر ما سمعته منه وهو يودعنى على باب بيته أركب سيارتى: يظهر أن الدنيا سوف تنقلب هذه الليلة. وكان حدسه صحيحا بأكثر مما خطر له أو خطر لى.

• ملاحظات على ما رواه هيكل عن يوم ٢٢ يوليو

إن أهم ملاحظة على ما رواه هيكل فى كتاب سقوط نظام تحت عنوان (سوف تنقلب الدنيا هذه الليلة) هو أن هيكل غير ما سبق أن أدلى به إلى محرر مجلة الدستور اللبنانية من أن جمال عبد الناصر شخصيا هو الذى اتصل به صباح يوم ٢٢ يوليو ليسأله عن تحركاته فى ذلك اليوم، وأن هيكل أعطاه رقم تليفون بيت المستشار ماهر دوس الذى كان هيكل مدعوا عنده لتناول طعام العشاء كى يتصلوا به هناك لإخطاره بالطبع بمجرى الأحداث، ويبدو أن هيكل وجد أن هذه القصة ستثير الدهشة والاستغراب لدى الكثير من الناس، إذ كيف يصدق أحد أن عبد الناصر فى الوقت الذى كان فيه فى أشد حالات القلق والتوتر يوم ٢٢ يوليو، فقد كان يعلم أن ما سوف يقع بعد عدة ساعات من عمليات وتحركات هو مسألة حياة أو موت بالنسبة له، وكذا لرفاقه من الضباط الأحرار الذين يبلغ عددهم حوالى مائة ضابط، فضلا عما كان مستغرقا فيه من مراجعة التحضيرات النهائية للحركة المرتقبة التى باتت على الأبواب، وهل يعقل أن يترك هذا كله ليقوم بالاتصال تليفونيا بأحد الصحفيين الذى لم يتعرف عليه إلا منذ ثلاثة أيام، ولم يجلس معه سوى دقائق معدودة فى منزل اللواء محمد نجيب كى يسأله عن تحركاته وأين سيكون أثناء النهار؟ وما هو رقم تليفون البيت الذى سيكون فيه فى المساء تلبية لدعوة العشاء؟ حتى يخطره بأمور يهمه أن يعرفها وكأنه هو الفريق عزيز المصرى الأب الروحى للثورة أو اللواء محمد نجيب الذى سيتولى قيادتها.

وللتغلب على هذه المشكلة التى تهدد هيكل بعدم تصديق الناس لرواياته وقصصه قام بتغيير اسم عبد الناصر ليحل محله فى الاتصالات

التليفونية معه اسم ضابط راحل هو (المنقذ الاحتياطى) الذى ادخره هيكل لمثل هذه المهام، وللاستفادة من اسمه فى تدعيم مزاعمه فى الاتصالات المهمة، وتأكيد وجوده فى بعض المواقف الكبرى التى سيدعى هيكل وجوده فيها خاصة ليلة الثورة ليضفى بشهادته باعتباره شاهد عيان جو الصدق على هذه المسرحيات التى سيؤلفها، والتى ستضمها في المستقبل كتبه وأحاديثه حتى يصدقه الناس.

ووقع اختيار هيكل على ضابط راحل (بالطبع) من سلاح الإشارة يدعى الرائد سعد توفيق كان منتدبا فى المخابرات الحربية، وعلى الرغم من أن هذا الضابط لم يعرف عنه أنه كان على صلة معروفة بجمال عبد الناصر قبل أيام التجهيز للثورة بحيث يجعله هيكل لسان حال عبد الناصر ومستودع أسراره ومندوبه الشخصى فى المحادثات والاتصالات، فإن هيكل اختاره ليكون (المنقذ الاحتياطى) عند الأزمات، وشاهده الرئيسى فى الأحداث والمواقف التى تحتاج إلى شهود، وذلك لسبب واضح يدل على ذكاء هيكل ومقدرته فإن عبد الناصر فى خطابه الشهير بمناسبة العيد العاشر للثورة والذى تكلم فيه عن الكثير من المواقف والأسرار فى هذه الليلة الخالدة كان من ضمن حكاياته أن ضابطا من المخابرات الحربية حضر إلى بيته فى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء ليلة الثورة وحذره من أن سر الثورة قد انكشف، وأن الملك والحكومة وقيادة الجيش يتخذون الإجراءات المضادة للقضاء عليها، وطلب منه أن يلغى كل شيء. وكان هذا الضابط هو الصاغ سعد توفيق ولكن عبد الناصر لم يستجب لتحذيره وقال له: نحن لا نستطيع ذلك أبدا، العجلة دارت ولا يستطيع إنسان أن يوقف هذه العجلة.

ولا شك في أن الأستاذ هيكل لم يقع اختياره على اسم هذا الضابط الراحل سعد توفيق ليكون (منقذه الاحتياطي) اعتباطا بل لابد أنه قد درس وبحث واستقصى بعناية شديدة كل المعلومات المتيسرة عن الضباط الراحلين

كي ينتقى من بينهم الاسم الذي يصلح لاستخدامه في المهمة التي سيكتبها عن أحداث ليلة ٢٣ يوليو والأيام الخمسة التي سبقتها دون أن تكون هناك أدنى فرصة لأي إنسان لتكذيبه أو للطعن في حقيقة هذه القصص ومدى صدقها.

وسوف أسجل بعض المعلومات عن الرائد سعد توفيق فيما يلي:

● تخرج سعد توفيق في الكلية الحربية في ٧ سبتمبر عام ١٩٤٠ برتبة ملازم ثان.

● انضم الملازم أول سعد توفيق إلي جماعه الإخوان المسلمين في مطلع عام ١٩٤٤ ضمن مجموعة من ضباط الجيش هم: عبد المنعم عبد الرءوف وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين وحسين حمودة وصلاح خليفة وتكررت اجتماعات هذه المجموعة في الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٨ حين انقطعت بسبب حرب فلسطين ١٩٤٨.

● ذهب الضباط السبعة في إحدى الليالي في أوائل عام ١٩٤٦ إلى منزل في حي الصليبية وقادهم صلاح خليفة واحدا بعد الأخر إلي غرفة مظلمة حيث أخذوا العهد وحلفوا اليمين على المصحف والمسدس وأصبحوا منذ تلك اللحظة أعضاء في التنظيم السري للإخوان المسلمين الذي كان يرأسه وقتئذ عبد الرحمن السندى.

● عندما أنشأ عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار في سبتمبر ١٩٤٩ بعد العودة من حرب فلسطين انضم إليه العديد من الضباط من مذاهب فكرية مختلفة كان منهم عبد المنعم عبد الرءوف وكمال حسين وحسين حمودة الذين استمرت علاقتهم بالإخوان وخالد محي الدين برغم تحولة إلى اليسار لكن لم ينضم اثنان من المجموعة القديمة إلي تنظيم الضباط الأحرار وهما سعد توفيق وصلاح خليفة ولذا انقطعت صلتهما مع عبد الناصر منذ ذلك الحين. وفي سبتمبر ١٩٥١ انتدب الرائد سعد توفيق إلي المخابرات الحربية كما نقل

حسين حمودة الذي سبق أن تزوج عام ١٩٤٧ من شقيقة سعد توفيق إلي الكلية الحربية.

●في يوم ٢٢ يوليو حدث بالمصادفة أن كان الرائد سعد توفيق هو الضابط المنوب في مبنى المخابرات الحربية الذي يلاصق مباشرة مبنى رئاسة الجيش بكوبري القبة وهو المبنى الذي شهد أهم أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

●علم سعد توفيق سواء بطريق مباشر من زوج شقيقته حسين حمودة أو من ملاحظة بعض تصرفاته غير العادية بحكم أنه وفقا لخطة العمليات كان مكلفا مع بعض زملائه من الضباط الأحرار في الكلية الحربية بإعداد الدور الأرضي من مبنى الكلية القديم المواجه لرئاسة الجيش ليتحول إلي زنازين لقادة الجيش المزمع اعتقالهم بعد قيام حركة الجيش لذا أيقن سعد أن الحركة موعدها هو نفس الليلة.

●عندما شاهد سعد توفيق من مكانه بإدارة المخابرات الحربية وصول الفريق حسين فريد رئيس الأركان ومدير مكتبة العقيد عبد العزيز فتحي ثم تتابع وصول عدد من القادة إلي مبنى رئاسة الجيش في المساء على غير العادة استنتج من حضورهم المفاجئ ومن خطواتهم المضطربة أن سر الحركة قد انكشف للرئاسات فسارع بدافع من وطنيته إلي الذهاب إلي منزل عبد الناصر لتحذيره بأن سر الحركة قد انكشف ونتيجة لهذا التحذير الخطير سارع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بالخروج لمواجهة الموقف والتقيا صدفة مع طابور المقدم يوسف صديق في ميدان الكربة بمصر الجديدة ولما علم يوسف بحقيقة الأمر بادر بالتحرك بقوتة فورا وتمكن من اقتحام رئاسة الجيش وأسر رئيس الأركان والقادة الذين كانوا معه وبذا تم إحراز النجاح وحرصا على مكافأة الرائد سعد توفيق على معاونته للحركة تم وضع اسمه في كشوف الضباط الأحرار.

ولكن نظرا لأن الصاغ سعد توفيق لم يكن له أى دور فى خطة عمليات الثورة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ -لعدم انتمائه إلى تنظيم الضباط الأحرار- لذا لم يصبح له أى ظهور بعد الثورة على الرغم من وجود اسمه (رقم ٨٣ فى المجموعة رقم (١) فى كشوف الضباط الأحرار)، ولو كان سعد توفيق بالأهمية والأوصاف التى خلعها عليه هيكل من جهة علاقته بعبد الناصر لكان قد عينه سكرتيرا خاصا له بعد الثورة، أو لكان قد أسند إليه منصبا كبيرا مثل الضباط الأحرار الذين قاموا بأدوار مهمة ليلة الثورة، ولكنه ظل على وضعه فى إدارة المخابرات الحربية، والأعجب من ذلك أنه أحيل إلى التقاعد فى ٣١ يناير ١٩٥٥ أى بعد حوالى عامين ونصف عام فقط من قيام الثورة، ولم تتجاوز كل خدمته العسكرية ١٥ عاما ولذا كان معاشه ضئيلا للغاية ثم توفى إلى رحمة الله فى ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ وقد ساعد هيكل على استخدام اسمه بأمان ودون أية خطورة أن زوج شقيقته الرائد حسين حمودة قد توفى أيضا إلى رحمة الله فى أواخر عام ١٩٩٦ قبل صدور كتاب سقوط نظام بعدة أعوام.

توضيح مهم

يهمنى أن أصحح بعض المعلومات التى نشرت فى كتاب الأستاذ هيكل (سقوط نظام) ضمن الصفحات (من ٥١٣ إلى ٥١٥) فقد علل هيكل إلمامه بالمعلومات عن تغيب بعض المسئولين البريطانيين عن مصر خلال موسم الصيف، مما جعله يؤكد لعبد الناصر فى البند الرابع من تحليله أن الإنجليز لن يتدخلوا مهما حدث فى القاهرة، بأنه كان ضيفا على العشاء عند اللواء أحمد شوقى عبد الرحمن قائد المنطقة الشرقية وكان ضيف الشرف البريجادير توماس جولبرن الملحق العسكرى البريطانى فى مصر والذى أفاد هيكل (بأن السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بدأ إجازة فى اسكتلندا وأن الجنرال أرسكين قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة بدأ إجازة فى قبرص، بل إن الملحق العسكرى فى مصر البريجادير توماس جولبرن على وشك أن يقوم بالإجازة).

ومن الواضح لأى محلل سياسى حتى ولو كان مبتدئا أن غياب بعض المسئولين البريطانيين عن مناصبهم لقيامهم بالإجازة لا يشكل أى تغيير فى

موقف بريطانيا فيما لو أرادت التدخل ضد أية حركة يقوم بها الجيش المصرى، فإن أى قائد أو رئيس فى حالة غيابه فى أية دولة أو حتى مؤسسة مدنية يتولى نائبه على الفور منصبه بكل سلطاته واختصاصاته، ولم يكن معقولا أن عبد الناصر بذكائه المعروف وفطنته تغيب عن فكره هذه المعلومة البديهية ويواصل تعقب خطوات هيكل فى كل مكان - كما ادعى - سواء فى الاتصالات الهاتفية أو الزيارات المنزلية - ليستزيد من تحليله الخاطئ لهذا الموضوع.

كما أن البند خامسا من تحليل هيكل وهو موقف الفرقة الأولى مشاة والتى كان مركز قيادتها فى رفح ليست من العوامل التى تمنع بريطانيا من التدخل كما زعم هيكل، بل العكس هو الصحيح فإن وضع هذه الفرقة فى سيناء كان دائما نقطة ضعف بالنسبة لمصر، وليس بالنسبة لبريطانيا فإن القاعدة البريطانية فى منطقة القناة موجودة على خطوط المواصلات، بين وحدات هذه الفرقة وقواعدها الإدارية والتموينية في الدلتا والقاهرة، مما يهدد وضعها الاستراتيجى فيما لو اتخذ الإنجليز موقفا عدائيا ضدها، كما أن وحدات هذه الفرقة كانت محصورة بين القوات الإسرائيلية المرابطة على الحدود في مواجهتها، والقوات البريطانية فى قاعدتها الكبيرة فى منطقة القناة خلفها. وكان هذا العامل هو من أهم العوامل الضاغطة على مصر حتى لا تشارك قواتها المسلحة فى عملية الكفاح الشعبى المسلح ضد الإنجليز عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ والذى اشتركت فيه كل عناصر الأمة.

وفيما يتعلق بأن اللواء أحمد شوقى عبد الرحمن كان قائدا للمنطقة الشرقية فهذه مقولة خاطئة لأن المنطقة الشرقية لم يكن لها وجود قبل عام ١٩٥٦ وبعد جلاء القوات البريطانية عن مصر، وعن معسكراتها الضخمة فى منطقة القناة عقب العدوان الثلاثى احتلتها القوات المصرية على الفور، وهكذا أنشئت المنطقة الشرقية التى كان أول قائد لها هو الفريق على على عامر الذى كان من أكفأ القيادات العسكرية المصرية. أما اللواء أحمد شوقى عبد الرحمن فقد كان نائبا

لمدير المشاة، ثم تولى منصب مدير سلاح المشاة لمدة ثلاثة شهور فقط، فقد حل مكانه اللواء محمد نجيب مدير سلاح الحدود عندما عين مديرا لسلاح المشاة ليخلى منصبه فى سلاح الحدود ليتولاه النجم الساطع وقتئذ عميل السراى اللواء حسين سرى عامر، وتم تعيين اللواء أحمد شوقى عبد الرحمن فى أكتوبر ١٩٥١ قائدا لمنطقة القناة وشرق الدلتا وهو منصب شبه شرفى وقتئذ، فقد كان حجم القوات المصرية فى منطقة القناة وقتئذ محدودا للغاية نظرا لوجود القاعدة البريطانية الضخمة فى منطقة القناة، وقد أحيل اللواء أحمد شوقى عبد الرحمن إلى التقاعد عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مع كل زملائه من رتبة اللواء ولم يكن للواء أحمد شوقى عبد الرحمن أية علاقة بالخارج إلا عندما عين ملحقا عسكريا لمصر فى لندن فى ٣١ مايو ١٩٤٣، ومن العجيب أنه لم يخدم فى هذا المنصب المرموق سوى عام واحد وخمسة شهور، فقد تم إنهاء عمله في منصبه في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ لسبب غير معروف لأن القوانين واللوائح بالجيش تنص على أن مدة شغل هذه المناصب ثلاث سنوات.

أحداث يوم ٢٣ يوليو بين الحقيقة وخيال الأستاذ هيكل

فى الفصل الأخير من كتاب الأستاذ حسنين هيكل (سقوط نظام) وعنوانه (ساعة سقوط الملكية) ابتدع هيكل سيناريوهين عن ليلة الثورة تفوق فيهما على نفسه، وعلى كل ما ابتدعه من قبل من سيناريوهات، فقد احتفظ فيهما لنفسه بدور البطولة المطلقة، وجعل كل الشخصيات الأخرى المشتركة فى الأحداث من عسكريين ومدنيين بمثابة كومبارس، يلعبون أدوارهم وفقا لمشيئته وفى حدود الأدوار المرسومة لهم، وسوف نقوم بعرض السناريوهين على القراء وفقا لترتيبهما الزمنى. السيناريو رقم ١ وهو عبارة عن نص ترجمة الحديث الذى أذاعه هيكل فى التليفزيون القطرى فى يونيو ١٩٨٧ والسيناريو رقم ٢ وهو عبارة عن الفصل الأخير من كتاب هيكل (سقوط نظام) تحت عنوان (ساعة سقوط الملكية) وسوف يكون العرض بإيجاز غير مخل.

• أولا: السيناريو رقم (١) عن يوم الثورة

ملاحظة: التعليق على هذا السيناريو لن يكون تعليقا منفصلا كالعادة فقد آثرنا أن يجرى التصحيح على الفور أمام كل فقرة من فقرات السيناريو نظرا لكثرة الأخطاء.

نص ترجمة الحديث الذى أذاعه الأستاذ هيكل فى تليفزيون قطر باللغة الإنجليزية فى يونيو ١٩٨٧.

كان الهدف الوحيد فى تلك الليلة هو الاستيلاء على المركز الرئيسى لقيادة الجيش مع مركز اتصالاته، وكان ذلك هو الحصول على العصا فى انتظار استخدامها ضد الملك بدلا من أن يستخدمها الملك ضد الشعب. حدثت أشياء غريبة كانت القوات المتاحة التى اشتركت فى العملية الفعلية للثورة كتيبة واحدة والتى لم تكن حتى مكتملة. الكتيبة ١٣.

(يبدو أن هيكل اختلط عليه الأمر، فإن مجرى الأحداث التى جاءت فيما بعد تدل على أنه كان يقصد مقدمة كتيبة مدافع الماكينة الأولى المشاة التى قدمت من العريش قبل حركة الجيش بعشرة أيام فقط وكان قائدها هو المقدم يوسف منصور صديق) فكروا فى البداية فى استخدام هذه الكتيبة من ثكناتها قرب القاهرة (كان مقر مقدمة كتيبة مدافع الماكينة فى معسكر هايكستب شمال القاهرة) ذهب عبد الناصر لمقابلة الكتيبة ١٣ (خطأ وقد صححناه بقولنا إنها مقدمة كتيبة مدافع الماكينة وليست الكتيبة ١٣ مشاة) وكان عبد الناصر متلهفا فخرج مع المشير عامر (الصحيح أنه الرائد عامر) لمقابلة الكتيبة (الصحيح المقدمة)وكان قائدها يوسف منصور صديق مشتركا معه، ومن الغريب أنه عندما اقترب من الكتيبة (الصحيح المقدمة) وكان رتلها متحركا بالليل وأضواؤه مبهرة للأنظار رأى أحد الجنود عبد الناصر وعامر وكان لديه أوامر من قائده بالقبض على أية رتبة فوق رتبة عقيد (الصحيح فوق رتبة مقدم) لأن كل المشتركين فى الانقلاب كانوا من صغار الضباط، ولذلك قبض على عبد الناصر وتستطيع أن تتخيل أنه بين العاشرة

والحادية عشرة كان على وشك أن يفقد عقله فسأل الجندى الذى اعتقله أين قائدك (الصحيح أن الذى اعتقل عبد الناصر هو الملازم ثان محمد أحمد غنيم من مقدمة كتيبة مدافع الماكينة الأولى) وبالمصادفة سمع صوت يوسف منصور صديق فنادى عليه فجاء القائد وقال مندهشا لعبد الناصر: ماذا تفعل هنا؟ فأطلقوا سراحه ثم أخبرهم شخص (الصحيح أنه عبد الناصر الذى أخطر يوسف صديق عن اجتماع القادة) أن هناك اجتماعا لكل قادة الجيش بمركز القيادة الرئيسى (المقصود هو مقر رئاسة الجيش بكوبرى القبة وهو مقر وزارة الدفاع حاليا) فقرر عبد الناصر خطة فورا قائلا: سننصب لهم شركا ونعتقل جميع القادة وهم يدخلون المركز الرئيسى للقيادة.

لذلك كان استدعاء كل قادة الجيش المصرى للاجتماع قبل منتصف الليل لمواجهة الثورة صدفة وضربة حظ. وعندما ذهب عبد الناصر مع بعض قواته وعامر مع الكتيبة ١٣ لمهاجمة المركز الرئيسى للقيادة (الصحيح أن الذى قام بعملية الهجوم على مبنى رئاسة الجيش وقبض على رئيس الأركان الفريق حسين فريد كانت مقدمة كتيبة مدافع الماكينة الأولى بقيادة المقدم يوسف صديق بالتعاون مع السرية الرابعة من الكتيبة ١٣ مشاة بقيادة النقيب عمر محمود على وتروب عربات مدرعة بقيادة الملازم أول فاروق الأنصارى) ولم يكن هناك أى شخص غير رئيس الأركان (الصحيح أنه كان مع الفريق حسين فريد رئيس الأركان فى مكتبه ثلاثة ضباط هم اللواء مصطفى الشعراوى قائد السلاح الجوى والعميد حمدى هيبة مدير كلية أركان الحرب والمقدم نائب الأحكام حسن سرى الذى أوقعه سوء حظه ليكون الضابط العظيم المنوب برئاسة الجيش فى تلك الليلة) وكان حرس رئاسة الجيش عبارة عن ستة جنود (الصحيح يرأسهم حكمدار) حاول أحدهم أن يقاوم وجرح، وخلال ثلاث دقائق كان عبد الناصر وعامر ويوسف صديق يدخلون مكتب رئيس الأركان واستسلم فورا وجلس عبد الناصر على الكرسى يحاول أن يجرى الاتصالات بالجيش (الصحيح أن أحدا من الضباط الأحرار لم يجلس على كرسى رئيس الأركان سوى اللواء محمد نجيب بمجرد وصوله إلى رئاسة الجيش).

كان الجزء الثانى من الخطة هو الاتصال بالضباط الأحرار بالوحدات المختلفة للتأكد أنهم يمسكون بزمام الوحدات وأن يقنعوا القادة المحليين بالولاء للثورة، وكان أهم قسم فى الجيش المصرى هو تلك الفرقة الوحيدة التى كانت لدينا (الصحيح أنه كان لدى الجيش المصرى فى تلك الليلة فرقتان مشاة . الفرقة الأولى المشاة المتمركزة فى سيناء على الحدود مع إسرائيل بقيادة اللواء محمد إبراهيم سيف الدين، والفرقة الثانية المشاة المرابطة فى معسكر هايكستب شمال القاهرة بقيادة اللواء عبد الرحمن مكى) .

وكان قائد الفرقة الأولى لواء حازما جدا واجتمع الضباط الثلاثة الذين كانوا مسئولين عن الفرقة واكتشفوا أنهم لو أخبروه فإنه ربما كان لا يقبل أية فكرة، فقرروا شيئا غريبا كان أحدهم وهو صلاح سالم ضابطه المعاون فدخل عليه وأيقظه ووضعه فى الدولاب وأغلقه عليه (الصحيح أن صلاح سالم قام بإبلاغ اللواء محمد إبراهيم سيف الدين قائد الفرقة بنبأ قيام الحركة، ونظرا لأنه كان يتمتع بشخصية قوية ومحبوبة ولذا لم يحاول أحد المساس به وبادر اللواء سيف الدين بإرسال برقية تأييد لحركة الجيش باسم وحدات الفرقة الأولى فى سيناء، واقتنع قائد الفرقة بضرورة تركه قيادة الفرقة بسلام فقد كان الوضع شديد الحساسية والخطورة نظرا لوجود القوات الإسرائيلية على الحدود، وسافر اللواء سيف الدين إلى القاهرة وحضر إلى مقر القيادة بكوبرى القبة وجرت له مراسم التحية العسكرية وأصبح هو اللواء الوحيد الذى لم يعتقل) .

واختير اللواء الأكبر سنا والأكثر خبرة محمد نجيب بواسطة الضباط الأحرار ليقوم بمهمة الرئيس الصورى للثورة (الصحيح أنه اختير ليكون قائدا للثورة وتحمل المسئولية بكفاءة تامة فى الفترة الأولى التى كانت أخطر فترة فى تاريخ الثورة ولم يكن مطلقا رئيسا صوريا) كان من المحتمل أن يلقى قبولا أكثر من الشعب المصرى وسلمه هيكل إلى المركز الرئيسى لقيادة الانقلاب (هذا كلام خاطئ تماما ولم يحدث أن هيكل سلم محمد نجيب إلى مقر رئاسة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بل هو الذى جاء بنفسه وبعربته الخاصة وقوبل من جميع ضباط القيادة بالترحيب والاحترام وتولى مسئوليته كقائد للثورة) .

أخذت نجيب فى سيارتى (لم يحدث هذا مطلقا) كان الجو مظلما كانت الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وكانت القاهرة مظلمة تماما، وكان الجو متوترا، بينما كنا نقترب من المركز الرئيسى للقيادة فشعرت بتحركات بعض القوات وكان هو مندهشا تماما وقال: لست أدرى ماذا فعلوا ولكن بإمكانهم أن يقودوا البلد نحو كارثة، على أى حال إننا الآن مخولون، سأذهب وأرى إذا كان الوضع سيئا وإذا كان يسيئون التصرف فسأخبرهم بأن يعودوا إلى منازلهم وكأن شيئا لم يكن.

(هذا الكلام لا أساس له من الصحة ولم يحدث أن اللواء محمد نجيب الذى قاد الثورة فى أحرج أوقاتها يصدر منه هذه الأقوال، وكيف يصدق أحد أن محمد نجيب قد يتجه تفكيره إلى أن يصدر أمرا إلى القوات المشتركة فى الثورة بالعودة إلى منازلهم).

وصلنا إلى محطة البترول (المقصود محطة بنزين كوبرى القبة) ووجدنا سيارة مدرعة، تركت سيارتى هناك وذهبت مع اللوء نجيب إلى السيارة المدرعة التى أخذتنا إلى المركز الرئيسى للقيادة (هذا للأسف مقولة مضحكة وهى تدل على ما يهدف إليه هيكل دائما فى كتبه وأحاديثه وهو أن ينتزع لنفسه دورا فى ثورة ٢٣ يوليو، فالصحيح أن اللواء محمد نجيب عقب أن حدثته بنفسى تليفونيا من مقر القيادة وأنبأته وهو فى منزله بنجاح المرحلة الأولى من حركة الجيش عرضت عليه أن أرسل إليه ثلاث عربات مدرعة لنقله بسلام إلى رئاسة الجيش، ولكنه طلب منى عدم إرسالها وأخبرنى أنه سيحضر بسيارته الأوبل الصغيرة، وقبيل وصوله إلى القيادة قابل عربة جيب عسكرية بها أحد الضباط الأحرار فركبها ودخل بها إلى مقر القيادة، أما الأستاذ هيكل فقد التقيت به بنفسى قبيل الفجر فى مبنى القيادة وقد جاء برفقة المقدم متقاعد جلال ندا وقد حضرا مندوبين عن صحيفة أخبار اليوم وحضر معهما كذلك عدد من الصحفيين والمصورين مندوبين عن الصحف الأخرى، ولم يكن لهيكل أى دور سوى الحصول على أنباء حركة الجيش كى يزود بها الصحيفة التى يعمل بها مثله مثل الصحفيين الآخرين).

وكما حدث كان الانقلاب نموذجا فى نوعه كان سريعا وعمليا بلا دماء، ولكن أول بيان لنجيب عبر الأثير لم يوضح سوى القليل الملموس من خط المستقبل جعلت أحداث ٢٣ يوليو الناجحة البكباشى (المقدم) عبد الناصر القوة الحقيقية خلف الكواليس (الصحيح أن البيان الأول للثورة الذى قمت بصياغته والذى ألقاه من الإذاعة المقدم أنور السادات لم يكن الغرض منه سوى اجتذاب الجيش والشعب للالتفاف حول الثورة وطمأنة الرعايا الأجانب).

ولكن كان واضحا فى صباح يوم ٢٣ يوليو أن الحركة نجحت بدرجة فاقت كل التوقعات، وفيما وراء الشعبية الظاهرة للثورة كانت هناك مشكلة هامة بالنسبة للقيادة الجديدة ألا وهى كيفية تحقيق الاستقرار لبلد كان قد رأى لتوه أربع وزارات خلال ستة شهور، وبرزت مشكلة للضباط الأحرار فى مواجهة نجيب الهلالى، كان الملك قد اتخذ حديثا الخطوة غير العادية بالنسبة إليه بتعيينه رئيس وزراء مشهود بأمانته واستقامته، كان على النظام الجديد أن يقرر ما إذا كان الهلالى باشا سيبقى أو يستقيل، أشعر عبد الناصر السياسى الداهية (يقصد الهلالى) لم يتركه فى شك وأعتقد أن عبد الناصر اتخذ القرار المناسب لأن الملك كان يسأل ماذا تريدون منى أن أفعل قبل مغادرتى للمركز الرئيسى للقيادة العامة مع محمد نجيب ليفتش القوات ويحيى الشعب فى الشوارع (مما يبعث على السخرية أن يقول هيكل فى هذا الحديث الذى أذاعه من تليفزيون قطر أنه غادر القيادة العامة مع محمد نجيب عند خروجه ليفتش القوات ويحيى الشعب فالذى جلس معه فى سيارته كان العقيد أحمد شوقى قائد الكتيبة ١٣ مشاة وأترك التعليق على هذا الادعاء لفطنة القراء) اتصل بى الهلالى تليفونيا (ما هى صفة هيكل وقتئذ ليتصل به رئيس الوزراء تليفونيا) وسألنى هل تريدون منى أن أستقيل؟ هل يريدون للوزارة أن تستقيل؟ فذهبت لعبد الناصر وقلت له: إن الهلالى باشا يسأل إن كنتم تريدون للوزارة أن تستقيل، فقال: نعم. فنظرت إليه وقلت: ماذا تمسك عليه؟ فقال: رغم ذلك أخبره أن يستقيل وهذا كل شىء، اتصلت به وقلت له: لسوء الحظ يا باشا لو كنت تريد أن تستقيل فافعل.

(لا نعلم السر فى أن هيكل جعل أحمد نجيب الهلالى رئيس وزراء

مصر وقتئذ لا يستطيع إبلاغ عروضه واقتراحاته لقائد الثورة وضباطه والتفاهم معهم تليفونيا إلا عن طريقه هو، برغم أننى كنت حاضرا مع اللواء محمد نجيب وبعض قادة الحركة فى المكتب السابق لرئيس الأركان، وكانت اتصالات الهلالى واقتراحاته وعروضه تجرى مع اللواء محمد نجيب شخصيا وعلى مسمع من كل الحاضرين، ومن العجيب أن يحاول الأستاذ هيكل تركيز كل الأضواء عليه فى أى أحداث أو وقائع خاصة بالثورة).

ثانيا: السيناريو رقم (٢) عن يوم الثورة

فى الفصل الأخير من كتاب الأستاذ هيكل (**سقوط نظام**) كتب السيناريو رقم ٢ عن ليلة الثورة تحت عنوان (**ساعة سقوط الملكية**) وذلك فى الصفحات من ٥٤٧ إلى ٥٦٨ وسوف ننقل أهم ما جاء فى هذا السيناريو بإيجاز غير مخل وسوف يلاحظ القراء مدى الاختلاف الكبير في الوقائع والأحداث بين السيناريو رقم (١) والسيناريو رقم (٢) برغم أن المؤلف الماهر الذى قام بتأليف أحداث كل منهما شخص واحد وهو الأستاذ هيكل.

• فى بيت هيكل فى انتظار رسالة من عبد الناصر

فى الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ يوليو (خطأ مطبعى بلا شك وصحته ٢٢ يوليو) كنت فى بيتى أنتظر اتصالا تليفونيا من الصاغ سعد توفيق يبلغنى رسالة من البكباشى جمال عبد الناصر، ولم أكن أعرف موضوع الرسالة المنتظرة وكانت الدقائق والثوانى تمر ببطء ثقيل كأن وحدات الزمن طال عمرها، وعندما فتحت باب بيتى لأخرج سمعت رنين التليفون وعدت ملهوفا أسمع صوت الصاغ سعد توفيق دون مقدمات يسألنى بما معناه، إذا كنت أعرف محطة البنزين وراء كوبرى القبة؟ وإذا كان ذلك فعلى أن أكون هناك حوالى الساعة الثالثة قبل الفجر، ثم يضيف لا تذهب عن طريق العباسية جرب الطريق الخلفى من ناحية قصر القبة، ثم مضيفا وبسرعة: سوف تجدنى أو تجد خبرا منى هناك وانتهى الاتصال.

الملاحظات على الفقرة (فى بيت هيكل فى انتظار رسالة عبد الناصر)

هل يصدق أحد أن عبد الناصر فى تلك الساعات الحرجة والمصيرية التى

سبقت حركة الجيش مباشرة والتى كان يعانى خلالها بالطبع أشد حالات التوتر والقلق والانفعال يهتم بأن يبلغ رسالة إلى الأستاذ حسنين هيكل رئيس تحرير مجلة آخر ساعة عن طريق مندوبه الصاغ سعد توفيق (السنيد الاحتياطى) فى الساعة الحادية عشرة مساء وهو فى بيته ليطلب منه الذهاب إلى محطة بنزين كوبرى القبة الساعة الثالثة صباحا ليجده هناك أو يجد خبرا منه. ترى ما هو الغرض من هذه الرسالة فى ذلك الوقت العصيب وما هو الدور المطلوب أن يؤديه الأستاذ هيكل بالنسبة لحركة الجيش؟ إن هيكل يستخدم هذه الرسالة المزعومة لتحقيق هدف مهم من وجهة نظره، وهو أن يؤكد للقراء صحة ما زعمه من قبل فى حديثه إلى التليفزيون القطرى فى شهر يونيو ١٩٨٧ والذى قال فيه وقتئذ: وصلنا محطة البترول (المقصود بلا شك محطة بنزين كوبرى القبة) ووجدنا سيارة مدرعة، تركت سيارتى هناك وذهبت مع اللواء محمد نجيب إلى السيارة المدرعة التى أخذتنا إلى المركز الرئيسى للقيادة، ومن الواضح أن الأستاذ هيكل يستهدف من هذا الادعاء التأكيد أنه قد اشترك بنفسه فى عمليات الثورة مادام قد ركب السيارة المدرعة وذهب مع قائد حركة الجيش إلى مركز قيادة الحركة، ولابد أن تكون له مهمة كبيرة هناك قد تكون هى الاشتراك مع اللواء محمد نجيب فى إدارة تحركات وعمليات الوحدات!!

• فى بيت اللواء محمد نجيب

كانت هناك أربع ساعات من الآن حتى الفجر، والغريب أننى أثناء ذلك كله لم أفكر في الاتصال تليفونيا ببيت محمد نجيب، وإنما وجدت نفسى أقود سيارتى على الطريق إليه وعندما توقفت سيارتى أمام بيت اللواء محمد نجيب كان البيت غارقا فى الظلام واقتربت أدق على الباب خفيفا وانفتح الباب ووجدت محمد نجيب جالسا وراء مكتبه والتليفون فى يده ويشير إلى أن أدخل وأجلس وأنتظره حتى يفرغ من حديثه. وكانت المفاجأة حين وجدته يقول ما معناه: أنه يحاول تكملة الصورة ومعرفة التفاصيل، ثم يضيف على غير انتظار: وحتى عندى الأستاذ هيكل من أخبار اليوم ثم يمد سماعة التليفون ناحيتى يدعونى إلى الكلام هامسا هذا مرتضى باشا (وزير الداخلية)

طلب أن يتكلم معك حين قلت له إنك عندي، وسألنى مرتضى المراغى دون مقدمات: عما يجرى عندكم، وقلت له :إن فريد زعلوك اتصل بى قبل أكثر من ساعة وأبلغنى بعض التفاصيل عما وصل إليهم من الإسكندرية عن خروج ضباط فى الجيش من ثكناتهم إلى الشارع. وقال المراغى (كما سجلت فى أوراقى): هناك عيال مجانين ضباط جيش تركوا ثكناتهم وخرجوا فى حالة عصيان، وهذا الجنون يجب أن ينتهى قبل أن يطلع الصباح، وأنا كلفت اللواء نجيب أن يتصرف كما يرى مناسبا وهو مخول بإبلاغهم أنه لن تجرى ملاحقة أحد منهم بعقاب وسوف نعتبر الأمر طيش شباب دفعت إليه الحماسة الزائدة.

وهكذا كان اللواء محمد نجيب رجل الساعة ربما دون أن يقصد ذلك إنه: معروض عليه أولا من تنظيم الضباط الأحرار أن يقود خطتهم الجديدة بالسيطرة على الجيش، ثم إنه مطلوب منه ثانيا بتكليف من القصر الملكى والوزارة وعلى لسان مرتضى المراغى أن يبذل جهوده لفض عصيان مجانين من ضباط الجيش نزلوا إلى الشارع وإقناعهم بالعودة إلى بيوتهم تجنبا لفضيحة قد تقع قبل أن يطلع الصبح.

وعندما فرغ اللواء محمد نجيب من حديثه التليفونى مع مرتضى المراغى كان توقعه أنه سوف يتلقى مع أية لحظة إشارة أو رسالة أو دعوة من القائمين على حركة الجيش، ومشكلته الملحة أنه لا يعرف أين يذهب ليؤدى ما هو معروض عليه من (قيادة الحركة) وما هو مطلوب منه (بتكليف القصر) ومرت قرابة نصف ساعة واللواء محمد نجيب يحاول الاتصال ببعض من يعرف من قواد الجيش ومنهم شقيقه على نجيب قائد سلاح المشاة (خطأ والصواب قائد قسم القاهرة – المنطقة المركزية حاليا) ويدير اللواء محمد نجيب رقم سكرتير اللواء حسين فريد، وحين يذكر اسمه إذا هو يقع على عبد الحكيم عامر ويميز صوته من أول كلمة نطق بها، وكذلك تجيئه دعوة الجماعة لكى يتوجه إلى حيث كانوا هذه اللحظة فى رئاسة أركان حرب القوات المسلحة وهى مقر وزارة الدفاع حاليا.

الملاحظات على الفقرة (في بيت اللواء محمد نجيب)

١- من المؤسف أن كل ما كتبه هيكل في هذه الفقرة من نسج خياله ومن نتاج أفكاره، وليس فيه ذرة من الحقيقة، فلم يحدث أن توجه هيكل إلى بيت اللواء محمد نجيب ليلة ٢٣ يوليو وأمضى هناك بضع ساعات، فإن هذه الواقعة لم يسمع بها أحد أو قرأ عنها إنسان بمن فيهم اللواء محمد نجيب - صاحب البيت - بل والأستاذ هيكل نفسه إلا بعد مضى ما يزيد على نصف قرن على قيام ثورة ٢٣ يوليو حين صدر كتاب (سقوط نظام) في يناير ٢٠٠٣، وكان ذلك أول مرة نقرأ فيها مثل هذا الادعاء، ولو كانت هذه الواقعة صحيحة لكان اللواء محمد نجيب قد سجلها في كتابيه (كلمتي للتاريخ وكنت رئيسا لمصر) ولكان هيكل قد ذكرها في كتبه أو أحاديثه الكثيرة التي صدرت طوال تلك المدة ولكان قد ذكرها في حديثه المسجل مع تليفزيون قطر في يونيو ١٩٨٧.

٢- من العجيب أن يدعي هيكل أن مرتضى المراغي قال عن الضباط الأحرار وهم الأبطال الشجعان الذين خرجوا ليلة ٢٣ يوليو مضحين بأرواحهم في سبيل تحرير بلادهم أنهم عيال مجانين، وأن حركتهم عبارة عن طيش شباب، وأن يظن أنه بمجرد إبلاغهم أنه لن تجرى ملاحقة أحد منهم بعقاب سوف يبادرون بالعودة إلى بيوتهم سالمين وتائبين عما ارتكبوه من جنون وعصيان.

٣- مما يدعو إلى السخرية أن نقرأ أن القائد الذي عهد إليه بقيادة حركة الجيش والذي كان نجاحها متوقفا على حضوره إلى مكتب رئيس الأركان ليتولى مهام القيادة، مما يؤدي إلى التفاف الجيش والشعب حول هذه الحركة كان موجودا في منزله لا يعرف أين يذهب أو ماذا يفعل، وأخذ ينتظر وصول إشارة أو رسالة أو دعوة للحضور دون جدوى، وأخيرا أدار رقم تليفون سكرتير رئيس الأركان فإذا هو وبطريق الصدفة وحسن الطالع وبركة دعاء الوالدين يعثر على عبد الحكيم عامر على الخط، وهكذا تجيئه دعوة الجماعة ليتوجه إلى حيث كانوا في مبنى رئاسة الأركان. إن هذه اللعبة تصلح لتكون

قصة مسلية ولكنها بالقطع لا ترقى لتكون تاريخا يدون ووقائع تسجل، وترى هل لم يفكر الأستاذ هيكل فى الإطلاع على المذكرات والكتب التى سجلت الحقائق عن هذا الموضوع منذ زمن بعيد قبل أن يسطر هذه المعلومات المضحكة والساذجة التى لا تنطلى على طفل غرير؟

٤- فى مجلة الدستور اللبنانية الصادرة فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ كتب المقدم جلال ندا الذى أصيب فى حرب فلسطين إصابة جسيمة أحيل بسببها إلى التقاعد وعمل بعد ذلك محررا فى جريدة أخبار اليوم مقالا بعنوان: (مغالطات تاريخية فى مقالات هيكل) كان ضمن ما تضمنه ما يلى:

فى صباح ٢٣ يوليو وحوالى الساعة الثالثة صباحا دق جرس باب منزلى فلما فتحت الباب فاجأنى هيكل قائلا: الدبابات مالية البلد البس بسرعة، فطلبت منه الدخول ولكنه صمم على البقاء فى الخارج، وبعد دقيقة ونصف كنت أمامه لابسا بنطلونا وقميص اسبور وصندلا فقال لى: البس رسمى، فقلت له: يا هيكل أنت بتقول الدبابات مالية البلد يعنى الانقلاب نجح والناس اللى عملوا الانقلاب كلهم يعرفونى، فلو كانوا عايزنى اشترك معاهم كانوا قالوا لى قبل كده لكن دلوقت أنا معنديش استعداد علشان أدخل على أى واحد يروح ناظر لى نظرة استغراب من فوق لتحت.

واتجهنا إلى مبنى القيادة وقد أوقفتنا القوات ثلاث مرات، مرة عند ميدان سراى القبة والثانية عند الكوبرى أمام مستشفى الجيش والثالثة عندما انحرفنا للدخول إلى قيادة القوات بكوبرى القبة، وكنت أحمل بطاقتى الصحفية وكذلك بطاقتى كضابط متقاعد فمررنا بسهولة ودخلنا مبنى القيادة وصعدنا إلى الطابق الأول، وهناك قابلت المرحوم يوسف صديق فتعانقنا وقال لى عبارة لم ولن أنساها وهى: أنا النهاردة إمبراطور مصر.

٥- فى كتاب اللواء محمد نجيب (كلمتى للتاريخ) الصادر عام ١٩٨١ ورد فى الصفحتين ٤٢ و ٤٣ ما يلي بالنص: ولم تمض دقائق حتى علا رنين التليفون واستبدت بى الإثارة فقد خامرنى يقين بأن اللحظة الحاسمة التى

كنت أترقبها قد حانت، وأمسكت التليفون بلهفة شديدة وسرعان ما دب الاطمئنان إلى قلبى فقد طرق سمعى صوت الصاغ جمال حماد وهو يهنئنى بنجاح المرحلة الأولى للخطة وإتمام احتلال القيادة العامة للقوات المسلحة، وكان الصاغ جمال حماد أركان حربى بسلاح المشاة وأحد الضباط الأحرار المسئولين عن تنفيذ خطة الثورة وقد عين بعد ذلك ملحقا عسكريا بدمشق وبيروت ورقى إلى رتبة اللواء، ثم عين محافظا لكفر الشيخ ثم المنوفية، وأبلغنى جمال حماد وقتئذ أنه سيرسل لى ثلاث عربات مدرعة لإحضارى من المنزل ولكنى أخبرته بأن لا داعى لذلك فإننى سأركب فورا عربتى الأوبل الصغيرة التى يقودها سائقى الخاص.

• كيف جرت الاتصالات بين رئيس الوزراء من الإسكندرية واللواء محمد نجيب فى القاهرة

ورد فى الصفحة ٥٦٢ من كتاب (سقوط نظام) ما يلى :

« كان مصطفى أمين على الخط من الإسكندرية يقول إنه فى مكتب وزير الدولة فى بولكلى بالإسكندرية، ثم سمعت فريد زعلوك باشا وصوته بالهمس يقول: سوف أحولك إلى دولة الباشا، وسمعت تكة خافتة ثم صوت رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالى باشا دون مقدمات يسألنى أولا أين أنا، وقلت: إننى فى مبنى رئاسة القوات، وكان سؤاله الثانى بما مؤداه أفهم إنك لا تستطيع أن تتكلم على حريتك ولكن قل لا أو نعم وذلك يكفى - هل هو انقلاب عسكرى؟ ورددت بأمانة بأننى لا أشعر أن هناك قيدا يمنعنى من الكلام، وأما عن سؤاله فالجواب أننى لا أعرف إلا ما أستطيع أن أرى وهناك بالتأكيد فيما هو أمامى حركة ضباط لديهم مواجع خاصة بالأحوال في البلاد، ويبدو لى أنهم قرروا أن يتصرفوا بنوع من الغضب إزاء السلطة السياسية. وسألنى رئيس الوزراء: هل اللواء نجيب عندك فى نفس المبنى؟ عرفت من مرتضى باشا إنك كنت عند نجيب فى بيته بعد منتصف الليل (كذا) وقلت: إن اللواء نجيب هنا فى المبنى، وسأل الهلالى: ما هو موقفه؟ ولم ينتظر إجابة بل استطرد: هل له نفوذ وسلطة؟ هل يسمعون كلامه؟ هل هو معهم؟

وقلت لرئيس الوزراء: دولة الباشا كل ذلك لا أستطيع الإجابة عليه لأننى بحق لا أعرف، وساد الصمت لثوان وعاد نجيب الهلالى باشا يقول لى: الموقف خطير والبلد على كف عفريت وسوف أضغط عليك أكثر وأسألك: هل اللواء نجيب فى مكان قريب منك وإذا كان - هل تقدر على رجائه بأن يجىء إلى هذا التليفون الذى تكلمنى منه لأسأله وأسمع منه؟ وقلت لرئيس الوزراء: دولة الباشا لك على أن أحاول ورجائى أن تظل على التليفون وسوف أعود إليك بأسرع ما أستطيع، ووضعت سماعة التليفون على المكتب والتفت إلى سعد توفيق الذى كان جالسا أمامى (كذا) وسألته: إذا كان فى مقدوره أن يدخل غرفة الاجتماع ويستأذن اللواء محمد نجيب هل يستطيع المجىء إلى هنا لأن نجيب الهلالى باشا رئيس الوزراء يطلب أن يتحدث معه، وقال سعد توفيق: إنه لا يستطيع مقاطعة اجتماع القيادة ولكنه سيكتب ورقة للبكباشى جمال، ثم خرج من باب المكتب إلى الممر الفسيح المزدحم بالضباط والجنود أمامه ومضت قرابة الدقيقتين ثم انفتح باب غرفة الاجتماع (مكتب حسين فريد باشا) المؤدى إلى مكتب سكرتاريته وظهر اللواء محمد نجيب ووراءه جمال عبد الناصر وخلفهما عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وكان جمال عبد الناصر يهمس بشىء فى أذن اللواء محمد نجيب الذى تقدم من المكتب ورفع سماعة التليفون وتحدث بأسلوب مؤدب ومنضبط: أفندم دولة الباشا، ولم نكن نسمع ما يقوله رئيس الوزراء بالطبع ولكن صوت اللواء نجيب كان واصلا إلينا بنبرته الهادئة، ولم يطل الحديث وكل ما سمعناه من ردود اللواء نجيب على رئيس الوزراء موحيا بعباراته المقتضبة والواضحة فى نفس الوقت، والتفت اللواء محمد نجيب ناحيتى يقول: رئيس الوزراء يريد أن يتحدث معك، وبينما كنت أتناول منه سماعة التليفون كان جمال عبد الناصر يستدير عائدا إلى قاعة الاجتماعات مفسحا الطريق أولا للواء محمد نجيب ».

• وورد فى الصفحتين ٥٦٤، ٥٦٥ من كتاب (سقوط نظام) أيضا ما يلى:

« دق جرس التليفون ورد سعد توفيق وراح يناولنى سماعة التليفون

قائلا: مكتب رئيس الوزراء يطلبك، وأمسكت بسماعة التليفون وسمعت صوت وزير الدولة فريد زعلوك يقول خطفا: دولة الباشا معك، ثم صوت الهلالى باشا فى لهجة مشحونة لم أسمعها منه قبلا:

محمد أريد أن أكلفك بمهمة هذه اللحظة من أجل مصلحة البلد، اذهب إلى اللواء نجيب وأبلغه على لسانى إننى توصلت إلى نتيجة مرضية مع جلالة الملك، الوزارة سوف تستصدر مرسوما ملكيا بتعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للجيش بدلا من محمد حيدر، وأنا شخصيا متحمس لهذه المبادرة الطيبة وأضيف إلى ذلك أن الوزارة تضمن تنفيذ هذه المطالب كما تضمن عدم مساءلة أى ضابط عن أى تصرف قام به هذه الليلة. وكذلك فإن المشكلة تصبح محلولة قبل أن تصحو الدنيا، وحلها يكون فى الإطار الدستورى السليم دون فرقعة.

وأحس رئيس الوزراء بحرجي فاستطرد: إننى أقدر أننا نضغط عليك لكنه لو كانت لدينا وسيلة أخرى فى هذا الوقت الضيق لأعفيتك من هذه المهمة، تحامل على نفسك وابذل جهدك لأن الظروف خطرة وسوف أظل على التليفون حتى أسمع منك، والله يوفقك».

ونقلت للواء نجيب رسالة الهلالى باشا وأنهيت بأنه على التليفون ينتظر، وسمعنى الكل فى صمت، وكان اللواء نجيب هو الذى قطع الصمت بسؤال وجهه إلى عبد الناصر بقوله: ما رأيك يا جمال بيه؟ ولفت نظرى هذا اللقب المضاف فجأة، وأخذ اللواء نجيب جمال عبد الناصر من يده وسحبه إلى ناحية نافذة الغرفة يقول له بالهمس شيئا، وعندما عادوا بعد نصف دقيقة تقريبا كان جمال عبد الناصر هو الذى وجه إلى القول بأن اللواء نجيب يريد أن يتحدث بنفسه مع رئيس الوزراء ليسمع منه ما لديه ويقول له ما عندنا.

وقصد اللواء نجيب أن يبين رفضه، فقد رد بصوت يسمعه الواقفون حوله قائلا: «لا يا دولة الباشا الترقية إلى رتبة الفريق لا لزوم لها فلا أستطيع أمام إخوانى قبول مكافأة على واجب أديته معهم، كانت الثوانى تمشى مكثفة بثقل وعمق، وتحرك اللواء نجيب ناحية التليفون يستأنف حديثه مع

رئيس الوزراء: دولة الباشا إخوانى هنا لا يوافقون وردهم سوف يصل الحكومة عن طريق الإذاعة الساعة السابعة (بعد أكثر من نصف ساعة) يا دولة الباشا هذا رأينا هنا جماعة - والله يقدم ما فيه خير للبلد وكلنا نريد خدمة مصر، نحن نقدر الظروف ولذلك قامت الحركة - اطمئن يا دولة الباشا كل الناس متحملة لمسئوليتها».

وتوقف اللواء نجيب ثم التفت إلى يقول: رئيس الوزراء يريد أن يكلمك ثانية، وسمعت الهلالى باشا يسألنى ما رأيك يظهر أن الجماعة عندك مصممين على الفرقعة، وكانت المفاجأة التى لم أتوقعها سؤال من الهلالى باشا: «هل تستطيع سؤالهم إذا كانوا يريدون من الوزارة أن تستقيل»؟ ووضعت يدى على سماعة التليفون والتفت إلى اللواء نجيب أنقل إليه السؤال، وظهرت الحيرة واضحة على ملامحه من مفاجأة سؤال لم يكن ينتظره ولكن عبد الناصر تولى الإجابة قائلا: له حق، الأفضل أن تستقيل الوزارة.

وحاولت أن أتدخل برأيى لأول مرة، فقلت ما معناه: أن الهلالى رجل نزيه وقدير، ورد جمال عبد الناصر بما مؤداه: قل له أن ذلك طلبنا وقد وفر علينا أن نحرجه بأن نطلبه منه، وقلت عبارة من أثقل العبارات التى وردت على لسانى طوال تجربتى الصحفية: يظهر يا دولة الباشا أنهم يريدون ذلك، ولم يقل نجيب الهلالى باشا فى هذه اللحظة إلا كلمتين حاضر حاضر.

الملاحظات على الفقرة كيف جرت الاتصالات بين نجيب الهلالى رئيس الوزراء من الإسكندرية واللواء محمد نجيب فى القاهرة؟

• قبل أن أسجل الملاحظات على هذه الفقرة يهمنى أن أوضح حقيقتين أساسيتين قبل أن نستغرق فى التفاصيل:

الحقيقة الأولى: إن مكتب رئيس الأركان الذى كان يجلس فيه وعلى كرسيه اللواء محمد نجيب قائد حركة الجيش لم يكن له وقتئذ باب داخلى يؤدى إلى مكتب السكرتارية المجاور له، وقد شاهدت ذلك بنفسى عقب

دخولى مع مجموعة من ضباط الثورة هذا المكتب إثر اقتحامه مباشرة بواسطة القوة التى كان يقودها المقدم يوسف صديق، ويؤكد ذلك أمران أولهما، أن موضوع الباب الداخلى لم يرد ذكره بتاتا فى أى حديث أو مرجع أو كتاب منذ أكثر من نصف قرن حتى قرأناه لأول مرة فى كتاب الأستاذ هيكل، كما أن المقدم يوسف صديق قال فى مذكراته (أنه لما وصل إلى باب مكتب الفريق حسين فريد رئيس الأركان وجده موصدا وأحس بمقاومة وراءه فأطلق بعض الجنود نيران بنادقهم على الباب بدون أوامر وتبين أن المقاومة بسبب كرسى وضع خلف الباب وبعد إطلاق النار فتح الباب وأضيئت الأنوار) وبالطبع لو كان هناك باب داخلى فى مكتب السكرتارية يؤدى إلى مكتب رئيس الأركان لكان يوسف صديق ورجاله قد دخلوا عبره عندما وجدوا باب المكتب الرئيسى موصدا.

الحقيقة الثانية: عقب الاستيلاء على مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة وبدأت تحركات الدبابات والعربات المدرعة فى الشوارع تنبه الكثيرون إلى وقوع انقلاب عسكرى، وكان الصحفيون ومندوبو وكالات الأنباء من أوائل الناس الذين هرعوا إلى مبنى رئاسة الجيش باعتباره مركز قيادة الانقلاب، وكذلك وقبل طلوع الفجر بدأ توافد عدد من الصحفيين من مختلف الصحف والمجلات المصرية، وبدأ هذا العدد يتزايد بالتدريج حتى امتلأ بهم فى الصباح مكتب السكرتارية، وأذكر منهم المقدم متقاعد جلال ندا والأستاذ حسنين هيكل من جريدة أخبار اليوم والأستاذين مرسى الشافعى ومحمود شكرى من جريدة المصرى والمصور مصرف من جريدة الأهرام. ثم تبعهم بعد قليل الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روزاليوسف والأستاذ حلمى سلام من دار الهلال.

• إن أهم الملاحظات التى يمكن ذكرها عن هذا الفقرة التى وردت فى كتاب الأستاذ هيكل تتلخص فيما يلى:

١- إنه لأمر مؤسف أن أقرر بأن كل ما كتبه الأستاذ هيكل بصفة عامة عن تلك الاتصالات لا أساس له من الصحة، وأن عامل الصنعة والتأليف ظاهر فيه بوضوح، فمن تعمد إظهار الدقة فى المواعيد وذكرها بالساعة والدقيقة وتصنيف نبرات الأصوات مثل المبحوحة والمشحونة بنبرات القلق، وتأليف حوارات مطولة لا يمكن أن تكون طبيعية فى مواقف معينة، ولو كانت هذه الاتصالات التليفونية بين نجيب الهلالى واللواء محمد نجيب قد جرت بالطريقة التى ذكرها هيكل لكان الأحرى بنا أن نغير عنوان هذه الفقرة لتصبح **(كيف جرت الاتصالات بين نجيب الهلالى من الإسكندرية والأستاذ هيكل فى القاهرة)**.

٢- ما هو السبب الذى جعل نجيب الهلالى رئيس وزراء مصر عندما علم بوقوع انقلاب عسكرى فى القاهرة وبدلا من أن يحاول الاتصال المباشر بقائده اللواء محمد نجيب وكان ذلك فى مقدوره بوسائل عديدة بحكم مركزه الرفيع - نراه كما حاول هيكل أن يقنعنا - يجد فى البحث عن صحفى بالذات فى القاهرة هو الأستاذ هيكل - رئيس تحرير آخر ساعة - كى يوجه إليه الأسئلة الدقيقة وكأنه أحد المشاركين فى حركة الجيش، ثم يجعله وسيطه والمتحدث باسمه وحلقة اتصاله الوحيدة بقيادة الحركة.

٣- ما السر فى أن رئيس الوزراء يتبع فى جميع اتصالاته التليفونية وسيلة عقيم لا يغيرها طوال الوقت وهى أن يتصل بهيكل أولا بغرفة السكرتارية ويكلفه بأن يرجو من محمد نجيب قائد الحركة أن يترك مكتبه وأن يتوجه إلى مكتب السكرتارية - الملىء وقتئذ بالصحفيين ومندوبى وكالات الأنباء - ليتحدث إليه، ويظل نجيب الهلالى على السماعة لحين إبلاغ محمد نجيب بطلب حضوره ثم تتم المحادثة التليفونية على مسمع من

الحاضرين، ثم قبل نهاية المحادثة وفى كل مرة يطلب الهلالى من محمد نجيب إعطاء السماعة لهيكل كى يتحدث معه دون أن يفكر الهلالى أو محمد نجيب فى أن يعطى كل منهما الآخر رقم تليفونه الخاص لتتم الاتصالات الهاتفية بينهما بطريقة مباشرة وبعيدة عن الأنظار والأسماع.

٤- هل يمكن تصديق أن نجيب الهلالى طوال فترة الاتصالات التليفونية بينه وبين اللواء محمد نجيب صباح يوم ٢٣ يوليو برغم أهميتها وارتفاع درجة سريتها لم يحدث أى اتصال مباشر بينهما، بينما تمت جميع هذه الاتصالات عن طريق الوسيط محمد حسنين هيكل؟ بينما تنفى مذكرات محمد نجيب وكتب المؤرخين هذا الادعاء غير المعقول.

٥- فى كل مرة يطلب فيها هيكل انتقال محمد نجيب إلى مكتب السكرتارية ليتحدث تليفونيا مع نجيب الهلالى المنتظر على السماعة، يصف هيكل المنظر بقوله: ينفتح الباب الداخلى (غير الموجود فى الحقيقة) ويظهر اللواء محمد نجيب ووراءه جمال عبد الناصر وخلفهما عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين، وفي أغلب الأحيان يهمس عبد الناصر فى أذن اللواء محمد نجيب قبل أن يتناول سماعة التليفون الموضوعة على مكتب الصاغ سعد توفيق (أقسم بالله العظيم ثلاثا أننى لم أشاهد هذا الضابط لا فى مكتب السكرتارية ولا فى أى مكتب آخر فى رئاسة الجيش سواء فى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو فى أى يوم آخر).

٦- لقد كنت موجودا فى مكتب رئيس الأركان مع مجموعة من زملائى ضباط الثورة وكان يتوسطنا اللواء محمد نجيب (وهذا ظاهر فى جميع الصور التى نشرتها الصحف المصرية يوم ٢٤ يوليو وهو أول يوم تمكنت فيه الصحف من نشر أنباء حركة الجيش) وأشهد أمام الله وأمام التاريخ أن جميع الاتصالات التليفونية التى جرت من نجيب الهلالى من الإسكندرية إلى اللواء محمد نجيب فى القاهرة كانت كلها اتصالات مباشرة بين الطرفين

وبدون أى وسيط، وأن اللواء محمد نجيب وكل الضباط الأحرار الذين كانوا حوله في صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يتحرك أحد منهم من مكانه ولم يفكر أحد منهم فى الذهاب إلى مكتب السكرتارية لسبب بسيط وهو أنه كان مزدحما للغاية بمندوبى الصحف ووكالات الأنباء.

٧- هل يمكن تصديق أن نجيب الهلالى عندما أراد إبلاغ اللواء محمد نجيب بعرض ملكى كان يعتقد أنه سوف يغير مجرى الأحداث وربما التاريخ، وهو أن الملك وافق على تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة بدلا من الفريق محمد حيدر، تكون الطريقة التى يبلغ بها محمد نجيب هذا العرض هى: يا محمد (الاسم الأول لهيكل) أريد أن أكلفك بمهمة من أجل مصلحة البلد، اذهب إلى محمد نجيب وأبلغه على لسانى إننى توصلت إلى نتيجة مرضية مع جلالة الملك، والوزارة سوف تستصدر مرسوما ملكيا بتعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للجيش بدلا من حيدر، كما تضمن عدم مساءلة أى ضابط عن أى تصرف قام به هذه الليلة: ترى لماذا لم يقدم نجيب الهلالى هذا العرض السخى - من وجهة نظره - إلى محمد نجيب بنفسه ولماذا يلجأ إلى وسيط؟ وكيف يسأل محمد نجيب عبد الناصر عن رأيه بقوله: ما رأيك يا جمال بيه، إن هذا اللقب لم يكن متداولا على الإطلاق بين العسكريين ولم نسمع محمد نجيب يستخدم بتاتا هذا اللقب فى مخاطبته لعبد الناصر أو لأحد من الضباط، وإنما سمعناه وهو ينادينا بأسمائنا المجردة أو بألقاب رتبنا العسكرية.

٨- هل يمكن تصديق أن الهلالى يكلف هيكل أن يسأل محمد نجيب وقادة الحركة إذا كانوا يريدون الوزارة أن تستقيل أم لا، مع أن هذا القرار يعد قرارا مصيريا وليس من حق الهلالى أن يقرره بهذه الطريقة العفوية خلال حديث تليفوني دون الرجوع إلى مجلس وزرائه أولا، ودون معرفة رأى الملك الذى كلفه بتشكيل الوزارة فى موضوع الاستقالة؟

٩- قال جلال ندا فى مقال له بمجلة الحوادث اللبنانية عام ١٩٧٢ وتم

نشـر نفس الحـديث في مـجلة الدسـتـور اللبنانيـة في ١٨ أكـتـوبر ١٩٧٦ : «ودخلنا (يقصد هو وهيكل) مكتب سكرتير رئيس الأركان وكانت الساعة الثانيـة والنصف صبـاحـا، وحـوالى السـاعـة الرابعـة دق جـرس التليـفـون وكـان بجـواره هيكل وكـان معنا فى الحجـرة مرسى الشـافعى ومحـمـود شكرى من جريدة المصرى، فإذا بهيكل يقول لى : تليفون علشانك يا جلال . أمسكت السماعة فإذا بصوت مصطفى أمين (رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم) يقول : أنا مصطفى يا جلال مرتضى باشا جنبى أهه وبيقولك طلباتكم إية؟ فقلت له : أنا ما اعرفش حاجة استنى لما أدخل أسالهم، وتوجهت إلى مكتب رئيس الأركان وكان المجاور لنا مباشرة وسار معى هيكل ومرسى الشافعى، ولما دخلت المكتب كان زكريا محيى الدين وجمال حماد يمسكان بكشف الجيش الذى يحوى أسماء الضباط جميعا، قلت لهما : مرتضى باشا بيقول لكم طلباتكم إيه، فرد زكريا : فيه بيان يصدر الساعة ٧ صباحا يبقى يسمعه من الإذاعة ويعرف طلباتنا، فقلت له : بقى قايمين بثورة ومش عارفين طلباتكم إيه؟ فتقدم منى الصاغ جمال حماد واحتضننى بين يديه وهمس فى أذنى : عيب كده قدام الملكية دول، أى أمام غير العسكريين، وعدت إلى التليفون وقلت لمصطفى بك : بيقولوا اسمعوا الإذاعة الساعة ٧ تعرفوا الطلبات .

١٠ - هنـاك ملحوظة شكلية وهـى أن فـريد زعلـوك باشا لـم يكـن فـى وزارة نجـيب الهـلالـى الثـانيـة والأخـيرة وزير دولة كـمـا كـان فى وزارته الأولى - كما اعتقد هيكل - بل كان وزيرا للتجارة والصناعة .

● فى مقال لى بمجلة أكتوبر نشر فى العدد ٥٦١ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨٧ ورد ضمنه حقيقة الاتصالات التى دارت بين الحكومة الجديدة برئاسة نجيب الهلالى واللواء محمد نجيب قائد حركة الجيش صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما يلى :

نظرا للأنباء التى أبلغت إلى المسئولين بالإسكندرية عن احتلال قوات من الجيش لدار الإذاعة فقد توقعوا أن يذاع بيان موجه من قائد حركة الجيش

إلى الشعب فى الصباح عند افتتاح الإذاعة، ولذا بذلت المحاولات بشتى الوسائل لمنع إذاعة هذا البيان حتى لا يفلت الموقف من الملك والحكومة عقب إذاعة البيان عندما يظهر الشعب تأييده لحركة الجيش كما كان متوقعا. وبادر مرتضى المراغى وزير الداخلية بالاتصال باللواء محمد نجيب هاتفيا قرب الفجر طالبا منه تأجيل إذاعة البيان لحين حضوره إلى القاهرة والتفاهم معه. ولكن محمد نجيب اعتذر، وبعد قليل اتصل نجيب الهلالى رئيس الوزراء باللواء محمد نجيب وأنبأه أنه قد شكل وزارته هذه المرة بهدف التطهير ومقاومة الفساد ووضع حد لتدخل حاشية الملك فى شئون الحكم، وأن على الجيش أن يمهله ويعطيه الفرصة لتنفيذ برنامجه الإصلاحى ولتطهير أداة الحكم، ورجاه عدم إذاعة البيان من دار الإذاعة لحين وصول مرتضى المراغى الذى سيحضر إلى القاهرة خصيصا لمقابلته ومعرفة مطالب الجيش، وأن الحكومة على استعداد لتلبية كل ما هو معقول منها، وللمرة الثانية اعتذر محمد نجيب وأكد أن البيان سيذاع فى موعده.

وغادر مرتضى المراغى مطار النزهة بالإسكندرية فى طائرة خاصة وبرفقته اللواء عبد المنصف محمود وكيل وزارة الداخلية، وكان مجلس الوزراء قد فوضه للسفر إلى القاهرة ولقاء محمد نجيب والتفاهم معه حول مطالب الجيش. ولم يكن أحد من المسئولين يتخيل أن الأمور سوف تتطور بعد قليل هذا التطور الخطير الذى جرى. وبمجرد وصول مرتضى المراغى إلى مكتبه بوزارة الداخلية بالقاهرة فى حوالى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢٣ يوليو اتصل باللواء محمد نجيب هاتفيا طالبا منه الحضور والاجتماع معه. ولكن قائد حركة الجيش اعتذر وطلب أن تجرى المقابلة فى مبنى القيادة بكوبرى القبة على أن يرسل حراسة عسكرية لمرافقته إليها.

وقد ذهبت الحراسة العسكرية فعلا إلى وزارة الداخلية ولكنها لم تجد مرتضى المراغى ولم تعرف مكانه. وقد اتضح أن المراغى عقب حديثه الهاتفى مع محمد نجيب ودعوته له للحضور إلى القيادة اتصل هاتفيا من مكتبه

بنجيب الهلالى فى الإسكندرية لإخطاره بمضمون المحادثة الهاتفية التى دارت بينه وبين محمد نجيب، فطلب منه رئيس الوزراء عدم الذهاب إلى مقر القيادة والعودة فورا إلى الإسكندرية.

وقد اتضح أن المراغى قد عاد بالسيارة على الطريق الزراعى ووصل الإسكندرية حوالى الساعة الخامسة مساء. وعقب إلقاء المقدم أنور السادات البيان الأول للثورة باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة فى الساعة السابعة والنصف صباحا من دار الإذاعة، وهو البيان الذى صاغه الرائد جمال حماد وأدخل عليه اللواء محمد نجيب بعض التعديلات الطفيفة، اتصل رئيس الوزراء هاتفيا من الإسكندرية باللواء نجيب للمرة الثالثة خلال بضع ساعات وسأله عن مطالب الجيش لينقلها إلى الملك. ونظرا لعدم وجود خطة معدة من قبل كى يمكن الإجابة بسرعة على هذا السؤال. ولذا بدأ محمد نجيب والضباط المحيطون به من قادة الحركة فى تدوين بعض المطالب بطريقة عاجلة. وكانت تتضمن بعض المطالب الخاصة بالجيش كتطهيره من القادة الفاسدين ومنع اشتراكه في الحفلات العامة والاستعراضات ورفع المستوى الاجتماعى لضباط الصف والجنود وإلغاء نظام المراسلات الذين يخدمون فى بيوت الضباط، وعلاوة على هذه المطالب تقدم محمد نجيب إلى نجيب الهلالى بثلاثة مطالب هامة كان الغرض منها جس النبض الحقيقى لموقف الملك وإدراك عما إذا كان فى مركز ضعف أو قوة، وهل يستند إلى قوات الاحتلال البريطانية أو لا يستند إليها، وكانت هذه المطالب هى:

١- تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة.

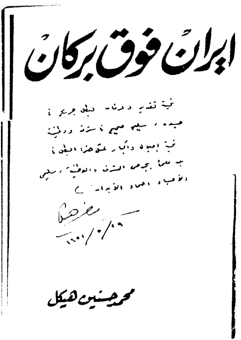
٢- تعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة.

٣- إبعاد ستة من أفراد الحاشية الملكية وهم كريم ثابت، وإلياس أندراوس، ومحمد حسن، وحلمى حسين، وأنطون بوللى، ويوسف رشاد.

* * *

ملحق الوثائق

الخاص بالملحق رقم ٢



رسالة من الأستاذ هيكل معنونة باسم كتابه المعروف (إيران فوق بركان) وموقعه بإمضائه بعث بها إلى صديقه القديم المقدم الراحل جلال ندا وتدل على مدى التقدير الذى كان يكنه له منذ زمن بعيد والذى تغير للأسف فى السنوات الأخيرة

THE GLOUCESTER HOTEL

عزيزي جلال

[illegible]

كيف حالك .. [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كيف حال الدنيا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] هيكل

رسالة من الأستاذ هيكل بعث بها إلى صديقه الراحل جلال ندا عندما كان هيكل
فى فندق جلوستر بمدينة هونج كونج وكان يعمل وقتئذ محررا عسكريا لجريدة
أخبار اليوم التى أرسلته إلى الشرق الأقصى لموافاة الجريدة بأنباء الحرب الكورية

نص الرسالتين اللتين بعث بهما الأستاذ حسنين هيكل
الى المقدم الراحل جلال ندا

الرسالة الأولى: ايران فوق بركان

تحية وتقدير وعرفان لبطل جريح في جسده سليم صحيح في شرفه ووطنيته تحية إجلال وإكبار لمثل هذا البطل في بلد ملئ بجرحى الشرف والوطنية سليمي الأجساد أصحاء الأبدان &

(توقيع)
محمد حسنين هيكل
١٩٥١/٠٥/٢٩

الرسالة الثانية:

عزيزي جلال
كوريا كانت تريدك أنت الخبير العسكري وليس مدنيا مسكينا مثلي!
كيف حالك لقد أوحشتني جدا.
وكيف حال جراحك الجراح القديمة من فلسطين والجراح الجديدة في طريق الإسكندرية أرجو أن لا تكون قد أضفت إليها جراحا جديدة في غيبتي ولن يدهشني ذلك إذا كان قد حدث بعض الناس يجمع الطوابع القديمة وبعضهم يجمع قطع النقود الأثرية وبعضهم يجمع الصور النادرة... أما أنت فمن هواة جمع الجراح.
وأظنك الوحيد بين من أعرف الذي يمارس هذه الهواية بنشاط، كيف حال الدنيا كلها عندك وكيف الأحوال هل أنت راض أم أنت ساخط أريد أن أسمع كل تعليقاتك ولعلك تضعني في الصورة ثانية بعد أن أعود إن شاء الله ولك محبتي وإلى اللقاء &

(توقيع)
محمد حسنين هيكل



الصحفة الأخيرة من مقال من ثلاث صفحات للأستاذ صلاح منتصر سبق نشره بمجلة الشباب (عدد أغسطس ٢٠٠٤) وقد سجل فيه الأستاذ صلاح معلومات مهمة تتعلق بأول مقال كتبه الأستاذ هيكل بعد الثورة وترجع أهمية المقال إلى مدى الصدق الذى حرص عليه الأستاذ هيكل عند شرحه لكيفية تعارفه مع المقدم جمال عبد الناصر لأول مرة فى بيت اللواء نجيب

٢ بعد ٥٠ عاما من حرب فلسطين

ليس قصدنا أن ننبش في القبور، أو نستدعي الماضي لمجرد الحكي. ولكن قصدنا أن نعلم أولادنا دروسا وأن نستحضر أبطالا وبطولات قبل أن تموت في ثلاجة التاريخ. وهذا الحوار لكل الناس، وغير ممنوع على الصغار، فهم الهدف الأول والأخير.

جلال ندا:

وصلنا إلى مشارف تل أبيب والقدس .. وهزمتنا الهدنة



محمود نصر

حديث للمقدم جلال ندا نشر في العدد ١١٢٥ من مجلة أكتوبر روى فيها بعض ذكرياته عن حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وسجل فيه زيارته لمنزل اللواء محمد نجيب بعد ظهر يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ وكان برفقته الأستاذ هيكل حيث التقى مع المقدم عبد الناصر لأول مرة



▲
جمال عبد الناصر يصافح جلال ندا صديقه انطونيادس عام ١٩٦٣



▲
فتاة فلسطينية من أهالي الفالوجا تحمل أحافا أثناء الحصار



◀
مجلس إدارة جمعية مشوهي الحرب وفي الوسط اليمين محمد نجيب

انتهي
في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ استقلت عن
الزيين القدماء في نادي الضباط .
وانتخب محمد نجيب رئيسا لمجلس
النادي
•وأين كان موقعك أو موقفك من رجال
الثورة بعد قيامها ؟
••هذي دعوم قصة طويلة ولكني أركز
فقط على محطات فيها
في مايو ١٩٥٢ فوجئت بالأستاذ
محمد حسنين هيكل يكلمني ويطلب
مني أن أعمل محررا عسكريا لجريدة
الأخبار منذ صدورها الأول . وقمت
عملت فيها . وفي ١٥ يوليو من نفس
العام حل الملك فاروق مجلس إدارة
نادي الضباط
ومع آخر ضوء يوم ٢٢ يوليو أو في
صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . جاءني هيكل
في بيتي بشارع الملك ... الطبة
وقال لي حدث انقلاب والدبابات
منتشرة في البلد . الصبر وتعال معي
... وليس عندما ... وصدلا
وقال لي اليس ميري
... قاموا بالانقلاب
... فقلت أليس ميري .
كانوا مساجين لي كانوا ...
في قوة الجلالة كنت ... ميري
وقال الانقلاب . وفي ... ٥٢ ...
... عبد الناصر ودعاني الى ...
القهوة معه . وتكررت دعوته مرة
... لم أذهب في الأولى وأذكر
انه قال لي يا أخي ... معك
... قهوة في مراتك صاحبة مراتي
•ولماذا لم تستجب له في الدعوتين؟
كنت مشغولا مع الفدائيين . ويبدو انه
كان يريد ضمي إلى الضباط الأحرار .

•وهل انتهى الأمر عند هذا الحد ؟
••لا . يوم ١٩ يونيو ١٩٥٢ ذهبت انا
وهيكل إلى محمد نجيب في منزله
متالف من المرحوم الاستاذ مصطفى
أمين رئيس تحرير الأخبار لنسأله عن
موقفه في أن يكون وزيرا للحربية
لإنهاء المشكلة بين الملك والجيش
ومن بينه كنت الكلمة عن القضية التي
رفعتها في مجلس الدولة بشأن
إصابتي . وأثناء جلوسي دخل علينا
جمال عبد الناصر وعبدالحكيم عامر
ويوسف صديق منصور ... الكلم
فقاطعني جمال وقال
اتكلف كام القضية . فرفضت الإجابة
فقال أصل احنا بنجمع فلوس علشان
الحالات دي فقلت له ٦ جنيهات وفعلا
دفع لي المبلغ
•هل كان هيكل يعرفه قبل هذا اللقاء؟
••الذي حدث سأحكيه أمامي إن
هيكل قال ... ومش ... ده
فقلت له البكباشي جمال عبد الناصر
فقال لي عرفني به وأخذ معي
بمجرد التعارف وقد علق عبد الناصر
حين سمع اسم هيكل وأنا اقدمه له إنه
أشهر من نار على علم .
•يعني انت أول من قام بالتعارف
بين عبد الناصر وهيكل ؟

••هذا ما حدث . وبعدها بدأ هيكل
يقترب جدا وينحاز الى عبد الناصر .
وخلال الأزمة بين محمد نجيب
ومجلس قيادة الثورة بأمر صلاح سالم
. والصحافي بتقديم استقالته إلى
مندوب جريدة الأخبار ولا أذكر اسمه
الآن وقدمها المندوب الى كامل
الشناوي وتدخل هيكل لديه وطلب منه
ألا ينشر خبر الاستقالة لأنه - أي
هيكل - سوف يذهب الى عبد الناصر
وفعلا الليلة وقال له محمد نجيب
نجمه لامع عند الشعب وانه غير
معروف حتى الآن عندك يا جمال ان
تعيد المياه إلى مجاريها أولا وتترك لي
عملية تلميعك للناس . ومن هذا الوقت
قام هيكل بتلميع عبد الناصر أمام
الجماهير . في الوقت الذي نجح فيه
جمال في استقطاب محمد نجيب .
ومن البحث تكشفها كما طلب منه
هيكل
وفي هذا الوقت بدأ أسوار الصادات
يكتب عن محمد نجيب وركز الهجوم
عليه علنا
•وأين كنت في هذا الوقت ؟
••كنت مديرا لمكتب أخبار اليوم
بالإسكندرية . وعندما قرأت مقال السادات
بادرت وقمت بندائه إلى محمد نجيب

طالبته فيه بحل مجلس إدارة الثورة .
واتصلت بالمرحوم صلاح الشاهد وكان
في هذا الوقت تشريفاتي برئاسة
الوزارة وشحرب بالرقابة على
التليفون وقلت له اكتب البيان من
محمد نجيب وأبلغنا الشاهد . فطلبت
إبراهيم بغدادي ضابط مخابرات في
قيادة الثورة في الإسكندرية وقلت له
قل لجمال هذا هو رأيي لحل المشكلة
وهل وصل رأيك إلى عبد الناصر ؟
••الذي حدث كان مفاجأة فقد اتصل
عبد الناصر بمصطفى أمين وقال له
إفصل جلال ندا من الجريدة فرد
مصطفى أمين سوف ينقله إلى القاهرة
وفي أغسطس ١٩٥٤ عاود عبد الناصر
طلبه مرة أخرى . ودبروا لي مكيدة
فقد اتنوا فصلي من الجريدة ١٥ يوما
تلقى فصلي وفصلوني بالفعل . ومعي
شهادة من مصطفى أمين فيها هذه
الواقعة .

والشهر مشوار حياتي الذي بدأته
بالحرب في فلسطين مرورا بالعمل مع
الفدائيين وانتهاء بعملي من
بالأخبار . ثم اسقطت صفحتي
فعلوها برجال الثورة من ذلك التاريخ .
وإلى اللقاء مع بطل آخر

عبد الحميد صادق
المحامي
لدى النقض
الإسماعيلية ت ٢٢٦٠٠٠
القاهرة ت ٦٦٢١٠٠
٢٩١٢٤٧٣
فيلا ١٢ شارع الثروة - مصر الجديدة

السيد الاستاذ الجليل جمال حمّاد

أبعث اليكم باطيب تحيّة ، راجيا لك التوفيق فيما تبذله من جهد كبير في تحقيق الكثير من حقائق تاريخ مصر الصحيح .

لقد قرأت ما نشرته في مجلة اكتوبر عدد ٤ فبراير سنة ١٩٩٠ تحت عنوان " مأزق تسليح الجيش خلال حرب فلسطين " وما جاء في هذا المقال عن المجموعات التي تشكلها للاستيلاء على الذخائر والاسلحة والمهمات التي كان الجيش في اشدّ الحاجة اليها ابّان حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وهي المعلومات التي سجلتها بالتفصيل لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ اثناء مناقشتها لي في هذا الموضوع وغيره ممّا استغرق ستّة جلسات تسجّل ما دار فيها على اشرطة تسجيل ويوجد لديّ نسخة منها ونسخة من تفريغها الذي بعثت به اليّ اللجنة مع خطاب الشكر المرفق صورته .

ومن الجدير بالذكر ان هذه العمليات قد قتل فيها تسعة وثلاثون بطلا واصيب كثيرون تخلّف لبعضهم عاهات مستديمة ، وان هذه العمليات لم تكلف الحكومة سوى خمسة وثلاثين ألف جنيه دفعتها كتعويضات عرضيّة لحالات القتلى والمصابين ، وكانت هذه العمليات المصدر الوحيد لكثير من انواع الذخائر والقنابل التي كانت جميعها جديدة وصالحة كل الصلاحية للاستعمال ، وكل ذلك ما اشرت اليه في الوثائق الرسمية التي اطلعت اللجنة عليها واخذت صورها ومن اهمها تقرير مدير المخابرات الحربية وقتئذ وهو اللواء محمد فؤاد صادق الذي ارسله الى وزير الحربية مع كشف باسماء القتلى والجرحى الذين تخلفت لهم عاهات وكشف آخر بكميات الذخائر والاسلحة والمهمات .

واني ابادر بشكرك فقد كنت دقيقا كعادتك فيما ذكرت، وصادقا فيما رويت ، ان تسجيل الاحداث أمانة تستلزم من الكاتب ان يكون صادقا فيما يكتبه دقيقا في روايته لكي تكون اساسا صالحا يرجع اليه عند كتابة التاريخ الحقيقي للبلاد .

ويهمني أن أكون معكم في الطريقة التي ذكرتها في مجلة اكتوبر وبين المزاعم التي ذكرها الاستاذ محمد حسنين هيكل عن هذه العمليات في كتابه من ملفات السويس في الصفحات ٨٨ وما بعدها وهي مزاعم لا أساس لها بمحض اختلاق قصد به تشويه الحقائق والنيل من الحركة الوطنية وهو الامر الذي دأب عليه في كتاباته ، ويرفق لكم بيانا بالرد على هذه المزاعم التي وردت في كتابه المذكور عن هذه العمليات ممّا يؤكد انه لم يكن صادقا في روايته عنها .

مع خالص شكري وتقديري لكم وتحياتي ،   عبد الحميد صادق

١٩٩٠/٦/١٥

رسالة موجهة من الأستاذ عبد الحميد صادق المحامي لدى محكمة النقض إلى المؤلف بعد قراءته لمقاله المنشور في مجلة أكتوبر تحت عنوان (مأزق تسليح الجيش المصري خلال حرب فلسطين)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الفرعية العسكرية
لتسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

الهيئة الفنية

القيد : ١٦٠٠٤ / ٣ / ٧٢/
التاريخ : ١٣/٨/١٩٧٧٠٠٠

السيد الاستاذ / عبد الحميد صادق .... المحامى

تحية طيبة .٠٠٠٠٠٠ وبعد

يسعدنى أن أسجل لسيادتكم خالص شكر اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على المعلومات القيمة والوثائق الثمينة التى تقدمتم بها الينا أثناء اللقاءات التى تمت مع سيادتكم فى مجلس الثورة بالجزيرة خلال الفترة من ٢١ أبريل ١٩٧٧ ٠٠ الى ١٨ مايو ١٩٧٧ ٠٠٠ وخاصة بالنسبة للوثائق التى تتعلق بالعمل الفدائى فى منطقة القناة عام ٤٨ ، ١٩٥١٠٠٠

كما ٠٠٠ وانى أنتهز هذه الفرصة لاسجل لكم امتناننا على تسليمكم النسخة الاصلية والخطية لمذكرات المرحوم سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء كهدية للجنة ٠٠٠٠ لما تحتويه من معلومات قيمة عن مرحلة تعتبر من أهم المراحل التى مرت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢٠٠

كل هذا سيساعدنا على تسجيل التاريخ الحقيقى للثورة ٠٠٠٠

وتفضلوا بقبول خالص تقديرى واحترامى ٠٠

مع الشكر ٠٠

(توقيع)
لواء / محمد حسن غنيم
مساعد وزير الحربية
ومقرر اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ الثورة

رسالة موجهة من اللواء محمد حسن غنيم مساعد وزير الحربية إلى الأستاذ عبد الحميد صادق المحامى لشكره على المعلومات القيمة والوثائق الثمينة التى قدمها إلى اللجنة

هل كان محمد نجيب.. دخيلا على ثورة ٢٣ يوليو ؟



محمد نجيب



جمال حماد



احمد حمروش

هل كان اللواء محمد نجيب مجرد ضابط كبير اتى به الضباط الاحرار واجلسوه في السيارة ذات البيرق على رأس الطابور العسكري ليعلن بدء الانقلاب العسكري صباح يوم ٢٣ يوليو ؟ وهل حاولوا ان يجعلوا منه سلما ليصعدوا عليه - او ستارا يستتروا خلفه ؟ او هل كان مضطرا او مطلوبا ان يجعلوا منه ذلك عندما اسندوا اليه مناصب رئيس مجلس الثورة وقائد عام القوات المسلحة ثم بعد عدة اشهر رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ؟ الحقيقة ان كل متبصر عن هذا الموضوع يعلوه الطمس او سرعان مايتملكه التوقف . وحتى هؤلاء الذين ارخوا هذه الحقبة من تاريخ مصر من العسكريين والذين كانوا اشد الالتصاق والقرب الى بؤرة الاحداث ...



بقلم

حسن حافظ

عضو مجلس الشعب السابق

لماذا يصمتون .. حتى الابد ؟

اصدق دليل

اسباب كثيرة .. مبررة للمبادئة

ابرز الضباط في الجيش

البقية ص ٧

امس .. وال...

● بالامس ...

● واليوم ...

● وغدا ...

هل كان محمد نجيب ..

«بقية المنشور ص ٥»

الجنوبية . وبعثت ببرقية بذلك الى الفريق عثمان المهدى رئيس هيئة اركان حرب الجيش . وابراهيم ذهب للتلغراف ويقصد ابراهيم العسكرى المراسلة وقد كنت انا الذى اخترته له من سلاح الحدود . ويوسف يمانع ولكنى مقتنع بالاستقالة فعللت بان هذا خطا سيما وان الذى اسند اليه رئاسة الفادى بدلا منك هو شقيقك اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة ومعنى ذلك ترضية لك . اما عن موضوع نقلك الى منقباد مقر قيادة المنطقة الجنوبية باسيوط فهل وصلك قرار كتابى بذلك فقال حتى الان لم يصلنى فاجبته اذن فالامر مجرد اشاعة . وابتسم وقال . اقنعتنى يامكار .. وانضممت ليوسف وعندئذ استاذنت منه لاحصل ابراهيم وقلت له وحتى لو ارسل التلغراف فسالغيه فوافقنى . وهنا قال له يوسف صديق عبارة - لاتزال ترن فى اذنى - لن انساها ابدا : «حتى لو نقلت الى منقباد . نقد النقل وسنحضرك على ظهور الدبابات» .

وكان يوسف صديق بعد ذلك اول من تخلصوا منه من عضوية مجلس الثورة .

واذكر انه فى يوم ١٩ يوليو عند توجهى للواء محمد نجيب فى بيته وجدت بالصالون الصاغ جلال ندا المحرر باخبار اليوم واحد ابطال حرب فلسطين عام ٤٨ والذى كان عضوا للجنة التنفيذية العليا لحزب العمل والذى اصيب بعجز كلى فى ساقه فى الميدان وبصحبته الصحفى محمد حسنين هيكل المحرر الحربى لاخبار اليوم عام ٤٨ وبجانبهم شخص يغلب عليه انه من اصل سودانى عرفنى اللواء محمد نجيب به بانه الاستاذ احمد المدثر والذى اصبح فيما بعد سكرتيرا خاصا للواء محمد نجيب رئيس مجلس الثورة وبادرنى اللواء نجيب امامهم ايه الاخبار يا ابوعلى ؟ فقلت له . ان حلا يقترح لتهدئة الجيش معروضا على سرى باشا الصد دولة حسين سرى باشا رئيس الوزراء ووزير الحربية احالة كل منكما اى هو واللواء حسين سرى عامر الى المعاش كحل يرضى الطرفين وكما يقولون ان المساواة فى الظلم عدل .

ثم دار الحديث حول احتمالات حل النادى .. فطلب بعدها هيكل التليفون ليتصل بالجرنال (اخبار اليوم) .. ولم يكن التليفون فى الصالون فقال اللواء نجيب باحسن خذ هيكل ليتكلم فتوجهت به الى الغرفة المجاورة وكانت غرفة النوم حيث يوجد التليفون - وتركته وخرجت وعدت لاسال اللواء محمد نجيب مستغربا ولا انكر ان هذا شعورا استولى على ومن الذى اتى بهيكل الى هنا فى البيت ثم الا ترى ياسعادة الباشا ولم يدعنى اكمل لقد حضر مع جلال ندا وانا اعرفه عندما كان ياخذ منا الاحاديث ايام حرب فلسطين فى الميدان مع اللواء المواوى . وهذه اول مرة يدخل بيتى وقد احسست بذلك عندما سال اين التليفون . وهنا كان حسنين هيكل قد طلب مصطفى بك امين صاحب دار اخبار اليوم .. و لما لم يجده طلب المرحوم شقيقه على بك امين ومازالت الكلمات تتردد فى اذنى : انا بتكلم هنا من البيت - اى ان هناك سابق اعداد على زيارة اللواء محمد نجيب فى بيته - ثم بدا مكالمته ومشاعر الضباط ليست عدائية ضد مولانا جلالة الملك . انما تعقدات الموقف سببها دولة سرى باشا يقصد حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الحين واغلب ظنى ان هذا كان انطباع اخبار اليوم لما كان من صراع دائر فى اخريات ايام الملك بينه وبين رئيس وزرائه الذى رفض نظام تغيير الانتخاب ليكون بالقائمة الذى كانت تطالب به احزاب الاقلية والذى كان يؤملون منه فى عدم حصول الوفد على الاكثرية للوصول الى الحكم كما ان سرى باشا بصفته وزيرا للحربية كان يرى فى وجود اللواء حسين سرى عامر على راس سلاح الحدود تحديا لمشاعر الضباط وان احسن وسيلة لتهدئة الجيش تكون باحالته للمعاش حيث انه كان يسعى للابقاء على اللواء نجيب ارضاء للضباط مما اغضب السراى وعجل بتركه الحكم .

واخيرا انهى هيكل المكالمة بقوله . وانا لما اجى حابلغ سعادتك بالتفاصيل .

لم يكتفوا بعزله

ومع هذا كله . ومع دوره الكبير البارز فى قيادة الانقلاب فى ساعاته الاولى - ونجاحه .. ووجهة نظره السليمة التى كانت تنحى منحى السلم لا العنف وعدم العصف بالقانون . ومحاولة التدرج فى تغيير السلطة .. ووقوفه فى وجه من يتطلعون الى مزيد من العنف او اراقة الدماء .. حتى كانت مرحلة مارس عام ١٩٥٤ التى وقف فيها الشعب بجانب نجيب عندما حاولوا الاطاحة به حيث طالب بعودة الجيش الى الثكنات وحكم البلاد دستوريا ومدنيا وانقسام مجلس الثورة وصلت الى تقديم استقالة عبداللطيف بغدادى ليوصد الباب امام حكم الفرد ثم بداية عهد جديد سادى بديكتاتورية الشعب باثارة الهتافين والماجورين لمهاجمة جريدة المصرى ثم اصدار قرار بغلقها بعد اعفاء محمد نجيب من كافة السلطات وبداية لموجة كبيرة من الاعتقالات وعزل اساتذة الجامعات . وتصفية ضباط الجيش وفصل كل من لم يواكب هذا المنهج ثم انقلاب السلطة على رئيس الجمهورية باعتقاله ثم عزله ثم حبسه فى المرج خمسة عشر عاما بالتمام والكمال

والغاء اسم محمد نجيب اول رئيس جمهورية لمصر من كتب التاريخ بل من اى مقال او بحث فى مؤلف او صحيفة

هذه مواقف وقعت تحت نظرى وكلماتها سمعتها باذنى : قد تغضب احياء .. وقد تمس امواتا . ولكن ليعلم الله انى اختطت فيما رويت الصدق .. ليس من اجل شىء الا للحقيقة والتاريخ »

مقالة للضابط وعضو مجلس الشعب السابق الأستاذ حسن حافظ سجل فيه ذكرياته عن الأيام الأخيرة التى سبقت قيام الثورة مباشرة وقد ذكر بوضوح كشاهد عيان من هم الأشخاص الذين كانوا بمنزل اللواء محمد نجيب بعد ظهر يوم ١٩ يوليو قبل قدوم المقدم جمال عبد الناصر والرائد عبد الحكيم عامر إلى المنزل

صـــــراع الاشقـــــاء

هل السلطة أهم أم الوفاء؟

الملحق الثالث

الصراعات تحدث دائما فى كل الثورات لأن كل من وضع رأسه على كفه وخرج مغامرا بحياته مع زملائه الثوار لتغيير النظام القائم يطمع بعد نجاح الثورة فى أن يكون له نصيب من السلطة والنفوذ يتساوى إن لم يكن يزيد على ما حظى به غيره من زملائه الذين سيطروا على نظام الحكم الجديد، فهو قد أسهم فى إنجاح الثورة بدور مماثل لأدوارهم إن لم يكن أكبر منها فى بعض الأحيان.

ولم تكن ثورة ٢٣ يوليو تختلف عن غيرها من الثورات فقد بدأ الصراع على السلطة فى الظهور منذ اليوم التالى مباشرة لتنازل الملك السابق فاروق عن العرش ومغادرته للبلاد، ففى مساء يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ دعا البكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار للاجتماع فى القيادة العامة وأخطرهم بأن دور الهيئة التأسيسية قد انتهى بنجاح الثورة ولذا فإن اسمها سيصبح منذ ذلك التاريخ هو مجلس القيادة.

وفى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ انتهت فترة الانتقال وتوجه الناخبون للإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاء الشعبى على الدستور وعلى رئاسة عبد الناصر للجمهورية.

وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ظهرت النتائج الرسمية للاستفتاء وفاز عبد الناصر بنسبة ٩٩,٩٪ وهى نسبة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الاستفتاءات فى العالم، كما كانت نتيجة الاستفتاء على الدستور هى ٩٩,٨٪ فى صف الموافقين عليه.

وبتولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية وتصديق الشعب على الدستور الجديد أصبح مجلس قيادة الثورة منحلا وأصبح عبد الناصر هو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد، وانتقلت جميع سلطات السيادة التى كانت من اختصاص مجلس الثورة من قبل بصفته الجماعية إلى جمال عبد الناصر وحده بصفته رئيسا للجمهورية.

وعلى الرغم من انتهاء سلطة مجلس الثورة من الناحية الشرعية فقد ظل ستة من أعضائه يمارسون عملهم فى الحياة السياسية ولكن بصفة فردية وهم:

زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وأنور السادات وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، بينما استمر المشير عبد الحكيم عامر فى منصبه المرموق الذى تولاه من قبل وهو منصب القائد العام للقوات المسلحة.

بداية الخلافات واهتزاز الثقة

كانت الصداقة العميقة والثقة المتبادلة هما الأساس الذى دفع عبد الناصر إلى تقديم اقتراحه بتعيين صديقه الحميم عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة فى منتصف عام ١٩٥٣ بدلا من اللواء محمد نجيب الذى كان يتولى هذا المنصب منذ بداية الثورة.

وكان ترشيح عبد الناصر لعبد الحكيم لتولى هذا المنصب إنما يستهدف منه ضمان ولاء القوات المسلحة لشخصه وتدعيمها لمركزه، ليصبح بفضل ذلك أقوى شخصية سياسية فى مجلس الثورة، وبذا يمكنه تنفيذ هدفه البعيد الذى خطط له منذ نجاح الثورة وهو الانفراد فى المستقبل بالحكم والتربع وحده على قمة السلطة.

وعلى الرغم من اعتراض اللواء محمد نجيب وبعض أعضاء مجلس الثورة وخاصة عبد اللطيف البغدادى الذين كان من رأيهم أن يتولى القيادة العامة ضابط محترف فى حالة تخلى محمد نجيب عنها للتفرغ لشئون الجيش والابتعاد به عن السياسة على اعتبار أن التجارب على مدى التاريخ تحذر من أن يصبح الجيش أداة تدخل فى السياسة حتى لايفسد الجيش وتفسد السياسة، فإن عبد الناصر استمر يعرض اقتراحه فى إلحاح متواصل لمدة ثلاثة أسابيع متتالية حتى كاد محمد نجيب كما قال فى مذكراته يفكر فى تقديم استقالته.

وأخيرا تمكن عبد الناصر بفضل إصراره ودهائه من استمالة زملائه أعضاء مجلس الثورة لتأييد اقتراحه، وكذا من إقناع اللواء محمد نجيب بأنه سوف يصبح من المتعذر عليه من الناحية الدستورية البقاء فى منصب القائد العام عند إعلان توليه رئاسة الجمهورية، إذ إنه سوف يصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة وبذا لا يجوز له أن يكون قائدها العام، وعندما تم فى ١٨

يونيـو ١٩٥٣ إلغاء حكم أسرة محـمد على وإعلان الجـمهورية وتولى اللواء محمد نجيب رئاستها كان القرار الأول الذى وقعه محمد نجيب بوصفه رئيسا للجمهورية هو الأمر الجمهورى رقم (١) بتعيين الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء (قافزا بذلك أربع رتب دفعة واحدة) .

ومع مرور الوقت ومواجهة المشاكل السياسية والعسكرية المتعددة وما يصاحبها عادة من تصادم واختلاف فى وجهات النظر ومع التنافس على النفوذ الذى كان يجرى بين أفراد الحاشيتين الملتفتين حول أقوى رجلين فى مجلس الثورة بدأت الصداقة الوثيقة بين ناصر وعامر تتأثر والثقة بينهما تهتز .

وكانت أحداث العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ هى بداية ظهور الخلافات الكامنة فى الأعماق على السطح وحدوث جفوة فى العلاقات بين الرئيس والمشير نتيجة للأخطاء العسكرية التى وقعت أثناء مواجهة ذلك العدوان، وعندما رأى عبد الناصر ضرورة إبعاد بعض القادة العسكريين المسئولين عن هذه الأخطاء عن مناصبهم رفض عبد الحكيم ذلك وتمسك بضرورة بقائهم وأسبغ عليهم حمايته، ولم يحاول عبد الناصر إزاء موقف عامر المتشدد أن يدخل معه فى مواجهة حتى لا تصاب الثقة بينهما بأى أضرار .

وأخذت قوة المشير عامر تزداد يوما بعد يوم فى القوات المسلحة، فقد تجمعت حوله قلوب القادة والضباط جميعا وأصبح ولاؤهم مكرسا لشخصه خاصة بعد أن تولى أعوانه المقربون القيادات العسكرية الرئيسية، فضلا عن المساعدات والخدمات الإنسانية التى كان يقدمها للضباط والجنود ولأسرهم مما جعل الجميع يلتفون حوله ويتفانون فى إظهار الإخلاص والوفاء له .

وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية التى منيت بها القوات المسلحة خلال العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فإن الحرب انتهت بنصر سياسى لمصر، مما جعل عبد الناصر بعد هذه الحرب يصبح زعيم الأمة العربية بلامنازع وهو الأمر الذى دفع القادة السوريين سواء العسكريين أو المدنيين إلى الحضور إلى مصر

والضغط عليه لإقامة الوحدة بين مصر وسوريا درءا للأخطار التى باتت تهدد سوريا فى هذه المرحلة بسبب الصراعات المحتدمة بين الكتل المتنافرة داخل الجيش فى الوقت الذى كانت فيه القوى الأجنبية توجه تهديداتها المباشرة على حدود البلاد.

ولكن الوحدة التى أعلنت بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ والتى توجت بانتخاب عبد الناصر بالإجماع رئيسا للدولة الجديدة التى أطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة والتى قابلها الشعبان المصرى والسورى بالحماسة والترحيب لم تلبث أن انتهت بمأساة الانفصال إثر وقوع الانقلاب العسكرى السورى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، والذى اتضح أن أحد قادته البارزين وهو المقدم عبد الكريم النحلاوى كان مديرا لمكتب المشير عامر فى دمشق وأعاد قادة الانقلاب المشير عامر وضباط قيادته مطرودين إلى القاهرة.

وكان رأى عبد الناصر وزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى عقب حادث الانفصال هو ضرورة إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة، وكان هو نفسه قد طلب إعفاءه من منصبه بعد ما لحقه من إهانة وجراح نفسية عميقة إثر الانقلاب العسكرى السورى.

ولكن المشير عامر لم يلبث بعد مضى فترة قصيرة أن التأمت جراحه النفسية وعاد وتمسك بضرورة استمراره قائدا عاما للقوات المسلحة وكان جانب كبير من تمسكه بمنصبه يرجع إلى ضغط أعوانه المقربين وأقاربه عليه الذين حذروه من مغبة تركه لمنصبه الخطير على رأس القوات المسلحة الذي كان يتيح له سيطرة سياسية كبرى على مقدرات الدولة.

وعلى الرغم من اتفاقه مع عبد الناصر على استبعاد بعض القادة الذين أساءوا التصرف والذين لايصلحون لتولى القيادة وطلبه مهلة شهر لتنفيذ الاتفاق إلا أنه لم ينفذ ما تم الاتفاق عليه وتمسك ببقاء هؤلاء القادة.

تنظيم سرى ضد عبد الناصر بالقوات المسلحة

أظهرت بعض الوقائع والأحداث لعبد الناصر أن المشير عامر مصر تماما على إبعاده كلية عن القوات المسلحة وعن أى تدخل فى شئونها وأنه مستمر فى خطته التى تستهدف انفراده هو وحده بقيادتها وتصريف أمورها معتمدا فى ذلك فضلا عن حب وولاء الضباط والجنود له على مجموعة من كبار القادة والضباط المقربين منه والذين يتولون أهم المراكز الرئيسيه بالقوات المسلحة والذين يدينون بالولاء له دون الاكتراث بمركز عبد الناصر كقائد أعلى للقوات المسلحة.

وكان عبد الناصر قد سبق له تعيين الرائد شمس بدران مديرا لمكتب المشير عامر ليكون رجله الخاص فى القيادة وليجعل منه أداة للتوازن مع المشير عامر حتى لا ينفرد المشير بالسيطرة على القوات المسلحة وحده.

ولكن المشير عامر ببساطته وطباعه التى كانت تتسم بالطيبة والإنسانية والشهامة لم يلبث بعد فترة قصيرة حتى تمكن من استقطاب شمس بدران إلى صفه وحتى غدا أقرب أعوانه إلى نفسه.

وساعدت بعض الحوادث التى جرت فى بداية عام ١٩٦٢ على ازدياد حدة الشكوك واتساع الهوة بين الصديقين ناصر وعامر فقد تم إبلاغ عبد الناصر من أحد ضباط المدفعية عن طريق مكتبه عن وجود تنظيم سرى داخل الجيش باسم الضباط الأحرار له هيئة تأسيسية مكونة من خمسة عشر عضوا ويرأسه نقيب يدعى حسن رفعت وأن هدف هذا التنظيم هو القضاء على الفساد والاستغلال والانتهازية فى مصر عن طريق الإطاحة بعبد الناصر الذى وصفوه بأنه مريض نفسيا على أن يتولى الحكم من بعده المشير عامر.

وبعد أن تأكد عبد الناصر عن طريق أجهزته الخاصة بالأمن من صحة هذه المعومات دعا المشير عامر للحضور إليه وسأله عن حالة الأمن فى القوات المسلحة، ولما أجابه بإنها تدعو للاطمئنان استفسر منه عبد الناصر عما إذا كان قد كلف أحدا من الضباط بعمل تنظيم سرى فى الجيش، ولما نفى له

ذلك بشدة قام عبد الناصر بإبلاغه عما لديه من معلومات عن هذا التنظيم السرى فأبدى المشير عامر دهشته واستغرابه.

وكان عبد الناصر قد بلغه من أحد الضباط ويدعى محمد توفيق عويضة أن تنظيم حسن رفعت قد بدأ فى اتخاذ ترتيبات لترشيح ضباط ينتمون إليه لقيادة قوة الحراسة الخاصة التى ستعين لحراسة عبد الناصر ومنزله بمنشية البكرى وحدد له أسماء أربعة ضباط من الذين رشحهم ذلك التنظيم، وعندما راجع عبد الناصر قائمة الضباط المرشحين التى قدمها إليه المشير عامر وجد أسماء الضباط الأربعة بالفعل ضمن القائمة المذكورة والمرشحة لحراسته، ونتيجة لذلك قام عبد الناصر باستبعاد كل الضباط الذين رشحهم المشير لقيادة قوة حراسته وقام بنفسه باختيار ضباط آخرين يثق فيهم ويعرفهم معرفة شخصية.

وفى ٢٨ يناير ١٩٦٢ أحيل إلى التقاعد ٢٥ ضابطا من المتصلين بمؤامرة داود عويس أحد ضباط مكتب المشير عامر المتهمين بتوزيع منشورات سرية داخل القوات المسلحة باسم الضباط الأحرار، كما تم اعتقال النقيب حسن رفعت وطلب عبد الناصر من صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وشمس بدران القيام باستجوابه وقد اعترف حسن رفعت فى التحقيق أنه كان يعد العدة للقيام بانقلاب عسكرى ضد عبد الناصر لاعتقاده أنه انحرف عن مبادئ الثورة واتجه بالبلاد إلى الشيوعية.

وكان عبد الناصر قد طلب من المشير عامر بعد الانقلاب العسكرى السورى أن يعمل على تدعيم الحرس الجمهورى الذى يقوم بحراسة الرئيس وأن يزيد حجمه لكى يصبح مجموعة لواء على أن يتشكل من ثلاث كتائب (كتيبة مدرعة وكتيبة مدافع ماكينة وكتيبة مشاة)، وأن تتخذ الترتيبات لتعسكر قوة الحرس بالقرب من منزله بمنشية البكرى زيادة فى الحيطة والحذر نظرا للظروف السائدة وقتئذ عقب الانفصال.

ونظرا لأن المشير عامر لم ينفذ مطلب الرئيس بالسرعة التى كان يتوقعها الأخير لذا أخذ الشك يعصف بعبد الناصر فى حقيقة نوايا زميله وصديق عمره تجاهه.

وما كاد عبد الناصر يلتقى بزملائه الستة أعضاء مجلس الثورة القدامى حتى صرح لهم بما كان مصدر قلقه وموضع شكايته من المشير عامر بسبب تصرفاته الأخيرة معه، واستشف زملاؤه من حديثه المطول أنه يرغب رغبة صادقة فى إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة ولكنه يود أن يكون ذلك بموافقتهم جميعا، غير أن أغلبهم ساورهم التردد فقد سبق أن تلقوا دروسا قاسية وتعلموا من تجارب الماضى الأليمة فإن عبد الناصر برغم تكراره الشكوى لهم من المشير عامر فإنه غالبا ما كان ينهى خلافه معه إلى اتفاق ودى وتنازلات عديده لاسترضائه مما يسعد الطرفين ولكنه كان يؤدى إلى سوء العلاقات بينهم وبين زميلهم عامر، وبرغم ذلك أوضحوا بأن أفضل الحلول من وجهة نظرهم جميعا هو إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة على أن يظل مرتبطا بالنظام السياسى ولكن دون أن يعهد إليه بأى اختصاصات محددة ليصبح وضعه مثل وضعهم، فقد تم إبعادهم جميعا عن مناصبهم التنفيذية بعد تعيينهم نوابا لرئيس الجمهورية بدون أية سلطات ولكن المشكلة كانت كيف يمكن إقناع زميلهم عامر بهذا الحل؟

ونتيجة للحركات العدائية التى اكتشفت داخل القوات المسلحة ضد عبد الناصر لذا تفاقمت الشكوك والريب فى نفسه بالنسبة لمعظم زملائه ولهذا حاول السيطرة عليهم عن طريق معرفة دقائق حياتهم الخاصة وأسرارهم الخفية، وقد دوّن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة السابق فى مذكراته أن عبد الناصر أنشأ لهذا الغرض جهاز مراقبة للتليفونات فى بيته بمنشية البكرى كان يتيح له الفرصة لمراقبة خمسة تليفونات فى وقت واحد وكان عبد الناصر يقوم بتشغيل هذا الجهاز بنفسه ثم تركه فيما بعد ليقوم بتشغيله سامى شرف سكرتيره الخاص للمعلومات، وكانت عملية تشغيل الجهاز سهلة للغاية لاتتعدى إدارة قرص التليفون بالرقم المطلوب مراقبته وتتم عملية المراقبة ذاتيا ويتم تسجيل المكالمات على شرائط تسجيل.

وورد فى مذكرات صلاح نصر أن عبد الناصر استخدم ذلك الجهاز

لمراقبة جميع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى كما استخدمه لمراقبة بعض الضباط الأحرار ومنهم كمال رفعت وعباس رضوان وحسن التهامى ومحمد البلتاجى ولم ينج من المراقبة العديد من الوزراء وكبار الصحفيين.

وكان عبد الناصر يحتفظ بالشرائط المسجلة فى خزانة خاصة بمكتبه كما كان يجرى اتصالات سرية ببعض ضباط القوات المسلحة ويلتقى معهم بين حين وآخر لمعرفة حقيقة مايدور داخل القوات المسلحة ونظرا لأن شمس بدران كان هو المسئول عن تأمين القوات المسلحة، لذا نشأ صراع خفى بينه وبين سامى شرف الذى كان يتصل سرا ببعض الضباط لإمداده بالمعلومات عن القوات المسلحة وسرعان ما ظهر ذلك الصراع على السطح.

ونظرا لأن عبد الناصر كان يساند شمس بدران لنجاحه فى اكتشاف عدد من المؤامرات داخل القوات المسلحة لذا انتشرت شائعة قوية بين ضباط القوات المسلحة بأن شمس بدران هو جاسوس عبد الناصر وعينه على المشير عامر.

سر إنشاء مجلس الرئاسة

فى محاولات عبد الناصر المتكررة لإيجاد طريقة مناسبة لإبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة اتجه تفكيره إلى أن أفضل وسيلة لذلك هى نقل سلطات المشير واسعة النطاق إلى مجلس الرئاسة كقيادة جماعية، وكان مجلس الرئاسة قد صدر بتشكيله القرار الجمهورى رقم ٣٨٧٤ لعام ١٩٦٢ وقد تحددت اختصاصاته فى أن يمثل السلطة العليا فى البلاد وكان من اختصاصه إقرار القوانين والقرارات التى تعرض على رئيس الجمهورية قبل إصدارها ورسم السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها وإجراء أى تعديلات يراها فى هذه القرارات.

ونص القرار على ألايتولى أحد من أعضائه أى عمل بالسلطة التنفيذية.

وقد تم تشكيل مجلس الرئاسة من اثنى عشر عضوا من بينهم ثمانية من

أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم عبد الناصر رئيس المجلس وزكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم بالإضافة إلى أربعة أعضاء من خارج مجلس الثورة السابق وهم على صبرى وكمال رفعت وأحمد عبده الشرباصى ونور الدين طراف.

ووفقا لاختصاصات المجلس وضرورة عدم إسناد أى عمل تنفيذى لأعضائه كان ذلك يستدعى أن يترك المشير عامر قيادة القوات المسلحة لقائد محترف يكون تعيينه بمعرفة القيادة السياسية لتولى منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ويتحمل المسئولية الدستورية التى لم يكن يتحملها المشير عامر من قبل وهى أن يسأل ويستجوب أمام مجلس الأمة مثل أى وزير آخر فى الحكومة.

ولم يكن هذا الإبعاد من المنصب التنفيذى قاصرا على المشير عامر بل كان ينطبق أيضا على باقى أعضاء مجلس الثورة القدامى الذين كان البعض منهم يتولون وقتئذ مناصب تنفيذية فى الدولة وقد تردد فى ذلك الوقت اسم الفريق على على عامر رئيس أركان حرب الجيش كمرشح لشغل منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة عقب تنحية المشير عامر.

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٦٢ التقى عبد الناصر مع المشير عامر وتحدث معه عن أمن القوات المسلحة وضرورة اهتمامه به حتى لايتكرر وجود بعض الحركات السرية المعادية للنظام كما حدث من قبل، وبادر المشير عامر بالتقاط ذلك الخيط وأجاب الرئيس بأن ضمان الأمن داخل القوات المسلحة سيصبح من المتعذر عليه تحقيقه بعد قيام مجلس الرئاسة، وبعد مناقشات مطولة بين الطرفين اتفق المشير مع الرئيس على أنه سيرسل إليه شمس بدران فى اليوم التالى ليستكمل معه عبد الناصر الحديث عن أمن القوات المسلحة باعتبار أن شمس بدران هو المسئول أمام المشير عامر عن موضوع الأمن.

وعندما حضر شمس بدران وقابل الرئيس أخذ يوضح له مدى خطورة التنظيم السياسى الجديد على الوضع فى القوات المسلحة لأن المشير عامر بالنسبة للضباط يعد رمزا للثورة وممثلا لها وأن إبعاده عن قيادة القوات المسلحة سيفتح الباب للطامعين والانتهازيين لعمل التكتلات والمؤامرات، ولما قال الرئيس لشمس إن وجوده شخصيا سوف يكفل استقرار الأمن فى القوات المسلحة أكد شمس للرئيس أنه لايمكنه الاستمرار فى القوات المسلحة بعد أن يترك المشير عامر منصب القيادة العامة لأن ذلك سوف يثبّت الشائعة التى تتردد بين الضباط بأنه جاسوس الرئيس على المشير ولذا فهو يطلب إبعاده هو الآخر عن القوات المسلحة.

وعندما اجتمع مجلس الرئاسة بحضور جميع أعضائه يوم ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ وعرض عبد الناصر على المجلس مشروعه بإعادة التنظيم السياسى للدولة وافق الحاضرون جميعا عليه بمن فيهم المشير عامر، كما وافقوا على إسناد رئاسة المجلس التنفيذى (الوزارة) إلى على صبرى على الرغم من اعتراض كمال الدين حسين الذى حاول أن يقنع أعضاء المجلس بضرورة أن يتولى رئاسة المجلس التنفيذى أحد أعضاء مجلس الثورة القدامى وبذلك تكتمل صورة القيادة الجماعية ولكن كمال حسين لم يستطع الاستمرار فى عرض وجهة نظره بعد أن أحس من نظرات زملائه وتلميحاتهم أنهم يظنون أن معارضته لتولى على صبرى ترجع إلى أنه يطمع فى تولى ذلك المنصب.

وعقب اجتماع مجلس الرئاسة أمر عبد الناصر مستشاريه بوضع مشروع التنظيم السياسى الجديد للدولة فى قالبه التنفيذى من الناحيتين التشريعية والدستورية تمهيدا لإعلانه يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢.

ولكن الرئيس جمال عبد الناصر لم يلبث أن فوجئ بمفاجأة غير متوقعه عندما حضر إليه شمس بدران فى اليوم التالى وقام بتسليمه خطابا من المشير

عامر كان يحوى استقالته وأوضح له أن المشير يعتذر عن الاستمرار فى الحكم وأنه مصمم على الاستقالة وكان الرجاء الذى ساقه شمس للرئيس هو أن تظل العلاقة الشخصية بينه وبين المشير قائمة دون أى اهتزاز.

وعلق عبد الناصر لزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى على استقالة المشير عامر بأنه يريد أن يضعه فى مأزق حرج بعد أن نشرت الصحف أن التنظيم السياسى الجديد للبلاد سيعلن خلال أيام قلائل.

وعلم عبد الناصر من شمس بدران أن المشير عامر قد سافر بسيارة صغيرة قادها سكرتيره الخاص على شفيق وبدون سائق إلى جهة غير معلومة حتى لا يتعرض لأى ضغط خارجي للرجوع عن استقالته ثم عرف بعد ذلك أن المشير وصل إلى مرسى مطروح وأقام عند محافظها فؤاد المهداوى ولم يلبث أن غادر مطروح وسافر إلى الإسكندرية حيث أقام باستراحته الكبيرة بالمعمورة.

وعلم عبد الناصر من شمس بدران أن المشير عامر يعتقد تماما أن مشروع إعادة التنظيم السياسى وإنشاء مجلس الرئاسة ماهو إلاوسيلة لإبعاده عن قيادة القوات المسلحة وأنه لايرغب مطلقا فى العمل مع مجموعة أعضاء مجلس الثورة القدامى لما فى نفوسهم من حقد دفين ضده ولأنه اكتشف بوضوح مدى تواطئهم مع عبد الناصر للتخلص منه.

واعترف شمس لعبد الناصر بأن المشير يعتقد أن الرئيس أصبح لايثق فيه كما كان الحال فى الماضى فقد طلب منه لأول مرة أسماء الضباط الذين يتولون القيادات المختلفة بالقوات المسلحة كما اختار بنفسه الضباط الذين سيتولون قيادة قوة الحراسة الخاصة للرئيس ولمنزله ولم يلتفت بتاتا للأسماء التى سبق أن رشحها له المشير.

وعلم الرئيس أن استقالة المشير قد عرفت لبعض القادة بالقوات المسلحة وأن النبأ أخذ يتردد بين الضباط عن طريق بعض أقارب المشير وأعوانه وضباط وموظفى مكتبه.

وبعد بضعة أيام أبلغ شمس الرئيس عبد الناصر بأن المشير عامر عاد إلى القاهرة وأنه أى المشير يقترح اقتراحا من جانبه لحل هذه المشكلة وهو أن يعين عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فقط لأنه لا يريد أن يكون عضوا فى مجلس الرئاسة كما اقترح أن يسمح له الرئيس بالسفر إلى يوجوسلافيا تلبية لدعوة رئيسها تيتو الذى سبق أن وجهها إليه حتى لايفطن أحد إلى تغيبه عن حضور اجتماعات مجلس الرئاسة التى سوف تعقد بعد إعلان تشكيل المجلس.

وكان تقديم المشير عامر لهذين الاقتراحين يعنى تراجعا عن استقالته من الحكم بطريقة غير مباشرة مما شجع عبد الناصر على محاولة التأثير عليه لإقناعه بالعدول عن موقفه وحتى يقبل أن يستمر عضوا فى مجلس الرئاسة كما كان الحال من قبل.

ولهذا الغرض طلب عبد الناصر يوم ٢٤ سبتمبر من زملائه الستة أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم: زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم أن يذهبوا جميعا إلى منزل عبد الحكيم عامر بشارع الطحاوية بالجيزة بدون إخطار سابق لإبلاغه بموافقة الرئيس عبد الناصر على اقتراحه.

وفى الجلسة التى عقدت بمنزل المشير عامر والتى اتسمت بالود وروح الصداقة أخذ الزملاء يوضحون للمشير عامر الأضرار التى سوف تقع بإصراره على الاستقالة من الحكم.

وقد ورد فى مذكرات صلاح نصر أن عبد الناصر علق له فيما بعد على هذا الموضوع فقال: «بينما أرسلت الجماعة (يقصد الزملاء الستة القدامى) إلى عبد الحكيم ليبلغوه بموافقتى على اقتراحه ألمّ بى هاتف جعلنى أنهض وأرتدى ملابسى وأتوجه فورا إلى بيت عبد الحكيم دون إبلاغه.

لقد أحسست أن البعض يريدون أن يخربوها وحينما وصلت إلى بيت عبد الحكيم كانت مفاجأة للوفد فصرفتهم جميعا وسويت الأمر مع عبد الحكيم».

ولاشك فى أن الحديث الذى قاله عبد الناصر لصلاح نصر يوضح بجلاء مدى الشكوك التى كانت تنتاب عبد الناصر فى حقيقة نوايا زملائه الستة من جهة العمل على تصفية الجو بينه وبين المشير عامر نظرا لمعرفته حقيقة مشاعرهم غير الودية تجاه المشير عامر وهو الأمر الذى دفعه إلى ارتداء ملابسه و إلى المسارعة بالذهاب بنفسه إلى منزل صديقه عامر حتى لاينجح البعض فى تخريبها - كما قال - وحتى يقوم بنفسه بتصفية الجو مع المشير بلا أى وسيط.

عبد الناصر يمنح المشير عامر سلطات جديدة

فى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ دعا عبد الناصر زملاءه الستة للاجتماع بمنزله فى الساعة الثامنة مساء وحضر الاجتماع المشير عامر واستمر الاجتماع حتى الساعة الثانية صباحا.

وبدأ عبد الناصر الحديث فأوضح أنه تناقش مع عبد الحكيم عندما اجتمع معه وحدهما فى منزله فى اليوم السابق بشأن الأزمة الموجودة وعاتبه على اعتقاده بأن الخطة مرسومة لإبعاده عن الجيش - كما علم ذلك من شمس - مما دفعه إلى تقديم استقالته وأوضح عبد الناصر أنه شعر بجرح أليم فى نفسه بعدما سمع هذا القول من شمس بدران.

وأكد الرئيس لزملائه أن المشير عامر قد نفى أن هذا الكلام صدر منه وقد ساعد ذلك على تصفية الجو وإزاله الخلاف بينهما وأن العلاقة قد عادت بينه وبين المشير على ما كانت عليه من المحبة والصفاء.

وعاتب المشير عامر بعد ذلك زملاءه لأن أحدا منهم لم يحاول إثارة موضوع أمن القوات المسلحة أثناء المناقشات التى دارت حول إعادة التنظيم السياسى للدولة وأكد المشير أن الثورة منذ يوم قيامها استندت على القوات المسلحة وسوف تظل كذلك فى المستقبل وأبدى تخوفه من عدم توافر هذا الأمن إذا ما ابتعد هو عن قيادة القوات المسلحة ولما سأله زملاؤه عن الأجهزة التى كان يعتمد عليها فى ضمان هذا الأمن طوال السنوات العشر السابقة أجاب بأن الأمن فى القوات المسلحة خلال تلك الفترة كان قائما على أساس

اتصالاته الشخصية بالضباط والاتصالات بينهم وبين ضباط مكتبه وليس على أى جهاز يتبعه ولذا فهو لايمكنه توفير هذا الأمن فى المستقبل طالما أنه لايتولى قيادة القوات المسلحة قيادة مباشرة.

وحاول الزملاء الحاضرون إقناع المشير عامر بما اقترحوه من وسائل يمكن عن طريقها توفير الأمن المطلوب ولكن محاولاتهم باءت بالفشل فقد كان المشير عامر من جانبه يحاول بعصبية وحدة إعطاء صورة بأنه لاضمان لأمن القوات المسلحة إلابوجوده شخصيا على رأسها كقائد عام وأن تكون قيادته لها قيادة مباشرة.

وكان الرئيس عبد الناصر ملتزما الصمت طوال هذه المناقشات الحادة التى اتضح للجميع أنها لن تصل إلى نتيجة لتمسك كل من طرفى النقاش بوجهة نظره دون أى أمل فى التفاهم أو تقريب وجهات النظر.

وأشار عبد الناصر إلى أنه بعد الاجتماع الذى عقده فى اليوم السابق مع المشير عامر فى منزله أصبحت مشكلة الشكل العام للتنظيم السياسى منتهية بعدول المشير عن استقالته من عضويه مجلس الرئاسة وأنه كان يعتقد أن القوات المسلحة يمكن تأمينها مع وجود المشير عامر بعيدا عن قيادته لها ولكن عندما أثار المشير معه هذه المشكلة اقترح على المشير فى سبيل حلها أن يعين رئيسا لمجلس الدفاع الأعلى كى يتمكن بذلك من مباشرة السلطات التى تساعده على توفير الأمن ولكن المشير عاد بعد أن وافق على ذلك الحل وبلغه أنه لايمكنه مزاولة سلطاته عن طريق مجلس الدفاع وأن الأمن المطلوب للقوات المسلحة لن يتوافر إلا بقيادته الفعلية المباشرة لهذه القوات.

وفى نهاية الاجتماع صدم الحاضرون صدمة عنيفة عندما أوضح عبد الناصر القرار الذى توصل إليه لحل الموقف، فذكر لزملائه أنه نظرا العدم إمكان تعيين المشير عامر قائدا للقوات المسلحة بسبب أن التنظيم الجديد للدولة قدتم إعلانه وأن خطوات تنفيذه مستمرة ومادام تأمين القوات المسلحة يتعذر تحقيقه دون القيادة المباشرة للمشير لهذه القوات، لذا فقد قرر أن يعين المشير

نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة. حتى يتمكن بذلك من مزاولة سلطات القائد الأعلى الذى هو رئيس الجمهورية.

وكان تنفيذ ذلك القرار يعنى تنازلا جديدا للمشير عامر وعلى حساب التنظيم الجديد الذى لم يبدأ بعد والذى كان الأمل معقودا عليه لتوفير الأمن والاستقرار السياسى فى البلاد.

وحدث فى هذه المرة ما كان يحدث دائما فى المرات السابقة وهو تمسك عبد الناصر وتشدده فى البداية ضد المشير ثم تنازله بعد ذلك عن كل ما سبق وتمسك به بمجرد أن يلتقى بالمشير عامر مما جعل سر تلك الظاهرة العجيبة فى العلاقة بين الرجلين تدعو إلى التساؤل والدهشة.

وبتعيين المشير نائبا للقائد الأعلى ونائبا لرئيس مجلس الدفاع وعضوا فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى أضيفت إلى سلطاته سلطات جديدة بدلا من تقليص سلطاته كما كان مرسوما.

ومن الناحية الواقعية جاء التغيير بالنسبة لوضع المشير فى القوات المسلحة إلى الأفضل فقد أصبح نائبا للقائد الأعلى بدلا من القائد العام وتحولت القيادة العامة لتكون القيادة العليا.

وأصبح من غرائب الأمور أن يتولى المشير عامر منصبا تنفيذيا وهو عضو فى مجلس الرئاسة وهو المجلس الذى ينص قانونه على حظر تولى أعضائه أى مناصب تنفيذية وفى حين أن أهم مبرر لإنشائه - كما أكد العارفون - كان إبعاد المشير عن منصبه فى قيادة القوات المسلحة.

وفي الوقت نفسه أصبح المشير عامر غير مسئول أمام مجلس الأمة واكتفى بأن يتحمل المسئولية نيابة عنه وزير الحربية الذى سوف يعين فى الوزارة الجديدة التى كان من المقرر أن يقوم بتشكيلها على صبرى فهو الذى يسأل ويستجوب أمام ممثلى الشعب عن شئون القوات المسلحة التى لا يعرف عنها شيئا بالطبع.

وبهذا الحل الذى توصل إليه عبد الناصر انتهت مرحلة أخرى من مراحل المواجهات الخطيرة بينه وبين المشير عامر ولكن الرئيس زج فى تلك المرة أثناء هذه المواجهة بباقى زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى مما سبب شرخا فى العلاقات بينهم وبين زميلهم عامر الذى اعتبرهم متواطئين ضده مع عبد الناصر لتنفيذ تخطيطه المرسوم لإبعاده عن القوات المسلحة.

ولم يمض سوى شهرين على انتهاء أزمة سبتمبر حتى نشبت أزمة جديدة بصورة أكثر عنفا وأشد خطورة عرفت باسم أزمة نوفمبر ١٩٦٢، وكانت العمليات الحربية فى اليمن قد تصاعدت واشتدت بين القوات المصرية وقوات الملكيين الموالية للإمام المخلوع (البدر) والتى كان يساندها الملك الراحل فيصل ملك المملكة العربية السعودية ويمدها بالأموال والأسلحة.

ولهذا تقدم المشير عامر بمذكرة إلى الرئيس عبد الناصر طلب منه فيها اعتماد مبلغ ١٤ مليونا من الجنيهات لمواجهة نفقات العمليات الحربية فى اليمن فى الفترة من نوفمبر ١٩٦٢، حتى فبراير ١٩٦٣، وكذا اعتماد مبلغ سبعة ملايين من الجنيهات لمواجهة نفقات هذه العمليات أيضا فى حال امتدادها إلى ما بعد هذا التاريخ فضلا عن طلب اعتماد إضافى بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لتعزيز القوات المسلحة الموجودة فى مصر باستكمال إنشاء الفرقتين السادسة والسابعة المشاة، ولكن عبد الناصر وجد أن المبالغ المطلوبة كبيرة ولايمكن تدبيرها إلا على حساب المشروعات المدرجة فى خطة التنمية الاقتصادية مما سوف يؤدى إلى وقف تنفيذ بعض المشروعات الحيوية ولذا أعد ثلاثة مشروعات قوانين لعرضها على مجلس الرئاسة كان الأول يطلب فيه الموافقة على اعتماد إضافى بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تخصص لمواجهة نفقات العمليات الحربية فى اليمن والثانى يطلب فيه الموافقة على اعتماد إضافى بمبلغ خمسة ملايين أخرى تخصص لتعزيز وتدعيم القوات المسلحة وبذا تم تخفيض ما طلبه المشير عامر فى مذكرته من ما مجموعه ٢٦ مليونا من الجنيهات إلى عشرة ملايين فقط.

أما مشروع القانون الثالث فكان يختص بسلطة مجلس الرئاسة فى الترقيات والتعيينات والتنقلات والانتدابات والإحالة إلى التقاعد فى كل من القوات المسلحة والشرطة ووزارة الخارجية وكذا فى الوظائف المدنية ابتداء من الدرجة الثالثة وما يعادلها فى القوات المسلحة والشرطة وما فوقها حتى تشعر تلك القيادات سواء العسكرية أو المدنية أن ولاءها ينبغى أن يكرس للقيادة الجماعية وليس لأى فرد مهما كان منصبه، ولكن المشير عامر كان قد تقدم كذلك بمشروع قانون إلى عبد الناصر طلب فيه أن تخول له هذه السلطة المخصصة لمجلس الرئاسة لمدة ستة شهور بالنسبة لأفراد القوات المسلحة مبررا ذلك بتصاعد العمليات الحربية واشتدادها فى اليمن.

انسحاب المشير من جلسة مجلس الرئاسة

شهدت الجلسة التى عقدها مجلس الرئاسة مساء يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٢ أحداثا ساخنة ومناقشات حامية ويبدو أن عبد الناصر كان يتوقع حدوث ذلك ولذا قرر الاعتذار عن حضور تلك الجلسة التى كان من المقرر أن تعرض خلالها على المجلس مشروعات القوانين الثلاثة المقدمة من رئيس الجمهورية وكلف البغدادى برئاسة الجلسة نيابة عنه وعلل البغدادى سبب اعتذار عبد الناصر بأنه يرجع إلى عدم ارتياحه إلى جو الاجتماعات فى المجلس ولأن النفوس بين أعضائه غير صافية ودلل على ذلك بالطريقة الحادة التى كان المشير عامر يناقشه بها فى الجلسة السابقة.

وعندما بدأت جلسة مجلس الرئاسة فى موعدها المذكور برئاسة البغدادى طلب البغدادى من الأعضاء أن ينظروا فى البداية مشروعات القوانين الثلاثة المقدمة من رئيس الجمهورية قبل مناقشة الموضوعات الأخرى المدرجة فى جدول الأعمال.

وبدأ المجلس فى مناقشة مشروع القانون الخاص بالأفراد نظرا لما كان له من أهمية بالغة وقد طالت مناقشات الأعضاء حول المادة الخاصة بموظفى السلك السياسى والعاملين بالخارج وكذا بالنسبة للموظفين المدنيين.

وعندما انتهت المناقشة واستعد المجلس للانتقال إلى مشروع القانون التالى طلب المشير عامر الكلمة وأخذ يعارض من حيث المبدأ تطبيق ما ورد بمشروع القانون على أفراد القوات المسلحة فإن ذلك على حد قوله يسلب اختصاص لجان الضباط بالقوات المسلحة ويؤثر على الانضباط العسكرى وتساءل كيف يمكن لمجلس الرئاسة أن ينظر فى تعيينات قادة الكتائب بينما رتبهم العسكرية لاتتعدى رتبة الرائد أو المقدم ولذلك فهويرى أن يكتفى بالعرض على مجلس الرئاسة تعيين الضباط الحاصلين على رتبة الفريق فقط.

ولكن رأى المشير عامر لم يلبث أن قوبل بالاعتراض والرفض من معظم أعضاء المجلس خاصة زملاءه أعضاء مجلس الثورة القدامى فقد أثارهم اعتراض المشير عامر على ذلك القانون الذى سبق أن وافق عليه معهم فى اجتماع خاص ضمهم وحدهم دون باقى أعضاء مجلس الرئاسة لضمان توحيد كلمتهم أمام الآخرين.

وشرح أعضاء المجلس فى أثناء نقاشهم أسباب اعتراضهم على رأى المشير عامر وهو أن الهدف من تطبيق هذا القانون أن تصبح القيادة السياسية على دراية بالأشخاص الذين يشغلون مراكز قيادية فى الدولة وأن تكون هى صاحبة السلطة النهائية فى كل ما يتعلق بشئونهم الوظيفية حتى يصبح ولاء هؤلاء الأشخاص للنظام القائم وليس لأحد من الأفراد، ولذا كان من الضرورى أن تخضع القوات المسلحة بدورها لهذا القانون حتى لايختل تنفيذه من جهة وحتى لاتنعزل القيادة السياسية عن القوات المسلحة من جهة أخرى مما يضر بالصالح العام، ولم يلبث الموقف أن تحرج فقد ظل المشير عامر مصرا على رأيه فى الوقت الذى تبين فيه إصرار معظم زملائه على رأيهم فى ضرورة تطبيق القانون على أفراد القوات المسلحة.

ورغبة فى إنقاذ الموقف طلب كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة السابق تأجيل النظر فى مشروع القانون المقترح، ولم يلبث المشير عامر أن شاركه فى طلب التأجيل.

وبادر البغدادى الذى ترأس الجلسة بأخذ الأصوات على اقتراح التأجيل فلم ينل الأغلبية المطلقة، إذ لم يحصل سوى على خمسة أصوات من أحد عشر صوتا، ثم أخذ البغدادى الرأى على مشروع القانون المقترح فنال ستة أصوات وبذا حصل على الأغلبية وأصبح قانونا صادرا من أعلى سلطة فى الدولة وهو مجلس الرئاسة مما يتعين الالتزام به وتنفيذه.

وكان الذين صوتوا فى جانب التأجيل هم: عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وكمال رفعت وأحمد عبده الشرباصى، أما الذين صوتوا بالموافقة على مشروع القانون فهم: زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى وعبد اللطيف البغدادى وعلى صبرى ونور الدين طراف، ولم تكد تظهر نتيجة التصويت حتى هب المشير عامر واقفا واستأذن فى الانصراف وانسحب من الاجتماع.

وعقب انتهاء الجلسة مباشرة توجه أعضاء مجلس الثورة القدامى إلى منزل عبد الناصر بمنشية البكرى، وعندما عرضوا عليه ما جرى خلال الاجتماع أبدى استياءه من تصرف المشير عامر وقال لزملائه: «المسألة ليست التأجيل أو الموافقة على القرار إنما المسألة أن حكيم غير مقتنع بالقيادة الجماعية وقد ضرب ستارا حول الجيش وهل يعقل أننى أعمل بطريقة سرية حتى أحصل على معلومات عن الجيش وهل نسمح أن يقود الجيش على شفيق (السكرتير الخاص للمشير عامر) وهل نقبل أن يعين جلال هريدى مساعدا للملحق العسكرى بواشنطن بعد الذى حدث منه فى سوريا عند الانفصال؟».

ماذا حدث من جلال هريدى فى سوريا؟

فى بداية عام ١٩٥٧ تولى النقيب جلال هريدى بعد عودته من فرقة صاعقة بالولايات المتحدة مهمة تشكيل أول وحدات صاعقة مصرية وإنشاء مدرسة الصاعقة فى معسكر انشاص وأسندت إليه قيادة هذه القوات التى أخذت تتدرج فى تدريباتها العنيفة حتى أصبحت على أعلى مستوى من

اللياقة البدنية والمهارة القتالية والروح الفدائية مما جعل القيادة العامة تكلفها بأشق الأعمال وأخطر المهام سواء فى وقت السلم أو الحرب.

وعندما وقع الانقلاب العسكرى السورى ضد الوحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ قرر الرئيس عبد الناصر بوصفه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة إرسال قوة كبيرة تنقل جوا ومشكلة من وحدات من الصاعقة والمظلات بقيادة الرائد جلال هريدى وكانت مهمتها الهبوط بالمظلات فى مطار اللاذقية (على بعد حوالى ٢٥٠ كم شمال دمشق) لتأمين المطار والميناء بالتعاون مع الحامية السورية باللاذقية التى أفادت المعلومات أنها ما زالت مؤيدة للوحدة.

وعندما علم عبد الناصر عقب تحرك الطائرات التى كانت تنقل القوة المصرية أن حامية اللاذقية أعلنت انضمامها لقوات الانقلاب السورى أمر بوقف جميع التحركات الجوية والبحرية التى أجريت حقنا للدماء العربية وتم على الفور الاتصال لاسلكيا بالطائرات التى كانت تحمل وحدات الصاعقة والمظلات والمتجهة إلى اللاذقية للعودة فى الحال إلى قواعدها فعادت كل الطائرات بالفعل فيما عدا تسع طائرات لم يتيسر الاتصال بها إذ كانت قد اقتربت من مطار اللاذقية وعلى متنها الفوج الأول من رجال الصاعقة المكون من ٣٥ ضابطا ومائتين من ضباط الصف والجنود من بينهم الرائد جلال هريدى قائد الصاعقة.

وحوالى منتصف الليل تمكنت قوة الصاعقة المصرية من الهبوط بالمظلات بسلام وبلا أى عائق فقد كانت أنوار مطار اللاذقية مضاءة بأكملها.

ولم تطل دهشة الرائد جلال هريدى عندما اكتشف أن المطار محاصر بالعربات المدرعة والجنود السوريين فقد علم عن طريق الإذاعة المصرية حقيقة ماجرى وأن قوات الصاعقة والمظلات التى كانت تتبعه عادت كلها إلى قواعدها وأن حامية اللاذقية التى كانت ستتعاون معه فى مهمته قد أعلنت انضمامها لقوات الانقلاب.

ولم يلبث جلال أن تلقى اتصالا لاسلكيا من القاهرة وكان على الطرف الآخر الرئيس عبد الناصر بنفسه الذي قال له: « العملية ألغيت.. سلم نفسك وقوتك إلى القيادة السورية» وعندما تم تنفيذ ذلك الأمر أصبح ضباط وجنود القوة المصرية بمثابة أسرى حرب وصدر أمر قادة الانقلاب فى دمشق بترحيلهم جميعا إلى سجن تدمر الذى يقع على بعد ١٥٠ كم شرق مدينة حمص فى قلب الصحراء.

بينما نقل جلال هريدى وحده إلى سجن المزة بدمشق حيث وضع فى زنزانة انفرادية تحت الأرض.

وبعد مضى حوالى ستة أسابيع على جلال فى سجن المزة استدعى ذات يوم إلى غرفة قائد السجن حيث فوجئ برؤية النقيب السورى توفيق جدعان الذى كان يعمل أثناء الوحدة معلما فى مدرسة الصاعقة بانشاص تحت قيادته وكان على صلة وثيقة معه وموضع ثقته التامة بل وثقة المشير عامر شخصيا إلى الحد الذى جعله ينتدب ضمن ضباط الحراسة الخاصة للرئيس والمشير أثناء الوحدة عند سفر أى واحد منهما للخارج.

وفرح جلال بالطبع بهذا اللقاء المفاجئ مع أحد الأصدقاء المخلصين أثناء تلك المحنة القاسية التى كان يعانيها خاصة بعد أن سمح له قائد السجن بالجلوس مع صديقه وحدهما فى غرفته حيث تبادلا الحديث بحرية ودون أى حذر أوحرج.

ولم يكن جلال يدرى وقتئذ أنه كان ضحية خدعة دبرتها سلطات الانفصال وجعلت من النقيب جدعان الطعم الذى أغراه بالكلام ومسايرته فى حديثه فى الوقت الذى أعدت فيه الترتيبات الخفية لتسجيل الحديث بأكمله.

وبهذه الوسيلة حصلت سلطات الانفصال على شريط تسجيل ثمين بصوت قائد الصاعقة المصرية وسواء كان الشريط قد نقل ما قاله جلال بالفعل أوقدتم التلاعب فيه عن طريق عملية المونتاج فقد استغلت سلطات الانفصال

هذا الشريط الذى كان مليئا بالانتقادات وعبارات التهجم والتهكم المسيئة للرئيس عبد الناصر والذى يحوى فى الوقت نفسه عبارات الولاء والمحبة للمشير عامر وتمت إذاعته من دار الإذاعة بدمشق عشرات المرات كما طبعوه في كتيب تحت عنوان: «الرجل الثالث فى مصر يتكلم» ووزعوا منه آلاف النسخ في مختلف البلاد العربية للدعاية ضد الرئيس عبد الناصر ونظام حكمه.

وعقب أن أمضى أفراد الصاعقة المصريون شهرين فى السجن تم الإفراج عنهم جميعا ونقلوا بالطريق البرى إلى بيروت وعادوا إلى مصر على ظهر سفينة مصرية نقلتهم إلى الإسكندرية.

ونظرا للإساءة التى لحقت بالرئيس عبد الناصر من جراء إذاعة الشريط المسجل وتوزيع الكتيب المطبوع لذا كان مصرا على ضرورة تقديم جلال هريدى إلى محاكمة عسكرية أو على الأقل فصله من القوات المسلحة ولكن المشير عامر نظرا لصلته الشخصية بجلال وتقديرا منه لدوره فى إنشاء قوات الصاعقة تدخل لدى الرئيس لتهدئته وتخفيف حدة غضبه محاولا إقناعه بأن شريط التسجيل أجرى فيه عملية مونتاج ولكن دون جدوى.

وتعمد المشير إبعاد جلال عن مصر فى تلك الفترة لإبعاده عن الأنظار فبعث به ليلحق بمكتب الملحق العسكرى المصرى فى روما، وعندما عاد إلى القاهرة بعد بضعة أسابيع أمر المشير إرضاء للرئيس بإحالته على الاستيداع ولكن مع الحرص فى الوقت نفسه على أن يتم ذلك بصورة سرية حتى لا يعلم أحد بهذا القرار.

وبعد بضعة شهور وكانت الزوبعة التى أثارها جلال عندما كان فى سوريا قد هدأت أمر المشير بإعادته إلى الخدمة العاملة، وتم تعيينه مساعدا للملحق العسكرى فى واشنطن، وكان تدخل المشير بهذه الصورة وحمايته لجلال هريدى أحد أسباب الخلاف بين الرئيس والمشير مما جعله يشكو لزملائه من هذا التصرف من المشير .

لماذا اعتزم عبد الناصر التخلى عن رئاسة الجمهورية؟

فى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٢ دعا عبد الناصر زملاءه إلى الاجتماع فى بيته وحضر الاجتماع خمسة من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم: زكريا محيى الدين والسادات وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وتخلف عن الحضور عبد اللطيف البغدادى لغيابه خارج القاهرة.

وخلال الاجتماع الذى استمر إلى ساعة متأخرة من الليل أخذ عبد الناصر يدلى لزملائه بشكاياته المزمنة من المشير عامر وعرض عليهم بصراحة ومرارة العديد من خلافاتهما السابقة التى سببت له - كما قال - جراحا نفسية عميقة واعترف لزملائه أنه كان يتحيز للمشير عامر ويقدمه عليهم جميعا - برغم عيوبه - وأنه كثيرا ما كان يقوم بالتنازل عن حقه لإرضائه ووصف لهم كيف ضغط على نفسه فى شهر سبتمبر الماضى عندما تقدم عبد الحكيم باستقالته وذهب بنفسه إلى منزله بالجيزة لاسترضائه.

وفى نهاية حديثه اعترف عبد الناصر بأنه كان مخطئا فى كل هذه التصرفات.

وكشف ناصر لزملائه عن نواياه فى المستقبل والتى كانت مفاجأة غير متوقعة بالنسبة لهم فقد أكدلهم أنه سيعلن فى الاجتماع الشعبى الذى سيعقد فى بورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ بمناسبة ذكرى عيد النصر اعتزامه التخلى عن رئاسة الجمهورية عندما يحل يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٣ الذى يوافق مضى أحد عشر عاما على قيام الثورة وأنه سيتفرغ للعمل فى الاتحاد الاشتراكى.

وتم خلال الاجتماع اتفاق عبد الناصر مع زملائه الحاضرين على تعيين قائدعام جديد خلال أسبوع واحد وذكر لهم أن ذلك التعيين سوف يتبعه حركة تغيير للقيادات الموجودة وقتئذ بالقوات المسلحة وأنه يعتزم التمهيد لهذه الإجراءات بإعلان شكل نظام الحكم فى المستقبل عن طريق الصحف التى سوف تنشر ذلك فى صدر صفحاتها.

وعندما التقى البغدادى مع عبد الناصر بعد بضعة أيام حاول البغدادى إثناء عبد الناصر عما يعتزمه من جهة استقالته من منصب رئيس الجمهورية وأوضح له أن هذه الاستقالة حل غير عملى ولن تحقق له أى هدف وأن الرأى العام ربما يعتقد أن سبب تنازله عن الرئاسة هو خلافه مع المشير عامر ولكن عبد الناصر أكد لزميله إصراره على الاستقالة كى يتفرغ للاتحاد الاشتراكى.

وقد علق البغدادى فى الجزء الثانى من مذكراته على موضوع استقالة عبد الناصر فقال: إنه ربما كان يرغب فى إعلان هذا التنازل عن منصبه لاعتقاده أن الشعب سيتمسك به وسيطالبه بالاستمرار فى رئاسة الجمهورية ويصبح وكأنه استفتاء عليه من الشعب ويكون بهذا قد قطع الطريق على عبد الحكيم.

وخلال هذه الفترة لم تنقطع اتصالات بعض أعضاء مجلس الثورة القدامى مع زميلهم عبد الحكيم عامر بهدف تصفية الجو بينه وبين عبد الناصر وبين باقى زملائه، ففى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٢ توجه السادات وكمال الدين حسين إلى منزل المشير عامر بالجيزة وبذل الاثنان جهدهما لمحاولة إقناعه بضرورة تنفيذ القانون الذى صدق عليه مجلس الرئاسة منذ يومين ووجوب تطبيقه على أفراد القوات المسلحة أسوة بباقى موظفى الدولة ولكن المشيرعامر ذكر لهما أن القانون عرض على مجلس الرئاسة بطريقة المناورات الحزبية والتكتلات السياسية وأنه يشعر أن زملاءه يحاولون التخلص منه مما جعله يعتبرهم جميعا أعداء له باستثناء أحدهم وهو كمال الدين حسين.

وفيما يتعلق بالقانون الذى وافق مجلس الرئاسة عليه قال المشير عامر أنه يعترض على هذا القانون من حيث المبدأ ولذا لايمكنه الموافقة عليه.

وفى نهاية المقابلة أكد المشير عامر لزميليه أنه فى حالة تنفيذ ذلك القانون فسوف يقدم استقالته فى اليوم التالى وعلى مجلس الرئاسة وقتئذ البحث عن قائد عام غيره ليتولى قيادة القوات المسلحة.

وفى أواخر نوفمبر التقى حسن إبراهيم مع زميله عبد الحكيم عامر فى منزله بالجيزة وقد روى حسن لزملائه أن المشير عامر فتح له قلبه خلال الزيارة وتكلم معه كثيرا عن عبد الناصر فقال إنه يعرفه أكثر من أى شخص آخر من زملائه وإنه إذا كان اليوم يعمل على تركيز كل السلطات فى مجلس الرئاسة فإنه يستهدف من ذلك أن تنتقل إليه هذه السلطات فيما بعد كرئيس للجمهورية إثر إعلان إعادة التنظيم السياسى فى ٢٣ يوليو ١٩٦٣ لأنه فى ذلك الوقت لن يكون هناك مجلس رئاسة.

ليكن فراقنا بالمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف

لم يلبث المشير عامر أن فاجأ الرئيس عبد الناصر بإرساله خطابا موجها إليه فى أول ديسمبر ١٩٦٢ كان يتضمن استقالته وابتعاده عن الحكم، ونظرا لأهمية هذا الخطاب الذى استخدمه المشير لصالحه فيما بعد بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحاول نشره على أوسع نطاق للتدليل على اتجاهه الديمقراطى، لذا فسوف ننشر أهم فقرات هذا الخطاب فيما يلى:

«عزيزى الرئيس جمال عبد الناصر.. بعد السلام عليكم ورحمة الله أرى أن الواجب وأيضا الوفاء يقتضينى أن أكتب إليك معبرا عن رأى مخلص رغم الأحداث الأخيرة فبعد عشر سنوات من الثورة وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بينى وبينك لايمكننى أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائما إننى أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التى تشارك فى الحكم أمر ضرورى وقد وجدت فى الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السرية ونوع من التكتيك الحزبى فضلا على مالا أعلمه من أساليب الدس السياسى والنتيجة التى وصلنا إليها خير دليل على ما أتصوره فقد استطاع هذا الأسلوب أن يتغلب على ماكنت أعتقده مستحيلا وهو تحطيم صداقتنا، المهم فى الموضوع أننى لا أستطيع بأى حال من الأحوال أن أجارى هذا الأسلوب السياسى لأنى لو فعلت لتنازلت عن أخلاقى وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمرى.

والذى أريد أن أحدثك عنه بخصوص نظام الحكم فى المستقبل فإننى أعتقد أن التنظيم السياسى القادم ليكون مثمرا ناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى وبما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا وإن تمت اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديمقراطى للاتحاد الاشتراكى وأن ما يجب أن نسعى إليه الآن هو الروح الديمقراطية وخصوصا بعد عشر سنوات من الثورة وإننى لا أتصور بعد كل هذه الفترة وبعد أن صفى الإقطاع ورأس المال المستغل وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ إنه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التى كتب بها الميثاق وخصوصا وأن الملكيات الفردية الباقية والقطاع الخاص لا يشكلان أى خطر على نظام الدولة كما أنه ليس هناك ما يمنع إطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى.

كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف أو تحفظ وبما يكفل عدم الخوف من الكتابة وتوهم الكاتب أنه سيطارد أويقطع رزقه.

دعنى وأنا أودعك أن أحدثك أيضا عن الحكومة ورأيى فيها ففى رأيى أن النظام الطبيعى للحكم يكون كالآتى:

● إما حكومة رئاسية ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ويكون مسئولا أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزارته.

● أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكى هو رئيس الوزراء وتكون أيضا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد فى الميثاق. على كل حال أى من هذه الحلول فإن وجودك فى النظام أو الأصح على رأسه ضرورة وطنية وأنا لا أقول ذلك مجاملة فهناك الكثيرون مستعدون للمجاملة أو الموافقة على رأيكم بمجرد إبدائه.

وأنا أودعك أرجو من الله ألا يحدث منى أو منك ما يجعل ضميرنا يندم أو يجعلنا صغارا فى أعين أنفسنا ويكفى ماحققه أهل السوء إلى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا.

وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة كما بدأناها بشرف وكرامة ورغم كل شيء ورغم كل ما أعلم فإننى أدعو لك من قلبى بالتوفيق وأتمنى لك الخير وأدعو ربى أن يوفقك فى خدمة هذه الأمة لخيرها والسلام.. عبد الحكيم عامر».

وقد اتضح أنه برغم أن الخطاب كتبه المشير عامر بخط يده فقد نسخت منه عدة صور كتبت على الآلة الكاتبة لنشرها وتوزيعها عند الضرورة للحصول على مكسب سياسى كما حدث بالفعل فيما بعد فى أزمة يونيو ١٩٦٧، وعلى الرغم من تقديم المشير عامر استقالته فإن الوضع العام داخل القوات المسلحة لم يكن يدعو إلى الاطمئنان فقد وردت إلى عبد الناصر تقارير عديدة أفادت بأنه تجرى فى تلك الفترة ترتيبات معينة بغرض عمل تكتلات بين الضباط لمساندة المشير عامر فى موقفه وأن هناك قوى داخل القوات المسلحة تعمل لصالح المشير ضد الرئيس.

وعندما وصلت أنباء الأزمة إلى القيادات المقربة من المشير حدث تجمع للضباط ذوى الرتب الكبيرة فى مقر القيادة العامة بكوبرى القبة فيما يشبه مظاهرة عسكرية للقيادات تعبيرا عن تمسكها بعبد الحكيم عامر وإصرارها على بقائه قائدا للقوات المسلحة.

وقد ذكر عبد الناصر لزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى أن المعلومات التى تجمعت لديه تفيد أن صلاح نصر رئيس المخابرات العامة يجتمع يوميا مع حكيم وأنه يعمل لصالحه وأن بعض القادة والضباط يبيتون فى معسكراتهم استعدادا للطوارئ وأن اللواء عثمان نصار وهو أحد المقربين للمشير وكان يعمل فى اليمن ألغى سفره إلى اليمن فى اليوم التالى لاجتماع مجلس الرئاسة ليبقى فى القاهرة بجوار المشير عامر.

وفى يوم ٦ ديسمبر قابل شمس بدران الرئيس عبد الناصر وبلّغه أنه يحمل رسالة شفويه من المشير عامر وهى أنه يريد ردا على خطابه الذى أرسله إلى الرئيس منذ خمسة أيام كما أنه يطلب منه قبول استقالته.

وأجابه عبد الناصر فى حدة أنه إذا كان المشير يرغب فى الاستقالة فإن عليه أن يتقدم بها إلى مجلس الرئاسة.

وكان عبد الناصر قد تم اتفاقه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى على ضرورة تصفية الموقف مع عبد الحكيم قبل نهاية ديسمبر على أساس إما أن يقبل حكيم أن يكون عضوا بمجلس الرئاسة فقط ويعين بدلا منه قائد عام جديد وفى هذه الحالة يتم إحالة جميع الضباط المشكوك فى أمرهم من أعوانه إلى التقاعد، وإما أن تقبل استقالة المشير من جميع مناصبه ويستدعى الأمر فى هذه الحالة اعتقال أعوانه المقربين.

وتم الاتفاق على تنحية الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية ليحل محله مدكور أبو العز وكذا تنحية الفريق سليمان عزت قائد القوات البحرية على أن يختار قائد آخر موثوق به من القوات البحرية ليحل محله.

وقد عبر عبد الناصر لزملائه عن المرارة التى يشعربها نحو عبد الحكيم بعد كل ما بذله من أجل إرضائه فقال:

«هل يعتقد عبد الحكيم أنه هو الذى بنى بنفسه هذه القوة السياسية التى يتمتع بها الآن.. إننى أنا الذى عملت على بنائها لاعتقادى أننا شخص واحد وكان هذا على حساب كل فرد منكم وعلى حساب المصلحة العامة فى بعض الأحيان ولم يكن يخطر فى ذهنى أن يصل عبد الحكيم إلى ماوصل إليه اليوم».

برغم كل المشاكل والأزمات

المشير عامر أصبح الرجل الأول مكرر فى الدولة

ولم تلبث التدابير التى أعدها عبد الناصر بالاتفاق مع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى لتصفية وضع المشير عامر قبل نهاية ديسمبر ١٩٦٢ أن

تبددت في الهواء كما تلاشت أيضا تأكيدات عبد الناصر لزملائه القدامى من أنه سيعلن خلال الاجتماع الشعبي الذي سيعقد في بورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر في ذكرى عيد النصر تنحيه عن رئاسة الجمهورية وتفرغه للعمل بالاتحاد الاشتراكي فلم يسمع أحد سواء في ذلك الاحتفال أو في أي محفل آخر من الرئيس عبد الناصر كلمة واحدة عن هذا الموضوع.

وفي يوم ١١ ديسمبر ١٩٦٢ توجه المشير عامر إلى منزل الرئيس عبد الناصر بناء على وساطة شمس بدران بينهما وقد حرص الطرفان على وجود شمس طوال فترة المقابلة التي استمرت بضع ساعات.

وخلال ذلك اللقاء العاطفي المؤثر جدّد الطرفان أواصر علاقتهما الوثيقة وروابط صداقتهما القديمة وقد بكى المشير عامر مرات عديدة لفرط تأثره خاصة عندما قال لعبد الناصر:

«إذا استدعى الأمر ستجدني أول المدافعين عنك وسأقاتل أمام باب بيتك دفاعا عنك».

وفي أثناء العتاب الذي تبادلاه قال عبد الناصر لعامر:

«لماذا تربط نفسك دائما بالجيش وتتمسك بقيادته هل كان هدفنا عندما قامت الثورة أن تتولى أنت قيادة الجيش وأتولى أنا رئاسة الجمهورية أولست أنا الذي اقترحت تعيينك قائدا عاما؟ وعندما حدث انفصال سوريا كان ينبغي أن تحاسب على ماجرى ولكني نظرت إلى وضعك على أنه وضع سياسي وأصررت على بقائك عندما طلبت أنت أن تستقيل من منصبك وأنا أعلم أن موضوع انفصال سوريا عمل لك أزمة نفسية ولهذا السبب حاولت أن أخفف عنك عناء هذه الأزمة عندما خصصتك وحدك بالثناء في الاحتفال الأخير بذكرى قيام الثورة دون باقي الزملاء كما أن تعمدنا الإعلان عن صواريخ الظافر والقاهر كان هدفه أن نستعيد بعض ماخسرناه في عملية الانفصال مما يعود عليك شخصيا بالنفع برغم أن المفترض أن يظل هذا الأمر سرا عسكريا».

وأكد عبد الناصر لعامر أن جميع أعضاء مجلس الثورة القدامى سيبتعدون تماما عن السلطة التنفيذية عند حلول ٢٣ يوليو ١٩٦٣ وأن ذلك الأمر سيتم تنفيذه فى القوات المسلحة عن طريق تعيين قائدعام جديد لهذه القوات خلال شهر مارس ١٩٦٣ بعد أن تنتهى حرب اليمن على أن يستمر المشير عامر نائبا للقائد الأعلى مع وجود القائد العام الجديد.

ونظرا لأنه كان من المتعذر على الرئيس التراجع عن تنفيذ القانون الذي أصدره مجلس الرئاسة والذى اعترض عليه المشير حتى لايصاب الرئيس بالحرج أمام أعضاء المجلس كما كان من الصعب على المشير التراجع عن موقفه حفاظا على كرامته أمام ضباط القوات المسلحة لذا تم الاتفاق بين الطرفين على حل وسط وهو أن يقتصر ما يعرضه المشير عامر على مجلس الرئاسة على رتبتى اللواء والفريق فقط كما اتفقا على تأجيل تنفيذ القانون لمدة ستة أشهر، ولكن هذا الحل الوسط جاء على حساب القيادة الجماعية التى كانت ممثلة فى مجلس الرئاسة، فقد أضعف هذا الحل من قوة المجلس وانعكس على وجوده نفسه حتى أصبح دوره ثانويا برغم أنه وفقا لقرار تشكيله ووصف عبد الناصر له كان أعلى سلطة فى البلاد.

ومن العجيب أنه حتى هذا الحل الوسط لم يقيض له التنفيذ ولم يعطه المشير عامر أى قدر من الاهتمام، فقد ظل يمارس جميع سلطاته داخل القوات المسلحة كما كان الحال من قبل دون أى تغيير ولم يقم بعرض أية مسائل خاصة بكبار الضباط على مجلس الرئاسة كما لم يتم تعيين قائد عام جديد فى شهر مارس ١٩٦٣ بحجة أن حرب اليمن كانت ما تزال مستمرة.

وكان لخروج المشير عامر ظافرا فى جميع الأزمات التى وقعت بينه وبين عبد الناصر أثره الكبير فى ازدياد ثقة المجموعة الملتفة حوله فى قوتها مما جعل منها أخطر مركز قوة فى مصر خلال تلك الفترة.

برغم القيادة الجماعية.. كل السلطات في يد عبد الناصر

عندما صدر القرار الجمهوري بإنشاء مجلس الرئاسة في سبتمبر ١٩٦٢ أعلن عبد الناصر عن قيام مرحلة جديدة من مراحل الثورة تقوم على أساس المؤسسات السياسية التي تمهد السبيل لقيام ديمقراطية سليمة ولكن الفكرة برغم وجاهتها وسلامتها لم تحقق الهدف المرجو منها لأن النوايا - كما أثبت الواقع - لم تكن سليمة لذا جاء التنفيذ فاشلا مما ترتب عليه فشل فكرة القيادة الجماعية، واستمر عبد الناصر يمارس شئون الحكم بالأسلوب القديم نفسه وهو تركيز جميع السلطات في يده برغم أن المفترض عدم صدور أي قرارات جمهورية إلا بعد إقرار المجلس لها.

وكان هناك تنظيم داخلي مقترح لمجلس الرئاسة يضم سكرتارية فنية ولجانا للدراسة والمتابعة، وقد وافق المجلس على التنظيم المقترح كما وافق على أسماء الفنيين المرشحين للعمل به ولكن القرارات الجمهورية الخاصة بالتنفيذ لم تصدر على الإطلاق برغم إثارة هذا الموضوع في اجتماعات المجلس عدة مرات.

وكان المفترض أن تتولى الأجهزة المختصة بالحصول على المعلومات في مصر تزويد مجلس الرئاسة بصورة من تقرير المعلومات التي ترسلها بانتظام إلى رئيس الجمهورية وإلى بعض الجهات العليا بالدولة كي يتيسر للمجلس وضع السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وتعديلها إذا لزم الأمر وحتى يمكنه أيضا إصدار قراراته على أسس سليمة ولكن الأمر الذي كان يدعو للعجب أن مجلس الرئاسة لم يكن ضمن الجهات التي ترسل إليها تقارير الأجهزة المختصة بالمعلومات وهي المخابرات العامة والمخابرات الحربية والمباحث العامة وأبحاث وزارة الخارجية وأبحاث وزارة الاقتصاد مما جعل المجلس وهو أعلى سلطة في الدولة في عزلة تامة عما يجري في البلاد سواء في المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أوغيرها.

ومن متابعة واقع الأمور فى مجلس الرئاسة يتضح لنا أن الهدف الحقيقى من إنشاء المجلس كان رغبة عبد الناصر الملحة فى إبعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة إذ إنه عقب انتهاء أزمتى سبتمبر ونوفمبر ١٩٦٢ بفشل خطة عبد الناصر فى تنحية المشير عن قيادته بسبب تمسك قادة وضباط القوات المسلحة به وتأييدهم له فى موقفه اضطر عبد الناصر إلى التراجع عن تصميمه وإلى إجراء المصالحة مع المشير وتصفية الجو بينهما.

ولم تكد تنتهى الأزمتان ويبدأ عام ١٩٦٣ حتى ظهر بوضوح مدى التغير الكبير الذى طرأ على نظرة الرئيس إلى مجلس الرئاسة فبعد أن كان اهتمامه شديدا بنقل جميع السلطات فى الدولة إلى المجلس وكان حريصا على انتظام مواعيد جلساته وعلى أن يضم جدول أعماله القضايا الكبرى التى تهم الدولة وبعد أن كان دائم الإشادة بالدور الخطير الذى سوف يؤديه المجلس فى تحقيق القيادة الجماعية تمهيدا لإقامة الحياة الديمقراطية إذا بالحال يتحول إلى النقيض فأصبح المجلس لايدعى إلى الانعقاد إلا نادرا ثم توقف بعد ذلك انعقاده ولم يبق لأعضائه دور يؤدونه سوى أن يوقعوا بالموافقة على الموضوعات المرسلة إليهم من مجلس الوزراء بطريقة التمرير كوسيلة للحفاظ على الشكل وبعد فترة قصيرة تم تجاهل الناحية الشكليه أيضا وأصبحت القرارات الجمهورية يتم صدورها حتى ولو اعترض واحد أو أكثر من أعضاء المجلس عليها عند عرضها بالتمرير برغم أن القواعد العامة تمنع إصدار أى قرار جمهورى فى حالة اعتراض أحد الأعضاء عليه عند التمرير ويلزم فى هذه الحالة عرض الموضوع على المجلس مجتمعا وهكذا أصبح مجلس الرئاسة الذى هو أعلى سلطة في البلاد مجلسا شكليا وأضحت القيادة الجماعية ضربا من الأوهام.

وقد سجل عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة السابق والذى كان عضوا فى مجلس الرئاسة رأيه في هذا المجلس فى الصفحة ٢٢٥ من الجزء الثانى من مذكراته فقال:

«كانت الشكوك قد بدأت تساورني في أن جمال عبد الناصر نفسه لايريد أن يكون لمجلس الرئاسة فعاليته وقوته ذلك لأنها إن وجدت فسوف تنتقص من قوته السياسية ولو مظهريا على الأقل أمام الرأى العام وهو ما كان يحاول دائما أن يتفاداه حتى يعتقد الكل أنه المحرك الأساسي لكل شيء.

وكنت قد ظننت في البداية أن عبد الناصر جاد في قيام القيادة الجماعية وأنه حريص على تحقيق نجاحها خاصة بعد انفصال سوريا وكدرس مستفاد من هذا الحدث وقد أصبت بخيبة أمل أليمة عندما اتضح لي غير ذلك».

كمال حسين يقول لعبد الناصر.. الاشتراكية في المشمش

كان عبد الناصر يأمل بعد إنشاء مجلس الرئاسة وبعد أن استقطب - كما كان يعتقد - زملاءه أعضاء مجلس الثورة القدامى بتعيينهم أعضاء في مجلس الرئاسة وإشراكهم معه في المواجهة التي حدثت بينه وبين المشير عامر خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر ١٩٦٢ أن تمضي الأمور بينه وبينهم في سهولة ويسر في أثناء الاجتماعات الخاصة التي يدعوهم لحضورها في منزله ولم يكن يتصور أن تتكرر في مثل هذه الاجتماعات ما كان يحدث في الزمن الماضي أثناء اجتماعات مجلس الثورة قبل حله في منتصف عام ١٩٥٦ من توجيه البعض منهم انتقاداتهم إليه أو الاعتراض على آرائه واقتراحاته، فلقد زالت عنهم سلطة السيادة كما زالت صفة القيادة الجماعية التي كانت تمنحها لهم عضويتهم في مجلس الثورة وأصبح مايحوزونه من سلطة يتوقف على مايستمدونه من الرئيس عبد الناصر الذى تركزت في يديه جميع السلطات في الدولة.

ولكن أمل الرئيس في أن يدرك زملاؤه القدامى حقيقة وضعهم ويسيرون على النهج الذى رسمه لهم لم يلبث أن ذوى وتبدد فقد ظن بعضهم أن مجلس الرئاسة باعتباره أعلى سلطة في الدولة هو الوريث الشرعي لمجلس الثورة ولذا فإن لهم الحق في مناقشه الرئيس بجرأة وصراحة كما كانوا

يفعلون في الماضى وهكذا انبرى عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين ليشكلا جبهة قوية لمعارضة الرئيس وتوجيه سهام النقد ضده بصراحة قاسية أحيانا مما أثارحفيظته ضدهما وأدى إلى نشوء جو من التوتر فى العلاقات بينه وبينهما وانتهى الأمر بعد قليل كما سوف نرى - بتقديم استقالتيهما واعتزالهما الحياة العامة.

وكان أول موضوع أثار الخلاف بين الطرفين هو موضوع التأميم فقد دعا عبد الناصر زملاءه القدامى إلى الاجتماع معه فى منزله فى مارس ١٩٦٣ وعرض عليهم مشروع قراره بتأميم بعض الشركات وعلى الرغم من موافقة أغلبية المجموعة عليه فإن البغدادى اعترض على إصداره لمخالفته للميثاق الوطنى الذى كان ينص على ألاتتخذ مثل هذه القرارات إلابعد عرضها على مجلس الأمة (مجلس الشعب فيما بعد).

وألح البغدادى على عبد الناصر لتأجيل إصدار القرار لحين انعقاد مجلس الأمة فى يوليو ١٩٦٣ أى بعد شهور قلائل حتى لايكون الرئيس الذى تبنى الميثاق الوطنى هو أول من يعتدى عليه واستجاب الرئيس فى بادئ الأمر لرأى البغدادى وأجّل إصدار القرار بالفعل ولكن لم يمض سوى أربعة شهور حتى دعا الرئيس مجلس الرئاسة للانعقاد فى الإسكندرية فى أغسطس ١٩٦٣ ونظرا لعدم حضور البغدادى وكمال الدين حسين هذا الاجتماع لذا وافق المجلس على إصدار القرار دون أية معارضة.

وبعد عام كامل من اجتماع عبد الناصر مع مجموعة زملائه القدامى فى منزله فى مارس ١٩٦٣ كما أسلفنا دعاهم مرة أخرى فى ٤ مارس ١٩٦٤ إلى الاجتماع معه أيضا فى منزله. وكانت الأمور قد وضحت عن ذى قبل وظهر بجلاء مدى ما أصبح عليه مجلس الرئاسة من ضعف وهزال. ولذا كان من الطبيعى أن يكون الاجتماع عاصفا والنقاش حاميا، واستهل كمال الدين حسين حديثه بالإشارة إلى عدم توافر الحريات وخاصة حرية الصحافة وعدم وجود ضمانات لمن يقومون بالنقد إذ إنهم مهددون في مورد رزقهم ثم انتقل

كمال إلى انتقاد الاشتراكية المطبقة فى مصر وأكد ضرورة أن تكون مستمدة من الشريعة الإسلامية وليس من نظريات ماركس ولينين.

ورد عبد الناصر على ما ذكره كمال فنفى عن نفسه أنه شيوعى وإن كان لم ينف أنه متأثر بالفكر الماركسى ودار حوار أيديولوجى ساخن بعد ذلك بين عبد الناصر وكمال حول الاشتراكية فقد قال عبد الناصر إن الاشتراكية في مصر لابد أن تتطور حتى يمتلك الشعب كل أدوات الإنتاج وإن ذلك يسرى على جميع الوحدات الإنتاجية مهما صغر حجمها ولما سأله كمال عما إذا كان ذلك يسرى على سبيل المثال على ميكانيكى يملك ورشة صغيرة ويعمل عنده اثنان من الصبيان رد عبد الناصر بالإيجاب وقال إن الصبيان اللذان يعملان عند الميكانيكى يمكن أن يشاركاه في الأرباح بنسب متساوية وجاء تعليق كمال على إجابة عبد الناصر مفاجأة لجميع الحاضرين بقوله: «يبقى فى المشمش» وعقدت المفاجأة لسان عبد الناصر وأزعجه هذا التعليق غير المتوقع فنظر إلى كمال باندهاش ولكنه لم يرد عليه.

وانبرى البغدادى للحديث بعد فترة سكون طويلة فأوضح أن القيادة الجماعية الممثلة فى مجلس الرئاسة قد فشلت فإن المجلس لايجتمع ولايعرض عليه شيء من الأمور الأساسية ولايعلم أعضاؤه أية معلومات عن الشئون الخارجية أو الداخلية ولاعن العمليات الحربية التى تجرى فى اليمن مما جعل المجلس معزولا تماما عما يدور حوله ونظرا لأن مجلس الرئاسة يعد أعلى مستوى فى القيادة السياسية للدولة لذا استنكر البغدادى أن يكون حاله بهذه الصورة الهزيلة وأكد أن المجلس لم يجتمع منذ سبعة شهور أى منذ أغسطس ١٩٦٣ عندما أصدر قرارات التأميم فى اجتماعه بالإسكندرية.

ودار نقاش حاد بين البغدادى وعبد الناصر بسبب شكوى البغدادى من عدم وصول أى تقارير معلومات من الأجهزة المختصة إلى المجلس وكذا عدم صدور القرارات الجمهورية الخاصة بتشكيل السكرتارية الفنية اللازمة له برغم تكرار طلب إصدارها مما أدى إلى تجمد المجلس لعدم وجود جهاز فنى يعاونه فى

مسئولياته، وانتهى الحوار بسؤال وجهه عبد الناصر إلى البغدادى فى استنكار:

«يعنى أنا خططت لعزلك عن الصورة؟» وأجاب البغدادى:

«هذه هى النتيجة وأنت مسئول عن نجاح القيادة الجماعية لأن مستقبل هذا البلد متوقف على نجاح هذا التنظيم على مختلف المستويات وإلا فالبلد ستحكم حكما دكتاتوريا فى المستقبل».

ومن المفارقات التى تدعو إلى الالتفات أن عبد الناصر الذي سبق له خلال أزمتى سبتمبر ونوفمبر ١٩٦٢ مع المشير عامر أن استعان بزملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى ومنهم البغدادى وكمال حسين وحرضهم ضد المشير وكون معهم جبهة لإبعاد المشير عن القيادة العامة للقوات المسلحة إذا بالموقف يتحول إلى النقيض بعد حوالى عام ونصف عام فيتدخل المشير عامر فى اجتماع ٤ مارس ١٩٦٤ لتلطيف حدة النقاش وليصد عن عبد الناصر هذا الهجوم الذى شنه البغدادى فيقول له وللحاضرين:

«إن الصورة لن تتضح إلا بعد وجود مجلس الأمة لأنه سيكون هناك مكتب سياسى ومجالس شعبية فضلا عن مجلس الأمة ولذا ستصبح القيادة السياسية العليا (أى مجلس الرئاسة) فى الصورة سواء بالنسبة للمشاكل القائمة أو لما يجرى فى البلاد».

وانتهى الاجتماع بعبارات قالها عبد الناصر فى عصبية وكانت في الواقع نذيرا لما بيّنه عبد الناصر لزميليه البغدادى وكمال فى المستقبل فقد قال: «المشكلة جذرية فإن كمال حسين أثار نقطة جديدة ولأول مرة وهى مسألة الديـن والبغدادى يتهمنى بأننى أعمل على عزله عن الصورة العامة وأن القيادة الجماعية فشلت بسببى وأنا موافق على أن أمشى وتعملوا أنتم قيادة جماعية ناجحة».

لماذا قال عبد الناصر: البغدادى عاوز يعمل ريس وكمال حسين حقود؟

تعمد عبد الناصر عدم دعوة زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى سواء لعقد اجتماع خاص معه فى منزله كما كان يجرى الحال غالبا فيما مضى أو

لعقد اجتماع عام يحضرونه مع باقى أعضاء مجلس الرئاسة، وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يعتزم الإعلان عن قواعد العمل السياسى والدستورى فى البلاد فى المرحلة المقبلة بعد فترة قصيرة فإنه لم يصرح لزملائه القدامى أثناء اجتماع ٤ مارس بأى نبأ عن هذا الموضوع، وعندما سأله البغدادى عن رأيه فى مشروع إعادة التنظيم السياسى للمرحلة المقبلة أجابه بأنه ليس لديه حاليا أى مشروع خاص بالتنظيم لتلك المرحلة ومن الواضح أن عبد الناصر بعد جلسة ٤ مارس ١٩٦٤ قد قرر ألا يكون لمجلس الرئاسة أى دور سياسى فى المستقبل بعد أن استنفد أغراضه منه وبعد أن أدرك خطورة وجود معارضين أقوياء فى ذلك المجلس مثل البغدادى وكمال الدين حسين مما قد يثير له المتاعب والمشاكل أو يقلص من سلطاته المطلقة.

وقد ورد فى مذكرات صلاح نصر الرئيس الأسبق للمخابرات العامة أنه فى مقابلة له مع عبد الناصر (بعد اجتماع ٤ مارس) قال له الرئيس:

« أنا قررت أن أضع النقط على الحروف وسوف أعين عبد الحكيم عامر نائبا أول لأنتهى من مشكلة الأقدمية بين أعضاء مجلس الثورة وأنا أعمل إيه إذا كان عبد اللطيف البغدادى عاوز يعمل ريّس وكمال حسين حقود ».

وذكر صلاح نصر أنه تعجب مما ذكره عبد الناصر عن كمال حسين فقد سبق أن قال عنه لصلاح أنه أخلص الناس له على الإطلاق.

ونظرا لأن مجلس الأمة الجديد كان من المقرر انعقاده فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ لذا قرر البغدادى إزاء الأوضاع السياسية السائدة والتى لم يكن راضيا عنها أن يبعث باستقالته المسببة إلى الرئيس عبد الناصر فى ١٦ مارس ١٩٦٤ وكان أهم ما ورد فيها:

« لما كنت غير راغب فى الاستمرار فى الحياة السياسية لأسباب سبق ذكرها في اجتماعنا الأخير بمنزلكم يوم ٤ مارس وهى تتعلق بالمرحلة الحالية من التنظيم.

وكما تعلمون أن مبدأ القيادة الجماعية مبنى أساسا على المسئولية التضامنية والمشاركة فى إصدار القرارات وهو أمر حتمى لنجاح مثل هذه القيادة فى مباشرة مسئولياتها ولكنه قد ترتب على عدم وضع هذا المبدأ الأساسى موضع التنفيذ عدم قدرة هذا المجلس (المقصود مجلس الرئاسة) على القيادة والقيام بواجباته الجماعية وهى فى نظرى أساسية وضرورية لضمان الأمن والاستقرار السياسى فى بلادنا فى المستقبل، لذا قررت الانسحاب من الحياة العامة وعدم المشاركة فى المسئولية فى المرحلة القادمة من التنظيم التى تبدأ حسب تقديرى من أول يوم لانعقاد مجلس الأمة الجديد يوم ٢٦ مارس ١٩٦٤ متمنيا لك وللزملاء دوام التوفيق » .

المشير عامر النائب الأول للرئيس ونائب القائد الأعلى

لم يلبث الإعلان عن التنظيمات السياسية الجديدة أن صدر فى جريدة الأهرام لأول مرة يوم ١٩ مارس ١٩٦٤ أى بعد أسبوعين فقط من الاجتماع الأخير الذى عقده الرئيس فى منزله مع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى واعتبارا من ١٩ مارس ولبضعة أيام تالية انفردت جريدة الأهرام بنشر التطورات السياسية لقواعد العمل السياسى والدستورى فى الجمهورية العربية المتحدة (اسم مصر فى ذلك الوقت) فى صفحاتها الأولى وبالمنشيتات العريضة وكان من أهم هذه التطورات إلغاء الآثار الباقية للأحكام العرفية وقانون الطوارئ والإفراج عن جميع المعتقلين الذين لم تصدر أحكام قضائية بإدانتهم (كان معظمهم من المعتقلين السياسيين) كذلك تصفية الحراسات وأى آثار ترتبت عليها والتعويض عنها هى والتأميم بصرف سندات بفائدة ٤٪ قابلة للتداول فى البورصة والنص على أن الأثاث والمجوهرات والتحف لاتمس وتبقى لأصحابها الذين كانوا تحت الحراسة وأوضحت جريدة الأهرام أن المرحلة الماضية التى انقضت حققت عن طريق التأميم سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وقطعت خطوة ضخمة نحو إزالة المتناقضات الطبقية كما زفت إلى الشعب بشرى بدء المرحلة الجديدة التى سوف تبدأ مبرأة من كل

العقد والرواسب التى نشأت عن الاستغلال الطبقى - ونشرت الأهرام كذلك وثيقة فى غاية الأهمية - على حدقولها - واتضح أنها كشف بالذين تزيد ذمتهم المالية عن ٥٠ ألف جنيه من الذين خضعوا لأحكام الحراسة.

وفى يوم ٢١ مارس ١٩٦٤ نشرت جريدة الأهرام فى صفحتها الأولى وبالمنشيت العريض:

«وزارة جديدة تعمل مع مجلس الأمة الجديد.. على صبرى يرأس الوزارة الجديدة وينتظر أن يتم التشكيل خلال ثلاثة أيام».

وفى يوم ٢٤ مارس نشرت الصحف فى صدر صفحاتها القرارات الجمهورية التى شملت التنظيمات السياسية الجديدة وكان الرئيس قد أصدر قرارا جمهوريا بتعيين المشير عبد الحكيم عامر نائبا أول لرئيس الجمهورية وتعيين زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وحسن إبراهيم نوابا لرئيس الجمهورية كما أصدر قرارا جمهوريا بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة على صبرى وتعيين نور الدين طراف وأحمد عبده الشرباصى وكمال الدين رفعت نوابا لرئيس الوزراء وفى ٢٦ مارس انعقد مجلس الأمة الجديد وتم انتخاب أنور السادات رئيسا للمجلس.

ويتضح لنا من تحليل مغزى التعيينات الجديدة حقائق على أعلى درجة من الأهمية كما يلى:

أولا - قرر عبد الناصر إنهاء دور مجلس الرئاسة من الناحية الواقعية دون الإعلان عن ذلك رسميا برغم أنه لم يمض على إنشائه سوى حوالى عام ونصف عام خشية أن ينافسه على السلطة أمام الشعب ولوظاهريا باعتباره أعلى سلطة فى الدولة وممثل القيادة الجماعية - وحتى يتسنى له القضاء على هيبة المجلس معنويا: أصدر كل التنظيمات والإجراءات الجديدة والقرارات الجمهورية دون عرضها على المجلس كما كان الواجب وفقا لقانون إنشائه كما امتنع عن دعوته للانعقاد منذ أكثر من سبعة شهور - وحتى يتسنى له القضاء على كيان المجلس ماديا: قام بتعيين كل أعضائه - فيما عدا البغدادى وكمال

الدين حسين - فى مناصب تنفيذية فى التنظيمات الجديدة برغم أن قانون المجلس يحظر ذلك فشغل أربعة من أعضاء المجلس وهم أعضاء مجلس الثورة القدامى مناصب نواب رئيس الجمهورية (عامر وزكريا والشافعى وحسن إبراهيم) وشغل خامسهم وهو السادات منصب رئيس مجلس الأمة كما شغل الأعضاء الأربعه الآخرون من خارج مجلس الثورة السابق أربعة مناصب وزارية (على صبرى رئيس الوزراء وطراف والشرباصى وكمال رفعت نواب رئيس الوزراء).

ثانيا - استبعد عبد الناصر العضوين الباقيين من مجلس الرئاسة وهما: البغدادى وكمال الدين حسين من كافة التعيينات التى شملتها القرارات الجمهورية عقابا لهما على موقفهما المعارض منه، فقد كان يعتقد أنهما يشكلان محورا ضده من جهة ونظرا لما أبدياه من جرأة وشدة فى معارضته وانتقاد آرائه وتصرفاته من جهة أخرى وخاصة فى الاجتماع الأخير فى ٤ مارس ١٩٦٤ فى الوقت الذى كان فيه باقى أعضاء مجلس الثورة القدامى يتبارى أغلبهم فى إظهار الخضوع والولاء له ويتنافسون فى مراضاته والموافقة على كل آرائه ومقترحاته دون نقاش أوجدال حفاظا على مناصبهم.

وعندما شعر البغدادى وكمال بما كان يبيته لهما عبد الناصر بسبب موقفهما منه بادرا بتقديم استقالتيهما قبل ظهور التنظيمات الجديدة حفاظا على كرامتهما وبذا حققا الحكمة المأثورة: (بيدى لابيد عمرو) ولكنهما برغم الاستقاله وابتعادهما عن الحياة العامة لم يفلتا من غضب الرئيس وانتقامه كما سوف نرى.

ثالثا - عين المهندس عبد الوهاب البشرى فى التشكيل الجديد لوزارة على صبرى وزيرا للحربية حتى يكون مسئولا أمام مجلس الأمة أى يمكن أن يسأل ويستجوب عن القوات المسلحة، بينما بقى المشير عامر يمارس شئون منصبيه الخطيرين (النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة) بعيدا عن التشكيل الوزارى الذى يرأسه على صبرى وبعيدا عن أية مسئولية أمام مجلس الأمة.

وهكذا انهار مجلس الرئاسة الذي أنشأه عبد الناصر خصيصا لتقليص سلطات المشير عامر وإبعاده عن القيادة العامة للقوات المسلحة، ولينقلب الحال بعد عام ونصف فيضطر عبد الناصر إلى إصدار القرارات الجمهورية التى جعلت من المشير عامر الرجل الثانى فى الدولة أوكما كان يقول البعض الرجل الأول مكرر.

البغدادى يدفع ثمنا غاليا لاستقالته!

وعقب تقديم البغدادى استقالته فى ١٦ مارس ١٩٦٤ وضع عبد الناصر تليفونه تحت المراقبة، وتطوع أهل الدس والوقيعة فنقلوا للرئيس أن البغدادى يهاجمه فى مجالسه الخاصة، ولذا لم يمض سوى أسبوع حتى أصدر الرئيس فى ٢٤ مارس قرارا بوضع سعد البغدادى شقيق عبد اللطيف البغدادى والذى كان يعمل فى مجال الاستيراد والتصدير تحت الحراسة ووضع رجال المباحث العامة أختام التشميع على مكتبه فى اليوم التالى.

ولكن إدارة الحراسات أصيبت بالحيرة إذ سبق أن صدر قرار يوم ٢١ مارس ضمن قرارات التنظيمات السياسية الجديدة ونشر بالصحف بتصفية الحراسات وإلغاء أى آثار ترتبت عليها بل والتعويض عنها بصرف سندات بفائدة ٤٪ قابلة للتداول فى البورصة، ولذا أصبح لا يوجد سند قانونى لتنفيذ قرار فرض الحراسة على سعد البغدادى الذى صدر بعد ثلاثه أيام من قرار تصفيتها على مستوى الدولة.

وللتخلص من ذلك المأزق صدرت التعليمات إلى إدارة الحراسات بأن تعتبر أن قرار فرض الحراسة على سعد قد صدر يوم ١٣ مارس وربما تم اختيار ذلك اليوم بالذات للإيحاء بأن البغدادى قدم استقالته بعد فرض الحراسة على شقيقه.

وقد ورد فى مذكرات صلاح نصر رئيس المخابرات العامة بشأن هذا الموضوع ما يلى:

«بعد صدور قرار فرض الحراسة تبين للرئيس أن سعد البغدادى ليس له أى رصيد فى البنوك وكاد عبد الناصر يقوم بتنفيذ فكرة خطرت على ذهنه وقتئذ لولا أننى أثنيته عنها إذ قال لى إنه سوف يصدر أمرا إلى المباحث العامة لتفتيش مساكن أسرة البغدادى فى القاهرة وشاوه (بلدة البغدادى فى محافظة الدقهلية) وعلل ذلك بأنهم يحفظون أموالهم فى البيوت فقلت له: (دى تبقى فضيحة وخاصة لو لم يجدوا ما تبحث عنه ولاداعى لهذه الإجراءات التى ستترك فى النفوس آثارا بغيضة لن تنسى) فقال عبد الناصر - (إنت عارف البغدادى قال إيه بعد ما وضع أخوه تحت الحراسة.. قال أحسن لعبد الناصر يحط الليثى أخوه تحت الحراسة اللى واكلها من كل ناحية فى إسكندرية) ونجحت فى إقناع عبد الناصر بأن يلغى فكرة التفتيش ولكن قلبه كان مليئا برواسب عميقة من الحقد على البغدادى وأسرته».

وبعد عام كامل أصدر عبد الناصر قرارا برفع الحراسة عن سعد البغدادى يوم ١٨ مارس ١٩٦٥ ونص القرار على «أن ترد إليه كل ممتلكاته وأمواله وكأن القرار السابق لم يكن» وكان السر فى صدور ذلك القرار يرجع إلى قصة طريفة، ففى يوم ١٥ مارس ١٩٦٥ أجرى استفتاء على رئاسة الجمهورية وعلى الدستور ولم يذهب كمال الدين حسين للإدلاء بصوته بينما ذهب البغدادى إلى لجنة الانتخاب القريبة من منزله قبل إغلاق الصناديق بربع ساعة وعرف البغدادى فيما بعد من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام وقتئذ أن عبد الناصر علم بذهاب البغدادى إلى لجنة الانتخاب للتصويت فى الاستفتاء، ولذا اهتم بنتيجة التصويت فى تلك اللجنة التى أدلى فيها البغدادى بصوته ولما علم أن نتيجة التصويت فيها كان ١٠٠٪ تأثر من موقف البغدادى وأصدر بعد ٤٨ ساعة إعلان النتائج قرارا جمهوريا برفع الحراسة عن شقيقه سعد.

ولم تكن حادثة سعد هى الوحيدة بالنسبة للبغدادى فقد وقعت حادثة أخرى خاصة بزوج ابنته المهندس محمد محمود نصير وقد سجلها البغدادى فى مذكراته في الصفحتين ٢٥٠، ٢٥١ الجزء الثانى فقال ما يلى:

« ورغم هذا لم يقف إيذاء جمال عبد الناصر عند هذا الحد لكنه تعداه أيضا إلى زوج كريمتى المهندس محمد محمود نصير وكان يعمل بالخارج فى الأعمال الحرة ومقيم فى لندن منذ أن تزوج ابنتى بعد استقالتى بشهور قليلة وكان قد حضر مع زوجته وطفله الصغير إلى القاهرة فى إجازة لمدة أسبوع فى شهر نوفمبر ١٩٦٦ ولكنه منع من السفر عندما أراد العودة إلى عمله وحجز فى مصر ووضع اسمه فى القائمة السوداء وقد ضايقنى هذا التصرف من جمال ولكننى لم أحاول الاتصال به لرفع هذا الظلم الذي وقع على زوج ابنتى.

وقد طرق زوج كريمتى جميع أبواب معارفه وهم كثيرون ومنهم زكريا محيى الدين وهيكل ولكن جمال صمم على موقفه ولم يستجب لأحد.

ولقد تحطم ما كان قد بناه زوج ابنتى بالجهد الشاق والعرق وضاع عليه جهد عامين وظل بالقاهرة يبحث عن عمل له لعدة شهور دون جدوى إلى أن عينه هيكل فى جريدة الأهرام ليتولى وحدة الكمبيوتر التى أنشأها بالجريدة وكان ذوخبرة سابقة فى هذا العمل ».

كمال حسين يقول: إننى لا أحقد عليك ولكننى أرثى لحالك

بعد أن تعرض البغدادى عقب تقديم استقالته لهذه السلسلة من أعمال الانتقام بفرض الحراسة على شقيقه سعد البغدادى ووضع زوج كريمته فى القائمة السوداء، حل الدور على زميله فى المعارضة كمال الدين حسين ولكن بعد فاصل كبير من الوقت بلغ حوالى عام وتسعة أشهر، ولم يكن السبب فيما حاق به من اعتقال وتحديد إقامة يرجع إلى تقديمه استقالته فى مارس ١٩٦٤ كما جرى للبغدادى ولكن السبب كان يرجع إلى إرساله خطابا إلى عبد الناصر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٦٥ ردد له فيه عدة مرات عبارة « اتق الله » وكان ذلك في إثر ما كان يسمعه يتردد بين المواطنين عن سوء معاملة الإخوان المسلمين المتهمين فى قضة مؤامرة الإخوان عام ١٩٦٥ والمعتقلين فى ذلك الحين فى السجن الحربى وماوصل إليه عن وسائل تعذيبهم البشعة على أيدى حمزة البسيونى مدير السجن الحربى وزبانيته تحت إشراف شمس بدران الذى تم

تكليفه بإجراء التحقيق فى هذه القضية بمعاونة المباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية.

وقد سجل صلاح نصر فى مذكراته مقدمة عن قصة اعتقال كمال الدين حسين فقال:

« فى يوم ١٤ أكتوبر كنت مدعوا فى حفل زفاف هدى ابنة الرئيس عبد الناصر إلى زميلها فى الدراسة حاتم صادق الذى أقيم فى الحديقة الرحبة التى تشمل عدة أفدنة خلف منزل الرئيس وفجأة قام المشير عامر النائب الأول للرئيس من على المائدة الرئيسية وساربين الموائد متجها إلى داخل المنزل وأشار إلى أن أتبعه ولما دخلنا المنزل عرض على خطابا موجها من كمال حسين إلى عبد الناصر ولما قرأته قال لى عبد الحكيم: (ستحدد إقامة كمال) فقلت له: (أهذه مناسبة لتعتقلوا فيها زميلا لكم) فقال المشير: (أيعجبك أن يخاطب كمال حسين الرئيس بهذا الأسلوب إن جمال متأثر وخاصة أنه علم أن بعض الصحفيين علموا بأمر الخطاب وإننى أخشى أن يتخذ جمال إجراء أشد من تحديد الإقامة ولذا فالأفضل أن تحدد إقامته حتى تهدأ العاصفة ويبتعد كمال فى تلك الظروف عن الإخوان) واتصل المشير بالفريق هلال عبد الله هلال أحد مساعديه وكلفه بمهمة تحديد إقامة كمال حسين ».

ويستكمل كمال الدين حسين شرح قصة اعتقاله فيقول: « فى يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٥ كنت جالسا فى غرفة مكتبى مع عدد من الضيوف منهم محمد عبد المنعم (رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون فيما بعد) ومحمد مصطفى هاشم وبهجت رمضان من الأصدقاء وأنور أبو العطا زوج شقيقتى وكان يشغل منصب رئيس مجلس مدينة القناطر الخيرية (فوجئ أبو العطا فى اليوم السابق بوزير الحكم المحلى حمدى عبيد يتصل به ويبلغه قرار إحالته للمعاش فورا على أن يترك سكنه الحكومى فى الحال) وجاءنى الشغال يبلغنى أن هناك زائرين فى الصالون وتركت ضيوفى لأرى القادمين وكانا هلال

عبد الله هلال وحسن خليل رئيس المباحث الجنائية العسكرية ورحبت بهلال وصافحت حسن خليل وبدا على هلال الحرج فشجعته وقلت له: خير ياهلال فقال والحرج يبدو في اهتزاز صوته: سيادة الرئيس عاوزك تستريح شوية في الهرم واحنا أعددنا كل شيء، قلت له: عندي ضيوف وأرجو ألايمس أحد منهم بشيء وسأصعد لإعداد حقيبة ملابسي.

ونزلت إلى هلال وقلت له: بلّغ أن الست حرمي ستصحبني فإجاب وكأن عنده تعليمات سابقة: مفيش مانع.

وجمعت ملابسي وذهبت أنا وحرمي إلى فيللا الهرم (استراحة الآثار) وعندما اقتربنا منها وجدنا أنها تحولت إلى معتقل (أسلاك شائكة ودشمة بها جنود وحرس مزودين بمدافع ماكينة) كما نزعت كل أجهزة التليفون.

وعلمت أنه بمجرد خروجي من منزلي اقتحم المنزل رجال المباحث الجنائية العسكرية وفتشوا كل شيء حتى الملابس الداخلية وأخذوا كل ما عثروا عليه من أوراق ومذكرات ومن بين الأوراق مسودة خطاب كنت أعتزم إرساله إلى عبد الناصر وبرغم أنهم أخذوه فإن بعض عباراته لازالت عالقة في ذهني فقد قلت له في ذلك الخطاب:

(إنني لا أحقد عليك ولكنني أرثي لحالك أنت الذي كنت تقول للناس ارفع رأسك يا أخي فاخفضت جميع الرؤوس أنت الذي كنت تقول إن بناء المستشفيات والمصانع سهل ولكن بناء الإنسان صعب فحطمت كل الرجال.. إنك لا يصح أن تكون سعيدا وأنت حاكم لشعب فعلت به كل ذلك.. إنني لا أندم على شيء إلا إنني بيدي اشتركت معك) وقد أعطوا هذه المسودة لعبد الناصر واستغلها في إطلاع كل ذي شأن من العرب أو الزملاء عليها عندما كانوا يسألون عن سر اعتقالي وكان رجال المباحث الجنائية العسكرية قد منعوا ضيوفي من الخروج ثم اصطحبوهم معهم إلى السجن الحربي (ظل بعضهم مثل محمد عبد المنعم عدة شهور في السجن) كما اعتقلوا كل من حضر من أقاربي لزيارتي.

كانت هذه صورة ما حدث فى منزلى، أما فى البلد حيث كان يقيم والدى كانت هناك صورة مماثلة ولكنها فى اليوم التالى لاعتقالى إذ فوجئ والدى يوم الجمعة ١٥ أكتوبر بحكمدار القليوبية واثنين من مفتشى المباحث العامة ومأمور بندر بنها وضابطين برتبة رائد يحضرون إلى منزله فى بنها وكان أبى طريح الفراش ولم يكديراهم الوالد حتى بادرهم بالسؤال: وأنا كمان حتعتقلونى؟ ورد الحكمدار بأنه آسف لأنه ينفذ أمرا بتحديد إقامته فى منزله ورفع التليفون ومنع أى أحد من الاتصال به وصرخ أبى فيهم: (منه لله هو عشان ابنى ما أرسل له خطاب يقول له (اتق الله) يعمل فينا كده؟) فهرول الجميع إلى غرفة الجلوس حتى لايسمعوا بقية ثورة أبى.

ونقلونى إلى مكان أمين آخر في الهرم أيضا وتصادف أن اشتد مرض السكر بزوجتى وطلبت السماح لى باستحضار طبيب لفحصها، ومر يوم واثنان وثلاثة وكل يوم يبلغنى ضابط الحرس أن الطبيب سيحضر، ومر أحد عشر يوما وبعدها حضر الطبيب وكانت حالة زوجتى قد ازدادت سوءا ولقيت ربها فى اليوم الرابع عشر بعد الشهر الثالث من اعتقالى، وانتظرت ماذا سيفعلون وللتاريخ أذكر هذا الموقف لقد أفرجوا عنى فى ذلك اليوم وسمحوا بأن تشيع جنازة لزوجتى وتقام لها ليالى المأتم الثلاثة فى البلدة.

وبرغم أن موعد الجنازة لم يعرفه إلا القلائل فقد فوجئت بآلاف المشيعين يتوافدون على السرادق بميدان التحرير حتى ضاق بهم ولم يبعث عبد الناصر حتى بمندوب عنه ولم يشترك بعض الزملاء من أعضاء مجلس الثورة واشترك البعض الذى كان لايهمه رضاء الحاكم أوسخطه عليه.

الرسالة التى بعث بها كمال حسين إلى المشير عامر

لم تكن الرسالة التى قال فيها كمال الدين حسين لعبد الناصر(اتق الله) قد بعث بها إلى عبد الناصر وحده بل أرسل صورة منها إلى المشير عامر وقد فوجئ كمال حسين بعد اعتقاله بثلاثة أيام بالعقيد حسن خليل يحضر إليه ويقول له: « سيادة المشير مسافر بره وبيسألك مش عاوز حاجة؟ ورد كمال

حسين: «عايزك توصل له الكلمتين دول بس إذا كنت تقدر.. قل له اللى اختشوا ماتوا» وكان المشير عامر مسافرا هذه المرة إلى فرنسا.

وظل كمال حسين فى المعتقل ينتظر أن يتصل به أحد من زملائه الحكام الذين شاركهم فى ثورة ٢٣ يوليو دون جدوى، وفكر أن يبعث مرة ثانية برسالة إلى عبد الناصر ولكنه عدل عن الفكرة ليقينه أن الرسالة لن تصله وقرر أن يكتب إلى المشير عامر لأن حراسه كانوا من المباحث الجنائية العسكرية مما جعله يتأكد أن الرسالة سوف تصله وسيحملها بالطبع إلى عبد الناصر ليقرأها هو أيضا.

وقد كتب كمال حسين هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ أى بعد اعتقاله بأحد عشر يوما وفيما يلى أهم فقراتها:

«بسم الله الرحمن الرحيم – ياعبد الحكيم.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كلمة صريحة وأخيرة لن تنزعج بعدها.

اليوم أصبحت ياعبد الحكيم أعتقد أنه لاحياة لى فى بلدى الذى أصبحت أرى فيه جزاء لكلمة (اتق الله) هو ما أنا فيه وما أهلى فيه.. عندما قلت لكم اتقوا الله بعد أن ألجمتم جميع الأفواه إلا أفواه المنافقين والمتزلفين والطبالين والزمارين.. قلت لكم اتقوا الله فى الحرية التى قضيتم على كل ما كان باقيا من آثارها.. قلت لكم اتقوا الله لأنكم أردتم استنعاج هذا الشعب وأنا لم أكن أرضى ذلك ولذا أصبحت الآن لا أطيق الحياة فى هذا الجو الخانق وأنت تعلم ياعبد الحكيم أنكم لن يمكنكم أن تكبلوا روحى وإن اعتقلتم جسمى وأنت تعلم ياعبد الحكيم أنكم لا تملكون أى حق شرعى فيما قمتم به نحوى إلاحق الدكتاتورية والطغيان إذا جاز أن يكون لها حق.

أنا آسف أن تتحول ثورة الحرية إلى ثورة إرهاب لا يعلم فيها كل إنسان مصيره لو قال كلمة حرة يرضى بها ضميره ووطنه، فإذا قيل لى أو للناس أن هناك مفهوم آخر للحرية فهذا هو التضليل وحكم الهوى الذى يضل به

الشيطان أولياءه لينسوا قانون الله وشرع الله وشرع الإسلام الذى جاء ليخلص الناس من عبادة العبد إلى عبادة رب العباد.. حرية يتساوى فيها أبناء آدم وحواء أمام الله أمام الشرع أمام الحكم الإلهى الذى لا يقبل التأويل واللف والدوران ياعبد الحكيم.. مهما كانت التفاسير والشعارات فالحرية هى الحرية التى عبر عنها عمر بن الخطاب حين قال: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا وحين قيل له (اتق الله) قال لاخير فيهم إذا لم يقولوها ولاخير فينا إذا لم نسمعها» ياعبد الحكيم إن إجراءاتكم هذه التى أصابتنى إن كنت قد تحملتها فى صبر فإن الصدع الذى أصاب مشاعرى تجاه من أمربها صدع يصعب رتقه وأنت تعلم ياعبد الحكيم حينما جئتنى فى مارس ١٩٦٥ وقلت لك إننى مستعد للاعتقال أو القتل قلت من نفسك (اعتقال إيه ياشيخ.. والله أنا اللى ييجى يعتقلنى أنا أضربه بالرصاص).. أنا فكرت فى هذا ولكنى لم أستصوبه لأن هذا ينافى إيمانى وجاء هلال يحدثنى كرجل وعلى لسان رجل ومع ذلك كانت النتيجة أن فتش منزلى وحجرة مكتبى ورقة ورقة وحجرة نومى وعائلتى وحتى ملابسى ومتعلقات السيدات واعتقل أهلى وضيوفى الذين تصادف وجودهم فى منزلى حينئذ وأنا لا أعرف مصيرهم حتى الآن كما لا يعلم أحدمن أفراد الشعب سبب أو مكان أو مصير أى شخص يعتقل منهم، وإذا مات أحدهم لأى سبب يكتفى بأن يخطر أهله بأنه قدهرب أو أنه قد دفن فى مكان كذا وتحت رقم كذا.. مجرد رقم.. كان إنسانا حيا فأصبح رقما مدفونا ياعبد الحكيم إن ما قمتم به نحوى جريمة تماما مثل الجرائم الكثيرة التى ارتكبت تجاه المواطنين وكانت الرجولة تقتضى أن يواجهنى واحد منكم لأعلم منه ماذا جرى.. لماذا انطبقت السماء على الأرض من كلمة حق تصيح فيكم (اتقوا الله) فإذا لم يواجهنى أحد منكم فلماذا لا أواجه بمحكمة عادلة شرعية لأعرف ما هى التهمة الموجهة لى ما دام قد أصبح أمرا طبيعيا فى زمن الحرية أن يعتقل الناس وتصادر حرياتهم دون أن توجه لهم تهمة.

الم أقل لك فى مارس الماضى أنه إذا لم يتنازل عن تألهه وفرديته فلا

فائدة للعمل معه فهل ياترى هذا الذى جرى لمواجهة كلمة (اتق الله) هى دليل على هذا التنازل؟

يجب أن تعلم ياعبد الحكيم رأى الناس فيكم وما يحسونه نحوكم.. لقد أصبحتم ويا للأسف فى نظر الشعب جلاديه.. نتيجة تدعو للرثاء وحصاد مر لثورة ٢٣ يوليو التحررية الكبرى تتجرعه الملايين المستذلة بعدما وضعت فى تلك الثورة وقياداتها آمالها واستأمنتها على الحرية ولكن أين الأمانة الآن والله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، لقد بددت الأمانة وقد وئدت الحرية ونعيش هذه الأيام وكأنها ليل لا يبدو له فجر.

ياعبد الحكيم لا تتصور إنى مبتئس لما جرى ولكننى حقيقة أشعر بالأسف وأقول ياحسرة على الرجال وعلى الثورة وأشعر بذنب واحد وهو أن ثقتى غير المحدودة فيكم مكنت للطغيان أن يسلب هذا الشعب حريته وكرامته وإنسانيته ومهما كانت الشعارات الزائفة التى تردد والادعاءات التى تقال فالناس جميعا يعرفون حقيقتها والسلام. كمال الدين حسين ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٥.

سر برقية المشير عامر التى طلب فيها سحب قوات الطوارئ

كان الجو السياسى والعسكرى خلال عام ١٩٦٦ فى منطقة الشرق الأوسط ملبدا بالغيوم، وكان التوتر يسود المنطقة فقد بلغت الدول العربية معلومات مؤكدة عن صفقات سلاح ضخمة زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل وبادرت بعض الدول العربية وخاصة سوريا والعراق بإرسال رسائل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تطلب إليه عرض الأمر على مجلس الجامعة لمواجهة هذا التهديد الخطير الذى يعرض سلامة البلاد العربية وأمنها وحياة شعوبها لأفدح الأخطار.

وكانت أحوال العالم العربى مضطربة، ففى العراق قتل الرئيس العراقى

عبد السلام عارف فى حادثة سقوط طائرة هليكوبتر وتولى الرئاسة من بعده شقيقه اللواء عبد الرحمن عارف، ولم تكن لديه أية خبرة سابقة بالأمور السياسية وقد زادت بواعث الشك والحذر لدى الرئيس الجديد إلى الحد الذى جعله يطلب من الرئيس عبد الناصر إرسال قوة مصرية لتتولى مهمة حراسته وحراسة القصر الجمهورى فى بغداد، وبالفعل وصلت قوة مصرية من ٣٥٠ ضابطا وجنديا لحراسة عبد الرحمن عارف، وفى الأردن ساءت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية التى كان يرأسها وقتئذ أحمد الشقيرى والحكومة الأردنية، فقد عارض الملك حسين خطط الشقيرى لتدريب وحدات من المنظمة فى الأراضى الأردنية تمهيدا للقيام بإغارات مسلحة على أهداف إسرائيلية وخاصة من الضفة الغربية، وكان الملك يخشى من أن يؤدى ذلك إلى قيام إسرائيل بإغارات انتقامية على الأراضى الأردنية، ونتيجة لموقف الملك حسين شن الشقيرى حملة شعواء ضده من إذاعة فلسطين بالقاهرة.

وفى سوريا التى توالت عليها الانقلابات العسكرية وقع انقلاب عسكرى فى فبراير ١٩٦٦ أطاح بالفريق أمين الحافظ العدو اللدود لعبد الناصر واختير الدكتور نور الدين الأتاسى لرئاسة الجمهورية والدكتور يوسف زعين رئيسا للوزراء والدكتور إبراهيم ماخوس وزيرا للخارجية.

وفى ١٤ يوليو ١٩٦٦ اشتبكت الطائرات السورية مع الطائرات الإسرائيلية فوق مواقع تحويل نهر الأردن وأسفرت المعركة الجوية عن سقوط عدد من الطائرات السورية.

وفى ١٥ أغسطس وقعت الطائرات السورية فى كمين إسرائيلى وأسفرت المعركة الجويه التى استمرت نصف ساعة عن سقوط إحدى عشرة طائرة سورية إلى جانب اشتباكات بريه على شاطئ بحيرة طبرية.

ونتيجة لتردى الوضع بين سوريا وإسرائيل بعث الرئيس السورى وقتئذ نور الدين الأتاسى برسالة إلى الرئيس عبد الناصر يخطره فيها بأن سوريا تتوقع هجوما جويا إسرائيليا على المشروعات السورية لتحويل نهر الأردن وأن القيادة

السورية قررت ضرورة التوصل إلى تنسيق كامل مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وفى آخر أكتوبر ١٩٦٦ وصل إلى القاهرة وفد سورى برئاسة الدكتور يوسف زعين رئيس الوزراء وقتئذ وعضوية الدكتور إبراهيم ماخوس وزير الخارجية واللواء أحمد سويدان رئيس الأركان والعقيد عبد الكريم الجندى مدير العمليات، وبدأت الاجتماعات الرسمية فى ٢ نوفمبر بين الوفد السورى والوفد المصرى الذى كان يتكون من الرئيس عبد الناصر والمشير عامر وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان رئيس الوزراء ومحمود رياض وزير الخارجية، وفى نهاية المحادثات فى ٤ نوفمبر ١٩٦٦ تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الحكومتين المصرية والسورية وتضمن الاتفاق نصا بأن أى اعتداء على دولة منهما يعد عدوانا على الأخرى.

ولم يمض سوى تسعة أيام على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا حتى وقعت سلسلة من الأحداث، ففى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ قامت قوة مدرعة إسرائيلية تساندها المدفعية والطائرات بإغارة وحشية على قرية السموع فى الضفة الغربية فدمرت أكثر من مائة منزل وقتلت عددا كبيرا من الجنود الأردنيين والأهالى.

وكرد فعل لهذه الإغارة الإسرائيلية قامت مظاهرات حاشدة فى القدس ومدن الضفة الغربية الفلسطينية وتعرض الملك حسين وحكومته لهجوم عنيف لأنه تخلى عن الدفاع عن أراضى الضفة الغربية فى الوقت الذى رفض فيه السماح لوحدات منظمة التحرير الفلسطينية بالدفاع عن أرض الوطن.

وقام الإعلام الأردنى بالدفاع عن الحكومة الأردنية إزاء اتهامها بالتقصير فى رد الاعتداءات الإسرائيلية، فشن حملة شعواء ضد عبد الناصر متهما إياه بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية فى سيناء وقطاع غزة ويتجنب القتال مع إسرائيل التى تتسلم إمدادات عسكرية كبيرة عن طريق خليج العقبة المفتوح أمام الملاحة الإسرائيلية.

ولم تسكت القاهرة على تلك الحملة الإعلامية الأردنية ضدها فقامت

بحملة إعلامية عنيفة ضد الحكومة الأردنية شنتها إذاعة صوت العرب وإذاعة فلسطين بالقاهرة واشتركت دمشق فى تلك الحملة الإعلامية وقام الرئيس السورى وقتئذ نور الدين الأتاسى بحث الشعب الأردنى على الإطاحة بنظام الحكم الأردنى باعتباره حجر عثرة فى طريق تحرير فلسطين وكانت نتيجة هذه الحملات الشعواء أن سحبت الحكومة الأردنية سفيرها من القاهرة كما سحبت اعترافها بنظام حكم السلال فى اليمن.

وخلال الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٦٦ قام المشير عامر على رأس وفد مصرى بزيارة الباكستان بدعوة من رئيسها وقتئذ أيوب خان بهدف تحسين العلاقات بين البلدين، وقد سجل صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وعضو الوفد المصرى الذى كان يرأسه المشير فى مذكراته واقعة مهمة حدثت خلال هذه الزيارة فقال ما يلى:

«فى ليلة السفر ذهبت بصحبة المشير عامر إلى الرئيس عبد الناصر لتوديعه وللحديث معه فى الخط العريض لمهمة الوفد وطلب عبد الناصر من المشير أثناء الحديث أن يرسل إليه برقية لاسلكية من الباكستان يقترح فيها على الرئيس سحب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ ،وكان هدف عبد الناصر من ذلك الرد على الحملة الشرسة التى كانت تشنها أجهزة الدعاية لبعض الدول العربية المعادية لمصر وقتئذ واتهام عبد الناصر بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية، وكان الرئيس يأمل أن تنجح أجهزة مخابرات الغرب فى التقاط البرقية وحل شفرتها ليسبب للدول الغربية الموالية لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة جوا من القلق والترقب.

وقبل أن تنتهى زيارتنا لباكستان عرض على المشير عامر نص البرقية التى طلب عبد الناصر إرسالها، ولكننى بعد قراءتها نصحته بعدم إرسالها فالحجة ساذجة ولا يمكن أن تنطلى على الولايات المتحدة، كما أنها ستكون مدعاة للسخرية من الذين سوف يتلقونها في القاهرة لأنهم لن يجدوا داعيا لإرسال مثل هذه البرقية، كما أنهم لايعرفون الاتفاق الذى تم بين الرئيس والمشير.

ولكن المشير عامر لم يأخذ بنصيحتى مبررا ذلك بأنه قد وعد الرئيس بإرسالها واستدعى الرائد سعد الجنيدى ضابط الإشارة الذى كان يرافق الوفد وأصدر له التعليمات بإرسال البرقية عن طريق شبكة اللاسلكى الموجودة بالسفارة المصرية والتابعة لوزارة الخارجية.

وكان نص البرقية كما يلى:

«من المشير إلى الرئيس - لقد استمعت أثناء وجودى هنا إلى عدد من الإذاعات العربية ووجدتهم يشهرون بنا دعائيا ويتهمون الجيش المصرى بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية وأرى أن نبحث جديا ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لايتهمنا أحد بأننا لانستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب».

وبصرف النظر عن النقاش الذى دار عقب هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ لتحديد من هو صاحب فكرة سحب قوات الطوارئ الدولية فالواقع أن صياغة البرقية وإرسالها من الباكستان تدل على أنها برقية مصطنعة لامبرر لإرسالها بهذه الطريقة خاصة أن ماتضمنته من معلومات كانت كلها معروفة لدى عبد الناصر منذ زمن بعيد، كما أن الإذاعات العربية التى استمع إليها المشير أثناء زيارته للباكستان تم التقاطها وتسجيلها بالطبع وعرضها على الرئيس فى القاهرة، ولم تكن هناك حاجة ملحة لسرعة إرسال هذه البرقية عن طريق اللاسلكى، فى حين أن المشير سيكون فى القاهرة بعد بضعة أيام من إرسالها بعد انتهاء الزيارة، وأخيرا فإن موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية سبقت دراسته بتعليمات من عبد الناصر أثناء الاستعدادات التى جرت منذ عام ١٩٦٥ عند الإعداد لمؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء للرد على الدعاية المضادة لمصر بسبب وجود قوات الطوارئ الدولية فى قطاع غزة وسيناء بدعوى أنها تعد حاجزا يمنع مصر من المشاركة فى رد أى عدوان إسرائيلى مفاجئ، ولذا فإن فكرة إرسال البرقية المذكورة كى تلتقطها المخابرات الغربية فكرة ساذجة ولم يكن لها أى مبرر منطقى.

حشد جميع السلطات في يد شمس بدران

كان اقتران نفوذ المشير عامر السياسي بصفته النائب الأول لرئيس الجمهورية مع نفوذه العسكري بصفته نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ما جعله يحوز قوة سياسية كبرى في الدولة لا تدانيها سوى قوة الرئيس عبد الناصر نفسه، وهو ما جعل البعض يعتبره الرجل الأول مكرر، وما جعل المشير عامر يصرح لبعض أخصائه بأن عبد الناصر لو عرض عليه أن يتبادلا المناصب ليتولى كل منهما منصب الآخر لرفض هذه المبادلة دون تردد.

وكانت فترة السنوات الثلاث التي تلت إعلان التنظيمات السياسية الجديدة (من إبريل ١٩٦٤ حتى إبريل ١٩٦٧) تعد من أحلى وأهنأ الفترات التي مرت على المشير عامر منذ قيام الثورة، فقد زالت أغلب المنغصات التي طالما أثارت أعصابه في الماضي إذ انهار الكابوس المزعج الذي كان يهدد قيادته للقوات المسلحة وهو مجلس الرئاسة الذي أنشأه عبد الناصر خصيصا لتقليص سلطاته وإبعاده عن قيادته العسكرية الكبرى، كما منحته أقدميته كنائب أول للرئيس السبق في البروتوكول على جميع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى بعد أن كان أربعة منهم يسبقونه في الترتيب وهم زكريا محيي الدين والسادات وحسين الشافعي والبغدادي.

وفضلا عن ذلك انقشعت سحب الخلافات التي عكرت جو الصداقة بينه وبين صديق عمره عبد الناصر والتي حاول بعض الزملاء القدامى استغلالها خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر ١٩٦٢ للتخلص من نفوذه السياسي الكبير وسيطرته الكاملة على القوات المسلحة، وهكذا عادت مظاهر الصداقة والود بين الرئيس وبينه إلى سيرتها الأولى من القوة والصفاء، ولكن لم يكن في مقدرة المشير بالطبع أن يكشف حقيقة ما يضمره الرئيس نحوه أو أن يتأكد من أن ما يظهره تجاهه من مظاهر المحبة والود نابع بصدق من أعماق نفسه ،فإن ما في القلوب لا يعلمه إلا الله تعالى، ولذا بادله ودا بود وإخلاصا بإخلاص هذا وقد أفرزت الصراعات المريرة على السلطة منذ بداية

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العديد من الفئات الانتهازية أو شلل المنتفعين بالثورة الذين كانوا يلتفون حول أصحاب القوة والنفوذ فى مجلس الثورة، وكان أخطر هذه الشلل بلاشك هى تلك الشلة الى نبتت فى القوات المسلحة وأظهرت ولاءها للمشير عامر والتفت حول مدير مكتبه وقتئذ المقدم شمس بدران الذى سلم له المشير أهم سلطاته بحكم مشغولياته السياسية وحياته الخاصة التى انغمس فيهما انغماسا تاما تاركا المقدم شمس بدران يتحكم فى مقادير القوات المسلحة ومستقبل ضباطها وجنودها دون رقيب أو حسيب.

وكانت السلطات الضخمة التى تركزت في يد شمس بدران منذ كان برتبة الرائد ما جعل العديد من الضباط يبدون له أفانين النفاق والتزلف بمن فيهم للأسف بعض كبار القادة من رتبتى اللواء والفريق، مما أضاع وقتئذ فى القوات المسلحة تقاليد الانضباط واحترام الاقدمية والرتب الأعلى، وأدت هذه الأوضاع الشاذة إلى المزيد من التفاف شلل المنتفعين والانتهازيين حول شمس بدران وتنافسهم فى إرضائه وفى إظهار مدى ولائهم له وللمشير عامر، واستعدادهم للتمرد والانقلاب ضد عبد الناصر إذا ما حاول تقليص سلطات المشير أو إبعاده عن قيادته للقوات المسلحة وقد ظهر تأثير ذلك بوضوح خلال أزمتى سبتمبر ونوفمبر ١٩٦٢ اللتين قدم خلالهما المشير عامر استقالتيه كما أسلفنا واضطر عبد الناصر إلى استرضاء المشير فى الأزمتين خشية تمرد القوات المسلحة ضده وانقلابها عليه.

وفى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ وكان شمس بدران قد ترقى إلى رتبة العقيد أصدر عبد الناصر قرارا جمهوريا بتعيينه وزيرا للحربية فى وزارة المهندس صدقى سليمان، وقد استهدف من هذه الخطوة تصحيح الأوضاع المختلة فى القوات المسلحة بتعديل وضع شمس بدران بالنسبة للقادة والضباط، وحتى يصبح تلقيهم الأوامر والتعليمات من شمس بدران وزير الحربية وليس من المقدم شمس مدير مكتب المشير بعد أن تعددت الشكوى من تدهور الانضباط وفقدان كبار القادة لمكانتهم وهيبتهم.

وكان المشير عامر إثر خروجه من أزمة نوفمبر ١٩٦٢ ظافرا وتعيينه نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة قد أراد أن يستحوذ على جميع السلطات والاختصاصات المتعلقة بالقوات المسلحة، ولما كان وزير الحربية له بعض هذه السلطات والاختصاصات لذا صدر القرار الجمهورى رقم ١١٧ / ١٩٦٤ الذى نص على نقل جميع سلطات واختصاصات وزير الحربية إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان ذلك يشمل جميع المؤسسات والمصالح التابعة للقوات المسلحة ومكاتب المستشارين بالخارج والميزانية العامة وميزانية وشئون قطاع غزة الفلسطينى، وبذا تم انفصال القوات المسلحة تماما عن وزارة الحربية الأم وأصبح منصب وزير الحربية اسما على غير مسمى وغدا فى واقع الأمر وزيرا بلاوزارة.

وعندما تولى شمس بدران وزارة الحربية تم تعديل الوضع على الفور، فصدر القرار الجمهورى رقم ١٩٥٦ الذى نص على أن يتولى وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة فى ممارسة اختصاصته وسلطاته، وأن يكون مسئولا أمامه عما يفوضه فيه من شئون القوات المسلحة من الناحيتين العسكرية والإدارية.

وبهذا القرار أصبح وزير الحربية غير مسئول سواء أمام رئيس الجمهورية أو أمام مجلس الأمة (مجلس الشعب حاليا) إذ أصبح مسئولا فقط أمام نائب القائد الأعلى.

ولم يكتف المشير عامر بما ورد فى ذلك القرار من تضخيم لسلطات شمس بدران ونفوذه، فقام بتسليم كل ما كان يستحوذ عليه - أى المشير - من سلطات واختصاصات (فيما عدا التدريب والعمليات) إلى شمس بدران بقرار واحد فقط هو (قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٦٧ لعام ١٩٦٦ فى شأن تحديد اختصاصات ومسئوليات السيد شمس بدران وزير الحربية فى نطاق القوات المسلحة) ويلاحظ أن هذا القرار الذى صدر قبل عدة

شهور من حرب يونيو ١٩٦٧ لم يكن قرارا دستوريا إذ أن تحديد اختصاصات أى وزير من الوزراء ينبغى أن يصدر به قرار جمهورى وموقع عليه من رئيس الجمهورية وليس من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أن القرار لفرط العجب صادر لشمس بدران بصفته الشخصية، أى لا تسرى هذه الاختصاصات على أى وزير حربية يأتى من بعده لذا فإن السؤال الذى ينبغى أن نبحث عن إجابته هو هل كان فى الإمكان وقتئذ صدور مثل ذلك القرار المخالف للدستور ثم تنفيذه طوال هذه المدة دون أن يعلم رئيس الجمهورية عنه شيئا؟ هناك فى الواقع احتمالان إما أن الرئيس كان فى عزلة تامة عما يحدث داخل القوات المسلحة ولا يدرى عن أمورها شيئا وهذا ما نستبعده بالنسبة لعبد الناصر، أو أنه كان يعلم ولكنه فضل عدم التدخل خشية أن تحدث أزمة جديدة لا تحمد عقباها بينه وبين المشير وهذا فى اعتقادى هو الأقرب إلى الصواب.

هذا وقد تم بموجب القرار رقم ٣٦٧ المذكور أن تتبع وزير الحربية أهم وأخطر أجهزة القوات المسلحة التى لها علاقة مباشرة بالقادة والضباط وهى إدارات كاتم أسرار حربية (إدارة شئون الضباط حاليا) والقضاء العسكرى والمخابرات الحربية والشئون العامة والتوجيه المعنوى، كما اختص وزير الحربية بكافة الشئون المالية والإدارية والخدمات الطبية والعلاجية، ومن الطريف أنه عادت بموجب ذلك القرار إلى وزير الحربية جميع السلطات والاختصاصات بالنسبة للأجهزة والمؤسسات والمصالح التى سبق أن سلبت من اختصاصه منذ حوالى عامين بموجب القانون ١١٧ / ١٩٦٤ والتى نقلت وقتئذ إلى اختصاص نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبذا عاد للأذهان موضوع مصلحة السجون قبل الثورة والتى كانت حائرة بين الوزارات إذ كانت تنتقل مع الفريق محمد حيدر باشا القائد العام الأسبق للقوات المسلحة أينما ذهب مما كان موضع تندر الناس فى ذلك الوقت.

وهكذا أصبحت فى يد شمس بدران بصفته الشخصية كل وسائل السيطرة على قادة وضباط القوات المسلحة دون رقيب أو حسيب.

مأساة تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة

كان المجالان الوحيدان اللذان خلت اختصاصات شمس بدران وزير الحربية منهما هما التدريب والعمليات الحربية كما ذكرنا، ولم يكن الوزير شمس - كما كان يطلق عليه أعوانه ومريدوه - يعبأ أو يهتم بهذين المجالين وشاركه فى ذلك ضباط المجموعة الملتفة حوله، فإن شمس بدران نفسه لم يحصل على أية ثقافة عامة أو علم عسكرى منذ أن تخرج فى الكلية الحربية فى صيف عام ١٩٤٨ سوى فرقة قادة فصائل فى مدرسة المشاة لا تؤهله إلا لقيادة فصيلة مشاة تتكون من ثلاثين جنديا، ولذا كان من سخرية القدر أن يتولى الوزير شمس شئون قوات مصر المسلحة التى كانت تقرب وقتئذ من نصف مليون من ضباط وجنود القوات العاملة والاحتياطية.

وعلى الرغم من تكالب شلل الانتهازيين والمنتفعين والمنافقين على إحراز المغانم واجتناء المكاسب وتنافسهم فى إظهار الخضوع والولاء للقيادة العسكرية كوسيلة لتقلد المناصب القيادية الرئيسية فى القوات المسلحة فإن أفرادها لم يحاولوا تنمية معلوماتهم العسكرية التى توقفت بعد بضع سنوات من قيام الثورة، أو أن يعملوا على رفع مستواهم العلمى وقدراتهم القيادية عن طريق حضور الفرق التعليمية الراقية أو البعثات التى أرسلت للخارج للتزود بما كان ينقصهم من علم عسكرى وثقافة عامة خاصة بعد التطورات الضخمة التى حدثت فى تنظيم وتسليح القوات المسلحة وتحولها من النظام الغربى فى علم التكتيك الحربى واستخدام الأسلحة والمعدات إلى النظام الشرقى بعد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥، وكذلك أصبح التحرر من قيود الانضباط والابتعاد عن مشاق التدريب والمناورات والجهالة بالعلم العسكرى الحديث علامة بارزة تتميز بها هذه الشلل التى كرست جهودها للولاء للأشخاص وليس للوطن.

وفى صيف عام ١٩٦٦ أصدرت القيادة العسكرية التى كان على قمتها

المشير عامر ومدير مكتبه وقتئذ شمس بدران حركة تنقلات وتعيينات ضخمة تضمنت نقل عدد كبير من كبار القادة والضباط من المناصب التى كانوا يتولونها على رأس التشكيلات والوحدات ليحل محلهم فى مناصبهم لاعتبارات الأمن قادة وضباط آخرون لامؤهل لمعظمهم سوى أنهم من أهل الثقة والولاء بصرف النظر عن كفاءتهم العسكرية أو مؤهلاتهم القيادية وفى أواخر شهر مايو ١٩٦٧ وعندما تحرج الموقف العسكرى على الجبهة مع إسرائيل بعد إتمام الحشد المصرى فى سيناء وسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية وأصبح نشوب القتال متوقعا بين يوم وآخر انتاب المشير عامر والوزير شمس القلق، فقد كانا على يقين من أن معظم من تعينوا من أهل الثقة والولاء فى وقت السلم لايصلحون بتاتا لتولى قيادة تشكيلاتهم ووحداتهم الميدانية أثناء المعركة، وسوف ينكشف فور نشوب القتال جهلهم وغباؤهم واهتزاز أعصابهم ويفتضح ما خفى من أمرهم، وأن الموقف بات يستلزم مراعاة عامل الكفاءة والشجاعة وحدهما عند اختيار القادة الذين سوف يخوضون غمار المعركة المنتظرة، ولكن الأوان فى الواقع كان قد فات لتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.

وفى محاولة يائسة لتصحيح الأمور قبل وقوع الكارثة أصدرت القيادة العسكرية قبل أيام من نشوب الحرب قرارا كان يقضى بتغيير اثنى عشر قائدا من قادة الفرق ورؤساء الأركان.

ولم يكن فى إمكان القيادة بالطبع أن تشمل حركة التغيير أكثر من هذا العدد خشية انهيار الهيكل العام للقيادات، ولذا ظل بعض أهل الثقة برغم جهالتهم وضعف قدراتهم العلمية والميدانية محتفظين بمناصبهم القيادية الخطيرة سواء فى القيادات بالقاهرة أو في قيادات الجيش الميدانى فى سيناء بسبب ضيق الوقت وفوات الأوان فقد بلغت الأزمة ذروتها وباتت الحرب على الأبواب.

ومما يؤسف له أن أغلب القادة الجدد لم يتمكنوا من تسلم مهام قياداتهم - كما ورد فى مذكرات الفريق أول محمد فوزى - إلا يوم ٤ يونيو أى قبل نشوب الحرب بيوم واحد مما كان يعنى أن التشكيلات الميدانية البرية تم إعدادها للقتال وتدريبها على أيدى أولئك القادة الجهلاء من أهل الثقة، ثم دخلت هذه التشكيلات المعركة فى اليوم التالى بقيادة قادة آخرين لا يعرفون من أمور ضباطهم وجنودهم شيئا، ولم يكن لهم برغم كفاءتهم دراية بالخطط الموضوعة والأهداف المطلوب تحقيقها، وليس لهم خبرة سابقة بالأرض التى سيقاتلون عليها، كما أن القوات التى قاتلت تحت قياداتهم لم يكن لديها أى وقت للتعرف على قادتها الجدد مع أن أساس النجاح فى القيادة هو أن يكون بين الجنود وقادتهم رباط وثيق وثقة متبادلة ليمكنهم خوض المعارك بنجاح وإحراز النصر.

وهكذا جنى نظام تقريب أهل الثقة والنفاق والولاء الكاذب واستبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة والرأى الشجاع على مصر والقوات المسلحة جناية شنعاء، وكان بلاشك أحد العوامل الرئيسية فى وقوع هزيمة ٥ يونيو النكراء.

ولعل ما جرى خلال إحدى جلسات محكمة الثورة وكان ذلك يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٨ أثناء محاكمة أعوان المشير عامر فى قضية التآمر على نظام الحكم فيه الدلالة الكافية على ما ذكرناه من تفضيل أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة ،فقد وجه حسين الشافعى رئيس المحكمة الأسئلة التالية للمتهم الأول شمس بدران وكانت ردوده عليها كما يلى:

الشافعى: إنت بتقول فيه ثلاثة عناصر لتأمين البلد .. سياسة البلد والعدالة بين الضباط ومعاملتهم معاملة إنسانية.

شمس: العدالة أولا إن كل واحد يأخذ حقه ويأخذ دوره فى الجيش وإن عنصر الكفاءة يكون أساس الترقية فى التشكيلات.

الشافعى: يعنى جميع القيادات كان يتوفر فيها هذا العنصر.

شمس: أيوه طبعا.

الشافعى: واحد زى (اللواء) عثمان نصار فى تصورك يصلح لقيادة فرقة.

شمس: والله متحرجنيش وأنا مكنتش حر فى تعيين القيادات.

شلل القيادة العامة بعد ضربة الطيران الإسرائيلية

عقب ضربة الطيران الإسرائيلية صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ التى ألحقت بالقوات الجوية المصرية أفدح الخسائر كان الموقف فى مكتب المشير عامر بالقيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر يدعو للتشاؤم، فقد اهتزت أعصاب المشير عامر عقب هذه الكارثة التى جعلت التشكيلات والوحدات البرية المصرية المنتشرة فى أرجاء سيناء مكشوفة تماما أمام الطيران الإسرائيلى.

وفى أثناء الضربة الجوية الإسرائيلية وما بعدها توالت اتصالات الفريق أول صدقى محمود قائد الطيران المصرى التليفونية بالمشير بطريقة دلت على أن أعصابه قد انهارت بعد فقده لمعظم طائراته، إذ كان يبكى فى التليفون واتضح أنه كان يهدف من اتصالاته المستمرة تبرير الكارثة التى حلت بالطيران المصرى بإقناع المشير بأن عدد الطائرات المغيرة على المطارات المصرية تبلغ ألف طائرة نظرا لأن طائرات أمريكية وبريطانية اشتركت مع الطائرات الإسرائيلية فى غاراتها، وأن إسرائيل لاتملك طائرات ذات مدى بعيد بحيث يمكن لطائراتها الوصول إلى مطار الأقصر كما جرى، واتصل المشير تليفونيا بالرئيس عبد الناصر وأخبره أن عدد الطائرات المغيرة على مطاراتنا أكثر مما يملك العدو وأن هناك طائرات أمريكية تغير على مطار الأقصر وطلب منه أن يبحث عن حل سياسى وأن يصدر بياناً يتهم فيه أمريكا بالمشاركة فى العدوان، ولم يستجب عبد الناصر لمطلب المشير وطالبه أن يثبت له تدخل الطائرات الأمريكية إذا ما أحضر له جناح طائرة واحد عليها العلامات الأمريكية، واتضح أن كل ما ذكره الفريق صدقى محمود للمشير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة.

ولم يتبع المشير عامر للأسف أثناء إدارته للحرب الأساليب السليمة للقيادة وإجراءات المعركة الصحيحة بأن تكون اتصالاته المباشرة مقتصرة على الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة أو الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميدانى وأن يترك لهذين القائدين مسئولية مواجهة الموقف وإدارة المعركة ضد العدو، وأن تكون توجيهاته وأوامره الصادرة لهما منبثقة عن تقديرات الموقف التى تجريها هيئة العمليات الحربية الموجودة بغرفة العمليات المجاورة لمكتبه وكان يرأسها وقتئذ الفريق أنور القاضى، فقد اتضح أن المشير عامر قام باتصالات مباشرة عديدة مع قادة وضباط بعض الوحدات الفرعية دون إخطار قياداتها الأعلى، ولم يفكر فى الاتصال أو التشاور كما كان الواجب مع الفريق أول مرتجى قائد الجبهة أو الفريق أنور القاضى رئيس هيئة العمليات أو الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان.

وكان عبد الناصر قد حضر إلى مقر القيادة بعد ظهر يوم الإثنين ٥ يونيو وعندما التقى مع عبد الحكيم عامر فى مكتبه أخبره عبد الحكيم بأن الدفاع الجوى أسقط طائرة أمريكية فى ترعة الإسماعيلية ولكن عبد الناصر أكدله أنه تبين أنها إسرائيلية وليست أمريكية، وطلب منه الاتصال بالمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس وقتئذ ليتأكد منه بنفسه عن صحة الخبر، واتصل المشير بالفعل مع مشهور الذى أكدله أنها طائرة إسرائيلية وحاول عبد الناصر عدة مرات أن يستفسر من المشير عامر عن خسائرنا فى الطائرات وعن حقيقة الموقف على جبهة القتال، ولكن المشير كان يتهرب من الإجابة بأن يشغل نفسه فى الرد على المكالمات التليفونية، وأخيرا طلب منه الرئيس أن يتفرغ له ولو لمدة ربع ساعة ولكن دون فائدة، فقد كان مستمرا فى الانهماك فى الرد على التليفونات، وكأن القائد العام ليس لديه مساعدين أو سكرتارية للقيام بهذه الأعمال البسيطة.

وقد شكا عبد الناصر فيما بعد إلى صديقه ثروت عكاشة وزير الثقافة الأسبق عن سوء المعاملة التى تلقاها يوم ٥ يونيو حينما زار لأول مرة بعد نشوب الحرب مركز القيادة العامة فقال:

«أحب أن أشهدك على أنني قد عوملت أسوأ معاملة من عبد الحكيم وشمس بدران منذ صباح ٥ يونيو، فبمجرد وصولي إلى القيادة العامة لأتبين حقيقة الموقف لم أجد من يلقى لي بالا أو يعنى حتى بالرد علىّ فإذا ما تساءلت عن أمر من الأمور حملق في عبد الحكيم مأخوذا دون إجابة، ومما أثار دهشتي أني رأيت المشير يتصل تليفونيا بالعريش يحاول تحريك أحد الألوية، فتساءلت أين قادة الفرق الخمس وأين قائد الجبهة وكيف يحرك المشير قوات خاضعة لقيادة الجبهة دون إذنها، حاولت مناقشته لكنه كان متوترا للغاية فلم يرد على في حين كان شمس بدران واقفا فاغرا فاه كالمذهول، لقد كان الشلل الفكري مسيطرا على جهاز القيادة بأسره. وبعد قليل انبرى المشير يقول: لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة فقلت له: غير معقول فقال: الأمريكان يحاربونا قلت: غير معقول قال: لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكان في القتال قلت: أعطني الدليل وهنا ثار المشير ثورة عنيفة».

من الذى أصدر أمر الانسحاب المشئوم من سيناء؟

دون عبد اللطيف البغدادي في الجزء الثاني من مذكراته مشاهداته عند زيارته لمكتب المشير عامر أثناء الحرب التي لم تستمر بين مصر وإسرائيل سوى أربعة أيام وكان برفقته زميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم.

وتبدو أهمية أقوال البغدادي في أنه حسم الخلاف الذي جرى بعد الحرب بشأن من الذي اتخذ قرار الانسحاب لكل القوات من سيناء بعد ظهر يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، فقد قال في الصفحات من ٢٨٨ إلى ٢٩١ في الجزء الثاني من مذكراته ما يلي:

«عدنا في المساء (يوم ٦ يونيو) ووجدنا زكريا محيي الدين هناك، في مكتب المشير وسألته عن الموقف وأخبار المعركة ففاجأني بقوله: (قررنا الانسحاب العام وأن تنسحب قواتنا إلى غرب قناة السويس) ولم أصدق ما أسمع وسألته عن السبب في هذا القرار الخطير فقال: (إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهي في الصحراء مكشوفة لها ولابد أن تنسحب إلى المناطق

الزراعية حتى يمكن إخفاؤها) فقلت دون أن أدرى: دى فضيحة ده عار، فرد على بقوله: (المسألة ليست مسألة كرامة ولاشهامة إنما المطلوب هو إنقاذ أولادنا والعدو دمر لنا فرقتين) ثم سألته عن رأى جمال عبد الناصر فى هذا الانسحاب فقال: (هو الذى أخذ القرار لينقذ أولادنا) وأخذت أردد كلمة العار وكلمة الفضيحة فقال: هذا شيء انتهى وأصبح جزءا من التاريخ».

وقد روى الفريق أول محمد فوزى فى مذكراته كيف أصدر المشير عامر قرار الانسحاب قائلا: «طلبنى المشير بعد ظهر يوم ٦ / ٦ / ١٩٦٧ قائلا لى.. (عاوزك تحط لى خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس ثم أضاف.. أمامك ٢٠ دقيقة فقط) وفوجئت بهذا الطلب إذ إنه أول أمر يصدر لى شخصيا من المشير الذى كانت حالته النفسية والعصبية منهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لايسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير فى مثل هذا الأمر، فقد كانت القوات البرية فى سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاه متماسكة حتى ذلك الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعى إطلاقا التفكير فى انسحابها وأسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضى رئيس الهيئة واللواء ممدوح تهامى مساعد رئيس الهيئة وجلسنا فترة قصيرة نفكر فى أسلوب وطريقة انسحاب القوات، وانتهى الأمر بوضع خطوط عامة وإطار واسع لتحقيق الفكرة ودوّنها التهامى فى ورقة وتوجهنا نحن الثلاثة إلى المشير وكان منتظرا خارج مكتبه واضعا إحدى ساقيه على كرسى المكتب ومرتكزا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسى، وقرأ التهامى الورقة ووصل إلى أن الانسحاب يتم فى أربعة أيام وثلاث ليالى وفوجئنا بصوت المشير يرتفع موجها الحديث إلى.. (أربعة أيام وثلاث ليالى يافوزى.. أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص) ثم دخل إلى غرفة نومه التى تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية بعد أن ازداد وجهه احمرارا أثناء توجيه الحديث بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير».

ومما يدعو للعجب أن أمر الانسحاب لم يصل إلى القائد الذى كان

المفترض أن يكون أول من يتلقاه وهو الفريق مرتجى قائد الجبهة كى يصدر تعليماته إلى التشكيلات التابعة له بالنظام الذى سوف تتم به عملية الانسحاب، إذ إن الانسحاب هو مرحلة رئيسية من مراحل الحرب مثله مثل التقدم والدفاع والهجوم، وله عناصره وإجراءاته التى تدرس فى الكليات والمعاهد العسكرية التى ينبغى اتباعها بدقة حتى لاتتحول عملية الإنسحاب إلى حالة عارمة من الفوضى والذعر والارتباك، وهو الأمر الذى جرى للأسف لقواتنا أثناء انسحابها من مواقعها فى سيناء إلى غرب القناة، ومن العجيب أن الفريق أول مرتجى قائد الجبهة لم يعلم بأن أمرا بالانسحاب العام قد صدر لقواته إلاعن طريق قائد الشرطة العسكرية قبيل فجر يوم ٧ يونيو، فقد أبدى لمرتجى دهشته لبقائه هو وأفراد مركز قيادته فى مكانهم بينما كل القوات إما قد وصلت إلى غرب القناة أو فى طريقها للوصول إليه.

وكان أمر الانسحاب الذى لم يسبق له مثيل فى غرابته والذى أصدره المشير عامر يقضى بانسحاب جميع القوات في ليلة واحدة (ليلة ٦ / ٧ يونيو) تاركة أسلحتها ومعداتها الثقيلة ولايحمل أفرادها سوى أسلحتهم الخفيفة مع مراعاة أن يكون التحرك فى مجموعات صغيرة متفرقة.

ومن المؤسف أن قائد الجيش الميدانى الذى أبلغه المشير بنفسه شفويا أمر الانسحاب أغفل إخطار رئيسه قائد الجبهة بذلك الأمر، كما نسى ما تعلمه فى كلية القادة والأركان عن الطريقة الصحيحة لإجراء عملية الانسحاب وضرورة إصدار أمر عمليات للتشكيلات يتضمن تنظيم هذه العملية الصعبة المعقدة وترك قواته تهرول فى فوضى وارتجال دون أى نظام أوترتيبات إلى غرب القناة وتحت رحمة طيران العدو عندما طلع النهار مما أصابها بخسائر فادحة.

وقد وصف البغدادى الذى أتيحت له الفرصة هو وزميلاه لمشاهدة كيف كانت تدار الحرب من مكتب القائد العام مقدرة وزير الحربية شمس بدران، فقال بأسلوب ساخر وحقا أن شر البلية ما يضحك:

«وكنت دائم القول لحسن إبراهيم وكمال حسين تصورا أن (شمس)

هذا هو المسئول عندنا والمقابل لموشى ديان عند إسرائيل. . كنت أذكر هذا كلما ذهبنا إلى مكتب عبد الحكيم وكان شمس طوال أيام المعركة موجودا مع عبد الحكيم بالمكتب وينام معه فى سرير واحد فى الغرفة الملحقة بمكتبه، وكان واضحا جهله بإدارة العمليات ويظهر أنه يعلم هذا عن نفسه ولذا لم يكن يعمل شيئا طوال هذه الأزمة إلا تقديم بعض الأوراق لعبد الحكيم الواردة إلى مكتبه، هذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية.

وقد كان لقرار انسحاب القوات إلى غرب القناة الذى اتخذ بعد ظهر يوم ٦ يونيو والذى كان يعنى تسليم سيناء لإسرائيل دون قتال رد فعل عنيف فى نفوس البغدادى وزميليه كمال حسين وحسن إبراهيم عندما أخطرهم به زكريا محيى الدين وهم فى مكتب المشير عامر بدعوى (إنقاذ أولادنا) كما قال لهم مما جعلهم يرددون بصوت عال ياللفضيحة ويالعار وقد سجل البغدادى مشاعرهم فى هذه اللحظات الكئيبة فى الصفحة ٢٩٠ من الجزء الثانى من مذكراته تحت عنوان (تحطيم الآلهة) فقال:

«إننا نشعر وكأننا فى حلم كابوس رهيب هل يدمر سلاحنا الجوى فى يوم وتدمر قواتنا الأرضية فى يوم واحد آخر. . هل هذه القوة الضخمة لاتصمد أكثر من ٣٦ ساعة.

وأخذنا نعود بذاكرتنا إلى التصرفات فى الجيش وأسلوب الحكم وهذه هى نهاية كل نظام مثل هذا النظام ومقامرة جمال عبد الناصر بمستقبل أمة بأكملها فى سبيل مجده الشخصى، وهو كان قد قدر أنه سيحقق نصرا يرفعه إلى السماء دون أن يخسر شيئا فجاءت النهاية نهاية نظامه وخزى وعار على الأمة ربما يكون خيرا من يدرى، ربما أراد الله إنقاذ هذه الأمة من استعباد جمال لها ومن تأليههم له واستمرار هذه الصورة كان سيؤدى بها إلى أسوأ مصير، فربما أراد الله بهذه الأمة أن تصحو من غفوتها وتحطم الآلهة وتصحو لنفسها وأن لاتدع شخصا آخر يسيطر عليها كما سيطر جمال.

وقدرنا هذا المساء أن جمال وعبد الحكيم لابد أن ينتحرا بعد هذا الذى جرى وليس أمامهما مفر من ذلك».

لقاء منفرد بين عبد الناصر وعامر

كان أمرا متوقعا أن تحدث مواجهة ساخنة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر عقب الكارثة الرهيبة التى وقعت فى ٥ يونيو ١٩٦٧ والتى أدت إلى تدمير السلاح الجوى المصرى فى بضع ساعات وإلى انسحاب القوات المصرية من سيناء فى حالة عارمة من الفوضى والارتباك تاركة كل أسلحتها الثقيلة ومعداتها التى سدد الشعب أثمانها بدمائه وعرقه غنيمة ثمينة لإسرائيل، وإلى وصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وانفتاح الطريق أمامها إلى القاهرة.

وعقب الزيارة التى قام بها عبد الناصر للقيادة العامة يوم الإثنين ٥ يونيو وما قوبل به هناك من سوء معاملة من المشير عامر وشمس بدران كما صرح بعد ذلك لأخصائه، وبعد ما لاحظه من اهتزاز أعصاب المشير عامر إثر ضربة الطيران الإسرائيلية وما أضحى عليه من توتر وعجز عن القيادة تعمدعبد الناصر عدم الحضور مرة أخرى إلى القيادة العامة وترك المشير عامر يتصرف وحده فى مواجهة الموقف الميئوس منه، وقبع بعيدا فى منزله بمنشية البكرى كى يجرى اتصالاته السياسية عن طريق الهاتف بالعالم الخارجى وليطلب من أصدقائه من رؤساء الدول نجدة مصر عسكريا بإمدادها بما يمكنهم إرساله من الطائرات، وسياسيا بمساندتها فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وإزاء تدهور الموقف العسكرى تدهورا خطيرا اتصل الرئيس عبد الناصر بعد ظهر الثامن من يونيو ١٩٦٧ بوزير الخارجية محمود رياض وطلب إليه الاتصال بالسفير عوض القونى مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة ليبلغه أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توافق على وقف إطلاق النار بدون أى شروط (أى بعدم ربط هذه الموافقة بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها الأولى قبل نشوب القتال - كما جرى العرف فى جميع الحالات المماثلة).

وفى مساء اليوم ذاته اتصل شمس بدران وزير الحربية بالرئيس

عبد الناصر يناشده سرعة الحضور إلى مقر القيادة العامة لأن المشير عامر مصمم على الانتحار.

وفى ذلك الوقت كان البغدادى وزميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم أعضاء مجلس الثورة موجودين فى مكتب المشير عامر، وقد وصف البغدادى فى الصفحة ٢٩٥ من الجزء الثانى من مذكراته حضور الرئيس إلى مكتب المشير فقال:

« وفى أثناء انتظارنا حضر جمال عبد الناصر ودخل الحجرة ومن خلفه محمود الجيار دخل عبد الناصر يبتسم والجيار فاغرا فاه بالابتسامة فدهشت وتساءلت بينى وبين نفسى هل يمكن لإنسان فى مثل مسئوليته أن يبتسم فى مثل هذه الظروف - يبتسم على ضياع مستقبل وشرف أمة بأكملها وهو المسئول الأول عن هذا، ولم أصدق ما أراه بعينى وجلسنا دون أن نتكلم وكل منا يهمس فى أذن الآخر - لابد أن ينتحر جمال أو يستقيل فورا على الأقل وأن ينتحر عبد الحكيم ».

وانصرف إثر ذلك البغدادى وزميليه من مبنى القيادة بعد أن أصابهم اليأس نتيجة لسماعهم العبارة التى قالها عبد الناصر:

« نناقش إيه ما الجيش راح ».

وكان المشهد الذى وجده عبد الناصر فى مكتب المشير عامر أشبه بمشهد كابوس مروع، ولذا قال لعبد الحكيم عامر أول ما التقى معه:

« إن أى نظام يعجز عن حماية حدود وطنه يفقد شرعيته وأنه مهما كانت أحزاننا الآن فإن علينا أن نعرف أن دورنا قد انتهى نهاية مأساوية ».

ودار حديث محموم اشترك فيه الرئيس والمشير وشمس بدران وزكريا محيى الدين بشأن المقاومة الشعبية وتوزيع السلاح على الشعب لكى يقاوم، وانتهى الحوار بطلب الرئيس من زكريا محيى الدين بأن تقوم المقاومة الشعبية بتدعيم الموقف فى بور فؤاد بأى ثمن.

والتفت الرئيس إلى المشير وطلب إليه أن يصحبه إلى الغرفة الملحقة بمكتبه لكى يتحدثا معا بصراحة وحرية للمرة الأخيرة، وقد سجل محمد حسنين هيكل فى الصفحة ٨٣٦ من كتابه الانفجار ما دار فى هذا الاجتماع فقال:

«فى هذا اللقاء المنفرد المتوتر قال الرئيس للمشير إنه أصبح مقتنعا بضرورة اعتزاله الحياة العامة فقد انتهى دوره وانتهت فى رأيه ثورة ٢٣ يوليو، ثم استدرك بملاحظة وهى مشاعر القوات العائدة من سيناء بعد توقف القتال واحتمال وقوع مشاكل بينها وبين جماهير الشعب وأنه سوف يقدم استقالته للأمة وسوف يقترح أن يكون شمس بدران رئيسا مؤقتا للجمهورية ريثما يمكن ترتيب الأمور، وكان ظنه أن وجود شمس بدران على رأس الدولة وهو وزير الحربية قد يكون عاملا قادرا على تفادى احتمال الصدام بين الجيش والجماهير وبدا عبد الحكيم عامر موافقا على هذا الاقتراح».

عبد الناصر كلف حسنين هيكل بصياغة خطاب التنحى

فى مساء يوم الجمعة ٩ يونيو فاجأ عبد الناصر الشعب المصرى والأمة العربية بخطاب التنحى عن رئاسة الجمهورية الذى ألقاه من قصر القبة، وكان عبد الناصر قد اتصل هاتفيا بمحمد حسنين هيكل فى مكتبه بالأهرام مساء اليوم السابق وطلب منه أن يعد له خطاب التنحى الذى اعتزم أن يلقيه على الأمة مساء اليوم التالى (٩ يونيو)، وأنبأه خلال المحادثة الهاتفية ببعض ما جرى منذ قليل فى مكتب المشير عامر ابتداء من اعتزامه الانتحار إلى الاتفاق على اختيار شمس بدران رئيسا مؤقتا للجمهورية.

وأمضى هيكل الليل بطوله فى إعداد الخطاب وفى الساعة السادسة والنصف صباح يوم ٩ يونيو توجه إلى بيت الرئيس بمنشية البكرى ومعه مشروع الخطاب الذى كان يتضمن إعلان استقالته للأمة.

وخلال الاجتماع الذى جرى بينه وبين الرئيس فى مكتبه استطاع هيكل إقناع الرئيس بخطأ فكرة تعيين شمس بدران رئيسا للجمهورية فهو أحد المسئولين الكبار عن الهزيمة بصفته وزيرا للحربية، كما أن المجموعة العسكرية

التى ينتمى إليها والملتفة حول المشير عامر لم يعد لها أى رصيد من ثقة الشعب، وإزاء ذلك عدل الرئيس عن تعيين شمس بدران ووجد أن زكريا محيى الدين هو أفضل من يخلفه من زملائه فى رئاسة الجمهورية.

وعقب أن قرأ هيكل نص الخطاب الذى أعده على عبد الناصر الذى أدخل عليه بعض التعديلات الطفيفة توجه على قدميه عبر الشارع إلى مكتب سامى شرف ومعه مشروع الخطاب حيث تم طبعه على الآلة الكاتبة.

وفى الساعة السابعة مساء يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ خلت الميادين والشوارع من المارة، فقد جلس أفراد الشعب المصرى كلهم أمام شاشات التليفزيون وأجهزة الراديو للاستماع إلى خطاب الرئيس وشاركهم فى ذلك عشرات الملايين من أبناء الأمة العربية فى كل مكان من الخليج إلى المحيط.

ولاشك فى أن خطاب التنحى قد تمت صياغته ببراعة فائقة تدل على خبرة عبد الناصر وهيكل الطويلة بسيكولوجية الشعب المصرى ومعرفتهما الحقة بفن التعامل مع الجماهير، وكان الخطاب فى واقع الأمر عبارة عن وسيلة عاطفية مؤثرة لاستجداء الثقة واستدرار عطف الجماهير.

ولم يكن تكليف عبد الناصر لصديقه وأخيه زكريا محيى الدين فى خطاب التنحى لتولى منصب رئيس الجمهورية دعوة حقيقية لكى يتولى زكريا مقاليد السلطة خلفا له بقدر ما كان دعوة للجماهير للتمسك بعبد الناصر، ففضلا عن أنه أغفل ذكر أية تزكية لماضى وكفاءة زكريا وما يتمتع به من خبرة سياسية وإدارية وعن الأمل المعقود عليه لإنقاذ مصر من المحنة الخطيرة التى تواجهها، صور الخطاب حرب يونيو فى صورة حرب السويس عام ١٩٥٦ لإثارة العواطف وشحن إرادة التحدى بالتحدث عن تواطؤ استعمارى لاقبل للبلاد به يتمثل فى تدخل أمريكى وبريطانى إلى جانب العدو الإسرائيلى .

ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل تحدث عن إنجازات الثورة وأشاد بقدرات مصر وقدرات الأمة العربية لرد العدوان وهزيمته فى جولة أخرى، أى

أنه عرض أمام الجماهير التى مزقها اليأس فكرة برنامج العمل فى المستقبل لدحر إسرائيل مما يوحى للناس بضرورة استمراره لتنفيذ هذا البرنامج، وفي الوقت نفسه أخفى أخطاء القيادة العسكرية المصرية وأظهرها فى صورة من غلبت على أمرها أمام قوى التواطؤ الاستعمارى وأن ضربة العدو جاءت بأكبر مما يملكه، مما أوضح منذ اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو جاءت لتصفى حساباتها مع حركة القومية العربية.

وفى مناورة بارعة ذكر عبد الناصر أنه على استعداد لأن يتحمل مسئولية ما حدث ولم يقل إنه يتحمل المسئولية بالفعل مما كان يعنى أن آخرين كانوا وراء ما جرى من هزيمة ولكنه ببطولته وشهامته مستعد أن يتحمل عنهم المسئولية أمام الشعب.

وختم عبد الناصر الخطاب بعبارة مؤثرة هزت وجدان كل مصرى فقد قال للشعب: «قلبى كله معكم وأريد أن تكون قلوبكم كلها معى».

تدفق جموع الشعب على القاهرة لمطالبة الرئيس بالعدول عن استقالته

نظرا لأن الاتفاق كان قد تم بين عبد الناصر والمشير عامر مساء يوم ٨ يونيو أن يتنحيا معا عن منصبيهما، لذا اعتقد المشير أن عبد الناصر سوف يعلن للشعب قراره هو الآخر بالاستقالة ضمن خطاب تنحيه، ولكن عبد الناصر قصر نبأ التنحى على شخصه فقط حتى لا يكون تمسك الشعب باستمراره فى السلطة إذا حدث ذلك معناه استمرار عبد الحكيم فى موقعه أيضا فى قيادة القوات المسلحة.

وانتظر المشير عامر إذاعة نبأ استقالته عقب انتهاء خطاب الرئيس ولكن دون جدوى، وعاد المندوبون الذين أرسلهم إلى دار الإذاعة كى يستحثوا المسئولين على إذاعة النبأ فاشلين واستشاط المشير غيظا واتصل هاتفيا بعبد الناصر مهددا بأنه سيذهب إلى دار الإذاعة بنفسه ليرى من الذى سيمنعه من الدخول ومن إذاعة نبأ استقالته، وعمل عبد الناصر على تهدئة ثورته ووعده بإذاعة الاستقالة ونشرها فى الصحف.

وبدأت نوايا عبد الناصر تنكشف أمام المشير فإن استقالته لم تتم إذاعتها إلا كآخر نبأ فى نشرة أنباء الساعة الحادية عشرة مساء، كما أن الصحف اليومية نشرت نبأ الاستقالة فى مكان غير بارز مما جعل المشير يقول لبعض أخصائه متهكما أن استقالته أذيعت ونشرت بطريقة (ختمى فقد منى) أو كأنها استقالة عمدة أوشيخ بلد.

وكان لقرار عبد الناصر بالتنحى عن منصبه ردود أفعال ضخمة هزت مصر والعالم العربى، فقد رفض الشعب المصرى بكل طوائفه وهيئاته هذا التنحى، كما رفضته الشعوب العربية من الخليج إلى المحيط وتجمعت حشود ضخمة ضمت مئات الألوف فى القاهرة وعواصم المحافظات ومختلف المدن تهتف ببقاء عبد الناصر.

وكان تجمع الشعب المصرى بهذه الطريقة وتمسكه ببقاء عبد الناصر يرجع فى اعتقادى بالإضافة إلى الناحية العاطفية وتأثره بخطاب التنحى إلى عاملين رئيسيين:

أولهما: أن الحقائق عن الموقف كانت ما تزال غائبة تماما عن الأذهان، فلم يكن الناس يدرون بعد حجم الهزيمة الشنعاء التى منى بها جيشهم، وكان الضباط والجنود المصريون الذين شهد معظمهم حقيقة المأساة ما يزالون فى رحلتهم الطويلة الشاقة مشيا على الأقدام فوق رمال سيناء اللاهبة وتحت رحمة طائرات العدو ومدرعاته التى كانت تطاردهم بلا هوادة، ومن استطاع منهم النجاة وعبور القناة إلى الشاطئ الغربى كانت الشرطة العسكرية تقوم باحتجازهم فى معسكرات خاصة بمنطقة القناة حتى لاتصل أنباء المأساة المفجعة إلى أسماع الشعب:

أما العامل الثانى: فكان يتعلق بكرامة مصر وكبرياء شعبها، إذ كيف يقبل الناس أن يضطر رئيسهم إلى التنحى خضوعا لضغط إسرائيل والولايات المتحدة ولذا خرجت الجماهير ثائرة غاضبة إلى الميادين والشوارع ولم يكن

خروجهم لتأييد عبد الناصر بقدر ما كان إرضاء لكرامتهم الجريحة وتعبيرا ناطقا أمام العالم عن رفضهم الهزيمه.

وانهالت البرقيات والمكالمات الهاتفية من كل أرجاء الوطن العربى التى يعلن أصحابها سواء من القادة والرؤساء العرب أو من المواطنين رفضهم لتنحى عبد الناصر، وأذاع زكريا محيى الدين بيانا على الشعب برفض ترشيح الرئيس له، وقرر أعضاء مجلس الأمة الذى ظل منعقدا طوال الليل ضرورة حضور الرئيس أمام ممثلى الشعب ليستمع إلى إرادة الشعب، وعلى الرغم من الوعد الذى أعطاه الرئيس بالتوجه إلى المجلس صباح اليوم التالى فإن ذلك الوعد أصبح من المستحيل تنفيذه نتيجة للكتل البشرية المتراصة التى سدت جميع الطرق وأوقفت الحياة العامة داخل العاصمة كلها، ولذا اعتذر الرئيس عن الذهاب إلى المجلس واكتفى بإصدار بيان إلى الشعب.

وفى الجلسة الصباحية التى عقدها مجلس الأمة يوم ١٠ يونيو وأذيعت على الهواء عن طريق الإذاعة والتليفزيون تلا أنور السادات رئيس المجلس بيان الرئيس والذى قال فيه:

«إننى سوف أبقى حتى تنتهى الفترة التى نتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان وأن الأمر كله بعد هذه الفترة يجب الرجوع فيه إلى الشعب فى استفتاء عام وإننى مقتنع بالأسباب التى بنيت عليها قرارى وفى نفس الوقت فإن صوت الشعب بالنسبة لى أمر لايرد ولهذا فإن القرار مؤجل».

مظاهرة الضباط فى القيادة العامة لإعادة المشير إلى منصبه

عقب إعلان الرئيس عدوله عن استقالته صباح يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ نزولا على إرادة الشعب، وبعد أن أدرك القادة والضباط أن نظام الحكم سوف يستمر بلا تغيير اتجه تصميمهم إلى ضرورة الضغط على المشير عامر ليعدل هو الآخر عن استقالته ويستجيب للرأى العام فى القوات المسلحة كما استجاب عبد الناصر من قبل لمشيئة الشعب.

وكانت هناك عوامل قوية تدفع الضباط لمحاولة استمرار المشير فى

منصبه، وخاصة الضباط من كبار الرتب الذين كانوا يتولون القيادات الكبرى وكذا مجموعة الضباط الذين كانوا يعتبرون من أعوانه المقربين، ففضلا عن الصلات الشخصية الوثيقة التى باتت تربطهم بالمشير بعد خدمتهم تحت قيادته أربعة عشر عاما فإن بقاء عبد الناصر فى منصبه وتنحية المشير عامر عن قيادته سوف تعنى بالنسبة للشعب أن الهزيمة أصبحت مسئوليتها ملقاة على عاتق القيادة العسكرية وحدها، مما كان يجعل العديد من القادة عرضة للمساءلة والمحاسبة وربما المحاكمة العسكرية فى المستقبل إرضاء للرأى العام فى البلاد الذى كان في أوج ثورته بسبب الهزيمة الشائنة التى لحقت بقواته المسلحة والتى أخذت معالمها الحقيقية تتضح للشعب بالتدريج بعد عودة الضباط والجنود الذين انسحبوا من سيناء إلى أهلهم وذويهم.

وكان أول تجمع يقوم به الضباط للضغط على المشير عامر قد جرى فى الساعة السابعة مساء يوم ١٠ يونيو، فقد احتشد أكثر من مائتى ضابط بملابسهم الرسمية ومن مختلف الرتب فى حديقة منزل المشير بشارع الطحاوية بالجيزة، وعندما اتضح لهم أن المشير غير موجود بالمنزل أصروا على البقاء فى أماكنهم لحين أن يحضر.

وكان المشير فى هذه الفترة يكثر من الغياب عن منزله لتجنب اللقاء مع الضباط منعا للحرج وكان يتردد أغلب الأحيان على شقة شمس بدران بالزمالك، وكذا على شقة أخرى كان عصام خليل يعدها لابنته بمناسبة زواجها وتقع فى شارع حشمت بالزمالك أيضا.

واتصل تابع للمشير يدعى متولى السيد من منزل الجيزة هاتفيا معه فى شقة ابنة عصام خليل وأنبأه بأن الضباط مصرين على عدم الانصراف من البيت إلا بعد حضوره إليهم، وبعد فترة قصيرة حضر المشير إلى منزله ووقف على السلم الرخامى الخارجى بينما التفت جموع القادة والضباط حوله فشرح لهم موقفه والجرح العميق الذى أصابه من جراء الهزيمة وأنه قدم استقالته بمحض إرادته لإتاحة الفرصة لقيادة جديدة كى تتولى إعادة تنظيم القوات المسلحة استعدادا لمعركة الثأر مع إسرائيل، وأنه متمسك باستقالته، وطلب

المشير من الضباط الانصراف للذهاب إلى مواقعهم ومعسكراتهم لأن الوطن فى أمس الحاجة إلى جهودهم، ولكن الضباط لم يقتنعوا بالتبرير الذى قدمه المشير لاستقالته وطالبوه بضرورة العدول عنها كما عدل الرئيس عن استقالته صباح ذلك اليوم، وعندما أدرك المشير مدى إصرار الضباط على ضرورة إعلانه عدوله عن استقالته وحتى يهيئ لنفسه فرصة التفكير أعلن لهم أنه قد حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالى موعدا للقائه مع الضباط فى مقر القيادة العامة بمدينة نصر.

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١١ يونيو تجمع فى البهو الداخلى للقيادة العامة بمدينة نصر ما لا يقل عن ٦٠٠ ضابط من مختلف الرتب كان من بينهم بعض ضباط الشرف، وبينما كان البهو الفسيح يموج بالضباط الذين ارتفعت أصواتهم واحتدت مناقشاتهم كان الفرقاء أول والفرقاء ينتظرون حضور المشير وهم جلوس فى بدروم المبنى الذى كان مجهزا ليكون مخبأ للاحتماء بداخله من الغارات الجوية، وسرى نبأ بأن المشير عامر على وشك الوصول فسارع الفرقاء بالصعود على دفعات داخل المصعد إلى الطابق الأول واخترق موكبهم صفوف الضباط المحتشدة فى البهو الداخلى حتى وصلوا إلى السلم الرخامى خارج المبنى حيث اصطفوا بنظام فى صف واحد بأقدمية رتبهم وفي مقدمتهم الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان.

وكان العقيد محمود طنطاوى السكرتير العسكرى للمشير عامر قد حضر فى صباح اليوم نفسه - ١١ يونيو - إلى بيت المشير بالجيزة لمرافقته إلى القيادة العامة تنفيذا لتعليماته فى اليوم السابق، وفوجئ طنطاوى بالمشير عامر مرتديا ملابسه المدنية وطلب منه التوجه إلى القيادة العامة وإخطار الفريق أول محمد فوزى بعدوله عن فكرة الحضور إلى القيادة العامة وأن يقوم بالاعتذار للضباط الحاضرين نيابة عنه.

وعندما وصل العقيد طنطاوى إلى مبنى القيادة ووجد الفريق أول محمد فوزى واقفا على السلم الرخامى وقد اصطف بجانبه الفرقاء انتظارا

لحضور المشير اقترب طنطاوى من محمد فوزى وبعد أن أدى له التحية همس فى أذنه برسالة المشير وهى الاعتذار للضباط عن عدم حضوره، وعاد الفريق أول محمد فوزى إلى البهو الداخلى للقيادة حيث أعلن بصوت مرتفع أن المشير عامر قد اعتذر عن الحضور وطلب من الحاضرين الانصراف إلى وحداتهم لحين تحديد موعد جديد للقائهم مع المشير.

وارتفعت فى الحال همهمة حادة وأصوات احتجاج وتوالى ترديد العبارات القاسية لرئيس الأركان بعد أن سرى الاعتقاد بينهم أن المشير قد منع من الحضور، وأن الفريق أول محمد فوزى يهيئ الجو لإزاحة المشير كى يخلفه فى منصبه.

واشترك بعض الفرقاء واللواءات فى كتابة عريضة أملوها على اللواء عثمان نصار موجهة باسم ضباط القوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية يطالبونه فيها بعدم قبول استقالة المشير عامر وضرورة عودته إلى منصبه كى يتعاونا معا كما كان الحال بينهما من قبل.

الرئيس يعين الفريق محمد فوزى قائدا عاما

ذكر شمس بدران فى أقواله أمام محكمة الثورة التى حوكم أمامها فى فبراير ١٩٦٨ فى قضية التآمر على نظام الحكم أنه عندما بلغته الأنباء عن ذلك الهياج الذى جرى فى القيادة العامة إثر اعتذار المشير عامر عن الحضور اتصل فى الحال هاتفيا ببعض اللواءات الذين يعلم أن لهم تأثيرا على زملائهم وطلب منهم تهدئة الجو، إذ إن المشير لن يعود وأنه مصمم على استقالته وأن عليهم تلقى التعليمات من الفريق أول محمد فوزى باعتباره أقدم الموجودين رتبة.

واستطرد شمس بدران قائلا إنه توجه بعد ذلك إلى المشير الذى كان موجودا وقتئذ فى شقة ابنة عصام خليل بالزمالك واتصل المشير شخصيا ببعض القادة الموجودين هاتفيا وكان من بينهم اللواء على عبد الخبير، وطلب منهم إقناع الضباط بالانصراف وبدأ بالفعل ذلك التجمع الكبير فى التضاؤل بالتدريج.

وكانت مظاهرة عسكرية قد حضرت ووقفت فى الفناء الخارجى لمبنى القيادة أثناء الاجتماع الصاخب للضباط بالداخل، وكانت تتكون من ضباط وجنود سرية الخدمة والحراسة المرابطة فى معسكر الحلمية والمخصصة لحراسة منزل المشير وكانوا يستقلون عددا من اللوريات وعربات نقل الجند المدرعة من طراز وليد، وكان الجنود يرفعون أسلحتهم إلى أعلى وهم يهتفون (لا قائد إلا المشير) وكان على رأس المظاهرة النقيب أحمد أبو نار قائد السرية وقد مرت المظاهرة بالقرب من منزل عبد الناصر بمنشية البكرى واستمع إلى هتافاتها وانزعج عبد الناصر بالطبع، واتصل فى الحال برئيس المخابرات العامة صلاح نصر وبقائد الشرطة العسكرية العميد سعد زغلول عبد الكريم ثم بالفريق أول محمد فوزى للتحقيق ولاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المسئولين عن هذه المظاهرة.

وبينما كان الفريق أول محمد فوزى جالسا فى البدروم مع بعض زملائه من الفرقاء عقب مواجهته هياج الضباط وثورتهم فى وجهه أثناء تجمعهم فى البهو الداخلى للقيادة إثر اعتذار المشير عامر عن الحضور تلقى مكالمة من سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات على مسمع من بعض الفرقاء، وكشفت التغييرات التى طرأت على ملامحه أن سامى شرف يبلغه نبأ هاما خاصة عندما طلب هو من سامى إنهاء المكالمة كى يحدثه من غرفة أخرى.

وكان النبأ الهام الذى بلغه له سامى شرف هو أن الرئيس قد وقع قرارا بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، ولم يكن هذا النبأ مفاجأة له بل كان ينتظر صدوره بين لحظة وأخرى كما أخطره سامى الذى يمت إلى زوجته بصلة القرابة.

وقد سجل الفريق أول فوزى فى كتابه «حرب السنوات الثلاث» أن الرئيس عبد الناصر اتصل به هاتفيا صباح يوم ١١ يونيو مرتين، وكانت المرة الأولى حوالى الساعة الحادية عشرة وكان يسأله عن مظاهرة الضباط المتجمعين فى مبنى القيادة انتظارا لحضور المشير عامر كما وعدهم فى اليوم السابق ،ثم سأله عن المظاهرة العسكرية المتحركة فى سياراتها وعن مطالب أفرادها

وهتافاتهم (مظاهرة سرية الخدمة والحراسة الخاصة بالمشير)، وكانت المرة الثانية في الساعة الثانية بعد الظهر وقد أخطره وقتئذ بأنه قد عينه قائدا عاما للقوات المسلحة وسأله عن مدى تحمله لهذه المسئولية فأجابه باستعداده لتحملها، وأخبره الرئيس بأن قرار تعيينه هو أول قرار يصدره بعد عدوله عن التنحى وأنه سيذاع من دار الإذاعة فى نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف مساء.

وقد حاول وفد من اللواءات المعروفين بولائهم للمشير عامر والذين تزعموا مظاهرة الضباط فى مبنى القيادة ووقعوا على العريضة التى طالبوا فيها بعودة المشير إلى منصبه أن يلتقوا بالرئيس عبد الناصر، وذهبوا بالفعل إلى منزله حيث سلموا العريضة التى وقعوها ولكن الرئيس اعتذر عن مقابلتهم بحجة أنه مرهق وطلب تأجيل لقائه معهم إلى المساء، وسرعان ما أصبح ذلك الأمر مستحيلا فقد صدرت نشرة عسكرية عاجلة أذاعتها دار الإذاعة فى الساعة الخامسة مساء فى اليوم نفسه كانت تشمل قبول استقالة سبعة فرقاء هم: الفرقاء أول سليمان عزت ومحمد صدقى محمود وأحمد حليم إمام وهلال عبد الله هلال وجمال عفيفى وعبد المحسن مرتجى والفريق أنور القاضى، كما أحيل ستة لواءات إلى التقاعد وهم عبد الرحمن فهمى وعبد الحليم عبد العال وعثمان نصار وحمزة البسيونى وفؤاد علوى واللواء طيار إسماعيل لبيب، بالإضافة إلى العقيد جلال هريدى الذى كان قائدا لقوة الصاعقة التى أرسلت إلى الأردن يوم ٢ يونيو للقيام بعمليات تسلل داخل إسرائيل وكان لايزال موجودا فى عمان مع قوته.

وكان السر فى غضب الرئيس من القادة والضباط الذين وقعوا على العريضة - كما صرح فيما بعد - مما جعله يحيلهم جميعا إلى التقاعد فى النشرتين العسكريتين اللتين صدرتا يومى ١١ و ١٤ يونيو يرجع إلى شعوره بأنهم يريدون أن يحولوه إلى (توفيق) آخر، وكان يقصد بذلك عريضة الضباط التى ضمنوها مطالب الجيش والتى قدموها إلى الخديو توفيق أثناء الثورة العرابية.

المشير عامر في أسطال

أوضح صلاح نصر في مذكراته وقع تعيين محمد فوزي قائدا عاما على المشير عامر، فذكر أنه في اليوم الحادي عشر من يونيو اتصل الرئيس بصلاح نصر هاتفيا حوالي الظهر وسأله عن مكان المشير عامر فأخبره أنه موجود بشقة ابنة عصام خليل بالزمالك، ثم سأل صلاح عن رأيه فيمن يعينه قائدا عاما فسأله صلاح: «هل تريد قائدا عسكريا محترفا أم قائدا سياسيا؟» فأجاب عبد الناصر بأنه يريد قائدا محترفا لايشترك في العمل السياسي، فرشح له صلاح نصر الفريق أول عبد المحسن مرتجى فرد عبد الناصر قائلا: «مرتجى خارج من هزيمة ومن معركة خاسرة مارأيك في محمد فوزي؟» فقال صلاح: «كلنا خارجون من معركة خاسرة وأنا في رأيي أن مرتجى أكفأ عسكريا من محمد فوزي وأفضل منه في قيادة القوات» ولم يعلق عبد الناصر على هذه العبارة ولكنه طلب من صلاح نصر أن يذهب إلى المشير وأن يحضره إليه.

وذكر صلاح نصر أن المشير عامر فوجئ بحضوره إلى شقه – الزمالك وكان يجلس معه شقيقه حسن عامر وشمس بدران وعصام خليل ودق جرس الهاتف وكان المشير عامر مطلوبا للحديث مع الرئيس، وبعد حديث قصير قال المشير: «على خيرة الله» وعاد المشير وقال للحاضرين: «تم تعيين محمد فوزي قائدا عاما وسيذاع النبأ في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف» وعلق المشير قائلا: «اختيار غير موفق» وهرع شمس بدران ليأخذ المشير بالأحضان ويقدم له التهاني لخلاصه من المسئولية الثقيلة التي كانت على عاتقه.

وبدت على المشير سعادة ظاهرية ولكن كان من الواضح أنه يحس بمرارة داخلية، وعبر عن ذلك بقوله إن لعبة التنحي قد ظهرت الآن ملامحها بوضوح.

ونتيجة لهذه التطورات صمم المشير على مغادرة القاهرة في نفس اليوم (١١ يونيو) والذهاب إلى قريته (**أسطال**) في محافظة المنيا، فاتصل هاتفيا

بأخيه مصطفى عامر فى أسطال ليخطره أنه فى الطريق إليه، ثم انطلقت به السيارة إلى بلدته وبرفقته شقيقه حسن عامر وشمس بدران، وقد ذكر عباس رضوان في إحدى المقالات التى نشرت بجريدة الوفد أنه بحث عن عبد الحكيم عامر ولحق به فى الزمالك وكان يتأهب للسفر إلى المنيا وركب معه من الزمالك وحتى الحوامدية، وكان حديثه إليه منصبا على ضرورة أن يعود ويجلس مع عبد الناصر لإنهاء الخلاف وأنه لابد من التفاهم بينهما ولاينبغى أن تحدث قطيعة بينهما ،ونزل عباس رضوان فى الحوامدية وركب سيارته التى كانت تتبع سيارة المشير وعاد إلى القاهرة.

وخلال إقامة المشير عامر في أسطال حضر لزيارته عدد من الشخصيات الهامة من أصدقاء الطرفين وكان هدف الجميع محاولة تصفية الجو بينه وبين الرئيس عبد الناصر، وكان أول من حضر إليه موفدا من الرئيس هو محمد حسنين هيكل الذى جاء ينقل إليه العرض الذى اقترحه الرئيس وهو أن يعين نائبا أول لرئيس الجمهورية على أن يبتعد تماما عن القوات المسلحة، ولكن المشير عامر قابل هذا العرض بالرفض ونظرا لعدم نجاح هيكل فى مهمته لذا عاد على الفور إلى القاهرة.

وخلال هذه الفترة أيضا حضر إلى مكتب صلاح نصر كل من حسين عبد الناصر شقيق الرئيس وهو زوج آمال ابنة المشير عامر ومحمد أيوب مدير مكتب المشير السابق لشئون الطيران وطلبا من صلاح نصر التدخل لإنهاء الخلاف بين الرئيس والمشير، ووفقا لما ورد فى مذكرات صلاح نصر توجه الثلاثة لمقابلة عبد الناصر واقترح حسين عبد الناصر على أخيه أن يوفد صلاح نصر إلى المشير فى أسطال لإحضاره لمنزل الرئيس وللعمل على فض الخلافات بينهما.

ووافق الرئيس على اقتراح أخيه ثم جلس الرئيس مع صلاح نصر على انفراد وقال له: «عليك أن تذكره بالشروط التى سبق أن بلغته بها كم ٠ مـ د» ولما حاول صلاح أن يقنع عبد الناصر أن من الأفضل أن يحضر له عبد الحكيم وبعد أن يتصافيا يمكن للرئيس أن يخبره بما يريد أصر عبد الناصر على موقفه

وقال: «لامناقشه فى هذين الشرطين.. إما أن يقبل منصب نائب رئيس الجمهورية ويبتعد تماما عن القوات المسلحة، أو أن يبقى فى قريته أسطال بعيدا عن القاهرة» وسافر صلاح نصر على متن طائرة حربية خاصة من مطار ألماظة إلى مطار المنيا فى زيارة سرية واتجه فى إحدى سيارات المطار برفقة محمد أيوب إلى منزل محافظ المنيا الذى رافقهما إلى أسطال، وكان المشير يجلس مع شمس بدران وبعض أشقائه وأقاربه وأمضى صلاح مع المشير أكثر من ساعتين على انفراد وهو يحاول إقناعه بأن يصحبه فى الطائرة التى تنتظر فى مطار المنيا.

وبرغم المحاولات التى بذلها صلاح لإقناع المشير وبرغم أن نصائح أخوة وأقارب المشير وأصدقائه فى أسطال كانت كلها فى صف قبول العرض والانحناء للعاصفة حتى تمر فإن المشير رفض عرض الرئيس وعلل ذلك بأن عودته لمنصب نائب رئيس الجمهورية وهو منصب لا توجد له أى اختصاصات محددة معناه رجوعه بدون قوة، مما سوف يعرضه للهوان على يد عبد الناصر كنوع من الثأر لنفسه، وذكر صلاح نصر أن المشير كان مصرا على عدم تولى أى منصب إلا إذا ارتبط ذلك بعودته إلى قيادة القوات المسلحة، كما اشترط أيضا رجوع كل الضباط الذين أحيلوا على التقاعد إلى الخدمة لأنه لم يكن لهم ذنب سوى صلتهم الشخصية به، وأن عودته لتولى أى منصب دون عودتهم إلى الخدمة معناه موافقته على إحالتهم على التقاعد، وهكذا عاد صلاح نصر إلى القاهرة بعد فشل مهمته، وعلى الرغم من أن شمس بدران كان يعتقد أن إقامة المشير فى أسطال سوف تطول مما دعاه إلى الحضور إلى القاهرة كى يعود بأسرته إلى أسطال لتبقى معه هناك فإن أقامة المشير فى أسطال لم تستمر أكثر من أسبوع واحد عاد بعده إلى القاهرة.

حوادث الاغتيالات عبر التاريخ

كم شهد التاريخ المئات من حوادث الاغتيالات الغامضة لرؤساء وحكام وقادة وزعماء فى مختلف الدول والبلدان وعلى مر الحقب والعصور وقد تختفى خبايا بعضها لمدد تطول أو تقصر فتضيع المعالم وتطمس الأدلة

وتختفي الحقائق، ولكن مهما تكون مهارة القتلة والسفاحين الكبار الذين يدبرون أمثال هذه الجرائم السياسية لتصفية أعدائهم وللتخلص من منافسيهم الأقوياء عن طريق الخيانة والغدر، والذين يتركون مهمة التنفيذ للأتباع الصغار بعد استمالتهم بالمال أو استقطابهم بالمناصب والنفوذ فإن عين العدالة لاتنام وتقف لهم ولتاريخهم بالمرصاد ولو بعد قرون عديدة لتكشف ما ارتكبوه وخططوا له من جرائم وآثام فتدمغ تاريخهم بالعار وتضع أسماءهم فى قائمة السفاحين والأشرار.

وقضية مصرع المشير عبد الحكيم عامر شريك الرئيس عبد الناصر فى ثورة ٢٣ يوليو وصديق عمره الوحيد والذى لاقى حتفه منذ حوالى ٤٠ عاما بعد أسابيع قلائل من كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ والذى أعلنت السلطات المسئولة أنه انتحر والذى قاله الناس بل انتحروه.. ألم يحن الأوان بعد لكشف أسرارها وهتك ما خفى من خباياها وأوزارها؟

ومهما كان رأى الناس فى المشير عبد الحكيم عامر وسواء كانوا في صفه أوضده فإن الحكم عليه وعلى أعماله ينبغى أن يترك للتاريخ، أما الشىء الذى ينبغى ألايترك فهو التغاضى عن قضية تشغل أذهان الناس مثل قضية مصرع المشير عامر دون بحث وتحقيق وتمحيص وتدقيق خاصة وأن احتمالات قتله أصبحت بعد هذه السنوت الطوال أقوى مئات المرات من قصة انتحاره الركيكة التى لم يصدقها أحد.

وقد سبق للمهندس حسن عامر شقيق المشير أن طلب رسميا إعادة التحقيق فى مصرع المشير عامر عندما استدعى أمام المحامى العام المستشار المحمدى الخولى فى صيف عام ١٩٧٥ بناء على بلاغ الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامى تعقيبا على ما نشره السيد صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق فى جريدة الجمهورية في عددها الصادر في ٤ مايو ١٩٧٥ والذى نفى فيه أنه سلّم المشير سما لينتحر به وقد طلب حسن عامر من المحامى العام طلبين محددين:

(١) إعادة التحقيق وسؤال الشهود نظرالأن الظروف التى أجرى فيها التحقيق كانت ظروف قمع وإرهاب أخافت الشهود عن الإدلاء بالحقيقة.

(٢) عرض تقرير الطبيب الشرعي والتقارير الطبية والمعملية على هيئة طبية دولية لدراسته وإبداء الرأى فيما ورد فيه.

هذا وقد أحال المستشار المحمدى الخولى المحامى العام تقرير الطبيب الشرعي والتقارير المعملية إلى الدكتور على محمد دياب خبير السموم بالمجلس القومى للبحوث.

وفوجئ حسن عامر بنقل المحامى العام وأنه قد عين مكانه المستشار هاشم قراعة، ولما توجه حسن عامر إلى النيابة العامة لمقابلته والاستفسار عما تم فيما سبق أن طلبه من إعادة فتح التحقيق اعتذر بانشغاله بقضايا التعذيب، ولما سأله إذا كان مطلوبا مذكرة أخرى منه فى هذا الشأن لإعادة فتح باب التحقيق أجاب بأن ماسبق أن طلبه فى أقواله كاف تماما ولايحتاج إلى مذكرة جديدة، ترى هل يكون التقرير الشامل الذى قدمه العالم الكبير وخبير السموم الدكتور على محمد دياب وكشف فيه الستار عن جريمة اغتيال المشير عامر بالأدلة العلمية الدامغة كان هو السبب فى أن باب التحقيق لم يفتح بعد طوال هذه السنوات وفى أن هذا التقرير ذاته لايعلم أحد مصيره؟

تمثيلية انتحار المشير عامر فى منزل عبد الناصر

إن فكرة تصفية المشير عامر والتخلص منه كانت بلاشك فكرة مبيتة عند بعض الأفراد من حاشية الرئيس عبد الناصر، فقد أصبح المشير عامر بعد هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ أخطر الناس على الرئيس لإصراره بعد تنحيه على العودة إلى منصبه السابق وتولى قيادة القوات المسلحة مرة أخرى، ولما أدرك المشير رفض عبد الناصر القاطع لفكرة عودته إلى قيادة القوات المسلحة رسم مع كبار أعوانه المقيمين معه فى بيته الذى تحول إلى ثكنة عسكرية حصينة خطة الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة بالقوة، وكان يعتمد فى ذلك على قوات الصاعقة فى أنشاص وكان من المقرر أن يتوجه إليها يوم ٢٧ أغسطس كى تؤمن وصوله إلى القيادة الشرقية فى القصاصين ويعلن من هناك

تنصيبه قائدا عاما للقوات المسلحة، ويعلن بعد ذلك مطالبه لرئيس الجمهورية فإذا لم يستجب له الرئيس تحركت وحدات من القوات المسلحة إلى القاهرة لعرض هذه المطالب بالقوة.

ولكن الرئيس عبد الناصر أمكن له إحراز قصب السبق فى هذا الصراع فقد سارع بدعوة المشير إلى منزله وتمكن من الغداء به يوم ٢٥ أغسطس قبل أن يتعشى به المشير بعد يومين فقط أى يوم ٢٧ أغسطس، وقد أسفرت تلك العملية عن تحديد إقامة المشير فى بيته بعد أن تم إخلاؤه من كل من كان بداخله من الضباط والجنود والأسلحة والميليشيا المدنية التى قدمت من أسطال.

وعلى الرغم من ذلك النجاح الذى حققه الرئيس فقد ظل خطر المشير قائما لاينتظر سوى الفرصة المواتية التى قد تسنح له فى المستقبل، إذ كان جانب كبير من القوات المسلحة ما تزال متعاطفة معه وحتى الذين كانوا يظهرون الحياد لم يكونوا يترددون فى الانحياز إلى جانبه عند أول بادرة تدل على نجاح جهوده فى سبيل الاستيلاء على السلطة.

ولهذه الأسباب وجد بعض الأفراد من حاشية الرئيس عبد الناصر أن واجب الولاء لرئيسهم من جهة وحرصا على تأمين أنفسهم مما كان سيحيق بأشخاصهم من أضرار بالغة فيما لو وقعوا تحت طائلة المشير إذا ما عاد إلى السلطة من جهة أخرى، لذلك لم يكن هناك بد من وجهة نظرهم من تصفية هذا العنصر المشاغب الذى أيقنوا أنهم لن يشعروا بالأمان والهدوء والاستقرار إلا بالقضاء عليه وزوال خطره.

وعلى الرغم من أن النية الإجرامية للتخلص من المشير كانت مختمرة تماما فى نفوس هذه المجموعة من حاشية الرئيس إلا أن الوسيلة التى سوف يستخدمونها لاغتياله كانت تسبب لهم الحيرة، فقد كانوا يخشون أن تنكشف العملية فتصبح فضيحة دولية شائنة.

وكان الأمر المؤسف أن المشير عامر نفسه هو الذى خلصهم مما بات يقلق بالهم، فقد أوحى لهم بتصرفاته بفكرة قتله بالسم وإعداد الحادثة لتظهر للملأ على أنها عملية انتحار، لقد كانت تصرفات المشير عامر وأقواله سواء بالتصريح أو التلميح توحى لمن يسمعه بأن فكرة الانتحار كانت تراوده وخاصة عندما كان يتعرض لموقف يهدد فيه بتقييد حريته دون أن يعلم هؤلاء بأن ما يتظاهر به من تصرفات وما ينطق به من كلمات إنما هى مجرد أقوال يرسلها للتنفيس عن نفسه المكبوته وما يعانيه من ضغط ثقيل على أعصابه بعد أن حددت إقامته وقيدت حريته ووجد نفسه فى هذا الهوان الذى يكتنفه من كل جانب، وبعد أن رأى بعينيه كيف تحول مرؤوسوه وضباطه القدماء الذين كانوا يظهرون له الإخلاص والولاء ليصبحوا ألد الخصوم والأعداء للحفاظ على مناصبهم ونفوذهم، لقد وقعت التمثيلية الأولى لانتحار المشير بالسم مساء يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ عندما دعاه الرئيس لتناول العشاء فى بيته فذهب إليه والأمل يملأ صدره بقرب عودة التفاهم والصداقة القديمة فإذا به يفاجأ بأن العشاء قد تحول إلى ساحة للمحاكمة كان على رأسها الرئيس وكان شهودها ثلاثة من زملائه من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى، وانتهت المحاكمة الصاخبة بعد أكثر من خمس ساعات بقرار تحديد إقامة المشير فى بيته.

وعندما أدرك المشير اليأس من إمكانه التأثير على الرئيس كما كان الحال يجرى دائما فى الأزمات السابقة خاصة بعد أن ترك الرئيس الصالون وصعد إلى غرفة نومه بالطابق العلوى، هيأ له تفكيره المضطرب أن يقوم بإخراج تمثيلية انتحار عسى أن يستدر عن طريقها عطف صديق عمره عبد الناصر ويرق له قلبه وذلك بالتظاهر أنه قد تناول مادة سامة.

وقد سجل أحد شهود هذه الواقعة الذين نثق بصدقهم وهو السيد أمين هويدى وزير الحربية وقتئذ أحداث هذه الليلة التى سماها (الليلة العصيبة) فى كتابه القيمّ (مع عبد الناصر) فى الصفحتين ١٨٢و ١٨٣ فقال: «وهنا

خرج المشير (من الصالون) ذاهبا إلى دورة المياه وخرجت معه وكان الرجل ودودا معي يتحدث في ابتسامته الهادئة ولم يكن منفعلا بالرغم من أنه كان يدرك الموقف الحرج الذي أصبح فيه .

وفجأة خرج المشير من دورة المياه وفي يده كأس زجاجي به بعض المياه وقال بأعلى صوته وهو يرمى الكأس على طول ذراعه (اطلعوا بلغوا الرئيس أن عبد الحكيم خد سم لينتحر) ودخل في هدوء إلى حجرة الصالون ليجلس على الأريكة ذاتها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئا .

وقد انزعجت أشد الانزعاج حينما سمعت ذلك وصعدت إلى الدور العلوي حيث يوجد الرئيس قفزا فوق الدرج واستقبلني الرئيس من أعلى السلم وقلت له (المشير خد سم وانتحر) فقال لي الرئيس (عبد الحكيم أجبن من أن ينتحر لو كان عاوز ينتحر كان انتحر لما ودّانا في داهية)، حدث هرج ومرج أما (الثلاثة الكبار) فكانوا على حالهم لم يتحركوا أو ينفعلوا ودخل الدكتور الصاوي طبيب الرئاسة مسرعا ولما لم يستجب المشير للعلاج الذي كان يريده الدكتور الصاوي تقدم السيد حسين الشافعي ليعبط المشير حتى أعطاه الدكتور الحقن اللازمة وهدأ كل شيء من جديد .

وإذا قمنا بتحليل ما جرى في هذه الواقعة من أحداث لما داخلنا أي شك في أنها مجرد تمثيلية مكشوفة للأسباب الآتية :

(١) من أين أتى المشير بالسم فقدجاء إلى بيت صديقه عبد الناصر لحضور حفل عشاء وكان في قمة السعادة والتفاؤل أملا في عودة جو الصفاء بينه وبين الرئيس وكان متعشما أن يرافق عبد الناصر في سفره بعد يومين إلى مؤتمر القمة بالخرطوم .

(٢) إذا كان قد تناول السم حقيقة فهل يكون علاج الشخص الذي تسمم هو إعطاؤه حقنة وترك السم يمزق أحشاءه أم تجرى له عملية غسيل معدة في أقرب مستشفى، ولاشك أن الطبيب كان على يقين من أن الأمر لايخرج عن كونه تمثيلية غير محبوكة .

(٣) كان الرئيس عبد الناصر على يقين من أن كل ما يفعله المشير عامر من حوادث الانتحار ليست سوى تمثيليات لاستدرار العطف والدليل على ذلك عدم انزعاجه عندما هرع إليه أمين هويدى قافزا السلم إلى الطابق العلوى لإخطاره بانتحار المشير، فلم يحاول النزول إلى الطابق الأرضى لمعاينة الأمر بنفسه كما كان المنتظر، فضلا عن قوله أن المشير أجبن من أن ينتحر - باعتباره أكثر الناس معرفة بشخصيته بحكم صداقتهما الطويلة - ثم ما كان يحلو له بعد ذلك فى أن يحكى ما حدث فى مناسبات عديدة قائلا «تمثيلية عبد الحكيم خالت على أمين».

(٤) كان الثلاثة الكبار كما وصفهم أمين هويدى (زكريا والشافعى والسادات) يشاركون عبد الناصر رأية فى أن ما يجريه المشير هو مجرد تمثيليات بحكم عشرتهم الطويلة له وخبرتهم بطباعه وخصائصه، ولذا لم يتحركوا من مقاعدهم ولم ينفعلوا ولو كانوا يعتقدون أن زميلهم عبد الحكيم تناول السم حقيقة لينتحر لانفعلوا بالطبع ولقاموا مسرعين من مقاعدهم لإنقاذ حياته بدافع من النخوة والإخاء.

والأمر الذى يدعو إلى الدهشة أن قرار النائب العام تضمن هذه الواقعة باعتبارها محاولة انتحار حقيقية، فقد ورد فى هذا القرار : «استدعى المشير من منزله يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ إلى منزل رئيس الجمهورية حيث أفهم أن النية اتجهت إلى تحديد محل إقامته فحاول الانتحار بمادة سامة وأسعف بالعلاج وأعيد إلى منزله».

موكب الموت من بيت الجيزة إلى استراحة المريوطية

كانت التمثيلية التى قام المشير عامر بإخراجها مساء يوم ٢٥ أغسطس فى بيت الرئيس عبد الناصر بمثابة النجدة التى هبطت من السماء على بعض الأفراد فى حاشية الرئيس الذين كان الخوف قد تملكهم من احتمال عودة المشير إلى السلطة، فقد لفتت أنظارهم إلى أن أفضل وأسرع وسيلة مضمونة

لاغتيال المشير هي تجهيز مادة سامة شديدة الفتك كي يتناولها المشير في التوقيت الملائم دون إثارة شكوكه واستغلال أية فرصة قادمة يكرر فيها المشير إخراج المشهد التمثيلي السابق في بيت الرئيس ليحولوه ببراعتهم من تمثيلية ساذجة غير محبوكة إلى مأساة إغريقية مفجعة، وسرعان ما سنحت الفرصة التي كانوا يترقبونها ولم يكن قد مضى على التمثيلية الأولى سوى ٢٠ يوما فحسب كما سوف نرى.

لقد ورد في تقرير النيابة العامة ما ملخصه أنه في يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ أصدر رئيس الجمهورية أمرا بنقل المشير عامر من منزله إلى استراحة حكومية بالمريوطية في منطقة الهرم تمهيدا للتحقيق معه، ولتنفيذ ذلك الأمر قام الفريق أول محمد فوزي القائد العام ومعه الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة والعميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية وعدد من الضباط والجنود بالتوجه إلى منزل المشير بالجيزة الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ذلك اليوم وانضم إليهم قائد الحراسة على بيت المشير (العميد محمد سعيد الماحي) وقابل العميدان سعد عبد الكريم وسعيد الماحي المشير في غرفة الاستقبال وأخطراه بأمر رئيس الجمهورية فأبى تنفيذه، فدخل الفريق عبد المنعم رياض ليحاول بنفسه إقناع المشير بالإذعان للأمر ولكنه أصر على الرفض وغافل الحاضرين وتناول بقصد الانتحار مادة الأكونتين السامة ممزوجة بقطعة من الأفيون وورقة من السلوفان للتخفيف من آلام التسمم، وعندئذ شوهد يلوك في فمه مادة أدرك الفريق رياض والسيدة نجيبة كريمة المشير على الفور أنها مادة سامة وأنه تناولها بقصد الانتحار.

وصرخت السيدة نجيبة طالبة الإسراع بإسعافه ورأى الفريق رياض نقله من المنزل على وجه السرعة إلى المستشفى لهذا الغرض وهدد باستعمال القوة إن لم يذعن المشير للأمر، فخرج بين رجال الحرس وأفراد الأسرة وركب سيارة ومعه الفريق رياض وبعض الضباط ومن بينهم الرائد محمد عصمت مصطفى من الشرطة العسكرية وسار الجميع في طريقهم إلى مستشفى القوات المسلحة

بالمعادى، وكان المشير وهو فى السيارة لايزال يلوك تلك المادة وقبل بعد إلحاح شديد من الفريق رياض إخراجها ولفظ من فمه فى يد الرائد عصمت ثلاث ورقات بكل منها أثر لمادة الأفيون، ولما وصلوا إلى المستشفى سلمها الرائد عصمت للتحليل، ثم تجمع عدد من أطباء المستشفى وعلى رأسهم قائده اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى لإسعاف المشير وألحوا عليه في عمل غسيل معدة، لكنه أبى وتمكن الأطباء بعد لأى من أعطائه شرابا مقيئا وتقيأ بالفعل وتم التحفظ على هذا القيء لتحليله، وظل المشير فى المستشفى إلى أن أصر القائد العام على نقله إلى استراحة المريوطية وخرج من المستشفى معه وصحبهما رئيس الأركان وساروا فى طريقهم إلى الاستراحة، وعند وصولهم أثبت فى سجلها أن المشير قد وصل إليها فى الساعة الخامسة والنصف مساء وطلب المشير من الفريق أول فوزى إبلاغ رئيس الجمهورية اعتراضه على تقييد حريته على هذا النحو مبديا أنه يعتبر عدم الرد على اعتراضه فى ذات الليلة رفضا له آثاره الخطيرة ثم ترك المشير فى الاستراحة تحت رعاية النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين الذى ظل يتردد عليه طوال الليل ولاحظ أنه كان يشكو من سعال وقيء فأعطاه عقاقير مهدئة.

وفى منتصف الليل ناوله الطبيب قرصين منومين سقط أحدهما ولم يتمكن من ابتلاع الثانى بسبب استمرار حالة القيء ثم أعطاه الطبيب بعض عقاقير.

وفى الساعة العاشرة صباحا تسلم الرائد طبيب إبراهيم على البطاطا نوبته فى الرعاية الطبية ولاحظ توالى القيء مع حالة هبوط لم يتمكن بسببها من تناول حتى مجرد غذاء خفيف أو عصير فاضطر الطبيب إلى تغذيته عن طريق الحقن فى الوريد بمحلول الجلوكوز.

ولما كانت الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب غرفة المشير فوجده نائما وبعد السادسة بقليل شعر خادم الاستراحة بالمشير يدخل دورة المياه ويتقيأ فلحق به وبعد أن عاد إلى فراشه سمع الخادم صوت حشرجة فاستنجد بالدكتور البطاطا الذى أسرع إلى المشير.

وحاول عبثا إسعافه لكنه لفظ أنفاسه بعد قليل وأثبتت وفاته بسجل الاستراحة فى الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء.

وما أن أخطرت النيابة قبيل منتصف الليل بوفاة المشير حتى انتقلت وعاينت مكان الوفاة وفحصت الجثة فحصا ظاهريا بالاشتراك مع وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى ووكيل عام المصلحة، ووجد أسفل جدار البطن من الناحية اليسرى قطعة مستطيلة من ورق لاصق يخفى شريطا معدنيا يحتوى على ثلاث فجوات بكل منها مسحوق من مادة ثبت من التقرير الطبى الشرعى والتحليل أنها مادة الأكونتين السامة، وأن المشير توفى بسبب تناول هذه المادة ممزوجة بالأفيون منذ محاولة نقله من منزله فى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر.

وقد وردت أقوال الشهود في شبه إجماع على أن تصرفات المشير وأقواله كانت تنبئ عن أن فكرة الانتحار كانت تراوده فحاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس عندما طلب إلى مقابلة رئيس الجمهورية وظنّ أن النية قد اتجهت إلي اعتقاله وظلت هذه الفكرة مسيطرة عليه حتى إذا ما تيقن فى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر أن الأمر قد صدر باعتقاله منفردا فى غير منزله أقدم على تنفيذ ما استقر عليه عزمه بقصد الحيلولة دون اعتقاله وما يتصل بذلك من تحقيق فيما أسندإليه من تهم بالغة الخطورة.

التقرير الفنى للدكتور دياب خبير السموم

يقع تقرير الدكتور على محمد دياب خبير السموم الذى يناقش بالتفصيل كل أحداث قضية المشير عامر فى ١٧ ورقة فولسكاب وهو يتضمن مايلى:

١- بعض الحقائق العلمية الهامة عن المواد السامة التى لم يرد لأى منها ذكر فى التقرير الطبى الشرعى كأساس ومقدمة لكل ما يقطع به من رأى.

٢- مناقشة التقارير الطبية الثلاثة (تقارير مستشفى المعادى - تقرير

المعامل الطبية المركزية للقوات المسلحة - تقارير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي) .

٣- مناقشة ما جرى من أحداث في استراحة المريوطية بالأدلة العلمية والتي انتهت بوفاة المشير .

٤- مناقشة بالأدلة العلمية لتقرير مصلحة الطب الشرعي .

٥- الخلاصة والنتيجة .

ونظرا لعدم إمكان نقل تقرير الدكتور على محمد دياب للقراء لضيق المقام أو حتى تقديم ملخصا عنه حتى لا نخل بما يحويه من حقائق وأدلة علمية لذلك سوف نكتفي بعرض آخر فقراته وهي (الخلاصة والنتيجة) حرصا على فائدة القراء .

أولا- من الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ حتى الساعة الخامسة والنصف من مساء نفس اليوم :

من الحقائق العلمية السابق ذكرها ومن تقارير وأقوال الأطباء والممرضات والشهود بمستشفى المعادى ومن تقارير التحاليل الطبية لورقتي السلوفان اللتين لفظهما المشير ولعينة القيء التي جمعت بعد مضغه لهاتين الورقتين نقطع بأن المشير لم يتناول لا مادة الأفيون ولامادة الأكونتين للأسباب الآتية :

(١) ماذكر من أن المشير قد تناول جزءا من الأكونتين مختلطا ببعض الأفيون (للتخفيف من آلام التسمم) وهو في منزله وأثناء القبض عليه وينفى ذلك بل ويقطع بعدم صحته العوامل الثلاثة التالية :

الأول: يؤثر الأفيون وكذلك الأكونتين تأثيرا مهبطا في عملية التنفس وفي حالة بلع هاتين المادتين مع بعضهما يكون تأثيرهما المثبط لعملية التنفس أقوى بكثير من تأثير أي منهما بمفرده مما يسهل ملاحظته (وهو ما لم يلحظه أحد) .

الثاني: إن جرعة من اثنين مللي جرام من الأكونتين إذا بلعها أحد

(خاصة أنه من النوع المتبلور) كفيلة بإحداث الوفاة فى دقائق بعد تعاطيها، حيث إن الجرعة القاتلة لا تزيد كثيرا على المللى جرام الواحد (الوفاة وفقا للتقرير الرسمى حدثت بعد ٢٨ ساعة من التعاطى) .

الثالث: صعوبة أو تعذر مضغ مادة الأكونتين نظرا لما تسببه من حرقان ورعشة وارتجافات (لم يلاحظ أحد من مرافقى المشير هذه الأعراض سواء فى منزله أو فى الطريق إلى مستشفى المعادى أو فى الطريق إلى استراحة المريوطية مما ينفى تماما تناول المشير للأفيون أو الأكونتين .

(٢) الأفيون أو المورفين صعب الامتصاص من المعدة حيث يمكث بها حتى ثلاث ساعات وقد تبين أن القىء قد حدث بعد المضغ بفترة أقل من ذلك بكثير، لذا فلو كانت اللفافة التى قيل إن المشير كان يمضغها بها أفيون لكان الكشف عن المورفين فى عينة القىء عند تحليلها قد أدى إلى نتيجة إيجابية (أى وجود المورفين) ولكن ذلك لم يحدث .

(٣) لا يمكن اعتماد إيجابية ورقة السلوفان التى ظهر أن بها أفيون والتى سلمها الرائد عصمت للمحقق عند إدلائه بشهادته يوم ١٦ / ٩ أى بعد ثلاثة أيام من لفظ المشير لها وهو فى السيارة بدعوى أنه نسيها فى جيبه، فى حين أنه سلم الورقتين الأخريين إلى مستشفى المعادى لتحليلهما فور وصول المشير إلى المستشفى مما يؤكد بأن هذا الحرز مدسوس على القضية .

ثانيا- من الساعة الخامسة والنصف مساء يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ حتى العاشرة من صباح ١٤ / ٩ / ١٩٦٧، قال النقيب طبيب مصطفى بيومى المكلف بالإشراف الطبى فى هذه الفترة أن الشكوى الوحيده للمشير كانت كحة عنيفة يتبعها قىء وأنه طوال فترة نوبته كانت صحة المشير عادية جدا من حيث النبض وضغط الدم والتنفس وكان متنبها ويتكلم بطريقة عادية، وهذا يؤكد أنه حتى انتهاء نوبة هذا الطبيب كان المشير فى صحة جيدة باستثناء السعال الشديد وهو عادة ما يعقبه قىء.. ومن غير المقبول علميا أن

يكون لهذا القيء سبب آخر بدليل أن المشير عندما توقف في اليوم الثاني لاعتقاله (يوم ١٤ سبتمبر) عن التدخين تحسنت حالته وقل السعال والقيء.

ثالثا- من الساعة العاشرة من صباح يوم ١٤ / ٩ حتى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم: قال الرائد طبيب إبراهيم البطاطا أن صحة المشير كانت في تحسن وأنه في الساعة الخامسة عاد المشير فوجده نائما ونبضه عاديا (٩٠) وتنفسه عاديا وعندما عاده في الساعة السادسة وجده نائما والحالة هادئة والتنفس عاديا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدا مما يستبعد معه أن يكون المشير قد تناول أية مادة سامة قبل هذا الوقت، وقد قرر الطبيب أنه لم يكن يتوقع مطلقا حصول الوفاة بهذه الصورة إذ كانت الحالة طبيعية حتى السادسة مساء.

وهكذا يقودنا التسلسل المنطقي للأمور إلى أن نقول: إنه بعد هذا التوقيت شرب المشير سم الأكونتين في عصير الجوافة (المواد الفعالة في النبات المحتوى على الأكونتين هناك وجه شبه بين طعمها ونكهتها وطعم ونكهة عصير الجوافة)، ننتقل بعد ذلك إلى ما ذكر بالتقرير الرسمي من أن المشير كان يحتفظ بسم الأكونتين بوضعه تحت شريط لاصق أسفل جدار البطن من الجهة اليسرى وأنه عندما قرر الانتحار نزع الشريط اللاصق وأفرغ كمية من الأكونتين ثم بعد أن بلعها بما يصاحب بلعها من ألم وما تكون عليه نفسيته وقتئذ من انهيار أعاد وضع شريط الريتالين المحتوى على السم تحت الشريط اللاصق ورفع ملابسه وأعاد لصق الشريط مرة أخرى على أسفل البطن وبرغم مجافاة هذا التصور لأى منطق فإننا نعتمد في دحره على مايلي:

(١) من يتعاطى أقل جرعة ممكنه من الأكونتين (حتى لو كانت أقل من الجرعة القاتلة وهي واحد مللى جرام) فإن القوة العضلية له لاتلبث أن تنهار تماما مع ما يصاحب ذلك من رعشة وارتجافات تتملك الشفاة والأطراف وسائر أجزاء الجسم مما يتعذر معه إمكان القبض على شيء بالأصابع وهذا يدحض

الزعم بأن المشير بعد بلعه الأكونتين وطعمه الحارق الشديد ما يزال في فمه وحلقه وزوره وما يصاحب هذه اللحظة من فقدان لكل شعور وإحساس قد رفع (جاكتة البيجاما) وحرك ملابسه الداخليه ليعيد لصق الشريط على أسفل بطنه وهو تصور غير مقبول على الإطلاق ولايمكن لأى باحث لديه خبرة بهذا السم أن يقر مثل هذا الزعم أويضعه فى الحسبان.

(٢) ما ذكر من أن مسحوق الأكونتين وجد في فجوات شريط معدنى يستعمل أصلا فى تعبئة أقراص الريتالين وما قيل من أن فجوة منها كانت خالية تماما بينما كانت ثلاث فجوات مليئة بمادة الأكونتين وهذا يدعو إلى مناقشة هذا التقرير على ضوء الاحتمالين التاليين:

الاحتمال الأول: أن يكون المشير قد بلع كل محتويات الفجوة الخالية فى الشريط وابتلع معها كذلك جزء من الورقة المفضضة التى تغطى الفجوات وهذا معناه أن المشير قد ابتلع ٥٠ مللى جراما كاملة ومثل هذه الكمية من الأكونتين المبلور تكفى لقتل خمسة وعشرين رجلا فى بضع دقائق، ومثل هذه الكمية لواستعملت فى القتل أو الانتحار لأصبح الكشف عنها كيماويا وبيولوجيا في منتهى السهولة ولو بعد مضى أكثر من عشر ساعات على الوفاة ولذا فهذا الاحتمال مرفوض من الناحيتين العلمية والمنطقية.

الاحتمال الثانى- أن يكون المشير قد حاول ابتلاع جزء من الكمية التى تحتويها إحدى الفجوات وهذا يستدعى أن يعثر على الباقى فى هذه الفجوة بعد تغطيتها بالشريط اللاصق وهو ما لم يحدث، فقد وجدت الفجوات الثلاث فى الشريط محتوية على كميات متساوية من الأكونتين وزن كل منها ٥٠ مللى جراما - لاشك في أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أنه ورد في تقرير الطب الشرعى أنه لم يلاحظ أى واحد من الشهود أى أثر لذرات مادة بيضاء على شفتى المشير أو على أصابعه أو تحت أظافر يديه مما ينفى تماما أن المشير هو الذى تناول الجرعة القاتلة من سم الأكونتين بعد الساعة السادسة مساء يوم

١٤ سبتمبر ١٩٦٧، ويثبت أنها دست له فى عصير الجوافة فى ذلك التوقيت بواسطة أحد الأفراد الموجودين باستراحة المريوطية (المقصود بالمادة البيضاء سم الأكونتين).

وقد اختتم العالم المصرى الكبير الدكتور على محمد دياب خبير السموم تقريره بفقرة لها وقع الزلزال كان نصها كما يلى:

«مما سبق لايستطيع الباحث المنصف المدقق إلا أن يقرر أن وفاة السيد المشير لم تكن انتحارا وإنما كانت قتلا بإعطائه سم الأكونتين بطريقة أو بأخرى بعد الساعة السادسة مساء يوم ١٤/ ٩/ ١٩٦٧ وإننى أقرر مطمئنا أن هذه الوفاة جنائية مكتملة لشروط الجناية من التعمد إلى سبق الإصرار والترصد والله أعلم وهو ولى التوفيق».

قضية مصرع المشير فى ميزان الحق والعدل

لقد انتهى القرار الذى أصدره النائب العام الأسبق محمد عبد السلام فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٧ فى التحقيق فى حادث وفاة المشير عبد الحكيم عامر بالفقرة التالية: «وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى وهو ما لاجريمة فيه قانونا.. ولذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا» وهذا القرار الذى صدر منذ أقل من ٤٠ عاما قاطع الدلالة على أن سبب وفاة المشير عامر فى الساعة ٦,٣٥ مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧، يرجع إلى تناوله مادة سامة (الأكونتين) بقصد الانتحار أثناء وجوده فى منزله وبين أهله فى اليوم السابق (الأربعاء ١٣ سبتمبر) فإذا قمنا بوضع هذه الفقرة من القرار تحت مجهر البحث والتحليل لوجدنا أنه من المستحيل أن تكون الوفاة قد حدثت بهذه الطريقة للأسباب الآتية:

أولاً- من الناحية العلمية:

(١) من خواص الأكونتين في الصورة المتبلورة منه (وهو الذى عثرت عليه هيئة التحقيق) أن الجرعة القاتلة منه لاتتعدى من واحد إلى اثنين مللى جرام وحتى لوصغرت الكمية عن ذلك (وهو أمر متعذر) فإن الوفاة قد تحدث سريعا في ظرف بضع دقائق وقد تزيد لفترة تتراوح ما بين نصف ساعة إلى ست ساعات وتحدث الوفاة بسبب توقف عملية التنفس أو توقف القلب.

وقد كان المشير عامر في أيدى القائمين على حراسته منذ الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر، فلو كان قد تناول المادة السامة (الأكونتين) فى هذا التوقيت كما جاء في قرار النيابة فإن الوفاة لن تتأخر بأى حال من الأحوال عن الحد الأقصى وهو الساعة الثامنة والنصف من مساء نفس اليوم مع وجوب ظهور أعراض التسمم عليه بوضوح - ولايمكن أن يستمر على قيد الحياة كما جرى حتى الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة من مساء الخميس ١٤ سبتمبر (أى ما يزيد عن عشر ساعات على الحد الأقصى المفترض) مما يثبت أن المشير لم يكن قد تناول هذا السم قبل حضورهم إليه لنقله إلى استراحة المريوطية.

(٢) هناك أعراض واضحة تظهر على الشخص الذى يتناول مادة الأكونتين بمجرد بلع أية كمية حتى لوكانت صغيرة من هذه المادة وهى صعوبة التنفس وظهور ارتجافات وارتعاشات في الأطراف وشعور بالدوخة وكذا الضعف الشديد لعضلات الأطراف حيث يصبح الشخص غير قادر على القيام من مكانه أو المشى فضلا عن بطء النبض وعدم انتظامه واتساع حدقة العين والشعور بضيق الصدر.

وهذه الأعراض التى يمكن تمييزها واكتشافها بسهولة لم يقل أحد سواء من الأطباء أومن المرافقين للمشير أنه شاهدها أو شعربها منذ خروج المشير من بيته بالجيزة ثم توجهه إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى، وأخيرا عند

انتقاله إلى استراحة المريوطية، وهذا ينفى تماما أن المشير قد تناول ذلك السم خلال تلك الفترة أى ما بين الساعة الثانية والنصف يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر حتى الساعة السادسة يوم الخميس ١٤ سبتمبر (سبعة وعشرين ساعة ونصف الساعة) .

ثانياً- من الناحية الواقعية :

(١) أكد جميع أطباء مستشفى القوات المسلحة بالمعادى أن المشير عامر خلال الساعتين اللتين قضاهما فى المستشفى (من الثالثه حتى الخامسة مساء يوم ١٣ سبتمبر) كان فى حالة عادية تماما وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين ولم تحدث عليه أية أزمات صحية برغم عدم إجراء غسيل معدة له ولم يلاحظ عليه أى أعراض تسمم وخرج وهو يبتسم وهو يسير على قدميه بخطوات ثابتة .

(٢) كان الفريق أول محمد فوزى على اقتناع تام بأن المشير عامر لم يتناول أية مادة سامة ومما يدل على ذلك أنه قال لمدير مستشفى المعادى اللواء طبيب عبد الحميد مرتجى بانها ليست المرة الأولى للمشير وأن الأمر فى اعتقاده لايخرج عن كونه مسرحية كما أشار على العميد طبيب محمود عبد الرازق أن يتمهل عندما رأى اندفاعه للمشاركة فى إسعاف المشير وقال له إن هذه الأمور تكررت ثلاث مرات وأنه غير مقتنع بجدية محاولة المشير للانتحار، كما إن إصرار الفريق أول فوزى على مغادرة المشير المستشفى قبل الساعة الخامسة مساء يدل على أنه كان مطمئنا تماما على حالته الصحية، إذ لايمكن أن يطلب خروجه من المستشفى وهو فى حالة تسمم وأن يتحمل هذه المسئولية .

(٣) أكد الطبيبان اللذان تم تكليفهما بالإشراف الطبى على المشير فى استراحة المريوطية وهما النقيب طبيب مصطفى بيومى والرائد طبيب إبراهيم البطاطا أن حالة المشير الصحية كانت جيدة وأنها تحسنت فى اليوم الثانى (الخميس) وأن نبضه وضغط دمه وتنفسه كانت كلها طبيعية حتى الساعة السادسة مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ .

والخلاصة: أنه من الناحية العلمية التى شرحناها بالتفصيل ومن الناحية الواقعية من جهة الحالة العامة للمشير فى تلك الفترة ووفقا لأقوال الشهود من الأطباء فى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى وفى استراحة المريوطية كان المشير عامر منذ خروجه من منزله فى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٣ سبتمبر حتى الساعة السادسة مساء يوم ١٤ سبتمبر فى حالة صحية جيدة ولم تظهر عليه أى أعراض تسمم، ولذا فإن ماورد فى التقرير الرسمى من أنه تناول فى منزله يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧، مادة الأكونتين السامة التى قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى هو استنتاج يخالف العلم والمنطق.

وهكذا بعد أن أوضحنا أن المشير لم يتناول مادة سامة يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧، وكان فى صحة جيدة باعتراف الأطباء خلال الفترة التى حددناها من قبل (من لحظة مغادرته بيته بالجيزة حتى الساعة السادسة مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧) ترى ما هى ظروف وفاته التى حدثت فجأة وبلا سابق إنذار، إن آخر فحص طبى تم إجراؤه للمشير كان فى الساعة السادسة مساء بواسطة الرائد طبيب إبراهيم البطاطا وكان المشير نائما وقد شهد الطبيب بأن الحالة كانت هادئة والتنفس عاديا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدا، ترى ماذا جرى خلال نصف الساعة الحاسمة مابين الساعة السادسة وخمس دقائق (بعد مغادرة الطبيب الغرفة) والساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقه؟

لاشك فى أن المشير قد ابتلع سم الأكونتين فى هذه الفترة ولكن لايمكن أن يكون قد ابتلعه بإرادته بقصد الانتحار لأنه أبعد ما يكون عن المنطق أن يصحو أحد من نوم عميق هادئ لمدة ساعتين ثم يهرع فجاة إلى سم زعاف ليبتلعه، وقد سبق أن ذكرنا أنه من المتعذر ابتلاع أو مضغ مادة الأكونتين وحدها نظرا لطعمها الحارق الشديد وما تسببه من آلام مبرحة فى الفم والزور وما تحدثه من حرقان ورعشة وارتجافات لذا فإن الأمر المنطقى أن المشير بعد استيقاظه من النوم وشعوره بالعطش فإن السفرجى الذى اعتاد تقديم عصير

الجوافة له منذ حضوره إلى الاستراحة وفقا لأقواله ويدعى منصور أحمد على وثبت أنه كان موظفا وقتئذ فى رئاسة الجمهورية قدم له هذه المرة كأس الموت وبداخله عصير الجوافة ممزوجا بسم الأكونتين، وهذا يدعونا إلى الشك فى شهادة هذا السفرجى الذى قال إن المشير ترك الغرفة بعد أن استيقظ من النوم وذهب إلى الحمام وطلب مياه (لأن المياه كانت مقطوعة عن الاستراحة)، إذ لم يشهد أحد سواه بهذه الشهادة، وحقيقة ما جرى وفقا للتسلسل المنطقى أن المشير بعد أن شرب كوب العصير سرى السم سريعا فى جسده (لأن كمية الأكونتين لم تكن تقل عن ملليمترين) وعندما بدأ يعانى من آلام السم الزعاف ودخل فى حشرجة الموت سارع السفرجى لينادى الطبيب الذى فوجئ وفقا لأقواله مفاجأة مذهلة بسبب هذا الانهيار غير المتوقع فى حالة المشير.

وهناك بعض ملاحظات مهمة أجد أن من الضرورى إبرازها وتسجيلها نظرا لما تحمله من معان خطيرة تتعلق مباشرة بقضية مصرع المشير:

(١) توفى المشير فى الساعة ٦,٣٥ مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ولكن النيابة لم تبلغ إلا فى الساعة ١٠,٤٥ مساء أى بعد الوفاة بأكثر من أربع ساعات ووصلت هيئة التحقيق إلى استراحة المريوطية فى الساعة ١٢,٥٠ بعد منتصف الليل أى بعد الوفاة بأكثر من ست ساعات، ألم يكن فى الإمكان خلال هذه الساعات الطويلة القيام بالعديد من الأعمال والتصرفات لإخفاء الحقائق وتغيير المعالم قبل وصول هيئة التحقيق؟

(٢) هل يعقل أن جهة التحقيق وكل أفرادها من أعلى مستوى بالطبع فى مهنتهم يغفلون عن التحفظ على علبة الجوافة التى شرب المشير من عصيرها والكوب الذى استخدمه فى الشرب ويجرون تحريزهما لإرسالهما إلى معامل التحليل بالطب الشرعى لفحص مابهما من بقايا ومخلفات؟

إن أى معاون نيابة حديث الخدمة لايمكن أن يفوته إجراء ذلك التصرف

وإذا فرض أن العلبة والكوب قد اختفيا كما كان متوقعا.. ألم يكن من الواجب إثبات ذلك في التحقيق؟

ولكن نلتمس لهم العذر بلاشك فقد كان الجو العام وقتئذ خانقا وكان الناس من خشية الخوف في رعب.

(٣) جاء في تحقيق النيابة أن المشير قد حصل على السم عن طريق صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق، وقد أرسل صلاح نصر رسالة إلى جريدة الجمهورية نشرت في ٤ مايو ١٩٧٥ أكد فيها أنه لم يسلم سما لينتحر به المشير وذكر أنه حدث تلاعب في سجلات السموم بالمخابرات بعد استقالته فقد نحي الرجل المسئول وجيء بآخر لايوثق به، وأن المادة السامة كانت كامله في مكتبه حتى تقديم استقالته في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٧.

وهذا الكلام يفتح الباب أمام تساؤل خطير وهو من الذى استطاع أن يحصل على سم الأكونتين من جهاز المخابرات العامة بعد أن ترك صلاح نصر الخدمة؟

(٤) جاء في الصفحة ١٠٩ من كتاب المستشار محمد عبد السلام النائب العام الأسبق (سنوات عصيبة) بأن السيد محمد فائق وزير الإرشاد وقتئذ أبدى لوزير العدل المستشار عصام حسونة عدم موافقته على نشر قرار النيابة في الصحف بصيغته، وأنه يطلب عمل بعض التعديلات فيه ولكن النائب العام رفض إجراء أى تعديل وقال إنه لايملك إلا تسليم القرار بأكمله أوعدم تسليمه أصلا، وعلى الرغم من إخطار النائب العام بأن الحكومة سوف تنشر القرار بصيغته كاملا إلا أن ذلك لم يحدث، ووفقا لما ورد في كتاب الأستاذ موسى صبرى (وثائق ١٥ مايو) تم حذف فقرات بأكملها من التقرير لايقل حجمها عن ٥٥ سطرا، فقد استدعى مندوبى الأخبار والأهرام والجمهورية إلى مكتب وزير الإرشاد وسلم الوزير كلا منهم قلما أسود وطلب إليهم أن يجروا بالقلم الأسود أمامه على هذه الفقرات بحيث يطمس أصلها

تماما، وقيل حينئذ أن الرئيس عبد الناصر أمر بأن يعرض التقرير أولا على الأستاذ محمد حسنين هيكل وهو الذى حدد الفقرات التى تطمس حتى لاتنشرها الصحف.

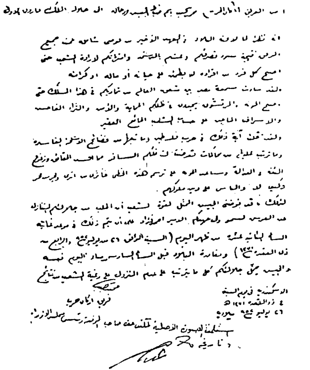
(٥) ثبت أن الرجلين اللذين عينا لخدمة المشير فى استراحة المريوطية وهما منصور أحمد على (السفرجى) وأحمد محمد مصطفى لطفى (الممرض) كانا وقتئذ موظفين فى رئاسة الجمهورية وكانت الفقرة التى ذكر فيها ذلك فى تقرير النيابة من ضمن الفقرات التى أمر وزير الإرشاد بطمسها بالقلم الأسود حتى لا تنشر بالصحف، ترى هل الاسمان حقيقيان وما هو مصيرهما؟

(٦) قامت السلطة ببعض الإجراءات التعسفية التى تدل على حالة القلق والاضطراب التى كانت تعانيها فى ذلك الوقت، ففى ليلة تحديد إقامة المشير (٢٥ أغسطس ١٩٦٧) قامت السلطة باعتقال إخوته وأبناء عمه وزوج أخته ولم يبلغ شقيقه الوحيد المطلق السراح المستشار عبد الجواد عامر بوفاة المشير إلا فى وقت متأخر، ولذا لم يصل إلى استراحة المريوطية إلا قرب الفجر كما لم تبلغ أسرة المشير بوفاته إلا صباح اليوم التالى.

وفضلا عن ذلك لم يسلم جثمان المشير لأسرته بل قامت السلطة بعمل جميع الترتيبات تحت إشرافها وتحت حراسة مشدده ولم يسمح لأحد بالاقتراب منه لرؤيته، وقامت الأجهزه البوليسية بتشييع جنازته فى أسطال وهى تحمل البنادق الآلية والرشاشات حتى وارته التراب وبقيت حراسة عسكرية على قبره لمدة ثلاثة أشهر، ونتيجة لجو الرعب لم يتمكن الأهالى من المشاركة فى العزاء أو تشييع الجنازة وكان سرادق العزاء خاليا من المعزين ولم يجلس فيه سوى محافظ الإقليم ورجال الأمن ورجال المخابرات والشرطة العسكرية ونفر قليل من الأقرباء ممن لم يشملهم الاعتقال.

ملحق الوثائق

١- أهم القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة:



من الفريق أ.ح/ محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول

إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير

ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج

فريق أركان حرب

الإسكندرية في يوم السبت
٤ ذو القعدة ١٣٧١ هـ
٢٦ يوليو ١٩٥٢ ميلادية

سُلمت الصورة الأصلية لحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

الإنذار الموجه من الفريق محمد نجيب إلى الملك السابق فاروق للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد (محمد نجيب تنازل عن رتبة الفريق بعد رحيل فاروق مراعاة لظروف مصر المالية)

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقيها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة

ونزولاً على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢).

الأمر الملكى رقم ٦٥ بتنازل فاروق عن العرش لولى عهده الأمير السابق أحمد فواد

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع دستور "الحزب الوطني الاتحادي"

١ـ الاســـــم

يسمى هذا الحزب " بالحزب الوطني الاتحادي

٢ـ المبادئ والاهداف

أ) انهاء الوضع الحاضر وجلاء الاستعمار الاجنبي وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحدد قواعد هذا الاتحاد بعد تقرير المصير .

ب) النهاض السودان بكامل حدوده الجغرافية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا مع بذل عناية خاصة بالجنوب والمناطق الريفية النائية ، وتنمية موارد البلاد لاسعاد اهلها وكفالة الحقوق الانسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب دون تمييز عنصري أو ديني أو طائفي .

٣ـ العضويــــة

العضوية مفتوحة لكل سوداني عاقل يدين بهذه المبادئ ولا يقل عمره عن الثامنة عشر وتتم عضويته بأن يتقدم بطلب للعضوية يزكيه اثنان من اعضاء الهيئة العامة بتقره اللجنة التنفيذية .

٤ـ تسجيل العضوية

كل من تقر اللجنة التنفيذية عضويتهم لا يتم اعتمادهم اعضاء في الحزب ما لم يدفع كل منهم مائة مليم رسم تسجيل وتدون اسماؤهم بعد ذلك في السجل الخاص بالعضوية .

٥ـ ادارة الحـــزب

تتكون ادارة الحزب من هيئة عامة عدد اعضائها مائة عضو ولجنة تنفيذية مكونة من عشرين عضوا تنتخبهم الهيئة العامة من بين اعضائها .

٦ـ تكوين الهيئة العامة

أ) تتكون الهيئة العامة الاولى من تسعين عضوا اختيروا من بين اعضاء الاحزاب والهيئات المنحلة والتي تكون منها هذا الحزب (الاشقاء بجناحيهما ومؤتمر الخريجين والسودان وحزب الاتحاديين والجبهة الوطنية وحزب وحدة وادي النيل وحزب الاحرار الاتحاديين) ويترك العشرة الباقون لتختارهم الهيئة بعد ثلاثة اشهر من تاريخ أول اجتماع لها من بين

وثيقة اتفاق الأحزاب الاتحادية التى كانت تدعو إلى الاتحاد مع مصر التى وقعت بالقاهرة وتضم توقيعات زعماء هذه الأحزاب على الوثيقة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

رسم بما هو آت :

(المادة الأولى)

يحظر على الملك السابق فاروق أن يتصرف في أمواله الثابتة والمنقولة الموجودة بالأراضي المصرية أو يتعامل فيها . وتوضع هذه الأموال تحت الحراسة .

(المادة الثانية)

يعين مجلس الوزراء حارسا أو أكثر تكون مهمته تسلم الأموال المذكورة بعد جردها لإدارتها واستغلالها وله على وجه خاص أن يبيع الأموال المعرضة للهلاك كليا كان أو جزئيا أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة . كما له التقاضي والصلح على أن يكون الصلح بموافقة وزير المالية والاقتصاد إذا زاد المبلغ المتصالح عليه عن ألف جنيه ، وإذا اقتضت الضرورة أن يتصرف الحارس في المال فلا يجوز ذلك إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .

ويودع الحارس صافي الإيراد في أحد البنوك .

(المادة الثالثة)

يعين مجلس الوزراء مكافأة الحارس .

وللحارس أن يعين المندوبين والمستخدمين اللازمين لمعاونته في أداء مهمته ويحدد أجورهم .

(المادة الرابعة)

يجب على الحارس أن يقدم حسابا عن إدارته خلال شهر يناير من كل عام إلى وزير المالية والاقتصاد للتصديق على نفقة الحراسة ثم عرضه على مجلس الوزراء لاعتماده .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للملك السابق فاروق أن يقبض شيئا من أمواله أو من إيراداتها إلا في حدود المبلغ الذي يعينه مجلس الوزراء .

(المادة السادسة)

يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالمملكة المصرية ، وعلى كل مصري ولو كان موجودا في الخارج يكون مدينا أو مستأجرا أو مستودعا أو حائزا للأموال سالفة الذكر أو مدينا للملك السابق فاروق أو وكيلا له أن يقدم بيانا عنها إلى الحارس مشفوعا بالأوراق والدفاتر في المواعيد والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

(المادة السابعة)

يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تتم أو تجرى مخالفة لأحكام هذا المرسوم .

قرار مجلس الوزراء برئاسة علي ماهر بوضع أملاك وأموال الملك السابق فاروق تحت الحراسة

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة 41 من الدستور؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والشئون الاجتماعية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسمنا بما هو آت:

الباب الأول

في تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الأراضي لتوزيعها على صغار الفلاحين

(المادة الأولى)

لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان. وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلاً ولا يجوز تسجيله.

(المادة الثانية)

استثناء من حكم المادة السابقة:

أ - يجوز للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان في الأراضي التي تستصلحها لبيعها، وذلك على الوجه المبين في القوانين واللوائح.

ب - ويجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها، ولا يسري على هذه الأراضي حكم المادة الأولى إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت التملك، هذا مع عدم الإخلال بجواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة.

ج - ويجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك مقداراً من الأراضي الزراعية يكون ضرورياً للاستغلال الصناعي ولو زاد على مائتي فدان.

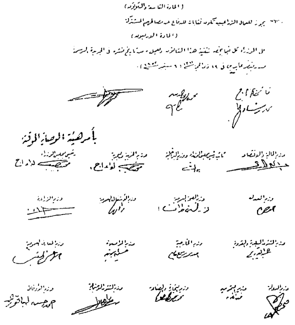
وكذلك يستثنى الوقف.

(المادة الثالثة)

تستولي الحكومة في خلال الخمس السنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتي الفدان التي يستبقيها المالك لنفسه، على أن يتم الاستيلاء في كل سنة على خمس مجموع الأراضي الواجب الاستيلاء عليها.

ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية. وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الأرض وثمارها حتى نهاية السنة الزراعية الجارية وقت الاستيلاء.

ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون:



(المادة التاسعة والثلاثون)

يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة

(المادة الأربعون)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بقصر عابدين في ١٩ ذي الحجة ١٣٧١ (٩ سبتمبر ١٩٥٢)

بأمر هيئة الوصاية المؤقتة

رئيس مجلس الوزراء — محمد نجيب لواء أ.ح

وزير الحربية والبحرية — محمد نجيب لواء أ.ح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

وزير المالية والاقتصاد

وزير العدل

وزير المعارف العمومية

وزير الأشغال العمومية

وزير الزراعة

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزير الخارجية

وزير الصحة

وزير المواصلات

وزير الدولة

وزير التموين

وزير التجارة والصناعة

وزير الشؤون الاجتماعية

وزير الأوقاف

مرسوم صادر من هيئة الوصاية المؤقتة على العرش يحوى قانون الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية (صورة الصفحتين الأولى والأخيرة فقط)

اعلان دستورى

من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش

بنى وطنى :

عندما قام الجيش بثورته فى ٢٣ يوليو الماضى ، كانت البلاد قد وصلت الى حال من الفساد والانحلال أدى اليه تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيابى غير سليم ، فبدلا من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان ، كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول ، ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يتربصون بحكم البلاد ويديرون أمورها ، من أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك ، وانما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو أسمى مقصدا ، وأبعد مدى ، وأبقى على مر الزمن ، من توفير أسباب الحياة الحرة الكريمة التى ترتكز على دعائم الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف ابناء الشعب الى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه . والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة فى البلاد ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد ، والتى كان يسندها ذلك الدستور المليء بالثغرات ، ولكى نؤدى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور ، دستورا آخر جديدا يمكن للأمة أن تصل الى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات .

وها أنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور ١٩٢٣ .

وانى ليسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت الى بنى وطنى أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، يقره الشعب ، ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل محققا لآمال الأمة فى حكم نيابى نظيف سليم . والى أن يتم اعداد هذا الدستور ، تتولى السلطات فى فترة الانتقال التى لابد منها متوخية مرضاة الله والوطن على أن ترعى صالح المواطنين جميعا دون تفرقة أو تمييز ، مراعية فى ذلك

الإعلان الدستورى الصادر من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش (اللواء محمد نجيب) بسقوط دستور عام ١٩٢٣ باسم الشعب

المبادئ الدستورية العامة .

بني وطني :

لقد عاهدنا الله ، والله على ما نقول شهيد ، على أن نبذل نفوسنا في سبيل إسعاد بلادنا وإعلاء شأنها بين العالمين ، فعليكم أن تنسوا أشخاصكم ، وأن تبذلوا بسخاء أنفسكم وأموالكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والسعادة والمجد ، متحدين متكاتفين ، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليوم ، فالوطن واحد ، والهدف واحد ، والله ولي التوفيق .

صدر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

لواء أ.ح

القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حركة الجيش

باسم ملك مصر والسودان

نحن الوصي المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر في ١٦ من ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش؛

وعلى الإعلان الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور؛

رسمنا بما هو آت:

(المادة الأولى)

تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء.

(المادة الثانية)

يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتمين إليها القيام بأي نشاط حزبي على أي صورة كانت.

كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط المذكور.

(المادة الثالثة)

يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها.

(المادة الرابعة)

على كل من يكون لديه مال للأحزاب المنحلة أن يقدم هذا المال للمندوب المنصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع من طلبه أو يبلغ إليه في الميعاد الذي يحدده.

ويجوز للمندوب اتخاذ الإجراءات اللازمة من المزايا لحفظ ورد ما يترتب على هذا الإجراء في التعويض للتصاريح الإدارية.

(المادة الخامسة)

كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألف من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(المادة السادسة)

يحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ويلغى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

(المادة السابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ولرئيس مجلس الوزراء إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

صدر بقصر عابدين في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (١٨ يناير سنة ١٩٥٣).

بأمر الوصي المؤقت

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	وزير الحربية والبحرية	رئيس مجلس الوزراء	نائب رئيس مجلس الوزراء
	لواء أ.ح	لواء أ.ح	لواء أ.ح

مرسوم صادر من الوصي المؤقت على العرش بحل الأحزاب القائمة وحظر تكوين أحزاب جديدة

حضرة الرئيس اللواء (أركان الحرب) محمد نجيب

أرجو أن تأذنوا لى بأنشاء سجل فاخر مطبوع ومحلى بالصـــور يصدر المجلد الاول منه بأذن الله خلال أسبوع التحرير الذى يبـــدأ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣ محتويا على مجموعة خطبكم وبياناتكم وأحاديثكـــم للشعب وللصحف المحلية والخارجية عن عام التحرير الاول منـــــذ بدء حركة التحرير المباركة حتى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٣ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

يوزباشـى
محمود فوزى الوكيــل

تحريرا فى أول مارس سنة ١٩٥٣

حضرة البكباشى (أ ح) جمال عبد الناصر

أرجو أن تأذنوا لى أن أضمن هذا السجل خطبكم وتصريحاتكـــم حتى يأتى شاملا معبرا عن روح حركة التحرير الكبرى ومبادئهـــــا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

يوزباشـى
محمود فوزى الوكيــل

الطلب المقدم من النقيب محمود فوزى الوكيل بسلاح الإشارة إلى كل من الرئيس اللواء محمد نجيب والبكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر للإذن له بإصدار السجل (هذه الثورة) العام الأول الذى صدر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣



سقوط طائرة حربية مصرية واستشهاد ٣ ضباط و٢٦ صف ضابط وجندى وإصابة ١١

قائد الثورة يعلن نظام الحكم فى فترة الانتقال

وقيام نظام دستورى ديمقراطى كامل الأركان بمجرد انتهاء الفترة

مجلس قيادة الثورة يتولى برياسة محمد نجيب أعمال السيادة

مؤتمر من ضباط القيادة والوزراء لوضع السياسة العامة للدولة

إعلان دستورى

من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

أولاً - مبادئ عامة

حرية الرأى مكفولة

حرية العقائد مطلقة

لا جريمة إلا بقانون

استقلال القضاء

ثانياً - السيادة العليا لمجلس القيادة

المادة ٨ - يتولى قائد الثورة أعمال السيادة العليا، وبصفة خاصة...

السلطة التشريعية

المادة ٩ - يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية

المادة ١٠ - يتولى مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه، أعمال السلطة التنفيذية

مؤتمر القيادة والوزارة

النظام الدستورى الكامل

أيها المواطنون

أ - صورة الإعلان الدستورى المؤقت كما وردت فى الصفحة الأولى من جريدة الأهرام فى ١١ فبراير ١٩٥٣ وقد نصت المادة ٨ من هذا الإعلان على أن:

"يتولى قائد الثورة أعمال السيادة العليا" أى يتولاها وحده دون باقى أعضاء المجلس - أما العنوان (ثانيا- السيادة العليا لمجلس القيادة) فهذا عنوان موضوع بواسطة جريدة الأهرام وليس فى صلب الإعلان الأصلى الذى ورد فيه (ثانيا- السيادة العليا) فقط دون أية إضافة.

الدستور المؤقت

١٠ فبراير ١٩٥٣

الثلاثاء ٢٥ جمادى الاولى ١٣٧٢

اعلان دستورى من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش



فى السادسة مساء اعلن النظام الدستورى الذى تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال وهذا نصه :

انه رغبة فى تثبيت قواعد الحكم اثناء فترة الانتقال وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ولكى تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لنا الانتاج المثمر والنهوض الى المستوى الذى نرجوه لها جميعا فانى اعلن باسم الشعب ان حكم البلاد فى فترة الانتقال سيكون وفقا للاحكام الاتية :

اولا ـ مبادىء عامة

المادة ١ ـ جميع السلطات مصدرها الامة

المادة ٢ ـ المصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات

المادة ٣ ـ الحرية الشخصية وحرية الراى مكفولتان فى حدود القانون والملكية وللمنازل حرمة وفق احكام القانون

المادة ٤ ـ حرية العقيدة مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على الا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب .

المادة ٥ ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور

المادة ٦ ـ لايجوز انشاء ضريبة الا بقانون ولايكلف احد باداء رسم الا بناء على قانون ولا يجوز اعفاء احد من ضريبة الا فى الاحوال المبينة فى القانون

المادة ٧ ـ القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتصدر احكامه وتنفذ وفق القانون باسم الامة

ثانيا ـ السيادة العليا

المادة ٨ ـ يتولى قائد الثورة اعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق اهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم

المادة ٩ ـ يتولى مجلس الوزراء سلطة التشريعية

المادة ١٠ ـ يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية

المادة ١١ ـ يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياسة العامة للدولة ومايتصل بها من موضوعات ويناقش مايرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته

ايها المواطنون ..

انى اذ اعلن لكم هذه المبادىء والاحكام لا يسعنى الا ان اعلن ايضا عن ايمانى المطلق بضرورة قيام نظام دستورى ديموقراطى كامل الاركان اثر فترة الانتقال وبضرورة توفير حياة حرة كريمة ومستقبل مشرف باسم لنا وعلينا جميعا ان نساهم فى بنائه .

والله ولى التوفيق .

لواء (ا.ح) القائد العام للقوات المسلحة
وقائد ثورة الجيش
محمد نجيب

— ١٢٣ —

ب) صورة الإعلان الدستورى المؤقت كما وردت فى الصفحة ١٢٣ من كتاب (هذه الثورة العام الأول) من إعداد النقيب محمود فوزى الوكيل والصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٣
وهذا يعنى أن أعمال السيادة العليا كما وردت فى المادة ٨ من الإعلان ظلت كما هى دون أى تعديل حتى موعد صدور الكتاب

(المادة السابعة)

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون. وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة.

ثانيا - نظام الحكم

(المادة الثامنة)

يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحق تعيين الوزراء وعزلهم.

(المادة التاسعة)

يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية.

(المادة العاشرة)

يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.

(المادة الحادية عشرة)

يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته.

أيها المواطنون

انني إذ أعلن لكم هذه المبادئ والأحكام لا يسعني إلا أن أعلن أيضا عن إيماني المطلق بضرورة قيام نظام دستوري ديموقراطي كامل الأركان أثر فترة الانتقال وبضرورة توفير حياة حرة كريمة ومستقبل مشرق باسم لنا جميعا، علينا جميعا أن نساهم في بنائه. والله ولي التوفيق.

صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

لواء ا.ح

القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

ج/ صورة الإعلان الدستورى المؤقت كما وردت فى الصفحة ١٢ من كتاب (الحقائق والوثائق عن ثورة مصر) الذى أصدرته إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة فى ٢٣يوليو ١٩٥٤ ويلاحظ أن المادة ٨ قد وردت فى هذه الصفحة كما يلى: "يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا" وهذا يعنى أنه قد حدث تعديل لهذه المادة فى الخفاء ودون أى إعلان على الرغم من أن الدستور المؤقت لم ينص فى أية مادة من مواده على الطريقة التى يمكن بها إجراء أى تعديلات فى مواده.

Article 15.-

This Agreement and its Attachments shall come into force upon signature.

In witness whereof the undersigned duly authorised thereto have signed the present Agreement and have affixed thereto their Seals.

Done at Cairo this twelfth day of February, 1953.

For the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland



Ralph Skrine Stevenson

For the Egyptian Government



Moh. Naguib,
Major General

In two copies one of which shall remain deposited in the archives of the Egyptian Government, and one of which shall remain deposited in the archives of the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.

وثيقة إبرام الاتفاقية الخاصة بالسودان بين الحكومتين المصرية والبريطانية
بتوقيع الرئيس اللواء محمد نجيب رئيس وزراء مصر وقتئذ والسير رالف ستيفنسون
السفير البريطاني بالقاهرة

إعلان دستوري

من مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه فقد بادرت في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل محور الارتكاز الذى يستند اليه الاستعمار .

ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ الغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها دون حدود لها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه .

وأن تاريخ أسرة محمد على فى مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حق هذا الشعب وكانت من أولى هذه الخيانات إغراق اسماعيل فى ملذاته وإغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ الى أرض هذا الوطن الأمين ، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها ومنذ أصبح المستعمر والعرش فى شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك ، فى نظير هذه المنفعة المتبادلة فاستغل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الأسرة فأثرى وفجر ، وطغى وتجبر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره ، فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها

نتيجة لهذه الأوضاع، فنعلن اليوم باسم الشعب :

أولا - الغاء النظام الملكى، وحكم أسرة محمد على، مع الغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

ثانيا - إعلان الجمهورية ويتولى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت.

ثالثا - يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجديد.

فيجب علينا أن نثق فى الله وفى أنفسنا، وأن نحس بالعزة التى اختص الله بها عباده المؤمنين، والله المستعان والله ولى التوفيق.

القاهرة فى ٧ من شوال ١٣٧٢ (١٨ من يونيه ١٩٥٣).

[illegible]
قائد قوة الجيش
لواء أ.ح

بكباشى أ.ح [illegible] | قائد جناح [illegible]
قائد جناح [illegible] | بكباشى أ.ح [illegible]
بكباشى أنور السادات | بكباشى [illegible]
صاغ أ.ح [illegible] | صاغ أ.ح [illegible]
صاغ أ.ح [illegible] | قائد أسراب [illegible]
صاغ [illegible]

الإعلان الدستورى الصادر من مجلس الثورة بإلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية
وأن يتولى الرئيس اللواء محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣؛

أمر بالآتي:

يعين حضرة الصاغ أركان حرب محمد عبد الحكيم على عامر قائدا عاما للقوات المسلحة ويمنح رتبة اللواء.

صدر بمقر مجلس قيادة الثورة في ٧ من شوال سنة ١٣٧٢ (١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣).

محمد نجيب
لواء أ.ح

رقم ١ لسنة ١٩٥٣

أول أمر جمهوري يوقعه محمد نجيب رئيس الجمهورية بتعيين الرائد محمد عبد الحكيم على عامر قائدا عاما للقوات المسلحة مع منحه رتبة اللواء.

أمـــــر

من مجلس قيادة الثورة بشأن تشكيل محكمة الثورة وإجراءاتها

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الدستور المؤقت تقرر ما يأتي :-

المادة (١) : تشكل محكمة الثورة على الوجه الوارد بالقرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من :-

قائد جناح	عبداللطيف البغدادي	عضو مجلس قيادة الثورة	رئيسا
البكباشي	أنور السادات	" " " "	عضوا
قائد الأسراب	حسن ابراهيم	" " " "	عضوا

وتنعقد المحكمة بمقر قيادة الثورة بالجزيرة بمدينة القاهرة أو في المكان الذي يعينه رئيسها وفي اليوم والساعة اللذين يحددهما .

المادة (٢) : تختص هذه المحكمة بالنظر في الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته في الداخل والخارج وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة . وبالنظر في الأفعال التي ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد وكل ما كان من شأنه افساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة صالح الوطن سواء أكان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذي كان قائما أو غير ذلك من الوسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر

كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيا كان نوعها حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضي الأخرى مادام لم يصدر فيها حكم وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلية عن القضية فتحال الى محكمة الثورة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

المادة (٣) : يعاقب على الأفعال التي تعرض على المحكمة بعقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس بالمدة التي تقدرها المحكمة ولها أن تقضي فضلا عن ذلك على المتهم بتعويض للخزانة العامة يقابل ما أفاد من أفعال أو ضاع على الخزانة العامة بسببهما .

كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها اذا ما تبين لها أنها كانت نتيجة كسب غير مشروع . وتقرر المحكمة الطريقة التي يتم بها تنفيذ الحكم .

المادة (٤) : ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يعينهم مجلس قيادة الثورة يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة في الأفعال التي تختص هذه المحكمة بنظرها . ولهم حق الأمر

القبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا ولايجوز المعارضة فى هذا الأمــــر

المــــادة (٥) : يخطر المتهم بالتهمة ويوم الجلسة بمعرفة المدعى قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ولايجوز تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة ولمدة لاتزيــــد من ٧٢ ســـاعة •

ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة فاذا تخلف جاز القبض عليـــه وحبســه وله أن يتولى الدفاع بنفسه أو ينيب محاميا واحدا للدفاع عنه فى جميع ماهو منسوب اليــــه •

المــادة (٦) : تبدأ المحكمة بسؤال المتهم عن الأفعال المنسوبة اليه ثم تأخذ فى سماع شهود الادعاء أن كان هناك شهود ولها أن تسمع شهود النفى اذا رأت لذلك محلا • ثم تسمع مرافعة المدعى ودفاع المتهم •

ولها أن تتبع من الاجراءات غير ما سبق اذا ما رأت وجها لذلك ولايجوز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائهــــا •

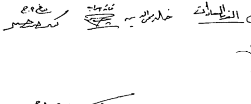
المــادة (٧) : تجرى المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية الا اذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراهـــــا •

ويصدر الحكم ويتلى [illegible] فى جلسة علنية وذلك بعد التصديق عليه من مجلس قيادة الثورة الذى يجوز له تخفيف الحكم الى الحد الذى يراه •

المــادة (٨) : أحكام هــذه المحكمة نهائية ولاتقبل الطعن بأى طريقة من الطرق أو أمام أى جهة من الجهات وكذلك لايجوز الطعن فى اجراءات المحاكمة أو التنفيــــذ

المــادة (٩) : يعمل بهذا الأمــــر اعتبارا من تاريخ صـــدوره •

القاهــرة فى ٧ من محرم سنة ١٣٧٢ (١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢)



القرار الصادر من مجلس الثورة بشأن تشكيل محكمة الثورة ويحوى تسع مواد

قـــــرار

من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٣ بشان مصـــــادرة اموال الملك الســـــابق

تقرر مصـــادرة اموال الملك السابق فـــاروق من اليـوم والغاء الحراسه على امـــــواله

لواء اح	بكباشى اح
بكباشى اح	لواء اح
قائد جناح	صاغ اح
قائد جناح	صاغ اح
بكباشى اح	قائد اسراب
بكباشى	صاغ

القرار الصادر من مجلس الثورة بمصادرة أموال فاروق وإلغاء الحراسة على أمواله

مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة حل جماعة الاخوان المسلمين وتعتبر جماعة الاخوان المسلمين حزبا سياسيا ويطبق عليها أمر مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الأحزاب السياسية .

صدر بمدينة القاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (١٤ يناير سنة ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة
لواء أ.ح

بكباشي أ.ح	قائد جناح
قائد جناح	بكباشي أ.ح
بكباشي	بكباشي أ.ح
لواء أ.ح	صاغ أ.ح
صاغ أ.ح	قائد جناح

القرار الصادر من مجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين
واعتبارها حزبا سياسيا وبذا ينطبق عليها قرار حل الأحزاب

مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة اتخاذ الإجراءات فوراً لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع فى خلال شهر يوليو ١٩٥٤ ، ويكون لها مهمتان :

الأولى : مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره .

والثانية : القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد ، وفقاً لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية .

ومتى تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية فى جو تسوده الحرية التامة ، قرر مجلس قيادة الثورة أن تلغى الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بشهر .

وقرر المجلس أيضاً إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من يوم ٦ مارس ١٩٥٤ فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى .

صدر فى ٢٩ جمادى الثانى ١٣٧٣ (٥ مارس ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة
لواء أ.ح

بكباشى أ.ح
قائد جناح
بكباشى
لواء أ.ح
صاغ أ.ح

قائد جناح
بكباشى أ.ح
بكباشى أ.ح
صاغ أ.ح
قائد أسراب

القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة يوم ٥ مارس ١٩٥٤ والذى يحوى المواد التى تحقق الحرية والديمقراطية فى البلاد

مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتى :

١ - يسمح بقيام الأحزاب .

٢ - المجلس لا يؤلف حزبا .

٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات .

٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا دون أن يعين بها أى فرد وتكون لها السيادة وسلطة البرلمان كاملة وتكون الانتخابات حرة .

٥ - حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ باعتبار أن الثورة قد انتهت . وتسلم البلاد لممثلى الأمة .

٦ - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيسا للجمهورية بمجرد انعقادها .

صدر فى ٢٠ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٥ مارس سنة ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة

لواء أ.ح

بكباشى أ.ح	قائد جناح
قائد جناح	بكباشى أ.ح
بكباشى	بكباشى أ.ح
لواء أ.ح	صاغ أ.ح
صاغ أ.ح	قائد أسراب

(قرار ٢٥ مارس ١٩٥٤ الذى كان الهدف الحقيقى منه اثارة الجيش والشعب لتحقيق الردة عن الحرية والديمقراطية)

مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة تحمل المسئولية كاملة على عاتقه مرة أخرى واتخذ القرارات الآتية بعد أن تداول فى الأمر فى المؤتمر المشترك :

أولا - إرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت يوم ٥ مارس و٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال .

ثانيا - يشكل فورا مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .

صدر فى ٢٤ رجب سنة ١٣٧٣ (٩) مارس سنة ١٩٥٤ .

رئيس مجلس قيادة الثورة
لواء أ.ح

بكباشى أ.ح — قائد جناح
قائد جناح — بكباشى أ.ح
بكباشى أنور السادات — بكباشى أ.ح
لواء أ.ح — صاغ أ.ح
صاغ أ.ح — قائد أسراب

القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة وكان يحوى مادتين الأولى إرجاء تنفيذ قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال والثانية: يشكل فورا مجلس وطنى استشارى وكان ذلك يعنى إعادة الحكم الشمولى وإلغاء الحياة الديمقراطية التى كان الشعب يتطلع إليها بعد صدور قرار ٥ مارس

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش :

أمر بالآتي :

١ - حل مجلس نقابة الصحفيين الحالي .

٢ - تفويض وزير الإرشاد القومي في تشكيل لجنة تحل محله مؤقتاً .

٣ - تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ والخاص بنقابة الصحفيين تعديلاً شاملاً .

صدر في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٥ أبريل سنة ١٩٥٤).

قائد ثورة الجيش
لواء أ.ح [illegible]

بكباشي أ.ح [illegible]
قائد جناح [illegible]
بكباشي أنور السادات
لواء [illegible]
صاغ أ.ح [illegible]

قائد جناح [illegible]
بكباشي أ.ح [illegible]
بكباشي أ.ح [illegible]
صاغ أ.ح [illegible]
قائد جناح [illegible]

القرار الصادر من مجلس الثورة بحل مجلس نقابة الصحفيين

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

قرر :

قبول الاستقالة المقدمة من السيد / سليمان حافظ المستشار القانوني لرياسة الجمهورية .

صدر في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة
[illegible]
لواء أ.ح

قائد جناح [illegible]
بكباشي أ.ح [illegible]
بكباشي أ.ح [illegible]
صاغ أ.ح [illegible]
قائد جناح [illegible]

بكباشي أ.ح [illegible]
قائد جناح [illegible]
بكباشي [illegible]
لواء أ.ح [illegible]
صاغ أ.ح [illegible]

القرار الصادر من مجلس الثورة بقبول استقالة السيد سليمان حافظ المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش؛

أمر بالآتي:

يحرم من حق تولي الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية ومن تولي مجالس إدارة النقابات والهيئات كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وكان منتميا إلى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدي وذلك لمدة ١٠ سنوات.

أما من لم يكن منتميا لهذه الأحزاب فلا يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة.

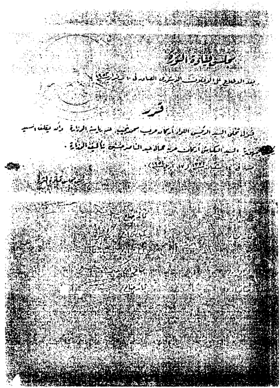
صدر في ١١ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٤ أبريل سنة ١٩٥٤).

قائد ثورة الجيش
[توقيع] لواء أ.ح

بكباشي أ.ح [توقيع]
قائد جناح [توقيع]
بكباشي أنور السادات
لواء أ.ح
صاغ أ.ح صلاح سالم

قائد جناح [توقيع]
بكباشي أ.ح [توقيع]
بكباشي أ.ح [توقيع]
صاغ أ.ح [توقيع]
قائد جناح [توقيع]

القرار الصادر من مجلس الثورة بحرمان بعض السياسيين من رجال الأحزاب القدامى من تولي الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية


مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣

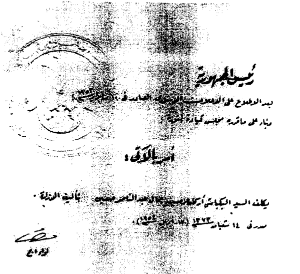
قرر

قبول تخلى السيد الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب عن رياسة الوزارة وأن يكلف السيد البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر حسين بتأليف الوزارة.

صدر في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٧ أبريل ١٩٥٤)

رئيس مجلس قيادة الثورة

القرار الصادر من مجلس الثورة بقبول تخلي اللواء محمد نجيب عن رياسة الوزارة



رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على [illegible] الصادر في [illegible]

وبناء على ما قرره مجلس قيادة الثورة

أصدر الأمر الآتي:

يكلف السيد البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر حسين بتأليف الوزارة.

صدر في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٨ أبريل سنة ١٩٥٤).

[illegible]

القرار الصادر من رئيس الجمهورية (اللواء محمد نجيب) بتكليف البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر بتأليف الوزارة

HEADS OF AGREEMENT.

It is agreed between the Egyptian and British Delegations that with a view to establishing Anglo-Egyptian relations on a new basis of mutual understanding and firm friendship, and taking into account their obligations under the United Nations Charter, an Agreement regarding the Suez Canal Base should now be drafted on the following lines.

2. The Agreement will last until the expiry of seven years from the date of signature. During the last twelve months of this period the two Governments will consult together to decide what arrangements are necessary upon the termination of the Agreement.

3. Parts of the present Suez Canal Base will be kept in efficient working order in accordance with the requirements set forth in Annex I and capable of immediate use in accordance with the following paragraph.

4. (i) In the event of an armed attack by an outside power on Egypt, on any country which at the date of signature of the present Agreement is a party to the Treaty of Joint Defence between Arab League States or on Turkey, Egypt will afford to the United Kingdom such facilities as may be necessary in order to place the Base on a war footing and to operate it effectively. These facilities will include the use of Egyptian ports within the limits of what is strictly indispensable for the above-mentioned purposes.

(ii) In the event of a threat of an attack on any of the above-mentioned countries, there shall be immediate consultation between the United Kingdom and Egypt.

5. The organisation of the Base will be in accordance with Annex I attached.

6. The United Kingdom will be accorded the right to move any British material into or out of the Base at its discretion. There will be no increase above the level of supplies to be agreed upon without the consent of the Egyptian Government.

10. There will be questions of detail to be covered in the drafting of the Agreement including the storage of oil, the financial arrangements necessary, and other detailed matters of importance to both sides. These will be settled by friendly agreement in negotiations which will begin forthwith.

27th July, 1954.

Ralph Skrine Stevenson.

Antony Head.

E.R.Benson.

Gamal Abdel Nasser.

Abdel Hakim Amer.

Abdel Latif el Boghdadi.

Salah Salem.

Mahmoud Fawzi.

الصفحة الأخيرة من إتفاقية الجلاء الموقعة بالحروف الأولى من الوفدين المصرى والبريطانى

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ :

قرر :

(المادة الأولى)

يعفى السيد الرئيس اللواء أ.ح محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها ، على أن يبقى منصب رياسة الجمهورية شاغرا .

(المادة الثانية)

يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد الرئيس البكباشي أ.ح جمال عبد الناصر حسين في تولي كافة سلطاته .

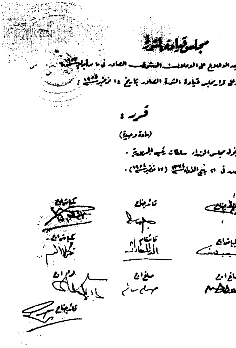
صدر في ١٨ ربيع الأول ١٣٧٤ (١٤ نوفمبر ١٩٥٤) .

قائد جناح — قائد جناح — بكباشي

بكباشي أ.ح — قائمقام — بكباشي

صاغ أ.ح — صاغ أ.ح

القرار الصادر من مجلس الثورة بإعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها واستمرار المجلس بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر



مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ :

قرر :

(مادة وحيدة)

يخول مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

صدر في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

القرار الصادر من مجلس الثورة بأن يخول مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

مشروع قرار
بترشيح الرئيس جمال عبد الناصر
لرياسة الجمهورية

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

قرر :

مادة وحيدة — يرشح الرئيس جمال عبد الناصر لرياسة الجمهورية فى الاستفتاء الذى يجرى يوم السبت الثالث والعشرين من شهر يونيه سنة ١٩٥٦ .

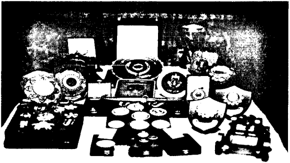
١٦ يناير ١٩٥٦

القرار الصادر من مجلس الثورة بترشيح الرئيس جمال عبد الناصر لمنصب رئيس الجمهورية

ملحق الصور



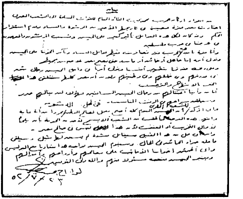
النقيب جمال حماد أركان حرب الكتيبة السابعة مشاة يتحدث في جهاز اللاسلكي خلال حرب فلسطين ١٩٤٨ والتي منح بعد انتهائهانوط الشجاعة الذهبي وكان قائد الكتيبة وقتئذ العقيد علي عامر (رئيس أركان حرب الجيش ثم قائد القيادة العربية الموحدة فيما بعد).



صور الكؤوس والدروع والأوسمة التي حازها المؤلف خلال خدمته كضابط في القوات المسلحة وكذا أثناء خدمتة المدنية كمحافظ لكفر الشيخ وللمنوفية ثم ما ناله من تقدير بعد ذلك بسبب أنشطتة الاجتماعية و الثقافية في خدمة المجتمع والتي توجت بمنح الرئيس حسني مبارك له وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى في مايو ١٩٩٢.



عندما خرج الرائد أ.ح/ جمال حماد ليلة ٢٣ يوليو لأداء دوره المحدد له فى خطة الثورة ترك حــرمه وطفليه محـمد بــرهان الدين وطارق وحـدهم فى رعاية الله (أصبح الطفلان حـاليا هما اللواء/ محـمد بـرهان الدين وكيل المخابـرات العامة واللواء/ طارق وكيل الوزارة برئاسة الجمهورية)



بيان

لواء أ.ح

٢٣/٧/٥٢

نسخة من مسودة البيان الأول لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والموجه من اللواء أ . ح محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة الى الشعب المصرى .

البيان من صياغة وبخط الرائد أ . ح جمال حماد والاضافة بخط اللواء محمد نجيب
ملاحظة : جميع الصور التى نشرت من قبل نقلت من هذه المسودة .

اللواء اركان حرب

جمال حماد

احد الضباط الاحرار

كتب البيان الاول للثورة ليلة

٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان وقتئذ

برتبة الرائد ويشغل منصب

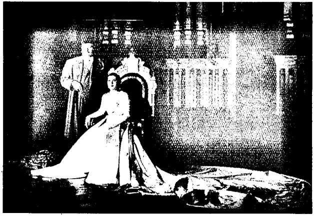
اركان حرب سلاح المشاه



صورة البيان الأول لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المعروضة داخل دولاب زجاجي بالقاعة الرئيسية بجناح الثورة بالمتحف الحربي بالقلعة.



الملك السابق فاروق وهو يرتدي زي القائد الأعلى للسلاح الجوي يجلس على كرسي العرش في قصر عابدين في إحدى المناسبات الملكية وفي الخلف الفريق عمر فتحي كبير الياوران واللواء عبدالله النجومي وبعض ضباط الحرس الملكي.



في يوم ٦ مايو ١٩٥١وهو يوم الاحتفال بذكرى عيد الجلوس الملكي تم عقد قران الملك السابق فاروق على الآنسة ناريمان صادق وسط طائفة كبيرة من الاحتفالات والأفراح الملكية



مجلس إدارة نادي ضباط الجيش المنتخب في أول اجتماع يعقده بقاعة اجتماعات النادي بالزمالك ويرى في المنتصف اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس مجلس الادارة وعلى يمينه العقيد عبد الرحمن فوزي (المهمات) والمقدم عبد الرحمن أمين(خدمة الجيش) والرائد أ.ح جمال حَماد(المشاة) والمقدم ابراهيم عاطف(المدفعية) والمقدم أ.ح رشاد مهنا(المدفعية) والنقيب أمين شاكر(الإشارة) وعلى يساره المقدم أنور عبد اللطيف (البحرية) والمقدم حمدي عبيد(المشاة) والمقدم أ.ح زكريا محي الدين(المشاة) والمقدم جلال ندا(المحاربون القدماء) والنقيب عبد الغني مرسي(البحرية).

وتغيب عن الاجتماع بسبب ظروف الخدمة سبعة أعضاء هم:

العميد حسن حشمت (الفرسان) والعميد عياد ابراهيم (الخدمات الطبية) والمقدم بهجت مصطفى (السلاح الجوي) والرائد حسن ابراهيم (السلاح الجوي) والمقدم ابراهيم دعبس (المهندسين) والمقدم عبد العزيز الجمل (الصيانة) والمقدم يحيى إمام (الحرس الملكي).



أعضاء مجلس ادارة نادي الضباط وهم وقوف في بداية الاجتماع التاريخي للجمعية العمومية غير العادية مساء يوم ١٦يونيو ١٩٥٢الموافق ٢٣من شهر رمضان المبارك برئاسة اللواء محمد نجيب.



أعضاء الجمعية العمومية غير العادية للضباط وهم وقوف في اجتماع ١٦يونيو ١٩٥٢بحديقة النادي بالزمالك حداداً على الملازم أول عبد القادر طه الذي اتهم الحرس الحديدي للملك بتصفيته.



ضباط الهيئة التي تولت قيادة عمليات الثورة ليلة ٢٣يوليو ١٩٥٢وهم جلوس في مكتب رئيس الأركان بعد اقتحام مقر رئاسة الجيش بكوبري القبة ويرى في الصورة اللواء محمد نجيب يجلس على كرسي رئيس الأركان وعلى يمينه المقدم جمال عبد الناصر والراندان عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وإلى يساره الرائد جمال حماد والعقيد أحمد شوقي والمقدم زكريا محي الدين والمقدم يوسف صديق والرائد طيار حسن ابراهيم والمقدم أنور السادات.ويرى خلفهم لوحة تحمل شعار الجيش وقتئذ وهو (الله..الملك..الوطن) والتي تم خلعها فيما بعد.



ضباط الهيئة التي قادت عمليات الثورة وهم وقوف وفي الوسط اللواء محمد نجيب وعلى يمينة العقيد أحمد شوقي والرائد جمال حماد والمقدم طيار عبد اللطيف البغدادي وعلى يساره المقدم زكريا محي الدين والمقدم جمال عبد الناصر والرائد كمال حسين والرائد عبد الحكيم عامر.ويرى خلفهم لوحة الملك السابق فاروق والتي تم خلعها فيما بعد.





إقتحام مبنى رئاسة أركان حرب الجيش

...قت ثورة ٢٣ يوليو أول إنتصار لها بالإستيلاء على مبنى رئاسة أركان حرب الجيش
... القبة فى الساعة الواحدة صباحاً يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأسر الفريق/ حسين
... رئيس أركان الجيش وجميع القادة الذين كانوا مجتمعين معه فى مكتبة بالطابق
... من المبنى - يظهر فى الصورة الفريق حسين فريد رئيس أركان الجيش وهو فى طريقه
... السجن الذى أقيم فى مبنى الكلية الحربية القديم والمواجه لمبنى رئاسة أركان الجيش
... وإلى الخلف منه المقدم أ.ح/ يوسف منصور صديق قائد قوة من كتيبة مدافع
... الأولى التى قامت باقتحام المبنى بالاشتراك مع سرية من الكتيبة ١٣ مشاة بقيادة
... / عمر محمود على وفصيلة من سلاح المدرعات بقيادة الملازم أول/ فاروق الأنصارى.

... هذه الواقعة من ضباط الثورة من اليمين لليسار.

...م أ.ح/ جمال عبد الناصر — رائد أ.ح/ عبد الحكيم عامر

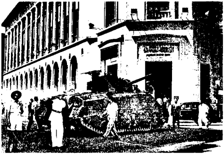
...د أ.ح/ جمال حماد — مقدم طيار/ عبد اللطيف البغدادي

مقدم أ.ح/ زكريا محيى الدين

لوحة مرسومة لعملية اقتحام مبنى رئاسة أركان حرب الجيش ليلة الثورة في القاعة الرئيسية بجناح الثورة بالمتحف الحربي بالقلعة ويرى في الصورة الفريق حسين فريد رئيس الأركان وهو في طريقه الى السجن وخلفه المقدم يوسف صديق شاهراً مسدسه وحضر هذه الواقعة - كما ورد في الصورة-من اليمين المقدم جمال عبد الناصر والرائد عبد الحكيم عامروالرائد جمال حماد والمقدم زكريا محي الدين والمقدم طيار عبد اللطيف البغدادي



دبابة من سلاح الفرسان تتمركز في ميدان سليمان باشا (طلعت حرب حالياً) صباح ٢٣يوليو لتأمين منطقة وسط القاهرة.



دبابة من سلاح الفرسان تتمركز امام البنك الأهلي المصري صباح ٢٣يوليو لتأمينه



قوات من الجيش تضرب الحصار حول سراي عابدين صباح يوم ٢٦يوليو في الوقت الذي تم فيه ضرب الحصار حول قصري راس التين والمنتزة بالاسكندرية.



اللواء محمد نجيب قائد الثورة في سيارته استعداداً لعمل جولة تفتيشية في العاصمة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢والى جواره المقدم جمال عبد الناصر.



اللواء محمد نجيب يتأهب للنزول من سيارته بعد إتمام جولته أمامه المقدم جمال عبد الناصر والمقدم أنور السادات والأمر الذي يستلفت النظر أن الضباط الثلاثة في هذة الصورة تولوا بالتتابع رئاسة الجمهورية.



اللواء محمد نجيب وقد وقف في سيارتة يحيي الجماهير التي أحاطت به من كل جانب وقد جلس على رفارف السيارة بعض ضباط الثورة لحمايته بأجسادهم.



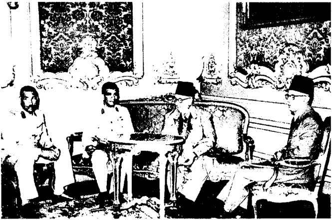
اللواء محمد نجيب أثناء زيارته لرئيس الوزراء علي ماهر في مكتبه وكان برفقته المقدمون جمال عبد الناصر وجمال سالم وأنور السادات.



الملك فاروق على ظهر اليخت الملكي المحروسة وعلى يساره اللواء بحري جلال علوبة قائد اليخت (قبل الثورة).



لوحة تذكارية كانت مرسومة بالزيت على حائط قاعة الطعام بادور الأرضي بنادى الضباط بالزمالك وكانت تمثل مشهد وداع قائد الثورة اللواء محمد نجيب للملك السابق فاروق فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ على ظهر اليخت الملكى المحروسة قبل إبحاره بفاروق من الإسكندرية إلى المنفى بإيطاليا عقب تنازله عن العرش ويرى فى الصورة فاروق فى زى القائد الأعلى للسلاح البحرى وفى مواجهته اللواء محمد نجيب وخلفه العقيد أحمد شوقى والمقدمان حسين الشافعى وجمال سالم بعيدا فى الخلف النقيب إسماعيل فريد ومن المؤسف أن هذه اللوحة التاريخية تم للبعض طمسها وإزالة معالمها عقب تنحية محمد نجيب عن منصب رئيس الجمهورية غافلين عن أن الوقائع التاريخية لا ينبغى إزالتها فهى جزء من التراث الوطنى.



زيارة قائد الثورة لهيئة الوصاية على العرش في قصر عابدين ويرى في الصورة اللواء محمد نجيب وإلى يمينه العقيد رشاد مهنا وإلى يساره الأمير محمد عبد المنعم والأستاذ بهى الدين بركات.



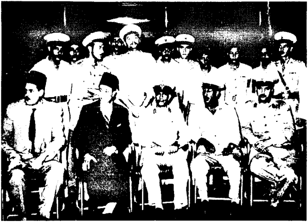
زيارة زعماء حزب الوفد لقائد الثورة اللواء محمد نجيب في مكتبة بالقيادة العامة وقد قام بمرافقتهم حتى سلم القيادة ويرى في الصورة مصـطفى النـحاس زعيم الوفـد وفؤاد سـراج الدين المسكرتير العام والأستاذ محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصري والأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحريرها.



اللواء محمد نجيب يدخل من باب الإذاعة مساء يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢وبرفقته الرائد جمال حماد وظهر في يسار الصورة الرائد محيي الدين عبد الرحمن الذي قرأ البيان الأول للثورة من دار الإذاعة بطريقة خاطئة وقد جرى ذلك عقب القاء البيان بواسطة المقدم انور السادات.



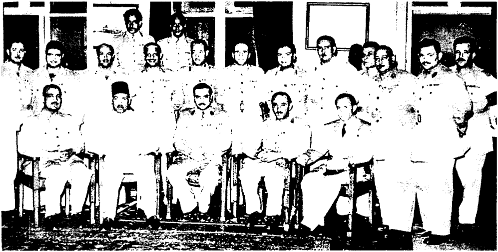
قائد الثورة اللواء محمد نجيب في استديو الإذاعة يقرأ أمام الميكروفون البيان الذي وجهه إلى شعب وادي النيل وإلى يمينه الرائد أ.ح جمال حماد وإلى يساره المقدم أنور السادات.



اللواء محمد نجيب يجلس في إحدى الغرف بدار الإذاعة وإلى يمينه الأستاذ علي خليل وكيل الإذاعة والمهندس صلاح عامر رئيس الادارة الهندسية وعلى يساره المقدم أنور السادات والـــرائد أ.ح جمال حماد.



اللواء محمد نجيب في دار الإذاعة وإلى يساره المقدم أنور السادات والرائد جمال حماد وخلفهما النقيب شمس بدران ضمن ضباط الحراسة والذي أصبح بعد بضع سنوات مديراً لمكتب القائد العام ثم وزيراً للحربية برغم عدم حيازته المؤهلات التي تؤهله لتقلد هذه المناصب الكبيرة.



بمناسبة قرب سفر الرائد جمال حماد الملحق العسكري في الدول العربية (سوريا-لبنان-الأردن-العراق) إلى مقر عمله في دمشق أقام قائد الكتيبة الرائد صلاح نصر وضباط الكتيبة ١٣ مشاة التي انتدبت لجنة القيادة الرائد جمال حماد للانضمام إلى صفوفها ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حفل عشاء لتكريمه في نادي الضباط بالزمالك ويرى في الصورة الرائد جمال حماد وسط الجالسين وعلى يمينه العقيد رشاد مهنا الوصي على العرش والعقيد عبد الحميد غالب الملحق العسكري في واشنطن (السفير بالخارجية فيما بعد) وعلى يساره العقيد أحمد شوقي قائد قسم القاهرة والمقدم حسين حكيم الملحق العسكري السوري بالقاهرة وحضر الحفل نخبة من ضباط الكتيبة ١٣ ومن قادة الجيش الجدد وبعض الضباط الاحرار ويرى في الصورة ضمن الواقفين الرائد كمال الدين حسين عضو مجلس القيادة والعقداء يوسف العجرودي وصلاح حتاتة وجمال الشباسي ويوسف نجا والمقدم توفيق عابد والرائد صلاح نصر والرائد أنور المنوفي والرائد صلاح سعدة.



إفطار في ميس الحرس الجمهوري بعابدين ويرى في الصورة المقدم جمال عبد الناصر في الوسط وعلى يمينه الرائد جمال حماد والرائد صلاح سعده وعلى يساره المقدم عبد المحسن أبو النور قائد الحرس الجمهوري وقتنذ ثم أحد ضباط الحرس.



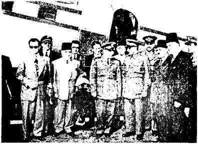
الرئيس محمد نجيب في حديقة منزله وهو يحمل الطفل محمد نجيب جمال حماد الذي ولد ليلة ٢٤يوليو ١٩٥٢وكان اللواء محمد نجيب قد دعا الرائد جمال حماد وحرمه وأنجاله لتناول الغداء بمنزله عقب قدومه من دمشق في إجازة قصيرة.



الرائد جمال حماد في لقاء مع الزعيم (العميد)أديب الشيشـــكلي رئــيس الأركان العامة بدمشق.



الزعيم أديب الشيشكلي يودع الرائد جمال حماد بعد حضورة مأدبة الغداء التي أقامها الزعيم السوري على شرفه بنادي الشرق بدمشق وحضرها كبار قادة الجيش السوري وأعضاء السفارة المصرية بدمشق.



اللواء محمد نجيب وهو يستقبل الزعيم أديب الشيشكلي يوم وصوله إلى مطار ألماظة (ديسمبر ١٩٥٣) في زيارة رسمية لمصر على رأس وفد من الوزراء وكبار القادة السوريين وكان ضمن المستقبلين الأستاذ فتحي رضوان وزير الدولة والأمير مصطفى الشهابي سفير سوريا في القاهرة والرائد جمال حماد الملحق العسكري المصري بدمشق الذي جاء مرافقاً للشيشكلي خلال الزيارة.



اللواء محمد نجيب وهو يهبط على سلم القيادة وبجوارة الزعيم أديب الشيشكلي وخلفهما المقدم جمال عبد الناصر والرائد جمال حماد ثم الرائدان عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين.



المقدم أنور السادات أثناء زيارته للرائد جمال حماد في مكتبه بالسفارة المصرية بدمشق.



الرائد جمال حماد في زيارة للسويداء عاصمة جبل الدروز وإلى يمينة زعيم الجبل سلطان باشا الأطرش وإلى يساره الامير حسن الأطرش (الزوج السابق للمطربة أسمهان).



الرائد صلاح سالم وزير الارشاد القومي عند زيارته للنادي المصري السوري بدمشق وبجواره المقدم جمال حماد الذي انـشأ هذا النادي وانتخبه الاعضاء رئيساً لمجلس إدارته بالتزكية.



جمال حماد يشرح للأهرام قصة الكتيبة ١٣

أسرار تذاع لأول مرة عن أحرج فترة مرت بها حركة الجيش

قصة اللواء السابع الذي كان يستعد للقضاء على الحركة فلم يلبث أن انضم إليها

هدوء عجيب مبعثه الإيمان بالنجاح يستولي على الضباط في أحرج مواقفهم

الصفحة الرابعة من جريدة الأهرام التي صدرت في ٢٦يوليو ١٩٥٣وقد تضمنت الحديث الذي أدلى به المقدم جمال حماد لمندوب الأهرام الذي حضر خصيصاً إلى دمشق لإجراء هذا الحديث مع الملحق العسكري المصري بمناسبة مرور عام على قيام الثورة وقد ورد في عناوين الحديث:

"جمال حماد يشرح للأهرام قصة الكتيبة ١٣"

"أسرار تذاع لأول مرة عن أحرج فترة مرت بها حركة الجيش"

"قصة اللواء السابع الذي كان يستعد للقضاء على الحركة فلم يلبث أن أنضم إليها"

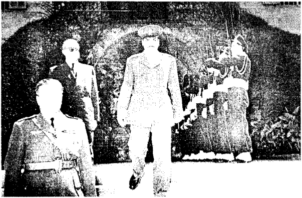
"هدوء عجيب مبعثة الإمان بالنجاح يستولي الضباط في أحرج مواقفهم"



المشير عبد الحكيم عامر قائد القوات المشتركة وهو في زيارة لمرتفعات الجولان السورية ويرى وهو يشاهد بالمنظار المكبر المستعمرات الإسرائيلية أسفل الهضبة و رافقه في الزيارة اللواء محمود سيف اليزل رئيس أركان القيادة والمقدم جمال حماد مدير القيادة المشتركة بدمشق وبعض القادة السوريين.



المقدم جمال حماد في أثناء لقائه مع الرئيس كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان



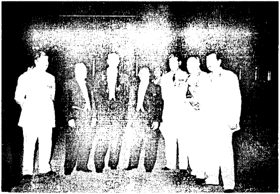
جمال حماد يغادر القصر الجمهوري اللبناني في بعبدا بعد أن قام بتحيته حرس شرف الرئاسة وكان بوداعه سكرتير الرئيس وياوره الخاص.



جمال حماد وهو يتحدث مع قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب (رئيس الجمهورية فيما بعد) واشترك في الحديث أحد قادة البحرية المصرية خلال حفل الاستقبال الذي أقامه قائد الجيش اللبناني في أحد فنادق بيروت.



جمال حماد يصافح الملك العراقي السابق فيصل وولي العهد السابق الأمير عبد الأله في القصر الملكي ببغداد. خلال احتفالات تتويج الملك.



الوفد المصري في بغداد لحضور حفل تتويج الملك برئاسة الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة وعضوية اللواء عبد الحميد نعمت كبير الياوران والعميد طيار صدقي محمود والمقدم جمال حماد.



جمال حماد يتبادل حديثاً مهماً مع رئيس الوزراء العراقي وقتئذ نوري السعيد باشا(أشهر السياسيين العراقيين السابقين وأكثرهم عمالة للغرب ولحلف بغداد) خلال حفل استقبال في أحد فنادق بغداد، وفي يسار الصورة الأستاذ عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية وقتئذ.



جمال حماد خلال المناورة التي قامت بها الفرقة الثانية العراقية الجبلية في منطقة جبل راوندوز في الشمال ويرى في الصورة الملك العراقي السابق فيصل والفريق رفيق عارف رئيس أركان حرب الجيش العراقي وقتئذ والثلاثة يركبون البغال خلال المناورة.



العميد مصطفى يوسف رئيس أركان القيادة المشتركة والى يمينه اللواء راضي عناب قائد الجيش الاردني (بعد عزل الجنرال البريطاني جلوب) والى يساره العقيد جمال حماد.



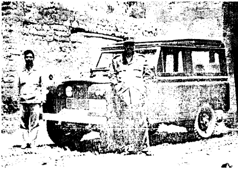
الدكتور رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة بعد وصوله إلى مطار غزة وكان في استقباله الجنرال الهندي جياني قائد القوات الدولية والعميد جمال حماد رئيس هيئة الاتصال والسفير أمين حلمي.



العميد جمال حماد رئيس هيئة الاتصال بقوات الأمم المتحدة وهو يصافح ولية عهد الدانمرك في مطار غزة عقب وصولها ويرى في الصورة الفريق يوسف العجرودي الحاكم الاداري العام لقطاع غزة.



العميد جمال حماد وهو يحضر مناورة للجيش النرويجي بالقرب من العاصمة اوسلو خلال زيارته للدول الاسكندنافية التي كانت كتائب منها تشارك وتتنذ في قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة وسيناء.



اللواء جمال حماد رئيس هيئة الخبراء في حرب اليمن بجوار سيارته



المستشار عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة الذي كان له هو وزميلة المستشار سليمان حافظ المستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء تأثير كبير على قرارات مجلس الثورة خاصة في شهورها الاولى



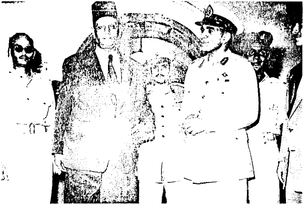
العقيد يوسف منصور صديق عضو مجلس قيادة الثورة وعلى يساره العقيد عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان.



الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش والذي أسره المقدم يوسف صديق في مكتبة مع بعض القادة ليلة ٢٣يوليو ١٩٥٢يخرج من باب القيادة العامة بعد زيارته للواء محمد نجيب (عقب الإفراج عنه).



جمال حماد يودع اللواء عبدالله النجومي كبير ياوران الملك السابق فاروق وقد تم لقوات الجيش أسر النجومي بعد خروجه من سراي رأس التين يوم عزل الملك السابق فاروق في ٢٦يوليو ١٩٥٢.



اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة يودع القائد العام السابق محمد حيدر بعد زيارته له في مكتبه بالقيادة العامة في كوبري القبة وقد اشترك في وداعه الرائد صلاح سالم والرائد جمال حماد.



بوللي رئيس الشئون الخصوصية السابق للملك فاروق مع حراسه وهو في طريقه الى السجن الحربي.



السيدة ناهد رشاد تتحدث بحرارة أثناء مثولها للشهادة أمام محكمة الثورة.



الإقطاعي عدلي لملوم والقيود في يديه في طريقه الى المحكمة العسكرية في مدينة المنيا لمحاكمته على التهم الموجهة اليه.



الأستاذ عبد الخالق حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية وعلى يساره العقيد جمال حماد في مكتبه بدمشق.



جمال حماد يتبادل الحديث مع العقيد محمد رشاد مهنا الوصي السابق على العرش أثناء زيارته له بمنزله بمنشية البكري(بعد أن تقدم في السن)



اللواء جمال حماد (محافظ كفر الشيخ)وبجواره الفنان الكبير محمد عبد الوهاب عند حضوره الى مدينة دسوق لزيارة جمعية محبي محمد عبد الوهاب في محافظة كفر الشيخ.



جمال حماد مع صديقه الكاتب الكبير والروائي الشهير نجيب محفوظ في مكتبه بجريدة بالأهرام.

أبرز خريجي الكلية الحربية



لوحة كبيرة في متحف الكلية الحربية بمصر الجديدة تضم أسماء أبرز خريجي الكلية وفي أقصى اليسار-فوق-صورة البكباشي (المقدم) يوسف السباعي وتحتها صورة الصاغ (الرائد) جمال حماد



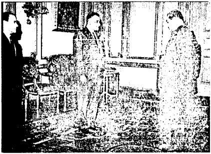
جمال حماد وهو طالب بالقسم النهائي بالكلية الحربية عندما كانت بكوبري القبة.



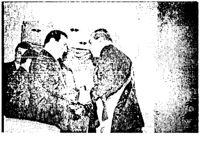
جمال حماد وهو ضابط برتبة الملازم أول فـي الكتيبة السابعة مشاة الإسكندرية.



اللواء محمد نجيب وعلى يمينه سكـــــرتيره الضابط السابق محمد رياض في منزل جمال حماد الجالس على يساره.



جمال حماد يقسم اليمين أمام السيد الرئيس جمال عبد الناصر بعد تعيينه محافظاً لكفر الشيخ عام ١٩٦٥ويظهر في الصورة الأستاذ حمدي عبيد وزير الحكم المحلي.



جمال حماد يتسلم وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى من السيد الرئيس محمد حسني مبارك في مـــايو ١٩٩٢بمـــبنى الاذاعـــة والتليفزيون.



اللواء محمد نجيب

في شيخوخته الحزينة وقد وضع غليونه الشهير في فمه يجلس في شرفة مستشفى المعادي التي تطل على النهر الخالد وهو يجتّر الذكريات الأليمة ويشكو إلى الله الظلم الذي حاق به على أيدي زملائه

كشوفات الضباط الأحرار:

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
رياسة الجمهورية

السنة الخامسة عشرة
العدد ٤٦ "مكرر"
١٥ شوال ١٣٩٢
٢٠ نوفمبر ١٩٧٢

الجريدة الرسمية

محتويات العدد

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٢

بمنح معاشات استثنائية للضباط الأحرار

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية ؛

قــرر :

مادة ١ — يمنح الضباط الأحرار المذكورة أسماؤهم بالكشف المرافق معاشا شهريا يعادل معاش الوزراء وفى حالة استحقاق أحدهم معاشا عن خدمته يزيد على ذلك فيمنح المعاش الأكبر .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ مرور عشرين سنة على ثورة ٢٣ يوليو ، أى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٢ م

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٩٢ (٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

كشف بأسماء السادة الضباط الأحرار

مجموعة رقم (١)

(١) رائد محمود جمال الدين حماد .
(٢) » صلاح محمد نصر .
(٣) » محمد صلاح إبراهيم سعده .
(٤) نقيب عمر محمود عز .
(٥) » محمد جمال أحمد القاضى .
(٦) م . أول محمد فؤاد محمد سيد بدوى .
(٧) » سعيد عبد العزيز حلمى .
(٨) » محمد السيد عفيفى .
(٩) م . ثان محمد على كامل .
(١٠) » أحمد فؤاد عبد الحى .
(١١) » مصطفى عبد الرازق أبو الهاشم .
(١٢) نقيب محمود أحمد الأكرتى (توفى) .
(١٣) » شمس الدين على بدران .
(١٤) مقدم أحمد حمدى أحمد عبيد .
(١٥) » أحمد أنور .
(١٦) رائد حسن أحمد دسوقى .
(١٧) » على محمد الصغير .
(١٨) نقيب حسين السيد عبد القادر .
(١٩) » محمود عبد اللطيف الخيار .
(٢٠) » محمد عبد الوهاب عفيفى .
(٢١) » محمد عبد الرحمن نصير .
(٢٢) » زغلول عبد الرحمن .
(٢٣) » عبد الحميد شهيد محمد رضوان
(٢٤) م . أول محمود عباس عبد الهادى .
(٢٥) » حسن إبراهيم شكرى .
(٢٦) » اسماعيل طه السيد .
(٢٧) » عبد الخالق صبحى عبد الرحمن الحفنى .
(٢٨) » محمود حسنى عبد القادر .
(٢٩) نقيب فتح الله رفعت محمد محمد أحمد فتح الله
(٣٠) » محمد أبو الفضل .
(٣١) » محسن عبد الخالق السيد .

: مصطفى كامل مراد .
حسن عبد الغفار زكى .
(٣٤) » محمد صلاح الدين عبده .
(٣٥) رائد/ محمود ربيع عبد الغنى حسن .
(٣٦) نقيب/ حسين جمال نظيم .
(٣٧) » محمد حمدى محمود .
(٣٨) م . أول/ محمد كامل رشدان (توفى) .
(٣٩) » جميل هلال عمر هلال .
(٤٠) بدر حميد بدر .
(٤١) نقيب/ على فوزى يونس .
(٤٢) » محمد مبارك كامل رفاعى .
(٤٣) أحمد كامل .
(٤٤) مصطفى فهمى عبد المحسن .
(٤٥) مقدم/ مصطفى راغب محمد السيد أحمد .
(٤٦) نقيب/ مصطفى كمال لطفى .
(٤٧) على فهمى شريف .
(٤٨) أحمد شريب .
(٤٩) عبد الستار أمين عز الدين .
(٥٠) م . أول/ أحمد محمود شوقى المتينى .
(٥١) » سمير أحمد محمد شاش .
(٥٢) نقيب/ حسنى عبد اللطيف يوسف سراج الدين .
(٥٣) » محمد عزت عبد الغنى (توفى) .
(٥٤) » خالد فوزى .
(٥٥) رائد/ ثروت فهمى عكاشة .
(٥٦) » عثمان فوزى .
(٥٧) م . أول/ محمد عثمان محمد الكتبى .
(٥٨) » محمد فاروق توفيق .
(٥٩) » أمال فتح الله المرصفى .
(٦٠) نقيب/ أحمد سامى تركى .
(٦١) » عبد الله فهمى حسن .
(٦٢) م . أول/ توفيق عبده اسماعيل .
(٦٣) » أحمد ابراهيم أحمد حودة .
(٦٤) » حسن رفعت السيد الدمنهورى .
(٦٥) » محمد ابراهيم عطية .
(٦٦) م . أول/ بهاء الدين الخولى .
(٦٧) نقيب/ عبد الفتاح على أحمد .
(٦٨) م . أول/ محمد صبرى مأمون القدسى .
(٦٩) » ابراهيم عبد الغفور العرابى .
(٧٠) » أحمد على حسن المصرى .
(٧١) » محمود عبد اللطيف حجازى .
(٧٢) ممدوح شوقى أحمد شوقى .
(٧٣) فاروق على عزت الأنصارى .
(٧٤) نقيب/ وجيه رشدى .
(٧٥) نقيب/ مهندس أحمد جمال الدين علام
(٧٦) مقدم طيار/ عمر الجمال .
(٧٧) مقدم/ محمد شوكت (توفى) .
(٧٨) » طيار/ محمد وجيه محمد توفيق السيد أباظة .
(٧٩) رائد طيار/ محمد صادق القرموطى .
(٨٠) رائد/ عبد الحليم عبد العال يوسف .
(٨١) » محمد حمدى عاشور .
(٨٢) » محمد أحمد البلتاجى .
(٨٣) » سعد حسن توفيق (توفى) .
(٨٤) » حسين محمد أحمد حودة .
(٨٥) نقيب/ كمال الدين محمد الحناوى .
(٨٦) » اسماعيل فريد (٣) .
(٨٧) » كمال الدين محمود رفعت .
(٨٨) » حسن محمد التهامى .
(٨٩) » عباس عبد الوهاب أمين رضوان .
(٩٠) رائد/ ابراهيم توفيق الطحاوى .
(٩١) » محمد مجدى حسنين شرف الدين .
(٩٢) مقدم/ عبد الفتاح على حسن فؤاد .
(٩٣) نقيب/ وحيد الدين جودة رمضان .
(٩٤) رائد/ صلاح الدين محمود بدر .
(٩٥) » أمين حامد على هويدى .
(٩٦) » محمد توفيق عبد الفتاح محمود المبقا .
(٩٧) » أحمد عبد الله طعيمة .
(٩٨) نقيب/ أحمد كمال أبو الفتوح رزق .
(٩٩) » على شفيق صفوت .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢

بمنح معاشات استثنائية للضباط الأحرار

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن منح معـــاشات ومكافآت استثنائية ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية ؛

قـــــرر :

مادة ١ — يمنح الضباط الأحرار المذكورة أسماؤهم بالكشف المرافق، معاشا شهريا قدره مائة جنيه ، وفى حالة استحقاق أحدهم معاشا عن خدمته يزيد على ذلك فيمنح المعاش الأكبر .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ مرور عشرين سنة على ثورة ٢٣ يوليو ، أى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٢ م

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٩٢ (٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

كشف بأسماء السادة الضباط الأحرار

مجموعة رقم (٢) ، (٣)

(١) رائد / عبد القادر محمود عبد الله مهنا (توفى) .
(٢) « حسن محمد أحمد عبد النبى .
(٣) م.أول / يوسف صلاح الدين محمد .
(٤) « فؤاد حسن حسين المهداوى .
(٥) نقيب / محمد أمين محمد فريد .
(٦) م.أول / محمد همام السيد غنيمة .
(٧) « السعيد أحمد محمد شتا (توفى) .
(٨) « كمال شكرى الجندى .
(٩) حسن بغدادى (توفى) .
(١٠) « محمد مختار ابراهيم رضوان عمر .
(١١) « سمير محمد غانم .
(١٢) عقيد / أحمد شوقى .
(١٣) م.أول / واصف لطفى حنين .
(١٤) « نبيل سعيد مصطفى حسن .
(١٥) م.ثانى / عباس محمد عباس .
(١٦) « صلاح الدين محمد جاد .
(١٧) « محمد على متولى .
(١٨) « أحمد محمود حسين عرفة .
(١٩) « عمر أبو جليل يونس (توفى) .
(٢٠) نقيب / سيد ماجد على .
(٢١) « فؤاد حسن صالح .
(٢٢) م.أول / جمال الدين فؤاد السيد الليثى .
(٢٣) م.ثانى / على اسماعيل الإمبابى .
(٢٤) رائد / صلاح الدين أحمد كامل عامر .
(٢٥) نقيب / سعد السيد محمود شحاته .
(٢٦) « / حسن ضياء الدين سليمان .
(٢٧) م.أول / محمود حلمى .
(٢٨) « حامد السيد حامد .
(٢٩) « حسن محمود صالح .
(٣٠) « يوسف زين العابدين خليفة .
(٣١) م.ثانى / محمد محمد المسكاوى .

(٣٢) م . أول / فاروق محمد محجاج .
(٣٣) م . أول / عبد السلام عثمان أبو المجد .
(٣٤) م . أول / محمد عصمت رضا .
(٣٥) م . أول / صلاح الدين عباس محمد حموده .
(٣٦) م . أول / محمد شاور السيد داود .
(٣٧) م . ثانى / محي الدين خليل رجب
(٣٨) م . ثانى / فاروق عبد القادر سيد .
(٣٩) م . أول / عبد الرحمن حبيب محمد حبيب (توف) .
(٤٠) رائد / محمد صلاح الدين محمد عيدروس .
(٤١) م . أول / على محمد على محمد .
(٤٢) م أول / محمد أحمد على المغربى .
(٤٣) م . ثانى / عبد المنعم فؤاد عانوس .
(٤٤) م . ثانى / فؤاد محمود عمر .
(٤٥) نقيب / أحمد رؤوف أسعد .
(٤٦) رائد / سعد حسن حمزة .
(٤٧) م . ثانى / أحمد ممدوح اسماعيل .
(٤٨) م . ثانى / فكرى محمد محمد بطاح .
(٤٩) م . ثانى / أحمد حلمى بدوى حسين .
(٥٠) م . ثانى / وفيق أبو الفتوح دراز .
(٥١) م . ثانى / كمال أحمد صالح فريد .
(٥٢) رائد / محمود محمد التهامى .
(٥٣) « حسن ابراهيم حسنين .
(٥٤) نقيب / مصطفى حسن حمزة .
(٥٥) رائد / معروف أحمد الحضرى .
(٥٦) « سيد عبد الحميد مرسى
(٥٧) « سيد حمزة حسين الاسيوطى (توف) .
(٥٨) « كمال الدين صادق الموجى .
(٥٩) « محمد ابراهيم على أحمد .
(٦٠) نقيب / محمد كامل محمد نور .
(٦١) « عبد الرحمن حسنى .
(٦٢) م . أول / محمد عبده الشناوى .
(٦٣) م أول / ابراهيم اسماعيل ابراهيم .
(٦٤) رائد / محمد الحسينى عبد الوهاب (توف) .
(٦٥) نقيب / محمد كامل حسين .
(٦٦) نقيب / محمد محمد أبو نار .
(٦٧) « جمال الدين السيد ابراهيم .
(٦٨) « فتحى محمد حمدى .
(٦٩) « حسن عبد العال مصطفى نايل .
(٧٠) « محمد حسين فهمى شوكت .
(٧١) رائد / محمد فتحى عبد الرحمن محمد خضير .
(٧٢) نقيب / صلاح الدين عبد اللطيف زعزوع .
(٧٣) م . أول / محمود عبد الله اسماعيل عبيد .
(٧٤) م . أول / محمود ابراهيم عبد السلام .
(٧٥) م . أول / عبد القادر عبد الوهاب عبد المنعم .
(٧٦) رائد / أحمد عصمت محمود ابراهيم .
(٧٧) نقيب / محمد حسن رأفت .
(٧٨) م . أول / محمد يسرى محمد محمد الشامى .
(٧٩) م . أول / محمد عبد الحميد منير رمضان المحتسب .
(٨٠) م . أول / الحسينى حسن منصور .
(٨١) م . ثانى / ممدوح يوسف مرسى شلبى .
(٨٢) نقيب / محمود عبد الحميد محمد اتلت (توف) .
(٨٣) « أحمد متولى عبد العزيز حسين .
(٨٤) « محمد محمود محمد السقا .
(٨٥) « جابر محمد عبد الله .
(٨٦) م . أول / أحمد صلاح الدين عبد الحليم سعد .
(٨٧) رائد / محمد حلمى عباس السودة .
(٨٨) م . أول / منير محمد المهدى .
(٨٩) رائد / أحمد كامل محمد حنفى .
(٩٠) نقيب / منير محمد سامى طاهر .
(٩١) م . أول / عزت السيد الألفى .
(٩٢) م . أول / سعيد خلاف عبد الوهاب خلاف .
(٩٣) م . أول / السيد أحمد متولى سلامة .
(٩٤) م . أول / محمد سامى عامر (توف) .
(٩٥) م . ثانى / حسام الدين عبد العزيز مرى .
(٩٦) م . ثانى / محمد ممدوح حلمى .
(٩٧) نقيب / محمد على بشير .
(٩٨) « بهى الدين محمود فهمى بدر (توف) .
(٩٩) « عبد العزيز هندى مخيمر .

(١٠٠) نقيب / عبد الرحمن محمد فريد
(١٠١) » عمر طاهر الموجى .
(١٠٢) م . أول / الستار محمد عمر (توفى) .
(١٠٣) م . أول / سميح الزيانى حسن سعد .
(١٠٤) م . أول / مصطفى اسماعيل عز
(١٠٥) م . أول / أحمد ابراهيم سالم .
(١٠٦) م . أول / عدلى كامل محمد حسنى .
(١٠٧) رائد / عماد الدين رشدى .
(١٠٨) نقيب / أحمد مرت حسن على زايد
(١٠٩) » محمد عز الدين ابراهيم محمد ربيع .
(١١٠) » محمد مصطفى عوف المشرى .
(١١١) م . أول / محمد عبد الحليم أبو غزالة .
(١١٢) م . أول / أحمد عباس عمر البحيرى .
(١١٣) نقيب / محمد وفاء الدين محمود جلال .
(١١٤) » عبد العزيز عبد الله فكرى سليم (توفى) .
(١١٥) م . أول / أحمد محمود أحمد الفنوانى .
(١١٦) رائد / محمود أحمد على أبو زيد الشاوى .
(١١٧) نقيب / عبد المنعم خليل عطيه .
(١١٨) » عمر محمد بدر الدين .
(١١٩) م . أول / محمد سعيد محمد الشعراوى .
(١٢٠) م . أول / محمود المرسى السيد حسين (توفى)
(١٢١) م . أول / شرف اسماعيل شرف ترك .
(١٢٢) نقيب / محمد عثمان محمد .
(١٢٣) » أنور صادق عبد الحميد المشنب (توفى)
(١٢٤) م . أول / محمد على يوسف .
(١٢٥) م . أول / عبد المنعم مصطفى عبد ربه .
(١٢٦) م . أول / بهجت محمد عبد العزيز .
(١٢٧) م . أول / عبد الحميد حسين زيدان .
(١٢٨) نقيب / أحمد لطفى حسن السيد واكد .
(١٢٩) مقدم / عبد الرؤوف حسن نافع .
(١٣٠) رائد / ابراهيم محمود ابراهيم محمد .
(١٣١) نقيب / ابراهيم بغدادى .
(١٣٢) نقيب بحرى / عبد المعطى أحمد اسماعيل العربى
(١٣٣) نقيب بحرى / محمود عبد الرحمن فهمى .

(١٣٤) م . أ / محمد فوزى عبد الرحمن فهمى .
(١٣٥) مقدم / أحمد عاطف نصار .
(١٣٦) م . أول / أحمد ابراهيم السعدنى .
(١٣٧) مقدم / صلاح الدين السيد قدسوه الشافعى .
(١٣٨) رائد / محمود محمود الغراب .
(١٣٩) » عبد الحليم سليمان الأعصر .
(١٤٠) » محمد على محمد الوردانى .
(١٤١) نقيب / أحمد حسن نافع .
(١٤٢) » [illegible] حمزة
(١٤٣) م . أول / محمد حسن محمد مبروك .
(١٤٤) نقيب / عبد الله رضا أباظه .
(١٤٥) رائد / مصطفى محمد فهمى البسيونى
(١٤٦) نقيب / محمد سعد الدين عبد الحافظ .
(١٤٧) » جمال الدين محمد منصور
(١٤٨) » مصطفى عبد المجيد نصير .
(١٤٩) » عبد الحميد عبد السلام طه كفافى .
(١٥٠) رائد / أحمد مختار محمد على الدسوقى .
(١٥١) نقيب / محمود فؤاد المناسترلى .
(١٥٢) م . أول / أحمد قدرى محمد حلمى .
(١٥٣) م . ثانى / رشاد عواد حسين .
(١٥٤) م . ثانى / صلاح الدين فهمى الله
(١٥٥) نقيب / محمد أحمد رياض .
(١٥٦) » محمد فوزى حسن البيدرى .
(١٥٧) » فوزى عبد العظيم .
(١٥٨) » سلامة حسن مصطفى
(١٥٩) » محمد زغلول كامل .
(١٦٠) » يوسف عفيفى .
(١٦١) م . أول / محمود محمد محمود عطية .
(١٦٢) نقيب / حسين كامل الألفى .
(١٦٣) رائد / محمد بدوى محمد الخولى .
(١٦٤) » حسنين حسنى عبد المجيد .
(١٦٥) نقيب / أمين مصطفى شاكر .
(١٦٦) » محمد فايز بكر .
(١٦٧) » صلاح الدين هدايت .
(١٦٨) رائد / موفق محمد الحموى " توفى " .

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٢/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٢٢٢٨-١٩٧٢-٣٠٠٠-٢٢

رئيس جمهورية مصر العربيه
رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهوريه

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥،
- وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحه وتعديلاته ٠
- وعلى قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٢ بمنح معاشات للضباط الاحرار،
- وعلى قرار رئيس الجمهوريه رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٣ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفه والمعاش المقرر بقراري رئيس الجمهوريه رقمي ١٣٨٦، ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢٠
- وعلى قرار رئيس الجمهوريه رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٧٨ بتخويل السيد / محمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهوريه جميع اختصاصات رئيس الجمهوريه طبقا للماده ٨٢ من الدستور اثناء قيام سيادته باجازه ٠

قــــرر

(الماده الاولـــــــــــى)

تضاف اسماء الضباط الاحرار الموضحه اسماؤهم بالكشف المرفق وعددهم سبعة وثلاثون ضابطا الى الكشف المرافق لقرار رئيس الجمهوريه رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ٠

(الماده الثانيـــــــه)

ينشر هذا القرار في الجريده الرسميه ويعمل به اعتبارا من ٢٣ يوليو ١٩٧٨٠
صدر برئاسة الجمهوريه في ١٤ ذى القعده سنة ١٣٩٨ (٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨)

(محمد حسني مبارك)

صـــورة مرسله الى

أمين عام مجلس الوزراء

(أحمد صـــلاح الدين فهمى)

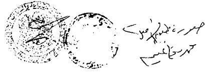
كشـــف مـــرفق
لقـــرار رئيس الجمهوريـــه رقم ٥٠٣ لسنـــة ١٩٧٨

مسلسل	رتبه	الاســم
١	رائد	عبد القادر محمود عبد الله مهنا
٢	رائد	محمد ابراهيم على احمد
٣	رائد	مبروك أحمد الخضري
٤	رائد	حسن محمد احمد عبد النبى
٥	رائد	سعد حسين حمزه
٦	رائد	حسن ابراهيم حسنين
٧	رائد	كمال الدين صادق الموجى
٨	نقيب	محمود يوسف النهامسي
٩	نقيب	عبد الرحمن حسنى
١٠	نقيب	سعد السيد محمود شحاته
١١	نقيب	محمد أمين محمد فريد
١٢	نقيب	مصطفى حسن حمزه
١٣	نقيب	فـؤاد حسن صالـح
١٤	نقيب	أحمد [illegible] أحمد
١٥	م ٠ أول	يوسف صلاح الدين محمد
١٦	م ٠ أول	محمد عصام السيد غنيمه
١٧	م ٠ أول	محمد مختار ابراهيم رضوان عمر
١٨	م ٠ أول	فؤاد حسن حسين المهداوى
١٩	م ٠ أول	جمال الدين فؤاد السيد الليثى
٢٠	م ٠ أول	كمال شكرى الجندى
٢١	م ٠ أول	السعيد أحمد محمد شتا
٢٢	م ٠ أول	سمير محمد غانم

(يتبع)

(٢)

مسلسل	رتبه	الاسم
٢٣	م٠ أول	حسن بغدادى
٢٤	م٠ أول	على محمد على
٢٥	م٠ أول	محمد أحمد المغربى
٢٦	م٠ أول	ابراهيم اسماعيل ابراهيم
٢٧	م٠ أول	محمد عبده الشناوى
٢٨	م٠ أول	عبد الرحمن حبيب محمد حبيب
٢٩	م٠ أول	يوسف زين العابدين خليفه
٣٠	م٠ أول	واصف لطفى حنين
٣١	م٠ ثانى	محمد على احمد متولى غنيم
٣٢	م٠ ثانى	عبد السلام عثمان ابو المجد
٣٣	م٠ ثانى	محمد محمد المكاوى
٣٤	م٠ ثانى	محى الدين خليل رجب
٣٥	م٠ ثانى	احمد ممدوح اسماعيل
٣٦	م٠ ثانى	عبد المنعم فؤاد عانوس
٣٧	م٠ ثانى	فؤاد محمد عمر



وفاء وعرفان

قصيدة نظمها الدكتور حسن اسماعيل وفاءً وعرفاناً لأستاذه الجليل
المربي الفاضل والعلامة المؤرخ اللواء جمال حماد

مِنْ عَزْمِهِ أَوْحَىٰ لَنا الْإِلْهَامَا ... أُسْتاذُ جِيلٍ يَرْفَعُ الْأَعْلامَا
هُوَ عَالِمٌ وَمُؤَرِّخٌ وَمُحَقِّقٌ ... بِحَقِيقَةٍ تَمْحُو لَنا الْإِظْلامَا
وَهْوَ الْمُرَبِّي حِينَ رَبَّى جُنْدَهُ ... وَهْوَ الْقِيَادَةُ حُنْكَةً وَنِظَامَا
يَا أَيُّهَا الْأُسْتَاذُ عِلْمُكَ قَيِّمٌ ... حَمَلَ الْفِدَاءُ - كَمَا أَرَدْتَ - حُسَامَا
عَلَّمْتَنا أَنَّ الرُّجولَةَ مَبْدَأٌ ... وَيَزِينُها الشَّرَفُ الرَّفِيعُ وِسَامَا
وَالْعَسْكَرِيَّةُ بِالْعَقِيدَةِ مَنْهَجٌ ... أَضْحَى الْوَلاءُ - كَمَا رَأَيْتَ - لِزَامَا
هُوَ شَاعِرٌ مَلَكَ الْقَرِيضَ فَصَاحَةً ... هُوَ فَارِسٌ رَكِبَ الْخُطُوبَ جِسَامَا
(أُسْدَ الْحِمَى هَيَّا بِنَا نَحْوَ الْعُلَا) ... بِالْمَجْدِ نَرْفَعُ فِي الذُّرَىٰ الْأَعْلَامَا
وَطَنِي الَّذِي أَفْدِيهِ دُونَ تَرَدُّدٍ ... بِعَزِيمَةٍ شَحَذَتْ لَنَا الْإِقْدَامَا
أَشْعَلْتَ فِينَا بِالْحَمَاسَةِ نُورَهَا ... سِرًّا مِنَ الْأَقْدَاسِ شَبَّ ضِرَامَا
قُلْ يَا أَبَا (بُرْهَانَ) حَسْبِي أَنَّنِي ... تِلْمِيذُكَ الْوَافِي لِحَقِّكَ قَامَا
قَدْ جَاءَ يَنْظِمُ فِيكَ صِدْقَ مَشَاعِرٍ ... بِمُؤَرِّخٍ قَدْ صَاغَهُ أَنْغَامَا
لُغَةُ الْوَفَاءِ أَصُوغُهَا مِنْ مُهْجَتِي ... شِعْرًا يُخَلِّدُ بِالثَّنَاءِ عِظَامَا
إِنَّ الْبِدَايَةَ سَيِّدِي أَنْعِمْ بِهَا ... قَدْ جِئْتَ فِيهَا نَاهِضًا هَمَّامَا
فِي تَاسِعٍ بَعْدَ الثَّلاثِينَ انْبَرَىٰ ... مُتَخَرِّجًا بَلْ ضَابِطاً مِقْدَامَا
تَخِذَ الْمُشَاةَ سَبِيلَهُ وَسِلَاحَهُ ... مُتَقَدِّمًا وَمُعَلِّمًا قَوَّامَا

فِي زُمْـرَةِ الثُّـوّارِ أَضْـحَى بَاسِـلاً   وَبِمَبْـدَإِ الْأَحْـرَارِ فِـيـهِ تَسَـامَى
قَـدْ كَـانَ يَحْمِـلُ روحَهُ فِي كَـفِّـهِ   وَصِـغَـارُهُ مَـا قَـدْ بَلَـغْنَ فِطَامَـا
نَظَمَ الْبَيَانَ (جَـمَـالُ حَمَّـادٍ) بِهِ   فَـصْلُ الْخِطَابِ يَصُوغُـهُ إِلْهَامَـا
وَلِـ (أَنْوَرِ السَّـادَاتِ) أَلْـقَى قَـوْلَهُ   هَزَّ الْبَـيَـانُ النَّاسَ وَالْأَقْـوَامَـا
إِنَّ الْعُـرُوبَةَ فِي ذَرَاكَ فَـضِـيلَةٌ   وَفِـدَاؤُهَا فِي خَـافِـقَـيْكَ أَقَـامَـا
وَشَمَائِلُ الْعُـرْبِ الْكِرَامِ تَشَامَخَتْ   فِي عَـزْمَتَـيْكَ تَرَسُّـخًـا وَهُيَامَـا
مَـا كُنْتَ إِلاَّ مُـؤْمِـنًا وَمُـوَحِّـدًا   لَمْ تَبْغِ إِلاَّ الْخَـيْـرَ وَالْإِكْـرَامَـا
لَمْ تَخْشَ فِي الْإِحْـقَاقِ لَوْمَـةَ لَائِمٍ   قَـهَرَ الشُّـجَـاعُ الْبَغْيَ وَالظُّلاَّمَـا
دَوِّنْ لَنَا التَّـارِيخَ صِـدْقًـا وَاعِيًـا   وَاقْـرَأْ نَصَـائِحَكَ الْعِظَامَ كِـرَامَـا
سَجِّلْ دُروسَكَ نَـسْتَفِـيدُ بِعِلْمِـهَا   عِـبَـرًا لِنَبْلُـغَ بِالْفَـخَـارِ مَـرَامَـا
وَاللّٰهُ يَعْـلَمُ مَـا بَـذَلْتَ مُـجَـاهِدًا   وَمُـثَـابِرًا تُسْـدِي لَنَا الْإِنْعَـامَـا
عِشْ أَيُّهَـا الْأُسْـتَاذُ عَـيْـشُكَ نَافِعٌ   وَاكْـتُـبْ وَبَارَكَ رَبُّكَ الْأَفْـهَـامَـا

- صدر البيت الثامن مطلع نشيد الكلية الحربية الذي نظمه اللواء جمال حماد عام ١٩٥٨.
- «أبا برهان» بالبيت الحادي عشر كنية اللواء جمال حماد فهو والد اللواء برهان حماد.
- في البيت الخامس عشر «تاسع بعد الثلاثين» هو عام ١٩٣٩ الذي تخرج فيه استاذنا في الكلية الحربية.
- البيت ١٩ و٢٠ يذكر ان الرائد جمال حماد هو الذي صاغ بيان ثورة يوليو وألقى البيان المقدم أنور السادات أنذاك.

نظمت في لندن بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٩

ثبت المراجع

أحمد بهاء الدين	فاروق ملكا	مجلة روزاليوسف	١٩٥٢
أحمد عطية الله	ليلة ٢٣ يوليو	مكتبة النهضة المصرية	١٩٨٢
	قاموس الثورة المصرية	مكتبة الانجلو	١٩٥٤
أحمد حمروش	ثورة ٢٣ يوليو مصر والعسكريون	الهيئة العامة للكتاب	١٩٩٢
أحمد شلبي	موسوعة التاريخ الإسلامي	مكتبة النهضة المصرية	١٩٨٠
أنور السادات	صفحات مجهولة	دار التحرير	
	قصة الثورة كاملة	دار القاموس الحديث بيروت	١٩٧١
	يا ولدي هذا عمك جمال	مكتبة الوفاق بيروت	
	البحث عن الذات	مركز الأهرام للترجمة والنشر	
أحمد عادل كمال	الإخوان المسلمون والنظام الخاص	الزهراء للإعلام العربي	١٩٨٦
أحمد أبو الفتح	جمال عبد الناصر	المكتب المصري الحديث	١٩٩١
أحمد يوسف القرعي	ثورة ٢٣ يوليو تصفية الاستعمار	مركز الدراسات بالأهرام	١٩٧٨
إبراهيم طلعت	مذكرات إبراهيم طلعت	دار الهلال	٢٠٠٢
توفيق الحكيم	وثائق في طريق عودة الوعي	دار الشروق	١٩٧٥
ثروت عكاشة	مذكرات في السياسة والثقافة	دار الشروق	١٩٩٩
جمال حماد	٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر	دار الهلال	١٩٨٣
جمال منصور	في الثورة والدبلوماسية	مركز الأهرام للترجمة والنشر	١٩٨٩
جمال عبد الناصر	فلسفة الثورة	مصلحة الاستعلامات	
جلال علوبة	الملك وأمير البحر	ماكس جروب	
جلال الدين الحمامصي	حوار وراء الأسوار	المكتب المصري الحديث	١٩٧٥
جريدة الأهرام	٥٠ سنة ثورة	مركز الأهرام	٢٠٠٢
حسن البدري	الحرب فى أرض السلام	دار الوطن العربي بيروت	١٩٧٧
حسن العشماوي	الإخوان والثورة	المكتب المصري الحديث	١٩٧٧
حسن عزت	أسرار معركة الحرية	دار النشر الحديث	١٩٥٣
حلمي سلام	أنا وثوار يوليو	دار ثابت	١٩٨٦
حمدي حافظ	ثورة ٢٣ يوليو الأهداف والإنجازات	الدار القومية للطباعة والنشر	١٩٦٤

حمدي لطفي	ثوار يوليو الوجه الآخر	دار الهلال	١٩٧٧
حسين حموده	أسرار حركة الضباط الأحرار	الزهراء للإعلام العربي	١٩٨٥
خالد محيي الدين	والآن أتكلم	مركز الأهرام للترجمة والنشر	١٩٩٢
رشاد كامل	السادات أسطورة لغز	سوزانا للنشر	١٩٧٥
رؤوف عباس وآخرون	أربعون عاما على ثورة يوليو	مركز الدراسات بالأهرام	١٩٩٢
رفعت يونان	الرئيس محمد نجيب ودوره في ثورة يوليو	رسالة ماجستير	٢٠٠٠
رفعت السعيد	أوراق ناصرية فى ملف سري للغاية	دار الثقافة الجديدة	١٩٧٥
رياض سامي	شاهد على عصر محمد نجيب	المكتب المصري الحديث	٢٠٠٢
سامي أبو النور	دور القصر في الحياة السياسية في مصر	مكتبة مدبولي	١٩٨٨
سليمان الطماوي	ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم	دار الفكر العربي	١٩٦٥
سامي جوهر	الصامتون يتكلمون	المكتب المصري الحديث	١٩٧٥
شامل أباظة	حلف الأفاعي بين الثورة والإرهاب	مركز الأهرام للترجمة والنشر	
صبري أبو المجد	سنوات الغضب مقدمات الثورة	دار الحرية للصحافة	١٩٨٩
صلاح شادي	حصاد العمر	الزهراء للإعلام العربي	١٩٨٦
صلاح منتصر	من عرابي إلى عبد الناصر	دار الشروق	٢٠٠٢
صلاح نصر	مذكرات صلاح نصر	مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر	١٩٨٦
طارق حبيب	ملفات ثورة يوليو	مركز الأهرام للترجمة والشر	
طارق البشري	الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣	دار الشروق	٢٠٠٢
	الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠	مؤسسة الأبحاث العربية بيروت	١٩٨٧
عبد الله إمام	صلاح نصر الثورة - المخابرات - النكسة	دار الخيال العربية للطباعة والنشر	١٩٩٨
عبد المحسن أبو النور	الحقيقة عن ثورة يوليو	الهيئة المصرية للكتاب	
عبد المنعم الدسوقي	الأسلحة الفاسدة ودورها	الهيئة المصرية للكتاب	

عبد الرحمن الرافعي	مقدمات ثورة ٢٣ يوليو	مكتبة النهضة المصرية	١٩٥٩
	ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٥٩	مكتبة النهضة المصرية	١٩٦٠
عبد المنعم عبد الرؤوف	أرغمت فاروق على التنازل عن العرش	الزهراء للإعلام العربي	١٩٨٨
عبد العظيم رمضان	عبد الناصر وأزمة مارس	مجلة روزاليوسف	١٩٧٦
عبد العظيم رمضان وآخرون	ندوة ثورة يوليو والعالم العربي	الهيئة المصرية للكتاب	١٩٩٣
عصام حسونة	٢٣ يوليو وعبد الناصر - شهادتي	مركز الأهرام للترجمة والنشر	١٩٩٠
عبد الوهاب بكر	الجيش المصري ١٩٣٦-١٩٥٠	كلية الآداب جامعة عين شمس	١٩٨٠
عبد اللطيف البغدادي	مذكرات عبد اللطيف البغدادي	المكتب المصري الحديث	
علية توفيق	يوسف صديق وجمال عبد الناصر وأنا	مركز الأهرام للترجمة والنشر	٢٠٠٠
فاروق جويدة	من يكتب تاريخ ثورة يوليو	دار غريب للطباعة والنشر	
فاروق فهمي	محمد نجيب ثائر قتله الثوار	مؤسسة أمون الحديثة	١٩٩٣
فتحي رضوان	٧٢ شهرا مع عبد الناصر	دار الحرية للطباعة والنشر	١٩٨٥
فاتكيوتسي	جمال عبد الناصر وجيله (ترجمة)	دار التضامن بيروت	١٩٩٢
لمعي المطيعي	هؤلاء هم رجال يوليو	مكتبة مدبولي	١٩٨٩
محمد إبراهيم كامل	السلام الضائع		
محمد الجوادي	محاكمة ثورة يوليو	دار الخيال	١٩٩٨
	على مشارف الثورة	دار الخيال	٢٠٠٠
	من أجل السلام معارك التفاوض	دار الخيال	١٩٩٩
	مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩-١٩٥٢	دار الخيال	٢٠٠١
محمد حسنين هيكل	سقوط نظام	دار الشروق	٢٠٠٣
محمد جلال كشك	كلمتي للمغفلين	الزهراء للإعلام العربي	١٩٨٩
محمد حسين هيكل	مذكرات في السياسة المصرية	دار المعارف	١٩٧٧
محمد نجيب	كلمتي للتاريخ	دار الكتاب الجامعي	١٩٩٧
	كنت رئيسا لمصر	المكتب المصري الحديث	١٩٨٤
	مصير مصر	دار ديوان للطباعة والنشر	١٩٩٥

محمود فوزي	ثوار يوليو يتحدثون	الزهراء للإعلام العربي	١٩٨٨
محسن محمد	سقط النظام فى أربعة أيام	دار الشروق	١٩٩٢
	مصر والسودان - الانفصال	دار الشروق	١٩٩٣
مصطفي نصير وآخرون	ثورة يوليو والحقيقة الغائبة	الهيئة المصرية للكتاب	١٩٩٧
موسى صبري	قصة ملك وأربعة وزرات	دار القلم	
مايلز كوبلاند	لعبة الأمم ترجمة	انترناشيونال سنتر بيروت	١٩٧٠
مجلة الكاتب (عدد خاص)	ثورة يوليو ومكاسبها وإنجازتها	مجلة الكاتب	١٩٧٤
وحيد رأفت	فصول عن ثورة يوليو	دار الشروق	١٩٧٨
الهيئة العامة للاستعلامات	٤٠ عاما ثورة يوليو ١٩٥٢ تجربة وطنية وقومية	الاستعلامات	١٩٩٢
	القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو	الاستعلامات	١٩٨٥
	ثورة يوليو والتحديات الكبرى	الاستعلامات	١٩٨٧
أمين حسان كامل	محكمة الثورة (٤ أجزاء)	محكمة الثورة	١٩٥٤/١٩٥٣

السيرة الذاتية الخاصة باللواء أركان حرب
جمال حماد
المؤرخ العسكري

أولا: الشهادات العليا الحاصل عليها:

١- ماجستير في العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب بالقاهرة عام ١٩٥٠ (كلية القادة والأركان حاليا).

٢- بعثة قادة الألوية من كلية الحرب بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٩.

ثانيا: الأوسمة والجوائز الحاصل عليها:

١- نوط الشجاعة من الطبقة الأولى.

٢- وسام الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة.

٣- وسام الاستحقاق السوري.

٤- وسام الإخلاص السوري.

٥- وسام الأرز اللبناني.

٦- وسام الاستقلال الأردني.

٧- وسام الرافدين العراقي.

٨- وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

٩- جائزة الدولة التشجيعية عن كتاب «المعارك الحربية على الجبهة المصرية حرب أكتوبر ١٩٧٣».

١٠- جائزة أحسن كتاب عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ من إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لحرب أكتوبر ١٩٧٣ الذي تم الاحتفال به.

ثالثا: المؤلفات التاريخية:	جهة الإصدار
١- معارك الإسلام الكبرى	مكتبة النهضة
٢- غزوة بدر الكبرى	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
٣- ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر	دار الهلال
٤- الحكومة الخفية	دار الزهراء للإعلام العربي
٥- من سيناء إلى الجولان	دار الزهراء للإعلام العربي
٦- المعارك الحربية على الجبهة المصرية (حرب أكتوبر ١٩٧٣- العاشر من رمضان)	دار الزهراء للإعلام العربي (الطبعتان الأولى والثانية) (الطبعة الثالثة إصدار دار الشرق)
٧- أعلام الصحابة	القاهرة الحديثة للطباعة
٨- أسرار ثورة ٢٣ يوليو	دار الزهراء للإعلام العربي

رابعا: المؤلفات الروائية:

١- غروب وشروق	دار القلم وتم إخراجها في فيلم سينمائي
٢- وثالثهم الشيطان	دار الهلال وتم إخراجها في فيلم سينمائي

خامسا: المناصب العسكرية والمدنية الكبرى التي تولاها:

١- أركان حرب سلاح المشاة (قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢).
٢- الملحق العسكري بالدول العربية (سوريا - لبنان - الأردن - العراق).
٣- مدير القيادة المصرية السورية المشتركة بدمشق.
٤- كبير معلمي الكلية الحربية.
٥- قائد اللواء ١٨ المشاة وقائد منطقة العريش العسكرية.
٦- رئيس هيئة الاتصال بقوات الأمم المتحدة (سيناء وقطاع غزة).
٧- قائد معهد المشاة.
٨- رئيس هيئة الخبراء باليمن.

٩- محافظ كفر الشيخ.

١٠- محافظ المنوفية.

سادساً: الحروب التي اشترك فيها:

١- حرب فلسطين عام ١٩٤٨ (أركان حرب الكتيبة السابعة مشاة).

٢- العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ (مدير القيادة المصرية السورية المشتركة بدمشق).

٣- حرب اليمن (رئيس هيئة الخبراء).

سابعاً: دوره في ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢:

١- انتخبته الجمعية العمومية للضباط في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ عضوا بمجلس إدارة نادي الضباط عن سلاح المشاة، وهو المجلس الذي كان يرأسه اللواء محمد نجيب والذي تحدى الملك السابق حتى صدور القرار بحله في ١٦ يوليو سنة ١٩٥٢ وقامت الثورة بعد حل مجلس الإدارة بأسبوع واحد فقط.

٢- عهد إليه بأحد الأدوار الرئيسية ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

٣- قام بكتابة البيان الأول للثورة الذي أذاعه الرئيس الراحل أنور السادات (صورة البيان الأصلي بخطه معروضة حاليا في المتحف الحربي).

٤- دون اسمه على رأس قائمة الضباط الأحرار في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢، وهي القائمة المنقوشة على الحائط في جناح الثورة بالمتحف الحربي.

٥- برغم دوره وجهوده في نجاح الثورة أصر على البقاء في الخدمة العسكرية كضابط عادي ولم يطلب تعيينه في أي منصب مدني، ولذا كان من القلائل من ضباط الثورة الذين حصلوا على رتبة اللواء، وفوجئ بتعيينه محافظا لكفر الشيخ منشورا بالصحف دون استشارته، وكان وقتها أحد الدارسين بالدراسات العليا في أكاديمية ناصر

واضطر إلى الانقطاع عن الدراسة بعد أن أمضى عاما بأكمله في الأكاديمية ضمن أول فرقة دراسية لقادة الجيش قام بالتدريس فيها الخبراء والمستشارون السوفيت.

٦- دون اسمه ضمن «الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة» التي أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات عام ١٩٨٩.

دون اسمه ضمن «موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين» التى أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط عام ١٩٩٦.

ثامنا: إسهامه في المجال الثقافي العسكري:

١- ألقى محاضرات عديدة بوصفه أستاذا زائرا في كل من كلية القادة والأركان وكلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد المشاة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب تحرير الكويت ١٩٩١.

٢- شارك في ندوات عديدة عقدتها هيئة البحوث العسكرية وإدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعض الموضوعات العسكرية المهمة الأخرى.

٣- نشرت له مجلة أكتوبر سلسلة مقالات عن معارك الصحراء الغربية التى جرت في بداية الأربعينات بين جيش المحور بقيادة الفيلد مارشال إروين روميل والجيش الثامن البريطاني بقيادة الفيلد مارشال مونتجومري، وعن معركة العلمين الفاصلة التي بدأت ليلة ٢٣/٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ والتي انتهت بهزيمة قوات المحور.

٤- قام بالإشراف على صحة النواحي التاريخية في أفلام الفيديو التي أنتجتها الإدارة العامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية عن دور الشرطة المصرية بالاشتراك مع الشعب في مقاومة الاستعمار البريطاني في منطقة قناة السويس والذي انتهى بمعركة محافظة الإسماعيلية المجيدة في ٢٥ يناير ١٩٥٢، وكذا في المقاومة الباسلة بالاشتراك مع الجيش والشعب ضد العدوان الثلاثي في بورسعيد عام

١٩٥٦ وفي صد محاولة دخول القوات الإسرائيلية مدينة السويس في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣.

تاسعا: نشاطه الأدبي والاجتماعي:

١- مؤرخ وكاتب اشتهر بحياده وصدقه ونشرت له عشرات المقالات في المجلات والصحف المصرية.

٢- كان أحد كتاب مجلة أكتوبر البارزين وكان يكتب مقالا أسبوعيا في المجلة بصفة منتظمة لعدة سنوات، وكان أيضا أحد كتاب مجلة آخر ساعة لسنوات عديدة كما أنه أحد كتاب مجلة الشباب، وكتب العديد من المقالات في المجلات العسكرية (مجلات الدفاع والنصر والمجلة العسكرية والوفاء للمحاربين القدماء) التي تصدرها القوات المسلحة.

٣- شاعر وقد نشرت له قصائد عديدة وأذيعت له أناشيد وطنية من دار الإذاعة اشترك في تلحينها كبار الملحنين كالأستاذ محمد عبد الوهاب ومحمود الشريف وعبد الحميد عبد الرحمن.

٤- تولى رئاسة جمعية الصداقة المصرية الأمريكية من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ خلفا للدكتور عصمت عبد المجيد عقب تعيينه وزيرا للخارجية، وقد تولى رئاسة الجمعية من بعده الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة ورئيس هيئة الاستثمار الأسبق.

٥- ألقى محاضرات عديدة عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وعن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بالعديد من محافظات الجمهورية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات والنوادي الاجتماعية المصرية وشركات البترول في القاهرة وخليج السويس.

٦- اشترك في عدة ندوات كان من ضمنها الندوة التي تولى رئاستها في معرض الكتاب الدولي في ١٠ يناير ١٩٩١ عن «الأمن القومي العربي» وكان أعضاء الندوة هم الأساتذة لطفي الخولي وأحمد حمروش وراجي عنايت، كما تولى رئاسة ندوة في معرض الكتاب الدولي يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٢ عن «ثورة يوليو والأمن القومي العربي» بمناسبة اليوبيل الذهبي

لثورة يوليو وكان أعضاء الندوة هم الأستاذ محمد عودة واللواء طيار أ.ح الدكتور جبر على جبر والأستاذ أسامة غيث.

٧- عين عضوا في لجنة التاريخ التي شكلت عام ١٩٩٩ بقرار من الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وقتئذ لتطوير مناهج التاريخ لطلاب المراحل الإعدادية والثانوية، وقام بإعداد الجزء الخاص عن ثورة يوليو ١٩٥٢ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ في كتابي التاريخ اللذين يدرسان لطلاب شهادتي الإعدادية والثانوية العامة.

٨- عضو اتحاد الكتاب.

٩- عضو اللجنة التاريخية لمتحف زعماء الثورة التابعة لوزارة الثقافة وهي اللجنة التي ستتولى الإشراف على إنشاء المتحف في مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة.

١٠- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع
٢٠٠٦/٢٨٢٥
I.S.B.N: 977-257-345-B

أسرار ثورة ٢٣ يوليو

لقد حرص بعض الكتاب والمؤرخين على نفاق الحكام من أبناء ثورة يوليو إلى الحد الذي جعلهم يعتبرون أن تاريخ مصر وكفاح شعبها من أجل تحرره واستقلاله إنما يبدأ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعلى الجانب الآخر نجد أن بعض المؤرخين الذين كتبوا أخيرا عن الثورة حرصوا على التركيز على سلبياتها بل وجردوها من صفة الثورية زاعمين أنها لم تكن سوى انقلاب عسكري وفي الواقع أن كلا الفريقين قد جانبهما الصواب فإن تاريخ مصر لم يبدأ في فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن الخطأ أن يتناسى أحد ماضي مصر المجيد وملحمة الكفاح الرائعة التي سطرها أبناؤها منذ وطأت أقدام المستعمر البريطاني أرض وطنهم عام ١٨٨٢ وتضحياتهم بالمهج والأرواح في سبيل تحرير مصر من قوات الاحتلال البريطاني والتخلص من الحاكم العميل الذي كان يجلس على عرشها والذي ارتبطت مصالحه منذ عهد الخديو الخائن توفيق بمصالح الاستعمار وأصبح عرشه محميا بجيوش الإنجليز وحرابهم وفي الوقت نفسه فإن ثورة ٢٣ يوليو ليست كلها سلبيات ولم تكن انقلابا عسكريا هدفه مجرد تولي الحكم بل كانت بلا شك بداية مرحلة جديدة في نضال الشعب المصري ذلك النضال المتواصل على مر الأجيال والذي تفجرت خلاله انتفاضات ثورية عارمة قام بها الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني بداية من كفاح الزعيم مصطفى كامل إلى تفجر ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول.

ولم يكن الضباط والجنود من شباب مصر الثائر الذين خرجوا ليلة ٢٣ يوليو إلا أبناء وأحفاد وأخوة الذين ثاروا وضحوا بأرواحهم طوال سبعين عاما في سبيل حرية بلادهم واستقلالها والتخلص من الاستعمار وعملائه ولم يكن الجيش في تلك الليلة إلا الأداة المنفذة لإرادة الشعب وحينما نجحت الثورة وتهاوى العرش وأرغم الاحتلال بعد فترة قصيرة على أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل عن البلاد لم يكن ذلك إلا تتويجا لنضال وجهاد أبناء مصر جميعا عسكريين ومدنيين رجالا ونساء مسلمين وأقباطا ومن شتى الطوائف الهيئات.

من مقدمة المؤلف اللواء أ.ح

جمال حماد



الزهراء للإعلام العربى